



پول كينـدى

القـوى العظمى

التغيـرات الاقتصـاديـة والصـراع العسكرى

من ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠

ترجمة د.عبد الوهاب علوب

القـــوى العظمى

الطبعـــــة الأولى ١٩٩٣

دار سـعـاد الصبـــاح
ص.ب : ٢٧٢٨٠
الصفاة ١٣١٣٣ - الكويت
القاهرة - ص.ب : ١٣ المقطم ٢٦٧ دقي
تليفون : ٣٤٩١٧٢٧ ٣٤٩٧٧٧٩ ٧٠٩٥٨٣
فاكس : ٧٠٩٥٦٣ ٥٠٦١٠٣٠

رقم الإيداع : ١٩٩٣/٣٢٠٥
I.S.B.N. 977—5344—93—X

الاشراف الفني : حلمى التونى

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البسيوني

الإسكندرية



دراســـــة

پـــول كينـــدى

القوى العظمى

التغيـــرات الاقتصـــاديـــة والصـــراع العسكـــرى

من ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠

ترجمة د.عبد الوهاب علوب



مقدمة المترجم

□□ يتناول هذا الكتاب الهام ، كما يتضح من عنوانه ، تاريخ القوى الكبرى على امتداد فترة خمسة قرون من الزمان منذ عام ١٥٠٠ وحتى العصر الحاضر ، وهي في الحقيقة من أهم حقب التاريخ البشري ، حيث شهدت كل المقدمات التي أدت في النهاية إلى قيام النظام العالمي بصورته الراهنة ، وتركز الدراسة على العوامل الاقتصادية والعسكرية التي تؤدي إلى قيام القوى الكبرى ثم إلى اضمحلالها ، ويتضح من تركيز الكاتب على هذين العاملين أنه يرى أنهما يمثلان العنصر الفاصل في اعتلاء أية دولة مكانة القوة العظمى على مر العصور ، ويورد المؤلف التفاصيل الكاملة مزودة بإحصاءات دقيقة عن حجم اقتصاديات كل من القوى الكبرى وحجم قواتها المسلحة إبان رفعتها واضمحلالها ، والأهم من ذلك أنه يعقد مقارنات قيمة بين كل قوة كبرى وبين غيرها من القوى المعاصرة لها مما يضفي على العمل أبعاداً عديدة في تناوله للتاريخ بصورة عامة وقيام القوى العظمى وسقوطها بصورة خاصة .

وباستقراء الدراسة بتعمق يكتشف القارىء أنها تكاد تنطق بنوع من الحتمية التاريخية في مسيرة الأمم نحو الصدارة ثم عودتها مرة أخرى إلى حجمها الأول ، فهناك ، كما يرى المؤلف ، عدة عوامل ثابتة غير عشوائية تجتمع لأمة من الأمم أو لحضارة من الحضارات في كل عصر وتدفع بها نحو الصدارة ، وتظل تلك الأمة أو تلك الحضارة في مكانتها هذه إلى أن تتلاشى هذه العوامل أو تضعف أو يغلب أحدها على الآخر — وهو أمر حتمي كما يرى الكاتب — لتعود إلى حجمها « الطبيعي » الأول تاركة مكانها لأمة أخرى أو حضارة أخرى تتوافر لديها نفس العوامل ولكن بشكل نسبي وهكذا ، ومن بين هذه العوامل يركز المؤلف على العاملين الاقتصادي والعسكري ، بل وعلى التوازن الدقيق بين القوة الاقتصادية والقدرة العسكرية في قيام

القوة الكبرى ، ويرى أن الاختلال في هذا التوازن يشكل العامل الحاسم في تراجعها إلى الدرجة الثانية بين الدول .

ويخلص القارىء من هذا الكتاب إلى أن القوى والأيام دول ، وأن رفعة شأن دولة مالا يمكن — بحكم التاريخ — أن تقف عند دولة أو حضارة ما بعينها ، بل تتداولها الأمم كل بدورها حسب دقة التوازن بين مختلف عناصر قوتها ، فتؤدي كل من هذه القوى دورها في التاريخ ثم تنزوى ، وهذا الانزواء — طبقاً لهذه الدراسة — لايعد في حقيقته « سقوطاً » ، وإنما مجرد عودة إلى الحجم « الطبيعي » لتلك الدولة أو هذه القوة ، كما أن علو نجمها بين الدول لايعد « علواً » بقدر مايعد زيادة طارئة أو توازناً زائلاً في قدراتها ونتيجة لعوامل معينة .

ورغم ما يبديه البعض من تحفظات على فكرة « الحتمية التاريخية » من المنظور الأوروبي إلا أن الكاتب يعترف ها هنا — ولو على مضض — بأن الحضارة القادمة والقوى العظمى المستقبلية تكمن في الحافة الغربية من المحيط الهادي ، أي لدى اليابان ودول شرق آسيا التي تعد في طريقها لتحقيق هذا التوازن الاقتصادي العسكري ، فقد تنبأ المؤلف بسقوط الإمبراطورية السوفيتية ولكن ليس بهذه السرعة التي حدث بها هذا السقوط في عام ١٩٨٩ أي بعد عام واحد من تدوينه لهذا العمل ، ورغم حيدة الكاتب وموضوعيته في معظم العمل فهو لايزال يرى أن قوة كبرى مستقبلية كاليابان لاتزيد عن « محاربي قبائل الزولو » بفارق حيازة التقنية « الغربية » إلا أن الجهد الهائل الذي يتضح في الدراسة بصورة عامة يغفر لكاتبها مثل هذه الهنات ، فهى في الحقيقة تعد إضافة قيمة للدراسات التاريخية المفصلة بتغطيتها لهذه المساحة الزمنية والتاريخية العريضة وتناولها لهذه القضية الشديدة الأهمية والشائكة ألا وهى آلية التاريخ في قيام القوى العظمى وسقوطها ، وأملى أن تكون ترجمتى لها مجرد إسهام متواضع في المكتبة الثقافية العربية .. والله من وراء القصد .

المترجم

د / عبد الوهاب علوب

كلية الآداب — جامعة القاهرة ١٩٩٢

مقدمة المؤلف

□□ هذا الكتاب يتناول القوى القومية والدولية في العصر « الحديث » أى مابعد عصر النهضة ، ويعد الكتاب محاولة لتقصي وتفسير كيف تقوم القوى الكبرى على اختلافها وكيف تنهار مقارنة بعضها ببعض عبر القرون الخمسة منذ قيام « الملكيات الجديدة » في غرب أوروبا وبدايات النظام العالمي عبر المحيطات للدول ، وبالطبع يهتم الكتاب بالحروب إلى درجة كبيرة وخاصة الصراعات الكبرى التي نشبت بين القوى الكبرى التي كان لها تأثير هائل على النظام الدولي ، إلا أنه لايعد كتاباً عن التاريخ العسكري البحت ، كما يولى الكتاب اهتمامه إلى تقصى التغيرات التي طرأت على التوازن الاقتصادي العالمي منذ عام ١٥٠٠ ، إلا أنه كذلك لايعد كتاباً عن التاريخ الاقتصادي البحت ، وما يركز عليه هذا العمل هو التفاعل بين الاقتصاد والاستراتيجية حيث كافحت كل من الدول الكبرى في النظام الدولي لتعزيز ثروتها ونفوذها لكى تصبح — أو تظل — غنية وقوية في آنٍ معاً .

و « الصراع العسكري » المشار إليه في العنوان الفرعي للكتاب بالتالي تتم دراسته دائماً في سياق « التغيرات الاقتصادية » ، فانتصار أى من القوى الكبرى في هذه الحقبة أو انهيار قوة أخرى يعد نتيجة لقتالها الطويل مستخدمة قواتها المسلحة ، إلا أنه يعد كذلك نتيجة للاستخدام الفعال لموارد الدولة الاقتصادية الإنتاجية في أوقات الحرب ، هذا بالإضافة إلى أسلوب انتعاش اقتصاديات الدولة أو كسادها مقارنة بدول كبرى أخرى في العقود التي تسبق الصراع الفعلي ، لذا فإن كيفية تحول وضع أى من القوى الكبرى بصورة مطردة في زمن السلام يعد أمراً هاماً بالنسبة لهذه الدراسة بقدر أهمية أسلوبها القتالي في زمن الحرب .

وبالطبع فإن النقاش الذي أثرناه هنا سيخضع لتحليل مفصل في داخل متن

العمل إلا أنه يمكن إيجازه فيما يلي .

إن القوة النسبية للدول الكبرى ونفوذها في الشئون العالمية لايمكن أن يتسم بالثبات إلى الأبد مما يرجع بصورة رئيسية إلى معدل النمو غير المتساوى بين مختلف الدول والطفرات التقنية والتنظيمية التي تميز دولة ما على سائر الدول ، فعلى سبيل المثال لم يكن ظهور السفن الشراعية المزودة بالمدافع بعيدة المدى وقيام التجارة في الأطلنطى بعد ١٥٠٠ مفيداً بصورة موحدة لكل دول أوروبا ، فقد أدى إلى إنعاش بعضها أكثر من البعض الآخر ، وبنفس هذا المنطق أدى التطوير اللاحق للسفن البخارية والفحم والموارد المعدنية التي اعتمدت عليها هذه الدول بصورة مكثفة إلى زيادة نفوذ بعض الدول ، وبالتالي إلى تدهور نفوذ دول أخرى ، وما أن يتم تدعيم القدرات الإنتاجية يسهل على الدول أن تتحمل أعباء وتكاليف التسلح الواسع النطاق في أوقات السلم والحفاظ على جيوشها وأساطيلها وإمداداتها في زمن الحرب ، ورغم الجدل حول هذه النقطة إلا أنه يمكن القول بإن المال ضروري عادة للحفاظ على النفوذ العسكري ، والنفوذ العسكري ضروري عادة للحصول على المال وحمايته ، ومع ذلك فإنه إذا ماتم تحويل جزء كبير من موارد الدولة عن مجال كسب المال ليتم تخصيصه للأغراض العسكرية فإن هذا قد يؤدي إلى إنهاك النفوذ والقوة القومية على المدى البعيد ، وبنفس هذه الصورة فإذا ما أفرطت دولة ما فى توسيع نطاقها الاستراتيجي عن طريق غزو أراضي واسعة أو شن حروب موسعة فإنها تصبح عرضة لمخاطر عجز الفوائد المرتقبة الناتجة عن التوسع الخارجي عن الوفاء بتكاليفه ، وهو مأزق يزداد حدة إذا ما دخلت تلك الدولة في فترة من التدهور الاقتصادي النسبي ، إن تاريخ علو نجم الدول الكبرى وتدهورها فيما بعد في نظام القوى الكبرى منذ التقدم الذي أحرزته أوروبا الغربية في القرن السادس عشر يشير إلى ارتباط وثيق على المدى البعيد بين القدرات الإنتاجية وزيادة العائد من ناحية والقوة العسكرية من ناحية أخرى .

ويمكن تلخيص قصة « قيام الدول الكبرى وسقوطها » في هذه الدراسة فيما

يلي : يمهد الباب الأول الساحة لما يلي من أحداث من خلال دراسة أوضاع العالم حول عام ١٥٠٠ وتحليل نقاط القوة والضعف لدى كل من « مراكز القوة » في ذلك الوقت وهى الصين في عهد أسرة مينغ والإمبراطورية العثمانية والنهضة الإسلامية في الهند وإمبراطوريتها المغولية ومسكوفي واليابان في عصر توكوجاوه ومجموعة الدول في أوروبا الوسطى الغربية ، ففي بدايات القرن السادس عشر لم يكن واضحاً أن المنطقة الأخيرة كان مقدراً لها أن تتفوق على كل من عداها ، ولكن رغم قوة وتنظيم بعض من هذه الإمبراطوريات الشرقية إذا ما قورنت أوروبا إلا أنها كانت جميعاً تعاني نتائج السلطة المركزية التي تصر على وحدة العقيدة والتطبيق لا في مجال الدين الرسمي للدولة وحسب ، بل وفي مجالات أخرى مثل الأنشطة التجارية وتطوير الأسلحة ، وكان انعدام مثل هذه السلطة العليا في أوروبا ووجود صراعات بين مختلف ممالكها ودويلاتها باعثاً على البحث الدائب عن التطوير العسكري الذي تفاعل بصورة مثمرة مع التطورات التقنية والتجارية ، وبوجود القليل من العقبات في طريق التغيير دخلت الدول الأوروبية مرحلة متصاعدة من النمو الاقتصادي ودعم الفعاليات العسكرية التي قدر لها ، فيما بعد ، أن تسبق بها كل الأمم الأخرى على وجه الأرض .

قادت دينامية التغيير التقني والتنافس العسكري أوروبا إلى الأمام بطريقتها التعددية المعهودة ، هذا في حين ظل الاحتمال قائماً لأن تحقق واحدة من الدول المتنافسة على الموارد الكافية للتفوق على الأخريات ثم تهيمن على القارة ، فطوال مدة ١٥٠ عاماً بعد عام ١٥٠٠ كان يبدو أن معسكراً دينياً ملكياً تحت سيطرة آل هابسبرج الأسبان والنمساويين يشكل خطراً باحتمال أن يكون مرشحاً لذلك الدور ، وتمثل محاولات الدول الأوروبية الأخرى لصد تطلعات آل هابسبرج إلى الهيمنة محور الباب الثاني بأكمله ، وكما هو الحال في الكتاب بأكمله يتم تحليل نقاط القوة والضعف لدى كل من القوى الكبرى وعلى ضوء التغيرات الاقتصادية والتقنية الرئيسية التي أثرت على المجتمع الغربي بأسره بحيث يمكن للقارىء أن يتفهم محصلة

الحروب العديدة التي شهدتها تلك الحقبة ، والنقطة الرئيسية بهذا الباب هى أنه على الرغم من ضخامة حجم الموارد التي كانت تحت سيطرة **آل هابسبرج** فقد كانوا يتجهون بصورة مطردة إلى التوسع على مدى صراعات متكررة ليصبحوا قوة عسكرية ثقيلة لا تتناسب مع قاعدتهم الاقتصادية الواهنة ، وإذا كانت القوى الأوروبية الكبرى الأخرى قد عانت في هذه الحروب الطويلة فإنها قد دبرت أمرها إلى حد ما للحفاظ على التوازن بين مواردها المادية وقوتها العسكرية بصورة تفضل أعداءها ملوك **آل هابسبرج** .

أما الصراعات الكبرى التي نشبت بين عامي ١٦٦٠ و ١٨١٥ والتي تمت دراستها في الباب الثالث فلا يمكن إيجازها كمجرد تنافس بين معسكر ضخم وخصومه العديدين ، ففي هذه الحقبة المعقدة كانت ثمة قوى كبرى سابقة كأسبانيا وهولندة تتراجع إلى مصاف القوى من الدرجة الثانية في حين ظهرت خمس دول رئيسية (فرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا) أتت لتسيطر على الدبلوماسية والحرب في أوروبا القرن الثامن عشر ، ولتدخل في سلسلة من حروب التحالفات الطويلة تميزت بتغيرات سريعة في التحالفات ، وكان هذا عهداً أوشكت فيه فرنسا على السيطرة على أوروبا أكثر من أى وقت مضى ، مرة تحت حكم **لويس الرابع عشر** ومرة أخرى بقيادة **نابليون** ، إلا أن جهودها كانت دائماً تتعرض للصد أمام مجموعة من القوى الكبرى الأخرى ، وكانت تكاليف تعبئة الجيوش والأساطيل الوطنية قد أصبحت خيالية في بواكير القرن الثامن عشر ، لذا فقد تمتعت أية دولة تستطيع أن تقيم نظاماً مصرفياً وائتمانياً متقدماً (كما فعلت بريطانيا) بالعديد من المزايا وتفوقت على منافساتها ذات النظم المالية المتخلفة ، لكن عنصر الوضع الجغرافي كانت له أيضاً أهمية فائقة في تحديد مصير القوى في صراعاتها المتعددة والمتغيرة مما يساعد على تفسير أسباب تحول الدولتين الرئيسيتين روسيا وبريطانيا إلى هذا القدر من الأهمية في عام ١٨١٥ ، فقد استعادتا القدرة على التدخل في صراعات أوروبا الوسطى الغربية بينما كانتا في أمان جغرافي منها ، وتوسعت كل منهما إلى خارج أوروبا مع بدايات القرن

التاسع عشر ، وفي أواخر القرن السابع عشر كانت الثورة الصناعية في مرحلة النشأة في بريطانيا وكان مقدراً لها أن تمدها بالقدرة على فرض الاستعمار على العالم وراء البحار وإحباط مساعي **نابليون** للهيمنة على أوروبا .

ظلت حروب التحالفات الطويلة في حالة خمود ملحوظ لمدة قرن بعد ١٨١٥ ، كان هناك توازن استراتيجي تدعمه كل القوى الكبرى في المجموعة الأوروبية بحيث لم تستطع أية دولة بمفردها أن تبذل مساعى من أجل الهيمنة ، وانصبت الاهتمامات الرئيسية للحكومات في عقود ما بعد ١٨١٥ على الاستقرار الداخلي و (في حالة روسيا والولايات المتحدة) على التوسع عبر كتلاتهما القارية ، وسمح هذا المسرح الدولي المستقر نسبياً لبريطانيا بالوصول إلى ذروتها كقوة عالمية من حيث القوة البحرية والتجارية والاستعمارية ، كما تفاعلت هذه الجوانب مع احتكارها الفعلى للإنتاج الصناعي البخاري ، وفي النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان التصنيع ينتشر في مناطق محددة أخرى ويوشك على تحويل توازنات القوى الدولية عن الدول الكبرى السابقة إلى دول توافرت لها الموارد والتنظيم اللازم لاستغلال وسائل الإنتاج والتقنية الأحدث ، وكانت الحروب الكبرى القليلة في هذه الحقبة كحرب القرم ، وخاصة الحرب الأهلية الأميريكية والحرب الفرنسية البروسية ، تنتهي بالهزيمة للدول التي فشلت في تحديث نظمها العسكرية وعانت قصوراً في البنية التحتية الصناعية العريضة للقيام بأعباء جيوشها الضخمة والتسلح الباهظ التكاليف والشديد التعقيد نسبياً والتي غيرت من طبيعة الحروب .

وباقتراب القرن العشرين أدت سرعة التغيرات التقنية ومعدلات النمو غير المتساوية إلى قلقلة استقرار النظام الدولي وإلى زيادة تعقيداته عما كان عليه قبل نصف قرن ، واتضح هذا في مناوشات ما بعد ١٨٨٠ بين القوى الكبرى بهدف الحصول على أراض استعمارية جديدة في إفريقيا وآسيا والهادي سعياً إلى إحراز مكاسب من ناحية وخوفاً من الانزواء من ناحية أخرى ، كما اتضح أيضاً في العدد المتزايد من سباقات التسلح سواء في البر أو في البحر وفي عقد تحالفات عسكرية ثابتة حتى

في أوقات السلم ، بينما سعت مختلف الحكومات إلى العثور على شركاء في حروب مستقبلية مرتقبة ، وفيما وراء الصراعات الاستعمارية والأزمات الدولية في فترة مابعد ١٩١٤ كانت مؤشرات القوة الاقتصادية بين عقد وآخر تشير إلى مزيد من التحولات الجذرية في التوازن العالمى ، وإلى زوال ماكان يعد بالفعل نظاماً عالميا محوره أوروبا قرابة ثلاثة قرون ، ورغم الجهود المستميتة التي بذلتها قوى أوروبية كبرى تقليدية كفرنسا والنمسا / والمجر ، وقوة متحدة حديثاً كإيطاليا إلا أنها كانت تخرج تدريجياً من حلبة السباق ، وعلى النقيض من ذلك كانت كل من الدولتين الضخمتين الشاسعتين الولايات المتحدة وروسيا تتقدمان شيئاً فشيئاً إلى الصدارة ، ورغم ماعانته الدولة القيصرية من أوجه نقص ، ومن بين الدول الأوروبية الغربية كانت ألمانيا وحدها هى التي كانت لديها القوة الكافية للانضمام إلى عصبة الدول ذات القوة العالمية المستقبلية ، ومن ناحية أخرى كانت اليابان على وشك فرض هيمنتها على شرق آسيا ولكن ليس إلى ماوراء ذلك ، كانت هذه بالطبع تشكل مصاعب عسيرة بالنسبة للإمبراطورية البريطانية التي أصبحت تجد صعوبة في الدفاع عن مصالحها العالمية تفوق ما كانت تجده قبل نصف قرن .

كان التطور الرئيسي في السنوات الخمسين التي أعقبت عام ١٩٠٠ هو ظهور عالم ثنائيِ الأقطاب بما يحمله ذلك من أزمة بالنسبة للقوى « المتوسطة » (كما تشير العناوين الجانبية للبابين الخامس والسادس) ورغم ذلك لم يكن هذا التحول الجذري في النظام بأسره تحولاً سلساً ، بل على العكس كانت المعارك الطاحنة التي شهدتها الحرب العالمية الأولى تمثل ، بالنسبة لألمانيا الاستعمارية ، مزايا معينة تفوق ماكان لروسيا المتخلفة رغم سعيها إلى التحديث ، وفي غضون شهور قلائل من انتصار ألمانيا على الجبهة الشرقية وجدت نفسها تواجه الهزيمة في الغرب في حين كان حلفاؤها يتساقطون على مسارح القتال الإيطالية والبلقانية وفي الشرق الأدنى ، ونظراً للعون العسكري والاقتصادي الأميريكي حصل التحالف الغربي في النهاية على الموارد الكافية للغلبة على التحالف المعادي ، إلا أنه كان صراعاً مرهقاً بالنسبة لكل

الأطراف الأصلية ، كانت إمبراطورية النمسا / المجر قد دالت دولتها ، وكانت روسيا في حالة ثورة وانهزمت ألمانيا ، إلا أن فرنسا وإيطاليا وحتى بريطانيا كانت تعاني معاناة أليمة في انتصاراتها ، وكان الاستثناءان الوحيدان هما اليابان التي دعمت موقفها في المحيط الهادي والولايات المتحدة التي كانت أقوى قوة في العالم دون منازع في عام ١٩١٨ .

كان الانسحاب الأميريكي السريع بعد ١٩١٩ من الالتزامات الخارجية والتوجه الانعزالي الروسي الموازي تحت حكم النظام البلشفي قد ترك نظاماً عالمياً لايرتبط بالواقع الاقتصادي الجوهري بصورة غير مسبوقة في خلال القرون الخمسة التي يتناولها هذا الكتاب ، فرغم ضعف قوة بريطانيا وفرنسا إلا أنهما كانتا في بؤرة المسرح السياسي ، ولكن وضعهما في الثلاثينيات قد تعرض لتحديات دول ناهضة عسكرياً من جديد كإيطاليا واليابان وألمانيا ، وكانت الأخيرة عازمة على السعى الأكيد نحو فرض هيمنتها على أوروبا بصورة أكبر من سعيها عام ١٩١٤ ، وفي الخلف كانت الولايات المتحدة قد ظلت أكبر الدول الصناعية في العالم ، وكانت روسيا الستالينية تتحول بسرعة إلى قوة صناعية عظمى ، وبالتالي كان مأزق الدول الناهضة « المتوسطة » يتمثل في أنها كان عليها أن تتوسع بأسرع وقت ممكن إذا شاءت ألا تخضع لمشيئة العملاقين القاريين ، كانت ورطة القوى المتوسطة القائمة تتمثل في صد التحديات الألمانية واليابانية والذي كان سيؤدي إلى إنهاك قواها ، وقد أكدت الحرب العالمية الثانية بكل ما كانت تحمله من تغيرات على هذه المفاهيم ، فرغم الانتصارات المبكرة المشهودة التي حققتها دول المحور إلا أنها في النهاية لم تنجح في مواجهة اضطراب الموارد الإنتاجية التي كانت أضخم كثيراً من مثيلاتها في حرب ١٤ ــ ١٩١٨ ، وما استطاعت إنجازه هو تنحية فرنسا جانباً وإنهاك بريطانيا قبل أن تخبو هى نفسها أمام القوة الأكبر ، وفي ١٩٤٣ حلت في النهاية عقود العالم ثنائيّ الأقطاب كما كان متوقعاً من قبل ، ومرة أخرى سار التوازن العسكري بحذي التوزيع العالمي للموارد الاقتصادية .

ويتناول البابان الأخيران من هذا الكتاب السنوات التي ساد فيها بالفعل النظام

الثنائي الأقطاب من النواحي الاقتصادية والعسكرية والأيديولوجية وانعكس على الصعيد السياسي في الأزمات المتعددة للحرب الباردة ، وكان يبدو أن وضع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين من نوعية خاصة قد تعزز بظهور الأسلحة النووية ونظم الإطلاق بعيدة المدى مما أوحى بأن المسرح الاستراتيجي والسياسي كان في ذلك الوقت مختلفاً تماماً عما كان عليه في عام ١٩٠٠ فضلاً عما كان عليه في عام ١٨٠٠ .

ومع ذلك لم تتوقف عملية الصعود والسقوط بين القوى العظمى ذات الاختلافات في معدلات النمو والتغير التكنولوجي والتي تؤدي إلى حدوث تحولات في الموازين الاقتصادية العالمية مما يؤثر بدوره على الموازين السياسية والعسكرية بالتدريج ، فعلى الصعيد العسكري ظلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الصدارة في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات ، وكلاهما يفسران المشكلات الدولية من مناظير ثنائية القطبية ، وغالباً من وجهة نظر مانوية (الخير والشر المطلق) ، ولذا فإن التنافس بينهما قد دفع بهما إلى الدخول في سباق متصاعد للتسلح لاقِبَلَ لأية قوة أخرى بالخوض فيه ، وفي نفس هذه العقود القلائل أخذت الموازين الإنتاجية العالمية في التغير بصورة أسرع من أى وقت قبلها ، فعانى نصيب العالم الثالث من ناتج التصنيع الإجمالي ، وإجمالي الناتج القومي كساداً مستمراً في العقد الذي تلى ١٩٤٥ ثم بدأ في النشاط التصاعدي بعد ذلك ، واستعادت أوروبا قوتها وخرجت من مشكلات الحروب ، وبخروجها في صورة « مجموعة اقتصادية أوروبية » تحولت إلى أكبر تكتل تجاري في العالم ؛ وتحقق جمهورية الصين الشعبية قفزات إلى الأمام وبمعدلات مبهرة ، وأصبح نمو اليابان الاقتصادي لما بعد الحرب ظاهرة ، بل وفاقت روسيا في إجمالي الناتج القومي في السنوات الأخيرة ، وعلى النقيض من ذلك أصيبت معدلات النمو الروسية والأميريكية بحالة من التراخي وانكمش نصيب كل منهما من الإنتاج والثروة العالمية بصورة جذرية منذ الستينيات ، وإذا ما نحينا الدول الصغيرة كلها نجد من الواضح أن هناك عالماً متعدد

الأقطاب قائماً من جديد إذا ما قسنا المؤشرات الاقتصادية وحدها ، ونظراً لاهتمام هذا الكتاب بالتفاعلات التي تتم بين الاستراتيجية والاقتصاد فإنه يبدو من المناسب إدراج باب أخير (استشرافي) لسبر غور العلاقات بين التوازنات العسكرية ونظيراتها الإنتاجية فيما بين القوى الكبرى ، وكذلك للإشارة إلى المشكلات والفرص السانحة اليوم « لمراكز القوة » السياسية الاقتصادية الخمسة الكبرى وهي الصين واليابان والمجموعة الاقتصادية الأوروبية والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في كفاحها الأبدي لربط الوسائل القومية بالغايات القومية ، إن تاريخ قيام القوى العظمى وسقوطها لم يبلغ بعد نقطة النهاية .

نظراً لضخامة مساحة هذه الدراسة فهي بالطبع ستتم قراءتها من جانب قراء يختلفون في أهدافهم وتوجهاتهم ، فبعض القراء سيجدون فيها ما يتمنون من حيث أنها مسح مفصل لسياسات القوى الكبرى عبر القرون الخمسة الماضية وللأسلوب الذي تأثر به الموقف النسبي لكل من الدول الكبرى بالتغيرات الاقتصادية والتقنية وللتفاعل المتواصل بين الاستراتيجية والاقتصاد في كل من أوقات السلم وفي مختبرات الحرب ، ولنكن أكثر تحديداً ، فهذا الكتاب لايتناول القوى الصغرى ولا الحروب الثنائية المحدودة ، وللتحديد أيضاً فإن الكتاب في مجمله يتخذ من أوروبا نقطة ارتكاز وخاصة في الأبواب الوسطى ، إلا أن هذا يعد أمراً طبيعياً في موضوع كهذا .

وبالنسبة لقراء آخرين وخاصة علماء السياسة الذين يهتمون برسم خطوط عامة عن « النظم العالمية » أو أنماط الحروب فإن هذه الدراسة قد تقدم أقل مما يطمحون إليه ، ولتفادي سوء الفهم يجب أن نوضح في هذا الصدد أن هذا الكتاب لايتناول مثلاً النظرية التي تقول بأن الحروب الكبرى يمكن أن توضع في أطر من التحولات الاقتصادية صعوداً وهبوطاً ، إضافة إلى أنه لايركز بصورة كبيرة على النظريات العامة عن أسباب الحرب ، كما أنه ليس كتاباً عن نظريات الهيمنة وكيفية تأثر السيطرة الإمبريالية أو ماإذا كانت الهيمنة تسهم في القوة القومية بنصيب ، وأخيراً

فإن هذا الكتاب لايقدم أية نظرية عامة عن أنواع المجتمعات والتنظيمات الحكومية الاجتماعية الأكثر كفاءة في مجال الحصول على الموارد في زمن الحرب .

ومن ناحية أخرى فإن هذا الكتاب يضم ثروة من المعلومات للباحثين الذين يطمحون إلى الخروج بأحكام عامة (وهذا من أسباب تقديم القدر الهائل من الحواشي وهو إرجاع القارىء إلى مصادر أشد تفصيلاً عن تمويل الحروب مثلاً) ، إلا أن المشكلة التي تواجه المؤرخين في الصراع مع النظريات العامة تكمن في أن أدلة الماضي تعد دائماً أكثر تبايناً وتنوعاً من أن تسمح برسم نتائج علمية « مؤكدة » من ثم فإذا كان صحيحاً أن بعض الحروب (كحرب ١٩٣٩ مثلاً) يمكن ربطها بمخاوف صناع القرار تجاه التحولات التي تطرأ على توازنات القوة الكلية فإن هذا لايفيد كثيراً في تفسير الصراعات التي بدأت عام ١٧٧٦ (الحرب الثورية الأميريكية) أو عام ١٧٩٢ (الحرب الثورية الفرنسية) أو عام ١٨٥٤ (حرب القرم) ، وبنفس هذا المنطق فإذا أمكن للمرء أن يشير إلى النمسا / المجر عام ١٩١٤ باعتبارها نموذجاً طيباً للقوة العظمى في حالة « انهيار » يساعد على إطلاق شرارة حرب كبرى فإن هذا لايزال يترك الباحث للتعامل مع الأدوار الخطيرة التي لعبتها القوتان الكبريان « الناهضتان » ألمانيا وروسيا .

ومع ذلك فإننا إذا ما نحينا جانباً النظريات الجاهزة ونظرنا ببساطة إلى السجل التاريخي « لقيام القوى العظمى وسقوطها » عبر القرون الخمسة الماضية نجد ثمة نتائج مقبولة عموماً يمكن استنباطها مع الإقرار بأنه قد تكون ثمة استثناءات لكل قاعدة ، فعلى سبيل المثال هناك علاقة سببية يمكن رصدها بين التحولات التي طرأت بمرور الزمن على الموازين الاقتصادية والإنتاجية العامة وبين المكانة التي تحتلها قوى مفردة في النظام الدولي ، فالحركة التجارية التي تتدفق من المتوسط إلى الأطلنطي وشمال غرب أوروبا منذ القرن السادس عشر فصاعداً أو إعادة التوزيع في أنصبة الناتج الصناعي العالمي بعيداً عن أوروبا الغربية في العقود التي أعقبت ١٨٩٠ تعد من بعض الأمثلة هاهنا ، وفي كلتا الحالتين فإن التحولات الاقتصادية كانت إرهاصاً

لقيام القوى الكبرى الجديدة التي قد يكون لها يوماً أثر حاسم على النظام العسكري والجغرافي ، وهذا هو السبب في أن تحرك الموازين الإنتاجية العالمية باتجاه « حافة المحيط الهادي » والذي حدث عبر العقود القليلة الماضية لايمكن أن تكون له أهمية بالنسبة للاقتصاديين وحدهم .

يشير السجل التاريخي إلى وجود صلة واضحة على المدى البعيد بين الازدهار الاقتصادي لقوة كبرى مفردة وتدهوره وبين نموها واضمحلالها كقوة عسكرية هامة (أو إمبراطورية عالمية) ، وهذا أيضاً ليس مستغرباً لأنه ينبع من حقيقتين متصلتين ، الأولى هى أن الموارد الاقتصادية ضرورية لدعم البناء العسكري الضخم ، والثانية أنه فيما يتعلق بالنظام الدولي فإن كُلاً من الثروة والقوة يعد أمراً نسبياً ويجب النظر إليه على هذا الأساس ، فمنذ ثلاثمائة عام كتب الاقتصادي الألماني **فون هورنيك** قائلاً :

> **« إن قوة أى دولة وثراءها اليوم يتوقفان لا على وفرة وتأمين قوتها وثرائها بل يتوقف بالدرجة الأولى على ما إذا كان جيرانها يمتلكون منهما القليل أو الكثير » .**

في الأبواب التالية ستتأكد هذه الملحوظة مرات ومرات ، فكانت هولنده في منتصف القرن الثامن عشر أكثر ثراء بصورة عامة عما كانت قبل ذلك بمائة سنة ؛ إلا أنها في تلك المرحلة كانت أقل كثيراً من قوة عظمى لأن جيراناً كفرنسا وبريطانيا كانوا يمتلكون « ماهو أكثر » (أى كانتا أكثر قوة وثراءً) ، فكانت فرنسا ١٩١٤ أقوى كثيراً من فرنسا ١٨٥٠ إلا أن هذا كان مجرد عزاء عندما خفت نجم فرنسا إلى جوار ألمانيا الأقوى كثيراً منها ، وبريطانيا اليوم لديها ثروة أكبر كثيراً وقواتها المسلحة لديها أسلحة أشد فتكاً عما كانت في ذروة العصر الفيكتوري ، وما كان هذا ليفيد كثيراً طالما أن نصيبها من الإنتاج العالمي قد انكمش من حوالي ٢٥٪ إلى حوالي ٣٪ ، فأية دولة تمتلك الكثير تسير أمورها سيراً حسناً ، وإذا كانت تمتلك القليل تبرز المشاكل .

وهذا رغم ذلك لايعني أن القوة الاقتصادية والعسكرية لأمة من الأمم تزدهر وتنكمش بصورة متوازية ، فمعظم الأمثلة التاريخية الواردة هنا توحي بوجود « فترة فاصلة » نسبية بين مسار القوة الاقتصادية النسبية لدولة ما وبين مسار قوتها ونفوذها العسكري الجغرافي ، ومرة أخرى فإن السبب في ذلك لايصعب إدراكه ، فالقوة الناهضة اقتصادياً ــ كبريطانيا في سنوات ١٨٦٠ والولايات المتحدة في سنوات ١٨٩٠ واليابان اليوم ــ قد تحبذ أن تحظى بالثراء على أن تنفق الكثير على التسلح ، وبعد نصف قرن من الآن قد تتحول الأولويات ، فقد رافقت التوسع الاقتصادي المبكر التزامات خارجية (كالاعتماد على الأسواق الخارجية والمواد الخام المستوردة والتحالفات العسكرية بل وربما قواعد ومستعمرات) ، والقوى المتصارعة الأخرى في حالة تمدد اقتصادي اليوم وبمعدلات أسرع وتطمح بدورها إلى مد نفوذها في الخارج ، فقد أصبح العالم مكاناً أشد تنافساً والأنصبة في الأسواق في حالة تآكل ، وبينما يتحدث المراقبون المتشائمون عن التدهور يدعو الساسة الوطنيون إلى التجديد .

في ظل هذه الظروف القائمة قد تجد القوى العظمى نفسها تنفق على الدفاع أكثر مما كانت تنفقه قبل جيلين ، ومع ذلك تكتشف وتظل تشعر أن العالم بيئة غير آمنة وذلك لأن القوى الأخرى تنمو بصورة أسرع وتزداد قوة على قوتها ، فكانت أسبانيا الإمبريالية تنفق على جيشها في سنوات ١٦٣٠ و ١٦٤٠ أكثر مما كانت تنفقه في سنوات ١٥٨٠ عندما كان الاقتصاد القشتالي أكثر ازدهاراً ، وكانت نفقات بريطانيا الدفاعية في العصر الإدواردي أكبر كثيراً في عام ١٩١٠ من مثيلاتها في أعقاب وفاة بالمرستون في عام ١٨٦٥ عندما كان الاقتصاد البريطاني في ذروة انتعاشه ، ويبدو أن نفس المشكلة تواجه كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اليوم ، فالقوى العظمى تستجيب بالفطرة بزيادة نفقاتها على « الأمن » في فترات التدهور وبالتالي تقوم بتحويل مواردها من الاستثمار مما يزيد ورطتها تعقيداً على المدى البعيد .

ومن النتائج العامة الأخرى التي يمكن استنباطها من سجل القرون الخمسة

موضع الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين المحصلة النهائية لحروب التحالفات الكبرى للهيمنة على أوروبا أو على العالم وبين كم الموارد الإنتاجية التي تتم تعبئتها على كل جانب ، ويصدق هذا على الصراعات التي شنت على ملوك هابسبرج الأسبان / النمساويين وعلى واحدة من أكبر صراعات القرن الثامن عشر كحرب الولاية الأسبانية وحرب السنوات السبع وحرب **نابليون** وعلى الحربين العالميتين في القرن العشرين ، وأية حرب طاحنة طويلة تتحول في النهاية إلى اختبار للقدرات النسبية لكل تحالف ، أما ما لدى كل جانب من الثروة والقوة فتصبح له أهمية في حالة ما إذا امتد أمد الصراع .

يمكن للمرء أن يرسم هذه الأحكام العامة دون السقوط في شرك الحتمية الاقتصادية البحتة ، ورغم تركيز هذا الكتاب على تقصي « الاتجاهات الكبرى » في الشئون العالمية الخمسمائة عام الماضية فإنه لا يحاول القول بأن الاقتصاد يحدد مصير كل حدث أو أنه السبب وراء نجاح كل دولة أو فشلها فهناك كثرة من الدلائل التي تشير إلى أشياء أخرى منها الجغرافيا والتنظيم العسكري والروح المعنوية القومية ونظام التحالف وغيرها من العوامل التي يمكن أن تؤثر جميعاً على قوة أعضاء نظام الدول ، ففي القرن الثامن عشر مثلاً كانت الأقاليم المتحدة أغنى بقاع أوروبا وكانت روسيا أفقرها ، ورغم ذلك سقط الهولنديون وصعد نجم الروس ، كما أن الحمق الفردي (كحالة **هتلر**) والقدرة الميدانية الفائقة تسير أيضاً في طريق تفسير الانتصارات والهزائم الفردية ، أما مايبدو أقوى من أن يقاوم فهو أن النصر في أية حرب كبرى طويلة بين قوى كبرى أو تحالفات يكون عادة من نصيب الجانب الذي يتمتع بقاعدة إنتاجية أكثر ازدهاراً أو كما كان القباطنة الأسبان يقولون « لمن يظل لديه آخر قرش » ، والدراسة التالية تؤكد هذا الحكم الساخر الصادق في آن معاً ، والحقيقة أن أوضاع القوة لدى الدول الكبرى توازي أوضاعها الاقتصادية خلال القرون الخمسة الماضية لذا فإنه لايخلو من القيمة أن نتساءل : ماهى نتائج الاتجاهات الاقتصادية والتقنية المعاصرة بالنسبة لتوازن القوى الراهن ،

وهذا لاينكر أن الإنسان يصنع تاريخه ولكن في ظروف تاريخية يمكن أن تضع قيوداً على الإمكانات أو تصنعها .

كان النموذج المبكر لهذا الكتاب مقالة كتبها عام ١٨٣٣ المؤرخ البروسي الشهير **ليوبولد فون رنكه** عن **Die grossen mächte** (القوى العظمى) درس فيها توازنات القوى الدولية منذ سقوط أسبانيا وحاول أن يوضح أسباب صعود نجم دول محددة ثم سقوطها في النهاية ، ويخلص **رنكه** في مقالته بتحليل عالمه المعاصر وما حدث فيه في أعقاب انكسار مساعي فرنسا إلى الهيمنة في حرب **نابليون** ، وفي دراسته « لآفاق » كل من القوى العظمى حاول هو أيضاً أن يخوض غمار استشراف المستقبل بحاسة المؤرخ .

إن كتابة مقالة عن « القوى العظمى » يعد شيئاً وسرد قصتها في كتاب بأكمله يعد شيئاً آخر ، كان هدفي الأصلي هو أن أخرج بكتاب موجز على فرض أن القارىء يعرف (ولو بصورة باهتة) التفاصيل الكاملة عن معدلات النمو المتغيرة أو المشكلات الجيوستراتيجية الخاصة التي تواجه هذه القوة العظمى أو تلك ، وعندما بدأت أنهي الأبواب الأولى من الكتاب وأرسل بها للحصول على تعليقات عليها أضحى واضحاً بالنسبة لي أن هذا الافتراض كان زائفاً ، فما كان القراء يريدونه هو المزيد من التفاصيل إذ لم تكن ثمة دراسة متوفرة تحكي قصة التحولات التي طرأت على توازنات القوى الاقتصادية والاستراتيجية ، فلا المؤرخون الاقتصاديون ولا المؤرخون العسكريون خاضوا هذا الميدان ، لذا فقد عانت القصة نفسها إهمالاً ، فإذا كان لوفرة التفاصيل والهوامش أى مبرر فهو سد هذه الفجوة الخطيرة في تاريخ قيام القوى العظمى وسقوطها .

□□□

١

الاستراتيجية والاقتصاد في عالم ما قبل التصنيع

□ ١ □

نهوض العالم الغربي

□□ في عام ١٥٠٠ وهو العام الذي يختاره العديد من الدارسين لتحديد الحد بين العصور الحديثة وما قبلها كان من الواضح ، بالنسبة لسكان أوروبا ، أن قارتهم كان مقدراً لها أن تسود معظم العالم[1] ، وكانت معلومات ذلك العهد عن حضارات الشرق العظمى هامشية وخاطئة في أغلبها وتقوم على أقاصيص الرحالة ، إلا أن الصورة التي تصوروها عن إمبراطوريات الشرق ذات الثروات الهائلة والجيوش الجرارة كانت صورة دقيقة ، ولابد أن هذه المجتمعات كانت تبدو أشد نعمة وهبة من مجتمعات ودول غرب أوروبا ، وعندما وُضِعَتْ عيوب أوروبا وضعفها في مقارنة مع هذه المراكز الكبرى ذات النشاط الاقتصادي والثقافي الرفيع كانت نقاط ضعف أوروبا تبدو أوضح من نقاط القوة ، فلم تكن أخصب ولا أغنى بقاع الأرض سكاناً ، فكانت الهند والصين تحتلان الصدارة فى هذين المجالين على التوالى ، بل كانت القارة الأوروبية من الناحية الجغرافية والسياسية في حالة سيئة تحدها الثلوج والمياه من الشمال والغرب وتعتبر مفتوحة لغزوات برية متكررة من الشرق ومعرضة للتطويق الاستراتيجي من الجنوب ، وفي ١٥٠٠ لم تكن هذه الاعتبارات مجردة ، فبعد ثماني سنوات خضعت غرناطة آخر مدن الإسلام في أسبانيا لجيوش **فرديناند وايزابيلا** ، لكن هذا الحدث كان مؤشراً على نهاية حملة إقليمية بين القوى المسيحية وقوات **النبي** ، وكان سقوط القسطنطينية في عام ١٤٥٣ حدثاً أصاب معظم العالم الغربي بالصدمة إذ كان مؤشراً على حدود تقدم الأتراك العثمانيين ، وفي نهاية القرن كانوا قد استولوا على اليونان وجزر بحر إيجة وبوسنيا وألبانيا ومعظم بقية البلقان ، وفي عشرينيات القرن السادس عشر سارت قوات الانكشارية نحو بودابست وفيينا ، وفي الجنوب حيث أغارت

السفن الشراعية العثمانية على الموانىء الإيطالية خشي البابوات أن تلقى روما نفس مصير القسطنطينية[٢] .

وفي حين كانت هذه التهديدات تبدو كجزء من استراتيجية متماسكة أكبر بقيادة السلطان **محمد الثاني** وخلفائه إلا أن رد الفعل لدى الأوروبيين كان مفككاً ومشتتاً ، وعلى عكس الإمبراطوريتين العثمانية والصينية ، وعلى عكس نظام الحكم الذي كاد المغول أن يقيموه في الهند لم تصبح أوروبا موحدة أبداً بحيث تدين كل بقاعها لقائد علماني أو ديني ، بل كانت أوروبا تكتظ بالممالك الصغيرة والإمارات والدويلات ، وكانت ثمة ممالك أقوى تبرز في الغرب وهى أسبانيا وإنجلترا وفرنسا إلا أن أياً منها لم يخل من التوترات الداخلية فكأنت كل منها ترى في الأخرى خصماً منافساً لاحلفاء في الكفاح ضد الإسلام .

ولا يمكن القول إن أوروبا قد حققت شيئاً يقال أو يذكر في مجالات الثقافة والرياضيات والهندسة أو الملاحة إذا ما قورنت بحضارات آسيا العظمى ، كان جزء كبير من التراث العلمي والثقافي الأوروبي « مستعاراً » من المسلمين تماماً كما ظل المسلمون لقرون عديدة يستعيرون من الصين عن طريق التجارة والغزو والاستقرار ، ويمكن للمرء أن يلحظ أن أوروبا كانت تسرع تجارياً وتقنياً عند أواخر القرن الخامس عشر ، ولكن ربما كان من الملائم القول إن كلاً من أكبر مراكز الحضارة العالمية في ذلك الوقت كان يمر بحالة مشابهة من التطور مع النجاح في مجال والفشل في آخر ، كانت الإمبراطورية العثمانية والصين تحت حكم أسرة **مينغ** والهند فيما بعد وشمالها خاضع للمغول ونظام الدويلات الأوروبي أكثر تقدماً من الناحية التقنية وبالتالي العسكرية من المجتمعات المتفرقة في إفريقيا وأميريكا والأوقيانوس ، وفي حين أن هذا يعني أن أوروبا كانت واحدة من مراكز القوة الثقافية حوالي عام ١٥٠٠ إلا أنه لم يكن من الواضح أنها ذات يوم ستبزغ وتحتل القمة ، وقبل دراسة أسباب نهضتها من الضروري أن ننظر بعين فاحصة إلى نقاط القوة والضعف لدى سائر المنافسين .

الصين في عصر أسرة مينغ :

إن حضارة الصين من بين كل حضارات العصور القديمة قد ظهرت متقدمة وأحست بقدر من التفوق[٣] بتعداد سكانها الضخم والذي بلغ من مائة إلى مائة وثلاثين مليوناً بالمقارنة بتعداد سكان أوروبا البالغ ٥٠ ـــ ٥٥ مليوناً في القرن الخامس عشر ، وبثقافتها المتميزة وسهولها الخصبة جيدة الرى والتي ترتبط بشبكة عظيمة من القنوات منذ القرن الحادي عشر ، وإدارتها المركزية الموحدة تحت إشراف بيروقراطية كونفوشية ، وكانت كل هذه عوامل تماسك وصقل للمجتمع الصيني الذي كان موضع حسد زائريه ، صحيح أن هذه الحضارة قد تعرضت لتهديد شديد من الغزاة المغول ومن سيطرتهم بعد غزوات **كوبلاى خان** ، إلا أن الصين كانت معتادة على التأثير في غزاتها أكثر مما كانوا يؤثرون فيها ، وعندما ظهرت أسرة **مينغ** عام ١٣٦٨ لتوحد الإمبراطورية وتوقع الهزيمة بالمغول أبقت على النظام القديم وعلى التعليم في معظمه .

إن السمة الضاربة في الحضارة الصينية بالنسبة للقارىء الغربي الذي ربي على احترام العلم « الغربي » هو استقلالها التقني المبكر ، فقد أوجدت المكتبات منذ قديم الزمان ، وظهرت فيها طباعة متحركة منذ القرن الحادي عشر ، وسرعان ما ظهرت أعداد جديدة من الكتب ، وتعقدت نظم التجارة والصناعة على أثر تشييد القنوات و الضغوط السكانية ، وكانت مدن الصين أكبر من نظيراتها الأوروبيات في العصور الوسطى وكانت الطرق التجارية الصينية ممتدة ، وظهرت العملات الورقية ودلت على انسياب التجارة ونمو الأسواق ، وفي العقود الأخيرة من القرن الحادي عشر وجدت صناعة حديد هائلة في شمال الصين تنتج ما يقرب من ١٢٥ ألف طن في السنة ، وكان الجيش وقوامه مليون فرد يعد سوقاً ضخماً لمنتجات الحديد ، وجدير بالذكر أن هذا الإنتاج كان يفوق الناتج البريطاني من الحديد في المراحل المبكرة من الثورة الصناعية بعد سبعة قرون ، وربما كان الصينيون أول من اخترعوا البارود ، واستخدمت المدافع من جانب قوات **مينغ** في قلب حكامهم

المغول في أواخر القرن الرابع عشر .

في ضوء هذه الدلائل الثقافية والتقنية فربما لايكون جديداً أن نعلم أن الصينيين كانوا قد تحولوا إلى استكشاف ماوراء البحار والتجارة ، وكانت البوصلة المغناطيسية اختراعاً صينياً آخر ، ودارت رحى الحرب البحرية على ضفاف اليونجتزي قبل ذلك بعدة عقود ، وفي سبيل صد سفن الصين في ستينيات القرن الثالث عشر اضطر **كوبلاى خان** إلى بناء أسطول من السفن الحربية مزود بمقاليع ، وفي ١٤٢٠ سجل أن أسطول أسرة **مينغ** كان قوامه ١٣٥٠ مركبة قتالية تضم ٤٠٠ قلعة عائمة و٢٥٠ سفينة مصممة للإبحار الطويل المدى ، ومن أشهر البعثات الرسمية إلى أعالي البحار كانت الرحلات السبعة الطويلة التي قام بها القائد البحري **شنغ هو** بين أعوام ١٤٠٥ و ١٤٣٣ ، فزارت السفن موانيء من ملقا وسيلان إلى مداخل البحر الأحمر وزنجبار ، وعادت إحدى السفن محملة بالزراف من شرق إفريقيا لتسلية الإمبراطور الصيني ، وعادت سفينة أخرى بزعيم سيلان الذي لم يكن ذكياً بدرجة تكفي للاعتراف بتفوق « **ابن السماء** » ، (ويجدر بنا أن نذكر أن الصينيين لم ينهبوا ولم يسفكوا الدماء كما فعل البرتغاليون والهولنديون وغيرهم من غزاة أوروبا في المحيط الهندي) ، ونعلم من كتابات المؤرخين أن إحدى سفن **شنغ هو** كانت تقرب من ٤٠٠ قدم طولاً وحمولتها ١٥٠٠ طن ، وربما كانت مثل هذه السفن تستطيع الإبحار حول إفريقيا و « تستكشف » البرتغال لعدة عقود من السنين قبل أن يبدأ **هنري** البحار رحلاته الاستكشافية(٥) .

إلا أن الرحلة الاستكشافية الصينية لم تكن الأخيرة ، وبعد ثلاث سنوات صدر مرسوم ملكي بحظر بناء سفن كبيرة ، وصدر أمر محدد بمنع وجود سفن بها مايزيد عن صاريين ، وهكذا اندثرت سفن **شنغ هو** الحربية الكبرى ، ورغم كل الفرص التي سنحت للصين في أعالي البحار إلا أنها قررت أن تدير ظهرها للعالم .

كان هناك سبب استراتيجي لمثل هذا القرار ، فقد عادت بعض الحدود الشمالية للامبراطورية تحت سيطرة المغول فكان الأجدى تركيز هذه الموارد العسكرية في

هذه المنطقة الأشد حساسية ، وفي ظل ظروف كهذه كان انشاء أسطول ضخم يعد ترفاً مكلفاً ، وثبت أن محاولات الصين للتوسع في الجنوب في أيام (فيتنام) لها تكاليف باهظة ، إلا أن عواقب التخلص من الأسطول سرعان ما اتضحت ، ففي غضون مائة عام هاجم قراصنة اليابان شواطىء الصين ومدنها على اليانجتزى ، ولكن هذا لم يؤد إلى إعادة بناء الأسطول ، بل و لم يؤد الظهور المتكرر للمراكب البرتغالية على سواحل الصين إلى إعادة النظر في ذلك ، كان الدفاع البري هو كل مايحتاجون إليه ، وقد فكر المندرين أن التجارة البحرية كان يمكن منعها في أى الأحوال .

بغض النظر عن التكاليف والمحبطات الأخرى كانت من بين العوامل الرئيسية للتراجع الصيني تحفظات البيروقراطية الكونفوشية[٦] ، وهو تحفظ زادته في فترة **المينغ** كراهية التغييرات التي قام بفرضها المغول عليهم ، وفي ظل مناخ « العودة » كان اهتمام الإدارة منصباً على استعادة الماضي والتمسك به لا على البحث عن مستقبل باهر في البحار عن طريق التوسع والتجارة ، وكانت الحرب حسب الرؤية الكونفوشية بمثابة نشاط تعس والقوات المسلحة ليست لها ضرورة إلا خوفاً من هجمات البرابرة أو الثورات الداخلية ، وكانت كراهية المندرين للجيوش (والأساطيل) مصحوبة بالشك في التجار ، فكان تكديس رأس المال الخاص والشراء بأسعار منخفضة والبيع بأسعار عالية وظهور التاجر حديث النعمة ، كلها تمثل مساوىء أثارت حفيظة النخبة والإداريين المتعلمين بقدر ما أثارت غضب الجماهير الكادحة ، لم يكن الصينيون يودون إيقاف اقتصاد السوق كليةً بل كانوا يتدخلون لردع التجار الفرادى عن طريق مصادرة ممتلكاتهم أو حظر نشاطهم ، ولابد أن شكوكهم كانت تزداد تجاه تجارة الصينيين مع الخارج لأنها ببساطة كانت خارجة عن سيطرتهم .

لم يكن كره التجارة ورأس المال الخاص يتعارض مع الخطوات التقنية الهائلة التى سبق ذكرها ، فكانت إعادة بناء **المينغ** لسور الصين العظيم وتطوير نظام القنوات والترع وصناعة الحديد والأسطول الإمبراطورى كلها تهدف إلى خدمة

الدولة لأن المسئولين البيروقراطيين قدموا النصح للإمبراطور بضرورة إجرائها ولكن كما بدأت هذه المشروعات أهملت ، فتركت الترع للتدهور وحرم الجيش أحياناً من تحديث معداته وأهملت الساعات الفلكية (شيدت عام ١٠٩٠) وتدهورت صناعات الحديد تدريجياً ، ولم يقتصر التراجع الاقتصادي على ذلك ، بل تم قصر الطباعة على الأعمال العلمية دون المعارف التطبيقية أو النقد الاجتماعى ، وتوقف التعامل بالعملات الورقية ، ولم تحظ مدن الصين بما حظيت به نظيراتها في الغرب من حكم ذاتى وعندما تم تغيير موقع بلاط الإمبراطور كان لابد من نقل العاصمة معه ، ولكن بدون التشجيع الرسمي لم يكن من الممكن للتجار أن ينتعشوا ، وحتى من حازوا المال كانوا يميلون إلى إنفاقه على الأراضى والتعليم لا على استثماره في التنمية الصناعية ، وقد أدى حظر التجارة والصيد في أعالى البحار إلى القضاء على أي رغبة مرتقبة في التوسع الاقتصادي ، وكانت التجارة الخارجية التى تتم مع البرتغاليين والهولنديين في القرون التالية تتركز فى السلع الكمالية وتخضع لسيطرة المسئولين .

نتيجةً لذلك كانت الصين فى عهد **المينغ** لاتقل خمولاً وجموداً عنها فى عهد أسرة **سانغ** قبل ذلك بأربعة قرون ، كانت بالطبع هناك تقنيات زراعية متطورة في عهد **المينغ** إلا أنه بعد فترة كان من الصعب حتى على هذه الزراعة المكثفة واستخدام الأراضى النائية أن تلاحق على الزيادة السكانية الهائلة ، ولم يؤد إحلال **المنكوس** النشطين محل **المينغ** إلى وقف التدهور النسبى المستمر ، وهناك نقطة أخرى يمكن أن توجز هذه الحكاية ، ففي عام ١٧٣٦ عندما كانت صناعة الحديد الخاصة **بأبراهام دربى** فى كولبروكديل بادئة فى الازدهار أغلقت أفران **هونان وهوبيي** تماماً ، وقد كانت هذه الأفران هائلة قبل أن يهبط الغزاة في هاستنجز ، ولم تستطع مواصلة الإنتاج إلا في القرن العشرين .

العالم الإسلامي :

عندما زار أول أوربي الصين في أوائل القرن السادس عشر انبهر بحجمها وسكانها وثرائها إلا أنه ربما أدرك أن هذه بلاد انغلقت على ذاتها ، وما كان من الممكن

أن تقال هذه العبارة عن الإمبراطورية العثمانية التي كانت في ذلك الوقت في أوج توسعها وكانت تشكل تهديداً أكبر للعالم المسيحي ، وإذا مانظرنا من منظور تاريخي وجغرافي أكبر ربما كان من العدل القول إن الدول الإسلامية هى التي كانت تمثل أسرع القوى العالمية توسعاً في القرن السادس عشر ، ولم يكن الترك العثمانيون وحدهم هم الذين يزحفون نحو الغرب بل كانت الأسرة الصفوية في فارس تتمتع أيضاً بقدر من القوة والرخاء والازدهار الثقافي وخاصةً في عهد **إسماعيل الأول** (١٥٠٠ ـ ١٥٢٤) **وعباس الأول** (١٥٨٧ ـ ١٦٢٩) ، وكانت ثمة إمارة مسلمة قوية لاتزال تسيطر على طريق الحرير القديم عن طريق كشغر وطرفان إلى الصين ، وقامت القوات المسلمة بقلب إمبراطورية الهندوك في جاوة في أوائل القرن السادس عشر ، وفي طريقه إلى الهند عبر طريق الغزاة من الشمال الغربي قام **بابر** ملك كابل بتأسيس الإمبراطورية المغولية في عام ١٥٢٦ ، ورغم ضعف قبضة المغول على الهند في البداية إلا أنها اشتدت على يد حفيد **بابر** وهو **أكبر** (١٥٥٦ ـ ١٦٠٥) الذي اقتطع إمبراطورية هندية شمالية من بالوتشستان في الغرب إلى البنغال في الشرق ، وفي القرن السابع عشر زحف خلفاء **أكبر** جنوباً على المارثا الهندوس في نفس الوقت الذي زحف فيه الهولنديون والإنجليز والفرنسيون على شبه الجزيرة الهندية عن طريق البحر ، ويجب أن نضيف إلى هذه الدلائل التي تشير إلى تصاعد القوة الإسلامية الزيادة الكبيرة في أعداد المؤمنين بالإسلام في إفريقيا والهند وضعف أنشطة التبشير المسيحية بالمقارنة بها .

كان أكبر تهديد إسلامي لأوروبا الحديثة في مراحلها الأولى هم الترك العثمانيون أو جيشهم وما يتمتع به من أفضل تدريب على الحصار في ذلك العصر ، ومع بدايات القرن السادس عشر امتدت دولتهم من القرم وبحر إيجة إلى الشام ، وفي عام ١٥١٦ استولت القوات العثمانية على دمشق وفي السنة التالية دخلت مصر وفرقت شمل قوات المماليك مستخدمة المدفع التركي ، وبعد إغلاقهم لطريق التوابل القادم من الهند زحفوا إلى أعالي النيل وإلى البحر الأحمر وإلى المحيط الهندي ، وردوا

غارات البرتغاليين هناك ، وكان الترك قد استولوا على بلغاريا وصربيا وكانوا هم القوة الضاربة في والاشيا وحول البحر الأسود ، ولكن في أعقاب الزحف الجنوبي على مصر والجزيرة العربية تواصل الضغط على أوروبا على يد **سليمان** (١٥٢٠ — ١٥٦٦) ، فلم تتمكن المجر ، حصن المسيحية العتيد في ذلك العهد ، من الصمود في مواجهة الجيوش التركية القوية وسقطت في معركة موهاكس عام ١٥٢٦ وهو نفس العام الذي أحرز فيه **بابر** النصر على باثلبات وهو النصر الذي أعد لتأسيس الإمبراطورية المغولية ، وفي عام ١٥٢٩ حاصر الترك فيينا وزادت احتمالات السيطرة على أوروبا ، والحقيقة أن الموقف تجمد عند هذا الحد إلا أن الترك ظلوا يشكلون خطراً دائماً وضغطاً عسكرياً لا يمكن إغفاله ، وفي عام ١٦٨٣ حاصروا فيينا للمرة الثانية(٧) .

ولم يكن النفوذ البحري العثماني أقل خطراً ، كان الترك قد أسسوا أسطولاً لرد أى هجوم بحري من جانب حصن العدو الأول وهى القسطنطينية التي ضرب السلطان محمد حصاراً حولها وهاجمها عام ١٤٥٣ ، وبعد ذلك تم استخدام أساطيل السفن الشراعية القوية في عمليات عبر البحر الأسود ، وفي الزحف جنوباً إلى سوريا ومصر وفي سلسلة طويلة من المصادمات مع البندقية من أجل السيطرة على جزر بحر إيجة رودس وكريت وقبرص ، وظلت القوة البحرية العثمانية في متناول يد أساطيل البندقية وجنوة وهابسبرج لبضع عقود من أوائل القرن السادس عشر ، ولكن في أواسط القرن نشطت القوى البحرية الإسلامية على طول الساحل الشمالي من إفريقيا وأخذت في الإغارة على موانيء إيطاليا وأسبانيا والبلاير ، وفي النهاية استطاعت الاستيلاء على قبرص عام ١٥٧٠ قبل إخراجهم في معركة ليبانتو(٨) .

كانت الإمبراطورية العثمانية بالطبع أكثر من مجرد آلة حربية ، بل كانت نخبة غازية ، وكان العثمانيون قد أنشأوا إمبراطورية متحدة الثقافة واللغة والدين تزيد عن رقعة الإمبراطورية الرومانية ، وقد ظل العالم الإسلامي أشد تقدماً من أوروبا ثقافياً وتقنياً لمدة قرون عديدة قبل ١٥٠٠ ، كانت مدنه زاهرة حسنة الإضاءة

والصرف الصحي بل وكان بعضها يضم جامعات ومكتبات ومساجد مذهلة في روعتها ، كان المسلمون يحتلون الصدارة في الرياضيات والخرائط والطب وسائر أفرع العلوم والصناعة ــ في الطحن وصب المدافع والفنارات وتربية الخيول ، وأدى النظام العثماني في تجنيد الإنكشارية من الشباب المسيحي في البلقان إلى إفراز قوة متعلمة منظمة من الجنود ، وكان التسامح تجاه الأجناس الأخرى سبباً في دخول العديد من اليونانيين واليهود وغير اليهود في خدمة السلطان ، وفي ظل قائد ناجح كالسلطان **سليمان الأول** كانت هناك حكومة قوية تفرض سيادتها على ١٤ مليوناً من الرعايا ، كان هذا في وقت ضمت فيه أسبانيا خمسة ملايين وانجلترا ما لايزيد على مليونين ونصف المليون ، كانت القسطنطينية في مجدها تفوق أية مدينة أوروبية وكانت تضم نصف مليون نسمة في عام ١٦٠٠ .

إلا أن الترك العثمانيين كان مقدراً لهم أن يفقدوا فرصة السيطرة على العالم ، ويمكن القول إلى حد ما أن هذه العملية كانت بمثابة النتيجة الطبيعية للنجاح التركي الذي تحقق مبكراً ، فالجيش العثماني كان قادراً على الحفاظ على حدود طويلة إلا أنه كان لايستطيع التوسع دون ثمن باهظ في الأرواح والأموال ، ولم تحقق الإمبريالية العثمانية كغيرها نفعاً اقتصادياً كبيراً ، وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر كانت قد ظهرت على الإمبراطورية علامات التخمة الاستراتيجية ، وكان الجيش الكبير مرابطاً في وسط أوروبا والأسطول الضخم في البحر المتوسط وبعض القوات في شمال إفريقيا وبحر إيجة وقبرص والبحر الأحمر وكانت القوات في حاجة إلى تعزيزات للاحتفاظ بكريميا في مواجهة قوة روسية نامية ، وفي الشرق الأدنى فقد ظهر انشقاق مذهبي هائل في العالم الإسلامي عندما أبدى الفرع الشيعي في العراق وفارس تحديه للمذهب السني الغالب ، كان الموقف يشبه الصراعات الدينية المعاصرة في ألمانيا ، ولم يتمكن السلطان من الإبقاء على سيادته إلا عن طريق سحق الانشقاق الشيعي بالقوة ، لكن مملكة فارس الشيعية كانت على أهبة الاستعداد للتحالف مع الدول الأوروبية ضد العثمانيين تماماً كما فعلت فرنسا مع الترك

« الكفار » ضد الدولة الرومانية « المقدسة » ، وفي مواجهة هذا الطابور من الخصوم احتاج العثمانيون إلى قيادة متميزة تستطيع الإبقاء على كيان الامبراطورية ، ولكن بعد ١٥٦٦ تعاقب على الحكم ثلاثة عشر سلطاناً ضعيفاً على التوالي .

كان النظام بصورة عامة يعاني من مركزية شديدة واستبداد وأصولية في الاتجاهات والتجارة ، وكان أى سلطان معتوه يمكنه أن يصيب الإمبراطورية بالشلل بصورة لا تضاهى ما كان يفعله بابا مخبول أو امبراطور روماني « مقدس » بكل أوروبا ، ففي غيبة التوجيهات العليا تصلبت شرايين البيروقراطية التي كانت تحبذ التحفظ على التغيير ، وأدى التوقف عن التوسع في الأقاليم وما صحبه من غنائم بعد ١٥٥٠ بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار إلى قيام سخط بين قوات الانكشارية التي لجأت إلى النهب الداخلي ، فوجد التجار وأصحاب رؤوس الأموال (الذين كانوا جميعاً تقريباً من الأجانب) أنفسهم خاضعين لنسب عشوائية من الضرائب ومصادرة غير قانونية لممتلكاتهم بعد أن كانوا يلقون التشجيع ، وكان الفلاحون أشد الفئات تأثراً فقد انقض الجنود على أراضيهم ومواشيهم وبتدهور الموقف بدأ المدنيون أيضاً يقومون بالنهب والمطالبة بالرشاوي ومصادرة مخزون البضائع ، وأدت تكاليف الحروب وضياع التجارة الاسيوية مع الصراع ضد فارس إلى تكثيف بحث الحكومة اليائس عن أية موارد دخل جديدة مما أدى إلى فرض ضرائب فادحة على المزارعين(٩) .

كان رد الفعل الصارم تجاه الانشقاق الشيعي يعكس إلى درجة كبيرة تشدد الاتجاهات الرسمية من حرية الفكر ، فتم حظر المطابع لأنها كان يمكن أن تساعد على بث أفكار لها خطورتها ، وبقيت الأفكار الاقتصادية بدائية وتم حظر الاستيراد والتصدير وتم دعم الاتحادات في جهودها لمراجعة المستحدثات وقيام المنتجين « الرأسمالية » وازداد انتقاء رجال الدين للتجار ، ونظراً لبغضهم للأفكار والسلوكيات الغربية فقد اتجه الترك إلى اتخاذ أساليب جديدة في احتواء الأوبئة ، ومن ثم فقد عانى مواطنوهم أوبئة قاسية ، وقامت قوة من الانكشارية بتدمير مرصد

حكومي عام ١٥٨٠ زاعمين أنه كان السبب في الوباء[١٠] ، وتحول الجيش فعلاً إلى حصن للتشدد ، ورغم أن الانكشارية كانوا يلاحظون تحديث الأسلحة لدى القوات الأوروبية إلا أنهم كانوا يتصفون بالبطء في تحديث أنفسهم ، وبعد هزيمتهم في ليبانتو لم يقوموا ببناء السفن الضخمة الشبيهة بالنوع الأوروبي ، وفي الجنوب كانت الأساطيل المسلمة لديها أوامر بالبقاء في المياه الهادئة بالبحر الأحمر والخليج العربي ، ولعل الأسباب التقنية تساعد على تفسير مثل هذه القرارات إلا أن التحفظ التقني والثقافي قد لعب دوراً كذلك .

هذه الملحوظات التي ذكرناها عن الجمود واتخاذ الخط المحافظ يمكن أن تنطبق بنفس القوة على الإمبراطورية المغولية ، فرغم المساحة الكبيرة التي شغلتها في أوج مجدها ورغم العبقرية الحربية التي أبداها بعض أباطرتها ورغم تألق بلاطها وصنائعها ومنتجاتها الفاخرة ورغم ما تمتعت به من نظام صرافة وشبكة ائتمانية شديدة التعقيد إلا أن النظام كان ضعيفاً في جوهره ، فعلى قمة السلطة ثمة نخبة فاتحة تتربع فوق جماهير عريضة من الفلاحين الفقراء يؤمنون بالهندوكية في معظمهم ، وفي المدن كانت ثمة أعداد هائلة من التجار والأسواق النشطة واتجاه نحو التصنيع والتجارة والائتمان بين العائلات التجارية الهندوكية مما كان يجعلهم أمثلة ممتازة على مبدأ ويبر البروتستانتي ، وفي مواجهة مثل هذا المجتمع الرأسمالي المستعد للانطلاق اقتصادياً قبل أن يقع فريسة للاستعمار البريطاني كانت هناك صور أشد كآبة للعوامل المحلية المعرقلة في الحياة الهندية ، كانت صرامة المحرمات الهندوكية الدينية تقف في وجه التحديث ، فالزواحف والحشرات لا يمكن أن تقتل ، ومن ثم فقد ضاعت كميات هائلة من الأطعمة ، وأدت العادات الاجتماعية المتعلقة بالفضلات والنفايات إلى قيام ظروف غير صحية دائمة ، فكانت أرضاً ومرتعاً للأوبئة ، وكان تأثير كهنة البراهمة على الحكام الهنود المحليين معناه أن هذه النزعة المناهضة للتقدم كانت مهيمنة على أعلى المستويات ، وكانت ثمة قيود اجتماعية عميقة تناهض أى محاولة للتغيير الجذري ، ولا غرو أن العديد من البريطانيين أعملوا النهب في البداية ثم حاولوا

أن يحكموا الهند وفقاً للمبادىء النفعية وفي النهاية رحلوا يخامرهم الشعور بأن البلاد لاتزال لغزاً يحيرهم[١١] .

لكن الحكم المغولي لايقارن بالإدارة التي قامت على الخدمات المدنية الهندية ، فكانت البلاطات المتألقة بؤراً للاستهلاك التآمري المفرط ، فكانت هذه الأعداد من الخدم والحشم والثياب الفاخرة والمجوهرات والحريم والوحوش والصفوف المتراصة من الحراس لايمكن أن تتلقى رواتبها وتؤمن عيشها سوى من خلال إقامة آلة للنهب المنظم ، فكان جامعو الضرائب مسئولين عن تقديم مبالغ محددة لسادتهم ، فكانوا يتصرفون بلا رحمة مع الفلاحين والتجار ، فمهما كانت حالة الحصاد أو التجارة كان لابد من دفع الضرائب ، وفي مقابل هذه الضرائب السنوية لم يكن الشعب يتلقى أى شيء ، وكان هناك القليل من التحسن في مجال الاتصالات ولكن لم تكن هناك آلية للإغاثة في أوقات الفيضان أو المجاعة أو الأوبئة التي كانت من المشاهد والأحداث الثابتة ، وكان مقدراً للإمبراطورية المغولية أن تتدهور تقنياً لأنها كانت تجد صعوبة في حماية ذاتها من المارتا في الجنوب والأفغان في الشمال ومن شركة شرق الهند ، وكانت أسباب سقوطها الداخلية أكثر من الأسباب الخارجية .

المشاغبان - روسيا واليابان :

في القرن السادس عشر كانت ثمة دولتان أخريان دون إمبراطوريات المينغ والعثمانيين والمغول مساحة إلا أنهما كانتا تبديان دلائل التماسك السياسي والنمو الاقتصادي ، ففي الشرق الأقصى كانت اليابان تتخذ خطوات إلى الأمام كجارتها الصين ، وكانت الناحية الجغرافية تمثل هبة استراتيجية لليابانيين (كما هو الحال بالنسبة للإنجليز) ، فقد قدمت العزلة الحماية من الغزو البرى وهو مالم يتح للصين ، فكانت ثمة هوة تفصل اليابان عن أرض القارة الآسيوية ، ورغم ذلك استعار اليابانيون قدراً كبيراً من ثقافتهم ودينهم من الحضارة الأقدم ، ولكن بينما كانت الصين تخضع لنظام حكم موحد كانت السلطة في اليابان في أيدي إقطاعيين عشائريين وما كان الإمبراطور سوى صورة ، وتم احلال نظام إقطاعي محل الحكم

المركزي الذي كان قد قام منذ القرن الرابع عشر ، وفي البحر كان أصحاب رؤوس الأموال يناطحون أمراء الحروب والمغامرين العسكريين الذين كانوا يبحثون عن الربح في تجارة شرق آسيا البحرية ، وكان قراصنة اليابان يجوبون سواحل الصين وكوريا سعياً إلى النهب بينما كان يابانيون آخرون يرحبون بفرصة تبادل السلع مع الزوار البرتغاليين والهولنديين من الغرب ، وقد وجدت بعثات التبشير المسيحية والمنتجات الأوروبية طريقها إلى المجتمع الياباني بصورة أسهل كثيراً من جاره الصيني المغلق(١٢) .

وكان مقدراً لهذا المسرح النشط المضطرم أن يتبدل بسرعة مع الاستخدام المطرد للسلاح الأوروبي المستورد ، فكانت النتيجة في اليابان دمج السلطات في يد القائد الحربي العظيم **هيديوشي** الذي أدت به طموحاته إلى محاولة غزو كوريا مرتين ، وعندما منى بالفشل وفي النهاية وافته المنية هددت الحرب الأهلية اليابان مرة أخرى ، ولكن في غضون سنوات قلائل تم دمج السلطة من جديد في يد **لياسو** ورفاقه من عشيرة توكوجاوا ، ولم يكن من الممكن هز أسس هذا الحكم العسكري المركزي .

كانت اليابان تحت حكم التوكوجاوا تتميز بسمات « الممالك الجديدة » التي ظهرت في الغرب في القرن السابق ، كان الفارق الأعظم هو الإحجام عن التوسع البحري والاتصال بالعالم الخارجي ، وفي ١٦٣٦ توقف بناء السفن الضخمة وتم منع الرعايا اليابانيين من الإبحار في أعالي البحار ، وتم حظر التجارة مع أوروبا فيما عدا السفينة الهولندية المرخصة التى كانت ترسو في ديشيما بميناء ناجاساكي ، وقبل ذلك كان المسيحيون (سواء الأجانب أو المحليين) يتعرضون للقتل بأمر من ولاة الأمر ، وكان الباعث الرسمي وراء هذه الإجراءات الصارمة إصرار عشيرة التوكوجاوا على تحقيق سيادة مطلقة لهم ، وكان ينظر إلى الأجانب والمسيحيين على أنهم مخربين ، ولكن كانت هذه النظرة تنطبق على السادة الإقطاعيين ، ولهذا كانوا من المفروض أن يقضوا نصف السنة في العاصمة ، وهذ يفسر السبب في أنهم حين كانوا يسمح لهم بالبقاء في إقطاعياتهم لمدة ستة شهور كان لابد لهم أن يتركوا أسرهم

كرهائن في يدو (طوكيو) .

إن هذا التوحد في حد ذاته لم يكن عائقاً في طريق التنمية الاقتصادية ولم يحل دون تحقيق إنجازات فنية بارزة ، وكان السلام في أرجاء الدولة عاملاً مساعداً لازدهار التجارة وكان استخدام النقد سبباً في إرساء مكانة التجار والصارفة ، إلا أن الصيارفة رغم ذلك لم يحققوا المكانة الاجتماعية والسياسية التي حظوا بها في إيطاليا وهولندا وإنجلترا ، وكان من الواضح أن اليابانيين غير قادرين على تعلم التطورات التقنية والصناعية الجديدة التي كانت تظهر فى مكان آخر ، وقد اختارت عشيرة التوكوجاوا عمداً أن تعزل البلاد عن بقية العالم كما فعلت الصين تحت أسرة **مينغ** ، وربما لم يؤد هذا إلى تعويق النمو الاقتصادي في داخل اليابان ولكنه أضر بالسلطة النسبية للدولة اليابانية ، فلما كان محاربو الساموراى يأنفون من العمل بالتجارة وممنوعين في الوقت نفسه من السفر لاستعراض أسلحتهم إلا في مناسبات احتفالية فقد عاشوا حياة تتسم بالرتابة والملل ، فتجمد النظام العسكري بأكمله لمدة قرنين وعندما وصلت « السفن السوداء » **لكومودور بيرى** في ١٨٥٣ لم يكن أمام الحكومة اليابانية من سبيل سوى منح الأميريكي ما طلبه من تسهيلات للتعدين للفحم وغيره .

وفي بداية عهد التوحد السياسي ظهرت روسيا بصورة مشابهة لليابان في بعض الجوانب ، ورغم بعدها الجغرافي عن أوروبا بسبب سوء الاتصالات وبسبب المصادفات المتقطعة مع لتوانيا وبولندا والسويد والإمبراطورية العثمانية إلا أن مملكة موسكوفي كانت شديدة التأثر بتراثها الأوروبي ومن خلال الكنيسة الأورثوذكسية الروسية ، وجاء الحل الدائم لضعف روسيا أمام فرسان السهول الآسيوية من الغرب الأوروبي الذي أمد روسيا بالمدافع والبنادق ، وبهذه الأسلحة الجديدة تمكنت موسكو من أن تتحول إلى إحدى « إمبراطوريات البارود » وبالتالي من أن تتوسع ، كان الاتجاه غرباً أمراً عسيراً إذ كان السويديون والبولنديون أيضاً يمتلكون مثل هذه الأسلحة ، إلا أن التوسع الاستعماري في الإمارات وأراضي القبائل في الجنوب

والشرق كان أسهل كثيراً بهذه الميزة التقنية الحربية ، وفي عام ١٥٥٦ على سبيل المثال كانت القوات الروسية قد بلغت بحر قزوين ، وصحب التوسع العسكري المستكشفون والرواد الذين كانوا يزحفون باستمرار نحو شرق الأورال عبر سيبريا وبلغوا المحيط الهادي في عام ١٦٣٨[١٣] ، ورغم تفوقها العسكري الصعب على فرسان المغول إلا أن نمو روسيا كإمبراطورية لم يشهد شيئاً يسيراً أو حتمياً ، فمع ازدياد الشعوب التي قامت بغزوها زادت احتمالات الشقاق والثورة الداخلية ، وكان النبلاء المحليون عنيدين حتى بعد تخفيض أعدادهم على يدي **إيفان** الرهيب ، وظلت أمارة كريميا التترية خصماً قوياً ، فاكتسحت قواتها موسكو عام ١٥٧١ وظلت مستقلة حتى أواخر القرن الثامن عشر ، وكانت تحديات الغرب تشكل تهديداً أكبر ، فاحتل البولنديون مثلاً موسكو بين عامي ١٦٠٨ و ١٦١٣ .

ومن نقاط الضعف الأخرى لدى روسيا تخلفها التقني والاقتصادي رغم ما اقتبسته عن الغرب ، وكانت الأسباب تتراوح بين التطرف المناخي وتباعد المسافات وضعف الاتصالات ، وكانت هناك أيضاً تلك المشكلات الاجتماعية الحادة والاستبداد العسكري من جانب القياصرة واحتكار الكنيسة الأرثوذكسية للتعليم وجمود البيروقراطية وترسخ العبودية في الأرض مما جعل الزراعة إقطاعية وجامدة ، ولكن رغم هذا التخلف النسبي والانتكاسات إلا أن روسيا استمرت في توسعها وفرضها لقوتها الحربية وحكمها الاستبدادي على الأراضي الجديدة ، وتم استيعاب الكثير عن أوروبا لكي يحتفظ النظام الحاكم بالقوة المسلحة الكافية لحماية ذاته بينما قاوموا التحديث السياسي والاجتماعي الغربي ، فكان الأجانب في روسيا على سبيل المثال مفصولين عن أهالي البلاد بهدف الحيلولة دون حدوث تأثيرات هدامة ، وعلى خلاف معظم النظم الشمولية التي ذكرت في هذا الباب استطاعت إمبراطورية القياصرة أن تبقي على قيد الحياة وتطورت روسيا لتتحول يوماً إلى قوة عالمية ولكن في عام ١٥٠٠ بل وحتى عام ١٦٥٠ كان هذا أمراً غير واضح بالنسبة للفرنسيين والهولنديين والإنجليز الذين كانوا يعرفون الكثير عن الحاكم الروسي بقدر ماكانوا

يعرفون عن **برسترجون** الأسطوري[١٤] .

المعجزة الأوروبية :

لماذا قدر لتلك السلسلة التي لاتتوقف عن النمو الاقتصادي والابتكار التكنولوجي أن تحدث بين هذه الشعوب المتفرقة والضحلة التي تقطن الأجزاء الغربية من الكتلة الأرضية الآسيوية الأوروبية التي تحولت إلى الريادة العسكرية والتجارية في الشئون العالمية ؟ هذا سؤال شغل العلماء والمراقبين لقرون عديدة ، وكل ما يمكن أن تفعله السطور التالية هو تقديم صورة توفيقية للمعلومات المتاحة ، ولكن رغم سطحية هذا الموجز إلا أنه يتميز بعرضه للخطوط الرئيسية للنقطة التي تتخلل العمل بأكمله وهى وجود « ديناميكية » ما يقودها التقدم الاقتصادي والتقني ، ولو أنها تتفاعل أيضاً في بعض الأحيان مع مكونات أخرى كالبنية الاجتماعية والجغرافية والصدفة البحتة ، ففي سبيل فهم مسار السياسة العالمية يجب تركيز الاهتمام على العناصر المادية طويلة المدى لا على الأهواء الشخصية والتقلبات الدائمة التي تميز الدبلوماسية والسياسة ، والقوة مسألة نسبية لاتوصف ولا تقاس إلا بعقد مقارنات دائمة بين العديد من الدول والمجتمعات ، والسمة الرئيسية التي تجذب الانتباه إلى أوروبا على خريطة « لمراكز القوة » في العالم في القرن السادس عشر هى انقسامها السياسي ، ولم يكن هذا صدفة أو حالة عارضة كما حدث في الصين بعد انهيار الإمبراطورية وقبل أن يتمكن خليفتها من جمع خيوط القوة في يديها ، كانت أوروبا مقسمة على الدوام رغم الجهود الكبرى التي بذلها الرومان الذين لم يحاولوا الذهاب إلى ماهو أبعد من الراين والدانوب ، وطوال ألف عام بعد سقوط روما كانت السلطة السياسية الأسياسية صغيرة ومركزية على النقيض من التوسع الدائم للدين ولثقافة المسيحيين ، وماكان الجمع العارض للسلطة — كما فعل **شارلمان** في الغرب **وكيفان** الروسي في الشرق إلا حالة مؤقتة تغيرت بتغيير الحاكم أو قيام عصيان داخلي أو غزو خارجي .

وتدين أوروبا بالفضل لهذا التنوع السياسي ، فلم تكن بها تلك السهول الفسيحة التي تمكن إمبراطورية أو بضع فرسان من فرض سيطرتهم عليها ولاكانت هناك

مناطق أنهار خصبة عريضة كتلك التي تحيط بنهر الجانج أو النيل أو دجلة أو الفرات أو النهر الأصغر أو اليانجتزي التي تمد الجماهير الكادحة بالطعام والفلاحين الذين يسهل غزوهم بالحياة ، بل تتميز جغرافية أوروبا بالتنوع فتضم جبالاً وغابات فسيحة تفصل بين المراكز الآهلة بالسكان في الوديان ، وبتباين مناخها بصورة كبيرة من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق ، وكان لهذا عدد كبير من التأثيرات ، فكانت هذه العوامل تحول دون قيام سيطرة موحدة وقللت من إمكانية سيطرة قوة خارجية على القارة كقوات المغول ، وعلى الجانب الآخر كان هذا التنوع الجغرافي عاملاً مساعداً على النمو والبقاء المستمر للسيطرة على المركزية لممالك صغيرة وإمارات وعشائرية واتحادات مدن صغيرة مما جعل خريطة أوروبا السياسية في أعقاب انهيار روما تبدو كاللحاف المزركش ، وكانت خطوط هذا اللحاف من الممكن أن تختلف من قرن إلى قرن دون وجود لون واحد يميز قيام إمبراطورية(١٦) .

وأدى تباين مناخ أوروبا إلى تنوع المحاصيل الممكن مقايضتها وتم نقلها أحياناً عندما تطورت علاقات السوق عبرالأنهار أو الطرق التي تقطع الغابات بين مستوطنة وأخرى ، ولعل أهم سمات هذه التجارة اشتمالها على منتجات كمية من أخشاب وحبوب وخمور وصوف وما إلى ذلك من احتياجات لسكان أوروبا الذين تزايدوا في القرن الخامس عشر على خلاف السلع الكمالية التي كانت تنقلها القوافل في الشرق ، وفي هذا المجال كذلك لعبت الجغرافيا دوراً حيوياً حيث كان نقل الماء أكثر وفرة واقتصادية ، وضمت أوروبا العديد من الأنهار الصالحة للملاحة ، وكانت البحار المحيطة بها دافعاً لبناء السفن ، وفي أواخر العصور الوسطى ازدهرت التجارة البحرية بين بحر البلطيق وبحر الشمال والمتوسط والبحر الأسود ، وكانت هذه التجارة تتوقف أحياناً بسبب الحروب والكوارث المحلية كفساد المحاصيل والأوبئة ، ولكنها واصلت توسعها بصورة عامة مما زاد من رخاء أوروبا وأدى إلى خلق مراكز مالية جديدة كمدن هانسا والمدن الإيطالية ، وكان التبادل السلعي المعتاد بين المسافات البعيدة يشجع على نمو المقايضة والتبادل وتطوره إلى نظام ائتماني ثم إلى

نظام مصرفي على المستوى الدولي ، وكان ظهور نظام الائتمان السلعي ثم ظهور صكوك التأمين مؤثراً على القدرة على التنبؤ بالظروف الاقتصادية مما كان نادراً ما يتمتع به التجار في أى مكان في العالم آنذاك(١٧) .

ولما كان معظم هذه التجارة ينتقل عبر المياه المضطربة لبحر الشمال وخليج بيسكاى ولما كان صيد الأسماك الواسع المدى قد أصبح مورداً هاماً للغذاء والثروة ظهرت الحاجة إلى بناء سفن قوية لها القدرة على نقل أحمال ضخمة واستغلال طاقة الريح ، وكان مقدراً لها أن تتمتع بمزايا عريضة فيما بعد(١٨) .

كانت النتائج السياسية والاجتماعية لهذا النمو التجاري غير المركزي وتطور الموانىء والأسواق هامة للغاية ، أولاً لم يكن من الممكن وقف هذا التطور الاقتصادي تماماً ، ولم يكن هذا يعني أن ظهور قوى السوق لم يزعج الكثيرين ممن في أيديهم السلطة ، فكانت شكوك الملاك الإقطاعيين تجاه المدن كبؤر للانشقاق وحصون لأجراء الأرض تدفع بهم إلى بتر امتيازاتهم ، فكان التجار يتعرضون للإغارة وكانت بضائعهم تتعرض للسرقة وممتلكاتهم للنهب ، وكانت الفتاوى البابوية عن الربا تشبه كراهية الكونفوشيين للوسطاء والمرابين الذين يهدفون إلى الأرباح ، لكن الحقيقة الجوهرية كانت عدم وجود سلطة موحدة في أوروبا تعوق النمو التجاري وافتقاد الحكومة المركزية التي تؤدي تغيرات أولوياتها إلى ظهور واختفاء صناعة ما ، ولم يكن هناك نظام شامل منظم لنهب رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال على يد جامعي الضرائب وهو النظام الذي أعاق اقتصاديات الهند المغولية ، فمثلاً لم يكن من المتصور في ظل الظروف السياسية المتباينة والمنقسمة في أوروبا في عصر الإصلاح أن يقر كل الناس التقسيم الذي قرره البابا في ١٤٩٣ للعالم بين أسبانيا والبرتغال أو أن يطاع أمر منه بحظر التجارة في أعالي البحار (كما حدث في الصين في عهد أسرة **مينغ** أو اليابان في عصر **توكوجاوا**) .

والحقيقة أن أوروبا كانت تضم دائماً بعض الأمراء الذين كانوا مستعدين للتسامح مع التجار وألاعيبهم حتى رغم طرد البعض لهم ونهبهم لتجارتهم ، وكما تشير

السجلات فقد خرج التجار اليهود المقهورون وعمال النسيج الفلمنكي المنهار والهوجونيتو المضطهدون من ديارهم ومعهم خبراتهم ، وربما يجد أحد بارونات الراين طريق التجارة وقد تحول إلى مكان آخر عندما يثقل عليه في الضرائب وبالتالي يفقد عوائده منه ، والملك الذي لايسدد ديونه ربما يجد صعوبات جمة في الحصول على قروض يمول بها حربه وأساطيله وجيوشه ، فكان الصيارفة وتجار السلاح والصناع أعضاء هامين بالمجتمع ، وقد دخلت معظم نظم الحكم في أوروبا تدريجياً في علاقة تكافل مع اقتصاد السوق ووفروا له الأمان الداخلي ونظاماً قانونياً غير متعسف (حتى بالنسبة للأجانب) ، وكانوا يتلقون الضرائب كنصيب في الأرباح من التجارة ، ومن قبل أن ينطق **آدم سميث** بعبارته الشهيرة بوقت طويل كان حكام بعض المجتمعات في غرب أوروبا يدركون أن « القليل ضروري لكي يرفع دولة إلى أعلى مكان من الرقى بعد أن كانت في أدنى دركات الهمجية بالسلام والضرائب المخففة والإدارة المتسامحة للعدالة .. »[١٩] .

ولعل العامل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى قيام سلطة مركزية كان حيازة دولة ما لتقنية الأسلحة النارية وبالتالي تسحق بها خصومها أو تسيطر عليهم ، وكان هذا أمراً مستحيلاً في ظل تلاحق خطى النمو الاقتصادي والتقني الذي حدث في أوروبا القرن الخامس عشر بعد أن شفى سكان القارة من الوباء الأسود وبعد أن ازدهرت النهضة الإيطالية ، وكانت « إمبراطوريات البارود » قائمة في أماكن أخرى في تلك الفترة من ١٤٥٠ ـ ١٦٠٠ ، فتقدم موسكوفي واليابان في عصر توكوجاوا والهند المغولية أمثلة على الدول التي تصمم على الأسلحة النارية والمدافع التي ترغم بها منافسيها على الخضوع .

وفي أواخر العصور الوسطى ظهرت التقنيات الجديدة للحروب أسرع من أى مكان آخر ، وكانت الدلائل تشير إلى تصاعد تركيز القوة العسكرية[٢٠] ، ففي إيطاليا كان استخدام جماعات من القواسة تحميهم حين الضرورة قوات تحمل رماحاً وضع نهاية لعصر الفروسية ، ولكن كان من الواضح أيضاً أن الدول الغنية فقط

كالبندقية وميلانو تستطيع أن تمول الجيوش الجديدة ، وحوالي عام ١٥٠٠ كان ملوك فرنسا وإنجلترا قد حازوا على احتكار للمدفعية في بلادهم ، ومن ثم كانوا قادرين على سحق أى شخص قوي حتى إذا احتمى وراء جدران قصر ، ولكن أما كان هذا ليؤدي إلى ظهور احتكار دولي أوسع نطاقاً عبر أوروبا ؟ ربما ساور الكثيرين هذا التساؤل في عام ١٥٥٠ عندما لوحظ التركيز الشديد للأراضي والجيوش تحت إمرة الإمبراطور **تشارلز الخامس** .

كان السبب الرئيسي لاستحالة فرض صورة من صور الوحدة عبر القارة الأوروبية هو وجود العديد من المراكز الاقتصادية والعسكرية القوية ، فما كان يمكن لإحدى مدن إيطاليا أن تدعم نفسها دون تدخل الأخريات لحفظ التوازن ، وكان من الصعب على حاكم جديد أن يزيد من ممتلكاته دون استشارة خصومه للمطالبة بتعويضات ، وعندما بدأ تطبيق الإصلاح أضيفت الخصومات الدينية إلى صراعات توازن القوى التقليدية مما جعل المركزية أمراً مستبعداً ، لكن السبب الحقيقي يكمن في أن أوروبا كانت تختلف فى أن كلاً من قواها المتصارعة قادرة على حيازة التقنيات الجديدة وبالتالي لم تكن قوة وحيدة تمتلك الحد الفاصل الحاسم ، وكانت خدمات السويسريين وغيرهم من مرتزقة معروضة لكل من يستطيع أن يدفع لهم أجورهم ، ولم يكن هناك احتكار لصناعة الأقواس ، ولا المدافع ، فكانت هذه الأسلحة تصنع قريباً من مستودعات الخام في ويلد بوسط أوروبا وفي ملقا وميلانو ، وبعد ذلك في السويد ، وكان ازدهار صناعة بناء السفن في العديد من الموانىء بين البلطيق والبحر الأسود سبباً في صعوبة احتكار دولة واحدة للقوة البحرية وهو بدوره ماحال دون غزو وإقصاء مراكز إنتاج الأسلحة الأخرى المعادية عبر البحر .

وهكذا فليس من قبيل اللغو أن يقال إن النظام غير المركزي للدول في أوروبا كان بمثابة عقبة في طريق المركزية ، فكانت هناك عدة كيانات سياسية متصارعة كان معظمها قادراً على شراء اللازم من الأسلحة لحفظ استقلاله دون الوصول إلى درجة السيطرة على القارة .

لكن هذا لايبرز السبب في صعود أوروبا المطرد إلى مركز القيادة العالمي ، لكي نفسر هذا يجب على المرء أن يشير مرة أخرى إلى لامركزية القوة في أوروبا ، كان هناك سباق على التسلح بصورة بدائية بين دول المدن ثم فيما بين الممالك الأكبر ، وربما كانت لهذا جذور اقتصادية اجتماعية ، فعندما لم تعد الجيوش تتكون من الفرسان الإقطاعيين في إيطاليا كان من المحتم أن يطالب هؤلاء بقيمة مالهم ، وكانت المدن تطلب نوعاً من الأسلحة والخطط التي تحرز نصراً سريعاً دون المغالاة في التكلفة ، وبمجرد أن كَوَّنَ حكام فرنسا في القرن الخامس عشر جيشاً « قومياً » تحت سيطرتهم المباشرة كانوا يتطلعون إلى جنى ثمار هذه القوة(٢١) .

كان هذا النظام الحر في الأسواق سبباً في تشجيع الصناع والمخترعين على تحسين إنتاجهم للحصول على أرباح أعلى ، ومن المهم أن ننوه هاهنا إلى أنه عندما استخدمت المدافع لأول مرة كان هناك فارق ضيئل بين الغرب وآسيا في تصميمها وفعاليتها ، ولكن يبدو أن أوروبا وحدها كان لديها الدافع إلى إدخال تحسينات مستمرة مما عزز من قوة المدفعية وأعطى لمن حاز هذه الأسلحة وسيلة لقهر أعتى الحصون ، فلم يكن من الغريب أن يتم حث المخترعين والأدباء على تصميم آلة مضادة للمدفع (فكانت كراسة **ليوناردو** مليئة بالتخطيطات الأولية لمدفع آلي ودبابة بدائية ومدفع بخاري)(٢٢) .

لكن هذا ليس معناه أن الحضارات الأخرى لم تطور أسلحتها من تصميماتها الأولية ، بل قام بعضها بتطويرها تبعاً للنسق الأوروبي أو عن طريق إغراء الزوار الأوروبيين (كما هو الحال بالنسبة للجزويت في الصين) لإعارة خبراتهم ، ولما كانت حكومة **المينغ** تفرض احتكاراً على المدافع وسرعان ما تبعهم قادة روسيا واليابان والهند المغولية ، فلم يكن هناك باعث على تحسين هذه الأسلحة بمجرد فرض السيطرة عليها ، فأهمل الصينيون واليابان تطوير إنتاجهم من الأسلحة وتمسك إنكشارية الإسلام بأساليبهم التقليدية في القتال وتعلقوا بشدة بالمدفعية حتى فاتتهم فرصة اللحاق بأوروبا ، وفي مواجهة شعوب أقل تقدماً لم يجد قادة جيوش روسيا

والمغول سبباً لتطوير أسلحتهم ، فالأسلحة التي في حوزتهم كافية للغرض ، وهكذا حققت أوروبا ريادة حاسمة على سائر الحضارات ومراكز القوة في مجال التقنية الحربية كما فعلت في المجال الاقتصادي .

هناك نتيجتان أخريان لهذا التسلح تتعلق إحداهما بتعددية أوروبا السياسية والأخرى بسيادتها البحرية في النهاية ، وللأولى حكاية قصيرة تذكر(٢٣) ، ففي خلال ربع قرن من الغزو الفرنسي في عام ١٤٩٤ وقبله كان بعض الإيطاليين قد اكتشفوا أن إقامة سدود ترابية داخل جدران المدينة يقلل من تأثير القصف المدفعي ، فالدانة تفقد تأثيرها المدمر إذا ما اصطدمت بكتلة من التراب ، وهكذا فقد أقاموا عقبة حصينة أمام قوات المشاة المحاصرة ، وكان هذا بمثابة استعادة الأمن لدويلات المدن الإيطالية ، وأعطت فرصة للجيوش المشاركة في صد الهجمات التركية .

وكان تأثير « ثورة البارود » في البحر أوسع نطاقاً(٢٤) ، وكان التشابه شديداً في صناعة السفن بين شمال غرب أوروبا والعالم الإسلامي والشرق الأقصى في العصور الوسطى ، وكان هناك فارق ضئيل بين هذه المناطق الثلاث في رسم الخرائط والفلك واستخدام أدوات معنية كالبوصلة والأسطرلاب والربعية(٢٥) ، وربما كان جمع البرتغاليين المنظم للمعلومات الجغرافية والاستعداد المتكرر من جانب البندقية لتمويل مغامرات الأطلنطي بمثابة تعويض عن خسائرهم في تجارة البحر الأسود ، وكان النمو الملحوظ في مصايد نيوفوندلاند كلها تعذ مؤشراً على الاستعداد للتوجه إلى الخارج مما لم يكن ملحوظاً لدى أى من سائر المجتمعات في ذلك الوقت .

ولكن ربما كان أهم مافي الأمر هو التطوير المستمر لصناعة السفن الحربية ، وكان وضع المدافع على السفن الشراعية يعد تطوراً طبيعياً كافياً في وقت كانت فيه الحرب البحرية تشبه الحرب البرية ، فكما كانت قلاع العصور الوسطى تضم قواسين يحمونها من الجيش المحاصر كانت السفن التجارية التابعة لجنوة والبندقية وأراجون تستخدم الرجال والأقواس لمواجهة القراصنة من المسلمين في البحر المتوسط ، وبمجرد أن حصل البحارة على ماتم إحرازه من تقدم في تصميمات المدافع كان

من المتوقع إحلال المدافع البرونزية الأحدث على متون سفنهم ، وعلى أية حال كانت المقاليع وما إليها من آلات القذف قد ركبت بالفعل على متون السفن في الصين وفي الغرب ، وكانت هذه الآلات الثقيلة يمكن أن تفقد السفينة توازنها ، فبنيت تلك السفن ذات الصواري الثلاثة والتي تفوقت على مثيلاتها العربية والصينية ، فكانت نيرانها أبعد مدى وتوزانها ثابت ولو أنها أصيبت بالكوارث من آن لآخر ، ولكن عندما تبين أن وضع الأسلحة في وسط السفينة لا على أطرافها كان أكثر أماناً لمجال المدفع ازدادت قوة هذه القطع الحربية ، وكانت القطع الأخف وزناً تعاني خللاً مضاعفاً من ضعف حمولتها من المدافع وتعرضها لضربات المدافع .

ولابد أن نؤكد على عبارة « القوة المرتقبة » لهذه القطع البحرية لأن تطوير السفن الشراعية ذات المدفعية بعيدة المدى كان بطيئاً وغير متواصل ، فتم بناء عدد منها بعضها يحمل صواري متعددة ومدافع متعددة وصفوف من المجاديف ، علاوة على ذلك دار جدل كبير حول استمرار نشر السفن الحربية في البحر المتوسط والبحر الأسود ، إذ كانت هذه السفن الشراعية ذات المجاديف تتميز بالقدرة على المناورة في المياه الضحلة وبسهولة استخدامها في العمليات البرية على السواحل مما كان يعد بالنسبة للترك أفضل من كونها قصيرة المدى وغير قادرة على التحرك في المياه العميقة(٢٦) .

ولايجب أن نتصور أن عصر السيادة الغربية قد بدأ بمجرد أن دارت أول سفينة برتغالية حول رأس الرجاء الصالح ، فكان ما يطلق عليه المؤرخون « حقبة **فاسكو دى جاما** » و « الحقبة الكولومبية » وهى القرون الثلاثة أو الأربعة التي أعقبت عام ١٥٠٠ عملية شديدة التدرج ، وربما وصل المستكشفون البرتغاليون إلى سواحل الهند في تسعينيات القرن الخامس عشر ، إلا أن سفنهم كانت لاتزال صغيرة الحجم (لاتزيد غالباً عن ٣٠٠ طن) ، والحقيقة أن البرتغاليين لم يتمكنوا من التغلغل في البحر الأحمر لمدة طويلة ولم تطأ أقدامهم أرض الصين كثيراً ، وفي أواخر القرن السادس عشر فقدوا بعضاً من محطاتهم بشرق الهند لصالح هجمات

عربية مضادة[٢٧] .

إنه لمن الخطأ أن نتصور أن القوى غير الأوروبية قد انهارت ببساطة عند ظهور أول دلائل التوسع الغربي ، وهذا ماحدث تماماً في المكسيك وبيرو ومجتمعات أقل تطوراً في العالم الجديد عندما هبط المغامرون الأسبان ، وكانت القصة مختلفة تماماً في بقاع أخرى ، ولما كانت الصين قد أدرات ظهرها عن طواعية للتجارة البحرية لم تبال ما إذا كانت هذه التجارة تسقط في يد البرابرة ، بل إن المركز التجاري الذي أقامه البرتغاليون في مكاو عام ١٥٥٧ لم يثر خصومة بكين ولو أنها كانت مربحة لتجارة الحرير المحلية ، وكان اليابانيون بدورهم أشد تبلداً ، فعندما أرسل البرتغاليون بعثة عام ١٦٤٠ للاعتراض على طرد الأجانب تم قتل كل أفرادها تقريباً ، ولم يكن من الممكن محاولة الانتقام من جانب لشبونة ، وفي النهاية كانت القوة البحرية العثمانية تمثل تهديداً مكثفاً لوسط أوروبا ، وفي القرن السادس عشر « كان فقدان المجر بالنسبة لمعظم حكام أوروبا ذا أهمية تفوق إقامة مصانع في الشرق ، وكان تهديد فيينا أهم من تحديات العثمانيين في عدن وجوا وملقا ولم يستطع تجاهل هذه الحقيقة سوى الحكومات المطلة على المحيط الأطلنطي »[٢٨] .

وبكل هذه التحفظات ليس هناك شك في أن تطوير السفن الشراعية المسلحة بعيدة المدى كان إرهاصاً بحدوث تطور جذري في مكانة أوروبا في العالم ، فبهذه السفن كانت القوى البحرية في الغرب في وضع يسمح لها بالسيطرة على طرق التجارة في المحيطات ، واتضح هذا في أوائل المصادمات التي نشبت بين البرتغاليين وأعدائهم المسلمين في المحيط الهندي ، وباستقراء يوميات **دي جاما** وتقاريره التي تصف كيف اخترقت سفنهم الحربية الطريق بين الأساطيل الجرارة من السفن العربية التي واجهوها عند ساحل ملابار وفي مضايق هرمز وملقا يخرج القارىء بانطباع أن قوة خارقة فوق الإنسانية قد هبطت على خصومهم التعساء ، وكانت قوات البرتغاليين في البحر لاتقهر على أية حال[٢٩] ، أما في البر فكان الأمر يختلف تماماً كما أثبتت المعارك الضارية في عدن وجوا وغيرهما ، ولكن ثبت أن هؤلاء الغزاة

الغربيين كانوا من الصرامة والوحشية لدرجة تكوين سلسلة من القلاع لأنفسهم من خليج غينيا إلى جنوبي بحر الصين في أواسط القرن السادس عشر ، ورغم عجز البرتغاليين التام عن احتكار تجارة التوابل من الهنود إلا أنهم حازوا قدراً كبيراً من هذه التجارة وحققوا أرباحاً هائلة من سبقهم في سبيل إقامة إمبراطورية[٣٠] .

وكانت دلائل الأرباح أكثر وضوحاً بالطبع في الإمبراطورية المترامية الأطراف والتي أقامها الغزاة بسرعة في الغرب ، واتجهت الإرساليات الأسبانية إلى التغلغل البري من المستوطنات الأولى في هسبانيولا وكوبا فغزت المكسيك في عشرينيات القرن السادس عشر وبيرو في الثلاثينيات ، وفي غضون عدة عقود من السنين امتدت هذه السيطرة من نهر بليت في الجنوب إلى ريوجراند في الشمال ، وانضمت السفن الأسبانية الراسية على الساحل الغربي إلى السفن القادمة من الفلبين تحمل الحرير الصيني لمقايضته بالفضة من بيرو ، وفي هذا العالم الجديد ، أوضح الأسبان أنهم قد ذهبوا إلى هناك للاستيطان فأقاموا إدارة استعمارية وكنائس وبدأوا في إقامة المزارع وفي التعدين ، واستغل الغزاة الموارد الطبيعية لهذه الأراضي وكذلك سخروا العمالة المحلية لكى يرسلوا إلى أوطانهم بكميات ضخمة من السكر والجلود والقرمز وغيرها من السلع ، وفوق ذلك أرسلوا الفضة من منجم بوتوسي الذي ظل لمدة قرن من الزمان كأكبر مستودع للفضة في العالم ، وقد أدى كل هذا إلى « نمو هائل للتجارة عبر الأطلنطي فزاد حجمها إلى ثمانية أضعاف بين ١٥١٠ و ١٥٥٠ وثلاثة أضعاف هذا الحجم بين ١٥٥٠ و ١٦١٠ »[٣١] .

كانت كل الدلائل تشير إلى أن هذه الحركة الاستعمارية كانت تنوي الاستمرار ، وكانت تصرفات المستكشفين البرتغاليين والأسبان تنم عن التزام بتغيير التوازنات السياسية والاقتصادية في العالم ، كانوا يفعلون ذلك بمدافعهم المحمولة على متن السفن ، وإذا ما تأمل المرء الموقف كان من الصعب تصور أن تقوم دولة لها هذا التعداد السكاني الصغير والموارد المحدودة كالبرتغال بالوصول إلى هذا البعد وتحقيق كل ذلك ، كان هذا مستحيلاً في ظل الظروف الخاصة من التفوق الأوروبي

العسكري والبحري التي سبق وصفها ، وعندما حدث ذلك أدت الأرباح الكبيرة والرغبة في المزيد إلى الإسراع بعملية التوسع .

ثمة عناصر أهملت في هذه القصة الخاصة بالتوسعية الأوروبية ، ولم يدرس الجانب الشخصي وهو ماكان وفيراً كما هو الحال في كل الأعمال العظيمة ، ونجدها في تشجيع رجال من أمثال **هنرى الملاح** وفي تفاني صناع السفن والأدباء وفي مشروعات التجار وغيرهم ، وفوق هؤلاء جميعاً شجاعة أولئك الذين قاموا برحلاتهم عبر البحار وتحملوا مصاعب ركوب البحر في أجواء صعبة وأرض وعرة وخصوم شرسين ، كان الرجال مستعدين للمخاطرة بكل شيء في سبيل مزيج معقد من الدوافع كالكسب الشخصي والمجد القومي والغيرة الدينية وربما شعور بالمغامرة ، وقلما ذكرت الوحشية الرهيبة التي مارسها هؤلاء الغزاة الأوروبيون ضد ضحاياهم في أفريقيا وآسيا وأمريكا ، وماكان يميز القباطنة وأطقم السفن والمستكشفين الأوروبيين هو أنهم كانوا يمتلكون السفن والنيران التي يحققون بها طموحاتهم وأنهم جاءوا من بيئات سادت فيها المجازفة والتنافس والأعمال التجارية الكبرى .

وكانت الفوائد التي نتجت عن التوسع الأوروبي واسعة وثابتة ، والأهم أنها ساعدت على الإسراع بقوة محركة قائمة بالفعل ، ولا ينبغي أن يؤدي التأكيد على طلب الذهب والفضة والمعادن النفيسة والتوابل ، رغم أهمية هذه السلع ، إلى التعتيم على قيمة السلع الأقل سحراً والتي أغرقت موانىء أوروبا بمجرد أن ظهر بحارتها عند حافة المحيط ، وكان الوصول إلى مصايد نيوفوندلاند قد أتى بمدد هائل ومعين لاينضب من الطعام ، وقدم المحيط الأطلنطي كذلك زيت الحوت وزيت الفقمة اللذين كانا هامين في الإضاءة والتشحيم وأغراض أخرى ، وجاءت سلع كالسكر والنيلة والطباق والأرز والفراء والأخشاب ونباتات جديدة كالبطاطس والذرة الرفيعة لتثري القارة وتزيد من رخائها ، وانهالت ، فيما بعد ، سيول الحبوب واللحوم والقطن ، ولا حاجة إلى تخمين ماكان عليه الاقتصاد الدولي في أواخر القرن التاسع عشر لإدراك عظم أهمية الاكتشافات البرتغالية والأسبانية في دعم رخاء وقوة

الأجزاء الغربية من القارة ، وكانت التجارة الهائلة في مجالات كصيد الأسماك مصدراً لعمالة كبيرة ، ودفعت بصناعة السفن إلى الأمام وجذبت أعداداً غفيرة من العمال إلى موانيء أوروبا ، مثل لندن وبريستول وانتويرب وأمستردام ، وبعدد كبير آخر من الصناع والتجار والممولين ، وكانت النتيجة النهائية تمتع عدد كبير من سكان أوروبا بالفوائد والثمرات الآتية من التجارة عبر البحار وليس فقط اقتصارها على قلة منتخبة .

وإذا ما أضيفت إلى هذه القائمة تلك التجارة التي رافقت التوسع البري الروسي ـــ من فراء وأخشاب وحبوب وملح والتي وردت من روسيا إلى أوروبا الغربية ـــ يجد الدارسون ما يبرر وصفهم لها بأنها بداية « لنظام عالمي حديث »[٣٢] فما كان قد بدأ كعملية توسعية محدودة تحول باستمرار إلى تكتل متشابك ، فتم استغلال الذهب المستخرج من الساحل الغيني والفضة المستخرجة من بيرو على يد البرتغاليين والأسبان والإيطاليين لتسديد أثمان التوابل والحرير المستورد من الشرق ، وساعد الفراء والخشب المستورد من روسيا على شراء مدافع حديدية من إنجلترا ، وكانت الحبوب القادمة من بحر البلطيق تمر عبر أمستردام في طريقها إلى المتوسط ، أدى كل هذا إلى قيام تفاعل متواصل وإلى قيام المزيد من حركات التوسع الأوروبي وإلى اكتشافات أحدث ، وبالتالي إلى إيجاد فرص تجارة أكبر وإلى أرباح أضخم ، وبالتالي إلى التشجيع على القيام بتوسعات جديدة ، ولم يكن هذا بالضرورة تحرك إيجابي تصاعدي سلس ، إذ كان يمكن لأية حرب كبرى في أوروبا أو أى عصيان مدني أن تقلل من الأنشطة عبر البحار ، لكن القوى الاستعمارية نادراً ماكانت تقلع عن مطامعها وسرعان ماكانت تقوم من جديد بحركات توسعية واستكشافية جديدة ، فلو لم تستغل القوى الاستعمارية الراسخة ماتمتعت به من قوة ومكانة كانت هناك قوى أخرى تطمح إلى هذا الدور .

كان هذا هو السبب الأكبر لاستمرارية الحركة ، فكان التنافس فيما بين دول أوروبا بتصاعد عبر المحيطات ، ورغم محاولات اسبانيا والبرتغال إلا أنهما لم تتمكنا

من الحفاظ على الاحتكار الذي وقعه البابا لهما بحيازة العالم الخارجي ، وفي ستينيات القرن السادس عشر كانت السفن الهولندية والفرنسية والإنجليزية تتحرك عبر الأطلنطي ثم عبر الهندي والهادي فيما بعد ، وهي عملية عجل بها تدهور تجارة الأقمشة الإنجليزية وثورة هولنده ، ونتيجة لجهود الرعاة الملكيين والارستقراطيين وتمويل تجار أمستردام ولندن ، وعلى أثر كل هذه الحمية الدينية والوطنية التي أفرزتها حركات الإصلاح وحركات الإصلاح المضادة انطلقت إرساليات تجارية واستعمارية جديدة من شمال شرق أوروبا بهدف ضمان نصيب من الغنائم ، وكان هناك التطلع نحو حيازة المجد والثراء وإطلاق موارد الأوطان وهداية أرواح جديدة إلى الإيمان الحق الأوحد ، فأية دعاوى مضادة كان يمكن أن تصمد أمام هذه النشاطات ؟[٣٣] .

وكان الجانب المعتدل من هذا التنافس التجاري والاستعماري المطرد هو التطور المتصاعد للمعارف والعلوم والتقنية[٣٤] ، ولاشك أن كثيراً من التقدم الذي تم إحرازه في ذلك الوقت كان ناتجاً عن سباق التسلح والصراع على التجارة عبر البحار ، إلا أن الفوائد النهائية له كانت تغلب على أصوله غير الكريمة ، فكان التقدم في علم الخرائط والجداول الملاحية وظهور أدوات جديدة مثل التلسكوب والبارومتر والبوصلة وتحسن طرق بناء السفن باعثاً على تيسير السفر في البحار ، وأدت المحاصيل الزراعية الجديدة إلى تحسين التغذية وتطوير علم النبات والزراعة ، وطرأ تطور سريع على مهارات التعدين وصناعات الحديد ، كما عمت الفائدة على الفلك والطب والفيزياء والهندسة من التطور السريع للاقتصاد والقيمة المتصاعدة للعلم ، وكانت المطابع تنشر هذه الأفكار بالإضافة إلى نشر نسخ دقيقة الحجم من الإنجيل والمقالات السياسية ، وكانت المحصلة الإجمالية لهذه المعارف أو الانفجار العلمي ، دفع التفوق التقني والعسكري الأوروبي قدماً ، حتى العثمانيون الأقوياء كانوا يشعرون ببعض نتائج هذا التفوق في نهايات القرن السادس عشر ، وكانت النتائج أكثر جدية على المجتمعات الأقل نشاطاً ، وهناك شك في أن بعض الدول في آسيا

بريطانيا وفرنسا قد وقعت على معاهدة ودنكرك التي قضت بدعم عسكري شامل بين الطرفين في حالة شن هجوم ألماني ، وفي مارس ١٩٤٨ اتسع نطاق هذه المعاهدة بعقد معاهدة بروكسل التي لم تنص على ذكر ألمانيا صراحة ولكن يمكن القول إن العديد من ساسة أوروبا الغربية (وخاصة فرنسا) كانوا لا يزالون تنتابهم هواجس « المسألة الألمانية »[١٠١] ، وقدر للطبيعة البدائية لاهتماماتهم أن تهتز مع نهاية ١٩٤٨ ، ففي نفس الشهر الذى تم فيه توقيع معاهدة بروكسل انسحب الروس من « مجلس الدول الأربع للسيطرة على ألمانيا » بدعوى الخلاف مع الغرب حول المستقبل الاقتصادي والسياسي لتلك الدولة ، وبعد ثلاثة أشهر وفي محاولة للقضاء على السوق السوداء وفوضى العملات في ألمانيا أعلنت قوى السيطرة الغربية الثلاث عن قيام مارك ألماني جديد ، وكان رد الفعل الروسي تجاه هذا الإجراء الذى تم اتخاذه من جانب واحد يتمثل في حظر أوراق النقد الألمانية الغربية من نطاقهم وزيادة التشديد على التحركات من برلين وإليها ، تلك الجزيرة من النفوذ الغربي التي تمتد مائة ميل داخل عالمهم .

كانت أزمة برلين في ٨ ـــ ١٩٤٩ سبباً في جذب العداء بالقرب من أرض الوطن[١٠٢] ، وكان المسئولون في واشنطن ولندن يناقشون الوسائل التي يمكن بها لتكتل الدول الأوروبية والولايات المتحدة أن تتضامن في حالة نشوب خصومات مع روسيا ، وبينما كانت الولايات المتحدة ترغب أن تتقدم أوروبا بمبادرات عن الأمن العسكري لم يكن ثمة شك في تلك المرحلة في مدى جدية نظرة الولايات المتحدة تجاه الخطر الشيوعي ، فكان « الخوف الأحمر » ، في الداخل تقابله إجراءات صارمة في الخارج ، وفي مارس ١٩٤٨ كان **ترومان** يطالب الكونجرس بإعادة إقرار التجنيد الإلزامي وهو المطلب الذى تمت الموافقة عليه في قانون « الخدمة الانتقائية » في نفس ذلك العام ، وازدادت هذه الإجراءات مع فرض الحصار السوفيتي على الطرق البرية إلى برلين ، وبينما أدى عصر القوة الجوية إلى تمكين الأميريكيين والإنجليز من دعوة **ستالين** إلى تنفيذ وعيده بإرسال إمدادات إلى برلين جواً خلال الأشهر

عهد مينغ أو في الإمبراطوريات الإسلامية في الشرق الأوسط وآسيا في أي من الدول الأخرى التي سبق ذكرها ، توقفت حركة هذه الدول بينما أخذت أوروبا في التقدم نحو بؤرة المسرح العالمي .

□□□

حـواشـي (١)
نهضة العالم الغربي

(1) W. H. Mcneill, A World History (London, 1979 edn) p. 295.

(٢) لمزيد من المعلومات عن العلاقات الدولية في أوروبا حوالي عام ١٥٠٠ انظر :

The New Cambridge modern History, vol. 1, The Renaissance 1493-1520, ed. G. R. Potter (1961).

(٣) وردت تفاصيل دقيقة عن الصين في عهد أسرة مينغ في كتاب مكنيل بعنوان Rise of the West ص ٥٢٤ ـــ ٥٣٤ ، ولمزيد من التفاصيل انظر :

C. O. Hucker, China's Imperial past (Stanford, Calif, 1975).

(4) y. Shiba, Commerce and Society in Sung China (Ann Arbor, Mich, 1970), The Development of Iron and Steel Technology in China (London, 1958).

(٥) المرجع الرئيسي باللغة الإنجليزية في هذا الشأن هو :

T. Needham, Sience and Cultivation in China, vol. 4, pt 3.

وانظر أيضاً مقالة Lo Jung Pang بعنوان " The Emergence of China as a sea Powe During the Late Sang and Early uan Periods', Far Eastern Quarterly, vol. 14 (1955) pp. 489-503.

(٦) لمزيد من المعلومات عن الجزء التالي انظر :

Mcneill, World History, pp. 254-S; Needham, Science and Cultivatioin in China, vol. 4, Pt 3; Dawson, Imperial China (london, 1972).

(7) Jones, European miracle, ch-9; F-Braudel, The Mediterranean and The Mediterranean World in the Age of Philip II, 2 vols (london, 1971), vol. 2, pp. 661 ff.

(8) A. C. Hess, The Evolution of the Ottoman Seaborne Empire in the Age of the Oceanic Discoveries, 1453-1525, American Historical Review, vol. 75, No. 7 (December, 1970), pp. 1892-1919.

(9) Jones, European Miracle, pp. 176 ff.; Cook (ed.), History of the Ottoman Empire, pp. 103 ff.

(10) Jones, European Miracle, p. 182.

(١١) للاطلاع على الجانب المظلم انظر المرجع السابق ، الباب العاشر ، وانظر أيضاً :
Roberts, History of the world, pp. 415-23

(12) McNeill, Rise of the west, 645-9; Jones, European Miracle, 157-9.

(13) McNeill, World History, pp. 328-43; Bendix, World or People, pp. 491 ff.

(14) Roberts, History of the World, p. 585.

كان المعروف عن روسيا قليلاً جداً لدرجة أن ملك فرنسا أرسل رسالة إلى القيصر جاهلاً أن القيصر الذي يقصده كان قد مات قبل عشر سنوات .

(١٥) هذا بالطبع هو عنوان كتاب جونز القيم ، وقد تأثرت للغاية في رأيي هذا بهذا الكتاب بالإضافة إلى كتاب مكنيل بعنوان " The Pursuit of Power " .

(16) H. C. Darby, « The Face of Europe on the Eve of the Great Discoveries » in The New Cambridge Modern Histiry (NCMH), vol. t, pp. 20-49.

(17) N. J. G. Pounds, An Historical Geography of Europe 1500-1840 (Combridge, 1979).

(18) Roberts, History of the World, pp. 505-6.

(19) وردت في Jones, European Miracle, p. 235.

(20) McNeill, Pursuit of Power, ch. 3.

(٢١) من الضروري أن نضع كلمة « national » (قومي) بين قوسين لأن كثرة من القوات الفرنسية كانت من المرتزقة .

(22) Cipolla, Guns and Sails, passim; Nef. War and Human Progress, pp. 46 ff.

(23) C. Duffy, Siege Warfare (London, 1979), chs. 1, 2.

(24) انظر Parry, Age of Reconaissonce, ch. VII; Reynolds, Command of the Sea, pp. 106 ff.

(25) Jones, European Miracle, p. 80.

(٢٦) هذه خلاصة الدراسة الممتازة التي قام بها Guilmartin بعنوان :

Gunpowder and Galleys, Passim.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل عن التجربة البرتغالية انظر :

Parry, Age of Reconnaissance; Paadfield, Tide of Empires, vol. 1, 1481-1654 (London, 1979) ch. 2.

(28) P. M. Kennedy, The Rise and Fall of British Naval Mastery (London, N. Y., 1976), p. 18.

(29) Padfield, Tide of Empires, vol. 1, p. 49.

(٣٠) هناك شك فيما إذا كانت الحكومة البرتغالية نفسها قد استفادت كثيراً ، انظر :

M. Newitt,«Plunder and the Rewards of Office in The Portuguese Empire», in M. Duffy (ed.), The Military Revolation and the State 1500-1800.

(31) Wallerstein, Modern World System, p. 170.

(32) Ibid, وانظر Jones, European miracle, ch. 4.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل عن بدايات هذا التحدي للاحتكار الأيبيري عبر البحار انظر :

NCMH, vol. 1, ch. 16, and vol. 3, ch. 17.

(34) K. Mendelsohn, Science and World Domination, (London, 1976).

(35) Jones, European miracle, pp. 170-1.

(36) انظر Mendelsohn, Science and Western Domination,

حيث يؤكد على أهمية المشاهدة والتكهن العلمي ، وانظر أيضاً :

McNeill, Rise of the west, pp. 593-9.

□□□

□ ٢ □

هابسبرج ومحاولة فرض السيطرة ١٥١٩ ـ ١٦٥٩

□ □ إذن ففي القرن السادس عشر كانت صراعات القوة في أوروبا بمثابة عامل مساعد على نهوضها أيضاً من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية وتفوقها على سائر بقاع الأرض ، أما مالم يكن قد تقرر بعد فكان قدرة أى من الدول الأوروبية المتنافسة على حيازة موارد تكفي للتفوق على الأخريات والسيطرة عليها ، وطوال قرن ونصف بعد ١٥٠٠ كانت ثمة مجموعة من الممالك والدوقيات والأقاليم الخاضعة لحكم الأعضاء الأسبان والنمساويين من أسرة هابسبرج تهدد بالتحول إلى احتلال مركز التأثير السياسي والديني في أوروبا ، ويتناول هذا الباب قصة هذا الصراع الطويل والهزيمة النهائية لطموحات أسرة هابسبرج على يد تحالف من الدول الأوروبية الأخرى ، وفي عام ١٦٥٩ عندما اعترفت أسبانيا بهزيمتها في معاهدة بيرينيز أصبحت المقعورية السياسية في أوروبا واحتوائها على خمس أو ست دول كبرى والعديد من الدول الأصغر بمثابة حقيقة لاتقبل الجدل ، وفي أواسط القرن السابع عشر كان من الواضح عدم قدرة أى معسكر عسكري ملكي واحد على السيطرة على أوروبا كما هو الحال في عقود سابقة .

كانت الحملات المتشابكة للسيطرة الأوروبية والتي ميزت هذه المائة والخمسين سنة تختلف كماً وكيفاً عن حروب فترة ماقبل عام ١٥٠٠ ، فكانت الصراعات التي أقلقت السلام في أوروبا في المائة سنة السابقة صراعات محلية ، وكانت الاشتباكات بين مختلف الدويلات الإيطالية والتنافس بين التاجين الإنجليزي والفرنسي وحروب الفرسان التوتونيين ضد اللتوانيين والبولنديين أفضل مثال ، وبنهاية القرن السادس عشر كانت هذه الصراعات الإقليمية التقليدية في[1] أوروبا مدرجة في صراع أكبر حول السيطرة على القارة .

مدلول الصراع وتوقيته :

رغم أن هناك أسباباً محددة لدخول أى من هذه الدول في الصراع الأكبر إلا أن ثمة سببين للتحول في كثافة الحروب الأوروبية ، ونطاقها الجغرافي ، أولهما ظهور الحركة الإصلاحية التي أطلق شرارتها **مارتن لوثر** وثورته الشخصية على التدخل البابوي في عام ١٥١٧ وهو ما أضاف بعداً جديداً إلى الصراعات الملكية التقليدية في القارة ، ولأسباب اقتصادية ـــ اجتماعية كان ظهور حركة الإصلاح البروتستانتي واستجابتها في صورة حركة إصلاحية كاثوليكية مضادة ضد الهرطقة إرهاصاً بتقسيم النصف الجنوبي من القارة وفصله عن شمالها وفصل الطبقة المتوسطة الحضرية النامية عن النظم الإقطاعية ولو أنه كانت هناك بالطبع عدة استثناءات لهذه الخطوط العامة[٢] ، إلا أن النقطة الأساسية كانت هى تفكك « العالم المسيحي » وأن القارة حينئذ كانت تضم أعداداً كبيرة من الأفراد متورطين في صراع دولي حول المذهب الديني ، ولم يظهر أى اعتراف عام بالتقسيم الرسمي لأوروبا إلا في أواسط القرن السابع عشر عندما تراجعت الدول عن الإفراط في الحروب الدينية وأعادت النظر في جدواها .

وكان السبب الآخر للنمط المتداخل من الحرب بعد عام ١٥٠٠ هو ظهور تحالف ملكي لأسرة هابسبرج لتكوين شبكة من الأراضي تمتد من جبل طارق إلى المجر ومن صقلية إلى أمستردام متجاوزة في حجمها أى كتلة أخرى ظهرت في أوروبا منذ عصر **شارلمان** قبل ذلك بسبعمائة سنة ، وخطط حكام هابسبرج الذين ظهروا في النمسا أصلاً لكى يحتلوا مركز الإمبراطور الروماني المقدس وهو اللقب الذي تقلص في نفوذه الحقيقي منذ أواسط العصور الوسطى ولكنه كان لايزال مطمحاً للأمراء المتطلعين إلى أداء دور أكبر في الشئون الألمانية والأوروبية بصورة عامة .

كان حكام هابسبرج بلا نظير في زيادة رقعة أراضيهم من خلال الزواج والتوارث ، ومن هذه الخطوات ماقام به **ماكسيمليان الأول** ملك النمسا (١٤٩٣ ـــ ١٥١٩) والإمبراطور الروماني المقدس من (١٥٠٨ إلى ١٥١٩)

حين ضم أراضي بورغندي الثرية المتوارثة ومعها الأراضي الواطئة عام ١٤٧٧ ، وعلى أثر وثيقة زواج عقد عام ١٥١٥ تم ضم أراضي المجر وبوهيميا الهامة ولو أن الأولى لم تكن ضمن ممتلكات الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، مما أضاف إلى حكام هابسبرج كتلة أرضية ضخمة عبر وسط أوروبا ، وكانت أكبر خطوات **ماكسيمليان** الملكية في طريق التوحيد زواج ابنه **فيليب لجوان** ابنة **فرديناند وايزابيلا** ملكي أسبانيا اللذين وحد زواجهما ممتلكات قشتالة وأراجون (بما في ذلك نابولى وصقلية) ، وكان « وريث التركة »[٣] في كل هذه الزيجات هو **تشارلز** الابن الأكبر **لفيليب وجوان** ، ولد **تشارلز** عام ١٥٠٠ وأصبح دوقاً على بورغندى ف سن الخامسة عشرة وأصبح **تشارلز الأول** في أسبانيا بعد ذلك بعام واحد ، وفي عام ١٥١٩ خلف جده عن أبيه **ماكسيمليان الأول** كامبراطور روماني مقدس وكحاكم لأراضي هابسبرج الوراثية بالنمسا ، وبصفته الإمبراطور **تشارلز الخامس** كان يجد المواريث الأربعة جميعاً وحتى خلعه في عام ١٥٥٥ ، وفي عام ١٥٢٦ بوفاة الملك **لويس** ملك المجر الذي لم يكن له أبناء في معركة موهاكس ضد الأتراك تمكن **تشارلز** من إعلان نفسه ملكاً على المجر وبوهيميا .

لعل تنوع هذه الأراضي واتساعها يشير إلى أن سيادة حكام هابسبرج لم تكن تضاهي إمبراطوريات آسيا الموحدة والمركزية ، وحتى في عشرينيات القرن السادس عشر سلم **تشارلز** إلى أخيه الأصغر **فرديناند** حكم وإمارة الأراضي النمساوية المتوارثة والتوسعات الجديدة في المجر وبوهيميا مما عد اعترافاً قبيل خلع **تشارلز** نفسه بأن الإرث الأسباني والنمساوي لم يكن من الممكن أن يخضع لحكم نفس الشخص بصورة فعالة ، ورغم ذلك لم يكن سائر الحكام والدول ينظرون إلى هذا التكتل الضخم من قوة حكام هابسبرج هذه النظرة ، فبالنسبة لملوك فالوا بفرنسا والذين كانوا جدداً في إحكام سلطتهم الداخلية ويتطلعون إلى التوسع في شبه الجزيرة الإيطالية كانت ممتلكات **تشارلز الخامس** تبدو وكأنها تحاصر الدولة الفرنسية ، ولاتعد مبالغة إذا قيل إن الهدف الرئيسي للفرنسيين في أوروبا في القرنين التاليين

كان العمل على تحطيم نفوذ حكام هابسبرج ، كما انزعج أمراء ألمانيا الذين كافحوا طويلاً ضد حيازة الإمبراطور لأية سلطة حقيقية داخل ألمانيا نفسها عندما رأوا وضع **تشارلز** وقد تم تدعيمه بكل هذه الأراضي الإضافية مما أعطاه ما يكفي من الموارد لفرض إرادته ، وكان العديد من البابوات أيضاً منزعجين من تعاظم نفوذ حكام هابسبرج ولو أنه كانت هناك حاجة إليهم في الصراع ضد الأتراك وأتباع **لوثر** وغيرهم من الخصوم .

كان من غير المحتمل أن يظل حكام هابسبرج بلا منافس في ظل الصراعات المتوطنة في نظام الدول الأوروبية ، وكان ما حول هذا الاحتمال التنافسي إلى واقع طويل مرير هو ارتباطه بنزاعات دينية أتى بها الإصلاح ، فالحقيقة أن أبرز حكام هابسبرج وأكثرهم قوة في هذه السنوات المائة والخمسين وهم الامبراطور **تشارلز الخامس** نفسه وخليفته اللاحق **فرديناند الثاني** (١٦١٩ ــ ١٦٣٧) والملوك الأسبان **فيليب الثاني** (١٥٥٦ ــ ١٥٩٨) **وفيليب الرابع** (١٦٢١ ــ ١٦٦٥) كانوا أيضاً أشدهم حماسة في الدفاع عن المذهب الكاثوليكي ، ونتيجة لذلك كان من المستحيل الفصل بين الخيوط السياسية والدينية في الصراعات الأوروبية التي أرهقت القارة في تلك الفترة ، ولو نجح **تشارلز الخامس** في سحق الأمراء البروتستانت في ألمانيا في أربعينيات القرن السادس عشر لكان هذا يعد نصراً لا للمذهب الكاثوليكي وحسب بل وكذلك لنفوذ حكام هابسبرج ، وكان هذا يصدق أيضاً على جهود فيليب الثاني لقمع القلاقل الدينية في الأراضي الواطئة بعد عام ١٥٦٦ ، ويصدق على إرسال الأسطول الأسباني لغزو انجلترا عام ١٥٨٨ ، بإيجاز كانت الصراعات القومية والإمبريالية قد التحمت حينذاك بالحمية الدينية لحث الناس على القتال على ماكانوا يميلون فيما سبق إلى التصالح حوله .

ربما كان من التعسف استخدام عنوان « هابسبرج ومحاولة السيطرة » لوصف الفترة كلها منذ اعتلاء **تشارلز الخامس** للعرش بوصفه الإمبراطور الروماني المقدس عام ١٥١٩ إلى اعتراف أسبانيا بالهزيمة في معاهدة بيرينيز في عام ١٦٥٩ ، كان

خصومهم يؤمنون حق الإيمان بأن حكام هابسبرج كانوا يميلون إلى السيطرة المطلقة ، وهكذا فقد تمكن الكاتب الإليزابثي **فرانسيس بيكون** في عام ١٥٩٥ من وصف « طموح أسبانيا وعسفها » بالعبارة التالية :

« إن فرنسا مقلوبة رأساً على عقب .. والبرتغال مغتصبة .. والحرب قائمة على الأراضي الواطئة .. وأراجون هي المطمح في أيامنا هذه ، والهنود المساكين قد تحولوا من أحرار إلى عبيد »(٤) .

ولكن رغم حديث بعض وزراء هابسبرج من حين لآخر عن الدعوة إلى « مملكة عالمية »(٥) إلا أنه لم يكن ثمة خطة واعية للسيطرة على أوروبا على طريقة **نابليون** أو **هتلر** ، وكانت بعض زيجات هابسبرج الملكية والخلاقة فيما بينهم تتم مصادفة لا كمخطط طويل الأجل للتوسع في الأراضي ، وفي بعض الحالات ــ مثل الغزوات الفرنسية من حين لآخر لشمال إيطاليا ــ كان حكام هابسبرج موضع استفزاز لا مسببين له ، فكانت القوات الأسبانية والاستعمارية في المتوسط في أربعينيات القرن السادس عشر في حالة دفاعية في مواجهة عمليات الصحوة الإسلامية .

رغم ذلك تبقى حقيقة أنه لو كان حكام هابسبرج قد حققوا أهدافهم الإقليمية المحدودة بما في ذلك أهدافهم الدفاعية لكانت قد تحققت لهم السيادة على أوروبا ، ولأمكن ردع الإمبراطورية العثمانية على شواطىء شمال أفريقيا وخارج مياه المتوسط الشرقية ، ولتم قمع الهرطقة داخل ألمانيا ، ولتم سحق ثورة الأراضي الواطئة ، وكان سيصبح من الممكن الإبقاء على النظم الموالية في فرنسا وإنجلترا ، ولما كان قد ظل خاضعاً لنفوذ حكام هابسبرج سوى إسكندنافيا وبولندا ومسكوفي والأراضي التي كانت لاتزال تحت الحكم العثماني ، ورغم أن أوروبا حتى في ذلك العهد لم تكن لتقترب من الوحدة التي كانت الصين تتمتع بها في عهد **مينغ** إلا أن الأسس السياسية والدينية التي لقيت صدى في مركزي هابسبرج التوأم مدريد وفيينا كانت ستقضي على التعددية التي كانت حتى ذلك الوقت تمثل أهم سمات القارة .

يمكن إيجاز هذه الحروب التى استمرت مائة وخمسين عاماً فى عمل تحليلي كهذا ،

وما يصدم القارىء الحديث أكثر من أسماء ونتائج المعارك المختلفة (بافيا ولوتزن وغيرهما) هو الطول الشديد لهذه الصراعات ، واستمر الصراع ضد الأتراك عقوداً بعد عقود ، ودامت محاولة أسبانيا لسحق ثورة الأراضي الواطئة من ستينيات القرن السادس عشر حتى ١٦٤٨ بفواصل زمنية قصيرة ويشار إليه في بعض الكتب باسم « حرب الثمانين عاماً » ، في حين أن الصراع الكبير المتعدد الأبعاد الذي قام به كل من الحكام النمساويين والأسبان ضد التحالفات المتوالية للدول المعادية من عام ١٦١٨ إلى معاهدة وستفاليا لعام ١٦٤٨ يعرف دائماً باسم « حرب الثلاثين عاماً » ، وكان هذا بمثابة تأكيد كبير على القدرات النسبية لمختلف الدول على تحمل أعباء الحرب عاماً بعد عام وعقداً بعد عقد ، وزاد من خطورة أهمية الدعائم المادية والمالية للحرب حقيقة أنه في هذه الفترة وحدها نشبت « ثورة عسكرية » حولت طبيعة القتال وزادت من تكاليفها حتى ذلك الوقت ، وقبل الدخول في موجز للأحداث ينبغي القول إن المواجهات العسكرية لعشرينيات القرن السادس عشر — مثلاً — تبدو شديدة المحدودية من ناحية القوة البشرية والأموال المنصرفة مقارنة بمواجهات ثلاثينيات القرن السابع عشر .

كانت السلسلة الأولى من الحروب الكبرى تركز على إيطاليا التي كانت دويلاتها الغنية والضعيفة قد أغرت حكام فرنسا لغزوها في عام ١٤٩٤ وأفرزت عدة تحالفات بين القوى المتصارعة (أسبانيا وحكام هابسبرج بل وإنجلترا) لإرغام الفرنسيين على الانسحاب[٦] ، وفي ١٥١٩ كانت أسبانيا وفرنسا لاتزالان تتنازعان حول ادعاء الأخيرة بحيازة ميلانو عندما وصلت أخبار اختيار **تشارلز الخامس** ليصبح الإمبراطور الروماني المقدس وإرثه للأراضي الأسبانية والنمساوية عن أسرة هابسبرج ، وأدى تراكم الألقاب له إلى إثارة غريمه الأول **فرانسيس الأول** ملك فرنسا (١٥١٥ — ١٥٤٧) للقيام بتحركات مضادة لا في إيطاليا نفسها وحسب بل وعلى طول حدود بورغندي وجنوب الأراضي الواطئة وأسبانيا ، وقد انتهى تورط **فرانسيس الأول** في داخل إيطاليا بهزيمته وأسره في معركة بافيا (١٥٢٥) ، ولكن في غضون أربع

سنوات أخرى كان الحاكم الفرنسي يقود جيشاً من جديد في إيطاليا وتم رده مرة أخرى على يد حكام هابسبرج ، ورغم أن **فرانسيس** أعلن مرة أخرى مطالبته بإيطاليا في معاهدة كامبراى عام ١٥٢٩ إلا أنه كان في حالة حرب ضد **تشارلز الخامس** حول هذه الأراضي في كل من ثلاثينيات وأربعينيات القرن السادس عشر .

نظراً لفقدان توازن القوى بين فرنسا وأراضي هابسبرج في ذلك الوقت ربما لم يكن من العسير على **تشارلز الخامس** أن يبقي على صده لهذه المحاولات الفرنسية للتوسع ، وزدلت صعوبة مهمته لأنه ورث خصوماً آخرين بصفته الإمبراطور الروماني المقدس ، وكان الرعب الأكبر هم الأتراك الذين توسعوا عبر سهول المجر في عشرينيات القرن السادس عشر (وحاصروا فينيا عام ١٥٢٩ .) بل وكانوا يمثلون تهديداً بحرياً لإيطاليا ولسواحل أسبانيا نفسها بالاتحاد مع قراصنة البربر في شمال أفريقيا[٩] ، ومن آثار هذا الموقف أيضاً ذلك التحالف الصريح الذي قام في ذلك العهد بين السلطان العثماني **وفرانسيس الأول** ضد حكام هابسبرج ، ففي عام ١٥٤٢ اتحد أسطولا فرنسا والعثمانيين للهجوم على **نيس** .

وكانت من المناطق الساخنة الأخرى بالنسبة **لتشارلز الخامس** ألمانيا التي تمزقت بسبب الحركة الإصلاحية والتحدي الذي كان يمثله **لوثر** للنظام القديم وكانت تدعمه عصبة الإمارات البروتستانتية ، وبالنظر إلى مشكلاته الأخرى كان من غير المفاجيء أن يعجز **تشارلز الخامس** عن تركيز طاقاته على تحدي **لوثر** بألمانيا حتى مابعد أواسط أربعينيات القرن السادس عشر ، وبهذا كان ناجحاً تماماً في البداية خاصة بهزيمته لجيوش كبار الأمراء البروتستانت في معركة مولبرج (١٥٤٧) ، إلا أن أى تعزيز لسلطات هابسبرج كان دائماً مايثير الانزعاج لدى خصوم **تشارلز الخامس** حتى أن أمراء شمال ألمانيا والأتراك **وأنري الثاني** ملك فرنسا (١٥٤٧ ـــ ١٥٥٩) بل والبابوية كانوا جميعاً يكافحون في سبيل إضعاف مركزه ، وفي عام ١٥٥٢ كانت الجيوش الفرنسية قد زحفت إلى داخل ألمانيا مساندة للدويلات البروتستانتية التى كانت قد تمكنت بهذا الدعم من مقاومة الاتجاهات نحو المركزية

من جانب الامبراطور ، وتم الاعتراف بهذا في معاهدة اوجسبرج للسلام (١٥٥٥) التي وضعت نهاية مؤقتة للحروب الدينية في ألمانيا ، وفي معاهدة كاتو ــ كامبريسز (١٥٥٩) التي وضعت حداً للصراع الفرنسي الأسباني ، وتم أيضاً الاعتراف بهذا من خلال تنازلات **تشارلز الخامس** في عام ١٥٥٥ بصفته إمبراطوراً رومانياً مقدساً لأخيه **فرديناند الأول** (إمبراطور في الأعوام من ١٥٥٦ إلى ١٥٦٤) وفي عام ١٥٥٦ بصفته ملكاً على أسبانيا لصالح ابنه **فيليب الثاني** (١٥٥٦ ــ ١٥٩٨)[٨] .

وفي حين كان الفرع الشرقي تحت حكم **فرديناند الأول** وخليفته **ماكسيمليان الثاني** يتمتع بسلام نسبي في نطاقه (فيما عدا هجوم تركي في عام ١٥٦٦) كان الفرع الغربي تحت حكم **فيليب الثاني** بأسبانيا أقل حظاً ، كان قراصنة البربر يغيرون على سواحل البرتغال وكاستيل ومن ورائهم كان الأتراك يستأنفون كفاحهم للسيطرة على البحر المتوسط ، ونتيجة لذلك وجدت أسبانيا نفسها متورطة مراراً وتكراراً في حروب جديدة كبرى ضد الإمبرطورية العثمانية القوية بدءاً من حملة ١٥٦٠ إلى جربة وحتى الهدنة النهائية في عام ١٥٨٠[٩] ، وفي الوقت نفسه كانت سياسات **فيليب** غير المتسامحة دينياً وفرضه للضرائب الباهظة قد أثارت السخط في الأراضي الواطئة الخاضعة لحكم هابسبرج ثم تطور السخط إلى ثورة معلنة ، وتم الرد على انهيار السلطة الأسبانية هناك في أواسط ستينيات القرن السادس عشر بتجريد حملة إلى الشمال بقيادة دوق ألبا وبفرض استبداد عسكري مما أثار مقاومة واسعة النطاق في الأقاليم الهولندية التي يكتنفها البحر وأزعج انجلترا وفرنسا وشمال ألمانيا فيما يتعلق بالنوايا الأسبانية ، وازداد انزعاج الانجليز عندما قام **فيليب الثاني** في عام ١٥٨٠ بضم البرتغال المجاورة بمستعمراتها وأسطولها ، ولكن كما كان الحال في كل محاولات هابسبرج الأخرى لنشر (أو مد) سلطتهم كانت النتيجة المتوقعة أن أحس خصومهم الكثيرون بالاضطرار إلى التدخل للحيلولة دون الإخلال بتوازن القوى ، وفي ثمانينات القرن السادس عشر تحول التمرد المحلي من جانب البروتستانت

الهولنديين ضد الحكم الأسباني إلى صراع دولي جديد[١٠] ، وفي الأراضي الواطئة نفسها استمرت حرب الحصار والحصار المضاد دون تحقيق نتائج حاسمة ، وعبر القنال وفي انجلترا أخذت **اليزابيث الأولى** في مراجعة أى تهديدات (سواء أسبانية أو يدعمها البابا) لسلطاتها ، وكانت تقدم العون العسكري للمتمردين الهولنديين ، وفي فرنسا أدى ضعف النظام الملكي إلى اندلاع حرب أهلية دينية مريرة وفيها سعت العصبة الكاثوليكية (تدعمها أسبانيا) وخصومها الهوجينوت (يدعمهم اليزابيث والهولنديون) إلى تحقيق التفوق ، وفي البحر كان الأفراد الهولنديون والانجليز يقطعون طريق الإمدادات الأسبانية الموجهة إلى الأراضي الواطئة وجروا الحرب إلى غرب أفريقيا والبحر الكاريبي .

وفي بعض فترات الصراع كانت الحملة الأسبانية القوية تبدو وكأنها ستحقق النجاح ، ففي سبتمبر ١٥٩٠ على سبيل المثال كانت الجيوش الأسبانية تقوم بعملياتها في لانجيدوك وبريتاني وجيش آخر يزحف نحو باريس من الشمال ، إلا أن صفوف القوى المعادية للأسبان صمدت وتماسكت حتى تحت كل هذه الضغوط ، وكان **هنري دي نافار** المطالب بتاج فرنسا يتميز بالمرونة الكافية للتحول عن البروتستانتية إلى الكاثوليكية لدعم مطلبه ولقيادة جزء متزايد من الأمة الفرنسية ضد الغزاة الأسبان والعصبية الكاثوليكية ، وبمقتضى هدنة فرفينز لعام ١٥٩٨ ــ وهو العام الذي توفى فيه **فيليب الثاني** بأسبانيا ــ وافقت مدريد على التوقف عن أى تدخل في فرنسا ، وفي ذلك الوقت أيضاً كانت إنجلترا تتمتع بالأمان في عهد **اليزابيث** ، ولقى الأسطول العظيم في عام ١٥٨٨ هزيمة بائسة وكذلك محاولتان أسبانيتان أخريان للغزو وكذلك جهود استغلال تمرد كاثوليكي في أيرلندا التي كانت تتعرض لغزوات مستمرة من جيوش **اليزابيث** ، وفي عام ١٦٠٤ وبعد وفاة كل من **فيليب الثاني واليزابيث** توصلت كل من أسبانيا وإنجلترا إلى عقد سلام ، وكان لابد من مرور خمس سنوات وحتى هدنة ١٦٠٩ حتى تتفاوض مدريد مع المتمردين الهولنديين من أجل التوصل إلى سلام ، ولكن قبل ذلك كان من الواضح أن القوة

الأسبانية لم تكن تكفي لسحق الأراضي الواطئة سواء بحراً أو براً حيث كانت دفاعات **موريس ناساو** وجيشه الهولندي على درجة من الكفاءة ، وكان الوجود المستمر للدول الثلاث جميعاً فرنسا وإنجلترا وأقاليم الأراضي الواطئة المتحدة — وكل منها يحتمل أن تصد الأطماع التي يمكن أن تبديها أسرة هابسبرج في المستقبل — يؤكد أن أوروبا ١٦٠٠ كانت ستتكون من عدة دول لامن كيان متجانس واحد .

واندلعت ثالث حرب كبرى اجتاحت أوروبا في تلك الفترة بعد عام ١٦١٨ ووقعت آثارها الجسيمة على ألمانيا ، وكانت قد توفرت لهذه البلاد قوة كاملة في أواخر القرن السادس عشر ولكن لا لشيء سوى ضعف سلطة **رودلف الثاني** وغفلته (إمبراطور **روائي** مقدس من ١٥٧٦ إلى ١٦١٢) ولتجدد التهديد التركي في حوض نهر الدانوب (١٥٩٣ — ١٦٠٦) ، وخلف مظهر الوحدة الألمانية كانت القوات الكاثوليكية والبروتستانتية المتصارعة تناور لتقوية مواقفها ولإضعاف أوضاع خصومها ، ومع بداية القرن السابع عشر تصاعد الصراع بين الاتحاد البروتستانتي (تأسس عام ١٦٠٨) والعصبة الكاثوليكية (١٦٠٩) ، ولما كان حكام هابسبرج الأسبان يؤيدون بقوة بني عمومتهم النمساويين ، ولما كانت لرئيس الاتحاد البروتستانتي **بالاتين فردريك الرابع** روابط بكل من إنجلترا والأراضي الواطئة كان يبدو وكأن معظم دول أوروبا قد وقفت صفاً في سبيل إقرار حل نهائي لخصوماتها السياسية الدينية(١١) .

كانت ثورة ١٦١٨ من جانب إقطاعيات بوهيميا البروتستانتية ضد حاكمهم الكاثوليكي الجديد بمثابة الشرارة المطلوبة لبدء جولة جديدة من الصراعات الدينية الشرسة وهي حروب الثلاثين عاماً من ١٦١٨ إلى ١٦٤٨ ، في المراحل المبكرة من هذه الصراعات حققت قوات الإمبراطور نجاحاً كبيراً بعون قدير من جيش أرسله حكام هابسبرج الأسبان تحت قيادة **سبينولا** ، ولكن النتيجة كانت دخول مزيج غير متجانس من القوى الدينية والدنيوية إلى الصراع برغبة في تعديل التوازنات في الاتجاه المضاد ، فالهولنديون الذين أنهوا هدنة عام ١٦٠٩ مع أسبانيا في عام

١٦٢١ زحفوا إلى الراين لصد جيش **سبينولا** ، وفي ١٦٢٦ قامت قوة دانمركية تحت قيادة مليكها **كريستيان الرابع** بغزو ألمانيا من جهة الشمال ، وخلف الستار كان رجل الدولة الفرنسي القوي **كردينال ريشيليو** يسعى إلى إثارة المتاعب لحكام هابسبرج أينما كانوا ، وفي أواخر عشرينيات القرن السابع عشر كان **فالنشتاين** القائد القوي للإمبراطور **فرديناند** ، في طريقه لفرض سلطة مركزية شاملة على ألمانيا شمالاً حتى شواطىء البلطيق(١٢) .

إلا أن هذا التكدس السريع للقوة الملكية أثار خصوم بيت هابسبرج وأعداءه الكثيرين لبذل مقاومة أكبر ، وفي بداية ثلاثينيات القرن السابع عشر كان أشدهم حسماً هو الملك السويدي **غوستافوس ادولفوس الثاني** (١٦١١ ـــ ١٦٣٢) الذي تحرك جيشه المدرب إلى شمال ألمانيا عام ١٦٣٠ ثم تحول جنوباً إلى الراين وبافاريا في السنة التالية ، ورغم مصرع **غوستافوس** نفسه في معركة لوتزن عام ١٦٣٢ إلا أن هذا لم يفت في عضد الدور السويدي في ألمانيا أو في الأبعاد الكلية للحرب ، بل على العكس ، ففي ١٦٣٤ كان الأسبان تحت حكم **فيليب الرابع** (١٦٢١ ـــ ١٦٦٥) ورئيس وزرائه القوى الكونت دوق **أوليفارس** قد قرروا دعم بني عمومتهم النمساويين أكثر من ذي قبل ، لكن تجريدهم لجيش أسباني إلى أرض الراين قد أرغم بدوره **ريشيليو** على اتخاذ قرار بتدخل فرنسي مباشر وتجريد قوات عبر مختلف أركان الحدود في عام ١٦٣٥ ، كانت فرنسا ولسنوات هى القائد الخفي غير المباشر للتحالف المناهض لحكام هابسبرج وكانت ترسل دعماً لكل من كان يقاتل القوات الأسبانية والملكية ، وكان الصراع قد خرج حينئذ إلى العلن وبدأ كل تحالف في حشد ما يستطيع من قوات وجيوش وأموال ، واشتدت نبرة اللغة في المراسلات : « إما أن يضيع كل شيء أو تصبح **كاستل** قائدة العالم » وهو ما كتبه **أوليفارس** في عام ١٦٣٥ حين قام بتخطيط غزوه الثلاثي لفرنسا في العام التالي(١٣) .

كان غزو مساحة بحجم فرنسا على أية حال يفوق القدرات العسكرية لقوات

هابسبرج التي اقتربت من باريس لبعض الوقت ولكنها سرعان ما انتشرت عبر أوروبا ، فكانت القوات السويدية والألمانية تضغط على الجيوش الملكية في الشمال ، وكان الهولنديون والفرنسيون يشكلون كماشة على الأراضي الأسبانية ، كما أن عصياناً قام به البرتغاليون في عام ١٦٤٠ حول تدفق القوات الأسبانية والموارد من شمال أوروبا إلى المناطق القريبة من أراضي بلادهم الأصلية ولو أنهم لم يكونوا كافين لتحقيق إعادة توحيد شبه الجزيرة ، وبقيام تمرد مواز من جانب القطلانيين الذين لقوا كل عون من الفرنسيين ، كان ثمة خطر يهدد بتفكك أراضي أسبانيا في أوائل أربعينيات القرن السابع عشر ، وفي أعالي البحار وجهت الحملات البحرية الهولندية ضربات للبرازيل وأنجولا وسيلان فحولت الصراع إلى ما يصفه بعض المؤرخين بالحرب الأرضية الأولى(١٤) ، وإذا كانت التحركات الأخيرة قد حققت مكاسب للهولنديين فإن معظم الدول المحاربة الأخرى كانت في ذلك الوقت تعاني بشدة من سنوات طويلة من الإنهاك الحربي ، فكانت جيوش الأربعينيات من القرن التاسع عشر أصغر من جيوش العقد السابق عليها وكان صبر الناس على وشك النفاد واشتدت ثوراتهم عنفاً ، ولكن نظراً للطبيعة المتشابكة للصراع كان من الصعب على أية دولة محاربة أن تعلن انسحابها ، وكانت العديد من الدويلات الألمانية البروتستانتية ستفعل نفس الشيء لو تأكد لها أن الجيوش السويدية كانت ستوقف القتال كذلك وتعود أدراجها إلى أوطانها وكان **أوليفارس** وغيره من رجال الدولة الأسبان سيجرون مفاوضات لعقد هدنة مع فرنسا لكن الأخيرة ما كانت لتتخلى عن الهولنديين ، وجرت مفاوضات سرية على مختلف المستويات لعقد سلام جنباً إلى جنب مع الحملات العسكرية على مختلف الجبهات ، وكانت كل قوة تسلي نفسها بفكرة أن انتصاراً آخر كفيل بأن يدعم مطالبها في الإقرار النهائي للأمور .

كانت نهاية حرب الثلاثين عاماً بالتالي أمراً غير سار ، فقد عقدت أسبانيا فجأة معاهدة سلام مع الهولنديين في عام ١٦٤٨ واعترفت أخيراً باستقلالهم التام ، لكن هذا كان بهدف حرمان فرنسا من حليف ، واستمر الصراع الفرنسي ضد

هابسبرج ، وأصبح صراعاً فرنسياً أسبانياً خالصاً في أواخر السنة عندما أتت معاهدة وستفاليا للسلام بالهدوء إلى ألمانيا أخيراً وسمحت لحكام هابسبرج النمساويين بالخروج من الصراع ، وفي حين حققت الدويلات والأفراد من الحكام بعض المكاسب (وعانوا خسائر أيضاً) نجد أن جوهر معاهدة **وستفاليا** كان الإقرار بالتوازن الديني والسياسي داخل الامبراطورية الرومانية المقدسة والتأكيد على تحديد السلطات الملكية ، فظلت فرنسا وأسبانيا متورطتين في حرب قائمة على تنافس قومي ولا شأن لها بالدين كما أوضح **مازاران** الوزير الفرنسي خليفة **ريشيليو** في عام ١٦٥٥ في تحالفه مع إنجلترا البروتستانتية في عهد **كرومويل** لتوجيه ضربات ساحقة تجبر الأسبان على الجلوس للتفاوض ، ولم تكن شروط **بيرينيز** (١٦٥٩) قاسية لكنها في إرغامها للأسبان على التصالح مع عدوها الأول أبانت عن أن عصر هابسبرج وسيادتهم على أوروبا قد ولى ، وكل ما بقي كهدف حربي لحكومة **فيليب الرابع** حينئذ كان الحفاظ على الوحدة الأيبيرية ، وحتى هذه كان لابد من التنازل عنها في عام ١٦٦٨ عندما أعلن الاعتراف الرسمي باستقلال البرتغال[١٥] ، وهكذا ظل التفكك السياسي للقارة في حالة تشبه ما كانت عليه في عهد **تشارلز الخامس** عام ١٥١٩ ولو أن أسبانيا كان مقدراً لها أن تعاني من حركات تمرد أخرى وخسائر في الأراضي مع اقتراب القرن السابع عشر إلى نهايته وأن تدفع ثمن توسعاتها الاستراتيجية المفرطة .

نقاط القوة والضعف في معسكر هابسبرج :

لماذا أخفق حكام هابسبرج[١٦] ؟ هذا موضوع كبير وكانت العملية مطولة بحيث لايجد المرء فائدة في تقصي أسباب شخصية كإصابة الإمبراطور **رودلف الثاني** بالجنون أو عجز **فيليب الثالث** ملك أسبانيا ، ومن الصعب كذلك الادعاء بأن أسرة هابسبرج كانت مغرقة في الضعف إذا مانظر المرء إلى ما أصاب العديد من ملوك فرنسا وإنجلترا المعاصرين من فشل أو إلى حمق بعض أمراء ألمانيا ، وتزداد الحيرة عندما يتذكر المرء التراكم الكبير للقوة المادية والذي كان في حوزة أسرة

هابسبرج .

« كان إرث تشارلز الخامس لتيجان أربعة أسر ملكية كبرى هى كاستل وأراجون وبورغندي والنمسا وما استولى عليه آله فيما بعد من تيجان بوهيميا والمجر والبرتغال بل وإنجلترا وتزامن هذه الأحداث الملكية مع الغزو والإستغلال الأسباني لموارد العالم الجديد ، كل ذلك قدم لأسرة هابسبرج ثروة من الموارد لاتباريها ثروة أى من القوى الأوروبية »(١٣) .

نظراً للكثير من الفجوات والافتقار إلى الدقة في الإحصائيات الموجودة لاينبغي أن نُعَوِّلَ كثيراً على أرقام تعداد السكان في ذلك العهد ، ولكن من الممكن أن ربع سكان أوائل عهد أوروبا الحديثة كانوا يعيشون في الأراضي الخاضعة لحكم هابسبرج (حوالي ٢٥ مليون) ، إلا أن هذه الأرقام التقريبية كانت أقل أهمية من ثروة المناطق المعنية وكانت المواريث الملكية تبدو وقد أغدق عليها الله من الثراء .

كانت ثمة خمسة مصادر رئيسية لتمويل أسرة هابسبرج والعديد من المصادر الثانوية ، كان أهمها ميراث **كاستل** الأسباني إذ كانت تخضع مباشرة لحكمهم ولعدة أنواع من الضرائب (ضرائب مبيعات وضريبة « صليب » على الممتلكات الدينية) التي كانت تورد إلى التاج ، كما كانت هناك أغنى منطقتين تجاريتين في أوروبا وهى دويلات إيطاليا والأراضي الواطئة التي كانت تقدم ثروات هائلة نسبياً ، وكان المورد الرابع الذي ازدادت أهميته باطراد عائد الامبراطورية الأميريكية ، فكان « الخمس الملكي » على الفضة والذهب المستخرج بها إضافة إلى ضريبة المبيعات وموارد الكنيسة في العالم الجديد بمثابة منحة سخية لملوك أسبانيا بصورة مباشرة إذ كانت الثروات الأميريكية التي كانت تذهب في يد أفراد سواء من الأسبان أو الفلمنك أو الإيطاليين تساعد هؤلاء الأفراد على دفع ضرائب الدولة المتزايدة والمفروضة عليهم وفي أوقات الطوارىء كان الحاكم يستطيع دائماً أن يقترض مبالغ ضخمة من الصيارفة على أمل تسديد ديونه بعد وصول سفن الفضة ، أما حقيقة

أن أراضي هابسبرج كانت تضم كبريات المراكز المالية والتجارية في جنوب ألمانيا وفي بعض دويلات إيطاليا وانتويرب فيجب أن تعد ميزة إضافية وباعتبارها خامس موارد الدخل الرئيسية[١٨] ، وكانت بالتأكيد أيسر منالاً من العوائد الواردة من ألمانيا مثلاً حيث كان الأمراء والمدن الحرة الممثلة في الرايخ لاتقدم التمويل للإمبراطور إلا حين يكون الأتراك على الأبواب[١٩] .

وفي عصر مابعد الإقطاع حين لم يعد متوقعاً من الفرسان أن يقدموا خدماتهم العسكرية الخاصة (ولو في معظم البلاد على الأقل) ولا من المدن الساحلية أن تمد بالسفن كان وجود المال الجاهز وحيازة الثقة الائتمانية يمثل ضرورة حيوية بالنسبة لأية دولة مشتركة في حرب ، وما كانت السفن الضرورية والمتاجر البحرية والأسلحة والأغذية لتتحرك داخل اقتصاديات السوق لتجهيز أسطول مستعد للقتال إلا من خلال التسديد المباشر للأموال (أو وعد بالسداد) ، ورغم أن هذا العصر كان يعد عامة العصر الذي ظهرت فيه دول الأمم في أوروبا الغربية إلا أن كل الحكومات كانت تعتمد على المرتزقة الأجانب في تجهيز جيوشها ، وفي ذلك كان حكام هابسبرج أيضاً محظوظين ، فكانوا يستطيعون بسهولة أن يقوموا بالتجنيد في إيطاليا وفي الأراضي الواطئة وفي أسبانيا وألمانيا ، فكان جيش **فلاندرز** مثلاً يتكون من ست قوميات ويدين بالولاء للقضية الكاثوليكية ولكن كان يحتاج إلى دفع منتظم للرواتب ، ومن الناحية البحرية كانت أراضي هابسبرج تستطيع أن تقدم مزيجاً من المركبات الحربية ، ففي آخر سنى **فيليب الثاني** على سبيل المثال كانت سفن البحر المتوسط الشراعية والسفن الكبيرة من جنوا ونابولي والأسطول البرتغالي الضخم تستطيع أن تعزز أساطيل قشتالة وأراجون .

لكن ربما كانت أكبر ميزة عسكرية في حيازة هابسبرج خلال هذه السنوات المائة والأربعين هى فرق المشاة المدربة في أسبانيا ، وكانت البنية الاجتماعية والمناخ الفكري العام يجعلان من قشتالة مصدراً مثالياً للتجنيد ، فيقول **لينتش** : إن « الجندية تحولت هناك إلى تيار اجتماعي ومهنة مربحة »[٢٠] ، كما كان **غونزالو** القرطبي ذلك

القبطان العظيم قد أدخل تغييرات في تنظيم قوات المشاة في أوائل القرن السادس عشر ومنذ ذلك الحين وحتى أواسط حرب الثلاثين عاما كانت الفرق الأسبانية هى أشد الوحدات فعالية في ميادين القتال في أوروبا ، وبهذه الفصائل المتكاملة التي كانت تضم ٣٠٠٠ من حملة الرماح والسيوف والقربينة ممن تلقوا تدريبهم لتقديم الدعم المتبادل تمكن الجيش الأسباني من إزاحة مالا يحصى عدداً من الأعداء وتخفيض شهرة وفعالية الفرسان الفرنسيين ورماه الرماح السويسريين ، ففي روكورى (١٦٤٣) كان الأسبان يقاتلون باستماتة رغم الحصار الفرنسي ، وكانت هاهنا تكمن أقوى الدعامات في صرح هابسبرج ومن الأهمية بمكان أن القوة الأسبانية لم تتحطم بصورة ملحوظة إلا في أواسط القرن السابع عشر عندما كان جيشها يضم في معظمه مرتزقة ألمان وإيطاليين وأيرلنديين بالإضافة إلى عدد ضئيل من المحاربين من قشتالة ولكن لكل هذه المميزات لم يتمكن التحالف الملكي الأسباني النمساوي من فرص سيطرته ، فرغم أن موارده المالية والحربية تبدو هائلة بالنسبة لعصره إلا أنها لم تكن كافية للوفاء بالمتطلبات ، وكان هذا العجز الخطير في حد ذاته يرجع إلى ثلاثة عوامل تفاعلت فيما بينها في الفترة كلها وتقدم دروساً رئيسية في دراسة الصراع المسلح .

كان أول هذه العوامل التي ذكرت سابقاً « الثورة العسكرية » في بواكير أوروبا الحديثة ، أي الزيادة الهائلة في حجم وتكاليف وتنظيم الحروب والتي طرأت في السنوات المائة والخمسين التي تلت عام ١٥٢٠ م[٢١] ، وكان هذا التغيير في حد ذاته ناتجاً عن عوامل عديدة متداخلة تكتيكية وسياسية وسكانية ، فكانت الضربات التي وجهت إلى سيادة الفروسية في ميادين القتال تعني أن المشاه قد أصبحت الآن أضخم وأهم جزء في أي جيش ، وتأكدت هذه النتيجة مع نمو الحصون الإيطالية ذلك النظام المعقد من استحكامات المدن ومعاقلها والتي سبق ذكرها في الباب السابق ، وكان إمداد مثل هذه النظم الدفاعية بالقوة البشرية أو ضرب الحصار حولها يتطلب عدداً هائلاً من القوات ، ومع ذلك فإن الدول لم تتخلص من قوات

الفرسان ، بل زادت أعداد المشاة في جيوشها بصورة واضحة إذ كانت هذه القوات سهلة الإمداد وأرخص في التجهيز وأوفر عدداً وخاصة مع ازدياد سكان أوروبا ، وبالطبع كان كل هذا يضع ضغوطاً تنظيمية هائلة على الحكومات ولكن ليس إلى درجة الطغيان على بيروقراطيات « الملكيات الجديدة » في الغرب .

وربما يقدم جيش الإمبراطورية الأسبانية أفضل مثال على « الثورة العسكرية » في نموها ، وكما يذكر مؤرخها « ليس هناك دليل على أن أية دولة واحدة كانت تستطيع تجهيز أكثر من ثلاثين ألفاً » في الصراع الفرنسي الأسباني حول إيطاليا قبل عام ١٥٢٩ ، ولكن :

« في عام ١٥٣٦ قام الامبراطور تشارلز الخامس بحشد ستين ألف رجل في لومباردي وحدها بغرض الدفاع عن أحدث غزواته وهى ميلانو ولغزو بروفنس الفرنسية ، وفي ١٥٥٢ قام بالإغارة على كل الجبهات في وقت واحد في إيطاليا وألمانيا وهولندا وأسبانيا وفي الأطلنطي والمتوسط ، وحشد ١٠٩ آلاف رجل في ألمانيا وهولندا و ٢٤ ألف آخرين في لومباردي والمزيد في صقلية ونابولي وأسبانيا ، فكان على الإمبراطور أن يكون تحت قيادته ١٥٠ ألف رجل ، واستمر الاتجاه التصاعدي ، ففي ١٥٧٤ كان جيش فلاندرز الأسباني يضم حوالي ٨٦ ألف رجل بينما ادعى فيليب الرابع ، بكل فخر وبعد ما لايزيد عن نصف قرن ، أن القوات المسلحة التي يقودها عام ١٦٢٥ بلغت ما لايقل عن ثلاثمائة ألف رجل ، وفي كل هذه الجيوش حدثت زيادات الأعداد الحقيقية بين قوات المشاة وخاصة رماة الرماح »[٢٢] .

وكانت تقابل مايحدث على الأرض أحداث في البحر ، فالتوسع في التجارة البحرية والتنافس بين الأساطيل بالقنال الإنجليزي والمحيط الهندي وعلى شواطىء أسبانيا والتهديدات التي شكلها قراصنة البربر وأساطيل السفن العثمانية تفاعلت جميعاً

مع التقنية الجديدة لبناء السفن لتشييد سفن أكبر حجماً وأفضل تسليحاً ، ولم يكن هناك في ذلك العهد تقسيم محدد بدقة يميز سفينة حربية عن أخرى تجارية ، بل كانت أية سفينة تجارية متوسطة الحجم تحمل مدافع بغرض صد القراصنة ، ولكن كان ثمة ميل لإنشاء أساطيل ملكية حربية ، فبدأ **هنري الثامن** في إنجلترا في توجيه دعم هائل لهذا المخطط في حين اتجه **تشارلز الخامس** إلى مصادرة السفن الشراعية الخاصة في ممتلكاته الأسبانية والإيطالية حتى لاينشيء أسطولاً خاصاً ، أما **فيليب الثاني** فلم يتمكن من أن يتمتع بهذا الترف تحت كل هذه الضغوط التي كان يواجهها في المتوسط ثم في المحيط الأطلنطي ، فكان عليه أن يقوم بتنظيم وكفالة برنامج مكثف لبناء السفن الشراعية في برشلونة ونابولي وصقلية ، وفي ١٥٧٤ كان ينفق على بناء ١٤٦ سفينة شراعية أي ثلاثة أمثال عددها قبل ذلك بإثنى عشر عاماً(٢٣) ، وقد أدى اندلاع الحرب في الأطلنطي في العقد التالي إلى ضرورة بذل جهود أكبر به ، فكانت ثمة حاجة إلى سفن تبحر في المحيطات بغرض حماية الطرق إلى الهند الغربية وشرقاً لحماية السواحل الأسبانية أمام الجزر الإنجليزية ، وبعد إبرام معاهدة السلام الإنجليزية الأسبانية في عام ١٦٠٤ كانت لاتزال ثمة حاجة إلى أسطول كبير لأسبانيا لصد الهجمات الهولندية في أعالي البحار وللحفاظ على الاتصال **بفلاندرز** ، وبمرور عشرات السنوات أصبحت هذه السفن الحربية أثقل تسليحاً وأغلى ثمناً .

كانت هذه التكاليف المتصاعدة للحرب هي التي كشفت عن نقاط الضعف في نظام هابسبرج ، فكان التضخم الذي جعل أسعار الغذاء ترتفع خمسة أضعافها وأسعار المنتجات الصناعية ثلاثة أمثالها بين ١٥٠٠ و ١٦٣٠ بمثابة ضربة كافية إلى اقتصاد الحكومة ، إلا أن هذا كان يعزي أيضاً إلى مضاعفة حجم الجيوش والأساطيل عدة مرات ، وبالتالي تورط حكام هابسبرج في صراع متواصل من أجل القدرة على سداد الديون ، وفي أعقاب حملاته العديدة في أربعينيات القرن السادس عشر ضد الجزائر والفرنسيين والبروتستانت الألمان وجد **تشارلز الخامس** أن المحصلة سواء العادية أو غير العادية لايمكن أن توازي التكاليف والنفقات ، وكانت عوائده

مرهونة لدى الصيارفة لسنوات لاحقة ، و لم يكن هناك من سبيل لجمع المال لدعم الحرب ضد الأمراء البروتستانت سوى اتخاذ إجراء يائس بمصادرة الثروة من الهنود والاستيلاء على النقود في أسبانيا ، فكانت تكاليف حملته على متز في ١٥٥٢ تبلغ ٢,٥ مليون دوكات أى حوالي عشرة أمثال الموارد العادية للإمبراطور من الأمير يكتين فى ذلك الوقت ، وكان يضطر مراراً وتكراراً إلى طلب قروض جديدة ولكن بشروط أشد قسوة ، وبهبوط الثقة في معاملات التاج ازدادت الفوائد التي يحصلها الصيارفة زيادة هائلة لدرجة أن أصبح الجزء الأعظم من الموارد العادية يوجه ببساطة لخدمة ديون سابقة[٢٤] ، وعندما تنازل تشارلز عن العرش أورث فيليب الثاني ديناً أسبانيا رسمياً يبلغ حوالي ٢٠ مليون دوكات .

كما ورث فيليب أيضاً حالة حرب مع فرنسا ، وكانت حرباً غالية التكاليف لدرجة أن اضطر التاج الأسباني في ١٥٥٧ إلى إعلان إفلاسه ، وبهذا انهارت بيوت مصرفية كبرى مثل « فاجرز » ، كما اضطرت فرنسا إلى الاعتراف بإفلاسها في السنة نفسها ، مما كان سبباً رئيسياً على كلا الجانبين للموافقة على التفاوض في كاتوكامبريسز في ١٥٥٩ فكان على فيليب أن يواجه على الفور عدوه التركي القوي ، وقد أدت حرب المتوسط التي دامت عشرين عاماً والحملة على الموريسك بغرناطة والمجهود الحربي في هولندا وشمال فرنسا والقنال الإنجليزى جميعاً إلى بحث التاج عن أى مصدر ممكن للأموال ، وإذا كانت موارد تشارلز الخامس قد ازدادت ثلاث مرات خلال فترة حكمه فقد « تضاعفت موارد فيليب الثاني في الفترة من ١٥٥٦ إلى ١٥٧٣ فقط وتضاعفت مرة أخرى عند نهاية حكمه »[٢٥] .

إلا أن نفقاته كانت أكبر من ذلك بكثير ، ففي حملة ليبانتو (١٥٧١) كان من المعروف أن الإبقاء على الأساطيل والجنود المسيحيين سيكلف مايزيد على أربعة ملايين دوكات سنوياً ، ولو أن جزءاً معقولاً من هذا العبء كانت تتحمله فينسيا والبابوية[٢٦] ، وكانت نفقات جيش فلاندرز هائلة بالفعل في سبعينيات القرن السادس عشر وكانت الرواتب دائماً متأخرة مما كان يثير بدوره ثورات بين القوات

وخاصة في أعقاب وقف **فيليب** للرواتب في عام ١٥٧٥ لصالح السداد لصيارفة جنوا[٢٧] ، وأنقذ موقف التاج مؤقتاً التدفق الهائل للدخل من المناجم الأميركية والذي بلغ مليوني دوكات في السنة في ثمانينيات القرن السادس عشر ، لكن أسطول ١٥٨٨ بلغت تكاليفه عشرة ملايين دوكات وكان مصيره الحزين يمثل كارثة مالية وبحرية ، وفي ١٥٩٦ بعد بلوغ القروض معدلات فلكية تخلف **فيليب** مرة أخرى عن السداد ، وعند وفاته بعد عامين كانت ديونه تبلغ مائة مليون دوكات وكانت خدمة هذا الدين تبتلع ثلثي موارده جميعاً[٢٨] ، ورغم أن السلام سرعان ماحل بين فرنسا وإنجلترا فقد استمرت الحرب ضد الهولنديين حتى عقد الهدنة في ١٦٠٩ .

وفي السنوات القلائل من السلام والتي تلت لم يكن ثمة تخفيض كبير في النفقات الحكومية الأسبانية ، ففضلاً عن سداد خدمات الديون الهائلة كان لايزال ثمة توتر في البحر المتوسط (مما كان يتطلب رسم مخطط لإقامة تحصينات ساحلية) وكانت الإمبراطورية الأسبانية لاتزال خاضعة لنهب القراصنة (مما كان يتطلب نفقات دفاعية في الفيلبين والبحر الكاريبي وفي أساطيل أعالي البحار)[٢٩] ، ولم تكن الهدنة المسلحة في أوروبا بعد ١٦١٠ توحي للقادة الأسبان المتغطرسين بالقدرة على تخفيض النفقات ، وكان كل مافعله اندلاع حرب الثلاثين عاماً في ١٦١٨ سوى تحويل حرب باردة إلى حرب ساخنة وإفراز تدفق مطرد للقوات والأموال الأسبانية إلى **فلاندرز** وألمانيا ، ومن الغريب أن إحراز هابسبرج لانتصاراتهم الأولى في أوروبا والدفاع الناجح من الأميركتين في تلك الفترة تزامن مع زيادات هامة في حصيلة السبائك الذهبية الواردة من العالم الجديد ، إلا أن انخفاض عوائد الخزانة بعد ١٦٢٦ وإعلان الإفلاس في السنة التالية ونجاح الهولنديين في الاستيلاء على أسطول الفضة عام ١٦٢٨ (مما كلف أسبانيا وسكانها أكثر من عشرة ملايين دوكات) قد أدى كله إلى تلاشي جهود الحرب إلى حين ، ورغم التحالف مع الإمبراطور لم يكن من الممكن (إلا تحت حكم **فالنشتاين** القصير) للعوائد الألمانية أن تعوض عن هذا

العجز الأسباني .

كان هذا إذن هو النمط الأسباني طوال حرب الثلاثين عاماً التالية ، ومن خلال الحصول على قروض جديدة وفرض ضرائب جديدة واستغلال ما أمكن استغلاله من الأميريكتين أمكن مساندة مجهود حربي كتدخل **كاردينال اينفانتي** في ألمانيا عامي ١٦٣٤ ، ١٦٣٥ ، ولكن هذه التكاليف الطاحنة للحرب كانت دائماً ما تفقد هذه المكاسب قيمتها ، وفي غضون عدة سنوات أخرى كان الوضع المالي في أسوأ حالاته ، وفي أربعينيات القرن السابع عشر وفي أعقاب عنفوان الثورات القطلانية والبرتغالية وانخفاض تدفق الثروات الأميريكية لم يكن من الممكن الحيلولة دون حدوث تدهور بطيء طويل[٣٠] ، وأى مصير آخر كان ينتظر أمة تحكمها حكومات تنفق ضعف دخلها ؟.

ويتضح السبب الرئيسي الثاني للفشل الأسباني والنمساوي من التعليل الذي سبق ذكره ، فكان حكام هابسبرج شديدي الانشغال ويواجهون عدة امبراطوريات ويدافعون عن عدة جبهات ، ولم تكن شجاعة القوات الأسبانية في المعارك لتعوض عن الحقيقة القائلة إن هذه القوات كان لابد من نشرها في حاميات على أرض الوطن وفي شمال أفريقيا وصقلية وإيطاليا وفي العالم الجديد والأراضي الواطئة ، وكما حدث للإمبراطورية البريطانية بعد ذلك بثلاثة قرون كان معسكر هابسبرج مزيجاً من الأراضي المترامية المتفرقة ، عملاً سياسياً ملكياً بارعاً يحتاج إلى موارد هائلة للحفاظ عليه ، وهكذا فهم يمثلون واحداً من أكبر الأمثلة على التوسع الاستراتيجي المفرط في التاريخ ، وكان ثمن حيازة هذا الكم من الأراضي هو إيجاد العديد من الأعداء وهو عبء حملته كذلك الإمبراطورية العثمانية المعاصرة لهم[٣١] .

ومما يجدر ذكره هاهنا تأريخ حروب هابسبرج ، كانت الصراعات الأوروبية في تلك الفترة متوالية وكانت نفقاتها عبئاً مخيفاً على مجتمعاتها ، لكن كل الدول الأخرى ــ فرنسا وإنجلترا والسويد بل الإمبراطورية العثمانية ــ كانت تتمتع ببعض فترات السلام واستعادة القوة ، وكان قدر هابسبرج وأسبانيا أن يتحولا من صراع

ضد عدو واحد إلى صراع جديد ضد عدو آخر ، وأعقبت السلام مع فرنسا حرب مع الأتراك ، وتلى الهدنة في البحر المتوسط صراع مطول في الأطلنطي تلاه صراع على شمال غرب أوروبا ، وفي بعض الفترات العصيبة كانت أسبانيا الاستعمارية تقاتل على ثلاث جبهات في وقت واحد ، وكان أعداؤها يساعدون بعضهم البعض دبلوماسياً وتجارياً إن لم يكن عسكرياً[٣٢] ، كانت أسبانيا بلغة معاصرة تشبه دباً ضخم الحجم في حفرة ، يفوق في قوته أى من الكلاب التي تهاجمه لكنه عاجز عن التعامل مع كل خصومه وكان يزداد إنهاكاً وضعفاً بمرور الوقت .

ولكن كيف تمكن حكام هابسبرج من الفرار من هذه الدائرة المغلقة ؟ يشير المؤرخون إلى التشتت المستمر للطاقات ويرون أن **تشارلز الخامس** وخلفاءه كان يجب أن يصيغوا مجموعة واضحة من الأولويات الدفاعية[٣٣] ، ومن المضاعفات المترتبة على هذا إمكانية التوسع في الإنفاق في بعض المجالات ، ولكن أى المجالات ؟

يمكن للمتأمل أن يقول إن حكام هابسبرج النمساويين **وفرديناند الثاني** بصورة خاصة كان من الحكمة أن يمسكوا عن المضي قدماً بالحركة الإصلاحية المضادة في شمال ألمانيا إذ أدى هذا إلى حدوث خسائر كثيرة ومكاسب ضئيلة ، لكن الإمبراطور كان سيظل في حاجة إلى الاحتفاظ بجيش كبير بألمانيا لصد إقليمية الأمراء ومؤامرات الفرنسيين وطموح السويديين وكان من الممكن ألا يتم أي تخفيض في قوات هابسبرج المسلحة طالما ظل الأتراك على أبواب المجر على بعد ١٥٠ ميلاً من فيينا ، وماكان يمكن للحكومة الأسبانية أن تسمح بإفناء بني عمومتهم النمساويين لا على يد الفرنسيين وأتباع **لوثر** ولا على يد الأتراك لما كان هذا سيعنيه بالنسبة لمكانة أسبانيا في أوروبا ، ولايبدو أن هذه الحسابات كانت تنطبق عكسياً ، فبعد اعتزال **تشارلز الخامس** عام ١٥٥٦ لم تكن الإمبراطورية تشعر بالالتزام بمساعدة مدريد في حروبها في غرب أوروبا وعبر البحار ، أما أسبانيا فكانت ملتزمة تجاه الإمبراطورية[٣٤] ، وكانت نتائج هذا التباين في المشاعر والالتزام غريبة ، فكان فشل الأهداف الأوروبية لأسبانيا هابسبرج في منتصف القرن السابع عشر تعود

بصورة واضحة إلى مشكلاتها الداخلية والتدهور الاقتصادي النسبي، فاعتراها الضعف في القلب، أما في حالة النمسا في ظل حكام هابسبرج فرغم فشلها في هزيمة العقيدة البروتستانتية في ألمانيا فقد حققت دمجاً للقوى في الأراضي الملكية (النمسا وبوهيميا وما إليهما) بحيث كان يمكن على هذه الرقعة الأرضية الشاسعة وبالتأسيس اللاحق لجيش قوي محترف[٣٥] أن تخرج إمبراطورية هابسبرج من جديد كقوة أوروبية عظمى في العقود الأخيرة من القرن السابع عشر مع دخول أسبانيا في فترة تدهور حاد[٣٦]، وفي تلك المرحلة لم يكن استرداد النمسا لقوتها سيصبح عزاءً كافياً لرجال الدولة في مدريد الذين أحسوا بضرورة البحث عن حلفاء جدد في مكان آخر.

من السهل إدراك أسباب أهمية وحيوية الممتلكات في العالم الجديد بالنسبة لأسبانيا، فلمدة قرن كانت هذه الممتلكات تمد خزانة أسبانيا بتلك الإضافات المعتادة وبالتالي إلى قوتها العسكرية التي ماكانت جهود حكام هابسبرج ستستمر بدونها، حتى عندما كانت هجمات الإنجليز والهولنديين على الإمبراطورية الاستعمارية الأسبانية البرتغالية تحتم توجيه نفقات متزايدة إلى الأساطيل والحصون عبر البحار ظلت المكاسب المباشرة وغير المباشرة للتاج الأسباني من هذه الأراضي هائلة، ولم يكن التخلي عن مثل هذه الذخائر أمراً وارداً.

لم يبق إلا ممتلكات هابسبرج في إيطاليا وفلاندرز، كان الانسحاب من إيطاليا غير مرغوب فيه، وفي النصف الأول من القرن السادس عشر كان الفرنسيون سيملأون فراغ القوة العظمى هناك ويستغلون ثروة إيطاليا لأهدافهم الخاصة ضد هابسبرج، وفي النصف الآخر من نفس القرن كانت إيطاليا بمثابة متراس خارجي لأمن أسبانيا في مواجهة التوسع العثماني نحو الغرب، وإلى جانب الضربة الموجهة إلى نفوذ أسبانيا والدين المسيحي والتي كانت سترافق أي هجوم تركي على صقلية ونابولي وروما كان فقدان هذا المتراس سيعد انتكاسة استراتيجية قاتلة، وكان سيتحتم على أسبانيا أن توجه المزيد من الأموال إلى الحصون الساحلية وأساطيل السفن الشراعية التي كانت في كل الأحوال تستهلك الجزء الأعظم من ميزانية التسلح

في العقود الأولى من حكم **فيليب الثاني** ، وهكذا كان من المعقول عسكرياً أن توجه هذه القوات الموجودة إلى الدفاع النشط عن وسط البحر المتوسط ، إذ كان هذا يبقي على العدو التركي بعيداً ، وكانت له ميزة إضافية وهي مشاركة أراضي هابسبرج بإيطاليا والبابوية وفينيسيا من حين إلى آخر في تكاليف هذه الحملات ، فكان الانسحاب من هذه الجبهة لايمثل أية ميزة بل كان يجلب أخطاراً عديدة مرتقبة .

إذن كانت الأراضي الواطئة هي المنطقة الوحيدة التي كان يمكن فيها قطع خسائر هابسبرج ، وعلى أى الأحوال كانت تكاليف جيش فلاندرز في حرب الثمانين عاماً ضد الهولنديين هائلة بسبب وعورة الأرض والتقدم في الحصون[٣٧] ، وفاقت التكاليف على أية جبهة أخرى ، حتى في ذروة حرب الثلاثين عاماً تم تخصيص خمسة أمثال مثل هذه الأموال لحامية فلاندرز وللقوات في ألمانيا ، يقول قنصل أسباني : « إن الحرب في البلاد الواطئة لهي الدمار الشامل لهذه المملكة » ، وبين ١٥٦٦ و ١٦٥٤ أنفقت أسبانيا مالايقل عن ٢١٨ مليون دوكات على الخزانة الحربية في البلاد الواطئة وهو مبلغ يفوق عوائد التاج من الهند الغربية[٣٨] ، ومن الناحية الاستراتيجية أيضاً كانت فلاندرز من الصعب الدفاع عنها ، إذ كان الطريق البحري واقعاً في الغالب تحت رحمة الفرنسيين والإنجليز والهولنديين كما حدث مع أسطول أسباني يحمل تعزيزات عام ١٦٣٩ وحطمه القائد البحري الهولندي **ترومب** ، أما « الطريق الأسباني » من لومباردي عبر وديان سويسرا فكان كذلك يضم عدداً لايستهان به من النقاط الضيقة الضعيفة[٣٩] ، وهل كان الأمر يستحق مواصلة المحولات للسيطرة على بضع ملايين من الهولنديين الشرسين وبهذه التكاليف الفلكية ؟ يعلق نواب شعب قشتالة ممن أثقلتهم الضرائب قائلين : « لم لا ، دع المتمردين يتعفنون في هرطقتهم ، إن العقاب الإلهي مقدر عليهم وأسبانيا في حل من حمل العبء من بعد »[٤٠] .

إن الأسباب التي تذكر عن انسحاب ملكي من ذلك المسرح لاتقنع من

يصرخون من تبديد الموارد إلا أن لديهم قدراً من الحق في ذلك ، فإذا كانت أسبانيا لم تعد تمتلك فلاندرز لسقطت في يد فرنسا أو الأقاليم المتحدة مما كان سيعزز وضع واحد من أعداء هابسبرج ، كانت الفكرة بغيضة للقائمين على رسم السياسة الأسبانية الذين كانوا يولون اهتماماً للصيت أكثر من أى شيء آخر ، هذا في المقام الأول ، ثانياً هناك الحجة التي يسوقها فيليب الرابع ومستشاروه بأن أية مواجهة في تلك المنطقة كانت تأخذ القوى المناهضة بعيداً عن الأماكن الحساسة ، « فرغم أن الحرب التي خضناها في الأراضي الواطئة قد أرهقت خزانتنا واضطرتنا إلى الاستدانة إلا أنها حولت أعداءنا بعيداً عن تلك البقاع بحيث إننا لو لم نفعل ذلك لدخلت الحرب إلى أسبانيا أو لمكان أقرب[٤١] ، وأخيراً كانت هناك « نظرية الدمينو » : فإذا ضاعت الأراضي الواطئة لضاعت معها قضية هابسبرج في ألمانيا وفي ممتلكات صغيرة مثل فرانشي كونت ، وربما في إيطاليا أيضاً ، وكانت بالطبع ثمة افتراضات ولكن مايجدر بالإشارة إليه هو أن رجال الدولة بمدريد وقادة جيوشهم في بروكسل كانوا قد استوعبوا كماً كلياً متشابكاً يتفكك لو سقط أى جزء منه ، وجرى التفكير في عام ١٦٣٥ هكذا .

« إن أكبر وأهم الأخطار هي التي تهدد لومباردي والأراضي الواطئة وألمانيا ، وأية هزيمة في أى من هذه المناطق الثلاث تعد أمراً مصيرياً بالنسبة لهذه المملكة ، وإذا كانت الهزيمة ماحقة انهارت بقية أركان المملكة ، إذ تسقط ألمانيا وتعقبها إيطاليا والأراضي الواطئة ، وتليها أميريكا ، وتعقب لومباردي نابولي ثم صقلية دون إمكانية الدفاع عن أى منها »[٤٢] .

وبتقبل هذا المنطق كان التاج الأسباني قد التزم بحرب استنزاف واسعة النطاق كانت ستستمر إلى أن يتحقق النصر أو يتم التفاوض من أجل إقرار السلام أو يصاب النظام كله بالإنهاك .

ربما كان يكفي أن نبين أن التكاليف الضخمة للحرب المتواصلة والإصرار على

عدم التخلي عن أى من الجبهات الأربع الكبرى كان من المحتوم أن تقوض الطموحات الاستعمارية الأسبانية تحت أى ظرف ، إلا أن الشواهد تشير إلى وجود قضية ثالثة لها صلة وهى أن الحكومة الأسبانية بصورة خاصة قد فشلت في حشد مايتاح لها من موارد بأنسب الطرق وساعدت بتصرفاتها الاقتصادية الحمقاء على تحطيم قوتها .

ورغم أن الأجانب غالباً مايرون إمبراطورية **تشارلز الخامس** أو إمبراطورية **فيليب الثاني** كوحدة متناغمة منتظمة إلا أنها في الحقيقة كانت مجموعة من الأقاليم لكل منها مايميزها وتفخر بتميزها[٤٣] ، فلم تكن هناك حكومة مركزية (فضلاً عن وجود تشريع أو قضاء) وكان الرباط الوحيد بينها هو الملك نفسه ، وكان غياب مثل هذه المؤسسات التي كان يمكن أن تساعد على إيجاد إحساس بالتوحد يجعل من الصعوبة بمكان على الملك أن يجمع أموالاً في جزء من أجزاء من ممالكه للقتال في جزء آخر منها ، كان دافعو الضرائب في صقلية ونابولي على استعداد لدفع المال عن رضا لإنشاء أسطول لصد الأتراك ، لكنهم كانوا يجأرون بالشكوى من فكرة تمويل الصراع الأسباني بالأراضي الواطئة ، وكان البرتغاليون يدركون مغزى الدفاع عن العالم الجديد لكنهم لم يكن لديهم الحماس للحروب الألمانية ، كانت هذه المحلية الشديدة تسهم في الحقوق المالية ، ففي صقلية مثلاً كانت الإقطاعيات تقاوم جهود حكام هابسبرج الأولى لزيادة الضرائب وثار ا على والى العهد الأسباني في عامي ١٥١٦ و ١٥١٧ ، وكان من غير المحتمل بالنسبة لصقلية بفقرها وفوضويتها ووجود برلمان بها أن تقدم الكثير للدفاع العام عن مصالح حكام هابسبرج[٤٤] ، وفي مملكة نابولي وفي ميلانو كانت ثمة عقبات تشريعية أقل للإداريين الأسبان الخاضعين لضغوط من مدريد لجمع أموال جديدة ــ ومن ثم فقد أمكن جمع معونة مالية ضخمة منهما إبان حكم **تشارلز الخامس** ، لكن الصراع لاسترداد ميلانو والحروب ضد الترك كانت تعني أن هذا التدفق كان عادة في الاتجاه المضاد ، وكان على أسبانيا لكى تمسك « بدرع » البحر المتوسط أن ترسل ملايين الدوكات إلى إيطاليا لتضيف إلى ماتم جمعه هناك ، وفي خلال حرب الثلاثين عاماً انعكس النمط مرة أخرى

وساعدت الضرائب الإيطالية على الإنفاق على الحروب في ألمانيا والأراضي الواطئة ، ولكن بالنظر إلى تلك الفترة نظرة كلية من عام ١٥١٩ إلى ١٦٥٩ يصعب على المرء أن يصدق أن ممتلكات هابسبرج في إيطاليا كانت تسهم في التمويل العام بصورة تفوق ما أنفق على دفاعها عن نفسها(٤٥) .

وأصبحت الأراضي الواطئة بالطبع نزيفاً للموارد الملكية العامة ، ففي الجزء الأول من حكم **تشارلز الخامس** كانت جماعة الدول تقدم مبلغاً متزايداً من الضرائب ولو أنها كانت تساوم على هذا القدر من الأموال وتصر على الاعتراف بميزاتها ، وفي أواخر سنى حكم الإمبراطور امتزج الغضب على المنح الباهظة التي كان يطالب بها من أجل الحروب في إيطاليا وألمانيا بالسخط الديني والمصاعب التجارية لتفرز شعوراً سائداً ضد الحكم الأسباني ، وفي عام ١٥٦٥ بلغت ديون الدولة في البلاد الواطئة عشرة ملايين فلورين وكان سداد الديون مضافة إلى تكاليف ونفقات الإدارة العادية يفوق العوائد إلى درجة أن العجز كان يجب على أسبانيا أن تسده(٤٦) ، وبعد عقد آخر من سوء الإدارة من مدريد عندما تطور السخط إلى ثورة تحولت البلاد الواطئة إلى عبء على الموارد الملكية بسبب قوات جيش فلاندرز التي بلغت ٦٥ ألفاً تستهلك ربع النفقات الإجمالية للحكومة الأسبانية لعشرات السنين .

إلا أن الفشل الأكبر في حشد الموارد يكمن في أسبانيا نفسها حيث كانت الحقوق المالية للتاج محدودة للغاية ، كان للأقاليم الثلاثة لتاج أراجون (أراجون وكاتالونيا وفالينسيا) قوانينها ونظمها الضريبية الخاصة بها مما منحهم حكماً ذاتياً واضحاً تمام الوضوح ، وكان المورد المضمون الوحيد للملك يرد من الممتلكات الملكية ، وكانت المنح الإضافية لاتمنح إلا نادراً وعلى مضض ، فعندما سعى حاكم يائس مثل **فيليب الرابع** في عام ١٦٤٠ للحصول على تمويل من كاتالونيا للإنفاق على القوات المتمركزة بها للدفاع عن الحدود الأسبانية كان هذا سبباً في إثارة ثورة طويلة ومعروفة ، وكانت البرتغال رغم خضوعها للسيطرة منذ ١٥٨٠ وحتى تمردها في عام ١٦٤٠ تتمتع بحكم ذاتي كامل في الأمور المالية و لم تكن تسهم بتمويل

منتظم لقضية هابسبرج العامة مما جعل من قشتالة « البقرة الحلوب » في النظام الضريبي الأسباني ولو أن أقاليم الباسك كانت معفاة حتى في ذلك ، وكانت الطبقة العليا الإقطاعية التي كانت ممثلة بصورة قوية في الحاشية الملكية في كاستل على استعداد عادة لتقديم الضرائب التي كانوا معافين منها ، كما أن أنواعاً أخرى من الضرائب كضريبة المبيعات التي بلغت ١٠٪ وتعرف باسم Alcabala والرسوم الجمركية العادية بالإضافة إلى المنح المقدمة من الحاشية الملكية والمعروفة باسم Servicios والضرائب المفروضة على الأغذية والتي كانت تدفعها الحاشية أيضاً وتعرف باسم Millones والتخصيصات الكنسية العديدة التي كانت تعد العوائد الرئيسية الكبرى كانت جميعها تؤثر على التجارة ومقايضة السلع وعلى حياة الفقراء مما أدى إلى انتشار الفقر والسخط والتفريغ السكاني عن طريق الهجرة[٤٧] .

ظل المجهود الحربي لحكام هابسبرج يركن أساساً إلى مايتم تحصيله من الفلاحين والتجار إلى أن جاء تدفق الفضة الأميريكية بعوائد إضافية هائلة إلى التاج الأسباني (من ١٥٦٠ إلى ١٦٣٠ تقريباً) ، وكان الدخل الملكي من موارد في العالم الجديد لايزيد ، في أقصى صورة ، عن ربع أو ثلث ما كان يرد من قشتالة وسكانها الملايين الستة ، وإلى أن يمكن توزيع هذه الأعباء الضريبية بالتساوى داخل المملكة وفي كل أراضي هابسبرج ظلت هذه القاعدة أضعف من أن تفي بالنفقات الكبيرة لذلك العصر .

إن ماجعل من هذا العجز أمراً مؤكداً وقاطعاً الإجراءات الاقتصادية العكسية التي كرست استغلال دافعي الضرائب في قشتالة[٤٨] ، ولم تكن الروح الاجتماعية في المملكة تشجع على ازدهار التجارة ، لكن البلاد كانت في أوائل القرن السادس عشر مزدهرة نسبياً مما أدى إلى زيادة عدد السكان وإلى قيام بعض الصناعات الهامة ، إلا أن قيام الحركة الإصلاحية المضادة واندلاع الحروب العديدة من جانب حكام هابسبرج قد أثار حفيظة العناصر الدينية والعسكرية في المجتمع الأسباني بينما أدى إلى إضعاف العناصر التجارية ، وكانت البواعث الاقتصادية التي وجدت في

هذا المجتمع تظهر حكمة الحصول على رتبة كنسية أو ثراء براءة النبالة الصغرى ، وكان ثمة افتقار مزمن إلى العمال المهرة في صناعات كصناعة التسلح وكان حشد العمالة ومرونة التطبيق يتعرضان للعرقلة من جانب النقابات(٤٩) ، وحتى تطور الزراعة كانت تعرقله امتيازات الميستا (رابطة أصحاب الأغنام) التى كانت أغنامها مسموحاً لها بالرعى في كل أرجاء المملكة ، وبمو سكـ أسبانيا في النصف الأول من القرن السادس عشر مما أدى ببساطة إلى ازدياد الحاجة إلى استيراد الحبوب ، ونظراً لأن أموال الميستا نظير حق الرعى كانت تذهب إلى الخزانة الملكية وكانت إثارة هذه الأمور يثير حنق أقوى أنصار التاج لم يكن هناك حل منظور لإصلاح النظام ، وأخيراً فرغم وجود بعض الاستثناءات إلا أن اقتصاد قشتالة في مجمله كان يرتكز بشدة على واردات الصناعات الأجنبية وعلى الخدمات التي يقدمها غير الأسبان وخاصة أصحاب المشروعات من أهالي جنوا والبرتغال والفلمنك ، كما كان يعتمد على الهولنديين حتى إبان الخصومات ، وفي عام ١٦٤٠ كانت ثلاثة أرباع البضائع في الموانىء الأسبانية يتم شحنها في سفن هولندية(٥٠) مما كان يعود بالنفع على أكبر أعداء الأمة ، ولاغرو أن عانت أسبانيا عجزاً تجارياً مستمراً مما لم يكن من الممكن إصلاحه إلا بإعادة تصدير الذهب والفضة الأميريكية .

وهكذا تم فرض نفقات حروب دامت ١٤٠ عاماً على كاهل مجتمع غير مؤهل لتحملها ، ونظراً لعجز ملوك هابسبرج عن إيجاد موارد من خلال سبل فعالة فقد لجأوا إلى وسائل عديدة كانت سهلة على المدى القريب لكنها لم تكن لصالح البلاد على المدى البعيد ، وكانت الضرائب في ازدياد مستمر بكل الوسائل لكنها نادراً ماكانت تفرض على من يستطيعون تحملها وكانت دائماً تضر بالتجارة ، وكانت الامتيازات المتنوعة والاحتكارات ورتب الشرف تباع من جانب حكومة في حاجة يائسة إلى أموال سريعة ، فتطور نوع بدائي من تمويل العجز يعتمد جزئياً على الاقتراض الباهظ من الصيارفة بضمان ضرائب قشتالية مستقبلية أو ثروات أميريكية وفى جزء آخر على بيع سندات حكومية ذات فوائد (Juros) ما كان يعد سحباً

من أموال كان يمكن استثمارها في التجارة والصناعة ، وكانت سياسة الاستدانة الحكومية تتم على طريقة سد الرمق دون اعتبار للحدود المتعقلة وبدون السيطرة التي كان يمكن جدلاً لبنك مركزي أن يمارسها ، حتى في مراحل متأخرة من حكم **تشارلز الخامس** كانت عوائد الحكومة مرهونة لسنوات مقدماً ، وفي ١٥٤٣ كان من الضروري إنفاق ٦٥٪ من العوائد في سداد فوائد السندات الحكومة الصادرة بالفعل ، ومع ازدياد غربة الدخل « العادي » للتاج ازداد بحثه عن عوائد ودخول غير عادية وضرائب جديدة ، فتم تخفيض قيمة العملة الفضية مراراً وتكراراً بإضافة نسبة من النحاس ، وفي بعض الأحيان كانت الحكومة ببساطة تستولى على الفضة الأميريكية الواردة للأفراد وتجبرهم على قبول السندات الحكومية ذات الفوائد تعويضاً لهم ، وفي أحيان أخرى توقف الملوك الأسبان ــ كم سبق الذكر ــ عن سداد الفوائد وأعلنوا إفلاسهم مؤقتاً ، وإذا لم تدمر مثل هذه الإجراءات بيوت المال نفسها فقد أفقدت مدريد مصداقيتها المستقبلية .

ورغم أن الضربات التي أصابت الاقتصاد القشتالي في هذه السنوات لم تكن من صنع الإنسان إلا أن تأثيرها كان عميقاً بسبب الحمق الإنساني ، فكانت الأوبئة التي أفرغت بقاع كثيرة من الريف في بدايات القرن السابع عشر من سكانها أموراً غير متوقعة ، ولكنها أضافت أعباء إلى سائر الأسباب ــ كالإيجارات الباهظة وإجراءات الميستا والخدمة العسكرية ــ التي كانت تضر بالزراعة ، وكان تدفق الفضة الأميريكية سبباً في إثارة مشكلات اقتصادية (وخاصة تضخم الأسعار) لم يكن لمجتمعات ذلك العهد خبرة للتعامل معها ، إلا أن الظروف التي كانت سائدة في أسبانيا كانت تعني أن هذه الظاهرة أضرت بالفئات المنتجة أكثر من ضررها بالفئات غير المنتجة وأن الفضة اتجهت إلى التدفق تدريجياً إلى خارج أشبيلية لتستقر في يد الصيارفة الأجانب وتجار المؤن الحربية وأن هذه الموارد الجديدة الواردة عبر الأطلنطي كانت تتعرض للاستغلال من جانب التاج،مما كان يعد ضد خلق « مصادر تمويل سليمة » ، ويقال إن تدفق المعادن النفيسة من الهند الغربية كان

بالنسبة لأسبانيا كالماء الذي يسقط فوق الأسطح ، ينصب عليها ولكنه سرعان مايصرف هدراً .

وهكذا كان جوهر التدهور الأسباني هو الفشل في إدراك أهمية الحفاظ على الدعائم الاقتصادية لآلة عسكرية قوية ، فقد اتخذت نفس الإجراءات الخاطئة مراراً وتكراراً ، فطرد اليهود ومن بعدهم المورسكيين وسد الاتصالات بالجامعات الأجنبية والتوجيهات الحكومية بتركيز ساحات بناء السفن في بسكات على بناء سفن حربية كبيرة على حساب السفن التجارية الصغيرة المفيدة وبيع الاحتكارات المقيدة للتجارة وفرض الضرائب الباهظة على صادرات الصوف التي أعجزتها عن القدرة على التنافس في الأسواق الخارجية وإقامة الحواجز الجمركية الداخلية بين الممالك الأسبانية المختلفة التي أضرت بالتجارة ورفعت الأسعار ، كانت هذه الإجراءات جميعاً بعضاً من القرارات الضعيفة التي أثرت تأثيراً بالغاً على قدرة أسبانيا على القيام بالدور العسكري الكبير الذي اتخذته لنفسها في الشئون الأوروبية (وغير الأوروبية) على المدى البعيد ، ورغم أن تدهور النفوذ الأسباني لم يتكشف تماماً حتى أربعينيات القرن السابع عشر إلا أن أسبابه كانت قائمة من قبل .

المقارنات الدولية :

إلا أن هذا الفشل الذي أصاب حكام هابسبرج كان فشلاً نسبياً ، فكانت الحرب طبقاً لأحد المؤرخين « أقسى اختبار يواجه دولة في القرن السادس عشر »(٥١) ، وقد أدت التغييرات التي طرأت على التقنيات الحربية التي سمحت بالارتفاع الكبير في حجم الجيوش والتصاعد المتزامن والواسع النطاق للصراع البحري إلى وضع ضغوط جديدة هائلة على مجتمعات الغرب المنظمة ، فكان على كل طرف محارب أن يتعلم كيف يبني تركيبة إدارية مرضية للوفاء « بالثورة العسكرية » ، كما كان على كل دولة محاربة أن توجد وسائل جديدة لسداد النفقات الباهظة للحرب ، وكانت القيود التي فرضت على حكام هابسبرج ورعاياهم غير عادية ربما بسبب المدة الطويلة التي قضتها جيوشهم في القتال ، ولكن كما يبدو من

الجدول (١) كانت تحديات الإشراف على قوات حربية أكبر وتمويلها قاسماً مشتركاً بين كل الدول التي كان العديد منها يمتلك موارد تقل كثيراً عما تمتلكه أسبانيا الاستعمارية ، فكيف واجهوا الاختبار ؟

جدول (١) الزيادة في القوة البشرية الحربية ١٤٧٠ ــ ١٦٦٠

التاريخ	أسبانيا	الأقاليم المتحدة	فرنسا	انجلترا	السويد
١٤٧٠	٢٠,٠٠٠		٤٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	
١٥٥٠	١٥٠,٠٠٠		٥٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	
١٥٩٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠
١٦٣٠	٣٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠		٤٥,٠٠٠
١٦٥٠	١٠٠,٠٠٠		١٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠

وقد حذف من هذا الإحصاء الموجز أحد أشد خصوم حكام هابسبرج تهديداً واستمرارية وهو الإمبراطورية العثمانية وذلك لأن أوجه قوتها وضعفها قد ذكرت في الباب السابق ، ولكن يجدر بنا أن نكرر أن كثيراً من المشكلات وأوجه العجز التي كان على الحكام الأتراك أن يعالجوها من قبيل التوسع الاستراتيجي الكبير والفشل في ترشيد الموارد بصورة فعالة وسحق الرأسمالية التجارية في سبيل السلفية الدينية والنفوذ العسكري تبدو شبيهة بالمشكلات التي واجهت **فيليب الثاني** وخلفاءه ، وتم أيضاً حذف روسيا وبروسيا نظراً لأنهما دولتان حل دورهما كقوتين عظميين في السياسة الأوروبية ، وكذلك بولندا ــ لتوانيا التي كانت رغم حجمها الجغرافي تواجهها عقبات التنوع العرقي وقيود الإقطاع (العبودية والاقتصاد المتخلف والملكية الاختيارية و« الفوضى الأرستقراطية التي كانت ترادف العجز السياسي »)[٥٣] التي أعاقتها عن بداية انطلاقها لكي تصبح دولة حديثة ، أما

الدول التي سنناقشها فهي « الممالك الجديدة » فرنسا وإنجلترا والسويد و « جمهورية » الأقاليم المتحدة « البرجوازية » .

كانت فرنسا هي الدولة التي حلت في النهاية محل أسبانيا كأكبر قوة عسكرية ، ولهذا كان من الطبيعي بالنسبة للمؤرخين أن يركزوا انتباههم على المميزات العديدة للقوة السابقة ، وإنه لمن الخطأ رد عهد السيادة الفرنسية إلى فترة أسبق ، ففي خلال معظم السنوات التي يغطيها هذا الباب كانت فرنسا تبدو أضعف من جارتها الجنوبية ، وفي العقود القليلة التالية لحرب المائة سنة كان دمج أراضي التاج في مواجهة انجلترا وبورغندي وبريتاني وتقليد فرض ضرائب مباشرة دون تطبيقها على مجموعة الدول والعمل الإداري الثابت لوزراء الخارجية الجدد ووجود جيش « ملكي » ذي تدريب مدفعي قوي جعل فرنسا تبدو كملكية موحدة ناجحة تخطت عهد الإقطاع[٥٤] ، ولكن كان مقدراً لهشاشة هذا البناء أن تنجلي بسرعة ، وكانت الحروب الإيطالية عالية التكاليف بالإضافة إلى أنها أظهرت مراراً قصر مدى الجهود الفرنسية لكسب النفوذ في شبه الجزيرة ومدى فداحتها (حتى حين تحالفت شبه الجزيرة مع فينسيا أو مع الترك) ، وكان على ملوك هابسبرج وعلى التاج الفرنسي أيضاً أن يعلنوا إفلاسهم في عام ١٥٥٧ الحاسم ، وقبل هذا الانهيار ، ورغم كل الزيادات التى طرأت على الضرائب غير المباشرة وعلى الرسوم الجمركية ، كانت الملكية الفرنسية قد لجأت فعلاً إلى الاقتراض بصورة كبيرة من الممولين وبنسب عالية من الفوائد (١٠ ــ ١٦٪) وإلى وسائل مريبة كبيع المناصب ، والأسوأ من ذلك أن فرنسا وليس أسبانيا أو إنجلترا هي التي شهدت تفاعل الصراعات الدينية مع طموحات النبالة لإفراز حرب أهلية دامية طويلة المدى ، وقبل أن تتحول فرنسا إلى قوة عظمى في الشئون الدولية هددت فيما بعد ١٥٦٠ بأن تتحول إلى ساحة معارك أوروبا ربما لتنقسم فيما بعد بصورة دائمة وتتحول إلى كيانات دينية شأنها في المصير شأن الأراضي الواطئة وألمانيا[٥٥] .

ولم يطرأ أي تحسن على الأوضاع إلا مع ارتقاء **أنري النافاري** عرش فرنسا

ليصبح **أنري الرابع** (١٥٨٩ ــ ١٦١٠) بسياسته في المصالحة الداخلية وشن العمليات الحربية الخارجية الكبرى ضد أسبانيا ، وكان للسلام الذي حققه مع مدريد عام ١٥٩٨ ميزة الإبقاء على فرنسا كقوة مستقلة ، إلا أنها كانت دولة أنهكتها الحرب الأهلية وقطع الطرق والغلاء الفاحش وتردي الزراعة والتجارة وتمزق نظامها المالي ، وفي ١٥٩٦ بلغ الدين القومي ٣٠٠ مليون ليرة واستبعد أربعة أخماس عائد ذلك العام والبالغ ٣١ مليون ليرة[٥٦] ، وكانت فرنسا مجتمعاً مرهقاً لمدة طويلة تلت ، إلا أن مواردها الطبيعية كانت ضخمة نسبياً ، وكان تعداد سكانها البالغ ١٦ مليوناً يعد ضعف سكان أسبانيا وأربعة أمثال سكان انجلترا ، وبينما كانت فرنسا أقل تقدماً من البلاد الواطئة وشمال إيطاليا ومنطقة لندن في الحضرية والتجارة والمال كانت زراعتها متنوعة وسليمة وكان الريف فيها يتمتع بفائض من الأغذية ، وكان الثراء الكامن لفرنسا شديد الوضوح في بدايات القرن السابع عشر عندما كان وزير **أنري الرابع** العظيم **سولي** يشرف على الاقتصاد وماليات الدولة ، وإذا استبعدنا بيع المناصب المتوارثة (Paulette) نجد أن **سولي** لم يدخل نظماً مالية جديدة ، كل مافعله هو إصلاح آلية جمع الضرائب عن طريق مراجعة آلاف الأفراد الذين كانوا يتمتعون بالإعفاء بصورة غير قانونية واستعادة أراضي التاج ومصادر دخله وإعادة التفاوض حول نسب الفوائد المقررة على الدين القومي ، وفي غضون عدة أعوام تلت ١٦٠٠ عادت موازنة الدولة إلى توازنها ، كما حاول **سولي** أن يقيل الصناعة والزراعة من عثراتها بسبل شتى مثل تخفيض الضرائب غير المباشرة وبناء الجسور ورصف الطرق وشق الترع لتسهيل نقل البضائع وتشجيع صناعة الملابس وإقامة مصانع ملكية لإنتاج الأدوات الكمالية لتخفيض الواردات منها وما إلى ذلك ، ولم تنجح كل هذه المساعي بالقدر المأمول إلا أنها كانت هائلة إذا ماقورنت بمساعي أسبانيا في عهد **فيليب الثالث**[٥٧] .

وإنه لمن الصعب أن نقرر ما إذا كانت هذه الإجراءات الإصلاحية ستستمر إذا لم يتم اغتيال **أنري الرابع عام** ١٦١٠ ، إلا أنه كان من الواضح أن أياً من

« الملكيات الجديدة » لم تتمكن من العمل بكفاءة بدون قيادة فعالة وفي الفترة مابين وفاة **أنري الرابع** وتوحيد **ريشيليو** للسلطات الملكية في ثلاثينيات القرن السابع عشر أدت السياسات الداخلية لفرنسا واتجاه النبالة إلى التآمر من جديد إلى إضعاف قدرة البلاد على التصرف كقوة عظمى أوروبية ، وعندما تورطت فرنسا فعلياً في حرب الثلاثين عاماً لم تكن قوة موحدة صحيحة كما يصورها بعض المؤرخين ، بل كانت دولة لاتزال تعاني كثيراً من نقاط الضعف القديمة ، وظلت الدسائس الأرستقراطية على قوتها ووصلت إلى أوجها في الأعوام ١٦٤٩ ــ ١٦٥٣ ، وأدت انتفاضات الفلاحين والعمال الحضريين الذين تفشت بينهم البطالة والهوجونوت وتعطل العمل من جانب كبار الموظفين المحليين إلى إعاقة الإدارة السليمة للحكومة ، وكان الاقتصاد الذي تأثر بالتدهور السكاني العام والمناخ غير الملائم والناتج الزراعي المنخفض وانتشار الأوبئة التي شاعت في أوروبا في ذلك الوقت[٥٨] في وضع لايسمح بتمويل حرب كبرى .

ومن ١٦٣٥ فصاعداً كان لابد من زيادة الضرائب الفرنسية بشتى السبل فازدادت عملية بيع المناصب وارتفعت الضرائب غير المباشرة إلى درجة بلوغها الضعف في عام ١٦٤٣ ، لكن هذا لم يكن ليغطي تكاليف الصراع ضد ملوك هابسبرج التي انقسمت بين العبء العسكري المباشر لدعم الجيش قوامة ١٥٠ ألف رجل وتقديم الدعم للحلفاء ، وفي ١٦٤٣ وهو عام الانتصار العسكري الفرنسي الكبير على أسبانيا في روكروي كانت نفقات الحكومة تبلغ ضعف دخلها ، واضطر **مازاران** خليفة **ريشيليو** إلى التورط بصورة أكبر في عملية بيع المناصب الحكومية وإلى فرض سيطرة أكبر على جمع الضرائب وكلاهما كان أمراً ممقوتاً على المستوى الشعبي ، ولم يكن من المصادفات أن بدأ عصيان ١٦٤٨ بإضراب عن دفع الضرائب ضد إجراءات **مازاران** المالية الجديدة وإن أدى هذا الاضطراب إلى فقدان الثقة في الحكومة وإلى إعلانها المتردد للإفلاس[٥٩] .

وفي خلال السنوات الإحدى عشرة للحرب الفرنسية الأسبانية التي استمرت

بعد معاهدة وستفاليا لإقرار السلام ، في ١٦٤٨ كان الطرفان المتحاربان يبدوان كملاكمين يترنحان من التعب يرتمي كل منهما على الآخر في حالة إنهاك شديد في سبيل القضاء على خصمه ، كان كل منهما يعاني من عصيان داخلي وفقر جامح وبغض للحرب وعلى شفا الانهيار المالي ، صحيح أن الجيش الفرنسي كان في طريقه إلى الظهور كأقوى جيوش أوروبا إلا أن قوته البحرية التي بناها **ريشيليو** كانت في انخفاض بسبب متطلبات الحرب البرية[٦٠] ، وكانت البلاد لاتزال في حاجة إلى قاعدة اقتصادية قوية ، وكان من حسن طالع فرنسا أن اختارت إنجلترا التي كانت قد استردت قوتها البحرية والحربية بقيادة **كرومويل** الانضمام إلى الصراع فأعادت التوازن ضد أسبانيا التي كانت في محنة ، وكانت معاهدة بيرينيز التي تلت رمزاً لاالعظمة فرنسا بقدر ما كانت مؤشراً إلى التدهور النسبي لجارتها الجنوبية المترهلة التي واصلت القتال بعناد مشهود[٦١] .

بعبارة أخرى كانت كل من القوى الأوروبية تمتلك مزيجاً من نقاط الضعف ، وكانت الحاجة ماسة إلى منع نقاط الضعف من التفوق على نقاط القوة ، وكان هذا يصدق تماماً على القوتين « الجناح » في الغرب والشمال : إنجلترا والسويد اللتين ساعد تدخلهما على الحد من طموحات ملوك هابسبرج في عدة مواقف حرجة ، فلم تكن إنجلترا مثلاً على استعداد للدخول في صراع قاري خلال هذه السنوات المائة والأربعين ، وكان لب عملية استرداد إنجلترا لقوتها في أعقاب حروب الورود يكمن في تركيز **هنري السابع** على الاستقرار الداخلي والتعقل المالي ولو بعد إبرام السلام مع فرنسا في ١٤٩٢ على الأقل ، فعن طريق خفض نفقاته الخاصة وتسديد ديونه وتشجيعه لصناعة الصوف والصيد والتجارة بصور عامة قدم أول الملوك التيودوريين فسحة نقاهة لدولة أنهكتها الحرب الأهلية والقلاقل ، وتكفلت بالباقي الإنتاجية الطبيعية الكبيرة للزراعة وازدياد استخدام المصايد الغنية وازدهار التجارة الساحلية ، وفي مجال المال القومي كان استرداد الملك لأراضي التاج والقبض على المتمردين والمتنافسين على العرش وحصيلة الجمارك عن التجارة النامية من العوامل

التي أدت إلى تحقيق توازن سليم(٦٢) .

لكن الاستقرار السياسي والاقتصادي لم يكن يوازي القوة بالضرورة ، فبالمقارنة بتعداد السكان الأكبر في فرنسا وأسبانيا لم يكن الملايين الثلاثة أو الأربعة من سكان إنجلترا وويلز يمثلون عدداً كبيراً ، وكانت المؤسسات المالية للبلاد وبنيتها التحتية التجارية تبدو بدائية إذا ماقورنت بنظيراتها في إيطاليا أو جنوب ألمانيا أو البلاد الواطئة ولو أن النمو الصناعي الكبير كان مقدراً له أن يحدث في مجرى « القرن التيودوري »(٦٣) ، وعلى الصعيد العسكري كانت الهوة أكبر كثيراً ، فما أن استقر على عرشه قام **هنري السابع** بحل جزء كبير من جيشه وحظر الجيوش الخاصة للأقطاب الكبار (مع قليل من الاستثناءات) ، ففيما عدا حراس اليومن وبعض الحاميات لم يكن هناك جيش نظامي في إنجلترا خلال هذه الحقبة عندما كانت حروب هابسبرج وفرنسا في إيطاليا تغير طبيعة الصراع العسكري وأبعاده ، وبالتالي كانت مثل هذه القوات كالتي وجدت تحت إمرة ملوك **تيودور** الأوائل لاتزال مجهزة بأسلحة تقليدية (ميليشيات ريفية ، « فرق » للمتطوعين ، وما إلى ذلك) ، إلا أن هذا التخلف لم يمنع خليفته **هنري الثامن** من شن الحملات على الأسكتلنديين ولم يردعه التدخل في الأعوام ١٥١٣ ، ١٥٢٢ ، ١٥٢٣ ضد فرنسا ، إذ كان الملك الإنجليزي يستطيع أن يستأجر عدداً كبيراً من القوات « الحديثة » والرماة والفرسان من ألمانيا(٦٤) .

وإذا كانت هذه العمليات الإنجليزية المبكرة في فرنسا والغزوتان المتأخرتان في عامي ١٥٢٨ و ١٥٤٤ لم تنته بكارثة عسكرية فقد كانت لها بكل تأكيد نتائج اقتصادية مدمرة ، فمن مجموع ٧٠٠ ألف جنيه استرليني من نفقات الخزانة في عام ١٥١٣ تم تخصيص مبلغ ٦٣٢ ألف جنيه لرواتب الجند والمدفعية والسفن الحربية وغيرها من النفقات الحربية ، وسرعان ما أنفقت كل احتياطات **هنري السابع** ومدخراته على يد وريثه الطموح وكان رئيس وزراء **هنري الثامن ولزي** يثير الشكاوى والقلاقل بجهوده لتحصيل الأموال من القروض الإجبارية والتبرعات

الإلزامية للملك وغيرها من الوسائل التعسفية ، ولم يطرأ التحسن على الوضع المالي إلا بتعدي **كروميل** على أراضي الكنيسة في ثلاثينيات القرن السادس عشر ، والحقيقة أن الحركة الإصلاحية الإنجليزية ضاعفت العوائد الملكية وسمحت بالإنفاق الواسع على المشروعات العسكرية الدفاعية من قبيل إنشاء الحصون على ساحل القنال وحدود اسكتلندا وبناء سفن حربية قوية للأسطول الملكي وقمع حركات العصيان ، في أيرلندا ، إلا أن الحروب المدمرة ضد فرنسا حوالي ١٥٤٠ كلفت البلاد ما يوازي مليونين و ١٣٥ ألف جنيه وهو مابلغ حوالي عشرة أمثال الدخل المعتاد للتاج ، وهذا مادفع وزراء الملك إلى أشد الإجراءات يأساً وهو بيع الممتلكات الدينية بأسعار بخسة ومصادرة إقطاعيات النبلاء بناء على اتهامات ملفقة وعقد قروض إجبارية متكررة وإجراء تخفيضات كبيرة على العملات واللجوء إلى فاجرز وغيرها من بيوت المال الأجنبية[٦٥] ، وهكذا كان إقرار الخلافات الإنجليزية مع فرنسا كان في عام ١٥٥٠ موضع ترحيب وارتياح بالنسبة لحكومة على شفا الإفلاس .

كان هذا يعد مؤشراً إلى الحدود الحقيقية التي فرضت على قوة إنجلترا في النصف الأول من القرن السادس عشر ، كانت البلاد تعد دولة موحدة ومتجانسة نسبياً ولو أن هذا كان لاينطبق تماماً على مناطق الحدود وأيرلندا وهى المناطق التي كانت تشتت الموارد والانتباه الملكي على الدوام ، وبفضل اهتمام **هنري الثامن** كانت إنجلترا قوية من الناحية الدفاعية وتضم بعض القلاع الحديثة والمدفعية وساحات لبناء السفن وصناعة عسكرية كبيرة نسبياً وأسطولاً جيد التجهيز ، إلا أنها كانت متخلفة عسكرياً في جودة أسلحتها ولم تكن أوضاعها المالية تسمح بتمويل حروب واسعة النطاق ، وعندما اعتلت **اليزابيث الأولى** عرش البلاد عام ١٥٥٨ كانت من الحكمة بحيث اعترفت وأدركت هذه الحدود وحققت أهدافها دون تجاوزها ، وفي السنوات الحرجة التي أعقبت ١٥٧٠ عندما بلغت الحركة الإصلاحية المضادة ذروتها وكانت القوات الأسبانية قد نشطت في الأراضي الواطئة كانت مهمتها أشد شقة ، إذ لم تكن بلادها توازي في قوتها أياً من القوى العظمى الحقة في أوروبا ، فحاولت

اليزابيث أن تحفظ استقلال إنجلترا من خلال الدبلوماسية حتى عندما ساءت العلاقات الإنجليزية الأسبانية وأن تسمح بنشوب « الحرب الباردة » ضد **فيليب الثاني** في البحر وهو ماعاد بربحية اقتصادية من حين لآخر[٦٦] ، ورغم احتياج **اليزابيث** للأموال لتأمين جناحيها الاسكتلندي والأيرلندي ولتقديم العون للثوار الهولنديين في أواخر سبعينيات القرن السادس عشر إلا أن نجحت بعون من وزرائها في تحقيق فائض معقول في السنوات العشرين الأولى من حكمها ، وهو مامكنها من إرسال قوة استكشافية إلى الأراضي الهولندية عام ١٥٨٥ فكانت في حاجة ماسة إلى « خزانة حرب » .

وضع الصراع الانجليزي الأسباني بعد ١٥٨٥ أعباء استراتيجية ومالية على حكومة **اليزابيث** ، وفي تدبير الاستراتيجية المثلى التي كان على انجلترا أن تتبعها حث القادة البحريون من أمثال **هاوكنز ودريك** الملكة على تبنى سياسة اعتراض تجارة الفضة الأسبانية ومهاجمة سواحل العدو ومستعمراته واستغلال مميزات القوة البحرية في شن الحرب مما كان يعد اقتراحاً جذاباً من الناحية النظرية ولكنه كان غالباً من الصعب تطبيقه ، ولكن كانت ثمة حاجة أيضاً لإرسال قوات إلى الأراضي الواطئة وشمال فرنسا لدعم من كانوا يحاربون الجيش الأسباني ، وهى الاستراتيجية التي اتخذت لا حباً في ثوار هولندا ولا في أتباع المذهب البروتستانتي في فرنسا ، بل على أساس ما اعتقدته **اليزابيث** من أن « نهاية فرنسا معناها دمار إنجلترا »[٦٧] ، من ثم كان من الضروري الحفاظ على التوازن الأوروبي ولو عن طريق التدخل المباشر ، وقد استمر هذا « الالتزام القاري » حتى أوائل القرن السابع عشر ولو بصورة شخصية ، فظلت عدة فرق إنجليزية متمركزة عندما أدمجت في جيش الأقاليم المتحدة عام ١٥٩٤ .

وبقيام إنجلترا بالدور المزدوج لمراقبة مخططات **فيليب الثاني** في البر وإرهاب إمبراطوريته في البحر أسهمت في الحفاظ على التعددية السياسية الأوروبية ، إلا أن ثقل عبء دعم ثمانية آلاف رجل في الخارج كان كبيراً ، وفي ١٥٨٦ بلغت الأموال

التي أرسلت إلى الأراضي الواطئة ما يزيد على مائة ألف جنيه ، وفي ١٥٨٧ حوالي ١٧٥ ألف جنيه ، وكان كل مبلغ منهما يوازي نصف إجمالي النفقات في سنة ، وفي عام الأرمادا تجاوزت مخصصات الأسطول ١٥٠ ألف جنيه ، وبالتالي كانت النفقات السنوية لليزابيث في أواخر ثمانينيات القرن السادس عشر ما بين ضعف وثلاثة أمثال نفقاتها في أوائل نفس العقد ، وفي العقد التالي أنفق التاج ما يزيد على ٣٥٠ ألف جنيه في السنة ورفعت الحملة الأيرلندية النفقات إلى نصف مليون جنيه في السنوات الأربع الأخيرة من حكم الملكة[٦٨] ، وفي السعي إلى رفع العوائد من موارد أخرى كبيع أراضي التاج ومنح الاحتكارات لم يكن أمام الحكومة أى بديل عن دعوة مجلس العموم في مناسبات متكررة والتماس زيادة المنح ، وكان القيام بهذه النفقات (حوالي مليونين) وعدم إعلان الحكومة الإنجليزية إفلاسها وعدم فشلها في دفع تكاليف قواتها يعد شهادة على حصافة الملكة ومستشاريها ، إلا أن سنوات الحرب كانت محك اختبار للنظام بأكمله فتركت ديوناً لأول ملوك ستيوارت ووضعته ومن تلاه في وضع الركون إلى مجلس عموم غير موثوق به وإلى سوق المال بلندن والذي كان يتسم بالحذر[٦٩] .

إن المجال في هذه القصة لايتسع لمناقشة الصراع المتصاعد بين التاج والبرلمان الذي ساد ساحة السياسة الإنجليزية طوال العقود الأربعة التالية لعام ١٦٠٣ والتي لعب فيها الاقتصاد الدور الأكبر[٧٠] ، وكان التدخل المتقطع للقوات الإنجليزية في الصراع الأوروبي الكبير في سنوات ١٦٢٠ ذا أثر طفيف على مجرى أحداث حرب الثلاثين سنة ، وحقق تعداد السكان والتجارة والمستعمرات فيما وراء البحار والثروة العامة لإنجلترا نمواً في هذه الحقبة إلا أن أياً من هذه النواحي لم يستطع أن يقيم قاعدة أكيدة لقوة الدولة بدون الوفاق الداخلي ، فكانت الصدامات التي جرت حول بعض الضرائب كضريبة السفن التي كانت ستؤدي نظرياً إلى دعم دور القوة المسلحة للدولة سبباً في قيام حرب أهلية بين التاج والبرلمان مما كان سيؤدي إلى إعاقة دور إنجلترا كعامل في السياسة الأوروبية لمعظم سنوات ١٦٤٠ ، وعندما

عادت إنجلترا إلى الظهور كان عليها أن تتحدى الهولنديين في حرب تجارية (١٦٥٢ ــ ١٦٥٤) لم يكن لها علاقة بالتوازن العام مهما كانت أهداف كل من طرفيها .

تمكنت إنجلترا في سنوات ١٦٥٠ من أداء دور قوة عظمى بصورة فاقت في نجاحها أية حكومة سابقة على حكومة **كرومويل** ، فقد تمكن جيشه الحديث الذي خرج من الحرب الأهلية من ملء الفجوة التي كانت قائمة بين القوات الإنجليزية ونظيراتها الأوروبية ، وتمكن الجيش الإنجليزي بحسن تنظيمه وتدريبه على يد **موريس ناساو وغوستافوس أدولفوس** وتجاربه عبر سنوات الصراع ودفع رواتبه بانتظام من الدخول في حومة التوازن الأوروبي ، وبقدر من الفعالية كما اتضح من هزيمته للقوات الأسبانية في معركة دونز عام ١٦٥٨ ، كما كان أسطول الكومنولث يتميز بالتقدم الكبير بالنسبة لعصره ، ولما كان الأسطول قد أعلن الحرب على **تشارلز الأول** في الحرب الأهلية فقد نصره مجلس العموم فشهد نهضة في أواخر سنوات ١٦٤٠ ، فتضاعف حجمه من ٣٩ مركبة في عام ١٦٤٩ إلى ٨٠ مركبة في عام ١٦٥١ ، وارتفعت رواتبه وظروفه وتطورت ساحات بناء سفنه ، وكان يصوت لصالح كل هذه التطورات مجلس عموم كان يؤمن أن الربح والقوة متلازمان[٧١] ، وعندما أطلق الجيش على الإمبراطورية الأسبانية بعد ١٦٥٥ لم تكن مفاجأة أن حقق انتصارات كبيرة ، فاستولى على أكاديا (نوفاسكوشيا) بعد انكساره في هسبانيولا وجامايكا ، وعلى جزء من أسطول الثروات الأسباني في ١٦٥٦ وحاصر **كاديز** وقام بتدمير الأسطول في سانتا كروز عام ١٦٥٧[٧٢].

ولكن إذا كانت هذه الإجراءات الإنجليزية قد حققت التوازن وأجبرت أسبانيا على إنهاء حربها ضد فرنسا عام ١٦٥٩ فإن هذا لم يتحقق دون أعباء داخلية ، وفقدت التجارة الأسبانية الرابحة مكانها ليستولي عليها الهولنديون المحايدون في سنوات مابعد ١٦٥٥ وجنى قراصنة الأعداء حصاداً ثرياً من السفن التجارية الإنجليزية على مسالك الأطلنطي والمتوسط ، وفوق هذا وذاك كان التكفل بجيش

قوامه سبعين ألف رجل وأسطول ضخم يعد أمراً مكلفاً ، فطبقاً لأحد التقديرات كان من مجموع النفقات الحكومية البالغ مليونين و٨٧٨ ألف جنيه أنفق ١,٩٠٠,٠٠٠ جنيه على الجيش و ٧٤٢,٠٠٠ على الأسطول(٧٢) ، فتم فرض الضرائب وكانت تجبى بكفاءة وعلى مستوى غير مسبوق ، إلا أنها لم تكن تكفي حكومة تنفق « أربعة أمثال ماكان يعد غير محتمل تحت حكم **تشارلز الأول** » وقبل الثورة الإنجليزية(٧٣) ، وأخذت الديون في الارتفاع وتأخر دفع رواتب الجند والبحارة ، فأدت هذه السنوات من الحرب الأسبانية إلى زيادة السخط الشعبي ضد حكومة **كرومويل** وإلى تشوق طبقة التجار إلى السلام ، وبالطبع لايمكن القول بأن هذه الحرب دمرت إنجلترا ولو أنها كانت ستدمرها بالفعل إذا ماكانت قد تورطت في صراعات القوى العظمى بقدر ما فعلت أسبانيا ، وكان نمو تجارة إنجلترا براً وفيما وراء البحار بالإضافة إلى أرباحها من مستعمراتها وسفنها التجارية قد بدأت في صنع قاعدة اقتصادية قوية تمكن حكام لندن من الاعتماد عليها في حالة نشوب حرب أخرى ، وقد قامت إنجلترا بالتعاون مع أقاليم الأراضي الواطئة المتحدة بتطوير اقتصاد سوق له فعاليته وبهذا حققت توازناً صعب المنال بين رفع مستوى المعيشة وزيادة عدد السكان(٧٤) ، ومع ذلك كان من الضروري الحفاظ على التوازن الملائم بين المجهود الحربي والبحري للبلاد من ناحية وتشجيع الثروة القومية من ناحية أخرى ، ومع نهاية الحماية كان هذا التوازن قد أصبح محفوفاً بالشك والخطر .

يتضح هذا الدرس القوي في صناعة الدول إذا ماقورنت نهضة إنجلترا بنهضة تلك القوة « الجانبية » الأخرى : السويد(٧٥) ، كان مستقبل المملكة الشمالية يبدو مبهماً في مجرى القرن السادس عشر ، فكانت السويد تقوم بما يكفي بالحفاظ على كيانها في كونها مطوقة من جانب الدنمارك التي كانت تقيد خروجها بحرية إلى أوروبا الغربية ، كما كانت متورطة في صراعات مستمرة على جانبها الشرقي مع روسيا وكانت علاقتها ببولندا تشتت انتباهها ، وكانت هزيمتها النكراء من جانب الدنمارك في الحرب التي دامت من ١٦١١ إلى ١٦١٣ مؤشراً وإرهاصاً بأن الاضمحلال

لا التوسع هو مصيرها المحتوم ، كما كانت تعاني تصدعات داخلية تعود إلى أسباب دستورية لا دينية وانتهت بالتأكيد على مميزات النبالة الواسعة ، إلا أن أكبر نقاط ضعف السويد كانت تكمن في قاعدتها الاقتصادية ، فكانت معظم أراضيها صحارى قطبية أو غابات ، وكان مزارعوها المتفرقون في أرضها والذين كانوا يتمتعون بالاكتفاء الذاتي يشكلون ٩٥٪ من تعداد سكان إجمالي يبلغ ٩٠٠ ألف نسمة ، في حين كان تعداد سكان فنلندا حوالي مليون وربع مليون نسمة مما كان يعد أقل من تعداد كثير من دويلات إيطاليا ، كانت بها عدة مدن قليلة وصناعة صغيرة وطبقة متوسطة منعدمة تقريباً ، وكانت مقايضة السلع والخدمات لاتزال تشكل معظم أشكال التبادل التجاري ، أما من الناحيتين العسكرية والاقتصادية فكانت السويد مجرد قزم حين اعتلى **غوستافوس أدولفوس** العرش عام ١٦١١ .

ثمة عاملان أحدهما خارجي والآخر داخلي ساعدا السويد على النمو رغم هذه الظروف غير الواعدة ، والعامل الأول كان أصحاب المشروعات من الأجانب والهولنديين خاصة والألمان ممن كانت السويد بالنسبة إليهم أرضاً « متخلفة » واعدة غنية بالمواد الخام كالخشب والحديد وخام النحاس ، وكان أشهر هؤلاء الأجانب **لوي دي غير** الذي باع للسويديين منتجات مصنعة واشترى منهم المواد الخام المعدنية بل وأقام مع مرور الوقت طواحين للخشب ومسابك ومصانع وقدم قروضاً للملك وجذب السويد نحو « النظام التجاري العالمي » القائم أساساً على امستردام ، وسرعان ماتحولت البلاد إلى منتج كبير للحديد والنحاس في أوروبا وعادت هذه الصادرات على البلاد بالعملات الصعبة التي ساعدت على الوفاء بنفقات القوات المسلحة ، كما أصبحت السويد على درجة من الاكتفاء الذاتي في التسلح بفضل الاستثمارات الأجنبية والخبرة[٧٦] .

أما العامل الداخلي فكان تلك السلسلة الشهيرة من الإصلاحات التي قام بها **غوستافوس أدولفوس** ومساعدوه ، ولم تكن المحاكم والخزانة ونظام الضرائب والإدارة المركزية والتعليم سوى بعض من المجالات التي زادت فعاليتها وإنتاجيتها في

تلك الفترة ، وقد استبعدت النبالة من زمرة العمل الحكومي ، وتم تدعيم التضامن الديني ، وأحرزت الحكومة المحلية والمركزية نجاحاً ملحوظاً ، وعلى هذه الأسس الثابتة تمكن **غوستافوس** من بناء أسطول سويدي بفرض حماية السواحل من المتنافسين الدنماركي والبولندي وتأمين المرور الآمن للقوات السويدية عبر بحر البلطيق ، وتعود شهرة الملك بالإضافة إلى كل هذا إلى إصلاحاته العسكرية العظمى كتنظيم الجيش القومي العامل على أساس نظام من التجنيد وتدريب قواته بخطط ميدانية جديدة وتطوير سلاح الفروسية واستحداث المدفعية المتحركة الخفيفة وحسن التنظيم ورفع الروح المعنوية التي خلفتها قيادته في الجيش ، وكانت لدى الملك أفضل قوة قتالية في العالم تحرك بها إلى داخل شمال ألمانيا لتعزيز القضية البروتستانتية خلال صيف عام ١٦٣٠(٧٧) .

كانت مثل المميزات كلها ضرورية إذ كانت أبعاد الصراع الأوروبي أكبر كثيراً وتكاليفه أعلى كثيراً من أى شيء مرت به الحروب المحلية الأسبق ضد جيران السويد ، ومع نهاية عام ١٦٣٠ قاد **غوستافوس** مايزيد عن ٤٢ ألف رجل ، وبعد ١٢ شهراً تضاعف هذا العدد ، وقبيل معركة لوتزن المصيرية تضخمت قواته إلى مايقرب من ١٥٠ ألفاً ، وبينما شكلت القوات السويدية نخبة القوات في كل المعارك الكبرى إلا أنها كانت غير كافية عدداً لتشكيل جيش بهذا الحجم ، وكان أربعة أخماس هذا الجيش السويدي البالغ ١٥٠ ألف رجل من المرتزقة الأجانب ومن الاسكتلنديين والإنجليز والألمان الذين كانوا يتقاضون رواتب باهظة ، وكانت الصراعات ضد بولندا في عقد ١٦٢٠ تجهد الاقتصاد السويدي العام ، لكن الحرب الألمانية كانت تهدد بتكاليف أعلى كثيراً ، ورغم ذلك استطاع السويديون أن يجعلوا غيرهم يسهم في النفقات ، فكانت أموال الدعم الأجنبي وخاصة الفرنسية معروفة ولكنها لم تكن تغطي سوى جزء من التكاليف ، وكان المصدر الحقيقي هو ألمانيا ذاتها ، وكانت مختلف الإمارات والدويلات تطالب بالإسهام في تكاليف القضية إذا كانوا من الأصدقاء ، أما إذا كانوا معادين فكان عليهم أن يدفعوا فدية لتفادى

النهب ، كما أن هذا الجيش الكبير الخاضع للسيطرة السويدية يحصل على المأوى والغذاء والأعلاف من البلاد التي يتمركز فيها ، والحقيقة أن هذا النظام قد بلغ درجة الكمال على يد الضابط **فالنشتاين** الذي تمكن بسياسته في الحصول على « الإسهامات » من تمويل جيش استعماري يزيد على مائة ألف رجل(٧٨) ، لكن المهم ها هنا هو أنه لم تكن السويد هى التي تكفلت بالقوات الضخمة التي ساعدت على طرد ملوك هابسبرج من عام ١٦٣٠ إلى ١٦٤٨ ، وفي نفس الشهر الذي عقدت فيه اتفاقية وستفاليا للسلام كان الجيش السويدي يجمع الغنائم في بوهيميا ولم ينسحب إلا بعد الحصول على « تعويضات » هائلة .

رغم أن هذا كان إنجازاً متميزاً قامت به السويد إلا أنه كان يعطي صورة زائفة عن الوضع الحقيقي للبلاد في أوروبا ، فكانت آلتها الحربية الرهيبة تتسم بالطفيلية إلى درجة كبيرة ، وكان على الجيش السويدي في ألمانيا أن يعمل السلب والنهب لكي يعيش وإلا كانت القوات تعلن تمردها مما كان يصيب الألمان بأضرار أفدح ، وكان السويديون ، بالطبع ، يتكفلون بتكاليف أسطولهم بأنفسهم وكذلك بتكاليف الدفاع عن بلادهم والقوات العاملة في غير ألمانيا ، وكما هو الحال في سائر الدول كان هذا يجهد ماليات الحكومة مما أدى إلى بيع أراضي التاج وموارده إلى النبالة وهو ما أدى إلى تخفيض الدخل على المدى البعيد ، وأدت حرب الثلاثين عاماً إلى خسائر فادحة في الأرواح وأضافت الضرائب الباهظة أعباء كبرى على الفلاحين ، وكان النجاح الذي حققه الجيش السويدي قد أعطى البلاد ممتلكات عديدة عبر بحر البلطيق كإستونيا وليفونيا وبريمن ومعظم بوميرانيا وهو ماكانت له فوائد تجارية ومالية ، لكن تكاليف الحفاظ عليها في أوقات السلم أو الدفاع عنها في زمن الحرب كان يشكل أعباءً أفدح على الدولة السويدية .

وقدر للسويد أن تكون قوة كبرى حتى بعد ١٦٤٨ ولكن على المستوى الإقليمي وحسب ، وتحت حكم **تشارلز العاشر** (١٦٥٤ ــ ١٦٦٠) **وتشارلز الحادى عشر** (١٦٦٠ ــ ١٦٩٧) كانت تشكل قوة أوج قوتها فى الساحة

البلطيقية حيث قامت بطرد الدنمركيين وصمدت في مواجهة بولندا وروسيا والقوة الصاعدة بروسيا ، وأدت الشمولية في عهد **تشارلز الحادي عشر** إلى زيادة الأموال الملكية والسماح بالإبقاء على جيش ضخم في أوقات السلم ، لكن هذه كانت إجراءات لدعم قوة السويد في حين أنها كانت تضمحل إلى قوة من الدرجة الأولى ، يقول بروفسور **روبرت** :

> **« ظلت السويد سكرى بنشوة الانتصار لمدة جيل ونعمت بالغنائم ، وإذا بتشارلز الحادي عشر يقودها نحو الكفاف وتبنى لها سياسات تتلاءم ومواردها ومصالحها الحقيقية وأعدها لتنفيذ تلك السياسات وأعدها لمستقبل تكون فيه فى وزن ومكانة قوة من الدرجة الثانية »**[٧٩] .

ولم تكن هذه منجزات رديئة ، ولكنها كانت ذات أهمية ثانوية في السياق الأوروبي الأكبر ، وجدير بنا أن نشير إلى مدى تأثر توازن القوى في البلطيق واستغلاله في النصف الثاني من القرن السابع عشر من جانب الفرنسيين والهولنديين والإنجليز لأغراضهم الخاصة عن طريق أموال الدعم والتدخلات الدبلوماسية وعن طريق إيفاد أسطول هولندي في عام ١٦٤٤ و ١٦٥٩[٨٠] ، وبينما كان من المستحيل أن يقال عن السويد إنها كانت دولة « ألعوبة » في تلك المباراة الدبلوماسية الكبرى فقد ظلت قزماً مقارنة بالقوى الصاعدة في الغرب واتجهت إلى الاعتماد على مساعداتهم ، فلم تكن تجارتها الخارجية حوالي ١٧٠٠ سوى جزء ضئيل مما كانت تتمتع به الأقاليم المتحدة أو إنجلترا ، وربما كانت نفقاتها الحكومية لاتتعدى خُمسْ نفقات فرنسا[٨١] ، وعلى هذا الأساس المادي الضعيف وبدون حيازة مستعمرات عبر البحار كانت فرصة السويد في الحفاظ على السيادة العسكرية التي تمتعت بها تحت حكم **غوستافوس أدولفوس** ضعيفة رغم استقرارها الاجتماعي والإداري المتميز ، وفي العقود التالية قضت وقتها في محاولات صد التقدم البروسي في الجنوب والزحف الروسي فى الشرق .

ويقدم المثال الأخير ، وهو القوة الهولندية في هذه الفترة ، تناقضاً ملحوظاً مع الحالة السويدية ، نحن هنا أمام أمة نشأت في ظل ظروف ثورية مضطربة ، مجموعة من الأقاليم السبعة غير المتجانسة تفصل بينها حدود غير منتظمة عن بقية الأراضي الواطئة الخاضعة لحكم ملوك هابسبرج ، مجرد جزء من جزء من إمبراطورية ملكية مترامية الأطراف محدودة السكان والأرض تحولت إلى قوة عظمى داخل أوروبا وخارجها لمدة قرن ، وكانت تختلف عن سائر الدول فيما عدا منافستها الإيطالية فينيسيا في كونها نظام حكم جمهوري تسوده النخبة ، إلا أن سمتها المميزة كانت ارتكاز أسس قوتها على التجارة والصناعة والمال ، ولاشك أنها كانت قوة عسكرية رهيبة ولو في مجال الدفاع على الأقل ، وكانت أشد القوى البحرية فعالية إلى أن فاقتها إنجلترا فى أواخر القرن السابع عشر ، لكن مظاهر القوة المسلحة هذه كانت هي نتائج القوة والنفوذ الهولندي لا جوهره .

كان الثوار الهولنديون البالغ عددهم سبعون ألفاً لايمثلون شيئاً تقريباً في الشئون الأوروبية في السنوات الأولى من الثورة ، ولم يعتبروا أنفسهم أمة أو دولة إلا بعد عدة عقود من السنين ولم يتم تحديد الحدود إلا في أوائل القرن السابع عشر ، وكان مايسمى « ثورة أهالي الأراضي الواطئة » مسألة مضطربة في بداية أمرها حيث كانت طوائف اجتماعية ومناطق متباينة تتقاتل فيما بينها وتعرض حكامها من آل هابسبرج حيناً وتهادنهم حيناً آخر ، وكانت ثمة أوقات في سنوات عقد ١٥٨٠ كانت فيها سياسة دوق بارما البارعة والهادفة إلى تمهيد الأرض لأسبانيا تبدو ناجحة ، ولكن لولا المساعدات والعون العسكري المقدم من إنجلترا وغيرها من الدول البروتستانتية وأستيراد كميات كبيرة من المدافع الإنجليزية ودخول الجيوش الأسبانية إلى فرنسا من حين لآخر لأمكن القضاء على العصيان ، كانت كل موانىء الأراضي الواطئة وساحات بناء السفن فيها في يد الثوار ، وكان من المستحيل بالنسبة لأسبانيا أن تسيطر على البحر ، ولهذا السبب تمكن بارما من تكرار غزوه عن طريق عمليات حصار أرضي بطيئة فقدت زخمها بمجرد أن صدرت إليه الأوامر بالزحف

بجيوشه نحو فرنسا[٨٢] .

وفي سنوات ١٥٩٠ تمكنت الأقاليم المتحدة من الاستمرار ، بل وتمكنت من غزو معظم الأقاليم والمدن التي كانت قد فقدتها شرقاً ، وكان جيشها في تلك المرحلة حسن التدريب وتحت قيادة **موريس ناساو** الذي كان أحد أعظم قباطنة عصره بابتكاراته التكتيكية واستغلاله للممرات المائية ، وإنه لمن الخطأ أن يطلق عليه اسم الجيش الهولندي إذ كان في عام ١٦٠٠ يتكون من ٤٣ فرقة إنجليزية و ٣٢ فرقة فرنسية وعشرين فرقة اسكتلندية وإحدى عشرة فرقة والونية وتسع فرق ألمانية وسبع عشرة فرقة هولندية فقط[٨٣] ، ورغم هذه المجموعة المتنوعة من الجنسيات فقد دمجها **موريس** لتصبح قوة متماسكة موحدة ، لاشك أنه كان يجد العون في هذا من الأسس المالية التي بنتها الحكومة الهولندية ، وكان جيشه ومعظمه في أوروبا يتلقى رواتبه بانتظام في حين كانت الحكومة تتكفل بنفقات أسطولها القوى بصورة مستمرة .

إنه لمن غير الحكمة أن نبالغ في وصف ثراء الجمهورية الهولندية واستقرارها المالي أو أن نفترض أنه كان من اليسير عليها أن تؤدي نفقات صراعاتها المطولة وخاصة في مراحلها الأولى ، وفي الأجزاء الشرقية والجنوبية من الأقاليم المتحدة ، أدت الحرب إلى خسائر فادحة وضياع التجارة وتدهور عدد السكان ، بل وكانت أعباء الضرائب تعد باهظة بالنسبة لإقليم هولندا الغني ، ففي عام ١٥٧٩ كان عليه أن يقدم ٩٦٠ ألف فلورين للحرب ، وفي ١٥٩٩ حوالي ٥,٥ مليون فلورين ، وفي أوائل القرن السابع عشر عندما ارتفعت التكاليف السنوية للحرب ضد أسبانيا إلى مايقرب من عشرة ملايين فلورين أبدى الكثيرون دهشتهم من المدى الذي كان يمكن أن يستمر فيه الصراع دون إنهاك اقتصادي ، ومن حسن طالع الهولنديين أن عانى الاقتصاد الأسباني وقدرته على دعم جيش **فلاندرز** المعرض للتمرد ، وأدى إلى إذعان مدريد لهدنة ١٦٠٩ .

وإذا كان الصراع يعد محك اختبار للموارد الهولندية إلا أنه لم يرهقه ، ومن سنوات ١٥٩٠ فصاعداً كان اقتصاد هولندا في تصاعد مستمر وسريع وقدم أساساً

صلباً « للائتمان » حيث تحولت الحكومة إلى سوق المال كسائر أطراف الصراع ، وكان من الأسباب الواضحة لهذا الرخاء تفاعل عدد متزايد من السكان مع روح اقتصادية طموحة بمجرد أن تم التخلص من حكم آل هابسبرج ، وبالإضافة إلى الزيادة العددية الطبيعية كان هناك عشرات (وربما مئات) الآلاف من اللاجئين من الجنوب وكثير غيرهم من خارج أوروبا ، ويبدو واضحاً أن كثرة من هؤلاء المهاجرين كانوا من العمال المهرة والمعلمين والصناع وأصحاب رؤوس الأموال ولديهم الكثير ليقدموه ، وكان نهب انتويرب على يد القوات الأسبانية في عام ١٥٧٦ بمثابة تعزيز هائل لفرص أمستردام في النظام التجاري الدولي ، إلا أنه كان صحيحاً أيضاً أن الهولنديين قد انتهزوا كل فرصة سانحة لتحقيق تقدم تجاري ، فكانت سيطرتهم على تجارة الرنجة الغنية واستصلاحهم لبعض الأراضي من البحر يقدم مصادر إضافية للثراء ، وأكسبتهم بحريتهم التجارية الشاسعة وخاصة الأسطول تجارة النقل لمعظم أوروبا في عام ١٦٠٠ ، فالأخشاب والحبوب والأقمشة والملح والرنجة كانت تنقل على مراكب هولندية في كل مجرى مائي ، ومما أثار اشمئزاز حلفائهم الإنجليز وغيرهم من أتباع مذهب **كالفين** من الهولنديين كان تجار أمستردام يرسلون هذه البضائع إلى أعدائهم الأسبان عندما كانت الأرباح تفوق المخاطر ، وفي داخل البلاد كانت هذه المواد الخام تستورد بكميات هائلة ثم كانت « تجهز » على يد تجار امستردام وديلفت وليدن وغيرها ، ولاغرو أنه في عام ١٦٢٢ كان ٥٦٪ من سكان هولندا البالغ عددهم ٦٧٠ ألف يعيشون في مدن متوسطة الحجم بفضل تكرير السكر وصهر الحديد وتقطيع التبغ وصناعة الحرير والفخار والزجاج والأسلحة والطباعة والورق التي كانت تمثل الصناعات الرئيسية لهم(٨٤) ، ولابد أن كثيراً من بقاع العالم كانت تبدو في حالة تخلف اقتصادي إذا ما قورنت بها .

وكان هناك عاملان آخران في الاقتصاد الهولندي دعما قوتها العسكرية ، أولهما التوسع عبر البحار ، ورغم أن هذه التجارة لم تكن تقارن بحجم التجارة في المياه الأوروبية إلا أنها كانت إضافة أخرى إلى موارد الدولة ، وفيما بين ١٥٩٨ و

١٦٠٥ أبحرت ٢٥ سفينة إلى غرب أفريقيا و٢٠ إلى البرازيل و ١٠ إلى الهند الشرقية و ١٥٠ إلى البحر الكاريبي كل عام ، وأنشئت مستعمرات في أمبوينا عام ١٦٠٥ وترنات عام ١٦٠٧ ، وأقيمت مصانع ومحطات تجارية حول المحيط الهندي قرب مصب نهر الأمازون وفي اليابان (١٦٠٩)[٨٥] ، وكانت الأقاليم المتحدة في ذلك الوقت تستفيد كما فعلت إنجلترا من ذلك التحول البطيء في التوازن التجاري من المتوسط إلى العالم الأطلنطي مما كان يعد أحد الاتجاهات اللادينية الرئيسية في الحقبة من ١٥٠٠ إلى ١٧٠٠ ، وفي حين كان في البداية يعمل لصالح البرتغال وأسبانيا بدأ فيما بعد في خدمة مجتمعات أكثر استعداداً للحصول على الأرباح من التجارة العالمية[٨٦] .

وكان العامل الآخر هو نمو دور امستردام كمركز للمال الدولي وهو نتيجة طبيعية لدور الجمهورية في الشحن بالسفن والتبادل السلعي في أوروبا ، ولم يكن ما يقدمه ممولوها ومؤسساتها من تعاملات تجارية ومالية يختلف عن المعاملات التي كانت تقدمها فينيسيا وجنوا على سبيل المثال ، إلا أنها كانت أوسع نطاقاً وتدار بثقة أكبر ، ونتيجة لكل هذا كانت هناك دائماً أموال جاهزة للقروض الحكومية مما كان يعد ميزة كبرى للجمهورية الهولندية على منافسيها ، ولما كان معدل اقتراضها ثابتاً وذلك لسرعة سدادها لديونها كان يمكن لها أن تقترض بفوائد أقل من أية حكومة أخرى وهي ميزة للقرن السابع عشر ولكل العصور في الحقيقة .

زادت أهمية هذه القدرة على الحصول على قروض بعد استئناف الخصومة مع أسبانيا في عام ١٦٢١ ، إذ كانت تكاليف ونفقات القوات المسلحة في ارتفاع مطرد من ١٣,٤ مليون فلورين (١٦٢٢) إلى ١٨,٨ مليون (١٦٤٠) . وكانت هذه مبالغ هائلة حتى بالنسبة لدولة غنية وخاصة لأن التجارة الهولندية عبر البحار كانت قد تضررت بالحرب سواء من خلال خسائر مباشرة أو بتحويل التجارة إلى أيدي محايدة ، وهكذا كان من الأسهل سياسياً السماح بتمويل الحرب جزئياً بقروض عامة ، ورغم أن هذا قد أدى إلى زيادة هائلة في حجم الدين الرسمي كان حجم

ديون إقليم هولنده ١٣٥ مليون فلورين عام ١٦٥١ ، وكانت القوة الاقتصادية للبلاد والاهتمام بسداد الفوائد تعنى أن النظام الائتماني لم يكن يتعرض أبداً لخطر الانهيار[٨٧] ، وبينما كان هذا يدل على جفول حتى الدول الغنية من تكاليف الحروب كان يؤكد أيضاً أنه طالما كانت الحرب والانتصار فيها يعتمدان على حجم الأموال ، فقد فاق الهولنديون غيرهم على الدوام .

الحرب والمال والدولة القومية :

والآن نوجز نتائج هذا الباب ، فكان إعلان الحرب في حقبة مابعد عام ١٤٥٠ يرتبط ارتباطاً وثيقاً « بميلاد الدولة القومية »[٨٨] ، وقد شهدت معظم الدول الأوروبية عملية تركيز السلطة السياسية والعسكرية في يد الملك عادة فيما بين أواخر القرن الخامس عشر وأواخر القرن السابع عشر ، وقد رافق هذا زيادة في السلطات وطرق فرض الضرائب الحكومية وهو ماقام به جهاز بيروقراطي أكثر تعقيداً مما كان عليه عندما كان يفترض أن الملوك ينفقون على أنفسهم والجيوش القومية تعيش على جبايات إقطاعية .

كانت هناك أسباب عديدة لتطور الدولة القومية الأوروبية ، فقد أدى التغير الاقتصادي إلى القضاء على معظم أركان النظام الإقطاعي القديم وكان على مختلف الطوائف الاجتماعية أن تتعامل فيما بينها عبر أشكال جديدة من التعاقد والالتزام ، وقد دعم الإصلاح السلطتين المدنية والدينية في تقسيم العالم المسيحي حسب الرغبة الدينية للحكام ، ومن ثم فقد وسع نطاق العلمانية على أساس قومي ، وكان تدهور اللغة اللاتينية وبداية استخدام اللغة العامية من جانب الساسة والمحامين والموظفين والشعراء يعد تأكيداً لهذا الاتجاه العلماني ، وأدى تطور وسائل الاتصال وزيادة انتشار تبادل السلع واختراع الطباعة واستكشافات المحيط إلى زيادة وعى الإنسان بغيره من البشر وبالاختلاف في اللغة والذوق والعادات الحضارية والأديان ، وفي ظل مثل هذه الظروف لاغرو أن آمن العديد من الفلاسفة والأدباء في ذلك الوقت بالدولة القومية باعتبارها الشكل الطبيعي والأفضل للمجتمع المدني وبضرورة تعزيز

سلطاتها والدفاع عن مصالحها وباحتياج حكامها ومحكوميها إلى العمل فى وفاق للصالح القومي العام مهما كان الشكل الدستوري الذي يرتضوه[٨٩] .

وكانت الحرب ونتائجها هى التي شكلت ضغوطاً ملحة ومطردة نحو بناء "الدولة الأمة » لاهذه الإعتبارات الفلسفية والاتجاهات الاجتماعية البطيئة التطور ، فسمحت القوة العسكرية للعديد من ملكيات أوروبا بالبقاء في هيئة أقطاب عظمى في أوطانهم وتأمين التوحد السياسي (ولو بشىء من التنازلات للنبالة) ، وساعدت العوامل العسكرية أو بالأحرى العوامل الجيوستراتيجية على تكوين الحدود بين هذه الدول القومية الجديدة ، في حين أن الحروب المتكررة أيقظت الوعى القومي ولو بصورة سلبية على الأقل ، فتعلم الإنجليزي كيف يكره الأسباني والسويدي كيف يعادي الدنماركي وثوار هولندا وكيف يبغضون سادتهم السابقين من آل هابسبرج ، وكانت الحرب أولاً وأخيراً هى التي دفعت بالدول المتحاربة إلى إنفاق مزيد من الأموال والبحث عن مصادر تمويل تفي بها أكثر من أى وقت مضى ، وقد بقيت كل هذه الملحوظات التي وردت بصدد الارتفاع العام في الإنفاق الحكومي أو عن النظم الجديدة لجمع الموارد أو عن العلاقات المتغيرة بين الملوك والإقطاعيات في أوائل عهد أوروبا الحديثة مجردة إلى أن تستدعي إلى الذهن أهمية الصراع العسكري[٩٠] ، ففي السنوات القليلة الأخيرة من حكم **اليزابيث** في إنجلترا أو إبان حكم **فيليب الثاني** في أسبانيا كانت ثلاثة أرباع كل النفقات الحكومية توجه إلى الحرب أو إلى سداد ديون عن حروب سابقة ، وربما لم تكن الجهود العسكرية والبحرية مبرر نشأة الدول القومية الجديدة دائماً ، لكنها كانت بكل تأكيد أشد أنشطتها تكاليفاً وضغوطاً .

ويظل من الخطأ افتراض أن العوائد المتزايدة ودعم الجيوش وتجهيز الأساطيل وإرسال التعليمات وتوجيه الحملات الحربية في القرنين ١٦ و ١٧ كانت تنفذ بالأسلوب الذي نفذ به مثلاً غزو نورماندي عام ١٩٤٤ ، فكما أوضح التحليل السابق كانت الآلة الحربية في أوائل عهد أوروبا الحديثة غير فعالة ، فكان تكوين

جيش وإدارته فى تلك الحقبة يعد أمراً شديد الصعوبة ، فكانت القوات من الرعاع والمرتزقة الذين لايدينون بالولاء ، والمؤن ضعيفة والنقل صعب والأسلحة متخلفة ، وهى أسباب أدت إلى فشل القادة ، وحتى حين كانت الأموال الكافية تخصص للأغراض العسكرية كان يبددها الفساد وسوء التدبير .

وهكذا لم تكن القوات المسلحة من الأدوات التي يمكن لدولة أن تعتمد عليها ، وبمرور الوقت تسللت أعداد كبيرة من القوات خارج سيطرة الجيوش بسبب نقص الإمدادات أو انقطاع الرواتب ، فأعلن جيش **فلاندرز** تمرده أكثر من ٤٦ مرة بين ١٥٧٢ و ١٦٠٧ ، وكذلك فعلت القوات الضخمة في بلاد كالسويد وألمانيا بل وجيش **كرومويل** « حديث الطراز » ، يقول **ريشيليو** في « شهادته السياسية » :

« إن التاريخ ينبيء بمزيد من الجيوش التي دمرتها الحاجة والفوضى لاجهود أعدائها ، وقد شهدت في أيامي كيف كانت كل المشروعات التي بدأت كانت تنهار لهذا السبب وحده »[٩١] .

وكان لهذه المشكلة في دفع الرواتب ونقص الإمدادات أثرها على الأداء العسكري بشتى الأوجه ، فأشار أحد المؤرخين إلى أن الحملات المذهلة التي شنها **غوستافوس أدولفوس** في ألمانيا كانت تعكس حاجته إلى الغذاء والعلف لقواته الهائلة ولم تكن لمخطط استراتيجي عسكري[٩٢] ، وكان القادة يعرفون أن الجيوش تزحف على بطونها قبل مقولة نابليون بزمن طويل .

لكن هذه القيود المادية كانت تنطبق أيضاً على المستوى القومي خاصة في جمع الأموال اللازمة للحرب ، فما من دولة مهما بلغت من الثراء كانت تستطيع أن تفي على الفور بتكاليف صراع طويل الأمد ، فمهما بلغ حجم الضرائب الجديدة التي كانت تفرض كانت هناك على الدوام فجوة بين الدخل الحكومي والنفقات لاتسد إلا بالقروض سواء من صيارفة من الأفراد مثل **فاجرز** أو من خلال سوق المال التي نظمت فيما بعد بصورة رسمية وكانت تتعامل فى السندات الحكومية ، وكانت تكاليف الحرب تجبر الملوك مراراً وتكراراً على التخلف عن سداد الديون

وعلى تخفيض العملات أو اتخاذ إجراء آخر بدافع اليأس مما كان يعود عليهم بحلول مؤقتة للمشكلات ولكن أيضاً بمساويء بعيدة الأجل ، وكما هو الحال بالنسبة لقادتهم العسكريين الذين كانوا يسعون إلى الحفاظ على النظام بين قواتهم وتغذية جيادهم كانت الحكومات الحديثة الأولى تتورط في حالة العيش بالكاد ، فكان الإلحاح على الإقطاعيات لمنح ضرائب إضافية وممارسة الضغط على الأثرياء والكنيسة لدفع التبرعات والمساومة مع الصيارفة والموردين والاستيلاء على سفن الثروات الأجنبية والتهرب من الدائنين ، من الأنشطة الثابتة التي اضطر الحكام ومعاونوهم إلى ممارستها في تلك الحقبة .

من ثم فإن هذا الباب لايهدف إلى القول بأن حكام آل هابسبرج فشلوا فيما حققته سائر القوى بنبوغ ، فليس هناك تناقض صارم في الأمور في هذا الصدد ، إذ يقاس النجاح والفشل بفوارق طفيفة للغاية[٩٣] ، فكانت كل الدول بما فيها الأقاليم المتحدة تتعرض لإرهاق شديد تحت ضغط الاستنزاف المتواصل للموارد من أجل شن حملات عسكرية وبحرية ، وكانت كل الدول تعاني مصاعب مالية وحركات تمرد بين قواتها ونقص في الإمدادات ومعارضة داخلية لفرض الضرائب الباهظة ، كما هو الحال في الحرب العالمية الأولى فقد شهدت تلك الحقبة أيضاً صراعات من أجل البقاء تدفع بالأطراف التجارية إلى شفا الإنهاك ، وفي العقد الأخير من حرب الثلاثين عاماً كان من الواضح أن أياً من التحالفين لم يكن يستطيع أن ينزل إلى ساحة القتال بجيوش في ضخامة تلك التي قادها **غوستافوس وفالنشتاين** ، إذ كان كل طرف منهما يعاني نفاذ الرجال والمال ، فكان انتصار القوى المعادية لآل هابسبرج يعد انتصاراً هامشياً ونسبياً ، إذ تمكنت بالكاد من الحفاظ على التوازن بين قواعدها الاقتصادية وقوتها العسكرية بصورة أفضل من خصومها من آل هابسبرج ، وعلى أقل تقدير كان بعض المنتصرين قد أدركوا الحاجة إلى استغلال مصادر الثروة القومية بحرص في صراع طويل الأجل ، وربما اعترفوا كذلك بأن التاجر والصانع والمزارع لايقلون أهمية عن ضابط الفروسية ورامي

الرماح ، إلا أن هامش إدراكهم وتدبيرهم للعناصر الاقتصادية كان ضئيلاً ، ولنستعير كلمات دوق **ولنجتون** الذى قال : « كان سباقاً حامياً بفوارق طفيفة » ، ومعظم السباقات الكبرى كذلك .□ □ □

حواشي (٢)
هابسبرج ومحاولة السيطرة ١٥١٩ ـ ١٦٥٩

(1) C. Oman A History of the Art of War in the 16th Centary (London, 1937), p. 3.

(2) انظر التحذير من ذلك : G.R.ELTON, Reformation Europe, (London, 1963), pp. 305, ff.

(3) Ibid, p. 35.

(4) R. A. Stradling, Europe and The Decline of Spain, (london, Boston, 1981), p. 44.

(٥) من ذلك مثلا بيان جاتينارا إلى تشارلز الخامس قائلاً : « إن الله قد وضعك على الطريق نحو إقامة مملكة العالم » الذى ورد فى NCMH المجلد الثانى ، ص ٣٠١ وما بعدها .

(6) Oman, War in the 16 th Century, P. S.

ويظل هذا الكتاب أفضل تاريخ عسكرى لهذه الحقبة .

(7) NCMH, Vol. 2, chs 11,17.

(8) V.S. Mamatex, Rise of the Habsburg Empire, (N. Y., 1978 edn). p. 9.

(9) Oman, War in the 16th Century, pp. 703 ff.

(10) H.C. Koenigsberger, Western Europe and the Power of Spain, in NCMH, Vol. 3, pp. 234-318.

(١١) الطبعة الدولية للصراع خضعت لدراسة جيدة فى مقالة Parker بعنوان :

(The Dutch Revolt and the Polarization of International Politics) in: Spain and the Nether lands, pp. 74 ff.

(12) C.V. Wedgewood, The Thirty Years War (London, 1964 edn), chs 3-6.

(13) Parker, Europe in Crisis, p. 252.

(14) Parker, Spain and the Netherlands, pp. 54-77.

(١٥) لمزيد من التفاصيل عن السنوات الأخيرة من الصراع انظر :

Stradling, Europe and the Decline of Spain, chs. 2-4.

(16) J.H. Elliot, Jmperial Spain (Harmondsworth, 1970), J.Lynch, Spain under the Habsburgs, 2 vols (Oxford, 1964, 1969).

(17) Koenigsberger, Habsburgs and Europe, p.xi.

(18) R. Ehrenberg, Das Zeitalter der Fugger, 2 vols. (Jena, 1896).

(19) NCMH, vol. 1, ch. 7.

(20) Lynch, Spain under the Habsburgs, vol. 1, p. 77.

(21) M. Roberts, (The Military Revolution) in: Roberts, Essays in Swedish History (london,1967), pp. 195-225.

(22) G. parker, The Army of Flanders and The Spanish Road, (Cambridge, 1972), p. 6.

(23) I.A.A. Thompson, War and Govermment in Habsburg Spain (London, 1976), p. 16.

(24) Lynch, Spain under the Habsburgs, vol.1, pp. 53-8.

(25) Ibid., p. 128.

(26) Braudel, Mediterranean World, vol.2, p.841.

(27) NCMH, vol.3, p. 275 ff.

(28) Thompson, War and Government in Habsburg Spain, ch.3.

(29) Ibid., p. 36 ff.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل انظر :

J. Regla, (Spain and Her Empire, in: NCMH, vol. S, pp. 319-83, Lynch, Spain under the Habsburgs vol.2, chs. 4-S.

(٣١) أنظر الملحوظات القيمة لبراودل عن المصاعب التى تواجه امبراطوريتى أسبانيا والإسلام « المترهلتين » في: Mediterranean World, vol. 2, p. 701.

(٣٢) نجد تفصيلات قيمة عن تذبذب الجهود الأسبانية من ساحة إلى أخرى فى كتاب باركر (Spain, Her Enemies) in: Spain and the Netherlands, p. 17.

(33) Lynch, Spain under the Habsburgs, vol. 1, p. 347.

(34) Ibid., vol. 2, p. 70.

(35) E. Heischman, Die Anfänge des Stehenden Heeres in Öesterreeich

(Vienna, 1925).

(36) NCMH, vol. 5, chs 18,20.

(٣٧) انظر التحليل الممتاز للحرب فى الأراضى الواطئة فى :

Duffy, Siege Warfare, ch. 4.

(38) Spain and the Netherlands, pp. 185, 188.

(39) Army of Flanders and the Spanish Road, pp. SOFF.

(40) NCMH, vol. 3, p. 308.

(41) Parker, Europe in Crisis, p. 238.

(42) Ibid., p. 239.

(43) انظر Kamen, Spain 1469-1714, pp. 81 ff.

(44) Koenigsberger, The Government of Sicily under Philip (London, 1951).

(45) Koenigsberger, Habsburgs and Europe.

(46) Parker, Spain and the Netherlands, pp. 21-2.

(47) NCMH, vol.1, pp. 450 ff.

(48) انظر Cipolla, Before the Industrial Revolution, pp. 250 ff.

(49) Cipolla, Guns and Sails, p. 33. Thompson, War and Government in Habsburg Spain, p; 25.

(50) D. Maland, Europe in the 17th Century (London, 1966) p. 214.

(51) Thompson, War and Government in Habsburg Spain, p.i.

(52) Parker, Spain and the Netherlands, p. 96.

(53) NCMH, vol.1,ch. 10.

(54) Ibid., vol.1, ch. 10.

(55) Oman, War in the 16 th Century, pp. 393-536.

ويقدم هذا الكتاب التفصيلات العسكرية للحروب الفرنسية .

(56) Nef, War and Human Progress, pp. 103 ff.

(57) NCMH, vol.3, pp. 314-17.

(58) Parker, Europe in Crisis, pp. 17 ff.

(59) A. Query, Les Finances de la monaiche Francarse. Annales, vol.33,

no. 2 (1978), pp. 216-39.

(60) E.H. Jenkins, A.History of the French Navy. (London,1973), ch.4.

(61) R. Stradling,«Catastrophe and Recovery», in: History, vol. 64, no. 211 (June 1979), pp. 205-19.

(٦٢) لمزيد من المعلومات عن التاريخ الاقتصادى الانجليزى فى هذه الحقبة انظر :

Cipolla, Before the Industrial Revolution, pp. 276-96.

(63) Nef, War and Human Progress, pp. 10-12,71-3, 87-8.

(64) C. Barnett, Britain and Her Armey, (London,1970), ch.1.

(65) William, Tudor Regime, pp. 64 ff.

(66) K.R. Andrews, Elizabethan Privateering (Cambridge, 1964), Trade, Plunder and Settlement (Combridge, 1983).

(67) وردت في Kennedy,British Naval Mastery, p. 28.

(68) انظر F.C. Dietz, The Exchequer in Elizabeth's Reign, Smith College Studies in History, vol.8, no.2 (Jan.,1923)

(69) Loades, Politics and the Nation, pp. 301 ff.

(70) R. Ashton, The English Civil War (London, 1979).

(71) Kennedy, British Naval Mastery, pp. 44 ff.

(72) M. Ashley. Financial and Commercial Policy under the Cromwellian Protectorate (London,1962), P.48.

(73) C.Hill, Century of Revolution, p. 161.

(74) North and Thomas, Rise of the Western World, pp. 118, 150.

(٧٥) نعتمد فيما يلى بصورة شديدة على كتابات مايكل روبرتس مثل :

Gustaphus Adolphus,2 vols (London, 1967),

وأعماله الأكثر عمومية مثل :

Essays in Swedish History (London, 1967).

(76) Cipolla, Guns and Sails, pp. 52 ff.

(٧٧) هناك موجز مختصر عن الاصلاحات فى كتاب روبرتس بعنوان :

Gustaphns Adolphus and the Rise of Sweden, chs. 6-7.

(78) انظر F.Redlich, Contributions in The Thirty Years War, in:

Economic History Review, 2 nd Series, vol.12 (1959), PP. 247-54.
(79) Roperts, 'Charles xl' ,in: Essays in Swedish History, P. 233.
(80) Roberts, Swedish Jmperial Experience, PP. 132-7.
(81) Ibid., P.51.
(82) G. Parker, The Dutch Revolt (London,1977)
وهو كتاب يتفوق على كل التواريخ الأخرى عن القرن السادس عشر ومرحلة حرب الثمانين عاماً .
(83) G.Gash, Renaissance Armies, (Cambridge,1975) P.106.
(84) C. Wilson, The Dutch Republic, vol.1,PP.199 FF, ch. 2.
(85) وردت في Parker, Dutch Revolt, P.249.
(٨٩)عن هذا « التحول » من عالم المتوسط إلى عالم الأطلسي انظر :
Cipolla, Before The Industrial Revolution, ch.10,
(٨٧) عن الخسائر التى نجمت عن الحرب فى الأقاليم المتحدة انظر :
Parker, War and Economic Change.
(88) Bean, War and the Birth of the Nation State.
(89) NCMH, vol.3, ch. 16.
(٩٠) من بين الشروح الأكثر عمومية :
Tilly, Formation of National States in Western Europe.
(91) Creveld, Supplying War, P.17.
(92) Ibid., PP. 15-17.
(93) Elliot, Richelieu and Olivares,ch.6.

□□□

□ ٣ □

المال والجغرافيا والانتصار في الحروب ١٦٦٠ ـ ١٨١٥

□ □ إن التوقيع على معاهدة بيريتيز لم تضع حداً للصراعات بين القوى العظمى الأوروبية أو لعاداتهم بإقرار حلول لهذه الصراعات عن طريق الحرب ، إلا أن القرن ونصف القرن من الصراع الدولي والذي حدث بعد ١٦٦٠ كان مختلفاً في نواح عديدة عن ذلك الصراع الذي نشب في السنوات المائة السابقة عليه ، وكانت هذه التغيرات تعكس مرحلة جديدة من تطور السياسة الدولية .

كانت أهم سمات مسرح القوى العظمى بعد ١٦٦٠ هي نضج نظام تعدد الأقطاب من الدول الأوروبية اتجهت كل قوة فيه إلى اتخاذ قراراتها إزاء الحرب والسلام على أساس « المصالح القومية » لا القضايا الدينية غير القومية ، ولاشك أن هذا التغير لم يكن وليد لحظة ولم يكن قاطعاً ، إذ كانت الدول الأوروبية قبل ١٦٦٠ تناور أحيانا على أساس من صالحها القومي ، وكذلك ظلت القضايا الدينية تثير العديد من النزاعات الدولية في القرن الثامن عشر ، إلا أن السمة الرئيسية للحقبة من ١٥١٩ إلى ١٦٥٩ ــ أى المحور النمساوي الأسباني لقوى آل هابسبرج في مواجهة تحالف الدول البرتستانتية وفرنسا ــ قد توارت وحل محلها نظام أكثر تفككاً من التحالفات المتغيرة قصيرة الأجل ، فالدولْ المتحاربة في حرب ما ربما تحالفت معاً في حرب أخرى ، مما أكد على قيام السياسة الواقعية المحسوبة كبديل عن العقيدة الدينية الراسخة كعامل الحسم في تقرير المصير السياسي .

وزاد من تعقيد التذبذب من الدبلوماسية والحرب ــ وهو الأمر الطبيعي في هذا النظام المتعدد الأقطاب ــ شيء لم يكن جديداً بل كان مألوفاً في مختلف العصور ، وهو بزوغ نجم بعض الدول ، وأفول نجم دول أخرى ، ففي خلال هذا القرن ونصف القرن من الصراع الدولي بين استيلاء **لويس السابع عشر** على

كل السلطات في فرنسا عامى ١٦٦٠ و ١٦٦١ وبين استسلام **نابليون بونابرت** بعد **واترلو** عام ١٨١٥ تراجعت بعض الدول الكبرى في تلك الفترة (الامبراطورية العثمانية وأسبانيا والبلاد الواطئة والسويد) إلى المرتبة الثانية ، وانهارت بولندا تماما ، واستطاع **آل هابسبرج** بتعديلات أدخلوها على أراضيهم المتوارثة أن يظلوا في المرتبة الأولى ، وفي شمال ألمانيا صعدت بروسيا براندنبرج إلى تلك المرتبة دون مقدمات واعدة ، وفي الغرب طورت فرنسا بعد ١٦٦٠ قوتها العسكرية لتصبح أقوى الدول الأوروبية ، وتحطمت قدرة فرنسا على السيطرة على وسط غرب أوروبا بسبب عصبة من الجيران البحريين والبريين خلال سلسلة من الحروب الطويلة (١٦٨٩ — ١٦٩٧ / ١٧٠٢ — ١٧١٤ / ١٧٣٩ — ١٧٤٨ / ١٧٥٦ — ١٧٦٣) ، ولكن أعيدت الكرة بنَسقٍ جَديد خلال الحقبة النابليونية لإحراز سلسلة من الانتصارات العسكرية الفرنسية ، التي لم تتوقف إلا بتحالف أربع قوى عظمى أخرى ، وظلت فرنسا رغم هزيمتها عام ١٨١٥ من كبريات الدول ، وفيما بينها في الغرب وبين الدولتين الجرمانيتين في الشرق — بروسيا وامبراطورية هابسبرج — ظهر توازن ثلاثي الأطراف في قلب أوروبا في بدء القرن الثامن عشر .

كانت التحولات الهامة بالفعل في نظام القوى العظمى في ذلك القرن قد حدثت على طرفي أوروبا ، وقامت بعض دول أوروبا الغربية بتحويل مستعمراتها الصغيرة في البقاع الاستوائية إلى مستعمرات واسعة ، وخاصة في الهند والهند الشرقية وجنوب افريقيا بل وفي استراليا ، وكانت أنجح هذه الدول الاستعمارية هى بريطانيا التي « استقرت » داخلياً بعد حقبة **جيمس الثاني** الذي خلفه **ويليام وميري** عام ١٦٨٨ ، وحققت الحلم الاليزابيثي لتصبح أعظم الدول البحرية الأوروبية ، وحتى فقدانها للسيطرة على مستعمراتها الغنية في أميريكا الشمالية في سنة ١٧٧٠ — والتي خرجت منها الولايات المتحدة مستقلة وذات قوة دفاعية رهيبة ، وقوة اقتصادية كبرى — لم يؤد إلا إلى تراجع هذا التوسع البريطاني في العالم ، وحققت الدولة الروسية إنجازات متميزة بتوسعها شرقاً وجنوباً عبر غابات آسيا في القرن الثامن

عشر ، ورغم وقوع كل من بريطانيا وروسيا على أطراف أوروبا شرقاً وغربا إلا أنهما كانتا تهتمان بما يؤول إليـه مصير وسـط أوروبا ، فكان لبريطانيا دخل في الشئون الألمانية بسبب روابطها الملكية مع **هانوفر** (عقب تولي **جورج الأول** للعرش عام ١٧١٤) ، وكانت روسيا مصرة على أن يكون لها الصوت الأعلى في مصير جارتها بولنده ، وكانت الحكومتان في لندن وسان بطرسبرج تريدان تحقيق توازن في القوى في القارة الأوروبية وكانتا على استعداد للتدخل المتكرر في سبيل تأمين التوازن الذي يتفق ومصالحهما ، وبعبارة أخرى كان نظام الدول الأوروبية يتحول إلى نظام يضم خمس قوى عظمى فرنسا وإمبراطورية آل هابسبرج وبروسيا وبريطانيا وروسيا ومعها دول أصغر حجماً مثل سافوى ودول مضمحلة كأسبانيا[١] .

ولكن لماذا تمكنت هذه القوى الخمس على وجه التحديد من البقاء أو الدخول في « العصبة الكبرى » للدول في حين أنها لم تكن تمتلك نفس القدر من القوة ؟

بالنسبة للمبررات العسكرية الصرفة فلن توضح الكثير ، إذ يصعب على سبيل المثال تصديق أن ظهور القوى العظمى وانهيارها في تلك الحقبة كان يرجع أساساً إلى تحولات في التقنية العسكرية والبحرية بحيث تفيد دولة أكثر من دولة أخرى ، كانت هناك بلاشك تطورات عديدة على نطاق ضيق في التسلح ، فأدى ظهور البندقية ذات الزناد المصون إلى استبعاد رماة الرماح من ساحات القتال ، وأصبحت المدافع ذات قدرة أكبر على الحركة وأدى ظهور المدفع البحري قصير المدى والمعروف باسم كارونيد إلى دعم القوة التدميرية للسفن الحربية ، كما طرأت تطورات أيضاً على الفكر التكنيكي وحدثت زيادة مستمرة في تعداد السكان والناتج الزراعي مما كان يسمح بتنظيم وحدات عسكرية أكبر كثيراً وبالقدرة على إعاشتها على الأرض الزراعية في نهاية القرن الثامن عشر ، ومع ذلك يمكن القول إن جيش **ولنجتون** عام ١٨١٥ لم يختلف كثيراً عن جيش **مارلبورو** عام ١٧١٠ ولم يكن أسطول **نلسون** أشد تقدماً من الناحية التقنية عن الأسطول الذي واجهته سفن **لويس الرابع** عشر[٢] .

ربما كانت أهم التحولات التي طرأت في المجالات العسكرية والبحرية في القرن الثامن عشر مركزه في العملية التنظيمية بسبب النشاط الأكبر الذي مارسته الدولة ، ولاشك أن أكبر مثال على هذا التحول كان فرنسا في عهد **لويس الرابع عشر** (١٦٦١ — ١٧١٥) ، فكان إنشاء وزارة للحربية في فرنسا تضم مسئولين عن التمويل والامدادات وتنظيم القوات في حين كان **مارتينيه** مفتشاً عاماً يفرض معايير جديدة للتدريب والنظام ، وكان إنشاء الثكنات والمستشفيات وساحات المواكب لإعاشة الجيش الضخم للملك « الشمس » وتكوين أسطول بحري ضخم مركزي التنظيم كلها أجبرت القوى الأخرى على أن تحذو حذوها إن أرادت أن يكتب لها البقاء ، وكان احتكار الدولة للقوة العسكرية بمثابة العنصر الأكبر في قصة « بناء الدول » وكانت هذه العملية تبادلية إذ كان تعزيز سلطتها ومواردها الدولية بدوره يعطي لقواتها المسلحة درجة من الثبات مما لم يكن لها وجود قبل قرن من تلك الفترة ، فلم يقتصر على وجود جيوش جاهزة « محترفة » وأساطيل « ملكية » بل كان ثمة بنية تحتية أشد تطوراً من الأكاديميات والثكنات وساحات إصلاح السفن وما إليها مع قيام الإداريين على إدارتها .

وأصبحت القوة قومية ، سواء في النظم الشمولية المستنيرة في شرق أوروبا أو النظام البرلماني في بريطانيا أو القوات الغوغائية في فرنسا الثورية[٣] ، ومن ناحية أخرى كان من الممكن نقل هذه التطورات والتنظيمات تدريجياً إلى سائر الدول (مثل روسيا في عهد **بطرس** العظيم وما أحدثه من تحولات في جيشه خلال عقدين بعد ١٦٩٨) ولكنها في حد ذاتها لم تكن تضمن الحفاظ على وضع القوة العظمى لأية دولة .

والأهم من أى من هذه التطورات العسكرية البحتة الهامة لتفسير الوضع النسبي الذي احتلته القوى العظمى في الفترة من ١٦٦٠ إلى ١٨١٥ كان هناك عاملان آخران وهما المال والجغرافيا ، كان هذان العاملان متفاعلين فيما بينهما ويمكن أن يقدما صورة أوضح لنمط النجاح والفشل في أى حرب من حروب تلك الحقبة .

الثورة المالية :

كانت أهمية المال ووجود قاعدة اقتصادية منتجة تؤدي إلى إيجاد عوائد للدولة واضحة لأمراء النهضة كما يتضح من الباب السابق ، وقد أدى قيام ملكيات النظام القديم بالقرن الثامن عشر بمؤسساتها العسكرية الضخمة وأساطيلها الحربية إلى ازدياد حاجة الحكومات إلى تغذية الاقتصاد ولإقامة مؤسسات مالية لتدبير هذا المال[٤] ، وكما حدث في الحرب العالمية الأولى كانت صراعات مثل الحروب السبع الكبرى بين إنجلترا وفرنسا بين الأعوام ١٦٨٩ و ١٨١٥ تعد صراعاً طويل الأجل ، وكان النصر يلازم القوة والقدرة على الثبات وتوفير الإمدادات ، ولمجرد أن هذه الحروب كانت حروب تحالفات زادت القدرة على استمراريتها وتحملها ، إذ كان أى طرف من الأطراف المتحاربة تنفد موارده كان يتطلع إلى حليف أقوى للحصول على القروض والتعزيزات من أجل الصمود في القتال ، وفي حروب مكلفة ومرهقة كهذه كان أقصى ما يحتاجه كل طرف هو المال ولاشيء غيره ، وكانت الحاجة إليه هى التي شكلت ما أطلق عليه « الثورة المالية » في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر[٥] عندما قامت بعض دول أوروبا الغربية بتطوير نظام معقد نسبياً من الصرافة والإئتمان للإنفاق على حروبها .

كان هناك في الحقيقة سبب آخر غير عسكري للتحولات الاقتصادية في تلك الحقبة ، وهو النقص المزمن للنقد ، وخاصة في السنوات التي سبقت اكتشافات الذهب في البرازيل البرتغالية عام ١٦٩٣ ، وبازدياد حجم التجارة الأوروبية مع الشرق في القرنين ١٧ و ١٨ زاد تدفق الفضة لتغطية عجز التوازن التجاري مما أدى بالتجار والوكلاء في كل مكان إلى الشكوى من ندرة النقود ، كما أن الزيادة المطردة في حجم تجارة أوروبا ــ وخاصة في السلع الضرورية ــ كالأقمشة والمتاجر البحرية والاتجاه إلى إلغاء الأسواق الموسمية في أوروبا العصور الوسطى واستبدال مراكز التبادل التجاري الدائمة بها قد أدت إلى انتظام الأحوال المالية والقدرة على التنبؤ بها وبالتالي إلى زيادة استخدام فواتير التبادل وأوراق الائتمان ، وفي امستردام

على وجه الخصوص وفي لندن وليون وفرانكفورت وغيرها من المدن عامة ظهرت شريحة كاملة من المقرضين ووكلاء البضائع والصاغة (ممن كانوا غالباً يتعاملون في القروض) وتجار الفواتير وسماسرة الأوراق المالية وأسهم الأعداد النامية من شركات الأسهم ، وباتباع هؤلاء الأفراد وبيوت المال للسياسات المصرفية التي وجدت في إيطاليا عصر النهضة قامت تركيبة من الائتمان القومي والدولي لدعم أسس الاقتصاد العالمي قبل الحديث .

إلا أن الحرب هى التي أعطت هذه « الثورة المالية » في أوروبا قوتها الدافعة الكبرى ، فإذا كان الفارق بين الأعباء المالية لعصر **فيليب الثاني** والأعباء المالية لعصر **نابليون** فارقاً في الدرجة إلا أنه كان لايزال فارقاً واضحاً ، فتكاليف حرب في القرن ١٦ كان يمكن قياسها بملايين الجنيهات في حين أنها ارتفعت في أواخر القرن ١٧ إلى عشرات الملايين ، ومع نهاية حرب **نابليون** كانت نفقات الأطراف المتحاربة تقدر بمائة مليون جنيه في السنة ، وليس من الممكن القول ما إذا كانت هذه الصدامات الطويلة بين القوى العظمى إذا ماترجمت إلى اصطلاحات اقتصادية تعد ذات فائدة بالنسبة لنهضة الغرب التجارية والصناعية أم كانت بمثابة كابح لجماحها ، إذ تتوقف الإجابة عن هذا السؤال على ما إذا ما كان المرء يحاول أن يقيِّم النمو المطلق لدولة ما بالمقارنة برخائها النسبي وقوتها قبل صراع طويل وبعده[٦] ، أما ما هو مؤكد وواضح فهو أن دول القرن ١٨ حتى أشدها رخاء و « حداثة » لم تكن لتتمكن من الوفاء بتكاليف حرب من حروب تلك الحقبة من مواردها المعتادة ، كما أن الإرتفاع الشديد في الضرائب حتى وإن وجدت آلية جمعها كانت تؤدي إلى إثارة الاضطرابات الداخلية التي كانت كل النظم تخشاها وخاصة إذا ماكانت تواجه تحديات خارجية في نفس الوقت .

وهكذا كان السبيل الوحيد لأى دولة للوفاء بتكاليف حرب هو الاقتراض عن طريق بيع السندات والمناصب أو أسهم ذات فوائد طويلة الأجل لكل من يقدم الأموال للدولة ، وبضمان تدفق الأموال كان المسئولون يستطيعون السماح بسداد

تكاليف تعاقدات الجيش وتجار الإمدادات وبناة السفن والقوات ذاتها ، وكان هذا النظام المزدوج للحصول على مبالغ ضخمة من المال وفي نفس الوقت إنفاقها بمثابة الكير الذي ينفخ في تطور الرأسمالية الغربية والدولة القومية نفسها .

ومهما بدا هذا الأمر عادياً بالنسبة للإنسان الحديث فإنه من المهم أن نؤكد على أن نجاح مثل هذا النظام كان يتوقف على عاملين خطيرين : آلية فعالة للحصول على القروض والحفاظ على « الثقة » في أية حكومة في أسواق المال ، وفي كلا الأمرين كانت الأقاليم المتحدة هي الرائدة ولاغرو ، إذ كان التجار بها يعدون جزءاً من الحكومة وكانوا يودون تدبير شئون الدولة على نفس مبادىء القوة المالية كما تطبق في شركة للأسهم مثلاً ، وبالتالي كان من المناسب بالنسبة لعموم دول الأراضي الواطئة التي كانت تحصل الضرائب بفعالية وانتظام من أجل تغطية النفقات الحكومية ، أن تكون لها القدرة على خفض معدل الفوائد للإبقاء على سداد الديون مخفضاً ، وقد حظيت الأقاليم المتحدة بهذا النظام الذي نفذته أمستردام بكفاءة بسمعة دولية في سداد الفواتير وتبادل العملات ومنح الائتمان مما أدى بالطبع إلى قيام مناخ يعد فيه دين الدولة طويل الأجل كأمر عادي تماماً ، فأصبحت أمستردام مركزاً ناجحاً « لفائض رأس المال » الهولندي الذي سرعان ماتمكنت من استثماره في أسهم شركات أجنبية وتقديمه كقروض متنوعة للحكومات الأجنبية وخاصة في أوقات الحرب(٧) .

ولاحاجة بنا هاهنا إلى الحديث عن تأثير هذه الأنشطة على اقتصاديات الأقاليم المتحدة رغم أنه من الواضح أن امستردام ماكانت لتصبح المركز المالي للقارة لو لم تكن ترتكز إلى قاعدة تجارية منتجة زاهرة في المقام الأول ، ومع هذا كانت النتيجة على المدى البعيد غير طيبة إذ حولت عوائد القروض الحكومية الثابتة الأقاليم المتحدة بعيداً عن الاقتصاد الصناعي ليصبح اقتصاد إيرادات لاتميل مصارفه إلى المخاطرة برؤوس الأموال في مشروعات صناعية ضخمة في أواخر القرن ١٨ ، في حين أن سهولة الحصول على القروض قد أدى في النهاية إلى تقييد الحكومة الهولندية

بأعباء هائلة من الديون يتم سدادها من رسوم ضريبية أدت إلى زيادة في الأجور والأسعار إلى مستويات غير مشهودة[٨] .

وجدير بالذكر أنه في تقديم القروض الحكومية لم يكن الهولنديون يولون أهمية لديون عملائهم أو عقائدهم بقدر ماكانوا يهتمون بمدى استقرارهم ومصداقيتهم ، ومن ثم كانت الشروط المفروضة على القروض المقدمة للقوى الأوروبية مثل روسيا وأسبانيا والنمسا وبولندا والسويد بمثابة مؤشرات لقياس قوتها الاقتصادية والضمانات المقدمة للبنوك وتاريخها في سداد الديون والأقساط وقدرتها على الانتصار في أحد حروب القوى العظمى[٩] .

إن أفضل مثال لهذه العلاقة الخطيرة بين القوة المالية وسياسة القوة يتصل بالقوتين العظميين في تلك الحقبة وهما بريطانيا وفرنسا ، فقد ترك صراعهما آثاره على التوازن الأوروبي بأكمله ، ولهذا كان من الضروري أن نناقش تجاربهما بشيء من التفصيل ، إن الفكرة القديمة التي ترى أن بريطانيا العظمى في القرن ١٨ كانت تتمتع بقوة تجارية وصناعية متزايدة وثقة مالية لاتتزعزع وببنية اجتماعية مرنة بالمقارنة بفرنسا التي كان بها نظام قديم يقوم على رمال متحركة من الأسس العسكرية والتخلف الاقتصادي والنظام الطبقي الصارم تعد فكرة لم تعد لها مصداقيتها ، وكان النظام الضريبي الفرنسي أقل تنازلية عن النظام البريطاني ، كما كان الاقتصاد الفرنسي في القرن ١٨ تبدو عليه علامات التحرك نحو الانطلاق إلى ثورة صناعية رغم أنها لم تكن تمتلك المواد الخام الهامة مثل الفحم ، كان إنتاج فرنسا من الأسلحة كبيراً وكان بها الصناع المهرة وأصحاب رؤوس الأموال[١٠] ، وكانت فرنسا بعدد سكانها الأكبر وقاعدتها الزراعية الممتدة تعد أغنى من جارتها الجزيرة البريطانية ، كما أن عوائدها الحكومية وحجم جيشها يبدو عملاقاً بالمقارنة بأى من منافساتها الغربيات ، وكان نظامها السياسي الموجه يبدو وكأنه يضفي عليها قدراً أكبر من التماسك والثبات إذا ماقورنت بالسياسة القائمة على الأحزاب في ستتمينستر ، وبالتالي كان البريطانيون في القرن الثامن عشر على وعى بنقاط الضعف النسبية

لبلادهم يفوق وعيهم بنقاط قوتها عندما كانوا يتطلعون إلى جيرانهم عبر القنال .

كان بالنظام الإنجليزي مزايا رئيسية في مجال المال مما دعم قوة البلاد في أوقات الحروب واستقرارها السياسي ونموها الاقتصادى في أوقات السلم ، وإذا كان نظامها الضريبي العام أكثر تنازلية من نظيره الفرنسي ــ أى كان يعتمد على الضرائب غير المباشرة أكثر من المباشرة ــ إلا أنه كان يتميز بخصائص خاصة جعلته أقل قسوة على الناس ، فعلى سبيل المثال لم يكن في بريطانيا شيء يشبه ذلك الطابور الطويل من جامعى الضرائب وغيرهم من الوسطاء كما في فرنسا ، فكانت كثرة من الضرائب البريطانية « غير ظاهرة » (الرسوم الضريبية على بعض السلع الأساسية) أو تبدو ضارة للجمارك الأجنبية ، فلم تكن هناك مكوس داخلية وهو ما أقلق التجار الفرنسيين وكانت ميزة للتجارة الداخلية ، ولم تكن ضريبة الأراضي في بريطانيا وهى الضريبة المباشرة في معظم القرن ١٨ تسمح بأية استثناءات امتيازية وكانت أيضاً « غير ظاهرة » بالنسبة لجزء كبير من المجتمع ، وقد تمت مناقشة العديد من هذه الضرائب ثم تم إقرارها من جانب المجلس الانتخابي ، وإذا ما أضفنا إلى هذا النقطة الهامة بأن دخل الفرد في بريطانيا كان أعلى بعض الشيء منه في فرنسا حتى في عام ١٧٠٠ فلا غرو أن سكان الجزر البريطانية كانوا أكثر قابلية وقدرة على دفع ضرائب أعلى ، ويمكن القول إن العبء الخفيف نسبياً للضرائب المباشرة في بريطانيا قد أدى إلى زيادة الاتجاه إلى التوفير في الشرائح الميسورة من المجتمع وبالتالي إلى تجميع رؤوس أموال استثمارية إبان سنوات السلم بل وإلى إفراز احتياطي كبير من الثروات التي تفرض عليها الضرائب في زمن الحرب عندما تم استحداث نسبة أعلى من ضرائب الأراضي عام ١٧٩٩ وضريبة الدخل المباشرة للوفاء بحالة الطوارىء القومية ، وهكذا كانت بريطانيا إبان حقبة الحرب النابليونية ، ولأول مرة على الإطلاق ، تجمع عوائد من الضرائب السنوية تفوق ما يتم جمعه في فرنسا رغم أن سكان فرنسا كان تقريباً ضعف سكان بريطانيا[١١] .

وعلى الرغم من هذا الإنجاز المميز إلا أنه كان أقل أهمية من الفارق بين النظامين

البريطاني والفرنسي من حيث النظام الائتماني العام ، ففي فترة صراعات القرن ١٨ كان ثلاثة أرباع الأموال الإضافية التي تم جمعها لدعم النفقات الإضافية لزمن الحرب تأتي عن طريق القروض ، وفي هذا المجال كانت المزايا البريطانية حاسمة ، وأولها نمو إطار من المؤسسات تسمح بجمع قروض طويلة الأجل بصورة فعالة وبسداد منتظم للفوائد على الديون ، وكان إنشاء بنك انجلترا عام ١٦٩٤ (وكان في البداية دعامة لزمن الحرب) وتنظيم الدين القومي من ناحية وازدهار تبادل الأسهم ونمو « بنوك الريف » من ناحية أخرى قد أدى إلى زيادة تدفق الأموال المتاحة لكلا الحكومتين ولرجال الأعمال ، وأدى تطور الأوراق المالية في عدة صور دون حدوث تضخم شديد أو ضياع الثقة إلى خلق عدة مميزات في عصر اشتد فيه نقص العملات المعدنية ، إلا أن « الثورة المالية » نفسها ماكانت لتحرز نجاحاً مالم تكن التزامات الدولة قد ضمنتها عدة برلمانات متعاقبة بقدرتها على فرض ضرائب إضافية ومالم يكن الوزراء بدءاً من **والبول** إلى **بت** قد بذلوا كل جهد لإقناع البنوك خاصة والشعب عامة بأنهم هم أيضاً تحركهم مبادىء السلامة المالية والحكومة « الاقتصادية » ولولا أن أدى التوسع المطرد والكبير في حجم التجارة والصناعة إلى إحداث زيادة في موارد الجمارك والرسوم الضريبية ، بل ولم تؤد بداية الحرب إلى إيقاف هذه الزيادة في حين كان الأسطول الملكي يحمي تجارة الدولة عبر البحار ويقلق تجارة الخصوم ، وعلى هذه الأسس الصلبة قام « ائتمان » بريطانيا رغم الشكوك الأولى والمعارضة السياسية الشديدة وقرب حدوث كارثة مالية كانهيار « مشروع البحار الجنوبية » الوهمي في عام ١٧٢٠ ، « ورغم كل عيوب معالجة المال العام البريطاني إلا أنها ظلت أكثر أمانة وفعالية من أى مكان آخر بأوروبا بقية القرن »(١١) .

ونتيجة لهذا انهارت معدلات الفوائد بصورة مطردة وزاد جذب الحكومة البريطانية للمستثمرين الأجانب وخاصة الهولنديين ، وهكذا أصبح التعامل المنتظم في هذه الضمانات في سوق امستردام جزءاً هاماً من العلاقات التجارية والمالية

الإنجليزية الهولندية وكانت له آثاره على اقتصاد البلدين[١٣] ، اما من حيث القوة السياسية فكانت قيمته تكمن في الطريقة التي كانت موارد الأقاليم المتحدة تساعد بها المجهود الحربي البريطاني حتى عندما تحول التحالف الهولندي في الصراع ضد فرنسا إلى حياد غير يسير ، ولم يبدأ تدفق رؤوس الأموال الهولندية في الجفاف إلا في وقت حرب الثورة الأميريكية وهو الصراع الذي بدت فيه نقاط الضعف العسكرية والبحرية والدبلوماسية والتجارية البريطانية في أجلى صورها والثقة فيها في أضعف درجاتها وذلك على الرغم من معدلات الفائدة المرتفعة التي كانت لندن مستعدة لتقديمها ، وفي عام ١٧٨٠ عندما دخلت هولنده الحرب إلى جانب فرنسا وجدت الحكومة البريطانية أن قوة اقتصادها والمتاح من رؤوس الأموال المحلية يُمكِّن المستثمرين المحليين من شراء كل قروضها .

ويمكن إيجاز الأبعاد الكاملة والنجاح النهائي لقدرة بريطانيا على الحصول على قروض للحرب في جدول (٢) ، وكانت النتيجة الاستراتيجية لهذه الأرقام هى قدرة البلاد على « الإنفاق على الحرب من مواردها الضريبية وإلغاء الهامش الحاسم من السفن والقوات في الصراع ضد فرنسا وحلفائها ولولا ذلك لكانت الموارد المخصصة مسبقاً ستصبح بلا جدوى »[١٤] ، ورغم دهشة العديد من المعلقين البريطانيين في القرن ١٨ من الحجم الكلي للديون القومية وما يمكن أن يترتب عليها من آثار ، إلا أن « الثقة الائتمانية كانت هى الميزة الأولى التي تمتعت بها بريطانيا على فرنسا » (حسب قول القس **بركلي**) ، وكان النمو الكبير لنفقات الدولة والطلب الضخم على الحديد والأقمشة وغيرها من السلع قد أفرز « دائرة تغذية عكسية » ساعدت على تطور الإنتاج الصناعي البريطاني ودفع إلى التطورات التقنية التي أعطت البلاد ميزة جديدة على الفرنسيين[١٥] .

ولكن لماذا فشل الفرنسيون في مجاراة هذه التطورات البريطانية ؟[١٦] . كبداية لم يكن ثمة نظام مناسب للمال العام ، فمنذ العصور الوسطى فصاعداً كان القائمون على العمليات المالية للملكية الفرنسية شريحة من الهيئات من قبيل إدارات البلديات

جدول (٢) نفقات الحرب البريطانية والموارد
١٦٨٨ ـــ ١٨١٥ (بالجنيه الاسترليني)

السنوات	النفقات الإجمالية	الدخل الإجمالي	التوازن عن طريق القروض	القروض بالنسبة المئوية إلى النفقات
٨٨ ـــ ١٦٩٧	٤٩,٣٢٠,١٤٥	٣٢,٧٦٦,٧٥٤	١٦,٥٥٣,٣٩١	٣٣,٦
٢ ـــ ١٧١٣	٩٣,٦٤٤,٥٦٠	٦٤,٢٣٩,٤٧٧	٢٩,٤٠٥,٠٨٣	٣١,٤
٣٩ ـــ ١٧٤٨	٩٥,٦٢٨,١٥٩	٦٥,٩٠٣,٩٦٤	٢٩,٧٢٤,١٩٥	٣١,١
٥٦ ـــ ١٧٦٣	١٦٠,٥٧٣,٣٦٦	١٠٠,٥٥٥,١٢٣	٦٠,٠١٨,٢٤٣	٣٧,٤
٧٦ ـــ ١٧٨٣	٢٣٦,٤٦٢,٦٨٩	١٤١,٩٠٢,٦٢٠	٩٤,٥٦٠,٠٦٩	٣٩,٩
١٧٩٣ ـــ ١٨١٥	١,٦٥٧,٨٥٤,٥١٨	١,٢١٧,٥٥٦,٤٣٩	٤٤٠,٢٩٨,٠٧٩	٢٦,٦
إجمالي	**٢,٢٩٣,٤٨٣,٤٣٧**	**١,٦٢٢,٩٢٤,٣٧٧**	**٦٧٠,٥٥٩,٠٦٠**	**٣٣,٣**

ورجال الدين والإقطاعيين الإقليميين ومحصلى الضرائب ، وكانت هذه الهيئات تقوم بتحصيل العوائد وتشرف على احتكارات التاج في مقابل جزء من العائد وفي الوقت نفسه كانت تجمع أموالاً للحكومة الفرنسية بمعدلات منخفضة من الفائدة على المتوقع من الدخل من هذه العمليات ، ولم يكن فساد هذا النظام ينطبق على عموم المزارعين الذين كانوا يتعاملون في عوائد الطباق والملح وحسب ، بل وكان يصدق كذلك على التسلسل الهرمي من جامعي الضرائب الإقليميين وموظفى الأحياء والأقاليم القائمين على الضرائب المباشرة ، فكان كل منهم يحصل على « قضمته » قبل توريد الأموال إلى رئيسه ، وكان كل منهم أيضاً يحصل على ٥٪ فائدة على الثمن الذي دفعه في مقابل الحصول على المنصب في المقام الأول ، وكانت كثرة من الموظفين الأقدم مكلفة بدفع مبالغ مالية مباشرة إلى متعاقدي الحكومة أو كرواتب بدون تسليم عهدتهم أولاً إلى الخزانة الملكية ، وهؤلاء أنفسهم كانوا يقرضون التاج وبفوائد .

كان هذا التنظيم المفكك العشوائيُّ فاسداً من داخله وكان الكثير من أموال دافعي

الضرائب ينتهي إلى جيوب خاصة ، وفي بعض الأحيان وخاصة في أعقاب الحروب كانت تجري تحقيقات مع الممولين الذين كانوا يحرضون على دفع « تعويضات » أو قبول معدلات فائدة أقل ، إلا أن مثل هذه الإجراءات كانت مجرد تلميحات ، أما « المتهم الحقيقي » ــ حسب قول أحد المؤرخين ــ فكان « النظام نفسه »[١٧] ، وكانت النتيجة الثانية لهذا العجز انعدام الشعور العام بالمسئولية القومية ، ونادراً ما أُوليت أية أهمية لحجم الدخل والنفقات ومشكلات العجز ، فزاد حجم الدين القومي للوفاء بتمويل الحرب والبلاط .

وقد شهدت بريطانيا مثل هذه اللامبالاة في عهد ملوك **استيوارت** ، إلا أن البلاد قد أقامت في القرن ١٨ نمطاً من التعامل في المال العام يخضع لسيطرة البرلمان مما أعطاها ميزة هائلة في طريق التفوق ، وبينما كان ارتفاع النفقات الحكومية والدَّين العام لايضر بالإستثمارات التجارية البريطانية ، كانت الظروف السائدة في فرنسا تشجع من لديه فائض من رأس المال على شراء منصب أو دخل سنوي بدلاً من استثماره في الأعمال الحرة ، وقد جرت محاولات لإقامة بنك وطني في فرنسا إلا أن مثل هذه المحاولات قد أعاقها من كانت لهم مصلحة في استمرار هذا النظام ، وهكذا ظلت سياسة فرنسا المالية تقوم على سياسة العيش بالكاد .

كما أن النمو التجاري الفرنسي قد عانى من مشكلات عديدة ، ومن المثير للدهشة كيف كانت الموانىء الفرنسية مثل ميناء لاروشيل يعانى من أوجه النقص إذا ما قورن بميناء بريطاني مثل **ليفربول** أو **جلاسجو** ، كانت هذه الموانىء الثلاثة مرشحة لاستغلال ازدهار تجارة الأطلنطي في القرن ١٨ ، ورغم الموقع الملائم للميناء الفرنسي إلا أنه كان يعاني استغلال التاج ومطالبه المالية وشراهته لأى عائد مالي ، وكانت هناك عدة ضرائب مباشرة وغير مباشرة تقف حجر عثرة في طريق النمو الاقتصادي ، وأدت الاحتكارات إلى تقييد المشروعات الحرة ، ورغم أن التاج قد أجبر أهالي **لاروشيل** على بناء ترسانة مرتفعة التكاليف في أعوام ١٧٦٠ إلا أنه لم يقدم التعويضات حين اندلعت الحرب ، ولما كانت الحكومة الفرنسية تركز جهدها

على الأهداف العسكرية لا البحرية فقد كانت الصراعات ضد الاسطول الملكي البريطاني الفائق بمثابة كارثة على **لاروشيل** الذي شهد الاستيلاء على السفن التجارية وإيقاف تجارة الرقيق وقطع تجارته مع كندا ولويزيانا في وقت ارتفعت فيه التأمينات البحرية بصورة رهيبة وفرضت فيه ضرائب طوارىء ، وكانت الضربة الأخيرة ، فغالباً ماكانت الحكومة الفرنسية تشعر بالاضطرار إلى السماح لمستعمراتها عبر البحار بالتجارة على ظهور سفن محايدة في أوقات الحرب إلا أن هذا الإجراء كان يؤدي إلى صعوبة إعادة التعامل مع هذه الأسواق في أوقات السلم ، وعلى الجانب الآخر نما القطاع الأطلنطي من الاقتصاد البريطاني بصورة مطردة عبر القرن ١٨[١٨] .

وكانت أسوأ نتائج العجز الاقتصادي الفرنسي هى ضعف المجهود البحري والعسكري في أوقات الحرب[١٩] ، فكان الحصول على مبالغ مالية ضخمة في أوقات الحرب يمثل مشكلة دائمة للبلاط الفرنسي حتى عندما كان سحبه يزيد على الأموال الهولندية في سبعينيات وثمانينيات القرن ١٨ ، مما يعود إلى تاريخه الطويل في إعادة تقييم عملته ، ورفض الاعتراف الجزئي بالديون وإجراءاته التعسفية ضد أصحاب رؤوس المال مما أدى إلى تقاضيهم فوائد أعلى من تلك التي كانوا يفرضونها على الإنجليز وغيرهم من الحكومات الأوروبية ، ورغم هذا الاستعداد لدفع معدلات أعلى من الفوائد لم يكن يسمح للملوك « البوربون » بضمان الأموال اللازمة لاستمرار مجهودهم الحربي في حروب طويلة .

وكان أفضل مثال على هذا الضعف الفرنسي قد حدث في السنوات التي تلت الثورة الأميريكية ، ولم تكن هذه الحرب ميزة لبريطانيا التي فقدت كبرى مستعمراتها وارتفع دينها إلى ٢٢٠ مليون استرليني ، ولكن كانت الفائدة على هذه الديون لا تتجاوز ٣٪ مما جعل إجمالي سدادها السنوي لا يزيد على ٧,٣٣ مليون استرليني ، وكانت التكاليف الفعلية للحرب بالنسبة لفرنسا أقل كثيراً ، فقد دخلت الحرب في مرحلة متقدمة ولم تكن في حاجة إلى استخدام جيش ضخم ، ورغم هذا كانت التكاليف على الجانب الفرنسي تتجاوز مليار ليرة تم تدبيرها كلها

بالقروض بفوائد ضعف ما كانت تحصل عليه الحكومة البريطانية ، وكانت خدمة الديون في كلا البلدين تستهلك نصف النفقات السنوية للدولة ، ولكن بعد ١٧٨٣ اتخذت الحكومة البريطانية سلسلة من الإجراءات لإقرار وضعها الائتماني ، وعلى الجانب الفرنسي وعلى النقيض من ذلك تم عقد قروض ضخمة في كل سنة نظراً لعدم كفاية الموارد لنفقات أوقات السلم ، ومع الزيادة السنوية في العجز زاد ضعف الوضع الائتماني للحكومة إلى درجة أكبر .

وكانت النتيجة أن كان حجم الدين القومي لفرنسا في عام ١٧٨٠ يوازي نظيره البريطاني (حوالي ٢١٥ مليون استرليني) إلا أن أقساط الفوائد السنوية كان الضعف تقريباً أى حوالي ١٤ مليوناً ، والأسوأ من ذلك أن جهود الوزراء المتتاليين لفرض ضرائب جديدة كانت تلقى معارضة شديدة من جانب الشعب ، وأدت في النهاية إلى انهيار النظام القديم في فرنسا[٢٠] ، وكانت العلاقة بين الإفلاس القومي والثورة شديدة الوضوح ، وفي ظل الظروف اليائسة التي تلت أصدرت الحكومة المزيد من الأوراق المالية مما أدى إلى مزيد من التضخم صعده قرار الحرب عام ١٧٩٢ ، صحيح أن الإصلاحات الإدارية اللاحقة في الخزانة نفسها وإصرار النظام الثوري على الوقوف على الحالة الحقيقية للأمور قد أدت إلى إفراز آلة بيروقراطية موحدة لجمع العوائد تشبه نظيرتها في بريطانيا وغيرها ، إلا أن الاضطرابات الداخلية والتوسع الخارجي وهو ما استمر حتى ١٨١٥ قد أدى إلى تخلف الاقتصاد الفرنسي إلى درجة كبيرة عن نظيره البريطاني .

كانت مشكلة جمع المال لسداد تكاليف الحروب الراهنة والسابقة تشغل كل الأنظمة ورجال الدولة ، وحتى في أوقات السلم كان استمرار القوات المسلحة يستهلك ٤٠ أو ٥٠٪ من نفقات البلاد ، أما في أوقات الحرب فكانت ترتفع إلى ٨٠ بل و ٩٠٪ منها ، وأياً كانت الدساتير الداخلية من ملكيات استبدادية إلى ملكيات مقيدة إلى جمهوريات برجوازية في أوروبا كانت جميعاً تواجه نفس العقبة ، ففي أعقاب كل جولة من الحرب كانت كل دولة تحتاج إلى استرداد عافيتها وإصلاح

اقتصادها المرهق وتهدئة السخط الداخلي الذي تثيره الضرائب الباهظة والحروب ، إلا أن الطبيعة الأنانية لنظام الدول الأوروبية كان يعني أن السلام الطويل لايدوم وأنه في غضون بضع سنوات كانت الاستعدادات تتم لحرب جديدة ، ولكن إذا كانت الأعباء المالية غير محتملة بالنسبة للفرنسيين والإنجليز والهولنديين وهم أغنى ثلاث دول أوروبية فكيف كان الحال بالنسبة للدول الأكثر فقراً ؟

كانت الإجابة على هذا السؤال هو أن هذه الدول لم يكن لها قِبَل بمثل هذه الأعباء ، فحتى بروسيا في عهد **فردريك** العظيم ورغم ما تمتعت به من احتكارات واسعة وممتلكات لم تستطع الوفاء بضرورات الحرب النمساوية وحرب السنوات السبع دون لجوء إلى ثلاثة موارد « غير عادية » من الدخل وهى الأرباح من خفض قيمة العملات ونهب الدول المجاورة وبعد عام ١٧٥٧ بالحصول على معونات من حليفتها الغنية بريطانيا ، أما بالنسبة لإمبراطورية هابسبرج الأقل قوة والأضعف مركزية فكانت مشكلات الوفاء بنفقات الحرب هائلة ، ولم يكن الوضع أفضل لا في روسيا ولا في أسبانيا ، فكانت الأموال لا مصدر لها سوى الضغط على الفلاحين والطبقة الوسطى المتخلفة ، وأمام كل هذه الطلبات بالإعفاء في ظل النظم الملكية القديمة (من النبالة المجرية ورجال الدين الأسبان) كان حتى ابتكار الضرائب غير المباشرة أو تخفيض قيمة النقود أو طباعة الأوراق المالية لايكفي للحفاظ على الجيوش والبلاطات الملكية وفاعليتها في أوقات السلم ، وبينما كانت الحرب تؤدي إلى اتخاذ إجراءات مالية غير عادية بسبب حالة الطوارىء القومية فإنها كانت أيضاً تضع الاعتماد كله على أسواق المال الأوروبية الغربية أو على معونات مباشرة من لندن وأمستردام أو باريس لشراء المرتزقة والدفع للموردين ، وكانت عبارة « لا أموال » هى شعار أمراء عصر النهضة بل وحقيقة لا مراء فيها حتى في عصور **فردريك ونابليون**(٢١) .

وليس معنى هذا أن العامل المالي كان دائماً هو الذي يحدد مصير الأمم في حروب القرن ١٨ ، فكانت أمستردام أعظم مركز مالي في العالم ، إلا أن هذا الوضع لم

يحل دون سقوط الأقاليم المتحدة كقوة عظمى ، وعلى النقيض من ذلك كانت روسيا متخلفة اقتصادياً وتعانى حكومتها من نضوب الأموال ، إلا أن نفوذها وقوتها في الشئون الأوروبية كانا في ازدياد ، ولتفسير هذا التناقض علينا أن ننظر في العامل الهام الثاني ألا وهو تأثير الجغرافيا على الاستراتيجية القومية .

الجغرافيا السياسية :

نظراً للطبيعة التنافسية لسياسة القوى الأوروبية وعلاقات التحالف المتذبذبة في القرن ١٨ كانت الدول المتنافسة غالباً ماتواجه ظروفاً متباينة من صراع إلى آخر ، فكانت المعاهدات و « الثورات الدبلوماسية » تؤدي إلى مزيج متغير من القوى وبالتالي إلى تحولات سريعة في التوازن الأوروبي على الصعيدين العسكري والبحري ، وبينما كان ينتج عن هذا اعتماد كبير على خبرة وحنكة الدبلوماسيين وكفاءة الجيوش ، كانت أهمية العامل الجغرافي كبيرة ، ولا يعني هذا الاصطلاح جودة المناخ ووفرة المواد الخام وخصوبة الأرض وما إلى ذلك ، بل يقصد به الموقع الاستراتيجي إبان هذه الحروب المتعددة الأطراف ، وهل لأُمَّةٍ ما القدرة على تركيز طاقاتها في جبهة واحدة أم أن عليها أن تحارب على عدة جبهات ؟ هل لها حدود مشتركة مع دول أضعف أم مع دول أقوى ؟ هل هى تعد قوة برية أم قوة بحرية أم مزيج منهما ؟ وما هى المزايا والعيوب الناتجة من ذلك ؟ هل لها أن تنسحب بسهولة من حرب كبرى في أوروبا الوسطى إن أرادت ؟ وهل لها أن تضمن موارد إضافية عبر البحار ؟

كان المصير الذي آلت إليه الأقاليم المتحدة في تلك الحقبة مثالاً طيباً على تأثير الجغرافيا على السياسة ، فكانت في بداية القرن ١٧ تمتلك العديد من المقومات المحلية للنمو القومي ، فكان لها اقتصاد زاهر واستقرار اجتماعي وجيش مدرب وأسطول قوي و لم تكن معيبة من الناحية الجغرافية ، بل على النقيض كانت أنهارها تمثل شبكة حاجزة أمام القوات الأسبانية ، وموقعها على بحر الشمال كان يسمح لها باستغلال مصايد الرنجة الغنية ، ولكن بعد قرن من الزمان كان الهولنديون يصارعون من أجل

البقاء في مواجهة عدد من المنافسين ، وقد أدى اتباع انجلترا في عهد **كرومويل** للسياسات التجارية المقيدة وكذلك في فرنسا إلى الإضرار بالتجارة والشحن الهولندية ، ففي مواجهة قادة مثل **ترومب ودي رويتر** كان على تجار هولنده في الحروب البحرية إما أن يفروا من طريق القنال أو أن يسلكوا الطريق العاصف حول اسكتلندا والذي كان لايزال مفتوحاً أمام هجمات من بحر الشمال ، وكانت الريح الغربية تمثل ميزة للقادة البحريين الإنجليز.، وكانت المياه الضحلة أمام هولنده تؤدي إلى الحد من قوة وحجم السفن الحربية الهولندية(٢٢) ، وزاد تعرض تجارتها مع الأميريكتين والهند الشرقية لغارات بريطانيا في البحر وكذلك كانت تجارتها في بحر البلطيق والتي كانت من دعامات رخائها المبكر ، ورغم قدرة الهولنديين على تدعيم مركزهم بأسطول بحري حربي يجردونه للدفاع عن مصالحهم إلا أنهم لم يكونوا يضمنون عدم التعرض للهجوم في مناطق بحرية أبعد .

وازدادت هذه الورطة سوءاً بتعرض هولنده للتهديد البري من جانب فرنسا في عهد **لويس الرابع عشر** منذ أواخر أعوام ١٦٦٠ فصاعداً ، وكان هذا التهديد يفوق المخاطر التي شكلتها أسبانيا قبل قرن مضى ، ولذلك اضطر الهولنديون إلى تنمية جيشهم (٩٣٠٠٠ رجل عام ١٦٩٣) وإلى تكريس المزيد من الموارد لحماية حصون الحد الجنوبي ، وكان هذا الاستنزاف للطاقات الهولندية مضاعفاً ، فقد قامت بتحويل مبالغ مالية ضخمة إلى النفقات العسكرية مما أدى إلى تصاعد ديون الحرب وأقساط الفوائد وزيادة الرسوم الضريبية وارتفاع الأجور مما أدى إلى الحد من قدرة الدولة على التنافس على المدى البعيد ، كما أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح خلال الحروب في تعداد سكان لايتجاوز المليونين(٢٣) .

وكان التحالف الإنجليزي الذي عقده **ويليام الثالث** عام ١٦٨٩ هو الذي أنقذ الأقاليم المتحدة وفي الوقت نفسه كان عاملاً هاماً أسهم في تقويض أركانها كقوة عظمى مستقلة ، فكان ضعف الموارد الهولندية في مختلف الحروب ضد فرنسا بين الأعوام ١٦٨٨ و ١٧٤٨ يعني حاجتهم إلى تركيز ثلاثة أرباع نفقاتهم الدفاعية

في الجيش وبالتالي إلى إهمال الأسطول ، في حين ازداد سهم بريطانيا في الحملات الاستعمارية والبحرية ومن الأرباح التجارية منهما ، وكلما ازدادت تجارة لندن وبريستول ازدهاراً تدهورت تجارة امستردام ، وقد ازداد هذا الوضع تفاقماً نتيجة للجهود البريطانية لمنع أى تجارة مع فرنسا فى زمن الحرب مما كان ينافي رغبة الهولنديين في الحفاظ على الروابط التجارية المربحة وهو مايشير إلى مدى اعتماد التجارة والمال في الأقاليم المتحدة على الخارج في تلك الحقبة في حين كان الاقتصاد البريطاني يتمتع ولايزال بقدر من الاكتفاء الذاتي ، وحتى عندما فرت الأقاليم المتحدة إلى الحياد في حرب السنوات السبع لم ينفعها ذلك كثيرا ، إذ كان ثمة أسطول ملكي يصر على إغلاق التجارة الفرنسية عبر البحار مشحونة في سفن محايدة[٢٤] ، وتكرر النزاع الدبلوماسي الإنجليزي الهولندي في أعوام ١٧٥٨ ــ ١٧٥٩ حول هذه المشكلة مرة أخرى في الأعوام التي تلت الثورة الأميركية وأدى في النهاية إلى عداوة معلنة بعد عام ١٧٨٠ وهو مالم يساعد على تنمية التجارة البحرية لأى من إنجلترا أو الأقاليم المتحدة ، ومع قيام الثورة الفرنسية والصراع النابليوني وجد الهولنديون أنفسهم بين شقى الرحى بين فرنسا وبريطانيا يعانون من الديون والضغوط الداخلية وضياع المستعمرات والتجارة عبر البحار في سباق عالمي لايستطيعون تجنبه ولا الاستفادة منه ، وفي ظل هذه الظروف لم تكن الخبرة المالية والركون إلى فائض رأس المال كافيين[٢٥] .

وبنفس الصورة ولكن على نطاق أوسع كانت فرنسا تعاني من كونها قوة مختلطة في القرن ١٨ ومن تشتت طاقاتها بين أهدافها القارية من ناحية وطموحاتها الاستعمارية من ناحية أخرى ، وفي الجزء المبكر من حكم **لويس الرابع عشر** لم يكن هذا التناقض الاستراتيجي واضحاً ، وكانت قوة فرنسا ترتكز إلى مكونات محلية كأرضها المتجانسة نسبياً والواسعة واكتفائها الذاتي الزراعي وسكانها البالغين عشرين مليوناً وهو ماسمح **للويس الرابع عشر** بزيادة حجم جيشه من ٣٠ ألفاً في ١٦٥٩ إلى ٩٧ ألفاً في ١٦٦٦ ثم إلى ٣٥٠ ألفاً في ١٧١٠[٢٦] ، كما كانت

أهداف الملك **الشمس** في سياسته الخارجية تقليدية أيضاً ، ومنها تقويض صروح إمبراطورية هابسبرج بتحركات جنوبية ضد أسبانيا وشرقاً وشمالاً ضد تلك السلسلة الضعيفة من الأراضي الأسبانية والألمانية مثل **فرانك كونتي واللورين والألزاس ولكسمبورج** وجنوبي الأراضي الواطئة ، وفي حين عانت أسبانيا إنهاكاً والنمسا تهديداً عثمانياً وإنجلترا في حيادها ثم في صداقتها كان **لويس الرابع عشر** يتمتع بعقدين من النجاح الدبلوماسي ، ولكن بعد حين بدأت الأطماع الفرنسية تقلق القوى الأخرى .

كانت المشكلة الاستراتيجية الأولى بالنسبة لفرنسا عجزها عن شن حملات حاسمة للغزو رغم قوتها الضخمة في المجال الدفاعي ، إذ كانت محصورة من كل جانب بحواجز جغرافية وبمصالح عدد من القوى العظمى ، فكان أى هجوم على البلاد الواطئة جنوباً (وكانت تحت يد آل هابسبرج) يعني حملات طاحنة عبر أراضٍ مزدحمة بالحصون والمسالك المائية ويثير ردود أفعال لامن قوات هابسبرج وحدها بل ومن الأقاليم المتحدة وإنجلترا ، وكانت العمليات الحربية الفرنسية في داخل ألمانيا على جانب من الصعوبة ، كانت الحدود سهلة الاختراق ولكن خطوط الاتصال كانت أطول كثيراً كما كان أمامها تحالف عليها أن تواجهه وقوامه النمسا وإنجلترا وهولنده ثم بروسيا ، وحتى عندما كانت فرنسا مستعدة في منتصف القرن ١٨ للتحالف القوى مع ألمانيا — أى إما النمسا أو بروسيا — كانت النتيجة الطبيعية لمثل هذا التحالف أن تتخذ القوة الألمانية الأخرى جانب المعارضة بل وتحاول الحصول على تأييد بريطانيا وروسيا لتحييد الطموحات الفرنسية .

وكانت أى حرب ضد القوى البحرية تؤدي إلى شيء من التشتيت للطاقات الفرنسية عن القارة وإلى ضعف احتمالات نجاح أى حملة برية ، ونتيجة للتمزق بين القتال في فلاندرز وألمانيا وشمال إيطاليا من ناحية وفي القنال الإنجليزي والهند الغربية وكندا السفلى والمحيط الهندي من ناحية أخرى أدت الاستراتيجية الفرنسية إلى ضياع فرصة اتخاذ أحد طريقين ، وقد أبت الحكومات الفرنسية المتعاقبة أن تبذل كل جهد ممكن لتحدي تفوق الأسطول الإنجليزي الملكي في حين أنها خصصت أموالاً طائلة

للبحرية كان يمكن أن توجه لدعم الجيش لو كانت هذه الدولة تود دعم قوتها البرية ، ولم تتمكن فرنسا من إذلال عدوتها بريطانيا إلا في حرب ١٧٧٨ — ١٧٨٣ من خلال دعم الثوار الأميريكيين في العالم الغربي إلا أنها امتنعت عن القيام بأى تحرك في داخل ألمانيا ، وفي حروبها الأخرى لم تتمتع فرنسا بتركيزها الاستراتيجي مما أسفر عن معاناة كبرى لها .

بإيجاز ظلت فرنسا بنظامها السياسي القديم وبحجمها السكاني وثرواتها أكبر الدول الأوروبية ، إلا أنها لم تكن من الكبر والفعالية بحيث تصبح « قوة عظمى » وأدى انحصارها براً وتحولها إلى البحر إلى عجزها عن الصمود أمام التحالف الذي أدى إلى قيامه طموحها الكبير ، وكانت التصرفات الفرنسية تعد تأكيداً لتعددية القوى في أوروبا ، ولم تتمكن فرنسا من فرض أفكارها على القارة الأوروبية لحين إلا حين تحولت طاقاتها القومية عن طريق الثورة وعندما قام **نابليون** بنشرها بصورة باهرة ، إلا أن نجاحها كان مؤقتاً حتى في هذا الميدان ولم يتمكن أى قدر من العبقرية العسكرية من ضمان سيطرة فرنسية دائمة على ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا فضلاً عن روسيا وبريطانيا .

ولم تكن مشكلة فرنسا الجغرافية الاستراتيجية بضرورة مواجهة الأعداء المرتقبين على مختلف الجبهات مشكلة فريدة ولو أن هذه الدولة قد زادت الأمور سوءاً بالنسبة لنفسها بسبب عدوانها المتكرر وفقدانها المزمن للاتجاهات ، وكان مقدراً للقوتين الألمانيتين الكبريين في تلك الفترة — وهى إمبراطورية هابسبرج وبروسيا براندنبرج — أن يواجها نفس المشكلة بحكم وضعهما الجغرافي ، ولم يكن هذا شيئاً جديداً على آل هابسبرج النمساويين ، إذ كان ذلك المزيج الغريب الشكل من الأراضي التي كانوا يحكمونها (النمسا وبوهيميا وسيلسيا ومورافيا والمجر وميلانو ونابولى وصقلية وبعد ١٧١٤ جنوب الأراضي الواطئة) وموقف القوى الأخرى من هذه الأراضي يتطلب تحايلات دبلوماسية وعسكرية رهيبة لمجرد الحفاظ على إرثهم فيها ، وكانت زيادتها تحتاج إلى عبقرية أو حسن طالع وربما كلاهما معاً .

وهكذا كانت مختلف الحروب التي دخلتها جيوش آل هابسبرج ضد الأتراك (١٦٦٣ ــ ١٦٦٤ ، ١٦٨٣ ــ ١٦٩٩ ، ١٧١٦ ــ ١٧١٨ ، ١٧٣٧ ــ ١٧٣٩ ، ١٧٨٨ ــ ١٧٩١) تشير إلى دعم هذه الجيوش لوضعها في البلقان في حين أن هذا الصراع في مواجهة إمبراطورية عثمانية آيلة للانهيار قد استهلك معظم طاقات فيينا في هذه الحقبة المختارة[٢٧] ، وقد اضطر **ليوبولد الأول** أمام الأتراك الذين كانوا يقفون على أبواب عاصمته الملكية عام ١٦٨٣ إلى الحفاظ على حياده تجاه فرنسا رغم استفزازات **لويس الرابع عشر** بإعادته لتوحيد الألزاس ولكسمبورج في نفس ذلك العام ، وكان هذا التناقض النمساوي أقل وضوحاً إبان حرب السنوات التسع (١٦٨٩ ــ ١٦٩٧) وما تلاها من حرب ولاية العهد الأسبانية (١٧٠٢ ــ ١٧١٣) إذ كانت فيينا في ذلك الوقت قد أصبحت جزءاً من تحالف عملاق ضد فرنسا ، إلا أنه لم يختف تماماً رغم ذلك ، وكانت مجريات العديد من حروب القرن ١٨ تبدو متقلبة ولايمكن التنبؤ بها بسبب الدفاع عن مصالح آل هابسبرج العامة في أوروبا وبسبب الحفاظ على هذه المصالح خاصة داخل ألمانيا نفسها في أعقاب قيام بروسيا ، ومنذ استيلاء بروسيا على إقليم سيلسيا عام ١٧٤٠ كان على فيينا أن تدير سياساتها الخارجية والعسكرية وعينها على برلين مما حدا بدبلوماسية آل هابسبرج إلى مزيد من الإحكام ، ففي سبيل رد بروسيا الناهضة داخل ألمانيا كان النمساويون في حاجة إلى استدعاء العون الفرنسي في الغرب والروسي في الشرق ، إلا أن فرنسا كان لايعتمد عليها وكان يجب صدها عن طريق تحالف إنجليزي نمساوي في بعض الأحيان (مثل أعوام ١٧٤٤ ــ ١٧٤٨) ، كما كان النمو المتصاعد للقوة الروسية يعد سبباً للقلق خاصة حين كانت التوسعية القيصرية تهدد السيطرة العثمانية على البلقان التي تريدها فيينا ، وفي النهاية عندما أبدت الميول الاستعمارية النابليونية تحديها لاستقلال كل القوى الأخرى في أوروبا لم يكن أمام إمبراطورية هابسبرج اختيار سوى الانضمام إلى أى تحالف كبير ممكن في سبيل التصدي للسيطرة الفرنسية .

إن حرب التحالف ضد **لويس الرابع عشر** في بداية القرن ١٨ والحروب ضد بونابرت في نهايته قد تدلنا على مدى ضعف النمسا أكثر مما تدلنا على الصراعات فيما بينهم ، وكان الصراع الطويل ضد بروسيا بعد ١٧٤٠ قد أوضح أن فيينا لم تكن تستطيع السيطرة على دولة ألمانية صغرى أخرى تزيد عنها فعالية في جيشها ومجموع عوائدها بيروقراطيتها مما يرجع إلى الإصلاحات العسكرية والمالية والادارية التي أجريت في أراضي آل هابسبرج في تلك الحقبة ، وكان يتضح أكثر وأكثر أن القوى غير الألمانية وهى فرنسا وبريطانيا وروسيا كانت لاتود استبعاد النمسا لبروسيا ولا قضاء بروسيا على النمسا ، وكانت امبراطورية **آل هابسبرج** في سياقها الأوروبي الأكبر قد تحولت إلى قوة هامشية من الدرجة الأولى وكان لابد لها أن تظل كذلك حتى عام ١٩١٨ ، وهى بالطبع لم تهبط على قائمة القوى إلى الدرجة التي هوت إليها أسبانيا أو السويد وقد تفادت المصير الذي آلت إليه بولنده ، ولكن نظراً لظروف اللامركزية والتنوع العرقي والتخلف الاقتصادي فقد فشلت المحاولات التي بذلتها الادارات المتتالية في فيينا لتحويلها إلى أكبر دولة أوروبية ، ورغم ذلك كان ثمة خطر ظاهر ، فكما يقول **أولوين هفتون** إن : « رفض الإمبراطورية النمساوية العنيد للتفكك » كان يذكر بأنها كانت تمتلك قوى خفية في داخلها ، فكانت الكوارث تعقبها غالباً محاولات للإصلاح ، وكان على كل مؤرخ لانهيار **آل هابسبرج** أن يفسر بصورة ما مقاومتها العنيدة في مواجهة القوة الدينامية للميول الاستعمارية الفرنسية لمدة ١٤ عاماً من الفترة من ١٧٩٢ إلى ١٨٠٧ تقريباً[٢٨] .

وكان موقف بروسيا يشبه موقف النمسا من الناحية الجيوستراتيجية رغم الاختلاف الداخلي الشديد ، وأسباب النهضة التدريجية للبلاد لتصبح أكبر وأقوى مملكة ألمانية شمالية معروفة ولا تحتاج إلى أكثر من إدراجها هاهنا وهى العبقرية التنظيمية والعسكرية لقادة ثلاثة وهم « المنتخب العظيم » (١٦٤٠ ــ ١٦٨٨) و « **فردريك ويليام الأول** » (١٧١٣ ــ ١٧٤٠) و « **فردريك العظيم** » (١٧٤٠ ــ ١٧٨٦) وكفاءة جيش بروسيا والاستقرار المالي النسبي القائم على

الممتلكات الملكية الضخمة وتشجيع التجارة والصناعة واستخدام الجنود ورجال الأعمال الأجانب والبيروقراطية البروسية الشهيرة التي عملت تحت إشراف اللجنة الحربية العامة[٢٩] ، ولكن كان صحيحاً كذلك أن نهضة بروسيا تزامنت مع انهيار القوة السويدية وتفكك المملكة الفوضوية الضعيفة في بولنده والتمزق الذي فرضته الحروب على فيينا في العقود الأولى من القرن ١٨ ، وقد سنحت فرص عديدة أمام ملوك بروسيا ، وفي ملئها لفراغ القوى الذي طرأ على شمال وسط أوروبا بعد ١٧٧٠ استقلت الدولة البروسية من وضعها في مواجهة سائر القوى العظمى ، وكانت نهضة روسيا نفسها عاملاً مساعداً على تشتيت السويد وبولنده والامبراطورية العثمانية ، وكانت فرنسا أبعد غرباً من أن تتعرض لخطر قاتل ، واستطاعت أحياناً أن تؤدي دورها كحليف مفيد ضد النمسا ، ولو كانت فرنسا شنت عدواناً على ألمانيا لواجهت أمامها قوات آل هابسبرج وهانوفر ــ وبالتالي بريطانيا ــ وهولنده وبروسيا نفسها ، وأخيراً لو فشل هذا التحالف لاستطاعت بروسيا أن تسعى إلى السلام مع باريس أكثر منه مع القوى الأخرى ، وكان أى تحالف ضد فرنسا مفيداً في بعض الأحيان بالنسبة لبرلين .

وفي هذا الإطار الدبلوماسي والجغرافي المتميز كان ملوك بروسيا الأوائل يلعبون اللعبة جيداً ، فكان الاستيلاء على سيلسيا التي اعتبرها البعض المنطقة الصناعية في الشرق بمثابة دفعة كبرى لقدرة الدولة عسكرياً واقتصادياً ، إلا أن محدودية القوة الحقيقية لبروسيا في الشئون الأوروبية ومحدودية حجمها وسكانها تكشفت بصورة قاسية إبان حرب السنوات السبع في ١٧٥٦ عندما ساءت الظروف الدبلوماسية وأصر جيران **فردريك** العظيم الأقوياء على معاقبته على مراوغته ، ولم يمكن **فردريك** من تفادي الهزيمة في مواجهة مثل هذا « الحصار » المخيف سوى الجهود الجبارة التي بذلها ملوك بروسيا وقواته المدربة وافتقار أعدائه إلى التنسيق فيما بينهم ، ومع ذلك كانت الخسائر في الأرواح والمعدات فادحة في تلك الحرب ، ومع التحجر المطرد لجيش بروسيا من ١٧٧٠ فصاعداً لم تكن برلين في وضع يسمح لها بتحمل المزيد

من الضغوط الدبلوماسية من جانب روسيا فضلاً عن الهجوم الجرىء الذي شنه نابليون عام ١٨٠٦ ، ولم تستطع الجهود اللاحقة التي بذلها شارنهورست وغنايسناو وغيرهما من المصلحين العسكريين أن تخفي الأسس المهتزة للقوة البروسية في ١٨١٣ إلى ١٨١٥[٣٠] ، فكانت تعيش عسكرياً في ظل روسيا وتعتمد بصورة رئيسية على معونات بريطانيا التي تكلفت بمعظم نفقات التحالف ، وكانت لاتستطيع الاستيلاء على فرنسا وحدها ، وكانت مملكة **فردريك ويليام الثالث** (١٧٩٧ ـــ ١٨٤٠) كالنمسا من بين أصغر القوى العظمى وكانت لتظل على هذا الحال حتى عهد تحولها الصناعي والعسكري في ستينيات القرن التاسع عشر .

* * *

على العكس من ذلك كانت ثمة قوتان بعيدتان ـــ وهما روسيا والولايات المتحدة ـــ تتمتعان بقوة نسبية وتحرر من التناقضات الاستراتيجية التي أصابت دول أوروبا الوسطى في القرن ١٨ ، كانت لكل من هاتين الدولتين حدود منهارة تحتاج إلى رقابة ، إلا أنهما لم يواجها أى خطر من أية دولة تفوق أياً منهما عسكرياً داخل أراضيهما وفي توسعاتهما[٣١] ، وفي تعاملاتهما مع أوروبا الغربية كانت لهما ميزة « الجبهة » المتجانسة نسبياً ، كانت كل منهما تشكل تحدياً لبعض من القوى العظمى في حين كانتا تتمتعان بقوتهما التي دعمها البعد المكاني عن ساحات الصراع الأوروبي .

من المهم في التعامل مع فترة طويلة كتلك من ١٦٦٠ إلى ١٨١٥ أن نؤكد على مدى تأثير الولايات المتحدة وروسيا الذي كان كبيراً في نهاية تلك الفترة عنه في بدايتها ، فكانت « أميريكا الأوروبية » في ستينيات وسبعينيات القرن السابع عشر لاتزيد على سلسلة من المستوطنات الأوروبية المنعزلة ، في حين كانت روسيا قبل **بطرس** العظيم (١٦٨٩ ـــ ١٧٢٥) لاتقل عنها بعداً مكانياً وتخلفاً ، ومن الناحية التجارية كانت كل منهما تعاني تخلفاً ، فكانت كل منهما تعد منتجاً للأخشاب والقنب وغيرهما من المواد الخام ومشتريا للسلع المصنعة من بريطانيا والأقاليم المتحدة ، وكانت القارة الأميريكية في معظم تلك الفترة أداة تتقاتل القوى حولها ،

أما ما أدى إلى تغيير هذا الوضع فكان النجاح البريطاني الماحق في نهاية حقبة حرب السنوات السبع (١٧٦٣) التي شهدت طرد فرنسا من كندا ونوفاسكوشيا واستبعاد أسبانيا من غرب فلوريدا ، وعندما تخلص المستوطنون الأمريكيون من التهديدات الأجنبية أصروا على أن تكون لهم علاقات إسمية فقط مع بريطانيا ، وفي عام ١٧٧٦ كان مستوطنو أميريكا الشمالية قد حققوا نمواً هائلاً ، فقد تضاعف عدد السكان الذي كان مليونين واستمر في التضاعف كل ثلاثين سنة وانتشروا غرباً وحققوا رخاء اقتصادياً واكتفاء ذاتياً في الغذاء والعديد من السلع ، وكان معنى هذا أن الولايات الثائرة كانت غير معرضة للعمليات البحرية وأكثر اتساعاً من أن تخضع لقوات برية تشن هجماتها من جزيرة على بعد ٣٠٠٠ ميل .

أدى وجود ولايات متحدة مستقلة بمرور الوقت إلى نتيجتين رئيسيتين لقصة تغير نمط القوة العالمية ، أولهما وجود مركز غير أوروبي هام للإنتاج والثروة والقوة العسكرية كانت له آثار بعيدة المدى على توازن القوى العالمية لاتتوافر لمجتمعات غير أوروبية أخرى مثل الصين والهند بدءاً من عام ١٧٨٣ فصاعداً ، وفي منتصف القرن ١٨ احتلت المستعمرات الأميريكية مكانة هامة في التجارة البحرية وبدأت أولى خطواتها المترددة نحو التصنيع ، وحسب بعض الروايات فقد انتجت الدولة الناشئة من الحديد في عام ١٧٧٦ مايزيد على إجمالي انتاج بريطانيا ، كما زاد الناتج الصناعي بحيث أصبحت البلاد عام ١٨٣٠ سادس قوة صناعية في العالم المتقدم[٣٢] ، وفي ظل هذا المعدل من النمو لم يكن مدهشاً أن يتوقع المراقبون في نهايات القرن ١٨ أن تؤدي الولايات المتحدة دوراً كبيراً في القرن التالي ، وكانت النتيجة الأخرى محسوسة بصورة تدريجية وخاصة بالنسبة لبريطانيا التي تأثر دورها كجناح من أجنحة القوة في السياسة الأوروبية بظهور دولة معادية مرتقبة على جبهتها الأطلنطية تهدد ممتلكاتها الكندية والهندية الغربية ، ولم تكن هذه المشكلة دائمة بالطبع وكان البعد المكاني واتجاه الولايات المتحدة إلى العزلة يعني أن لندن لم تكن في حاجة إلى النظر إلى الأميريكيين بنفس نظرة فيينا للأتراك أو الروس فيما بعد ، إلا أن تجارب الحروب

من ١٧٧٩ إلى ١٧٨٣ ومن ١٨١٢ إلى ١٨١٤ قد أوضحت صعوبة تدخل بريطانيا في الصراعات الأوروبية في حالة وجود ولايات متحدة معادية وراء ظهرها .

كان لنهضة روسيا القيصرية تأثير أسرع على توازن القوى الدولية ، وقد أثار انتصار روسيا المذهل على السويد في بولتافا (١٧٠٩) انتباه القوى الأخرى إلى الحقيقة القائلة أن الدولة الموسكوفية البعيدة والهمجية في طريقها إلى أداء دور في الشئون الأوروبية ، ومع إنشاء **بطرس العظيم** لأسطوله لترسيخ أقدامه في البلطيق (كاريليا وإستونيا وليفونيا) طلب السويديون عوناً من الأسطول البريطاني لتفادي الوقوع في قبضة هذا العملاق الشرقي ، إلا أن بولندا وتركيا هما اللتان عانيتا من نهضة روسيا ، وعندما توفيت **كاترين العظيمة** عام ١٧٩٦ كانت قد أضافت مائتي ألف ميل مربع إلى إمبراطورية شاسعة أصلاً ، وكان الزحف المؤقت الذي قامت به القوات الروسية غرباً يعد مذهلاً ، وكانت الشراسة التي أبدتها القوات الروسية إبان حرب السنوات السبع واحتلالها المؤقت لبرلين عام ١٧٦٠ قد أدت إلى أن غير **فردريك العظيم** نظرته لجارته ، وبعد أربعة عقود نشطت القوات الروسية تحت قيادة سوفوروف في حملاتها على إيطاليا والألب إبان حرب « التحالف الثاني » (١٧٩٨ — ١٨٠٢) ، وقد كانت عملية نائية أنذرت بزحف القوات الروسية من موسكو إلى باريس في عامي ١٨١٢ ، ١٨١٤[٣٣] .

من الصعب قياس الدرجة التي كانت عليها روسيا في القرن ١٨ ، كان جيشها غالباً أكبر من جيش فرنسا ، كما حققت تقدماً كبيراً في صناعات هامة كالنسيج والحديد ، وكان من المستحيل تقريباً أن تقوم أية دولة من منافساتها بغزوها على الأقل من جهة الغرب ، وكانت مكانتها كواحدة « امبراطوريات البارود » قد مكنتها من هزيمة قبائل الشرق التي كانت على ظهور الخيل ومن الحصول على مصادر جديدة للقوى البشرية والمواد الخام والأراضي الخصبة التي مكنتها من دعم مكانها بين القوى العظمى ، وقد اتجهت البلاد بتوجيهات حكومية نحو التحديث بسبل شتى ولو أن خطوات هذه السياسة ومدى نجاحها كانت غالباً مبالغاً فيها ، فقد

ظلت إمارات التخلف ظاهرة ، من قبيل الفقر المدقع والهمجية ومستوى المعيشة المتدني وسوء وسائل الاتصال وصعوبة المناخ والتخلف التقني والتعليمي فضلاً عن السمة الرجعية لعدد من **آل رومانوف** ، وحتى **كاترين الرهيبة** كانت لاتبهر بمنجزاتها عندما يتصل الأمر بالشئون الاقتصادية والمالية .

كان الاستقرار النسبي للتنظيم والتكنيك العسكري الأوروبي في القرن ١٨ يسمح لروسيا باللحاق بدول ذات موارد أضعف بل والتفوق عليها ، ولم يكن من المقدر لميزة التفوق العددي أن تفقد أهميتها إلا بقيام الثورة الصناعية وتحول نطاق الحرب وسرعتها في القرن التالي ، وعلى الرغم من العيوب التي سبق ذكرها فقد كان الجيش الروسي أحياناً قوة هجومية رهيبة ، فكان ما يقرب من ثلاثة أرباع أموال الدولة توجه إلى الجيش ، كان الجندي العادي يتحمل مصاعب جمة لدرجة أن القوات الروسية كانت تستطيع القيام بعمليات واسعة النطاق مما كان فوق طاقة معظم جيوش القرن ١٨ الأخرى ، صحيح أن القاعدة السوقية العسكرية الروسية كانت غالباً تفتقر إلى الكفاءة (خيول ضعيفة ونظام إمدادات غير فعال وموظفون غير أكفاء) اللازمة للقيام بحملة مكثفة إلا أن زحف عام ١٨١٣ و ١٨١٤ على فرنسا كان قد تم عبر أراض « صديقة » يدعمه عون بريطاني ضخم ، إلا أن هذه العمليات القليلة الحدوث كانت كافية لكي تضفي على روسيا سمعة مخيفة ومكانة رائدة في المحافل الأوروبية حتى إبان عهد حرب السنوات السبع ، ومن الناحية الاستراتيجية كانت هذه قوة أخرى دخلت التوازن وبالتالي ساعدت على ضمان فشل الجهود الفرنسية الرامية للسيطرة على القارة خلال تلك الحقبة .

ورغم ذلك كان المستقبل البعيد هو الذي أشار إليه كتاب أوائل القرن ١٩ من أمثال **توكفيل** عندما رأوا أن روسيا والولايات المتحدة قد قدرت لهما السماء أن يسيطرا على مصائر نصف الأرض[٣٤] ، وفي الفترة من ١٦٦٠ و ١٨١٥ كانت دولة بحرية ــ بريطانيا ــ هي التي حققت أمضى درجات التقدم وأقصت فرنسا عن مكانتها كأكبر القوى ، وهنا أيضاً لعبت الجغرافيا دوراً حيوياً ولو أنه

غير فاصل ، كانت هذه الميزة البريطانية الجغرافية قد وصفت منذ قرن مضى في أحد أعمال **ماهان** الكلاسيكية بعنوان « تأثير القوة البحرية على التاريخ » (١٨٩٠) حيث قال :

« ... إذا ماكان موقع الأمة بحيث لاتحتاج إلى الدفاع عن نفسها براً ولا إلى توسيع نطاقها البري عن طريق الحرب في البر فهذه ميزة على دولة حدودها قارية »[٣٥] .

كانت عبارة **ماهان** تفترض عدداً من النقاط ، أولها أن الحكومة البريطانية لن تكون لها أطراف تسبب لها تشتت الانتباه وهو ماصح بعد غزو ايرلندا وإصدار قانون الاتحاد مع اسكتلندا (١٧٠٧) ولو أنه يجدر بنا أن نشير إلى المحاولات الفرنسية اللاحقة لإحراج بريطانيا بالقضية السلتية وهو الأمر الذي أخذته لندن مأخذ الجد الشديد ، وكان وقوع انتفاضة ايرلندية أقرب إلى الوطن من إحراج استراتيجي من جانب ثوار أميريكا ، ومن حسن حظ بريطانيا أن نقطة الضعف هذه لم يستغلها أى من خصومها .

وثاني الفروض في عبارة **ماهان** هو المكانة الفائقة للحرب البحرية بالنسبة للقوة البحرية على أندادها على البر ، وكانت هذه عقيدة راسخة لما أطلق عليه المدرسة الاستراتيجية « البحرية »[٣٦] ، وأكدت عليها الاتجاهات الاقتصادية والسياسية بعد عام ١٥٠٠ ، وبالطبع كان التحول المستمر في طرق التجارة الرئيسية من المتوسط إلى الأطلنطي والأرباح الكبيرة التي أمكن جنيها من المشروعات الاستعمارية والتجارية في الهند الغربية وشمال أميريكا وشبه القارة الهندية والشرق الأقصى ذات فائدة لدولة تقع على الطرف الغربي من القارة الأوروبية ، وكانت تحتاج إلى حكومة واعية بأهمية التجارة البحرية ومستعدة للانفاق على أسطول يتحمل حروباً واسعة النطاق ، وأمام هذا الشرط كانت النخبة السياسية البريطانية في القرن ١٨ تبدو وقد اكتشفت « وصفة » للنمو المطرد للثروة القومية ، وكان ازدهار التجارة البحرية يدعم الاقتصاد البريطاني ويشجع على العمل في البحار وبناء السفن ويقدم الأموال للخزانة القومية

وكان بمثابة عصب الحياة إلى المستعمرات ، وكانت المستعمرات بمثابة منافذ للمنتجات البريطانية ومصدراً للمواد الخام من السكر والطباق النفيسين والشيت إلى المتاجر البحرية الأميركية الشمالية التي كانت أهميتها في ازدياد مستمر ، وكان الأسطول الملكي يكن الاحترام للتجار البريطانيين في أوقات السلم ويحمي تجارتهم في أوقات الحرب لصالح البلاد السياسي والاقتصادي ، وهكذا كانت التجارة والأسطول والمستعمرات تمثل « ثالوثاً قوياً » يعمل تبادلياً من أجل صالح بريطانيا .

في حين أن هذا التفسير الذي قدمناه كان صحيحاً جزئياً إلا أنه لم يكن كل الحقيقة ، فكان **ماهان** يميل إلى التأكيد على أهمية تجارة بريطانيا الخارجية بالمقارنة بإنتاجها المحلي والمبالغة في أهمية التجارة « الاستعمارية » ، وقد ظلت الزراعة جوهراً للثروة البريطانية خلال القرن ١٨ ، وكانت الصادرات تلقي منافسة أجنبية شديدة وتخضع لتعريفات جمركية باهظة[٣٧] ، كما مالت وجهة النظر « البحرية » إلى نسيان أن التجارة البريطانية مع بلاد المتوسط والبلطيق وألمانيا كانت لاتزال ذات أهمية قصوى ولو أنها كانت تنمو بصورة أقل من تجارة السكر والتوابل والدقيق ، بحيث يمكن لفرنسا أن توجه ضربة قاتلة إلى الصناعة البريطانية كما أظهرت أحداث الأعوام من١٨٠٦ إلى ١٨١٢ ، وفي ظل مثل هذه الظروف كانت العزلة عن سياسة القوى الأوروبية تعد غباءً اقتصادياً .

كما كان ثمة بعد « قاري » هام للاستراتيجية البريطانية غائباً عن وعى من كانوا يركزون أنظارهم على الهند الغربية وكندا والهند ، فكانت مواجهة حرب بحرية صرفة يعد منطقياً تماماً إبان الصراعات الانجليزية الهولندية في ١٦٥٢ ــ ١٦٥٤ ــ ١٦٦٥ ــ ١٦٦٧ و ١٦٧٢ ــ ١٦٧٤ إذ كان التنافس التجاري بين القوتين البحريتين هو السبب الجذري لهذه الخصومة ، وفي أعقاب ثورة ١٦٨٨ المجيدة عندما قام **ويليام** البرتغالي بتأمين العرش الانجليزي تحول الموقف الاستراتيجي تحولاً تاماً ، فكانت المصالح البريطانية خلال الحروب السبع التي كانت تحدث بين ١٦٨٩ و ١٨١٥ تواجه قوة برية في جوهرها وهى فرنسا ، كانت فرنسا ستنقل هذه

الحروب إلى العالم الغربي وإلى المحيط الهندي وإلى مصر وغيرها ، ورغم أهمية هذه الحملات بالنسبة للندن وليفربول والتجار فيهما إلا أنها لم تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي البريطاني ، إذ كان مثل هذا التهديد لايحدث إلا بانتصار فرنسي على هولندا وهانوفر وبروسيا مما يجعل من فرنسا قوة متفوقة في غرب وسط أوروبا لمدة تكفي لبناء أسطول له القدرة على ضرب السيادة البحرية البريطانية ، ومن ثم فلم يكن الاتحاد الشخصي الذي أبرمه **ويليام الثالث** مع الأقاليم المتحدة أو الروابط اللاحقة مع هانوفر هو الذي أدى بالحكومات البريطانية المتعاقبة إلى التدخل عسكرياً في القارة الأوروبية في تلك الحقبة ، بل كانت هناك النزعة التي تردد مخاوف **اليزابيث الأولى** من أسبانيا وترى ضرورة مساعدة أعداء فرنسا داخل أوروبا لاحتواء الطموحات البوربونية (والنابليونية) وبالتالي للحفاظ على المصالح البريطانية على المدى البعيد ، وحسب هذه النظرية كانت الاستراتيجية « البحرية » و « القارية » تعد تكاملية لا عدائية .

عبر عن جوهر هذه الحسابات الاستراتيجية دوق **نيوكاسل** عام ١٧٤٢ بقوله :

> **« لن تتفوق علينا فرنسا في البحر إلا حين تفرغ من مخاوفها على البر ، لقد آمنت دائماً بأن قوتنا البحرية أن تحمي حلفنا في القارة ، وهكذا يمكن لنا بتشتيت طاقة فرنسا أن نحتفظ بتفوقنا في البحر »**(٣٨) .

وقد أتى الدعم البريطاني للدول المستعدة « لتشتيت طاقات فرنسا » على صورتين ، أولاهما العمليات العسكرية المباشرة سواء عن طريق الغارات الحدودية لتشتيت الجيش الفرنسي أو تجريد حملات أكبر حجماً للقتال إلى جانب أي حلفاء لبريطانيا في وقتها ، وكانت استراتيجية الغارات تبدو أقل تكلفة وتلقى ترحيب بعض الوزراء ، إلا أنها كان لها تأثير كبير وانتهت أحياناً بكارثة (كالحملة التي وجهت إلى والشرن في ١٨٠٩) ، وكان إمداد جيش قاري يعد أكثر تكلفة من حيث الرجال والأموال ، ولكن كما أوضحت حملتا **مارلبورو وولنجتون** كان يمكن أن

تساعد على الحفاظ على التوازن الأوروبي .

وكانت الصورة الأخرى للعون البريطاني مالية سواء عن طريق شراء المرتزقة للحرب مباشرة ضد فرنسا أو تقديم الدعم للحلفاء ، فتلقى **فردريك العظيم** مثلاً مبلغاً قدره ٦٧٥ ألف جنيه استرليني سنوياً من بريطانيا من ١٧٥٧ إلى ١٧٦٠ ، وفي المراحل الأخيرة من حرب نابليون بلغت الأموال البريطانية إلى مستويات أكبر (كمثال ١١ مليون استرليني للحلفاء في عام ١٨١٣ وحده ، و٦٥ مليوناً للحرب بكاملها) ، لكن كل هذه النفقات كانت محتملة إذ كان اتساع التجارة البريطانية في الأسواق عبر البحار يسمح للحكومة بالحصول على قروض ودفع الضرائب إلى مستويات غير مسبوقة دون معاناة الإفلاس القومي ، وهكذا ففي حين كان « تشتيت طاقات فرنسا » داخل أوروبا يعد أمراً مكلفاً إلا أنه كان يضمن عادة عجز فرنسا عن شن حملات على التجارة البحرية وعن السيطرة على القارة الأوروبية وبالتالي عن التهديد بغزو الجزر البريطانية مما كان يسمح للندن بتمويل حروبها ودعم حلفائها ، وهكذا كانت الميزة الجغرافية والفائدة الاقتصادية تمكن بريطانيا من اتباع استراتيجية ذات وجهين : وجه نحو القارة يحفظ التوازن ويرقبه والآخر نحو البحر يعزز سيادتها البحرية[٣٩] .

إن المرء لايستطيع أن يفهم احصائيات التعداد السكاني المتزايد والقوة العسكرية / البحرية للقوى في تلك الفترة إلا بعد إدراك أهمية العاملين المالي والجغرافي اللذين سبق وصفهما (انظر جدول ٣ ــ ٥) .

مثل هذه الأرقام يجب أن تعامل بحرص شديد كما يعلم القارىء الواعي بشئون الاحصائيات ، فتعداد السكان وخاصة في فترات مبكرة ليس إلا تخمينات (وفي حالة روسيا يمكن للخطأ الهامشي أن يصل إلى ملايين) ، وكانت أحجام الجيش تتذبذب بصورة كبيرة مما يتوقف على ما إذا كان التاريخ المشار إليه يرجع إلى بداية حرب ما أو منتصفها أو ذروتها ، وغالباً ما تتضمن الأرقام النهائية وحدات كبرى من المرتزقة (وفي حالة نابليون) قوات من الحلفاء المختارين بحذر.

جدول (٣)
تعداد سكان القوى من ١٧٠٠ إلى ١٨٠٠[٤٠] (بالمليون)

	١٧٠٠	١٧٥٠	١٨٠٠
الجزر البريطانية	٩,٠	١٠,٥	١٦,٥
فرنسا	١٩,٥	٢١,٥	٢٨,٠
امبراطورية هابسرج	٨,٠	١٨,٠	٢٨,٠
بروسيا	٢,٠	٦,٠	٩,٥
روسيا	١٧,٥	٢٠,٠	٣٧,٠
أسبانيا	٦,٠	٩,٠	١١,٠
السويد		١,٧	٢,٣
الأقاليم المتحدة	١,٨	١,٩	٢,٠
الولايات المتحدة	—	٢,٠	٤,٠٠

جدول (٤)
حجم الجيوش ١٦٩٠ ـــ ١٨١٤[٤١] (رجال)

	١٦٩٠	١٧١٠	١٧٦٠/٥٦	١٧٧٨	١٧٨٩	١٨١٤/١٢
بريطانيا	٧٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠		٤٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
فرنسا	٤٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٣٣٠,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
امبراطورية هابسبرج	٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
بروسيا	٣٠,٠٠٠	٣٩,٠٠٠	١٩٥,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠	٢٧٠,٠٠٠
روسيا	١٧٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	٣٣٠,٠٠٠	—	٣٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
أسبانيا		٣٠,٠٠٠			٥٠,٠٠٠	
السويد		١١٠,٠٠٠				
الأقاليم المتحدة	٧٣,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠			
الولايات المتحدة	—	—	—	٣٥,٠٠٠	—	—

جدول (٥)
حجم الأساطيل ١٦٨٩ ــ ١٨١٥[٤٢] (بالسفن)

	١٦٨٩	١٧١٩	١٧٥٦	١٧٧٩	١٧٩٠	١٨١٥
بريطانيا	١٠٠	١٢٤	١٠٥	٩٠	١٩٥	٢١٤
الدنمارك	٢٩	—	—	—	٣٨	—
فرنسا	١٢٠	٥٠	٧٠	٦٣	٨١	٨٠
روسيا	—	٣٠	—	٤٠	٦٧	٤٠
أسبانيا	—	٣٤	—	٤٨	٧٢	٢٥
السويد	٤٠	—	—	—	٢٧	—
الأقاليم المتحدة	٦٦	٤٩	—	٢٠	٤٤	—

ولم يشر عدد السفن لا إلى استعدادها للقتال ولا إلى وجود قوات مدربة لتشغيلها ، كما أن الاحصائيات لاتولى اعتباراً إلى مدى العمومية أو الخصوصية أو القدرة أو العجز أو الحمية الوطنية أو انعدامها ، ويبدو أن الأرقام المذكورة تعكس تقريباً الاتجاهات السياسية الرئيسية للعصر ، فكانت فرنسا وروسيا تحتلان الصدارة في تعداد السكان والنواحي العسكرية ، بينما كانت بريطانيا لاتبارى في البحر ، وتتقدم بروسيا على أسبانيا والسويد والأقاليم المتحدة ، وكادت فرنسا تسيطر على أوروبا بالجيوش الضخمة **للويس الرابع عشر ونابليون** أكثر من أى وقت في أثناء هذا القرن .

وإذا ما وعى المرء الأبعاد المالية والجغرافية لهذه السنوات المائة والخمسين من الصراع بين القوى العظمى يمكن له أن يدرك ضرورة إضافة بعض الرتوش إلى الصورة المقترحة في هذه الجداول ، فعلى سبيل المثال لم يتكرر الانهيار التدريجي للأقاليم المتحدة بالنسبة لغيرها من الدول فيما يتعلق بحجم الجيش في مجال تمويل الحرب حيث كان لها دور خطير ولمدة طويلة ، وتخفي السمة غير العسكرية للولايات المتحدة إمكانية أن تمثل مصدراً كبيراً للقلق الاستراتيجي ، كما أن هذه الأرقام تقلل من شأن الإسهام العسكري البريطاني إذ ربما كانت بريطانيا تدعم مائة

ألف من القوات المتحالفة (٤٥٠ ألفاً في عام ١٨١٣) بالإضافة إلى التكفل بجيشها الخاص وما يقرب من ١٤٠ ألفاً من القوات البحرية في عام ١٨١٤[٤٣] ، وعلى العكس من ذلك ربما كانت القوة الحقيقية لبروسيا وامبراطورية هابسبرج اللتين اعتمدتا على الدعم في معظم الحروب مبالغاً فيها إذا ما نظرنا إلى حجم جيوشهما ، وكما سبق الذكر كانت الانجازات العسكرية الفرنسية قد قلت فعاليتها بسبب الضعف المالي والعراقيل الجيوستراتيجية بينما انهارت الانجازات العسكرية الروسية بسبب تخلفها الاقتصادي ومساحتها الضخمة ، ويجب أن نأخذ في اعتبارنا هذه النقاط من الضعف والقوة لكل من القوى العظمى إذا ما دخلنا في تفاصيل الحروب نفسها .

المنتصرون في الحروب : ١٦٦٠ - ١٧٦٣

عندما تولى **لويس الرابع عشر** كل مقاليد الحكومة الفرنسية في مارس ١٦٦١ كان المسرح الأوروبي ممهداً لظهور ملك يرمي إلى فرض وجهات نظره عليها[٤٤] ، وفي الجنوب كانت أسبانيا لاتزال تجهد نفسها في محاولاتها غير المجدية لمساعدة البرتغال على النهوض ، وعبر القنال الانجليزي كانت الملكية العائدة تحت حكم **تشارلز الثاني** تسعى للوقوف على قدميها ، وكانت الدوائر التجارية الانجليزية تكن قدراً كبيراً من الغيرة من الهولنديين ، وفي الشمال خرجت الدنمارك والسويد في حالة ضعف من حرب أخيرة ، وفي ألمانيا كان الأمراء البروتستانت يرقبون في حذر أية محاولات جديدة من جانب آل هابسبرج لتحسين أوضاعهم ، إلا أن الحكومة الملكية في فيينا كان لديها ما يكفي من المشكلات في المجر وترانسلفانيا ومع الامبراطورية العثمانية بعد استردادها لقوتها ، وكانت بولندا قد ضعفت على أثر جهودها لصد العملاقين السويدي والروسي ، وهكذا تمكنت الدبلوماسية الفرنسية من انتهاز فرصة هذه الظروف فدعمت مكانتها الجغرافية من خلال معاهدتها الهامة لسنة ١٦٦٣ مع الكانتونات السويسرية .مما أعطى **للويس الرابع عشر** الوقت الكافي لدعم مكانته كحاكم مطلق آمن من التحديات الداخلية التي أصابت الحكومة الفرنسية في القرن

السابق ، وأعطى للوزراء الكبار مثل **كولبير ولوتييه** الفرصة لإصلاح الإدارة ودعم موارد الجيش والبحرية توقعاً لاستئناف الملك **الشمس** لأمجاده[٤٥] .

من ثم كان من اليسير على الملك **لويس** أن يسعى إلى دعم حدود فرنسا في المراحل المبكرة من حكمه ، وخاصة أن العلاقات الإنجليزية الهولندية كانت قد تدهورت إلى درجة العداء الصريح في عام ١٦٦٥ (الحرب الإنجليزية الهولندية الثانية) ، ورغم وعد فرنسا للأقاليم المتحدة بالتأييد إلا أنها لم تلعب سوى دور ضئيل في الحملات البحرية وكانت تهيىء نفسها لغزو جنوب البلاد الواطئة التي كانت لاتزال ملكاً لأسبانيا الضعيفة ، وعندما شن الفرنسيون هجومهم في مايو ١٦٦٧ سقطت المدن تترى في أيديهم ، أما ماتلى ذلك فكان التحولات الدبلوماسية التدريجية التي حدثت في تلك الفترة ، وحين خشى الإنجليز والهولنديون الطموحات الفرنسية وتعبا من الحرب غير المجدية أبرما اتفاقية سلام في بريدا في يوليو وانضمت إليهما السويد في سعيهما للوساطة في النزاع الفرنسي الأسباني في سبيل الحد من مكاسب **لويس** ، وقد تحقق ذلك الهدف في معاهدة ايجزيلا شابل ولكن كان الثمن إثارة حنق الملك الفرنسي الذي قرر في النهاية أن يثأر من الأقاليم المتحدة التي كانت بالنسبة له تمثل العقبة الرئيسية أمام طموحاته ، وفي السنوات القليلة التالية وبينما شن **كولبير** حرب التعريفة الجمركية ضد الهولنديين تم دعم الجيش والأسطول الفرنسيين ، وأغرت الجهود الدبلوماسية السرية كلا من انجلترا والسويد بالخلاص من تحالفهما مع الأقاليم المتحدة وهدأت مخاوف النمسا والدول الألمانية ، وفي عام ١٦٧٢ كانت آلة الحرب الفرنسية يدعمها الانجليز في البحر مستعدة للضرب .

ورغم أن لندن هى التي بادرت بإعلان الحرب على الأقاليم المتحدة إلا أن الجهود الإنجليزية المستميتة في ثالث الصراعات الانجليزية الهولندية في ٢ ـــ ١٦٧٤ تتطلب شيئاً من التأني ، فنتيجة لتعرض حكومة **تشارلز الثاني** للصد أمام الجهود الكبيرة التي بذلها **دي رويتر** في البحر وبالتالي عجزها عن تحقيق أى نجاح في البر لقيت انتقادات داخلية مريرة ، إذ كانت دلائل الازدواجية السياسية وسوء التدبير المالي

والبغض الشديد للتحالف مع قوة شمولية كاثوليكية مثل فرنسا قد جعلت من الحرب مكروهة على المستوى الشعبي وأجبرت الحكومة على الانسحاب منها عام ١٦٧٤ ، وكان هذا يذكر بمدى ضعف الأسس السياسية والمالية والإدارية البريطانية تحت حكم ملوك آل ستيوارت[٤٦] ، وكان تغيير لندن لسياستها أهمية كبرى ، إذ كانت تعكس حالة القلق المنتشر التي أثارتها مخططات **لويس الرابع عشر** في أوروبا حينذاك ، وفي غضون عام آخر وجدت الدبلوماسية الهولندية والدعم الذي قدمته العديد من الحلفاء المستعدين للدخول بثقلهم ضد فرنسا ، فانضمت إلى القضية كل من الإمارات الألمانية وبراندنبرج (التي ألحقت الهزيمة بآخر حلفاء فرنسا وهى السويد في فربلين في عام ١٦٧٥) والدنمارك وأسبانيا وإمبراطورية آل هابسبرج ، ولكن هذا التحالف لم يكن من القوة بحيث يلحق الهزيمة بفرنسا ، فقد كانت كل منها تملك جيشاً صغيراً بينما كانت هناك قلاقل على حدودها ، وظل قلب التحالف المناهض لفرنسا هو الأقاليم المتحدة تحت قيادة جديدة ، إلا أن الحد المائي في الشمال وضعف صفوف الجيش الفرنسي ضد العديد من الأعداء في الراين كان يعني أن **لويس** نفسه لم يكن يحرز مكاسب جمة ، وكان ثمة مأزق مماثل في البحر ، فكان الأسطول الفرنسي يسيطر على المتوسط والأسطولان الهولندي والدنماركي يسيطران على البلطيق ولم يتمكن أى من الطرفين من السيادة في الهند الغربية ، وقد تأثرت التجارة الفرنسية والهولندية تأثراً شديداً بهذه الحرب ، مما عاد بالفائدة على الأطراف المحايدة كالانجليز ، وفي عام ١٦٧٨ دفعت طبقة التجار الهولندية حكومتها إلى إبرام اتفاق سلام منفرد مع فرنسا مما كان بدوره يعني أن الدول الألمانية (التي كانت تعتمد على المعونات الهولندية) لم تكن تستطيع القتال دون دعم .

ورغم أن معاهدات **نايميغن** للسلام في عامي ٨ ــ ١٦٧٩ قد وضعت حداً للقتال الصريح إلا أن رغبة **لويس الرابع عشر** في إقرار حدود فرنسا الشمالية وادعاءه لموقف « الحكم في أوروبا » بالإضافة إلى احتفاظه بجيش قوامه مائتا ألف جندي في أوقات السلم قد أثارت قلق الألمان والهولنديين والأسبان والانجليز[٤٧] ،

ولم يكن هذا يعني العودة على الفور إلى الحرب ، فكان التجار الهولنديون يفضلون التجارة في سلام ، وكان الأمراء الألمان مثل **تشارلز الثاني** في انجلترا يرتبطون بباريس عن طريق الدعم ، وكانت امبراطورية هابسبرج في حالة صراع يائس ضد الترك ، وعندما سعت أسبانيا لحماية أراضي لوكسمبورج من فرنسا عام ١٦٨٣ كان عليها أن تقاتل وحدها وأن تعاني الهزيمة المحتومة .

ومن عام ١٦٨٥ بدأت الأمور تتحول ضد فرنسا ، وقد سبب اضطهاد **الهوغونوت** صدمة لأوروبا البروتستانتية ، وفي غضون عامين لقيت تركيا هزيمة وطردت من فيينا ، واستطاع الإمبراطور **ليوبولد** أن يوجه بعض اهتمامه إلى الغرب بمكانته الكبيرة وقوته العسكرية ، وفي سبتمبر ١٦٨٨ قرر الملك الفرنسي في ثورته غزو ألمانيا وحول هذه الحرب « الباردة » إلى حرب ساخنة مما أدى لا إلى إثارة خصوم فرنسا في القارة وحسب بل وأعطت **ويليام** البرتغالي الفرصة لعبور القنال الإنجليزي ونزع **جيمس الثاني** من عرشه .

وفي نهاية عام ١٦٨٩ وقفت فرنسا وحدها ضد الأقاليم المتحدة وانجلترا وإمبراطورية هابسبرج وأسبانيا وسافوى وكبريات الدول الألمانية(٤٨) ، ولم تكن هذه العصبة مخيفة كما تبدو لأول وهلة ، بل كان « الجزء الصلب » من « التحالف الكبير » قوامه القوات الإنجليزية الهولندية والدول الألمانية ، ورغم تفاوت أطراف التحالف في عدة نواح إلا أنها كانت لديها من الموارد المالية والجيوش والأساطيل والإرادة ما يكفي لتحقيق التوازن أمام فرنسا ، قبل عشرة أعوام ربما كان **لويس الرابع عشر** يستطيع أن يحقق السيطرة ، إلا أن المال والتجارة الفرنسية كانتا في حالة أقل رخاء بعد وفاة **كولبير** ولم يكن لا الجيش ولا الأسطول رغم تفوقهما العددي في حالة استعداد لتحمل حرب طويلة بعيدة ، وكان يمكن كسر هذا الحاجز بإنزال هزيمة تدريجية بأحد الأطراف الكبرى في التحالف ولكن أين كان يجب توجيه تلك الضربة ؟ وهل كانت **للويس** الإرادة الكافية لاتخاذ الإجراءات الجرئية ؟ وظل في حالة تردد مدة ثلاث سنوات ، وفي عام ١٦٩٢ عندما قام بحشد قوة غزو

قوامها ٢٤ ألف رجل لتجريدها عبر القنال الانجليزي كانت القوات البحرية أقوى كثيراً فقامت بتحطيم السفن الفرنسية والبوارج في بارفلور لوهاج[٤٩] .

ومن عام ١٦٩٢ فصاعداً أصبح الصراع في البحر حرباً بطيئة طاحنة مدمرة على الجانبين ضد التجارة ، وبتبني الحكومة الفرنسية لاستراتيجية التجارة والإغارة كانت تشجع قراصنتها على الاستيلاء على النقل البحري الانجليزي الهولندي بينما قامت بتخفيض مخصصاتها للأسطول الحربي ، وسعت الأساطيل المتحالفة بدورها إلى زيادة ضغوطها على الاقتصاد الفرنسي عن طريق فرض حصار تجاري ، وهكذا فقد أقلعوا عن العادة الهولندية من التجارة مع الأعداء ، ولم يؤد أى من هذه الاجراءات إلى إذلال الخصم ، بل زاد من الأعباء الاقتصادية للحرب مما زاد من سخط التجار والفلاحين الذين كانوا يعانون أصلاً من ضعف المحاصيل لأعوام متتالية ، كما كانت الحملات البرية عالية التكاليف وأدى الصراع البطىء ضد الحصون وعبر الممرات المالية إلى تحصين فرنسا إلا أن نفس هذا النوع من العوائق حال دون تقدم فرنسا بسهولة إلى داخل هولنده ، وكان وجود ربع مليون من القوات على كل جانب يعني ارتفاع النفقات إلى أرقام خيالية حتى بالنسبة لهذه البلاد الغنية[٥٠] ، وفي حين كانت هناك حملات خارج أوروبا (الهند الغربية ونيوفوندلاند وأكاديا وبوندبتشيري) إلا أن أياً منها لم يكن من الأهمية بحيث يقلب التوازن القاري أو البحري الأساسي ، وهكذا وفي عام ١٦٩٦ عندما ضج مرافقو توري ومواطنو أمستردام بالشكوى من الضرائب الباهظة وانتشار المجاعة في فرنسا كان لدى كل من **ويليام ولويس** أسباباً كافية للتنازل .

ونتيجة لذلك سمحت معاهدة **ريزويك** لعام ١٦٩٧ **للويس** بشيء من مكاسبه الحدودية المبكرة وشهدت عودة عامة إلى واقع ما قبل الحرب ، ومع ذلك فإن نتائج حرب السنوات التسع بين ١٦٨٩ و ١٦٩٧ لم تكن تافهة كما زعم النقاد المعاصرون ، فقد تبلدت الطموحات الفرنسية في البر وانهارت قوتها البحرية في البحر ، كما رسخت ثورة ١٦٨٨ المجيدة أقدامها وَأمَّنت انجلترا جنَاحها الأيرلندي

ودعمت مؤسستها المالية وأعادت بناء جيشها وأسطولها ، واستقر التقليد الانجليزي الهولندي الألماني بإبقاء فرنسا بعيداً عن فلاندرز والراين ، وعادت التعددية السياسية لأوروبا ولكن بثمن فادح .

في ظل المزاج المرهق من الحروب لم يكن تجدد القتال يبدو أمراً محتملاً ، إلا أنه عندما منح حفيد **لويس** خلافة عرش أسبانيا عام ١٧٠٠ وجد الملك **الشمس** في ذلك فرصة لتعزيز قوة فرنسا ، فبدلاً من التفاهم مع منافسيه ، قام باحتلال جنوب الأراضي الواطئة تدريجياً نيابة عن حفيده وبتأمين امتيازات تجارية هائلة للتجار الفرنسيين في إمبراطورية أسبانيا الشاسعة في العالم الغربي ، وبهذه العمليات الاستفزازية أثار انتباه الانجليز والهولنديين لدرجة دفعت بهم إلى الانضمام إلى النمسا عام ١٧٠١ في تحالف قتالي آخر لرد طموحات **لويس** في حرب الخلافة الأسبانية .

ومرة أخرى كان التوازن العام في القوى والموارد الضريبية ينبئان بإمكانية وقوع الضرر على كلا الجانبين دون سيطرة جانب على الآخر(٥١) ، وكان **لويس** في موقف أقوى في بعض الجوانب في حرب السنوات التسع ، فانضم الأسبان عن طواعية إلى حفيده الذي أصبح ملكهم **فيليب الخامس** واستطاعت « قوى البوربون » أن تعمل معاً على عدة مسارح ، ولاشك أن الاقتصاد الفرنسي قد أفاد من استيراد الفضة الأسبانية ، كما تعزز وضع فرنسا العسكري إلى مستوى يسمح بإعاشة قوات قوامها ما يقرب من نصف مليون رجل ، أما النمسا فكانت لديها متاعب أقل حجماً على جناحها البلقاني فلعبت دوراً أكبر في تلك الحرب من دورها في الحرب السالفة ، والأهم من كل ذلك كان على الحكومة البريطانية أن تكرس مواردها القومية الكبرى في صورة معونات هائلة للحلفاء الألمان وأسطول ضارب وجيش قاري واسع النطاق بقيادة مارلبورو ، فاستطاع الأخير بقواته التي تراوحت بين ٤٠ ألفاً و٧٠ ألفاً من القوات البريطانية والمرتزقة أن تنضم إلى جيش هولندي ممتاز قوامه مائة ألف رجل وجيش لآل هابسبرج بحجم مماثل لقمع محاولة **لويس** فرض أمانيه على أوروبا .

إلا أن هذا لم يكن يعني أن « التحالف الكبير » استطاع أن يفرض أمانيه على فرنسا أو أسبانيا ، أما خارج هاتين المملكتين فقد تحولت الأحداث إلى صالح الحلفاء بصورة مطردة ، فأنزلت انتصارات مارلبورو الحاسمة في بلنهايم (١٧٠٤) أضراراً فادحة بالجيوش الفرنسية البافارية وخلصت النمسا من تهديد فرنسي لها بالغزو ، واستولت القوات الانجليزية والهولندية في معركة راميليز (١٧٠٦) على معظم الجزء الجنوبي من البلاد الواطئة كما وضعت معركة آودينارد (١٧٠٨) حداً قاسياً للجهود الفرنسية لاستعادة الأرض هناك[٥٢].

وفي البحر وفي غياب أى أسطول قوي يتعامل معه الأسطول البريطاني بعد معركته في ملقا (١٧٠٤) بالاشتراك مع نظيره الهولندي المتدهور أظهر الأسطولان مرونة القوة البحرية الفائقة ، وتم تدعيم الحليف الجديد البرتغال في البحر في حين قدمت لشبونة قاعدة بحرية والبرازيل مصدراً للذهب ، وأمكن تجريد قوات إلى العالم الغربي لمهاجمة الممتلكات الفرنسية في الهند الغربية وأميريكا الشمالية وتمكنت السفن المغيرة من صيد السفن الأسبانية المحملة بسبائك الذهب ، وقد مكن الاستيلاء على جبل طارق الأسطول البريطاني من إقامة قاعدة للسيطرة على مخرج من ذلك البحر إلا أنه قسم القواعد الفرنسية الأسبانية والأساطيل ، وضمنت الأساطيل البريطانية الاستيلاء على مينوركا وسردينيا وحماية سافوى والسواحل الإيطالية من الهجمات الفرنسية ، وعندما تحول الحلفاء إلى موقف المهاجم قادوا الجيوش الاستعمارية إلى غزو أسبانيا والهجوم على تولون[٥٣] .

ومع ذلك لم يتمكن التحالف العام رغم تفوقه البحري من الحيلولة دون استئناف التجارة الفرنسية وفي عام ١٧٠٨ اضطر الأسطول البريطاني إلى إنشاء نظام حماية ومرافقة للحد من الخسائر التي تصاب بها السفن التجارية ، ولكن عجزت الفرقاطات البريطانية عن منع القراصنة الفرنسيين من التسلل إلى ومن دانكرك أو جيروند ، كما عجزت أيضاً عن فرض حصار تجاري إذ كان هذا يعني القيام بدوريات حراسة على طول السواحل الفرنسية الأسبانية ، بل ولم يؤد الاستيلاء

على سفن الذرة في الموانىء الفرنسية خلال شتاء عام ١٧٠٩ القارس إلى إذلال إمبراطورية **لويس** التي تمتعت بقدر كبير من الاكتفاء الذاتي .

واتضحت قدرة الحلفاء على إلحاق الأضرار غير القاتلة في الحملات العسكرية التي شنوها على فرنسا وأسبانيا ، وفي عام ١٧٠٩ ارتد جيش الغزو المتحالف عن احتلال قصير لمدريد عاجزاً عن البقاء في البلاد في مواجهة هجوم أسباني متواصل ، وفي شمال فرنسا لم تجد الجيوش الانجليزية الهولندية فرصة أخرى لتحقيق انتصارات مثل ماحققته في بلنهايم ، فكانت حرباً دامية طاحنة وباهظة التكاليف ، وفي عام ١٧١٠ تولت وزارة **توري** في وستمينستر وبها لهفة على إقامة سلام يحقق الأمن للأسطول البريطاني والمصالح الملكية ويخفض تكاليفه في حرب قارية ، وفي النهاية تولى العرش على غير توقع الأرشدوق **تشارلز** الذي كان مرشح الحلفاء للعرش الأسباني ومن ثم فقد أدى بشركائه إلى فقدان أي حماس متبق لوضعه في مكان السيطرة على أسبانيا ، وبخروج بريطانيا منفردة من الحرب في أوائل عام ١٧١٢ وتلاه خروج هولنده ، بل وقبل الإمبراطور **تشارلز** ضرورة إحلال السلام بعد عام آخر من الحرب العقيمة رغم لهفته على تولي عرش أسبانيا بلقب « **كارلوس الثالث** » .

نصت معاهدتا أوترشت « ١٧١٣) وراشتات (١٧١٤) على شروط السلام التي وضعت حداً لحرب الخلافة الأسبانية ، وإذا نظرنا إلى الحل ككل لم يكن هناك شك في أن المستفيد الأكبر كان بريطانيا[٥٤] ، فرغم أنها حصلت على جبل طارق ومينوركا ونوفاسكوشيا ونيوفوندلاند وخليج هدسون وامتيازات تجارية في العالم الأسباني الجديد إلا أنها لم تتجاهل التوازن الأوروبي ، وأدت المعاهدات المنفصلة الإحدى عشرة التي أقرت حل عامى ١٣ ــ ١٧١٤ إلى دعم التوازن بصورة مُرضية ومعقدة ، فكان على الملوك الفرنسيين والأسبان أن يظلوا منفصلين إلى الأبد بينما تم الاعتراف بالتوارث البروتستانتي في بريطانيا رسمياً ، وبفشل إمبراطورية هابسبرج في أسبانيا حصلت على جنوب الأراضي الواطئة وميلانو ونابولي وسردينيا ، وتم الحفاظ على الاستقلال الهولندي إلا أن الأقاليم المتحدة لم تعد تلك القوة البحرية والتجارية

الرهيبة واضطرت إلى تكريس الجزء الأعظم من طاقاتها إلى حماية حدودها الجنوبية ، وتم وضع حد لطموحات **لويس الرابع عشر** التوسعية والملكية وعُوقبت الأمة الفرنسية بالتكاليف الهائلة للحرب والتي أدت إلى زيادة الدين الحكومي الإجمالي سبعة أضعافه ، وأصبح توازن القوى في البر مستقراً بينما ظلت بريطانيا بلا منافس في البحر ، ومن الغريب أن الويجيين الذين عادوا إلى مناصبهم مع تولي **جورج الأول** العرش عام ١٧١٤ سرعان ماتاقوا إلى الإبقاء على اتفاق أوتريشت وكانوا على استعداد إلى قبول حلف فرنسي بمجرد أن توفى عدوهم الأول **لويس** في العام التالي .

***

كانت إعادة توزيع القوة بين دول أوروبا الغربية والتي حدثت في هذا النصف قرن من الحرب أقل حدة من المتغيرات التي حدثت في الشرق ، فكانت الحدود الشرقية أقل تحديدا منها في الغرب ، إذ كانت المعالم الأرضية الضخمة تخضع لسيطرة قوات كرواتية غير نظامية ولقوات القوزاق لا لسيطرة قوات نظامية تابعة لملكية مستنيرة ، وحتى عندما دخلت الدول القومية في حروب ضد بعضها البعض كانت حملاتهم تتم في مساحات شاسعة وتضم قوات غير نظامية في سبيل تنفيذ ضربة استراتيجية كبرى ، وكان النجاح أو الفشل في هذا المجال يعني تحولات هائلة في توزيع الأراضي وبالتالي كان له دور كبير في نهوض القوى العظمى وانهيارها ، فشهدت هذه العقود القليلة مثلاً قيام الأتراك بتوجيه آخر تهديداتهم الواسعة النطاق لفيينا ثم اتجهت نحو الهزيمة التدريجية والتدهور ، وكان رد الفعل المبدئي الملحوظ من جانب القوات النمساوية والألمانية والبولندية قد أدى إلى إنقاذ هذه المدينة من الجيش العثماني في عام ١٦٨٣ بل وقاد حملة شديدة الاتساع تحت لواء « العصبة المقدسة »(٥٥) ، وبعد معركة شرسة قرب هوماكس (١٦٨٧) تم تدمير القوات التركية في السهل المجري تدميراً كاملاً . وإذا كانت الحدود قد استقرت حينذاك بسبب الحشود الألمانية وحشود هابسبرج ضد فرنسا مراراً وتكراراً في حرب السنوات التسع (٨٩ ــ ١٦٩٧) فقد كانت هزيمة الأتراك في تسالانكيمن

(١٦٩١) وزنتا (١٦٩٧) تأكيداً لهذا الاتجاه ، واستطاعت إمبراطورية آل هابسبرج حينئذ أن تتماسك في مواجهة الأتراك شريطة قدرتها على تركيز مواردها على جبهة البلقان ، في حين أنها لم تستطع أن تنظم أراضيها غير المتجانسة بنفس المقدرة التي أظهرتها الملكيات الغربية في هذا الصدد ، إلا أن مستقبلها كواحدة من الدول الأوروبية الكبرى كان مؤكداً .

وقياساً على نفس هذه المعايير كانت السويد أقل حظاً ، فما أن اعتلى الملك الشاب **تشارلز الثاني عشر** عرش البلاد في عام ١٦٩٧ حتى هاجت غرائز الشراسة لدى الدول المجاورة ، فأرادت الدنمارك وبولندا وروسيا أن تستحوذ على أجزاء من إمبراطورية السويد المكشوفة على البلطيق واتفقت هذه الدول في خريف ١٦٩٩ على التحالف ضدها ، ولكن عندما نشب القتال كان جيش السويد الضخم عوضاً لها عن ضعفها الظاهري ، إذ كان مليكها يتسم بالذكاء العسكري الشديد ويسانده تأييد بحري انجليزي هولندي ، وباتحاد هذه العوامل الثلاثة تمكن تشارلز من تهديد كوبنهاجن وطرد الدنماركيين من الحرب في أغسطس ١٧٠٠ ثم نقل جيشه عبر البلطيق وهزم الروس هزيمة نكراء في نارفا بعد ذلك بثلاثة أشهر ، وفي نشوة انتصاره قضى **تشارلز** أعوامه التالية في تعقب البولنديين وغزو ساكسوني .

يرى المؤرخون أن التركيز الساذج **لتشارلز الثاني عشر** على بولندا وساكسوني قد شتت انتباهه عن الإصلاحات التي تبناها **بطرس العظيم** في روسيا بعد هزيمته في نارفا[٥٦] ، فعلى أثر العون الذي تلقاه **بطرس** من مستشاريه الأجانب واستعداده للاقتراض على نطاق واسع من الخبرة العسكرية الغربية تمكن من بناء جيش وأسطول هائلين بنفس الطريقة النشيطة التي حول بها **سان بطرسبرج** من مستنقع إلى مدينة عامرة ، وعندما تحول تشارلز بقوات قوامها ٤٠ ألف رجل للتعامل مع **بطرس العظيم** عام ١٧٠٨ كان الأوان قد فات ، فرغم البلاء الحسن الذي أبداه الجيش السويدي في ساحة الحرب إلا أنه عانى خسائر فادحة وعجز عن سحق الجيش الروسي الرئيسي ، إذ عانى من عجز فى الإمدادات والمعدات ، وبتكثف هذه

المصاعب تحركت قوات **تشارلز** إلى الجنوب فى أوكرانيا ومرت بشتاء قاس في عامي ١٧٠٨ ــ ١٧٠٩ ، وعندما نشبت المعركة الفاصلة في بولثافا في يوليو ١٧٠٩ أبدى الجيش الروسي تفوقاً عددياً كبيراً وتمتع بمواقع دفاعية جيدة مما أدى إلى سحق القوات السويدية ، بل وكان دخول **تشارلز** التالي إلى الأراضي التركية ونفيه الطويل بها يعني قرب وصول أعداء السويد إلى مبتغاهم ، وعندما عاد **تشارلز** إلى السويد في ديسمبر ١٧١٥ كانت كل ممتلكاته عبر البلطيق قد ضاعت واستولى الروس على أجزاء من فنلندا .

وبعد سنوات تالية من القتال (قتل فيها **تشارلز الثاني عشر** في صدام آخر مع الدنمارك عام ١٧١٨) كان على السويد المنهكة المنعزلة أن تعترف بضياع معظم أقاليمها على البلطيق في معاهدة نايشتاد للسلام عام ١٧٢١ ، وتراجعت إلى مصاف القوى من الدرجة الثانية بينما احتلت روسيا مكانها في صفوف القوى من الدرجة الأولى ، وفي حفاوته بانتصار ١٧٢١ على السويد اتخذ **بطرس** لنفسه لقب « إمبراطور » ، ورغم التدهور التالي للأسطول القيصري وتخلف البلاد أظهرت روسيا أنها « لديها من القوة مايمكنها من التصرف باستقلالية كدولة عظمى دون اعتماد على عون خارجي »[٥٧] ، وكان هناك حسب تعبير **دهيو** : « وزن مضاد في الشرق والغرب يحول دون تركيز القوة في الوسط »[٥٨] .

* * *

صدق على هذا التوازن العام في القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية في أوروبا انفراج في العلاقات بين انجلترا وفرنسا استمر مايقرب من عقدين بعد عام ١٧١٥[٥٩] ، وكانت فرنسا خاصة تحتاج إلى استرداد عافيتها بعد حرب أضرت ضرراً بالغاً بتجارتها الخارجية وضاعفت الديون لدرجة أن كانت أقساط الفوائد وحدها توازى العائد المعتاد ، فكان البلاط الملكي في كل من لندن وباريس يفزع من أية محاولة لقلقلة الأمر الواقع ووجدا فائدة متبادلة في التعاون في العديد من القضايا[٦٠] ، ففي ١٧١٩ مثلاً استخدمت كلتا القوتين قوتهما لمنع سياسة أسبانيا

التوسعية في إيطاليا ، وفي عقد ١٧٣٠ أخذ نمط العلاقات الدولية في التغير مرة أخرى ، وفي هذه المرحلة كان الفرنسيون أنفسهم أقل حماساً تجاه الروابط الإنجليزية ويتطلعون إلى استرداد مكانتهم القديمة كدولة رائدة في أوروبا ، إذ كان أمر خلافة العرش قد استقر حينئذ وساعدت سنوات السلام على بناء الرخاء ، وعلى التوسع في التجارة عبر البحار في تحد للقوى البحرية ، وفي حين أن فرنسا إبان وزارة **فلوري** قد حسنت علاقاتها مع أسبانيا ومدت جهودها الدبلوماسية في شرق أوروبا كانت بريطانيا في ظل سياسة **والبول** الحذرة والانعزالية تسعى إلى تجنب الشئون الأوروبية ، بل وفشل الهجوم الفرنسي على الممتلكات النمساوية في اللورين وميلانو عام ١٧٣٣ ، وتحرك فرنسا في الراين في إثارة أى رد فعل بريطاني ، وحين عجزت فيينا عن الحصول على أى دعم من **والبول** الانعزالي والهولنديين الخائفين اضطرت إلى التفاوض مع باريس لإبرام اتفاقية سلام في ١٧٣٨ ، وبإحراز فرنسا للنجاح العسكري والدبلوماسي في أوروبا الغربية وتحالفها مع أسبانيا وإذعان الأراضي الواطئة والوفاق مع السويد بل والنمسا تمتعت بمكانة غير مسبوقة منذ العقود الأولى من حكم **لويس الرابع عشر** ، وقد ظهر هذا جلياً في السنة التالية حين دخلت فرنسا في مفاوضات لوضع حد لحرب نمساوية روسية ضد الإمبراطورية العثمانية (٣٥ ــ ١٧٣٩) عادت بها عدة أقاليم تحت سيطرة الملكيتين الشرقيتين إلى الأتراك .

اتجهت بريطانيا في حكم **والبول** إلى تجاهل هذه الأحداث الجارية في أوروبا في حين كانت المصالح التجارية وساسة المعارضة يبدون اهتماماً شديداً بارتفاع حدة الصدامات مع أسبانيا حليفة فرنسا في العالم الغربي حيث كانت التجارة الاستعمارية والتوسعية الاستيطانية المتصارعة تمثل موضوعات للنزاع[٦١] ، ولعل الحرب الإنجليزية الأسبانية التي وافق على شنها **والبول** على مضض في أكتوبر ١٧٣٩ ظلت مجرد واحدة من سلسلة الحروب الإقليمية المحدودة التي نشبت بين هاتين الدولتين في القرن ١٨ لولا قرار فرنسا بتقديم كل أشكال الدعم لأسبانيا وخاصة في البحر

الكاريبي ، وبالمقارنة بحرب ١٧٠٢ ــ ١٧١٣ حول خلافة العرش الأسباني كانت قوات البوربون في وضع أفضل كثيراً للمنافسة عبر البحار خاصة وأن الجيش والأسطول البريطانيين كانا في حالة لاتسمح بغزو المستعمرات الأسبانية وهو الاتجاه الذي حبذه النقاد في الداخل .

أدت وفاة الإمبراطور **تشارلز السادس** وتولى **ماريا تيريزا** للعرش من بعده ثم قرار **فردريك العظيم** بانتهاز الفرصة للإستيلاء على سيلسيا في شتاء ٤٠ ــ ١٧٤١ إلى تحول شديد في الوضع وأعادت الانتباه إلى القارة من جديد ، و لم تتمكن الدوائر المناهضة للنمسا في فرنسا من السيطرة على نفسها وقدمت تأييدها الكامل لبروسيا وبافاريا في هجومها على ممتلكات آل هابسبرج ، إلا أن هذا بدوره قد أدى إلى تجدد التحالف البريطاني النمساوي القديم ووصول معونات كبرى إلى **ماريا تيريزا** ، واستطاعت الحكومة البريطانية أن تخفف العبء عن النمسا وأن تحمي هانوفر وأن تستبعد النفوذ الفرنسي من ألمانيا عن طريق تقديم الدعم المالي والتوسط لإخراج بروسيا مؤقتاً من الحرب ومن خلال التدخل العسكري في دتنجن عام ١٧٤٣ ، وبتجدد العداء الرسمي بين انجلترا وفرنسا عام ١٧٤٤ ازدادت حدة الصراع ، فاندفع الجيش الفرنسي شمالاً عبر التحصينات الحدودية للأراضي الواطئة النمساوية نحو الهولنديين الذين كانوا في حالة شلل كامل ، وفي البحر حيث لم يكن الأسطول البريطاني يواجه أى تحديات هامة من أسطول البوربون فرض الأسطول البريطاني حصاراً محكماً على التجارة الفرنسية ، وعبر البحار استمرت الهجمات والهجمات المضادة في الهند الغربية شمالي نهر **سان لورنس** وحول **مدراس** وعلى طول الخطوط التجارية إلى الشام ، أما بروسيا التي عادت إلى القتال ضد النمسا عام ١٧٤٣ فقد تم إغراؤها بالخروج من الحرب بعد ذلك بعامين ، وأمكن استخدام المعونات البريطانية في دعم النمسا لشراء المرتزقة لحماية هانوفر بل ولشراء جيش روسي للدفاع عن البلاد الواطئة ، وقد كانت هذه طبقاً لمعايير القرن ١٨ تعد طريقة باهظة التكاليف للدخول في حرب وقد ضج العديد من البريطانيين بالشكوى من الضرائب

الباهظة وتضاعف الدين القومي ، إلا أنها شيئاً فشيئاً أجبرت فرنسا المنهكة على التفاوض لإحلال السلام .

كانت الجغرافيا والمال بمثابة عاملين رئيسيين أجبرا كلاً من بريطانيا وفرنسا على إقرار مشكلاتهما وحلها في معاهدة **إيجز لاشابل** (١٧٤٨) ، وفي ذلك الوقت كان الهولنديون تحت رحمة الإنجليز ، ولكن هل كان هذا ليعوض عن الحصار المحكم المفروض على تجارة فرنسا البحرية أو عن ضياع معظم المستعمرات ؟ وعلى الجانب المضاد هل أفادت سيطرة بريطانيا على **لويز برج** الواقعة على نهر **سان لورنس** وانتصاراتها البحرية في **أنسون وهاوك** إذا ماقامت فرنسا بغزو البلاد الواطئة ؟ وكانت النتيجة أن عادت المحادثات الدبلوماسية في محاولة لإعادة الأمر الواقع إلى ما كان عليه باستثناء غزو **فردريك** لسيلسيا ، فكانت معاهدة **إيجز لاشابل** ينظر إليها كهدنة لا كحل نهائي ، فقد ظلت **ماريا تيريزا** تتطلع إلى الثأر من بروسيا وفرنسا تبحث عن وسيلة لإحراز النصر عبر البحار وفي البر وبريطانيا تتوق إلى ضمان هزيمة عدوتها الكبرى في المرة التالية في الصراع القاري والاستعماري / البحري على السواء .

* * *

وفي المستعمرات الأميريكية الشمالية حيث اشتبك المستوطنون الإنجليز والفرنسيون (كل يدعمه بعض الهنود والحاميات المحلية) في صدامات متكررة في أوائل عقد ١٧٥٠ كانت كلمة « هدنة » تبدو كتسمية غير سليمة ، وكانت القوات المعنية هناك من المستحيل السيطرة عليها من جانب الحكومتين في الوطن الأم خاصة وأن نوعاً من « اللوبي الوطني » في كل من البلدين كان يمارس ضغوطه لدعم مستعمراته ويشجع على وجهة النظر التي ترى الصراع الأكبر كان في طريقه لامحالة لاحول **أوهايو** ومناطق **وادي المسيسبي** بل حول كندا والكاريبي والهند بل وحول العالم خارج أوروبا كلها[٦٢] ، وعندما قام كل طرف بتجريد تعزيزات عسكرية ووضع أسطوله في وضع الاستعداد للحرب في عام ١٧٥٥ بدأت الدول الأخرى في الاستعداد لشهود صراع إنجليزي فرنسي آخر ، وكان الحياد هو أفضل حل بالنسبة لأسبانيا والأقاليم المتحدة اللتين كانتا حينئذ في المرتبة الثانية وتخافا الدمار بين هذين العملاقين في الغرب رغم المصاعب الشهيرة التي كانت تواجه التجار الهولنديين .

أما بالنسبة للدول الشرقية كالنمسا وبروسيا وروسيا فكان الامتناع عن الحرب الإنجليزية الفرنسية أمراً مستحيلاً في أواسط عقد ١٧٥٠ ، والسبب الأول إنه رغم افتراض بعض الفرنسيين أن تدور رحى الحرب في البحر وفي المستعمرات إلا أن الاتجاه العام في باريس ينحو نحو الهجوم عن طريق هانوفر التي كانت بمثابة نقطة الضعف الاستراتيجية لبريطانيا ، ولم يكن هذا يثير قلق الدول الألمانية وحسب بل ويجبر البريطانيين على البحث عن حلفاء عسكريين وتقديم العون لهم في سبيل صد الزحف الفرنسي على القارة ، وكان السبب الثاني أكثر أهمية ، فكان النمساويون أكثر إصراراً على استرداد سيلسيا من بروسيا وكان الروس تحت حكم القيصرة **إليزابيث** يبحثون عن الفرصة لمعاقبة **فردريك** الطموح الغر ، وكانت كل من هذه القوى قد قامت ببناء جيش كبير (بروسيا ١٥٠ ألف رجل والنمسا ٢٠٠ ألف رجل وروسيا ٢٣٠ ألف رجل تقريباً) .

وكانت تنتظر الفرصة لتوجيه ضربتها ، إلا أنهم جميعاً كانوا في حاجة إلى دعم من الغرب للإبقاء على أحجام جيوشهم كما هى ، وفي النهاية كان أمراً طبيعياً أنه في حالة انضمام أى من هذه القوى الشرقية المتنافسة إلى لندن أو باريس كان على القوى الأخرى أن تنضم إلى الطرف المعادي .

وهكذا كانت « الثورة الدبلوماسية » الشهيرة لعام ١٧٥٦ تبدو من الناحية الاستراتيجية مجرد إعادة ترتيب للأوراق ، فقامت فرنسا بدفن خلافاتها القديمة مع آل هابسبرج وانضمت إلى النمسا وروسيا في حربهما ضد بروسيا في حين أن برلين حلت محل فيينا كحليف قاري للندن ، كان التحالف الفرنسي النمساوي الروسي يبدو لأول وهلة كصفقة رابحة ، لاشك أنه كان تحالفاً ضخماً من الناحية العسكرية وفي عام ١٧٥٧ كان **فردريك** قد فقد كل مكاسبه التوسعية الأولى وأعلن دوق الجيش الإنجليزي الألماني لكمبرلاند استسلامه مما ترك مستقبل هانوفر بل وبروسيا نفسها غامضاً ، وكانت مينوركا قد سقطت في يد الفرنسيين وكانت فرنسا وحلفاؤها الفرنسيون يحققون مكاسب في الميادين البعيدة ، فكان التحلل من معاهدة **أوترشت** وبالنسبة للنمسا من معاهدة **إيجز لاشابل** يبدو في ذلك الوقت ممكناً .

وكان سبب عدم حدوث هذه الأشياء أن العصبة الإنجليزية البروسية ظلت على تفوقها في جوانب حيوية ثلاثة : القيادة واستمرار القوة المالية والخبرة العسكرية والبحرية(٦٤) ، ولاشك في نجاح **فردريك** في تسخير كل طاقات بروسيا لإحراز النصر وفي قيادته في ساحة القتال ، ولكن ربما عادت الثمار إلى **بت** الذي لم يكن ملكاً شمولياً بل مجرد واحد من عدد من الساسة وكان عليه أن يساوم زملاءه الحساسين الغيورين وشعبه المتذبذب ومليكه الجديد وأن يتبع فى نفس الوقت استراتيجية فعالة ، ولم يكن قياس هذه الفعالية ليتم في جزر السكر التي تم الاستيلاء عليها أو النوابين الذين كانوا يلقون مساندة فرنسا والذين تم قلب نظمهم إذ كانت كل هذه المكاسب الاستعمارية ستصبح مؤقتة إذا ماقام العدو باحتلال **هانوفر**

وإقصاء بروسيا ، وكما أدرك **بت** تدريجياً أن الطريقة السليمة لإحراز نصر حاسم تكمن في مزج الاستراتيجية « البحرية » الشعبية مع استراتيجية « برية » وتقديم العون الكبير لقوات **فردريك** والتكفل بجيش « مراقبة » في ألمانيا بفرض حماية **هانوفر** والمساعدة على احتواء الفرنسيين .

إلا أن سياسة كهذه كانت تتوقف على حيازة موارد كافية للبقاء عبر سنوات من الحرب الطاحنة ، وقد بذل **فردريك** ومعاونوه كل سبيل لجمع المال في بروسيا ، إلا أن قدرة بروسيا ضعفت بالمقارنة بقدرات بريطانيا التي كانت تمتلك في ذروة الصراع أسطولاً مكوناً من ١٢٠ سفينة و ٢٠٠ ألف رجل (بما في ذلك المرتزقة الألمان) تتكفل بتكاليفهم جميعاً وكانت تقدم الدعم لبروسيا أيضاً ، والحقيقة أن حرب السنوات السبع قد كلفت الخزانة العامة ما يربو على ١٦٠ مليوناً إسترلينياً منها ٦٠ مليوناً (٣٧٪) تم جمعها من أسواق المال ، وبينما كان ينبغي أن يؤدي هذا الارتفاع في الدين القومي إلى قلق زملاء **بت** ويساعد على إسقاطه في أكتوبر ١٧٦١ إلا أن تجارة البلاد عبر البحار قد زادت في ذلك العام وأتت بعوائد جمركية إضافية وبالرخاء ، وكان هذا مثالاً ممتازاً للأرباح التي تحولت إلى قوة ولاستخدام القوة البحرية البريطانية في تحقيق الأرباح القومية (في الهند الغربية مثلاً) ، وقد أبلغ السفير البريطاني في بروسيا برسالة فحواها « إننا يجب أن نكون تجاراً أولاً قبل أن نكون محاربين ... التجارة والقوات البحرية تعتمدان إحداهما على الأخرى ... ورخاء البلاد يتوقف على تجارتها[٦٥] ، أما اقتصاديات سائر الأطراف المتحاربة فقد عانت خسائر فادحة في هذه الحرب بل واعترف الوزير الفرنسي **شوازول** بقوله :

> **« في الحالة الراهنة لأوروبا تعد المستعمرات والتجارة وبالتالي القوة البحرية هي التي يجب أن تحدد توازن القوى في القارة ، أما بلاط النمسا وروسيا وملك بروسيا فما هم سوى قوى من الدرجة الثانية كغيرهم ممن لاقبل لهم بالحرب إلا بدعم من القوى**

التجارية »[٦٩] .

وكانت أداء الخبرة العسكرية والبحرية التي أبداها التحالف الأنجلو بروسي وعلى بعد الانتكاسات الأولى كما يلي ، في البحر قام الأسطول البريطاني الضخم تحت قيادة **آنسون** بفرض حصار على موانىء الأطلنطي الفرنسية ، وكان لديه فائض من القوات يكفي لتحقيق تفوق بحري في المتوسط أيضاً ، وعندما بدأت عمليات الأسطول في قرطاجنة بقرب لاجوس وهاوك اتضحت سيادة وتفوق البحرية البريطانية مرات ومرات وقد أدت سياسة ضرب الحصار إلى اعاقة معظم التجارة البحرية الفرنسية وإلى حماية تجارة بريطانيا وأمنها القومي بل وإلى منع أية تعزيزات فرنسية من الوصول إلى الهند الغربية وكندا والهند ، وفي عام ١٧٥٩ بدأت المستعمرات الفرنسية في السقوط في أيدي بريطانيا حول العالم مما تزامن مع الانتصارات التي حققتها القوات الأنجلو ألمانية على جيشين فرنسيين في ميندن ، وعندما دخلت أسبانيا الحرب في ١٧٦٢ بصورة غبية لقيت مستعمراتها نفس المصير في الكاريبي والفيلبين .

وفي الوقت نفسه شهد بلاط براندنبرج « نصيبه » من « المعجزات » وفي معارك روسيا في **ولويتن** قام **فردريك** بتدمير جيشاً فرنسياً وآخر نمساوياً على التوالي وصد لهفة هاتين الدولتين على الدخول إلى ألمانيا الشمالية ، وبعد أن قام **فردريك** بهزيمة النمسا مرة أخرى كانت فيينا في الحقيقة قد أفلست ، إلا أن التكاليف الباهظة لكل هذه الحملات كانت تضغط بشدة على القوة البروسية (٦٠ ألف جندي فقدوا في عام ١٧٥٩ وحده) وأثبت العدو الروسي صلابة كبيرة مما يعود في جزء منه إلى كراهية القيصرة **إليزابيث لفردريك** ويعود بصورة رئيسية إلى أن كل مواجهة مع الجيش الروسي كانت بمثابة صدام دام ، ومع ذلك فإنه بإحساس الأطراف المحاربة الأخرى تتلاحق الأحداث وشوق فرنسا إلى التفاهم مع الحكومة البريطانية وجدث بروسيا أنها لاتزال لديها القوة الكافية بالإبقاء على القوات النمساوية والروسية في وضعها الحرج إلى أن أنقذهم موت **إليزابيث** في عام ١٧٦٢ ، وبعد ذلك ومع

انسحاب القيصر **بطرس** التدريجي من الحرب لم يعد من الممكن لا للنمسا ولا لفرنسا توقع ماهو أفضل من إقرار السلام على أساس العودة إلى وضع ماقبل الحرب بأوروبا مما عد هزيمة لمن أرادوا كسر شوكة بروسيا .

كانت بريطانيا هى المستفيد الأول في ترتيبات ٢ ـــ ١٧٦٣ ، وحتى بعد عودة العديد من الأراضي المحتلة إلى فرنسا وأسبانيا كانت بريطانيا لاتزال تحقق تقدماً في الهند الغربية وغرب أفريقيا وفي النهاية أبعدت النفوذ الفرنسي عن الهند والأهم من ذلك كانت قد أصبحت حينئذ مسيطرة على معظم قارة أميريكا الشمالية ، ومن ثم كانت بريطانيا تسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي وثروة طائلة تفوق اللورين وسيلسيا والمناطق الأخرى التي تناحرت حولها سائر دول القارة ، كما أنها ساعدت على صد الطموحات الفرنسية الدبلوماسية العسكرية داخل أوروبا وبهذا حافظت على التوازن العام للقوى ، وفي المقابل فقدت فرنسا ممتلكاتها عبر البحار كما فشلت في أوروبا ، وكان أداؤها العسكري ينبىء بتحول مركز الجاذبية عن غرب أوروبا إلى شرقها وهى الحقيقة التي أكدها التغاضي عن الأماني الفرنسية في تقسيم بولنده الأول عام ١٧٧٢ ، وكانت كل الترتيبات تناسب الدوائر البريطانية التي رضيت بسيادتها خارج أوروبا ولاتتطلع إلى التعهد بأية التزامات في القارة الأوروبية .

* * *

الانتصار في الحروب : ١٧٦٣ ـ ١٨١٥

إن مهلة « التقاط الأنفاس » والتي دامت أكثر من عشر سنوات قبل بداية المرحلة الجديدة من الصراع الأنجلو فرنسي لايعطي سوى بضع إشارات إلى التحول الذي طرأ على حظ بريطانيا ، فكان لحرب السنوات السبع تأثير هائل على القدرة الضريبية والنسيج الاجتماعي للقوى العظمى إلى درجة جعلت معظم القادة يحجمون عن اتخاذ سياسة خارجية تتسم بالجرأة ، فكان الإصلاح هو سمة هذه الحقبة ، فأصيب **فردريك** بصدمة من نفقات الحرب على بروسيا (نصف مليون قتيل منهم

١٨٠ ألف جندي) فاتجه إلى الحياة الهادئة ، ورغم فقدان جيش إمبراطورية هابسبرج لثلاثة مائة ألف رجل إلا أنها لم تكن في حالة سيئة ، ومع ذلك كان الجهاز الحكومي بها في حاجة إلى تغييرات كانت ستؤدي بلا شك إلى إثارة السخط العام في داخلها (وخاصة بين أهل المجر) واستهلاك طاقة وزراء **ماريا تيريزا** ، وفي روسيا اضطرت **كاترينا الثانية** إلى التشبث بالإصلاحات التشريعية والإدارية ثم إخماد ثورة بوجاتشيف (٧٣ ـــ ١٧٧٥) ، ولم يحل هذا دون تحقيق توسع روسي أكبر في الجنوب أو أجراء المناورات للحد من استقلال بولنده ، إلا أن هذه القضايا كانت لاتزال تمثل مشكلات محلية تختلف تماماً عن المشكلات الأوروبية الكبرى التي شغلت القوى إبان حرب السنوات السبع ، وكانت العلاقات مع الملكيات الغربية في ذلك الوقت غير ذات أهمية كبرى .

كانت الشئون الداخلية في كل من بريطانيا وفرنسا تحتل بؤرة الاهتمام في تلك المرحلة أيضاً ، فقد أدى الارتفاع الفلكي في الديون القومية في كل منهما إلى السعي نحو مصادر جديدة للدخل وإلى إجراء إصلاحات إدارية تفرز خصومات تزيد من اشتعال الموقف بين **جورج الثالث** والمعارضة وبين التاج والبرلمان في فرنسا ، وكانت هذه المشاغل تضفي على السياسة الخارجية البريطانية سمة العشوائية ومزيداً من التخبط عما كانت عليه أيام حكومة **بت** وهو اتجاه زادته النزاعات المطردة مع المستعمرات الأميريكية حول الضرائب وتطبيق قانون « التجارة والملاحة » ، وعلى الجانب الفرنسي لم يؤد الاهتمام بالشئون الداخلية إلى الانشغال عن الشئون السياسية الخارجية بنفس القدر ، بل كان **شوازول** ومن جاءوا من بعده يتخذون إجراءات تدعم موقف فرنسا مستقبلياً ، فكان الأسطول الفرنسي في حالة بناء مستمرة رغم الحاجة الماسة إلى الاقتصاد في الإنفاق ، وتعمقت « الروابط الأسرية » مع أسبانيا ، وصحيح أن **لويس الخامس عشر** كان يرفض تشجيع **شوازول** لأسبانيا ضد بريطانيا في صدام ١٧٧٠ حول جزر فوكلاند لأن أية حرب بين القوى العظمى في هذه المرحلة كانت ستؤدي إلى كوارث ، ورغم ذلك ظلت السياسة الفرنسية معادية

لبريطانيا وملتزمة بنزع أية مميزات في أية مشكلة يمكن أن تواجه بريطانيا عبر البحار(٦٧) .

كان معنى هذا أنه عندما تحولت نزاعات بريطانيا والمستعمرات الأميريكية إلى عداء معلن كانت بريطانيا في وضع أضعف كثيراً من عدة نواحٍ عما كانت عليه عام ١٧٣٩ أو ١٧٥٦(٦٨) ، وكان هذا يرجع إلى أفراد ، فلم يكن **نورث** ولا **شلبورن** ولا أى من سائر الساسة يمثل قيادة قومية أو استراتيجية متماسكة كبرى ، بل انقسمت البلاد بسبب الفرقة السياسية التى ازدادت بسبب تدخلات **جورج الثالث** نفسه والجدال الضاري حول مزايا المستعمرات الأميريكية ، كما اضمحلت الدعامتان التوأم في القوة البريطانية في هذه الحقبة وهما الاقتصاد والأسطول ، فقد زاد تدهور الصادرات في عقد ١٧٧٠ بعد أن عانت ركوداً بعد طفرة حقبة حرب السنوات السبع مما يرجع إلى المقاطعة التي مارستها المستعمرات ثم إلى الصراع المستمر مع فرنسا وأسبانيا والبلاد الواطئة ، فاستمر التدهور المتصل للأسطول البريطاني عبر ١٥ سنة من السلام وتم تسريح بعض من ضباطه الكبار وذهبت أخشابه إلى بناء السفن التجارية ، وعندما بدأ عملية إعادة بناء الأسطول الملكي البريطاني وتأكيد تفوقه بانتصار **رودني** في **سينتس** وتحرير **هاو** لجبل طارق كانت الحرب في أميريكا قد انتهت .

ولكن حتى لو كان الأسطول الملكي أفضل إعداداً والدولة تحت قيادة أفضل فإن صراع ٧٦ ــ ١٧٨٣ كان يحتوي على مشكلتين استراتيجيتين لم يكن لهما وجود في أى حرب نشبت في القرن ١٨ على الجانب البريطاني ، أولهما أنه ما أن انتشرت الثورة الأميريكية فإن قمعها كان يشمل حرباً قارية واسعة النطاق من جانب القوات البريطانية على بعد ٣٠٠٠ ميل من قاعدة تمركزها في الوطن الأم ، ولم يكن التفوق البحري الذي علقت عليه بريطانيا آمالها كافياً لإخضاع المستعمرات التي كانت تتمتع بالاكتفاء الذاتي ، فكان غزو الأراضي الشرقية من أميريكا واحتلالها يمثل مهمة صعبة بالنسبة لجيش **نابليون** الضخم فضلاً عن قوات

١٧٧٠ تحت القيادة البريطانية ، فكان بعد المسافات وتأخر الاتصالات معوقاً للتوجيه الاستراتيجي للحرب من لندن أو حتى من نيويورك بل وزاد من مشكلات إمداد القوات : « فكانت كل لقمة خبز أو رجل أو رصاصة تحتاجها القوات البريطانية في أميريكا كان يجب نقلها عبر ٣٠٠٠ ميل في المحيط »(٦٩) ، ورغم التطوير الهام الذي أجرته وزارة الحربية البريطانية إلا أن نقص السفن وصعوبات الحصول على الإمدادات كانت كبيرة ، كما أن مجتمعات المستعمرات كانت غير مركزية بحيث كان الاستيلاء على مدينة ما أو بلدة كبرى لايعني الكثير فحيثما انسحبت القوات البريطانية كان الثوار يدعمون مواقفهم ، وإذا كان ٥٠ ألف جندي بريطاني بالاضافة إلى المؤيدين في المستعمرات كافياً لغزو كندا الفرنسية قبل ذلك بعقدين فكم من القوات كان يكفي حينذاك لإعادة الحكم الملكي ؟ ربما ١٥٠ ألفاً أو ٢٥٠ ألفاً ، وهذا احتمال ، يقول أحد المؤرخين إن « استرداد السيادة البريطانية في أميريكا كان مشكلة فوق احتمال طاقة الوسائل العسكرية ولو أنه نفذ ببراعة »(٧٠) .

وكانت المشكلة غير المسبوقة الثانية أن بريطانيا كانت تقاتل وحدها ، بدون عون من الشركاء الأوروبيين الذين كان يمكن أن يشتتوا انتباه فرنسا ، وكانت هذه مشكلة دبلوماسية لا عسكرية ، فكان الإنجليز في ذلك يدفعون ثمن انفصالهم عن بروسيا عام ١٧٦٢ وعجرفتهم تجاه أسبانيا وقسوتهم في التعامل مع تجارة الدول المحايدة كالدنمارك والأقاليم المتحدة والفشل في تأمين تأييد روسي ، وبالتالي فقد وجدت لندن نفسها وحيدة بلا أصدقاء في أوروبا بل وفي مواجهة « عصبة الحياد المسلح » في ١٧٨٠ (روسيا والدنمارك والبرتغال) وعداء من جانب الأقاليم المتحدة في حين أنها كانت موزعة في التعامل مع الثوار الأميريكيين والأساطيل الفرنسية ــ الأسبانية ، لكن القصة أكبر من مجرد العجز الدبلوماسي البريطاني ، فقد أصبحت مصالح الدول الأوروبية الشرقية في عقدي ١٧٦٠ و ١٧٧٠ مختلفة عن مصالح نظيراتها في غرب أوروبا وكانت مركزة على مستقبل بولنده وولاية عرش بافاريا

والعلاقات مع العثمانيين ، وربما كان مثل هذا التباين في المصالح مستحيلاً مع إصرار فرنسي على اعتلاء مكانة « كبير أوروبا » كما حدث أيام **لويس الرابع عشر** ، أما بعد التدهور النسبي في جيشها في أعقاب حرب السنوات السبع وغياب الالتزام السياسي في شرق أوروبا كان يعني أن اهتمام لندن الشديد بالمخططات الفرنسية من ١٧٧٩ فصاعداً لم يكن هو نفس اهتمام الحلفاء السابقين ، وربما كان الروس في عهد **كاترينا الثانية** أكثر تعاطفاً إلا أنهم ما كانوا ليتدخلوا إلا لو كان هناك أمل حقيقي في إقصاء بريطانيا ككل .

وأخيراً كانت هناك حقيقة فحواها أن فرنسا كانت ذات مرة قد آمنت بمقولة **شوازول** أما الآن فكانت تقاوم إغراء الهجوم على هانوفر أو استضعاف الهولنديين ، وماكانت لتقاتل ضد بريطانيا إلا عبر البحار حيث كان يمكن تشتيت الذراع « البرية » للاستراتيجية البريطانية عن الذراع « البحرية » ، ولأول مرة كان الفرنسيون سيركزون كل مواردهم على حرب بحرية واستعمارية .

كانت النتائج باهرة وتدعم شعارات الانعزاليين البريطانيين بأن مثل هذا الصراع كان هو الأفضل بالنسبة للجزر البريطانية وهي غير مثقلة بأعباء الحلفاء الأوروبيين والغزوات الأوروبية ، وكانت مخصصات الأسطول الفرنسي إبان حرب السنوات السبع ٣٠ مليون ليرة في السنة لا أكثر وهو مبلغ يوازن ربع مخصصات الجيش الفرنسي وخمس مخصصات الأسطول البريطاني في السنة ، ومنذ منتصف عقد ١٧٧٠ فصاعداً كانت ميزانية الأسطول الفرنسي في ارتفاع مستمر ، وفي ١٧٨٠ كان مجموعها ١٥٠ مليون ليرة ، وفي ١٧٨٢ بلغت ٢٠٠ مليون ليرة[٧١] ، وعندما دخلت فرنسا الحرب كانت تمتلك ٥٢ سفينة معظمها أكبر من نظيراتها البريطانية ، وسرعان ما ازداد عددها إلى ٦٦ سفينة ، يضاف إلى هذه السفن الأسطول الأسباني وقوامه ٥٨ سفينة وفي ١٧٨٠ الأسطول الهولندي الذي يضم ما لايزيد على ٢٠ سفينة عاملة ، وبينما ظل الأسطول البريطاني أكبر من أي منافس بحري آخر (وكان يضم ٦٦ سفينة عام ١٧٧٨ و ٩٠ سفينة في ١٧٧٩) كان

في ذلك الوقت يقل عدداً بصورة مستمرة ، بل وفقد سيطرته على القنال الإنجليزي عام ١٧٧٩ وكان احتمال قيام غزو فرنسي أسباني يبدو قائماً ، وفي عام ١٧٨١ في المواجهة التي تمت بين أسطولى **جريف وجراس** قرب سواحل شيزابيك وضع التفوق الفرنسي القوات البريطانية في موقف حرج وأدى إلى استسلام **كورنواليس** في يوركتاون وإلى وضع حد فعلي للحملة الأميريكية ، وحتى عندما ازداد الأسطول البريطاني حجماً وقل أسطول الدول المعادية عدداً كان الهامش لايزال أقل من أن يقوم بكل المهام المطلوبة وهي حماية قوافل شمال الأطلنطي وتحرير جبل طارق من آن لآخر وحراسة منفذ البلطيق وتجريد فرق إلى المحيط الهندي ودعم العمليات العسكرية في الكاريبي ، فكانت القوة البحرية البريطانية مؤقتة وإقليمية لا سيادية كما كانت في الحروب السابقة ، وكان عدم اشتراك الجيش الفرنسي في حروب أوروبية له آثاره على الظروف التعسة التي شهدها البريطانيون .

وفي عام ١٧٨٢ كانت الضغوط المالية للاحتفاظ بهذا الأسطول الضخم تؤثر سلباً على الاقتصاد الفرنسي وتدفع إلى بعض التخفيضات ، وكان بعض وزراء فرنسا يخشون أن تؤدي الحرب إلى تشتيت الانتباه والموارد إلى مناطق خارج أوروبا مما يحول دون لعب أى دور في القارة ، وكانوا يخشون أيضاً حدوث تفاهم بين الإنجليز والأمريكيين ، هذه المخاوف دفعت باريس إلى التطلع إلى وضع حد مبكر للعداء ، ومن الناحية الاقتصادية كان حلفاؤهم الهولنديون والأسبان في ورطة مماثلة ، إلا أن القوة المالية البريطانية والارتفاع الملحوظ في الصادرات من ١٧٨٢ فصاعداً والتطوير المستمر في الأسطول الملكي لم تكن كافية لتحويل الهزيمة إلى نصر أو لإقناع الطوائف السياسية في الداخل لتأييد الحرب بمجرد أن بدت أميريكا وكأنها قد ضاعت ، ورغم أن التنازلات التي قدمتها بريطانيا بمقتضى معاهدة فرساي (مينوركا وفلوريدا وتوباجو) لم تكن انتكاساً عن المكاسب الاستعمارية الكبرى لعام ١٧٦٣ إلا أن الفرنسيين كانوا راضين عن قيام دولة مستقلة هى الولايات المتحدة وعن الضربة الموجهة لوضع بريطانيا في العالم ، ومن وجهة نظر باريس كان التوازن

الاستراتيجي الذي تخلخل على أثر حرب السنوات السبع قد تم استرداده حينئذ ولكن بتكاليف فادحة .

* * *

أما في أوروبا الشرقية فلم يكن التوازن الاستراتيجي قد تعرض لمثل هذه الخلخلة نتيجة للمناورات التي قامت بها الممالك الثلاث الكبرى عبر عشرات السنين بعد ١٧٦٢[٧٢] ، مما يرجع بصورة رئيسية إلى الطبيعة الثلاثية للعلاقات فيما بينها ، فلم تشأ أى منها أن تثير حفيظة الآخرين لدرجة تدفع بهما إلى الانضمام إلى تحالف مضاد ، ولم يؤد النزاع القصير لحرب خلافة العرش في بافاريا عام ٨ ــ ١٧٧٩ عندما وقفت بروسيا ضد محاولة النمسا للتوسع إلا إلى التأكيد على الرغبة في تفادي تكاليف أى صراع أشمل ، من ثم كانت المكاسب الإقليمية لايمكن أن تتم إلا عن طريق « الصفقات » الدبلوماسية على حساب القوى الأضعف وأهمها بولندا التي تآكلت تماماً في ١٧٧٢ و ١٧٧٣ و ١٧٩٣ و ١٧٩٥ ، وفي المراحل اللاحقة كان مصير بولندا قد تأثر بالثورة الفرنسية أى أنه بإصرار **كاترينا الثانية** على سحق « يعاقبة » وارسو وبروسيا والنمسا ورغبتهم في الحصول على تعويضات في المشرق الأوروبي عن فشلهم في الغرب ضد فرنسا ، ولكن حتى هذا الاهتمام الجديد بالثورة الفرنسية لم يؤد إلى تغييرات جذرية في سياسة العداء المتبادل والتفاهم المتبادل التي اتبعتها ممالك شرق أوروبا الثلاث تجاه بعضها البعض في تلك الحقبة .

في ضوء هذه الحدود الجغرافية والدبلوماسية لهذه العلاقة الثلاثية لم يكن من المدهش أن استمر وضع روسيا في التحسن بالمقارنة بكل من النمسا وبروسيا ، وعلى الرغم من تخلف روسيا إلا أنها كانت أقل ضعفاً من جارتيها في الغرب واللتين سعيتا إلى ردع **كاترينا** الرهيبة ، وقد أكدت هذه الحقيقة الدعاوي الروسية في بولنده أن الجزء الأعظم من تلك الدولة التعسة قد سقط في أيدي **سان بطرسبرج** في أثناء التقسيم ، كما أن روسيا كانت لها حدود « متقلصة » في الجنوب وحققت تقدماً كبيراً في عقد ١٧٧٠ على حساب تركيا ، فضمت كريميا رسمياً عام ١٧٨٣

وحققت مكاسب جديدة على الساحل الشمالي للبحر الأسود عام ١٧٩٢ ، وقد أكد كل هذا على تدهور القوة القتالية العثمانية وأثار قلق النمسا وبروسيا بنفس قدر القلق الذي أثاره لدى الدول (السويد ١٧٨٨ وبريطانيا تحت حكم بت الإبن عام ١٧٩١) التي سعت وبجد إلى صد هذه النزعة التوسعية الروسية ، ولكن نظراً للهفة فيينا وبرلين للحفاظ على حسن نوايا سان بطرسبرج وتشتت القوى الغربية وعجزها عن أداء دور فعال في أوروبا الشرقية ، فقد استمر نمو الإمبراطورية القيصرية .

كانت تركيبة العلاقات الدولية في عشر سنوات أو يزيد قبل ١٧٩٢ تشير بصورة ضعيفة إلى التحولات التى ستطرأ عليها ، فكانت النزاعات المؤقتة بين القوى الكبرى بمثابة شئون إقليمية غير متصلة ، وإذا كان مستقبل بولنده والإمبراطورية العثمانية قد استولى على انتباه دول أوروبا الشرقية الكبرى فقد استهلكت المناورات التقليدية مصير البلاد الواطئة و « امبراطوريات التجارة » التقليدية انتباه القوى الأوروبية الغربية ، وأوشك الصدام الإنجليزي الأسباني حول نوتكا ساوند (١٧٩٠) أن يشعل الحرب إلى أن أفسحت أسبانيا الطريق على مضض ، وفي حين أن العلاقات البريطانية الفرنسية قد انخفضت بشدة بسبب الإنهاك المتبادل بعد ١٧٨٣ فقد استمر التنافس التجاري بينهما ، وظهرت على السطح شكوكهما المتبادلة في أزمة داخلية نشبت في البلاد الواطئة عامى ٧ ـــ ١٧٨٨ عندما أجبر الحزب « الوطني » الموالي لفرنسا على الخروج على يد القوات البروسية بتأييد من الحكومة البريطانية .

كانت دبلوماسية بت النشطة تعكس ملامح شخصيته والتحسن العام الذي شهدته بريطانيا بين سائر القوى منذ نكسة ١٧٨٣ ، ولم يؤد ضياع أميريكا إلى الإضرار بتجارة بريطانيا عبر الأطلنطي ، فكانت صادراتها إلى الولايات المتحدة تشهد ازدهاراً ، وكانت السوق الأميريكية والهندية أهم من الأسواق التي كانت لفرنسا الريادة فيها ، وفي الأعوام الستة من ١٧٨٢ إلى ١٧٨٨ زاد النقل التجاري

البريطاني إلى أكثر من الضعف ، وكانت الثورة الصناعية قد أوشكت أن تقوم بتأثير على الطلب الاستهلاكي في البلاد وفي الخارج ويسرها ظهور عدة اختراعات جديدة ، وكانت الزراعية البريطانية تفي بالاحتياجات الغذائية لشعب يزداد عدداً ، وقد أدت الاصلاحات المالية التي قام بها **بت** إلى تطور الشئون المالية للدولة واسترداد الثقة بها إلا أن مبالغ طائلة كانت تخصص للأسطول الذي كان يتمتع بالقوة العددية والإدارية ، وعلى هذه الأسس الصلبة شعرت الحكومة البريطانية بقدرتها على أداء دور أنشط في الخارج حين كانت المصالح القومية تتطلب ذلك ، إلا أن القادة السياسيين في هوايتهول ووستمينستر لم يكونوا يتوقعون نشوب حرب بين القوى العظمى في المستقبل المنظور[٧٣] .

كان أوضح أسباب نجاة أوروبا من التعرض لهزة عنيفة شاملة في صراعاتها العامة يكمن في حالة فرنسا المتدهورة ، فبعد انتصار ١٧٨٣ كانت دبلوماسيتها تبدو لعدة سنوات على نفس قوتها ، وكان اقتصادها الداخلي وتجارتها الخارجية مع الهند الغربية والشام في نمو مطرد وسريع ، إلا أن التكاليف الباهظة لحرب ٧٨ ـــ ١٧٨٣ والتي كانت توازي تكاليف حروبها الثلاث السالفة معاً وفشلها في إصلاح الشئون المالية القومية قد تفاعلت مع موجات السخط السياسي المتزايد والإحباط الاقتصادي والتدهور الاجتماعي لتنزع الثقة من النظام الحاكم القديم ، ومن عام ١٧٨٧ فصاعداً ومع ازدياد الأزمة تفاقماً كانت فرنسا تبدو أقل قدرة من أن تلعب دوراً حاسماً في الشئون الخارجية ، وكان السبب في الهزيمة الدبلوماسية في الأراضي الواطئة اعتراف حكومة فرنسا بعجزها عن الإنفاق على حرب ضد بريطانيا وبروسيا بينما كان سحب تأييدها لأسبانيا في النزاع الدائر حول نوتكا ساوند يرجع إلى تحدي المجلس النيابي الفرنسي لحق **لويس السادس عشر** في إعلان الحرب ، كل هذه النقاط كانت تنبيء عن عدم قدرة فرنسا على قلب النظام القديم في أوروبا بصورة شاملة .

وبدأ النزاع الذي قدر له أن يستوعب طاقات القارة لمدة تزيد على عقدين ، ولم يكن الفرنسيون يهتمون إلا بالصراعات الداخلية في الحقبة التي تلت سقوط

الباستيل ، ورغم أن الاتجاه الراديكالي المتزايد في السياسة الفرنسية كان يشكل قلقاً لبعض الحكومات الأخرى إلا أن الاضطرابات التي عمت باريس والأقاليم كانت تدل على ضعف الدور الفرنسي في سياسة القوى الأوروبية ، ولهذا فقد سعى **بت** إلى خفض الإنفاق العسكري البريطاني في فبراير ١٧٩٢ ، في حين أن الملكيات الثلاث في شرق أوروبا كانت أشد اهتماماً بتقليص حجم بولندا ، و لم يؤد إلى تصعيد الأمور إلى درجة الحرب إلا انتشار شائعات عن وجود مخططات لإعادة النظام الملكي وتحرك ثوار فرنسا أنفسهم إلى اتخاذ سياسة أكثر عدوانية على الحدود ، وقد دلت المناورات البطيئة المترددة من جانب الجيوش المتحالفة في أثناء عبورها الحدود الفرنسية على مدى عدم استعدادهم لمثل هذا السباق مما سمح للثوار أن يدعوا إحراز النصر في المواجهة التي حدثت في فالمي (سبتمبر ١٧٩٢) ، و لم يتخذ الصراع كامل أبعاده الاستراتيجية والأيديولوجية إلا في السنة التالية عندما كان النجاح الذي أحرزته الجيوش الفرنسية يهدد الراين والبلاد الواطئة وإيطاليا وعندما أظهر إعدام **لويس السادس عشر** النزعة الجمهورية الراديكالية للنظام الجديد في باريس ، وفي ذلك الوقت كانت كل من بروسيا وإمبراطورية هابسبرج وهما الطرفان المتحاربان الأصليان قد انضما إلى طابور ضخم من الدول الأخرى بقيادة بريطانيا وروسيا ومعهما كل جيران فرنسا .

ورغم سهولة رؤية الأسباب التي أدت إلى فشل هذا التحالف الأول ضد فرنسا هذا الفشل الذريع إلا أن النتيجة كانت مفاجئة وإحباطاً مريراً في ذات الوقت ، إذ كان العداء أشد حدة مما كان عليه في أية حرب سابقة ، وفي غمار الأحداث أدت قوة دفع الثورة الفرنسية إلى اتخاذ إجراءات تتسم باليأس كالتجنيد المكثف وحشد كل الموارد القومية للقتال ضد أعداء فرنسا العديدين كما أن حقبة هامة من الإصلاح قد بدأت داخل الجيش الفرنسي من حيث التنظيم والتخطيط والمدفعية والخطط القتالية في أثناء العشرين أو الثلاثين سنة التي سبقت ١٧٨٩ ، وما فعلته الثورة هو إزالة المعوقات الارستقراطية التي كانت تواجه هذا الفكر الجديد وإتاحة

للإصلاحين لكى يضعوا أفكارهم موضع التطبيق عندما نشبت الحرب ، وكانت « الحرب الشاملة » وأساليبها التي استخدمت على الجبهة والخطط الجديدة في ساحات القتال تبدو كانعكاس للطاقات الغوغائية لدى الفرنسيين في حين كانت المناورات الحذرة التي قامت بها جيوش الحلفاء ترمز إلى عادات النظام القديم[٧٤] ، وسرعان ما استولى الفرنسيون على الأراضي المجاورة بجيش قوامه ٦٥٠ ألف جندي (يوليو ١٧٩٣) يحركه الحماس والرغبة في خوض المخاطر في زحف مطول ومخططات عدوانية مما كان يعني أنه منذ ذلك الوقت فصاعداً كانت تكاليف الاحتفاظ بمثل هذه القوات الضخمة تقع بصورة كبيرة على عاتق شعوب خارج حدود فرنسا وهو ما كان يسمح باسترداد الاقتصاد الفرنسي لعافيته .

كان على أى من القوى لصد هذه النزعة التوسعية أن تدبر الوسائل الملائمة لاحتواء هذا الشكل الجديد المزعج من الحروب ، ولم تكن هذه بالمهمة المستحيلة ، فكانت عمليات الجيش الفرنسي تحت قيادته المبكرة لدوموريبه بل والحملات الأكبر التي شنها **نابليون** تكشف عن مدى العجز في التنظيم والتدريب وضعف الإمدادات والاتصالات مما كان يعد ميزة كبرى لأى عدو على درجة جيدة من التدريب ، ولكن أين كان مثل هذا العدو ؟ لم يكن الأمر مقصوراً على بطء حركة الجنرالات القدامى والقوات الثقيلة للتحالف وضعف التكتيك في مواجهة أعداد هائلة من القوات الفرنسية ، بل كانت المسألة الرئيسية هى أن الالتزام السياسي الضروري والوضوح الاستراتيجي كانت مفتقدة لدى أعداء فرنسا ، ولم تكن هناك على مايبدو أية أيديولوجية سياسية واضحة لفصل الجنود والمواطنين عن النظام الحاكم القديم ، فكان الكثيرون منهم في الحقيقة منجذبين إلى الأفكار الثورية الحالمة ولم يتم استخدام النزعة الوطنية المحلية لصد السيطرة الفرنسية إلا عندما حولت جيوش **نابليون** « التحرير » إلى غزو وسلب ونهب .

في هذه المرحلة المبكرة كان بعض أطراف التحالف تأخذ التهديد الفرنسي مأخذ الجد ، لم يكن هناك إتفاق تام حول الهدف والاستراتيجية بين مختلف الأطراف

مم كان اتحادهم يفصح عن نفسه في مطالبهم المتزايدة بالدعم البريطاني ، وكانت السنوات الأولى من الحرب الثورية تتزامن مع انهيار بولنده ، ورغم إدانة **كاترينا الثانية** للثورة الفرنسية إلا أنها كانت تولي اهتماماً أكبر إلى محو استقلال بولنده من إرسال قوات إلى الراين ، مما أدى بالحكومة البروسية القلقة إلى تحويل أعداد متزايدة من قواتها من الراين إلى فستولا وهو ما أجبر النمسا على الاحتفاظ بستين ألف رجل على حدودها الشمالية في حالة ما إذا تحركت روسيا وبروسيا ضد ماتبقى من أراضي بولنده ، وعندما حدث التقسيم الثالث والأخير عام ١٧٩٥ كان من الواضح أن بولنده كانت حليفاً فاعلاً بالنسبة لفرنسا في حشرجات موتها أكثر منها كدولة حية قائمة ، وفي ذلك الوقت كانت بروسيا قد سعت بالفعل إلى السلام وتخلت عن الضفة اليسرى من نهر الراين للفرنسيين تاركة ألمانيا في حالة حياد صعب مما سمح لفرنسا بتحويل انتباهها إلى جهة أخرى ، واتبعت معظم الدويلات الألمانية نفس هذا الاتجاه البروسي ، كانت الأراضي الواطئة قد تم اجتياحها وتحولت إلى « الجمهورية البافارية » ، وعادت أسبانيا التي تركت التحالف إلى انحيازها المناهض لبريطانيا مع فرنسا .

ولم يبق سوى سردينيا ـــ بيدمونت التي سحقها **نابليون** ١٧٩٦ وإمبراطورية آل هابسبرج التعسة التي طردت من معظم إيطاليا وأجبرت على الدخول في اتفاقية كامبو فورميو (أكتوبر ١٧٩٧) وبريطانيا ، ورغم رغبة **بت** الأصغر في اقتفاء خطوات أبيه في صد النزعة التوسعية الفرنسية إلا أن الحكومة البريطانية فشلت في مواصلة الحرب بالإصرار اللازم والوضوح الاستراتيجي الكافي[٧٥] ، ولم يكن لدى القوات التي أرسلت إلى فلاندرز وهولنده بقيادة دوق **يورك** أعوام ٣ ـــ ١٧٩٥ لا القوة ولا الخبرة للتعامل مع الجيش الفرنسي ، وفي النهاية عادت فلولها إلى الوطن عن طريق بريمن ، كما كان الوزراء (مثل **دونداس وبت**) يحبذون « الأسلوب البريطاني في إدارة الحرب » ـــ كإدارة العمليات في المستعمرات وفرض الحصار البحري وشن الغارات على سواحل العدو ـــ على أية عمليات قارية واسعة النطاق ، ونظراً للسيادة الطاغية للأسطول البريطاني موتفكك نظيره الفرنسي كان

هـ . الخيار يبدو سهلاً ، إلا أن خسائر القوات البريطانية التي نجمت عن وباء تفشى في الهند الغربية وعملياتها بين ١٧٩٣ و ١٧٩٦ كانت تعني أن لندن كانت قد دفعت ثمناً فادحاً لهذه التحولات الاستراتيجية ، فقتل أربعون ألف رجل وأصيب أربعون ألفاً آخرون بإصابات تجعلهم لايصلحون للخدمة العسكرية ، وكانت تكاليف الحملات لاتقل عن ١٦ مليون جنيه استرليني ، ولكن هناك شكاً ما إذا كانت سيادة بريطانيا على مسارح الأحداث خارج أوروبا أو عملياتها الجانبية ضد **دانكرك وتولون** تعوضها عن القوة الفرنسية النامية داخل أوروبا ، وفي النهاية ارتفعت المعونات التي تطالب بها بروسيا والنمسا للإبقاء على صمود جيوشها إلى مستوى مزعج وكان تقديمها ضرباً من ضروب المستحيل ، بعبارة أخرى لم تكن الاستراتيجية البريطانية ذات فاعلية وكانت باهظة الثمن ، وفي عام ١٧٩٧ اهتزت دعائم النظام بأسره مؤقتاً على الأقل نتيجة لوقف بنك انجلترا للمدفوعات النقدية وتمرد القوات البحرية في سبيتهيد ونور ، وفي هذه الحقبة الحرجة سعى النمساويون إلى السلام وانضمت إلى كل الدول الأخرى التي اعترفت بالتفوق الفرنسي في غرب أوروبا .

ولو لم يستطع البريطانيون هزيمة فرنسا فإن حكومة الثورة بدورها لم تستطع أن تدمر بحرية العدو ، وقد أسفرت المحاولات المبكرة لغزو أيرلندا والإغارة على السواحل الغربية لإنجلترا عن القليل من النجاح ولو أن هذا يرجع إلى العوامل المناخية بالنسبة للدفاعات المحلية ، ورغم النزاع المؤقت حول وقف المدفوعات النقدية لعام ١٧٩٧ إلا أن نظام الائتمان البريطاني قد صمد ، وأدى دخول أسبانيا والأراضي الواطئة الحرب إلى جانب فرنسا إلى تحطيم الأسطول الأسباني عند رأس سان فنسان (فبراير ١٧٩٧) وإلى توجيه ضربات ثقيلة إلى الهولنديين في كامبرداون (أكتوبر ١٧٩٧) ، وكان على حلفاء فرنسا الجدد أن يتحملوا الخسائر المتوالية لمستعمراتهم عبر البحار في الهند الغربية والشرق وفي كولومبو وملقا ورأس الرجاء الصالح وأصبحت كلها أسواقاً جديدة للتجارة البريطانية وقواعد إضافية لقواتها البحرية ، وبرفض **بت** وزملائه من الوزراء دفع الأثمان الفادحة للسلام والتي اشترطتها الحكومة

الفرنسية فقد قرروا مواصلة القتال ، وفي سبيل ذلك قاموا بفرض ضرائب على الدخل وعقد قروض جديدة للقيام بأعباء ما قد أصبح صراعاً على البقاء القومي والأمن الملكي بعد أن احتشدت القوات الفرنسية عبر ساحل القنال الإنجليزي .

وهنا أيضاً كانت تكمن الورطة الاستراتيجية الرئيسية التي كانت تواجه كلاً من فرنسا وبريطانيا في العقدين التاليين من الحرب ، فكانت كل منهما تمثل جرماً هائلاً في مجاله كالحوت والفيل ، إلا أن سيطرة بريطانيا على الطرق البحرية لم يكن ليقضي على السيطرة الفرنسية في أوروبا ولا استطاعت السيادة العسكرية **لنابليون** أن تجبر الانجليز على الاستسلام ، وبسبب ما أثاره التوسع الفرنسي على يد قوات **نابليون** من سخط لدى جيرانها فإن الحكومة في باريس لم تتأكد من قبول سائر القوى الأوروبية للسيادة الفرنسية طالما ظلت بريطانيا مستقلة ، وكان هذا على مايبدو هو رأى **نابليون** حين قال في عام ١٧٩٧ « فلنركز جهودنا على تعزيز أسطولنا وعلى القضاء على إنجلترا ، فما أن يتم ذلك تكون أوروبا بأسرها عند أقدامنا »[٧٦] ولكن هذا الهدف الفرنسي ماكان ليتحقق إلا بشن استراتيجية بحرية وتجارية ناجحة ضد بريطانيا ، إذ لم تكن المكاسب العسكرية البرية تكفي ، كما كان الإنجليز يحتاجون إلى تحدي سيطرة **نابليون** القارية عن طريق التدخل المباشر ودعم الحلفاء ، إذ أيضاً لم تكن سيادة الأسطول البريطاني في البحر تكفي ، وطالما ظل الطرفان المتحاربان أحدهما له السيادة في البر وللآخر السيادة في البحر فقد أحسن كل منهما بالتهديد والخوف ، وظل كل منهما كذلك يفتش عن وسائل جديدة وحلفاء جدد لترجيح كفته في التوازن .

كانت محاولة **نابليون** لتغيير صورة التوازن تتسم بالجرأة الشديدة والمخاطرة ، فقد استغل فرصة ضعف موقف بريطانيا في البحر المتوسط في صيف ١٧٩٨ فغزا مصر بقوات تبلغ ٣١ ألف رجل ، ومن ثم فقد وضع نفسه في وضع يسيطر فيه على الشام والإمبراطورية العثمانية والطريق إلى الهند ، وفي الوقت نفسه تقريباً تشتتت طاقة بريطانيا بتجريد قوات أخرى إلى أيرلندا ، وكانت كل من هاتين الضربتين لو قدر لهما النجاح الكامل ستمثل ضربة ثقيلة قاتلة لوضع بريطانيا الضعيف ،

لكن غزو أيرلندا كان على نطاق ضيق وتم احتواؤه في أوائل سبتمبر حين كانت كل أوروبا تتلقى أنباء هزيمة **نلسون** للأسطول الفرنسي في أبو قير وعن « استبعاد » **نابليون** لمصر ، وكانت كل نكسة لفرنسا تشجع كل من يحس بسخط على السيطرة الفرنسية على التخلي عن حياده والإنضمام للحرب في « تحالف ثان » (١٧٩٨ — ١٨٠٠) ، وبالإضافة إلى دويلات كالبرتغال ونابولي كانت دول كروسيا والنمسا وتركيا تقف إلى جانب بريطانيا وتحشد جيوشها وتجري مفاوضات حول الدعم ، وأصبحت فرنسا في موقف حرج على أثر ضياع مينوركا ومالطا وتلقى الهزيمة في سويسرا وإيطاليا على يد القوات النمساوية — الروسية وعجز **نابليون** نفسه عن إحراز النصر في الشام .

وكان التحالف الثاني كسلفه يركن أسس سياسية واستراتيجية مهتزة[٧٧] ، فكانت بروسيا غائبة بحيث استحال فتح جبهة في شمال ألمانيا ، وأدى قيام ملك نابولي بشن حملة ضعيفة قبل أوانها إلى كارثة ، وفشلت الحملة الإنجليزية الروسية على هولنده بسوء إعدادها في حث الهولنديين على النهوض وكان على القوات أن تعود أدراجها ، فعادت بريطانيا إلى سياستها القديمة بالتركيز على سواحل العدو ، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تكن ذات فائدة كبرى ، والأسوأ من ذلك أن النمساويين والروس فشلوا في التعاون في دفاعهم عن سويسرا وتم طرد الروس شرقاً عبر الجبال مما أدى إلى تراجع القيصر عن ثقته في حلفائه وفي السياسة البريطانية ووافق على التفاوض مع **نابليون** الذي عاد من مصر إلى فرنسا ، وكان انسحاب روسيا سبباً في ترك النمسا تحت الثقل الفادح للهجمات الفرنسية مما أجبر فيينا على السعى إلى السلام ، وبانتهاز بروسيا والدنمارك لفرصة عودة الأحداث واستيلائهما على هانوفر وبشن أسبانيا الغزو على البرتغال وقف البريطانيون وحدهم في عام ١٨٠١ كما كانوا قبل ثلاث سنوات ، وفي شمال أوروبا انضمت كل من روسيا والدنمارك والسويد وبروسيا في عصبة حياد مسلح جديدة .

ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا قد قامت بشن حملات ناجحة في البحر

وخارج أوروبا ، فتم الاستيلاء على مالطا من يد الفرنسيين مما كان لبريطانيا بمثابة قاعدة استراتيجية حيوية للأسطول ، وفي سواحل كوبنهاجن تحطم الأسطول الدنماركي في أول مخطط لعصبة الحياد المسلح لاستبعاد التجارة البريطانية من البلطيق ، وفي نفس شهر مارس ١٨٠١ قامت حملة إنجليزية بهزيمة الجيش الفرنسي في الاسكندرية وهو ما أدى فيما بعد إلى انسحاب فرنسي تام من مصر ، وقامت القوات البريطانية في الهند باحتواء تيبو التي كانت تتلقى الدعم من فرنسا في ميزور واستمرت في تحقيق مكاسب في الشمال ، كما سقطت الممتلكات الفرنسية والهولندية والدنماركية والسويدية في الهند الغربية في أيدي بريطانيا .

إلا أن الافتقار إلى الحليف القاري الصلب عام ١٨٠١ والطبيعة غير الحاسمة للحملات البريطانية الفرنسية قد أدى بالعديد من الساسة في انجلترا إلى التفكير في إحلال السلام ، وقد عزز من هذه الاتجاهات احتياجات الدوائر التجارية ممن عانت تجارتهم في المتوسط والبلطيق خسائر فادحة ، وكانت استقالة **بت** بسبب التحرير الكاثوليكي باعثاً على الإسراع بالتحرك صوب المفاوضات ، ولم يكن ثمة شيء يضر في إحلال فترة من السلام بالنسبة لحسابات **نابليون** ، فالنفوذ الفرنسي في الدول التابعة مستمر بينما لن يتم السماح للتجارة البريطانية والمميزات الدبلوماسية في تلك المناطق بالعودة إلى سابق عهدها ، وكان من الممكن تركيز الأسطول الفرنسي المشتت في العديد من الموانىء في مكان واحد وإعادة بنائه ، ومن الممكن إصلاح الاقتصاد قبل بدء جولة جديدة من الصراع ، ونتيجة لهذا فقد تأرجح رأى بريطانيا في الاتجاه المضاد حين لوحظ أن فرنسا كانت ستواصل الصراع بسبل أخرى ، وكانت التجارة البريطانية محرومة من الدخول إلى معظم أرجاء أوروبا ، وقد تم إبلاغ لندن بالبقاء بعيداً عن الشئون الهولندية والسويسرية والإيطالية ، ووصلت أنباء التآمر والعدوان الفرنسي من مسقط إلى الهند الغربية ومن تركيا إلى بيدمونت ، هذه الأنباء ودلائل قيام فرنسا بتنفيذ برنامج لإعادة بناء أسطولها على نطاق واسع أدت بالحكومة البريطانية برئاسة **أوينجتون** إلى رفض إعادة مالطا وفي مايو ١٨٠٣

إعادة تمويل الحرب إلى حرب ساخنة[٧٨]

* * *

كان من المقدر لهذه الجولة الأخيرة من الحروب الأنجلو فرنسية السبع الكبرى التي نشبت فيما بين ١٦٨٩ و ١٨١٥ أن تستمر لمدة ١٢ سنة وكانت أشدها اختباراً لقوتهما ، وكانت لكل طرف نقاط قوته ونقاط ضعفه كسابق عهدهما ، فكان الأسطول البريطاني رغم بعض نقائصه في وضع قوي للغاية حين عاد النزاع إلى الانفجار ، وفي حين تم فرض حصار على الساحل الفرنسي عادت امبراطوريات فرنسا والدول التابعة لها عبر البحار واحدة تلو الأخرى ، فتم الاستيلاء على سان بيير وميكيلون وسان لوسيا وتوباغو وجيانا الهولندية قبل الاستيلاء على ترافالجار وتم تحقيق مزيد من التقدم في داخل الهند ، وسقط رأس الرجاء الصالح عام ١٨٠٦ والهند الغربية الدنماركية في ١٨٠٧ والعديد من جزر مولوكا عام ١٨٠٨ وكايين وجيانا الفرنسية وسان دومينجو والسنغال والمارتينيك في ١٨٠٩ وغوديلوب وموريشيوس وأمبوينا وبندا في ١٨١٠ وجاوة في ١٨١١ ، ولم يكن لهذه الخطوات أثر مباشر على التوازن الأوروبي ، إلا أنها حدت من سيادة بريطانيا عبر البحار وعاد نابليون إلى التفكير في غزو جنوب انجلترا بصورة جادة ، وفي النهاية احتشد الجيش البريطاني وعاد بت إلى منصبه عام ١٨٠٤ تطلع كل طرف للدخول في صراع نهائي حاسم .

الحقيقة أن الحملات البحرية والبرية التي شنت من ١٨٠٥ إلى ١٨٠٨ كانت تكشف عن القيود الاستراتيجية على الحرب ، وكان الجيش الفرنسي ثلاثة أمثال حجم الجيش الانجليزي ويفوقه خبرة وقدرة ، إلا أنه كان يحتاج إلى فرض سيادته على البحر قبل إنزال قواته في انجلترا ، كان الأسطول الفرنسي ضخماً من حيث العدد (حوالي ٧٠ سفينة) وعززه الأسطول الأسباني بـ (أكثر من ٢٠ سفينة) عندما دخلت فرنسا الحرب عام ١٨٠٤ ، لكن هذين الأسطولين كانا متفرقين في ستة موانىء وكان تجميعهما لايخلو من مخاطر المواجهة مع الأسطول البريطاني

المتمرس في المعارك ، وكانت الهزيمة الساحقة التي تعرضا لها في ترافالجار عام ١٨٠٥ أوضح مثال على « الهوة النوعية » بين الأساطيل المتنافسة ، وإذا كان هذا الانتصار قد أمن الجزر البريطانية فإنه لم يتمكن من القضاء على الوضع القوي الذي تمتع به **نابليون** في البر ، ولهذا سعى **بت** إلى إغراء روسيا والنمسا بالدخول في حلف ثالث بدفع ١,٧٥ مليون جنيه استرليني لكل مائة ألف جندي يدخلون القتال ضد فرنسا ، وحتى قبل ترافالجار كان **نابليون** قد سحب جيشه من بولوني إلى شمال الدانوب وقضى على القوات النمساوية في **أولم** وتقدم شرقاً لسحق القوات النمساوية ـــ الروسية التي كان قوامها ٨٥ ألف رجل في أوسترنيتز في ديسمبر ، وبسعي فيينا إلى السلام للمرة الثالثة استطاعت فرنسا إعادة سيطرتها على شبه الجزيرة الإيطالية وإجبار القوات الأنجلو ـــ روسية بها على الإسراع بالانسحاب[٧٩] .

وسواء كانت هذه الأنباء هي التي أدت إلى وفاة **بت** أم لا فقد كشفت مرة أخرى عن صعوبة وجود قائد عسكري له ما **لنابليون** من عبقرية حربية ، وكانت فرنسا في السنوات التالية قد بلغت قمة سيادتها ، وسرعان ما أعلنت بروسيا الحرب على فرنسا عام ١٨٠٦ وتم سحقها في غضون أيام ، وكان الجيش الروسي العنيد يشكل مشكلة مختلفة إلا أنه تعرض بعد عدة معارك لخسائر فادحة في معركة فريدلاند (يونيو ١٨٠٧) ، وكانت بروسيا قد تحولت بمقتضى معاهدات السلام في تيلسيت إلى دولة تابعة ، بينما وافقت روسيا على حظر التجارة البريطانية ووعدت بالإنضمام إلى تحالف فرنسي ، وبدخول معظم جنوب وغرب ألمانيا في اتحاد الراين الكونفدرالي وبتحول بولندا إلى دوقية وارسو الكبرى وبإذعان أسبانيا وإيطاليا والبلاد الواطئة ووصول الامبراطورية الرومانية المقدسة إلى نهايتها لم تكن ثمة دولة مستقلة ولا حليف لبريطانيا بين البرتغال والسويد مما أعطى **نابليون** فرصة لتدمير دولة « الباعة » بحظر صادراتها إلى أوروبا وإلحاق الأضرار باقتصادها وحرَمهُ الأخشاب والموارد اللازمة للأسطول ، وكانت بريطانيا قد ضعفت قبل شن هجوم آخر عليها ، ونظراً لاعتماد بريطانيا على الأسواق الأوروبية لصناعاتها المصدرة وعلى

البلطيق في الحصول على خشب البلوط لأسطولها فقد كان الحظر هائلاً ، وفي النهاية كانت العائدات المنخفضة من الصادرات تحرم لندن من العملات اللازمة لدفع المعونات لأى حليف ولشراء البضائع لجيوشها الخاصة .

* * *

في هذه الحرب تداخلت العوامل الاقتصادية مع الاستراتيجية أكثر من أى وقت مضى ، ففي هذه المرحلة الوسطية من تبادل السيادة بين انجلترا وفرنسا ، وبين مراسم **نابليون** في برلين وميلانو بحظر التجارة مع بريطانيا (٦ ــ ١٨٠٧) والتراجع الفرنسي عن موسكو في ١٨١٢ نجد أن سمات النظامين المتعارضين في حاجة إلى شيء من التحليل ، ففي سعى كل منهما لتدمير الأخرى من الناحية الاقتصادية كانت أية نقطة ضعف ستظهر إلى السطح إن آجلاً أو عاجلاً وتكون لها نتائج سياسية رهيبة .

لاشك أن اعتماد بريطانيا الكبير على التجارة الخارجية في ذلك الوقت قد جعلها في موقف ضعف أمام حظر التجارة الذي فرض عليها في ظل نظام **نابليون** في القارة[٨٠] ، وفي عام ١٨٠٨ ومرة أخرى في عامى ١١ ــ ١٨١٢ كانت الحرب التجارية التي شنها الفرنسيون والدول التابعة لها (كالدنمارك) تشعل أزمة في تجارة الصادرات البريطانية ، فتكدست البضائع الزائدة في المخازن وازدحمت أرصفة الموانىء بمنتجات المستعمرات ، وزادت البطالة في المدن والقلاقل في المقاطعات الإقليمية من مخاوف رجال الأعمال وأدت إلى دعوة العديد من رجال الاقتصاد إلى إحلال السلام ، وكان هناك أيضاً الارتفاع الفادح في حجم الدين القومي ، وعندما ساءت العلاقات مع الولايات المتحدة وتدهورت التجارة والصادرات إلى هذا السوق الهام بعد ١٨١١ كانت الضغوط الاقتصادية تبدو غير محتملة .

أدت الثورة في أسبانيا على السيطرة الفرنسية إلى تخفيف الأزمة الاقتصادية عام ١٨٠٨ في بريطانيا كما أدى انفصال روسيا عن **نابليون** إلى الارتياح في عامي ١١ ــ ١٨١٢ مما سمح للإنجليز وبضائعهم بالتدفق إلى البلطيق وشمال أوروبا ، كما تم تهريب

كميات من المنتجات البريطانية وصادرات المستعمرات خلال هذه الفترة كلها إلى القارة بأرباح وفيرة وغالباً ماكان هذا التهريب يتم برشوة الموظفين المحليين ، ومن هيليجولاند إلى سالونيكا كانت المنتجات المحظورة تجد طريقها إلى المستهلك المتعطش كما كان الحال بين كندا ونيو انجلند إبان حرب ١٨١٢ بين الإنجليز والأميريكيين ، وفي النهاية كان مما يدعم اقتصاد الصادرات البريطانية أيضاً الارتفاع الكبير في التجارة مع المناطق التي لم تتأثر بالنظام المطبق في القارة الأوروبية وسياسة « عدم الوفاق » الأميريكية كأفريقيا وآسيا والهند الغربية وأميريكا اللاتينية والشرق الأدنى ، ولكل هذه الأسباب كان الاتجاه العام واضحاً : فارتفعت صادرات بريطانيا من ٢١,٧ مليون استرليني عام ١٧٩٦ إلى ٣٧,٥ مليوناً عام ١٨٠٦ ثم إلى ٤٤,٤ مليوناً في ١٨١٦ .

كان السبب الرئيسي الآخر لعدم تقلص الاقتصاد البريطاني في مواجهة الضغوط الخارجية حلول الثورة الصناعية ، وكان تداخل هذين العاملين التاريخيين الهامين بصور شتى واضحاً ، فكان الطلب الحكومي على الأسلحة قد أدى إلى زيادة حجم تجارة الحديد والصلب والفحم والخشب وأدى الإنفاق الحكومي الهائل إلى التأثير الهائل على الممارسات المالية وأدى فتح أسواق جديدة أمام الصادرات إلى ازدهار إنتاج بعض المصانع ، ولكن إلى أى مدى كانت الحروب الثورية والنابليونية قد أثرت على نمو الاقتصاد البريطاني ككل ؟ هذا موضوع معقد ويدور حوله الجدل بين المؤرخين الذين يشعر الكثيرون منهم أن الأفكار الأولى عن تدرج عملية التصنيع البريطانية في هذه السنوات كان مبالغاً فيها ، أما الأمر الواضح فهو أن الاقتصاد قد حقق نمواً في تلك الفترة ، فارتفع انتاج الحديد من ٦٨ ألف طن عام ١٧٨٨ إلى ٢٤٤ ألف طن عام ١٨٠٦ ثم إلى ٣٢٥ ألف طن عام ١٨١١ ، واتسعت زراعة القطن اتساعاً كبيراً خلال عقدين مما أدى إلى ارتفاع حجم التصنيع والطاقة البخارية والفحم والعمالة ، وفي ١٨١٥ أصبحت السلع القطنية البريطانية أكبر الصادرات ، وأدى ازدياد أرصفة الموانىء والترع الجديدة والخطوط الحديدية وتحسن

الاتصالات إلى دفع عملية الإنتاج ، وبصرف النظر عن مدى زيادة هذه « الطفرة » لولا الصراع ضد فرنسا تبقي الحقيقة أن حجم الإنتاج البريطاني كان في ارتفاع سريع وساعد على القيام بأعباء الحرب ، فقفزت الجمارك والضرائب مثلاً من ١٣,٥ مليون استرليني (١٧٩٣) إلى ٤٤,٨ مليوناً (١٨١٥) في حين ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل والممتلكات الجديدة من ١,٧٦ مليوناً عام ١٧٩٩ إلى ١٤,٦ مليوناً في العام الأخير من الحرب ، والحقيقة أن الحكومة البريطانية قد أمنت مبلغ ١٢١٧ مليوناً من الضرائب المباشرة وغير المباشرة بين ١٧٩٣ و ١٨١٥ وجمعت ٤٤٠ مليوناً أخرى في صورة قروض من أسواق المال دون إرهاق كاهلها مما أثار دهشة **نابليون** الذي كان أشد تحفظاً في خطواته ، وفي السنوات الأخيرة الحرجة من الحرب كانت الحكومة تقترض أكثر من ٢٥ مليون جنيه إسترليني سنوياً لتعطي نفسها هذا الهامش الحاسم الإضافي(٨١) ، والحقيقة أن الشعب البريطاني كان مثقلاً بالضرائب إلى حدود غير معروفة في مكان آخر في القرن ١٨ وكاد الدين القومي يبلغ ثلاثة أمثاله ، إلا أن الثروات الجديدة كانت تخفف من هذه الأعباء وتسمح بتحمل تكاليف الحرب بصورة أفضل من الامبراطورية النابليونية .

* * *

إن قصة اقتصاد فرنسا بين ١٧٨٩ و ١٨١٥ وقدرتها على الصمود في حرب واسعة النطاق تعد قصة أكثر تعقيداً من أن يحل ألغازها المؤرخون(٨٢) ، فقد أدى انهيار النظام القديم والفوضى التي تلته دون شك إلى انخفاض نشاط فرنسا الاقتصادي إلى حين ، ومن ناحية أخرى أدى تدفق الحماس الجماهيري للثورة وحشد الموارد القومية لمواجهة الأعداء في الخارج إلى زيادة رهيبة في إنتاج المدافع والأسلحة الخفيفة وغيرها من العتاد الحربي مما دفع إلى زيادة تجارة الحديد والنسيج ، كما أن بعضاً من العراقيل الاقتصادية أمام النظام القديم كالتعريفة الداخلية قد انمحت ، وكانت إصلاحات **نابليون** التشريعية والإدارية عاملاً يساعد على التحديث ، وحتى إذا كان قيام الإمبراطورية قد أدى إلى عودة العديد من سمات

النظام الملكي (كالاعتماد على الصيارفة الأفراد) فإن هذا لم يؤد إلى إعاقة النمو الاقتصادي الذي ساعد عليه التزايد السكاني وحافز الإنفاق الحكومي وتعزيز الحماية الجمركية واستيعاب بعض التقنيات الجديدة .

إلا أنه ما من شك أن معدل نمو الاقتصاد الفرنسي كان أبطأ منه في الاقتصاد البريطاني ، وكان أكبر سبب في ذلك هو أن القطاع الزراعي لم يكن يتغير ، إذ لم يكن إحلال الفلاحين محل « السيد » المالك يعد ثورة في حد ذاته ، وكان ضعف الاتصالات يعني أن المزارعين كانوا لا يزالون مقيدين بالأسواق المحلية ولم يكن هناك حافز كبير على إدخال تعديلات جذرية ، وكان هذا الإطار العقلي المحافظ مشهوداً في القطاع الصناعي الوليد حيث كانت الصناعة الآلية الجديدة والمشروعات الواسعة النطاق في إنتاج الحديد مثلاً كانت تمثل الاستثناء لا القاعدة ، بالطبع طرأت بعض أوجه التقدم إلا أن معظمها وقع تحت التأثير السيئ للحرب والحصار البحري البريطاني ، وقد استفادت صناعة القطن من « النظاء القاري » إلى درجة أنه وجد الحماية من المنافسة البريطانية المتفوقة ، كما استفاد أيضاً من السوق الداخلية النامية إذ كانت غزوات نابليون للأراضي المتاخمة للحدود قد زادت من تعداد الفرنسيين من ٢٥ مليوناً عام ١٧٨٩ إلى ٤٤ مليوناً عام ١٨١٠ ، لكن هذا كان يواجه نقصاً في القطن الخام وارتفاع أسعاره وبطء استيعاب التقنيات الجديدة ، وبصورة عامة خرجت الصناعة الفرنسية من الحرب في حالة أقل قدرة على المنافسة بسبب هذه الحماية من المنافسة الأجنبية .

وأدى تأثير الحصار البحري إلى زيادة انكماش الاقتصاد الفرنسي [٨٣] ، أما قطاعه الأطلنطي فكان مقطوعاً بسبب الأسطول البريطاني ، وكان ضياع سانتو دو منجو بصورة خاصة يشكل ضربة ثقيلة للتجارة الفرنسية عبر الأطلنطي ، كما ضاعت مستعمرات واستثمارات أخرى عبر البحار وبعد ١٨٠٦ توقفت التجارة عن طريق السفن المحايدة أيضاً ، ولحقت أضرار فادحة ببور دو ، وانخفضت تجارة العبيد في نانت إلى درجة الصفر ، حتى مرسيليا انخفض ناتجها الصناعي إلى الربع بين ١٧٨٩

و ١٨١٣ ، أما مناطق شمال فرنسا وشرقها كالألزاس فتمتعت بأمان نسبي في التجارة البرية ، ولكن رغم الفائدة التي عادت على بعض الصناع إلا أن معدل نمو الاقتصاد الفرنسي بصوره قد ظل دون المستوى ، ونتيجة لهذه الأسباب انكفأ الاقتصاد على المزارعين والتجارة في المدن الصغيرة والصناعات الصغيرة .

بسبب هذا الاتجاه المحافظ في الاقتصاد كانت قدرة الفرنسيين على تمويل عشرات السنين من الحروب الكبرى تبدو متميزة[٨٤] ، وبينما يقدم الحشد الشعبي في أواسط عقد ١٧٩٠ سبباً محتملاً إلا أنه لايفسر الحقيقة النابليونية تفسيراً سليماً حيث كان ثمة جيش هائل قوامه نصف مليون رجل يجب الإنفاق عليه ، وارتفعت النفقات العسكرية من ٤٦٢ مليون فرنك عام ١٨٠٧ إلى ٨١٧ مليوناً في ١٨١٣ ، ولاغرو أن الدخل المعتاد لم يستطع أبداً أن يفي بمثل هذه الأعباء ، وكانت الضرائب المباشرة لاتحظى بشعبية في الداخل وبالتالي لم يكن من الممكن رفعها بدرجة كبيرة مما يفسر عودة **نابليون** إلى فرض الضرائب على التبغ والملح وسائر الضرائب غير المباشرة والخاصة بالنظام القديم ، إلا أنها لم تمنع عجزاً سنوياً قدره مئات الملايين من الفرنكات ، صحيح أن إنشاء بنك فرنسا وغيره من المشروعات المالية قد سمح للدولة بإدارة سياسة خفية في العملات الورقية وبالتالي الإبقاء على الثقة فيها وذلك رغم ادعاءات الإمبراطور بكراهية عقد القروض إلا أن هذا لم يكن كافياً ، إذ كانت الفجوة تكمن في مكان آخر .

كان الوفاء بالنزعة الاستعمارية النابليونية يتم عن طريق النهب ، وقد بدأت هذه العملية داخلياً بمصادرة وبيع ممتلكات « أعداء الثورة » المزعومين[٨٥] ، وعندما حملت الحملات العسكرية دفاعاً عن تلك الثورة الجيوش الفرنسية إلى داخل الأراضي المجاورة كان يبدو طبيعياً أن الأجنبي هو الذي يجب أن يحمل أعباءها ، فالحرب يجب أن تتكفل بأعباء الحرب ، وبمصادرة ممتلكات التاج والإقطاع في الدول المهزومة والغنائم الناتجة عن جيوش الأعداء ومتاحفهم وكنوزهم وبفرض التعويضات عن الحرب نقداً أو عيناً وتوزيع فرق الجيش الفرنسي على الدول التابعة

وتكليفها بتحمل أعبائها تمكن **نابليون** من تدبير أرباح هائلة لفرنسا ولنفسه ، وكانت أرباحاً فلكية ، فكان على بروسيا مثلاً أن تدفع ٣١١ مليون فرنك كعقوبة بعد معركة « يتا » وهو مبلغ يعادل نصف دخل الحكومة الفرنسية ، وبعد كل هزيمة كانت إمبراطورية آل هابسبرج تضطر إلى دفع تعويضات كبيرة ، وفي إيطاليا ذهب نصف ناتج الضرائب بين ١٨٠٥ و ١٨١٢ إلى الفرنسيين ، وبهذا تحققت الميزة المزدوجة للإبقاء على القوات الفرنسية في الخارج وحماية دافع الضرائب الفرنسي من التكاليف الكاملة للحرب ، وهكذا ظل هذا الجيش ناجحاً والنظام يبدو قوياً ، ومن ثم لم يكن يدعو للدهشة أن نسمع الإمبراطور يؤكد قائلاً :

> **« إن قوتي تعتمد على مجدي وأمجادي تعتمد على الانتصارات التي أحققها ، وستفشل قوتي إن لم أغذها بأمجاد جديدة وانتصارات جديدة ، غزواتي هي التي صنعتني ولن يمكنني من الحفاظ على وضعي سوى غزواتي »**[٨٦] .

إذن كيف يمكن إسقاط **نابليون** ؟ لم تكن بريطانيا تستطيع ذلك دون القوة البشرية العسكرية ، وكان أى هجوم على فرنسا من جانب أية قوة أوروبية واحدة محكوماً عليه بالفشل ، وكان سوء توقيت دخول بروسيا الحرب عام ١٨٠٦ إثباتاً لهذه النقطة رغم أنها لم توقف النمساويين من تجديد عدائها لفرنسا من جديد في أوائل ١٨٠٩ ، ولكن في حين أن النمسا كانت تقاتل بروح عالية في معارك مثل إكمول وأسبرن أجبرت خسائرها في فاجرام فيينا على السعى إلى السلام وعلى التنازل عن مزيد من الأراضي لفرنسا وحلفائها ، وقد جاءت الانتصارات الفرنسية ضد النمسا في أعقاب حملة **نابليون** على أسبانيا لسحق التمرد بها ، وهكذا كان يبدو أنه حيثما نشبت معارضة لإرادة الإمبراطور كان يتم التعامل معها بصورة سريعة ، ورغم أن بريطانيا كانت تبدي تهوراً مماثلاً تجاه أعدائها في البحر كما حدث في الهجوم على كوبنهاجن عام ١٨٠٧ كانت تميل إلى تبديد مواردها العسكرية في غارات مصغرة على جنوب إيطاليا وفي هجوم على بوينس آيرس في عملية « والشرن »

الرهيبة في صيف ١٨٠٩[٨٧] .

وعندما كان نظام **نابليون** يبدو أقوى من أن ينهزم بدأت التصدعات الهامة الأولى في الظهور في الكيان الإمبراطوري ، ورغم الانتصارات العسكرية المتتالية كانت الخسائر الفرنسية في هذه المعارك هائلة ، فقتل ١٥ ألف جندي في إيلاو و ١٢ ألفاً في فريدلاند و ٢٣ ألفاً بين قتيل ومستسلم في بايلن و ٤٤ ألفاً في أسبرن و ٣٠ ألفاً في فاجرام ، وزادت ندرة الجنود المدربين على الأقل خارج فرق الحرس ، فكان ١٤٨ ألف جندي من « جيش ألمانيا » في عام ١٨٠٩ من بينهم ٤٧ ألفاً من المجندين من صغار السن[٨٨] ، وكان جيش **نابليون** يضم عدداً كبيراً من الجنود من الأراضي التي تم غزوها أو الدول التابعة ومع ذلك كان احتياطي القوة البشرية في تدهور مستمر ، في حين أن القيصر كان لايزال لديه احتياطيات ضخمة ، وكان النمساويون حتى بعد معركة فاجرام يمتلكون جيشاً ضخماً ، وهو ماكان له معنى في المستقبل القريب .

لم تؤد حملة **نابليون** على أسبانيا عام ١٨٠٨ إلى « حسم » تلك الحملة كما كان يتصور ، وفي توزيعه للجيوش الأسبانية الرسمية كان يشجع الوطنيين على اللجوء إلى حرب الميليشيات التي كانت أصعب في قمعها ، وتضاعف مشكلات الإمدادات بالنسبة للقوات الفرنسية ، وبحرمان الجيش الفرنسي من الغذاء من جانب الشعب المحلي كانت القوات تعتمد على خطوط إمدادها المخلخلة ، وبتحويل أسبانيا ثم البرتغال إلى ساحات قتال كان **نابليون** قد اختار عن غير عمد واحدة من المناطق التي كان الإنجليز لايزالون يستطيعون التدخل فيها حيث كان الإنجليز يستغلون التعاطف المحلي وجغرافية شبة الجزيرة والسيادة البحرية والفرق العسكرية المحترفة في احتواء العدو الفرنسي والقضاء عليه ، وكانت الخسائر التي تبلغ ٢٥ ألفاً والتي منى بها جيش ماسينا في زحفه العقيم على لشبونة عام ١٨١٠ إشارة مبكرة إلى أن « القرحة الأسبانية » لم يكن من الممكن التئامها حتى لو تم تجريد ٣٠٠ ألف من القوات الفرنسية جنوب بيرنيز[٨٩] .

بالإضافة إلى ضعف فرنسا كانت المسألة الأسبانية تخفف القيود عن بريطانيا استراتيجياً وتجارياً ، وفي أثناء الحروب الأنجلو فرنسية السابقة كانت أسبانيا تحارب إلى جانب فرنسا مما كان يشكل تهديداً برياً لجبل طارق وتهديداً بحرياً للسيادة البحرية البريطانية بل وكانت لها آثار على أسواق الصادرات في شبه الجزيرة وفي أميريكا الجنوبية والبحر المتوسط بصورة عامة ، وكانت صداقة أسبانيا تعني نهاية لكل هذه الضغوط ، وكانت الأضرار التي لحقت بالتجارة البريطانية من جراء النظام القاري قد خفت كثيراً حينئذ بعودة منتجات لانكشير إلى أسواقها القديمة ، وفي سنة ١٨١٠ ارتفعت الصادرات البريطانية إلى ٤٨ مليوناً استرلينياً وهو رقم قياسي ، ورغم أن هذا التخفيف كان مؤقتاً ويقطعه إغلاق البلطيق والنزاع الأنجلو أميريكي حول الحصار إلا أنه كان كافياً ، فقد عزز من وضع عدو **نابليون** الكبير خارج القارة ، عندما كانت القارة الأوروبية نفسها قد بدأت في التمرد .

كان نظام **نابليون** في أوروبا يعتمد على شيء من التناقد ، فمهما كانت مزايا الثورة وعيوبها داخل فرنسا نفسها إلا أن ثمة أمة تدعو إلى الحرية والإخاء والمساواة كانت تغزو شعوباً غير فرنسية بتوجية من إمبراطورها وتحشد جيوشها ضدها وتستولي على مواردها وتشوه تجارتها وتجبرها على دفع تعويضات وضرائب هائلة وتجند شبابها[٩٠] ، وكانت الكراهية محسوسة ضد السيطرة التي يفرضها النظام القاري ، إذ لم تكن نانت وبوردو فقط هما اللذان تضررا من الحرب الاقتصادية التي كان **نابليون** يشنها ضد بريطانيا بل وأيضاً امستردام وهامبورج وترست ، وكان القليل هم الذين يهبون إلى السلاح كما فعل الأسبان أو يقررون الانسحاب القاري المدمر كما فعل الروس في ديسمبر ١٨١٠[٩١] ، وما أن تشتت جيش **نابليون** العظيم في حملات موسكو وتراجع « جيش أسبانيا » إلى بيرنيز سنحت الفرصة أخيراً للخلاص من سيطرة فرنسا ، وماكان البروسيون والروس والسويديون والنمساويون وغيرهم يحتاجون إليه في ذلك الوقت هو إمدادات جاهزة من البنادق والأحذية والملابس فضلاً عن المال وهو ماكان الإنجليز يقدمونه لحلفائهم في البرتغال

وأسبانيا ، من ثم فقد تفاعل أخيراً أمن الجزر البريطانية ورخاؤها النسبي من ناحية وطبيعة الحكم الفرنسي التوسعي من ناحية أخرى لكي تبدأ عملية إسقاط إمبراطورية نابليون .

إن هذا التحليل الشامل للعوامل الاقتصادية والجغرافية السياسية يميل إلى التغاضي عن الجوانب الشخصية لهذه القصة من قبيل غرور **نابليون** نفسه ، وربما يحط من قدر الطبيعة غير المستقرة للتوازن العسكري حتى السنة الأخيرة من الحرب ، إذ كان الفرنسيون حتى في ذلك الوقت يمتلكون الموارد الكافية لبناء أسطول ضخم وأصروا على اتخاذ هذا المنحى ، وكان مقدار اقتصاد الصادرات البريطاني أن يتلقى أفدح الضربات في عام ١٨١٢ ، وإلى أن نشبت معركة لاينبرج (أكتوبر ١٨١٣) كان من المتوقع أن يوجه **نابليون** ضربته القاضية لأحد أعدائه الشرقيين ويفكك التحالف القائم ضده .

إلا أن التوسع الفرنسي كان قد بلغ منتهاه في ذلك الوقت وكانت لأية انتكاسة آثارها على سائر مكونات النظام لأن هذه المكونات كان لابد من استنزاف قواتها في سبيل إصلاح الجبهة المكسورة ، وفي ١٨١١ كان هناك ٣٥٣ ألفاً من القوات الفرنسية في أسبانيا إلا أنها لم تكن لها سلطة وراء النقطة التي تتمركز فيها ، وكان الدفاع عن خطوط اتصالها يستهلك معظم جهدها ويتركها عرضة للتقدم الإنجليزي الأسباني البرتغالي ، وعندما قرر **نابليون** في العام التالي أن يحد من استقلال روسيا أمكن سحب ٢٧ ألفاً فقط من أسبانيا للمشاركة في الزحف على موسكو ، ومن بين العدد الكلي البالغ ٦٠٠ ألف من « الجيش الأكبر » كان ٢٧٠ ألفاً فقط من الفرنسيين ، وهو العدد الذي بقي في شبه الجزيرة ، وكان « الفرنسيون » حينئذ يشملون البلجيكيين والهولنديين والعديد من الإيطاليين في الأراضي التي تم ضمها ، ولهذا كانت القوات التي تم تجميعها من داخل حدود فرنسا ماقبل ١٧٨٩ تعد أقلية في غزو موسكو ، وربما لم يكن لهذا الأمر أهمية في المراحل المبكرة إلا أنه قد أصبح ذا أهمية في أثناء الانسحاب عندما كان الرجال في حالة هروب يائس

من قسوة الجو ومن قوات القوزاق التي أعملت النهب ــ وفي شوق ــ إلى العودة إلى أوطانهم[٩٢] .

كانت خسائر الجيش الأكبر في غزوته الروسية فادحة ، فربما كان عدد القتلى ٢٧٠ ألف رجل وعدد الأسرى ٢٠٠ ألف وفقدان حوالي ألف بندقية و ٢٠٠ ألف حصان ، فكانت الجبهة الشرقية عامل إضعاف للروح المعنوية للجيش الفرنسي ، إلا أنه يجب أن ندرك كيف تفاعلت غزوات أوروبا الشرقية وشبه الجزيرة منذ ١٨١٣ فصاعداً لكى تؤدي إلى الانهيار الأخير ، فكانت قدرة الجيش الروسي حينئذ أقل من أن تعينه على مطاردة الفرنسيين عبر ألمانيا ، وكان الإنجليز منشغلين بحربهم الأميريكية ، وكان **نابليون** قد حشد قوة جديدة مكونة من ١٤٥ ألف رجل في أوائل صيف ١٨١٣ مما مكنه من أن يحافظ على وصفه في ساكسوني وأن يتفاوض حول إقرار هدنة ، ورغم تحول بروسيا إلى الجانب الروسي وتهديد مترنيخ بالتدخل بجيش نمساوي قوامه ربع مليون رجل ، إلا أن القوى الشرقية كانت لاتزال منقسمة ومترددة ، وهكذا فقد كانت لأنباء تحطيم قوات ولنجتون لجيش **جوزيف بونابرت** في فيتوريا (يونيو ١٨١٣) وإعادتها لها إلى بيرينيز أهمية في تشجيع النمسا على إعلان الحرب والانضمام إلى روسيا والسويد وبروسيا عسكرياً لطرد الفرنسيين من ألمانيا ، وكانت معركة لايبزج التالية في أكتوبر من المعارك التي لم تعرف للجيش البريطاني من قبل ، فتمت السيطرة على ١٩٥ ألف رجل من القوات الفرنسية في غضون أربعة أيام من القتال على يد ٣٦٥ ألفاً من القوات المتحالفة ، وكانت القوات المتحالفة قد تلقت دعماً بريطانياً كبيراً وتسلمت ١٢٥ ألف بندقية و ٢١٨ قطعة مدفعية ومعدات أخرى[٩٣] .

وشجعت هزيمة القوات الفرنسية في لايبزج ولنجتون على التقدم إلى بايون وتولوز ، ويتدفق جيوش بروسيا والنمسا عبر الراين وغزو القوزاق لهولنده اتبع **نابليون** خطة دفاعية بارعة للدفاع عن شمال شرق فرنسا في أوائل ١٨١٤ ، إلا أن جيشه كان قد استنفد قواه وكان يضم مجندين غير مدربين ، وبما أن الحرب

حينئذ كانت تدور على التراب الفرنسي فقد فتر حماس الشعب الفرنسي ، وأبقى الحلفاء على ضغوطهم حتى النهاية ، وفي ٣٠ مارس ١٨١٤ كان الجنرالات بجيش **نابليون** قد تعبوا وفي غضون أسبوع تم خلع **نابليون** .

بالمقارنة بهذه الأحداث الملحمية كانت الحرب الأميريكية الإنجليزية من ١٨١٢ إلى ١٨١٤ بمثابة استعراض استراتيجي[٩٤] ، ومن الناحية الاقتصادية ربما كان يمكن لها أن تضر بالمصالح البريطانية إضراراً بالغاً لولا تزامنها مع انهيار النظام القاري ولولا اعتماد ولايات نيوانجلند على التجارة البريطانية الأميريكية وفتورها في أثناء الصراع ، وسرعان ماتلاشى زحف القوات الأميريكية المزعوم على كندا رغم الغارات على يورك (تورنتو) وواشنطن وبعض تحركات فرقاطة حربية بحرية ، فكان كل طرف يستعرض قدرته على إلحاق خسائر بالطرف الآخر ولكن لايلحق به الهزيمة ، وقد أوضحت هذه الحرب للإنجليز مدى أهمية التجارة الأميريكية وكشفت عن مصاعب تحمُّل أعباء جيش وأسطول ضخمين عبر البحار في الوقت الذي كانت الحاجة الماسة تستدعي وجودهما على المسرح الأوروبي ، وكما حدث بالهند كانت الممتلكات عبر المحيط والتجارة بمثابة دعم لوضع بريطانيا وتشتيت استراتيجي في آن معاً[٩٥] .

كانت آخر غزوات **نابليون** في مارس ١٨١٥ تمثل هامشاً استراتيجياً للحرب الكبرى في أوروبا[٩٦] ، وقطعت عودته من منفاه إلى فرنسا النزاعات بين المنتصرين حول مستقبل بولنده وساكسوني وغيرهما من الأراضي لكنها لم تهز أركان التحالف ، وحتى إن لم تكن القوات الفرنسية قد لقيت الهزيمة في واترلو لكان من الصعب عليها أن تقاوم الجيوش الأخرى التي تم تحويل مسارها إلى بلجيكا ولكان من العسير على فرنسا أن تتحمل أعباء حرب طويلة تالية ، إلا أن حركة **نابليون** الأخيرة كانت هامة سياسياً ، فقد عززت وضع بريطانيا في أوروبا ودعمت المقولة التي ترى ضرورة إحاطة فرنسا بطابور من الدويلات المحايدة مستقبلياً وأوضحت استرداد بروسيا لقواها العسكرية بعد معركة ينا ، وبالتالي فقد أعادت

تعديل التوازن في شرق أوروبا ، وقد أجبرت كل القوى في فيينا على دفن خلافاتها الباقية في سبيل تحقيق السلام الذي يدعم مبادىء توازن القوى[97] ، وبعد عقدين من الحرب شبه المستمرة وبعد قرن من التوتر والصراع بين القوى العظمى تم تصميم النظام الأوروبي أخيراً حسب خطوط تؤكد على حفظ التوازن .

وعلى خلاف ما اقترحه البروسيون ذات مرة لم يؤد إقرار فيينا للحل النهائي إلى تقسيم فرنسا ، بل أحاط أراضي **لويس الثامن عشر** بوحدات سياسية أساسية : مملكة الأراضي الواطئة شمالاً ومملكة ساردينيا إلى الجنوب الشرقي وبروسيا في أراضي الراين في حين أن أسبانيا التي أعيدت إلى البوربون قد لغى على ضمان وحدة أراضيها ، وتم كذلك تطبيق فكرة توازن ما للقوى في الشرق بعد نزاع شديد بين المنتصرين ، وبناء على اعتراضات النمسا لم يتم السماح لبروسيا بابتلاع ساكسوني وفي المقابل حصلت على تعويضات في بورن والراين تماماً كما تم تعويض النمسا في إيطاليا وأجزاء من جنوب ألمانيا ، وحتى روسيا التي تم الإذعان لمطالبها بنصيب الأسد في الأراضي البولندية اهتزت بصورة كبيرة في بداية عام ١٨١٥ على أثر التهديد بعقد تحالف إنجليزي فرنسي نمساوي لمقاومة إملاء مستقبل ساكسوني وسرعان ما تراجعتُ عن المواجهة ، وكان يبدو أنه لم يعد مسموحاً لأية قوة بفرض أمانيها على بقية أوروبا على الطريقة التي فعلها **نابليون** ، ولم تؤد أحداث ١٧٩٣ ـــ ١٨١٥ إلى وضع حد لأنانية الدول الكبرى ، بل كان المبدآن التوأم « للاحتواء والتعويضات المتبادلة »[98] يعنيان أن فرض سيطرة فردية على أوروبا أصبح أمراً مستبعداً وأن أية تغييرات جغرافية ولو على نطاق ضيق كانت تحتاج إلى التصديق من جانب أغلبية أعضاء المجموعة .

وفي الحديث عن وجود « حكومة خماسية » أوروبية يجب أن نتذكر أن العلاقات فيما بين القوى العظمى الخمس لم تكن على ما كانت عليه عام ١٧٥٠ أو حتى ١٧٨٩ ، فرغم اتساع رقعة روسيا فمن العدل القول بأن توازناً ما للقوى براً قد قام في أعقاب سقوط **نابليون** ، ومن ناحية أخرى لم يكن هناك توازن مماثل في

البحر حيث كان الإنجليز يتمتعون بشبه احتكار للقوة البحرية يدعمه التفوق الاقتصادي الذي حققوه على منافسيهم ، وفي بعض الحالات كالهند مثلاً كان هذا ناتجاً عن نزعة توسعية متصلة وعملية نهب مستمرة بحيث تفاعلت الحرب والسعي وراء الربح معاً لجذب شبه القارة إلى الدوران في فلك بريطاني صرف في نهايات القرن ١٨[٩٩] ، وكان الاستيلاء على سانتو دومنجو في نهايات عقد ١٧٩٠ يمثل سوقاً لها قيمتها بالنسبة للبضائع البريطانية ومصدراً كبيراً لإعادة التصدير البريطانية ، كانت هذه الأسواق البعيدة في شمال أميريكا والهند الغربية وأميريكا اللاتينية والهند والشرق في حالة نمو أسرع من أسواق أوروبا بل وكانت التجارة معها أكثر ربحية وحافزاً أكبر على تطور النقل البحري وتبادل السلع والتأمين البحري والأنشطة المصرفية مما دعم من وضع لندن باعتبارها المركز المالي الجديد في العالم[١٠٠] ، ورغم الكتابات الحديثة التي تشكك في معدل نمو الاقتصاد البريطاني في القرن ١٨ ودور التجارة الخارجية في ذلك النمو[١٠١] تبقى حقيقة أن التوسع عبر البحار قد أعطى البلاد المفتاح إلى ثروة جديدة هائلة لم يتمتع بمثلها المنافسون ، وبسيطرة بريطانيا على معظم مستعمرات أوروبا في عام ١٨١٥ وسيادتها على المسالك البحرية وعملية إعادة التصدير والتجارة الرابحة أصبحت أغنى دولة في مستوى دخل الفرد ، وفي نصف القرن التالي زادت ثراء وأصبحت « الاقتصاد المتفوق » في بنية التجارة العالمية[١٠٢] ، وكان مبدأ التوازن الذي آمن به كل من **بت وكاستلري** قد طبق ضمن المبادىء الأخرى التي طبقت على الترتيبات الجغرافية الأوروبية لا على المجالات الاستعمارية والتجارية .

لم يكن هذا مفاجأة لمراقب ذكي في القرن التاسع عشر ، وعلى الرغم من تصوراته الخاصة عن العظمة كان **نابليون** يبدو وقد أضحى منبهراً ببريطانيا أحياناً ، بقوتها وسيادتها البحرية وبنوكها ونظامها الائتماني ويرنو إلى تمريغها في الوحل ، وكانت مثل هذه المشاعر من حسد وكراهية ولو بدرجة أقل بين الأسبان والهولنديين وغيرهم ممن شهدوا احتكار بريطانيا للعالم الخارجي ، وكان الجنرال الروسي

كوتوسوف عندما تم طرد الجيش الفرنسي من أرض الوطن يتحدث عن نفسه وعن آخرين مثله حين أخذ يشكك في حكمة التدمير الكامل لنابليون إذ « ما كانت التركة ستؤول إلى روسيا أو أية قوة أوروبية سوى تلك التي تسيطر على البحار والتي تعد سيطرتها أمراً غير مقبول »(١٠٣) ، ولكن في النهاية كانت هذه النتيجة محتومة ، فقد أدى رفض نابليون للتفاهم إلى سقوطه وإلى الانتصار الساحق لأكبر أعدائه ، يقول غنايسيناو في هذا الصدد :

« إن بريطانيا لاتدين بالفضل إلا لهذا الوحش (نابليون) ، فمن خلال الأحداث التي أتى بها بلغت عظمة إنجلترا ورخاؤها وثراؤها عنان السماء ، إنها اليوم سيدة البحار وليس لها من منازع سواء في هذا المضمار أو في مضمار التجارة العالمية »(١٠٤) .

□□□

حـواشـي (٣)

المال والجغرافيا والانتصار فى الحروب = ١٦٦٠ ـ ١٨١٥

(١) للاطلاع على تواريخ سياسية أساسية فى هذه الحقبة انظر :

D. Mckay and H. M, Scott, The Rise of the Great powers: 1648 - 1815 (London, 1983).

(٢) للاطلاع على التطورات العسكرية والبحرية عامة انظر :

Nef, War and Human Progress, pt. 2; Ropp, War in the Modern World, chs 1 - 4.

(٣) للحصول على معلومات عن هذه التطورات انظر :

A. Corvisier, Armies and Societies in Europe 1494 - 1789 (Bloomington, 1979).

بالإضافة إلى المراجع فى حاشية (٢)

(4) G. Parker, Emergence of Modern Finance in Europe, Passim Tilly (ed), Formation of National States in Western Europe, chs 3 - 4.

(٥) يشير هذا الاصطلاح بالطبع إلى عنوان الكتاب الممتاز لدى كتبه P.G.M. Dickson وعنوانه The Financial Revolution in England (London, 1967).

(٦) هذا الجدل الذى لا ينتهى نجده بتفاصيله فى W. Sombart, Krieg und Kapitalismus (Munich, 1913).

(7) Parker, Emergence of Modern Finance; Wallerstein, Dutch Commerce (Cambridge, 1966).

(٨) انظر مناقشة هذه المسألة فى :

Wilson, 'Decline of Netherlands' in: Economic History and the Historian (London, 1969), pp. 22- 47.

(9) Riley, International Government Finance, chs 6- 7.

(١٠) للاطلاع على مقارنات عامة بين اقتصاديات كل من فرنسا وبريطانيا وسياساتها المالية ونظمهما النقدية انظر :

Wallerstein, Modern World System, vol- 2; chs 3,6.

(11) Mathias and O'Brien, Taxation in Britain and France' in: Journal of European Economic History, vol.5, no- 3 (Winter 1976), pp. 601- 49.
(12) Dickson, Financial Revolution in England, p. 198.
(13) Riley, International Government Finance, chs 4,6.
(14) Dickson, Financial Revolution in England, p. 9.
وهو نفسه مصدر جدول (٢) .
(١٥) أورد بيشوب بركلى ما اقتبسه هنا من المرجع السابق ص ١٥ .
(١٦) وتعد أفضل الدراسات فى هذا الصدد :
J.F. Bosher, French Finances (Cambridge, 1970).
(١٧) المرجع السابق ، ص ٢٠ ، كما تم تلخيص هذا الجدل فى مقالة لبوشر بعنوان :
'French Administration and Public Finance, in: NCMH, vol. 8, ch. 20.
(١٨) الاقتباسات مأخوذة مباشرة عن :
J.G. Clark, La Rochelle and the Atlantic Economy During the 18th Century (Baltimore, 1981), pp. 23. 226.
(١٩) انظر التفاصيل القيمة فى فصول « المال » والإمدادات والمعدات فى كتاب : L. Kennet, the French Armies in the Seven Years War, (Durham, NC, 1967).
(٢٠) للاطلاع على هذه الأحصائيات المقارنة انظر :
Bosher, French Finances, p. 23- 4.
(٢١) لا مجال لإيراد قائمة مرضية كاملة من المراجع عن ماليات الحرب فى هذه الدول الأخرى ، ولمزيد من المعلومات العامة انظر
Tilly (ed.) Formation of National States, chs. 3- 4.
(22) Jones, Britain and Europe, ch. 5.
(23) J. G. Stork- Penning, 'the Ordeal of the States' Acta Historiae Neerlandica, vol. 2 (1967), pp. 107- 41.
(24) A. C. Carter, the Dutch Republic in Europe, (London, 1971), ch. 7.
(25) Carter, Neutrality and Commitment, pp. 89 ff.
(٢٦) الأرقام مأخوذة من :
Doyle, Old European Order, p. 242.
(٢٧) لمزيد من الاطلاع على تحليلات قيمة للمشكلات العسكرية الجيوسياسية التي واجهت

حكام فيينا خلال هذه الحقبة انظر :

K. A. Roider, Austria's Eastern Question (Princeton, NJ, 1982).

(28) O. Hufton, Europe (London, 1980), p. 155.

(29) Ibid; ch. 7.

(30) G. Craig, Politics of the Russian Army (Oxford, 1955), pp. 22 ff.

(٣١) للاطلاع على تحليل موجز ومفيد فى الوقت نفسه انظر :

P. Dukes, the Emergence of the Super- Powers, (London, 1970), ch. 1- 2.

(32) P. Bairoch, 'International Industrialization Levels' in: Journal of European Economic History (JEEH), vol. 11, no. 2 (Spring, 1982), p. 291.

(33) NCMH, vol. 7, ch. 14, and vol. 8, ch. 11.

(34) A. de Tocqueville, Democracy in America, vol. 2 (N.Y. 1945 edn), p. 425.

(35) A.T. Mahan, the influence of Sea Power Upon History (London, 1965 edn) p. 29.

(36) انظر Kennedy, the Rise and Fall of the British Naval Mastery, ch. 3- 5.

(37) D. E. C. Eversley, 'The Home Market and Economic Growth in England' in: E. L. Jones and Mingay (eds.), Land, Labour and Population of the Industrial Revolution, (London, 1967), p. 206- 59.

(38) H. Richmond, Statesmen and Sea Power, (Oxford, 1946). p. 111.

(39) L. Dehio, the Precarious Balance (London, 1963), p. 118.

(٤٠) هذه الأرقام كلها تقريبية ومقتبسة من عدد من المصادر تشمل :

Cipolla, Before the Industrial Revolution, p.4.

A. Armengaud, ' Population in Europe', in: Cipolla (ed.), Fontana Economic History of Europe, vol .3 (1976), pp. 22-76.

(41) Corvisier, Armies and Societies in Europe, p.113.

(٤٢) هذه الأرقام مقتبسة من :

Anderson, Europe in the 18th Century, pp.144-5.

(٤٣) سترد تفصيلات عن هذه النقطة فيما بعد .

(44) انظر McKay and Scott, Rise of the Great Pawers, pp.14 ff.
(45) L. Andrè, Michel Le Tellier et Louvois (Paris, 1943).
(46) Jones, Britain and the World, pp.100-10.
(47) Mckay and Scott, Rise of the Great Powers, pp. 34 ff.
(48) NCMH, vol.6, ch.7.
(49) G. Symcox, The Crisis of French Seapower (The Hague, 1974).
(٥٠) للاطلاع على هذه الملحوظات انظر :
Symcox, The Crisis of French Seapower.
Kennedy, Rise and Fall., pp.76-80.
(51) McKay and Scott, Rise of the Great Powers, pp. 54-63.
(٥٢) للاطلاع على الأحداث العسكرية والتكتيكات في هذه الحرب انظر :
G. Chandler, The Art of Warfare (London, 1976).
(53) Mahan, Influence of Sea Power, ch. 5.
(54) انظر McKay and Scott, pp .63-6.
(55) J.W. Stoye, The Siege of Vienna (London, 1964).
(56) انظر R.M. Hatton, Charles Xll of Sweden (London, 1968).
(57) McKay and Scott, P. 92.
(58) Dehio, Precarious Balance, p. 102.
(59) McKay and Scott ch. 4.
(60) NCMH, vol, 7, ch. 9.
(61) Padfield, Tide of Empires, vol. 2, pp. 194 ff.
(62) Dorn, Competition For Empire.
(63) انظر Carter, Dutch Republic in the Seven Years War.
(٦٤) للمزيد من المعلومات العامة عن حرب السنوات السبع انظر : NCMH, vol. 7, ch. 20;
McKay and Scott, Rise of the Great Powers, pp. 192-200.
(65) Kennedy, Rise and Fall of British Naval Mastery, p. 106.
(66) انظر H. Rosinski, 'The Role of Sea Power', in: Brassey's Navy Annual (1947), p. 103.
(67) انظر McKay and Scott, Rise of the Great Powers, pp. 253-5

(68) انظر I.R. Christie, Wars and Revolutions, (London, 1982), ch. 4-6.
(69) D. Syrett, Shipping and the American War (London, 1970), p. 243.
(70) Barnett, Britain and Her Army, p. 225.

(٧١) الأرقام مقتبسة عن :

Kennedy, Rise and Fall., p. 111.
(72) انظر McKay, and Scott, Rise of the Great Powers, ch. 8.
(73) Ehrman, Younger Pitt, vol-1, pp. 516-71, vol-2, pp. 42 ff.

(٧٤) للمزيد عن الإصلاحات العسكرية انظر : NCMH, vol. 8, pp. 190 ff.

(٧٥) هناك تغطية كاملة للسياسة الإنجليزية في :

Jones, Britain and the World, pp. 259 ff;
Ehrman, Younger Pitt, vol 2, pts 4-5.
(76) Glover, Napoleonic Wars, p. 50.
(77) انظر A. B. Rodger, The War of the Second Coalition (Oxford, 1984).
(78) Jones, Britain and the World, pp. 272-80.
(79) Lefebvre, Napoleon, vol.1, chs 7 and 9.
(80) انظر (Jones, Britain and the World, pp. 289 ff.

(٨١) انظر جدول (٢) ، وللمزيد عن اقتصاد الحرب البريطاني انظر :

N.J. Silberling,'Financial and Monetary Policy of Great Britain', in: Quarterly Journal of Economics, vol. 38 (1923-4) pp. 214-33.
(82) L. Bergeron, France under Napoleon (Princeton, NJ, 1981), pp. 37 ff.
(83) Ibid., pp. 67 ff, 184 ff.
(84) Ibid., pp. 37 ff.
(85) انظر Bergeron, pp. 40-1; Lefebvre, Napoleon, vol 2, p. 291.
(86) Glover, Napoleonic Wars. p. 129.
(87) Ibid., pp. 140-1.
(88) Ibid., p. 152.

(٨٩) للمزيد عن الحرب في شبه الجزيرة انظر :

Glover, Campaigns of Napoleon; J. Weller, Wellington in the

Peninsula (London, 1962).

(90) Brunn, Europe and the French Imperium, ch.8.

(91) Crauzet, 'Wars, Blockade and Economic Change', in: Journal of Economic History,vol.24 (1964), PP.567-88.

(92) Chandler, Campaigns of Napoleon, pts. 13-14.

(93) Glover, Napoleonic Wars, p. 193.

(٩٤) وهو ما قد يفسر أسباب تجاهلها فى كثرة من التواريخ العسكرية والدبلوماسية فى تلك الفترة .

(95) Ingram, Commitment to Empire.

(96) Chandler, Campaigns of Napoleon, pt 17.

(٩٧) لمزيد من التفاصيل عن إجراءات ١٨١٤ ـــ ١٨١٥ انظر :

Sherwig, Guineas and Gunpowder, ch. 14, NCMH, vol, 9, ch. 24.

(98) Gulick, Europe's Classical Balance of Power, p. 304.

(٩٩) للاطلاع على تغطية كاملة للكتابات المطولة انظر :

P.J. Marshal, 'British Expansion in India', in: History, vol. 60 (1975), pp. 28-43.

(100) انظر Braudel, Wheels of Commerce, pp. 403 ff.

(١٠١) تمت تغطية هذه النقاط فى :

Couzet, 'Toward an Export Economy',

(١٠٢) وردت هذه العبارة فى :

Couzet,The Victorian Economy (London, 1982), p. 1.

(103) Glover, Napoleonic Wars, pp. 182-3.

(104) Marcus, Naval History of England, vol.2, p. 501.

□ □ □

٢

الاستراتيجية والاقتصاد في الحقبة الصناعية

□ ٤ □

التصنيع وتحولات التوازنات العالمية ١٨١٥-١٨٨٥

□ □ إن النظام الدولى الذى تطور فى نصف قرن فى أعقاب سقوط نابليون يتسم بمجموعة من السمات بعضها مؤقت بينما أصبح البعض الآخر من الخصائص الثابتة للعصر الحديث .

كان أولها النمو المطرد والمشهود للاقتصاد العالمى المتكامل الذى اجتذب مزيداً من المناطق إلى الشبكة التجارية والمالية عبر المحيطات والقارات ومركزها أوروبا الغربية وخاصة بريطانيا ، وقد صاحبت هذه العقود من السيادة الاقتصادية البريطانية تطورات واسعة النطاق فى النقل والاتصالات من خلال الانتقال السريع للتقنيات الصناعية من منطقة إلى أخرى وفى الناتج الصناعى الذى شجع على فتح مناطق جديدة من الأرض الزراعية ومصادر الموارد الخام ، وكان تآكل الحواجز الجمركية وما إليها من آليات السوق وانتشار الفكر الخاص بالتجارة الحرة والتوافق الدولى يوحى بقيام نظام دولى جديد يختلف كل الاختلاف عن عالم القرن ١٨ وصراعات القوى العظمى ، وقد أدت نفقات صراع ١٧٩٣ ــ ١٨١٥ واضطراباته بالمحافظين والليبراليين معا إلى التطلع إلى السلام والاستقرار تدعمه معاهدات التجارة الحرة ، وكانت هذه الظروف بالطبع تشجع على الاستثمار التجارى والصناعى طويل المدى مما أدى إلى نمو اقتصاد عالمى .

ثانياً : إن غياب الحروب الطويلة بين القوى العظمى لم يكن يعنى نهاية الصراعات بين الدول ، فقد زادت ضراوة الحروب الأوروبية والأمريكية الشمالية وغزوها للشعوب الأقل نمواً وكان التدخل العسكرى يلازم التغلغل الاقتصادى فى العالم عبر البحار ويصاحب التدهور السريع لنصيبه فى الناتج الصناعى ، كما كانت ثمة صراعات إقليمية وفردية بين القوى الأوروبية خاصة حول قضايا القومية

والحدود الجغرافية ، أما الصراعات المفتوحة الكبرى فقد أصبحت محدودة فى مدتها ومساحتها ، وحتى الحرب الكريمية كانت لا تكاد تسمى حربا كبرى ، وكانت الحرب الأهلية الأمريكية هي الاستثناء من هذه القاعدة ومن ثم تستحق أن يسلط عليها الضوء .

ثالثا : بدأت التكنولوجيا المستمدة من الثورة الصناعية فى ممارسة تأثيرها على الحرب ، إلا أن التغيرات كانت أبطأ مما صور البعض و لم تتحول الخطوط الحديدية وخطوط التلغراف والمدافع سريعة الطلقات والسفن التجارية والسفن المدرعة إلى مؤشرات على القوى العسكرية إلا فى النصف الثاني من القرن ، وبينما زادت التقنية الجديدة من القوة النارية والقدرة على الحركة للقوى العظمى فى عالم ما وراء البحار كان لابد من مرور عدة عقود لكى يراجع القادة العسكريون أفكارهم عن كيفية الدخول فى حرب أوروبية ، إلا أن القوة التوأم للتغيير السياسي والتطور الصناعي كانت تزداد تأثيراً فى البر والبحر وتضيف إلى القوة النسبية للقوى السياسية .

ورغم صعوبة التعميم فقد أدت التحولات التى طرأت على توازنات القوى العظمى والتى نجمت عن النمط غير المتساوى فى التغير الصناعي والتقنى إلى التأثير على نتائج حروب أواسط القرن ١٩ بصورة تفوق تأثير المال ، وكان هذا يرجع فى جزء منه إلى التوسع الشديد فى الصرافة القومية والدولية فى القرن ١٩ وكان نمو البيروقراطيات الحكومية سبباً فى تسهيل عمليات جمع المال من أسواق المال بالنسبة لمعظم النظم الحاكمة مالم تكن معدلات ائتمانهم فى حالة سيئة أو كانت هناك أزمة سيولة مؤقتة فى نظام البنوك الدولي ، ولكنه كان يرجع أساساً إلى حقيقة أن معظم الحروب التى نشبت كانت قصيرة نسبياً بحيث اتجه التركيز إلى إحراز انتصار سريع فى مجال استخدام القوة العسكرية لا الحشد الطويل المدى للموارد وإيجاد موارد جديدة ، فلم تكن أية كميات من الأموال المتاحة تستطيع مثلا أن تنقذ النمسا بعد هزائمها العسكرية فى ١٨٥٩ و ١٨٦٦ أو فرنسا بعد اندحار قوتها فى حرب ١٨٧٠ ، صحيح أن الأموال الضخمة قد ساعدت الشمال الأميريكي

في انتصاره فى الحرب الأهلية ضد الجنوب وأن بريطانيا وفرنسا قد استطاعا تحمل أعباء حرب كريميا بصورة أفضل من روسيا التى كانت شبه مفلسة إلا أنها كانت تعكس التفوق العام لاقتصادياتهما وليس مجرد التميز الذى كان لها فى مجال المال والائتمان ، ولهذا السبب ليس هناك مايقال عن دور تمويل الحروب فى القرن ١٩ أكثر مما قيل عن الحقبة السابقة .

هذه المجموعة من العوامل ـــ نمو الاقتصاد الدولي وانطلاق القوى الإنتاجية على أثر بدء الثورة الصناعية والاستقرار النسبى لأوروبا وتحديث التقنيات العسكرية بمرور الوقت ونشوب الحروب الضيقة والقصيرة الأمد على المستوى المحلي ـــ كانت بالطبع تخص بعضا من القوي العظمي دون غيرها ، ومن بين هذه القوى استفادت بريطانيا لدرجة كبيرة من الاتجاهات الاقتصادية والسياسية الجغرافية فى حقبة مابعد ١٨١٥ حتي أنها أصبحت نوعاً مختلفاً من القوى غير ماعداها ، وقد تأثرت الدول الأخري بصورة كبيرة غالبا فى قوتها النسبية ، وفى عقد ١٨٦٠ كانت زيادة سرعة عملية التصنيع بادئة فى تغيير توازن القوى العالمية مرة أخرى .

ومن المزايا الأخرى لهذه الحقبة أن الإحصائيات التاريخية من بدايات القرن ١٩ فصاعداً تساعد على تتبع التحولات التى طرأت على توازنات القوى وعلى قياس ديناميات النظام بصورة أدق ، ومن المهم أن ندرك أن كثرة من البيانات تعد تقريبية للغاية خاصة بالنسبة للدول التي تفتقر إلى البيروقراطية الكافية ، هذه البيانات (كأسهم الناتج الصناعي العالمي) ماهى إلا تقديرات قدرها الإحصائيون بعد ذلك بعدة سنوات ، كما أن الثروة الاقتصادية لم تكن تترجم على الفور أو بالضرورة إلى قوة عسكرية ، وكل ما يمكن للإحصائيات أن تفعله هو إعطاء مؤشرات تقريبية إلى الإمكانيات المادية لدولة ، ووضعها فى الترتيب النسبي للدول الكبرى .

إن معظم المؤرخين الاقتصاديين يتوانون عن التأكيد على أن « الثورة الصناعية » لم تحدث بين يوم وليلة ، بل كانت عملية تدريجية بطيئة بالمقارنة بالثورة السياسية فى ١٧٧٦ و ١٧٨٩ و ١٩١٧ ، ولم تؤثر إلا على بعض الصناعات وبعض وسائل

الإنتاج ، وكانت تحدث فى منطقة دون أخرى ولم تكن تشمل دولة بأكملها[1] ، لكن كل هذه النقاط التوضيحية لا تستطيع أن تتفادى الحقيقة القائلة أن أحد عمليات التحول فى الظروف الاقتصادية للإنسان قد بدأت فى الحدوث حوالى عام ١٧٨٠ ولاتقل أهمية عن تحول الإنسان من التوحش إلى الزراعة[2] ، وما فعلته عملية التصنيع وخاصة المحرك البخارى هو إحلال مصادر الطاقة الجامدة محل نظيرتها الحية عن طريق تحويل الحرارة إلى قوة عمل باستخدام الآلات[3] ، ومن ثم فقد تمكن البشر من استغلال مصادر جديدة واسعة للطاقة ، وكانت نتائج استيعاب هذه الميكنة الجديدة هائلة ، ففي عقد ١٨٢٠ كان الفرد الذى يعمل على عدة أنوال آلية ينتج قدر ما كان ينتجه العامل اليدوي عشرين مثلا ، ولاشك أن ثمة جوانب هامة أخرى عديدة للثورة الصناعية كنظام المصانع وتوزيع العمل ، إلا أن النقطة الحاسمة لحديثنا هى الزيادة المكثفة فى الإنتاجية وخاصة فى صناعات النسيج التى أعطت دفعة للطلب على المزيد من الآلات والمواد الخام (وخاصة القطن) والحديد والنقل والمواصلات وما إلى ذلك .

وكما يقول بروفسر **لاندس** كانت هذه الزيادة غير المسبوقة فى إنتاجية الإنسان ذاتية الدفع[4] ، ومنذ القرن ١٨ فصاعدا كان تعداد سكان العالم فى ازدياد ، فارتفع سكان العالم من ١٤٠ مليونا فى ١٧٥٠ إلى ١٨٧ مليونا فى ١٨٠٠ إلى ٢٠٠ مليون فى ١٨٥٠ ، وانفجر سكان آسيا من ٤٠٠ مليون نسمة عام ١٧٥٠ إلى حوالى ٧٠٠ مليون بعد ذلك بقرن[5] ، ومهما كانت الأسباب كزيادة تحسن الظروف المناخية وزيادة الخصوبة ونقص الأمراض فقد كانت هذه الزيادة السكانية باعثاً على القلق ، ورغم أن الناتج الزراعي فى كل من آسيا وأوروبا قد أحرز تقدماً كذلك فى القرن ١٨ وكان فى الحقيقة سبباً آخر للارتفاع فى عدد السكان إلا أن زيادة الأفواه التى تحتاج إلى طعام كانت تهدد بتبديد التطور فى الناتج الزراعي ، فكان الضغط على الأراضي الهامشية والبطالة الريفية ونزوح أعداد كبيرة من الأسر إلى المدن المزدحمة أصلا فى أوروبا فى أواخر القرن ١٨ مجرد بعض أعراض هذا

الانفجار السكاني[٦] .

إن ما فعلته الثورة الصناعية فى انجلترا كانت زيادة الإنتاجية إلى درجة أن التوسع الناجم فى كل من الثروة القومية والقدرة الشرائية للسكان كان يفوق زيادة الأعداد بصورة ثابتة ، وبينما ازداد تعداد سكان البلاد من ١٠,٥ مليون نسمة عام ١٨٠١ إلى ٤١,٨ مليون فى عام ١٩١١ ، بمعدل ١,٢٦ سنويا ارتفع معدل إنتاجها القومي بصورة أسرع وربما ١٤ مرة عنه فى القرن ١٩ ، وكان ثمة ارتفاع فى المتوسط السنوى فى الناتج القومي الإجمالي بين ٢ و ٢,٢٥٪ ، وفى عهد الملكة **فيكتوريا** وحده ارتفع معدل إنتاج الفرد مرتين ونصف مرة .

وبالمقارنة بمعدلات النمو التي بلغتها عدة دول بعد عام ١٩٤٥ لم تكن هذه الأرقام حاسمة ، وكان صحيحا أيضا أن الثورة الصناعية قد فرضت تكاليف فادحة على الطبقة العمالية الجديدة العاملة بالمصانع والمناجم والتى كانت تعيش فى مدن لا تتوفر فيها الشروط الصحية وعشوائية ومزدحمة ، إلا أن النقطة الجوهرية تبقى أن الزيادة المستمرة فى إنتاجية عصر الآلة قد عاد بفوائد عديدة بمرور الزمن ، فارتفعت متوسطات الأجور فى بريطانيا بين ١٥ و ٢٥٪ بين ١٨١٥ و ١٨٥٠ وإلى ٨٠٪ فى نصف القرن التالى ، ويذكر آشتون النقاد الذين آمنوا بأن التصنيع كارثة بأن « المشكلة الجوهرية للعصر هى كيفية تغذية وكساء وتشغيل أجيال من الأطفال تفوق فى أعدادها كل عصر مضى »[٧] ، فالآلات الجديدة قد استوعبت قدراً كبيراً من عمالة الطبقة البرجوازية بل ورفعت مستوى دخل الفرد ، وسرعان ما أمكن الوفاء باحتياجات الطلب المتزايد من عمال الحضر على المواد الغذائية والسلع الضرورية عن طريق ثورة فى الاتصالات والمواصلات بفعل البخار ، فقامت السكك الحديدية والسفن البخارية بجلب الفائض الزراعي من العالم الجديد للوفاء باحتياجات العالم القديم .

وحسب إحصائيات **لاندس** كانت بريطانيا فى عام ١٨٧٠ تستهلك ١٠٠ مليون طن من الفحم بما يعادل ٨٠٠ مليون مليون سعر حراري من الطاقة تكفي لإطعام

٨٥٠ مليون ذكر بالغ لمدة سنة كاملة ، وكانت قدرة المحركات البخارية فى بريطانيا فى ١٨٧٠ ٤ ملايين حصان بما يعادل القوة الناتجة عن جهد ٤٠ مليون رجل ، إلا أن هذا العدد من البشر كان سيأكل ٢٥٦٠ مليون جالون من القمح فى السنة ، أى ثلاثة أمثال الناتج السنوي للمملكة المتحدة فى عام ٧٦ ــ ١٨٧١[٨] ، وكان استخدام المصادر الجامدة من الطاقة يسمح للإنسان الصناعي بتجاوز حدود البيولوجيا وأن يضاعف إنتاجه وثروته دون اعتبار للزيادة السكانية السريعة[٩] .

أفول نجم العالم غير الأوروبي :

قبل مناقشة آثار الثورة الصناعية على نظام القوى العظمى ، يحسن بنا أن نفهم تأثيرها بعيداً عن أرضها وخاصة فى الصين والهند وغيرهما من المجتمعات غير الأوروبية ، كانت الخسائر التي عانوها مضاعفة ، وليس صحيحا ما تصوره البعض من أن الشعوب فى آسيا وأفريقيا وأميريكا اللاتينية كانت تحيا حياة سعيدة مثالية قبل تعرضها لتأثير الإنسان الغربي ، والصحيح أن السمة الغالبة على أي بلد قبل ثورتها الصناعية والتحديث هى الفقر .. الناتج عن الإنتاجية الضعيفة والإنتاج الفردي وفى الزراعة التقليدية[١٠] ، ومن ناحية أخرى وعلى ضوء الحقيقة القائلة بأن الإنتاج الزراعي عام ١٨٠٠ كان يمثل القاعدة في كل من المجتمعات الأوروبية وغير الأوروبية والحقيقة الأخرى القائلة أن بلاداً كالصين والهند كانا بهما العديد من التجارات ومنتجو النسيج والصناع فإن الفروق فى دخل الفرد لم تكن كبيرة ، إذ ربما كان عامل النسيج اليدوي فى الهند يحصل على نصف أجر نظيره الأوروبي قبل التصنيع ، وبالنظر إلى الأرقام الكبيرة للفلاحين الآسيويين والصناع فإن آسيا لا تزال تضم جزءا أكبر من الناتج الصناعي العالمي من أوروبا ذات السكان الأقل عدداً قبل أن يغير المحرك البخارى والنول الآلي من التوازنات العالمية .

ومن خلال حسابات **بايروك** يمكن إدراك مدى تحول هذه التوازنات نتيجة للتصنيع والتوسعية عند الأوروبيين (جدول ٦ ، ٧)[١١] .

جدول (٦) الأنصبة النسبية للناتج الصناعي العالمي ١٧٥٠ ــ ١٩٠٠

	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠
أوروبا ككل	٢٣,٢	٢٨,١	٣٤,٢	٥٣,٢	٦١,٣	٦٢,٠
المملكة المتحدة	١,٩	٤,٣	٩,٥	١٩,٩	٢٢,٩	١٨,٥
امبراطورية هابسبرج	٢,٩	٣,٢	٣,٢	٤,٢	٤,٤	٤,٧
فرنسا	٤,٠	٤,٢	٥,٢	٧,٩	٧,٨	٦,٨
ألمانيا ودويلاتها	٢,٩	٣,٥	٣,٥	٤,٩	٨,٥	١٣,٢
إيطاليا ودويلاتها	٢,٤	٢,٥	٢,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٥
روسيا	٥	٥,٦	٥,٦	٧,٠	٧,٦	٨,٨
الولايات المتحدة	٠,١	٠,٨	٢,٤	٧,٢	١٤,٧	٢٣,٦
اليابان	٣,٨	٣,٥	٢,٨	٢,٦	٢,٤	٢,٤
العالم الثالث	٧٣,٠	٦٧,٧	٦٠,٥	٣٦,٦	٢٠,٩	١١,٠
الصين	٣٢,٨	٣٣,٣	٢٩,٨	١٩,٧	١٢,٥	٦,٢
الهند / باكستان	٢٤,٥	١٩,٧	١٧,٦	٨,٦	٢,٨	١,٧

جدول (٧) مستويات دخل الفرد بعد التصنيع ١٧٥٠ ــ ١٩٠٠

	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠
أوروبا ككل	٨	٨	١١	١٦	٢٤	٣٥
المملكة المتحدة	١٠	١٦	٢٥	٦٤	٨٧	[١٠٠]
امبراطورية هابسبرج	٧	٧	٨	١١	١٥	٢٣
فرنسا	٩	٩	١٢	٢٠	٢٨	٣٩
ألمانيا ودويلاتها	٨	٨	٩	١٥	٢٥	٥٢
إيطاليا ودويلاتها	٨	٨	٨	١٠	١٢	١٧
روسيا	٦	٦	٧	٨	١٠	١٥
الولايات المتحدة	٤	٩	١٤	٢١	٣٨	٦٩
اليابان	٧	٧	٧	٧	٩	١٢
العالم الثالث	٧	٦	٦	٤	٣	٢
الصين	٨	٦	٦	٤	٤	٣
الهند / باكستان	٧	٦	٦	٣	٢	١

ويكمن السبب الجذري في هذه التحولات فى الزيادات الرهيبة فى معدل الإنتاج الناجمة عن الثورة الصناعية ففيما بين ١٧٥٠ و ١٨٣٠ مثلاً أدت ميكنة الغزل فى بريطانيا إلى زيادة الإنتاجية فيه إلى ٣٠٠ أو ٤٠٠ مرة ، ولهذا فقد ارتفع نصيب بريطانيا فى التصنيع العالمي الإجمالي لتحتل مكانة « الدولة الصناعية الأولى »[١٢] ، وعندما اقتفت الدول الأوروبية والولايات المتحدة أثرها نحو التصنيع ارتفعت أنصبتهم وكذلك مستوى دخل الفرد ، وفى عام ١٨١٣ ارتفعت واردات الأنسجة القطنية إلى الهند من مليون ياردة (١٨١٤) إلى ٥١ مليونا (١٨٣٠) إلى ٩٩٥ مليونا (١٨٧٠) مما أدى إلى توقف العديد من المنتجين المحليين عن العمل ، وأخيراً قد تكون الزيادة الكبيرة فى تعداد سكان الصين والهند وسائر دول العالم الثالث خفضت مستوى دخل الفرد من جيل إلى الجيل التالي . فإذا كان دخل الفرد فى أوروبا والعالم الثالث لا يختلف كثيرا عام ١٧٥٠ فقد وصل دخل الفرد فى العالم الثالث إلى ٢٪ من مستوى دخل الفرد فى بريطانيا عام ١٩٠٠ .

كان تأثير الغرب من أشد نواحي ديناميات القوة العالمية تميزا فى القرن ١٩ ، وقد أسفر عن نفسه فى العديد من العلاقات الاقتصادية ــ مما يتراوح بين التأثير غير المباشر لتجار السواحل وقباطنة السفن والقناصل والتأثير المباشر لبناة الخطوط الحديدية وشركات التعدين[١٣] ، وفى تغلغل المستكشفين والمغامرين وإرساليات التبشير وفى إدخال أمراض الغرب وعقائده ، وإذا كان تأثير الغرب واضحاً في الطرق والخطوط الحديدية والتلغرافية والموانىء فإن جانبه الرهيب هو سفك الدماء والسلب والنهب مما أدى إلى نشوب العديد من الحروب الاستعمارية فى تلك الفترة[١٤] ، لقد كانت نفس سمات القوة قائمة منذ عهود بعيدة ، أما الآن فقد ازدادت سرعة ، وفى عام ١٨٠٠ كان الأوروبيون يحتلون أو يسيطرون على ٣٥٪ من وجه الأرض ، وفى ١٨٧٨ ارتفع الرقم إلى ٦٧٪ وفى ١٩١٤ إلى ٨٤٪[١٥] .

كانت التقنية المتقدمة للمحرك البخاري والآلات الصناعية تعطي لأوروبا مميزات اقتصادية وعسكرية حاسمة ، وكان تقدم صناعة البنادق بمراحله المختلفة وتقدم

المدفعية يمثلان « ثورة » فى القوة النازية محت أية فرصة فى إبداء أية مقاومة ناجحة من جانب شعوب أخرى تعتمد على أنواع قديمة من الأسلحة ، وكان ظهور السفينة البخارية ذات المدفعية يعني أن القوة البحرية الأوروبية كان من الممكن مدها إلى البر عن طريق مسالك مائية رئيسية مثل النيجر والإندوس و يانجتسى ، فكانت قدرة السفينة الحربية المدرعة نمسيس وقوتها النارية فى عمليات حرب الأفيون عام ١٨٤١ و ١٨٤٢ بمثابة كارثة بالنسبة للقوات الدفاعية الصينية التى تمت إبادتها[١٦] ، وصحيح بالطبع أن الأراضى الوعرة (كأفغانستان) كانت تصد الهجمات الاستعمارية الغربية ، وكانت المقاومة أشد شراسة بين القوى غير الأوروبية التى تبنت الأسلحة الحديثة والتكتيكات الجديدة من قبيل السيخ فى الهند والجزائريين فى أربعينيات القرن ١٩ ، ولكن حيثما كان الصراع ينشب فى أرض مفتوحة حيث تمكن الغرب من نشر مدافعه الآلية وأسلحته الثقيلة لم يكن الأمر محل شك ، وكان أكبر مثال على ذلك مشهوداً فى معركة أم درمان (١٨٩٨) حين قامت بنادق جيش كتشنر بإبادة ١١ ألفاً من الدراويش فى مقابل ٤٨ قتيلا فى صفوفه ، ومن ثم فإن هوة القوة النارية كنظيرتها فى مجال القدرة الإنتاجية كانت تعني أن الدول المتقدمة كانت تمتلك من الموارد ما يوازى خمسين أو مائة ضعف ماتملكه دول القاع .

السيطرة البريطانية :

إذا كان البنجابيون والأناميون والبانتو هم « الخاسرون » ، حسب تعبير **اريك هوليون**[١٧] ، فى التوسعية التى شهدتها بدايات القرن ١٩ فلا شك أن البريطانيين كانوا هم « الفائزون » ، فقد حققوا تفوقاً عالمياً فى عام ١٨١٥ بفضل المزيج البارع من السيادة البحرية والائتمان المالي والخبرة التجارية ودبلوماسية التحالف ، وما فعلته الثورة الصناعية هو تعزيز وضع دولة كانت قد حققت نجاحا فائقا بالفعل فى الصراعات التجارية قبل الصناعية فى القرن ١٨ وفى تحويلها إلى نوع مختلف من القوة ، وفيما بين ١٧٦٠ و ١٨٣٠ كانت بريطانيا مسئولة عن ثلثى النمو الصناعي

الأوروبي[١٨] ، وحقق إنتاجها الصناعي طفرة من ١,٩ إلى ٩,٥٪ ، وفي السنوات الثلاثين التالية قفزت هذه النسبة إلى ١٩,٩٪ رغم انتشار التقنيات الجديدة فى دول أخرى فى الغرب ، وحوالى عام ١٨٦٠ عندما بلغت بريطانيا ذروة مجدها بالمقاييس النسبية أنتجت ٥٣٪ من حديد العالم و ٥٠٪ من الفحم واستهلكت ما يقرب من نصف ناتج القطن الخام العالمى[١٩] ، وكان مايزيد على ثلث التجارة البحرية العالمية تبحر فى ظل أعلام بريطانية وكانت هذه النسبة فى ازدياد مطرد ، ولاعجب أن الفيكتوريين كانوا يتباهون بوضع بلادهم الفريد باعتبارها مركز التجارة العالمية فى قولهم :

« إن سهول أميريكا الشمالية وروسيا هى مزارع الذرة الخاصة بنا ، شيكاغو وأوديسا مخازن حبوبنا وكندا والبلطيق هى غابات أخشابنا وتضم استراليا مراعي أغنامنا ، وفى الأرجنتين ومراعي الغرب بأميريكا الشمالية قطعان ثيراننا ، وترسل بيرو إلينا فضتها ، وينساب ذهب جنوب أفريقيا واستراليا على لندن ، ويزرع الصينيون والهنود الشاى لنا ، وقهوتنا فى الأميريكتين ، وأسبانيا وفرنسا هما كرومنا والمتوسط مزرعة فواكهنا وقطننا[٢٠] ..

وإذا ما صغنا هذه الثقة بالنفس فى عبارة أخرى نقول إن إجمالى الناتج القومي البريطاني كان الأكبر فى عالم ما بعد ١٨١٥ ، ولكن حجم إجمالى الناتج القومي لايزال ليست له دلالة هامة[٢١] ، إذ إن إنتاج مئات الملايين من المزارعين ربما يفوق إنتاجية خمسة ملايين من عمال المصانع ، ولكن لما كان معظم هذا الإنتاج يتم استهلاكه على الفور فمن غير المحتمل أن يؤدى إلى فائض فى الثروة أو إلى تفوق عسكري حاسم .

من ناحية أخرى كانت أيديولوجيات الاقتصاد السياسي الحر التي ازدهرت مع حركة التصنيع الأولى تبشر بمبادىء السلام الأبدي وتخفيض النفقات الحكومية (وخاصة فى مجال الدفاع) والحد من سيطرة الدولة على الاقتصاد وعلى الفرد ،

يقول **آدم سميث** فى كتابه « ثروة الأمم » (١٧٧٦) إنه ربما كان من الضروري أن نتسامح فى الإبقاء على جيش وأسطول من أجل حماية المجتمع البريطانى « من العنف ومن غزو مجتمعات مستقلة أخرى » ، ولكن نظراً لأن القوة المسلحة فى حد ذاتها تعد « غير منتجة » ولا تضيف قيمة إلى الثروة القومية كالمصنع أو المزرعة كان من الضروري تخفيضها إلى أدنى حد ممكن أن يتفق والأمن القومي[٢٢] ، ونتيجة لذلك لم تكن حركة التحديث التى حدثت ببريطانيا ووسائل اتصالها وصناعتها توازيها تطورات مماثلة فى الجيش الذى اعتراه الخمول فى فترة ما بعد ١٨١٥[٢٣] .

ومهما بلغ تفوق الاقتصاد البريطاني في منتصف العصر الفيكتوري فقد كان أقل استعدادا للحرب عنه في أي وقت مضى ، فتم استبعاد الإجراءات التجارية بتركيزها على الروابط بين الأمن القومي والثروة القومية ، فتم إلغاء تعريفة الحماية الجمركية ورفع الحظر عن تصدير التقنيات المتقدمة فتم إلغاء قوانين الملاحة التي كانت قد صممت للحفاظ على احتياطي ضخم من السفن والبحارة الإنجليز فى حالة نشوب حرب ، بل وتم إبقاء النفقات الدفاعية عند أدنى مستوياتها فبلغت حوالى ١٥ مليوناً إسترلينياً سنوياً في عقد ١٨٤٠ وما لا يزيد على ٢٧ مليوناً في عقد ١٨٦٠ ومتاعبه ، إلا أن إجمالى الناتج القومي البريطاني في هذه الفترة الأخيرة قد بلغ حوالي مليار إسترلينى ، وظلت القوة العسكرية تستهلك ما لا يزيد على ٢ إلى ٣٪ من إجمالي الناتج القومي خلال الخمسين سنة التى تلت ١٨١٥ وكانت النفقات الحكومية ككل لا تزيد على ١٠٪ ، وهى نسب تقل كثيرا عن نظيرتها فى القرنين ١٩ و ٢٠[٢٣] .

وهكذا لم يكن الاقتصاد البريطانى فى العالم يعكس القوة القتالية للبلاد ، ولا كانت مؤسساتها الاقتصادية الحرة قادرة على حشد الموارد البريطانية لشن حرب شاملة دون حدوث اضطرابات كبرى ، وحتى الحرب الكريمية المحدودة أصابت النظام بهزة عنيفة ، ولكن القلق الذى أثاره هذا التهتك سرعان ما انمحى ، فقد أبدى

الإنجليز فى أواسط العصر الفيكتوري حماسا أقل تجاه التدخلات العسكرية فى أوروبا والتى كانت عالية التكاليف وغير أخلاقية ، بل وأدركوا أن التوازن بين القوى الكبرى الأوروبية والذى ساد طوال العقود الستة التى أعقبت ١٨١٥ كان يجعل أى التزام كامل من جانب بريطانيا أمراً لا ضرورة له ، وفى أنها كافحت من خلال الدبلوماسية وتحركات الفرق البحرية لكى تؤثر على الأحداث السياسية فى أطراف أوروبا (البرتغال وبلجيكا والدردنيل) فقد أحجمت عن التدخل فى أماكن أخرى ، وفى أوخر عقد ١٨٥٠ كانت حرب كريميا تعد خطأ ، وبسبب هذا الافتقار إلى الميول والفعالية لم تلعب بريطانيا دورا كبيرا فى تحديد مصير بيدمونت عام ١٨٥٩ ووقفت تتفرج على بروسيا وهى تهزم النمسا عام ١٨٦٦ وفرنسا عام ١٨٧٠ ، ولاعجب أن نرى قدرة بريطانيا العسكرية منعكسة فى حجم جيشها المتواضع فى تلك الفترة (انظر جدول ٨) .

جدول (٨) أعداد القوات العسكرية للدول الكبرى ١٨١٦ ــ ١٨٨٠[٢٥]

	١٨١٦	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠
بريطانيا	٢٥٥,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠	٣٤٧,٠٠٠	٢٤٨,٠٠٠
فرنسا	١٣٢,٠٠٠	٢٥٩,٠٠٠	٦٠٨,٠٠٠	٥٤٤,٠٠٠
روسيا	٨٠٠,٠٠٠	٨٢٦,٠٠٠	٨٦٢,٠٠٠	٩٠٩,٠٠٠
بروسيا / ألمانيا	١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	٢٠١,٠٠٠	٤٣٠,٠٠٠
امبراطورية هابسبرج	٢٢٠,٠٠٠	٢٧٣,٠٠٠	٣٠٦,٠٠٠	٢٧٣,٠٠٠
الولايات المتحدة	١٦,٠٠٠	١١,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	٣٦,٠٠٠

وفي العالم خارج أوروبا حيث فضلت بريطانيا أن تنشر قواتها فإن موظفيها السياسيين والعسكريين في مناطق كالهند كانوا دائما يشكون من نقص القوات تحت حوزتهم بالنسبة إلى حجم المناطق التى يسيطرون عليها ، ومهما كانت صورة الإمبراطورية تبدو على خريطة العالم فإن قادة المناطق الاستعمارية كانوا يعلمون أن إدراتها غير كافية ، وكان معنى هذا كله أن بريطانيا كانت تمثل نوعاً مختلفاً من

القوى العظمى في أواسط القرن ١٩ وأن تأثيرها لم يكن من الممكن أن يقاس حسب المقاييس التقليدية للسيادة العسكرية ، فكانت قوتها مركزة في مجالات محدودة تعد من وجهة النظر البريطانية ذات قيمة أكبر من وجود جيش دائم .

وأول هذه المجالات هو الأسطول ، فكان الأسطول الملكي لمدة قرن قبل ١٨١٥ يشكل أكبر أسطول فى العالم ، إلا أن هذه السيادة البحرية كانت تجد منافسة وخاصة من جانب قوى البوربون وروسيا التى كانت تبني سفنها الحربية وأميريكا وفرقاطاتها الضخمة ، إلا أن هذه التحديات سرعان ما تلاشت وظلت القوة البحرية البريطانية « ذات تأثير يفوق أية قوة بحرية فى التاريخ »[٢٦] ، وكانت سفنه الكبرى تلعب دوراً كبيراً وخاصة فى أطراف أوروبا من الناحية السياسية ، فكانت هناك قوة ترابط عند تاجوس بهدف حماية البرتغال من أى خطر داخلي أو خارجي ، وتم استخدام القوة البحرية البريطانية فى مطاردة قراصنة الجزائر عام ١٨١٦ وتحطيم الأسطول العثماني في معركة نافارينو عام ١٨٢٧ وصد **محمد على** فى عكا عام ١٨٤٠ ، وتم تجريد أسطول إلى الدردنيل كلما حميت « المسألة الشرقية » ، وقد شاركت بعض سفن البحرية الملكية فى مهام عديدة خارج أوروبا مثل إخماد القرصنة واعتراض سفن الرقيق وإرهاب الملوك المحليين من كانتون إلى زنجبار ، ورغم ذلك كان تأثيرها يبدو أشد حسماً[٢٧] .

وكان ثانى مجالات النفوذ البريطانى يكمن في إمبراطوريتها الاستعمارية الممتدة ، وهنا أيضاً كان الموقف العام أقل قدرة على التنافس عنه فى القرنين السابقين حين كان على بريطانيا أن تشترك فى حروب متكررة ضد فرنسا وأسبانيا والدول الأوروبية الأخرى ، ولم يكن ثمة منافسين حينئذ سوى فرنسا بتحركاتها من حين إلى آخر، وروسيا التي كانت تدنو من تركستان ، ومن ثم يمكن القول أن الإمبراطورية البريطانية بين ١٨١٥ و ١٨٨٠ كانت قائمة فى فراغ من القوى السياسية مما أدى إلى إمكانية احتفاظها بجيش استعمارى صغير نسبيا ، وكانت هناك حدود للاستعمارية البريطانية ومشكلات مع الجمهورية الأميريكية وتوسعها في

الغرب وروسيا وفرنسا في الشرق ، وفي بعض المناطق الاستوائية ظلت المصالح البريطانية لا تلقى تحديا من الخارج سوى من الشعوب المحلية .

أدى افتقاد الضغوط الخارجية وقيام الليبرالية فى داخل بريطانيا بالعديد من المعلقين إلى القول بعدم جدوى المكاسب الاستعمارية التى كانت مجرد أعباء إضافية على عاتق دافع الضرائب البريطانى المثقل ، ولكن مهما كان المنطق المناهض للاتجاه الاستعمارى داخل بريطانيا إلا أن الامبراطورية استمرت فى الاتساع بمعدل ١٠٠ ألف ميل مربع سنويا من ١٨١٥ إلى ١٨٦٥[٢٨] ، كانت بعض هذه المكاسب استراتيجية / تجارية مثل سنغافورة وعدن وجزر فوكلاند وهونج كونج ولاجوس ، وحتى عندما كانت عمليات الضم الرسمية تجد مقاومة من الحكومة الداخلية كان « النفوذ غير الرسمى » من جانب مجتمع بريطانى متزايد ملموساً من اورجواى إلى الشام ومن الكونغو إلى يانجتسى ، وبالمقارنة بالجهود الاستعمارية الفرنسية والاستعمار الداخلي الأميريكي والروسي كان البريطانيون كاستعماريين يشكلون نوعية فريدة لمعظم القرن ١٩ .

وثالث مجالات التميز البريطانى يكمن فى المال ، ولايمكن فصل هذا العنصر عن التقدم الصناعي والتجاري العام لبريطانيا ، فكانت الأموال ضرورية لتمويل الثورة الصناعية التى أثمرت بدورها مزيداً من الأموال فى صورة عوائد استثمارية ، وكانت لدى البريطانيين خبرة طويلة فى استغلال ائتمانها فى المعاملات المصرفية وأسواق الأسهم ، إلا أن التطورات فى المجال المالي فى أواسط القرن ١٩ كانت تختلف كما وكيفا عما مضى ، ويبدو الاختلاف فى الكيف أوضح لأول وهلة ، فالسلام الطويل ووجود رأس المال فى بريطانيا بالإضافة إلى التطورات التى طرأت على مؤسساتها المالية قد دفعت بالبريطانيين إلى الاستثمار فى الخارج بصورة غير مسبوقة ، فارتفع مبلغ الملايين الستة التى كانت تصدر فى أعقاب معركة واترلو إلى ٣٠ مليونا سنويا في أواسط القرن وإلى ٧٥ مليونا سنويا بين ١٨٧٠ و ١٨٧٥ ، وبلغت الأرباح العائدة ٥٠ مليوناً في عقد ١٨٧٠ أعيدت للاستثمار عبر البحار مما

أضاف إلى بريطانيا ثراء جديداً وحافزاً مستمراً للتجارة والاتصال الدولي .

وكانت نتائج تصدير رأس المال عديدة وهامة ، أولها أن عوائد الاستثمارات الخارجية أدت إلى خفض عجز التجارة السنوى فى بعض السلع ، وفى هذا الصدد كان عائد الاستثمارات يعد إضافة المكاسب الهائلة التى كانت تأتى من النقل البحري والتأمين والرسوم المصرفية وما إلى ذلك ، وكانت النقطة الثانية أن الاقتصاد البريطانى كان يمتص كميات هائلة من المواد الخام والغذائية ويعطى كميات كبيرة من المنسوجات والسلع الحديدية وغيرها ، وتكمل هذا النمط شبكة من خطوط النقل البحرى والتأمين والعلاقات المصرفية التى انتشرت خارج لندن وليفربول وجلاسجو فى القرن ١٩ .

ونظراً لانفتاح السوق البريطانية واستعداد لندن لإعادة الاستثمار في الخارج في الخطوط الحديدية والموانىء والمرافق والمشروعات الزراعية ، كان ثمة تكامل عام بين تدفق التجارة وأنماط الاستثمار ، أضف إلى هذا القبول المتزايد للذهب كمقياس وتطور التبادل الدولى وآلية الدفع القائمة على صكوك مسحوبة على لندن ، ولاعجب أن كان الفيكتوريون مقتنعين بأنهم باتباع مبادىء الاقتصاد السياسى الكلاسيكى قد اكتشفوا سر ضمان زيادة الرخاء والوفاق العالمي ، ورغم رفض البعض للاعتراف بهذه الحقيقة كدعاة الحماية وملوك الشرق المستبدين ودعاة الاشتراكية ، إلا أن كل فرد كان يدرك جدوى الاقتصاد الحر والمبادىء النفعية للحكم[٢٩] .

إذا كانت كل هذه المميزات قد زادت من ثراء الإنجليز على المدى القريب فهل كانت تنطوى على عناصر من الخطر الاستراتيجى على المدى البعيد ؟ إن المرء يستطيع أن يتعرف على نتيجتين على الأقل من هذه التغيرات الاقتصادية الجوهرية التي أثرت فيما بعد على قوة انجلترا ونفوذها فى العالم ، أولهما الطريقة التى أسهمت بها البلاد فى نمو سائر الدول على المدى البعيد عن طريق إقامة صناعات خارجية وزراعة نامية وإنشاء الخطوط الحديدية والموانىء والسفن التجارية التى مكنت المنتجين فى تلك الدول من دخول المنافسة ضد الإنتاج البريطانى نفسه بعد عدة

عقود ، وفي هذا الصدد يجدر بنا أن نذكر أن ظهور الطاقة التجارية ونظام المصنع والخطوط الحديدية والكهرباء فيما بعد قد مكن الإنجليز من التغلب على العوائق الطبيعية والمادية التي واجهت الإنتاجية العالية وبالتالي زادت من ثراء الدولة وقوتها في حين أن مثل هذه الابتكارات قد ساعدت الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا الوسطى مساعدة كبيرة حيث كانت العقبات أكبر كثيراً ، بعبارة أخرى أن ما فعلته حركة التصنيع هو التسوية بين الفرص فى استغلال الموارد المحلية فى كل دولة وتعميم المزايا التي كانت مقصورة على دول معينة(٣٠) .

وتكمن ثانية نقاط الضعف الاستراتيجية المحتملة فى اعتماد الاقتصاد البريطاني بصورة متزايدة على التجارة الدولية والمال الدولي ، وفى العقود الوسطى من القرن ١٩ كانت الصادرات تشكل خمس الدخل القومى الإجمالي(٣١) ، فكانت الأسواق الخارجية هامة بالنسبة لصناعة نسيج القطن الضخمة بصورة خاصة ، لكن الواردات الخارجية من المواد الخام والغذائية كانت تزداد أهمية مع تحرك بريطانيا من الحالة الزراعية إلى الحالة الحضرية / الصناعية ، كما زادت حيوية قطاع الخدمات المصرفية والتأمين والاستثمار الخارجي حيث كان الاعتماد فيه على السوق العالمية ، وكأن العالم محارة لمدينة لندن ، ولكن كيف كان الموقف إذا ما نشبت حرب كبرى أخرى ؟ هل كانت أسواق صادرات بريطانيا ستتأثر بنفس الصورة التي حدثت عام ١٨٠٩ و ١٨١١ و ١٨١٢ ؟ ألم يكن الاقتصاد بأكمله يزداد اعتمادا على السلع المستوردة التي كان من اليسير قطعها أو وقفها فى فترات الصراع ؟ وهل كان النظام المصرفي العالمي ومركزه لندن والنظام المالي كله سينهار فى حالة نشوب حرب عالمية أخرى ؟ ، إذ كانت الأسواق ستغلق والتأمينات تتوقف وتتعرض التحويلات الدولية لرؤوس الأموال والائتمان للدمار ، فى ظروف كهذه ربما كان الاقتصاد البريطاني المتقدم يتعرض لأضرار كبيرة تفوق فى حجمها ما تصاب به دولة أقل « نضجاً » ولكن أيضا أقل اعتماداً على التجارة والأموال الدولية .

كانت هذه المخاوف تبدو سخيفة أمام الافتراضات الليبرالية عن الوفاق بين الدول

والرخاء المطرد ، كل المطلوب هو محو نقاط النزاع بين رجال الدولة والشعوب الأخرى ، وهكذا كان نمو القطاع المالي موضع ترحيب لأنه كان يغذى طفرة منتصف القرن ، وحتى إذا تبعت الدول الأخرى سبيلها فى التصنيع كان يمكن لها أن تحول جهودها إلى خدمة هذا التطور والحصول على المزيد من الأرباح منه ، إذ كانت بريطانيا تختلف اقتصاديا عن سائر الدول ولكن لمجرد أنها كانت أكثر تقدما منها[٣٢] ، فى ظل هذه الظروف السعيدة كانت المخاوف من نقاط الضعف الاستراتيجية تبدو بلا مبرر ، وكان معظم البريطانيين فى أواسط العصر الفيكتوري يؤمنون بالسيطرة على مصير الكون ، ففي المعرض الكبير الذي أقيم فى قصر كريستال عام ١٨٥١ قال **كنجسلى** فى فخار :

« إن آلات الغزل والخطوط الحديدية وسفن كونارد والتلغراف الكهربائى فى نظرى . تمثل إرهاصات إلا أننا على وفاق مع الكون وأن ثمة روحاً كبرى تقف معنا ... روح الله المبدع الخلاق »[٣٣] .

وككل الحضارات فى أوج مجدها كان البريطانيون يؤمنون أن موقفهم « طبيعي » ومقدر له أن يستمر ، وككل الحضارات أيضا كانت تنتظرهم صدمة سخيفة ولكن بعد حين ، وفى عصر كل من **بالمرستون وماكولي** كانت نقاط القوة لا الضعف البريطانية هى الظاهرة فى الغالب .

القوى المتوسطة :

كان تأثير التغيرات الاقتصادية والتقنية على الوضع النسبي للقوى العظمى في القارة الأوروبية أقل حدة فى منتصف القرن بعد ١٨١٥ ، وذلك لأن حركة التصنيع التى حدثت كانت قد بدأت انطلاقتها من نقطة أدنى كثيراً من بريطانيا ، وكلما تقدم المرء نحو الشرق كلما كان الاقتصاد يزداد اعتمادا على الإقطاع والزراعة ، ولكن حتى فى أوروبا الغربية كان عقدان من الحروب قد تركا أثرهما الواضح ، فكانت الخسائر السكانية وتغير الحواجز الجمركية والضرائب الباهظة والأضرار التى لحقت بالأسواق الخارجية والمواد الخام وصعوبات الحصول على

أحدث الابتكارات البريطانية تمثل جميعها انتكاسات للنمو الاقتصادي العام حتى عندما ازدهرت بعض التجارات والمناطق إبان حرب نابليون[٣٤] ، وإذا كان حلول السلام يعني استئناف التجارية العادية ويسمح لأصحاب المشروعات فى القارة برؤية المدى الذي بلغوه من التخلف عن بريطانيا إلا أنه لم يؤد إلى طفرة مفاجئة من التحديث ، لم يكن ثمة مايكفى من رؤوس الأموال أو الطلب المحلى أو الحماس الرسمي الكافي لإفراز حالة التحول ، وكانت كثرة من تجار أوروبا وصناعها وعمال النسيج بها يعارضون بشدة عملية تبنى التقنيات الإنجليزية التى رأوا فيها مخاطر تهدد أساليب حياتهم الأولى[٣٥] ، وبالتالى فعلى الرغم من ظهور الطاقة البخارية والمحركات وبعض أوجه الحداثة فى القارة الأوروبية إلا أن :

> **« السمات التقليدية للاقتصاد بين ١٨١٥ و ١٨٤٨ قد ظلت سائدة : تفوق الزراعة على الإنتاج الصناعى وغياب وسائل النقل الرخيصة والسريعة وإعطاء الأولوية للسلع الاستهلاكية على الصناعات الثقيلة »**[٣٦] .

وكما يتضح من الجدول (٧) السابق فإن الزيادة النسبية فى مستويات الدخل الفردى فى عصر التصنيع لمدة قرن بعد ١٧٥٠ لم تكن كبيرة ، ولم تبدأ الصورة فى التغير سوى فى خمسينيات وستينيات القرن ١٩ .

كانت الظروف السياسية والاقتصادية السائدة فى فترة « إصلاح أوروبا » ترتبط معا لتجميد الواقع الدولي على الأقل فقط بقدر ضئيل من التغييرات فيه ، كانت الثورة الفرنسية تشكل تحدياً رهيبا لكل من الترتيبات الداخلية الاجتماعية ولنظم الحكم التقليدية فى أوروبا ، ولهذا كان **مترينخ** ومن حذا حذوه من المحافظين ينظرون إلى أية تطورات جديدة بعين الشك ، فكان القادة السياسيون يشعرون أن لديهم ما يكفي من الاضطرابات الداخلية وقلاقل المصالح الطائفية التى كان الكثير منها قد بدأ يشعر بالتهديد من جانب المظاهر المبكرة للميكنة الجديدة ، ونمو حركة التحضر وبالتحدى إزاء المهن والصناعات اليدوية وبإجراءات حماية مجتمع ما قبل

التصنيع ، وكان ما وصفه أحد المؤرخين بأنه « حرب أهلية أفرزت حركات نهوض كبرى عام ١٨٣٠ وبيئة صالحة للحركات الثورية المتوسطة المدى[٣٧] ، معناه أن رجال الدولة لم تكن لديهم لا الطاقة ولا الرغبة فى الدخول فى صراعات خارجية قد تضعف نظم حكمهم .

وجدير بالذكر في هذا الصدد أن كثرة من العمليات العسكرية التي حدثت قد نشبت دفاعاً عن النظام الاجتماعي السياسي القائم أمام التهديدات الثورية ، من قبيل سحق الجيش النمساوي للمقاومة فى بيدمونت عام ١٨٢٣ مثلا ، وتحرك الجيش الفرنسي داخل أسبانيا فى ذات العام لاستعادة النفوذ السابق للملك **فرديناند** واستخدام القوات الروسية فى قمع الثورة المجرية فى ١٨٤٨ ، وإذا كانت هذه الإجراءات الرجعية لا تجد قبولا شعبيا لدى الرأي العام البريطاني فإن عزلة هذه الدولة كانت تعني أنها لم تكن لتتدخل لإنقاذ القوى الليبرالية من القمع ، أما بالنسبة للتغيرات الإقليمية داخل أوروبا فما كان لها أن تحدث إلا بعد اتفاق « مجموعة » القوى الأوروبية التي كان بعضها يود أن يحصل على تعويضات ما ، وعلى خلاف عصر **نابليون** الذي سبق أو عصر **بسمارك** الذي تلى تلك الحقبة كانت حقبة ١٥ ــ ١٨٦٥ تقوم بتدويل معظم مشكلاتها السياسية (بلجيكا واليونان) وتضيق بالتصرفات التي يتم اتخاذها من جانب واحد مما أضفى استقراراً أساسياً ولو على درجة من الاضطراب لنظم الدول القائمة .

* * *

كان وضع بروسيا الدولي فى السنوات التي أعقبت ١٨١٥ قد تأثر بصورة واضحة بهذه الظروف السياسية والاجتماعية العامة[٣٨] ، فرغم اتساع رقعتها بعد ضم الراين إلا أنها كانت تبدو أقل قوة مما كانت عليه تحت حكم **فردريك** العظيم ، و لم يبدأ التوسع الاقتصادي فيها بصورة أسرع منه فى سائر دول أوروبا إلا فى عقدي ١٨٥٠ و ١٨٦٠ ، وفى النصف الأول من القرن كانت الدولة تبدو كقزم صناعى ، وكان ضم الراين قد قسم بروسيا جغرافيا بل وأسرع بحدوث التقسيمات

السياسية بين أقاليم الدولة الغربية « الليبرالية » وأقاليمها الشرقية « الإقطاعية » ، وكانت التوترات الداخلية فى معظم تلك الحقبة فى مقدمة السياسة ، وفى حين أن قوى الرجعية غالبا ما سادت فقد ساورها القلق من اتجاهات الإصلاح فى الفترة من ١٨١٠ إلى ١٨١٩ وسيطر عليها الفزع من ثورة ١٨٤٨ ، وعندما أقر الجيش فى الحكم نظاماً غير ليبرالي أدى الخوف من القلاقل الداخلية بالصفوة البروسية إلى الإحجام عن التفكير فى القيام بمغامرات سياسية خارجية ، بل على النقيض شعر المحافظون بحاجتهم إلى التقارب مع قوى الاستقرار فى أوروبا وخاصة روسيا بل والنمسا .

وزاد من تعقيد الخلافات الداخلية حول السياسة الخلاف حول « المسألة الألمانية » أي حول إمكانية عقد اتحاد بين دويلات ألمانيا التسع والثلاثين وحول الوسائل التى يتم بها تحقيق هذا الهدف ، حيث كانت هذه القضية تفصل البرجوازية والليبرالية الوطنية في بروسيا عن معظم المحافظين بل وتشمل عقد مفاوضات دقيقة مع دويلات ألمانيا الوسطى والجنوبية ، والأهم من ذلك تحيي التنافس مع امبراطورية هابسبرج الذى شوهد لأخر مرة فى الخلافات الساخنة حول ساكسونى عام ١٨١٤ ، ورغم قيادة بروسيا المطلقة « لاتحاد الجمارك الألمانية » (تسولفيراين) الهام الذي نما من عقد ٢٨٣٠ فصاعداً والذي أحجم النمساويون عن الانضمام إليه بسبب الضغوط التي مارسها أهل الصناعة فيها من أجل الحماية إلا أن توازن القوى السياسية يكمن بصورة عامة في أفضال فيينا فى تلك العقود ، فكان كل من **فردريك ويليام الثالث** (١٧٩٧ ــ ١٨٤٠) **وفردريك ويليام الرابع** (١٨٤٠ ــ ١٨٦١) يخشى نتائج أي صدام مع امبراطورية هابسبرج أكثر مما يخشى **مترنيخ** أو خليفته **شوارزنبرج** جارته الشمالية ، كما أن النمسا كانت ترأس كل اجتماعات الاتحاد الألماني في فرانكفورت ، وكانت تتمتع بتعاطف العديد من دويلات ألمانيا فضلاً عن المحافظين البروسيين القدامى ، فكانت تبدو كقوة أوروبية في حين أن بروسيا كانت تزيد قليلاً على قوة ألمانية ، وظهرت أبرز علامات ثقل فيينا في اتفاقية أويلموتيز عام ١٨٥٠ التي وضعت حداً لسباقهم على التميز فى المسألة

الألمانية حين وافقت بروسيا على وقف حشد جيشها والإقلاع عن خططها من أجل التوحيد ، فكانت الإهانة الدبلوماسية فى نظر **فردريك ويليام الرابع أفضل** من خوض حرب لها مخاطرها فى أعقاب ثورة ١٨٤٨ ، وحتى أمثال هؤلاء القوميين البروسيين من قبيل **بسمارك** أحسوا بعدم القدرة على فعل شيء قبل إقرار « الصراع على السيادة في ألمانيا » .

ومن العوامل الحاسمة فى إذعان **ويليام** فى أويلمويتز ادراك أن **قيصر** روسيا كان يساند الموقف النمساوي في « المسألة الألمانية » ، وطوال الفترة من ١٨١٢ ، إلى ١٨٧١ عانت برلين كثيراً في سبيل تفادي استفزاز العملاق العسكري في شرقها ، لاشك أن الأسباب الأيديولوجية والملكية ساعدت على تبرير مثل هذا الخنوع إلا أنها لم تخف تماما شعور بروسيا المستمر بالنقص وهو الشعور الذى ضاعفه استيلاء روسيا على مؤتمر بولندا عام ١٨١٤ ، فكان إعراب **سان بطرسبرج** عن اعترافها على أية تحركات بروسية تجاه الليبرالية وقناعة **قيصر نيكولاس الأول** الشهيرة بأن الوحدة الألمانية كانت ضربا من ضروب الأحلام الفردوسية الخائبة (وهى ماجرت محاولة لتحقيقها فى اجتماع راديكالي عقد في فرانكفورت ومنح فيه تاج ملكى لملك بروسيا) ومساندة روسيا للنمسا قبل أويلمويتز كانت جميعا مظاهر لهذا النفوذ السياسي الخارجي الطاغي ، ولايدعو للدهشة أن نشوب حرب كريميا عام ١٨٥٤ قد جعل الحكومة البروسية في لهفة إلى البقاء على الحياد خوفاً من نتائج الدخول في حرب ضد روسيا ولو أنها كانت قلقة على فقدان احترام النمسا وقوى الغرب ، وفي ظل ظروفها الخاصة كان موقف بروسيا منطقيا ولكن نظراً لكراهية الإنجليز والنمساويين لسياسة برلين « المترددة » لم يتم السماح للدبلوماسيين البروسيين بالانضمام إلى الوفود الأخرى فى مؤتمر باريس (١٨٥٦) إلا بعد بدء الاجتماعات ، فكانت تعامل كمشارك على الهامش .

وفي مناطق أخرى أيضا كانت بروسيا تجد نفسها مقيدة من جانب القوى الأجنبية ، وكان شجب **بالمرستون** لزحف الجيش البروسى على شليسفيج ـــ

هولشتاين عام ١٨٤٨ أقل هذه الإجراءات دعوة للقلق ، وكان مما يدعو إلى مزيد من القلق التهديد الفرنسي المحتمل للراين عام ١٨٣٠ ومرة أخرى عام ١٨٤٠ وفي عام ١٨٦٠ ثالثا ، كانت كل هذه الفترات المضطربة تؤكد ما اتضح من النزاع مع فيينا وتذمر **سان بطرسبرج** من حين لآخر وهو أن بروسيا فى النصف الأول من القرن ١٩ كانت أقل القوى الكبرى مكانة وتعانى من سوء موقعها الجغرافي وغلبة القوى المجاورة لها وتشتت انتباهها بالمشكلات الداخلية وفيما بين دويلات ألمانيا وعجزها عن لعب دور كبير فى الشئون الدولية ، وقد يبدو هذا الحكم قاسياً فى ضوء نقاط القوة البروسية العديدة كنظامها التعليمي الذى تمتع بالمكانة الأولى فى أوروبا ونظامها الإداري الفعال وجيشها وأركان حربه الرهيبة التي كانت الأولى فى دراسة إدخال الإصلاحات على تكتيكاتها واستراتيجياتها وخاصة فى الآثار العسكرية « للخطوط الحديدية والبنادق »[٣٩] ، لكن المسألة كانت أن هذه القوة لم يكن من الممكن استخدامها إلا بعد التغلب على الأزمة السياسية الداخلية بين الليبراليين والمحافظين وبعد إيجاد قيادة حازمة على القمة تحل محل **فردريك ويليام الرابع** وتردده وبعد تنمية القاعدة الصناعية لبروسيا ، ومن ثم فإن هذه الدولة لم تتمكن من الخروج من وضعها كقوة من الدرجة الثانية إلا بعد ١٨٦٠ .

* * *

لكن ككل شيء في الحياة كان الضعف الاستراتيجي أمراً نسبياً ، وبالمقارنة بامبراطورية هابسبرج جنوبا فإن مشكلات بروسيا لم تكن بهذه الدرجة من السوء ، فإذا كانت فترة ١٦٤٨ ـــ ١٨١٥ قد شهدت « شروق نجم » الإمبراطورية و « تأكيدها لذاتها »[٤٠] إلا أن هذه النهضة لم تؤد إلى إقصاء الصعوبات التي كافحت فيينا في ظلها للقيام بدور قوة عظمى ، بل على النقيض من ذلك كانت ترتيبات ١٨١٥ تعد تكريسا لهذه الصعوبات ولو على المدى البعيد على الأقل ، فحقيقة أن النمسا قد حاربت مراراً ضد **نابليون** وخرجت منتصرة ، كان يعنى أنها تطالب « بتعويضات » فى إعادة ترتيب الحدود فى محادثات ١٤ ـــ ١٨١٥ ، ورغم

موافقة آل هابسبرج الحكيمة على الانسحاب من جنوبي الأراضي الواطئة وجنوب غرب ألمانيا (فورلند) وأجزاء من بولنده إلا أن التوازن قد عاد إلى وضعه بتوسعهم الكبير في إيطاليا وتأكيدهم على دورهم الريادي في الاتحاد الألماني حديث النشأة .

وكانت عملية إعادة تأسيس القوة المتساوية أمراً مقبولاً في ضوء نظرية التوازن الأوروبي وخاصة تفسيراته التي يحبذها المعلقون الإنجليز ومترنيخ نفسه ، وكان المفترض أن تقوم امبراطورية هابسبرج الممتدة عبر أوروبا من سهل إيطاليا الشمالي إلى جاليسيا بدور نقطة الارتكاز في هذا التوازن ، فتصد الطموحات الفرنسية في غرب أوروبا وفي إيطاليا وتحفظ الأمر الواقع في ألمانيا ضد القوميين المنادين بإقامة « ألمانيا الكبرى » والتوسعيين البروسيين وتشكل حاجزا أمام التغلغل الروسي في البلقان ، وكانت كل من هذه المهام تجد التأييد من جانب واحدة أو أكثر من القوى العظمى ــ كل حسب السياق ــ لكن امبراطورية هابسبرج كانت حيوية بالنسبة لهذه اللعبة الخماسية المعقدة بسبب أنها كانت تبدو كصاحبة أكبر مصلحة بين الجميع في تجميد إقرارات ١٨١٥ ، في حين كانت فرنسا وبروسيا وروسيا تريد إدخال بعض التغيرات إن آجلا أو عاجلا ، وبينما كان الإنجليز أقل استعداداً لمساعدة جهود النمسا في الاحتفاظ بكل جوانب النظام القائم بعد أن شحبت الأسباب الاستراتيجية والأيديولوجية لمساندة ميترنيخ بعد ١٨٢٠ ، ويرى بعض المؤرخين أن السلام العام الذي ساد أوروبا لعقود بعد ١٨١٥ كان يرجع أساسا إلى وضع إمبراطورية هابسبرج ودورها ، وعندما فقدت القدرة على الحصول على مساندة عسكرية من هذين المسرحين ، وعندما كان بقاؤها نفسه موضع شك بعد ١٩٠٠ كان نشوب حرب ذات أبعاد مصيرية بالنسبة للتوازن الأوروبي يعد أمراً محتوما(٤١) .

ظل ضعف آل هابسبرج كامناً طالما كانت القوى المحافظة في أوروبا متحدة في الحفاظ على الوضع القائم ضد نهوض فرنسا أو « الثورة » عموما ، وكان ميترنيخ يستطيع عادة أن يضمن مساندة روسيا وبروسيا عن طريق الطرْق على التضامن الأيديولوجي للتحالف « المقدس » مما كان يسمح له بحرية التصرف في ترتيب

التدخل ضد أية اضطرابات ليبرالية سواء بتجريد قوات نمساوية لقمع الانتفاضة فى نابولي فى عام ١٨٢١ أو بالسماح بالعمليات العسكرية الفرنسية فى أسبانيا تأييداً للنظام البوربوني أو بالإشراف على قرض مراسيم كارلسياد الرجعية (١٨١٩) على أعضاء الاتحاد الألماني ، وبنفس الصورة فقد استفادت علاقات آل هابسبرج بسان بطرسبرج وبرلين من المصلحة المشتركة في دعم النزعة القومية البولندية التى كانت بالنسبة للحكومة الروسية بمثابة قضية أكثر حيوية من الخلافات العرضية حول اليونان أو المضايق ، وكانت المشاركة في قمع الثورة البولندية في جاليسيا وضم النمسا لمدينة كراكو الحرة عام ١٨٤٦ بالتعاون مع روسيا وبروسيا دليلاً على المكاسب التي يمكن تحقيقها بهذا التضامن الملكي .

وعلى المدى البعيد أخذت هذه الاستراتيجية التى تبناها **مترنيخ** في التصدع ، وكان من اليسير كبح قيام ثورة اجتماعية راديكالية فى أوروبا القرن ١٩ ، وعندما كانت هذه الثورة تقع (١٨٣٠ ـــ ١٨٤٨ وحكومة باريس الاشتراكية عام ١٨٧١) كانت الطبقة المتوسطة تفزع إلى جانب « القانون، والنظام » ، إلا أن انتشار الأفكار والحركات الداعية إلى حق تقرير المصير القومى بتأثير من الثورة الفرنسية وحروب التحرير العديدة في أوائل القرن لم يكن من الممكن كبته للأبد ، وكانت محاولات **مترنيخ** لسحق حركات الاستقلال ترهق إمبراطورية هابسبرج على الدوام ، وتعد مقاومة النمسا لأية انتفاضة للاستقلال القومى سبباً في فقدانها السريع لتعاطف حليفتها القديمة بريطانيا ، وأدى استخدامها المتكرر للقوة العسكرية في إيطاليا إلى إثارة رد فعل بين كل الطبقات ضد « سجانيهم » من آل هابسبرج وهو ما أفاد منه **نابليون الثالث** بعد ذلك بعدة عقود عندما استطاع مساعدة كافور على طرد النمساويين من شمالى إيطاليا ، وبنفس الطريقة كان رفض إمبراطورية هابسبرج الانضمام إلى الإتحاد الجمركى الألمانى لأسباب اقتصادية وللاستحالة الدستورية ـــ الجغرافية تحولها إلى جزء من « ألمانيا الكبرى » سبباً فى إحباط العديد من القوميين الألمان الذين تحولوا حينذاك إلى بروسيا يتطلعون إلى ريادتها وحتى

النظام القيصري الذي كان يؤيد فيينا في جهودها لسحق الثورات وجد من اليسير عليه أن يتعامل مع المسائل القومية بصورة أسهل من النمسا ، من قبيل سياسة **الكسندر الأول** فى تعاونه مع بريطانيا في دعم الاستقلال اليوناني في أواخر عقد ١٨٢٠ رغم اختلاف **مترنيخ** في الرأي .

والحقيقة أنه فى عصر ازداد فيه الوعي القومي كانت امبراطورية هابسبرج تبدو كما لو كانت مفارقة تاريخية :

« كانت غالبية المواطنين تتحدث بلغة مشتركة وتدين بدين واحد ، فعلى الأقل ٩٠٪ من الفرنسيين يتكلمون الفرنسية ونفس النسبة تدين بالمذهب الكاثوليكى رسميا على الأقل ، وكان ثمانية من بين كل عشرة بروسيين من الألمان (والبقية من البولنديين) ، وكان ٧٠٪ من الألمان البروتستانت ، وكان السبعون مليون من رعايا القيصر يشملون أقليات (٥ ملايين من البولنديين ، ٣,٥ مليون من الفنلنديين والاستونيين واللتوانيين واللاتفيين و ٣ ملايين من القوقاز المتنوعين) إلا أن خمسين مليوناً آخرين كانوا من الروس و الأرثوذكس ، وكان سكان الجزر البريطانية يشملون ٩٠٪ من المتحدثين بالإنجليزية و ٧٠٪ من البروتستانت ، فكانت بلاد كهذه تحتاج إلى قدر من التماسك ، وكان بها تماسك جوهرى ، أما الامبراطور النمساوى فكان يحكم مزيجا عرقيا ، فكان وهو وثمانية ملايين من رعاياه من الألمان ، إلا أن ضعف هذا العدد كان من السلاف (تشيك وسلوفاكيين وبولنديين وروثينيين وسلوفان وكروات وصرب) و ٥ ملايين من المجريين و ٥ ملايين من الإيطاليين ومليوناً من الرومانيين ، أى أمة كانت هذه ؟! الإجابة ليست أمة على الإطلاق[٤٢] .

وكان جيش هابسبرج يعكس هذا الخليط العرقي ، « ففي ١٨٦٥ (وهى السنة

التي سبقت الصدام الحاسم مع روسيا حول السيادة على ألمانيا) كان الجيش يضم ١٢٨,٢٨٦ ألمانياً ، و ٩٦,٣٠٠ من التشيك والسلوفاك ، ٥٢,٧٠٠ من الإيطاليين ، و ٢٢,٧٠٠ من السلوفانيين و ٢٠,٧٠٠ من الرومانيين و ١٩,٠٠٠ من الصرب و ٥٠,١٠٠ من الروثنيين و ٣٧,٧٠٠ من البولنديين و ٣٢,٥٠٠ من المجريين و ٢٧,٦٠٠ من الكروات و ٥١٠٠ من قوميات أخرى »[٤٣] ، مما كان يؤدى إلى مساوىء عديدة إذا ما قورن بالجيوش الفرنسية والبروسية الأكثر تجانساً .

وصحب هذه النقيصة العسكرية النقص في التمويل مما كان يرجع فى جزء منه إلى المصاعب التى اعترضت جمع الضرائب في الامبراطورية وفي معظمه إلى ضعف قاعدتها التجارية والصناعية ، ورغم أن المؤرخين الحاليين يتحدثون اليوم عن « النهضة الاقتصادية لامبراطورية هابسبرج »[٤٤] فى الفترة من ١٧٦٠ ـــ ١٩١٤ فان الحقيقة أن عملية التصنيع إبان النصف الأول من القرن ١٩ لم تحدث إلا في بعض المناطق الغربية مثل بوهيميا والألب وحول فيينا نفسها في حين ظل الجزء الأعظم من الامبراطورية دون أي تغيير يذكر ، وبينما حققت النمسا لنفسها تقدماً فقد تخلفت الإمبراطورية ككل عن بريطانيا وفرنسا وبروسيا من حيث دخل الفرد والتصنيع وإنتاج الحديد والصلب والطاقة البخارية وما إليها .

وكانت تكاليف الحروب الفرنسية « قد تركت الإمبراطورية فى حالة إنهاك مالي مثقلة بأعباء ديون عامة هائلة وأوراق نقدية قليلة القيمة »[٤٥] مما اضطر الحكومة إلى إبقاء الإنفاق العسكري عند أدنى مستوياته ، وفي عام ١٨٣٠ كانت مخصصات الجيش لا تتعدى ٢٣٪ من الدخل الإجمالى (بعد أن كان ٥٠٪ عام ١٨١٧) وفى ١٨٤٨ انخفض هذا المعدل إلى ٢٠٪ ، وعندما نشبت الأزمات كما فى عام ٨ ـــ ١٨٤٩ و ٤ ـــ ١٨٥٥ و ٥٩ ـــ ١٨٦٠ و ١٨٦٤ زاد الإنفاق العسكرى ، إلا أنه لم يكن كافيا أبدا لتعزيز قوة الجيش بصورة كاملة ، ثم عادت النفقات إلى الانخفاض عندما انتهت الأزمة ، وكانت الإدارة العسكرية النمساوية تعد

فاسدة وغير فعالة حتى في أواسط القرن ١٩ ومقاييسه ، ومن ثم فلم تكن الأموال المخصصة تنفق بصورة سليمة تماماً ، خلاصة القول إن القوات المسلحة لإمبراطورية هابسبرج لم تكن تتكافأ مع الحروب التي كانت تدعى للمشاركة فيها[٤٦] .

وكان هذا من دواعى التعجيل بانهيار الامبراطورية ، وكان بقاؤها فى نظر المؤرخين أمراً غير عادي ، فقد نجت من حركة الإصلاح ومن العثمانيين ومن الثورة الفرنسية ، وكانت لديها القدرة على التكيف مع الأحداث فى ٨ ــ ١٨٤٩ ومع هزيمة ١٨٦٦ بل وأعباء الحرب العالمية الأولى ، ففي حين كانت نقاط ضعفها ظاهرة نقد كانت تمتلك نقاط قوة كامنة ، فكان البلاط يطالب بالولاء من جانب الرعايا الألمان بل ومن جانب العديد من أعضاء الارستقراطية في الأراضي غير الألمانية ، وكان حكمها في بولندا مثلاً أشد رفقاً بالمقارنة بأسلوب الحكام الروس والبروسيين ، كما أن السمة المعقدة المتعددة القوميات للإمبراطورية والطابور الطويل من منافسيها كان يسمح بقدر من سياسة « فرق تسد » كما يتضح فى استخدامها الحريص للجيش ، فكانت الفصائل المجرية متمركزة في إيطاليا والنمسا والفرق الإيطالية في المجر ونصف فصائل الهوصار فى الخارج وهكذا[٤٧] .

وفي النهاية كانت الإمبراطورية تمتلك ميزة سلبية وهى أن أياً من القوى العظمى الأخرى كانت تعرف بديلاً يحل محل إمبراطورية آل هابسبرج حتى عندما كانت هذه القوى تشتبك في صراعات ضدها ، فكان القيصر **نيكولاس الأول** ربما يغض نوايا النمسا فى البلقان إلا أنه كان مستعداً لإعارة جيشه للمساعدة في سحق ثورة ١٨٤٨ فى المجر ، وقد تتآمر فرنسا من أجل طرد آل هابسبرج من إيطاليا لكن **نابليون الثالث** كان يعلم أن فيينا قد تتحول إلى حليف مفيد في المستقبل ضد بروسيا أو روسيا ، وطالما ظل هذا الوضع قائماً كانت الامبراطورية تستطيع البقاء ولو على مضض .

رغم الخسائر التي منيت بها فرنسا إبان الحرب النابليونية إلا أن وضعها في النصف قرن التالي لعام ١٨١٥ أفضل من وضع كل من بروسيا أو إمبراطورية هابسبرج من عدة أوجه[٤٨] ، فكان دخلها القوى أكبر ورأس المال فيها متاحاً

وكان تعداد سكانها أكبر من سكان بروسيا وأشد تجانساً من سكان إمبراطورية هابسبرج وكانت تستطيع تحمل أعباء جيش كبير ، إلا أنها تعامل هاهنا معاملة قوة « متوسطة » لأن ظروفها الاستراتيجية والدبلوماسية والاقتصادية كانت تترابط لمنع فرنسا من تركيز مواردها وتحقيق ريادة حاسمة فى أى مجال من المجالات .

كانت الحقيقة الثابتة فى السنوات ١٨١٤ و ١٨١٥ على مستوى القوى السياسية هى أن الدول الكبرى الأخرى كانت مصرة على منع فرنسا من محاولة فرض سيطرتها على أوروبا ، وكانت لندن وفيينا وبرلين وسان بطرسبرج مستعدة لأن تقيم نزاعاتها على قضايا أخرى (مثل ساكسونى) من أجل توجيه الضربة القاضية **لنابليون** ، لكنهم كانوا أيضا ينوون إقامة نظام معين فى أعقاب الحرب لفصل فرنسا عن مسالك توسعها التقليدية ، وهكذا ففي حين لعبت بروسيا دور الحارس للراين قامت النمسا بدعم أوضاعها في شمال إيطاليا وتم مد النفوذ البريطاني في شبه جزيرة أيبريا ، ووراء هؤلاء جميعا كان يربض جيش روسي ضخم مستعداً للزحف عبر أوروبا دفاعا عن ترتيبات ١٨١٥ ، ونتيجة لهذا فرغم مناداة العديد من الفرنسيين من كل الأحزاب باتخاذ سياسة « استرداد للقوة »[٤٩] كان من المعروف صراحة أن إحداث أية تطورات جذرية كان أمراً مستحيلاً ، وكان أقصى ما يمكن تحقيقه هو إدراك أن فرنسا كانت شريكاً مساوياً في المجموعة الأوروبية من ناحية واستعادة النفوذ السياسي الفرنسي في المناطق المجاورة على غرار نفوذ القوى الأخرى من ناحية أخرى ، ولكن حتى عندما استطاع الفرنسيون تحقيق التكافؤ مع بريطانيا مثلا في شبه جزيرة أيبريا والعودة إلى لعب دور رئيسي في الشام كانوا دائما على وعي ألا يثيروا غضب أي تحالف آخر ضدهم ، وكان أي تحرك داخل الأراضي الواطئة يؤدي إلى قيام تحالف أنجلو ـــ بروسي تصعب مواجهته كما اتضح فى عقدي ١٨٢٠ و ١٨٣٠ .

وكانت الورقة الأخري في يد باريس إقامة علاقات وثيقة مع إحدى القوى العظمي يمكن استغلالها فى تأمين الأهداف الفرنسية[٥٠] ، ونظرا للصراعات الكامنة بين الدول الأخرى والمزايا الكبرى التى كان يمكن للتحالف الفرنسي أن

يقدمها (المال والقوات والسلاح) فقد كان هذا الاقتراح مقبولا ، إلا أنه كان متصدعاً من ثلاث نواحٍ ، أولها أن القوة الأخرى قد تكون قادرة على استغلال الفرنسيين أكثر مما كان الفرنسيون يستطيعون استغلالها كما فعل **مترنيخ** في عقد ١٨٣٠ عندما كان يتقبل المقترحات الفرنسية لا لشيء إلا للإيقاع بين لندن وباريس ، ثانياً : أن تغيير الأنظمة الذى حدث في هذه العقود كان بالضرورة يؤثر على العلاقات الدبلوماسية في حقبة لعبت فيها الأيديولوجيا دوراً بهذا الحجم ، وعلى سبيل المثال اصطدمت الآمال الطويلة التى عقدتها فرنسا على بناء تحالف مع روسيا وانهارت بقيام ثورة عام ١٨٣٠ في فرنسا ، وفي النهاية ظلت هناك مشكلة كبرى وهى أنه بينما كانت عدة قوى أخرى تود أن تتعاون مع فرنسا فى أوقات معينة لم تكن أي منهم تريد أي تغيير للأمر الواقع ، أي أنهم كانوا يعرضون صداقتهم الدبلوماسية فقط مع الفرنسيين وليس وعدهم بمكاسب إقليمية ، ولم يكن ثمة شعور عام خارج فرنسا يميل إلى إعادة تحديد حدود ١٨١٥ إلا بعد حرب كريميا .

وربما كانت هذه العراقيل ستبدو أقل حجماً لو كانت فرنسا ظلت على قوتها في مواجهة بقية أوروبا كما كانت تحت حكم **لويس الرابع عشر** في أوج قوتها أو تحت حكم **نابليون** في أوج قوته ، لكن فرنسا في الحقيقة لم تكن بلداً نشطاً حياً بعد ١٨١٥ ، وربما كان ضحايا حروب ١٧٩٢ ــ ١٨١٥ مليونا ونصف مليون فرنسي[٥١] ، وجدير بالذكر أن الزيادة السكانية الفرنسية أبطأ منها في أي من القوى العظمى الأخرى خلال القرن ١٩ ، وأدي هذا الصراع الطويل إلى تدمير الاقتصاد الفرنسي بل وإلى افتضاح أمره أمام التحديات التجارية من منافستها بريطانيا عندما تم إحلال السلام ، وكان على المنتجين الفرنسيين أن يواجهوا قوة هائلة فى الأسواق الخارجية بل وفي أسواقهم الداخلية رغم قيود الحماية[٥٢] ، وكان الافتقار إلى القدرة التنافسية والتواني الفرنسي عن التحديث وفقدان الباعث من جانب الأسواق الخارجية معناه أن معدل نموها الصناعي بين ١٨١٥ و ١٨٥٠ أقل كثيراً من نظيره في بريطانيا ، وكان الناتج الصناعي البريطاني يعادل نظيره فى

فرنسا في بداية القرن ، وفي عام ١٨٣٠ بلغ الناتج الصناعي البريطاني ١٨٢,٥٪ من نظيره في فرنسا ، وفي ١٨٦٠ ارتفعت النسبة إلى ٢٥١٪[٥٣] ، وحتى عندما بدأ المعدل الفرنسي لإنشاء الخطوط الحديدية والتصنيع العام في الإسراع في النصف الثانى من القرن ١٩ كانت ألمانيا تنمو بصورة أسرع .

ولا يعد واضحاً اليوم بالنسبة للمؤرخين أن اقتصاد فرنسا خلال ذلك القرن يمكن الحكم عليه بالتخلف أو الإحباط ، فكان النهج الذى سلكه الفرنسيون نحو الرخاء القومي لايقل منطقية عن النهج المختلف الذي سلكه البريطانيون[٥٤] ، وكانت المخاوف تجاه الثورة الصناعية أقل انتشاراً في فرنسا إلا أن التركيز على الجودة لا على الكم المنتج كان أكبر كثيراً ، وإذا لم يكن الفرنسيون قد استثمروا أموالهم داخلياً في مشروعات صناعية واسعة النطاق فقد كانت هذه مسألة حسابات لا دليلا على الفقر والتخلف ، إذ كان هناك في الحقيقة فائض كبير من رأس المال في البلاد وذهب معظمه إلى استثمارات صناعية فى أماكن أخرى من أوروبا[٥٥] ، ولم يكن من المحتمل إحراج الحكومات الفرنسية بسبب نقص التمويل وكانت هناك استثمارات فى الذخائر وفى عمليات التعدين الخاصة بالقوات المسلحة ، وكان الفرنسيون هم الذين ابتكروا مدفع القذائف والرصاص والبنادق[٥٦] .

ولكن تظل الحقيقة أن القوة الفرنسية النسبية قد تآكلت من الناحية الاقتصادية ومن نواحٍ أخرى ، ففي حين كانت فرنسا أعظم من بروسيا أو إمبراطورية هابسبرج لم يكن ثمة مجال تحتل فيه موقع الزعامة الذي احتلته قبل قرن مضى ، كان جيشها ضخماً ولكنه كان يأتي في المرتبة الثانية بالنسبة لجيش روسيا ، وكان أسطولها يأتي الثاني بعد الأسطول البريطاني وبفارق هائل ، ومن حيث الناتج الصناعي والقومي كانت فرنسا متخلفة عن جارتها الإنجليزية ، وقد لعبت دوراً خارج أوروبا إلا أنها كانت أكثر محدودية من بريطانيا في مستعمراتها ونفوذها .

كل هذا يشير إلى مشكلة حادة أخرى أضفت صعوبة على عملية نشر القوة الفرنسية ، فقد ظلت قوة كلاسيكية مهجنة[٥٧] ممزقة بين مصالحها الأوروبية وغير

الأوروبية مما كان له أثره على دبلوماسيتها التي تعقدت بسبب اعتبارات الأيديولوجيا وتوازن القوى ، وهل كان صد التقدم الروسي على القسطنطينية أهم من ردع النوايا البريطانية في الشام ؟ هل كان يجب السعي إلى طرد النمسا من إيطاليا أم تحدي البحرية البريطانية في القنال الإنجليزي ؟ هل كان عليها أن تشجع التحركات المبكرة نحو توحيد ألمانيا أم أن تعارضها ؟ وإذا ما أخذنا في اعتبارنا جوانب هذه السياسات على اختلافها لاندهش أن نجد الفرنسيين مترددين حتى عندما كانوا يعدون عضوا كامل العضوية في الجماعة الأوروبية .

ومن ناحية أخري لا يجب أن ننسى أن الظروف العامة التى كانت تقيد حركة فرنسا قد مكنتها في الوقت نفسه من أن تقوم بدور الرادع أمام القوى العظمى الأخرى ، وإذا كان هذا حالها تحت حكم نابليون الثالث فانه يصدق كذلك عليها حتي في أواخر عشرينيات القرن ١٩ ، وكان حجم فرنسا سبباً في أن كانت لاستردادها لقوتها آثاره في شبه جزيرة أيبريا وإيطاليا والبلاد الواطئة وغيرها ، وكانت مساعي كل بريطانيا وروسيا للتأثير على الأحداث في الإمبراطورية العثمانية فى حاجة إلى أخذ فرنسا في الاعتبار ، وكانت فرنسا هي التي شكلت الرادع العسكري الرئيسي لروسيا فى حرب كريميا أكثر من إمبراطورية هابسبرج أو حتى بريطانيا ، وكانت فرنسا هي التي قوضت وضع النمسا في إيطاليا ، وكانت فرنسا هي التي أكدت أن الإمبراطورية البريطانية لا تحتكر النفوذ على سواحل أفريقيا والصين ، وأخيرا عندما بلغ الصراع النمساوي ـــ البروسي ذروته من أجل السيطرة على ألمانيا أوضح كلا المتنافسين اهتمامهما العميق بما يفعله **نابليون الثالث** ، خلاصة القول إن فرنسا قد ظلت بعد استردادها لقوتها بعد ١٨١٥ وفي العقود التالية كقوة لها اعتبارها ونشاطها الدبلوماسي وقوتها العسكرية ظلت مرهوبة الجانب وترام صداقتها رغم وعي قادتها بأنها لم تعد لها نفس السيادة التي كانت لها من خلال القرنين السابقين .

حرب القرم وتآكل القوة الروسية :

كان مقدراً للقوة الروسية النسبية أن تتدهور إلى أقصى درجات التدهور في

العقود التي تلت ١٨١٥ ولو أن هذا التدهور لم يتضح تماما إلا فى حرب القرم ذاتها (٤ ــ ١٨٥٦) ، ففي ١٨١٤ فزعت أوروبا من التقدم العسكري الروسي غرباً وأخذت الجماهير في باريس تهتف قائلة « يحيا الإمبراطور **الكسندر** ! » عندما دخل القيصر مدينتهم وراء فصائل القوزاق ، واتفاقية السلام نفسها بتأكيدها الشديد على صد أى تعديلات إقليمية وسياسية مستقبلية قد صدق عليها جيش روسي قوامه ٨٠٠ ألف رجل ويفوق أي منافس على الأرض كما كان الأسطول البريطاني في البحر ، وكان هذا العملاق الشرقي يتفوق على كل من النمسا وبروسيا اللتين كانتا تخشيان سطوته وتدعيان التضامن الملكي معه ، وقد زاد دور روسيا باعتبارها شرطي أوروبا عندما جاء **نيكولاس الأول** المستبد وخلف **الكسندر الأول** ، ومما عزز وضع **نيكولاس الأول** الأحداث الثورية فى ٨ ــ ١٨٤٩ عندما كانت روسيا وبريطانيا هما « القوتان الصامدتان »[٥٨] ، وقد خفت ثلاثة جيوش روسية لنجدة حكومة هابسبرج ومساندتها في قمع الثورة المجرية ، وعلى النقيض من ذلك كان تردد **فردريك ويليام الرابع** في بروسيا تجاه حركات الإصلاح واقتراحات التغيير في الاتحاد الألماني سببا في إثارة ضغوط روسية قاسية حتى قبل البلاط في برلين لاتخاذ سياسة التراجع الداخلي والتقهقر الدبلوماسي في أويلموتيز ، أما بالنسبة لقوى التغيير نفسها بعد ١٨٤٨ فقد وافقت كل العناصر سواء القوميين البولنديين والمجريين المهزومين أو الليبراليين البرجوازيين المحبطين أو الماركسيين على أن الدرع الواقي أمام التقدم في أوروبا سيظل متمثلاً في إمبراطورية القياصرة لمدة طويلة .

أما على الصعيدين الاقتصادي والتقني فكانت روسيا تفقد مكانها بصورة مزعجة بين ١٨١٥ و ١٨٨٠ ولو بالنسبة للقوى الأخرى ، وهذا لا يعني انعدام أي تحسن اقتصادي حتى تحت حكم **نيكولاس الأول** الذي كان موظفوه مناهضين لقوى السوق وأي مؤشرات إلى التحديث ، وتزايد السكان بصورة سريعة (من ٥١ مليونا عام ١٨١٦ إلى ٧٦ مليونا عام ١٨٦٠ وإلى ١٠٠ مليون عام ١٨٨٠) وكان تزايد السكان في المدن الصغيرة أسرع من غيره ، وزاد إنتاج الحديد

وتضاعفت صناعة النسيج في حجمها ، وبين عامي ١٨٠٤ و ١٨٦٠ يقال إن عدد المصانع أو المشروعات الصناعية ارتفع من ٢٤٠٠ إلى أكثر من ١٥ ألفاً ، وكانت المحركات البخارية والميكنة الحديثة تستورد من الغرب ، ومن ١٨٣٠ فصاعداً بدأ ظهور شبكة من الخطوط الحديدية ، ويشير الخلاف بين المؤرخين حول وجود « ثورة صناعية » في روسيا فى تلك الحقبة إلى وجود نشاط كبير[٥٩] .

إلا أن النقطة الواضحة هى أن سائر دول أوروبا كانت تتحرك بصورة أسرع وأن روسيا كانت تتراجع إلى الوراء ، وكان تعدادها السكاني الأكبر سبباً في سهولة تحقيق أكبر معدل ناتج قومي إجمالي في أوائل القرن ١٩ ، وبعد جيلين لم تعد كذلك كما يتضح فى جدول (٩) .

جدول (٩) الناتج القومي الإجمالي للقوى العظمى الأوروبية ١٨٣٠ ــ ١٨٩٠

(بسعر السوق للدولار الأميريكى بأسعار ١٨٦٠ بالمليار)

	١٨٣٠	١٨٤٠	١٨٥٠	١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٩٠
روسيا	١٠,٥	١١,٢	١٢,٧	١٤,٤	٢٢,٩	٢٣,٢	٢١,١
فرنسا	٨,٥	١٠,٣	١١,٨	١٣,٣	١٦,٨	١٧,٣	١٩,٧
بريطانيا	٨,٢	١٠,٤	١٢,٥	١٦,٠	١٩,٦	٢٣,٥	٢٩,٤
ألمانيا	٧,٢	٨,٣	١٠,٣	١٢,٧	١٦,٦	١٩,٩	٢٦,٤
امبراطورية هابسبرج	٧,٢	٨,٣	٩,١	٩,٩	١١,٣	١٢,٢	١٥,٣
ايطاليا	٥,٥	٥,٩	٦,٦	٧,٤	٨,٢	٨,٧	٩,٤

لكن هذه الأرقام تثير مزيداً من القلق عندما ننظر إلى مقدار الدخل الفردي من الناتج القومي الاجمالي كما يتضح في جدول (١٠) :

جدول (١٠) الدخل الفردي من الناتج القومي الإجمالي في القوى العظمى الأوروبية ١٨٣٠ ــ ١٨٩٠[٦١]

(بالدولار الأميريكي بأسعار ١٩٦٠ بالمليار)

	١٨٣٠	١٨٤٠	١٨٥٠	١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٩٠
بريطانيا	٣٤٦	٣٩٤	٤٥٨	٥٥٨	٦٢٨	٦٨٠	٧٨٥
ايطاليا	٢٦٥	٢٧٠	٢٧٧	٣٠١	٣١٢	٣١١	٣١١
فرنسا	٢٦٤	٣٠٢	٣٣٣	٣٦٥	٤٣٧	٤٦٤	٥١٥
ألمانيا	٢٤٥	٢٦٧	٣٠٨	٣٥٤	٤٢٦	٤٤٣	٥٣٧
امبراطورية هابسبرج	٢٥٠	٢٦٦	٢٨٣	٢٨٨	٣٠٥	٣١٥	٣٦١
روسيا	١٧٠	١٧٠	١٧٥	١٧٨	٢٥٠	٢٢٤	١٨٢

توضح الأرقام أن الزيادة التي طرأت على إجمالي الناتج القومي الروسي في تلك الفترة كان يرجع إلى ارتفاع تعداد سكانها سواء عن طريق المواليد أو الغزوات في تركستان وغيرها ولا علاقة له بالزيادة الحقيقية في معدلات الإنتاجية (وخاصة الصناعية) ، وكان معدل دخل الفرد والناتج القومي دائماً متخلفاً عنه في أوروبا الغربية ، وزاد التدهور من نصف دخل الفرد في بريطانيا عام ١٨٣٠ إلى ربع هذه النسبة بعد ستين سنة .

وبنفس الصورة كانت المقارنة كبيرة بين تضاعف إنتاج الحديد الروسي في بدايات القرن ١٩ وتضاعفه ثلاثين مرة في بريطانيا[٦٢] ، وفي غضون جيلين تغيرت روسيا من احتلالها لمكانة أكبر منتج ومصدر للحديد في أوروبا إلى بلد يعتمد على واردات الصناعة الغربية ، وحتى التطورات التى شهدتها الخطوط الحديدية والاتصالات تحتاج إلى نظر ، ففي ١٨٥٠ كانت روسيا تمتلك مايزيد قليلاً على ٥٠٠ ميل من الخطوط الحديدية بالمقارنة بالولايات المتحدة التي كان بها ٨٥٠٠، ميل ، وكان معظم الزيادة في تجارة البواخر البخارية في الأنهار الكبرى أو إلى خارج البلطيق والبحر الأسود يدور حول نقل الحبوب اللازمة للسكان المحليين المتزايدين

ولدفع أثمان السلع المصنعة المستوردة عن طريق تصدير القمح إلى بريطانيا ، وكانت التطورات الجديدة في يد التجار وأصحاب المشروعات من الأجانب ، وتحولت روسيا إلى مصدر الخام إلى الاقتصاديات المتقدمة ، واذا ما أمعنا النظر نجد أن معظم « المصانع » الجديدة و « المشروعات الصناعية » كانت تستخدم أقل من ستة عشر عاملاً ، وقلما كانت تستخدم الميكنة ، وكان الافتقار العام إلى رأس المال والطلب الاستهلاكي المنخفض وضآلة حجم الطبقة المتوسطة وتباعد المسافات وقسوة المناخ واليد الباطشة للدولة المستبدة عوامل جعلت أية « انطلاقة » صناعية روسية أمراً شديد الصعوبة عنه في أي مكان آخر في أوروبا[٦٣] .

ولم تترجم هذه الاتجاهات الاقتصادية إلى ضعف عسكري روسي ملحوظ ، بل على العكس كان التأييد الذى أبدته القوى العظمى لتركيبة النظام القديم بصورة عامة في حقبة مابعد ١٨١٥ مشهودا في البنية الاجتماعية والتسلح وتكتيكات الجيوش ، وفي الظلال التى ألقتها الثورة الفرنسية زاد اهتمام الحكومات بالقدرات السياسية والاجتماعية لقواتها المسلحة عن اهتمامها بالإصلاحات العسكرية ، واهتم الجنرالات أنفسهم بالرتب والطاعة والحذر وهى سمات حث عليها انبهار **نيكولاس الأول** وحبه الشديد بالمواكب الرسمية والاستعراضات الكبرى حيث لم يكن ثمة خطر نشوب حرب كبرى ، وفي ضوء هذه الظروف العامة كان الحجم الهائل للجيش الروسي يبدو مبهرا لمن ينظر من الخارج في حين أنه لم يكن مبهرا في نواحٍ معينة مثل الإمدادات العسكرية أو المستوى العام للتدريب بين فرق ضباطه ، كان الجيش الروسي نشطا وناجحا غالبا فى غزواته التوسعية في القوقاز وعبر تركستان وهو الأمر الذي أزعج بريطانيا في الهند وقيد العلاقات الأنجلو روسية في القرن ١٩ عما كانت عليه في القرن ١٨[٦٤] ، وكان مما يبهر الناظر من الخارج أيضاً القدرة الروسية على قمع التمرد المجرى فى ٨ ــ ١٨٤٩ وادعاء القيصر باستعداده لتجريد ٤٠٠ ألف من قواته لإخماد الثورة في باريس فى ذلك الوقت ، وما فشل هؤلاء المراقبون في ملاحظته هو أن الجزء الأعظم من الجيش الروسي كانت تسند إليه

مهام حراسة داخلية وعمليات « بوليسية » في بولنده وأوكرانيا وأنشطة أخرى كحراسة الحدود والمستعمرات العسكرية ، وأن بقية الجيش لم يكن على هذه الدرجة من الكفاءة ، فمن بين ١١ ألف قتيل سقطوا في الغزوة المجرية كان ألف قتيل فقط ماتوا بالأوبئة والباقي بسبب عجز الإمدادات العسكرية والخدمات الطبية(٦٥) .

كانت حملة القرم من ١٨٥٤ إلى ١٨٥٥ تعد مثالاً لتخلف روسيا ، فلم يكن من الممكن تركيز القوات القيصرية ، فأدت عمليات الحلفاء في بحر البلطيق وتهديد السويد بالتدخل إلى حشد ٢٠٠ ألف من القوات الروسية في الشمال ، وكانت الحملات المبكرة على إمارات الدانوب والأخطار التى عرضت من تهديد النمسا بتمويل تهديدها بالتدخل إلى حقيقة يمثل تهديدا لبيسارابيا وغرب أوكرانيا وبولنده الروسية ، وكان قتال العثمانيين في القوقاز يضع أعباء ضخمة على كلا القوتين ونظم الإمداد كما هو الحال في الدفاع عن الأراضى الروسية في الشرق الاقصى(٦٦) ، وعندما نقل الهجوم الإنجليزي الفرنسي على القرم الحرب إلى منطقة حساسة من الأراضى الروسية عجزت القوات القيصرية عن صد هذا الهجوم .

أما في البحر فكانت روسيا تمتلك أسطولاً كبيراً نسبياً ويضم قادة كباراً ، وكانت لديه القدرة على إبادة الأسطول التركي في سينوب في نوفمبر ١٨٥٣ ، ولكن بمجرد أن تدخلت الأساطيل الإنجليزية الفرنسية في النزاع انقلبت الأوضاع(٦٧) ، فكانت السفن الروسية ضعيفة وتفتقر إلى القوة النارية الكافية وكانت أطقمها تفتقر إلى التدريب الجيد ، وكانت لدى الحلفاء سفن حربية بخارية أكثر عددا بعضها مزود بالقذائف شاربنل وصواريخ كونجريف ، كما كانت لدى أعداء روسيا القدرة على تجديد سفنهم بحيث زادت فرص انتصارهم مع طول القتال .

ولكن كان الجيش الروسي أسوأ من ذلك ، وقد أبلى المشاة بلاءً حسناً وتحت القيادة الحكيمة لادميرال **ناخيموف** وعبقرى الهندسة العقيد **توتليبن** كان الدفاع الروسي الطويل عن سيفاستبول يعد عملاً بطولياً مجيداً ، إلا أن الجيش كان غير

فعال في النواحي العديدة الأخرى ، فكانت فصائل الفرسان لا تتسم بالجرأة وجيادهم المدربة على المواكب عاجزة عن المهام الصعبة ، (وكانت فرق القوزاق أفضل في هذا الصدد) ، كما كان الجنود الروس مسلحين تسليحاً ضعيفاً ، فكانت بنادقهم لا يزيد مداها عن على مائتى ياردة ، فقد كانت الخسائر على الجانب الروسي فادحة .

والأسوأ من كل شيء أن النظام الروسي ككل كان عاجزاً عن الاستجابة حتى عندما أصبحت جسامة المهمة معروفة ، فكانت قيادة الجيش ضعيفة تغلب عليها المنافسة الشخصية وعاجزة عن الخروج باستراتيجية متماسكة مما كان يعد انعكاساً لعجز حكم القيصر ، لم يكن هناك سوى عدد قليل من الضباط المدربين في الرتب المتوسطة وهو ما كان متوفراً تماماً في الجيش البروسي ، كما كان هناك عدد قليل جداً من الاحتياط يمكن استدعاؤه فى حالة الطوارىء القومية إذ كان اتخاذ نظام خدمة عسكرية مكثفاً وقصير الأجل يعني انهيار السخرة ، ومن نتائج هذا النظام أن كان جيش روسيا الذى يعترف بالخدمة الطويلة يضم قوات تعدت السن المناسبة للتجنيد ، وكان ٤٠٠ ألف من المجندين الجدد كانوا قد تم تجنيدهم على وجه السرعة في بداية الحرب دون تدريب وذلك لعدم توافر الضباط الذين يقومون بهذه المهمة وكان سحب هذا العدد من سوق العمالة قد عاد بالضرر على الاقتصاد الروسي .

وأخيراً كان الضعف الاقتصادى وفقر الإمدادات ، فنظراً لعدم وجود خط حديدي جنوب موسكو (!) كان على عربات الإمدادات التى تجرها الجياد أن تعبر مئات الأميال من المراعي ، كما كانت الجياد تحتاج إلى كميات هائلة من العلف وكان نقل إمدادات صغيرة الحجم يتطلب جهوداً هائلة ، فكان يمكن إرسال القوات والتعزيزات على جانب الحلفاء من فرنسا وإنجلترا عن طريق البحر إلى القرم فى ثلاثة أسابيع فى حين كانت القوات الروسية تستغرق ثلاثة أشهر للوصول إلى الجبهة ، ومما دعا إلى مزيد من القلق انهيار احتياطي معدات الجيش الروسي ، ففي بداية الحرب تم تخزين مليون بندقية وفى نهاية عام ١٨٥٥ لم يتبق منها سوى ٩٠ ألفا ،

وكان احتياطي البارود والطلقات في حالة أسوأ[٦٨] ، وكلما طال أمد الحرب ازدادت قوات الحلفاء تفوقا بينما أدى الحصار البريطاني إلي خنق استيراد أسلحة جديدة .

أدى الحصار أيضاً إلى قطع واردات الحبوب وغيرها مما جعل من المستحيل على الحكومة الروسية أن تقوم بأعباء الحرب إلا عن طريق الاقتراض على نطاق واسع ، وارتفع حجم الإنفاق العسكري الذي كان في أوقات السلم يبتلع أربعة أخماس دخل الدولة من ٢٢٠ مليون روبل عام ١٨٥٣ إلى ٥٠٠ مليون في عامي الحرب ٥٤ ، ١٨٥٥ ، وفي سبيل تغطية جزء من العجز الهائل قامت الخزانة الروسية بالاقتراض من برلين وأمستردام وانهارت القيمة الدولية للروبل ولجأت إلى طبع الأوراق النقدية لتغطية بقية العجز مما أدى إلى تضخم واسع النطاق في الأسعار وإلى مزيد من الاضطرابات بين الفلاحين ، وتحطمت المحاولات من جراء حرب كريميا ، وإذا كانت روسيا قد أصرت على مواصلة صراعها العقيم فقد تلقى « مجلس التاج » تحذيراً فى ١٥ يناير ١٨٥٦ بأن الدولة على شفا الإفلاس[٦٩] ، وكانت المفاوضات مع القوى العظمى هى السبيل الوحيد لتفادي الكارثة .

ليس معنى هذا أن حرب كريميا كانت سهلة علي الحلفاء ، فقد كانت الحرب بالنسبة لهم تحتوي على صدمات أليمة كذلك ، وكانت أقل الدول سوءاً في تأثرها فرنسا التي استفادت من كونها قوة مختلطة وكانت أقل تخلفاً من الناحيتين الصناعية والاقتصادية من روسيا ، فكانت القوات التي أرسلت شرقا تحت قيادة الجنرال **سان أرنو** معدة إعداداً جيداً وعلى درجة عالية من التدريب بسبب عملياتها فى شمال أفريقيا وخبرتها فى غزوات عبر البحار ، وكانت قوة الحملة الفرنسية هي الأكبر والتي قامت بمعظم عمليات الاقتحام في الحرب ، ومن ثم فقد استعادت البلاد تراثها النابليوني في قتالها إلي درجة ما .

وفي المراحل المتأخرة من الحملة كانت فرنسا قد بدأت في إبداء إمارات الإجهاد ، ورغم أنها كانت دولة غنية كان علي حكومتها أن تنافس شركات إنشاء الخطوط الحديدية وغيرهم ممن كانوا يسعون للحصول على أموال من **كريدي موبيلييه** والبنوك

الأخرى ، فتم استنزاف الذهب إلى القرم والقسطنطينية مما أدى إلى رفع الأسعار في الداخل وكان ضعف محاصيل الحبوب لا يمثل عاملاً مساعداً ، ورغم أن الخسائر الكاملة للحرب غير معلومة (١٠٠ ألف) إلا أن الحماس الفرنسي للقتال سرعان ما فتر ، وأدت حركات التمرد الشعبي ضد التضخم إلى تعزيز الاتجاه الذى ساد بعد وصول الأنباء بسقوط **سيفاستبول** والذي يرى أن الحرب قد طالت لا لشيء إلا لأغراض وطموحات بريطانية أنانية(٧٠) ، وكان **نابليون الثالث** في ذلك الوقت في لهفة إلى إنهاء الحرب ، فقد تم تأديب روسيا وازداد نفوذ فرنسا (الذى بلغ ذروة جديدة في أعقاب عقد مؤتمر سلام دولي كبير في باريس) وكان من المهم عدم تجاهل الشئون الألمانية والإيطالية بتصعيد الصراع حول البحر الأسود ، وحتى إذا لم يتمكن **نابليون** من إعادة رسم خريطة أوروبا عام ١٨٥٦ فقد تمكن بالتأكيد من الشعور بأن مستقبل فرنسا كان أكثر إشراقاً من أى وقت مضي منذ واترلو ، وقد سمح التصدى الذى أصاب الجماعة الأوروبية القديمة في فترة مابعد حرب القرم باستمرار هذه التصور .

كان الإنجليز على النقيض من ذلك أبعد مايكونون عن الرضا عن حرب القرم ، ورغم بعض الجهود التى بذلت للإصلاح كان الجيش لايزال أسير أسلوب **ولنجتون** ، وكان قائده **راجلان** فى الحقيقة السكرتير العسكري **لولنجتون** في حرب شبه الجزيرة ، وكان سلاح الفرسان كافياً ولكنه أسيء استخدامه ونادراً ما أمكن نشره في أعمال حصار **سيفاستبول** ، ورغم تمرس جنوده على القتال الشاق ، إلا أن الافتقار إلى المأوى الدافيء في خرائب القرم وشتائها القاسي وعدم كفاية الخدمات الطبية البدائية للجيش أمام الإصابات الكبيرة بالدوسنتاريا والكوليرا وصعوبة النقل البري أدت إلى خسائر لاحاجة لها وانتكاسات أثارت حنق الشعب البريطاني ، وكان الجيش البريطاني كنظيره الروسي يضم قوات تدخل الخدمة لمدة طويلة وتفيد أساساً في مهام الحاميات ، ولم يكن ثمة احتياطى مدرب يتم استدعاؤه فى وقت الحرب ، ولكن كان الروس يستطيعون على الأقل أن يجندوا بالقوة مئات الآلاف من المجندين

الخام ، أما بريطانيا فلم تتمكن من هذا مما وضع الحكومة في موقف حرج أعلنت فيه عن حاجتها إلى مرتزقة أجانب تسد بهم العجز في قواتها في القرم ، وبينما كان جيش بريطانيا دائما شريكا أصغر للجيش الفرنسي لم تسنح للبحرية البريطانية فرصة لتحقيق انتصار كانتصار **نلسون** على غريم قام بسحب أسطوله إلى موانىء محصنة(٧١) .

ونذكر هنا أيضا انفجار موجة السخط الشعبي في بريطانيا على أثر نشر جريدة تايمز اللندنية للأخبار السيئة عن العجز العسكري ومعاناة القوات المريضة والجريحة ، مما أدى إلى تغيير وزارى بل وإلى إثارة جدل طويل حول مصاعب الحفاظ على ليبرالية البلاد فى أوقات الحرب(٧٢) ، وكشفت الأحداث عن أن ما كان يبدو وكأنه نقاط قوة خاصة ببريطانيا من قبيل صغر حجم الحكومة وصغر الجيش الملكي والاعتماد التام على القوة البحرية والحرص علي الحريات الفردية وحرية الصحافة والسلطات المخولة للبرلمان وللوزراء ، سرعان ما تحولت إلى نقاط ضعف عندما جاء وقت تنفيذ عمليات حربية مطولة في مختلف فصول السنة ضد غريم رئيسي .

كان رد الفعل البريطاني إزاء هذه المحنة يتمثل في تخصيص مبالغ ضخمة من الأموال للقوات المسلحة لتعويض إهمال الماضي ، وتفسر الأرقام الخاصة بالنفقات العسكرية للأطراف المتحاربة المحصلة النهائية للحرب (انظر جدول ١١) .

ولكن حتى عندما ثارت بريطانيا على نفسها لم تتمكن من خلق أدوات القوة المناسبة بصورة سريعة ، فكان يمكن مضاعفة الإنفاق العسكري ، وتجريد مئات السفن البخارية وأن تتمتع قوات الحملة بفائض من الخيم والبطانيات والمؤن في عام ١٨٥٥ وأن يؤكد **بالمرستون** على الحاجة إلى تحطيم الامبراطورية الروسية ، إلا أن جيش بريطانيا الصغير لم يكن يملك شيئا إذا ما تحركت فرنسا نحو السلام واذا ما ظلت النمسا على حيادها وهو ما حدث بعد سقوط سيفاستوبول ، ولم يكن يستطيع أن يصمد في الحرب وحده ضد روسيا إلا اذا أضفيت بعض الروح العسكرية على الشعب البريطاني والاقتصاد السياسي ، إلا أن التكاليف كانت باهظة

جدول (١١) النفقات العسكرية للقوى في حرب القرم[٧٣]
(بملايين الجنيهات الاسترلينية)

	١٨٥٢	١٨٥٣	١٨٥٤	١٨٥٥	١٨٥٦
روسيا	١٥,٦	١٩,٩	٣١,٣	٣٩,٨	٣٧,٩
فرنسا	١٧,٢	١٧,٥	٣٠,٣	٤٣,٨	٣٦,٣
بريطانيا	١٠,١	٩,١	٧٦,٣	٣٦,٥	٣٢,٣
تركيا	٢,٨	؟	؟	٣,٠	؟
سردينيا	١,٤	١,٤	١,٤	٢,٢	٢,٥

بالنسبة لقيادة سياسية صعبت مهمتها مع المصاعب الاستراتيجية والدستورية والاقتصادية التى خلقتها حملة القرم[٧٤] ، وكان الإنجليز مستعدين للتفاهم ، مما جعل العديد من الأوروبيين يتشككون في نوايا لندن ومصداقيتها وجعلت الشعب البريطاني يحس بمزيد من القلق إزاء انغماس بلاده في شئون القارة ، وفي حين تحركت فرنسا **نابليون** إلى بؤرة المرحلة الأوروبية عام ١٨٥٦ فقد تحركت بريطانيا بالتالي نحو الأطراف ، وهو اتجاه زادت من حدته حركة العصيان في الهند (١٨٥٧) وحركات الإصلاح في داخل بريطانيا .

وإذا كانت حرب القرم قد أصابت الإنجليز بصدمة فقد كان هذا قليلا بالمقارنة بالضربة التي وجهت إلى قوة روسيا واعتزازها بنفسها ناهيك عن حجم الخسائر الذي بلغ ٤٨٠ ألف قتيل[٧٥] ، وكان إدراك تخلف روسيا المادي والإداري هو الدافع لدى المصلحين في الدولة الروسية إلى ادخال سلسلة من التغييرات الجذرية وأبرزها إلغاء نظام السخرة ، وأول اهتمام كبير إلى بناء الخطوط الحديدية وحركة التصنيع من جانب **الكسندر الثاني** أكثر مما أولاه والده ، والإحصائيات التي تقدمها تواريخ الاقتصاد عن هذه الحقبة تدعو إلى الإعجاب[٧٦] .

ولكن هل استطاعت حركة التحديث هذه أن تلحق بالزيادة السنوية الكبيرة في أعداد الفلاحين الفقراء الأميين ؟ وهل تمكنت من اللحاق بالزيادة الرهيبة في

إنتاج الحديد الصلب والتصنيع التي حدثت في ميرلاند الوسطى والروهر وسيلسيا وبيتسبرج في العقدين التاليين ؟ وهل استطاعت أن تواكب « الثورة العسكرية » التي حدثت في الجيش البروسي والتي ركزت على العنصر الكيفي لا الكمي فى القوة القومية ؟ كانت الإجابة عن هذه التساؤلات كفيلة بأن تصيب أى وطني روسي بالإحباط خاصة إذا وعى تدني مكانة بلاده في أوروبا التي كانت عالية فى الفترة من ١٨١٥ إلى ١٨٤٨ .

الولايات المتحدة والحرب الأهلية :

كان المراقبون للسياسة العالمية منذ **توكفيل** فصاعداً يشعرون أن نهضة الأمة الروسية كانت تسير خطوة بخطوة مع نهضة الولايات المتحدة ، وكان الجميع يعترفون بوجود فوارق جوهرية في الثقافة السياسية والدستورية في هاتين الدولتين ، أما في مجال القوة العالمية فقد تشابهتا في حجمهما الجغرافي وحدودهما « المفتوحة » المتزايدة وسكانهما المتزايدين ومواردهما غير المحدودة[٧٧] ، ولكن ثمة فوارق اقتصادية طرأت على الهوة بين البلدين في القرن ١٩ مما كان له أثره المطرد على القوة القومية ، فمن حيث الزيادة السكانية زاد ضيق الفجوة بين ١٨١٦ (روسيا ٥١,٢ مليون نسمة والولايات المتحدة ٨,٥ مليون) وفي ١٨٦٠ (روسيا ٧٦ مليوناً والولايات المتحدة ٣١,٤) ، والأهم من ذلك شخصية هؤلاء السكان ، ففي حين كانت روسيا تتكون من مواطنين مستعبدين ذوى دخول منخفضة وإنتاجية ضئيلة ، كان الأميريكيون يتمتعون بمستوى معيشي عال وناتج قومي مرتفع بالنسبة للدول الأخرى ، ففي عام ١٨٠٠ كانت المرتبات ثلاثة أمثال المرتبات في غرب أوروبا وقد زادت هذه النسبة خلال القرن ، ورغم التدفق الشديد للمهاجرين في عقد ١٨٥٠ فإن وجود الأراضي الجاهزة في الغرب والنمو الصناعي المطرد أدى إلى ندرة الأيدى العاملة وارتفاع الأجور مما حدا بأصحاب الصناعات إلى استثمار أموالهم في الميكنة التي توفر العمالة وإلى دفع الإنتاجية القومية ، وكانت عزلة الجمهورية الوليدة عن صراعات القوى الأوروبية والساتر الصحي الذي فرضه

الأسطول البريطاني (لاعقيدة مونرو) لفصل العالم القديم عن العالم الجديد يعني أن التهديد الوحيد لرخاء الولايات المتحدة مستقبلاً كان يأتي من بريطانيا ذاتها ، ولكن رغم الذكريات الحزينة لعام ١٧٧٦ و ١٨١٢ ونزاعات الحدود فى الشمال الشرقى[٧٨] ، إلا أن نشوب حرب أنجلو ــ أميريكية كان أمراً مستبعداً ، فقد أدى تدفق رؤوس الأموال والصناعات البريطانية على الولايات المتحدة والتدفق العكسي للمواد الخام الأميريكية على بريطانيا إلى ربط اقتصاد البلدين وشجع على النمو الاقتصادى الأميريكى ، وبدلاً من الاضطرار إلى تحويل الموارد المالية إلى نفقات دفاعية واسعة النطاق كان بإمكان الولايات المتحدة الآمنة استراتيجيا أن تركز رؤوس أموالها (والأموال البريطانية) على تنمية إمكانياتها الاقتصادية الواسعة ، ولم يمثل الصراع مع الهنود الحمر ولا حرب ١٨٤٦ ضد المكسيك أي استنزاف جوهري لهذا الاستثمار الإنتاجي .

وكانت حصيلة كل هذا أنه حتى قبل اندلاع الحرب الأهلية فى عام ١٨٦١ كانت قد أصبحت عملاقاً اقتصادياً ولو أن بعدها عن أوروبا وتركيزها على التنمية الداخلية (لاعلى التجارة الخارجية) والطبيعة الوعرة للريف كانت تخفي هذه الحقيقة ، وفي حين كان نصيبها من حاصل التصنيع العالمي فى ١٨٦٠ متخلفا بشدة عن نظيره البريطاني إلا أنه كان قد فاق نظيره في ألمانيا وروسيا وكان على وشك التفوق على فرنسا ، وكانت الولايات المتحدة بسكانها الذين يمثلون ٤٠٪ فقط من سكان روسيا عام ١٨٦٠ تضم عدداً من السكان الحضر يزيد على ضعف نظيره تنتج ٨٣٠ ألف طن حديد في مقابل ٣٥٠ ألف طن على الجانب الروسي وتستهلك من الطاقة من مصادر وقود حديثة خمسين مرة قدر الاستهلاك الروسي وتملك من الخطوط الحديدية ثلاثين مرة أكبر من الخطوط الروسية (بل وثلاثة أمثال الخطوط الحديدية البريطانية) ، ومن ناحية أخرى كانت الولايات المتحدة تمتلك جيشاً لايضم سوى ٢٦ ألف رجل بالمقارنة بالقوات الروسية الهائلة التى تبلغ ٨٦٢ ألف رجل[٧٩] ، ولعل الاختلاف بين المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات العسكرية بين

البلدين القارتين لم يكن بهذا الحجم قدر ما كان في هذه المرحلة .

وفي غضون عام آخر بالطبع كانت الحرب الأهلية قد بدأت في تحويل الموارد القومية التي كرسها الأميريكيون للأغراض العسكرية ، ولا مجال للحديث عن أصل هذا الصراع وأسبابه هنا ، ولكن لما كانت قيادة كلا الجانبين قد قررت الدخول في قتال حتى النهاية ولما كان كل جانب يستطيع استدعاء مئات الآلاف من القوات فقد كان احتمال طول الصراع قائما ، وكان لضخامة المساحات دخل في هذا وكانت « الجبهة » تمتد من ساحل فرجينيا إلى المسيسبى وغربا إلى ميزورى واركنسا ومعظمها من الغابات والجبال والمستنقعات ، فكان سحق الجنوب بهذه الصورة يمثل مهمة عسكرية شديدة الصعوبة وخاصة على شعب حافظ على قواته المسلحة فى أدنى مستوياتها ولاخبرة له فى الحرب الموسعة .

وفي حين كانت السنوات الأربع التي استغرقها الصراع مرهقة ودامية فقد حفزت القوة القومية الكامنة التى تمتلكها الولايات المتحدة وحولتها إلى أكبر دولة عسكرياً على الأرض قبل أن تفك حشودها في فترة مابعد ١٨٦٥ ، وبعد أن بدأ كل جانب لها وتحول إلى جيش ذى كثافة تجنيدية عالية يستخدم مدفعية حديثة وأسلحة صغيرة واتصالات تلغرافية مع مراكز القيادة ، وشهدت الحملات البحرية بواكير استخدام الطوربيدات والألغام واللنشات السريعة البخارية ، فكانت أول حرب شاملة صناعية حقيقية على طراز أوائل القرن العشرين ، ومن المهم أن نعرف لماذا انتصر الشمال .

وكان أول وأوضح سبب يتمثل في عدم التناسب في الموارد والسكان ، ربما كان الجنوب يتمتع بميزة ارتفاع الروح المعنوية القتالية في سبيل بقائه وأرضه والقدرة على تجنيد نسبة أعلى من الذكور من البيض المدربين على ركوب الخيل والرماية وعلى استيراد الذخائر والمؤن لتعويض عجزه المادى[٨٠] ، إلا أن أياً من هذه المزايا لم تكن لتعوض اللاتوازن الهائل في العدد بين الشمال والجنوب ، ففي حين كان الشمال يضم من السكان عشرين مليونا من البيض تقريبا كان الجنوب لايضم سوى

ستة ملايين ، وزاد تعداد سكان الاتحاد بصورة مطردة بالمهاجرين وباتخاذ قرار ١٨٦٢ بتجنيد قوات من السود وهو ما تحاشاه الجنوب حتى الشهور القليلة الأخيرة من الحرب ، وخدم مايقرب من ميلونى رجل في جيش الاتحاد في حين قاتل حوالى ٩٠٠ ألف رجل في جيش الجنوب .

ولكن كانت ثمة أشياء في الحرب غير العدد ، فمن أجل تجنيد هذا العدد كان على الجنوب أن يجازف بالحصول على قواته على حساب الزراعة والتعدين والمسابك مما أضعف قدراته الضعيفة أصلا في سبيل الدخول في قتال طويل ، وكان الشمال في ١٨٦٠ يمتلك ١١٠ آلاف مؤسسة صناعية في مقابل ١٨ ألفا في الجنوب ، وكان الجنوب لا ينتج سوى ٣٦,٧٠٠ طن من الحديد حتى كان إجمالي إنتاج بنسلفانيا وحدها ٥٨٠ ألف طن ، وكانت ولاية نيويورك تنتج ماقيمته ٣٠٠ مليون دولار من البضائع وهو ما يوازى أربعة أمثال إنتاج فرجينيا وألاباما ولويزيانا والمسيسبى مجتمعة ، وكان لهذا الفارق الاقتصادي انعكاسه على الفعالية الحربية .

وبينما كان الجنوب يعتمد على استيراد البنادق ، قام الشمال بتطوير صناعة البنادق محليا وبكثافة ، وأمكن للشمال أن يحافظ على خطوطه الحديدية ومدها في أثناء الحرب بدأت الخطوط في الجنوب في التدهور تدريجياً ، وفي حين كان الجانبان يفتقران إلى بحرية حقيقية في بداية الحرب عجز الجنوب عن امتلاك الورش اللازمة لبناء السفن وكان الشمال يمتلك عشرات من هذه الورش ، واستغرق الأمر بعض الوقت حتى يبدى الاتحاد تفوقاً في البحر ، وفي هذه الأثناء تمكن الجنوب من استيراد الذخائر الأوروبية وأوقع خسائر فادحة بالسفن التجارية الشمالية ، وفي ديسمبر ١٨٦٤ كان إجمالى السفن الاتحادية يبلغ ٦٧١ سفينة حربية ، وكانت قوة الشمال البحرية حيوية في إعطاء قواته فرصة السيطرة على الأنهار الداخلية الكبرى وخاصة في منطقة مسيسبى وتنسى .

وكان الاستخدام الناجح للنقل الحديدي والنهري هو الذي ساعد الشمال على شن هجماته في الغرب .

وفي النهاية كان من المستحيل على الجنوب أن يتحمل أعباء الحرب ، فكان مصدر دخله الرئيسي في أوقات السلم هو تصدير القطن ، وعندما جفت هذه التجارة وأحجمت القوى الأوروبية عن التدخل في الصراع كان لابد من تعويض الخسارة ، وكانت هناك بنوك معدودة في الجنوب والقليل من السيولة النقدية وضرائب ضعيفة عن الأرض والعبيد مع انخفاض معدل إنتاجيتهم بسبب الحرب ، فلجأت خزانة الجنوب إلى طباعة النقد ، إلا أن الوفرة الهائلة في الأوراق المالية ونقص السلع أديا إلى التضخم[٨١] ، وهو ما كان بمثابة ضربة قاسية إلى إدارة الجنوب في مواصلة القتال ، أما الشمال فقد تمكن دائما من جمع الأموال الكافية من الضرائب والقروض لتحمل أعباء القتال ، وكان طبع الأوراق المالية فيه حافزاً لمزيد من النماء الصناعى والاقتصادى ، وزادت إنتاجية الشمال في الذخائر وإنشاء الخطوط الحديدية وصناعة المدافع وفي الناتج الزراعى في أثناء الحرب ، ومع نهاية الحرب كان جنود الشمال في حالة غذائية وإمدادية غير مسبوقة في التاريخ ، فكانت « الطريقة الأميريكية في الحرب »[٨٢] قد بدأت بحشود الشمال ونشره لإمكانياته الصناعية والتقنية الكثيفة في سبيل سحق عدوه .

في ضوء عدم التوازن في الحجم والسكان كان من المستحيل على الجنوب أن يهزم الشمال ، وكان أقصى ما يمكن تحقيقه هو صد جيوش العدو وقوة إرادته وإكراهه على الاعتراف بدعاوى الجنوب (في حق العبودية والانسحاب أو كلاهما معا) ، كانت مثل هذه الاستراتيجية تنجح لو أن قوة خارجية مثل بريطانيا قد تدخلت في الصراع وهو ما كان مستحيلا في ضوء أولويات بريطانيا في أوائل عقد ١٨٦٠[٨٣] ، وهكذا كان على الجنوب أن يواصل مقاومة ضغوط الشمال والأمل في إنهاك قوى الشماليين في الحرب ، إلا أن هذا كان يعنى الدخول في صراع طويل ، وكلما طال أمد الحرب زادت قدرة الشمال على حشد موارده الضخمة وزيادة إنتاجه من الذخائر وبناء مئات السفن الحربية وزيادة ضغوطه على الجنوب عن طريق الحصار البحرى وضغوطه العسكرية القاسية في فرجينيا الشمالية والهجوم من

الغرب ، وبانهيار اقتصاديات الجنوب وروحه المعنوية وقواته على الجبهة الأمامية والتي كانت في ١٨٦٥ تبلغ ١٥٥ ألف رجل كان الاستسلام هو الخيار الوحيد المطروح .

حروب توحيد ألمانيا :

رغم أن الحرب الأهلية الأميريكية قد درست من جانب عدد من المراقبين العسكريين الأوروبيين[٨٤] إلا أن سماتها الخاصة قد جعلتها تبدو أقل دليل على التطورات العسكرية العامة للصراعات التي كانت لتنشب في أوروبا في عقد ١٨٦٠ ، ففي حرب كريميا تقوضت أركان الدبلوماسية القديمة الطراز التي اتبعتها الجماعة الأوروبية بل وشعرت كل من القوى بعدم التزامها بالتدخل في بؤرة الأحداث ، فكانت روسيا في حاجة إلى سنوات عديدة لاسترداد عافيتها بعد الهزيمة المهينة ، وكانت بريطانيا تحبذ التركيز على مشكلاتها الداخلية والاستعمارية ، مما وضع الشئون الأوروبية تحت سيطرة فرنسا بصورة زائفة كما اتضح فيما بعد ، وكانت بروسيا تعانى زلزالا من صراعاتها الدستورية بين ويليام الأول والبرلمان البروسي وخاصة حول إصلاح الجيش ، أما امبراطورية آل هابسبرج فكانت لاتزال تعانى من مشكلتها المتشابكة في الحفاظ على مصالحها الإيطالية ضد بيدمونت ومصالحها الألمانية ضد بروسيا بينما كانت تسعى جاهدة في الوقت ذاته لاحتواء السخط المجري في الداخل .

أما فرنسا فكانت تبدو قوية وعلى ثقة بذاتها تحت حكم **نابليون الثالث** ، وكانت الخطوط الحديدية والصرافة والنمو الصناعي قد حققت تقدما منذ أوائل عقد ١٨٥٠ ، وكانت امبراطوريتها الاستعمارية تمتد من غرب إفريقيا إلى الهند الصينية إلى المحيط الهادى ، وكان أسطولها في حالة نمو لدرجة أزعجت بريطانيا ، ومن الناحية العسكرية والدبلوماسية كانت تبدو كثالث قوة حاسمة في أى حل لأى من المشكلتين الألمانية أو الإيطالية كما اتضح عام ١٨٥٩ عندما أسرعت فرنسا بالتدخل نيابة عن بيدمونت في حرب قصيرة ضد النمسا[٨٥] .

ومهما كانت أهمية معركتى ماجنتا وسولفيرينو في إجبار امبراطور آل هابسبرج

على الاستسلام في لومباردي فقد أوضح المراقبون في ١٨٥٩ أن الضعف العسكري المتساوي وليس العبقرية الفرنسية هو الذي حدد النتائج ، كان جيش فرنسا لديه ميزة حيازة بنادق أكثر مما تحوزه النمسا ، لكن أوجه العجز الفرنسي كانت أيضا ظاهرة في الإمدادات الطبية والمؤن وعشوائية جداول الحشد وضعف قيادة **نابليون الثالث** ، ولم يكن لهذه الأشياء أهمية كبيرة في ذلك الوقت حيث كان جيش هابسبرج أضعف وقيادته أشد ترددا[٨٦] ، فالقدرة العسكرية تعد أمراً نسبياً على أية حال وهو ما اتضح فيما بعد من قدرة قوات هابسبرج على مواصلة التعامل بسهولة مع الإيطاليين في البر عام ١٨٦٦ ، وفي البحر ، في حين أنها عجزت عن هزيمة فرنسا أو بروسيا أو روسيا ، إلا أن هذا كان يعني أن فرنسا لم تكن لتتفوق في أي صراع مستقبلي ضد غريم « آخر » مختلف ، فمحصلة هذه الحرب كانت ستتوقف على اختلاف مستويات القيادة العسكرية ونظم التسلح والقاعدة الإنتاجية على كل جانب .

كانت الحقبة من ١٨٥٠ إلى ١٨٧٠ هي التي شهدت تأثيراً حقيقياً للانفجار التقني الذي أدت إليه الثورة الصناعية على الحرب ، ومن ثم فلا عجب أن الخدمة العسكرية في كل مكان عانت من مشكلات لا سابقة لها ، فأي الأسلحة سيكون أجدى في القتال ؟ أهي المشاة ببنادقها الحديثة أم المدفعية بمدافعها المتحركة ؟ ما هي تأثيرات الخطوط الحديدية والبرق على القيادة الميدانية ؟ هل لتكنولوجيا الحرب ميزة للجيش المهاجم أم المدافع ؟ الإجابة بالطبع تتوقف على الظروف ، أي على طبوغرافية الأرض والروح المعنوية والقدرة التكتيكية وفعالية نظام الإمدادات بالإضافة إلى التسلح ، ولما كانت معرفة كيف ستسير الأمور تعد أمراً مستحيلاً فقد كان العامل الحاسم هو القيادة السياسية / العسكرية والآلة الحربية المرنة التي تستجيب للظروف المستجدة ، وفي هذه الجوانب الحيوية لم تكن امبراطورية آل هابسبرج ولا فرنسا على نفس القدر من النجاح الذي حققته بروسيا .

كانت « الثورة العسكرية » البروسية في عقد ١٨٦٠ تقوم على عدد من العوامل

المتشابكة أولها نظام الخدمة العسكرية القصيرة الفريد في نوعه والذي استحدثه الملك **فيلهلم الأول** ووزير حربيته ضد إرادة خصومهما الليبراليين ، وكان يشمل ثلاث سنوات من الخدمة الإجبارية في الجيش النظامي وتليها أربع سنوات أخرى في الاحتياطي ، وقد أعطى هذا النظام لبروسيا ميزة حيازة جيش ضخم على خط الجبهة بالنسبة إلى تعدادها السكاني على أية قوة عظمى أخرى ، وكان هذا يتوقف بالتالي على مستوى عال من التعليم الابتدائى على الأقل بين الشعب وعلى وجود تنظيم ضخم يشرف على مثل هذه الأعداد الهائلة ، فلم تكن ثمة فائدة في حشد قوات قوامها نصف ميلون أو ميلون رجل إن لم يكن على درجة كافية من التدريب والكساء والتسلح والتغذية والنقل إلى ميدان القتال ، ويعد أيضا من تبديد القوى البشرية والموارد إذا لم يكن بمقدرة قائد الجيش أن يتصل بهذا الجهاز الهائل وأن يسيطر عليه .

كان الجهاز المهيمن على هذه القوات هو هيئة أركان الحرب البروسية العامة التي ظهرت في عقد ١٨٦٠ لتصبح « العقل المدبر للجيش » تحت القيادة العبقرية **لمولتكه** ، وكانت معظم الجيوش في أوقات السلم تتكون من وحدات قتالية تعززها قيادة عليا وهيئة إداريين ووحدات هندسية وأفرع أخرى ، وكانت الهيئات العسكرية الحقيقية لاتجتمع معاً إلا في بداية الهجوم ويكون قيادة موحدة ، أما في الحالة البروسية فقد قام **مولتكه** بتجنيد أبرع خريجي « أكاديمية الحرب » وتدريبهم على التخطيط والاستعداد لأية صراعات مستقبلية ، فكان يجب إعداد خطط العمليات ومراجعتها قبل اندلاع الحرب ، وكانت المناورات تدرس بحرص وكذلك الحروب التاريخية والعمليات الكبرى التي قامت بها القوى الأخرى ، كما تم إنشاء جهاز خاص للإشراف على نظام السكك الحديدية البروسية لضمان الإسراع بنقل القوات والإمدادات إلى مواقعها ، وسعى جهاز **مولتكه** إلى غرس التمرس في التعامل مع قوات كبيرة من الرجال في نفوس ضباطه الذين كان عليهم أن يتحركوا ويقاتلوا بأنفسهم ويستعدوا للتجمع في مسرح القتال ، وفي حالة فشل الإبقاء على الاتصالات مع المراكز القيادية **لمولتكه** في المؤخرة كان مسموحا للجنرالات في

المقدمة لتنفيذ مبادراتهم والعمل طبقاً لعدة قواعد أساسية .

كان هذا بلاشك نموذجاً مثالياً ، و لم يكن الجيش البروسي قد بلغ درجة الكمال بل كان يعاني من مشكلات حادة في المعارك الفعلية حتى بعد الإصلاحات التي أجريت في عقد ١٨٦٠ ، فتجاهل العديد من القادة نصائح **مولتكه** وأخذوا يبطشون بطشاً أعمى في هجمات غير جيدة التوقيت أو في الاتجاه الخطأ كما حدث في الحملة النمساوية عام ١٨٦٦[٨٨] ، وعلى المستوى التكتيكي أيضا كانت الهجمات والخسائر الفادحة التى منى بها الحرس البروسي في جرافيلوت سان بريفات عام ١٨٧٠ دليلاً على الغباء المحكم ، و لم يضمن نظام إمدادات السكك الحديدية نفسه النجاح ولا يمكن القول إن التخطيط العلمى البروسي كان يضمن حيازة القوات لأفضل الأسلحة ، فقد أبدت المدفعية النمساوية تفوقا واضحا عام ١٨٦٦ والبندقية الفرنسية كانت أفضل كثيراً عام ١٨٧٠ .

والنقطة الهامة الحقيقية في النظام البروسي هى أن هيئة الأركان كانت تدرس تاريخها وأخطاءها الماضية وتعيد تعديل التدريبات والتنظيم وفقاً لذلك ، وعندما انكشف ضعف مدفعيتها عام ١٨٦٦ تحول الجيش البروسي بسرعة إلى البندقية ذات الحشو في المؤخرة والتي كانت مبهرة في عام ١٨٧٠ ، وعندما حدثت بعض التأخيرات في ترتيبات الإمدادات الحديدية تم إنشاء تنظيم جديد لتطويرها ، وفي النهاية فإن اهتمام **مولتكه** بنشر عدة جيوش كاملة تعمل بصورة مستقلة وتهب لنجدة أحدها الآخر كان معناه ألا تفشل الحملة فشلاً تاماً لو أبدت هذه القوات فشلاً في إحدى التفاصيل الدقيقة كما حدث في كل من الحربين النمساوية البروسية والفرنسية البروسية[٨٩] .

وهكذا كانت مجموعة من العوامل هى التى منحت البروسيين نصراً سريعاً على النمسا في صيف ١٨٦٦ كما توقع العديد من المراقبين ، ورغم انضمام هانوفر وساكسونى ودويلات ألمانية أخرى إلى جانب هابسبرج إلا أن دبلوماسية **بسمارك** كانت قد ضمنت عدم تدخل أي من القوى العظمى في المراحل الأولى من الصراع ، مما وفر الفرصة بالتالي **لمولتكه** لكي يقوم بتجريد ثلاثة جيوش عبر مسالك

جبلية مختلفة تتدفق على سهل بوهيميا وتهاجم النمساويين في سادوفا ، وكانت النتيجة متوقعة ، برزت الحاجة إلى ربع قوات هابسبرج في إيطاليا ، وكان نظام التجنيد البروسي يعني أن **مولتكه** كان بإمكانه نشر قوات على خط الجبهة يوازى ماقام بنشره الأعداء رغم أن سكان بروسيا كانوا أقل من نصف عدد سكان الأعداء مجتمعين ، وكان جيش هابسبرج ضعيف التمويل ولايمتلك نظام أركان حربَ حقيقي ، ومهما كانت شجاعة القتال التي أبدتها الواحدات القتالية كل على حدة فقد تم ذبحها في صدامات مفتوحة بالبنادق البروسية الفائقة ، وفي اكتوبر ١٨٦٦ اضطر آل هابسبرج إلى التخلي عن فينسيا والانسحاب عن ألمانيا التى كانت حينئذ في طريقها إلى إعادة التنظيم في ظل اتحاد ألمانيا الشمالية **لبسمارك**(٩٠) .

وانتهى تقريباً « الصراع حول السيادة على ألمانيا » ، لكن الصدام حول من له التفوق في أوروبا الغربية بروسيا أو فرنسا قد ازداد احتراماً وفي أواخر عقد ١٨٦٠ كان كل جانب يحصى فرصة ، كانت فرنسا تبدو ظاهريا أقوى ، إذ كان سكانها أكبر عدداً ولجيشها خبرة في حرب القرم وفي إيطاليا وعبر البحار وكانت لديها أفضل البنادق في العالم وكان لديها سلاح جديد هو المدفع الرشاش الذى يطلق ١٥٠ طلقة في الدقيقة ، وكان أسطولها أكثر تفوقاً وكان العون متوقعاً لها من المجر وإيطاليا ، وعندما حل الموعد في يوليو ١٨٧٠ لتأديب البروسيين على وقاحتهم (أى دبلوماسية **بسمارك** حول مستقبل لوكسمبورج ومرشح العرش الأسبانى) ساورت بعض الفرنسيين الشكوك في النتائج .

كانت فداحة الانهيار الفرنسي وسرعته بمثابة ضربة مدمرة لهذه الافتراضات الوردية ، ففي ٤ سبتمبر استسلم جيشها في سيدان وأسر **نابليون الثالث** وأطيح بالنظام في باريس ، فقد اتضح أن العون المجري النمساوي الإيطالي لم يأت لنجدة فرنسا وبانت القوة البحرية الفرنسية عن عجز تام ، وهنا توقف الأمر على الجيوش المعادية ، فأثبت البروسيون أنهم المتفوقون بلاشك ، ورغم استخدام كلا الجانبين لشبكة السكك الحديدية في تجريد قوات ضخمة العدد إلى الجبهة إلا أن الحشد

الفرنسي كان أقل كفاءة ، فكان على الاحتياطي المستدعى أن يلحق بالفصائل التي كانت قد ذهبت بالفعل إلى الجبهة ، وكانت بطاريات المدفعية مشتتة في أرجاء فرنسا ، ولايمكن تجميعها بسهولة ، وفي غضون ١٥ يوماً من إعلان الحرب كانت ثلاثة جيوش ألمانية تتقدم في سار والألزاس ، وتم تحييد تفوق البنادق الفرنسية عن طريق التكتيك البروسي في دفع مدفعيتها المتحركة سريعة القذائف إلى المقدمة ، وتم إبقاء الرشاش في المؤخرة ولم يستخدم بصورة فعالة ، وبينما عانت الوحدات البروسية خسائر فادحة في بداية الحرب فإن اشراف **مولتكه** من بعيد على مختلف الجيوش وقدرته على إعادة ترتيب خططه للاستفادة من الظروف غير المتوقعة قد أبقت على قوة دفع الغزو إلى أن تصدعت القوات الفرنسية ، ورغم أنه كان من المفترض أن تواصل القوات الجمهورية المقاومة لعدة أشهر تالية إلا أن القبضة الألمانية حول باريس وشمال شرق فرنسا قد أحكمت ، وكانت الهجمات المضادة العقيمة من جانب جيش اللوار لاتستطيع أن تخفي حقيقة أن فرنسا كانت قد تحطمت كقوة عظمى مستقلة(٩١) .

كان انتصار بروسيا وألمانيا انتصاراً للنظام العسكري لكن « النظام العسكري لأمة ما لايعد قطاعاً مستقلاً عن النظام الاجتماعي بل جانب من جوانبه الكلية »(٩٢) ، فوراء طوابير الزحف الألمانية تكمن أمة لديها من الإعداد والاستعداد ما يواجه ظروف الحرب الحديثة أكثر من أية أمة أخرى ، وفي ١٨٧٠ كانت الدويلات الألمانية مجتمعة تضم بالفعل تعداداً من السكان يفوق تعداد فرنسا ، وهى الحقيقة التي كانت الفرقة تخفيها ، وكانت لدى ألمانيا خطوط حديدية جيدة الإعداد للأغراض العسكرية ، وكان إجمالي ناتجها القومي وإنتاجها من الحديد والصلب يفوق حينذاك الإجمالي الفرنسي ، وكان استهلاكها من الطاقة الحديثة يفوقها بخمسين بالمائة ، فكانت الثورة الصناعية بألمانيا قد أدت إلى قيام شركات واسعة النطاق كشركة كروب للصلب والأسلحة التي أضفت على الدولة البروسية / الألمانية عضلات عسكرية وصناعية ، وكانت الخدمة العسكرية قصيرة

الأجل تثير غضب الليبراليين في داخل البلاد وخارجها وكان انتقاد « التوجه العسكري البروسي » شائعاً في تلك السنوات ، إلا أنه كان يحشد القوى البشرية للأمة لأهداف حربية بصورة أكثر كفاءة منه في الغرب الحر أو الشرق الزراعى المتخلف في أوروبا ، ووراء كل هذا كان ثمة شعب يتمتع بمستوى أعلى بكثير من التعليم الأولى والتقنى ، وجامعة لا مثيل لها ومؤسسة علمية ومعامل كيماوية ومعاهد للأبحاث لا نظير لها(٩٣) .

كان يقال في تلك الأيام إن أوروبا فقدت سيدة وكسبت سيداً ، فكان مقدراً لنظام القوى العظمى أن يكون سيادة ألمانيا مدة عقدين بعد ١٨٧٠ بقيادة **بسمارك** ، وكانت برلين هى قبلة أوروبا ، وكان ما جعل من ألمانيا أهم قوة في القارة الأوروبية الصناعية الألمانية والتقنية الألمانية التي ازدهرت بصورة أسرع بمجرد أن تحققت عملية التوحيد القومي ، والعلم والتعليم والإدارة المحلية والجيش البروسي الباهر ، وقلما لاحظ المراقبون الأجانب أن الرايخ الألماني الثاني كانت به تصدعات داخلية كبرى وقد أحست كل أمة في أوروبا بما في ذلك بريطانيا بأثر هذا العملاق الجديد ، ورغم بقاء روسيا على الحياد في حرب ٧٠ ــ ١٨٧١ واستغلالها لأزمة غرب أوروبا في تحسين أوضاعها في البحر الأسود إلا أنها كانت تمقت حقيقة أن مركز الجاذبية الأوروبية كان في ذلك الوقت في برلين وكانت تساورها الهموم عما يمكن أن تقدم عليه ألمانيا ، أما الإيطاليون الذين قاموا باحتلال روما عام ١٨٧٠ بينما كانت فرنسا تتعرض للدمار في اللورين فقد انجذبوا نحو برلين ، وكذلك فعلت الإمبراطورية النمساوية / المجرية (التي عرفت بهذا الاسم بعد تفاهم فيينا عام ١٨٦٧ مع المجريين) التى كانت تأمل أن تجد في البلقان عوضاً عن خسائرها الإقليمية في ألمانيا وإيطاليا ، إلا أنها كانت تعي تماما أن مثل هذا الطموح قد يثير رد فعل من جانب روسيا وشعرت فرنسا بالصدمة والحرارة وبضرورة إعادة النظر في جوانب عديدة من نظم الحكم والمجتمع وإصلاحها فيما كان يعد محاولة عقيمة لاسترداد تكافؤها مع جارتها عبر الراين ، فكان عام ١٨٧٠ يعد حداً فاصلاً في تاريخ أوروبا .

ومن ناحية أخرى كان التاريخ الدبلوماسي للقوى العظمى في السنوات العشر التي أعقبت ١٨٧١ يعد تاريخا للبحث عن الاستقرار مما قد يرجع إلى إحساس معظم الدول بحاجتها إلى التقاط أنفاسها بعد اضطرابات عقد ١٨٦٠ وإلى حرص رجال الدولة في عملهم في ظل النظام الجديد ، ولم تكن الولايات المتحدة ولا اليابان جزءا من « النظام » الذى كان متمركزا حول أوروبا أكثر مما مضى إذ كانت الدولتان مشغولتين بإعادة البناء بعد الحرب الأهلية في الأولى وآثار ثورة **ميجى** في الثانية ، وبينما كانت هناك نسخة معدلة من « الحكومة الخماسية » الأوروبية تحولت التوازنات تماما عن تلك الدول بعد ١٨١٥ ، فكانت ألمانيا / بروسيا تحت إدارة **بسمارك** أقوى الدول الأوروبية وأشدها نفوذاً بدلاً من بروسيا التى كانت دائماً هى الأضعف ، وكانت ثمة قوة جديدة أخرى وهى إيطاليا الموحدة إلا أن تخلفها الاقتصادي وخاصة افتقارها إلى الفحم كان يعني أنها لم تكن لتقبل في عصبة القوى الكبرى ولو أنها كانت أهم في الدبلوماسية الأوروبية من دول أسبانيا والسويد[٩٦] ، ونظراً لنواياها في المتوسط وشمال أفريقيا فكل ما فعلته هو أن تحولت إلى دولة منافسة لفرنسا تشتت انتباها ، وتمثل حليفاً مفيداً لألمانيا في المستقبل ، ثانياً كانت إيطاليا نظراً لتراثها الطويل في حروب التحرير ضد فيينا ولطموحاتها الخاصة في غرب البلقان تفسد مخططات المجر / النمسا (على الأقل إلى أن أقر **بسمارك** هذه التوترات في « التحالف الثلاثي » النمساوي / الألماني / المجري في عام ١٨٨٢) ، وكان معنى هذا أن لا المجر / النمسا ولا فرنسا ـــ وهما « الضحيتان » الرئيسيتان لنهضة ألمانيا ـــ كانت تستطيع أن تركز طاقاتها تماما على برلين نظراً لأن إيطاليا القوية النشطة كانت وراءهما ، وفي حين أن هذه المسألة كانت تعد إضافة للأسباب التي كانت لدى النمسا للتصالح مع ألمانيا ولأن تتحول إلى دولة شبه تابعة لها فكانت أيضا يعني أن حتى فرنسا بما لديها من قوة قومية وقيمة تحالفية[٩٧] ، كان لابد أن تتنازل في أي صراع مستقبلي ضد برلين بسبب وجود إيطاليا بعدائها وغموض تحركاتها إلى الجنوب .

وبعزل فرنسا وإخضاع المجر / النمسا وتحول « الدول العازلة » في جنوب ألمانيا وإيطاليا إلى وحدات قومية أكبر[٩٨] كان الرادع الوحيد للتوسع الألماني يكمن في القوتين المستقلتين على طرفي أوروبا وهما روسيا وبريطانيا ، فبالنسبة للحكومات البريطانية المترددة بين اهتمام **جلادستون** بالإصلاحات الداخلية (٦٨ ــ ١٨٧٤) وتأكيد **دزرائيلي** على المصائر « الاستعمارية » و « الآسيوية » للبلاد (٧٤ ــ ١٨٨٠) كانت مسألة التوازن الأوروبي نادراً ماتبدو ملحة ، أما بالنسبة لروسيا فكان الأمر مختلفا ، فكان رئيس الوزراء **غورتشاكوف** وغيره يمقتون تحول تابعتهم بروسيا إلى دولة ألمانية قوية ، إلا أن مثل هذه المشاعر قد امتزجت بالتعاطف الأيديولوجي وعلاقات المصاهرة الملكية التي ربطت بين بلاطى سان بطرسبرج وبوتسدام بعد ١٨٧١ وباحتياج روسيا الملح لاسترداد قواها في أعقاب الكوارث التي حلت بها في حرب القرم وعلى أمل الحصول على تأييد برلين للمصالح الروسية في البلقان وتحدد اهتمامها بآسيا الوسطى ، وكان احتمال تدخل هاتين القوتين في شئون وسط غرب أوروبا يتوقف على مافعلته ألمانيا نفسها ، ولم تكن ثمة حاجة للتورط إذا أمكن افتراض أن الرايخ الألماني الثاني كان حينذاك قوة متخمة[٩٩] .

كان **بسمارك** مستعداً لإعطاء هذه الضمانات بنفسه لأنه لم يكن يتمنى أن ينشىء دولة « ألمانية عظمى » ضمت ملايين النمساويين الكاثوليك وقوضت أركان الإمبراطورية النمساوية / المجرية وتركت ألمانيا معزولة بين فرنسا ورغبتها في الانتقام وروسيا التى تملؤها الشكوك[١٠٠] ، من ثم كان الآمن له أن يتماشى مع إنشاء « عصبة الأباطرة الثلاث » (١٨٧٣) وهو شبه تحالف يؤكد على التضامن الأيديولوجي بين ملكيات شرق أوروبا (في مقابل فرنسا « الجمهورية ») وفي الوقت نفسه يجمد بعضا من الخلافات النمساوية الروسية على المصالح في البلقان ، وعندما بدرت إشارات على أن الحكومة الألمانية ربما تفكر في شن حرب وقائية على فرنسا اقنعت التحذيرات التى خرجت من لندن وخاصة من سان بطرسبرج **بسمارك** بأن أى تغييرات جديدة في التوازن الأوروبي سيواجه معارضة

شديدة[١٠٠] ، ولهذا فقد ظلت ألمانيا داخل الحدود التي استقرت عام ١٨٧١ « كقوة نصف سيطرة » إلى أن يؤدي نموها العسكري / الصناعي والطموحات السياسية لدى قيادة تلي **بسمارك** إلى وضعها مرة أخرى في وضع يسمح لها بالشك في الحدود الإقليمية القائمة[١٠٢] .

وفي الفترة من ١٨٧٠ وفي عقد ١٨٨٠ كانت دبلوماسية **بسمارك** تضمن الحفاظ على الأمر الواقع وهو ما اعتبره ضرورياً للمصالح الألمانية ، وقد ساعد رئيس الوزراء في مسعاه هذا اندلاع مرحلة خطيرة أخرى في « المسألة الشرقية » القديمة العهد في ١٨٧٦ عندما أدت المذبحة التركية للمسيحيين البلغار ورد الفعل الروسي تجاهها إلى تحويل كل الانتباه من الراين إلى القسطنطينية والبحر الأسود[١٠٣] ، وكان يمكن لنشوب الصراعات على الدانوب الأدنى أو الدردنيل أن يمثل خطراً حتى على ألمانيا إذا ما سمح للأزمة بالتصاعد إلى حرب شاملة بين القوى الكبرى كما بدا ممكنا في أوائل ١٨٧٨ ، إلا أن مهارات **بسمارك** الدبلوماسية في أداء دور « الوسيط الأمين » في جمعه لكل القوى للتفاهم في مؤتمر برلين قد عززت فرص إقرار حل سلمي للأزمة وأكدت من جديد على المكانة المحورية وعامل الاستقرار الذى احتلته ألمانيا في ذلك الوقت في الشئون الأوروبية .

وكان للأزمة الشرقية الكبرى في الأعوام ٦ ــ ١٨٨٧ (دور كبير في إقرار وضع ألمانيا النسبي ، ففي حين أبلى الأسطول الروسي الصغير بلاءً حسناً ضد الأتراك في البحر الأسود فقد أوضحت حملة الجيش الروسي في عام ١٨٧٧ أن إصلاحاته في فترة مابعد حرب القرم لم تكن ذات أثر ، فرغم أن الشجاعة والكثرة العددية أدت إلى تحقيق انتصار روسي في النهاية على الأتراك في كل من مسرحي العمليات البلغاري والقوقازي ، كانت ثمة علامات كثيرة على الضعف الشديد في الموقف الروسي ، فأدى ضعف التنسيق بين الوحدات وارتباك القيادة العليا[١٠٤] والتهديد بتدخل بريطاني ونمساوي نيابة عن تركيا إلى إجبار الحكومة الروسية التي خشيت تجدد الإفلاس على قبول التنازل عن مطالبها في أواخر ١٨٧٧ ، وإذا كان أنصار

الوحدة السلافية في روسيا قد وجهوا إلى **بسمارك** اللوم على هندسة مؤتمر برلين الذي أقر هذه التنازلات المهينة فقد ظلت حقيقة أن كثرة من صفوة سان بطرسبرج كانت على وعي شديد بالحاجة إلى الحفاظ على حسن العلاقات ببرلين والدخول من جديد في صورة منقحة من التفاهم بين « الأباطرة الثلاثة » عام ١٨٨١ ، ورغم تهديدات فيينا بالخروج من طاعة **بسمارك** في ذروة الأزمة عام ١٨٧٩ فقد أعادها التحالف الألماني / النمساوي السري في العام التالي مرة أخرى إلى الحظيرة الألمانية كما فعل تحالف « الأباطرة الثلاثة » في عام ١٨٨١ ، و « التحالف الثلاثي » بين برلين وفيينا وإيطاليا عام ١٨٨٢ ، كان لكل هذه الاتفاقيات أثر في جذب الموقعين عليها بعيداً عن فرنسا ووضعهم في صورة من الاعتماد على ألمانيا[١٠٥] .

وفي النهاية أكدت أحداث أواخر عقد ١٨٧٠ من جديد على الصراع الإنجليزي الروسي المستمر في الشرق الأدنى وآسيا مما حدا بهاتين القوتين إلى التطلع ، إلى برلين لكي تتخذ موقفاً محايداً وحولت الاهتمام العام بعيداً عن مشكلتى الألزاس واللورين وأوروبا الوسطى ، وكان مقدراً لهذا الاتجاه أن يزداد قوة في عقد ١٨٨٠ عندما وقعت سلسلة طويلة من الأحداث أصبحت علامة على بداية عصر من « الامبريالية الجديدة »[١٠٦] ومن بينها استيلاء فرنسا على تونس (١٨٨١) والتدخل البريطاني في مصر (١٨٨٢) والزحف الجماعي على أفريقيا الاستوائية (من ١٨٨٤ فصاعداً) والتهديد الجديد بنشوب حرب إنجليزية روسية حول أفغانستان (٨٨٥) ، ورغم أن الآثار الطويلة المدي لهذه الموجة الجديدة من الاستعمارية الغربية كانت ستغير من أوضاع العديد من القوى الكبرى تغييراً عميقاً ، فقد كانت النتيجة القصيرة المدى هي التأكيد على النفوذ الدبلوماسي لألمانيا داخل أوروبا ومساعدة جهود **بسمارك** للحفاظ على الأمر الواقع ، وإذا لم يكن من المحتمل أن يؤدي هذا النظام الشديد التذبذب من المعاهدات والمعاهدات المضادة الذى صممه في عقد ١٨٨٠ إلى استقرار دائم فقد كان يبدو وقد أكد على إقرار السلام بين القوى الأوروبية ولو في المستقبل القريب على الأقل .

النتائج :

باستثناء الحرب الأهلية الأميريكية فإن الحقبة من ١٨١٥ إلى ١٨٨٥ لم تشهد أي صراعات عسكرية طويلة مرهقة ، فالصدامات الخفيفة في هذه الفترة كالصدام الفرنسي النمساوي عام ١٨٥٩ أو الهجوم الروسي على تركيا عام ١٨٧٧ لم تؤثر كثيراً على نظام القوى الكبرى ، وحتى الحروب الهامة كانت محدودة بصورة ما ، فحرب القرم كانت حرباً إقليمية في أساسها ووصلت إلى نهايتها قبل أن تستنفد بريطانيا مواردها تماماً ، وكانت الحربان النمساوية / البروسية والفرنسية / البروسية محدودة بموسم واحد ، مما يعد تناقضاً واضحاً مع صراعات القرن ١٨ ، لاعجب إذن أن يرى القادة العسكريون والدارسون الاستراتيجيون صراعات القوى العظمى في المستقبل في صورة انتصارات خاطفة « على الطريقة البروسية » في عام ١٨٧٠ وفي جداول السكك الحديدية والحشود وخطط أركان الحرب لشن هجمات سريعة ومدافع سريعة الطلقات وجيوش ذات خدمة عسكرية مكثفة وقصيرة وهو ما يؤدي إلى السيطرة على الخصم في غضون أسابيع ، ولم يتم في ذلك الوقت إدراك أن الأسلحة الحديثة سريعة الطلقات تفيد في الدفاع أكثر منها في الهجوم ولا نذر الحرب الأهلية الأميريكية حيث كان مزيج من المبادىء الشعبية الثابتة وأراضٍ واسعة بمثابة تعويض عن صراع مطول أشد دماراً من أي صراع أوروبي مركز قصير الأجل في تلك الفترة .

إلا أن كل هذه الحروب قد أشارت إلى نتيجة عامة واحدة ، وهى أن القوى التي مُنيت بالهزيمة هى تلك التي فشلت في تبنى « الثورة العسكرية » التي قامت في أواسط القرن ١٩ وفي حيازة الأسلحة الأحدث وفي حشد جيوش ضخمة وإعدادها وفي استخدام اتصالات متطورة ونقل حديث يعتمد على الخطوط الحديدية والسفن البخارية والتلغراف وقاعدة صناعية إنتاجية لدعم القوات المسلحة ، وفي كل هذه الصراعات كان لابد أن يرتكب قادة الجيوش أخطاء فاضحة في ساحات المعارك من حين لآخر إلا أن هذه الأخطاء لم تكن كافية

لطمس المميزات التي حازها الطرف المحارب من حيث القوة البشرية المدربة والإمدادات والقاعدة الاقتصادية .

وهذا يقودنا إلى مجموعة عامة من الملحوظات عن الحقبة التي تلت ١٨٦٠ ، فكما أشير في بداية هذا الباب كان نصف القرن الذي تلى معركة واترلو يتميز بنمو مطرد في الاقتصاد الدولي وزيادات إنتاجية واسعة النطاق ناجمة عن التطور الصناعي والتغير التقني واستقرار نسبي لنظام القوى الكبرى ونشوب حروب محلية قصيرة الأجل ، وقد كانت هناك بعض أنماط التحديث في التسلح العسكري والبحري كانت التطورات الحديثة في داخل القوات المسلحة أقل بكثير من تلك التي طرأت على المجالات المدنية التي تعرضت لكل من الثورة الصناعية والتحول الدستوري السياسي ، وكانت بريطانيا هى المستفيد الأول من هذا النصف قرن من التغيير ، فمن حيث القوة الإنتاجية والنفوذ العالمي فلعلها بلغت ذروتها في أواخر عقد ١٨٦٠ ، وكان الخاسرون فيه هم المجتمعات الزراعية خارج أوروبا والتي لم تتحمل لا الإنتاج الصناعي ولا الهجمات العسكرية من جانب الغرب ، ولنفس هذا السبب الجوهري بدأت القوتان الأوربيتان الأقل تقدما من الناحية الصناعية وهما روسيا وامبراطورية هابسبرج في فقدان مكانتهما الأولى ولم تتقدم إيطاليا إلى الصفوف الأولى بين القوى .

واشتدت هذه الاتجاهات منذ ١٨٦٠ ، فحقق إجمالي التجارة العالمية ونمو الناتج الصناعي زيادة سريعة ، وبدأت حركة التصنيع في تحويل مسار مناطق أخرى بعد أن كانت منحصرة في بريطانيا وأميريكا الشمالية ، وقد غيرت من وضع ألمانيا التي حققت عام ١٨٧٠ ١٣٪ من الإنتاج الصناعي العالمي ووضع الولايات المتحدة التي حققت ٢٣٪ من هذا الإجمالي[١٠٧] ، وهكذا كانت سمات النظام الدولي الجديد الذي ظهر في أواخر القرن ١٩ واضحة المعالم ، ومن ناحية أخرى كان النظام الخماسي المستقر نسبيا للجماعة الأوروبية في حقبة ما بعد ١٨١٥ في طريقه للتحلل ليس فقط لاستعداد كل دولة للقتال ضد الأخرى بل وأيضا لأن بعضا

من هذه الدول كانت أقوى مرتين أو ثلاث مرات من الأخريات ، ومن ناحية أخرى كان احتكار أوروبا للإنتاج الصناعي الحديث قد انكسر عبر الأطلطني ، وكانت الطاقة البخارية والخطوط الحديدية والكهرباء وغيرها من أدوات التحديث يمكن أن تفيد أى مجتمع تتوفر له الإرادة والحرية لاتخاذها .

وقد يشير غياب الصراعات الكبرى في فترة ما بعد ١٨٧١ والتي سيطر فيها **بسمارك** على الدبلوماسية الأوروبية إلى قيام توازن جديد بعد تصدعات عقدي ١٨٥٠ و ١٨٦٠ ، ولكن بعيداً عن عالم الأسلحة والأساطيل والمناصب الأجنبية كانت ثمة تطورات بعيدة المدى في مجالي الصناعة والتكنولوجيا تغير التوازنات الاقتصادية العالمية بصورة أسرع من ذى قبل ، ولم يكن يمر وقت طويل حتى تبين هذه التحولات في القاعدة الإنتاجية / الصناعية عن أثارها على القدرات العسكرية والسياسات الخارجية للقوى الكبرى .

□□□

حـواشي (٤)
التصنيع وتحولات التوازنات العالمية ١٨١٥ ـ ١٨٨٥

(1) S. Pollard, Peaceful Conquest (Oxford, 1981).

وللاطلاع على دراسة جيدة للثورة الصناعية فى الغرب دولة بدولة انظر :

T. Kemp, Industrialization in 19 th Century Europe, (London, 1969).

(2) Cipolla, 'Introduction', in: Cipolla (ed.), Industrial Revolution, p. 7.

(3) D. landes, The Unbound Prometheus (Cambridge, 1969), p. 41.

(4) Ibid.

(5) Braudel, Civilization and Capitalism, vol. 1, pp. 42 ff.

(6) انظر McNeill, Pursuit of Power, pp. 185 ff.

(7) T.S. Ashton, The Industrial Revolution, (Oxford, 1968), p. 129.

(8) Landes, Unbound Prometheus, pp. 97-8.

(9) Ashton, industrial Revolution, p. 129.

(10) Mathias, First Industrial Nation, p. 5.

(11) Bairoch, International Industrialization Levels' pp. 296

وفيها يشرح بيروك كيف توصل إلى هذه الأرقام .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٢٩٠ ومابعدها .

(13) Woodruff, Impact of Western Man.

(14) انظر V. Kiernan, European Empires From Conquest to Collapse, (London, 1982).

(15) Fieldhouse, Colonial Empires, p. 178.

(١٦) هناك تغطية جيدة لهذا الموضوع فى

D.R. Headrich, The Tools of Empire (Oxford, 1981, ch. 7.

(17) E. Hobsbawm, The Age of Capital (London, 1975), ch. 7.

(18) Bairoch, International Industrialization Levels, p. 291.

(19) Crouzet, Victorian Economy, pp. 4-5.

(20) R.Hyam, Britain's Imperial Century, (London, 1975),: p. 47.

(21) P. Bairoch, Europe's Gross National Product, in: JEEH, vol .5, no. 2 (Fall 1976), p. 282.

(22) D. French, British Economic and Strategic Planning, (London, 1982), ch. 1.

(23) انظر H. Strachan, Wellingtons Legacy, (Manchester 1984).

(٢٤) تبدو هذه الافتراضات معقولة بناء على الأرقام البحتة للناتج الإجمالى القومى البريطاني والنفقات الحكومية الورادة فى :

A.T. Peacock and J. Wiseman, The Growth of public Expenditure in the United Kingdom, (London, 1967 edn).

(٢٥) الأرقام مقتبسة عن البيانات المطبوعة عن الحرب والصادرة عن المجموعة الجامعية للبحوث السياسية والاجتماعية بجامعة ميشيجان .

(26) C. Lloyd, The Nation and the Navy (London, 1961) p. 223.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل انظر :

Kennedy, Rise and Fall of British Naval Mastery, ch. 6.

(28) A.G.L. Shaw (ed.), Great Britain and the Colonies, (London, 1970), p. 2.

(29) انظر B. Portes, Britain, Europe and the World, (London, 1983 ch. 1

(30) انظر Kennedy, Rise and Fall of British., ch. 7.

(31) F. Crouzet, Toward an Export Economy, p. 70.

(32) Porter, Britain, Europe., chs 1-2.

ولمزيد من الاطلاع على النتائج الاستراتيجية لاعتماد بريطانيا الصناعات « الخدمية » انظر .

Kennedy, Strategy and Dinplomacy (London, 1983). ch. 3.

(33) Hyam, Britain's Imperial Century, p. 49.

(٣٤) ارجع إلى أواخر الباب الأول ، الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(35) Kemp, Industrialization in 19th Century Europe, chs 2-3.

(36) J. Droz, Europe Between Revolutions, London, 1967), p. 18.

(37) D. Thomson, Europe Since Napoleon, (Harnandsworth, 1966), p. 111.

(38) F.R. Bridge, and R. Bullen, The Great Powers and the European States System (London, 1980), chs 2-3.

(39) D. Showalter, Railroads and Rifles, (Hamden, conn, 1975).

(40) Mamatey, Rise of the Habsburg Empire.

(41) A. Sked, the Metternich System, in Sked (ed.), Europe's Balance of Power, ch.5.

(42) C. Mcevedy, The Penguin Atlas of Recent History (Harmondsworth, 1982), p.8.

(43) G. Rothenberg, The Army of Francis Joseph (West Lafayette, Ind., 1976) pp. xi,61.

(44) D.F. Good The Economic Rise of the Habsburg Empire, (Berkeley, Calif., 1984). هو المحال الأفضل فى هذا المحال .

(45) Rothenberg, Army of Frances Joseph, p.9.

(٤٦) انظر المرجع السابق صفحات ١٠ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٥٨ لمزيد من المعلومات عن المخصصات المالية .

(٤٧) انظر المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٤٨) للاطلاع على تغطية كاملة انظر :

R. Bullen, 'France and Europe', in: Sked (ed.), Survival of the Habsburg Empire, pp.122-44.

(٤٩) المرجع نفسه ، ص ١٢٥ ــ ١٢٦ .

(٥٠) المرجع نفسه .

(51) Mcneill, Pursuit of Power, p. 213, fn. 57.

(52) Milward and Saul, Economic Development of Continental Europe, pp. 307-9.

(٥٣) تم حسابها من واقع الأرقام التى وردت فى جدول (١٠) لبايروك فى مقالته بعنوان :
International Industrialization Levels', p. 296.

(٥٤) للمزيد من الاطلاع على هذا الجدول انظر :

Caron, Economic History of Modern France, ch.1.

(55) R. Cameron, France and the Ecomomic Development of Europe, (Princetion, NJ, 1961).

(56) Mcneill, Pursuit of Power, pp. 226 ff.

(٥٧) طبقا للتعريف الذى يقدمه بادفيلد ، انظر : Tide of Empires, vol. 1.

(٥٨) كانت هذه عبارة بالمرستون في إبريل ١٨٤٨ ، انظر : NCMH, vol. 10, p. 260.

(٥٩) راجع المناقشات الواردة في :

M.E. Falkus, The Industrialization of Russia, (London, 1972), ch. 4.

(60) Bairoch, Europe's Gross National Produet, Table 4, p. 281.

(٦١) المرجع نفسه ، جدول ٦ ، ص ٢٨٦ .

(62) Kochan and Abraham, Making of Modern Russia, P. 164.

(٦٣) المرجع نفسه ، اليابان ٩ ، ١٠ .

(64) J.S. Curtiss, The Russian Army under Nicholas I, (Durham, NC, 1965).

(٦٥) المرجع نفسه ، صفحات ٣١٠ ، ٣١١ .

(٦٦) أفضل مرجع في هذا الصدد هو كتاب لكورتيس بعنوان :

Russia's Crimean War, (London, 1977).

(67) D.W. Mitchell, A History of Russian and Soviet Sea Power, (N.Y., 1974), ch.8.

(٦٨) لمزيد من التفاصيل راجع :

Curtiss, Russia's Crimean War.

(69) Baumgart, Peace of Paris, pp. 72-4.

(٧٠) المرجع نفسه ، صفحات ٢٥ ـــ ٣٩ .

(٧١) المرجع نفسه ، صفحة ٣١ وما بعدها .

(72) O. Anderson, A Liberal State at War, (London, 1967).

(٧٣) الأرقام مقتبسة من البيانات المطبوعة الصادرة عن المجموعة الجامعية للأبحاث السياسية والاجتماعية لجامعة ميشيجان .

(74) Anderson, Liberal State at War.

(75) D.C.B. Lieven, Russia and the Origins of the First World war (London, 1983), p.21.

(76) W.E. Mosse, Alexander II and the Modernization of Russia (N.Y., 1962 edn).

(77) Dukes, Emergence of the Super-Powers, chs 3-4.
(78) K. Bourne, Britain and the Balance Power in North America, (Londin, 1967).
(٧٩) البيانات المطبوعة لجامعة ميشيجان .
(٨٠) الكتابات عن الحرب الأهلية الأميريكية لا حصر لها ، وأكثرها فائدة :
H. Hattaway and A. Jones, How the North Wor (Urbana, I11., 1983); P.J. Parish, The American Civil War (N.Y., 1975).
(81) Millet and maslowski, For The Common Defence, p. 155.
(82) R.F. Weigley, The American War of War (Bloomington, Ind., 1977 edn).
(83) راجع K. Bourne, Victorian Foreign Policy (Oxford, 1970), pp. 90-6.
(84) J. Luvaas, The Military Legacy of Civil War (Chicago, 1959).
(٨٥) لمزيد من الاطلاع على دبلوماسية مابعد حرب القرم فى أوروبا راجع :
Bridge and Bullen, Great Powers and the European States System, pp. 88 ff.
(86) Rothenderg, Army of Francis Joseph, pp. 52 ff.
(87) Mcneill, Pursuit of Power, ch.7.
(٨٨) لمزيد من الاطلاع على التطورات العسكرية فى بروسيا راجع :
Dupuy, Genius of War, pp. 75 ff.
(89) Van Creveld Command of War, pp. 140 ff.
(٩٠) لمزيد من التفاصيل العسكرية راجع :
Craig, Koeniggratz.
ولمزيد من المعلومات عن الخلفية الدبلوماسية والسياسية راجع :
O. Pflanze, Bimnarck and the Development of Germany (Princeton, NJ, 1963), chs 13-15.
(٩١) يقدم كتاب هاورد بعنوان Franco-Prussian War تغطية ممتازة لهذه الأحداث .
(٩٢) المرجع السابق ، ص ١ .
(٩٣) الأرقام وردت فى : Flora, State, Economy and Society in Western Europe, vol. 1.

(٩٤) تمت تغطية دبلوماسية الحرب الفرنسية البروسية في كتاب :

Taylor, Struggle for Mastery in Europe, pp. 201-17.

(95) A. Mitchell, German Influence in France Chapel, NC, 1979).

(٩٦) انظر الأرقام فى تايلور ص ٢٤ ــ ٢٦ .

(٩٧) هذه الاصطلاحات استحدمت من حانب :

P.W. Shroeder, The Lost Intermediasies', International History Review, vol.6 (1984), p. 14.

(٩٨) المرجع نفسه :

(99) Taylor, Struggle For Mastery, p.218.

(١٠٠) لمزيد من التفاصيل والمناقشات راجع :

A. Hillgruber, Bismarcks Aussenpolitik (Freiburg, 1972) وملخصه فى المرحع السابق .

(101) A. Hillgruber, 'Die "Krieg-in-Sucht" Krise', in: E. Schulin (ed.), Gedenskschrift Martin Göhring (London/Boston, 1980), pp. 29-31.

(102) Hillgruber, Die gescheiterte Grossmacht, pp. 30 ff.

(103) Toylor, Struggle for Mastery, pp. 228 ff.

(104) Seton, Watson, Russian Empire, p. 455.

(١٠٥) راجع مقالات Beyrau (عن روسيا) ومقالات Ramupler (عن النمسا / المجر) في كتاب :

Kolb, Europa Und die Reichsgrundung.

(106) Toylor, Struggle for Mastery, ch. 13.

(107) kennedy, Rise and fall, pp. 189-190.

□ ٥ □

بداية العالم الثنائى الأقطاب وأزمة « القـوى المتوسطة » الجزء الأول : ١٨٨٥ ـ ١٩١٨

□□ في شتاء ٨٤ ــ ١٨٨٥ انضمت القوى العالمية الكبرى وبعض الدول الأصغر ، والتقت في برلين في محاولة للتوصل إلى اتفاق على التجارة والملاحة والحدود في غرب أفريقيا والكونغو وقواعد الاحتلال الفعال فى أفريقيا بصورة عامة(١) ، وكان مؤتمر برلين يعد ذروة حقبة سيطرة أوروبا على الشئون العالمية ، ولم تكن اليابان عضواً بالمؤتمر ، فرغم قيامها بحركة تحديث سريعة تعد من جانب الغرب كدولة متخلفة غريبة الأطوار ، أما الولايات المتحدة فكانت فى مؤتمر برلين ، لأن قضايا التجارة والملاحة كانت تعد من وجهة نظر واشنطن ذات صلة بالمصالح الأميريكية فى الخارج(٢) ، لكن الولايات المتحدة ظلت خارج الساحة الدولية في نواحٍ أخري عديدة ، ولم ترفع القوي الأوروبية الكبري من درجة تمثيلها الدبلوماسي في واشنطن من درجة مفوض إلى درجة سفير إلا في ١٨٩٢ ، مما عُد دلالة على تحولها إلى دولة من الدرجة الأولي ، وكانت روسيا أيضا بالمؤتمر ، ولكن بينما كانت مصالحها في آسيا كبيرة لم تكن لها مصالح تذكر في أفريقيا ، وكانت في الحقيقة في القائمة الثانية من الدول المدعوة إلى المؤتمر(٣) ، ولم تكن تلعب أى دور سوى دعم فرنسا ضد بريطانيا ، ومن ثم كان المحور هو العلاقة الثلاثية بين لندن وباريس وبرلين وكان بسمارك في بؤرة الاهتمام ، وكان مصير الكوكب لا يزال متوقفا على ماتوقف عليه فى القرن السابق أى على سفارات أوروبا ، ولو كان المؤتمر يقرر مستقبل الإمبراطورية العثمانية بدلاً من حوض الكونغو لَلَعبت دول مثل النمسا / المجر وروسيا دوراً أكبر فيه ، إلا أن هذا لم يكن يخالف ما كان يُعد في ذلك الوقت حقيقة غير

منكورة وهى أن أوروبا محور العالم . في تلك الفترة قال **درجيميروف** القائد الروسي إن « شئون الشرق الأقصى يتم تقريرها فى أوروبا »[٤] .

وفي غضون ثلاثة عقود أخرى ، وهى فترة جد قصيرة فى نظام القوى الكبرى ، كانت قارة أوروبا تتمزق على نفسها ، وعدد من أعضائها على شفا الانهيار ، وبعد ثلاثة عقود أخرى تكون النهاية قد تمت ، حيث يكون معظم القارة قد انهار اقتصاديا ، وتمزقت أجزاء منها ، ومصيرها بين يدى صناع القرار فى واشنطن وموسكو .

كان من الواضح أن أحداً لم يكن يستطيع فى عام ١٨٨٥ أن يتنبأ بالانهيار الذي ساد أوروبا بعد ذلك بستين عاما ، ولكن بعض المراقبين المدققين قد أحسوا فى أواخر القرن ١٩ باتجاه القوى الكبرى وديناميتها فى العالم ، فكان المثقفون والصحفيون والساسة يتحدثون ويكتبون عن عالم الصراع الدارويني الصريح ، وعن النجاح والفشل وعن النمو والتدهور ، وكان هناك بعض التصور عن النظام العالمي المستقبلي ولو في عام ١٨٩٥ أو ١٩٠٠[٥] .

كانت أوضح سمات هذه التكهنات هي انبعاث فكرة **توكفيل** عن أن الولايات المتحدة وروسيا هما القوتان الكبريان فى عالم المستقبل ، وقد فقدت هذه الفكرة محتواها بعد الكارثة التى حلت بروسيا في حرب كريميا ، وفي استعراضها الردىء في مواجهة تركيا عام ١٨٧٧ ، وفى أثناء الحرب الأهلية الأميريكية وفى سنوات إعادة البناء والتوسع غربا ، وفى أواخر القرن ١٩ أدى التوسع الصناعي والزراعي للولايات المتحدة والتوسع العسكري لروسيا ببعض المراقبين الأوروبيين إلى القلق على النظام العالمي فى القرن العشرين ، تحت سيطرة السوط الروسي وحقائب المال الأميريكية[٦] ، ولعل عودة الأفكار التجارية الجديدة وغلبتها على النظام العالمي السلمي الذى تسوده التجارة الحرة كانت سبباً فى الاتجاه إلى الظن بأن القوة الاقتصادية المتغيرة ستؤدي إلى تغيرات سياسية وإقليمية أيضا ، بل اعترف **لورد سالسبورى** رئيس وزراء انجلترا عام ١٨٩٨ بأن العالم قد انقسم إلى قوى « حية » وأخرى « تحتضر »[٧] ، فكانت هزيمة الصين فى حربها أمام اليابان عامي

٩٤ ـــ ١٨٩٥ وانكسار أسبانيا على يد الولايات المتحدة في صراع قصير عام ١٨٩٨ ، وتقهقر فرنسا أمام بريطانيا في حادثة فاشودة في أعالي النيل (٨ ـــ ١٨٩٩) تفسر كدليل على أن « البقاء للأصلح » ستملى مصير الأمم كتقريرها لمصير الأنواع الحية ، فلم تعد صراعات القوي الكبري تدور حول القضايا الأوروبية وحسب كما هو الحال في الماضي بل ستدور كذلك حول الأسواق والأراضي حول العالم .

ولكن لو كانت الولايات المتحدة وروسيا تبدوان من حيث المساحة وتعداد السكان مقدراً لهما أن يكونا من القوى الكبرى في المستقبل فمن كان من الدول معهما ؟ إن نظرية « الامبراطوريات العالمية الثلاث » أي ذلك المعتقد الشعبي بأن أكبر ثلاث (أو ربما أربع) دول مساحة وقوة هي التي ستبقى مستقلة قد شغلت العديد من رجال الدولة[٨] ، الاستعماريين ، فقال جوزيف تشيمبرلين الوزير البريطاني للمستعمرات في عام ١٨٩٧ : « يبدو أن سُنّة الزمن هي وضع كل القوى في يد الإمبراطوريات العظمي في حين تتخلف الممالك الصغري التي لا تتسم بالتقدمية إلى المكانة الثانية أو التابعة ... »[٩] ، وأخذ أدميرال تيربيتز يحث القيصر فيلهلم على ضرورة أن تبنى ألمانيا أسطولاً كبيراً بحيث تكون « واحدة من القوى العالمية الأربع .. روسيا وانجلترا وأميريكا وألمانيا »[١٠] ، وكان السيد دارمي يحذر من أن تتخلف فرنسا عن الركب[١١] ، فكانت القضية بالنسبة للقوى القائمة بريطانيا وفرنسا والنمسا / المجر هي ما إذا كان يمكن لها أن تصمد في مواجهة هذه التحديات الجديدة أمام الواقع الدولي ، وكانت المشكلة بالنسبة للقوى الجديدة ألمانيا وإيطاليا واليابان هي ما إذا كانوا يستطيعون الوصول إلى ما أسمته برلين « الحرية السياسية العالمية » قبل فوات الأوان .

ولا حاجة إلى القول إن مثل هذه الأفكار لم تطغ على كل البشر مع نهاية القرن ١٩ ، فكان الكثيرون يولون اهتماماً أكبر إلى المشكلات الاجتماعية الداخلية ، وآمن كثيرون بمثل التعاون السلمي القائم على حرية التجارة والليبرالية[١٢] ، وسارت بين

الصفوة الحاكمة والدوائر العسكرية نظرية مفادها ضرورة الصراع والتغيير والتنافس واستخدام القوة وتنظيم الموارد القومية من أجل دعم قوة الدولة ، وكانت المناطق الأقل تقدماً فى العالم تتعرض للتقسيم السريع ، وكانت هذه بداية القصة ، يقول السياسي البريطاني **هالفورد ماكندر** إن الكفاءة والتنمية الداخلية يجب أن يحلا محل النزعة التوسعية كهدف رئيسي للدول الحديثة ، وكان هناك تداخل أعمق بين « التعميمات الجغرافية والتاريخية »[١٣] ، أي أن المساحة وتعداد السكان سينعكسان بصورة أدق فى التوازنات الدولية شريطة حسن استغلال هذه الموارد ، فدولة قوامها مئات الملايين من الفلاحين لا وزن لها ، ومن ناحية أخرى فحتى الدولة الحديثة يمكن أن يأفل نجمها إذا لم تركن إلى أسس صناعية وإنتاجية كافية ، وقال استعماري بريطاني إن « القوى الناجحة هى تلك التى تمتلك أكبر قاعدة صناعية ، والشعوب التي تمتلك القوة الصناعية والقدرة على الابتكار والعلم هي التى تكون قادرة على هزيمة غيرها »[١٤] .

* * *

وتحول معظم تاريخ الشئون الدولية فى نصف القرن التالي إلى مجرد تحقيق لهذه النبوءات ، وحدثت تغيرات جذرية فى موازين القوى داخل وخارج أوروبا ، فانهارت الامبراطوريات القديمة وعلا نجمُ أخرى ، وبدلا من العالم المتعدد الأقطاب في عام ١٨٨٥ قام عالم ثنائي القطب في بدايات ١٩٤٣ ، واشتد الصراع الدولي واندلع في حروب تختلف تماما عن الصدامات المحدودة ، التي تميزت بها أوروبا في القرن ١٩ ، وأصبحت الإنتاجية الصناعية وأصبح العلم والتقنية مكونات حيوية للقوة القومية ، وانعكست التغيرات فى الأنصبة الدولية من الإنتاج الصناعي في الأنصبة الدولية من القوة العسكرية والنفوذ الدبلوماسي ، وكانت لاتزال أهمية الأفراد قائمة ، فمن ذا الذي يستطيع أن ينكر ذلك فى القرن الذي شهد **لينين وهتلر وستالين** ؟ إلا أن أهميتهم كانت تقتصر على سياسة القوى وذلك لقدرتهم على السيطرة على القوي الإنتاجية في دولة كبيرة وعلى إعادة تنظيمها ، وكما كشف

المصير الذي آلت إليه ألمانيا النازية ، كان اختبار القوة العالمية عن طريق الحروب لا يولي اهتماماً إلى أية دولة تفتقر إلى القوة الصناعية التقنية وبالتالي التسلح العسكري لتحقيق طموحات قائدها .

إذا كانت الخطوط العريضة لهذه العقود الستة من صراعات القوى الكبرى كانت قد جرت الإشارة إليها في عقد ١٨٩٠ ، فإن نجاح وفشل الدولة كل على حدة كان لا يزال لم يتقرر بعد ، وكان يتوقف على قدرة كل دولة على زيادة ناتجها الصناعي وكذلك على حقائق الجغرافيا ، هل كانت الدولة تقع فى بؤرة الأزمات الدولية أم على الهامش ؟ هل هى آمنة من الغزو ؟ هل هى مضطرة لمواجهة طريقتين أو ثلاث فى نفس الوقت ؟ وكانت الوحدة الوطنية والحس الوطني وقدرة الدولة على السيطرة على سكانها لها أهميتها أيضا ، وقد يتوقف على سياسات التحالف وصنع القرار ، وهل تقاتل الدولة فى معسكر تحالف أم بمفردها ، وهل دخلت الحرب فى بدايتها أم فى منتصفها وهل دخلت قوى أخرى فى الحرب بعد حيادها السابق على الجانب الآخر ؟

مثل هذه التساؤلات تقترح أن أى تحليل مناسب لعالم « ثنائى القطب » وأزمة القوى المتوسطة يحتاج إلى النظر فى ثلاثة مستويات من العلية : أولها التغيرات التى طرأت على القاعدة الإنتاجية الصناعية العسكرية ، وثانياً العوامل الجغرافية / السياسية والاستراتيجية والاجتماعية / الثقافية التى تؤثر على ردود أفعال كل دولة تجاه تغيرات الموازين العالمية ، وثالثاً التغيرات السياسية التى تؤثر على فرص النجاح أو الفشل فى حروب التحالفات الكبرى فى أوائل القرن العشرين .

التوازن المتغير للقوى العالمية :

يتفق مراقبو نهاية القرن للشئون العالمية على أن عجلة التغيير الاقتصادي والسياسي كانت مسرعة وقد تؤدي إلى مزيد من تشتيت قوى النظام العالمي ، كانت التحولات دائماً ما تحدث في موازين القوى لإفراز عدم الاستقرار بل والحرب ، يقول **توكيديدس** في كتابه إن « مايجعل من الحرب أمراً حتمياً هو نمو

قوة أثينا والمخاوف التي نتجت عن ذلك في أسبرطة »[١٥] ، ولكن في الربع الأخير من القرن ١٩ كانت التغيرات التي تؤثر على نظام القوى الكبرى أكثر انتشاراً وسرعة مما مضى ، وكانت شبكة التبادل التجاري والمواصلات تعني إمكانية نقل مستحدثات التقنيه والعلم من قارة إلى أخرى في غضون عدة سنوات ، وفي غضون خمس سنوات من اكتشاف **جيلكريست وتوماس** لطريقة تحويل الشوائب الفوسفورية إلى صلب عام ١٨٧٩ كان هناك ٤٨ من المحولات الأساسية تعمل في غرب أوروبا وشرقها[١٦] وعبر الأطلنطي ، وكانت النتيجة التحول في نصيب كل دولة من إنتاج الصلب وكانت أيضا تعني التحول في الإنتاج الحربي .

وكما رأينا كانت الإمكانيات العسكرية تختلف عن القوة العسكرية ، فمن القوى الاقتصادية ماتفضل أن تكون قزماً عسكرياً ، في حين أن دولة بدون موارد اقتصادية كبرى يمكن أن تنظم مجتمعها بحيث تكون قوة عسكرية رهيبة ، وكانت هناك استثناءات للمعادلة البسيطة التي تقول « قوة اقتصادية = قوة عسكرية » في تلك الحقبة كغيرها وتحتاج إلى مزيد من المناقشة ، إلا أن الصلة بين الاقتصاد والاستراتيجية في حقبة الحرب الصناعية الحديثة كانت وثيقة ، ومن أجل فهم التحولات الطويلة المدى والتي تؤثر على موازين القوى الدولية بين ١٨٨٠ والحرب العالمية الثانية يجب النظر إلى البيانات الاقتصادية ، وقد تم اختيار هذه البيانات بناء على إخضاع إمكانيات الدولة للحرب وبالتالي لا تشمل بعض المؤشرات الاقتصادية المعروفة التي لا تعين في هذا الصدد .

وحجم السكان لايعد في حد ذاته مؤشراً موثوقاً إلى القوة ، لكن جدول (١٢) يقترح ولو من الناحية الديموغرافية على الأقل أن روسيا والولايات المتحدة كانتا تعدان نوعاً من القوى الكبرى يختلف عن الأخريات وكانت ألمانيا ومن بعدها اليابان قد بدأتا في إتخاذ طريق يبعد قليلاً عن غيرهما .

وهناك طريقتان « للسيطرة » على البيانات الخام في جدول (١٢) ، أولاهما مقارنة التعداد الإجمالي لسكان دولة ما بتعداد الجزء الحضري منه ، إذ إن هذا يعد

مؤشراً هاماً إلى عملية التحديث الصناعي التجاري ، والأخرى هي ربط هذه النتائج بمستويات الدخل الفردي من التصنيع بالقياس إلى دولة بريطانيا (جدول١٤) .

جدول ١٢ : تعداد سكان القوى الدولية بين ١٨٩٠ و ١٩٣٨[١٧](بالملايين)

	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٢٨	١٩٣٨
روسيا	١١٦,٨	١٣٥,٦	١٥٩,٣	١٧٥,١	١٢٦,٦	١٥٠,٤	١٨٠,٦
الولايات المتحدة	٦٢,٦	٧٥,٩	٩١,٩	٩٧,٣	١٠٥,٧	١١٩,١	١٣٨,٣
ألمانيا	٤٩,٢	٥٦,٠	٦٤,٥	٦٦,٩	٤٢,٨	٥٥,٤	٦٨,٥
النمسا / المجر	٤٢,٦	٤٦,٧	٥٠,٨	٥٢,١	–	–	–
اليابان	٣٩,٩	٤٣,٨	٤٩,١	٥١,٣	٥٥,٩	٦٢,١	٧٢,٢
فرنسا	٣٨,٣	٣٨,٩	٣٩,٥	٣٩,٧	٣٩,٠	٤١,٠	٤١,٠
بريطانيا	٣٧,٤	٤١,١	٤٤,٩	٤٥,٦	٤٤,٤	٤٥,٧	٤٧,٦
إيطاليا	٣٠,٠	٣٢,٢	٣٤,٤	٣٥,١	٣٧,٧	٤٠,٣	٤٣,٨

وبدون أن ندخل فى تفاصيل لتحليل الأرقام فى جدول ١٣ و ١٤ في هذه المرحلة يمكن إعطاء عدة بيانات عامة ، وبتقديم مثل هذه القياسات « التحديثية » من قبيل حجم السكان والنسبة الحضرية منهم وحجم التصنيع ، نجد أن أوضاع معظم القوى تتغير جذريا عن أوضاعها في جدول (١٢) ، فتتراجع روسيا من المكانة الأولي إلى المكانة الأخيرة على الأقل حتى توسعها الصناعي في عقد ١٩٣٠ ، ويتقدم وضع كل من بريطانيا وألمانيا وتبرز خاصية الولايات المتحدة الفريدة فى امتلاك مجتمع سكاني ضخم وصناعي فى آن معا ، وفي بداية هذه الحقبة نجد أن الهوة بين أقوي القوي الكبرى وأضعفها كبيرة ، وفي عشية الحرب العالمية الثانية كانت لا تزال هناك فوارق هائلة ، وقد تضم عملية التحديث كل هذه الدول وهي تمر بنفس «المراحل»[١٩] ، ولا تعنى أن كلا منها كانت ستستفيد من حيث القوة بنفس القدر .

وتتضح الفوراق الهامة بين القوي العظمي عندما ينظر المرء بدقة إلى البيانات المفصلة للإنتاجية الصناعية ، وقد اتخذ ناتج الحديد والصلب كمؤشر إلى القوة العسكرية المرتقبة في هذه الحقبة وإلى التصنيع نفسه ولهذا فإن الأرقام المعنية قد أعيدت جدولتها في جدول (١٥) .

جدول ١٣ : سكان الحضر في القوى الكبرى (بالمليون) والنسبة المئوية إلى تعداد السكان الإجمالي ١٨٩٠ ــ ١٩٣٨[١٨]

	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٢٨	١٩٣٨
١ ــ بريطانيا	١١,٢	١٥,٥	١٥,٣	١٥,٨	١٦,٦	١٧,٥	١٨,٧
(١)	(٪٢٩,٩)	(٪٣٢,١)	(٪٣٤,٩)	(٪٣٤,٦)	(٪٣٧,٣)	(٪٣٨,٢)	(٪٣٩,٢)
٢ ــ الولايات المتحدة	٩,٦	١٤,٢	٢٠,٣	٢٢,٥	٢٧,٤	٣٤,٣	٤٥,١
(٢)	(٪١٥,٣)	(٪١٨,٧)	(٪٢٢,٠)	(٪٢٣,١)	(٪٢٥,٩)	(٪٢٨,٧)	(٪٣٢,٨)
٣ ــ ألمانيا	٥,٦	٨,٧	١٢,٩	٤١,١	١٥,٣	١٩,١	٢٠,٧
(٤)	(٪١١,٣)	(٪١٥,٥)	(٪٢٠,٠)	(٪٢١,٠)	(٪٣٥,٧)	(٪٣٤,٤)	(٪٣٠,٢)
٤ ــ فرنسا	٤,٥	٥,٢	٥,٧	٥,٩	٥,٩	٦,٣	٦,٣
(٣)	(٪١١,٧)	(٪١٣,٣)	(٪١٤,٤)	(٪١٤,٨)	(٪١٥,١)	(٪١٥,٣)	(٪١٥,٠)
٥ ــ روسيا	٤,٣	٦,٦	١٠,٢	١٢,٣	٤,٠	١٠,٧	٣٦,٥
(٨)	(٪٣,٦)	(٪٤,٨)	(٪٦,٤)	(٪٧,٠)	(٪٣,١)	(٪٧,١)	(٪٢٠,٢)
٦ ــ إيطاليا	٢,٧	٣,١	٣,٨	٤,١	٥,٠	٦,٥	٨,٠
(٥)	(٪٩,٠)	(٪٩,٦)	(٪١١,٠)	(٪١١,٦)	(٪١٣,٢)	(٪١٦,١)	(٪١٨,٢)
٧ ــ اليابان	٢,٥	٣,٨	٥,٨	٦,٦	٦,٤	٩,٧	٢٠,٧
(٦)	(٪٦,٣)	(٪٨,٦)	(٪١٠,٣)	(٪١٢,٨)	(٪١١,٦)	(٪١٥,٦)	(٪٢٨,٦)
٨ ــ النمسا / المجر	٢,٤	٣,١	٤,٢	٤,٦	—	—	—
(٧)	(٪٥,٦)	(٪٦,٦)	(٪٨,٢)	(٪٨,٨)			

جدول ١٤ : مستوى الدخل الفردي من التصنيع : ١٨٨٠ ــ ١٩٣٨[٢٠]

(بالنسبة لبريطانيا عام ١٩٠٠ = ١٠٠)

	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣	١٩٢٨	١٩٣٨	
١ ــ بريطانيا	٨٧	(١٠٠)	١١٥	١٢٢	١٥٧	٢
٢ ــ الولايات المتحدة	٣٨	٦٩	١٢٦	١٨٢	١٦٧	١
٣ ــ فرنسا	٢٨	٣٩	٥٩	١٨٢	٧٣	٤
٤ ــ ألمانيا	٢٥	٥٢	٨٥	١٢٨	١٤٤	٣
٥ ــ إيطاليا	١٢	١٧	٢٦	٤٤	٦١	٥
٦ ــ النمسا	١٥	٢٣	٣٢	—	—	
٧ ــ روسيا	١٠	١٥	٢٠	٢٠	٣٨	٧
٨ ــ اليابان	٩	١٢	٢٠	٣٠	٥١	٦

ولكن قد تكون أفضل مقياس لمدى تصنيع أية دولة هو استهلاكها للطاقة من مصادر حديثة (فحم ، بترول ، غاز طبيعي ، كهرباء هيدروليكية وليس الخشب) لأنه يعد مؤشراً إلى كل من القدرة التكنولوجية للدولة على استغلال مصادر غير حية للطاقة ومعدل الحيوية الاقتصادية ، وهذه الأرقام نجدها في جدول (١٦) .

جدول (١٥) إنتاج القوى الكبرى من الحديد والصلب : ١٨٩٠ ــ ١٩٣٨[٢١] (بالمليون) (حديد لعام ١٨٩٠ وصلب بعدها)

	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٣٨
الولايات المتحدة	٩,٣	١٠,٣	٢٦,٥	٣١,٨	٤٢,٣	٤١,٣	٢٨,٨
بريطانيا	٨,٠	٥,٠	٦,٥	٧,٧	٩,٢	٧,٤	١٠,٥
ألمانيا	٤,١	٦,٣	١٣,٦	١٧,٦	٧,٦	١١,٣	٢٣,٢
فرنسا	١,٩	١,٥	٣,٤	٤,٦	٢,٧	٩,٤	٦,١
النمسا / المجر	٠,٩٧	١,١	٢,١	٢,٦	—	—	—
روسيا	٠,٩٥	٢,٢	٣,٥	٤,٨	٠,١٦	٥,٧	١٨,٠
اليابان	٠,٠٢	—	٠,١٦	٠,٢٥	٠,٨٤	٢,٣	٧,٠
إيطاليا	٠,٠١	٠,١١	٠,٧٣	٠,٩٣	٠,٧٣	١,٧	٢,٣

جدول (١٦) استهلاك القوى الكبرى من الطاقة : ١٨٩٠ ــ ١٩٣٨

(بالملايين من الأطنان المترية بما يعادل الفحم)

	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٣٨
الولايات المتحدة	١٤٧	٢٤٨	٤٨٣	٥٤١	٦٩٤	٧٦٢	٦٩٧
بريطانيا	١٤٥	١٧١	١٨٥	١٩٥	٢١٢	١٨٤	١٩٦
ألمانيا	٧١	١١٢	١٥٨	١٨٧	١٥٩	١٧٧	٢٢٨
فرنسا	٣٦	٤٧,٩	٥٥	٦٢,٥	٦٥	٩٧,٥	٨٤
النمسا / المجر	١٩,٧	٢٩	٤٠	٤٩,٤	—	—	—
روسيا	١٠,٩	٣٠	٤١	٥٤	١٤,٣	٦٥	١٧٧
اليابان	٤,٦	٤,٦	١٥,٤	٢٣	٣٤	٥٥,٨	٩٦,٥
إيطاليا	٤,٥	٥	٩,٥	١١	١٤,٣	٢٤	٢٧,٨

يؤكد كل من جدول ١٥ و ١٦ التحولات الصناعية السريعة التي طرأت لبعض القوى فى فترة معينة (ألمانيا قبل ١٩١٤ ، روسيا واليابان فى عقد ١٩٣٠) ويشير إلى معدلات النمو البطيئة فى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، ويمكن تنظيم ذلك أيضا في صورة نسبية للإشارة إلى الوضع الصناعي المقارن لدولة ما بمرور الوقت (جدول ١٧) .

وفي النهاية قد يكون من المفيد أن نعود إلى جدول (١٨) للتعرف على أنصبة الإنتاج الصناعي لبيان التحولات التى طرأت منذ التحليل الذى قدمناه لموازين القرن ١٩ في الباب السابق .

جدول (١٧) إجمالي الإمكانيات الصناعية لدى القوى بصورة نسبية : ١٨٨٠ ــ ١٩٣٨[٢٣]

(المملكة المتحدة عام ١٩٠٠ = ١٠٠)

	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣	١٩٢٨	١٩٣٨
بريطانيا	٧٣,٣	(١٠٠)	١٢٧,٢	١٣٥	١٨١
الولايات المتحدة	٤٦,٩	١٢٧,٨	٢٩٨,١	٥٣٣	٥٢٨
ألمانيا	٢٧,٤	٧١,٢	١٣٧,٧	١٥٨	٢١٤
فرنسا	٢٥,١	٣٦,٨	٥٧,٣	٨٢	٧٤
روسيا	٢٤,٥	٤٧,٥	٧٦,٦	٧٢	١٥٢
النمسا / المجر	١٤	٢٥,٦	٤٠,٧	–	–
إيطاليا	٨,١	١٣,٦	٢٢,٥	٣٧	٤٦
اليابان	٧,٦	١٣	٢٥,١	٤٥	٨٨

جدول (١٨) الأنصبة النسبية لناتج التصنيع العالمي : ١٨٨٠ ــ ١٩٣٨[٢٤]

(نسبة مئوية)

	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣	١٩٢٨	١٩٣٨
بريطانيا	٢٢,٩	١٨,٥	١٣,٦	٩,٩	١٠,٧
الولايات المتحدة	١٤,٧	٢٣,٦	٣٢,٠	٣٩,٣	٣١,٤
ألمانيا	٨,٥	١٣,٢	١٤,٨	١١,٦	١٢,٧
فرنسا	٧,٨	٦,٨	٦,١	٦,٠	٤,٤
روسيا	٧,٦	٨,٨	٨,٢	٥,٣	٩,٠
النمسا / المجر	٤,٤	٤,٧	٤,٤	–	–
إيطاليا	٢,٥	٢,٥	٢,٤	٢,٧	٢,٨

أوضاع القوى : ١٨٨٥ ـ ١٩١٤ :

في مواجهة هذه الأرقام يجدر بنا أن نؤكد أن كل هذه الإحصائيات تعد تجريدية صماء إلي أن توضع في سياق تاريخي وجغرافي معين ، فقد تستحق الدول صاحبة الناتج الصناعي المتماثل تصنيفات مختلفة من حيث كفاءتها بين القوى الكبرى بسبب عوامل مثل التماسك الاجتماعي الداخلي والقدرة على حشد الموارد لاتخاذ إجراء قومي والوضع الجغرافي والقدرات الدبلوماسية ، ونظراً لمحدودية المساحة فمن غير الممكن أن نقدم فى هذا الباب ما حاول **كورللى بارنيت** أن يقدمه عن القوى العظمى فى دراسته الشمولية عن بريطانيا منذ بضعة أعوام مضت ، إلا أننا فيما يلي سنحاول أن نقترب من الإطار العام الذي رسمه **بارنيت** والذي يقول فيه :

« إن قوة أية دولة لاتشمل قواتها المسلحة وحسب بل وتشمل مواردها الاقتصادية والتقنية وإدارتها للشئون الخارجية وفعالية نظامها الاجتماعي والسياسي ، وفي الأمة ذاتها ، في الشعب ، في مهاراته وطاقاته وطموحاته ونظامه ومعتقداته وأساطيره وأوهامه ، وفي تداخل هذه العوامل كلها ، كما يجب النظر إلى القوة لا في حد ذاتها وفي مداها المطلق ، بل بالنسبة إلى الالتزامات الدولية خارجياً واستعمارياً ، وبالنسبة إلى قوة الدول الأخرى[٢٥] .

وقد تكون أفضل وسيلة لبيان الفعالية الاستراتيجية وتباينها هى النظر إلى القوى الجديدة النسبية في النظام الدولي وهي إيطاليا وألمانيا واليابان ، وقد تحولت الأولي والثانية إلى دولة متحدة في ٧٠ ــ ١٨٧١ ، وبدأت الأخيرة في الخروج من عزلتها بعد إصلاحات **ميجي** عام ١٨٦٨ ، في كل من هذه المجتمعات الثلاثة كانت ثمة دوافع لاتباع خطى القوى القائمة ، وفي عقدي ١٨٨٠ و ١٨٩٠ كانت كل منها تكتسب أراضي عبر البحار ، وبدأت في إنشاء أسطول حديث لتكملة جيشها ، وكانت كل منها تمثل عنصراً هاماً في النشاط الدبلوماسي لعصرها وقد أصبحت كل

منها في ١٩٠٢ شريكاً وحليفاً لقوة أقدم ، إلا أن كل هذه التشابهات لا تمحو الفوارق الجوهرية في القوة الحقيقيه التي امتلكتها كل منها .

إيطاليا :

كان ظهور دولة إيطالية موحدة يمثل تحولاً رئيسياً في الموازين الأوروبية ، فبدلاً من كونها مجموعة من الدويلات المتصارعة تحت سيطرة أجنبية في جزء منها وعرضة لتهديدات بالتدخل على الدوام قام معسكر قوي قوامه ثلاثين مليون نسمة يزداد تعدادهم زيادة سريعة لدرجة أن قاربوا سكان فرنسا عام ١٩١٤ ، وكان جيشها وبحريتها في تلك الفترة صغيرين نسبياً ولكن كان يحسب لهما حساب كما يتضح من الجدولين ١٩ و٢٠ .

جدول (١٩) أعداد أطقم الجيش والبحرية للقوى الكبرى : ١٨٨٠ — ١٩١٤[٢٦]

	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٤
روسيا	٧٩١,٠٠٠	٦٧٧,٠٠٠	١,١٦٢,٠٠٠	١,٢٨٥,٠٠٠	١,٣٥٢,٠٠٠
فرنسا	٥٤٣,٠٠٠	٥٤٢,٠٠٠	٧١٥,٠٠٠	٧٦٩,٠٠٠	٩١٠,٠٠٠
ألمانيا	٤٢٦,٠٠٠	٥٠٤,٠٠٠	٥٢٤,٠٠٠	٦٩٤,٠٠٠	٨٩١,٠٠٠
بريطانيا	٣٦٧,٠٠٠	٤٢٠,٠٠٠	٦٢٤,٠٠٠	٥٧١,٠٠٠	٥٣٢,٠٠٠
النمسا / المجر	٢٤٦,٠٠٠	٣٤٦,٠٠٠	٣٨٥,٠٠٠	٤٢٥,٠٠٠	٤٤٤,٠٠٠
إيطاليا	٢١٦,٠٠٠	٢٨٤,٠٠٠	٢٥٥,٠٠٠	٣٢٢,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠
اليابان	٧١,٠٠٠	٨٤,٠٠٠	٢٣٤,٠٠٠	٢٧١,٠٠٠	٣٠٦,٠٠٠
الولايات المتحدة	٣٤,٠٠٠	٣٩,٠٠٠	٩٦,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	١٦٤,٠٠٠

جدول (٢٠) حمولات السفن الحربية للقوى الكبرى : ١٨٨٠ ــ ١٩١٤[٢٧]

	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٤
بريطانيا	٦٥٠,٠٠٠	٦٧٩,٠٠٠	١,٠٦٥,٠٠٠	٢,١٧٤,٠٠٠	٢,٧١٤,٠٠٠
فرنسا	٢٧١,٠٠٠	٣١٩,٠٠٠	٤٩٩,٠٠٠	٧٢٥,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠
روسيا	٢٠٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	٣٨٣,٠٠٠	٤٠١,٠٠٠	٦٩٧,٠٠٠
الولايات المتحدة	١٦٩,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠؟	٣٣٣,٠٠٠	٨٢٤,٠٠٠	٩٨٥,٠٠٠
إيطاليا	١٠٠,٠٠٠	٢٤٢,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	٣٢٧,٠٠٠	٤٩٨,٠٠٠
ألمانيا	٨٨,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠	٢٨٥,٠٠٠	٩٦٤,٠٠٠	١,٣٠٥,٠٠٠
النمسا / المجر	٦٠,٠٠٠	٦٦,٠٠٠	٨٧,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	٣٧٢,٠٠٠
اليابان	١٥,٠٠٠	٤١,٠٠٠	١٨٧,٠٠٠	٤٩٦,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠

وإذا استخدمنا اللغة الدبلوماسية كما سبق أن ذكرنا[٢٨] فإن نهضة إيطاليا قد غطت على جارتيها القوتين العظميين فرنسا والنمسا / المجر ، وبينما أدى انضمامها للتحالف الثلاثي عام ١٨٨٢ إلى حل ظاهري للصراع الإيطالي النمساوي فقد أكد على أن فرنسا المعزولة أصبحت تواجه خصوما على جبهتين ، وفي غضون عشر سنوات من توحيدها كانت إيطاليا تبدو كعضو كامل العضوية في نظام القوى العظمى الأوروبي .

إلا أن خروج إيطاليا كقوة عظمى قد غطى على بعض نقاط الضعف وأهمها التخلف الاقتصادي للبلاد وخاصة في جنوبها الريفي ، وكانت الأمية متفشية وخاصة في الجنوب مما عُدّ انعكاساً للتخلف الزراعي الإيطالي ومظاهره الملكيات الصغيرة والتربة الضعيفة والاستثمارات الفقيرة ونظام المشاركة في المحاصيل وعجز النقل ، وكان الناتج الإجمالي ومستوى دخل الفرد الإيطالي يماثل نظيره في المجتمعات الريفية في أسبانيا وشرق أوروبا ، وكانت إيطاليا تفتقر إلى الفحم ، ولكن رغم تحولها إلى الكهرباء الهيدروليكية إلا أن حوالي ٨٨٪ من الطاقة في إيطاليا استمرت تأتي من الفحم البريطاني مما كان يشكل استنزافاً لميزان مدفوعاتها ونقطة ضعف استراتيجية خطيرة ، وفي ظل مثل هذه الظروف كانت نهضة إيطاليا وزيادتها

السكانية بدون التوسع الصناعي الضروري نعمة ونقمة في آن معاً ، إذ أدت إلى تباطؤ نمو مستوى دخل الفرد بالنسبة لنظيره فى القوى الغربية[٢٩] ، وربما كانت المقارنة تزداد اتساعاً لولا هجرة مئات الآلاف من الإيطاليين عبر الأطلنطي كل عام ، كل هذا جعل منها « الدولة التى أتت متأخرة » حسب تعبير **كمب**[٣٠] .

ولكن هذا لا يعني أن إيطاليا لم تعرف التحديث ، فقد كانت هذه الفترة هي التي أشار إليها العديد من المؤرخين باسم « الثورة الصناعية للحقبة الإيطالية »[٣١] ، فكانت هناك في الشمال على الأقل تحولات كبيرة نحو الصناعات الثقيلة والحديد والصلب وبناء السفن وصناعة السيارات والنسيج ، ويري البعض أن السنوات من ١٨٩٦ إلى ١٩٠٨ شهدت انطلاقة إيطاليا الكبرى نحو التصنيع ، فالحقيقة أن الصناعة الإيطالية حققت نمواً أسرع من أي مكان آخر بأوروبا ، واشتد نزوح السكان من الريف إلى المدن وأعاد النظام المصرفي تعديل ذاته للنظام الائتماني الصناعي وتحرك الدخل القومي الحقيقي إلى أعلى تحركاً حاداً[٣٢] .

ورغم ذلك فما أن توضع الإحصائيات الإيطالية في مقارنة يبدأ البريق في الشحوب ، فقد أنشأت إيطاليا صناعة حديد وصلب لكنها في عام ١٩١٣ حققت فيه ناتجاً لايزيد على ١ إلى ٨ من الناتج البريطاني ، و ١ إلى ١٧ من الناتج الألماني و ٢ إلى ٥ من الناتج البلجيكي[٣٣] ، وحققت نمواً صناعياً كبيراً ولكن من بداية شديدة التدني طمست حجمه ، وفي بداية الحرب العالمية الأولى لم تكن قد بلغت ربع القوة الصناعية التى حازتها بريطانيا عام ١٩٠٠ ، والحقيقة أن نصيبها من الإنتاج الصناعي العالمي قد تدهور من ٢,٥٪ عام ١٩٠٠ إلى ٢,٤٪ عام ١٩١٣ ، ورغم دخول إيطاليا الهامشى إلى قائمة القوى الكبرى فإنه ينبغي القول إن بعض هذه القوى مفردة ــ فيما عدا اليابان ــ كانت تملك مايوازى ضعف أو ثلاثة أمثال قوتها الصناعية .

وربما كان العوض عن تلك النقائض يتمثل في درجة كبيرة نسبيا من التماسك الاجتماعي والعزيمة ، إلا أنه حتى هذين العنصرين كانا غائبين ، فكان الولاء في

الكيان السياسي الإيطالي عائلياً ومحلياً وإقليمياً وليس قومياً ، وازدادت الفجوة بين الشمال والجنوب اتساعاً بزيادة حركة التصنيع في الشمال فقط وافتقاد أى اتصال حقيقي مع العالم خارج مجتمع القرية في عدة أجزاء من شبه الجزيرة ، العداء بين الحكومة الإيطالية والكنيسة الكاثوليكية التى حرمت على أعضائها خدمة الدولة ، ولم تتغلغل « النهضة » في نسيج المجتمع الإيطالي ، وكان نظام التجنيد للخدمة العسكرية صعباً ، وكان من المستحيل توزيع الوحدات العسكرية طبقا للمبادىء الاستراتيجية بدلاً من الحسابات السياسية الإقليمية ، وكانت العلاقات بين المدنيين والعسكريين في القمة تتسم بسؤ الفهم المتبادل وانعدام الثقة ، وكان العداء للعسكرية في المجتمع الإيطالي ورداءة نوعية فصائل الضباط والافتقار إلى التمويل الكافي للتسلح الحديث سبباً في زيادة الشكوك في الكفاءة العسكرية الإيطالية قبل معركة ١٩١٧ التي أدت إلى كارثة في كابوريتو أو الحملة المصرية[٣٤] ، وكانت حروب التوحيد الإيطالية ترتكز على تدخل فرنسا وتهديد بروسيا للنمسا / المجر ، وكانت كارثة ١٨٩٦ في عدوا بالحبشة سببا في ذيوع صيت إيطاليا باعتبارها القوة الأوروبية الوحيدة التى منيت بهزيمة على يد مجتمع أفريقي دون رد فعال ، وكان قرار الحكومة الإيطالية بشن الحرب على ليبيا عام ١١ ــ ١٩١٢ بمثابة كارثة مالية من الدرجة الأولى ، وتدهور حجم القوة البحرية بصورة مطردة وضعفت كفاءتها ، ودائماً ما تمنى قادة البحرية البريطانية بقاء الأسطول الإيطالي على حياده إذا ما نشبت حرب ضد فرنسا فى تلك الفترة[٣٥] .

وكانت نتيجة كل ذلك محبطة بالنسبة لوضع إيطاليا الاستراتيجي والدبلوماسي ، وكانت البحرية الإيطالية واعية لدرجة عجزها بل وأدى طول سواحلها وضعفها إلى تأرجح سياساتها التحالفية إلى درجة بعيدة وبالتالي إلى فوضوية تخطيطها الاستراتيجى ، وكانت معاهدة التحالف التى وقعتها إيطاليا عام ١٨٨٢ مع برلين مدعاة للارتياح في البداية وخاصة عندما بدا **بسمارك** وقد أصاب حركة الفرنسيين بالشلل ، لكن الحكومة الإيطالية ظلت تمارس ضغوطها لعقد روابط أوثق مع

بريطانيا التي كانت تستطيع أن تحيِّد الأسطول الفرنسي ، وبتقارب بريطانيا وفرنسا بعد ١٩٠٠ وزيادة الخصومة بين بريطانيا وألمانيا أحسّ الإيطاليون بأن الخيار الوحيد المطروح هو التقرب من التحالف البريطاني الفرنسي ، وعززت الكراهية المتبقية للنمسا / المجر من هذا التوجه ، وهكذا كانت إيطاليا عام ١٩١٤ تحتل مكانة تماثل مكانتها في عام ١٨٧١ ، فكانت « أصغر القوى الكبرى »[٣٦] ويراها جيرانها كقوة لايمكن التنبؤ بتحركاتها وليس لها مبادىء ولها مطامع في الألب والبلقان وشمال أفريقيا وأماكن أخرى ، مما أثار حفيظة الأصدقاء والأعداء وتعارضت مع مصالحهم ، واستمرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في إضعاف قوتها وقدرتها على التأثير في الأحداث ، إلا أنها ظلت من أعضاء اللعبة ، خلاصة القول : إن معظم الحكومات الأخرى فضلت أن تحتفظ بصداقة إيطاليا على مبادلتها العداء ، إلا أن هامش الفائدة كان ضعيفاً[٣٧] .

اليابان :

كانت إيطاليا عضواً هامشياً في نظام القوى العظمى عام ١٨٩٠ ، أما اليابان فلم يكن عضواً به على الإطلاق ، فقد ظلت قروناً طويلة خاضعة لحكم أقلية إقطاعية لامركزية تتألف من حكام إقليميين (دايميو) ، وطبقة ارستقراطية مغلقة من المحاربين (ساموراي) ، ونظراً للعقبات التي واجهت اليابان من افتقارها إلى الموارد الطبيعية والأراضي الجبلية الوعرة واقتصار الأراضي الزراعية على ٢٠٪ من جملة أراضيها ، فقد عانت اليابان من نقص العوامل اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ونظراً لعزلتها عن بقية العالم بسبب لغتها المعقدة ووعيها الشديد بتميزها الثقافي ، فقد ظل الشعب الياباني مغلقاً على نفسه ويقاوم النفوذ الأجنبي في النصف الثاني من القرن ١٩ ، ولكل هذه الأسباب بدت اليابان غير ناضجة من الناحية السياسية ومتخلفة من الناحية الاقتصادية وضعيفة عسكرياً من حيث القوة العالمية[٣٨] ، ولكن في غضون جيلين فقط تحولت إلى طرف له وزنه في السياسة الدولية في الشرق الأقصى .

كان سبب هذا الذي فرضته إصلاحات ميجي من أعلى عام ١٨٦٨ هو عزم الأعضاء ذوي التأثير في الصفوة اليابانية الحاكمة على تفادى الخضوع لاستعمارية الغرب ، كما حدث في أماكن أخرى من آسيا حتى ولو كانت الإجراءات الإصلاحية تشمل تمزيق النظام الإقطاعي وقيام معارضة عنيفة من جانب عشائر الساموراى[٣٩] ، وكان على اليابان أن تطبق التحديث لا لأن أصحاب الأموال كانوا يتطلعون إليه بل لأن الدولة كانت في حاجة إليه ، وفي أعقاب سحق المعارضة المبكرة استمر التحديث بالتزام وإصرار ، فتم إقرار دستور على غرار الدستور البروسي ــ الألماني وتم إصلاح النظام القضائي ، وتم تطوير النظام التعليمي إلى درجة تحقيق درجة عالية من محو الأمية وتم تغيير التقويم والزي وتطوير النظام المصرفي ، وتم جلب الخبراء من البحرية البريطانية للإشراف على إنشاء أسطول ياباني حديث ، ومن أركان الحرب البروسيين للإسهام في تحديث الجيش ، وتم إرسال ضباط يابانيين إلى الأكاديميات العسكرية والبحرية الغربية ، وتم شراء الأسلحة الحديثة من الخارج رغم قيام صناعة أسلحة محلية ، وشجعت الدولة على إقامة شبكة من الخطوط الحديدية والتلغراف وسفن الشحن وعملت بالتعاون مع أصحاب رؤوس الأموال اليابانيين على تطوير صناعات ثقيلة من حديد وصلب وبناء سفن وتحديث صناعة النسيج ، وحققت الصادرات اليابانية من الحرير والمنسوجات طفرة كبيرة ، ووراء هذا كله كان ثمة التزام سياسي تجاه الشعار القومي « دولة غنية وجيش قوي » ، فكانت القوة الاقتصادية والقدرة العسكرية / البحرية تسير جنباً إلى جنب بالنسبة للشعب الياباني .

وقد استغرق الأمر زمناً طويلاً وظلت العقبات كبيرة[٤٠] ، ورغم تضاعف سكان الحضر بين ١٨٩٠ و ١٩١٣ إلا أن أعداد اليابانيين على الأرض الزراعية ظلت كما هي ، وحتى في عشية الحرب العالمية الأولى كان مايزيد على ثلاثة أخماس الشعب الياباني يعملون بالزراعة والغابات والصيد ، ورغم كل التطورات التي أدخلت على تقنيات الزراعة فقد حالت الطبيعة الجبلية للريف وصغر حجم

الممتلكات الزراعية دون حدوث « ثورة زراعية » تماثل الثورة في بريطانيا ، مما جعل معدل دخل الفرد من التصنيع في ذيل القوى الكبرى (جدول ١٤ ، ١٧) ، ويمكن إدراك الطفرة الصناعية التى تحققت قبلَ ١٩١٤ من ارتفاع استهلاكها للطاقة من مصادر حديثة وازدياد سهمها من الناتج الصناعي العالمي في حين أنها ظلت قاصرة في عدة مجالات أخرى ، فكان إنتاجها من الحديد والصلب ضعيفاً وكانت تعتمد على الواردات إلى درجة كبيرة ، ورغم نمو صناعة السفن بها فقد ظلت تستورد سفناً حربية من الخارج ، وكانت تعاني من نقص رأس المال فلجأت إلى الاقتراض من الخارج دون أن تحصل على مايكفي منه لاستثماره في الصناعة والبنية التحتية والقوات المسلحة ، وعلى الصعيد الاقتصادي حققت معجزة لتصبح الدولة غير الغربية الوحيدة التي تمر بثورة صناعية في قمة عصر الاستعمار ، إلا أنها ظلت قاصرة صناعياً ومالياً بالمقارنة ببريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا .

كان هناك عاملان آخران لنهضة اليابان وصعودها إلى مصاف القوى الكبرى ، ويساعدان على تفسير أسباب تفوقها على دولة كإيطاليا ، أولهما عزلتها الجغرافية ، فكان شاطئها القاري تحت تهديد الامبراطورية الصينية المضمحلة ، وفي حين أن الصين ومنشوريا وكوريا كان يمكن أن يسقطوا في أيدي قوة كبرى أخرى فقد وضعت الجغرافيا اليابان في وضع أقرب إلى هذه البقاع من أي من سائر القوى الاستعمارية الأخرى وهو ما اكتشفته روسيا عندما جردت جيشاً عبر ستة آلاف ميل من الخطوط الحديدية عام ١٩٠٥ وأدركته البحرية البريطانية والأميريكية بعد عدة عقود ، عندما عانت من مشكلة صعوبة الإمدادات في إنقاذها للفيلبين وهونج كونج والملايو ، وما كانت مساعي أية دولة كبرى لِتَحُول دون أن تصبح اليابان القوة الضاربة في تلك المنطقة مع مرور الوقت .

وكان العامل الثاني هو الروح المعنوية ، فيبدو أن الحس الياباني الشديد بالتميز الثقافي وتقاليد عبادة الامبراطور واحترام الدولة وتقدير الساموراي للشرف العسكري والتأكيد على عنصر النظام قد أفرز ثقافة سياسية تتسم بالحس الوطني ،

وعززت قوة الدفع اليابانية نحو التوسع في شرق آسيا لأسباب أمنية استراتيجية وفتح أسواق ومصادر للمواد الخام ، وقد انعكس ذلك في الحملة العسكرية والبحرية على الصين عام ١٨٩٤ عندما تنازعت الدولتان على كوريا[٤١] ، وفي نهاية هذه الحرب أجبرت التهديدات الثلاثية من جانب روسيا وفرنسا وألمانيا بالتدخل الحكومة اليابانية على سحب ادعاءاتها في ميناء آرثر ولياوتونغ ، إلا أن هذا قد زاد من عزم طوكيو على بذل المحاولة فيمابعد ، فلم يكن ثمة كثيرون يعارضون قول البارون **هاياشي** حين قال :

« على اليابان في الوقت الراهن أن تلزم الهدوء والصبر إلى أن تهدأ الشكوك نحوها ، وفي هذه الأثناء يجب دعم أسس القوة القومية ، وعلينا أن ننتظر الفرصة في الشرق ، وهي آتية ذات يوم ، وحينذاك ستقرر اليابان مصيرها بنفسها[٤٢] ... »

وحان وقت الثأر بعد عشر سنوات حين اصطدمت طموحاتها في كوريا ومنشوريا بطموحات القيصر الروسي[٤٣] ، وقد انبهر خبراء البحرية بأسطول الأدميرال **توجو** الذي حطم السفن الروسية في معركة تسوشيما الحاسمة ، في حين انبهر مراقبون آخرون بقوة تحمل المجتمع الياباني بصفة عامة ، ولقيت الضربة المفاجئة التي وجهت إلى ميناء آرثر ترحيباً في الغرب ، وكان أداء الضباط اليابانيين في المعارك البرية حول ميناء آرثر وموكدن متميزاً رغم فقدان عشرات الآلاف من الجنود بعبورهم فوق الألغام والأسلاك الشائكة ، وخلال نيران مكثفة قبل غزو الخنادق الروسية ، ويبدو أن روح الساموراي تمكنت من تأمين انتصارات قتالية بالحراب حتى في عصر الحرب الميكانيكية المكثفة ، فإذا كانت الروح المعنوية والنظام لا يزالان من المتطلبات الحيوية للقوة القومية فقد كانت اليابان غنية في هذين الموردين .

إلا أن اليابان لم تكن حينذاك قد تحولت إلى قوة كبرى تماماً ، فقد كانت اليابان محظوظة إذ قاتلت ضد الصين المتخلفة وروسيا القيصرية التي عانت بشدة من طول

المسافات بينها وبين الشرق الأقصى ، كما كان التحالف البريطاني الياباني في عام ١٩٠٢ يسمح لها بالقتال على أراضيها دون تدخل من قوة ثالثة ، وكانت بحريتها تعتمد على السفن الحربية البريطانية الصنع وجيشها على مدافع كروب ، والأهم من ذلك أنها وجدت من المستحيل عليها أن تمول التكاليف الهائلة للحرب من مواردها الخاصة ، إلا أنها تمكنت من الاعتماد على القروض من الولايات المتحدة وبريطانيا(٤٤) ، وتبين أن اليابان كانت على شفا الإفلاس في نهاية عام ١٩٠٥ عندما بدأت المفاوضات مع روسيا ، وربما لم يكن هذا الأمر معلوماً لدى الجماهير اليابانية التي أبدت ردود فعل غاضبة تجاه الشروط اليسيرة التى أقرت بها روسيا فى الإقرار النهائي للحل ، ولكن بتأكيد الانتصار كان المجد والإعجاب من نصيب الجيش الياباني ، فاستطاع اقتصادها أن يسترد صحته ، وأقر الجميع بمكانتها في صفوف القوى الكبرى ، وما كان لأي من القوى العظمى أن تقدم على فعل أى شيء في الشرق الأقصى دون اعتبار لرد فعل اليابان ، ولكن لم يكن واضحا ما إذا كانت اليابان تستطيع أن تواصل توسعها دون استفزاز ردود أفعال القوى الكبرى الأخرى .

ألمانيا :

كان ثمة عاملان يؤكدان تأثير نهضة ألمانيا الاستعمارية على موازين القوى الكبرى بصورة تفوق تأثير غيرها من القوى الناهضة حديثاً ، أولهما خروج ألمانيا في بؤرة النظام القديم للقوى الأوروبية على عكس اليابان ، كان قيامها في حد ذاته يعد ضربة للمصالح النمساوية / المجرية والفرنسية وأدى وجودها نفسه إلى تغيير أوضاع كل القوى الكبرى القائمة في أوروبا ، وكان العامل الآخر هو حجم ومدى نمو ألمانيا في النواحي الصناعية والتجارية والعسكرية ، ففي عشية الحرب العالمية الأولى كانت قوتها العسكرية ضاربة ، وفي يونيو ١٩١٤ ، يقول **لودد ويليي** « إن ألمانيا التى نذكرها في الخمسينات (من القرن ١٩) لم تكن سوى حفنة من الدويلات التافهة يحكمها حفنة من الأمراء الأتفه »(٤٥) ، وفي خلال حياة فرد إنساني تحولت إلى أقوى قوة في أوروبا ، وكان هذا وحده كفيلاً بأن يجعل « المسألة

الألمانية » محوراً لكثير من الشئون العالمية قرابة نصف قرن بعد ١٨٩٠ .

يمكن أن نشير هنا إلى بعض تفاصيل النمو الاقتصادي الألماني الكبير(٤٦) ، ارتفع تعدادها السكاني من ٤٩ مليونا عام ١٨٩٠ إلى ٦٦ مليونا عام ١٩١٣ ولكن نظراً لجودة التعليم فقد كانت الدولة قوية بسكانها كماً وكيفاً ، ففي الوقت الذي كان فيه ٣٣٠ مجنداً من بين كل ١٠٠٠ مجند يلتحقون بجيش إيطاليا من الأميين — كما يقول مصدر إيطالي — ويقابل هذا الرقم ٢٢٠ = ١٠٠٠ في النمسا / المجر و ٦٨ / ١٠٠٠ في فرنسا و ١ = ١٠٠٠ في ألمانيا(٤٧) ، ولم تقتصر هذه الميزة على الجيش البروسي بل وشملت المصانع التى تتطلب عمالة ماهرة والمشروعات التى تحتاج إلى مهندسين مدربين وما إلى ذلك مما أفرزته المدارس والمعاهد العلمية الألمانية بوفرة ، وبتطبيق هذه المعارف على الزراعة استخدم الألمان مخصبات كيماوية وعملية تحديث واسعة النطاق لزيادة محصولاتهم الزراعية التى كانت تفوق أياً من القوى الأخرى(٤٨) ، وفرضت على الزراعة الألمانية حماية لها قيمتها في مواجهة الأغذية الأميريكية والروسية الأرخص ثمناً .

كان التوسع الصناعي هو المجال الذى ميزت ألمانيا نفسها فيه في تلك الفترة ، فقد زاد إنتاجها من الفحم من ٨٩ مليون طن عام ١٨٩٠ إلى ٢٧٧ مليون طن عام ١٩١٤ ، وفي صناعة الصلب كان إنتاج ألمانيا ١٧,٦ مليون طن عام ١٩١٤ وهو ما كان يفوق إنتاج بريطانيا وفرنسا وروسيا جميعا ، وكذلك كان الأداء الألماني في الصناعات الحديثة كالكهرباء والبصريات والكيماويات مبهراً ، فسيطرت شركات ألمانية عملاقة مثل سيمنز و آ .اى . جى . على الصناعات الكهربائية الأوروبية وكانتا تستخدمان ١٤٢ ألف عامل ، وكانت الشركات الكيماوية الألمانية مثل باير وهوكست تنتج ٩٠٪ من الأصباغ الصناعية العالمية ، كان هذا النجاح ينعكس بالطبع على أرقام التجارة الخارجية الألمانية التى ازدادت صادراتها إلى ثلاثة أمثالها من ١٨٩٠ إلى ١٩١٣ ، وبالطبع اتسعت بحريتها التجارية لتصبح الثانية في العالم في عشية الحرب ، وفي ذلك الوقت كان نصيبها من الناتج الصناعي العالمي

(١٤,٨٪) يفوق نصيب بريطانيا (١٣,٦٪) ، فتحولت إلى مركز القوة الاقتصادية في أوروبا ، ولم يكن افتقارها إلى رأس المال يبدو مؤثراً على أدائها ، ولاعجب حينئذ أن يفاخر الوطنيون من أمثال **فردريش ناومان** بهذه الإنجازات وبمكانة ألمانيا في العالم ، فيقول : « **الجيش الألماني هو الذي حقق ذلك الجيش والأسطول والأموال والنفوذ ... ولا تكون المعدات الحديثة العملاقة للقوة ممكنة إلا عندما يشعر شعب نشيط برحيق الربيع يجري في أوصاله** »[٤٩] .

ولا غرو أن رحب الدعاة من أمثال **ناومان** وجماعات الضغط التوسعية مثل « عصبة الوحدة الألمانية » و « عصبة البحرية الألمانية » بنهضة النفوذ الألماني في أوروبا وعبر البحار ، وفي عصر « الاستعمار الجديد » هذا كانت أمثال هذه الدعاوى تسمع في عدد من القوى الكبرى ، فيقول **جلبرت موراى** في عام ١٩٠٠ أن كل دولة تبدو وكأنها تقول : « نحن زهرة الأمم ... ولنا الحق في أن نحكم الجميع »[٥٠] ، ويبدو أن الصفوة الألمانية الحاكمة بعد ١٨٩٥ كانت مقتنعة بالحاجة إلى توسع إقليمي كبير عندما يحين الوقت ، فأعلن الأدميرال **تيربيتز** أن التصنيع الألماني وغزو أعالي البحار « يُعَد أمراً محتوماً وكأنه أحد قوانين الطبيعة » ، وأعلن **بولو** رئيس الوزراء الألماني قائلاً : « المسألة ليست أننا نريد أو لانريد ، أن نمارس الاستعمارية ، بل يجب أن نستعمر ، سواء أردنا أم لم نرد » ، وصرح القيصر **فيلهلم** نفسه بأن ألمانيا « لديها مهام جليلة تقوم بها خارج الحدود الضيقة لأوروبا القديمة » ولو أنه أيضاً تخيلها تمارس نوعاً من التفوق النابليوني ، السلمي على القارة[٥١] ، وكانت كل هذه التصريحات بمثابة تغير تام في اللهجة عن إصرار **بسمارك** المتكرر على أن ألمانيا تعد قوة « مشبعة » تتوق إلى الحفاظ على الواقع الأوروبي ولا تتحمس إلى حيازة أراضٍ عبر البحار ، ولكن ربما لم يكن من الحكمة المبالغة في الطبيعة العدوانية لهذا « الإجماع الأيديولوجي » الألماني[٥٢] على التوسع ، فقد كان الساسة في كل من فرنسا وروسيا وبريطانيا واليابان والولايات المتحدة وإيطاليا يعلنون قدر بلادهم في ذلك ولو بلهجة أقل حدة .

إن أهم ما في النزعة التوسعية الألمانية هو أن البلاد إما كانت تمتلك أدوات القوة اللازمة لتغيير الواقع أو الموارد المادية اللازمة لخلق هذه الأدوات ، وكان أوضح مثال لهذه القدرة هو البناء السريع للبحرية الألمانية بعد ١٨٩٨ ، وفي عشية الحرب كان أسطول أعالي البحار يتكون من ١٣ بارجة حربية حديثة و ١٦ بارجة قديمة وخمس فرقاطات وهي قوة كبيرة أجبرت البحرية البريطانية على السحب التدريجي لكل سفنها من بحر الشمال ، وكانت هناك أدلة تشير إلى تفوق السفن الألمانية[٥٣] في بعض النواحي ، ورغم عجز تيربيتز عن الحصول على المال اللازم لتحقيق هدفه الحقيقي في إنشاء أسطول « يوازي في قوته أسطول بريطانيا»[٥٤] إلا أنه قام ببناء قوة أخافت أسطولي فرنسا وروسيا المنافسين .

كانت قدرة ألمانيا على القتال البري تبدو ضعيفة ، فالحقيقة أن الجيش البروسي في العقد السابق على ١٩١٤ كان يبدو ضعيفاً أمام القوات الضخمة لروسيا القيصرية وكان يماثل قوات الجيش الفرنسي ، إلا أن هذه المظاهر كانت خادعة ، فكانت الحكومة الألمانية ولأسباب سياسية داخلية معقدة قد اختارت الإبقاء على الجيش عند حجم معين ، والسماح لأسطول تيربيتز بزيادة سهمه من الموازنة الدفاعية الإجمالية[٥٥] ، وعندما أدت الظروف الدولية المتوترة لعامي ١١ و ١٩١٢ ببرلين إلى اتخاذ قرار بتوسيع الجيش كان التغيير السريع يبدو ملحاً ، وبين عامي ١٠ و ١٩١٤ ارتفعت موازنة جيشها من ٢٠٤ ملايين دولار إلى ٤٤٢ مليونا في حين ازدادت موازنة الجيش الفرنسي من ١٨٨ مليون دولار إلى ١٩٧ مليوناً فقط رغم أن فرنسا كانت تجند ٨٩٪ من شبابها في سن التجنيد بالمقارنة بنسبة ٥٣٪ على الجانب الألماني لتحقيق هذا التحول ، كانت روسيا تنفق ٣٢٤ مليون دولار على جيشها عام ١٩١٤ ولكن على مضض ، فكانت النفقات الدفاعية تلتهم ٦,٣٪ من دخل روسيا القومي في مقابل ٤,٦٪ فقط على الجانب الألماني[٥٦] ، وكانت ألمانيا تتحمل عبء التسلح بصورة أسهل من أية دولة أوروبية أخرى باستثناء بريطانيا ، وبينما كان يمكن للجيش البروسي أن يجهز ملايين من قوات

الاحتياط ويستخدمهم على الجبهة لم يكن لفرنسا وروسيا هذه القدرة ، فكان أركان الحرب الفرنسيون يؤمنون بأن قواتهم الاحتياطية لم يكن يمكن استخدامها إلا في الصفوف الخلفية(٥٧) ، أما روسيا فلم تكن تملك السلاح ولا الأحذية ولا الزى لتجهيز جيشها الاحتياطي الافتراضي الذي يقدر بالملايين ، ولا الضباط اللازمين للإشراف عليه ، إلا أن هذا لم يكن مؤشراً إلى القدرة العسكرية الألمانية تماماً ، وقد انعكست كذلك فى عوامل كالخطوط الداخلية الجيدة للاتصالات والتعبئة السريعة والتدريب الفائق والتقنية المتقدمة وما إليها .

لكن الإمبراطورية الألمانية قد أضعفتها الجغرافيا والدبلوماسية ، فلما كانت تقع في وسط القارة فقد كان نموها يشكل تهديداً لعدد من القوى الكبرى الأخرى في الوقت نفسه ، وكانت كفاءة آلتها الحربية ودعاوى التوحيد الألمانية الداعية إلى إعادة ترسيم حدود أوروبا تمثل مصدر قلق لكل من فرنسا وروسيا وقربت بينهما ، وكان التوسع السريع للبحرية الألمانية يقلق بريطانيا كما يقلقها التهديد الألماني الكامن للبلاد الواطئة وشمال فرنسا ، فكانت ألمانيا قد ولدت « تحت الحصار » على حد تعبير أحد الباحثين(٥٨) ، وحتى إذا ما اتجهت النزعة التوسعية الألمانية إلى ما وراء البحار فكيف كانت تفعل دون التعدي على مناطق نفوذ القوى الكبرى الأخرى ؟ فكانت أية مغامرة في أمريكا اللاتينية لاتتم إلا بمواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة ، وكان التوسع في الصين قد وجد مواجهة من كل من روسيا وبريطانيا في عقد ١٨٩٠ ، وكان أمراً مستحيلاً بعد الانتصار الياباني على روسيا عام ١٩٠٥ ، وكانت محاولات تطوير خط بغداد الحديدي يثير قلق لندن وسان بطرسبرج ، وكانت جهود تأمين المستعمرات البرتغالية تواجه ردود فعل بريطانية ، وفي حين كان يمكن للولايات المتحدة ظاهرياً أن تمد من نفوذها في العالم الغربي ويمكن لليابان أن تنتهك الصين ويمكن لبريطانيا أن تتغلغل في الشرق الأوسط ، ويمكن لفرنسا أن تكمل دائرة ممتلكاتها في شمال غرب أفريقيا خرجت ألمانيا صفر اليدين ، وعندما أعلن بولو في خطابه الشهير عام ١٨٩٩ قائلاً : « لن نسمح لأية

قوة خارجية أن تملي علينا ما يجب أن نفعله ، فالعالم مقسم بالفعل » كان يعبر عن كراهية في نفوس كثيرين غيره ، ولا عجب إذن أن دعا دعاة من الألمان إلى إعادة تقسيم العالم[٥٩] .

الحقيقة أن كل القوى الناهضة تدعو إلى إجراء تعديلات في النظام الدولي الذي تم وضعه طبقاً لمصالح القوى الأقدم[٦٠] ، ومن وجهة نظر سياسية واقعية كانت المسألة هى ما إذا كان يمكن لهذه القوة الناهضة أن تؤمن ما تريده من تعديلات دون استفزاز معارضة شديدة لها ، واذا كانت الجغرافيا قد لعبت دوراً هاماً هاهنا فقد احتلت الدبلوماسية مكاناً هاماً أيضاً ، فلم تكن ألمانيا تتمتع بالوضع الجغرافي / السياسي الذى كان لليابان مثلاً ولهذا كان يجب لفن الحكم فيها أن يكون جيداً بصورة غير عادية ، وعندما أدرك **بسمارك** كمّ العسر والغيرة الذى أدى إليه الظهور المفاجىء للرايخ الثاني حاول جاهداً بعد ١٨٧١ أن يقنع القوى الكبرى الأخرى وخاصة بريطانيا وروسيا بأن ألمانيا ليست لها أطماع إقليمية أخرى ، وكان **فيلهلم** ومستشاروه غير حريصين في شوقهم إلى استعراض همتهم ، فلم يتوقفوا عند نقل سخطهم عن الأمر الواقع بل كانت عملية صنع القرار في برلين — وهذا هو أكبر فشل تحقق — تخفي وراء ستار الهدف الاستعماري الأعلى فوضى وعدم استقرار أدهش كل من شهده عن كثب ، وكان السبب في ذلك ضعف شخصية فيلهلم الثاني نفسه وزادت عليه التصدعات التى كانت في الدستور **البسماركي** ، ففي غياب هيئة مسئولة بصورة جماعية عن السياسة العامة للحكومة أخذت الوزارات والمصالح المختلفة في السعي وراء أهدافها الخاصة دون رادع من أعلى أو تنظيم للأولويات[٦١] ، فسعت البحرية إلى العمل في ضوء احتمال نشوب حرب مستقبلية مع انجلترا ورسم الجيش خططه لإقصاء فرنسا وتمني الممولون ورجال الأعمال أن ينتقلوا إلى البلقان وتركيا والشرق الأدنى وإقصاء النفوذ الروسي ضمناً ، وكانت النتيجة أن انتخب **بيتمان هولفيج** رئيس الوزراء قائلاً في يوليو ١٩١٤ : « ضرورة تحدي الجميع والوقوف حجر عثرة في طريق الجميع وفي خلال هذا لانضعف أحداً »[٦٢] ، ولم يكن هذا

هو السبيل إلى النجاح في عالم مليء بالدول الأنانية المتشككة .

وفي النهاية ظل ماثلاً خطر الفشل في تحقيق النجاح الدبلوماسي أو الإقليمي الذي يؤدي إلى التأثير على السياسة الداخلية الحرجة لألمانيا في ظل حكم **فيلهلم** الذي كانت صفوة اليونكر المحيطة به قلقة على التدهور الذى أصاب القطاع الزراعي والنهضة التي حققتها العمالة المنظمة والنفوذ المطرد للديمقراطية الاجتماعية في حقبة الازدهار الصناعي ، وبعد ١٨٩٧ كانت السياسة العالمية الألمانية تقوم على حسابات الشعبية السياسية وتشتيت الانتباه عن مشكلات ألمانيا السياسية الداخلية(٦٣) ، إلا أن النظام في برلين كان دائماً معرضاً لخطر مزدوج ، فإذا ما تراجع عن الدخول فى مواجهة مع قوة خارجية فقد يصُب الرأي العام الوطني الألماني لعناته على القيصر وأعوانه ، في حين أنه إذا ما تورطت البلاد في حرب شاملة لم يكن واضحاً ما إذا كانت النزعة الوطنية الطبيعية لدى جماهير العمال والجنود والبحارة سترجح على بغضهم للدولة الألمانية البروسية الشديدة المحافظة ، وقد ظن بعض المراقبين أن القيام بحرب كان سيؤدي إلى توحيد الأمة وراء الامبراطور بينما خشى آخرون أن تؤدي إلى مزيد من الإجهاد على النسيج الاجتماعي السياسي الألماني ، لم تكن نقاط الضعف الألمانية الداخلية على نفس الدرجة من الخطورة التي كانت عليها في روسيا أو النمسا / المجر ، لكنها كانت ماثلة ولها القدرة على التأثير في قدرة البلاد على الدخول في حرب طويلة شاملة .

ومن المؤرخين من يري أن ألمانيا الاستعمارية كانت تعد « حالة خاصة » في أعقاب اتخاذ « طريق متميز » يبلغ ذروته يوماً في شطحات الاشتراكية القومية ، وكانت هذه نزعة يصعب إدراكها إذا ما تم النظر إليها وحدها في ضوء الثقافة والمنطق السياسي لحقبة ١٩٠٠ ، فكانت معاداة السامية لدى الروس والنمساويين لا تقل حدة عنها في ألمانيا ، وكانت عنصرية فرنسا لاتقل وضوحاً عن عنصرية ألمانيا ، وكان إحساس اليابان بالتفرد الثقافي والمصيري يوازي إحساس ألمانيا بذلك ، فكانت كل من القوى التى درسناها هاهنا تعد « حالة خاصة » وتتوق إلى التأكيد

على خصوصيتها في حقبة استعمارية ، أما من حيث معايير سياسات القوة الكبرى فقد كانت لألمانيا سمات فريدة هامة ، فكانت القوة الكبرى الوحيدة التى تجمع بين القوة الصناعية الحديثة للديمقراطيات الغربية والسمات الاستبدادية لممالك الشرق[٦٤] ، كانت القوة الكبرى الوحيدة بجانب الولايات المتحدة التي كانت لها القدرة على تحدى النظام القائم ، وكانت القوة الوحيدة ــ حسب قول **كاليو** ــ التي قوضت أركان التوازن الأوروبي « بصورة مباشرة »[٦٥] ، وكان هذا مزيجاً متفجراً بالنسبة لأمة كانت تشعر بأن « الاستعاضة عن الأرض المفقودة كانت مسألة حياة أو موت ... » حسب قول **تيربيتز**[٦٦] .

* * *

كان من الأمور الشديدة الأهمية بالنسبة للدول الناهضة اختراق الخطوط ، وكان من الضروري بالنسبة للقوى الأقدم أمام هذه الضغوط أن تسعى إلى الصمود والتماسك ، وهنا أيضاً يجب الإشارة إلى الفوراق الشديدة الأهمية بين القوى الثلاث المعنية : النمسا / المجر / وفرنسا وبريطانيا ، كانت مؤشرات قوتهم في الشئون العالمية تبدي دلائل ضعفهم عند نهاية القرن ١٩ عما كانوا عليه قبل خمسين أو ستين عاماً[٦٧] ولو أن موازناتهم الدفاعية كانت أكبر وامبراطورياتهم الاستعمارية أكثر اتساعاً ولو أنهم كانت لا تزال لهم اطماع إقليمية في أوروبا ، كما يمكن القول إن القيادات في داخل هذه الدول كانوا يدركون أن المسرح الدولي كان أشد تعقيداً مما واجه أسلافهم وأن هذا الإدراك كان يضطرهم إلى التفكير في إجراء تغييرات جذرية في سياساتهم في محاولة لمواجهة الظروف الجديدة .

النمسا / المجر :

رغم أن امبراطورية النمسا / المجر كانت أضعف القوى الكبرى القديمة وعلى وشك الخروج من صفوفها[٦٨] إلا أن هذا لا يبدو واضحاً في الإحصائيات الاقتصادية الشاملة ، فرغم الهجرات الكبيرة أرتفع عدد سكانها من ٢٥ مليون نسمة عام ١٨٩٠ إلى ٤١ مليوناً عام ١٩١٤ ، ومرت الإمبراطورية أيضاً بمرحلة

كبيرة من التصنيع في هذه السنوات ، كان إنتاجها من الفحم عام ١٩١٤ ٤٧ مليون طن وهو مايفوق إنتاج فرنسا أو روسيا ، ولم تكن في استهلاكها للطاقة وإنتاجها للصلب أقل من دولتي التحالف الثنائي ، ومرت صناعة النسيج بها بطفرة إنتاجية وارتفع تكرير وإنتاج بنجر السكر وتم استغلال حقول النفط في جاليسيا وامتدت الخطوط الحديدية امتداداً كبيراً[٦٩] ، وحسب إحصاءات بيروك كان الناتج الإجمالي القومي لها في عام ١٩١٣ يوازي مثيله في فرنسا[٧٠] وهو مالا يخلو من الشك كادعاء فاوار بأن سهمها في القوة الأوروبية قد ارتفع من ٤٪ إلى ٧,٢٪ بين ١٨٩٠ و ١٩١٠[٧١] ، ومع ذلك فقد كان واضحاً أن معدلات نمو الإمبراطورية بين ١٨٧٠ و ١٩١٣ كانت من أعلى المعدلات في أوروبا وأن « إمكاناتها الصناعية » كانت تنمو أسرع منها في روسيا[٧٢] .

وما أن يمعن المرء النظر في اقتصاد النمسا / المجر ومجتمعها تبدو له عدة تصدعات هامة لعل أهمها الفروق الهائلة في دخل الفرد وإنتاجيته من إقليم إلى آخر مما كان يعكس التباين الاجتماعي الاقتصادي والعرقي في أراضٍ تمتد من الألب بسويسرا إلى بوكوفينا ، وكان مما يثير الإزعاج أيضا الفروق الضخمة في الثروات ، فكان دخل الفرد في النمسا السفلى ٨٥٠ كراون وفي بوهيميا ٧٦١ كراون وفي جاليسيا ٣١٦ كراون وفي بوكوفينا ٣١٠ كراون ودالماتيا ٢٦٤ كراون[٧٣] ، ولكن في حين كانت الانطلاقة الصناعية قد حدثت في الأقاليم النمساوية والأراضي التشيكية والتطورات الزراعية في المجر كانت الزيادة السكانية في أسرع صورها في هذه المناطق السلافية الفقيرة ، وبالتالي فقد ظلت مستويات الدخل الفردي من التصنيع أدنى منها في القوى الكبرى الرئيسية ، ورغم كل الزيادة في الإنتاج كان نصيبها من الإنتاج الصناعي العالمي يدور ٤,٥٪ فقط في هذه السنوات ، ولم تكن هذه قاعدة اقتصادية قوية يمكن لدولة لها ما للنمسا / المجر من مهام استراتيجية أن تركن إليها .

وربما كان هذا التخلف النسبي يجد عوضاً عنه في درجة عالية من التماسك الثقافي القومي كما هو الحال في اليابان أو فرنسا ، ولكن للأسف كانت فيينا تحكم أشد

الجماعات العرقية تباينا في أوروبا[٧٤] ، فعندما نشبت الحرب عام ١٩١٤ مثلاً صدرت أوامر التعبئة بخمس عشرة لغة ، ولم تكن التوترات بين المتحدثين بالألمانية والمتحدثين بالتشيكية في بوهيميا أخطر المشكلات التي واجهت الإمبراطور **فرنسيس جوزيف** ومساعديه ، وكانت العلاقات مع المجر على درجة من التوتر عام ١٨٩٩ أثارت مخاوف المراقبين من تصدع الامبراطورية كلها وأعاد الوزير الفرنسي ديكلاسية مفاوضاته حول شروط التحالف الثنائي مع روسيا في سبيل الحيلولة دون زحف الألمان على الأراضي النمساوية والوصول إلى الساحل الأدرياتيكي ، وفي عام ١٩٠٥ كانت القيادة في فيينا تعد خطة طوارىء للاحتلال العسكري للمجر في حال ما اذا ساءت الأزمة[٧٥] ، ولم تتوقف مشكلة القوميات أمام فيينا عند التشيك والمجريين ، إذ كان الإيطاليون في الجنوب نزعة الألمنة في أراضيهم وتطلعوا إلى مديد العون من جانب روما كما تطلع الرومانيون للعون من بوخارست ، أما البولنديون فكانوا مستكينين لأن الحقوق التى تمتعوا بها في ظل حكم إمبراطورية هابسبرج كانت تفوق ما تمتع به أهلوهم في الأراضي الخاضعة لسيطرة ألمانيا أو روسيا ، لكن أكبر خطر كان يهدد الامبراطورية آتيا من سلاف الجنوب إذا كانت الجماعات المنشقة في الداخل تتطلع إلى صربيا بل وروسيا ، وكانت الدوائر الليبرالية في فيينا تشجع على التفاهم مع سلاف الجنوب وتحقيق أحلامهم من حين لآخر ، إلا أنهم كانوا يجدون مقاومة شديدة من النبالة المجرية التي كانت تعارض أى تقليل من مكانة المجر الخاصة وتحتفظ بتفرقتها الشديدة ضد الأقليات العرقية داخل المجر نفسها ، وكما كان المعتدلون محرومين من قيام حل سياسى لهذه القضية ، فقد ظل الباب مفتوحاً لعناصر قومية نمساوية / ألمانية مثل جنرال **كونراد** رئيس الأركان الذي رأى أن الصرب والمتعاطفين معهم يجب أن يعاملوا بقسوة ، ورغم ضبط النفس الذي مارسه الامبراطور **فرنسيس جوزيف** نفسه إلا أن هذا الحل ظل آخر الحلول إذا ما تعرض كيان الامبراطورية لتهديد حقيقي .

كان لكل هذه الأمور أثرها على قوى النمسا / المجر وبسبل شتى ، ولم تكن

التعددية العرقية تعني الضعف العسكري بالضرورة ، فقد ظل الجيش مؤسسة موحدة وبوتقة انصهار وقادراً على الاحتفاظ بعدة لغات في قيادته ، ولم تكن مهاراته القديمة في مبدأ « فرق تسد » قد نسيت حين كان الأمر يتعلق بالحاميات ونشر القوات ، إلا أنه كان من الصعب الاعتماد على التعاون المعنوي للفرق التشيكية أو الفصائل المجرية في ظروف معينة ، وقد تعرض الولاء التقليدي من جانب الكروات (الذين كانوا يستخدمون لمدة قرون في « الحدود العسكرية ») للتآكل بسبب الاضطهاد المجري ، وكان رد فيينا على كل هذه المشكلات يتمثل في تحقيقها عن طريق اللجان وخلق الوظائف الجديدة والتنازلات الضريبية والخطوط الحديدية الفرعية وما إليها ، و « في عام ١٩١٤ كان هناك مايزيد على ثلاثة ملايين موظف مدني في أعمال بالمستشفيات والمدارس والرعاية الاجتماعية وأعمال الضرائب والخطوط الحديدية والبريد وما إلى ذلك لدرجة أنه لم تبق أموال كافية للجيش نفسه »[٧٦] .

وطبقاً للأرقام التي يوردها رايت كانت المخصصات الدفاعية تمثل جزءاً ضئيلاً من مخصصات الدولة في الامبراطورية النمساوية / المجرية إذا ما قورنت بسائر القوى الكبرى[٧٧] ، وبالتالي لم يجد أسطولها أبداً ما يكفيه من أموال توازي الأسطول الفرنسي أو حتى الإيطالي في البحر المتوسط في حين كانت مخصصات الجيش تتراوح بين ثلث ونصف المخصصات التي تمتع بها الجيش الروسي والبروسي ، وكانت أسلحة الجيش وخاصة المدفعية قديمة وقليلة للغاية ، وبسبب نقص الأموال كان يتم تجنيد ٣٠٪ فقط من القوة البشرية المتاحة ويحصل معظمهم على « إجازات مفتوحة » أو يتلقون ثمانية أسابيع فقط من التدريب ، فلم يكن نظاماً ما يهدف إلى إيجاد أعداد كبيرة من قوات الاحتياط في زمن الحرب[٧٨] .

وبتصاعد التوترات الدولية في السنوات التي أعقبت ١٩٠٠ كان الوضع الاستراتيجي للإمبراطورية النمساوية المجرية يبدو محفوفاً بالمخاطر ، فكانت انقساماتها الداخلية تهدد بتقسيم البلاد وبتعقيد العلاقات مع جيرانها ، ولم يكن نموها الاقتصادي على تميزه ، تسمح لها باللحاق بالقوى الكبرى الرئيسية ، فكانت تنفق

على الدفاع نسبة تقل عن أي من القوى الأخرى وكانت تجند من شبابها نسبة أقل كثيراً منها في دول القارة ، وكان يبدو أن لها العديد من الخصوم بحيث كان على قائد جيشها أن يضع خططه لعدد من الحملات لم تشغل بال كثرة من القوى الكبرى الأخرى .

كانت خصومات الامبراطورية النمساوية / المجرية ترجع إلى وضعها الجغرافي والمتعدد القوميات الفريد ، ورغم التحالف الثلاثي فقد تصاعد التوتر مع إيطاليا بعد ١٩٠٠ وسعى **كونراد** في مناسبات عديدة إلى توجيه ضربة إلى هذه الجارة الجنوبية ، ومع رفض مقترحاته من جانب وزارة الخارجية والامبراطور فقد استمر بناء الحصون وتعيين الحاميات على طول الحدود مع إيطاليا ، وكان على فيينا أن تقلق من رومانيا التى تحولت إلى تهديد متميز عام ١٩١٢ بانتقالها إلى المعسكر المضاد ، أما الدولة التى اجتذبت أكبر قدر من الكراهية فكانت صربيا التي كانت بالإضافة إلى مونتني نجرو بمثابة مغناطيس يجذب سلاف الجنوب داخل الإمبراطورية وبالتالي كانت تعد نمواً سرطانياً يجب استئصاله ، وكانت المشكلة الوحيدة أمام هذا الحل هو احتمال أن يثير الهجوم على صربيا رد فعل عسكرياً من روسيا القيصرية ، ورغم تأكيد **كونراد** أن « المسألة في يد الدبلوماسيين »(٧٩) إن شاءوا أن يوفروا على الإمبراطورية مهمة مقاتلة كل هؤلاء الخصوم دفعة واحدة ، فإن خططه الحربية قبل ١٩١٤ تكشف عن أعمال عسكرية خداعية مدهشة ، اضطر الجيش للإعداد لها ، فكانت قوة رئيسية قوامها تسع فصائل قد أعدت للانتشار ضد إما إيطاليا أو روسيا ، ومجموعة من ثلاث فصائل يتم حشدها ضد صربيا ومونت نجرو وكان على قوة من الاحتياطي الاستراتيجي مكونة من أربع فصائل أن تستعد إما لتعزيز الفصائل التسع أو الفصائل الثلاث للهجوم على صربيا إذا ما لم يكن ثمة تهديد روسي أو إيطالي(٨٠) .

إن لب المسألة ــ كما كان يقال ــ هو أن « النمسا / المجر كانت تحاول أن تؤدي دور القوة الكبرى بموارد قوة من الدرجة الثانية »(٨١) ، فكانت جهودها المستميتة

لدعم موقفها على كل الجبهات تهدد بإضعافها في شتى المجالات ، فكانت تلقي على عاتق نظام الخطوط الحديدية أعباء لا تحتمل وكذلك على الضباط العاملين الذين قاموا بتشغيلها ، مما أكد احتياج النمسا / المجر إلى العون الألماني في حالة نشوب حرب بين القوى الكبرى ، وما كان هذا ممكناً في حالة نشوب حرب إيطالية نمساوية ، لكن العون العسكري الألماني كان ضرورياً إذا ما دخلت النمسا / المجر في حرب مع صربيا التي كانت ستلقي عون روسيا ، من ثم كان **كونراد** يبذل كل جهد قبل ١٩١٤ لتأمين ضمانات من جانب برلين في هذه المسألة ، وأخيراً فإن هذا التخطيط يعكس من جديد ما أدركه العديد من المعاصرين و لم يقربه بعض المؤرخين اللاحقين(٨٢) وهو أنه إذا استمرت انفجارات السخط بين القوميات في غليانها في البلقان وفي الإمبراطورية ذاتها استحالت فرص الحفاظ على التراث الفريد **لقيصر جوزيف** ، وعندما يحدث هذا كان من المحتم للتوازن الأوروبي أن ينهدم .

فرنسا :

كانت فرنسا في عام ١٩١٤ تتمتع بمزايا كبرى عن النمسا / المجر ، ولعل أهمها أنها كان لها عدو واحد هو ألمانيا التي كان يمكن تركيز كل مواردها ضدها ، ولم يكن الحال كذلك في أواخر عقد ١٨٨٠ عندما كانت فرنسا تتحدى بريطانيا في مصر وغرب أفريقيا وشاركت في سباق بحري ضد الأسطول البريطاني وفي نزاع ضد إيطاليا(٨٣) ، وعندما أنقذ الساسة البلاد من شفا الحرب وعادوا إلى تحالفهم الأول مع روسيا كانت الورطة الاستراتيجية الفرنسية لا تزال حادة ، فكانت ألمانيا وهي خصمها الأول أقوى كثيراً عما مضى ، وكان التحدي البحري والاستعماري الإيطالي يثير الإزعاج كذلك لا بالنسبة لها فقط ، بل وأيضاً لأن أية حرب ضد إيطاليا كانت لابد أن تشمل حليفتها ألمانيا ، وبالنسبة للجيش كان هذا يعني أن عدداً ضخماً من الفصائل يجب تركيزه في الجنوب الشرقي ، وبالنسبة للبحرية كان يفاقم من حدة المشكلة الاستراتيجية القديمة للاختيار بين تركيز الأسطول في المتوسط أو على موانىء الأطلنطي أو المجازفة بتقسيمه إلى

قوتين ذات حجم أصغر(٨٤) .

تعقدت كل هذه الأمور على أثر التدهور السريع للعلاقات الإنجليزية الفرنسية الذي أعقب الاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢ ، ومن ١٨٨٤ دخلت الدولتان في سباق بحري محموم ارتبط على الجانب البريطاني باحتمال فقدان خط الاتصالات في المتوسط وأحياناً خوفاً من غزو فرنسي عبر القنال الإنجليزي(٨٥) ، وكانت المصادمات الاستعمارية بين الدولتين أكثر خطورة ، فتنازعت الدولتان حول الكونغو عامي ٤ ـــ ١٨٨٥ وحول غرب إفريقيا خلال عقدي ١٨٨٠ و ١٨٩٠ ، وفي ١٨٩٣ كادت الحرب أن تنشب بينهما بسبب سيام ، وحلت الأزمة الكبرى في عام ١٨٩٨ عندما بلغ صراعهما حول الاستيلاء على وادي النيل ذروته في المواجهة التي احتدمت بين جيش **كتشنر** وبعثة **مارشان** الصغير في فاشودة ، ورغم تراجع فرنسا في ذلك الحادث فقد كانت قوة استعمارية نشطة وجريئة ، وما كان سكان تيمبوكتو ولاسكان تونكين لينظروا إلى فرنسا كقوة في حالة اضمحلال ، وبين عامي ١٨٧١ و ١٩٠٠ كانت فرنسا قد أضافت ٣,٥ مليون ميل مربع إلى أراضيها المستعمرة ، وكان في حوزتها أكبر إمبراطورية استعمارية بعد بريطانيا ، ورغم ضآلة حجم تجارة هذه المستعمرات فقد أنشأت فرنسا جيشاً استعمارياً ضخماً وطابوراً من القواعد البحرية من داكار إلى سايجون ، وحتي في البقاع التي لم تكن لفرنسا فيها مستعمرات مثل الشام وجنوب الصين كان نفوذها كبيراً(٨٦) .

كانت فرنسا قادرة على تنفيذ مثل هذه السياسة الاستعمارية النشطة بسبب سماح التركيبات الحكومية لمجموعة صغيرة من البيروقراطيين والحكام الاستعماريين والمتحمسين لحزب الاستعمار بتنفيذ استراتيجيات « راديكالية » لاتجد الوزارات السريعة التغير في « الجمهورية الثالثة » الفرصة للسيطرة عليها(٨٧) ، ولكن إذا كانت الحالة المتقلبة للسياسة البرلمانية الفرنسية قد أضفت قوة واستمرارية على سياستها الاستعمارية عن طريق وضعها في أيدي موظفين دائمين وأتباعهم في « اللوبي » الاستعماري ، فقد كان التأثير أشد تعاسة على شئونها البحرية والعسكرية ،

مثلاً أتت التغيرات المتسارعة للأنظمة بوزراء جدد للبحرية بعضهم مجرد « بدائل » وبعضهم كانت له وجهات نظر متباينة عن الاستراتيجية البحرية ، وبالتالي فرغم تخصيص مبالغ مالية ضخمة للبحرية الفرنسية في هذه الحقبة ، إلا أن هذه الأموال لم تكن تنفق بحكمة[٨٨] ، لكن كان تأثير السياسة على البحرية الفرنسية ضئيلاً إذا ماقورن بتأثيرها على الجيش حيث أدت الكراهية الشديدة من جانب صفوف الضباط للساسة الجمهوريين وسلسلة طويلة من المصادمات بين المدنيين والعسكريين إلى إضعاف نسيج فرنسا ووضعت ولاء الجيش وكفاءته موضع الشكوك ، ولم يكن من الممكن نبذ هذه الصراعات المدنية العسكرية إلا بالصحوة الوطنية التى تلت ١٩١١ في الحملة العنيفة المشتركة على العدو الألماني ، ولكن كان هناك كثيرون ممن تساءلوا عما إذا لم تكن هذه الجرعة الثقيلة من السياسة قد ألحقت أضراراً لا يمكن إصلاحها بالقوات المسلحة الفرنسية[٨٩] .

وكان القيد الداخلي الآخر على النفوذ الفرنسي هو حالتها الاقتصادية[٩٠] ، والموقف هنا شديد التعقيد وازداد تعقيداً بميل المؤرخين الاقتصاديين إلى المؤشرات المختلفة ، فعلى الجانب الإيجابي :

> **« شهدت هذه الفترة نمواً هائلاً في الصرافة والمؤسسات المالية المشاركة في الاستثمار الصناعي وفي الإقراض الخارجي ، وتم إنشاء صناعة الحديد والصلب على نسق حديثة وأقيمت مصانع جديدة ضخمة وخاصة في اللورين ، وفي مناجم الفحم في شمال فرنسا قام مجتمع صناعي ، وتحققت إنجازات هامة في الهندسة وفي الصناعات الحديثة ... وكان لدى فرنسا ممولون ومبتكرون كبار حازوا مكانة بارزة في أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠ ، في الصلب والهندسة والسيارات والطائرات ، وكانت في الطليعة شركات مثل شنايدر وبيجو وميتشلان ورينو »[٩١] .**

وإلى أن تم تطوير أساليب الإنتاج الكمي لدى هنري فورد كانت فرنسا هى

كبرى منتجي السيارات في العالم، وكان ثمة ازدهار في إنشاء الخطوط الحديدية في عقد ١٨٨٠ مما أدى إضافة إلى تطوير التلغراف ونظم البريد والطرق النهرية إلى زيادة الاتجاه نحو إقامة سوق قومية، وفرضت الحماية على الزراعة وتم التركيز على الجودة وارتفعت معدلات الدخل الفردي، وفي ظل هذه المؤشرات على النمو الاقتصادي وتدني الزيادة السكانية في تلك الحقبة كانت أحجام الناتج بالنسبة لعدد السكان تبدو مبهرة.

وفي النهاية كانت هناك الحقيقة التى لا يمكن إنكارها وهي أن فرنسا كانت غنية للغاية من حيث رؤوس الأموال المتحركة التى أمكن استثمارها لصالح دبلوماسية البلاد واستراتيجيتها، وكان أبرز معالم ذلك الاتجاه قيام فرنسا بدفع تعويضات سريعة لألمانيا عام ١٨٧١ وهو ما افترضت حسابات بسمارك الخاطئة أنه سيشل قوة فرنسا لسنوات طويلة، ولكن في الفترة التالية أخذ رأس المال الفرنسي في النزوح إلى بلاد أخرى داخل أوروبا وخارجها، وفي عام ١٩١٤ كان إجمالي الاستثمارات الخارجية لفرنسا تسعة مليارات دولار أي في المرتبة الثانية بعد بريطانيا، وفي حين ساعدت هذه الاستثمارات على تصنيع أجزاء كبيرة من أوروبا بما في ذلك أسبانيا وإيطاليا فقد عادت أيضا على فرنسا بفوائد سياسية ودبلوماسية هائلة، وكان فصام إيطاليا البطيء عن التحالف الثلاثي في مطلع القرن سببه احتياج إيطاليا لرؤوس الأموال، فكانت القروض الفرنسية الروسية للصين في مقابل حقوق السكك الحديدية وامتيازات أخرى يتم عقدها في باريس ثم تأخذ طريقها عبر سان بطرسبرج، وكانت استثمارات فرنسا الضخمة في تركيا والبلقان تعطيها ميزة لا في الناحية السياسية الثقافية وحسب بل وأيضا في تأمين عقود توريدات السلاح من فرنسا لا من ألمانيا، وفوق هذا وذاك كانت فرنسا تصب المال في تحديث حليفتها روسيا بشرط مد الخط الحديدي الاستراتيجي الروسي في الأقاليم البولندية مداً كبيراً بحيث يمكن تعبئة الخط البخاري الروسي بصورة أسرع لسحق ألمانيا(٩٢)، وكان هذا أوضح بيان لقدرة فرنسا على استخدامها نفودها المالي لدعم قوتها الاستراتيجية.

ولكن ما أن يتم استخدام البيانات الاقتصادية المقارنة حتى تتراجع هذه الصورة

الزاهية لنمو فرنسا ، فرغم كونها مستثمراً خارجياً على نطاق واسع إلا أنه ليس هناك دليل على عودة هذه الأموال بالعوائد المثلى سواء من حيث الفوائد على الأموال(٩٣) أو زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الفرنسية ، فكان للتجار الألمان نصيب الأسد من الواردات حتى في روسيا ، وكان نصيب ألمانيا من الصناعات الأوروبية المصدرة قد فاق نصيب فرنسا في أوائل عقد ١٨٨٠ ، وفي ١٩١١ أصبح ضعف حجمه ، إلا أن هذا بدوره كان انعكاسا لتأثر الاقتصاد الفرنسي بنهوض العملاق الصناعي الألماني بعد تأثره بالمنافسة البريطانية قبل ذلك بعدة عقود من السنوات ، وباستثناء صناعة السيارات فإن الإحصاءات المقارنة تشير إلى هذا التدهور مرات ومرات ، وفي عشية الحرب كان إجمالي إمكاناتها الصناعية لا يزيد على ٤٠٪ من نظيره الألماني وكان إنتاجها من الصلب يزيد قليلاً على سدس نظيره الألماني والفحم ١ : ٧ منه ، وكان الحديد والصلب والفحم الذى تنتجه غالي الثمن يأتي من مصانع صغيرة ومناجم ضعيفة ، ورغم التقدم الفرنسي المزعوم في الصناعة الكيماوية إلا أن البلاد كانت تعتمد بصورة مكثفة على الواردات الألمانية ، وفي ضوء صغر حجم مصانعها وأساليبها القديمة واعتمادها الشديد على حماية السوق المحلي فلا عجب أن يوصف النمو الصناعي الفرنسي في القرن ١٩ بالتردد والتقلص والتباطؤ(٩٤) .

ولم تكن حال الريف أفضل من ناحية القوة والثروة ، فلم يحدث أن شفيت البلاد من الضربة التي وجهت صناعات الحرير والنبيذ بسبب الأوبئة ، وكل ما هدفت إليه إجراءات « **ميلين** » الضريبية التي حمت العائدات الزراعية وحفظت الاستقرار الاجتماعي هو أن تبطيء النزوح من الأرض الزراعية وتدعم المنتجين غير الأكفاء ، وبقاء حوالي ٤٠٪ من السكان يعملون بالزراعة حوالي عام ١٩١٠ واستمرار الملكيات الزراعية الضئيلة كانت هذه خسارة فادحة للإنتاج والثروة العامة الفرنسية ، وتشير بيانات **بيروك** إلى أن إجمالي الناتج الفرنسي عام ١٩١٣ كان ٥٥٪ فقط من نظيره الألماني وأن نصيبها من الإنتاج الصناعي العالمي حوالي ٤٠٪ من نظيره الألماني ، وتشير إحصاءات **رايت** إلى أن الدخل القومي كان ٦ مليار

دولار عام ١٩١٤ بالمقارنة بنظيره الألماني الذي بلغ ١٢ ملياراً[٩٥] ، وكانت أية حرب مع جارتها الشرقية ــ هذا إذا تمكنت فرنسا من الصمود وحدها ــ كفيلة بتكرار نتائج عامي ٧٠ ــ ١٨٧١ .

وفي كثير من هذه المؤشرات المقارنة كانت فرنسا متخلفة تماماً عن الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا وألمانيا ، وفي أوائل القرن العشرين كانت الخامسة بين القوى الكبرى ، إلا أن تدهور قوة فرنسا في مواجهة ألمانيا هو الأمر الهام بسبب العلاقات السيئة بين البلدين ، وفي حين زاد سكان ألمانيا حوالي ١٨ مليوناً بين ١٨٩٠ و ١٩١٤ زاد سكان فرنسا مليوناً فقط ، كان هذا بالإضافة إلى ثروة ألمانيا القومية الأكبر يعني أن فرنسا كانت دائما مغلوبة مهما سعت إلى الصمود عسكرياً ، وبتجنيد فرنسا لنسبة ٨٠٪ من شبابها في سن التجنيد أسست جيشاً ضخماً بالنسبة لحجمها ، ولكن لم يكن لهذا جدوى كبيرة أمام ألمانيا الاستعمارية ، فكان قائد الجيش البروسي يستطيع أن يعبىء ما يزيد على مائة فرقة من احتياطييه الجيد التدريب ، بل وكان لديه قوة بشرية هائلة يمكن استخدامها ، فكان لدى ألمانيا حوالي عشرة ملايين رجل في السن المطلوبة بالمقارنة بخمسة ملايين في فرنسا ، ورغم تخصيص فرنسا لجزء ضئيل من دخلها القومي للإنفاق العسكري فقد كرست أكثر من ذلك بكثير وبصورة مقيدة ، فخلال عقدي ١٨٧٠ و ١٨٨٠ ظلت القيادة الفرنسية العليا تكافح بلا جدوى ضد « حالة مزمنة من النقص »[٩٦] ، وفي عشية الحرب العالمية الأولى كانت المذكرات السرية التي تتناول التفوق المادي الألماني تسبب إزعاجاً شديداً : ٤٥٠٠ مدفع آلي ألماني في مقابل ٢٥٠٠ على الجانب الفرنسي ، ٦ آلاف مدفع عيار ٧٧ مللي في مقابل ٣٨٠٠ عيار ٧٥ مللي على الجانب الفرنسي وما يقرب من احتكار كلي للمدفعية الثقيلة على الجانب الألماني[٩٧] وهو ما بين الضعف الفرنسي بصورة خاصة وفي أسوأ صوره .

ومع ذلك دخل الجيش الفرنسي الحرب في عام ١٩١٤ واثقاً من النصر ، وقد أهمل استراتيجيته الدفاعية في سبيل استراتيجية هجومية شاملة مما يعكس تأكيداً

شديداً على الروح المعنوية التي حاولت القيادة أن تبثها في الجيش من الناحية النفسية كتعويض عن أوجه الضعف المادي ، يقول جنرال **ميسنج** : « لا القوة العددية ولا الآلات المعجزة تستطيع أن تقرر النصر ، بل يأتي النصر للرجال ذوي البسالة والقوة ، أي بالتفوق الجسماني والتحمل المعنوي والقوة الهجومية »[٩٨] ، وكانت هذه الثقة ترتبط « بالصحوة الوطنية » في فرنسا والتي انبعثت في أعقاب أزمة ١٩١١ في مراكش والتي أوحت بأن البلاد يمكن أن تقاتل بصورة أفضل مما كانت عليه عام ١٨٧٠ رغم التصدعات الطبقية والسياسية ، وكان معظم الخبراء العسكريين يفترضون قصر أمد الحرب التالية ، وبالتالي كان المهم هو عدد الوحدات العسكرية التي يمكن دفعها إلى ميدان القتال وليس حجم صناعات الصلب والكيماويات الألمانية ولا ملايين البشر الذين يمكن لألمانيا أن تجندهم[٩٩] .

لعل هذه الصحوة القومية كانت قد تأثرت بتقدم الوضع الدولي لفرنسا والذي حققه **دلكاسيه** وزير الخارجية ودبلوماسيوه في مطلع القرن[١٠٠] ، فقد حافظوا على العلاقات الوثيقة مع سان بطرسبرج رغم جهود حكومة ألمانيا لإضعافها ، وقاموا بتحسين العلاقات مع إيطاليا بل وفصلوها عن التحالف الثلاثي ، والأهم من هذا استطاع الفرنسيون رأب الصدوع الاستعمارية مع بريطانيا في انفراج ١٩٠٤ وإقناع كبار أعضاء الحكومة الليبرالية في لندن بأن أمن فرنسا من صالح بريطانيا ، ورغم أن أسباباً سياسية داخلية في بريطانيا كانت تحول دون عقد تحالف ، إلا أن فرص حصول فرنسا على تأييد بريطانيا قد تحسنت مع كل إضافة إلى أسطول ألمانيا عبر البحار ، ومع كل إشارة إلى احتمال توجيه ألمانيا لضربة غربية إلى بلجيكا المحايدة ، فإذا دخلت بريطانيا إلى الساحة كان ذلك مدعاة لقلق الألمان لا من روسيا وحسب بل ومن تأثير البحرية البريطانية على أسطولهم عبر البحار ومن تدمير تجارتهم الخارجية ومن وجود قوة صغيرة هامة في شمال فرنسا قامت بنشرها بريطانيا .

لم تكن فرنسا قوية بما فيه الكفاية لمواجهة ألمانيا وحدها وهو ما حاولت حكومات فرنسا المتعاقبة أن تتفاداه ، فلو كان دليل القوة الكبرى هو أن تكون

دولة مستعدة وقادرة على الانتصار على دولة أخرى لتراجعت فرنسا (كالنمسا / المجر) إلى المرتبة الثانية ، إلا أن هذا التعريف كان يبدو مجرداً للغاية في ١٩١٤ بالنسبة لدولة تحس بالاستعداد النفسي لخوض حرب[١٠١] وبالقوة العسكرية وبالثراء ويحيط بها الحلفاء الأقوياء ، أما ما إذا كان مزيج من كل هذه السمات سيمكِّن فرنسا من الصمود أمام ألمانيا فقد ظل تساؤلاً مفتوحاً ، إلا أن معظم الفرنسيين كانوا يعتقدون ذلك .

بريطانيا :

كانت بريطانيا ولأول وهلة دولة مهيبة ، ففي عام ١٩٠٠ كانت تمتلك أكبر امبراطورية شهدها العالم ، فكانت تحت إمرتها مساحة قدرها ١٢ مليون ميل مربع من الأرض وحوالي ربع سكان الأرض ، وفي العقود الثلاثة السابقة كانت قد أضافت ٤,٢٥ مليون ميل مربع و ٦٦ مليوناً من البشر إلى إمبراطوريتها ، يقول أحد المؤرخين اللاحقين :

« اتسعت الامبراطورية البريطانية اتساعاً هائلاً قبل حرب ١٩١٤ وفقدت التعاطف من جانب أية دولة أخرى ، فلو كانت هناك دولة سعت إلى القوة العالمية فهي بريطانيا ، كان الألمان يتحدثون فقط عن إنشاء خط حديدي إلى بغداد ، أما ملكة انجلترا فكانت تمتلك الهند ، ولو كانت ثمة دولة خلخلت ميزان القوة في العالم فهي بريطانيا »[١٠٢] .

كانت هناك مؤشرات أخرى على قوة بريطانيا وهي الزيادة الكبيرة للبحرية البريطانية والشبكة الهائلة من القواعد البحرية حول العالم ، وأضخم أسطول تجاري في العالم والخدمات المالية في مدينة لندن والتي جعلت من بريطانيا أكبر مستثمر وصراف وصاحب تأمينات وتاجر في العالم ، وكان للحشود التي احتشدت لتحية الملكة **فيكتوريا** في عام ١٨٩٧ كل الحق في الشعور بالفخار .

ولكن إذا نظرنا إلى أواخر القرن ١٩ من مناظير أخرى مثل منظور المؤرخين

اللاحقين لسقوط القوة البريطانية[١٠٣] نجد أنه لم تكن الإمبراطورية تسعى فيه إلى « تحقيق القوة العالمية » ، بل كان هذا « السعى » يتم قبل ذلك بقرن ، وبلغ ذروته بانتصار عام ١٨١٥ الذي سمح للبلاد بالتمتع بما تلاه من تفوق بحري حاسم لمدة نصف قرن ، وبعد ١٨٧٠ أدى تحول موازين القوى العالمية إلى تآكل التفوق البريطاني بطريقتين متداخلتين ، أولهما إن انتشار التصنيع والتحولات التي طرأت على الأوزان العسكرية والبحرية نتيجة له قد أضعفت من موقف الإمبراطورية البريطانية أكثر من أية دولة أخرى لأنها كانت القوة الكبرى الأولى وكان التحول في الأمر الواقع يؤدي إلى خسائر لها أكثر من المكاسب ، ولم تتأثر بريطانيا بظهور ألمانيا القوية الموحدة بصورة مباشرة قدر تأثر فرنسا والنمسا / المجر إلا بعد ١٩٠٥ ، لكنها كانت الدولة التى تضررت أيما ضرر بنهوض القوة الأميريكية لأن المصالح البريطانية في العالم الغربي كانت أكبر من مصالح أية دولة أخرى في أوروبا[١٠٤] ، وكانت أكثر الدول تضرراً من توسيع الحدود الروسية ومن الخطوط الحديدية الروسية في تركستان لما لذلك من تهديد للنفوذ البريطاني في الشرق الأدنى والخليج الفارسي بل وربما لامبراطوريتها في الهند[١٠٥] ، وكانت هي الدولة الأكثر تضرراً بظهور أية قوة جديدة في منطقة جنوب شرق آسيا لأنها كانت تحظى بالنصيب الأكبر من التجارة الخارجية الصينية[١٠٦] ، وفي أفريقيا والباسيفيك كانت هي الدولة التي تأثرت أشد تأثر بالتكالب على المستعمرات بعد ١٨٨٠ لأنها حسب تعبير **هوبسبوم** « بادلت سيادتها غير الرسمية على معظم بقاع العالم النامي بسيادتها الرسمية على ربعه »[١٠٧] وكانت صفقة خاسرة رغم المكاسب الجديدة التي أضيفت تباعاً لممتلكات الملكة **فكتوريا** .

كانت بعض هذه المشكلات جديدة تماما (في أفريقيا أو الصين) في حين كان بعضها الآخر (الصراع مع روسيا في آسيا ومع الولايات المتحدة في العالم الغربي) قد أرهق العديد من الحكومات البريطانية الأولى ، أما ما اختلف حينئذ فكان تعاظم قوة الدول المنافسة وتصاعد حدة التهديدات في آن ، فكان على ساسة بريطانيا أن

يدخلوا في معارك دبلوماسية واستراتيجية على نطاق عالمي الأبعاد ، وفي السنة الحرجة ١٨٩٥ مثلاً وجدت الحكومة نفسها مهددة باحتمال ضياع الصين في أعقاب الحرب الصينية اليابانية وبانهيار الإمبراطورية العثمانية نتيجة للأزمة الأرمينية وبتصاعد الصدام مع ألمانيا حول أفريقيا الجنوبية في نفس وقت الصراع مع الولايات المتحدة حول الحدود الفنزويلية مع جيانا البريطانية وبإرسال القوات الفرنسية إلى أفريقيا الاستوائية وبزحف روسي على الهندوكوش(١٠٨) ، وكان لابد من إدارة هذه المعارك على الصعيد البحري كذلك ، فمهما بلغت زيادات موازنة البحرية البريطانية إلا أنها لم تعد لها السيطرة الحاسمة على البحار في مواجهة خمسة أو ستة أساطيل أجنبية في طريقها إلى البحار في عقد ١٨٩٠ ، كما كان الأمر في أواسط القرن ، فلم تكن مجابهة التحدي الأميريكي في نصف الكرة الغربي إلا على حساب عدد السفن في المياه الأوروبية ولم تكن مواجهة الأخطار في الشرق الأقصى ممكنة إلا بإضعاف سفنها في المتوسط ، فلم يعد من الممكن لها أن تحتفظ بقوتها في كل مكان ، وكان لابد من نقل الوحدات والفرق العسكرية من الدرشوت إلى القاهرة أو من الهند إلى هونج كونج لمواجهة حالات الطوارىء ، وكان هذا يتم بقوات تطوعية على نطاق ضيق يعجز عن مجابهة جيوش مكثفة على النمط البروسي(١٠٩) .

وكانت نقطة الضعف الثانية أقل إلحاحاً وحدة ، وهي تدهور التفوق البريطاني الصناعي والتجاري الذي ارتكزت عليه قوتها العسكرية والبحرية والاستعمارية ، فقد حققت الصناعات البريطانية الراسخة مثل الفحم والنسيج والحديد زيادة في الإنتاجية في هذه العقود ، إلا أن نصيبها النسبي من الإنتاج العالمي قد تدهور بصورة مطردة ، وفي الصناعات الأحدث والأهم مثل الصلب والكيماويات والآلات والمنتجات الكهربية فقدت بريطانيا تفوقها السابق ، فانكمشت معدلات النمو السنوية التي بلغت ٤٪ بين ١٨٢٠ و ١٨٤٠ و ٣٪ بين ١٨٤٠ و ١٨٧٠ ، فكان معدل النمو بين ١٨٧٠ و ١٨٩٤ لا يزيد على ١,٥٪ سنوياً ، وسرعان ما انعكس فقدان التفوق الصناعي في التنافس الدامي على الأسواق ، في البداية

فقدت الصادرات البريطانية وضعها المتميز في الأسواق الأوروبية والأميريكية الشمالية التي خضعت لإجراءات حماية وحواجز جمركية ، ثم تلتها بعض الأسواق في المستعمرات حيث تنافست قوى أخرى تجارياً ومن خلال فرض حواجز جمركية على ممتلكاتها الجديدة ، وفي النهاية ضعفت الصناعة البريطانية بازدياد موجة استيراد المنتجات الصناعية الأجنبية إلى الأسواق المحلية غير الخاضعة للحماية مما كان يعد أوضح دليل على فقدان البلاد للقدرة على التنافس .

كان تباطؤ الإنتاجية وفقدان المنافسة البريطانية من الموضوعات التي قتلت بحثاً في التاريخ الاقتصادي[١١٠] ، وتضمنت قضايا معقدة من قبيل الشخصية القومية والفوارق بين الأجيال والمزاج الاجتماعي والنظام التعليمي وأسباب اقتصادية مثل انخفاض الاستثمارات والمصانع القديمة وسوء العلاقات العمالية وضعف المبيعات وما إليه ، وكانت هذه التفسيرات أقل أهمية للباحث من الحقيقة المؤكدة ومفادها أن بريطانيا ككل كانت في طريقها إلى التدهور ، ففي حين كانت نسبة إنتاجها الصناعي العالمي ٢٢,٩٪ في عام ١٨٨٠ تدهورت هذه النسبة إلى ١٣,٦٪ عام ١٩١٣ ، وبينما كان نصيبها من التجارة العالمية ٢٣,٢٪ عام ١٨٨٠ لم تزد على ١٤,١٪ عام ١١ ــ ١٩١٣ ، ومن حيث القوة الصناعية فقد تفوقت عليها الولايات المتحدة وألمانيا الاستعمارية ، فتراجعت بريطانيا « ورشة العالم » إلى الدرجة الثالثة لا لتوقف نموها بل لسرعة نمو القوى الأخرى .

ما من شيء أدخل الخوف على قلوب الاستعماريين مثل هذا الاضمحلال الاقتصادي وذلك لتأثيره على النفوذ البريطاني ، تساءل **بروفسر هاونز** عام ١٩٠٤ قائلاً : « افترض ان الصناعة المهددة بالتنافس الأجنبي هل التي تكمن في أعماق جذور نظامك الدفاعي القومي ، أين أنت أذن ؟ إنك لا تستطيع أن تواصل تقدمك بدون صناعة حديد وتجارة هندسية ضخمة ، ففي حالة الحرب لا تستطيع أن تبقى على وسائل إنتاجك وعلى أساطيلك وجيوشك جميعا في حالة كفاءة[١١١] ، وكانت النزاعات حول حدود المستعمرات في غرب أفريقيا أو حول مستقبل جزر ساموا

تعد تافهة إذا قيست بهذه التطورات الخطيرة ، من ثم كانت مصلحة المستعمرين تكمن في إصلاح الجمارك والتخلي عن مفاهيم التجارة الحرة في سبيل حماية الصناعات البريطانية وفي إقامة روابط أوثق بالعنصر الأبيض من أجل تأمين الإسهامات الدفاعية والسوق الاستعمارية ، وهكذا فقد تحولت بريطانيا حينئذ إلى « عملاق مجهد يعاني وطأة مصيره » حسب قول **جوزيف تشامبرلين**(١١٢) ، وفي السنوات التالية أطلق قائد البحرية تحذيره بأن « بريطانيا وحدها لا تستطيع أن تصمد في مواجهة الولايات المتحدة أو روسيا ولا ألمانيا ، ستتم تنحيتنا جانباً بسبب ذلك »(١١٣) .

وإذا كان الاستعماريون محقين على المدى البعيد(١١٤) فقد بالغوا جميعاً في وصف الأخطار المعاصرة ، فقد أطيح بتجارة الحديد والصلب في العديد من الأسواق إلا أنها لم تنته تماما ، وكانت صناعة المنسوجات تحظى بازدهار في التصدير في السنوات التي سبقت ١٩١٤ ، وكانت صناعة السفن البريطانية لا تزال تحتفظ بمكانتها الرفيعة وكانت تقوم بشحن ٦٠٪ من تجارة العالم و ٣٣٪ من السفن الحربية العالمية في هذه السنوات مما ، كان يعد عزاء لمن ساورتهم المخاوف من اعتماد بريطانيا على استيراد المواد الغذائية والمواد الخام في زمن الحرب ، صحيح أن بريطانيا لو كانت قد دخلت في حرب طويلة مكثفة بين القوى العظمى لوجدت أسلحتها غير كافية مما يعكس الفرض التقليدى بأن الجيش البريطاني كان يجب نشره وإعداده لحروب استعمارية محدودة لا لصراعات قارية عملاقة ، إلا أن هذه الصراعات في معظم هذه الفترة هي نوع الصراعات التي شارك فيها الجيش ، وإذا نشبت حرب « حديثة » طويلة مرهقة فما كانت بريطانيا وحدها هي التي تحتاج إلى السلاح .

وكان وجود نقاط قوة في الاقتصاد البريطاني في تلك الفترة يعد تحذيراً للوصف القاتم لمشكلات البلاد ، إذ يمكن القول إن « تاريخ بريطانيا من ١٨٧٠ إلى ١٩٧٠ يتسم بالتدهور المطرد عسكرياً واقتصادياً وسياسياً بالقياس إلى دول أخرى ، وبالتدني من قمة الرخاء والقوة التى بلغتها في أعقاب الثورة الصناعية في منتصف القرن ١٩ »(١١٥) ، ولكن هناك خطراً في المبالغة في وصف معدل هذا التدهور

وتجاهل الأرصدة الكبيرة للبلاد في المجال العسكري ، فقد كانت دولة شديدة الثراء محلياً وخارجياً ولو أن الخزانة العامة كانت تعاني ضغوطاً مكثفة في العقدين السابقين على ١٩١٤ بارتفاع تكاليف بناء سفينة حربية واحدة إلى الضعف بسبب التكنولوجيا الحديثة ، كما كانت زيادة حجم جهود الناخبين سبباً في زيادة الإنفاق « الاجتماعي » لأول مرة ، وإذا كانت زيادة الإنفاق تبدو مزعجة بصورة عامة فقد كان هذا يرجع إلى أن حالة الاستعداد كانت تأخذ القليل من دخل الفرد في صورة ضرائب وتنفق القليل من الدخل القومي على أغراض حكومية ، وفي عام ١٩١٣ كان إجمالي نفقات الحكومة مركزياً ومحلياً توازي ١٢,٣٪ من إجمالي الدخل القومي ، وهكذا كانت بريطانيا من أكبر الدول إنفاقاً على الدفاع قبل ١٩١٤ إلا أنها مع ذلك كانت في حاجة إلى تخصيص نسبة أقل من دخلها القومي لهذاالغرض منها إلى أية قوة كبرى أخرى في أوروبا[١١٦] ، وإذا كان كبار الاستعماريين يميلون إلى الحط من قدر القوة المالية لبريطانيا في مقابل القوة الصناعية فقد كانت تمتلك ١٩,٥ مليار دولار استثمارات عبر البحار في ذلك الوقت ، وهو ما كان يوازي ٤٣٪ من الاستثمارات الخارجية العالمية[١١٧] وهو ماكان يعد مصدراً للثروة بدون شك ، ولا ريب أنها كانت تستطيع أن تتحمل أعباء حرب مكلفة وعلى نطاق واسع إذا دعت الحاجة ، أما مايدعو إلى الشك فكان قدرتها على الحفاظ على ثقافتها السياسية الليبرالية من حرية التجارة وخفض النفقات الحكومية وخفض التجنيد والاعتماد على البحرية إذا ما اضطرت إلى تكريس المزيد من مواردها القومية للتسلح وللحرب الحديثة[١١٨] ، لكن لا شك في أنها كانت عريضة الثراء .

وكانت ثمة عوامل أخرى تدعم وضع بريطانيا بين القوى الكبرى ، ورغم صعوبة التفكير في الدفاع عن الحدود البرية للامبراطورية في عصر كانت فيه الخطوط الحديدية الاستراتيجية والجيوش المكثفة تقضي على أمن الهند والممتلكات الأخرى[١١٩] فقد ظلت عزلة الجزر البريطانية بمثابة ميزة كبرى حررت شعبها من مخاوف الغزو الفجائي من جانب الجيوش المجاورة ، وسمحت بالتركيز على القوة

البحرية وأعطت لساستها حرية أكبر في التصرف في قضايا الحرب والسلام من الدول الأوروبية الأخرى ، وكانت السيطرة على إمبراطورية استعمارية ممتدة ويصعب الدفاع عنها تحمل مشكلات استراتيجية هائلة إلا أنها كانت أيضاً تحمل مميزات استراتيجية كبرى ، فكان جيشها القوي وقواعدها البحرية ومحطات الفحم تضعها في مكانة قوية أمام القوى الأوروبية في صراع داخل القارة ، وكما كان يمكن أن ترسل العون لممتلكاتها عبر البحار كانت هذه الممتلكات تستطيع إمداد القوة الاستعمارية بالقوات والسفن والمواد الخام والمال[١٢٠] ، ويمكن القول إن بريطانيا بسبب توسع نفوذها في أوقات سابقة كانت تمتلك العديد من المناطق الحاجزة وبالتالي فسحة « للتفاهم » وخاصة في المناطق التى تسمى « إمبراطورية غير رسمية » .

لم يكن منطق النزعة الاستعمارية البريطانية يوحي بأن التنازل والانسحاب كانا من خصائص ذلك العهد ، بل استمر التقييم الحريص للأولويات الاستراتيجية البريطانية بين أجهزة الحكم[١٢١] سنة بعد أخرى وفحص كل مشكلة في ضوء الالتزامات العالمية للبلاد والتركيز على سياسة تفاهم أو تعنت ، فلما كان نشوب حرب بريطانية أميريكية تعد كارثة اقتصادية ولا تحظى بالقبول الشعبي سياسياً وشديدة الصعوبة من الناحية الاستراتيجية ، فقد كان من الأفضل التنازل في نزاع فنزويلا وحدود آلاسكا وغيرها ، وعلى النقيض كانت بريطانيا مستعدة للمساومة مع فرنسا في عقد ١٨٩٠ في النزاعات الاستعمارية في غرب أفريقيا وجنوب شرق آسيا والباسيفيك في حين كانت مستعدة للقتال من أجل وادى النيل ، وبعد عقد كانت تبذل محاولات لنزع فتيل العداء الإنجليزي الألماني باقتراح إبرام اتفاقية حول المستعمرات البرتغالية وخط حديد بغداد ، إلا أنها كانت تتشكك في التنازل عن حيادها إذا ما نشبت حرب قارية ، فكانت جهود **جراى** وزير الخارجية البريطانية تجاه برلين قبل ١٩١٤ تماثل جهود **سالزبوري** تجاه سان بطرسبرج قبل ذلك وكان كلاهما يوضح أن الدبلوماسية كانت تستطيع حل معظم المشكلات التى عرضت في الشئون العالمية ، وكان افتراض ضعف وضع بريطانيا عام ١٩٠٠ من ناحية

وافتراض قيام بريطانيا بتوسيع نفوذها قبل ١٩١٤ وقلب التوازنات العالمية[١٢٢] من ناحية أخرى يعد صورة ذات وجه واحد لوضع كان يتسم بمزيد من التعقيد .

وفي العقود العديدة التي سبقت الحرب العالمية الأولى تفوقت الولايات المتحدة وألمانيا صناعياً على بريطانيا التي خضعت لتنافس مكثف في المجالات التجارية والاستعمارية والبحرية ، إلا أن مزيج الموارد المالية والقدرة الإنتاجية والممتلكات الاستعمارية والقوة البحرية كان يعني أنها كانت لاتزال القوة العالمية « الأولى » ولو أن تفوقها كان أقل مما كانت عليه عام ١٨٥٠ ، وكان هذا الوضع الرفيع لب المشاكل البريطانية ، فقد كانت بريطانيا حينذاك دولة « ناضجة » ذات راسخ بالحفاظ على الترتيبات القائمة وكانت على استعداد للقتال في سبيل أهداف معينة كالدفاع عن الهند والحفاظ على تفوقها البحري وخاصة في المياه الإقليمية لها وربما الحفاظ على توازن القوى الأوروبي ، إلا أن كل قضية كان لابد من وضعها في سياقها العام وقياسها طبقاً للمصالح البريطانية الأخري ، ولهذا السبب كان **سالزبوري** يعارض قيام التزام عسكري محدد تجاه ألمانيا عام ١٨٨٩ وبين ١٨٩٨ و ١٩٠١ وسعى جراي سعياً حسيساً لتفادي أى التزام عسكري محدد ضد ألمانيا في الأعوام ٦ ـــ ١٩١٤ ، وفي حين كان هذا يضفي غموضاً شديداً على سياسة بريطانيا المستقبلية بالنسبة لصناع القرار في باريس وبرلين كان يعكس الزعم الذي زعمه **بالمرستون** وكان لا يزال سائداً حتى ذلك الوقت بأن البلاد كانت لها مصالح دائمة ولكن ليس لها حلفاء دائمون ، وإذا كانت الظروف التى سمحت بحرية التصرف قد انكمشت مع نهاية القرن ١٩ إلا أن عملية التقلب التقليدية بين مختلف مصالح بريطانيا من استعمارية وقارية[١٢٣] ومن استراتيجية ومالية[١٢٤] قد استمرت بنفس الأسلوب التقليدي القديم .

روسيا :

كانت إمبراطورية القياصرة أيضاً باعتراف الجميع عضواً تلقائياً في نادي « القوى الكبرى » في القرن العشرين التالي ، فكانت مساحتها الضخمة وسكانها

المتزايدون ضماناً لذلك ، فكانت في حالة توسع مدة أربعة قرون ، غرباً وشرقاً وجنوباً ، ورغم ما تعرضت له من انتكاسات إلا أنها لم تبد مايدل على رغبتها في التوقف ، وكان جيشها أكبر جيوش أوروبا خلال القرن ١٩ وكان لا يزال أكبرها قرب الحرب العالمية الأولى ، فكانت قواتها تبلغ ١,٣ مليون جندي على الجبهات وحوالي ٥ ملايين من الاحتياطي ، وكانت نفقاتها العسكرية هائلة ، وكان مد الخطوط الحديدية يتقدم بسرعة هائلة قبل ١٩١٤ مما هدد بتقويض أركان المخطط الألماني للمبادرة بتوجيه ضربة غربية ، وكانت مبالغ ضخمة من الأموال تصب في إنشاء أسطول جديد بعد الحرب مع اليابان ، وحتى القائد العسكري البروسي كان يعرب عن انزعاجه من توسع القوة الروسية وأكد مولتكه الأصغر أن « القوة العسكرية لأعداء بروسيا في عامي ١٦ و ١٩١٧ ستتعاظم إلى درجة أنه لا يعرف كيف يتعامل معها »[١٢٥] ، وعلى الجانب المضاد كان بعض المراقبين الفرنسيين يتطلعون بشوق إلى يوم تتحرك فيه القوة العسكرية الروسية لسحق برلين ، وكان عدد من البريطانيين وخاصة من كانوا على صلة منهم بسفارة سان بطرسبرج يحثون قادتهم السياسيين على أن « روسيا كانت تتعاظم فى قوتها إلى درجة أننا يجب أن نسترد صداقتها بأى ثمن »[١٢٦] ، كان ثمة اهتمام شديد من جاليسيا إلى فارس إلى بكين بنمو القوة الروسية .

هل كانت روسيا على وشك التحول إلى شرطي أوروبا مرة أخرى ؟ إن تقدير قوة هذه الدولة كان يمثل مشكلة للمراقبين الغربيين من القرن ١٨ إلى الوقت الراهن ، وازدادت صعوبة بمخاطر الركون إلى التصريحات الذاتية بدلاً من الحقائق الموضوعية ، كما أن التقارير التى تحكي عن كيفية حكم أوروبا على روسيا قبل ١٩١٤ مهما بلغت من الدقة ليست كالتحليل الدقيق لقوة روسيا نفسها[١٢٧] .

من الدلائل المتاحة يبدو أن روسيا كانت في العقود السابقة لعام ١٩١٤ تتسم بالقوة والضعف في آن ، حسب طرف التلسكوب الذي ينظر من خلاله المرء ، كبداية كانت روسيا في تلك الفترة أقوى مما كانت عليه أيام حرب كريميا[١٢٨] ،

وبين عامي ١٨٦٠ و ١٩١٣ نما الناتج الصناعي الروسي بمعدل سنوي مرتفع قدره ٥,٪ وفي عقد ١٨٩٠ ارتفع إلى ٨٪ ، وفي عشية الحرب العالمية الأولى كانت صناعة الصلب بها قد فاقت نظيرتها في فرنسا والنمسا / المجر وإيطاليا واليابان ، وكان إنتاجها من الفحم في ارتفاع أسرع ، وكانت ثاني أكبر منتج للبترول في العالم ، كما حققت صناعة النسيج العريقة تقدماً ملحوظاً ، وكان هناك تطور جديد في صناعاتها الكيماوية الكهربائية وصناعة الأسلحة ، وأنشأت مصانع ضخمة تستخدم آلاف العمال حول سان بطرسبرج وموسكو وغيرهما ، وكانت شبكة السكك الحديدية الروسية تبلغ ٣١ ألف ميل عام ١٩٠٠ وحوالي ٤٦ ألف ميل عام ١٩١٤ ، وحققت التجارة الخارجية بعد إقرارها بمعيار الذهب عام ١٨٩٢ زيادة قربت من ثلاثة أمثالها بين ١٨٩٠ و ١٩١٤ لتصبح روسيا سادس أكبر دولة تجارية ، وانجذبت الاستثمارات الأجنبية لا إلى سندات الحكومة الروسية والسكك الحديدية وحسب بل وبإمكانيات السوق الروسية مما عاد على البلاد بكميات هائلة من رؤوس الأموال لتحديث الاقتصاد ، وأضيف هذا النهر من الأموال ليصب في إعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية ، وفي عام ١٩١٤ أصبحت روسيا رابع قوة صناعية في العالم ، ولو قدر لهذه الاتجاهات أن تستمر أما كانت تؤدي في النهاية إلى تحقيق قوة صناعية توازي قوة البلاد الجغرافية والسكانية ؟

أما إذا نظر المرء من خلال الناحية الأخرى من التلسكوب فإن الصورة تختلف تماماً ، فحتى لو كانت بروسيا ثلاثة ملايين عامل في عام ١٩١٤ فما كان هذا تمثل سوى ١,٧٥٪ من السكان ، وفي حين كانت الشركات التي تستخدم عشرة آلاف عامل في مصنع واحد للنسيج تبدو مبهرة على الورق فإن معظم الخبراء يتفقون على أن هذه الأرقام قد تكون خادعة إذ كانت المغازل تستخدم خلال الليل بورديات جديدة من العمالة في هذا المجتمع الغني بعماله الفقير في تقنياته[١٢٩] ، والأهم أن التصنيع الروسي كان يتم على يد أجانب بالإضافة إلى بعض الممولين المحليين ، وفي ١٩١٤ كان ٩٠٪ من المناجم و ١٠٠٪ من حقول النفط و ٤٠٪ من صناعات

التعدين و ٥٠٪ من الصناعات الكيماوية و ٢٨٪ من صناعة المنسوجات مملوكة لأجانب[١٣٠] ، وما كان هذا بالشيء الفريد ، فقد كانت إيطاليا في موقف مماثل ، إلا أنه يبني على اعتماد مكثف على رؤوس الأموال الأجنبية التي قد تحتفظ وقد لا تحتفظ بأرباحها لنفسها ، بدلاً من اعتمادها على الموارد المحلية في النمو الصناعي ، وفي أوائل القرن ٢٠ كانت روسيا قد تحولت إلى أكبر مدين في العالم ، وفي سبيل الاحتفاظ بتدفق رؤوس الأموال كانت تحتاج إلى تقديم نسب أرباح فوق المتوسطة للمستثمرين الأجانب ، إلا أن المدفوعات الخارجية للأرباح كانت أكبر كثيراً من الموازين التجارية « المرئية » بإيجاز كان الوضع غير مستقر .

لعل هذا كان مؤشراً كبيراً واحداً على الاقتصاد « غير الناضج » ولا يقل في أهميته عن حقيقة أن الجزء الأعظم من الصناعة الروسية كان يتجه إلى صناعة المنسوجات والأغذية لا الكيماويات والهندسة مثلا ، وكانت تعريفتها الجمركية أعلى تعريفة في أوروبا بهدف حماية صناعتها غير الناضجة وغير الكفء ، أما وارداتها الصناعية فكانت في ارتفاع مع كل ارتفاع في الموازنة العسكرية وإنشاء خطوط حديدية ، ولكن ربما كان أفضل دليل على تخلفها هو أن ٦٣٪ من صادراتها عام ١٩١٣ كان يشمل منتجات زراعية و ١١٪ من الأخشاب[١٣١] وذلك لدفع أثمان المعدات الزراعية الأميركية والآلات الألمانية وفوائد الديون الأجنبية وهو مالم يوفقوا إليه رغم كل الجهود .

ويزداد تقدير القوة الروسية سوءاً حين يتعلق الأمر بالناتج المقارن ، فرغم أن روسيا كانت رابع قوة صناعية قبل ١٩١٤ إلا أنها كانت شديدة التخلف عن الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا ، وفي مؤشرات إنتاجها للصلب واستهلاك الطاقة ونصيبها من الإنتاج الصناعي العالمي وإجمالي الإمكانات الصناعية كانت تأتي بعد بريطانيا وألمانيا ، وعندما تقارن هذه الأرقام بعدد السكان وتحسب على أساس الدخل الفردي تصبح الفجوة شديدة الاتساع ، ففي عام ١٩١٣ كان مستوى دخل الفرد في التصنيع يقل عن ربع نظيره في ألمانيا وسدسه في بريطانيا[١٣٢] .

كانت روسيا التي أثارت فزع مولتكه والسفير البريطاني في سان بطرسبرج عام

١٩١٤ في الحقيقة مجتمعاً من الفلاحين ، فكان ٨٠٪ من سكانها يعتمدون في حياتهم وأرزاقهم على الزراعة ، وكانت للبقية علاقات بالقرية ، وترتبط هذه الحقيقة الرهيبة بحقيقتين أخريين ، أولاهما أن الزيادة السكانية الهائلة ـــ ٦١ مليون فم جديد فيما بين ١٨٩٠ ـــ ١٩١٤ ـــ كانت في القرية وفي معظم المناطق المتخلفة وغير الروسية حيث تنتشر التربة الضعيفة والقليل من الأسمدة والحرث الخشبي ، والأخرى أن كل البيانات الدولية المقارنة لهذه الفترة تبين مدى العجز الذي عانته الزراعة الروسية بصورة عامة[١٣٣] ، ورغم وجود مزراع واقطاعيات حديثة في منطقة البلطيق كانت آثار الملكية العامة للأرض والاعتماد على الطرق البدائية في الزراعة تثبط الحافز بين الأفراد على القيام بمشروعات ، وكذلك فعلت إعادة توزيع الأراضي من حين إلى آخر ، وكانت أفضل السبل لزيادة نصيب الأسرة من الأرض هي تربية أعداد من الأبناء قبل دورة إعادة التوزيع التالية ، أضف إلى هذا ضعف وسائل الاتصال والتأثير الكبير للمناخ على المحاصيل والفاصل الكبير بين أقاليم « الفائض » بالجنوب والأقاليم ضعيفة الخصوبة والمزدحمة التى تعتمد على « الاستيراد » في روسيا القديمة ، وبالتالي ففي حين زاد الناتج الزراعي زيادة مطردة عبر هذه العقود (حوالي ٢٪ سنوياً) تآكلت مكاسبه بصورة مطردة نتيجة للزيادة السكانية (١,٥٪ سنوياً) ، ولما كان هذا القطاع الزراعي الضخم يضيف إلى دخل الفرد مالا يزيد عن ١/٢٪ سنوياً كان الناتج القومي الروسي الحقيقي لا يزيد إلا بمعدل ١٪ للفرد[١٣٤] وهو مايقل كثيراً عن نظيره في الدول الأخرى ويختلف عن معدل الزيادة الصناعية السنوية الذي يتراوح بين ٥ و ٨٪ والذي يشار إليه في مختلف المصادر .

وتعد النتائج الاجتماعية لكل هذه الأشياء عاملاً مؤثراً في أى تقدير للقوة الروسية ، يقول بروفسر جروسمان إن « النمو الخارق اللائق للصناعة كان يرتبط بتباطؤ شديد وانتكاسات هامة في قطاعات أخرى خاصة الزراعة والاستهلاك الفردي »[١٣٥] ، وهذه عبارة دقيقة ، إذ إن بلداً على أقصى درجات التخلف الاقتصادي كانت تدفع دفعاً نحو العصر الحديث على يد سلطات سياسية تتملكها

الرغبة في « تحقيق واكتساب مكانة كقوة أوروبية كبرى »[136] ، وهكذا فرغم رصد بعض الأنشطة الإيجابية الفردية إلا أن التقدم السريع نحو التحديث كان بإيحاء من الدولة ويرتبط بالاحتياجات العسكرية والخطوط الحديدية وصناعات الحديد والصلب والتسلح وما إلى ذلك ، ولكن في سبيل تحمل أعباء تدفق السلع الصناعية الأجنبية المستوردة وتدبير فوائد الديون الضخمة كانت الدولة الروسية تضطر إلى ضمان زيادة الصادرات الزراعية وخاصة القمح حتى في فترات المجاعات الكبرى مثل عام ١٨٩١ ، وفي سبيل تحمل تكاليف الدولة لاستمثارات رؤوس الأموال الهائلة في التصنيع وفي النفقات العسكرية كان لابد من رفع الضرائب المباشرة من حين إلى آخر ومن ضغط الاستهلاك الفردي ، وحسب تعبير المؤرخين الاقتصاديين كانت الحكومة القيصرية تحصل على مدخرات « إجبارية » من شعبها المسكين المغلوب على أمره ، « ففي عام ١٩١٣ كان الفرد الروسي يدفع ٥٠٪ من دخله للدولة لأغراض عسكرية زيادة عما يدفعه الفرد البريطاني رغم أن دخل الفرد الروسي كان لا يزيد على ٢٧٪ من دخل معاصره البريطاني »[137] .

ومن السهل تصور التكاليف الاجتماعية الأخرى لهذا المزيج المدمر من التخلف الزراعي والتصنيع والنفقات العسكرية الهائلة ، ففي ١٩١٣ تم تخصيص ٩٧٠ مليون روبل للقوات المسلحة في حين تم تخصيص مالا يزيد على ١٥٤ مليوناً للصحة والتعليم ، وفى المدن السريعة النمو كان العمال يعيشون بدون صرف صحي ولا رعاية صحية وفي ظروف إسكانية متدنية وإيجارات مرتفعة ، وكانت هناك نسبة عالية من إدمان الكحوليات كوسيلة للهروب من قسوة الواقع ، وكانت نسبة الوفيات أعلى نسبة في أوروبا ، هذه الظروف إضافة إلى النظام المفروض داخل المصانع وانعدام أى تحسين في مستويات المعيشة أدى إلى سخط عارم ضد النظام مما وفر أرضية ملائمة ومناخاً مناسباً لنشأة الاشتراكيين والبلاشفة والفوضويين والمتطرفين ، وبعد الاضطرابات الضخمة عام ١٩٠٥ هدأت الأمور إلى حين ، ولكن في السنتين من ١٢ إلى ١٩١٤ كانت حوادث الإضراب والاحتجاج العام والاعتقالات والقتل

تتصاعد إلى درجة مخيفة(١٣٨) ، إلا أن كل هذا الهول يهون إذا ما قيس بالمسألة التي أقضت مضاجع القادة الروس بدءاً من كاترينا إلى النظام الحالي وهي « المسألة الزراعية » ، فعندما كانت المحاصيل تسوء والأسعار ترتفع تتفاعل هذه المساوىء مع حالة السخط العميقة ضد ارتفاع الإيجارات وظروف العمل القاسية لتؤدي إلى انفجار الاضطرابات في القرى ، وبعد ١٩٠٠ كتب المؤرخ نورمان ستون قائلا :

« أصيبت مقاطعتا بولتيرا وتامبوف بدمار شامل ، فاحترقت المزارع ونفقت الماشية ، وفي ١٩٠١ تدخلت القوات ١٥٥ مرة وفي ١٩٠٣ تدخلت ٣٢٢ مرة بعضها بالمدافع ، وكان عام ١٩٠٢ هو الذروة حيث استخدمت القوات في سحق الفلاحين ٣٦٥ مرة ، وفي ١٩٠٣ تدخلت لإقرار النظام الداخلي قوات تزيد على جيش ١٨١٢ ... فشاعت الاضطرابات في ٦٨ من المناطق التي يبلغ عددها ٧٥ ألف في منطقة « الأرض السوداء » الوسطى ودمرت ٥٤ منها وكانت ساراتوف هي أسوأ منطقة »(١٣٩) .

وعندما حاول وزير الداخلية ستوليبيف أن يهدىء من حالة السخط بتفريق لجان الفلاحين بعد ١٩٠٨ أثار اضطرابات جديدة ، ومن ثم فقد تدخلت القوات في ١٣,٥٠٧ حالات في يناير ١٩٠٩ و ١١٤,١٠٨ حالات في العام كله ، وفي ١٩١٣ كانت هناك ١٠٠ ألف حالة اعتقالات بتهمة « التهجم على القوات الحكومية »(١٤٠) ، وغنى عن الذكر أن كل هذا أدى إلى إجهاد جيش متردد كان أيضا منشغلا بسحق الأقليات العرقية الساخطة من بولنديين وفنلنديين ولاتفيين واستونيين وأرمن(١٤١) ، وكانت هذه الأقليات ستسعى للفرار من السيطرة الموسكوفية إذا ما وقعت هزيمة أخرى عسكرياً على غرار هزيمة ١٩٠٥ ، ورغم أننا لا نملك التصنيف الدقيق إلا أن نسبة كبيرة من هذه الأقليات كانت من بين العدد الإجمالي للروس الذين تزوجوا في أغسطس ١٩١٤ في سبيل تجنب التجنيد في الجيش .

كان المرء يستطيع أن يدرك الغليان الاجتماعي السياسي في روسيا قبل ١٩١٤

حتى من منظور الثورة البلشفية ، إذ كانت الساحة معدة لنشوب حرائق هائلة في حالة زيادة القلاقل ونقص المحاصيل وخفض مستويات معيشة العمال أو نشوب حرب كبرى ، ولكن كانت هناك حالة من الولاء الشديد للقيصر وللبلاد في عدة مجالات واحتشاد قومي متصاعد وتعاطف عريض مع الاتحاد السلافي وكراهية للأجانب ، وكان هناك العديد من رجال البلاط يقولون بأن النظام لم يكن يستطيع أن يلزم الصمت حيال القضايا الدولية وأنه إذا نشبت حرب فإن الأمة ستتخذ سبيل النصر[١٤٢] .

ولكن هل كان من الممكن ضمان هذا العنصر في ضوء وجود أعداء لروسيا عام ١٩١٤ ؟ في الحرب ضد اليابان كان الجندي الروسي يقاتل ببسالة كما كان في حرب كريميا وفي حرب ١٨٧٧ ضد تركيا إلا أن سوء حالة القادة وضعف المعدات الحربية والخطط الحربية العاجزة كان لها أثرها ، هل كان للقوات الروسية أن تتحدى النمسا / المجر والآلة الصناعية الألمانية وتحرز نتائج طيبة ؟ إن القوة الإنتاجية الروسية رغم ما حققته من زيادة عامة في ناتجها الصناعي كانت في انخفاض مستمر إذا ما قورنت بنظيرتها في ألمانيا في تلك الفترة ، ففيما بين ١٩٠٠ و ١٩١٣ مثلا ارتفع إنتاجها من الصلب من ٢,٢ إلى ٤,٨ مليون طن أما ألمانيا فقد قفزت من ٦,٣ إلى ١٧,٦ مليون طن ، ولم يكن استهلاك روسيا للطاقة وإجمالي إنتاجها الصناعي يزداد بصورة كبيرة توازي ألمانيا ، ويلاحظ أن نصيب روسيا من الناتج الصناعي قد انخفض في الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٣ من ٨,٨٪ إلى ٨,٢٪ بسبب نمو نصيبي ألمانيا والولايات المتحدة[١٤٣] ، ولم تكن هذه الاتجاهات مشجعة .

ولكن « كانت » روسيا قوية إذا قيست قواتها في ١٩١٤ من الناحية العددية ، لأن الخبراء العسكريين لم يتوقعوا « حرباً تختبر اقتصاديات البلاد وتركيبتها البيروقراطية وجيشها »[١٤٤] ، إذا كان الأمر كذلك فإن المرء ليدهش للسبب في أن الإشارات المعاصرة إلى القوة العسكرية الألمانية توجه الانتباه إلى صناعة كروب للصلب وساحات بناء السفن وصناعة الأصباغ وكفاءة السكك الحديدية الألمانية

بالإضافة إلى القوات المرابطة على الخطوط الأمامية[١٤٥] ، ومع ذلك فإذا كانت الأرقام العسكرية هى التي تهم فقد كانت روسيا في الحقيقة تحقق إنجازات باهرة في إنشاء فصائل جديدة وبطاريات مدافع وسكك حديدية استراتيجية وسفن حربية ، وعلى افتراض قصر أمد الحرب كانت كل هذه الإحصاءات العامة تشير إلى تصاعد القوة الروسية .

وبمجرد الخلاص من هذه المستويات السطحية من التفسيرات العددية فإن القضية العسكرية تصبح مشكلة ، فنقول مرة أخرى إن العامل الحاسم كان تخلف روسيا الاجتماعي / الاقتصادي والتقني ، فكان الحجم الهائل من سكانها القرويين يعني أن مالا يزيد على الخمس من كل فصيلة كان يتم تجنيده في الجيش سنوياً ، إلا أن هؤلاء الفلاحين المجندين لم يكونوا يعدون مادة جيدة لدخول حرب صناعية حديثة ، فكانت روسيا شديدة التخلف في نوعية قواتها بسبب تركيزها الشديد على الأسلحة لا على الخبرة والقوة القومية والتقنية ، ففي عام ١٩١٣ كان معدل الأمية فيها لا يزيد على ٣٠٪ وهو ما وصفه أحد الخبراء بأنه معدل يقل عن نظيره في بريطانيا في منتصف القرن ١٨[١٤٦] ، وإذا كان من المفيد تكريس مبالغ كبيرة من المال للمجندين الجدد فهل كانوا سيفيدون إذا كان يمتلك عدداً قليلاً من ضباط الصف المدربين ؟ كانت الإجابة بالسلب من جانب الخبراء بالقيادة العسكرية الروسية في هذا الشأن ممن كانوا ينظرون بحسد إلى قوة ألمانيا ، وكانوا على وعي تام بالافتقار إلى الضباط الأكفاء[١٤٧] ، ويبدو من الأدلة المتاحة حالياً أن الجيش الروسي كان مدركاً لنقاط ضعفه في شتى المجالات ، في المدفعية الثقيلة والرشاشات وتحريك الأعداد الهائلة من المشاة ومستويات التدريب الفني والاتصالات بل وأسطولها الضخم من الطائرات[١٤٨] .

وتبرز نفس هذه النتائج الكئيبة حين ينظر المرء نظرة فاحصة إلى نظام التعبئة والخطوط الحديدية الاستراتيجية الروسية ، فرغم ضخامة طول الخطوط الحديدية في عام ١٩١٤ فانها تبدو قاصرة إذا ما قيست بضخامة مساحة الإمبراطورية الروسية أو بشبكة الخطوط الحديدية في غرب أوروبا ، وعلى أية حال فقد تم إنشاء هذه

الخطوط بتكاليف رخيصة وبالتالي كانت ضعيفة ، كانت بعض القاطرات تسير بالفحم وبعضها بالنفط وأخرى بالخشب مما زاد الأمور تعقيداً ، إلا أن هذه كانت مشكلة بسيطة قياساً باختلاف مواقع الجيش في أوقات السلم عن نشره في أوقات الحرب إضافة إلى سياسة التوزيع المتعمدة (فكان البولنديون يخدمون في آسيا والقوقازيون في مناطق البلطيق ، الخ) ، وإذا نشبت حرب كبرى كان يجب نقل القوات الهائلة العدد عن طريق عدد كاف من الخطوط الحديدية وفصائل ضباط الصف الذين كان أكثر من ثلثهم أميين وثلاثة أرباع الضباط يفتقرون إلى التدريب الجيد(١٤٩) .

وكانت مشكلة التعبئة والنشر قد تفاقمت بسبب الالتزامات الروسية تجاه كل من فرنسا وصربيا ، ففي ضوء الشبكة الحديدية الضعيفة للبلاد وضعف القوات المنتشرة على خط الدفاع البولندي ، أمام أي هجوم محتمل من بروسيا الشرقية وجاليسيا ، كان من الحكمة أن تبقى القيادة الروسية العليا قبل ١٩١٤ في حالتها الدفاعية عند نشوب حرب ، وأن تستكمل بناء قوتها العسكرية ، ومع ذلك كان العديد من القادة يتطلعون إلى ضرب النمسا / المجر وكانوا واثقين من النصر ، وبتفاقم التوترات بين فيينا وبلجراد كانو يتطلعون إلى مساندة بلجراد في حالة وقوع غزو نمساوي / مجري على صربيا ، إلا أن تركيز روسيا لقواتها على الجبهة الجنوبية قد أصبح مستحيلاً بسبب الخوف مما يمكن أن تقدم عليه ألمانيا ، وقد ظل مخططو الحرب بعد ١٨٧١ ولعدة عقود يفترضون أن أية حرب روسية ألمانية كانت ستبدأ بهجوم ألماني مكثف وخاطف تجاه الشرق ، ولكن بتكشف الخطوط العامة لخطة **شليفن** أوقعت سان بطرسبرج تحت ضغوط فرنسية مشددة لشن هجوم ضد ألمانيا بأسرع ما يمكن لنجدتها ، وكان الخوف من إقصاء فرنسا بالإضافة إلى إصرار باريس الشديد على ضرورة تطوير القدرات الدفاعية الروسية كشرط لتقديم القروض لها قد اضطر المخططين الروس إلى الموافقة على توجيه ضربة تجاه الغرب بأسرع وقت ، وقد أدت هذه الضغوط إلى قيام مشاحنات شديدة داخل القيادة العسكرية في السنوات القليلة التي سبقت ١٩١٤ ، وكانت هناك اتجاهات فكرية تعارض في

عدد الفصائل التي يزمع نشرها في الجبهة الشمالية وفي تدمير الحصون الدفاعية القديمة في بولنده وفي إمكانية إجراء عملية تعبئة جزئية لا كاملة ، ونظراً للالتزامات الدبلوماسية الروسية فقد كانت الازدواجية تعد أمراً مفهوماً ، إلا أنها لم تساعد على إيجاد آلة حربية تدار جيداً تضمن تحقيق انتصار سريع على خصومها(١٥٠) .

كان يمكن لهذه القائمة من المشكلات أن تمتد إلى درجة تثير الفزع ، كانت هناك خمسون فرقة فرسان روسية لها أهمية في بلد يضم القليل من الطرق المعبدة تحتاج إلى كميات كبيرة من العلف لما يزيد على مليون حصان مما كان يمكن أن يؤدي إلى فشل نظام الخطوط الحديدية ، فكانت إمدادات العلف تؤدي بلاشك إلى إبطاء أية عملية دفاعية أو حتى تحريك القوات الاحتياطية ، ونظراً لتخلف نظام النقل والدور الداخلي للجيش فقد كانت هناك ملايين من قواتها لا يمكن اعتبارها قوات جبهة في أوقات الحرب ، ورغم ضخامة المخصصات المالية للجيش قبل ١٩١٤ إلا أن معظمها كان يستهلك في الاحتياجات الضرورية للغذاء والملابس والأعلاف ، ورغم الزيادات الكبيرة في الأسطول(١٥١) إلا أن البحرية كانت في حاجة إلى مستويات أعلى من التدريب الفني والتكتيكي بين قواتها إلى أن تصبح ذات فعالية حقيقية ، ونظراً لافتقارها إلى كلا العنصرين واضطرارها إلى توزيع أسطولها بين البلطيق والبحر الأسود فقد كانت التوقعات غير طيبة بالنسبة للقوة البحرية الروسية إلا إذا اقتصرت في حربها على الأتراك .

وفي النهاية فإن أي تقييم للقدرات الكلية لروسيا في تلك الفترة لا يمكن أن يهمل الحديث عن النظام الحاكم نفسه ، فرغم اعجاب بعض المراقبين بنظامه الاستبدادي المركزي بدعوى أنه أضفى ثباتاً وقوة على السياسات القومية بالمقارنة بالديمقراطيات الغربية ، إلا أن نظرة متمعنة كانت كفيلة بالكشف عن تصدعات لاحصر لها ، كان القيصر **نيكولاس الثاني** ضيق الأفق منطوياً يمقت القرارات الصعبة ومقتنعا بولاء الشعب الروسي له بصورة عمياء ، وكانت مناهج صنع القرار الحكومي على المستويات العليا شديدة العجز ، فكان كبار الدوقات لا يتسمون بتحمل المسئولية

وكانت القيصرة غير متزنة عاطفياً والجنرالات رجعيين والمستشارون فاسدين ويفوق نفوذهم نفوذ الوزراء المستنيرين الذين كانوا قَلَّما يستطيعون الوصول إلى آذان القيصر ، وكان الافتقار إلى الشورى والتفاهم بين وزارتي الخارجية والحربية مثلاً مفزعاً أحياناً ، وكانت نظرة البلاط للمجلس (الدوما) نظرة احتقار صريح ، فكان تحقيق إصلاحات جذرية في هذا المناخ أمراً مستحيلاً ، في حين كانت الارستقراطية لا تهتم إلا بامتيازاتها والقيصر براحة باله ، واطمئنان خاطره ، وهنا كانت الصفوة في خوف دائم من القلاقل التي يسببها الفلاحون والعمال ، ورغم أن الإنفاق الحكومي كان يعد أضخم إنفاق في العالم بصورة عامة إلا أن الحكومة كانت تفرض الضرائب المباشرة على الأغنياء في أدنى الحدود (٦٪ من عائد الدولة) وألقت أعباء مكثفة على المواد الغذائية والفودكا (حوالي ٤٠٪) ، وهنا كانت دولة ذات ميزان مدفوعات دقيق ولكن بلا قدرة على منع (أو فرض ضرائب على) التدفق الهائل للأموال التي كانت الارستقراطية الروسية تنفقها في الخارج ، ونظراً لتقاليد الاستبداد الباطش والنظام الطبقي المتصدع وتدني مستويات التعليم والأجور كانت روسيا تفتقر إلى كوادر الموظفين الأكفاء الذين ساعدوا على نجاح النظم الإدارية الألمانية أو اليابانية أو البريطانية على النجاح ، فلم تكن روسيا دولة قوية في الحقيقة وكانت قادرة على التخبط دون إعداد مسبق في تعقيدات خارجية بسبب تصدع قيادتها كما حدث في الدرس الذي تلقته عام ١٩٠٤ .

كيف لنا إذن أن نقيِّم قوة روسيا في تلك الفترة ؟ لاشك في أنها كانت تحقق نمواً في كل من الناحيتين العسكرية والصناعية سنة بعد أخرى ، ولاشك كذلك في أنها كانت تمتلك قوى أخرى عديدة مثل حجم جيشها والحس الوطني والقدرية بين بعض طبقاتها وقوة أرضها الموسكوفية فى الداخل ومناعتها ، فكانت التوقعات جيدة في حربها ضد النمسا / المجر ، ضد تركيا ، بل وربما ضد اليابان حينئذ ، أما في صدامها مع ألمانيا فكان لايزال الوقت مبكراً بالنسبة لها لكي تتعامل معها ، يقول **ستوبيلين** مباهيا في عام ١٩٠٩ : **« اعط روسيا عشرين سنة من الأمن**

الداخلي والخارجي وهي تحقق المعجزات » ، وقد يكون ذلك صحيحاً حتى إذا زادت قوة ألمانيا في نفس تلك المهلة ، ولكن طبقاً للبيانات التي يقدمها بروفسر **دوران** وبروفسر **بارسونز** كانت قوة روسيا النسبية في تلك الفترة تنمو من درجتها الدنيا بعد ١٨٩٤ في حين كانت قوة ألمانيا في أوجها[١٥٢] .

الحقيقة أن قوة روسيا ونفوذها كانا في تدهور مستمر خلال معظم القرن ١٩ بالنسبة لتخلفها الاقتصادي المطرد ، فكانت كل معركة تدخلها (حرب كريميا وحرب اليابان) تكشف عن نقاط ضعف جديدة وقديمة ، وتجبر النظام الحاكم على تضييق الفجوة بين روسيا ودول الغرب ، وفي السنوات التي سبقت ١٩١٤ كان يبدو لبعض المراقبين أن الفجوة كادت أن تضيق في حين كانت هناك نقاط ضعف خطيرة ما زالت قائمة بالنسبة لآخرين ، ولما كان من الصعب أن تتوفر لها السنوات الآمنة التي طالب بها **ستوبيلين** فإن عليها أن تخوض تجربة الحرب من جديد لترى ما إذا كانت قد استعادت وضعها في سياسات القوى الأوروبية والذي كان لها في عامي ١٨١٥ و ١٨٤٨ .

الولايات المتحدة :

من بين التغيرات التي كانت تحدث في القوى العالمية وتوازناتها في أواخر القرن ١٩ وبدايات القرن ٢٠ ، كان التغير الحاسم هو نمو الولايات المتحدة ، بانتهاء الحرب الأهلية تمكنت الولايات المتحدة من استغلال المزايا العديدة التي سبق ذكرها من أراض زراعية خصبة ومواد خام هائلة وثورة تقنية عظيمة لتنمية هذه الموارد ، وكان غياب القيود الاجتماعية والجغرافية والأخطار الخارجية وتدفق رأس المال الأجنبي والمحلي من عوامل التحول المذهل ، وبين نهاية الحرب الأهلية عام ١٨٦٥ ونشوب الحرب الأسبانية الأميريكية عام ١٨٩٨ مثلاً زاد إنتاج القمح الأميريكي بنسبة ٢٥٦٪ والذرة ٢٢٢٪ والسكر المكرر ٤٦٠٪ والفحم ٨٠٠٪ وقضبان الصلب ٥٢٣٪ وشبكة الخطوط الحديدية العاملة ٥٦٧٪ ، وفي الصناعات الأحدث كان النمو هائلاً بعد البداية من الصفر لدرجة

أن النسبة المئوية تفقد معناها ، فارتفع إنتاج النفط الخام من ثلاثة ملايين برميل عام ١٨٦٥ إلى ٥٥ مليوناً عام ١٨٩٨[١٥٣] ، ولم يتوقف النمو مع نشوب الحرب ضد أسبانيا ، بل على العكس ارتفع بنفس المعدل خلال القرن العشرين ، وفي ضوء المزايا المذكورة كان من المحتم أن تمضى العملية كلها في طريقها ، بمعنى أن كارثة مناخية أو حرباً أهلية أو غباء انسانيا عنيدا فقط كان يمكن أن يوقف هذا النمو أو يصد ملايين المهاجرين الذين تدفقوا عبر الأطلنطي لإثراء قوة العمل الإنتاجية .

كانت الولايات المتحدة تمتلك كل المزايا التي امتلكت القوى الأخرى بعضاً منها ولكن لم يكن بها أى من عيوبهم ، كانت مساحتها شاسعة لكن شبكة من السكك الحديدية يبلغ طولها ٢٥ ألف ميل في عام ١٩١٤ تغلبت عليهم ، وكان محصول الهكتار الزراعي بها يفوق نظيره الروسي ، ورغم أن هذا المحصول كان يقل عن نظيره في الأراضي الأوروبية القديمة ، إلا أن تكثيف المناطق المزروعة ، وكفاءة الميكنة الزراعية ، وانخفاض تكاليف النقل قد جعلت القمح والذرة واللحوم وسائر المنتجات أرخص ثمناً منها في أي من بقاع أوروبا ، وكانت من الناحية التقنية توازي أو تفوق أية دولة في العالم ، وكانت الشركات بها تتمتع بسوق محلية ضخمة ، لم يتمتع بها أقرانهم في ألمانيا أو بريطانيا أو سويسرا ، و لم تكن « الضخامة » مؤشراً على الكفاءة الصناعية فى روسيا[١٥٤] ، أما فى الولايات المتحدة فكانت كذلك دوماً ، فكان **اندرو كارنيجي** ينتج من الصلب أكثر مما تنتجه إنجلترا كلها في عام ١٩٠١ [١٥٥] ، وعندما قام سير **ويليام وايت** بجولة فى الولايات المتحدة عام ١٩٠٤ انبهر حيث اكتشف أن ١٤ سفينة حربية و ١٣ بارجة مدرعة كانت تبنى في نفس الوقت فى الورش الأميريكية ، وفى المجال الصناعي والزراعي والاتصالات كانت الكفاءة والضخامة متوفرتين ، ومن تم فلا عجب أن كان الدخل القومي الأميريكي يفوق نظيره فى أى مكان عام ١٩١٤[١٥٦] .

وفي عام ١٩١٤ كانت الولايات المتحدة تنتج ٤٥٥ مليون طن فحم وكانت أكبر منتج للنفط في العالم وأكبر مستهلك للنحاس ، وكان إنتاجها من الحديد الخام

يفوق إنتاج ألمانيا وبريطانيا وفرنسا جميعاً . وإنتاجها من الصلب يوازي إنتاج[١٥٧] ألمانيا وبريطانيا وروسيا وفرنسا ، وكان حجم استهلاكها من الطاقة من مواد حديثة عام ١٩١٣ يوازي استهلاك بريطانيا وألمانيا وفرنسا والنمسا / المجر جميعاً ، وكانت تنتج وتملك من السيارات ما يزيد على العالم كله ، فكانت في الواقع قارة بأكملها

جدول (٢١) الدخل القومي والسكان ودخل الفرد فى القوى الكبرى عام ١٩١٤

	الدخل القومي	السكـــان	دخـل الفـرد
الولايات المتحدة	٣٧ مليار دولار	٩٨ مليون نسمة	٣٧٧ دولارا
بريطانيا	١١	٤٥	٢٤٤
فرنسا	٦	٣٩	١٥٣
اليابان	٢	٥٥	٣٦
ألمانيا	١٢	٦٥	١٨٤
ايطاليا	٤	٣٧	١٠٨
روسيا	٧	١٧١	٤١
النمسا / المجر	٣	٥٢	٥٧

وكانت تنمو بصورة تقترب من حجم نمو أوروبا كلها ، ولو كانت هذه المعدلات من النمو قد استمرت وأمكن تفادى الحرب الأهلية لتمكنت الولايات المتحدة من التفوق على أوروبا باعتبارها المنطقة التي كانت تمتلك أكبر ناتج اقتصادي في العالم عام ١٩٢٥[١٥٨] ، وما فعلته الحرب العالمية الأولى بخسائرها الاقتصادية التي أصابت القوى الكبرى القديمة هو تقديم هذا الموعد بست سنوات ليصبح ١٩١٩[١٥٩] ، فكانت حقبة **فاسكوداجاما** وهي حقبة القرون الأربعة من السيطرة الأوروبية في العالم تصل إلى نهايتها قبل طوفان ١٩١٤ .

كان دور التجارة الخارجية في اقتصاد الولايات المتحدة ضئيلا بالفعل (حوالي ٨٪ من إجمالي ناتجها القومي عام ١٩١٣ بالمقارنة بنسبة ٢٦٪ من نظريتها في بريطانيا)[١٦٠] ، إلا أن تأثيرها الاقتصادي على سائر الدول كان هائلا ، فكانت تصدر المواد الخام في الماضي وتستورد السلع المصنعة الجاهزة وعوضت العجز المعتاد في الميزان التجاري بتصدير الذهب ، ولكن بعد الازدهار الذي أعقب الحرب الأعلية في مجال التصنيع أدخل تحولاً تاماً على هذا النمط ، فبتحولها إلى أكبر منتج

للسلع الصناعية بدأت في صب آلاتها الزراعية وسلعها الحديدية والصلب والآلات والمعدات الكهربية وما إليها في السوق العالمية ، وفي الوقت نفسه كان اللوبي الصناعي الشمالي قوياً لدرجة أن ضمنت إبعاد المنتجات الأجنبية عن سوقها المحلية عن طريق التعريفة الجمركية المتزايدة ، وعلى العكس من ذلك كانت المواد الخام يتم استيرادها بكميات هائلة لتغذية الصناعة الأميريكية وفي حين كانت وفرة الصادرات الصناعية للبلاد تمثل أهم تحول كانت « ثورة النقل » أيضاً قد بلغت بالصادرات الزراعية الأميريكية إلى درجة هائلة ، فوصلت صادرات الذرة إلى ذروتها عام ١٨٩٧ عند ٢١٢ مليون بوشل (٨ جالونات) ، وصادرات القمح عام ١٩٠١ إلى ٢٣٩ مليون بوشل ، وشمل هذا المد أيضاً الحبوب والدقيق ومنتجات اللحوم[١٦١] .

كانت نتائج هذا التحول التجاري اقتصادية في المقام الأول لكنها بدأت كذلك في التأثير على العلاقات الدولية ، فقد أدت الإنتاجية الكبرى للمصانع والمزارع الأميريكية إلى انتشار الخوف من أن تعجز سوقها المحلية نفسها عن استيعاب كل هذه السلع ودفع بجماعات المصلحة القوية إلى الضغط على الحكومة لتقديم كل أشكال الدعم لفتح الأسواق عبر البحار أو الاحتفاظ بها على الأقل ، فكان النزوع إلى الإبقاء على سياسة « الباب المفتوح » في الصين والاهتمام المكثف بجعل الولايات المتحدة القوة الاقتصادية المسيطرة في أميريكا اللاتينية مظهرين فقط من مظاهر الاهتمام بزيادة نصيب البلاد من التجارة الخارجية[١٦٢] ، وفيما بين ١٨٦٠ و ١٩١٤ زادت الولايات المتحدة من صادراتها أكثر من سبعة أضعافها (من ٣٣٤ مليون دولار إلى ٢٣٦٥ مليوناً) ولكن نظراً لإجراءات الحماية التي فرضتها على أسواقها المحلية زادت الواردات بنسبة خمسة أضعاف فقط (من ٣٥٦ مليون دولار إلى ١٨٩٦ مليوناً) ، وفي مواجهة هذا السيل الدافق من السلع الأميريكية الرخيصة طالب المزارعون الأوروبيون بفرض قيود حماية جمركية ، وهو ما كانوا يحصلون عليه عادة ، ففي بريطانيا التي كانت قد ضحت بمزارعي القمح بها في سبيل التجارة الحرة ، كان طوفان الآلات الأميريكية والحديد والصلب هو ما أثار الإزعاج ، وبينما

دون الصحفي و.ت. ستيد كتاباً بعنوان «أمركة العالم The Americanization of the World» في عام ١٩٠٢ ألمح القيصر **فيلهلم** وغيره من قادة أوروبا إلى ضرورة الترابط ضد «العملاق التجاري الأميريكي الظالم»[١٦٣].

وكان مما أثار مزيداً من القلق تأثير الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي وتدفق رؤوس الأموال، فنظراً للفائض الضخم الذي حققته مع أوروبا في تجارتها كان يجب الوفاء بالعجز التجاري الأوروبي عن طريق التحويلات المالية مما أضاف إلى النهر المتدفق من الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الصناعة والمرافق والخدمات الأميريكية (وهو ما بلغ سبعة مليارات دولار عام ١٩١٤)، ورغم عودة بعض من هذا التدفق مع عوائد الاستثمارات الأوروبية والمدفوعات الأميريكية للخدمات كالشحن والتأمين إلا أن النزيف كان حاداً وفي ازدياد مستمر، وزادت من حدته سياسة الخزانة الأميريكية بتجميع ثلث الرصيد العالمي من الذهب، ورغم تحول الولايات المتحدة حينئذ إلى جزء من النظام التجاري العالمي فقد تخلف نظامها المالي، فكانت معظم تجاراتها الخارجية تتم بالجنيه الاسترليني مثلاً، وكانت لندن تلعب دور كمقرض الملاذ الأخير للذهب، وفي غياب قدرة أي بنك على السيطرة على الأسواق المالية وبالتدفق المتبادل للأموال بين نيويورك وولايات البراري، كانت الولايات المتحدة قد تحولت في السنوات التي سبقت ١٩١٤ إلى منفاخ ضخم متقلب ينفخ في النظام التجاري العالمي ويهبط به إلى درجة برودة قاسية في بعض الأحيان، وكانت الأزمة البنكية الأميريكية لعام ١٩٠٧ بما تركته من آثار على لندن وامستردام وهامبورج مجرد مثال واحد للطريقة التى كانت الولايات المتحدة تدمر بها الحياة الاقتصادية لسائر القوى الكبرى حتى قبل الحرب العالمية الأولى[١٦٤].

سار نمو القوة الصناعية والتجارة عبر البحار في الولايات المتحدة جنباً إلى جنب مع دبلوماسية واثقة وأسلوب أميريكي في السياسة العالمية[١٦٥]، كانت دعاوى امتلاك موهبة طبيعية خاصة بين شعوب الأرض هي التي جعلت السياسة الخارجية الأميريكية تتفوق على دبلوماسية العالم القديم، وامتزجت مع النظريات الاجتماعية

الداروينية والراديكالية وبضغوط من جماعات ضغط صناعية لتأمين التجارة الخارجية ، وصحبت القلق التقليدي من التهديدات الموجهة « لمبدأ **مونرو** » نداءات للولايات المتحدة للوفاء بقدرها الواضح عبر الباسيفيكي ، وفي حين كان عليها أن تتجنب الدخول في تحالفات متشابكة كانت هناك جماعات داخلية تدفع بها نحو اتخاذ دبلوماسية نشطة وهو ما حدث في رئاسة **ماكينلي وروزفلت** ، فالنزاع مع بريطانيا عام ١٨٩٥ حول الحدود الفنزويلية والذي وجدت مبرراته في « مبدأ **مونرو** » تبعته بعد ثلاث سنوات الحرب الأسبانية حول القضية الكوبية ، وكانت مطالبة واشنطن بحق السيطرة الكاملة على برزخ بنما (بدلاً من المناصفة مع بريطانيا) وإعادة **ترسيم** حدود آلاسكا رغم الاحتجاجات الكندية والاستعدادات البحرية الحربية عامي ٢ ــ ١٩٠٣ في الكاريبي في أعقاب العملية العسكرية الألمانية ضد فنزويلا كانت جميعها مؤشرات على إصرار الولايات المتحدة على التفرد بالقوة دون أية قوة كبرى أخرى في النصف الكرة الغربي ، وكنتيجة طبيعية لذلك أبدت الإدارات الأميريكية استعدادها للتدخل بالضغوط الدبلوماسية والوسائل العسكرية في دول أميريكا اللاتينية مثل نيكاراجوا وهايتي والمكسيك وجمهورية الدومينيكان عندما كانت سلوكيات هذه الدول لا تتفق ومعايير الولايات المتحدة .

أما السمات الجديدة حقاً في السياسة الخارجية الأميريكية في تلك الفترة فكانت تدخلاتها ومشاركتها في الأحداث الجارية خارج العالم الغربي ، فكان حضورها مؤتمر برلين ــ غرب أفريقيا عام ١٨٨٤ كان شاذاً ، فبعد خطب رنانة ألقاها الوفد الأميريكي عن فضل التجارة الحرة والانفتاح لم يتم التصديق على المعاهدة اللاحقة ، وفي عام ١٨٩٢ كانت صحيفة نيويورك هيرالد تقترح إلغاء وزارة الخارجية بسبب ضآلة دورها عبر البحار[١٦٦] ، وجاءت الحرب ضد أسبانيا لتغير كل ذلك فأعطت الولايات المتحدة وضعا في غرب الباسيفيكي (الفيليبين) وأنعشت الدور السياسي ، وكانت مذكرة « الباب المفتوح » التى قدمها وزير الخارجية **هاى** في العام التالي مؤشراً مبكراً على رغبة الولايات المتحدة فى أن يكون لها رأي في الصين

كما حدث في إرسال ٢٥٠٠ جندي أميريكي ضمن الجيش الدولي المرسل لإقرار النظام في الصين عام ١٩٠٠ ، وأبدى روزفلت استعداداً أكبر للمشاركة في السياسات العامة حين لعب دور الوسيط في المباحثات التي وضعت حداً للحرب الروسية اليابانية وحين أصر على مشاركة أميريكية في مؤتمر ١٩٠٦ الخاص بمراكش وحين أجرى مفاوضات مع اليابان والقوى الأخرى سعياً إلى الحفاظ على سياسة « الباب المفتوح » مع الصين[١٦٧] ، وقد اعتبر الباحثون اللاحقون هذه الأمور غير قائمة على حسابات واعية بالمصالح الحقيقة للبلاد في العالم وتدل على الافتقار إلى النضج في نهج السياسة الخارجية وعلى سذاجة مغرورة ورغبة في إبهار الجماهير في الداخل والخارج وهى سمات تؤدي إلى تعقيد اتباع سياسة خارجية أميريكية « واقعية » في المستقبل[١٦٨] ، ولكن حتى إن صح هذا فإن الولايات المتحدة لم تكن وحدها في هذا العصر من الغرور الاستعماري والفخار القومي ، وعلى أية حال فإن مثل هذه الأنشطة الدبلوماسية لم تستمر لدى خلفاء روزفلت الذين كانوا يفضلون البقاء بعيداً عن الأحداث الدولية التي تحدث خارج العالم الغربي فيما عدا الشئون الصينية .

ومع هذا النشاط الدبلوماسي زادت نفقات التسلح ، وحصلت البحرية على النصيب الأكبر لكونها واجهة الدفاع عن البلاد أمام أى اعتداء خارجي والأداة الأولى لدعم الدبلوماسية والتجارة الأميريكية في أميريكا اللاتينية والباسيفيكي وغيرهما ، وفي أواخر عقد ١٨٨٠ كانت قد بدأت إعادة بناء الأسطول ، إلا أن الانتعاشة الكبرى فيه حدثت إبان الحرب الاسبانية الأميريكية ، ولما كانت الانتصارات البحرية السهلة في هذا النزاع تبرر آراء الأدميرال ميهان واللوبي المنادي بأسطول ضخم ونظراً للقلق الاستراتيجي من احتمال نشوب حرب مع بريطانيا أو ألمانيا فقد نشطت عملية بناء الأسطول الحربي . وكان الحصول على قواعد في هاواى وساموا والفيلبين والكاريبي واستخدام السفن الحربية لأداء دور « الشرطي » في أميريكا اللاتينية وتلميح روزفلت بإرسال « أسطوله الأبيض العظيم » حول العالم عام ١٩٠٧ بمثابة تأكيد على أهمية القوة البحرية .

وفي حين كانت النفقات البحرية التي بلغت ٢٢ مليون دولار عام ١٨٩٠ تمثل ٦,٩٪ من إجمالي النفقات الفيدرالية كانت النفقات التي بلغت ١٣٩ مليون دولار عام ١٩١٤ تمثل ١٩٪ منها[١٦٩] ، ورغم أن الأسطول الأميريكي كان أصغر من نظيره البريطاني وأقل في عدد سفنه القتالية من نظيره الألماني فقد كان الثالث في العالم عام ١٩١٤ ، وحتى إنشاء قناة بنما تحت سيادة الولايات المتحدة لم يوقف الساسة الأميريكيون عن القلق من الأزمة الاستراتيجية الناجمة عن تقسيم الأسطول أو ترك أحد سواحل البلاد مكشوفاً ، وتكشف سجلات بعض الضباط في هذه الفترة عن شكوك هستيرية تجاه القوى الأجنبية[١٧٠] ، والحقيقة أن الولايات المتحدة كانت بتقاربها مع بريطانيا في مطلع القرن آمنة تماماً ، وحتي إذا خشيت من نهوض القوة البحرية الألمانية فقد كانت مخاوفها من القوى الأخرى أقل كثيراً[١٧١] .

كان صغر حجم الجيش الأميريكي يعد انعكاساً لهذا الأمن ، وقد انتعش الجيش أيضاً إبان الحرب ضد أسبانيا ولو إلى درجة إدراك الشعب لمدى افتقار الحرس الوطني إلى التنظيم ومدى قرب وقوع كارثة في الحملات المبكرة على كوبا[١٧٢] ، ولكن رغم نمو الجيش إلى ثلاثة أمثال حجمه بعد ١٩٠٠ كان لا يزال يبدو ضئيلاً بالمقارنة بجيش أية دولة أوروبية متوسطة مثل صربيا أو بلغاريا ، فكانت الولايات المتحدة تمقت فكرة الاحتفاظ بجيش ضخم وكانت تتجنب أية التزامات عسكرية ثابتة تجاه حلفائها ، فكانت تنفق أقل من ١٪ من إجمالي ناتجها القومي على الأغراض العسكرية ، ورغم أنشطتها الاستعمارية في الفترة من ١٨٩٨ إلى ١٩١٤ فقد ظلت مجتمعاً صناعياً لا عسكرياً كروسياً ، وقد اعتبر العديد من المؤرخين أن « نهضة القوى العظمى » قد بدأت في هذه الحقبة ، من ثم ينبغي أن نمعن النظر في الفروق بين روسيا والولايات المتحدة عشية الحرب العالمية الأولى ، كانت روسيا تمتلك جيشاً قتالياً يوازي عشرة أمثال حجم الولايات المتحدة ، إلا أن الولايات المتحدة كانت تنتج ستة أمثال إنتاج روسيا من الصلب وتستهلك عشرة أمثال ما تستهلكه من الطاقة وكان إجمالي ناتجها الصناعي يوازي أربعة أمثال نظيره الروسي[١٧٣] ،

لا شك أن روسيا كانت تبدو أقوى في نظر القادة الأوروبيين الذين كانوا يفكرون في الحروب الخاطفة التي تعتمد على كثافة القوات ، ولكن بكل المقاييس الأخرى كانت الولايات المتحدة قوية وروسيا ضعيفة .

كانت الولايات المتحدة قد أصبحت قوة كبرى بكل تأكيد ، إلا أنها لم تكن جزءاً من نظام القوى الكبرى ، كان توزيع السلطات بين الرئاسة والكونجرس يجعل من اتباع سياسة تحالف نشطة أمراً مستحيلاً بل وكان من الواضح أن الجميع يحبذون حالة العزلة القائمة و « المريحة » ، وببعدها آلاف الأميال عبر المحيط عن سائر القوى الكبرى وبحيازتها لجيش صغير وقناعتها بتحقيق سيطرة على المنطقة المحيطة بها وبتفاديها المشاركة في الدبلوماسية الدولية كانت الولايات المتحدة عام ١٩١٣ لا تزال تقف على حافة نظام القوى الكبرى ، وكانت معظم الدول الأخرى قد انشغلت بعد عام ١٩٠٦ عن آسيا وأفريقيا بالتطورات الجارية في البلقان وبحر الشمال ، ولذلك فلا عجب أن هذه الدول كانت لا ترى في الولايات المتحدة عاملاً في توازنات القوى الدولية ، وكان هذا أحد الافتراضات التي شاعت قبل عام ١٩١٤ وأثبتت الحرب الكبرى خطأها .

التحالفات والاندفاع نحو الحرب : ١٨٩٠ ـ ١٩١٤ :

إن ثالث وأخر العناصر في فهم الطريقة التي كان نظام القوى الكبرى يتغير بها في هذه العقود يتمثل في دراسة دبلوماسية التحالف المتقلب من سقوط **بسمارك** إلى نشوب الحرب العالمية الأولى ، إذ رغم وقوع نزاعات صغيرة في عقد ١٨٩٠ (الحرب الصينية اليابانية والحرب الأميريكية الأسبانية وحرب البوير) فقد ظلت الاتجاهات العامة بعد هذه الحقبة تتجه إلى ما أسماه **فيلكس جلبرت** « صلابة » معسكرات التحالف[١٧٤] ، وقد صحب هذه الاتجاهات توقع من جانب معظم الحكومات بأنه عندما تنشب الحرب الكبرى التالية سيكونون أعضاء في تحالف ما ، وكان هذا يُعقّد عمليات تقييم القوة القومية إذ كان الحلفاء يأتون معهم بعيوب ومزايا .

ولم يكن للاتجاه نحو دبلوماسية التحالف أثر على الولايات المتحدة التي كانت

بعيدة في ذلك الوقت وكانت لا تصطدم إلا باليابان في صدامات إقليمية ، إلا أن دبلوماسية التحالف كانت تؤثر على القوى الكبرى الأوروبية بما في ذلك بريطانيا المنعزلة بسبب المخاوف المتبادلة والتنافس الذي نشب في هذه السنوات ، وكان قيام هذه التحالفات العسكرية الثابتة في أوقات السلم وهو مالا سابقة له قد بدأه **بسمارك** عام ١٨٧٩ عندما سعى إلى السيطرة على سياسة فيينا الخارجية ولردع سان بطرسبرج عن طريق إقامة التحالف النمساوي الألماني ، وكان هذا التحرك طبقا للحسابات السرية **لبسمارك** يهدف إلى إغراء الروس بالتخلي عن سياستهم « الشاردة »[١٧٥] ، وبالعودة إلى « عصبة الأباطرة الثلاثة » وهو ما فعلوه إلى حين ، إلا أن التراث الأكثر استمرارية **لبسمارك** هو التزام ألمانيا بمساندة النمسا / المجر في حالة وقوع هجوم روسي عليها ، وفي عام ١٨٨٢ عقدت برلين معاهدة مشابهة مع روما في حالة وقوع هجوم فرنسي ، وفي غضون عام آخر عقدت كل من ألمانيا والنمسا / المجر تحالفاً سرياً آخر بمساندة رومانيا ضد العدوان الروسي ، ويصر دارسو هذه الدبلوماسية على أن **بسمارك** كانت له مرامٍ قصيرة الأجل ودفاعية وهي إدخال الطمأنينة على قلوب أصدقائه الخائفين في فيينا وروما وبوخارست وعزل فرنسا دبلوماسياً وإعداد مواقف تراجعية في حالة قيام روسيا بغزو البلقان ، وهذا صحيح بدون شك ، إلا أن هذه التحالفات السرية أدت بفرنسا وروسيا إلى القلق على عزلتهما وتشككهما في إقامة برلين لتحالف رهيب يهدف إلى السيطرة عليهما في حالة الحرب .

ورغم أن هذه « البرقية السرية » من **بسمارك** لسان **بطرسبرج** قد منعت وقوع صدوع بين ألمانيا وروسيا فقد كان هناك شيء زائف ويائس في هذه الجهود الخادعة من جانب رئيس الوزراء للحيلولة دون الاندفاع السريع نحو قيام تحالف فرنسي روسي في أواخر عقد ١٨٨٠ ، وكان الخوف من ألمانيا هو الرادع الرئيسي لمطامع فرنسا في تحرير الألزاس واللورين ومطامع روسيا في التوسع في أوروبا الشرقية ، ولم يكن لأى منهما حليف أوروبي له قيمته ، وكانت هناك فوائد متبادلة للقروض والأسلحة الفرنسية لروسيا والعون العسكري الروسي لفرنسا ، وكانت الخلافات

الأيديولوجية بين فرنسا البرجوازية ونظام روسيا القيصري الرجعي تبطيء هذا الاندفاع إلى حين ، بينما كان خروج **بسمارك** عام ١٨٩٠ والتحركات التهديدية من جانب حكومة **فيلهلم** الثاني تحسم القضية ، وفي ١٨٩٤ اتزن التحالف الثلاثي بين ألمانيا والنمسا / المجر وإيطاليا بالتحالف الثنائي الفرنسي الروسي(١٧٦) .

كان يبدو أن هذا التطور الجديد يشيع الاستقرار على المسرح الأوروبي ، فقام توازن ما بين معسكري التحالف مما قلل من فرص قيام نزاع بين القوى الكبرى ، وبخروج كل من فرنسا وروسيا من عزلتهما استدارتا نحو الشئون الأفريقية والآسيوية ، وساعد على هذا هدوء التوترات في الألزاس وبلغاريا ، وفي ١٨٩٧ اتفقت فيينا وسان بطرسبرج على تجميد البلقان(١٧٧) ، وكانت ألمانيا تتحول إلى السياسة العالمية في حين كانت إيطاليا متورطة في الحبشة ، وقد جذبت جنوب أفريقيا والشرق الأقصى ووادي النيل وفارس أنظار الناس في منتصف عقد ١٨٩٠ ، وكان هذا عصر « البحرية الجديدة »(١٧٨) حيث سعت كل القوى إلى بناء أساطيلها اعتقاداً بأن الأساطيل والمستعمرات صنوان ، ولا عجب أن كان هذا هو العقد الذي أحست فيه الإمبراطورية البريطانية بضغوط ثقيلة من منافسين قدامى مثل فرنسا وروسيا وجدد مثل ألمانيا واليابان والولايات المتحدة ، وتحت هذه الظروف كانت المواثيق العسكرية الأوروبية ومعسكرات التحالف تقل أهمية حيث كانت أحداثاً عامة مثل الصدام الفرنسي الإنجليزي في فاشودة (١٨٩٨) أو حرب البوير أو التدافع على الامتيازات في الصين لا تؤدي إلى اشتعال حرب عامة .

إلا أن هذا التنافس الاستعماري كانت له أثاره على العلاقات بين القوى الكبرى على المدى البعيد ، ففي مطلع القرن وصلت الضغوط على الإمبراطورية البريطانية إلى حد مناداة بعض الدوائر بإنهاء حالة العزلة وبعقد تحالف مع برلين في حين بدأ بعض الوزراء في تقبل فكرة الحاجة إلى إبداء بعض التنازلات الدبلوماسية ، فحدثت تنازلات عديدة للولايات المتحدة حول قناة بنما وحدود آلاسكا ومصايد الفقمة وما إليها تحت مسمى « التقارب البريطاني الأميريكي » وهو مانفى مقولة ساسة

القرن ١٩ بأن العلاقات البريطانية الأميريكية ستظل دائماً باردة تداخلها الأحقاد وعدائية[١٧٩] ، وبعقد التحالف البريطاني الياباني عام ١٩٠٢ كان ساسة بريطانيا يأملون تخفيف الأعباء الاستراتيجية الصعبة في الصين ولكن في مقابل مساندة اليابان تحت ظروف معينة [١٨٠] ، وفي عام ١٩٠٣ كانت ثمة دوائر بريطانية قوية تعتقد بإمكانية التفاوض حول القضايا الاستعمارية مع فرنسا التي أثبتت في أزمة فاشودة أنها ما كانت لتدخل حرباً بسبب وادي النيل .

وبينما كانت هذه الترتيبات تبدو وكأنها تهم الشئون غير الأوروبية كان لها أثرها على أوضاع القوى الكبرى في أوروبا نفسها ، فكان حل الأزمات البريطانية في العالم الغربي والدعم الذي كانت تحصل عليه من الأسطول الياباني في الشرق الأقصى يخفف بعضاً من الضغوط الملقاة على الأسطول البريطاني ، وكان اقرار الصراعات الفرنسية الإنجليزية يعني زيادة أمن بريطانيا البحري ، وكان لكل هذا أثره على إيطاليا التي كانت سواحلها أضعف من أن تسمح لها بالانضمام إلى معسكر غير الإنجليزى الفرنسي ، وفي السنوات الأولى من القرن العشرين كانت لدى كل من فرنسا وإيطاليا الأسباب الكافية لتحسين العلاقات بينهما[١٨١] ، وحتى التحالف البريطاني الياباني البعيد كانت له أصداؤه على نظام الدول الأوروبية إذ كان يخفض احتمالات تدخل أية قوة ثالثة عندما قررت اليابان عام ١٩٠٤ أن تتحدى روسيا حول مستقبل كوريا ومنشوريا ، وعندما نشبت هذه الحرب كانت الفقرات المحددة في المعاهد البريطانية الروسية والتحالف الفرنسي الروسي تغري بريطانيا وفرنسا بالتعاون لتفادي الانجذاب نحو أتون الصراع ، وأدى اندلاع القتال في الشرق الأقصى بلندن وباريس إلى وضع حد لنزاعاتهما الاستعمارية وبدء الانفراج في إبريل ١٩٠٤[١٨٢] ، وهكذا انتهت سنوات التنافس البريطاني الفرنسي والتي بدأت باحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ .

وما كان هذا ليؤدي إلى « الثورة الدبلوماسية »[١٨٣] لعام ١٩٠٤ لسببين آخرين ، أولهما الشك المتزايد من جانب بريطانيا وفرنسا تجاه ألمانيا وطموحاتها وخطرها زعم رئيس وزرائها بمجيء « القرن الألماني » ، وفي حين كانت الأهداف

للخدمات الاجتماعية (٤٦,٦٪)[١٠٨] ، وما كان هذا بالمناخ الذي يمكن الحصول فيه على أصوات الناخبين عن طريق التورط في المشكلات المعقدة لوسط وشرق أوروبا .

وحتى بالنسبة لتلك الجماعات السياسية التي انشغلت بالشئون الخارجية أكثر من المسائل الاجتماعية والمناورات الانتخابية كان المسرح الدولي بعد ١٩١٩ يستوجب الحذر والالتزام ، وما أن انتهت الحرب حتى أخذت الأقاليم ذات الحكم الذاتي تمارس ضغوطها لإعادة تحديد أوضاعها ، وعندما تم ذلك من خلال إعلان بالفور ١٩٢٦ وقانون وستمينستر لعام ١٩٣١ تطورت هذه الأقاليم إلى دولة مستقلة لها سياسات خارجية مستقلة ، ولم تكن أي منهم تتوق إلى التورط في القضايا الأوروبية ، بل وكان بعضها مثل آيرة وجنوب أفريقيا وكندا يحجم عن القتال لأى سبب ، ولو رغبت بريطانيا في الحفاظ على صورة الوحدة الملكية لاتبعت سياسة إمكانية الدخول في حرب في قضية تجذب تأييد الأقاليم فقط ، وعندما تم تعديل هذا الفصل مع ازدياد التهديد من ألمانيا وإيطاليا واليابان ظلت لندن واعية بالبعد غير الأوروبي الهام في كل قراراتها السياسية الخارجية[١٠٩] ، ومن الناحية العسكرية كانت الأنشطة الاستعمارية لا تزال على أهميتها حيث كان الجيش البريطاني والقوات الجوية الملكية متورطة في الهند والعراق ومصر وفلسطين وغيرها ، وفي سنوات ما بين الحربين كان الجيش البريطاني يجد نفسه يعود إلى دوره في العصر الفيكتوري ، فكان التهديد الروسي للهند يعد أخطر تهديد استراتيجي وكانت تهدئة الهنود وإخماد حركاتهم هي الشغل اليومي النشط[١١٠] ، وكان المأزق الاستعماري للاستراتيجية البريطانية الكبرى يدعمها غرام البحرية البريطانية بتجريد أسطول كبير إلى سنغافورة واهتمام « الهوايت هول » بالدفاع عن مستعمراته البعيدة ضد اليابانيين[١١١] .

كان هذا التضارب الاستراتيجي البريطاني قديماً عمره قرون ، إلا أنه كان لابد اليوم من الاستمرار فيه بقاعدة صناعية يداخلها الضعف ، فقد كسدت الصناعة البريطانية في العشرينيات بسبب عودة الاسترليني إلى قاعدة الذهب عند مستوى

بريطانيا في السنوات الثلاث التالية لخفض حدة هذا السباق بمطالبة ألمانيا للندن بالحياد في حالة نشوب حرب أوروبية تراجع الإنجليز المتشككين ، وكانوا هم والفرنسيون يراقبون بقلق أزمة البلقان لعامي ٨ ــ ١٩٠٩ حيث أدى السخط على ضم النمسا / المجر الرسمي لإقليمي البوسنة والهرسك إلى مطالبة ألمانيا إما بقبول روسيا للأمر الواقع أو تتحمل النتائج[١٨٦] ، فأذعن الروس الذين كانوا خائرى القوى بعد حربهم ضد اليابان ، إلا أن هذا الجبروت الألماني أدى إلى انتعاش تيار وطني في روسيا وزيادة في النفقات العسكرية والإصرار على التمسك بالحلفاء .

ورغم المحاولات المتكررة لإيجاد انفراج في العلاقات بين عاصمة وأخرى بعد ١٩٠٩ زاد الاتجاه نحو الصلابة ، وأدت ثاني أزمة حول مراكش عام ١٩١١ عندما تدخلت بريطانيا بكل قوتها لصالح فرنسا ضد ألمانيا إلى انبعاث المشاعر الوطنية في كل من فرنسا وألمانيا وإلى زيادة رهيبة في حجم جيشهما وتحدث القوميون صراحة عن الصراع القادم في حين أدت الأزمة في بريطانيا بالحكومة إلى مواجهة خططها العسكرية في حالة مشاركتها في حرب أوروبية[١٨٧] ، وبعد عام واحد أدى فشل البعثة الدبلوماسية إلى برلين من جانب الوزير البريطاني **لورد هالدين** والزيادات التي طرأت على الأسطول إلى دخول لندن في الاتفاقية البحرية البريطانية الفرنسية ، وفي ذلك الوقت أيضاً قامت دويلات عصبة البلقان بتقليد ضربة مفاجئة كانت قد وجهتها القوات الإيطالية إلى تركيا وطردت الإمبراطورية العثمانية من أوروبا قبل أن يتنازع أعضاؤها على الغنائم ، وكان انبعاث « المسألة الشرقية » القديمة هو أخطر الأحداث جميعاً لأن تطلعات دويلات البلقان المتنافسة للتميز كانت خارج سيطرة القوى الكبرى ولأن بعضاً من هذه التطورات كان يمثل تهديداً لمصالح هذه القوى ، فكان نهوض صربيا مدعاة لقلق فيينا وكانت احتمالات ازدياد النفوذ العسكري الألماني على تركيا تثير فزع سان بطرسبرج ، وعندما أثار أغتيال **الأرشيدوق فرديناند** في يونيو ١٩١٤ غضب النمسا / المجر ضد صربيا وماتلى ذلك من تحركات روسية مضادة صدق القول بأن موت **الأرشيدوق** كان مجرد الشرارة التي أضرمت النار في كل شيء[١٨٨] .

يعد اغتيال يونيو ١٩١٤ واحداً من أفضل أمثلة التاريخ على حدث ما يثير أزمة شاملة ثم حرباً عالمية ، أدت مطالب النمسا / المجر من صربيا ورفضها للرد التصالحي الصربي وهجومها على بلجراد إلى قيام روسيا بالتعبئة العامة لنجدة حليفتها صربيا ، إلا أن هذا بدوره أدى بالقائد العسكري البروسي لممارسة ضغوطه للتطبيق الفوري لخطة **شليفن** أى توجيه ضربة مفاجئة غرباً عن طريق بلجيكا ضد فرنسا مما أدى إلى توريط فيما بريطانيا بعد .

كان موقف كل من القوى الكبرى من هذه الأزمة يتوافق مع مصالحها القومية ، وقد تأثر قرارها بالدخول في الحرب بالخطط الحربية الموجودة ، ومن ١٩٠٩ فصاعداً كرس الألمان جهودهم للنمسا / المجر لا دبلوماسياً وحسب بل وعسكرياً أيضاً لدرجة ما كان **بسمارك** يتخيلها ، كما شملت الخطة الحربية الألمانية هجوماً مكثفاً وفورياً على فرنسا عن طريق بلجيكا بصرف النظر عن السبب المحدد للحرب ، أما قادة التخطيط في فيينا فكانوا لا يزالون في حيرتهم بين مختلف الجبهات إلا أنه كان ثمة إصرار على توجيه الضربة الأولى إلى صربيا ، وبعد أن انتعشت روسيا بالأموال الفرنسية كرست نفسها لتعبئة سريعة ولتوجيه ضربة غربية إذا ما نشبت الحرب ، في حين تبنت فرنسا في عام ١٩١١ « الخطة ١٧ » التي تتضمن اندفاعاً سريعاً نحو الألزاس ، واللورين ، وقلت احتمالات دخول إيطاليا الحرب جنباً إلى جنب مع تحالفها الثلاثي في حين زادت احتمالات التدخل العسكري البريطاني في أوروبا إذا ما وقع هجوم ألماني على بلجيكا وفرنسا ، وغني عن القول أن السرعة كانت هي لب القضية في كل من القيادات العسكرية ، أى ضرورة القيام بالتعبئة ودفع القوات نحو الحدود في وقت أسرع من العدو ، وكان هذا يصدق على بريطانيا بصورة خاصة حيث كان يجب توجيه ضربة قاضية غرباً ثم التحول نحو الشرق لمقابلة الجيش الروسي الأبطأ فى تحركه ، وكانت هذه الفكرة تدور في أذهان آخرين ، وإذا نشبت أزمة كبرى لم يجد الدبلوماسيون متسعاً من الوقت قبل أن يتولى القادة العسكريون الأمور(١٨٩) .

لم يكن الهدف من كل هذه الخطط الحربية مجرد أن تبدو كخط من قطع الدومينو ينهار إذا ما سقطت القطعة الأولى ، فطالما أن هناك حرب تحالفات في الطريق إلى الاندلاع كانت الاحتمالات الأكبر أن يكون صراعاً طويلاً ولو أن قلة من المعاصرين كانوا يدركون ذلك ، أما الحَسَابات الخاطئة بأن الحرب التي اندلعت في يوليو / أغسطس ١٩١٤ كانت « ستنتهي بحلول الكريسماس » فغالباً ما وجدت مبرراتها في الفشل في توقع أن تؤدى المدفعية سريعة الطلقات والرشاشات إلى استحالة قيام حرب مناورات وأن تجبر القوات الكثيفة على الاحتماء بالخنادق التي نادراً ما تمكنوا من مغادرتها ، كما أن اللجوء إلى القصف المدفعي المطول وهجوم المشاة المكثف لم يقدم الحل إذ لم تفعل القذائف سوى هز الأرض وتنبيه العدو إلى مكان بدء الهجوم[١٩٠] ، وبنفس هذا المنطق قيل إن قادة البحرية في أوروبا اخطأوا في تقدير الحرب التالية فأعدوا أنفسهم لمواجهة بحرية حاسمة دون إدراك أن العوائق الجغرافية لبحر الشمال والمتوسط والأسلحة الحديثة من ألغام وطوربيدات وغواصات كانت ستجعل من العمليات البحرية التقليدية القديمة أمراً صعباً بالفعل[١٩١] ، وهكذا كان تحقيق انتصار سريع في البحر والبر أمراً غير وارد لأسباب تقنية .

كانت كل هذه الأشياء صحيحة إلا أنها تحتاج إلى أن توضع في سياق نظام التحالفات نفسه[١٩٢] ، فلو كان الروس قد وجدوا فرصة الهجوم على النمسا / المجر وحدها أو الألمان فرصة إعادة خوض حرب ١٨٧٠ ضد فرنسا مع حياد القوى الأخرى لكانت احتمالات إحراز النصر مؤكدة ، لكن هذه التحالفات كانت تعني أنه حتى إذا ما تعرض أحد الأعضاء لضربة ما أو وجد موارده غير كافية للاستمرار في الصراع كان يجد التشجيع على البقاء في ساحة الحرب على أمل ووعد بالدعم من وحدها ، فإذا ما نظرنا إلى الأمام قليلاً لوجدنا أنه كان من الصعب على فرنسا أن تواصل الحرب بعد هجوم **نيفل** الرهيب وحركات التمرد في عام ١٩٢٧ وكان من الصعب على إيطاليا أن تتفادى الانهيار بعد هزيمتها في كابوريتو عام ١٩١٧ وكان

من الصعب على النمسا / المجر أن تواصل صمودها بعد خسائرها الفادحة في عام ١٩١٦ (بل وفشلها الذريع فى جاليسيا وصربيا) لولا أن تلقت كل منها النجدة فى الوقت المناسب من حلفائها ، وهكذا فإن نظام التحالف نفسه كان فى الحقيقة يضمن أن الحرب لم تكن تتقرر سريعاً وكان يعنى أن الانتصار فى هذا النزاع الطويل كان من نصيب الجانب الذى كان مزيج إمكاناته وموارده العسكرية والبحرية والمالية والصناعية والتقنية أكبر كما كان الحال فى حروب التحالفات الكبرى فى القرن الثامن عشر .

الحرب الشاملة وموازين القوى : ١٤ ـ ١٩١٨

قبل أن نمعن النظر فى الحرب العالمية الأولَى فى ضوء الاستراتيجية الكبرى للحلفين والموارد العسكرية والصناعية المتاحة لهما قد يكون من المفيد أن نتذكر وضع كل من القوى الكبرى داخل النظام الدولى لعام ١٩١٤ ، كانت الولايات المتحدة على الخطوط الجانبية[١٩٣] ، وترجمت اليابان نصوص التحالف البريطانى اليابانى لتحتل المستعمرات الألمانية فى الصين وفى وسط الباسيفيكى ، وما كان أى من هذه الأشياء يحسم شيئاً إلا أنه كان من الواضح بالنسبة للحلفاء أن كسب صداقة اليابان أفضل من كسب عداوتها ، أما إيطاليا فقد اختارت الحياد في ١٩١٤ ونظراً لضعفها العسكرى والاجتماعي والاقتصادي كان من الحكمة أن تظل على هذه السياسة ، فإذا كان قرارها فى عام ١٩١٥ بدخول الحرب ضد قوى المحور يمثل ضربة للنمسا / المجر فمن الصعب القول أنه كان يمثل الميزة الهامة لبريطانيا وفرنسا وروسيا والتي تطلع دبلوماسيو الحلفاء اليها[١٩٤] ، وكان من الصعب كذلك القول أيهما أفاد أكثر من قرار تركيا بدخول الحرب إلى جانب برلين فى نوفمبر ١٩١٤ ، فأغلقت المضائق وبالتالى سدت الطريق أمام صادرات الحبوب وواردات الأسلحة الروسية ، ولكن فى عام ١٩١٥ كان سيصبح من الصعب نقل القمح الروسى إلى أى مكان ولم تكن ثمة ذخائر «فائضة» في الغرب ، ومن ناحية فتح القرار التركى الشرق الأدنى أمام التوسع الاستعماري

الفرنسي و (خاصة) البريطاني ولو أنه شتت انتباه المستعمرين في الهند والوايت هول عن التركيز التام على الجبهة الغربية[١٩٥] .

وهكذا كانت « القوى الخمس » الكبرى في أوروبا تتخذ مواضع شديدة الحرج ، وفي هذه المرحلة من الزيف أن نعامل النمسا / المجر كشيء منبت عن ألماني ، إذ بينما كانت أهداف فيينا تختلف غالباً عن أهداف برلين فى العديد من القضايا كانت تقرر الحرب أو السلام بناء على توصية من حليفتها القوية[١٩٦] ، وكان الاتحاد النمساوى الألمانى رهيباً فى قوته ، كان جيشه الأمامى أصغر من جيشى فرنسا أو روسيا لكنه كان يعمل على أسس داخلية فعالة ، وكان يمكن دعمه بعدد هائل من المجندين ، وكما يتضح من جدول (٢٢) كانا يتمتعان بتفوق كبير في القوة الصناعية والتكنولوجية على التحالف الثنائى .

وكان موقف فرنسا وروسيا على النقيض تماماً بالطبع ، كان من الصعب على فرنسا وروسيا بما بينهما من تباعد جغرافى أن تنسقاً استراتيجيتهما العسكرية ، وبينما كان يبدو أنهما تتمتعان بتفوق كبير فى القوة العسكرية عند اندلاع الحرب فقد قل مستواه على أثر الاستخدام الألمانى البارع للاحتياطى المدرب في القتال على الجبهة ، وتدهور هذا التفوق أكثر وأكثر في أعقاب شن الهجمات الفرنسية الروسية الحمقاء فى خريف ١٩١٤ ، وببطلان دعوى أن الانتصار للأسرع زادت احتمالات أن يكون للأقوى ، ولم تكن المؤشرات الصناعية مشجعة .

لكن الحقيقة أن القرار الألمانى بشن ضربة فجائية على فرنسا عن طريق بلجيكا أعطى اليد العليا لتدخل بريطانيا[١٩٧] ، وكان قرار بريطانيا بإعلان الحرب على ألمانيا سواء للأسباب التقليدية لتوازن القوى أو دفاعاً عن بلجيكا « المسكينة » قراراً حرجاً ولو أن جيش بريطانيا الصغير المحنك كان يستطيع التأثير على التوازن العسكرى الكلى بصورة هامشية طفيفة ، ولكن لما كانت الحرب ستستمر لأكثر من شهور قلائل فقد كانت قوة بريطانيا كبيرة ، فكان يمكن لبحريتها أن تحيِّد الأسطول الألمانى وتحاصر قوى المحور مما كان يحرمها من الوصول إلى الإمدادات

خارج أوروبا ، وكان ذلك يضمن أيضاً وصول قوات الحلفاء إلى مصادر إمداداتها ، وكانت تصاحب هذه الميزة حقيقة أن بريطانيا كانت دولة تجارية غنية لها روابطها الممتدة عبر الأرض واستثماراتها عبر البحار يمكن لها أن تحول بعضها إلى سيولة نقدية تتكفل بدفع أثمان المشتريات الدولارية ، وعلى الصعيد الدبلوماسى كانت هذه الروابط فى العالم الخارجى تعنى أن قرار بريطانيا بالتدخل كان يؤثر على تصرفات اليابان فى الشرق الأقصى وإعلان إيطاليا الحياد (وتغير موقفها لاحقاً) والموقف الكريم من جانب الولايات المتحدة ، وجاء الدعم المباشر من العالم الخارجي من الأقاليم ذاتية الحكم ومن الهند التى تحركت قواتها بسرعة إلى داخل إمبراطورية ألمانيا الاستعمارية ثم ضد تركيا .

كما أمكن أيضاً نشر موارد بريطانيا الصناعية والمالية الهائلة في أوروبا سواء بتقديم القروض أو إرسال الذخائر إلى فرنسا وبلجيكا وروسيا وإيطاليا وفى دعم جيش ضخم على الجبهة الغربية ، وتشير المؤشرات الاقتصادية فى جدول (٢٢) إلى أهمية تدخل بريطانيا وقوتها .

جدول ٢٢ : مقارنات صناعية وتقنية بين حلفى ١٩١٤
(مقتبسة من جداول ١٥ ـــ ١٨ السابقة)

	ألمانيا النمسا / المجر	فرنسا وروسيا	+	بريطانيا	
نسبة الناتج الصناعى العالمى (١٩١٣)	٪١٩,٢	٪١٤,٣	+	٪١٣,٦	= ٪٢٧,٩
استهلاك الطاقة (١٩١٣) مليون طن مترى بما يوازى الفحم	٢٣٦,٤	١١٦,٨	+	١٩٥,٠	= ٣١١,٨
إنتاج الصلب بالمليون طن (١٩١٣)	٢٠,٢	٩,٤	+	٧,٧	= ١٧,١
الإمكانات الصناعية الإجمالية (بريطانيا فى ١٩٠٠ = ١٠٠)	١٧٨,٤	١٣٣,٩	+	١٢٧,٢	= ٢٦١,١

كان هذا يمثل تفوقاً هاماً في إمكانات المادية لدى الحلفاء وما كانت إضافة إيطاليا

عام ١٩١٥ ليرجح كفتهم كثيراً ، ولكن إذا كان النصر في حرب مطولة يكون من نصيب التحالف ذى القاعدة الإنتاجية الأكبر فإن الأسئلة التى تُسأل هي لماذا فشل الحلفاء في تحقيق السيطرة بعد عامين أو ثلاثة أعوام من القتال وكانوا عام ١٩١٧ معرضين لخطر الهزيمة ولماذا وجدوا من الضروري ضمان تدخل الولايات المتحدة في الصراع ؟

جزء من الرد على هذه التساؤلات يكمن في أن المجالات التي كان الحلفاء أقوياء فيها لم تكن لتؤدي إلى تحقيق انتصار سريع وحاسم على قوات المحور ، كانت الإمبراطورية الاستعمارية الألمانية عام ١٩١٤ ضعيفة اقتصادياً لدرجة أن ضياعها لا يعني شيئاً ، وكان القضاء على التجارة الخارجية الألمانية يمثل تهديداً أكبر ولكن ليس إلى الدرجة التى تخيلها دعاة « النفوذ البحري البريطاني » ، إذ كانت تجارة الصادرات الألمانية قد أعيد نشرها للإنتاج الحربي ، وكان معسكر المحور لديه اكتفاء ذاتي في الأغذية شريطة تأمين نظام النقل ، وأدت غزواته العسكرية إلى سد العديد من نقص المواد الخام وجاءت بقية الإمدادات عن طريق جيران محايدة ، وكان للحصار البحري فعاليته وحين كان يتم تنفيذه في تنسيق مع ضغوط عسكرية على كل الجبهات ومع ذلك كان بطيئاً للغاية ، وفي النهاية لم يكن من الممكن استخدام السلاح التقليدي الآخر فى الترسانة البريطانية وهو العمليات الجانبية على نسق « حرب شبه الجزيرة » أعوام ١٨٠٨ ــ ١٨١٤ ضد السواحل الألمانية نظراً لمناعة دفاعاتها البحرية والبرية ، وعندما استخدم ضد القوى الأضعف مثل **جاليبولي وسالونيكا** كان فشل العمليات على جانب الحلفاء والأسلحة الحديثة (الألغام الأرضية وبطاريات السواحل سريعة القذائف) على جانب المدافعين أدت إلى إحباط التأثير المرجو ، وكما حدث في الحرب العالمية الثانية كان كل بحث عن نقطة ضعف (تحت الحزام) لدى الحلف المعادي يشغل قوات الحلفاء عن القتال في فرنسا[١٩٨] .

ويمكن قول نفس الشيء عن التفوق البحري الضارب للحلفاء ، فكانت جغرافية بحر الشمال والبحر المتوسط تعني أن الخطوط الرئيسية للاتصالات لدى الحلفاء

كانت آمنة دونما حاجة إلى مخاطرات ، بل على العكس كان يتعين على الأساطيل الألمانية والنمساوية / المجرية أن تخرج وتتحدى الأساطيل البريطانية والفرنسية والإيطالية إذا ما أرادت أن تستحوذ على البحر ، إذ لو أنها ظلت راسية في الميناء لما كان لها من نفع ، إلا أن أيا من أساطيل قوات المحور لم ترغب في إرسال سفنها الحربية في مهمة هي في الحقيقة انتحارية ضد قوات أشد تفوقاً ، ومن ثم فإن الصدامات السطحية المعدودة التي وقعت ما كانت إلا صدامات عرضية ولا أهمية استراتيجية لها سوى زيادة التأكيد على سيطرة الحلفاء على الممرات المائية ، وقلت احتمالات وقوع مصادمات أخرى بسبب التهديد الذي شكلته الألغام والغواصات والطائرات الاستطلاعية أو المناطيد للسفن مما جعل قادة كل جانب يرهبون إرسال أساطيلهم إلا إذا تأكدوا من اقتراب سفن العدو من سواحلهم ، ونظراً لهذا العجز عن الحرب السطحية تحولت قوات المحور إلى مهاجمة تجار دول الحلفاء بالغواصات مما كان يشكل تهديداً أكبر ، ولكن الهجوم بالغواصات على السفن التجارية كان مسألة بطيئة بطبيعتها ويمكن أن يقاس نجاحها بقياس حمولة السفن التجارية المفقودة في مقابل الحمولة المنطلقة من ساحات الحلفاء ، وهذا في مقابل عدد الغواصات التي يتم تدميرها ، ولم يكن شكلاً من الحرب يبشر بانتصار سريع[199] .

وهناك سبب ثان لعجز الحلفاء عددياً وصناعياً يكمن في طبيعة الصراع العسكري نفسه ، فعندما كان كل جانب يمتلك ملايين من القوات تنتشر عبر مئات من الأميال على الأرض كان من الصعب إحراز انتصار حاسم واحد على طريقة ينا أو سادوا ، فكانت أية دفعة كبرى للقوات يتم الإعداد لها لشهور طويلة تتفكك عادة إلى عمليات قتالية ضيقة النطاق عديدة وعادة ما يصحبها انهيار تام لخطوط الاتصال ، وفي حين كان يمكن أن تتأرجح خطوط الجبهة إلى الأمام أو الخلف في بعض القطاعات كان غياب وسائل تحقيق اقتحام حقيقي يسمح لكل جانب بحشد احتياطياته ومخزونه من القذائف والأسلاك الشائكة والمدفعية في الوقت المناسب للصدام التالي ، ولم يستطع أي جيش أن يكتشف طريقة لدخول قواته عبر دفاعات

العدو مسافة أربعة أميال في العمق دون تعريضهم للنيران المضادة أو لقصف للأرض أمامهم بحيث يصعب عليهم التقدم ، وحتى عندما كان هجوم مفاجيء يباغت الصفوف القليلة الأولى من خنادق العدو لم تكن هناك معدات خاصة لانتهاز تلك الفرصة ، كانت الخطوط الحديدية على بعد أميال إلى الوراء وكان سلاح الفرسان شديد الضعف (ويتوقف نشاطه على إمدادات العلف) ولم يكن المشاة بأحمالهم الثقيلة يستطيعون التحرك مسافة طويلة وكانت المدفعية الحيوية مقيدة بقطارها الطويل من عربات الإمدادات التي تجرها الجياد(٢٠٠) .

وبالإضافة إلى هذه المشكلة العامة لتحقيق انتصار قتالي سريع كانت هناك حقيقة مفادها أن ألمانيا كانت تتمتع بميزتين أخريين ، أولهما أنها بتقدمها الساحق في فرنسا وبلجيكا في سبتمبر ١٩١٤ سيطرت على التلال المرتفعة التي تشرف على خطوط الجبهة الغربية ، ومن ذلك الوقت فصاعداً بقيت على موقفها الدفاعي في الغرب مما اضطر الجيوش الإنجليزية والفرنسية إلى الهجوم في ظروف مواتية وبقوات لا قبِلَ لها بالتغلب على هذه العقبة رغم تفوقها العددي ، ثانيهما أن الفوائد الجغرافية لوضع ألمانيا وجودة خطوط اتصالاتها الداخلية بين الشرق والغرب كانت تشكل تعويضاً لها عن كونها محاصرة بقوات الحلفاء بالسماح لقادتها بتحويل فصائلهم من جبهة إلى أخرى وإرسال جيش كامل عبر أوروبا الوسطى في أسبوع واحد(٢٠١) .

ونتيجة لهذا ففي ١٩١٤ ورغم قيام الجيش بالهجوم في الغرب قام القائد البروسي بإعادة توزيع فصيلتين لدعم جبهته الشرقية المكشوفة ، ولم يكن هذا التحرك ضربة مصيرية للهجوم الغربي وكان غير موفق من ناحية الإمدادات على أى الأحوال(٢٠٢) ، وساعد الألمان على مواجهة الهجوم الروسي على شرق بروسيا بشن عملياتهم حول البحيرات ، وعندما أقنعت المعارك الدامية في ايبرس في نوفمبر ١٩١٤ الجنرال **فالكنهاين** بعدم جدوى تحقيق انتصار خاطف في الغرب تم تحويل ثمانية كتائب ألمانية أخرى إلى القيادة الشرقية ، ولما كانت القوات النمساوية / المجرية قد عانت ضربة مهينة في هجومها على سيلسيا ولما كانت الخطة ١٧ الفرنسية الوهمية

لعام ١٩١٤ ترمي إلى التوقف في اللورين بخسائر قدرها ٦٠٠ ألف رجل كان يبدو أن من المستحيل القيام باقتحام إلا في الأراضي المفتوحة في بولند وجاليسيا الروسيتين ، وبينما كانت الجيوش البريطانية الفرنسية تقصف في الغرب عام ١٩١٥ (حيث فقد الفرنسيون مليوناً ونصف مليون جندى آخرين والبريطانيون ٣٠٠ ألف جندي) كان الألمان يعدون لسلسلة من الضربات الطموحة على الجبهة الشرقية ولإنقاذ النمساويين المجريين المحاصرين فى كارباتيا وتدمير الجيش الروسي في الميدان ، والحقيقة أن جيش روسيا كان ضخما للغاية ويستحيل تدميره . ولكن في نهاية عام ١٩١٥ كان الروس يعانون ضربات مدمرة على يد الألمان وتم طردهم من لتوانيا وبولند وجاليسيا ، وفي الجنوب انضمت التعزيزات الألمانية إلى القوات النمساوية وإلى البلغار في القضاء على صربيا ، ولا شيء مما سعت إليه قوات الحلفاء الغربية عام ١٩١٥ كان يساعد الروس أو يمثل تحدياً حقيقياً لمعسكر قوات المحور بدءاً من حملة **جاليبولي** إلى الإنزال العقيم في سالونيكا أو حث إيطاليا على الدخول في الحرب(٢٠٣) .

وفي ١٩١٦ كان قيام **فالكنهاين** بقلب الاستراتيجية الألمانية بصورة غير حكيمة عن طريق تحويل الوحدات غرباً في سبيل استنزاف الفرنسيين حتى الموت بالهجمات المتكررة على فردون مجرد تأكيد لصحة السياسة السابقة ، ففي حين تم تدمير أعداد كبيرة من الفصائل الألمانية في حملة فردون تمكن الروس من شن آخر هجماتهم الكبرى في الشرق تحت قيادة **بروسيلوف** في يونيو ١٩١٦ وطرد جيش هاسبرج إلى جبال كرباثيا والتهديد بتدميرها ، وفي الوقت نفسه تقريباً شن الجيش البريطاني بقيادة **هيج** هجومه المكثف على سوم ومارس ضغوطاً لمدة شهور على المرتفعات التى أحكم الألمان سيطرتهم عليها ، وما أن أدت هذه العمليات التوأم من جانب الحلفاء إلى ليِّ حملة **فردون** تحسنت أوضاع ألمانيا الاستراتيجية ، وكانت خسائر الألمان في سوم فادحة إلا أنها كانت أقل من خسائر الإنجليز ، وكان التحول إلى الموقف الدفاعي في الغرب من جديد يسمح للألمان بتحويل قواتهم شرقاً وزيادة صلابة القوات النمساوية / المجرية واجتياح رومانيا ودعم البلغار في الجنوب(٢٠٤) .

وبغض النظر عن هذه المميزات الألمانية في الخطوط الداخلية من خطوط حديدية فاعلة وأوضاع دفاعية جيدة كانت هناك كذلك مسألة التوقيت ، فلم يكن من الممكن حشد كل الموارد التى يمتلكها الحلفاء على الفور عام ١٩١٤ سعياً إلى النصر ، وكانت إدارة الجيش الروسي تستطيع دائما أن تجند موجات جديدة من الجنود لتعويض خسائرها الحربية المتكررة إلا أنها لم تكن تملك لا السلاح ولا الضباط اللازمين لتوسعة قواتها عن حدود معينة ، وفي الغرب لم يبلغ عدد جيش بريطانيا مليون رجل إلا عام ١٩١٦ ، وعندئذ تم إغراء الإنجليز لتحويل قواتهم إلى معارك خارج أوروبا مما أدى إلى خفض الضغوط على ألمانيا ، وكان معنى هذا أن العامين الأولين من الصراع وقع عبء صد آلة الحرب الألمانية على عاتق روسيا وفرنسا بصورة رئيسية ، وقد أبلى كل منهما بلاءً حسناً ، ولكن في بداية ١٩١٧ بدا الإجهاد واضحاً عليهما ، وكانت معركة فردون قد أخذت الجيش الفرنسي قريباً من حدوده كما كشفت هجمات نيفل عام ١٩١٧ ، ورغم أن هجوم **بروسيلوف** كان قد دمر جيش هابسبرج كقوة مقاتلة إلا أنه لم يلحق خسائر بألمانيا نفسها بل وزاد من الضغط على الخطوط الحديدية الروسية والمخزون الغذائي وماليات الدولة الروسية واستنفاد القوة البشرية الروسية المتاحة ، وبينما تمكنت جيوش بريطانيا الجديدة من تعويض الإنهاك الذى أصاب جيش فرنسا إلا أنها لم تبشر بإحراز الحلفاء للنصر في الغرب ، وإذا كانت هذه الجيوش قد تبددت بدورها في هجمات أمامية كانت ألمانيا لاتزال قادرة على الصمود في فلاندرز بينما كانت تقوم بعمليات ساحقة أخرى في الشرق ، ولم يكن من الممكن توقع وصول إمدادات إلى جنوب الألب حيث كان الإيطاليون يستغيثون للعون .

هذا النمط من التضحيات العسكرية الكبرى من كل جانب كان له ما يقابله في المجال المالي والصناعي ولكن بنفس النتائج السلبية ، وتحدثت دراسات عديدة عن الطريقة التى أصابت بها الحرب العالمية الأولى الاقتصاديات القومية بصدمة كهربائية وأدخلت الصناعات لأول مرة إلى العديد من المناطق وأدت إلى زيادات

هائلة في إنتاج الأسلحة(٢٠٥) ، إلا أن هذا ليس غريباً ، فرغم نواح الليبراليين ومن والاهم عن تكاليف سباق التسلح قبل ١٩١٤ كان جزءاً طفيفاً (حوالي ٤٪ متوسط) من الدخل القومي كان يوجه إلى التسلح ، وعندما رفعت الحرب هذه النسبة إلى ٢٥ أو ٣٣٪ أي عندما حققت الحكومات المحاربة سيطرة حاسمة على الصناعة والعمالة والمال كان لابد أن يرتفع إنتاج الأسلحة إلى درجة هائلة ، وكما كان قادة كل جيش يضجون بمر الشكوى من نقص الذخائر في أواخر ١٩١٤ كان لابد للساسة في خوفهم من آثار الاحتياج أن يدخلوا في تحالف مع الأعمال والعمالة لإنتاج السلع المطلوبة(٢٠٦) ، ونظراً لقدرة الدولة الحديثة على تعويم القروض ورفع الضرائب فلم تعد ثمة عقبات أمام تحمل أعباء حرب طويلة كان من شأنها أن تصيب دول القرن ١٨ بالشلل ، وكان لابد أيضاً أن يزداد إنتاج الأسلحة في كل الدول بعد فترة قصيرة من إعادة التوافق مع هذه الظروف الجديدة .

من المهم إذن أن نتساءل في أي مجال كانت تكمن نقاط ضعف اقتصاديات الحرب في الدول المتحاربة ، إذ كان هذا من الممكن أن يؤدي إلى الانهيار ما لم يصل العون من حلفاء يتمتعون بمزايا أفضل ، وفي هذا الصدد سنعطي حيزاً صغيراً لأضعف دولتين في القوى الكبرى وهما النمسا / المجر وإيطاليا ، إذ كانت الأولى على شفا الانهيار في حربها ضد روسيا لولا التدخلات العسكرية الألمانية المتكررة التي حولت إمبراطورية هابسبرج إلى دولة تابعة لبرلين(٢٠٧) ، في حين أن إيطاليا التي لم تكن في حاجة في أي مكان إلى هذه الدرجة من العون العسكري المباشر حتى كارثة كابوريتو كانت تعتمد بصورة متزايدة على الحلفاء الأغنى والأقوى لإمدادها بالإمدادات الحيوية من مواد غذائية وفحم ومواد خام وشحن ولمبلغ ٢,٩٦ مليار دولار قروض تشتري بها الذخائر وغيرها من سلع(٢٠٨) ، وكان « انتصارها » النهائي في ١٩١٨ يعتمد أساساً على عمليات وقرارات اتخذت في أماكن أخرى .

وفي ١٩١٧ يقال إن إيطاليا والنمسا / المجر وروسيا كانت تتسابق نحو الانهيار(٢٠٩) ، أما أسبقية روسيا في هذا الصدد فكانت ترجع إلى مشكلتين نجت

منهما روما وفيينا ، أولاهما أنها كانت عرضة على طول مئات الأميال من الحدود لهجمات قاسية من الجيش الألماني ، والأخرى أنها حتى في أغسطس ١٩١٤ وبعد دخول تركيا الحرب أصبحت معزولة استراتيجياً وبالتالي عاجزة عن الحصول على العون العسكري أو الاقتصادي من حلفائها واللازم لدعم الجهود الضخمة لآلتها الحربية ، وعندما علمت أنها كانت تستهلك مخزونها من الذخائر بصورة أسرع من استهلاكها قبل الحرب كان عليها أن تتوسع في إنتاجها الداخلي ، إلا أن الارتفاع الباهر في إنتاج الأسلحة الروسية بل وفي الإنتاج الزراعي والصناعي خلال العامين الأولين من الحرب قد أجهد نظام النقل الضعيف أصلاً ، وهكذا تكرس مخزون القنابل بعيداً عن الجبهة بأميال ولم يمكن نقل الأغذية إلى مناطق العجز وخاصة في المدن ، وظلت إمدادات الحلفاء معطلة لشهور طويلة على أرصفة الموانى في مارمانسك وأرشانجل ، ولم يكن من الممكن التغلب على هذا النوع من المعوقات الأساسية من جانب البيروقراطية الروسية المترهلة وجاء قليل من العون من القيادة السياسية المشلولة على القمة ، بل وساعد النظام القيصري في حفر قبره بيده من خلال سياساته المالية غير المتزنة من قبيل إلغاء تجارة المشروبات الروحية (وكانت تنتج ثلث الدخل) وضياع جزء كبير من الخطوط الحديدية (ثاني أكبر مصدر للدخل في أوقات السلم) والفشل في فرض ضرائب مباشرة على الطبقات الميسورة مما أدى بالدولة إلى تعويم مزيد من القروض وطبع مزيد من الأوراق النقدية لتحمل أعباء الحرب ، وارتفعت الأسعار لدرجة كبيرة من درجة ١٠٠ في يونيو ١٩١٤ إلى ٣٩٨ في ديسمبر ١٩١٦ وإلى ٧٠٢ في يونيو ١٩١٧ ، فأدى مزيج رهيب من النقص في المواد الغذائية والتضخم الهائل إلى اندلاع الإضرابات تترى[٢١٠] .

وكان الأداء العسكري الروسي جيدا في العامين أو الثلاثة أعوام الأولى من الحرب ولو أنه لم يكن شيئا بالنسبة للصورة الرهيبة التي شاعت عن « الآلة الروسية » الهادرة عبر أوروبا ، وكانت قواتها تقاتل كعادتها بعناد وقوة تحمل ونظام غير مشهود في الغرب ، فكان الأداء الروسي ضد جيش النمسا / المجر سلسلة من الانتصارات ،

أما ضد الألمان فكان على العكس ، ولكن هذا يحتاج إلى شيء من التمحيص ، إذ كانت خسائر هجوم واحد يتم تعويضها بقوائم جديدة من المجندين الذين يتم إعدادهم لهجوم تال ، وكان من المحتوم أن تتأثر نوعية الجيش وروحه المعنوية بهذه الخسائر الفادحة بمرور الوقت ، وكانت هذه الخسائر تشمل ٢٥٠ ألفا في تاننبرج ومليوناً في أوائل ١٩١٥ في معارك كارباثيان و ٤٠٠ ألف عندما هاجم **ماكنسن** النتوء البولندي الأوسط ومايزيد على مليون آخرين في قتال عام ١٩١٦ ، وفي نهاية ١٩١٦ كان الجيش الروسي قد ألحقت به خسائر تبلغ ٣,٦ مليون رجل بين قتيل ومريض وجريح و ٢,١ مليون أسير لدى قوات المحور ، وفي ذلك الوقت أيضا كانت قد قررت استدعاء الدرجة الثانية من المجندين (الذكور الذين كانوا العائلين الوحيدين لأسرهم) مما أدى إلى قلاقل رهيبة بين الفلاحين في القرى بل وإلى إدخال مئات الآلاف من الساخطين إلى الجيش ، أضف إلى هذا نقص ضباط الصف المدربين والعجز الشديد في الأسلحة والذخائر والأغذية على الجبهة والإحساس المتزايد بالنقص أمام آلة الحرب الألمانية التي كانت تبدو مدركة لكل النوايا الروسية مسبقا ، وفي بداية ١٩١٧ تفاعلت هذه الهزائم المتكررة في الميدان مع الاضطرابات في المدن وشائعات إعادة توزيع الأراضي لتؤدي إلى تفكك شديد في صفوف الجيش ، وكان هجوم **كرينسكي** في يوليو ١٩١٧ هو آخر الهجمات وقد بدأ بنجاح ضد النمساويين ثم انتثر أشلاء أمام هجمات **ماكنسن** المضادة ، يقول **ستافكا** : « إن الجيش يتكون من غوغاء ضخمة العدد مجهدة وتعاني سوء التغذية والغضب يجمعها العطش المشترك إلى السلام ويربط بينها الإحباط المشترك »[٢١١] ، وكانت كل ما تتطلع اليه روسيا حينئذ هو الهزيمة وثورة داخلية أخطر من ثورة ١٩٠٥ .

وقد بلغت فرنسا كذلك مصيرا مماثلا في أواسط عام ١٩١٧ حين تمرد مئات الآلاف من الجنود في أعقاب شن هجوم نيفل الاحمق[٢١٢] ، فالحقيقة أنه على الرغم من التشابه في الظروف مع روسيا إلا أن فرنسا كانت لديها مميزات رئيسية مكنتهم من الصمود ، أولها الدرجة الكبرى من الوحدة الوطنية والالتزام بطرد الألمان

ودفعهم إلى الراين ولو أن هذه المشاعر كانت ستخفت لو كانت فرنسا تقاتل وحدها ، والثانية أن فرنسا تمكنت من الاستفادة من الدخول في حرب تحالفات وهو مالم يتح لروسيا ، ومنذ ١٨٧١ كانت تعلم أنها لا قِبَلَ لها بقتال ألمانيا بمفردها ، وكان صراع ١٤ ــ ١٩١٨ يؤكد هذه الحقيقة ، ولا يعد هذا إغماطا لحق فرنسا ودورها في الحرب سواء من الناحية العسكرية أو الاقتصادية بل الهدف هو وضعها في السياق ، ونظرا لأن ٦٤٪ من قدرات البلاد لإنتاج الحديد الخام و ٢٤٪ من طاقة إنتاج الصلب و ٤٠٪ من فحمها سقط بسرعة في أيدى ألمانيا فقد كانت النهضة الصناعية الفرنسية بعد ١٩١٤ نهضة مشهودة ، فتمت إقامة المصانع عبر فرنسا واستوعبت عمالة من النساء والأطفال والمحاربين القدامى بل وعمالاً مهرة من المجندين ممن تمت إعادتهم من ميادين القتال ، فتوحد المخططون التكنوقراط ورجال الأعمال والاتحادات في مجهود قومي لإنتاج ما يمكن إنتاجه من قنابل ومدافع ثقيلة وطائرات وجرارات ودبابات ، وقد أدت الطفرة الناتجة عن ذلك بأحد الباحثين إلى القول بأن « فرنسا قد تحولت إلى ترسانة الديمقراطية في الحرب العالمية الأولى أكثر من بريطانيا وأميريكا »(٢١٣) .

إلا أن هذا التركيز الشديد على إنتاج السلاح ما كان ليتحقق لولا أن تمكنت فرنسا من الاعتماد على العون البريطاني والأميريكي الذي جاءها في صورة تدفق مستمر للفحم والحديد والصلب والمعدات الهامة لصناعة الذخائر الجديدة ، وفي شكل قروض تزيد على ٣,٦ مليار دولار لدفع أثمان المواد الخام المستوردة من عبر البحار ، وفي هيئة إمدادات غذائية ، وكانت هذه الفئة الأخيرة تعد نقصاً خطيراً في بلاد كانت دائماً تنتج فائضاً زراعياً في أوقات السلم ، إلا أن الفرنسيين كسائر الأوروبيين من الدول المحاربة كانوا يضرون بزراعتهم من خلال تجنيد الرجال من العاملين في الزراعة وتحويل الجياد إلى سلاح الفرسان أو لمهام النقل العسكرية واستثمار الأموال في الأسلحة على حساب السماد والميكنة الزراعية ، وفي عام ١٩١٧ شح الطعام وقل الحصاد وارتفعت الأسعار وانخفض مخزون الجيش من

الحبوب إلى مستوى يومين ، فكان موقفاً ينذر بقيام ثورة لم يهدأ إلا بتخصيص سفن بريطانية لشحن الحبوب من أميريكا[٢١٤] . كذلك كانت فرنسا في حاجة إلى الاعتماد على قدر أكبر من المعونة البريطانية ثم الأميريكية فيما بعد على الجبهة الغربية ، فقد ظلت طوال العامين أو الثلاثة أعوام الأولى من الحرب تتلقى العبء الأكبر من القتال والكم الأكبر من الخسائر التي بلغت ثلاثة ملايين حتى قبل هجوم نيفل عام ١٩١٧ ، ونظراً لافتقارها إلى القوة البشرية المدربة التي كان لروسيا وبريطانيا وألمانيا ، فقد كان من الصعب عليها أن تقوم بإحلال هذه الخسائر . وفي عامي ١٦ ــ ١٩١٧ تم توقيع حجم جيش **هيج** على الجبهة الغربية إلى ثلثي حجم الجيش الفرنسي ، وشغل ما يقرب من ثمانين ميلاً على خط الجبهة ، ورغم توق القيادة البريطانية العليا إلى اتخاذ وضع الهجوم في كل الأحوال فلاشك أن حملة **سوم** ساعدت على تخفيف الضغط على **فردون** كما استوعب **باسكنديل** عام ١٩١٧ الطاقات الألمانية وحولها عن الجانب الفرنسي من الجبهة في حين كان **بيتان** يحاول جاهداً أن يعيد بناء الروح المعنوية لدى قواته في أعقاب حركات التمرد ، وفي المعارك الملحمية التى وقعت على الجبهة الغربية بين مارس وأغسطس ١٩١٨ كانت فرنسا تعتمد على القوات البريطانية والاستعمارية والأميريكية ، وعندما قاد **فوش** هجومه المضاد النهائي في سبتمبر ١٩١٨ تمكن من مواجهة الفرق الألمانية الـ ١٩٧ بـ ١٠٢ فرقة فرنسية و ٦٠ فرقة بريطانية و ٤٢ فرقة أميريكية (ذات حجم مضاعف) و ١٢ فرقة بلجيكية[٢١٥] ، وبهذا المزيج من الجيوش فقط تمكن الفرنسيون من طرد الألمان من التراب الفرنسي وتحرير البلاد .

عندما دخل الإنجليز الحرب في أغسطس ١٩١٤ كان لابد لهم أيضا من الاعتماد على قوة كبرى أخرى في سبيل ضمان إحراز انتصار نهائي ، وطبقا لما يمكن استنباطه من خطط واضعي الاستراتيجيات قبل الحرب كانوا يتصورون أنه في حين تعترض البحرية البريطانية سبيل التجار الألمان في المحيطات وفي حين كانت الإمبراطورية الاستعمارية الألمانية تحاصرها القوات الهندية البريطانية يمكن تجريد قوة حيوية صغيرة

عبر القتال الإنجليزى لسد فجوة بين الجيوش الفرنسية والبلجيكية ولوقف الهجمات الألمانية إلى أن تتعمق القوات الروسية والخطة ١٧ الفرنسية في داخل « أرض الوطن » ، وكانت بريطانيا كسائر القوى الكبرى غير مستعدة للدخول في حرب طويلة ولو أنها كانت قد اتخذت إجراءات محددة لتفادي نشوب أزمة في مصداقيتها الدولية وشبكاتها التجارية ، وكانت على عكس غيرها غير مستعدة للقيام بعمليات واسعة النطاق في قارة أوروبا[٢١٦] ، وبالتالي لم يكن غريباً أن يستغرق الأمر عاماً إلا عامين من الاستعدادات المكثفة قبل تجريد قوات بريطانية قوامها مليون رجل للوقوف مع فرنسا وأن يكشف الارتفاع الرهيب في الإنفاق الحكومي على الأسلحة عن عجز شديد في الإنتاج سرعان ما قومته وزارة **لويد جورج** للذخائر[٢١٧] ، وهنا أيضاً كان هناك ارتفاع شديد في الناتج يتضح في جدول (٢٣) ، إلا أن هذا ليس غريباً حين يدرك المرء أن النفقات العسكرية البريطانية قد ارتفعت من ٩١ مليون جنيه استرليني عام ١٩١٣ إلى ١,٩٥٦ مليار جنيه استرليني عام ١٩١٨ حيث أصبحت توازي ٨٠٪ من إجمالي النفقات الحكومية و ٢٥٪ من إجمالي الناتج القومي[٢١٨] .

جدول (٢٣) إنتاج الذخيرة البريطاني : ١٤ ــ ١٩١٨[٢١٩]

	١٩١٤	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧	١٩١٨
المدافع	٩١	٣٣٩٠	٤٣١٤	٥١٣٧	٨٠٣٩
الدبابات	ـ	ـ	١٥٠	١١١٠	١٣٥٩
الطائرات	٢٠٠	١٩٠٠	٦١٠٠	١٤٧٠٠	٣٢٠٠٠
الرشاشات	٣٠٠	٦١٠٠	٣٣٥٠٠	٧٩٧٠٠	١٢٠٩٩٠

إن إعطاء بيان عن تفاصيل النمو الكبير في إعداد الفرق البريطانية والأسلحة الثقيلة ليبدو أقل أهمية من الإشارة إلى نقاط الضعف التي كشفتها الحرب العالمية الأولى في الوضع الاستراتيجي الشامل لبريطانيا ، أولا كانت الجغرافيا والتفوق العددي للأسطول معناه أن الحلفاء استردوا سيطرتهم على البحار في الصراعات السطحية في حين أن الأسطول البريطاني كان غير مستعد لمواجهة حرب الغواصات الألمانية

المتدة التي طبقها الألمان عام ١٩١٧ ، ونقطة الضعف الثانية أن فئة الأسلحة الاستراتيجية الأرخص (حصار ، حملات استعمارية ، عمليات برمائية) لم تكن فعالة ضد عدو له موارد واسعة النطاق ومتعددة كقوى المحور في حين كانت الاستراتيجية البديلة والتي تتمثل في المواجهات العسكرية المباشرة مع الجيش الألماني تبدو غير قادرة على تحقيق نتائج ولها ثمن فادح في القوة البشرية ، وببلوغ حملة سوم نهايتها في نوفمبر ١٩١٦ ارتفعت خسائر بريطانيا في هذه المعركة إلى ما يزيد على ٤٠٠ ألف جندي ، ورغم قضاء هذه المعركة على صفوة متطوعي بريطانيا وأصابت الساسة بصدمة مروعة إلا أنها لم تفقد **هيج** ثقته في النصر النهائي ، وفي منتصف ١٩١٧ كان يستعد لهجوم جديد من إيبرس إلى الشمال الشرقي إلى باسكنديل وهى كابوس طيني قضى على ٣٠٠ ألف جندي آخرين وأصاب الروح المعنوية في معظم الجيش في فرنسا ، وكان من المتوقع أنه رغم اعتراضات الجنرالات كان **لويد جورج** ووزارة الحرب ذات التوجهات الاستعمارية مقتنعين بتحويل المزيد من الفرق العسكرية البريطانية إلى الشرق الأدنى حيث كانت ثمة إغراءات بإحراز مكاسب اقليمية كبرى وخسائر أقل مما يتيحه قصف الخنادق الألمانية العنيدة(٢٢٠).

وحتى قبل **باسكنديل** كانت بريطانيا تدعى الدور القيادي في الصراع ضد ألمانيا ، ربما كانت لدى كل من فرنسا وروسيا جيوش ضخمة في الساحة إلا أنها كانت قد أصابها الانهاك بعد هجمات **نيفل** المكلفة وبعد الضربة الألمانية المضادة لهجوم **بروسيلوف** ، وكان هذا الدور القيادي أعلى صوتا على المستوى الاقتصادي حيث كانت بريطانيا هي الصراف ومانح القروض في سوق الائتمان العالمي بل وضامن الأموال التى تقترضها روسيا وإيطاليا بل وفرنسا إذ لم يكن أى من الحلفاء يستطيع أن يقدم من ذهبه أو ممتلكاته من الاستثمارات الأجنبية ما يوازي المبالغ المطلوبة للارتفاع المتزايد في حجم الذخائر المستوردة والمواد الخام الآتية من عبر البحار ، وفي أول ابريل ١٩١٧ ارتفعت ائتمانات الحرب بين الحلفاء إلى ٤,٣ مليار دولار ٨٨٪ منها قامت الحكومة البريطانية بتغطيته ، وكان هذا يذكر بدور بريطانيا

في القرن الثامن عشر حين كانت تقوم بدور « صراف التحالف » ولكن بفارق كبير واحد ، وهو الحجم الهائل للعجز التجاري مع الولايات المتحدة التي كانت تمد الحلفاء بما قيمته مليارات الدولارات من الذخائر والمواد الغذائية وتطلب القليل من البضائع في المقابل ، وما كانت تحويلات الذهب ولا بيع بريطانيا لضمانات دولارية هائلة لتسد هذه الفجوة ، بل الاقتراض على أسواق نيويورك وشيكاغو المالية لدفع قيمة إمدادات الذخائر الأميريكية بالدولار مما كان بدوره يعني أن الحلفاء قد تحولوا إلى مزيد من الاعتماد على العون المالي الأميريكي لدعم مجهودهم الحربي ، وفي أكتوبر ١٩١٦ كان وزير الخزانة البريطاني يحذر من أن « رئيس الجمهورية الأميريكية سيصبح في يونيو القادم أو قبله في وضع يملي منه إرادته علينا إن أراد »[٢٢١] ، لقد كان وضعا حرجا للقوى الكبرى « المستقلة » .

ولكن ماذا عن ألمانيا ؟ كان أداؤها في الحرب مذهلا ، وكما يشير بروفسر **نورثدج** : « تمكنت دون عون يذكر من حليفاتها من وضع العالم في مأزق حرج ومن ضرب روسيا ومن طرد فرنسا التى كانت عملاق أوروبا مدة قرنين من الزمان ، وفي ١٩١٧ كانت قاب قوسين أو أدنى من إجبار بريطانيا المحتضرة على الاستسلام »[٢٢٢] ويعود هذا في جزء منه إلى المميزات السابقة الذكر : خطوط الاتصال الداخلية الجيدة والأوضاع التي يسهل الدفاع عنها في الغرب وحيازة الفراغ المفتوح اللازم للحرب المتحركة ضد خصوم على درجة أدنى من الكفاءة في الشرق ، كما يرجع أيضا إلى الكفاءة القتالية الألمانية ومرونة ضباط الصف الذين كانوا يتواءمون مع الظروف المتغيرة بصورة أسرع من نظرائهم في أي جيش آخر وفي ١٩١٦ كانوا يعيدون التفكير في طبيعة كل من الحرب الدفاعية والهجومية[٢٢٣] .

وكان لدى ألمانيا رصيد كبير من السكان وقاعدة صناعية كبرى لمواصلة الحرب الشاملة ، وكانت في الحقيقة تعبىء قوات أكثر عددا من روسيا (١٣,٢٥ إلى ١٣ مليونا) وهو إنجاز كبير قياسا إلى حجم السكان في كل منهما ، وكانت قواتها الميدانية أكثر عددا من قوات روسيا ، وكان إنتاجها الخاص من الذخيرة عاليا سواء

من جانب القيادة أو من جانب رجال الأعمال لتفادي أية أزمات ، وكانت تستغل أرض لوكسمبورج وشمال فرنسا المحتلة في استخزاج الحديد والفحم وتجند عمال بلجيكا للعمل في المصانع الألمانية وتنهب القمح والنفط الروماني بعد غزو ١٩١٦ ، فكانت القيادة العسكرية الألمانية تحاول أن تستفيد من غزواتها مثل **نابليون وهتلر**[٢٢٤] ، وفى النصف الأول من ١٩١٧ مع انهيار روسيا وأفول نجم فرنسا وخضوع بريطانيا لحصار الغواصات المضاد كانت ألمانيا على شفا إحراز النصر ، ورغم مزاعم رجال الدولة في لندن وباريس « بالقتال حتى النهاية » فإنهم كانوا يفكرون جديا في احتمالات عقد اتفاقية سلام في الأشهر الإثنى عشر التالية إلى أن يعود المد[٢٢٥] .

كان هذا المظهر والعظمة العسكرية والصناعية يخفي وراءه مشكلات كبيرة ، ولم تتضح هذه المشكلات إلا في صيف ١٩١٦ أي حين وقف الجيش الألماني في وضع دفاعي في الغرب ووجه ضربات ساحقة في الشرق ، إلا أن حملتي فردون **وسوم** كانتا ذات أهمية خاصة في البارود المستخدم وفي الخسائر التي وقعت ، فالخسائر الألمانية على الجبهة الغربية والتي بلغت حوالي ٨٥٠ عام ١٩١٥ تصاعدت إلى ١,٢ مليون عام ١٩١٦ ، وقد أدى هجوم **سوم** إلى ما يسمى « برنامج هندنبرج » في أغسطس ١٩١٦ والذى أدى إلى زيادات هائلة في إنتاج الذخيرة وتحقيق درجة سيطرة أكبر على الاقتصاد والمجتمع الألمانيين للوفاء بمتطلبات الحرب الشاملة ، هذا المزيج من النظام الشمولي الذي يمارس قوته على شعبه والنمو المطرد للقروض الحكومية وطبع الأوراق النقدية كان بمثابة ضربة ثقيلة للروح المعنوية العامة .

وكإجراءات اقتصادية كان برنامج هندنبرج له مشاكله ، فأدى ازدياد الإنتاج الكبير للمعدات الحربية إلى قيام أزمات عنق زجاجة عديدة مع كفاح الصناعة الألمانية للوفاء باحتياجات الحرب ، فكانت تحتاج إلى المزيد من العمال والاستثمارات الأساسية من أفران صهر جديدة إلى جسور على الراين ، وبالتالي ففي فترة قصيرة أصبح واضحاً أن البرنامج لا يمكن تنفيذه إلا إذا تمت إعادة العمال المهرة من الخدمة العسكرية ، فتم تسريح ١,٢ مليون في سبتمبر ١٩١٦ ثم ١,٩ مليون في يوليو

١٩١٧ ، ونظراً للخسائر الفادحة على الجبهة الغربية وأيضاً في الشرق كانت عمليات التسريح هذه تعني أن سكان ألمانيا من الذكور المؤهلين جسمانيا كانوا قد وصلوا إلى أقصى درجة ، وفي هذا الشأن فرغم أن باسكنديل كانت بمثابة كارثة بالنسبة للجيش البريطاني فقد اعتبرت كذلك في نظر لودندورف الذي شهد ٤٠٠ ألف آخرين من قواته يفقدون قدراتهم القتالية ، وفي ديسمبر ١٩١٧ كانت القوة البشرية الإجمالية في جيش ألمانيا دائما تحت مستوى ٥,٣٨ مليون رجل الذى بلغته قبل ذلك بستة أشهر[٢٢٦] .

وكانت الضربة النهائية لبرنامج هندنبرج تتمثل في الإهمال الشديد للزراعة ، فهنا أيضا كان يتم سحب الرجال والجياد والوقود من الأرض لتوجيهها لاحتياجات الجيش أو صناعة الذخائر مما كان بمثابة فقدان مجنون للتوازن إذ لم تكن ألمانيا تستطيع أن تستعيض عن هذه الأخطاء التخطيطية باستيراد المواد الغذائية من الخارج لسد الفارق ، ففي حين كان الإنتاج الزراعي في هبوط مستمر كانت أسعار المواد الغذائية في ارتفاع مستمر وضج الناس بالشكوى في كل مكان من ندرة المواد التموينية الغذائية ، وحسب رأي قاس من جانب أحد الدارسين كان « القائمون العسكريون على الاقتصاد الألماني يجرون البلاد إلى شفا الموت جوعا في نهاية ١٩١٨ بتركيزهم المكثف على إنتاج الذخيرة »[٢٢٧] .

وشتان بين هذه الفترة وأوائل ١٩١٧ حين كان الحلفاء هم الذين يعانون وطأة الحرب وروسيا في طريقها إلى الانهيار وكذلك فرنسا وإيطاليا ، في هذا السياق الاستراتيجي الأكبر كانت السياسة الأميريكية تميل نحو جانب الحلفاء وهو مالم يكن سرا حتى قبل هذه الفترة ، ورغم الخلافات العرضية حول الحصار البحري كان التعاطف الايديولوجي العام مع الحلفاء والاعتماد المتزايد للمصدرين الأميريكين على السوق الأوروبية الغربية قد جعل واشنطن غير محايدة تجاه ألمانيا ، لكن إعلان حملة الغواصات ضد السفن التجارية وتكشف العروض السرية الألمانية على المكسيك للدخول في تحالف معها (في برقية تسيمرمان) قد أدت في النهاية إلى دخول

ويلسون والكونجرس الحرب[٢٢٨] .

ولم تكن أهمية دخول أميريكا الحرب عسكرية فقط إذ كان جيشها أقل استعداداً للقتال الحديث من أية قوة أوروبية في عام ١٩١٤ ، أما قوتها الإنتاجية التي بلغت مليارات الدولارات من صفقات الحلفاء الحربية فكانت بلا مثيل ، كانت امكاناتها الصناعية ونصيبها من الناتج الصناعي العالمي تبلغ ٢٥٠٪ من نظيرتها في ألمانيا ، فكانت تستطيع أن ترسل السفن التجارية بالمئات في عام كانت الغواصات الألمانية تغرق فيه ٥٠٠ ألف طن شهريا من المركبات البريطانية والمتحالفة ، وكانت تستطيع أن تبني مدمرات في زمن قياسي وكانت تنتج نصف صادرات الأغذية العالمية .

أما من حيث القوة الاقتصادية فقد أدى دخول الولايات المتحدة الحرب إلى تحويل التوازن وكان بمثابة تعويض عن انهيار روسيا في ذلك الوقت ، ويبين جدول (٢٤) (الذي ينبغي أن يقارن بجدول ٢٢) الموارد الإنتاجية التى كانت في غير صالح قوي المحور في ذلك الوقت .

جدول (٢٤) مقارنات صناعية / تقنية بالولايات المتحدة وبدون روسيا

	بريطانيا / فرنسا / الولايات المتحدة	ألمانيا / النمسا ــ المجر
النسبة المئوية للناتج الصناعي العالمي (١٩١٣)	٥١,٧	١٩,٢
استهلاك الطاقة (١٩١٣) بما يوازى مليون طن مترى من الفحم	٧٩٨,٨	٢٣٦,٤
انتاج الصلب (١٩١٣) مليون طن	٤٤,١	٢٠,٢
الإمكانات الصناعية الاجمالية (بريطانيا عام ١٩٠٠ = ١٠٠)	٤٧٢,٦	١٧٨,٤

نظراً للحاجة إلى وقت طويل لتحويل هذه الإمكانات الاقتصادية إلى فعالية عسكرية كانت النتائج آلانية لدخول أميريكا الحرب متفاوتة ، فلم تستطع الولايات المتحدة أن تنتج في ذلك الوقت القصير ما تحتاجه من دبابات ومدافع وطائرات وفيرة وكانت تضطر إلى اقتراض هذه الأسلحة الثقيلة من فرنسا

وبريطانيا ، ولكنها كانت تستطيع أن تصب ذخائر الأسلحة الصغيرة والإمدادات الأخرى على لندن وباريس وروما التي اعتمدت عليها في ذلك لدرجة بعيدة ، وكانت تستطيع أن تأخذ من الصيارفة الترتيبات الائتمانية الخاصة لدفع أثمان كل هذه البضائع وأن تحولها إلى ديون حكومية ، وعلى المدى الطويل أمكن تطوير الجيش الأميريكي ليصبح قوة كبيرة ألقى بها في التوازن الأوروبي(٢٢٩) ، وفي الوقت الذي كان على البريطانيين فيه أن يشقوا طريقهم عبر مستنقع باسكنديل كان الجيش الروسي يتفكك والتعزيزات الألمانية تسمح لقوات المحور بتوجيه ضربة مدمرة لإيطاليا في كابوريتو وكان **لودندورف** يسحب بعضا من قواته من الشرق ليشن هجوما نهائيا على الصفوف البريطانية الفرنسية المنهكة ، أما خارج أوروبا فكانت بريطانيا تحرز مكاسب هامة ضد تركيا في الشرق الأدنى ، إلا أن الاستيلاء على القدس ودمشق ما كان ليعوضها عن فقدان فرنسا إذا كانت ألمانيا تدبر أن تقوم في الغرب بما قامت به في كل مكان آخر في أوروبا .

لهذا كانت قيادات الأطراف المتحاربة بأكملها تدرك أن الحملات التالية في ١٩١٨ هي الحاسمة للحرب ككل ، ورغم أن ألمانيا كان عليها أن تترك أكثر من مليون من قواتها لاحتلال إمبراطوريتها الكبرى الجديدة في الشرق والتي اعترف بها البلاشفة في معاهدة برست ليتوفسك (مارس ١٩١٨) أخذ **لودندورف** في تحويل قواته غربا بمعدل عشر فرق شهريا منذ نوفمبر ١٩١٧ ، وعندما كانت آلة الحرب الألمانية تستعيد توازنها لتوجيه ضربتها في مارس ١٩١٨ كانت تتفوق بثلاث عشرة فرقة على القوات البريطانية الفرنسية ، ولو كانت قد نجحت في فتح ثغرة في صفوف الحلفاء والاندفاع نحو باريس أو القنال الإنجليزي لكان هذا أكبر إنجاز في الحرب كلها ، إلا أن المخاطر أيضا كانت رهيبة إذ كان **لودندورف** يحشد كل الموارد الألمانية الباقية لهذه الحملة ، كانت مقامرة ذات أبعاد أسطورية ، ووراء الستار كان الاقتصاد الألماني في تدهور مستمر ، فهبط ناتجها الصناعي إلى ٥٧٪ عن مستواه لعام ١٩١٣ ، وأهملت الزراعة وأسهم سوء الحالة الجوية في تدهور الناتج ، وأدى ارتفاع

الأسعار إلى قيام سخط داخلي ، ومن الفصائل البالغ عددها ١٩٢ التي قام **لودندورف** بنشرها في الغرب كانت ٥٦ فرقة يطلق عليها اسم « فرق هجوم » مما عد إخفاء للحقيقة أنها كانت ستحصل على نصيب الأسد من المخزون المتناقص من المعدات والذخيرة[٢٣٠] ، كانت مقامرة آمنت القيادة العليا بنجاحها ، ولكن لو كان الهجوم قد فشل لكانت الموارد الألمانية قد أنهكت في حين كانت الولايات المتحدة قد تمكنت أخيرا من صب مايقرب من ٣٠٠ ألف جندي شهريا في فرنسا وتم صد الهجوم بالغواصات الألمانية تماما على يد القوات المتحالفة .

كانت نجاحات **لودندورف** المبكرة من سحق الجيش البريطاني الخامس وفتح ثغرة بين القوات الفرنسية البريطانية والاقتراب إلى بعد ١٥ ميلا من باريس تخيف الحلفاء ودفعتهم إلى تسليم التنسيق العام لقوات الجبهة الغربية إلى القائد **فوك** وإرسال تعزيزات من إنجلترا وإيطاليا والشرق الأدنى وإلى السعي إلى عقد اتفاق سلام وتنازل (سراً) ، إلا أن الألمان كانوا قد انتشروا بصورة مبالغ فيها وعانوا من نتائج التحول من الدفاع إلى الهجوم ، ففي الضربتين الثقيلتين الأوليين ضد الجناح البريطاني مثلا أوقعت خسائر بلغت ٢٤٠ ألف بريطاني و ٩٢ ألف فرنسي أما خسائرها هي فقد ارتفعت إلى ٣٤٨ ألفا ، وفي يوليو فقد الألمان حوالي ٩٧٣ ألفا وأدرج مليون آخرون كمرضى ، وفي أكتوبر لم يكن هناك سوى ٢,٥ مليون رجل في الغرب وكان وضع التجنيد حرجا[٢٣١] ، ومن منتصف يوليو فصاعدا حقق الحلفاء تفوقا لا على المستوى العددي وحسب بل في الدبابات والمدافع والطائرات مما سمح للقائد **فوك** بتوجيه سلسلة من الهجمات بالجيوش البريطانية والفرنسية والأميريكية بحيث لا يبقى للألمان وقت لالتقاط الأنفاس ، وفي ذات الوقت كان تفوق الحلفاء العسكري يبدو واضحا في الانتصارات التي تحققت في سوريا وبلغاريا وإيطاليا ، وفجأة في سبتمبر / أكتوبر ١٩١٨ كان المعسكر الذي تقوده ألمانيا يبدو على شفا الانهيار ، فكان السخط الداخلي قد بدأ يتفاعل مع الهزائم المتلاحقة على الجبهة وبدأ يفرز استسلاما وفوضوية واضطرابات سياسية[٢٣٢] ، وهكذا انتهت السيادة

العسكرية الألمانية بل وتقوضت أركان النظام القديم بأوروبا .

في ضوء الخسائر الفردية الرهيبة والمعاناة والدمار الذي وقع في ساحات القتال وفي الجبهات الداخلية[٢٣٣] على السواء والصورة التي بدت وقد وجهت الحرب العالمية الأولى ضربة قاتلة إلى الحضارة الأوروبية ونفوذها في العالم[٢٣٤] . يصبح تقديم جدول إيضاحي مسألة مادية بحتة (جدول ٢٥) ، إلا أن هذه الأرقام تشير إلى ما سبق ذكره من مميزات على جانب قوات المحور من خطوط داخلية جيدة ، جودة القوات الألمانية ، احتلال العديد من المناطق واستغلال مواردها ، عزل روسيا وهزيمتها ، وأن هذه المميزات لم تتمكن من التفوق على أوجه النقص الحاد في القوة الاقتصادية وضعف القوات الميدانية الاجمالية ، وكما كان يأس **لودندورف** على أثر نفاد القوات المؤهلة في يوليو ١٩١٨ انعكاسا لفقدان توازن القوى كانت دهشة الجنود متوسطي التدريب من كفاءة الإمدادات التي حظى بها الحلفاء وجنودهم مما عد فقدانا لتوازن الإنتاج[٢٣٥] .

إن الدلائل المقدمة هاهنا تقترح أن المسار العام لهذا الصراع يرتبط ارتباطا وثيقا بالإنتاج الاقتصادي والصناعي ، وكان لا يزال على القادة أن يوجهوا (أو يضللوا) هجماتهم وكان لايزال على القوات أن تستجمع شجاعتها لمهاجمة موقع معاد وكان على البحارة أن يتحملوا قسوة الحرب البحرية ، إلا أن السجلات تشير إلى أن هذه السمات كانت متوفرة في الطرفين ، وما حظى به أحدهما بعد ١٩١٧ على الآخر هو التفوق المتميز للقوى الإنتاجية ، وكما كان الحال في الحروب الطويلة التحالفية الأولى كان هذا العامل هو العنصر الحاسم في النهاية .

* * *

جدول (٢٥) النفقات العسكرية والقوات المحتشدة الإجمالية : ١٤ ـ ١٩١٩[٢٣٦]

	النفقات الحربية عام ١٩١٣ (مليارات الدولارات)	القوات المحتشدة (ملايين)
بريطانيا	٢٣,٠	٩,٥
فرنسا	٩,٣	٨,٢
روسيا	٥,٤	١٣,٠
إيطاليا	٣,٢	٥,٦
الولايات المتحدة	١٧,١	٣,٨
الحلفاء الآخرون (*)	—٠,٣	٢,٦
اجمالي الحلفاء	٥٧,٧	٤٠,٧
ألمانيا	١٩,٩	١٣,٢٥
النمسا / المجر	٤,٧	٩,٠
بلغاريا ــ تركيا	٠,١	٢,٨٥
اجمالي قوات المحور	٢٤,٧	٢٥,١٠

• بلجيكا ، رومانيا ، البرتغال ، اليونان ، صربيا .

حواشي (٥)

بداية العالم الثنائى الاقطاب وأزمة القوى المتوسطة ،، الجزء الأول ، ١٨٨٥ ـ ١٩١٨

(1) راجع S.E. Crowe, The Berlin Conference (Westport, Conn., 1970).

(2) D.M. Pletcher, 'Economic Growth and Diplomatic Adjustment', in: W.H. Becker, and S.F. Wells (eds), Economics and World Power (N.Y., 1984), pp. 119-71.

(3) Crowe, Berlin West Africa Conference, p. 220.

(4) G.F. Hudson, The Far East in World Affairs (2nd Edn, London, 1939), p.74.

(٥) يمكن تتبع هذه القصة فى

G. Barraclough,An Introduction to Contemporary History (Harmondworth,1967), chs. 3-4.

(٦) المرجع السابق ، الباب الثالث .

(7) J.A.S. Grenville, Lord Salisbury and Foreign Policy (London, 1964), pp. 165-6.

(8) Fischer, War of Illusions, pp. 36 ff.

(٩) المرجع نفسه، ص ٣٥ .

(10) Kennedy, Strategy and Diplomacy, (London, 1983), pp. 157-8.

(11) H. Gollwitzer, Geschichte des Weltpolitischen Denkens, vol.2 (Götlingen, 1982), p. 198.

(12) Kennedy, The Rise of the Anglo-German Antagonism (London/Boston, 1980), chs. 16-17.

(13) Kennedy, Strategy and Diplomacy, p. 46.

(١٤) تعليق آمرى على :

H.J. Mackinder, 'The Geographical Pivot of History', in: Geographical Journal, vol.23,no.6,(April 1904), p. 441.

(15) Thucydides, The Peloponnesian War (Harmondsworth,1965), p. 49.

(16) Landes, Unbound Prometheus, p. 259.

(١٧) الأرقام مقتبسة من البيانات المطبوعة لجامعة ميشيجان .

(18) C.E.Black, The Modernization of Japan and Russia (N.Y.,1975), pp. 6-7.

(١٩) راجع الحاشية ١٨ .

(٢٠) الأرقام مقتبسة من :

Bairoch, International Industrialization Levels, pp. 294-302.

(٢١) البيانات المطبوعة لجامعة ميشيجان .

(٢٢) المرجع نفسه .

(23) Bairoch, International., pp. 292,299.

(٢٤) المرجع السابق ، ص ٢٩٦ ، ٣٠٤ .

(25) C.Barnett, The Collapse of British Power, (London, N.Y., 1972), P. XI.

(26) Wright, Study of War, pp. 670-1.

(٢٧) المرجع نفسه ، إجمالى عام ١٨٩٠ بالنسبة للولايات المتحدة ورد باعتباره ٤٠ ألفا فقط من جانب رايت وهو ما يعد خطأ واضحا .

(٢٨) ارجع إلى الفصل الخاص بـ « حروب التوحيد الألمانية » من هذا الكتاب .

(٢٩) راجع الجدول (١٤) .

(30) Kemp, Industrialization in 19th Century Europe, ch 6.

(٣١) راجع المراجع الواردة فى :

A. Tamborra, 'The Rise of Italian Industry', Journal of European Economic History, vol.3, no.1 (1974), pp. 87-120.

(32) A.S. Milward, and S.B. Saul, The Development of the Economies of Continental Europe (Cambridge, Mass.,1977), pp. 253 ff.

(33) R.J.B.Bosworth, Italy, the least of the Great Powers (Cambridge,1979), p. 4.

(٣٤) راجع مجموعة المقالات الشيقة عن « الكفاءة العسكرية الإيطالية » في :
Journal of Strategic Studies, vol.5, no.2 (1982), pp. 248.

(35) R. Halpern, the Mediterranean Naval Situation (Cambridge, Mass, 1971), ch.7.

(36) Bosworth, Italy, the Least of the Great Powers.

(37) Kennedy, 'The First World War' in: S.E. Miller, (ed.),Military Strategy (Princeton, NT,1985), p. 15.

(38) W.R. Keylor, The 20th Century World, pp. 14-15.

(٣٩) تمت تغطية تحديث اليابان السياسي والاقتصادى بإيجاز في :
R. Storry, A History of Modern Japan (Harmondsworth, 1982 end),ch.5.

(٤٠) يمكن تتبع جوانب تحديث اليابان في :
G.S. Allen, A Short Economic History of Japan (London,1981 edn), chs 2-5.

(41) E.B.Potter, (ed.), Sea Power (Annapolis, Md,1981), pp. 166-8.

(42) Storry, Japan and The Decline of the West in Asia, p. 30.

(43) I.Nish, the Origins of the Russo- Japanese War (London,1985).

(44) A.J.Sherman, German Jewish Bankers in World Politics, Leo Baeck Institute Year book,vol.28 (1983), pp. 59-73.

(45) Kennedy, Rise of The Anglo- German A ntaganism,P.464.

(٤٦) لمزيد من التفاصيل عن نمو ألمانيا الاقتصادى راجع :
Fischer, War of Illusion, pt. 1,
Calleo, the German Problem., ch.4.

(٤٧) أقتبس هذا الرقم من الصفحة الثانية من بحث :
John Gooch, 'Italy During the First Wirst World War'
في المجلد الأولى من : Military Effectiveners للناشرين A.Millet
W.Murray (London, 1988).

(48) Calleo, German Problem., pp. 66,68.

(49) J. Steinberg, 'The Copenhagen Complex', Jounal of Contemporary History, vol.1, pt. 3 (1966) ,p. 26.

(50) Langer, Diplomacy and Imperialism, p. 96.

(51) راجع Kennedy, Rise of the Anglo-German Antagonism, p. 311, J.C.G. Rohl, 'A document of 1892', Historical Jounal, vol.7 (1964), pp. 144 ff.

(٥٢) اقتبست هذا الاصطلاح عن : H.U.Wehler, Bismarck und der Imperialismus (Cologne, 1969), pt3, pp. 112 ff.

(53) A.J. Marder, From the Dread nought to Scapa Flow, vol,1,chs 8-9.

(54) Kennedy, Strategy., p. 160.

(55) B.F. Schulte, Die Deutsche Armee (Dusseldorf,1977).

(٥٦) كل هذه الأرقام مقتبسة من : Wright, Study of War, pp. 670-1

(57) J.K. Tanenbaum, French Estimates of Germany's Operational War Plans, in: May (ed), Knowing One's Enemies, p. 162.

(58) Calleo, German Problem Reconsidered, Introduction.

(59) Kennedy, Rise of the Anglo-German., p. 311.

(60) Gilpin, War and Change in World Politics.

(٦١) راجع المقالات الواردة فى :

J.C.G. Röhl and Sombart (eds.), Kaiser Wilhelm II (Cambridge,1982).

(62) Craig, Germany (Oxford,1975), p. 336.

(63) Fischer, War of Illusions.

(٦٤) هناك شرح مطول لهذه النقطة فى كتاب قام بنشره كيندى بعنوان :

The War Plans of the Great Powers (London,1979),Introduction.

(65) Calleo, German Problem, p. 5.

(66) Kennedy, Strategy., p. 157.

(٦٧) راجع خرائط فرنسا وبريطانيا والنمسا / المجر فى :

C.F. Doran, and Parsons, 'War and the Cycle of Relative Power', American Political Science Review,vol.74 (1980), p. 956.

(68) Taylor, Struggle for Mastery, p. xxviii.

(٦٩) وردت تغطية موجزة فى Kann, History of the Habsburg Empire, pp. 461 ff.:

(70) Bairoch, Europe's Gross National Product, p. 287.

(71) L.L. Farrar, Arrogance and anxiety (Iowa, 1981), ch.3,fns.9,18.
(72) Good, the Economic Rise of The Habsburg Empire, p. 239.
(٧٣) الأرقام مقتبسة من المرجع السابق ، ص ١٥٠ .
(74) راجع Stone, Europe Transformed, pp. 303 ff,
Kann, History of The Hsbsburg Empire.
(75) Rothenberg, Army of Francis Joseph, ch.9.
(76) Stone, Europe Transformed, pp. 316-17.
(77) Wright, Study of War, pp. 670-1.
(٧٨) للاطلاع على حالة القوات البحرية النمساوية / المجرية راجع :
Halpern,Mediterranean Naval Situation, ch.6.
(79) Rothenberg, Army of Francis Joseph, p. 159.
(٨٠) المرجع نفسه ، ص ١٥٩ .
(81) Stone, Austria-Hungary', p. 52.
(٨٢) راجع قول شرويدر فى هذا الصدد بأن القوى الكبرى كان يجب أن تبقى على إمبراطورية النمسا / المجر فى سبيل الحفاظ على الأمر الواقع ، وذلك فى مقالته :
'World War I as a galloping Gertie', Journal of modern History, vol. 44,no.3 (1972), pp. 319-45.
ولا يستبعد أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بعد ١٩٤٥ كان يجب أن يبقيا على بريطانيا فى سبيل تفادى وقوع الاضطرابات التالية فى العالم الثالث .
(83) راجع E.M.Caroll, French Public Opinion and Foreign Affairs (London,1931).
(٨٤) ليس هناك تاريخ شامل للسياسة الدفاعية الفرنسية فى هذه الحقبة ، إلا أن هناك تفاصيل مفيدة فى : D.porch, the March to the Marne, (Cambridge,1981), P.M.de la Gorce, the French Army (N.Y.,1963).
(85) Marder,Anatomy of British Sea Power, pp. 71-3.
(٨٦) هناك تغطية للنزعة الاستعمارية الفرنسية فى : A.S. Kanya. Forstner, The Conquest of the Western Sudan, (Cambridge, 1969).
(٨٧) للاطلاع على موجز واف لهذه المشكلة راجع : Kanya- orstner, 'French Expansion in Africa', in R.Owen and R.Sutcliffe (eds.), Studies in the

Theory of Imperialism (London, 1972), pp. 285 ff.

(٨٨) هناك تغطية للسياسة البحرية الفرنسية فى : Jenkins, History of the French Navy, pp. 303 ff.

(٨٩) وهذا قد يفسر أيضا ميل كثرة من المؤرخين إلى التركيز على العلاقات بين المدنيين والعسكريين فى فرنسا وليس على السياسة العسكرية ذاتها ، راجع مثلا :

R.Giradet, la Sociètè militaire dans la France contemporaine (Paris, 1953).

(90) راجع Milward and Saul, Development of the Economies of Continental Europe, ch. 2.

(91) Kemp, Industrialization in19th Century Europe, pp. 712

(٩٢) الكتابات عن النظام المصرفى الفرنسى والاستثمارات الخارجية لا حصر لها ، وللاطلاع على ملخص لها راجع : Kindleberger, Financial History of Western Europe, pp. 225 ff, Trebilcock, Industrialization of Continental Powers, pp. 173 ff.

(93) Trebilcock, p. 182.

(٩٤) المرجع نفسه ، ص ١٥٨ .

(95) Bairoch, Europe's Gross National Product, p. 291.

(٩٦) راجع الدليل القاطع فى : Mitchell, Victors and Vanquished

(97) Porch, March to the Marne p. 227

(٩٨) للاطلاع على أمثلة متكررة لهذه النوع من المزاعم راجع :

E. Weber,the Nationalist Revival in France, (Berkeley, Calif., 1959).

(٩٩) المرجع نفسه .

(100) راجع Andrew, Thèophile Declasse and the Making of the Entent Cordiale.

(101) J.J. Becker, 1914: Comment les Francais sont entrès dans la guerre (Paris, 1977).

(102) J. Remak, '1914- The Third Balkan War, in': Koch (ed), Origins of the First World War, PP.89-90.

(١٠٣) إستخدمت هذه العبارة لأول مرة فى :

R.Robinson, and J.Gallagher, Africa and the victorian (2nd edn London, 1981).

(104) راجع Bourne, Britain and the balance of power.
(105) Gillard, Struggle for Asia.
(106) L.K. Young, British policy in china (oxford, 1970).
(107) Hobsbawm, Industry and Impire, p. 150.
(١٠٨) لمزيد من التفاصيل راجع الأجزاء الأولى من :
Grenville, lord Salisbury and Foreign Policy.
(109) Marder, Anatomy of Sea Power.
(١١٠) ونتيجة لذلك كانت الكتابات غزيرة وتنمو كل عام .
Hobsbawn, Industry and Impire, pp. 136-53.
(111) Kennedy, Rise of the Anglo-German Antagonism. p. 315.
(112) S.Mansergh, the Commonwealth Experience (London, 1969), p. 134.
(113) Kennedy, Rise of the Anglo., p. 307.
(114) G.R. Searle, the Quest for National Efficiency (Oxford, 1971), p. 5.
(115) Porter, Lion's share, p. 353-4.
(116) Taylor, Struggle for Mastery., p. xxix.
(١١٧) الأرقام مقتبسة عن : W.Woodruff, 'the Emergence of an Industrial Economy', in: Cipolla (ed.) , Fontana Economic History of Europe, vol.4, pt 2.
(١١٨) لمزيد من الاطلاع فى هذا الموضوع راجع الكتاب القيم
Porter, Britain, Europe and the World.
(119) Kennedy, Rise and fall., pp. 195 ff.
(120) Mansergh, Commonwea Lth Experience, ch. 5.
(121) راجع J. Ehrman, Cabinet Government and War (Cambridge,1958).
(١٢٢) حاشية ١٠٢ .
(١٢٣) هناك تحليل متميز لهذه النقطة فى :
M. Howard, the Continental Commitment (London, 1972).
(124) French, British Economic and Strategic planning.

(125) Fischer, War of Illusions, p. 402.

(١٢٦) الكلمات ليوكانن السفير البريطانى لدى روسيا كما وردت فى : K.Wilson, 'British Power in the European Balance', in: D.Dilks (ed.), Retreat from power,2 vols (London,1981), vol.1, p. 39.

(١٢٧) وهو العنوان الجانبى والرئيسى لكتاب : R.Ropponen, Die Kraft Russlands (Helsinki, 1968).

(١٢٨) الجزء التالى عن الاقتصاد الروسى قبل ١٩١٤ يعتمد على : G.Grossman, the Industrialization of Russia and the Soviet Union, in Cipolla (ed.), Fontana Economic History of Europe, vol. 4, pt 2, pp. 486 ff.

(129) Crisp, Pattern of Industrialization, pp. 40-1.

(130) Munting, Economic Development, p. 34.

(١٣١) المرجع نفسه ، ص ٣١ .

(١٣٢) راجع الجداول ١٤ — ١٨ .

(133) Munting, Economic Development, p. 27.

(134) Grossman, Industrialization of Russia, p. 489.

(١٣٥) المرجع نفسه ، ص ٤٨٦ .

(136) Lieven, Russia and the Origins of the First World War, p. 4.

(١٣٧) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

(138) Stone, Europe Transformed, pp. 257 ff.

(١٣٩) المرجع نفسه ، ص ٢١٢ — ٢١٣ .

(١٤٠) المرجع نفسه ، ص ٢٤٤ .

(141) Seton- Watson, Russian Empire, pp. 485 ff.

(142) Lieven, Russia and the Origins., ch. 5.

(١٤٣) راجع الجدول ١٤ — ١٨ .

(144) K. Neilson, 'Watching the Steamroller', in: Journal of Strategic Studies,vol.8,no.2 (June 1985), p. 213.

(١٤٥) وليس هذا غريبا حيث كانت التقارير العسكرية لوزارة الحربية عن الدول الخارجية تقوم بتغطية الجغرافيا والطبوغرافيا والأجناس البشرية والدفاع والتجارة والموارد والاتصالات والظروف السياسية وما إلى ذلك ، راجع : T.G. Ferguson, British Military Intelligence

(Frederich, Md., 1984), P. 223.

(146) O.Crisp in lieven, Russia and the Origins., p. 9.

(147) Fuller, the Russian Empire,in: May (ed.), Knowing One's Enemies, p. 114.

(١٤٨) المرجع نفسه .

(149) Lieven, Russia and the Origins., pp. 149-50.

(١٥٠) هناك تغطية لتعقيدات التخطيط الروسى قبل الحرب فى :
Stone, Eastern Front, pp.30 ff.

(151) Mitchell, History of Russin and Soviet Sea Power, p. 279.

(152) Doran and Parsons, War and the Cycle of Relative Power, p. 956.

(153) D.M.Pletcher, '1861-1898: Economic Growth and Diplomatic Adjustments', in, W.H. Becker, and Wells (eds.), Economics and World Power (N.Y., 1984), p. 120.

(154) Stone, Europe Transformed, pp. 211 ff.

(155) Barraclough, Introduction to Contemporary History, p. 51.

(156) Q.Wright, Study of War, pp. 670-1.

(١٥٧) راجع الجداول ١٥ ، ١٦ .

(158) Farrar,Arrogance and Anxiety, p. 39, fn.168.

(١٥٩) المرجع نفسه .

(160) Keylor, Twentieth Century World, p. 39.

(161) Woodruff, America's Impact on the World, p. 161.

(162) W. Lafeber,the New Empire (N.Y., 1963).

(163) Pletcher, 1861-1895, pp. 124 ff.

(١٦٤) للاطلاع على تحليل نقدى راجع : M.de Cecco, Money and Empire (Oxford, 1974), pp. 110-26.

(١٦٥) تعد الكتابات التى تناولت بواعث الامبريالية الأمريكية وتصرفاتها بين ١٨٩٥ ، ١٩١٤ غزيرة للغاية ، راجع : R.Dallek, The American Style of Foreign Policy (N.Y.,1983), E.R.M., American Imperialism (N.Y., 1968).

(166) Dallek, American Style of Foreign Policy, p. 23.

(167) Beale, Theodore Roosevelt, Dallek, ch. 2.

(١٦٨) راجع النقد فى: G.F.Kennan, American Diplomacy (Chicago, 1984 edn.), chs 1-3, Dallek, ch. 2.

(١٦٩) تمت الآن تغطية النمو البحرى والسياسة البحرية الأمريكية فى هذه الفترة ، فبا لإضافة إلى ماسبق ذكره راجع :

Patter (ed.), Sea Power, chs 15,17,18 K.J. Hagan (ed.), In Peace and War (Westport, Conn., 1978), chs 9-10.

(170) R.D.Challenor, Admirals, Generals and American Foreign Policy (Princeton,NT, 1973); J.A.S. Grenville and G.B. Young,Politics, Strategy and American Diplomacy (New Haven, Conn., 1966).

(171) Challenor, Admirals.,

(172) Millet and Maslowski, For the Common Defense, chs 9-10.

(١٧٣) راجع الجداول من ١٤ إلى ٢٠ .

(174) F.Gilbert, The End of the European Era, (N.Y.,3rd edn., 1984), p. 110.

(175) B.Waller, Bismarck at the Crossroads, (London, 1974),P.195.

(176) Kennan, Decline of Bismarck's European Order.

(١٧٧) تمت تغطية الجدل القائل باستقرار المسرح الأوروبى فى أواخر القرن ١٩ مما سمح بالتحول إلى القضايا الاستعمارية فى : W.L.Langer, The Diplomacy of Imperialism (N.Y., 1951 end.) .

(١٧٨) المرجع السابق ، الباب ١٣ .

(179) راجع Perkins, Great Rapprochment.

(١٨٠) المرجع القياسى هنا هو : I.H.Nish, The Anglo-Japanese Alliance (London, 1966).

(181) Tylor, Struggle For Mastery., ch. 18

(١٨٢) أفضل تغطية لهذه النقطة فى : Andrew, Declassè and the Making.,

(183) O.J.Hale, Germany and the Diplomatic Revolution, (Philadelphia, 1931).

(184) Kennedy, Rise of the Anglo., pp. 268 ff.

(١٨٥) نوقشت هذه الأحداث المتشابكة فى أعمال كل من : Taylor, Monger, Rich,
التى سبق ذكرها Kennedy .

(186) Taylor, Struggle For Mastery., ch. 19.

(187) Steiner, Britain and the Origins., pp.200 ff.

(١٨٨) تفاصيل هذه الأحداث وردت فى :

L.A lbertini, the Origins of the War of 1914, 3 vols. (London, 1952-7).

(١٨٩) هناك كتابات غزيرة عن خطط الحرب لما قبل ١٩١٤ ، راجع :

P.M. Kennedy (ed.),The War Plans of the Great Powers (London/ Boston, 1979).

(190) Strachan, European Armies and the Conduct of War, ch. 9.

(191) Kennedy, Rise and Fall., ch. 9.

(192) راجع L.L.Farrar, the Short War Illusion (Santa Barbara,Calif., 1973.

(193) Schulzinger, American Diplomacy., pp. 62 ff

(194) Bosworth, Italy, The Least of the Great Powers.

(195) راجع P.Guinn, 'British Strategy and Politic' (Oxford, 1965).

(196) Rothenberg , Army of Francis Joseph, chs 12-14.
ويضم تحليلا ممتازا للسياسة العسكرية النمساوية / المجرية ونقاط قوتها وضعفها إبان الحرب .

(197) راجع Steiner, Britain and the Origins., ch. 9.

(198) راجع Kennedy, British Naval Mastery, ch. 9.

(١٩٩) المرجع نفسه .

(200) Strachan, European Armies., ch. 9.

(201) راجع Stone, Eastern Front, p. 265.

(202) Van Creveld, Supplying War, ch. 4.

(203) راجع Stone, Eastern Front, chs 3-8.

(204) Schmitt and Vedeler, World in the Crucible, ch. 6.

(205) راجع Stone, Eastern Front, ch. 9.

(206) G.Hardach, The First World War (London,1977).

(207) Rothenberg, Army of Francis Joseph, chs 12-14.

(208) J.Gooch, 'Italy During the First World War', in: A.Millet and W.Murray (eds.), Military Effectiveness, vol.1. (London, 1988), pp.157-90.

(209) J.A.S.Grenville, A World History., (London, 1980), vol.1, pp. 218-9.

(210) Stone, Eastern front.

ويقدم تفاصيل ممتازة ولو أن حديثه عن روسيا يحتاج إلى شيء من الدراسة .

(211) Schmitt and Vedeler, World in the Crucible, pp. 188-99.

(212) G.Pedrocini, Les Mutineries de 1917 (Paris, 1967)

ويعد من أفضل الدراسات حول هذه الأزمة .

(213) McNeill, Pursuit of Power, p. 322.

(214) راجع M.Ange-Laribè, L'agriculture pendant la guerre (Paris, 1925).

(٢١٥) الأرقام مقتبسة عن : Stokesbury, Short History of World War I, p. 289.

(216) Kennedy, 'Great Britain Before 1914', in: May (ed.), Knowing One's Enemies, pp. 172-204.

(217) راجع Barnett, Collapse of British Power, pp. 113 ff.

(218) Kennedy, Realities Behind Diplomacy, p. 146.

(٢١٩) الأرقام مقتبسة عن : Hardach, First World War, p. 87

(220) Bond, First World War, in NCMH, vol. 12.

(221) Beloff, Imperial Sunset, vol.1, p. 255.

(222) F.S.Northedge, The Troubled Giant (London, 1966), p. 623;

(٢٢٣) نوقشت بصورة جيدة في :

T.Lupfer, The Dynamics of Doctrine, Leavenworth Papers, no.4.

(224) Hardach, First World War, pp. 55 ff.

(225) راجع Beloff, Imperial Sunset, pp. 239 ff.

(226) Hardach, The First World War, pp. 63 ff.

(227) راجع A.Skalweit, Die Deutche Kriegnahrungs-Wirtschaft (Berlin, 1927).

(٢٢٨) للاطلاع على موجز تاريخي جغرافي . راجع :

D.M.Smith, 'National Interest and American Intervention, 1917', Journal of American History, vol.52 (1965), pp. 5-24.

(٢٢٩) أوجز الدور الأمريكى بصورة قديرة فى :

Millet and Maslowski, For the Common Defense, ch.11.

(230) Strachan, European Armies., p. 148.

(231) Bond, First World War, NCMH, vol. 12.

(232) راجع Schmitt and Vedeler, World in the Crucible, pp. 255 ff.

(233) J.Keegan, The Face of Battle (Harmondworth, 1978).

(٢٣٤) نوقش هذا الموضوع فى أعمال كيفان مثل :

Decline of Bismarck's European Order, p. 3.

(235) Middlebrook, The Kaiser's Battle (London, 1978).

(٢٣٦) اقتبست أرقام نفقات الحرب من :

Hardach, First World War, p. 153.

□ ٦ □

بداية العالم الثنائي الأقطاب وأزمة « القـوى المتوسطة » الجزء الثاني : ١٩ ـ ١٩٤٢

النظام الدولي لحقبة مابعد الحرب

□ □ كانت أمام رجال الدولة من القوى الكبرى والصغرى المجتمعين في باريس في بداية عام ١٩١٩ لبحث إقرار السلام قائمة من المشكلات أكثر طولاً وتشابكاً مما واجهه أسلافهم أعوام ١٨١٤ ــ ١٨١٥ ، ١٨٥٦ ، ١٧٦٣ ، وفي حين أمكن إقرار العديد من البنود المدرجة في جدول الأعمال في معاهدة فرساي (٢٨ يونيو ١٩١٩) إلا أن الاضطرابات التي كانت سائدة في شرق أوروبا والحرب الأهلية في روسيا ، ورد الفعل القومي التركي إزاء التقسيم الغربي لآسيا الصغرى كانت تعني أن العديد من الأمور لم تستقر حتى عام ١٩٢٠ وبعضها في عام ١٩٢٣ .

كان أكبر تغيير شهدته أوروبا هو ظهور طائفة من الدول القومية كبولنده وتشيكوسلوفاكيا والنمسا والمجر ويوغوسلافيا وفنلنده واستونيا ولاتفيا ولتوانيا في أماكن من الأراضي التي كانت تتبع إمبراطوريات هابسبرج ورومانوف وهوهنسولرن ، وفي حين كانت ألمانيا المتماسكة عرقياً تعاني من خسائر إقليمية طفيفة في شرق أوروبا تقل عما خسرته روسيا السوفيتية أو امبراطورية النمسا / المجر التي تفككت تماما ، فقد أُصيبت قوتها بطرق مختلفة ، بعودة الإلزاس واللورين لفرنسا وإعادة ترسيم الحدود مع بلجيكا والدنمارك ، وباحتلال الحلفاء العسكري للراين والاستغلال الاقتصادي الفرنسي لأرض سارلاند وخضوعها لشروط نزع التسلح غير المسبوقة (جيش صغير جداً وأسطول دفاعي للسواحل وحظر إنشاء قوة جوية أو حيازة دبابات أو غواصات وإلغاء القيادة العسكرية

البروسية) ، وتغريمها مبالغ هائلة كتعويضات ، كما فقدت ألمانيا إمبراطوريتها الاستعمارية التي سقطت في يد بريطانيا وفقدت فرنسا والمناطق الذاتية الحكم بنفس الصورة التي وجدت تركيا بها مستعمراتها في الشرق الأدنى تتحول إلى مناطق تحت الانتداب البريطاني والفرنسي وتشرف عليها من بعيد عصبة الأمم الجديدة ، وفي الشرق الأقصى ورثت اليابان مجموعة الجزر الألمانية السابقة في شمال خط الاستواء ، ولو أنها أعادت شانتونج للصين عام ١٩٢٢ ، وفي مؤتمر ٢١ ـــ ١٩٢٢ بواشنطن اعترفت القوى بالواقع الإقليمي في الباسيفيكي والشرق الأقصى ، واتفقت على الحد من أحجام أساطيلها طبقاً لقواعد نسبية تحد بها من سباق التسلح البحري البريطاني الأميريكي الياباني ، وهكذا كان النظام الدولي في كل من الشرق والغرب يبدو وقد استقر في أوائل العشرينيات وأمكن التعامل مع المشكلات المتبقية أو التي تنشأ في المستقبل عن طريق عصبة الأمم التى ظلت تجتمع بانتظام في جنيف رغم الانشقاق المفاجىء من جانب الولايات المتحدة[١] .

كان التراجع الأميريكي المفاجىء وعودتها إلى عزلة دبلوماسية نسبية بعد ١٩٢٠ يبدو كتناقض آخر مع اتجاهات القوى العالمية التي بدأت منذ عقد ١٨٩٠ ، فكان من الواضح للقادة السياسيين العالميين في تلك الفترة أن المسرح الدولي كان سيخضع لنفوذ القوى المناهضة الثلاث ألمانيا وروسيا والولايات المتحدة ، ولكن لحقت الهزيمة الساحقة بالأولى ووقعت الثانية في دوامة الثورة ثم انسحبت إلى عزلتها البلشفية وتراجعت الأخيرة من محور المسرح الدبلوماسي رغم كونها أقوى دولة في العالم منذ ١٩١٩ ، ونتيجة لذلك كانت الشئون الدولية في أثناء العشرينيات ومابعدها تبدو وقد ركزت إما على تصرفات فرنسا وبريطانيا وإما على مشاورات العصبة التي برز فيها دور الساسة الفرنسيين والبريطانيين ، وكانت النمسا / المجر قد انتهت حينئذ ، وخضعت إيطاليا التي كان الحزب القومي الفاشي بقيادة **موسوليني** يُحكم قبضته عليها بعد ١٩٢٠ ، وهدأت اليابان على أثر قرارات مؤتمر واشنطن عام ٢١ ـــ ١٩٢٢ .

كانت أوروبا لا تزال تبدو محور العالم ولو بصورة زائفة ، وتركز تواريخ تلك

الحقبة على سعي فرنسا نحو تحقيق الأمن في مواجهة نهضة ألمانية مستقبلية ، فعندما فقدت فرنسا الضمانات البريطانية الأميريكية العسكرية في نفس الوقت الذي أعلن فيه مجلس الشيوخ رفضه لمعاهدة فرساي بدأوا في السعي إلى إيجاد بدائل عديدة ، منها إنشاء معسكر من دول شرق أوروبا أو عقد تحالفات منفصلة مع بلجيكا (١٩٢٠) وبولنده (١٩٢١) وتشيكوسلوفاكيا (١٩٢٤) ورومانيا (١٩٢٦) ويوغوسلافيا (١٩٢٧) أو الاحتفاظ بجيش ضخم وقوات جوية كبيرة لتخويف ألمانيا عندما تخلفت عن دفع التعويضات أو السعي لإغراء حكومات بريطانية متتالية بتقديم ضمانات عسكرية جديدة لحدود فرنسا وهو ما تحقق ولو بصورة غير مباشرة في معاهدة لوكارنو متعددة الأطراف عام ١٩٢٥[٢] ، وكانت أيضا فترة من الدبلوماسية المالية المكثفة حيث أدت مشكلة التعويضات الألمانية والديون الحربية على الحلفاء إلى تعكير صفو العلاقات لا بين المنتصرين والمهزومين وحسب بل وبين الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا[٣] ، وقد خففت التنازلات المالية بمقتضى خطة داويس (١٩٢٤) من حدة هذه الاضطرابات وهيأت الساحة لعقد معاهدة لوكارنو في العام التالي ، وتلى ذلك انضمام ألمانيا إلى عصبة الأمم والاتفاق المالي المعدل لخطة يونج (١٩٢٩) ، وفي أواخر العشرينيات وعلى أثر عودة الرخاء لأوروبا وقبول العصبة الجديدة كعنصر جديد في النظام الدولي واتفاق مجموعة من الدول على عدم اللجوء للحرب لإقرار النزاعات المستقبلية بدت الساحة الدبلوماسية وقد عادت إلى حالتها المعتادة ، وظهر رجال دولة من أمثال **شتريزيمان وبرايان واوستن شامبرلين** كنظراء بصورة مختلفة **لميترنيخ وبسمارك** وكانوا يلتقون في أحد منتجعات أوروبا لإقرار شئون العالم .

على الرغم من هذه الانطباعات الزائفة كانت البنية الأساسية للنظام الدولي بعد ١٩١٩ تختلف بصورة كبيرة عن تلك التي قامت عليها الدبلوماسية قبل نصف قرن ، إذ كانت الخسائر السكانية والخسائر الاقتصادية التى أحدثتها أربع سنوات ونصف السنة من الحرب الشاملة فادحة ، فقد قتل حوالي ثمانية ملايين رجل في

ساحة القتال ، وأصيب سبعة ملايين آخرون وجرح خمسة عشر مليوناً آخرون[٤] معظمهم في سن الإنتاج ، بالإضافة إلى ذلك ربما فقدت أوروبا باستثناء روسيا خمسة ملايين من المدنيين فيما أطلق عليه اسم «أسباب أدت إليها الحرب» من المجاعات والأوبئة والفقر الناجم عن الحرب[٥] ، أما الخسائر الروسية في الحرب الأهلية فكانت أفدح كثيراً فكان نقص المواليد في زمن الحرب شديداً ، وأخيراً فرغم توقف المعارك الرئيسية فإن القتال والمذابح ظلت قائمة في صراعات الحدود بعد الحرب في شرق أوروبا وبولنده وأرمينيا ، كما لم تنج أي هذه البقاع التي أنهكتها الحرب من وباء الانفلونزا الذي حصد ملايين أخرى من الأرواح عامي ١٨ ــ ١٩١٩ ، مما يجعل المجموع يقرب من ستين مليوناً من البشر ، نصفهم من الروس ، وليس ثمة سبيل معلوم لقياس الأحزان البشرية والصدمات النفسية التى أوجدتها مثل هذه الكارثة الإنسانية ، ولكن من اليسير إدراك مدى تأثر المشاركين بها سواء من الساسة أو الفلاحين .

وكانت الخسائر المادية لهذه الحرب غير مسبوقة أيضاً ، فتم تدمير مئات الآلاف من المنازل ، وتخريب المزارع ، والطرق والسكك الحديدية ، وخطوط التلغراف ، وذبح الحيوانات ، وإبادة الغابات ، وتحول مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة إلى أراضي غير صالحة للزراعة بسبب القنابل والقذائف التي لم تنفجر ، وإذا أضفنا ما ضاع من شحن وما تكلفته عملية التعبئة والأموال ، التى أنفقتها الأطراف المتحاربة إلى القائمة لوجدنا التكاليف الكلية تبلغ أرقاماً خيالية ، فالحقيقة أن مبلغ ٢٦٠ مليار دولار حسب أحد التقديرات كان يمثل ستة أمثال حجم الدين القومي العالمي من نهاية القرن ١٨ وحتى عشية الحرب العالمية الأولى[٦] ، وبعد عقود من النمو عانى الناتج الصناعي العالمي من هبوط شديد ، فكان في عام ١٩٢٠ يقل عنه في عام ١٩١٣ بمقدار٧٪ ، وكان الإنتاج الزراعي يقل بمقدار الثلث عن المألوف ، وكان حجم الصادرات يصل إلى نصف ما كان عليه في حقبة ما قبل الحرب ، ومع تأخر نمو الاقتصاد الأوروبي ككل قرابة ثماني سنوات ، عانت الدول كل على حدة من اثار مروعة ، فسجلت روسيا في اضطرابات عام ١٩٢٠ أدنى درجات

الناتج الصناعي بما يوازي ١٣٪ من الرقم الذي بلغته عام ١٩١٣ ، أما في ألمانيا وبلجيكا وفرنسا ومعظم أوروبا الشرقية فكان الناتج الصناعي ٣٠٪ أقل مما كان عليه قبل الحرب(٧) .

وإذا كانت بعض الدول أقل تأثراً بالحرب فقد تأثرت دول أخرى بدرجة طفيفة وقامت عدة دول بتحسين أوضاعها ، فالحرب الحديثة والإنتاجية الصناعية الناتجة عنها كان لها آثار إيجابية ، فمن الناحية الاقتصادية والتقنية شهدت هذه السنوات تقدماً في العديد من المجالات ، كإنتاج السيارات والشاحنات والطيران وتكرير البترول وكيماوياته والصناعات الكهربية والصلب والتبريد والتعليب وغيرها(٨) ، إذ كان من الطبيعي للدول البعيدة عن خط الجبهة أن تحقق تقدماً في هذه المجالات ، ولهذا فقد وجدت اقتصاديات الولايات المتحدة بل وكندا واستراليا وجنوب أفريقيا والهند وأجزاء من أميريكا الجنوبية الفرصة في الطلب على الصناعات والأغذية والمواد الخام لأوروبا للتحسن في ظروف حرب استنزافية ، فكانت خسائر دولة تعد مكاسب لدولة أخرى شريطة أن تتفادى الأخيرة تكاليف الحرب .

جدول (٢٦) المؤشرات العالمية للإنتاج الصناعي : ١٩١٣ ــ ١٩٢٥(٩)

	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٢٥
العالم	١٠٠	٩٣,٦	١٢١,٦
أوروبا	١٠٠	٧٧,٣	١٠٣,٥
الاتحاد السوفيتي	١٠٠	١٢,٨	٧٠,١
الولايات المتحدة	١٠٠	١٢٢,٢	١٤٨,٠
بقية العالم	١٠٠	١٠٩,٥	١٣٨,١

وهذه الأرقام لها فائدتها في بيان مدى تأثر أوروبا (وخاصة الاتحاد السوفيتي) بالحرب في حين استفادت مناطق أخرى منها ، وكان انتشار التصنيع من أوروبا إلى الأميريكتين واليابان والهند واستراليا ونصيبها المتزايد من التجارة العالمية يعد إلى حد ما استمراراً للاتجاهات الاقتصادية التي ظهرت منذ أواخر القرن ١٩ ، فطبقاً

لأحد التقديرات كان من المقدر لنمو الولايات المتحدة قبل ١٩١٤ أن يسبق أوروبا كلها في الناتج الإجمالي في عام ١٩٢٥[١٠] ، وما فعلته الحرب هو تقديم هذا الموعد ست سنوات ليصبح ١٩١٩ ، ومن ناحية أخرى كانت هذه التحولات في موازين الاقتصاد العالمي لا تحدث في أوقات السلم عبر عدة عقود من السنين. ووفقاً لقوى السوق ، بل قامت هيئات الحرب والحصار بإيجاد متطلبات ملحة وبالتالي بتشويه الأنماط الطبيعية للإنتاج والتجارة العالميين ، فعلى سبيل المثال زادت قدرة بناء السفن (وخاصة في الولايات المتحدة) بصورة هائلة في أواسط الحرب للوفاء ببدائل ما تغرقه الغواصات ، ولكن بعد ١٩٢٠ كانت هناك ساحات عديدة لصنع السفن حول العالم ، ومرة أخرى تدهور ناتج صناعات الصلب الأوروبي إبان الحرب بينما ارتفع نظيره في الولايات المتحدة وبريطانيا إلى درجة عالية ، ولكن حين استرد منتجو الصلب الأوروبيون قواهم كانت القدرات الفائضة هائلة في حجمها ، وكان لهذه المشكلة أثرها على قطاع أعرض من الاقتصاد وهو الزراعة ، ففي سنوات الحرب كان ناتج الزراعة في القارة قد ضعف واختفت تجارة الصادرات الروسية من الحبوب بينما طرأت زيادات كبرى على الإنتاج في أميريكا الشمالية والجنوبية واستراليا التي كانت مزارعها من أكبر المستفيدين من موت الأرشيدوق ، ولكن حين نهضت الزراعة الأوروبية في أواخر العشرينيات واجه المنتجون حول العالم هبوطاً في الطلب وفي الأسعار[١١] ، وكان لهذه الأنواع من التشوهات البنيوية آثارها على مختلف البقاع ولكن ليس بفظاعة تأثيرها على أوروبا الشرقية الوسطى حيث كان على الدول المتعلقة أن تكافح مع حدود جديدة وأسواق مفقودة واتصالات منهدمة ، ولم يكن إقرار السلام في فرساي وإعادة رسم خريطة أوروبا على خطوط عرقية يضمن في حد ذاته استعادة الاستقرار الاقتصادي .

وأدى تمويل الحرب إلى مشكلات اقتصادية وسياسية ذات تعقيد غير مسبوق ، فكانت قلة قليلة من الأطراف المتحاربة (كالولايات المتحدة وبريطانيا) تحاول أن تقوم بأعباء جزء من تكاليف الصراع عن طريق رفع الضرائب، بل اعتمدت معظم

الدول على الافتراض اعتماداً على أن العدو المهزوم سيتحمل التعويضات كما حدث لفرنسا عام ١٨٧١ ، فارتفع حجم المديونية العامة إلى أرقام فلكية ، وأدت الكميات المهولة من الأوراق النقدية إلى ارتفاع هائل في الأسعار[١٢] ، ونظراً للدمار الاقتصادي والتحولات الإقليمية التي أدت إليها الحرب لم تكن ثمة دولة أوروبية مستعدة لموالاة الولايات المتحدة في العودة إلى مقياس الذهب لعام ١٩١٩ ، فأدت السياسات المالية والنقدية المتقلبة إلى رفع معدلات التضخم مما عاد بنتائج رهيبة على أوروبا الوسطى والشرقية ، فأدى التنافس على خفض قيم العملات القومية وهو ماتم في محاولات لتشجيع الصادرات إلى خلق حالة من عدم الاستقرار المالي والتنافس السياسي ، فكان كل الحلفاء الأوروبيون مدينين لبريطانيا وإلى حد ما لفرنسا بينما كانت هاتان الدولتان مدينتين للولايات المتحدة بديون هائلة ، وبرفض البلاشفة الاعتراف بديون حجمها ٣,٦ مليار دولار على روسيا وبمطالبة الولايات المتحدة لحقوقها وبرفض فرنسا وإيطاليا دفع ديونهما حتى تستردا التعويضات من ألمانيا وبإعلان ألمانيا عدم قدرتها على دفع ما يطالبون به ، أصبح المسرح مهيأ لسنوات من المشاحنات مما أسهم في توسيع الهوة في التعاطف السياسي بين أوروبا الغربي والولايات المتحدة[١٣] .

خفت حدة هذه النزاعات على أثر قيام خطة **داويس** عام ١٩٢٤ ، وكانت النتائج السياسية والاجتماعية لهذه الاضطرابات هائلة وخاصة في أثناء حالة التضخم الرهيبة في ألمانيا في السنة السابقة ، والأمر الأشد إثارة للقلق و لم يتم إدراكه حينذاك هو أن حالة الاستقرار المالية والتجارية الظاهرة في الاقتصاد العالمي في منتصف العشرينيات كانت تستند إلى أسس متقلبة بالقياس إلى ما استندت إليه قبل الحرب ، فرغم إعادة قاعدة الذهب في معظم الدول في ذلك الوقت إلا أن الآلية الدقيقة للتجارة الدولية والتدفق النقدي لما قبل ١٩١٤ والقائمة على مدينة لندن لم يتم استردادها ، وقد بذلت لندن محاولات يائسة لاستعادة هذا الدور منها تثبيت مقابل الجنيه الاسترليني إلى مستوى ماقبل الحرب وهو ١ جنيه استرليني إلى ٤,٨٦ دولار

في عام ١٩٢٥ مما أضر بالمصدرين البريطانيين ، والعودة إلى الإقراض المكثف عبر البحار ، ومع ذلك تحول المركز العالمي عبر الأطلنطي بين ١٩١٤ و ١٩١٩ مع ازدياد الديون الأوروبية الدولية ، وتحولت الولايات المتحدة إلى أكبر دولة دائنة في العالم ، ومن ناحية أخرى فإن البنية المختلفة للاقتصاد الأميريكي الأقل اعتماداً على التجارة الخارجية والأقل تكاملاً مع الاقتصاد العالمي والميل إلى فرض الحماية لا إلى التجارة الحرة وافتقاد ما يوازي بنك أوف انجلند والتذبذب الشديد بين الانتعاش والركود وتأثر الساسة المباشر بجماعات الضغط الداخلية كانت تعني أن النظام المالي والتجاري الدولي كان يدور حول نقطة محورية متقلبة وغير ثابتة ، فلم يعد ثمة مقرض يقدم القروض طويلة الأجل لتنمية البنى التحتية للاقتصاد العالمي ويضفي الاستقرار على النظام الدولي[١٤] .

كانت هذه النقائص الأساسية مختفية في أواخر العشرينيات حين تدفقت كميات هائلة من الدولارات من الولايات المتحدة في صورة قروض قصيرة الأجل للحكومات الأوروبية التي كانت جميعها مستعدة لدفع فوائد عالية في سبيل الحصول على هذه الأموال للتنمية وتضييق الفجوة في ميزان المدفوعات ، وباستخدام الأموال قصيرة الأجل في مشروعات طويلة الأجل وبتدفق كميات ضخمة من الأموال على الاستثمار في الزراعة وبالتالي زيادة الضغوط على أسعار المزارع وبتكاليف خدمة هذه الديون وارتفاعها المطرد لعدم القدرة على سدادها في صورة صادرات ومحاولة دفعها بمزيد من الديون ، بكل هذه الأشياء كان النظام في طريقه للانهيار في صيف ١٩٢٨ عندما أدى الازدهار الأميريكي الداخلي إلى تقليص انسياب رأس المال .

أدت نهاية هذا الازدهار بسقوط وول ستريت في أكتوبر ١٩٢٩ وزيادة انخفاض القروض الأميريكية إلى سلسلة من ردود الأفعال التي يصعب السيطرة عليها ، فأدى نقص القروض إلى انخفاض كل من الاستثمارات والاستهلاك ، وأدى الطلب المنهار في الدول الصناعية إلى إلحاق أضرار بمنتجي المواد الغذائية والمواد الخام ، فكان رد فعلهم مزيداً من العرض وما يتلوه من انهيار في الأسعار مما حد من قدراتهم بالتالي

على شراء السلع المصنعة ، فأصبح الانكماش وانخفاض قيم العملات وفرض القيود على التجارة ورؤوس الأموال والتخلف عن الوفاء بالديون الدولية من سمات تلك الفترة ، وكانت كل من السمات توجه ضربة إلى النظام التجاري والائتماني العالمي ، فكانت إجراءات الحماية المفروضة في الدولة الوحيدة ذات الفائض التجاري قد جعلت الأمر أشد صعوبة على البلاد الأخرى في الحصول على الدولار وأدت إلى إجراءات ثأرية مما عاد على الصادرات الأميريكية بالدمار ، وفي صيف ١٩٣٢ كان الناتج الصناعي في العديد من الدول لا يزيد على نصفه في عام ١٩٢٨ وانكمشت التجارة العالمية بمقدار الثلث ، فكانت قيمة التجارة الأوروبية (٥٨ مليار دولار عام ١٩٢٨) تقل بمقدار ٢٠,٨ مليار دولار عام ١٩٣٥ وهو التدهور الذي عاد بالضرر على الشحن وبناء السفن والتأمينات وما إليها[١٥] .

نظراً لقسوة هذا الانهيار العالمي الشامل وما تلاه من بطالة مكثفة ، لم يكن ثمة سبيل أمام السياسة الدولية للهروب من آثاره الرهيبة ، فكان التنافس الشديد على التصنيع والمواد الخام والإنتاج الزراعي سبباً في زيادة السخط القومي وأجبر العديد من الساسة على بذل جهودهم لدفع الأجنبي على السداد ، كما انتهزت الجماعات اليمينية المتطرفة فرصة التدهور الاقتصادي للتهجم على النظام الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي والدعوة إلى اتباع سياسيات « قومية » حادة يعضدها السيف إن لزم الأمر ، وتحت هذه الضغوط السياسية الاقتصادية أتت الديمقراطيات الهشة في ألمانيا وأسبانيا ورومانيا وغلب القوميون والعسكريون المحافظين الذين كانوا يحكمون في اليابان على أمرهم ، فاضطر رجال الدولة في هذه الدول إلى التركيز على التدبيرات الاقتصادية الداخلية واتباع سياسة « اطلب من جارك » فلم تكن لا الولايات المتحدة ولا فرنسا مستعدة للأخذ بيد الدول المدينة رغم أنهما كانتا الدولتين الرئيسيتين ذات الفائض من الذهب ، والحقيقة أن فرنسا اتجهت شيئاً فشيئاً إلى استخدام قوتها المالية في محاولة السيطرة على السلوك الألماني ، ودعم دبلوماسيتها الخاصة في أوروبا ، كما أن قرار **هوفر** الرسمي بتأجيل التعويضات الألمانية وهو

ما أثار حنق فرنسا لم يكن من الممكن فصله عن قضية التخفيضات في ديون الحرب ثم التخلف عن سدادها وهو ما جعل الأمريكيين يشعرون بالمرارة ، وكان الخفض الكبير لقيمة العملة والخلافات التي أثيرت في المؤتمر الاقتصادي العالمي لعام ١٩٣٣ حول معدل الدولار – الإسترليني بمثابة إكمال لهذه الصورة الكئيبة .

كان النظام العالمي في ذلك الوقت قد تفكك إلى وحدات فرعية عديدة متصارعة : معسكر للاسترليني قائم على أنماط التجارة البريطانية ومعسكر للذهب بقيادة فرنسا ومعسكر للين يعتمد على اليابان في الشرق الأقصى ومعسكر للدولار الأميريكي بقيادة الولايات المتحدة (بعد أن خرج **روزفلت** أيضاً عن الذهب) بالإضافة إلى اتجاه سوفيتي مختلف من بناء الاشتراكية في البلاد ، وهكذا كان حكم الفرد قد تطور حتى قبل أن يبدأ **أدولف هتلر** برنامجه لبناء رايخ يتمتع بالاكتفاء الذاتي ويدوم ألف سنة تنخفض فيه التجارة الخارجية إلى درجة المعاملات الخاصة ، وبمعارضة فرنسا للقوى الأنجلوسكسونية حول التعامل مع التعويضات الألمانية وبمزاعم **روزفلت** بأن الولايات المتحدة هي الطرف الخاسر في التعامل مع بريطانيا وقناعة **نيفل شامبرلين** باعتماد السياسة الأميريكية على « الكلام » فقط[١٦] كانت الديمقراطيات في حالة ذهنية غير مواتية للتعامل في معالجة الضغوط المتزايدة لإجراء تعديلات إقليمية في النظام العالمي المتصدع لعام ١٩١٩ .

كان من الصعب دائما بالنسبة لساسة العالم القديم أن يتفهموا أو يتعاملوا مع القضايا الاقتصادية ، ولكن ربما كان التأثير المطرد للرأي العام على الشئون الدولية خلال العشرينيات والثلاثينيات هو السمة الغالبة على من كانوا ينظرون في حسرة إلى دبلوماسية الوزارات في القرن ١٩ ، وكان هذا أمراً محتوماً في بعض الحالات ، وحتى قبل الحرب العالمية الأولى كانت الجماعات السياسية عبر أوروبا تنتقد الأساليب السرية والأفكار المقصورة على النخبة « للدبلوماسية القديمة » وتدعو إلى إصلاح النظام بصورة تجعل شئون الدولة مفتوحة للرأى العام ونواب الشعب[١٧] ، وقد انتعشت هذه المطالب بصورة كبرى في صراع ١٤ – ١٩١٨

مما يرجع إلى إدارك القيادات التي طالبت بتعبئة المجتمع بصورة تامة ، ان المجتمع بدوره سيطالب بتعويضات عما بذله من تضحيات وبدور في السلام وإلى أن الحرب التي زعم دعاة الحلفاء أنها صراع من أجل الديمقراطية وحق تقرير المصير القومي كانت ضربة للإمبراطوريات الاستبدادية في شرق أوروبا وإلى شخصية **وودرو ويلسون** الجذابة التي استمرت في ممارسة ضغوطها لإقامة نظام عالمي مستنير جديد رغم ادعاءات **كليمانصو ولويدجورج** بالاحتياج إلى تحقيق انتصار شامل[١٨] .

كانت المشكلة مع الرأي العام بعد ١٩١٩ أن العديد من القطاعات فيه كانت لا تتوافق مع رؤى **جلادستون وويلسون** عن شعب ليبرالي متعلم متفتح مفعم بالمثل الدولية والافتراضات النفعية واحترام سيادة القانون ، وكما يوضح **أرنولد ماير** « أن الدبلوماسية القديمة التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية كانت تتعرض للتحدى بعد ١٩١٧ » لا من جانب نزعة **ويلسون** الإصلاحية وحسب بل ومن جانب انتقادات البلاشقة المستمرة للنظام القائم وهو انتقاد كانت له جاذبيته بين الطبقات العمالية في كلا المعسكرين المتضادين[١٩] ، وقد أدى هذا بالساسة الأذكياء من أمثال **لويد جورج** إلى ابتكار مجموعة تقدمية من السياسات الداخلية والخارجية بهدف تحييد دعوة **ويلسون** وصد التعاطف العمالي مع الاشتراكية[٢٠] في حين كان التأثير على الشخصيات الأشد محافظة وميولاً قومية في معسكر الحلفاء مختلفاً تماماً ، فكانوا يرون ضرورة رفض مبادىء **ويلسون** لصالح « الأمن » القومي الذي لا يقاس إلا بتعديلات الحدود والمكاسب الاستعمارية والتعويضات ، أما تهديدات **لينين** التي كانت تسبب فزعاً فكان لابد من سحقها في عقر دارها بلا هوادة ، وفي السوفيتيات الصغيرة التي انتشرت في الغرب ، فكانت دبلوماسية إقرار السلام[٢١] مشحونة بعناصر سياسية داخلية وايديولوجية إلى درجة غير مشهودة في كونجرسي ١٨٥٦ و ١٨٧٨ .

وكان هناك ما هو أكثر ، فالصورة التي علقت بديمقراطيات الغرب عن الحرب العالمية الأولى والتي سادت في أواخر العشرينيات هي صور الدمار والموت والرعب ، فألقى اللوم في السلام الهش لعام ١٩١٩ وغياب الفوائد التي وعد

الساسة بها في مقابل تضحيات الشعوب ومعوقي الحرب والأرامل والمشكلات الاقتصادية في العشرينيات وفقدان الإيمان وانهيار العلاقات الاجتماعية والشخصية على حمق قرارات يوليو ١٩١٤[٢٢] ، ولكن هذا التراجع الشعبي عن القتال والحرب على أمل أن تعمل عصبة الأمم على استحالة تكرار مثل هذه الكارثة لم يكن ذائعاً بين كل المشاركين في الحرب رغم أن الأدب الإنجليزي الأميريكي يعطى هذا الانطباع[٢٣] ، كان الصراع بالنسبة لمئات الآلاف من جنود الجبهة عبر القارة الأوروبية ممن شغلت أذهانهم البطالة والتضخم والملل من النظام الذي تطغى عليه البرجوازية يمثل شيئاً لاذعاً وإيجابياً في آن معاً من قيم عسكرية وصداقات حميمة بين المحاربين وإثارة وعنف ، كانت مثل الحركات الفاشية الجديدة من نظام وأمجاد قومية وسحق اليهود والبلاشفة والمضمحلين فكرياً والطبقة المتوسطة الليبرالية الراضية عن نفسها تحظى بجاذبية كبيرة بين هذه الجماعات ، كانوا يرون أن الصراع والبطولة والقوة كانت سمات الحياة وأن أسس النزعة الدولية **لويلسون** كانت زائفة وقديمة[٢٤] .

كان معنى هذا أن العلاقات الدولية في عقدي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ ظلت تتعقد بالأيديولوجيا وانقسام المجتمع العالمي إلى معسكرات سياسية تتداخل جزئياً مع الانقسامات الاقتصادية التي سبق ذكرها ، فمن ناحية كانت هناك الديمقراطيات الغربية وخاصة الدول المتحدثة بالإنجليزية التي كانت تتراجع عن هلعها من الحرب العالمية الأولى وتركز جهودها على القضايا الداخلية وتجرى تخفيضات مكثفة على إنشاءاتها العسكرية ، وبينما احتفظت فرنسا بجيش ضخم وقوة جوية خوفاً من انبعاث ألمانيا ، وكان شعبها يشعر بنفس الكراهية تجاه الحرب وبالرغبة في الإصلاح الاجتماعي ، ومن ناحية أخرى كان هناك الاتحاد السوفيتي في عزلته عن النظام الاقتصادي السياسي العالمي وفي الوقت نفسه كسبه لتعاطف البعض في الغرب باعتبار أنه يقدم « حضارة جديدة » جدلاً نجت من الانكماش الاقتصادي الكبير[٢٥] ، وكانت هناك أيضاً في الثلاثينيات على الأقل دول فاشية « تطورية » مثل ألمانيا واليابان وإيطاليا تناهض البلاشفة وفي نفس الوقت تعادي الوضع الرأسمالي

الليبرالي الذي أعيد تأسيسه عام ١٩١٩ ، كل هذه الاتجاهات جعلت من الصعب على رجال الدولة الديمقراطيين أن يديروا شئون السياسة الخارجية .

بالمقارنة بهذه المشكلات كانت تحديات مابعد عام ١٩١٩ أمام عالم محوره أوروبا تعد أقل خطورة ولكنها لم تفقد أهميتها ، ويمكن رصد بعض السوابق قبل عام ١٩١٤ من قبيل حركة **عرابي** في مصر وحركة شباب الأتراك بعد ١٩٠٨ ومحاولات **تيلاك** لإضفاء صبغة راديكالية على حركة « المؤتمر » الهندي وحملة **سن ياتسين** ضد السيطرة الغربية في الصين ، ونوه المؤرخون إلى أهمية بعض الأحداث مثل انتصار اليابان على روسيا عام ١٩٠٥ والثورة الروسية المجهضة في نفس السنة وتأثيرها على القوى ذات النزعة القومية في آسيا والشرق الأوسط[٢٦] ، والغريب أنه كلما زاد التغلغل الاستعماري فى المجتمعات المتخلفة وجذبها نحو الشبكة العالمية للتجارة والمال وتعريفها بالمثل الغربية زادت ردود الأفعال في هذه المجتمعات ، سواء كانت ردود الأفعال تصدر في صورة اضطرابات قبلية ضد القيود المفروضة على أنماط الحياة التقليدية أو في شكل محامين ومثقفين تلقوا تعليمهم في الغرب ويسعون إلى إنشاء أحزاب كبرى وجمع الكلمة لإقرار تقرير المصير كانت النتيجة مزيداً من التحدي للسيطرة الاستعمارية الأوروبية .

أدت الحرب العالمية الاولى إلى زيادة زخم هذه التوجهات بشتى السبل ، فكان الاستغلال الاقتصادي المكثف للمواد الخام في المناطق الاستوائية والسعي إلى دفع المستعمرات للإسهام في المجهود الحربي الأوروبي سواء بالقوة البشرية أو بالضرائب يؤدي إلى قيام تساؤلات عن « التعويضات » تماما كما كان الحال بين الطبقات العاملة الأوروبية[٢٧] ، كما أن الحركات الثورية في غرب أفريقيا وجنوبها الغربي وشرقها وفي الشرق الأدنى وفي الباسيفيكي كانت تتساءل عن مدى استمرارية الإمبراطوريات الاستعمارية بصورة عامة وهو اتجاه دعمته دعاية الحلفاء عن « حق تقرير المصير القومي » و « الديمقراطية » والأنشطة الدعائية الألمانية المضادة تجاه المغرب العربي وايرلنده ومصر والهند ، وفي ١٩١٩ بينما كانت القوى الأوروبية تقوم

بترسيخ انتداباتها عن عصبة الأمم ، كان المؤتمر الأفريقي الموحد يعقد اجتماعاته في باريس لعرض وجهات نظره وكان حزب الوفد قد بدأ تأسيسه في مصر ونشطت حركة الرابع من مايو في الصين وظهر **كمال أتاتورك** كمؤسس تركيا الحديثة وكان حزب الدستور يعيد رسم خططه في تونس وبلغت عضوية « ساريهات إسلام » ٢,٥ مليون عضو في أندونيسيا وكان **غاندي** يوحد المواقف المتفرقة لمعارضة الحكم البريطاني في الهند(٢٨) .

هذه الثورة على الغرب لم تعد تجد القوى الكبرى متحدة على افتراض أنه مهما بلغت الخلافات فيما بينها كانت ثمة فجوة بينها وبين الدول المتخلفة في العالم ، وكان هذا فارقاً آخر عن عصر مؤتمر غرب أفريقيا ببرلين ، وتعززت هذه الوحدة بانضمام اليابان إلى نادي القوى الكبرى ، وكان بعض من مفكريها يتحدثون منذ ١٩١٩ عن إيجاد « مناخ مشترك من الرخاء » في شرق آسيا(٢٩) ، ثم طغى على ذلك كله ظهور نسختين من « الدبلوماسية الجديدة » إحداهما **للينين** والأخرى **لويلسون** ، ومهما بلغت الاختلافات بين هذين الزعيمين المتميزين فإنه كان يجمع بينهما كره مشترك للنظام الاستعماري الأوروبي القديم ورغبة في تحويله إلى شيء آخر ، ولم يتمكن أي منهما من الحيلولة دون توسع هذا النظام الاستعماري في ظل انتدابات عصبة الأمم ، إلا أن منطقهما وتأثيرهما اجتاح المناطق المستعمرة وتفاعل مع حشد القوى القومية المحلية فيها ، كان هذا واضحاً في الصين في أواخر العشرينيات حيث كانت امتيازات النظام الأوروبي القديم والتغلغل التجاري والعمليات العسكرية من حين لآخر قد بدأت في فقدان قوتها أمام « نظم » بديلة قدمتها روسيا والولايات المتحدة واليابان ، وفي الذبول أمام نهضة القومية الصينية(٣٠) .

لم يكن هذا يعني قرب أفول نجم الاستعمارية الغربية ، فكان رد الفعل العنيف من جانب الإنجليز في أمريتسار عام ١٩١٩ ، واعتقال الهولنديين **لسوكارنو** ، وإغلاق الاتحادات التجارية في أواخر العشرينيات ورد الفعل الفرنسي المتشدد تجاه اضطرابات التونكين تشهد باستمرارية القوة الأوروبية(٣١) ، ويمكن أن يقال نفس

الشيء عن الاستعمار الإيطالي للحبشة في منتصف الثلاثينيات ، وما كان لهذه السيطرة الاستعمارية أن تخف وطأتها إلا على أثر الصدمات التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية ، إلا أن هذه الاضطرابات في المستعمرات كانت لها أهميتها بالنسبة للعلاقات الدولية في العشرينيات وخاصة في الثلاثينيات ، أولاً شتتت انتباه وموارد بعض القوى الكبرى عن قضايا التوازن الأوروبي للقوى ، وكان هذا ينطبق بصورة واضحة على الإنجليز الذين قلق قادتهم على فلسطين والهند وسنغافورة أكثر من قلقهم على سوديتنلاند ودانسيج ، وهى الأولويات التي انعكست على سياستهم العسكرية بعد ١٩١٩[٣٢] ، وكان تدخل فرنسا في أفريقيا له تأثير مشابه عليها كما أنه شتت الجيش الإيطالي ، وفي بعض الحالات كانت عودة القضايا الاستعمارية خارج أوروبا إلى الظهور بمثابة شرخ في البنية التحالفية السابقة لعام ١٤ ــ ١٩١٨ ، فأدت مسألة الاستعمار إلى فقدان ثقة الأميريكيين في السياسات البريطانية الفرنسية بل وأدت أحداث من قبيل غزو إيطاليا للحبشة والعدوان الياباني على أراضي الصين إلى انشقاق روما وطوكيو عن لندن وباريس في الثلاثينيات ، وهنا أيضاً زادت صعوبة تدبير الشئون الدولية طبقاً لمبادىء « الدبلوماسية القديمة » .

كان السبب الرئيسي الأخير لحالة عدم الاستقرار التي تلت الحرب يتمثل في أن « القضية الألمانية » لم تكن قد أقرت بعد بل وزادت تعقيداً ، فكان السقوط السريع لألمانيا في أكتوبر ١٩١٨ حين كانت جيوشها لاتزال تسيطر على أوروبا من بلجيكا إلى أوكرانيا بمثابة صدمة كبرى للقوى القومية اليمينية التي ألقت اللوم على « الخونة في الداخل » في هذا الاستسلام المهين ، وعندما جاء إقرار باريس بمزيد من المهانة أعلنت أعداد كبيرة من الألمان رفضها « لمعاهدة العبيد » وساسة وايمر الديمقراطيين لقبولهم لهذه الشروط . وكانت مسألة التعويضات والتضخم الشديد في عام ١٩٢٣ بمثابة بلوغ السخط الشعبي الألماني إلى ذروته ، كانت هناك قلة على نفس الدرجة من التطرف مثل الاشتراكيين القوميين الذين ظهروا كحركة غوغائية جانبية في العشرينيات ، إذ لم تكن التعويضات والرواق البولندي والقيود

المفروضة على القوات المسلحة وفصل المناطق المتحدثة بالألمانية عن الوطن الأم ستظل موضع تساهل إلى الأبد ، وكانت التساؤلات الوحيدة المطروحة هي متى يمكن إلغاء هذه القيود وإلى أى مدى يمكن للدبلوماسية أن تعمل على تغيير هذا الواقع القائم ، وفي هذا الصدد لم يكن ظهور **هتلر** عام ١٩٣٣ سوى تكثيف للزخم الألماني الهادف إلى التعديل[٧٣] .

كانت مشكلة إقرار وضع ألمانيا في أوروبا يرتبط بالتوزيع غير المتوازن للقوة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى ، فرغم خسائرها الأقليمية والقيود العسكرية التي فرضت عليها وحالة عدم الاستقرار الاقتصادي فيها كانت ألمانيا بعد ١٩١٩ لا تزال قوة كبرى على درجة عالية من القوة ، كان تعداد سكانها يفوق تعداد سكان فرنسا وإنتاجها من الحديد والصلب يوازي إنتاجها ثلاث مرات ، وكانت اتصالاتها الداخلية ومصانعها الكيماوية الكهربائية وجامعاتها ومعاهد التكنولوجية على درجة كبيرة من الكفاءة ، كانت المشكلة الآتية عام ١٩١٩ هي ضعف ألمانيا ولكن في غضون سنوات قليلة من الحياة « العادية » كانت ستصبح مشكلة قوة ألمانيا[٣٤] ، فلم يعد ثمة وجود للتوازن القديم للقوى في القارة والذي كان يساعد على تقييد التوسعية الألمانية ، فقد انسحبت روسيا واختفت إمبراطورية النمسا / المجر ، ولم يبق سوى فرنسا وإيطاليا وكلتاهما أقل في القوة البشرية ولا تزالان أكبر في المواد الاقتصادية إلا أنهما كانتا قد أجهدتهما الحرب[٣٥] ، وبمرور الوقت بدأت الولايات المتحدة ثم تلتها بريطانيا في الإعراب عن ضيقها بالتدخل في أوروبا وعن رفضها لمساعي فرنسا لإبقاء ألمانيا على ضعفها ، ولكن كان إدراك أن فرنسا لا تشعر بالأمن هو الذي أدى بباريس إلى السعي إلى الحيلولة دون صحوة القوة الألمانية بكل سبيل ممكن ، فأصرت على دفعها للتعويضات وعلى الحفاظ على جيشها الضخم وسعت إلى تحويل عصبة الأمم إلى منظّمة تكرس جهودها للحفاظ على الأمر الواقع ، وقاومت كل اقتراح بالسماح لألمانيا بالوصول إلى نفس درجة تسلح فرنسا[٣٦] ، وكلها أشياء زادت من سخط ألمانيا وساعدت على استفزاز المتطرفين اليمينيين .

وكان العنصر الآخر في دبلوماسية فرنسا وسلاحها السياسي هو علاقاتها بدول أوروبا الشرقية ، فكان دعمها لبولنده وتشيكوسلوفاكيا وسائر المستفيدين من إقرار ١٩ ــ ١٩٢١ في تلك المنطقة يمثل استراتيجية واعدة[٣٧] ، فبها كان يمكن ردع النزعة التوسعية الألمانية على الجانبين ، والحقيقة أن المخطط كانت تحدوه المصاعب ، فنظراً للتشتت السكاني والجغرافي لعدة شعوب كانت خاضعة للإمبراطوريات سابقة متعددة الأجناس لم يكن من الممكن في عام ١٩١٩ أن يتم أى إقرار إقليمي متماسك عرقياً ، فكانت طوائف كبرى من الأقليات تعيش في غير مكانها الصحيح على حدود كل دولة مما أدى إلى وجود نقطة ضعف داخلية بل وسخط خارجي ، بعبارة أخرى .. لم تكن ألمانيا وحدها هي التي ترغب في تعديل معاهدات باريس ، وحتى إذا كانت فرنسا تصر على استبعاد أية تغييرات للواقع القائم فقد كانت تدرك أنه لا بريطانيا ولا الولايات المتحدة تشعر بأى التزام كبير تجاه الحدود الشاذة والتى تم رسمها على عجل في تلك المنطقة ، وكما أعلنت لندن عام ١٩٢٥ لم تكن هناك ضمانات في شرق أوروبا من نوعية لوكارنو[٣٨] .

وزاد المسرح الاقتصادي في شرق أوروبا ووسطها الأمور سوءاً إذ أدى فرض الحواجز الجمركية حول هذه الدول حديثة النشأة إلى زيادة الصراع الأقليمي وإعاقة التنمية الشاملة ، وكانت هناك في ذلك الوقت ٢٧ عملة مستقلة في أوروبا بدلاً من ١٤ عملة قبل الحرب وكان هناك ١٢,٥٠٠ ميل من الحدود قد أضيفت وفصلت المصانع عن موادها الخام ، وصناعة الحديد عن مناجم الفحم ، والمزارع عن الأسواق ، ورغم دخول البنوك وأصحاب المشروعات الفرنسيين والإنجليز إلى هذه الدول بعد١٩١٩ كانت ألمانيا تمثل شريكاً تجارياً طبيعياً لهاتين الدولتين بمجرد أن استرد اقتصادها استقراره في الثلاثينيات ، إذ كانت أقرب إلى السوق الأوروبية الشرقية وأفضل ارتباطاً بالطرق والخطوط الحديدية بها ، وتستطيع أن تستوعب فائضها الزراعي وأن تقايض القمح المجري والنفط الروماني بما تحتاجه الدولتان من ميكنة وأسلحة ، كما كانت هذه الدول تشبه ألمانيا في مشكلات العملات وبالتالي كان

من السهل عليها أن تعقد صفقات متكافئة ، ومن الناحية الاقتصادية بالتالي أمكن إعادة وسط أوروبا إلى وضعها كمنطقة تسيطر عليها ألمانيا[٣٩] .

كان العديد من المشاركين في مفاوضات باريس عام ١٩١٩ يدركون بعضاً من هذه المشكلات المذكورة ، ومع ذلك كانوا يتطلعون إلى عصبة الأمم في الإصلاح والمعالجة ... فكانت بمثابة « محكمة استئناف تصلح المعوج وتقوم الظلم »[٤٠] ، فكان من الممكن أن يقوم الآن رجال دولة عقلاء بإقرار أية مشكلة سياسية أو اقتصادية تنجم بين الدول في جنيف ، كان هذا افتراضاً يصعب تطبيقه على أرض الواقع عام ١٩١٩ ، فقد رفضت الولايات المتحدة الانضمام إلى العصبة وكان الاتحاد السوفيتي يلقى معاملة دولة منبوذة وظل خارج العصبة وكذلك القوى المهزومة على الأقل في السنوات القليلة الأولى ، وحين بدأت الدول التطويرية في عدوانها في الثلاثينيات سرعان ما خرجت من العصبة .

وبسبب الخلافات المبكرة بين الرؤى البريطانية والفرنسية عما يجب أن تكون عليه عصبة الأمم ، أى أن تتخذ دور الشرطي أو الوسيط ــ فقد افتقدت هذه الهيئة القوة التنفيذية ولم تكن لديها آلية حقيقية لتحقيق الأمن الجماعي ، وبالتالي تحول دور العصبة إلى كيان يثير حيرة الديمقراطيات ولا يردع المعتدين ، وكانت تحظى بشعبية هائلة بين الرأي العام المرهق من الحروب في الغرب إلا أن وجودها نفسه سمح للكثيرين بالقول بعدم الحاجة إلى القوات العسكرية القومية بناء على افتراض بأن العصبة ستحول دون نشوب أى صراع مستقبلي بصورة ما ، وبالتالي أدى وجود العصبة بالحكومات ووزارات الخارجية إلى التردد بين الدبلوماسية القديمة والجديدة دون ضمان فوائد أى منهما كما اتضح من أزمتى منشوريا والحبشة .

في ضوء هذه المصاعب المذكورة وحقيقة أن أوروبا قد انغمست في حرب كبرى أخرى بعد عشرين عاماً من توقيع معاهدة فرساى ولا عجب إن نظر المؤرخون إلى هذه الحقبة كهدنة مدتها عشرون سنة وصوروها كحقبة كئيبة ملؤها الأزمات والخداع والوحشية والعار ، ولكن بظهور كتب عناوينها (عالم منكسر) ،

(السلام المفقود) و (أزمة السنوات العشرين) في وصف هذين العقدين[٤١]
كان هناك خطر تجاهل الفوارق الكبرى بين العشرينيات والثلاثينيات ، ففي أواخر العشرينيات كانت اتفاقية باريس وحل الخلافات الفرنسية الألمانية واجتماعات العصبة وانتعاش الرخاء تبدو كمؤشرات على أن الحرب العالمية الأولى كانت قد انتهت على الأقل بالنسبة للعلاقات الدولية ، وفي غضون عام أو عامين آخرين أدى الانهيار المالي والصناعي المدمر إلى ارتجاج هذا الوفاق وبدأ في التفاعل مع التحدياتِ التي شكلها القوميون اليابانيون والألمان للنظام القائم ، وفي فترة زمنية شديدة القصر عادت سحب الحرب إلى التجمع ، وتعرض النظام للتهديد المدمر في لحظة كانت القوى الديمقراطية غير مستعدة نفسياً وعسكرياً لمواجهتها .

قبل الخوض في كيفية انزلاق الأزمات الدولية في تلك الحقبة إلى هاوية الحرب ، من المهم أن ننظر إلى نقاط القوة والضعف لدى كل من القوى الكبرى التي تأثرت جميعاً في تلك الفترة ، وستتم الإشارة إلى جدولي ١٢ و ١٨ وتكراراً للدلالة على التحولات التي طرأت على التوازنات الإنتاجية بين القوى ، وثمة ملحوظتان أوليان يجب التنويه إليهما عن اقتصاديات إعادة التسلح ، أولاهما تتعلق بمعدلات النمو المتفاوتة والتي ظهر تفاوتها في الثلاثينيات أكثر منه في الفترة قبل ١٩١٤ ، فكان سوء توزيع الاقتصاد العالمي ، ووجود عدة معسكرات واختلاف السياسات الاقتصادية في كل دولة يعني أن الإنتاج والثروة كانا يرتفعان في دولة ما وينخفضان بشدة في دولة أخرى ، والأدهى أن التطورات التقنية الحربية بين الحربين أدت إلى اعتماد الجيوش على القوى الإنتاجية لدولها ، فكان النصر غير مضمون بدون وجود قاعدة صناعية مزدهرة ومجتمع علمي متقدم ، وحسب قول **ستالين** : « لو كان المستقبل بين يدي الفصائل العسكرية الكبرى فهذه بدورها تعتمد على التقنيات الحديثة والإنتاج المكثف » .

أطراف التحدى

إن إيطاليا في الثلاثينيات تعد أوضح مثال على الضعف الاقتصادي للقوة الكبرى

مهما كانت طموحات قيادتها القومية ، وعلى رأسها خرج نظام **موسوليني** بالبلاد من أغوار الدبلوماسية العالمية إلى صدارتها ، فكانت من الضامنين الخارجيين لإتفاقية لوكارنو عام ١٩٢٥ بالإضافة إلى بريطانيا ، ووقعت هي وبريطانيا وفرنسا وألمانيا على اتفاقية ميونيخ لعام ١٩٣٨ ، وقد تأكدت دعاوى إيطاليا بالتفوق في المتوسط بهجومها على كورفو (١٩٢٣) وبتكثيفها لعملية « تهدئة » ليبيا وبتدخلها الهائل (٥٠ ألف جندى) في الحرب الأهلية الأسبانية ، وبين ١٩٣٥ و ١٩٣٧ انتقم **موسوليني** لهزيمة **ادوا** بغزوه الباطش للحبشة وتحدى العقوبات التي فرضتها عليه عصبة الأمم والرأي العام الغربي ، وفي أحيان أخرى كان يدعم الواقع القائم بتحريكه لقواته إلى برينر عام ١٩٣٤ لردع **هتلر** عن الاستيلاء على النمسا وبتوقيعه على الاتفاقية المعادية لألمانيا في شتريسا عام ١٩٣٥ ، وحققت خطبه المطولة ضد البلشفية إعجاب العديد من الأجانب به في العشرينيات وتودد إليه الجميع في العقد التالي ، ومن ذلك أن زار **شامبرلين** روما في يناير ١٩٣٩ في محاولة لوقف تحول إيطاليا الكامل إلى المعسكر الألماني[٤٢] .

إلا أن التفوق الدبلوماسي لم يكن هو المعيار الأوحد لعظمة إيطاليا الحديثة ، فهذه الدولة الفاشية باستبعادها للسياسة الحزبية وتخطيطها « النقابي » للاقتصاد بدلاً من النزاع بين رأس المال والعمل والتزامها بالعمل الحكومي ، كانت تبدو كنموذج جديد للمجتمع الأوروبي المتحرر بعد الحرب ، وكنموذج جذاب لمن خافوا « النموذج » البديل الذي قدمته البلشفية ، وبسبب استثمارات الحلفاء تقدمت عملية التصنيع قدماً من ١٩١٥ إلى ١٩١٨ ، وفي عهد **موسوليني** التزمت الدولة بتنفيذ برنامج طموح للتحديث ، فتم تحديث الصناعات الكهروكيميائية ، وتطوير الأنسجة الصناعية ، وحققت صناعة السيارات زيادة ، وكانت صناعة الطيران من بين أشد صناعات الطيران ابتكاراً في العالم ، إذ اكتسبت طائراتها سلسلة كاملة من السرعة والارتفاع لأرقام قياسية[٤٣] .

كما كانت قوتها العسكرية تشير إلى وضع إيطاليا الناهض ، فرغم أنه لم ينفق

الكثير على جيشه في العشرينيات إلا أن إيمانه بالقوة والغزو ورغبته في مد أراضي إيطاليا أدى إلى زيادة هامة في النفقات العسكرية في الثلاثينيات ، والحقيقة أن ١٠٪ من الدخل القومي وثلث الدخل الحكومي تم توجيهه إلى القوات المسلحة في أواسط الثلاثينيات وهو مايفوق النفقات العسكرية لبريطانيا أو فرنسا ، وتمت إقامة سفن حربية جديدة لمنافسة الأسطول الفرنسي والأسطول البريطاني في المتوسط ولتعزيز دعاوى إيطاليا بأن البحر المتوسط « بحر إيطالي » ، وحتي دخلت إيطاليا الحرب كانت تمتلك ١١٣ غواصة أى الثانية بعد الاتحاد السوفيتي(٤٤) ، وتم تخصيص مبالغ أكبر للقوات الجوية في السنوات التي سبقت ١٩٤٠ ، فأوضح الإيطاليون في الحبشة وأسبانيا مميزات القوات الجوية وأثبتوا أنهم يمتلكون أكبر قوة جوية في العالم ، وأدى هذا التوسع في الأسطول والقوات الجوية إلى تقليل مخصصات الجيش الإيطالي الا أن فرقه الثلاثين قد تم إعادة بنائها في أواخر الثلاثينيات وتم التخطيط لبناء دبابات ومدافع جديدة ، كما أحس **موسوليني** أن هناك كثافة في الفرق العسكرية الفاشية والمدربة بحيث تمتلك الدولة في أية حرب قومية أخرى ما يصل إلى « ثمانية ملايين حربة » مما كان يبشر بقيام إمبراطورية رومانية ثانية .

ويا حسرة على هذه الأحلام ! فقد كانت إيطاليا الفاشية ضعيفة من حيث القوة السياسية ، وكانت المشكلة الرئيسية أن إيطاليا في نهاية الحرب العالمية الأولى كانت دولة نصف متقدمة اقتصادياً(٤٥) ، فكان دخل الفرد فيها في عام ١٩٢٠ يوازي تقريباً نظيره في بريطانيا والولايات المتحدة في أوائل القرن ١٩ وفي فرنسا بعد عدة عقود ، وكانت بيانات الدخل القومي تخفي حقيقة أن مستوى دخل الفرد في الشمال كان أكبر بنسبة ٢٠٪ وفي الجنوب أقل بنسبة ٣٠٪ من المتوسط ، وكانت الفجوة تزداد اتساعاً ، وبسبب تدفق مستمر للمهاجرين زاد سكان إيطاليا في سنوات ما بين الحربين بنسبة لا تتجاوز ١٪ سنوياً ، وكان الناتج الاجمالي الداخلي يزداد بنسبة ٢٪ سنوياً ولهذا ارتفع معدل دخل الفرد بنسبة ١٪ سنوياً ، وكان أساس ضعف إيطاليا يكمن في الاعتماد المستمر على الزراعة على نطاق ضيق مما كان

في ١٩٢٠ يمثل ٤٠٪ من الناتج الإجمالي القومي ويستوعب ٥٠٪ من القوة العاملة[٤٦] ومن الدلائل الأخرى على التخلف الاقتصادي إنفاق الأسرة نصف دخلها على الأغذية في أواخر عام ١٩٣٨ ، وبعيداً عن تخفيض هذه النسبة سعت الفاشية بتأكيدها على قيم الحياة الريفية إلى دعم الزراعة بعدة إجراءات منها فرض تعريفة للحماية الجمركية والسيطرة الكاملة على سوق القمح ، وكان من المهم في حسابات النظام الرغبة في خفض الاعتماد على منتجي الغذاء الأجانب والعمل على وقف النزوح من القرية إلى المدينة حيث تزداد البطالة والمشكلات الاجتماعية ، وكانت النتيجة عمالة زائدة بصورة رهيبة في الريف بكل ما لذلك من سمات كضعف الإنتاجية والأمية والتفاوت الشديد بين المناطق .

ونظراً للطبيعة المتخلفة نسبياً للاقتصاد الإيطالي واستعداد الدولة لإنفاق الأموال على التسلح والحفاظ على زراعة القرى . فلا عجب أن انخفضت الاستثمارات ، وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد خفضت احتياطي رأس المال الداخلي فقد أدى الانكماش الاقتصادي والتحول إلى فرض إجراءات الحماية إلى توجيه ضربات أخرى ، فقد حققت الشركات التي ازدهرت بالطلب الحكومي على الطائرات والجرارات أرباحاً لكن التطور الصناعي الإيطالي ككل لم يستفد من حكم الفرد ، وكانت التعريفة الجمركية توفر الحماية للمنتجين غير الأكفاء في حين أدى الاحتكار الحكومي الجديد للعصر إلى خفض تدفق الاستثمارات الأجنبية التي كانت قد خدمت التصنيع الإيطالي كثيرا فيما مضى ، وفي ١٩٣٨ كانت إيطاليا لا تزال تمتلك مالا يزيد على ٢,٨٪ من الناتج الصناعي العالمي ، وتنتج ٢,١٪ من الصلب العالمي و ١٪ من الحديد و ٠,١٪ من الفحم وتستهلك من الطاقة من مصادر حديثة بمعدل يقل كثيراً عن أي من القوى الكبرى الأخرى ، وفي ضوء رغبة **موسوليني** الشديدة في دخول الحرب ضد فرنسا وأحياناً بريطانيا معها ، يجدر بنا أن نذكر أن إيطاليا ظلت تعتمد على استيراد السماد والفحم والنفط والمطاط والنحاس وغيره من المواد الخام التي كان ٨٠٪ منها يردُ عن طريق جبل طارق أو السويس وعلى سفن

بريطانيا ، ولم تكن لدى النظام خطة بديلة إذا ما توقفت هذه الشحنات وكان تخزين المزيد من هذه المواد الخام مسألة غير واردة إذ لم يكن لدى إيطاليا في أواخر الثلاثينيات مايكفي من العملات الصعبة لتغطية مثل هذه الاحتياجات الملحة ، هذا النقص الحاد في العملات يساعد أيضاً على تفسير أسباب عجز الإيطاليين عن دفع أثمان الآلات الألمانية اللازمة لإنتاج المزيد من الطائرات الحديثة والدبابات والمدافع والسفن التى تطورت في السنوات التي تلت ١٩٣٥[٤٧] .

كما يفسر التخلف الاقتصادي أسباب ضعف وتدهور الآداء الفعلي وظروف القوات المسلحة رغم كل التخصيصات المالية التي وجهها نظام **موسوليني** لها ، وربما كانت البحرية أفضل الأفرع الثلاثة إعداداً ولكن قد تكون أضعف من أن تطرد الأسطول البريطاني من المتوسط ، فلم تكن لديها حاملات طائرات حيث كان **موسوليني** يحظر بناءها وتضطر إلى الاعتماد على القوات الجوية وهو ترتيب ضعيف نظرا للافتقار إلى التنسيق بين الأفرع ، وكانت غواصاتها تدل على تبديد الاستثمارات حيث كانت تفتقر إلى آلية الهجوم ونظم التكييف الهوائيً تطلق غازات سامة حين كانت أنابيبها تنفجر في الهجمات في الأعماق وكانت بطيئة في الغوص حيث كان الموقف محرجاً عندما كانت الطائرات تقترب[٤٨] ، وكانت هناك دلائل مشابهة على التبديد في السلاح الجوي الإيطالي الذي كان قادراً على قصف القبائل الحبشية ، ولكن في أواخر الثلاثينيات تفوقت الطائرات البريطانية والألمانية الأحدث ذات المستوى الواحد من الأجنحة على طائرات فيات سي آر ٤٢ ذات المستويين من الأجنحة ، إلا أن هذين الفرعين كانا يستنفدان جزءاً كبيراً من الميزانية العسكرية ، أما الجيش فقد هبط نصيبه من ٥٨,٢٪ في عامي ٥ ــ ١٩٣٦ إلى ٤٤,٥٪ في عامي ٨ ــ ١٩٣٩ في وقت كان فيه في أمس الحاجة إلى دبابات وجرارات ووسائل اتصال حديثة ، وكانت الدبابة الرئيسية للجيش الإيطالي عندما دخلت الحرب العالمية الثانية هي فيات ل ٣ ووزنها ٣,٥ طن بدون راديو وبقليل من الرؤية وبمدفعين آليين فقط في حين كانت الدبابات الألمانية والفرنسية وزنها

عشرون طنا وتحمل أسلحة أكثر .

نظراً لنقاط الضعف صعبة العلاج والتي أصابت الاقتصاد الإيطالي في ظل الفاشية فإنه من الحمق افتراض قدرته على الانتصار في حرب ضد قوة كبرى ، إلا أن مستقبلها كان يبدو أكثر كآبة لأن قواتها المسلحة كانت ضحية لإعادة التسليح مبكراً وبالتالي للتقادم السريع ، وكانت هذه مشكلة شائعة في الثلاثينيات وأثرت على فرنسا وروسيا بنفس القدر ولهذا ينبغي أن نتفحصها على مهل قبل أن نعود إلى تحليلنا لضعف إيطاليا .

كان العامل الرئيسي هو تطبيق العلم والتكنولوجيا على التطورات العسكرية في تلك الحقبة مما أدى إلى تغيير نظم الأسلحة في كل الأفرع العسكرية ، فكانت الطائرات المقاتلة مثلاً تتحول بسرعة من طائرات ذات مستويين من الأجنحة قادرة على قطع مسافة ٢٠٠ ميل / ساعة إلى طائرات ذات مستوى واحد من الأجنحة معبأة برشاشات ثقيلة متعددة ومدفع وكابينة مصفحة وخزانات وقود ذاتية اللحام[٤٩] تطير بسرعة ٤٠٠ ميل / ساعة وتحتاج إلى محركات أشد قوة ، وكانت الطائرات قاذفة القنابل تتغير بسرعة من ذات محركين وقصف متوسط المدى إلى أنواع عالية التكاليف ذات أربعة محركات قادرة على حمل شحنات ضخمة من القنابل ، وكانت السفن الحربية بعد معاهدة واشنطن أشد سرعة ومصفحة بصورة أفضل ومزودة بدفاعات أثقل ضد قاذفات القنابل وأفضل تصميماً وذات قوة ضاربة أكبر من الطائرات المائية المستحدثة في العشرينيات ، وكان مصممو الدبابات يسرعون بتطوير نماذج أقل وأفضل تسليحاً وصلابة مما كان يتطلب محركات أقوى من تلك التي ظهرت قبل ١٩٣٥ . وكانت في طور التجارب ، كما أن كل هذه النظم التسليحية كانت بادئة في التأثر بالتغيرات التي طرأت على الاتصالات الكهربائية والتطورات التي شهدتها الآلات البحرية والملاحية والمعدات الخاصة برصد الغواصات والرادارات الأولى ومعدات الراديو المطورة مما أدى إلى ارتفاع شديد في تكاليف الأسلحة الأحدث ، بل وإلى تعقيد عملية المشتريات ، فهل كانت الآلات والعدادات

والمعدات الجديدة متوفرة للتحول إلى نماذج مطورة ؟ وهل كانت لديهم طائرات احتياطية ومهندسون مدربون ؟ وهل كان من الممكن وقف إنتاج النماذج المجربة والأقدم في انتظار تجريب الأنواع الأحدث ثم الاتجاه إلى بنائها ؟ وأخيراً كيف كانت العلاقة بين هذه المجهودات المستميتة والحالة الاقتصادية للدولة وقدرتها على الحصول على المواد الخارجية والداخلية وقدرتها على تحمل تكاليفها ؟

لم تكن هذه مشكلات جديدة بالطبع لكنها كانت تضغط على صناع القرار في الثلاثينيات بصورة أشد إلحاحاً من ذي قبل .

وفي هذا السياق التقني / الاقتصادي (كما في السياق الدبلوماسي) يمكن إدراك وفهم تغير إنماط التسليح لدى القوى الكبرى في الثلاثينيات ، وهناك فروق عديدة في تصنيف الإجماليات السنوية الواقعية للنفقات العسكرية للدول كل على حدة في هذا العقد إلا أن جدول (٢٧) يمكن أن يقدم صورة لما كان يحدث .

جدول (٢٧) النفقات العسكرية للقوى الكبرى ٣٠ ـ ١٩٣٨(٥٠)
(ملايين الدولارات)

	اليابان	إيطاليا	ألمانيا	الاتحاد السوفيتي	بريطانيا	فرنسا	الولايات المتحدة
١٩٣٠	٢١٨	٢٦٦	١٦٢	٧٢٢	٥١٢	٤٩٨	٦٩٩
١٩٣٣	١٨٣ (٣٥٦) (٣٨٧)	٣٥١ (٣٦١)	٤٥٢ (٦٢٠)	٧٠٧ (٣٠٣)	٣٣٣ (٥٠٠)	٥٢٤ (٨٠٥)	٥٧٠ (٧٩٢)
١٩٣٤	٢٩٢ (٣٨٤) (٤٢٧)	٤٥٥ (٤٢٧)	٧٠٩ (٩١٤)	٣٤٧٩ (٩٨٠)	٥٤٠ (٥٥٨)	٧٠٧ (٧٣١)	٨٠٣ (٧٠٨)
١٩٣٥	٣٠٠ (٩٠٠) (٤٦٣)	٩٦٦ (٩٦٦)	١٦٠٧ (٢٠٢٥)	٥٥١٧ (١٦٠٧)	٦٤٦ (٦٧١)	٨٦٧ (٨٤٩)	٨٠٦ (٩٣٣)
١٩٣٦	٣١٣	١١٤٩	٢٣٣٢	٢٩٣٣	٨٩٢	٩٩٥	٩٣٢

تابع جدول (٢٧)

	اليابان	إيطاليا	ألمانيا	الاتحاد السوفيتي	بريطانيا	فرنسا	الولايات المتحدة
	(٤٤٠) (٤٨٨)	(١٢٥٢)	(٣٢٦٦)	(٢٩٠٣)	(٩١١)	(٩٨٠)	(١١١٩)
١٩٣٧	٩٤٠ (١٦٢١) (١٠٦٤)	١٢٣٥ (١٠١٥)	٣٢٩٨ (٤٧٦٩)	٣٤٤٦ (٣٤٣٠)	١٢٤٥ (١٢٨٣)	٨٩٠ (٨٦٢)	١٠٣٢ (١٠٧٩)
١٩٣٨	١٧٤٠ (٢٤٨٩) (١٧٠٦)	٧٤٦ (٨١٨)	٧٤١٥ (٥٨٠٧)	٤٥٢٩ (٤٥٢٧)	١٨٦٣ (١٩١٥)	٩١٩ (١٠١٤)	١١٣١ (١١٣١)

تتضح المشكلة الإيطالية بصورة أفضل بهذه المقارنة ، فلم تكن تنفق الكثير على الأسلحة بصورة عامة في النصف الأول من الثلاثينيات ، رغم أنها كانت حينئذ في حاجة إلى تخصيص نسبة أعلى من دخلها القومي للأفرع المسلحة من كل الدول الأخرى باستثناء الاتحاد السوفيتي ، إلا أن الحملة الحبشية الطويلة أدت إلى زيادة كبرى في النفقات بين ١٩٣٥ و ١٩٣٧ ، وبالتالي كان جزء من النفقات العسكرية يوجه في هذه السنوات إلى عمليات جارية وليس إلى بناء الجيش أو صناعة الأسلحة ، بل على العكس كانت المغامرات في الحبشة وأسبانيا عوامل أضعفت إيطاليا لا لما تكبدته من خسائر ميدانية وحسب بل لتزايد احتياجها إلى استيراد ودفع قيمة المواد الخام الحيوية الاستراتيجية كلما طال أمد الحرب ، مما أدى إلى انكماش احتياطيات أرصدة بنك إيطاليا إلى لا شيء تقريباً عام ١٩٣٩ ، وبعجز البلاد عن دفع قيمة الآلات والمعدات اللازمة لتحديث القوة الجوية والجيش ازدادت ضعفاً في السنتين أو الثلاث السنوات السابقة على ١٩٤٠ ، فلم يستفد الجيش من إعادة تنظيمه لانعدام الكفاءة ، وزعمت القوات الجوية أنها تمتلك ٨٥٠٠ طائرة ، وانخفض الرقم بعد تقصى الأمر إلى ٤٥٤ قاذفة و ١٢٩ مقاتلة القليل منها فقط يعد من الدرجة الأولى في القوات الجوية الأخرى[٥١] ، وبدون

دبابات مناسبة ومدافع مضادة للطائرات أو مقاتلات أسرع ، أو قنابل جيدة أو رادارات أو عملة صعبة وإمدادات كافية ، ألقى **موسوليني** ببلاده عام ١٩٤٠ في حرب كبرى أخرى على فرض أنها قد انتصرت بالفعل ، والحقيقة أنه ما من شيء كان يمكن أن يمنع وقوع كارثة الانهيار الكامل سوى معجزة أو ألمانيا .

إن هذا التركيز على التسلح والإعداد يتجاهل بالطبع عناصر القيادة وجودة الأفراد والنزعة القومية نحو القتال ، إلا أن الحقيقة الحزينة هى أن هذه العناصر أضافت إلى ضعفها ضعفاً بصرف النظر عن تعويض البلاد عن عجزها المادي ، ورغم التلقين العقائدي الفاشي السطحي لم يتغير شيء في المجتمع والثقافة السياسية الإيطالية بين ١٩٠٠ و ١٩٣٠ يجعل من الخدمة العسكرية عملاً جذاباً للذكور الطموحين الموهوبين ، بل على النقيض كانت أوجه العجز فيها مروعة ، وأصابت الملحقين الألمان وغيرهم من المراقبين العسكريين بالدهشة ، فلم يكن الجيش أداة طيعة في يد **موسوليني** ، بل كان عائقاً في طريق أمانيه ، فكانت ورطته في حالة دخوله حربا كبرى كبيرة ، نظراً لوقوعه في أيدي ضباط غير مدربين وافتقاره إلى ضباط الصف المحنكين ، وما كانت القوات البحرية في حالة أفضل سوى في غواصاتها ، وإذا كانت أطقم القوة الجوية تحظى بدرجة أعلى من التعليم والتدريب فما أفادهم هذا كثيراً في طيرانهم بطائرات عفى عليها الزمان ، وغاصت محركاتها في الرمال ، وقذائفها بلا جدوى ، وقوتها النيرانية تدعو للأسف ، ولا حاجة للقول إنه لم تكن هناك لجنة من أركان الحرب لتنسيق الخطط بين الأفرع أو مناقشة الأولويات الدفاعية .

وفي النهاية كان هناك **موسوليني** نفسه ، كان عائقاً استراتيجياً من الدرجة الأولى ، لم يكن قائداً قوياً من طراز **هتلر** كما كان يحاول أن يبدو ، وقد حاول الملك **فكتور عمانويل الثالث** جاهداً للإبقاء على امتيازاته ونجح في الحفاظ على ولاء الكثير من البيروقراطية والضباط ، وكانت البابوية أيضاً تمثل بؤرة مستقلة للسلطة بالنسبة لقطاع عريض من الإيطاليين ، ولم يكن أهل الصناعات الكبرى ولا صغار

المزارعين متحمسين للنظام الحاكم في الثلاثينيات ، وكان الحزب الفاشي القومي نفسه أو على الأقل قادته الاقليميون يركزون اهتمامهم على توزيع الوظائف لا على تحقيق أمجاد قومية[٥٢] ، ولكن حتى إذا كان حكم **موسوليني** مطلقاً لما كان موقف إيطاليا يتحسن نظراً لولع الدوتشي بالأوهام والأبهة وكان كاذباً بالفطرة وعاجزاً عن التصرف أو التفكير السليم أو الإدارة الحكيمة[٥٣] .

وفي عامي ٣٩ و ١٩٤٠ أخذ الحلفاء الغربيون في التفكير في احتمالات انضمام إيطاليا إلى جانب ألمانيا عن بقائها على الحياد ، وكان القادة العسكريون الإنجليز يحبذون إبقاء إيطاليا خارج دائرة الحرب لحفظ السلام في المتوسط والشرق الأدنى ، إلا أنه كانت هناك حجج مضادة وتبدو سليمة في منطقها[٥٤] ، فنادراً ما يحدث في تاريخ البشرية وصراعاتها أن يكون انضمام خصم جديد سبباً في إلحاق الضرر بالعدو نفسه ، الا أن إيطاليا **موسوليني** كانت فريدة في ذلك .

كان تحدي الواقع القائم من جانب اليابان من نوع فريد أيضاً إلا أنه كان لابد من أخذه مأخذ الجد من جانب القوى الكبرى ، ففي عالم العشرينيات والثلاثينيات المفعم بالأفكار العنصرية واللونية والثقافية اتجه الكثيرون في الغرب إلى رفض اليابانيين على أساس أنهم « قوم صفر صغار القامة » ، ولم يتكشف زيف هذا القول إلا في أثناء الهجمات المدمرة على بيرل هاربور والملايو والفيلبين[٥٥] ، وكانت البحرية اليابانية مدربة تدريباً قاسياً على القتال بالنهار والليل ، وكان ملحقوها يمدونها بنهر من المعلومات المخابراتية يصب بين يدي راسمي الخطط ومصممي السفن الحربية في طوكيو ، وكان الجيش والقوة الجوية لا تقل مهارة في التدريب[٥٦] ، فكانت قوات الجيش رهيبة في دفاعها وفي هجومها ، وبينما كانت الجيوش الأخرى تتحدث فقط عن القتال حتى آخر رجل كان اليابانيون ينفذون هذا الكلام حرفياً .

أما ما كان يميز اليابانيين عن محاربي الزولو مثلاً في تلك الفترة هو أن اليابانيين كانوا يمتلكون التفوق العسكري التقني والشجاعة الخالصة في آن معاً ، وقد ازدهرت عملية التصنيع في فترة ماقبل ١٩١٤ بقيام الحرب العالمية الأولى بسبب

تعاقدات الحلفاء على الذخيرة وطلبهم المتزايد على السفن اليابانية للشحن ، وبسبب قدرة مصدريها على التواجد في أسواق آسيا التي لم يعد الغرب قادراً على الوفاء بحاجاتها(٥٧) ، وقد بلغت الواردات والصادرات في أثناء الحرب ثلاثة أمثال حجمها وتضاعف إنتاج الصلب والأسمنت وشهدت الصناعات الكهربائية والكيماوية تقدماً ملحوظاً ، أما في علاقتها بالولايات المتحدة فقد تم تسييل الديون الخارجية اليابانية في أثناء الحرب وتحولت إلى دولة دائنة ، كما أنها تحولت إلى دولة بانية للسفن على نطاق واسع فأطلقت ٦٥٠ ألف طن عام ١٩١٩ بالمقارنة بـ ٨٥ ألف طن فقط عام ١٩١٤ ، وكما تبين مجلة ورلدايكونوميك سورفي الخاصة بعصبة الأمم فقد أدت الحرب إلى انتعاش ناتجها الصناعي إلى درجة أكبر من نظيره الأميريكي وكان استمرار هذا النمو في فترة ١٩ ــ ١٩٣٨ يعني أنها كانت الثانية بعد الاتحاد السوفيتي في معدل توسعها الكلي (جدول ٢٨) .

جدول (٢٨) المؤشرات السنوية للناتج الصناعي ١٣ ـ ١٩٣٨(٥٨) (١٩١٣ = ١٠٠)

	العالم	الولايات المتحدة	ألمانيا	بريطانيا	فرنسا	الاتحاد السوفيتي	إيطاليا	اليابان
١٩١٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٢٠	٩٣,٢	١٢٢,٢	٥٩	٩٢,٦	٧٠,٤	١٢,٨	٩٥,٢	١٧٦
١٩٢١	٨١,١	٩٨	٧٤,٧	٥٥,١	٦١,٤	٢٣,٣	٩٨,٤	١٦٧,١
١٩٢٢	٩٩,٥	١٢٥,٨	٨١,٨	٧٣,٥	٨٧,٨	٢٨,٩	١٠٨,١	١٩٧,٩
١٩٢٣	١٠٤,٥	١٤١,٤	٥٥,٤	٧٩,١	٩٥,٢	٣٥,٤	١١٩,٣	٢٠٦,٤
١٩٢٤	١١١	١٣٣,٢	٨١,٨	٨٧,٨	١١٧,٩	٤٧,٥	١٤٠,٧	٢٢٣,٣
١٩٢٥	١٢٠,٧	١٤٨	٩٤,٩	٨٦,٣	١١٤,٣	٧٠,٢	١٥٦,٨	٢٢١,٨
١٩٢٦	١٢٦,٥	١٥٦,١	٩٠,٩	٧٨,٨	١٢٩,٨	١٠٠,٣	١٦٢,٨	٢٦٤,٩
١٩٢٧	١٣٤,٥	١٥٤,٥	١٢٢,١	٩٦	١١٥,٦	١١٤,٥	١٦١,٢	٢٧٠
١٩٢٨	١٤١,٨	١٦٢,٨	١١٨,٣	٩٥,١	١٣٤,٤	١٤٣,٥	١٧٥,٢	٣٠٠,٢
١٩٢٩	١٥٣,٣	١٨٠,٨	١١٧,٣	١٠٠,٣	١٤٢,٧	١٨١,٤	١٨١	٣٢٤
١٩٣٠	١٣٧,٥	١٤٨	١٠١,٦	٩١,٣	١٣٩,٩	٢٣٥,٥	١٦٤	٢٩٤,٩

تابع جدول (٢٨)

	العالم	الولايات المتحدة	ألمانيا	بريطانيا	فرنسا	الاتحاد السوفيتي	إيطاليا	اليابان
١٩٣١	١٢٢,٥	١٢١,٦	٨٥,١	٨٢,٤	١٢٢,٦	٢٩٣,٩	١٤٥,١	٢٨٨,١
١٩٣٢	١٠٨,٤	٩٣,٧	٧٠,٢	٨٢,٥	١٠٥,٤	٣٢٦,١	١٢٣,٣	٣٠٩,١
١٩٣٣	١٢١,٧	١١١,٨	٧٩,٤	٨٣,٣	١١٩,٨	٣٦٣,٢	١٣٣,٢	٣٦٠,٧
١٩٣٤	١٣٦,٤	١٢١,٦	١٠١,٨	١٠٠,٢	١١١,٤	٤٣٧	١٣٤,٧	٤١٣,٥
١٩٣٥	١٥٤,٥	١٤٠,٣	١١٦,٧	١٠٧,٩	١٠٩,١	٥٣٣,٧	١٦٢,٢	٤٥٧,٨
١٩٣٦	١٧٨,١	١٧١	١٢٧,٥	١١٩,١	١١٦,٣	٦٩٣,٣	١٦٩,٢	٤٨٣,٩
١٩٣٧	١٩٥,٨	١٨٥,٨	١٣٨,١	١٢٧,٨	١٢٣,٨	٧٧٢,٢	١٩٤,٥	٥٥١
١٩٣٨	١٨٢,٧	١٤٣	١٤٩,٣	١١٧,٦	١١٤,٦	٨٥٧,٣	١٩٥,٢	٥٥٢

وفي ١٩٣٨ كانت اليابان قد أصبحت أقوى اقتصادياً من إيطاليا بل وتفوقت على فرنسا في الناتج الصناعي (جدول ١٢ ــ ١٨) ، ولو لم يكن قادتها قد دخلوا الحرب في الصين عام ١٩٣٧ وفي الباسيفيكي عام ١٩٤١ لكانت قد تفوقت على بريطانيا قبل أواسط الستينيات .

ونظراً لنظامها البنكي البدائي كان من الصعب عليها أن تتحول إلى دولة دائنة إبان الحرب العالمية الأولى ، وأدت معالجتها للإمدادات المالية إلى تضخم كبير بالإضافة إلى « ثورة الأرز » عام ١٩١٩[٥٩] ، وباستئناف أوروبا لإنتاجها للنسيج في أوقات السلم والسفن التجارية وما إلى ذلك من سلع شعرت اليابان بتجدد المنافسة ، وكانت تكاليفها الإنتاجية لا تزال أعلى منها في الغرب في تلك المرحلة ، كما أن القطاع العريض من الشعب الياباني قد ظل يعيش على الزراعات الصغيرة وقد عانت هذه القطاعات من ارتفاع واردات الأرز من تايوان وكوريا وكذلك من انهيار تجارة صادرات الحرير الحيوية عندما انهار الطلب الأميريكي بعد ١٩٣٠ ، وكان سعي ساسة اليابان لمحو هذه المآسي عن طريق التوسع الاستعماري يمثل إغراء دائماً لهم ، فكان غزو منشوريا مثلاً يعني فوائد اقتصادية ومكاسب عسكرية على السوء ، ومن ناحية أخرى عندما استردت الصناعة والتجارة اليابانية عافيتها في

الثلاثينيات بسبب استغلالها لأسواق شرق آسيا المحتلة تزايد اعتمادها على المواد الخام المستوردة ، ومع توسع صناعة الصلب اليابانية زادت الحاجة إلى الحديد الخام من الصين والملايو ، كما كانت الإمدادات المحلية من الفحم والنحاس لا تكفي احتياجات الصناعة ، وكان هذا أقل خطورة من الاعتماد شبه التام للبلاد على وقود النفط بكل أنواعه ، وكان احتياج اليابان للأمن الاقتصادي[٦٠] ، وهو ما ركز عليه القوميون المتحمسون والحكام العسكريون ، سبباً في اندفاعها قدماً ولكن بنتائج متفاوتة .

رغم هذه المصاعب كانت وزارة المالية في عهد **تاكاهاشي** مستعدة للاقتراض في بدايات الثلاثينيات من أجل توجيه تخصيصات أكبر للقوات المسلحة التى ارتفع نصيبها من الانفاق الحكومي من ٣١٪ عام ١ ــ ١٩٣٢ إلى ٤٧٪ عام ٦ ــ ١٩٣٧[٦١] ، وعندما انتبه إلى النتائج الاقتصادية وسعى إلى تخفيف هذه الزيادات تم اغتياله على يد العسكريين ثم تصاعدت نفقات التسلح إلى عنان السماء ، وفي العام التالي كانت القوات المسلحة تحصل على ٧٠٪ من الانفاق الحكومي وبالتالي أضحت اليابان تنفق أكثر من أى من الديمقراطيات الأكثر ثراء ، وبالتالي كانت القوات المسلحة اليابانية في وضع أفضل منها في إيطاليا في أواخر الثلاثينيات بل وربما منها في فرنسا وبريطانيا ، وكانت البحرية اليابانية الاستعمارية التي تحدد حجمها قانوناً بمقتضى معاهدة واشنطن بنصف حجم البحريات البريطانية أو الأميريكية أقوى من ذلك بكثير في الحقيقة ، وبينما اتجهت البحريتان الكبريان إلى الاقتصاد في العشرينيات وأوائل الثلاثينيات كانت اليابان تبني قدماً في حدود المعاهدة وتجاوزتها إلى مدى بعيد سراً ، فكانت سفنها تحمل ١٤,٠٠٠ طن زيادة عن الثمانية آلاف طن التي نصت عليها المعاهدة ، وكانت السفن الحربية اليابانية تتميز بالسرعة وكثافة التسلح ، وتم تحديث سفنها الحربية القديمة ، وفي أواخر الثلاثينيات كانت تبني سفنها العملاقة المسماة « ياماتو » وكانت هي الأضخم في العالم ، وكان أهم عامل هو قدرة السلاح الجوي البحري الياباني الكفء الذي ضم ثلاثة آلاف طائرة و ٣٥٠٠ طيار تمركزوا على الحاملات العشر في الأسطول

وكان يضم أيضاً قاذفات شديدة الكفاءة وأسرابا من حاملات الطوربيدات في البر على درجة قوة مدمرة ، وفي النهاية كانت اليابان تمتلك أيضاً ثالث أسطول تجاري في العالم ، ولو أن القوات البحرية أهملت التجهيزات الحربية المضادة للغواصات[٦٢] .

ونظراً لنظام التجنيد فيها فقد كان الجيش الياباني جاهزاً بالقوة البشرية ، وكان قادراً على استيعاب مجنديه في سلك تقاليده وطاعته المطلقة والبلوغ بهم إلى أقصى جهد مكثف ، وفي حين أنها أبقت على حجم جيشها في نطاق محدود في السنوات الأولى فقد شهد برنامجها التطويري ارتفاع الفرق الأربع والعشرين وأسراب الطائرات الأربعة والخمسين في عام ١٩٣٧ إلى ٥١ فرقة قتالية نشطة و ١٣٣ سرب طائرات عام ١٩٤١ ، كما كانت هناك عشر فرق تدريب وعدد هائل من القوات المستقلة للحاميات والألوية تصل إلى ٣٠ فرقة إضافية ، وفي عشية الحرب كان لدى اليابان جيش يزيد على مليون رجل يدعمه مليونان من الاحتياطي المدرب ، ولم تكن اليابان لديها قوة دبابات حيث لم تكن الدبابة تتناسب وطبيعة الأرض والجسور في شرق آسيا ، وإنما كانت لديها قوة مدفعية متحركة لا بأس بها ومدربة على العمل في الغابات وعبور الأنهار والإنزال البرمائي ، وكانت طائرات الخط الأول التي بلغ عددها ألفين تضم المقاتلات الزيرو الرهيبة بسرعتها وقدرتها على المناورة التي فاقت أي مثيل لها في أوروبا في ذلك الوقت[٦٣] .

وهكذا كانت الفعالية العسكرية اليابانية عالية للغاية ، لكنها لم تخل من نقاط ضعف ، فكانت دوائر صنع القرار الحكومية في الثلاثينيات غير متماسكة أحياناً بسبب الصراعات بين مختلف طوائفها وبسبب النزاعات بين المدنيين والعسكريين وبسبب الاغتيالات ، كما كان هناك نقص في التنسيق بين الجيش والبحرية ، ولم تكن فريدة في ذلك إلا أن ذلك كانت له خطورة أكبر في الحالة اليابانية حيث أن كل فرع كان له أعداء مختلفون ومجال مختلف للعمليات ، ففي حين كانت البحرية تتوقع نشوب حرب مستقبلية مع بريطانيا أو الولايات المتحدة كان الجيش يركز انتباهه

على قارة آسيا وتهديدات المصالح اليابانية من جانب الاتحاد السوفيتي ، ونظراً لازدياد نفوذ الجيش في السياسة اليابانية كانت له السيادة على مراكز القيادة الاستعمارية فقد طغت رؤاه على غيرها ، ولم تكن ثمة معارضة فعالة من جانب البحرية أو وزارة الخارجية رغم أنهما كانتا مترددتين عندما أصر الجيش عام ١٩٣٧ على اتخاذ إجراءات أخرى ضد الصين بعد حادثة جسر ماركو بولو ، ورغم غزو الجيش الياباني على نطاق واسع لشمال الصين من أراضي منشوريا وعمليات الإنزال على سواحل الصين فقد كان من المستحيل عليه أن يحرز انتصاراً حاسماً ، ففي حين فقد أعداداً هائلة من قواته واصل **شيانج كايشيك** القتال وتحرك إلى الداخل ووراءه طوابير وطائرات اليابان ، ولم تكن المشكلة بالنسبة للقيادات العامة هي الخسائر التي جَرَّتها هذه الحملات (حوالي ٧٠ ألفاً) بل التكاليف الخرافية لهذه الحروب الممتدة دون نتيجة ، وفي نهاية ١٩٣٧ كان هناك ما يزيد على ٧٠٠ ألف من قوات اليابان على أراضي الصين وكان هذا الرقم في ازدياد[٦٤] وذلك دون محاولة إجبار الصين على الاستسلام ، فكانت « حادثة الصين » — كما يحلو لليابانيين أن يطلقوا عليها — تكلف خمسة ملايين دولار يومياً وزيادات في النفقات العسكرية ، وعرف نظام توزيع الجراية عام ١٩٣٨ ، وازدادت المديونية القومية إلى معدلات مزعجة مع اتجاه الحكومة إلى الاقتراض بكثافة لمواجهة النفقات العسكرية المهولة[٦٥] .

وما كان يجعل من هذه الاستراتيجية أمراً بالغ الصعوبة هو انكماش احتياطي اليابان من العملات الصعبة والمواد الخام واعتمادها المتزايد على الواردات من الأميريكيين والإنجليز والهولنديين المتعضين ، وبعد أن استهلكت قواتها الجوية كميات ضخمة من الوقود في حملات الصين صدر الأمر للمصانع بخفض الوقود المستهلك بنسبة ٣٧٪ والسفن بنسبة ١٥٪ والسيارات ٦٥٪[٦٦] ، وزاد صعوبة هذا الموقف على اليابانيين الذين كانوا يعتقدون أن قوات **شيانج كايشيك** ما كانت لتستطيع أن تواصل مقاومتها إلا بسبب تدفق الإمدادات الغربية عن طريق بورما والهند الصينية الفرنسية أو طرق أخرى ، وزادت القناعة بأن اليابان لابد أن تضرب

في الجنوب لعزل الصين وإحكام قبضتها على النفط وغيره من المواد الخام في جنوب شرق آسيا والهند الشرقية الهولندية وبورنيو ، وهذا الاتجاه هو ما كانت البحرية اليابانية تفضله ، وحتى الجيش رغم اهتمامه بالاتحاد السوفيتي وعملياته المكثفة في الصين اضطر إلى الاعتراف بضرورة التحرك لضمان الأمن الاقتصادي لليابان .

أدى ذلك إلى أخطر مشكلة ، فبالقوة المسلحة التي بنتها اليابان في أواخر الثلاثينيات كانت تستطيع بسهولة أن تطرد الفرنسيين من الهند الصينية والهولنديين من الهند الشرقية ، وحتى بريطانيا كان من الصعب عليها أن تصمد أمام اليابان كما اعترف بذلك واضعو الخطط في « الهوايت هول » سراً خلال الثلاثينيات ، وعندما اندلعت الحرب في أوروبا كان التزام بريطانيا الكامل بالشرق الأقصى أمراً مستحيلاً ، أما دخول اليابان في حرب ضد الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة فكان شيئاً آخر ، ففي النزاعات الدامية الطويلة على الحدود مع الجيش الأحمر حول نومونهان بين مايو وأغسطس ١٩٣٩ مثلاً انزعجت مراكز القيادة العامة من التفوق الواضح للمدفعية السوفيتية والطائرات والقوة النيرانية للدبابات السوفيتية الأضخم[٦٧] ، ونظراً لأن جيش كوانتونج (منشوريا) كان يضم نصف عدد الفرق التي كان السوفيت قد وضعوها في منغوليا وسيبريا ، وبازدياد عدد القوات المتواجدة في الصين كان القادة يدركون أن الحرب في الاتحاد السوفيتي أمر يجب تفاديه على الأقل حتى تتحسن الظروف الدوية .

ولكن إذا كان نشوب حرب شمالية سيكشف حدود اليابان أما كان نشوب حرب جنوبية يؤدي إلى نفس النتيجة إذا ما جازفت بجر الولايات المتحدة إليها ؟ وهل كانت إدارة **روزفلت** ستقف مكتوفة الأيدى بينما تدخل طوكيو الهند الشرقية الهولندية والملايو وتفلت بذلك من الضغوط الاقتصادية الأميريكية ؟ ان « الحظر المعنوي » على تصدير مواد الطيران في يونيو ١٩٣٨ وإلغاء معاهدة التجارة الأميريكية اليابانية في السنة التالية وحظر صادرات النفط والحديد البريطاني الهولندي الأميريكي عقب استيلاء اليابان على الهند الصينية في يوليو ١٩٤١ أوضح أن « الأمن

الاقتصادي » لا يمكن تحقيقه إلا بدخول حرب ضد الولايات المتحدة ، لكن الولايات المتحدة كان سكانها ضعف سكان اليابان ودخلها القومي سبع عشرة مرة وإنتاجها من الصلب خمس مرات والفحم سبع مرات وتصنع من السيارات ثمانين مثل ما تصنعه اليابان ، وكانت إمكاناتها الصناعية حتي في عام ضعيف مثل ١٩٣٨ سبعة أمثال إمكانات اليابان(٦٨) ، وحتى بالنسبة للمستوى الرفيع من الحماس الوطني الياباني وذكريات النجاح ضد خصوم أكبر عام ١٨٩٥ (الصين) و ١٩٠٥ (روسيا) فإنها الآن تخطط لاقتحام المستحيل ، فكان الهجوم على دولة في قوة الولايات المتحدة يعد حمقاً في نظر قادة استراتيجيين في كفاءة الأدميرال **ياموتو** خاصة حين اتضح أن معظم الجيش الياباني سيبقى في الصين ، وكانت الولايات المتحدة بعد يوليو ١٩٤١ ستترك اليابان مكشوفة أمام الابتزاز الاقتصادي الغربي وهو ما كان كذلك فكرة مرفوضة ، وهكذا لم يكن من الممكن للقادة العسكريين اليابانيين أن يتراجعوا ، فاستعدوا للمضي قدماً(٦٩) .

في العشرينيات كانت ألمانيا تبدو كأضعف القوى الكبرى التي كانت ناقمة على الترتيبات الإقليمية والاقتصادية التي أعقبت الحرب ، وكانت تقيدها القيود العسكرية بنص معاهدة فرساي وتثقل كاهلها الحاجة إلى دفع التعويضات والتضخم الداخلي والتوترات الطبقية وتذبذب الأحزاب والناخبين ، في ظل هذه الظروف لم يكن لألمانيا حرية التصرف مثل إيطاليا واليابان ، بينما تحسنت الأمور كثيراً في أواخر العشرينيات نتيجة للرخاء العام نجاح **شتريزيمان** في تعزيز وضع ألمانيا بالطرق الدبلوماسية ، إلا أن البلاد كانت لا تزال قوى كبرى « نصف حرة » تثقلها المشكلات السياسية عندما أدت الأزمات المالية والاقتصادية في فترة ٢٩ ــ ١٩٣٣ إلى تدمير كل من اقتصادها المتهاوي وديمقراطية وايمر المكروهة(٧٠) .

إذا كان ظهور **هتلر** قد غير وضع ألمانيا في أوروبا في غضون سنوات ، فمن المهم أن نستعيد النقاط التي سبق ذكرها وهي أن كل ألماني كان في الحقيقة يدعو إلى التطورية وإعادة البناء بدرجة أو بأخرى وأن برنامج السياسة الخارجية النازية المبكر

كان يمثل استمرارا لطموحات القوميين الألمان الماضية والقوات المسلحة التي كانت مقيدة ، وأن ترتيبات الحدود للأعوام ١٩ ــ ١٩٢٢ في وسط شرق أوروبا تعد غير مرضية بالنسبة لعدة دول وجماعات عرقية مارست ضغوطها من أجل إجراء تغييرات لمدة طويلة قبل وصول النازيين إلى السلطة وكانت مستعدة للانضمام لبرلين في إصلاح الحدود ، وأن ألمانيا رغم خسائرها الإقليمية والسكانية والمواد الخام قد استردت إمكاناتها الصناعية لتصبح أكبر القوى الأوروبية ، وأن التوازنات الدولية اللازمة لاحتواء عودة القوة الألمانية كانت آنذاك أشد إلحاحاً وأقل تنسيقاً منها قبل ١٩١٤ ، وأن **هتلر** سرعان ما أحرز نجاحاً مذهلاً في خطته لتحسين وضع ألمانيا الدبلوماسي والعسكري ، ولكن كان واضحاً أيضاً أن كثرةً من الظروف القائمة كانت في صالح انتهازه الأحمق للفرص[٧١] .

إن تفرد **هتلر** يكمن في مجالين : أولهما الطبيعة الجامحة لألمانيا الاشتراكية القومية التي كان يخطط لإقامتها ، أى بناء مجتمع « نقي » عرقياً عن طريق استبعاد اليهود والغجر وأي عنصر آخر غير جرماني ، شعب عقله وروحه مكرسة لتأييد النظام ليحل محل الولاءات القديمة للطبقة والكنيسة والإقليم والعائلة ، واقتصاد موجه وخاضع للسيطرة لخدمة أغراض ألمانيا التوسعية كلما وأينما أصدر القائد أمره بضرورة ذلك وضد أى كان من القوى الكبرى ، وهي ايديولوجيا للقوة والصراع والكراهية تتلذذ بسحق الخصوم وتحتقر فكرة التنازل[٧٢] ، ونظراً لحجم ومدى تعقيد المجتمع الألماني في القرن٢٠ فلا حاجة للقول بزيف هذه الرؤية ، فكانت هناك حدود لقوة **هتلر**[٧٣] عبر البلاد ، فكان ثمة أفراد وجماعات تؤيده في عامي ٢ ــ ١٩٣٣ بل وحتى ٨ ــ ١٩٣٩ ولكن بحماس أقل ، ولاشك في وجود بعض من يعارضون النظام ، ولكن رغم هذه الاستثناءات لم يكن ثمة شك في شعبية النظام الاشتراكي القومي الشديدة وفي استبداده بالموارد القومية ، كانت هذه ثقافة سياسية تقوم علي الحرب والغزو ، واقتصاد سياسي مشوه إلى حد توجيه نسبة ٥٢٪ من نفقات الحكومة و ١٧٪ من إجمالي الناتج القومي في عام ١٩٣٨ إلى التسلح ،

وبهذا كانت ألمانيا قد انضمت إلى عصبة تختلف عن أي من القوى الأوروبية الغربية الأخرى ، وفي عام ميونيخ كانت ألمانيا تنفق على الأسلحة ما يزيد على بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة جميعاً ، فكانت كل طاقات ألمانيا القومية موجهة لصراع متجدد(٧٤) .

والخاصية الثانية لإعادة التسلح الألمانية كانت تتمثل في الحالة المضطربة للاقتصاد القومي في تلك الحقبة ، وكما سبق القول كانت اقتصاديات كل من إيطاليا واليابان لديها نفس هذه المشكلات في أواخر الثلاثينيات ، وكانت فرنسا وبريطانيا على وشك الدخول في تلك المشكلات إذا ما دخلت حلبة سباق التسلح ، إلا أن أياً من هذه الدول لم تقم ببناء قوتها المسلحة بالصورة المفاجئة التي حدثت بألمانيا ، وفي يناير ١٩٣٣ كان جيشها يُفترض أن يضم مائة ألف جندي رغم نية **هتلر** بزيادته من سبع فرق إلى ٢١ فرقة وبإنشاء قوة جوية سراً وتشكيلات دبابات وعناصر أُخرى محظورة بنص معاهدة فرساي ، وكانت تعليمات **هتلر** في فبراير ١٩٣٣ إلى **فون فريتش** « ببناء جيش على أعلى درجة ممكنة من القوة »(٧٥) تعد إشارة انطلاق لتحويل خطته الأولى إلى حقيقة واقعة غير مقيدة بالقيود المالية والبشرية ، وفي ١٩٣٥ أعلن تطبيق التجنيد الإلزامي وارتفع سقف الجيش إلى ٣٦ فرقة ، وزاد هذا الرقم بالاستيلاء على الوحدات النمساوية ١٩٣٨ والبوليس العسكري بالراين وإنشاء فرق مدرعة وإعادة تنظيم المشاة ، وفي حقبة أزمة ١٩٣٨ كان إجمالي الجيش يبلغ ٤٢ فرقة عاملة وثماني احتياطية و ٢١ فرقة مشاة دفاعية ، وفي الصيف التالي عندما بدأت الحرب كانت أوامر الميدان الألمانية تضم ١٠٣ فرق أي بزيادة ٣٢ فرقة في غضون عام واحد(٧٦) ، وكان تطوير القوة الجوية أكبر وأسرع ، فارتفع إنتاج ألمانيا من الطائرات من ٣٦ طائرة عام ١٩٣٢ إلى ١٩٣٨ عام ١٩٣٤ و ٥١١٢ عام ١٩٣٦(٧٧) ، وإذا كانت القوة البحرية تقل حجماً فإن هذا كان يرجع إلى أن إنشاء أسطول حربي قوي كان يستغرق مالا يقل عن عقد أو عقدين ، ومع ذلك ففي ١٩٣٩ أصدر الأدميرال رايدر أمره ببناء عدد من السفن الحربية

السريعة الحديثة وكانت البحرية تضم خمسة أمثال طاقمها في عام. ١٩٣٢ وتنفق ١٢ مرة قدر ماكانت تنفقه قبل ظهور هتلر(٧٨)، فكان برنامج إعادة التسلح الألماني في البحر لا يقل عنه في البر والجو بهدف تحويل ميزان القوة.

رغم هذه الصورة الباهرة في الظاهر إلا أنها كانت مهتزة من الداخل، فالضربات التي تلقاها الاقتصاد الألماني من جراء ترتيبات فرساي الإقليمية والتضخم الكبير في ١٩٢٣ ودفع التعويضات وصعوبة العودة إلى أسواق ما قبل ١٩١٤ في الخارج كانت جميعاً تعني أن الناتج الألماني لم يبلغ ما بلغه قبل الحرب العالمية الأولى إلا في عامي ٧ ـــ ١٩٢٨، إلا أن هذه البعثة سرعان ما انهارت بسبب الأزمة الاقتصادية الكبرى في الأعوام القليلة التالية والتي أصابت ألمانيا بدرجة فاقت الدول الأخرى، وفي ١٩٣٢ كان الإنتاج الصناعي لا يزيد على ٥٨٪ عن نظيره عام ١٩٢٨، وانخفضت الصادرات والواردات إلى النصف، وانخفض إجمالي الناتج القومي من ٨٩ مليار مارك إلى ٥٧ مليارا وزادت البطالة من ١,٤ إلى ٥,٦ مليون فرد(٧٩)، وكانت معظم شعبية هتلر المبكرة قائمة على حقيقة أن البرامج الرامية إلى إنشاء الطرق ونشر الكهرباء والاستثمار الصناعي قد خفضت البطالة قبل أن يقضي التجنيد الإلزامي على ما تبقى منها(٨٠)، وفي عام ١٩٣٦ تأثر التحسن الاقتصادي بالنفقات العسكرية المتزايدة، وعلى المدى القصير كانت هذه النفقات تمثل ازدهاراً حكومياً آخر لاستثمار رؤوس الأموال والنمو الصناعي، وعلى المدى المتوسط كانت النتائج الاقتصادية مخيفة.

كانت المشكلة الخطيرة الأولى البنية المضطربة تماماً لصنع القرار الاشتراكي القومي وهو ما كان هتلر يشجع عليه في سبيل إحكام سيطرته الكاملة، ورغم إعلان بدء الخطة الرباعية لم يكن هناك برنامج قومي متماسك لربط قدرات ألمانيا الاقتصادية ببناء الجيش وتحديد الأولويات بين الأفرع، وكان غويرنغ المسئول عن الخطة إدارياً لا أمل فيه، بل كان كل فرع يتبع هواه ويحدد أهدافه ثم ينافس على مخصصات الاستثمارات المالية والمواد الخام، وكان يمكن للموقف أن يزداد تدهوراً

لولا أن فرضت الحكومة قيوداً مشددة على العمل وأجبرت الصناعات الخاصة على إعادة استثمار أرباحها في الصناعات التي توافق عليها الدولة ودفعت بقدر كبير من الناتج القومي في استثمارات في الصناعات الحربية ، ولكن حتى عندما ارتفعت النفقات الحكومية إلى ٣٣٪ من إجمالي الناتج القومي في عام ١٩٣٨ (وكان معظم الصناعات الخاصة في ذلك الوقت تتم بناء على رغبة الحكومة) لم تكن هناك موارد كافية للوفاء بمتطلبات الأفرع المسلحة ، فكانت الخطة (ز) لإنشاء أسطول للبحرية الألمانية سيحتاج إلى ستة ملايين طن من النفط (وهو مايوازي استهلاك ألمانيا كلها عام ١٩٣٨) ، وكانت خطة القوات الجوية التي تهدف إلى إمتلاك ١٩ ألف (!) طائرة في عام ١٩٤٢ تتطلب ٨٥٪ من إنتاج العالم من النفط في ذلك الوقت[٨١] ، وفي الوقت نفسه كان كل فرع عسكري يسعى جاهداً للحصول على نصيب أكبر من القوة البشرية المدربة والصلب والنفط وغيرها من المواد الاستراتيجية الحيوية .

وفي النهاية كان الاندفاع في بناء القوة المسلحة يصطدم باعتماد ألمانيا الحاد على استيراد المواد الخام ، فكان الرايخ غنياً في الفحم فقط ويحتاج إلى كميات ضخمة من الحديد والنحاس والبوكسيت والنيكل والنفط والمطاط وغيرها من المواد التي تحتاجها الصناعات الحديثة ونظم التسليح الحديثة[٨٢] ، أما الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي فكانت غنية بكل هذه المواد ، وقبل ١٩١٤ كانت ألمانيا تدفع لهذه الواردات من صادراتها من المنتجات المصنعة ، وفي الثلاثينيات لم يعد هذا ممكناً إذ أعيد توجيه الصناعة الألمانية إلى إنتاج الدبابات والمدافع والطائرات للاستهلاك الدفاعي ، كما أن تكاليف الحرب العالمية الأولى وتعويضاتها وانهيار تجارة الصادرات التقليدية قد استنزفت من ألمانيا كل مالديها من عملات صعبة ، وفي ١٩٣٨ لم تكن تملك سوى ١٪ من ذهب العالم واحتياطيه المالي مقارنة بنسبة ٥٤٪ لدى الولايات المتحدة و ١١٪ في كل من فرنسا وبريطانيا[٨٣] ، من ثم كان النظام المتشدد للسيطرة على العملات وترتيبات الصفقات المتكافئة والصفقات «الخاصة»

الأخرى التي قامت بها هيئات الرايخ من أجل دفع قيمة الواردات الحيوية دون تحويل ذهب أو عملات ، ولهذا أيضاً كانت الجهود المزعومة للفرار من الاعتماد على الخارج عن طريق إنتاج بدائل (نفط وأسمدة ، الخ) في ظل الخطة الرباعية ، كانت كل هذه الحيل مفيدة ، إلا أنها لم توازن المتطلبات اللازمة للبناء العسكري مما يفسر الأزمات المتكررة في صناعة السلاح الألمانية بنفاد المخزون القومي من المواد الخام والأموال اللازمة لجلب إمدادات جديدة ، وفي ١٩٣٧ حذر **رايدر** من احتمال توقف البناء البحرى بأكمله مالم يتم تأمين مواد خام جديدة ، وفي يناير ١٩٣٩ أمر **هتلر** نفسه بإجراء خفض كبير في مخصصات الجيش من الصلب والنحاس والمطاط وسائر المواد الخام في حين شن الاقتصاد « حرب صادرات » لرفع احتياطي العملات الحرة[٨٤] .

كانت ثمة ثلاث نتائج لهذا على قوة ألمانيا وسياستها ، أولها أن ألمانيا لم تكن على الدرجة من القوة العسكرية عام ٨ ـــ ١٩٣٩ التي رغب **هتلر** في التفاخر بها وتخشاها ديمقراطيات الغرب ، فكان الجيش الميداني الذي زعم أنه يضم ٢,٧٥ مليون رجل عند بداية الحرب لا يضم سوى عدد صغير من الفرق المتحركة الجيدة التسليح ، ووراءه طابور من الفرق الاحتياطية المتخلفة في تجهيزاتها ، وكانت احتياطات المؤن متواضعة للغاية ، وحتى الوحدات المدرعة كانت تضم عدداً من الدبابات يقل عن الإجمالي البريطاني الفرنسي في بداية الحرب ، وكانت البحرية التي أعدت نفسها لحرب في منتصف الأربعينيات تصف نفسها بأنها « على غير استعداد من ناحية السلاح لصراع كبير مع بريطانيا »[٨٥] ، أما القوة الجوية فكانت قوية لمجرد أن خصومها كانوا ضعفاء ، إلا أنها كانت تعاني نقصاً في الاحتياطي والخدمات التابعة ، وفي الأزمات الدولية التي نشبت في أواخر الثلاثينيات لم تكن على تلك الدرجة من القوة التي تخيلها الخصوم وكانت طائراتها وصناعتها وطاقمها يصعب توفيقها مع « الجيل الثاني » من الطائرات ، فكان عدد أطقم الطائرات المستعد للعمليات أقل من عددها الذي تحدد إبان أزمة ميونيخ ، وكانت فكرة قصف لندن

وتحويلها إلى رماد تبدو حمقاء[٨٦] .

على أية حال فإن القوة العسكرية مسألة نسبية ، وقلما تدعي الأفرع العسكرية بأن كل احتياجاتها ملباة ، وكان لابد من قياس قوة ألمانيا بالقياس إلى قوة خصومها ، وفي هذه الحالة كانت الكفة ترجح لصالح برلين وخاصة بسبب فعالية قواتها المسلحة ، فكان جيشها مستعداً لتركيز قوة دباباته والسماح لها باتخاذ المبادرة في ميادين القتال وفتح الاتصال بالراديو ، وكانت قواتها الجوية مدربة على مساعدة هجمات الجيش ، وكان سلاح الغواصات ــ على صغره ــ يتسم بالمرونة في التكتيك ، وكانت هذه الأشياء بمثابة تعويض هام عن نقض مخزون المطاط مثلاً[٨٧] .

ونأتي إلى النتيجة الثانية ، لما كانت القوات المسلحة الألمانية قد أعادت تسليحها بهذه السرعة التي أثرت على الاقتصاد فكان ثمة إغراء شديد **لهتلر** للجوء إلى الحرب للتغلب على هذه المصاعب الاقتصادية ، فكان يدرك تماماً أن السيطرة على النمسا كان يعود عليه بخمس فرق عسكرية إضافية وبعض الحديد الخام وحقول النفط وصناعة معدنية كبرى بل وماقيمته ٢٠٠ مليون دولار من الذهب واحتياطي العملات الأجنبية[٨٨] ، وكان وضع الرائج من حيث العملات الحرة في عام ١٩٣٩ حرجاً ، فلا عجب إذن أن كان **هتلر** ينظر بعين الطمع إلى بقية تشيكوسلوفاكيا ، وأن يندفع في مارس ١٩٣٩ نحو براغ لمراجعة الغنائم بعد إتمام الاحتلال ، فبالإضافة إلى أرصدة الذهب والعملات في البنك التشيكي القومي استولى الألمان على مخزون هائل من المعادن استخدم في إنعاش الصناعة الألمانية عن طريق بيعها أو مبادلتها بمنتجات لعملاء في البلقان ، كما تم الاستيلاء على دبابات الجيش التشيكي وطائراته وأسلحته لاستخدامها في إعداد فرق ألمانية جديدة وبيعها للحصول على عملات حرة ، كانت كل هذه الغنائم بالإضافة إلى الإنتاج الصناعي التشيكي بمثابة ازدهار كبير للقوة الألمانية في أوروبا واستمرار لبرنامج **هتلر** المحموم لإعادة التسلح إلى أن تحين الأزمة التالية ، وكما يشير **تيم ميسون** « كان الحل الوحيد المفتوح لهذا النظام للخروج من التوترات البنيوية والازمات التي أفرزتها الدكتاتورية

وإعادة التسليح هو المزيد من الدكتاتورية وإعادة التسليح ... حرب لنهب القوة البشرية والمواد الخام بمنطق تنمية ألمانيا الاقتصادية في ظل « الاشتراكية الوطنية »[٨٩] .

وكانت النتيجة الثالثة هي السؤال التالي : إلى أى مدى كانت ألمانيا تستطيع مواصلة سياسة الغزو والنهب دون المبالغة في توسيع نطاقها الإقليمي ؟ ، فما أن استعدت القوات المسلحة الألمانية بالأسلحة الحديثة بدأ نمط التغلب على الجيران الضعفاء والحصول على مزيد من الأرض والمواد الخام والعملات ، وفي أبريل / مايو ١٩٣٩ كان من الواضح أن بولنده هي المرحلة التالية ، ولكن حتى إذا كان من الممكن غزو هذه الدولة بسرعة فهل كانت ألمانيا قادرة على مواجهة فرنسا وبريطانيا ؟ تشير الدلائل إلى استعدادها للمجازفة بالدخول في حرب ضد ديمقراطيات الغرب عام ١٩٣٩ ، في حين أنه كان يأمل أن تتراجع هذه القوى وتسمح له بحرب محدودة أخرى للنهب ضد بولنده وحدها ، وكان هذا بدوره سيساعد الاقتصاد الألماني على الإعداد لأول حروبه الكبرى كقوة كبرى في منتصف الأربعينيات[٩٠] ، ونظراً للضعف الاقتصادي والاستراتيجي لفرنسا وبريطانيا وتردد قيادتها السياسية عام ١٩٣٩ فقد كان الصراع ضدهما يبدو كأمر يستحق المجازفة ولو أنه لو تجمدت العمليات العسكرية عند خطوط ١٤ ــ ١٩١٨ لكانت سيادة ألمانيا على الأسلحة الحديثة قد تآكلت ببطء ، ولكانت انتصار الفوهرر ونظامه قد أصبح أمراً عسيراً لو كانت الولايات المتحدة قد مدت يد العون للحلفاء ، أو لو امتدت العمليات إلى داخل روسيا حيث كانت مساحة البلاد تعني نشوب قتال مطول يشجع على التحمل الاقتصادي .

ومن ناحية أخرى كيف وأين كان النظام النازي سيتوقف إذا كان يعيش على الغزو ؟ كان منطق جنون عظمته يوحي ألا شيء سيقف في طريقه في أوروبا بل وربما في العالم ، فبهذه السبل وحدها يمكن سحق الأعداء فتحل المشكلة اليهودية وترسخ جذور الرايخ « الذي يدوم ألف سنة »[٩١] ، كان الفوهرر الألماني يختلف

اختلافاً تاماً عن سابقيه **فردريك وبسمارك** في خططه الخيالية عن النفوذ العالمي واستهانته الشديدة بكل العوائق التي وقفت في وجه مخططه ، وكان **هتلر** بجنونه وطموحاته البعيدة المدى ورغبته في الهروب من المشكلات قصيرة المدى يشبه اليابانيين في التزامه بتغيير النظام الدولي بأسرع ما يمكن .

فرنسا وبريطانيا

كان موقف كل من فرنسا وبريطانيا في مواجهة هذه العاصفة التي تتجمع في الأفق دقيقاً وفي غاية الصعوبة ، ورغم وجود اختلافات كبرى بينهما فقد كانتا دولتين ديمقراطيتين رأسماليتين ليبراليتين أضرت بهما الحرب أيما ضرر ، وكانتا غير قادرتين على إعادة عصر الاقتصاد السياسي الإدواردى الوردي وتشعران بضغوط شديدة من الحركة العمالية في الداخل ولديهما رأي عام يود تفادي أي صراع آخر ويهتم بالقضايا الاجتماعية الداخلية أكثر من اهتمامه بالشئون الخارجية ، ولا يعني هذا أن دبلوماسية لندن وباريس كانت متطابقة ، فقد اختلفت الدولتان مراراً حول كيفية معالجة « المشكلة الألمانية » بسبب اختلاف وضع كل منهما الجغرافي الاستراتيجي وتفاوت الضغوط على حكومة كل منهما[٩٢] ، ولكن بينما تنازعت الدولتان حول الوسائل كانتا مجمعتين على الهدف ، وكانت فرنسا وبريطانيا قوتين قائمتين دون شك في السنوات الحرجة التي تلت ١٩١٩ .

في بداية الثلاثينيات كانت فرنسا هي الأقوى والأشد نفوذاً ولو على الساحة الأوروبية على الأقل ، وعبر هذه السنوات كان لديها ثاني أفضل جيش بين القوى العظمى بعد الاتحاد السوفيتي ، وثاني أكبر قوة جوية أيضاً بعد الاتحاد السوفيتي ، وعلى الصعيد الدبلوماسي كان لها نفوذ ضخم خاصة في جنيف وأوروبا الشرقية ، وكانت قد عانت اضطرابات اقتصادية عنيفة في السنوات التالية لعام ١٩١٩ حين كان على الفرنك أن يعيد مواءمة نفسه مع الحقائق الغربية الجديدة بأنها لم يعد من الممكن لها أي (فرنسا) أن تعتمد على الدعم الأميريكي البريطاني وأن التعويضات الألمانية كانت أقل كثيراً من المتوقع ، لكن استقرار العملة عام ١٩٢٦

على يد بوانكاريه جاء في وقت شهدت فيه الصناعة الفرنسية ازدهاراً ملحوظاً ، فقد ارتفع إنتاج الحديد الخام من ٣,٤ مليون طن عام ١٩٢٠ إلى ١٠,٣ مليون طن عام ١٩٢٩ وناتج الصلب من ٣ إلى ٩,٧ مليون ، والسيارات من ٤٠ ألفاً إلى ٢٤٥ ألفاً ، وكان تحديد قيمة الفرنك مساعداً للتجارة الفرنسية ، وكان مخزون الذهب لدى بنك فرنسا يعطيها نفوذاً في وسط شرق أوروبا ، وعندما حل « السقوط الأكبر » كانت فرنسا هى الأقل تأثراً بسبب أرصدتها من الذهب وعملتها المستقرة وبسبب قلة اعتماد اقتصادها على السوق الدولية مقارنة ببريطانيا مثلاً[٩٣] .

بعد عام ١٩٣٣ بدأ الاقتصاد الفرنسي في الانهيار بصورة مطردة ومستمرة ومخيفة ، وكانت المساعي العقيمة لتفادي تعويم الفرنك عندما نفد الذهب في كل الدول الأخرى تعني أن الصادرات الفرنسية قد قلت وأصبحت أقل قدرة على المنافسة وانهارت تجارتها الخارجية ، وانخفضت الواردات بنسبة ٦٠٪ والصادرات بنسبة ٧٠٪[٩٤] ، وبعد عدة سنوات من الشلل وجه قرار ١٩٣٥ بخفض قيمة العملة ضربة إلى القطاع الصناعي الفرنسي الواهن الذي تضرر بصورة أفدح عندما قررت إدارة « الجبهة الشعبية » ، ٤٠ ساعة عمل في الأسبوع وزيادة الأجور عام ١٩٣٦ ، هذا الإجراء بالاضافة إلى الخفض الشديد لقيمة الفرنك في أكتوبر ١٩٣٦ زادا من تدفق الذهب إلى خارج فرنسا مما أصاب ثقتها الدولية بأفدح الضرر ، وفي القطاع الزراعي الذي كان لايزال يضم نصف الأمة والذي كان ناتجه هو الأضعف بين دول أوروبا الغربية ، أدى الإنتاج الفائض إلى بقاء الأسعار منخفضة ، وخفض مستوى دخل الفرد أكثر وأكثر ، وهو الاتجاه الذي زاد من حدته الاندفاع إلى العودة إلى القرى على أثر فقدان الوظائف في القطاع الصناعي ، وكانت الفائدة الوحيدة لهذه العودة إلى الأرض هى — كما هو الحال في إيطاليا — إخفاء المستوى الحقيقي للبطالة ، وانخفض معدل تشييد المساكن بصورة شديدة ، وكسدت الصناعات الجديدة كصناعة السيارات في حين كانت تزدهر في أماكن أخرى ، وفي ١٩٣٨ كانت قيمة الفرنك توازي ٣٦٪ من قيمته في عام ١٩٢٨ ، وكان

وكان الإنتاج الصناعي الفرنسي ٨٣٪ من حجمه منذ عقد مضى ، وكان ناتج الصلب ٦٤٪ ، والبناء ٦١٪ ؛ ولعل أسوأ الأرقام فيما يتعلق بقوة فرنسا هو أن دخلها القومي في « عام ميونيخ » كان ١٨٪ أقل مما كان عليه عام ١٩٢٩[٩٥] ، كان هذا يحدث في مواجهة ألمانيا التي كانت تشكل خطراً ماحقاً وحين كانت إعادة التسلح تمثل أمراً حيوياً .

من السهل إذن تفسير انهيار الفعالية العسكرية الفرنسية في الثلاثينيات من وجهة نظر اقتصادية بحتة ، وساعدها الرخاء النسبي في أواخر العشرينيات ، واتجاه ألمانيا سراً إلى إعادة التسلح مع زيادة نفقاتها العسكرية وخاصة على الجيش في موازنتي عامي ٢٩ ـــ ١٩٣٠ و ٣٠ ـــ ١٩٣١ ، وللأسف فإن الآمال الزائفة التي علقت على محادثات نزع التسلح بجنيف قد خابت وتلتها آثار الكساد ، وكانت لكل منهما تبعاته ، ففي عام ١٩٣٤ كانت النفقات العسكرية لا تزال تمثل ٤,٣٪ من الدخل القومي كما كانت في عامي ٣٠ ـــ ١٩٣١ ، لكن المبلغ كان أقل بأربعة ملايين فرنك حيث كان الاقتصاد ينهار بسرعة شديدة[٩٦] ، ورغم سعى حكومة الجبهة الشعبية لوقف هذا التدهور في نفقات التسليح فإن التقديرات العسكرية لم ترتفع على مستويات ١٩٣٠ إلا عام ١٩٣٧ وأنفق معظم هذه الزيادة على إصلاح أوجه الخلل الظاهرة في الجيش الميداني وفي اقامة تحصينات جديدة ، وفي هذه السنوات الحرجة قفزت ألمانيا إلى الأمام اقتصادياً وعسكرياً[٩٧] .

في ظل هذا الاقتصاد السريع الانهيار ومعدلات المديونية ومعاشات حرب ١٤ ـــ ١٩١٨ والتي كانت تكون نصف إجمالي النفقات العامة كان من المستحيل على فرنسا أن تعيد تجهيز قواتها المسلحة الثلاث بصورة مرضية حتى عندما انفقت عامي ٣٧ و ١٩٣٨ نسبة ٣٠٪ من موازنتها على الدفاع ، ومن بين كل أفرع القوات المسلحة كانت القوات الجوية هى الأكثر تضرراً ، حيث كانت في احتياج دائم للأموال وكانت تنتج عُشر إنتاج ألمانيا من الطائرات ، وفي ١٩٣٧ مثلاً قامت ألمانيا بصناعة ٥٦٠٦ طائرات في حين قامت فرنسا بإنتاج مالا يزيد على ٣٧٠

(أو ٧٤٣ حسب المصدر الذي يستقي المرء منه بياناته)[٩٨] ، وفي عام ١٩٣٨ فقد بدأت الحكومة في صب الأموال في صناعة الطائرات رغم المصاعب التي أدت إليها الحركة نحو الطائرات الأحدث والأعلى كفاءة ، فتم قبول أول ثمانين مقاتل من عدد ٥٢٠ إلى القوات الجوية ودخول الخدمة في يناير / أبريل ١٩٤٠ وكان طياروها قد بدأوا لتوهم في التدريب على قيادتها عندما اندلعت الحرب الكاسحة[٩٩] .

ولكن وراء هذه المصاعب الاقتصادية والإنتاجية كانت تكمن مشكلات اجتماعية وسياسية أشد رسوخاً ، فقد شهد المجتمع الفرنسي انهياراً مروعاً لروحه المعنوية وتماسكه مع الدخول في الثلاثينيات على أثر صدمته من خسائر الحرب الكبرى وإحباطاته في أعقاب الضربات الاقتصادية المتكررة وانقسامه الطبقي وتشتته الأيديولوجي الذي ازداد عمقاً وكثافة مع كفاح الساسة مع مشكلات خفض الفرنك وتعويمه ومدة الأربعين ساعة من العمل الأسبوعي وزيادة الضرائب وإعادة التسلح ، وكان قيام الفاشية في أوروبا قد أدى إلى زيادة الانقسامات في الرأي الفرنسي بين يمين متطرف يفضل **هتلر** على **بلوم** وكثيرين في اليسار يبغضون ارتفاع النفقات العسكرية وإلغاء اقتراح العمل الأسبوعي مدة ٤٠ ساعة ، وقد تفاعلت هذه الصدامات الأيديولوجية مع تذبذب الأحزاب وعدم استقرار الحكومات الفرنسية بين الحربين (٢٤ تغيير حكومي بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠) مما كان يعطي انطباعاً بمجتمع على شفا الحرب الأهلية ، فعلى الأقل كان قادراً على الصمود أمام تحركات **هتلر** الجريئة وحركات موسوليني[١٠٠] .

وكما هو الحال غالباً في السياسة الفرنسية كانت كل هذه الأشياء تؤثر في العلاقات المدنية العسكرية وموقف الجيش في المجتمع[١٠١] ، ولكن بعيداً عن المناخ العام من الشك والكآبة الذى عمل فيه قادة فرنسا كان ثمة طابور طويل من أوجه الضعف ، فلم تكن ثمة هيئة لها فعاليتها كلجنة الدفاع الملكية أو أركان الحرب في بريطانيا تجمع بين الأفرع العسكرية وغير العسكرية من الحكومة لوضع تخطيط استراتيجي

أو حتى للتنسيق بين الأفرع المتنازعة ، وكان كبار الجيش مثل **جاميلان وجورج وويجان وبيتان** في الستينيات أو السبعينيات من العمر وذوى عقليات دفاعية حريصة ولا يهتمون بالابتكار التكتيكي ، ففي حين رفضوا اقتراحات **ديجول** بإنشاء جيش حديث وصغير من الدبابات لم يكلفوا أنفسهم عناء استخدام طرق بديلة للأسلحة الأحدث ، ولم تكن تتم تدريبات مشتركة بين الأسلحة ، وكانت مشكلات السيطرة على المعارك والاتصالات يتم تجاهلها ، وكان دور الطائرات يلقي استهانة منهم ، ورغم تقديم المخابرات الفرنسية لكميات هائلة من المعلومات عن أساليب تفكير الألمان إلا أنها كانت تهمل ، ولم يكن ثمة من يؤمن بفعالية استخدام تشكيلات مدرعة على نطاق واسع كما كان الألمان يفعلون في مناوراتهم ، وكانت كل نسخ ترجمات غودريان لصحيفة « آختونج بانزر » دون قراءة رغم إرسالها إلى كل مكتبة في كل وحدة عسكرية في فرنسا[١٠٢] ، معنى هذا أنه حتى عندما اتجهت الصناعة الفرنسية إلى إنتاج أعداد كبيرة من الدبابات لم تكن هناك استراتيجية مناسبة لاستخدامها[١٠٣] ، ونظراً لهذا الفشل في القيادة وفي التدريب كان من الصعوبة بمكان على الجيش الفرنسي أن يكون عوضاً لبلاده عن توعكها السياسي الاجتماعي والتدهور الاقتصادي إذا ما نشبت حرب كبرى أخرى .

وما كان من الممكن التغلب على هذه المشكلات كما حدث قبل عام ١٩١٤ من خلال النجاح الذي حققته الدبلوماسية الفرنسية واستراتيجية التحالف المتميزة ، بل على النقيض من ذلك ما أن أوشكت الثلاثينيات على الانتهاء حتى أصبحت التناقضات في سياسة فرنسا الخارجية أكثر صراحة ووضوحاً ، وأولها كان التناقض بين انتهاج سياسة دفاعية استراتيجية وراء خط **ماجينو** والرغبة في وقف المد الألماني في شرق أوروبا ، وأدى تحرير ألمانيا لليسار عام ١٩٣٥ واحتلال **هتلر** لمنطقة الراين المنزوعة السلاح إلى خفض احتمالات تقدم فرنسي زاحف حتى إذا ما رضى قادة جيشها بالتفكير في عمليات هجومية ، إلا أن هذه كانت لا شيء إذا قيست بالضربات التي انهالت على وضع فرنسا الدبلوماسي والاستراتيجي عام ١٩٣٦ :

كالنزاع حول الأزمة الحبشية مع إيطاليا وتحول الأخيرة من حليف محتمل ضد ألمانيا إلى عدو ، ونشوب الحرب الأهلية الأسبانية وانسحاب بلجيكا نحو الحياد بما يحمله ذلك من مضاعفات استراتيجية ، وفي نهاية ذلك العام الحزين لم تعد فرنسا تقدر على التركيز على حدودها الشمالية فقط ، كما استبعدت فكرة إسراعها نحو الراين من أجل نجدة حليف شرقي ، وفي أوان أزمة ميونيخ توقف العديد من قادة فرنسا عند احتمال ضرورة الوفاء بالتزاماتهم نحو تشيكوسلوفاكيا(١٠٤) ، وفي النهاية بمجرد أن تم التوقيع على اتفاقية ميونيخ وجدت باريس أن الاتحاد السوفيتي يبدى عداوة للتنسيق مع الغرب ويحجم عن أخذ المعاهدة الفرنسية الروسية لعام ١٩٣٥ مأخذ الجد .

في ظل هذه الظروف الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية الكئيبة ، لم يكن من الغريب أن تركن الاستراتيجية الفرنسية إلى كسب تأييد بريطاني واسع النطاق في أية حرب مستقبلية مع ألمانيا ، وكانت ثمة أسباب اقتصادية واضحة لهذا الاتجاه ، وكانت فرنسا تعتمد على استيراد الفحم (٣٠٪) والنحاس (١٠٠٪) والنفط (٩٩٪) والمطاط (١٠٠٪) وغير ذلك من المواد الخام التي كانت ترد عن بريطانيا محمولة على السفن التجارية البريطانية ، واذا ما نشبت « حرب شاملة » فقد يحتاج الفرنك الكاسد إلى عون بنك انجلترا لدفع التزاماتها للعالم ، وفي ٦ ـــ ١٩٣٧ كانت فرنسا تشعر باعتماد شديد على العون البريطاني الأميريكي(١٠٥) ، وما كان من الممكن قطع ألمانيا عن إمداداتها من عبر البحار إلا من خلال عون البحرية البريطانية ، وفي أواخر الثلاثينيات كانت تحتاج كذلك إلى عون القوات الجوية البريطانية ، وفي كل هذه الشئون كان منطق السياسة الفرنسية في سلبيتها الاستراتيجية قائما على افتراض أن أية ضربة ألمانية توجه إلى الغرب كان يمكن صدها كما حدث عام ١٩١٤ وأن الموارد الفائقة للإمبراطوريتين الفرنسية والإنجليزية ستسود في النهاية وتجبر على تحرير الأراضي التشيكية والبولندية التي ضاعت لفترة في الشرق(١٠٦) .

ومع ذلك يصعب القول إن هذه الاستراتيجية الفرنسية القائمة على « انتظار بريطانيا » كانت خيراً ، فقد أسلمت المبادرة إلى هتلر ـــ الذي ظل بعد ١٩٣٥ ـــ يبين مراراً وتكراراً أنه قادر على أخذها ، كما أنها كبلت يدى فرنسا ، ومنذ ١٩١٩ أخذ الإنجليز يحضون الفرنسيين على انتهاج سياسة أهدأ وأكثر مهادنة مع ألمانيا ، وكانوا يبدون بغضهم لما كانوا يرونه عناداً فرنسياً ، وبعد وصول هتلر إلى السلطة ولسنوات عديدة كانت الحكومة والشعب البريطاني يبديان قليلاً من التقدير للأزمة الأمنية الفرنسية ، وبتحديد أكثر كان الإنجليز لا يوافقون على التزام فرنسا عسكرياً تجاه دول شرق أوروبا ، وعندما أصبح التنسيق الفرنسي البريطاني أمراً محتوماً مارسوا ضغوطهم على باريس للخلاص من التزاماتها ، وحتى قبل الأزمة التشيكية كانت بريطانيا قد قوضت أركان السياسة الفرنسية المتشددة القديمة تجاه برلين دون تقديم بديل جوهري لها ، ولم يدخل البلدان في تحالف عسكري حقيقي إلا في ربيع ١٩٣٩ في حين أن شكوكهما السياسية المتبادلة ظلت قائمة[١٠٧] ، وكما سنرى فيما بعد يمكن القول إن إنجلترا لم تكن « غادرة » بقدر ما كانت قصيرة النظر تتملكها سلسلة المشكلات الداخلية الخاصة بها ، إلا أن هذا يؤكد أن فرنسا كانت تركن إلى دعامة واهية غير ثابتة لا تصلح لردع التوسعية الألمانية .

ولعل أكبر سوء في التقديرات الفرنسية كان افتراض أن بريطانيا في أواخر الثلاثينيات كانت لا تزال قادرة على صد التحدي الألماني كما كانت عام ١٩١٤ ، كانت بريطانيا قوة لها اعتبارها بالطبع إلا أن وضعها كان أيضاً أضعف مما كان عليه قبل عقدين ، فكانت الأمة الإنجليزية قد تضررت نفسياً في أعقاب الحرب العالمية الأولى وقنعت بالهدنة الهشة التي تلت ، وكان هذا التحول الشعبي عن الوجهة العسكرية والتورط في شئون القارة والاهتمام بتوازن القوى متزامناً مع ظهور الديمقراطية البرلمانية وحزب العمال ، وكانت السياسة القومية في تلك الحقبة تدور حول المسألة الاجتماعية وهي حقيقة انعكست في خفض النفقات العامة (١٠,٥٪) على القوات المسلحة عام ١٩٣٣ بالمقارنة بالمخصصات التي وجهت

للخدمات الاجتماعية (٤٦,٦٪)[١٠٨] ، وما كان هذا بالمناخ الذي يمكن الحصول فيه على أصوات الناخبين عن طريق التورط في المشكلات المعقدة لوسط وشرق أوروبا .

وحتى بالنسبة لتلك الجماعات السياسية التي انشغلت بالشئون الخارجية أكثر من المسائل الاجتماعية والمناورات الانتخابية كان المسرح الدولي بعد ١٩١٩ يستوجب الحذر والالتزام ، وما أن انتهت الحرب حتى أخذت الأقاليم ذات الحكم الذاتي تمارس ضغوطها لإعادة تحديد أوضاعها ، وعندما تم ذلك من خلال إعلان بالفور ١٩٢٦ وقانون وستمينستر لعام ١٩٣١ تطورت هذه الأقاليم إلى دولة مستقلة لها سياسات خارجية مستقلة ، ولم تكن أي منهم تتوق إلى التورط في القضايا الأوروبية ، بل وكان بعضها مثل آيرة وجنوب أفريقيا وكندا يحجم عن القتال لأى سبب ، ولو رغبت بريطانيا في الحفاظ على صورة الوحدة الملكية لاتبعت سياسة إمكانية الدخول في حرب في قضية تجذب تأييد الأقاليم فقط ، وعندما تم تعديل هذا الفصل مع ازدياد التهديد من ألمانيا وإيطاليا واليابان ظلت لندن واعية بالبعد غير الأوروبي الهام في كل قراراتها السياسية الخارجية[١٠٩] ، ومن الناحية العسكرية كانت الأنشطة الاستعمارية لا تزال على أهميتها حيث كان الجيش البريطاني والقوات الجوية الملكية متورطة في الهند والعراق ومصر وفلسطين وغيرها ، وفي سنوات ما بين الحربين كان الجيش البريطاني يجد نفسه يعود إلى دوره في العصر الفيكتوري ، فكان التهديد الروسي للهند يعد أخطر تهديد استراتيجي وكانت تهدئة الهنود وإخماد حركاتهم هى الشغل اليومي النشط[١١٠] ، وكان المأزق الاستعماري للاستراتيجية البريطانية الكبرى يدعمها غرام البحرية البريطانية بتجريد أسطول كبير إلى سنغافورة واهتمام « الهوايت هول » بالدفاع عن مستعمراته البعيدة ضد اليابانيين[١١١] .

كان هذا التضارب الاستراتيجي البريطاني قديماً عمره قرون ، إلا أنه كان لابد اليوم من الاستمرار فيه بقاعدة صناعية يداخلها الضعف ، فقد كسدت الصناعة البريطانية في العشرينيات بسبب عودة الاسترليني إلى قاعدة الذهب عند مستوى

شديد الارتفاع ، ورغم أنها لم تعان قدر معاناة ألمانيا والولايات المتحدة إلا أن الاقتصاد الألماني المريض قد اهتز من جذوره بالانهيار العالمي عام ١٩٢٩ ، فصناعة النسيج التي كانت تمثل ٤٠٪ من الصادرات البريطانية انخفضت بمقدار الثلثين ، والفحم بمقدار الخمس ، وتضررت صناعة السفن إلى درجة انخفاض الإنتاج عام ١٩٣٣ إلى مستوى ٧٪ من مستواه قبل الحرب ، وتدهور إنتاج الصلب بنسبة ٤٥٪ من عام ٢٩ إلى ١٩٣٢ والحديد الخام بنسبة ٥٣٪ ، وبنضوب معين التجارة الدولية واصل نصيب بريطانيا منها انخفاضه من ١٤,١٥٪ عام ١٩١٣ إلى ١٠,٧٥٪ عام ١٩٢٩ ثم إلى ٩,٨٪ عام ١٩٣٧ ، أما أرباح الشحن والتأمين والاستثمارات الخارجية فلم تعد تستطيع أن تسد الفجوة التجارية كما كانت في الماضي ، وفي أوائل الثلاثينيات كانت بريطانيا تعيش على رأس المال نفسه ، وأدت أزمة ١٩٣١ وانهيار الحكومة العمالية بالساسة إلى زيادة إدراك ضعف البلاد الاقتصادي(١١٢) .

وقد تكون نظرة هؤلاء القادة مبالغاً فيها إلى حد ما ، ففي ١٩٣٤ كان الاقتصاد ينتعش ببطء ، فبينما كانت الصناعات القديمة في الشمال تضعف كانت الصناعات الحديثة تحقق نمواً(١١٣) ، وساعد انخفاض أسعار المواد الغذائية والخام المستهلكين البريطانيين ، إلا أن هذه المسكنات لم تكن كافية لخزانة قلقلة على قدرة بريطانيا الائتمانية الضعيفة في الخارج ، فكانوا يرون الأولوية الكبرى في قيام البلاد بأعبائها المالية في العالم مما كان يعني موازنة الدفاتر الحكومية والإبقاء على الضرائب عند مستويات منخفضة والسيطرة على الإنفاق الحكومي ، وحتى عندما أدت الأزمة المنشورية إلى تخلي الحكومة عام ١٩٣٢ عن « حكم السنوات العشر » الشهير أسرعت الخزانة بالإصرار على ألا يعد هذا مبرراً للتوسع في النفقات العسكرية دون اعتبار للموقف المالي والاقتصادي الخطير الماثل(١١٤) .

كان هذا المزيج من الضغوط السياسية والاقتصادية الداخلية سبباً في خفض بريطانيا لنفقاتها العسكرية في أوائل الثلاثينيات عندما كانت الدول الشمولية بادئة

في زيادتها ، و لم تبدأ بريطانيا في رفع معدلات إنفاقها العسكري إلا عام ١٩٣٦ بعد سنوات من دراسة أوجه عجزها العسكرية وصدمة إعادة هتلر للتسلح الصريح والأزمة الحبشية ، لكن مخصصات ذلك العام كانت تقل عن نظيرتها في إيطاليا وثلث أو ربع نظيرتها في ألمانيا ، وفي تلك المرحلة حالت قيود الخزانة وهموم الساسة وقلقهم على الرأى العام الداخلي دون إعادة التسلح على نطاق واسع وهو مالم يبدأ حقيقة إلا في أزمة عام ١٩٣٨ ، وقبل هذا التاريخ كانت القوات المسلحة تحذر من استحالة تأمين التجارة والمستعمرات والمصالح الحيوية البريطانية ضد ألمانيا وإيطاليا واليابان في الوقت نفسه وتحث الحكومة على خفض عدد الخصوم وكسب تأييد الحلفاء(١١٥) ، بعبارة أخرى كانت دبلوماسية المهادنة مطلوبة لحماية هذه الإمبراطورية الضعيفة اقتصادياً والمترهلة استراتيجياً من تهديدات الشرق الأقصى والمتوسط وأوروبا نفسها ، كان القادة العسكريون يشعرون بأن إيطاليا ليست قوية بما فيه الكفاية على أى مسرح حربي خارجي ، وكان يغطى على هذه الحقيقة نهضة السلاح الجوي الألماني الذي جعل سكان الجزيرة البريطانية مكشوفين بصورة مباشرة ولأول مرة أمام العمليات العسكرية لأى عدو(١١٦) .

وهناك مايدل كذلك على التشاؤم المفرط فيما يتعلق بمستقبل البلاد من جانب هؤلاء القادة(١١٧) ، فقد أضفت عليهم الحرب العالمية الأولى سمات الحذر والتشاؤم(١١٨) ، إلا أنه ما من شك أن بريطانيا قد بوغتت بالضربة الجوية الألمانية عامي ٦ ــ ١٩٣٧ وأن جيشها الصغير العريق لم يستطع أن يفعل الكثير في أوروبا وأن بحريتها كان من المستحيل أن تفرض سيطرتها على المياه الأوروبية وأن تجرد أسطولاً إلى سنغافورة ، وكان من الصعب الحصول على الحلفاء المطلوبين ، فالتحالفات التي عقدتها بريطانيا لمواجهة نابليون والمعاهدات والتقاربات التي تمت بعد ١٩٠٠ لم يكن من الممكن العثور عليها من جديد ، فقد تحولت اليابان من موقف الحليف إلى موقف الخصم ونفس الشيء حدث مع إيطاليا ، وروسيا(١١٩) التي كانت تنضم إلى بريطانيا أمام أى سيطرة على القارة كانت

الآن في عزلة دبلوماسية وتداخلها الشكوك العميقة في الديمقراطيات الغربية ، وكانت سياسة الولايات المتحدة في أوائل وحتى منتصف الثلاثينيات تبدو غامضة ولا يسهل التنبؤ باتجاهاتها على الأقل بالنسبة لعقليات الهوايت هول المحبطة ، فكانت تتجنب أية التزامات دبلوماسية وعسكرية وترفض الانضمام لعصبة الأمم وتعارض الجهود البريطانية ، لإسكات الدول التطورية (Revisionist) (من قبيل الاعتراف بمكانة اليابان الخاصة في شرق آسيا أو تقديم مدفوعات خاصة وترتيبات تبادل إلى ألمانيا) وتجعل من المستحيل على بريطانيا أن تقترض من الأسواق الأميريكية كما كانت تفعل من قبل لدعم مجهودها الحربي بين ١٩١٤ و ١٩١٧ .

وهكذا كانت الولايات المتحدة تشوش على الاستراتيجية البريطانية العامة بنفس الصورة التي كانت بريطانيا تشوش على استراتيجية فرنسا الأوروبية الشرقية[١٢٠] ، فلم تبق كحليف سوى فرنسا نفسها وبقية الإمبراطورية البريطانية ، وقد جَرَّتْ احتياجات فرنسا الدبلوماسية بريطانيا إلى التزامات في وسط أوروبا وهو ما كانت الأقاليم تعارضه بشدة و لم تكن البنية الكاملة للدفاع الملكي تقدر على حمايتها ، ومن ناحية أخرى كانت هموم الإمبراطورية خارج أوروبا تستحوذ على الاهتمام والموارد اللازمة لاحتواء التهديدات الألمانية ، وبالتالي وجد الإنجليز أنفسهم في الثلاثينيات منغمسين في نشاط دبلوماسي عالمي وفى ورطة استراتيجية لا حل لها[١٢١] .

وليس معنى هذا إنكار قدرة **بالدوين وشامبرلين** على فعل المزيد أو الزعم بأن واضعي سياسة المهادنة البريطانية كانوا يرون عدم قابلية السياسات البديلة المقدمة من جانب **تشرشل** وغيره من النقاد للتطبيق ، فقد كان ثمة استعداد دائم من جانب الحكومة البريطانية للثقة في النظام النازي والتقارب معه ، وكان بغض الشيوعية يصل إلى حد تجاهل إمكانية انضمام روسيا إلى تحالف مناهض للفاشية والتحقير من شأنه ، وكان ينظر إلى دول أوروبا الشرقية كتشيكوسلوفاكيا وبولنده باعتبارها مصدراً للازعاج وكان افتقاد التعاطف مع مشكلات فرنسا يبين عما يدل على تدني العواطف ، وكانت قوة ألمانيا وإيطاليا يبالغ في تقديرها ، في حين كانت نقاط

الضعف العسكرية البريطانية يشار إليها باعتبارها سبباً في التراخي ، وكانت آراء قادة بريطانيا عن توازن القوى الأوروبي ذاتية وقصيرة المدى ، وكان نقاد سياسة المهادنة من أمثال **تشرشل** يتعرضون للرقابة والتحييد في حين كانت الحكومة تزعم أنها تتبع الرأى العام(١٢٢) ، وبسبب كل الأسس المشروعة والموضوعية وراء رغبة الحكومة البريطانية في تجنب المواجهة مع الدول الشمولية كان هناك مايدعو إلى الشك في توجهها غير الكريم حتى في ذلك الوقت .

ومن ناحية أخرى فإن أي تَقَصٍ للحقائق الاقتصادية والاستراتيجية لابد أن تقر بأن المشكلات الأساسية التي كانت تؤثر على السياسة البريطانية العامة في أواخر الثلاثينيات لم تكن لتحل بمجرد تغيير في الاتجاه أو في رؤساء الوزراء ، وكلما كان **شامبرلين** يضطر إلى التخلي عن المهادنة في أعقاب تزايد عدوانية **هتلر** وغضب الرأى العام البريطاني زادت التناقضات الجوهرية وضوحاً ، ورغم إصرار قادة الأركان على إجراء زيادة كبرى على النفقات العسكرية كانت الخزانة تحتج بما تجلبه مثل هذه النفقات من خراب ، وفي ١٩٣٧ كانت بريطانيا ــ كفرنسا ــ تنفق من إجمالي ناتجها القومي على الدفاع أكثر مما تنفقه أي من هذه الدول في سنوات الأزمة قبل ١٩١٤ ولكن دون أي تحسن كبير في الأمن بسبب الإنفاق العسكري الأضخم كثيراً في ألمانيا ، ولكن بارتفاع النفقات العسكرية البريطانية من ٥,٥٪ من إجمالي ناتجها القومي عام ١٩٣٧ إلى ٨,٥٪ عام ١٩٣٨ ثم إلى ١٢,٥٪ عام ١٩٣٩ بدأ اقتصادها الواهن يعاني ، وحتى عندما كانت تخصص الأموال لزيادة التسلح كان عدم كفاية المصانع البريطانية والنقص الحاد في عدد المهندسين المهرة يحد من كمِّ الإنتاج المأمول من الطائرات والدبابات والسفن ، وهو ما أدى بدوره إلى لجوء الأفرع العسكرية إلى تقديم طلبات أكبر للأسلحة وألواح الصلب وما إليها من دول محايدة مثل السويد والولايات المتحدة مما زاد من استنزاف احتياطي العملات الحرة وهدد ميزان المدفوعات ، وبتقلص مخزون البلاد من الذهب والدولارات اهتزت الثقة الدولية فيها أكثر من ذى قبل ، وأعلنت الخزانة في برود في ردها على اجراءات

إعادة التسلح الجديدة في إبريل ١٩٣٩ قائلة : « إننا إذا توهمنا أننا كنا قادرين في ١٩١٤ على إدارة حرب طويلة فقد كنا ندفن رؤوسنا في الرمال »[١٢٣] ، ولم يكن تنبؤاً ساراً بالنسبة لقوة كان واضعو خططها الاستراتيجية يفترضون أنهم لا يمكن أن ينتصروا في حرب قصيرة وفي الوقت نفسه يتمنون الغلبة في صراع طويل .

وظهرت التناقضات الحادة أيضاً على السطح في المجال عشية الحرب ، ففي حين كان قرار بريطانيا عام ١٩٣٩ بقبول التعهد مرة أخرى بالتزامات قارية رسمية تجاه فرنسا وقرارها الموازي بإعطاء الأولوية للمتوسط على سنغافورة من حيث الانتشار البحرى يعدان إقراراً لقضايا استراتيجية طويلة العهد فقد كانا سبباً في ترك المصالح البريطانية في الشرق الأقصى مكشوفة تماماً أمام أى عدوان ياباني ، وبنفس هذا الأسلوب المتناقض كانت الضمانات السريعة لبولنده في صيف ١٩٣٩ وماتلاها من ضمانات لليونان ورومانيا وتركيا تعد دلائل على عودة اكتشاف قادة بريطانيا لأهمية أوروبا الشرقية والبلقان في توازي القوى القاري ، إلا أن الحقيقة أن القوات المسلحة البريطانية لم يكن من المتوقع لها أن تحمي هذه الأراضي ضد هجوم ألماني أكيد .

موجز القول إنه لا سياسات شامبرلين العنيدة تجاه ألمانيا بعد مارس ١٩٣٩ ولا استبدال تشرشل به في مايو ١٩٤٠ استطاعت أن تحل أزمات بريطانيا الاستراتيجية والاقتصادية ، كل ما فعلته هو أنها أعادت تحديد المشكلات ، كانت كل من المهادنة واللامهادنة تؤدي إلى مساوىء بالنسبة لإمبراطورية عالمية مترهلة في تلك المرحلة الأخيرة من تاريخها حيث كانت لا تزال تسيطر على ربع الأرض ، وفي الوقت نفسه لا تملك سوى ٩٪ من القوة الصناعية العالمية وإمكانات الحرب[١٢٤] ، كان الخيار بين أمرين أحلاهما مر[١٢٥] ، ولا شك أن الاختيار الصحيح قد تم في عام ١٩٣٩ وهو مواجهة عدوان هتلر ، ولكن في تلك المرحلة ، كانت توازنات القوى ضد المصالح البريطانية في أوروبا وفي الشرق الأقصى لدرجة صعوبة التنبؤ بإحراز نصر حاسم على الفاشية بدون تدخل القوى الكبرى المحايدة ، وهو ما كانت له مشكلاته كذلك .

القوى العظمى خارج الساحة

كان من أكبر المصاعب التي واجهت صناع القرار في بريطانيا وفرنسا في الثلاثينيات الشك الذي أحاط بموقف هذين العملاقين والقوتين الجانبيتين روسيا والولايات المتحدة ، وهل كان الأمر يستحق بذل جهود لإقناعهما بالانضمام إلى تحالف ضد الدول الفاشية حتى إذا ما كان هذا يعني بذل تنازلات هائلة لمطالب موسكو وواشنطن وإثارة الانتقادات في الداخل ؟ وأيهما كان ينبغي خطب وده ؟ وكيف ؟ وهل كان أي تحرك صريح تجاه روسيا مثلاً يثير رد فعل ألماني أو ياباني ولا يردعه ؟ فمن وجهة نظر برلين وطوكيو كانت توجهات روسيا والولايات المتحدة هامة ، فهل كانت هاتان القوتان ستبقيان بعيداً بينما يقوم هتلر بتعديل الحدود في وسط أوروبا ؟ وكيف يكون رد فعلهما تجاه أي توسع جديد لليابان في الصين أو قيامها بعمليات ضد الإمبراطوريات القديمة في جنوب شرق آسيا ؟ وهل كانت الولايات المتحدة ستقدم عوناً اقتصادياً على الأقل للديمقراطيات الغربية كما حدث بين ١٩١٤ و ١٩١٧ ؟ وهل كان يمكن شراء الاتحاد السوفيتي بصفقات اقتصادية وإقليمية ؟ وفي النهاية هل كانت لهاتين القوتين ــ اللغز ــ أية أهمية حقيقية ؟ وما مدى قوتهما الحقيقية ؟ وما مدى أهميتهما في النظام الدولي المتغير ؟

من الصعب تقديم إجابة عن أسئلة كهذه في الاتحاد السوفيتي أو غيره من المجتمعات « المغلقة » ، ومع ذلك فإن الخطوط العريضة للنمو الاقتصادي ، والقوة العسكرية السوفيتية في تلك الحقبة تبدو الآن أوضح ، فكانت أول نقطة أن الاتحاد السوفيتي قد انخفضت قوته بصورة تفوق أياً من القوى الكبرى الأخرى على أثر صراع ١٤ ــ ١٩١٨ والثورة والحرب الأهلية ، فانخفض تعداده السكاني من ١٧١ مليونا نسمة عام ١٩١٤ إلى ١٣٢ مليوناً عام ١٩٢١ ، وأدى ضياع بولنده وفنلنده ودول البلطيق إلى إزالة العديد من مصانع البلاد وسككها الحديدية ومزارعها ، وأتى الصراع الطويل على ما تبقى منها ، وكان التدهور

الشديد في صناعاتها إلى ١٣٪ من ناتجها لعام ١٩١٣ في عام ١٩٢٠ يخفي الانهيار الأكبر لعدد من السلع الأساسية ، فانخفض إنتاجها من الحديد إلى ١,٦٪ فقط من إنتاجها قبل الحرب ، و ٢,٤٪ من الحديد الخام و ٤٪ من الصلب و ٥٪ من القطن[١٢٦] ، واختفت التجارة الخارجية تماماً وكان إجمالي المحاصيل يقل بمقدار النصف عنه قبل الحرب وتدهور الدخل الفردي القومي بنسبة تزيد على ٦٠٪ ، ولما كان السبب في هذه الانهيارات الكبرى يكمن في الاضطرابات الاجتماعية والسياسية لسنوات ١٧ ــ ١٩٢١ كان على إقرار الحكم السوفيتي مهمة إصلاح ما انهدم ، فكانت تنمية الصناعة الروسية قبل الحرب وفي أثنائها قد تركت للبلاشقة إرثاً كبيراً من المصانع والخطوط الحديدية ومصانع الصلب ، كانت هناك بنية تحتية من السكك الحديدية والطرق وخطوط التلغراف وإنتاج زراعي وعمالة في المصانع ، وكان يمكن إعادة توريد الأغذية إلى المدن والقرى حينما قرر **لينين** (تحت السياسة الاقتصادية الجديدة لعام ١٩٢١) التخلي عن الجهود العقيمة « لشيوعية » الزراعة بدلاً من السماح بالزراعة الخاصة ، وفي عام ١٩٢٦ ، عاد الناتج الزراعي إلى مستواه قبل الحرب وتبعه الناتج الصناعي بعد ذلك بعامين ، فقد كلفت الحرب والثورة روسيا ثلاثة عشر عاماً من النمو الاقتصادي إلا أنها كانت الآن تتحفز لاستئناف قفزتها إلى الأمام .

لكن هذا القفزة لم تكن سريعة بما فيه الكفاية تحت حكم **ستالين** الشمولي ، حيت كانت روسيا تكدح في ظل ضعفها الاقتصادي التقليدي ، ومع عدم توافر الأموال المستثمرة كان لابد من جمع رأسمال بطريقة ما ، من مصادر داخلية لتمويل تنمية الصناعة وإنشاء قوات مسلحة قوية في عالم مناوىء ، ونظراً لاستبعاد الطبقة المتوسطة التي كان يمكن تشجيعها على إيجاد رأس المال أو نهب ثروتها ونظراً لبقاء ٧٨٪ من سكان روسيا في القطاع الزراعي ــ الذي كان لا يزال في يد الأفراد في معظمه ــ فقد رأى **ستالين** طريقاً واحداً تجمع به الدولة المال وفي الوقت نفسه تزيد من التحول من الزراعة إلى الصناعة وهو جماعية الزراعة وإجبار الفلاحين على

الدخول في مزارع جماعية والسيطرة على ناتج الأرض وإصلاح الأجور المدفوعة للعمال الزراعيين وأسعار المواد الغذائية ، وهكذا فقد حشرت الدولة نفسها بين المنتجين الريفيين والمستهلكين الحضر ، وحَصَّلت أموالاً من كل منهما وهو ما لم يجرؤ النظام القيصري على فعله ، وقد زاد من هذا التضخم المتعمد للأسعار ومجموعة متباينة من الضرائب والضغوط من أجل أن يبين الفرد ولاءه عن طريق شراء السندات الحكومية ، والنتيجة أن نصيب إجمالي الناتج القومي الروسي المخصص للاستهلاك الخاص والذى بلغ في بعض الدول التي مرت بانطلاقة صناعية حول ٨٠٪ قد انخفض إلى مستوى ٥١٪[١٢٧] .

كانت هناك نتيجتان متضادتان على الصعيد الاقتصادي لهذه المحاولة الفذة لإقامة « اقتصاد اشتراكي مقيد » أولهما التدهور الساحق في الإنتاج الزراعي السوفيتي حيث كان كبار المزارعين وغيرهم يقاومون إجراءات فرض المزارع الجماعية ثم تم إقصاؤهم ، وأدى الذبح العشوائي لحيوانات المزارع[١٢٨] إلى تدهور مخيف في إنتاج اللحوم والحبوب أضيف إلى مستوى المعيشة المتدني أصلاً وهو ما لم ينصلح إلا في عهد **خروشوف** ، وتم إجراء إحصاءات سرية عن نسبة الدخل القومي التي عادت فيما بعد إلى الزراعة في صورة جرارات أو كهربة في مقابل النسبة التي تسربت على أثر فرض جماعية المزارع والسيطرة على الأسعار[١٢٩] ، وكانت مصانع الجرارات قد صممت بحيث يمكن تحويلها إلى إنتاج دبابات خفيفة ولكن الفلاحين بالطبع لم يكن من السهل تحويلهم إلى جنود ، أما ما لم يمكن تحويله فهو تدهور الإنتاج الزراعي السوفيتي ، وكانت الوفيات على أثر مجاعة ١٩٣٣ تحصى بالملايين ، وعندما بدأ الناتج في التحسن في أواخر الثلاثينيات تم التعجيل به عن طريق تخصيص مئات الآلاف من الجرارات وأسراب من علماء الزراعة وجيوش من المزارعين المكلفين ، وكان الثمن الإنساني فادحاً .

والنتيجة الثانية كانت أكثر إشراقاً على الأقل بالنسبة لأغراض القوة الاقتصادية العسكرية السوفيتية ، وبخفض نصيب الاستهلاك الخاص من إجمالي الناتج القومي

إلى مستويات غير مشهودة في التاريخ الحديث استطاع الاتحاد السوفيتي توزيع نسبة كبيرة بلغت ٢٥٪ من إجمالي الناتج القومي على الاستثمارات الصناعية وكان لا يزال يمتلك نسباً للتعليم والابحاث العلمية والقوات المسلحة ، وفي حين تم تحويل كثير من العمالة السوفيتية بدرجة غير مسبوقة بحيث انخفضت أعداد العاملين بالزراعة من ٧١٪ إلى ٥١٪ في ١٢ عاماً من ١٩٢٨ إلى ١٩٤٠ تلقى هؤلاء العمال تعليمهم بسرعة شديدة وبمعدلات غير مسبوقة كذلك ، وكان لهذا أهمية على مستويين ، إذ كان الروس دائمي الشكوك من ضعف تدريب قوتهم العاملة ، وجهلها ، وقلة عدد المهندسين والعلماء والمديرين اللازمين للإدارة والتوجيه وتطوير القطاع الصناعي ، أما الآن فبدأ تدريب ملايين العمال سواء في المدارس الملحقة بالمصانع أو في المعاهد الفنية وحدث توسع كبير في أعداد الجامعات ، وبالتالي حصلت البلاد أخيراً على الكوادر المدربة اللازمة للحفاظ على معدلات النمو ، وارتفع عدد المهندسين في الاقتصاد القومي من ٤٧ ألفا عام ١٩٢٨ إلى ٢٨٩,٩٠٠ عام ١٩٤١[١٣٠] ، ولا شك أن كثرة من الأرقام التي تفاخر بها الدعائيون السوفيت في تلك الفترة كانت مبالغاً فيها وتخفى أوجه نقص عديدة ، إلا أن المخصصات الكبرى من الموارد الموجهة لتحقيق النمو كانت كبيرة بلاشك ، وكذلك أعداد مصانع الطاقة التي أقيمت حديثاً ، ومصانع الصلب التي أُنشئت وراء الأورال في مكان آمن من هجمات الغرب واليابان معا .

وكان الارتفاع الناجم في الإنتاج الصناعي والدخل القومي ، فكان شيئاً لا سابقة له في تاريخ التصنيع ، وكانت القيمة الحقيقية للإنتاج في السنوات المبكرة (١٩١٣ مثلاً) منخفضة جداً مما يجعل النسبة المئوية في التغيير بلا معنى حتى ولو أن جدول (٢٨) السابق يبين مدى اتساع الإنتاج الصناعي السوفيتي إبان فترة « الكساد العظيم » ، وإذا ما أمعنا النظر في حقبة الخطتين الخمسيتين (١٩٢٨ ـــ ١٩٣٧) نجد المدخل القومي السوفيتي قد ارتفع من ٢٤,٤ إلى ٩٦,٣ مليار روبل وارتفع إنتاج الفحم من ٣٥,٤ إلى ١٢٨ مليون طن ، وارتفع

إنتاج الكهرباء سبعة أمثاله والآلات اثنى عشر ضعفاً والجرارات حوالي أربعين ضعفاً[١٣١] ، وفي أواخر الثلاثينيات تحققت طفرة في الناتج الصناعي السوفيتي بدرجة فاقت نظيره في فرنسا واليابان وإيطاليا بل وربما بريطانيا أيضا[١٣٢] .

وراء هذا الإنجاز الباهر كانت لا تزال ثمة أوجه عجز قائمة ، فرغم الارتفاع البطيء في ناتج المزارع في منتصف الثلاثينيات إلا أن الزراعة السوفيتية كانت حينئذ أقل قدرة عن ذى قبل على إطعام الأمة فضلاً عن إنتاج فائض للتصدير ، وكانت محصولية الفدان لا تزال منخفضة ، ورغم صب الاستثمارات الجديدة في السكك الحديدية ظلت نظم الاتصالات على بدائيتها وعجزها عن ملاحقة الاحتياجات المتزايدة للبلاد ، ففي العديد من الصناعات كان هناك اعتماد شديد على الشركات الأجنبية والخبراء الأجانب وخاصة من الولايات المتحدة ، وكانت ضخامة المنشآت الصناعية وعمليات التصنيع بأكملها تجعل من عملية إدخال تعديلات سريعة على مزج الإنتاج أو استيعاب تصميمات جديدة أمراً صعباً ، وحدثت اختناقات كثيرة أيضا بسبب أن التطوير المخطط له في بعض الصناعات لم يكن يوازي الاحتياطيات الموجودة من المواد الخام أو القوة البشرية الماهرة ، وبعد عام ١٩٣٧ كان لابد لإعادة توجيه الاقتصاد السوفيتي نحو التسليح المكثف من أن يؤثر على الاستمرارية الصناعية وأن يشوه التخطيط الأول ، وفوق هذا وذاك كانت عمليات التطهير الكبرى ، فمهما كانت أسباب هوس **ستالين** وهجومه الجنوني على العديد منْ قطاعات شعبه فقد كانت النتائج الاقتصادية خطيرة ، إذ تم كنس الموظفين والمديرين والفنيين والإحصائيين وقادة العمال[١٣٣] إلى داخل المعسكرات مما أدى إلى زيادة حدة العجز في الأيدي المدربة ، وفي حين أدى الرعب بالكثيرين إلى إظهار الولاء للنظام فقد أدى كذلك إلى اختفاء الابتكار والتجريب والنقاش المفتوح والنقد البناء ، فكان أبسط شيء يفعله المرء هو تجنب تحمل المسئولية والحصول على تصديق الموظف الأعلى في أصغر الأشياء والطاعة الآلية لأى أمر يصدر بصرف النظر عن الظروف المحلية[١٣٤] ، كان في هذا النجاة ولكنه لم يساعد على نمو اقتصاد مركب .

وفي مواجهة تهديدات مرتقبة من عدد من الخصوم كبولنده واليابان وبريطانيا كرس الاتحاد السوفيتي جزءاً كبيراً من موازنته الحكومية (١٢ ــ ١٦٪) للنفقات العسكرية في معظم العشرينيات ، وقد انخفضت هذه النسبة في أوائل سنوات الخطة الخمسية الأولى حيث استقرت القوات المسلحة العادية عند مستوى ٦٠٠ ألف رجل وراءهم ميلشيات ضخمة وغير فعالة ضعف عددهم ، وأدى صعود **هتلر** إلى السلطة والأزمة المنشورية إلى زيادة سريعة ، في حجم الجيش إلى ٩٤٠ ألفاً عام ١٩٣٤ وإلى ١,٣ مليون عام ١٩٣٥ ، وبارتفاع الناتج الصناعي والدخل القومي على أثر الخطة الخمسية تم إنشاء أعداد كبيرة من الدبابات والطائرات ، وكان الضباط المبتكرون حول **توخاشيفسكي** مستعدين لدراسة أفكار **دوهيه وفولر وليدل هارت وغوديريان** وغيرهم من المنظرين العسكريين الغربيين ، وفي أوائل الثلاثينيات كان الاتحاد السوفيتي يمتلك جيشاً مدرعاً وقوة مظلات ضخمة ، وفي حين بقيت البحرية السوفيتية على صغرها وافتقارها إلى الكفاءة وتم إنشاء صناعة طائرات ضخمة في أواخر العشرينيات كانت تنتج من الطائرات كل عام ما يزيد على كل القوى الأخرى مجتمعة (جدول ٢٩) .

جدول (٢٩) إنتاج الطائرات لدى القوى الكبرى ٢ ـ ١٩٣٩(١٣٥)

	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٠٩٣٩
فرنسا	(٦٠٠)	(٦٠٠)	(٦٠٠)	٧٨٥	٨٩٠	٧٤٣	١٣٨٢	٣٠٦٣
ألمانيا	٣٦	٣٦٨	١٩٦٨	٣١٨٣	٥١١٣	٥٦٠٦	٥٢٣٥	٨٢٩٥
إيطاليا	(٥٠٠)	(٥٠٠)	(٧٥٠)	(١٠٠٠)	(١٠٠)	(١٥٠٠)	١٨٥٠	(٢٠٠٠)
اليابان	٦٩١	٧٦٦	٦٨٨	٩٥٢	١١٨١	١٥١١	٣٢٠١	٤٤٦٧
بريطانيا	٤٤٥	٦٣٣	٧٤٠	١١٤٠	١٨٧٧	٢١٥٣	٢٨٢٧	٧٩٤٠
الولايات المتحدة	٥٩٣	٤٦٦	٤٣٧	٤٥٩	١١٤١	٩٤٩	١٨٠٠	٢١٩٥
لاتحاد السوفيتي	٢٥٩٠	٢٥٩٥	٢٥٩٥	٣٥٧٨	٣٥٧٨	٣٥٧٨	٧٥٠٠	١٠٣٨٢

لكن هذه الأرقام أيضاً كانت تخفى أوجه عجز مزعجة ، إذ كانت الضخامة السوفيتية ترتكز على الكم ، ونظراً لخصائص الاقتصاد المقيد فقد أدى هذا إلى إنتاج

أعداد ضخمة من الطائرات والدبابات في أوائل الثلاثينيات ، وفي عام ١٩٣٢ أنتج الاتحاد السوفيتي ما يزيد على ٣٠٠٠ دبابة وما يزيد على ٢٥٠٠ طائرة أى أكثر من أية دولة أخرى في العالم بكثير ، ونظراً للنمو الهائل في الجيش العادى بعد ١٩٣٤ فلابد أنه كان من الصعب توفير مايكفي من الضباط وضباط الصف للإشراف على فرق الدبابات وأسراب الطائرات ، ولابد أنه كان من الأصعب على دولة ذات فائض من المزارعين ونقص في العمالة المدربة أن تعبىء جيشاً حديثاً وقوة جوية حديثة ، وعلى الرغم من برنامج التعليم المكثف فإن العجز الرئيسى للبلاد كان لا يزال يكمن في ضعف تدريب العديد من عمالها وجنودها ، كما أن الاتحاد السوفيتي كفرنسا كان ضحية لاستثمارات هائلة في بعض أنواع من الدبابات والطائرات في أوائل الثلاثينيات ، وعندما كشفت الحرب الأهلية الأسبانية عن حدود سرعتها وقدرتها على المناورة والمدى وقوة التحمل زادت حدة السباق على إنشاء طائرة أسرع ودبابة أقوى ، لكن صناعة الأسلحة السوفيتية لم تكن لديها القدرة على تغيير المسار بسرعة ، وكان من الحمق وقف إنتاج الأنواع الموجودة في حين يتم بناء نماذج أحدث وتجربتها ، (ونذكر في هذا الصدد أن من بين الدبابات السوفيتية البالغ عددها ٢٤ ألفاً والتي كانت في الخدمة عام ١٩٤١ كان عدد ٩٦٧ فقط من تصميم حديث يوازي أو يفوق الدبابات الألمانية في ذلك الوقت)[١٣٦] ، وفوق هذا كله جاءت حملة التطهير ، فعانى ٩٠٪ من كل جنرالات الجيش الأحمر و ٨٠٪ من عقدائه من حملة **ستالين** المسعورة مما أضر أيما ضرر بالجيش ، وبإقصاء **توخاسيفكس** ومن حوله من المتحمسين للحرب الحديثة ومن درسوا المناهج الألمانية والنظريات البريطانية تركت حملات التطهير الجيش في أيدى الآمنين سياسياً والمتخلفين فكرياً من أمثال **فوروشيلوف و كولوك** ، ومن النتائج المبكرة لهذا حل الفرق الآلية السبع وهو القرار الذي اتخذ بناء على القول بأن الحرب الأهلية الأسبانية قد كشفت عن عجز التشكيلات المدرعة عن آداء دور هجومي مستقل في ميدان القتال وبضرورة توزيع المركبات على فصائل البنادق لدعم المشاة ، وتقرر أيضاً

عدم فائدة القاذفات (ت ب ٣) الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي .

وبتقادم معظم قوته الجوية وحل وحداته المدرعة وبفرض الطاعة العمياء على كامل أفرعه العسكرية بدعوى التطهير زاد ضَعفُ الاتحاد السوفيتي في نهاية الثلاثينيات مما كان عليه قبل خمس أو عشر سنوات ، وفي الوقت نفسه كانت كل من ألمانيا واليابان قد زادتا من إنتاجهما العسكرى وزادت عدوانيتهما ، وكانت الخطة الخمسية بعد عام ١٩٣٧ تشمل زيادة كبيرة في البناء العسكري ، ولكن إلى أن ترجم هذا الاستثمار إلى زيادة في قوة الجيش وتحسن معداته أحس **ستالين** بدخول روسيا « منطقة خطر » لا تقل خطورة عن فترة ١٩ ـــ ١٩٢٢ ، وتساعد هذه الظروف الخارجية على تفسير المتغيرات العديدة التي طرأت على الدبلوماسية السوفيتية في عقد الثلاثينيات ، ونتيجة لقلق **ستالين** من العدوانية اليابانية في منشوريا وعدوانية **هتلر** في ألمانيا فقد واجه احتمال نشوب حرب على جبهتين على أراضٍ تبعد إحداها عن الأخرى آلاف الأميال ، إلا أن هذا التقارب الدبلوماسي نحو الغرب والذي أدى إلى انضمام الاتحاد السوفيتي إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٤ ومعاهدتي ١٩٣٥ مع كل من فرنسا وتشيكوسلوفاكيا لم يؤد إلى الزيادة المرجوة في الأمن الجماعي ، فبدون اتفاقية بولندية لم يكن أمام روسيا ما تفعله لمساعدة فرنسا أو تشيكوسلوفاكيا والعكس صحيح ، وقد غضب الإنجليز من هذه الجهود الرامية إلى إنشاء « جبهة شعبية » دبلوماسية ضد ألمانيا وهو ما يفسر حذر **ستالين** إبان الحرب الأهلية الأسبانية ، فكانت موسكو تخشى أن يؤدي قيام جمهورية اشتراكية منتصرة في أسبانيا إلى دفع بريطانيا وفرنسا نحو اليمين وإلى دفع روسيا في أتون صراع معلن مع مؤيدى **فرانكو** ومع إيطاليا وألمانيا .

وفي عامي ٨ ـــ ١٩٣٩ كان الموقف الخارجي يبدو خطيراً حتى بالنسبة **لستالين** ، وكان إقرار ميونيخ يؤكد على طموحات **هتلر** في شرق وسط أوروبا ويبين أن الغرب لم يكن مستعداً لصدها بل وقد يحبذ تحويل طاقات ألمانيا إلى درجة أعمق في الشرق ، وشهد هذان العامان أيضاً مناوشات حدودية كبيرة بين الجيشين

السوفيتي والياباني في الشرق الأقصى ولهذا لم يكن غريباً أن بدأ **ستالين** في إتباع سياسة مهادنة نحو برلين هو الآخر حتى وإن كان معنى هذا أن يجلس على مائدة مفاوضات واحدة مع عدوه الأديولوجي ، ونظراً لأطماع الاتحاد السوفيتي السياسية في أوروبا الشرقية لم يكن لدى موسكو تحفظات على اقتطاع أجزاء من الدول المستقلة في تلك المنطقة شريطة أن يحصل على جزء كبير ، فقدمت المعاهدة النازية السوفيتية المفاجئة في أغسطس ١٩٣٩ إلى روسيا منطقة عازلة على حدودها الغربية وأمدتها بفسحة من الوقت لإعادة التسلح في حين أقدم الغرب على محاربة **هتلر** على أثر هجومه على بولنده ، فكان إطعام التمساح بضع لقيمات ـــ حسب قول **تشرشل** أفضل من أن يأكلك[١٣٧] .

كل هذه الأمور تجعل من قياس القوة السوفيتية في أواخر الثلاثينيات أمراً عسيراً خاصة وأن الإحصائيات الخاصة بالإمكانات العسكرية المحتملة[١٣٨] لا تعكس الروح المعنوية الداخلية ولا نوعية القوات المسلحة ولا الوضع الجغرافي ، من الواضح أن الجيش الأحمر لم يعد في ذلك الوقت يشبه تلك « القوة الحديثة الرهيبة ذات الثقل العظيم والإعداد المتقدم والقوات الفذة » (فيما عدا الجانب الأخير) التي وصفها **ماكنتوش** عام ١٩٣٦[١٣٩] ، ولكن ليس من الواضح مدى تدهورها ، كانت « حرب الشتاء » عام ٣٩ ـــ ١٩٤٠ ضد فنلنده تؤكد تدهورها إلا أن مناوشات ١٩٣٩ ضد اليابان في نومونهان كانت تبين مدى مهارة قيادتها وحداثتها بصورة عملية[١٤٠] ، كان من الواضح أيضاً أن **ستالين** كان مشدوها من انتصارات الجيش الألماني الخاطفة المدمرة عام ١٩٤٠ وكان حريصاً على ألا يستفز **هتلر** للدخول في حرب ، وكان مصدر قلقه الآخر هو المكان الذى ستقرر طوكيو أن توجه ضربتها إليه في الشرق لا لأن اليابان كانت عدواً مميتاً بل لأن الدفاع عن سيبريا كان من ناحية الإمدادات يعد أمراً مرهقاً للغاية ويضعف قوة روسيا أمام الخطر الألماني ، وكان استدعاؤه السريع لمدرعات **جوكوف** للانضمام إلى قوة غزو بولنده الشرقية في سبتمبر ١٩٣٩ بمجرد ترتيب هدنة حدودية مع اليابان يبين

هذا الموقف من المساومة الاستراتيجية الحذرة[١٤١] ، ومن ناحية أخرى تم إصلاح الأضرار التي وقعت بالجيش الأحمر في ذلك الوقت على وجه السرعة وزادت أعداده (إلى ٤,٣٢٠,٠٠٠ عام ١٩٤١) وتم توجيه الاقتصاد السوفيتي بكامله نحو الإنتاج الحربي حيث تم إنشاء مصانع جديدة عديدة في وسط روسيا وتجربة دبابات وطائرات مطورة (بما في ذلك دبابات ت ٣٤ الرهيبة) ، وارتفعت نسبة ١٦,٥٪ من الموازنة والمخصصة للإنفاق العسكري عام ١٩٣٧ إلى ٣٢,٦٪ عام ١٩٤٠[١٤٢] ، وكسائر القوى الكبرى في تلك الفترة كان الاتحاد السوفيتي يسابق الزمن ، وكان **ستالين** يحتاج أكثر منه عام ١٩٣١ إلى حث مواطنيه على سد الفجوة مع الغرب ، فقد عانت روسيا القيصرية من « ضربات متوالية » لأنها تخلفت عن الركب في إنتاجها الصناعي وقوتها العسكرية[١٤٣] ، وقد أصر النظام السوفيتي تحت قيادته الأشد استبدادية وطيشاً على اللحاق السريع بالركب ، أما ما إذا كان **هتلر** سيدعه يفعل ذلك فكان أمراً مشكوكاً فيه .

كانت قوة الولايات المتحدة في تلك الحقبة في الشئون العالمية في تناسب عكسي مع قوتى الاتحاد السوفيتي وألمانيا ، بمعنى أنها كانت قوية جداً في العشرينيات ثم بدأ تدهورها بصورة أكبر من سائر القوى الكبرى إبان كساد الثلاثينيات ولم تبدأ في استعادة قواها إلا في نهاية هذه الحقبة ، وقد سبق أن ذكرنا أسباب علوها في العقود الأولى ، كانت الولايات المتحدة هى الدولة الكبرى الوحيدة ــ باستثناء اليابان ــ التي استفادت من الحرب العالمية الأولى ، فقد تحولت إلى أكبر دولة دائنة ومالية إضافة إلى كونها منتجة للمواد المصنعة والغذائية ، فكانت تملك أضخم احتياطي من الذهب وسوقاً داخلية شديدة الاتساع ، ومستوى معيشي مرتفعا ووفرة في رؤوس الأموال الاستثمارية ، وفي عام ١٩٢٩ مثلاً أنتجت ما يزيد على ٤,٥ مليون سيارة مقارنة بعدد ٢١١ ألف سيارة أنتجتها فرنسا وعدد ١٨٢ ألفا أنتجتها بريطانيا و ١١٧ ألفا أنتجتها ألمانيا[١٤٤] ، ولم يكن من الغريب أن حدثت طفرة في استيراد المطاط والصفيح والنفط وسائر المواد اللازمة لتغذية هذه الصناعة ،

أما الصادرات وخاصة السيارات والآلات الزراعية والمعدات المكتبية فقد اتسعت للغاية في العشرينيات وهو ما ساعد عليه النمو السريع للاستثمارات الخارجية الأميريكية[١٤٥] ، رغم هذا يجدر بنا أن نذكر أن الولايات المتحدة فى هذه الفترة كانت تنتج أكثر مما تنتجه القوى الأخرى مجتمعة وأن قوتها الإنتاجية طاغية ، وكانت إنتاجية الفرد فيها حوالي ضعف نظيرتها في بريطانيا أو ألمانيا وعشرة أمثالها في الاتحاد السوفيتي أو إيطاليا[١٤٦] .

صحيح أيضا أن « النفوذ السياسي الأميريكي في العالم كان لا يتفق وقوتها الصناعية الفذة »[١٤٧] ، إلا أن هذا لم تكن له أهمية في العشرينيات ، فقد كان الشعب الأميريكي يرفض أداء دور رئيسي في السياسة العالمية بكل تعقيداته الدبلوماسية والعسكرية ، ولم يكن ثمة مبرر للتورط في الأحداث الخارجية ما دامت المصالح التجارية الأميريكية لم تكن تتأثر بتصرفات الدول الأخرى بصورة واضحة ، كما أن القفزات التي حققتها الصادرات والواردات الأميريكية لم تكن لها مكانة في الاقتصاد القومي لأن البلاد كانت ببساطة لديها اكتفاء ذاتي ، والحقيقة أن نسبة السلع المصنعة المصدرة إلى إنتاجها الإجمالي كانت تقل عن ١٠٪ عام ١٩١٤ و ٨٪ عام ١٩٢٩[١٤٨] مما يفسر أسباب استجابة السياسة الاقتصادية الأميريكية للاحتياجات الداخلية بصورة أكبر ، رغم قبول أفكار السوق العالمية من حيث المبدأ ، فلم تكن للعالم الخارجي أهمية تذكر للرخاء الأميريكي سوى فيما يتصل بمواد خام محددة ، وفي النهاية فإن الشئون الدولية في العقد التالي لعام ١٩١٩ لم تكن توحي بوجود خطر كبير على المصالح الأميريكية ، كان الأوروبيون لا يزالون يتنازعون ولو بدرجة أقل من أوائل العشرينيات وكانت روسيا في عزلتها واليابان في إذعانها وتم احتواء التنافس البحري في معاهدات واشنطن ، وفي ظل هذه الظروف تمكنت الولايات المتحدة من خفض جيشها إلى درجة كبيرة (حوالي ١٤٠ ألف رجل) ولو أنها سمحت بتكوين قوة جوية كبيرة وحديثة وسمحت للبحرية بتطوير برامجها الخاصة بحاملات طائراتها وسفنها الكبيرة[١٤٩] ، وبينما كان القادة

العسكريون يشكون من ضعف مواردهم من الكونجرس ومن بعض الإجراءات التي أضرت بالأمن القومي (من قبيل قرار **ستيمسون** عام ١٩٢٩ ، بإنهاء خدمة جهاز فك الشفرة على أساس أن « السادة المتحضرين لا يقرأون بريد بعضهم البعض »[١٥٠] كانت الحقيقة أن هذا كان عقداً تمكنت فيه الولايات المتحدة من البقاء كعملاق اقتصادي ولكن كقوة عسكرية متوسطة ، وربما كان من أعراض هذه الفترة من الهدوء أن الولايات المتحدة كانت لا تملك بعد هيئة عسكرية مدنية مشتركة على مستوى عال للنظر في القضايا الاستراتيجية مثل « لجنة الدفاع الملكية » في بريطانيا أو مجلس الأمن القومي فيها فيما بعد ، وفيم كانت الحاجة إليه والشعب الأميريكي كان قد قرر بحسم رفض فكرة الحرب ؟ .

سبق وصف الدور الرائد للولايات المتحدة في وقوع الانهيار المالي لعام ١٩٢٩[١٥١] ، والأهم هو أن الكساد الذي تلى والحروب الجمركية قد أضرت باقتصادها أكثر من اقتصاديات أية دولة أخرى ، وإذا كان هذا يرجع إلى الطبيعة المتذبذبة وغير المقيدة للرأسمالية الأميريكية فقد كان للقرار المصيري باختيار فرض الحماية الجمركية « بتعريفة **سموت هاولى** » لعام ١٩٣٠ أثره أيضاً ، ورغم شكاوى المزارعين الأميريكيين وبعض الجماعات الصناعية من التنافس الخارجي غير العادل إلا أن إنتاجية البلاد زراعياً وصناعياً كانت تعني أن أى خلل في النظام التجاري العالمي المفتوح يؤدى إلى الإضرار بالمصدرين أكثر من غيرهم وهو ما يدل عليه فائض الصادرات على الورادات ، وقد انهار إجمالي الناتج القومي للبلاد من ٩٨,٤ مليار دولار عام ١٩٢٩ إلى نصف هذا الرقم بعد ثلاث سنوات ، وكانت قيمة السلع المصنعة في عام ١٩٣٣ تقل عن ربع ما كانت عليه عام ١٩٢٩ ، ففقد مايقرب من ١٥ مليون عامل وظائفهم ومصادر عيشهم ، وفي نفس الفترة انخفضت قيمة الصادرات الأميريكية من ٥,٢٤ مليار دولار إلى ١,٦١ مليار وهو انخفاض نسبته ٦٩٪[١٥٢] ، وباندفاع سائر الدول إلى تكوين معسكرات تجارية للحماية الجمركية انهارت الصناعات الأميريكية التي اعتمدت بشدة على الصادرات ،

فانهارت صادرات القمح من ٢٠٠ مليون دولار إلى ٥ ملايين في عشر سنوات ، وانخفضت صادرات السيارات من ٥٤١ مليون دولار عام ١٩٢٩ إلى ٧٦ مليوناً عام ١٩٣٢[١٥٣] ، انهارت التجارة العالمية تماماً إلا أن نصيب الولايات المتحدة من التجارة العالمية تقلص بصورة أسرع من ١٣,٨٪ عام ١٩٢٩ إلى أقل من ١٠٪ عام ١٩٣٢ ، وفي حين استعادت بعض القوى الكبرى الأخرى نشاطها بصورة مطردة في أواخر الثلاثينيات عانت الولايات المتحدة كساداً اقتصادياً عنيفاً آخر في عام ١٩٣٧ مما أفقدها كثيراً مما تحقق في السنوات الخمس التي سبقت ذلك العام ، ولكن نظراً لما أطلق عليه « الاقتصاد العالمي المفكك الأوصال »[١٥٤] أى الاندفاع نحو تكوين معسكرات تجارية أشد انغلاقاً مما كانت عليه في العشرينيات فإن هذا « الانهيار الأميريكي الثاني » لم يلحق أضراراً تذكر بالدول الأخرى ، وكانت النتيجة الكلية أن انخفض نصيب الولايات المتحدة من الناتج الصناعي العالمي في عام أزمة ميونيخ عنه في أى وقت آخر منذ حوالي ١٩١٠ (جدول ٣٠) .

جدول (٣٠) : أنصبة الناتج الصناعي العالمي : ٢٩ ــ ١٩٣٨[١٥٥] (٪)

	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٣٧	١٩٣٨
الولايات المتحدة	٤٣,٣	٣١,٨	٣٥,١	٢٨,٧
الاتحاد السوفيتي	٥,٠	١١,٥	١٤,١	١٧,٦
ألمانيا	١١,١	١٠,٦	١١,٤	١٣,٢
بريطانيا	٩,٤	١٠,٩	٩,٤	٩,٢
فرنسا	٦,٦	٦,٩	٤,٥	٤,٥
اليابان	٢,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٨
إيطاليا	٣,٣	٣,١	٢,٧	٢,٩

ونظراً لحدة هذا الانهيار وتدهور نصيب التجارة الخارجية في إجمالي الناتج القومي أصبحت السياسة الأميريكية أشد انطواء على ذاتها وخاصة في عهدي **هوفر وروزفلت** ، ونظراً لقوة الرأى العام المنادي بالعزلة ومجموعة مشكلات **روزفلت**

الملحة في الداخل فلم يكن من المتوقع أن يوجه للشئون الدولية ذلك الاهتمام الشديد الذي كان **كورديل هل** ووزارة الخارجية تنتظره منه ، ولكن نظراً للوضع الحرج الذي استمرت الولايات المتحدة تحتله في الاقتصاد العالمي يبقى قدر من الحق في انتقاد « انشغالها بالإصلاح الداخلي » و « الرغبة في ظهور نتائج فورية وعادة انتهاج سياسات لا تتروى كثيراً في حساب تأثير البرامج الأميريكية على الدول الأخرى »(١٥٦) ، فكان حظر القروض لعام ١٩٣٤ لأية حكومة أجنبية تأخرت في سداد ديونها الحربية وحظر تصدير الأسلحة في أوقات الحرب لعام ١٩٣٥ ومنع تقديم القروض للأطراف المتحاربة بعده بقليل قد أدى إلى شعور بريطانيا وفرنسا بحذر أكبر من مواجهة الدول الفاشية ، وكان شجب تصرفات إيطاليا عام ١٩٣٥ مصحوباً بزيادات هائلة في الإمدادات البترولية لنظام **موسوليني** مما أدى إلى ذعر في قيادة البحرية البريطانية ، وأدت القيود التجارية العديدة التي فرضت على ألمانيا واليابان — رداً على عدوانيتهما — إلى استفرازهما دون تقديم عون كبير للدول المناهضة لهما ، فكانت دبلوماسية **روزفلت** الاقتصادية تخلق أعداء دون كسب أصدقاء أو حلفاء(١٥٧) ، ولعل أخطر نتائج هذا الاتجاه كانت الشكوك المتبادلة التي ثارت بين « الهوايت هول » وواشنطن في وقت أعلنت فيه الدول الشمولية تحديها السافر(١٥٨) .

وفي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ أصبح **روزفلت** أكثر قلقاً من الخطر الفاشي ، ولو أن الرأي العام الأميريكي والمصاعب الاقتصادية كانت تقيد حركته ، فكانت رسائله إلى برلين وطوكيو تتسم بالحدة وتشجيعه لبريطانيا وفرنسا أكثر تعاطفاً ولو أن هذا لم يساعدهما في شيء على المدى القصير ، وفي ١٩٣٨ كانت المفاوضات البحرية البريطانية الأميريكية السرية إشارة إلى تحركه نحو التمييز الاقتصادي وممارسته ضد الدول الشمولية ، كما أخذ **روزفلت** يمارس ضغوطه لإجراء زيادة واسعة النطاق في النفقات العسكرية ، وكما تدل الأرقام في جدول (٢٦) السابق كانت الولايات المتحدة حتى فى عام ١٩٣٨ تنفق على التسلح أقل مما تنفقه بريطانيا أو اليابان ،

ومع ذلك تضاعف إنتاج الطائرات بين ٣٧ و ١٩٣٨ ، وفي السنة الأخيرة قام الكونجرس بتمرير قانون « البحرية المتفوقة » الذي سمح بإجراء تطوير مكثف للأسطول ، وفي ذلك الوقت كانت تجرى تجارب على القاذفة ب ١٧ وكانت القوات البحرية تقوم بتنقية عقيدتها عن الحرب البرمائية وكان الجيش يكافح مع مشكلة الحرب المدرعة (بينما لم يكن يملك أية دبابة لها قيمة بعد) ويخطط لحشد قوة ضخمة[١٥٩] ، وعندما اشتعلت الحرب في أوروبا لم يكن أي من الأفرع مستعداً تماماً ولكنها كانت في حالة أفضل من حيث متطلبات الحرب الحديثة مما كانت عليه عام ١٩١٤ .

وحتى هذه الإجراءات التي اتخذت لإعادة التسلح قلما سببت إزعاجاً لاقتصاد في حجم اقتصاد الولايات المتحدة ، وكانت الحقيقة الأولى عن الاقتصاد الأميريكي في الثلاثينيات أنه كان لا يستخدم بكامل طاقته ، فكانت البطالة حوالي عشرة ملايين عام ١٩٣٩ ، إلا أن الإنتاجية الصناعية للعامل في الساعة قد تحسنت كثيراً بسبب الاستثمارات في أحزمة النقل والمحركات الكهربائية (بدلاً من البخارية) والتقنيات الإدارية الأفضل ، ونظراً لضعف الطلب لم تكن لخطط « التعاملات الجديدة » آثار كافية لتنشيط الاقتصاد ، وفي ١٩٣٨ مثلاً كانت الولايات المتحدة تنتج ٢٦,٤ مليون طن من الصلب في حين كان ثلث مصانع إنتاج الصلب معطلاً عن العمل ، إلا أن هذا الاستخدام بالطاقة غير الكاملة كان على وشك التغير على أثر خطة إعادة التسلح الضخمة[١٦٠] ، وكان قانون ١٩٤٠ بمضاعفة حجم الأسطول البحري الميداني وخطة الجيش بإنشاء ٨٤ فرق جوية تضم ٧٨٠٠ طائرة مقاتلة وتكوين جيش قوامه مليون رجل لها آثارها على اقتصاد لا يعاني من مشكلات جذرية ، بل مجرد ضيق مدى الاستخدامات بسبب الكساد ، فكانت الولايات المتحدة تمتلك قدرات عديدة إضافية في حين كانت الدول الأخرى تعمل زيادة عن قدراتها ، لهذا فإن أهم الإحصاءات في فهم محصلات الصراع التالي لم تكن الأرقام الخاصة بإنتاج الصلب أو الناتج الصناعي وإنما الأرقام التي تحاول قياس

جدول ٣١ : الدخل القومي للقوى الكبرى فى ١٩٣٧ ونسبة الإنفاق على الدفاع[١٦١]

	الدخل القومي (بمليارات الدولارات)	نسبة الانفاق الدفاعي
الولايات المتحدة	٦٨	١,٥
بريطانيا	٢٢	٥,٧
فرنسا	١٠	٩,١
ألمانيا	١٧	٢٣,٥
إيطاليا	٦	١٤,٥
الاتحاد السوفيتي	١٩	٢٦,٤
اليابان	٤	٢٨,٢

الدخل القومي (جدول ٣١) والإمكانات العسكرية (جدول ٣٢) ، فكل من الحالتين تذكرنا بأن الولايات المتحدة إذا كانت قد عانت من الكساد العظيم فقد بقيت « عملاقاً نائماً » على حد تعبير أدميرال **ياموتو** .

وتقدم صحوة هذا العملاق بعد ١٩٣٨ وبخاصة بعد ١٩٤٠ تأكيداً نهائياً لقضية التوقيت الخطيرة في سباقات التسلح والحسابات الاستراتيجية في هذه الحقبة ، فكانت الولايات المتحدة ــ كما كانت بريطانيا والاتحاد السوفيتي منذ فترة مضت ــ تسعى إلى سد الهوة التسليحية التي انفرجت عن طريق الإنفاق الفادح على الدفاع في الدول الفاشية ، أما قدرتها على سبق الدول الأخرى في الإنفاق إذا ما وجدت النية في الداخل فكانت واضحة في الإحصاءات ، فإلى عام ١٩٣٩ كانت النفقات الدفاعية الأميريكية تمثل ١١,٧٪ من إجمالي النفقات و ١,٦٪ من إجمالي الناتج القومي[١٦٢] وهى نسبة تقل بصورة رهيبة عنها في أية دولة أخرى ، وكانت أية زيادة في نصيب النفقات الدفاعية من اجمالي الناتج القومي تعني تلقائياً تحول

جدول (٣٢) إمكانات القوى الكبرى العسكرية عام ١٩٣٧[١٦٣]

الولايات المتحدة	٪٤١,٧
ألمانيا	٪١٤,٤
الاتحاد السوفيتي	٪١٤,٠
بريطانيا	٪١,٢
فرنسا	٪٤,٢
اليابان	٪٣,٥
إيطاليا	٪٢,٥
مجموع القوى السبع	٪٩٠,٥

الولايات المتحدة إلى أقوى دولة في العالم من الناحية العسكرية ، كما أن هناك دلائل عديدة على أن برلين وطوكيو قد أدركتا كيف تحد هذه التطورات من فرصتهما في التوسع المستقبلي ، وفي حالة **هتلر** كانت القضية معقدة بسبب احتقاره للولايات المتحدة كقوة متفسخة و « مخلطة » عنصرياً ، إلا أنه أحس بأنه لا يجرؤ على الانتظار إلى منتصف الأربعينيات ليستأنف غزواته إذ كان التوازن العسكري حينئذ سيرجح كفة المعسكر البريطاني الفرنسي الأميريكي بصورة حاسمة[١٦٤] ، أما على الجانب الياباني فكانت الولايات المتحدة تؤخذ مأخذ الجد فكانت الحسابات أدق ، ومن ثم قدرت البحرية اليابانية أن قوتها الحربية ستكون ٧٠٪ من البحرية الأميريكية في نهاية ١٩٤١ في حين أنها كانت ستنخفض إلى ٦٥٪ عام ١٩٤٢ وإلى ٥٠٪ عام ١٩٤٣ ثم إلى ٣٠٪ عام ١٩٤٤[١٦٥] ، وكان لدى اليابان كألمانيا دافع استراتيجي قوى للتحرك السريع إذ كانت تود أن تفر من قدرها كدولة ذات وزن متوسط فى عالم تسيطر عليه القوى العظمى .

تطور الأزمة : ٣١ ـ ١٩٤٢

إن نقاط القوة والضعف لدى كل من القوى الكبرى عندما ينظر إليها في مجملها وفي تكاملها أيضاً مع ديناميات العصر الاقتصادية والتقنية يصبح من السهل

فهم مسار الدبلوماسية الدولية في الثلاثينيات ، وهذا لا يعني أن الجذور المحلية لمختلف الأزمات ، سواء في موكدين أو أثيوبيا — لم يكن لها دخل أو أن القوى الكبرى لو كانت على وفاق فيما بينها ما كانت ثمة مشكلات دولية ، وإنما كان من الواضح أنه ما أن تنشب أزمة إقليمية كان رجال الدولة في كل من العواصم الكبرى تضطر إلى النظر إلى الأحداث في ضوء كل من المسرح الدبلوماسي الأكبر ومشكلاتهم الداخلية الضاغطة ، ويشرح هذه النقطة رئيس الوزراء البريطاني **ماكدونالد** لزميله **بالدوين** بطريقة طريفة بعد مسألة منشوريا عام ١٩٣١ وتفاعلها مع أزمة الاسترليني وانهيار الحكومة العمالية الثانية فيقول :

كنا جميعا منشغلين بالمتاعب اليومية المستمرة ولم تكن لدينا فرصة تأمل الصورة الكاملة وصياغة السياسة الملائمة لها ، فكنا نمر من اضطراب إلى اضطراب آخر(١٦٦) .

وهذه ملحوظة طيبة عن كيفية اهتمام الساسة وسرعة استجابتهم دون استراتيجية بعيدة المدى ، ولكن حتى بعد أن استردت الحكومة البريطانية أنفاسها لم يكن ثمة دليل على أنها فكرت في تغيير سياستها الحذرة تجاه غزو اليابان لمنشوريا ، وبصرف النظر عن الحاجة الدائمة للتعامل مع المشكلات الاقتصادية وكره الرأى العام لتعقيدات الشرق الأقصى ، كان القادة الإنجليز واعين أيضاً بضغوط الأقاليم التابعة من أجل إحلال السلام وتناقض الدفاعات الاستعمارية في منطقة تتمتع فيها اليابان بمزايا استراتيجية ، على أى الأحوال كان بعض الإنجليز يوافقون على قرار طوكيو بالتعامل مع القوميين الصينيين المثيرين للمتاعب وبعض آخر يزيد الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع اليابان ، وعندما شحبت هذه المشاعر على أثر اعتداءات يابانية أخرى كان الطريق إلى اتخاذ أفعال أقوى من جانب « الهوايت هول » يمر بعصبة الأمم وبالتعاون مع القوى الكبرى الأخرى .

إلا أن العصبة رغم مبادئها التي تثير الإعجاب لم يكن لديها الوسائل الفعالة لردع العدوان الياباني في منشوريا سوى القوات المسلحة لأعضائها من القوى

الكبرى ، ومن ثم فإن استعانتها بلجنة لايتون لتقصى الحقائق قد أعطى للقوى الكبرى مجرد عذر لتأجيل القرار في حين واصلت اليابان غزواتها ، ومن بين الدول الكبرى لم يكن لإيطاليا مصالح حقيقية في الشرق الأقصى ، أما ألمانيا فرغم صلاتها التجارية والعسكرية بالصين فقد فضلت الانتظار ومراقبة ما إذا كانت « تطويرية » اليابان يمكن أن تقدم سابقة لها فائدتها في أوروبا ، وكان الاتحاد السوفيتي مهتماً بعدوانية اليابان إلا أنه لم يكن من المحتمل دعوته للتعاون مع القوى الأخرى ولم تكن لديه النية على الاندفاع وحده ، وكان الفرنسيون فى ورطة ، فلم تكن لديهم الرغبة في رؤية سوابق تحدث لتغيير الحدود الإقليمية القائمة وللاستهانة بقرارات عصبة الأمم ، ومن ناحية أخرى كان الفرنسيون قلقين من إعادة التسلح الألمانية السرية ، وعلى الحاجة إلى الإبقاء على الواقع القائم في أوروبا ، فكانت تروعهم فكرة قيام تعقيدات في الشرق الأقصى تشد الانتباه وربما الموارد العسكرية بعيداً عن المشكلة الألمانية ، وبينما وقفت باريس موقفاً معلناً متشدداً إلى جانب مبادىء العصبة تركت طوكيو تعلم أنها متفهمة لمشكلات اليابان في الصين[١٦٧] ، وعلى النقيض من ذلك فإن الحكومة الأميريكية لم تغفر التصرفات اليابانية التي اعتبرتها تهديداً لعالم الباب المفتوح الذى كان أسلوب الحياة الأميريكية يعتمد عليه نظرياً ، إلا أن شجب **ستيلمسون** وزير الخارجية الذى تتضح فيه النبرة المثالية فلم يجذب انتباه **هوفر** الذي كان يخشى تعقيدات الغزو ولا انتباه الحكومة البريطانية التي كانت تحبذ التعنيف على المشاركة في حملة صليبية ، وكانت النتيجة مشاجرة بين **ستيلمسون** **وهوفر** في مذكراتهما وتراثاً من فقدان الثقة بين واشنطن ولندن ، وكانت كل هذه الأشياء تقدم مثالاً لما أسماه أحد الدارسين « حدود السياسة الخارجية »[١٦٨] .

وسواء تم تنفيذ تحريك الجيش الياباني إلى داخل منشوريا أم لم يتم[١٦٩] دون علم الحكومة في طوكيو فقد كان هذا أقل أهمية من حقيقة أن هذا التصرف قد أحرز نجاحاً وتم تطويره دون أن يستطيع الغرب فعل أى شىء يذكر إزاءه ، وكانت النتائج الأوسع نطاقاً أن العصبة قد اتضح أنها أداة غير فعالة في منع العدوان ، وأن

الديمقراطيات الغربية الثلاث كانت عاجزة عن اتخاذ موقف موحد ، وقد وضح ذلك أيضا فى الجدل المعاصر في جنيف حول نزع السلاح البري والجوي ، وهنا كانت الولايات المتحدة غائبة بالطبع ، لكن الخلافات البريطانية الفرنسية حول كيفية الاستجابة للمطالب الألمانية بالمساواة والتملق البريطاني المستمر من إعطاء أية ضمانات تهدىء من مخاوف فرنسا كانت تعني أن نظام **هتلر** الجديد كان يستطيع الخروج من المباحثات وإلغاء المعاهدات المبرمة دون خوف من أى عقاب(١٧٠) .

كان تجدد التهديد الألماني عام ١٩٣٣ يضع قيوداً جديدة على التعاون البريطاني الفرنسي الأميريكي في وقت انهار فيه « المؤتمر الاقتصادي العالمي » وأعادت الديمقراطيات الثلاث فيه عملاتها ومعسكراتها التجارية ، ورغم تعرض فرنسا المباشر للخطر الألماني كانت بريطانيا هي التي شعرت بالتعدي على حريتها في المناورة ، وفي ١٩٣٤ اتفقت الحكومة و « لجنة المتطلبات الدفاعية » المنبثقة عنها على أن اليابان تمثل الخطر الأكثر إلحاحا في حين أن ألمانيا هي التهديد الأخطر على المدى البعيد ، وكان من المستحيل الوقوف بقوة في مواجهة كلا القوتين ، ولهذا كان من المهم تحقيق مصالحة مع إحداهما ، فحبذت بعض الدوائر عقد مصالحة مع اليابان من أجل زيادة القدرة على مواجهة ألمانيا ، أما وزارة الخارجية البريطانية فقد رأت أن التفاهم الإنجليزي الياباني في الشرق الأقصى سيدمر علاقات لندن الدقيقة بالولايات المتحدة ، ومن ناحية أخرى يمكن الإشارة إلى تلك الدوائر الاستعمارية والبحرية التي كانت تريد إعطاء الأولوية لتقوية دفاعات بريطانيا في الشرق بحيث يستحيل تجاهل القلق الفرنسي من الصحوة الألمانية (بعد ١٩٣٥) أو الخطر المتزايد من القوات الجوية الألمانية ، وفي بقية العقد سعت دوائر صنع القرار في « الهوايت هول » إلى الفرار من هذا المأزق الاستراتيجي لمواجهة خصمين على طرفي العالم(١٧١) .

وفي عامي ٣٤ و ١٩٣٥ كان هذا المأزق مؤرقاً إلا أنه لم يكن حاداً ، فإذا كان نظام **هتلر** نظاماً غير مريح فقد عرض استعداده المفاجىء للتفاوض لإقرار حل لبولنده ، على أية حال كانت ألمانيا لا تزال أضعف عسكرياً من فرنسا أو روسيا ،

كما أن سعي ألمانيا للتحرك داخل النمسا في أعقاب اغتيال **دولفوس** عام ١٩٣٤ أثار غضب **موسوليني** فنشر قواته على ممر برينر كتحذير ، وكان وجود إيطاليا وارتباطها بالقوى القائمة أمراً مريحاً بالنسبة لفرنسا التي كانت تسعى لتشكيل تحالف مناهض لألمانيا على « جبهة شتريزا » في إبريل ١٩٣٥ ، وفي ذات الوقت تقريباً أشار **ستالين** إلى رغبته هو أيضا في الانضمام إلى الدول « المحبة للسلام » ، وفي ١٩٣٥ انضم الاتحاد السوفيتي إلى عصبة الأمم بل وأقام معاهدات أمن مع باريس وبراغ ، ورغم معارضة **هتلر** الصريحة لإقامة « لوكارنو شرقية » إلا أن ألمانيا كانت و وقد تم احتواؤها من كل الجوانب ، وفي الشرق الأقصى كانت اليابان هادئة[١٧٢] .

وفي النصف الثاني من عام ١٩٣٥ أخذ هذا المسرح في التفكك سريعاً دونم أن يرفع **هتلر** يده ، فكانت المفاهيم المختلفة بين إنجلترا وفرنسا عن « المشكلة الأمنية » قد تكشفت في قلق بريطانيا من تجدد الروابط بين فرنسا وروسيا من ناحية والاتفاقية البحرية البريطانية الألمانية في يونيو ١٩٣٥ من ناحية أخرى ، وكان كل طرف يأخذ الإجراء الذي اتخذه على أنه كسب أمني إضافي ، فكانت فرنسا ترغب في إدخال الاتحاد السوفيتي في التوازن الأوروبي وكانت بريطانيا تتوق إلى تلبية احتياجاتها البحرية في المياه الأوروبية وفي الشرق الأقصى ، إلا أن كلا من الخطوتين كانت تبدو للطرف الآخر كإشارة خاطئة لبرلين[١٧٣] ، كان هذا التضارب ضاراً إلا أنه لم يصل إلى درجة كارثة كما هو الحال بالنسبة لقرار **موسوليني** بغزو الحبشة على أثر سلسلة من الصدامات المحلية وسعياً عقيماً نحو تحقيق مجده الخاص لإقامة إمبراطورية رومانية جديدة ، وكان هذا أيضاً مثالاً جيداً لنزاع إقليمي ذى عواقب خطيرة للغاية ، فبالنسبة لفرنسا التي فزعت من فكرة تحول حليف جديد مناهض لألمانيا إلى خصم عنيد كانت الحكاية الحبشية بمثابة كارثة محققة ، فكان التعدي الفاضح على مبادىء عصبة الأمم أمراً مقلقاً كما حدث في استعراض **موسوليني** لقوته (إذ أين كانت ضربته التالية ؟) ، ومن ناحية أخرى كان دفع إيطاليا نحو المعسكر الألماني يعد أمراً غبياً مروعاً من الناحية السياسية الواقعية البحتة ، إلا أن الاعتبار

الأخير لم يكن يساور البريطانيين المثاليين[١٧٤] ، إلا أن مأزق الحكومة البريطانية كان كبيراً أيضاً إذ كان عليها أن تعالج قلقاً شعبياً أكبر من تجاوز إيطاليا لمبادىء عصبة الأمم ، وما يمكن أن تفعله اليابان في الشرق الأقصى إذا ما اضطربت أوضاع الغرب المتوسط ، وبينما كانت فرنسا تخشى أن يؤدى النزاع مع إيطاليا إلى إغراء **هتلر** بدخول الراين كانت بريطانيا تشك في أن يؤدي إلى تشجيع اليابان على التغلغل في آسيا خاصة وأن طوكيو في ذلك كانت على وشك إلغاء المعاهدات البحرية والانطلاق في دعم أسطولها البحري[١٧٥] ، وكانا كلاهما على حق بصورة عامة ، وكانت المشكلة كالعادة تكمن في حل الإشكال الملح ومضاعفاته على المدى البعيد .

وثبتت صحة المخاوف الفرنسية أولاً ، فقد أدى عرض بريطاني فرنسي عام ١٩٣٥ بإجراء تعديل حدودي في شمال شرق أفريقيا لصالح إيطاليا إلى تفجر سخط الرأى العام البريطاني بخاصة ، ولكن بينما كانت حكومتا لندن وباريس ممزقتين بين الاستجابة لهذا الاتجاه ومواجهة الأسباب الاستراتيجية و الاقتصادية لاحتمال الدخول في حرب مع إيطاليا أصدر **هتلر** أوامره باحتلال منطقة الراين المنزوعة السلاح (مارس ١٩٣٦) ، من الناحية العسكرية البحتة لم تكن هذه ضربة ، ولم يكن من المحتمل أن توجه فرنسا هجوماً ضد ألمانيا وكان من المستحيل على بريطانيا أن تفعل نفس الشيء[١٧٦] ، إلا أن هذا التداعي الإضافي لمعاهدة فرساي والتخلي التام عن معاهدة لوكارنو أثار المشكلة العامة عن الطريقة المقبولة دولياً لتغيير الواقع القائم ، ولما فشل كبار أعضاء العصبة في وقف عدوان **موسوليني** عام ١٩٣٥ فقد فقدت العصبة مصداقيتها أو كادت ، فلم تلعب دوراً يذكر في الحرب الأهلية الأسبانية مثلاً أو في هجوم اليابان على الصين عام ١٩٣٧ ، وإذا كان لابد من مراجعة أية تغييرات أخرى على النظام الإقليمي القائم أو السيطرة عليه على الأقل ، ماكان ذلك ليتم إلا بتحركات محددة ضد الدول « التطويرية » من جانب القوى الكبرى .

لم يكن اللجوء إلى القوة المسلحة يبدو كاحتمال عملي بالنسبة لهذه القوى ، وبدأت الدول الفاشية في التقارب فيما بينها ، ففي نوفمبر ١٩٣٧ وقعت ألمانيا

واليابان على معاهدة بعد أن أعلن **موسوليني** (قيام محور روما ــ برلين بمدة قصيرة) في حين كان خصومهم يتجهون نحو التفكك والفرقة[١٧٧] ، ورغم الاعتراضات الأميريكية على غزو اليابان للصين إلا أن ١٩٣٧ لم يكن عاماً مناسباً لكي يتخذ **روزفلت** خطوات حاسمة في الشئون الخارجية حتى إن أراد ، فقد أصيب الاقتصاد بكساد جديد وكان الكونجرس يناقش سن تشريع حيادي أشد إحكاما ، وكان كل ما يستطيع **روزفلت** أن يقدمه هو الإدانة الشفهية دون أى وعد باتخاذ إجراء عملي ، لهذا كانت سياسته تميل إلى تعزيز الشكوك البريطانية الفرنسية تجاه إمكانية الاعتماد على الولايات المتحدة[١٧٨] ، وكان **ستالين** أيضاً يركز جهوده على الشئون الداخلية حيث كانت حركاته التطهيرية ومحاكماته الصورية في ذروتها ، ورغم مساعداته الحذرة للجمهورية الأسبانية في الحرب الأهلية إلا أنه كان واعيا لكراهية الكثيرين في الغرب « للقمصان الحمراء » أكثر من كرههم « للقمصان السوداء » و لخطورة الاندفاع في صراع ضد المحور ، وكانت تصرفات اليابان في الشرق الأقصى وتوقيع المعاهدة الألمانية اليابانية قد زادت من حذره .

وكانت القوة التي تأثرت إلى أقصى درجة وأسوأها عامي ٣٦ ــ ١٩٣٧ هي فرنسا دون شك ، فكان اقتصادها كاسداً ، وساحتها السياسية منقسمة لدرجة ظن بعض المراقبين فيها أنها نذر الحرب الأهلية ، بل وكان نظامها الأمني المعقد في أوروبا قد تداعى تماما على أثر سلسلة من الضربات القاسية ، وقد أزال الاحتلال الألماني لإقليم الراين أى احتمال لتوجيه ضربة هجومية فرنسية لممارسة الضغط على برلين ، وكانت البلاد تبدو الآن أشد تعرضا للسلاح الجوي الألماني كما كانت القوات الجوية الفرنسية في طريقها إلى التقادم ، وأدت القضية الحبشية ومحور « برلين ــ روما » إلى تحويل إيطاليا من حليف محتمل إلى خصم على أقصى درجات الخطورة والتذبذب ، وكانت عودة بلجيكا إلى عزلتها بمثابة تشتيت للخطط القائمة للدفاع عن حدود فرنسا الشمالية ، ولم يكن من سبيل لمد خط ماجينو (بسبب التكاليف) لسد هذه الفجوة ، وأدت الحرب الأهلية الأسبانية إلى إثارة احتمال قيام

دولة فاشية موالية للمحور وراء ظهر فرنسا ، وفي أوروبا الشرقية كانت يوغسلافيا تتقدم نحو إيطاليا ودخل « الحلف المصغر » في طور السبات(١٧٩) .

في ظل هذه الظروف القائمة أصبح دور بريطانيا شديد الأهمية حيث حل **نيفيل شامبرلين** محل **بالدوين** كرئيس للوزراء في مايو ١٩٣٧ ، ونظرا لاهتمام **شامبرلين** بضعف بلاده الاقتصادي والاستراتيجي ورعبه الشخصي من احتمالات نشوب الحرب فقد قرر أن ينهي أية أزمة مستقبلية في أوروبا عن طريق تقديم عروض « ايجابية » ترضى أطماع الحكام الشموليين ، وعلى أثر شكوكه في الاتحاد السوفيتي ره « لكلام » **روزفلت** ونفاد صبره من اضطراب دبلوماسية فرنسا ونظرته للعصبة على أنها غير فعالة بدأ رئيس الوزراء في إتباع استراتيجيته الخاصة لتأمين السلام الدائم عن طريق المهادنة ، وحتى قبل ذلك كانت لندن تلمح لبرلين بتنازلات تجارية واستعمارية ، وكان دور **شامبرلين** هو تقريب الهوة باستعداده لإجراء تغييرات اقليمية في أوروبا نفسها ، وفي الوقت نفسه كان رئيس الوزراء يتوق إلى تحسين علاقاته مع إيطاليا أملا في اقصائها عن المحور(١٨٠) ، إلا أن هذا كله قد أثار جدلا واسعا ، فقد أدى إلى استقالة وزير الخارجية (**ايدن**) في أوائل ١٩٣٨ وإثارة انتقادات المناهضين للمهادنة في الداخل وزيادة الشكوك في واشنطن وموسكو ، ولكن كم من تحركات في التاريخ أثارت الشكوك ، وكان الصدع الحقيقي في استراتيجية **شامبرلين** هو أن **هتلر** لم يكن من الممكن مهادنته وكان مصرا على إقامة نظام إقليمي مستقبلي لا يقنع بتعديلات ضئيلة .

ولم تكتشف الحكومة البريطانية والفرنسية هذه الحقيقة إلا في عام ١٩٣٩ ، وكان الاستيلاء على النمسا في ربيع ذلك العام مثالا على شغف **هتلر** بالتحركات غير المعلنة ، ولكن هل يحق للمرء أن يعترض على مبدأ ضم الألمان إلى الألمان ؟ كانت هذه الخطوة مجرد دعم لقناعة **شامبرلين** بضرورة حل قضية الأقلية المتحدثة بالألمانية في تشيكوسلوفاكيا قبل أن تدفع هذه الأزمة بالقوى الكبرى إلى شفا الحرب ، وكانت مسألة اقليم سودتين مسألة أكثر استمرارية ، كما كان

لتشيكوسلوفاكيا الحق في سيادة مضمونة دوليا ، وكانت رغبة القوى الغربية في ارضاء **هتلر** تبدو متأثرة بالمخاوف الأنانية السلبية لا بالمثل الإيجابية ، إلا أن الحقيقة كانت أن **الفوهرر** هو الزعيم الوحيد في ذلك الوقت المستعد للقتال ، وكان غاضبا من أن تزول احتمالات سحق التشيك بالتنازلات التي حصل عليها في مؤتمر ميونخ ، وكان الأمر يحتاج إلى قوتين كبريين لإشعال حرب كبرى ، وفي ١٩٣٨ لم يكن **لهتلر** عدو مستعد للقتال[١٨١] .

نظرا لافتقاد الغرب للإرادة السياسية والشعبية للحرب فلا جدوى هاهنا من الدخول في جدال مطول حول ما كان يمكن أن يحدث لو كانت فرنسا وبريطانيا قد قاتلتا نيابة عن تشيكوسلوفاكيا ولو أنه جدير بالذكر أن التوازن العسكري لم يكن في صالح ألمانيا بالدرجة التي ظنها المدافعون عن سياسة المهادنة[١٨٢] ، الأمر الواضح هو أن هذا التوازن ظل يرجح لصالح **هتلر** بعد اتفاقية ميونيخ ، فكان إقصاء تشيكوسلوفاكيا كقوة أوروبية أساسية ذات ثقل متوسط في مارس ١٩٣٩ واستيلاء ألمانيا على الأسلحة والمصانع والمواد الخام التشيكية وشكوك **ستالين** المتزايدة تجاه الغرب قد زادت وزنا على العوامل التي كانت في صالح لندن وباريس من قبيل الزيادات الكبيرة في إنتاج الأسلحة البريطانية والتعاون العسكري البريطاني الفرنسي الوثيق ورجحان الرأى العام في بريطانيا وم تعمراتها بالوقوف ضد **هتلر** ، وفي الوقت نفسه فشل **شامبرلين** (في يناير ١٩٣٩) في إقصاء إيطاليا عن المحور أو ردعها عن اعتداءاتها على البلقان ولو أن **موسوليني** لم يكن ليقاتل على الفور إلى جانب زميله في الدكتاتورية في حرب كبرى ضد الدول الغربية لأسباب تخصه .

عندما بدأ **هتلر** في ممارسة الضغط على بولنده في ربيع ١٩٣٩ كانت احتمالات تفادي الصراع أقل منها في العام السابق وكان احتمال احراز انتصار فرنسي بريطاني إذا ما اندلعت الحرب ضعيفا جدا ، فأدى ضم ألمانيا لولاية رامب التشيكية في مارس ١٩٣٩ وتحرك إيطاليا إلى داخل ألبانيا بعد شهر بالديمقراطيات الغربية تحت ضغط متصاعد من شعوبها « لصد **هتلر** » إلى تقديم ضمانات لبولنده واليونان

ورومانيا وتركيا وبهذا ترتبط أوروبا الغربية بمصير أوروبا الشرقية إلى درجة لم تخطر على بال الإنجليز من قبل ، إلا أن بولنده لم يكن من الممكن مساعدتها بصورة مباشرة وأي عون غير مباشر كان سيصبح ضئيلا في فترة كان الجيش الفرنسي فيه قد اتخذ موقف الدفاع الاستراتيجي والإنجليز ، كانوا يركزون مواردهم على الدفاعات الجوية المطورة ، وكان العون المباشر الوحيد الذي كان من الممكن تقديمه لبولنده لابد أن يرد من الشرق واذا كانت حكومة **شامبرلين** غير متحمسة للاتفاق مع موسكو كان البولنديون من جانبهم يعترضون على وجود الجيش الأحمر على أراضيهم ، وكان اهتمام **ستالين** الأول هو كسب الوقت وتجنب الحرب ، وكان **هتلر** يحتاج إلى زيادة الضغط على دول الغرب للتخلي عن بولنده ، لهذا كان من صالح الدكتاتورين أن يعقدا « صفقة » على حساب **وارسو** بصرف النظر عن خلافاتهما الايديولوجية ، وقد أدى إعلان معاهدة مولوتوف ريبنتروب في ٢٣ أغسطس ١٩٣٩ المفاجىء إلى دعم موقف ألمانيا الاستراتيجي وجعل من الحرب حول بولنده أمرا محتوما ، وفي هذه المرة لم تكن المهادنة اختيارا مفتوحا أمام لندن وباريس حتى وإن كانت الظروف الاقتصادية والعسكرية تشير إلى ضرورة تفادي الدخول في صراع بين القوى الكبرى[١٨٣] .

هكذا شهد نشوب الحرب العالمية الثانية مواجهة أخرى بين بريطانيا وفرنسا من ناحية وألمانيا من ناحية أخرى ، وكما حدث عام ١٩١٤ تم تجريد قوة استكشافية بريطانية عبر القنال الإنجليزي في حين فرضت البحرية البريطانية الفرنسية حصارا بحريا[١٨٤] ، وكانت العوائق الاستراتيجية في هذه الحرب تختلف تماما عنها في الحرب السابقة وفي غير صالح الحلفاء ، فلم تكن ثمة جبهة شرقية ، وأدى الاتفاق بين برلين وموسكو على اقتسام بولنده إلى ترتيبات تجارية يتفادى بها التدفق المطرد من المواد الخام الواردة من روسيا أى آثار يفرضها الحصار على الاقتصاد الألماني ، وفي السنة الأولى من الحرب كان مخزون النفط والمواد الخام الأخرى منخفضا في ألمانيا إلا أن الإنتاج البديل والحديد السويدي والامدادات المتزايدة من روسيا ساعدت على سد الهوة ، كما أن قصور الحلفاء على الجبهة الغربية كان يعني ضعف

الضغوط على مخزون ألمانيا من النفط والمؤن ، ولم يكن لألمانيا حلفاء يساعدونها كالنمسا / المجر في حرب ١٤ ــ ١٩١٨ ، ولو كانت إيطاليا قد انضمت إلى الصراع في سبتمبر ١٩٣٩ لكان عجزها الاقتصادي قد شكل قيدا شديدا على مخزون الرايخ الضعيف ولأعاق توجيه ضربة ألمانية نحو الغرب عام ١٩٤٠ ، ومن المؤكد أن المشاركة الإيطالية كانت ستزيد من تعقيد موقف إنجلترا وفرنسا في المتوسط ولكن ليس إلى درجة كبيرة وجعل منه حياد روما قناة مفيدة للتجارة الألمانية وهو ما دعى العديد من واضعي الخطط في برلين إلى تمني أن يبق **موسوليني** على الخطوط الجاذبية(١٨٥) .

في حين أن « الحرب الزائفة » لم تضع الضعف الاقتصادي الألماني موضع الاختبار فإنها قد سمحت لألمانيا بتطوير عناصر الاستراتيجية القومية التي كانت القوات الدفاعية متفوقة فيها وهي أسلوب العمليات والأسلحة المترابطة والقوة الجوية التكتيكية والحرب الهجومية غير المركزية ، وقد أكدت الحملة البولندية بخاصة على كفاءة الحرب الخاطفة وكشفت عن أوجه عجز عديدة وعززت ثقة ألمانيا في قدرتها على التغلب على الخصوم بسرعة وفي هجمات مفاجئة وتركيز القوة الجوية والمدرعة ، وقد اتضح هذا مرة أخرى في التغلب السريع على الدنمارك والأراضي الواطئة ولو أن العوامل الجغرافية حالت دون بلوغ النرويج مما يبرر أسلوب الهجمات من الكر والفر إلى أن تم نشر السيادة الجوية الألمانية ، لكن أفضل مثال على تفوق الأسلوب العسكري الألماني وقدراته التكتيكية الحربية ظهر في الحملة الفرنسية في مايو / يونيو ١٩٤٠ عندما تمزقت مشاة الحلفاء الأضخمَ عددا وأقل تنظيماً وقواتهم المدرعة على يد فرق الدبابات والمشاه الراكبة بقيادة **غوديريان** وفي كل هذه المواجهات كان المهاجمون يتمتعون بتفوق جوي ظاهر ، وعلى عكس معارك ١٤ ــ ١٩١٦ التي لم يُظِهر فيها أى من الجانبين مهارة في التعامل مع الظروف المستحدثة للحرب كشفت معارك ١٩٤٠ عن المميزات الألمانية التي تفادت ضعف ألمانيا الاقتصادي على المدى البعيد(١٨٦) .

والأهم من ذلك أن آلة الحرب الألمانية بفوزها الحاسم في ٣٩ ــ ١٩٤٠ قد

طورت مواردها المتوفرة من النفط والمواد الخام ، فقد غنمت كثيرا من خصومها المهزومين ، بل وكان إقصاء فرنسا وعجز بريطانيا الواضح عن شن هجمة عسكرية كبرى يعني عدم احتمال وجود استنزاف حقيقي لموارد القوة الحربية الألمانية في هجماتها الكبيرة ، فقد تم مد خط بري للمواد الخام الأسبانية ، وأصبح الحديد السويدي آمنا من قوات الحلفاء ، وفزعت روسيا من نجاح **هتلر** السريع فزادت من إمداداتها ، وفي هذه الظروف كان دخول إيطاليا الحرب مع انهيار فرنسا لم يشكل إحرجاً اقتصادياً كما كان متوقعاً بل وشتتت موارد بريطانيا عن أوروبا وحولتها إلى الشرق الأدنى ولو أن هجومها الفاشل كشف عن مدى المبالغة في تقدير قوتها في الثلاثينيات(١٨٧) .

لو كانت الحرب قد اقتصرت على هذه الأطراف الثلاثة لكان من الصعب تحديد مدى استمرارها ، وقد قررت حكومة **تشرشل** استمرار القتال وظلت تحشد أعدادا هائلة من الجنود ومخزون المؤن وفاقت ألمانيا في بناء الطائرات والدبابات عام ١٩٤٠ مثلا(١٨٨) ، وبينما كان احتياطي بريطانيا من الذهب والدولار حينذاك لا يكفي لسداد قيمة الإمدادات الأميركية كان **روزفلت** يخطط لنقض قانون الحياد الضار واقناع الكونجرس بأنه كان من صالح الولايات المتحدة أن تدعم بريطانيا(١٨٩) ، وكانت النتيجة الكلية ترك الطرفين المتحاربين الرئيسيين في وضع العجز عن الحاق أضرار حاسمة بالطرف الآخر ، واذا كانت « معركة بريطانيا » قد جعلت عبور القنال الإنجليزي والغزو أمرا مستحيلا على الألمان فقد كان انعدام التوازن في القوات البرية قد جعل من المستحيل على الجيش البريطاني أن يدخل أوروبا ، ورغم بعض الغارات على شمال الأطلنطي كان الأسطول السطحي الألماني في وضع لا يمكنه من هزيمة الأسطول البريطاني ، ومن ناحية أخرى كانت هجمات الغواصات ذات خطر شديد بفضل تكتيكات **دوينتز** الحديثة وغواصاته الجديدة ، وفي شمال أفريقيا والصومال والحبشة كان من السهل على القوات البريطانية أن تستولى على المواقع الإيطالية ولكن كان من الصعب عليها أن تتعامل مع الطريقة المتفجرة من الحرب

والتي اتبعها روميل أو القوات المهاجمة في اليونان ، وكانت السنة الثانية مما أطلق عليه « آخر الحروب الأوروبية » تتميز بانتصارات دفاعية ومكاسب ضيقة النطاق لا بغزوات أو مواجهات ملحمية(١٩٠) .

كان قرار **هتلر** المصيري بغزو روسيا في يونيو ١٩٤١ بمثابة تغيير للأبعاد الكاملة للصراع ، فمن الناحية الاستراتيجية كان معناه أن ألمانيا كان عليها أن تقاتل على عدة جبهات وبالتالي أن ترتد إلى مأزق ١٤ ــ ١٩١٧ مما كان يشكل عبئاً كبيراً على القوات الجوية التي كانت أسرابها منتشرة بين الغرب والشرق والبحر المتوسط ، كما ضمن بقاء وضع بريطانيا في الشرق الأوسط كنقطة انطلاق لهجمات مضادة من جانب العدو في المستقبل ، وكان من المؤكد أن **هتلر** كان يستطيع أن يقضي عليها لو كان قد جرد ربع قواته وطائراته المستخدمة في عملية باربار وسا إليها ، وكان الأهم من كل شيء أن المساحة الجغرافية الهائلة والمتطلبات الإمدادية للغزو لمئات الأميال في عمق روسيا قد قضت على أكبر مميزات القوات الألمانية وهي قدرتها على شن هجمات صاعقة في نطاقات محدودة بهدف السيطرة على العدو قبل أن تبدأ إمداداتها في النفاد وآلتها الحربية في التباطؤ ، وعلى النقيض من الطابور الهائل من قوة خط القتال والذى جمعته ألمانيا وحلفاؤها في يونيو ١٩٤١ كانت موارد الاستمرار في القتال ضعيفة وخاصة في ضوء نظام الطرق الضعيف ، ولم يكن قد جرى التفكير في حرب الشتاء اذ كان من المفترض أن القتال كان سينتهي في غضون ثلاثة أشهر ، وكان إنتاج ألمانيا من الطائرات في ١٩٤١ أقل من إنتاج روسيا وبريطانيا وبالطبع الولايات المتحدة ، وكانت الدبابات الألمانية أقل عددا من الروسية ، وكانت إمدادات النفط والمؤن قد نفدت بسرعة بسبب الغزو المتواصل(١٩١) ، وحتى عندما نجحت القوات الألمانية في الميدان وسمحت أوامر **ستالين** بالانتشار في مواجهة الهجوم الكاسح للألمان بقتل وأسر ثلاثة ملايين روسي في الأشهر الأربعة الأولى من القتال فإن هذا في حد ذاته لم يحل المشكلة ، فكان يمكن لروسيا أن تتحمل خسائر مفزعة في الأرواح والمعدات وتتخلى عن مليون

ميل مربع من الأرض دون أن تهزم ، وما كان الاستيلاء على موسكو ولا على ستالين نفسه ليجبرها على الاستسلام نظرا للاحتياطيات الفذة التي تملكها البلاد ، خلاصة القول إن هذه كانت حربا بلا حدود ولم يكن الرايخ الثالث قادرا أو مهيأ لخوضها رغم كل نجاحة وتفوقه القتالي .

وسواء كانت روسيا ستنجو من الجيش الألماني على أبواب موسكو ومن هجوم ياباني كاسح على سيبريا في ديسمبر ١٩٤١ فهذه مسألة مختلفة من السهل تأملها ولكن من المستحيل الاجابة عليها ، وكانت اليابان بتوقيعها على المعاهدة الثلاثية (سبتمبر ١٩٤٠) مع ألمانيا وإيطاليا ومعاهدة الحياد (ابريل ١٩٤١) مع الاتحاد السوفيتي تأمل ردع الاتحاد السوفيتي في حين تركزها على توسعاتها في الجنوب ، إلا أن الكثيرين في طوكيو قد أغرتهم أنباء تقدم ألمانيا نحو موسكو للدخول في حرب ضد روسيا ، ولو كان الجيش الياباني قد وجه ضربته بالفعل إلى غريمه التقليدي في آسيا بدلا من الدخول في العمليات الجنوبية لكان لايزال من الصعب على روزفلت أن يقنع الشعب الأميريكي بخوض هذه الحرب بكامل طاقته ، ولكانت المساعدات التي كانت ستقدمها بريطانيا لروسيا في الشرق الأقصى ضئيلة ، بدلا من مواجهة هذين المخططين الرهيبين على جبهتين ، كان ستالين قادرا على تحويل فصائل قواته الجيدة التدريب والتي تتحمل الشتاء القارس من سيبريا في أواخر ١٩٤١ للمساعدة على صد الهجوم الألماني ثم على اعادتها إلى مكانها[١٩٢] ، ومن وجهة نظر طوكيو كان القرار بالتوسع جنوبا يبدو منطقيا تماما ، فقد أدى الحظر الغربي للتجارة على اليابان وتجميد أرصدتها في يوليو ١٩٤١ في أعقاب استيلاء طوكيو على الهند الصينية الفرنسية إلى وعي الجيش والبحرية التام بأنهما مالم يذعنا للمطالب السياسية الأميريكية أو يحاولا الاستيلاء على النفط وإمدادات المواد الخام في جنوب شرق آسيا سيتعرضا للدمار الاقتصادي في غضون عدة أشهر ، ومن يوليو ١٩٤١ ، أصبح شن حرب شمالية على روسيا أمرا مستحيلا وكان شن العمليات الجنوبية أمرا محتوما ، ولكن لم تكن أميريكا ستقف مكتوفة الأيدي بينما

تتقدم اليابان في بورنيو والملايو والهند الشرقية الهولندية ، لهذا كان لابد من إبعاد أسطولها الرابض في بيرل هاربور ومنشآتها العسكرية في غرب الباسيفيكي ، ووجد القادة العسكريون اليابانيون أنه من الضروري أن يعززوا القيام بعمليات عسكرية على بعد آلاف الأميال من أرض الوطن ضد أهداف ربما لم يسمعوا عنها من قبل[١٩٣] .

كان ديسمبر ١٩٤١ علامة ميزت ثاني نقطة تحول كبرى في حرب تحولت الآن إلى حرب عالمية ، وكانت الهجمات الروسية المضادة حول موسكو في نفس الشهر قد أثبتت فشل الحرب الخاطفة هنا على الأقل ، واذا كانت سلسلة الانتصارات المذهلة التي حققتها اليابان في الأشهر الستة الأولى من حرب الباسيفيكي قد وجهت ضربات قاتلة إلى الحلفاء فلم تكن لأي من الأقاليم التي فقدت (ولا حتى سنغافورة أو الفيلبين) أهمية كبيرة بالمفهوم الاستراتيجي الأكبر ، والأهم هو أن العمليات اليابانية وإعلان **هتلر** الحرب على الولايات المتحدة قد أدى أخيرا إلى جر أقوى دولة في العالم إلى ساحة القتال ، لاشك أن الإنتاجية الصناعية وحدها ما كانت لتستطيع أن تضمن الكفاءة العسكرية ، وكانت المهارات الألمانية في الحرب بخاصة تعني أن مجرد المقارنة بين الأعداد البشرية والأرصدة الدولارية تعد أمرا غبيا[١٩٤] ، إلا أن « التحالف الأكبر » ـــ كما كان يحلو **لتشرشل** أن يطلق عليه ـــ كان متفوقا للغاية من حيث الإمكانات المادية على المحور وكانت قواعده الإنتاجية أكبر كثيرا من القوات المسلحة الألمانية واليابانية لدرجة أنه كان يملك الموارد والفرصة لبناء قوة عسكرية ضاربة لم يحلم أي من الخصوم الأوائل للعدوان الفاشي بامتلاكها ، وفي غضون عام آخر بدأ ادراك نبوءة **دي توكنيل** في عام ١٨٣٥ فيما يتعلق بظهور عالم ثنائي الأقطاب .

* * *

حـــواشي (٦)
بداية العالم الثنائي الأقطاب وأزمة القوى « المتوسطة » الجزء الثاني : ١٩ ـ ١٩٤٢ .

(1) راجع NCMH, vol 12, ch. 8.

(2) Ross, Great Powers, ch. 4.

(٣) تحولت الكتابات التي تتناول التعويضات وديون الحرب إلى فيضان من عزارتها ، ومن أهم هذه الكتابات :

M. Trachtenberg, Reparation in World Politics (N.Y., 1980);

W.A. McDougall, France's Rhineland Diplomacy, (Princeton, NJ., 1978).

(4) D.H. Aldcroft, From Versailles to Wall Street, (London, 1977), p. 19.

(٥) المرجع السابق ، ص ١٤ .

(6) Aldcroft, The European Economy, p. 14.

(7) Aldcroft, From Versailles., pp. 34-5.

(8) Rostow, World Economy, pp. 194-200.

(9) I. Svennilson, Growth and Stagnation., (Geneva, 1954), pp. 204-5.

(10) Farrar, Arrogance and Anxiety, p. 39.

(11) Aldcroft, From Versailles., ch. 1.

(12) Hardach, First World War, ch. 6.

(١٣) انظر حاشية (٣) .

(١٤) راجع المقالات التي وردت في :

Rowland (ed.), Balance of Power or Hegemony.

(١٥) للاطلاع على تحليل لهذه الأحداث راجع :

Aldcroft, From Versailles., chs 7-11.

(16) Kindleberger, World in Depression, p. 231.

(17) A.J.P. Taylor, The Trouble-Makers (Cambridge, 1969).
(18) راجع L. Martin, Peace Without Victory (N.Y., 1973) edn.).
(19) A.J. Mayer, Political Origins of the New Diplomacy (N.Y., 1970 edn.).
(20) G. Schmidt, Wozu noch Politische Geschichte?
Aus Politik und Zeitgeschichte, B 17/75 (April 1975), pp. 32 ff.
(21) Mayer, Politics and Diplomacy of Peacemaking, (London, 1968).
(22) Joll, Europe Since 1870 ch5 9-12.
(23) Schmitt and Vedeler, World in the Crucible, pp. 476 ff.
(24) Joll, Europe Since 1870, p. 262.
(25) D. Caute, The Fellow Travellers (London, 1973).
(26) راجع Barraclough, Introduction to Contemporary History, ch. 6.
(27) راجع B.R. Tomlinson, The Political Economy of the Raj (Cambridge, 1979).
(28) Barraclough, Introduction., pp. 156-8.
(29) Storry, Japan and the Decline of the West in Asia, pp. 107 ff.
(30) A. Iriye, After Imperialism, (N.Y., 1978 edn.).
(31) Kiernan, European Empires., ch. 13.
(32) Howard, Continental Commitment, pp. 56 ff.
(٣٣) للاطلاع على مناقشة هذه « الاستمرارية » في السياسة الألمانية بعد ١٩١٩ راجع الدراسة العامة في :
Calleo, German Problem Reconsidered.
(34) Taylor, Origins of the Second World Wor, p. 48.
(٣٥) المرجع نفسه .
(36) E.M. Barnett, German Rearmament and the West, (Princeton, NJ, 1979), pp. 99 ff.
(37) P. Wendycz, France and her Eastern Allies (Minneapolis, Minn., 1962).
(38) W.N. Medlicott, British Foreign Policy Since Versailles (London,

1968), pp. 61-3.

(39) A. Teichova, An Economic Background to Munich (Cambridge, 1974).

(40) Northedge, Troubled Giant, p. 220.

(41) E.H. Carr, The Twenty Years Crisis (London, 1939).

(42) D. Mack Smith, Mussolini, A Biography (N.Y., 1982).

(43) S. Ricossa, 'Italy', in: Cipolla (ed.), Fontana Economic History of Europe, vol. 6, pt 1, pp. 272 ff.

(44) Knox, Mussolini Unleashed, p. 20.

(45) Ricossa, 'Italy', p. 266.

(٤٦) المرجع نفسه، ص ٢٧٠ .

(47) Knox, Massolini Unleashed, ch. 1.

(٤٨) المرجع نفسه، ص ٤٨ .

(٤٩) المرجع نفسه، ص ٧٣ .

(٥٠) الأرقام مقتبسة من :

Hilman, 'Comparative Strength of the Powers', in: A.J. Toynbee and F.T. Ashton (eds.), The World in 1939 (London, 1952), p. 454.

(51) Mack Smith, Mussolini's Roman Empire, pp. 177-8.

(52) Knox, Mussolini Unleashed, p. 9-16.

(53) Mack Smith, Mussolini.

(٥٤) انظر أواخر هذا الفصل .

(٥٥) هذه التوجهات العنصرية الثقافية نوقشت في :

Thorne, The Issue of War; (London, 1985).

(56) Howarth, Fighting Ships of the Rising Sun, pp. 199 ff.

(57) Allen, Short Economic History of Modern Japen, pp. 100 ff.

(٥٨) عصبة الأمم World Economic Survey (جنيف، ١٩٤٥) جدول (٣) ص ١٣٤ .

(59) Allen, Economic History, pp. 101-13.

(60) J.B. Crowley, Japan Quest for Autonomy (Princeton, NJ, 1966).

(61) Allen, Economic History, p. 141.

(62) Howarth, Fighting Ships., pt 4.

(63) Willmatt, Empires in the Balance, pp. 89 ff.

(٦٤) المرجع نفسه ، ص ٥٥ .

(65) Barnhart, 'Japan's Economic Security', pp. 112-6

(٦٦) المرجع نفسه ، ص ١١٤ .

(67) Hayashi and Coox, Kogun, pp. 14-17.

(68) Wright, Study of War, p. 672.

(٦٩) للاطلاع على القرار نفسه راجع :

Willmott, Empires in the Balance, ch. 3.

(70) راجع Craig, Germany, pp. 396 ff.

(71) Taylor, Origins of the Second World War.

(72) A. Bullock, Hitler (London, 1962 edn.).

(٧٣) الاصطلاح مقتبس عن :

E.N. Petersen, The Limits of Hiller's Power. (Princeton, 1969).

(74) Murray, Change in the European Balance of Power, pp. 20-1.

(75) A. Seaton, The German Army (London, 1982), p. 55.

(٧٦) المرجع نفسه ، باب ٣ و ٤ .

(77) راجع Deist, Wehrmacht, ch. 4.

(٧٨) المرجع نفسه ، ص ٨١ .

(79) R.J. Overy, The Nazi Economic Recovery, pp. 19 ff.

(٨٠) المرجع نفسه ، ص ٢٨ ومابعدها .

(81) Deist, Wehrmacht, pp. 89-91.

(82) Murray, Change in the European Balance, pp. 4 ff.

(٨٣) المرجع نفسه ، ص ١٥ .

(٨٤) المرجع نفسه ، ص ١٥ ، ١٦ .

(85) Deist, Wehrmacht, p. 90.

(86) Murray, Luftwaffe, p. 20.

(87) B.R. Posen, The Sources of military Doctrine, (Ithaca, 1984).

(88) Murray, Balance of Power, pp. 150-1.

(89) T.W. Masor, Some Origins of the Second World War, p. 125, in E.M. Robertson (ed.), The Origins of the Second World War (London, 1971).

(90) Overy, 'Hitler's War in Economic History Review, vol. 35, 2nd Series (1982), pp. 272-91.

(91) Hillgruber, Germany and the Two World wars.

(92) راجع A. Wolfers, Britain and France Between Two Wars, (N.Y., 1940).

(93) C. Fohlen, 'France' in Cipolla (ed.), Fontana Econamic History of Europe, vol. 6, no. 1, pp. 80-6.

(٩٤) المرجع نفسه ، ص ٨٨ .

(٩٥) المرجع نفسه ، ص ٨٦ ــ ٩١ .

(96) راجع R. Framkenstein, Le prix du rearmement Francais (Paris, 1939).

(97) R.J. Young, In Command of France (Combridge, 1978), ch. 1.

(98) Frankenstein, Le prix., p. 317.

(٩٩) المرجع نفسه ، ٣١٩ .

(١٠٠) لن نحاول هاهنا أن نغطى كل ماكتب عن السياسة والمجتمع الفرنسي في الثلاثينيات وعلاقتهما بهزيمة ١٩٤٠ ، وهناك تغطية هامة نجدها في :
J.B. Doruselle, Le Dècadence (Paris, 1979).

(101) راجع A. Horne, The French Army and Politics (London, 1984), ch. 3.

(102) Adamswaite, France and the Coming of the Second World War, p. 166.

(103) Posen, Sources of military Doctrine, ch. 4.

(١٠٤) الدبلوماسية الفرنسية في هذه السنوات الحرجة تجد لها تغطية هامة في :
Adamswaite, France; Doruselle, Le Dècadence.

(105) راجع R. Girault 'The Impact of the Economic Situation', in

Mommsen (ed.), Fascist Challenge., pp. 209-26.
(106) راجع Young, La Guerre de Longue Durèe, in Preston (ed.), General Staffs and Diplomacy, pp. 41-64.
(107) راجع Barnett, Collapse of British Power.
(108) Kennedy, Realities Behind Diplomacy, p. 240.
(109) R. Ovendale Appeasement., (Cardiff, 1975).
(110) B. Bond, British Military Policy (Oxford, 1980).
(111) Meyers, 'British Imperial Interests.,' in Mommsen (ed.), Fascist Challenge.
(112) Kennedy, British Naval Mastery, ch. 10.
(113) راجع Pollard, Development of the British Economy, ch. 3.
(114) Howard, Continental Commitment, p. 99.
(١١٥) المرجع نفسه ، ص ١٢٠ ــ ١٢١ .
(116) راجع Bialer, The Shadow of the Bomber (London, 1980).
(117) Barnett, Collapse of British Power.
(118) D.C. Watt, Too Serious A Business, (London, 1975).
(119) Dehio, Precarious Balance.
(120) Schmitt, in Rohe (ed.), Die Westmachte, pp. 46 ff.
(121) Schmill, England in der Krise, ch. 1.
(122) Burnett, Collapse.,
(١٢٣) المرجع نفسه ، ص ٥٦٤ .
(124) Hillman, 'Comparative Strengths.,' in Toynbee (ed.) World in March 1939, pp. 439, 446.
(125) راجع Kennedy, 'Strategy Versus Finance.,' in Strategy and Diplomacy, pp. 100-6.
(126) Pollard, Peaceful Conquest, p. 294.
(127) S.H. Cohn, Economic Development in the Soviet Union (Lexington, Mass., 1970), pp. 70-1.
(128) W.A. Lewis, Economic Survey (London, 1949), p. 131.

(129) Munting, Economic Develpment of the USSR, pp. 106 ff.

(130) Nove, Economic History, p. 232.

(131) Munting, Economic Development., p. 93.

(132) راجع Hillman, 'Comparative Strength of the Powers', in Toynbee (ed.), World in March 1939, pp. 439-446.

(133) Nove, Economic History, p. 236.

(١٣٤) المرجع نفسه، ص ٢٣٦ .

(135) Overy, Air War, p. 21.

(136) McNeill, Pursuit of Power, p. 350.

(137) Ulam, Expansion and Coexistence, chs, 5-6.

(138) Hillman, 'Comparative Strength.,' p. 446.

(139) M. Mackintosh, 'The Red Army', in Liddel Hart (ed.), Red Army, p. 63.

(140) Erickson, Soviet High Command, pp. 532 ff.

(١٤١) راجع أعمال اريكسون وهي :

The Soviet High Command; The Road to Stalingrad; 'Threat 'Identification and Strategic Appraisal by the Soviet Union', in May (ed.), Knowing One's Enemies, pp. 375-423.

(142) Nove, Economic History, p. 228.

(143) Munting, Economic Development., p. 86.

(144) Rostow, World Economy, p. 210.

(145) راجع M.P. Leffler, 'Expansionist Impulses' in: Becker and Wells (eds.), Economics and World Power, in Toynbee, World in March 1039, pp. 246-8.

(146) Hillman, 'Comparative Strength.,' pp. 421-2.

(١٤٧) المرجع نفسه، ص ٤٤٢ .

(148) Leffler, 'Expansionist Impulses., p. 258.

(١٤٩) للاطلاع على دراسة شاملة للسياسة الدفاعية الأميركية بين الحربين راجع :

Millet and Maslowski, For the Common Defense, ch. 12.

(150) H. Yardley, The American Black Chamber (U.Y. 1931), pp. 262-3.

(١٥١) المرجع نفسه ، ص ٣٦٢ — ٣٦٤ .

(152) R.M. Hathaway, 'Economic Diplomacy in a Time of Crisis', in: Becker and Wells (eds.), Economics and World Power, pp. 277-8.

(153) L. Silk, 'Protectionist Mood', New York Times, Sept. 17, 1985, p. D1.

(154) Kindleberger, World in Depression, ch. 12.

(155) Hillman, 'Comparative Strength.,' p. 439.

(156) Hathaway, 'Economic Diplomacy,' p. 285.

(١٥٧) المرجع نفسه ، ص ٣٠٩ — ٣١٢ .

(158) راجع McDonald, United States, Britain and Appeasement.

(159) Millet and Maslowski, For the Common Defense, pp. 386 ff.

(160) Robertson, History of the American Economy, pp. 709 ff.

(161) Wright, Study of War. p. 672.

(162) M.S. Kendrick, A Century and a Half of Federal Expenditures (N.Y. 1955), p. 12.

(163) Hillman, 'Comparative Strength.,' p. 446.

(١٦٤) هناك موجز لوجهات نظر هتلر عن الولايات المتحدة في :

Herwig, Politics of Frustration, pp. 179 ff.

(165) Willmott, Empires in the Balance, p. 62.

(166) Thorne, Limits of Foreign Policy, p. 90.

(١٦٧) المرجع نفسه ، ص ١٤٨ وما بعدها .

(١٦٨) المرجع نفسه .

(169) Crowley, Japan's Quest for Autonomy, pp. 161 ff.

(170) Bennett, German Rearmament and the West.

(١٧١) المرجع نفسه ، ص ٤١١ — ٤١٣ .

(172) Ross, The Great Powers and the Decline of the European States System, pp. 85-7.

(173) راجع Rostow, Anglo-French Relations.

(174) F. Hardie, The Abyssinan Crisis (London, 1974).

(175) Pelz, Race to Pearl Harbor, pt 4.

(176) راجع J.T. Emmerson, The Rhineland Crisis (London, 1977).

(177) راجع Rohe (ed.,), Die Westmächte and das Dritte Reich.

(178) Ross, Great Powers, p. 98.

(١٧٩) المرجع نفسه ، ٤٠٤ ــ ٤٠٦ .

(180) راجع Mommsen and Kettenacker (eds.), Fascist Challenge.

(181) راجع T. Taylor, Munich: The Price of Peace (N.Y. 1979).

(182) W. Murray, 'Munich 1938', Journal of Strategic Studies, vol. 2 (1979), pp. 282-302.

(183) راجع Murray, Change in the European Balance of Power, chs. 8-10.

(184) راجع Kennedy, Rise and Fall., pp. 300 ff.

(185) Murray, Change in the European., pp. 314-21.

(186) K.A. Maier et al., Die Errichtung des Hegemonie auf dem europaischen Kontinent, vol. 2 of Das Deutsche Reich und der Zweite Weltkrieg (Stuttgart, 1979).

(187) Knox, Mussolini Unleashed.

(188) Overy, Air War, p. 28.

(189) Carr, Poland to Pearl Harbor, pp. 99 ff.

(190) J. Lukacs, The Last European War (London, 1970).

(191) Van Creveld, Supplying War, ch. 5.

(192) Erickson, Stalingrad, pp. 237 ff.

(193) Willmott, Empires in the Balance, pp. 68 ff.

(194) Dupuy, Genuis for War, appendix E.

٣

الاستراتيجية والاقتصاد اليوم وغداً

□ ٧ □

الاستقرار والتغيير فى عالم ثنائى الأقطاب ١٩٤٣ - ١٩٨٠

□□ فرح **ونستون تشرشل** بأنباء دخول الولايات المتحدة الحرب وكان له الحق ، وقد فسر ذلك فيما بعد بقوله : « تقرر مصير **هتلر** وتقرر مصير **موسولينى** ، أما اليابانيون فقد سحقوا وتحولوا إلى تراب ، وكل الباقى كان مجرد ممارسة مناسبة للقوة الطاغية »[1] ، إلا أن مثل هذه الثقة لم تكن فى محلها فى نظر بعض الحذرين على جانب الحلفاء فى عام ١٩٤٢ وحتى النصف الأول من ١٩٤٣ ، وظلت القوات اليابانية مدة ستة أشهر بعد **بيرل هاربور** هائجة فى الباسيفيكي وجنوب شرق آسيا ، واستولت على الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية ، وحاصرت الصين من الجنوب ، وهددت الهند واستراليا وجزر هاواي ، وفى الحرب الروسية الألمانية استأنفت القوات الألمانية هجماتها الشرسة بمجرد أن انقضى شتاء ٤١ - ١٩٤٢ وشقت طريقها نحو القوقاز ، وفي ذلك الوقت تقريباً كانت القوة الألمانية في شمال أفريقيا تحت قيادة **روميل** قد زحفت إلى مسافة ٥٥ ميلاً من الاسكندرية ، وكان هجوم الغواصات على سفن الحلفاء أشد فتكاً من أي وقت مضى وأوقعت أعلى نسبة من الخسائر في الأرواح فى ربيع ١٩٤٣ ، إلا أن الحصار الأميريكي البريطاني المضاد للاقتصاد الألماني عن طريق القصف الاستراتيجى كان فاشلاً فى تحقيق أهدافه ، وكان يؤدي إلى خسائر فادحة بين أطقم الطائرات ، وإذا كان مصير قوات المحور بعد ديسمبر ١٩٤١ محتوماً فلم تكن ثمة دلائل تشير إلى أنهم كانوا يدركون ذلك .

التطبيق المناسب للقوة الضاربة :

كان افتراض **تشرشل** الأساسي صحيحاً ، فربما يكون تحول الصراع من حرب أوروبية إلى حرب عالمية حقيقية قد زاد من تعقيد الموقف الاستراتيجي البريطاني ،

فكما أشار بعض المؤرخين كان ضياع سنغافورة قد نجم عن تركيز بريطانيا لقواتها الجوية وفصائلها المدربة على ساحة المتوسط[٢] ، إلا أنه قد غير التوازن الكلى للقوى بمجرد أن تم حشد الأطراف المتحاربة الجديدة ، وفي الوقت نفسه تمكنت آلة الحرب الألمانية واليابانية من مواصلة غزواتها ، ولكن كلما كانوا يزدادون توسعاً كانت قدرتهم على صد الهجوم المضاد الذي كان الحلفاء يعدون له تزداد ضعفا ، كان أول هجوم مضاد قد جاء في الباسيفيكي حيث صدت طائرات حاملة الطائرات نيميتز التغلغل الياباني في بحر تورال (مايو ١٩٤٢) وزحفهم تجاه ميدواى (يونيو ١٩٤٢) وأوضحت حيوية القوة الجوية البحرية في هذه المساحات الشاسعة من ذلك المحيط ، وفي نهاية السنة كان قد تم سحب القوات اليابانية ، « من جواد الكانال » ، وكانت القوات الأميريكية تتقدم نحو غينيا الجديدة ، وعندما بدأ الهجوم المضاد عبر وسط الباسيفيكي في أواخر ١٩٤٣ كان الأسطولان الحربيان الأمريكيان القويان اللذان كانا يغطيان غزو جلبرتس تحميهما أربع فرق مهمات سريعة (١٢ حاملة) مع سيطرة جوية كاملة[٣] ، وأدى فقدان توازن القوى أيضا إلى السماح للفرق البريطانية بسحق المواقع الألمانية في العلمين في أكتوبر ١٩٤٢ ورد وحدات **روميل** نحو تونس ، وعندما أصدر **مونتجمري** أوامره بالهجوم كانت في حوزته دبابات توازي ستة أمثال ما في حوزة خصمه ، وثلاثة أمثال قواته مع سيطرة جوية كاملة ، وفي الشهر التالي تم إنزال جيش **ايزنهاور** الأميريكي البريطاني على سواحل شمال أفريقيا الفرنسية لبدء عملية « كماشة » من الغرب ضد القوات الألمانية الإيطالية والتي وصلت أوجها باستسلام القوات الألمانية الإيطالية بصورة جماعية في مايو ١٩٤٣[٤] ، وفي ذلك الوقت أيضاً اضطر **دوينتيز** إلى سحب غواصاته من شمال الأطلنطي حيث كانت قد تعرضت لخسائر فادحة من جانب قوافل سفن الحلفاء التي كانت تحميها في ذلك الوقت حاملات وسفن ضخمة وفرق حماية مجهزة بأحدث الرادارات وشحنات الأعماق وأجهزة رصد تحركات الغواصات[٥] ، وإذا كانت سيطرة الحلفاء على الجو قد استغرقت بعض الوقت في سماء أوروبا لإتمام

سيطرتهم على البحر كان الحل هو المقاتلة موستانج التي رافقت أساطيل القاذفات الأميريكية في ديسمبر ١٩٤٣ ، وفي غضون أشهر قلائل كانت قدرة السلاح الجوى الألماني على الدفاع عن سماء الرايخ الثالث وجنوده ومصانعه وسكانه قد ضعفت بصورة لا يمكن إصلاحها(٦) .

وكان الأمر الآجل بالنسبة للقيادة العليا للقوات الألمانية هو تغير توازن المميزات على الجبهة الشرقية ، ففي أغسطس ١٩٤١ عندما شعر العديد من المراقبين بقرب انتهاء روسيا كقوة كبرى قال الجنرال **هالدر** في يوميات قادة الحرب :

« كنا نحسب حساب مائتى فرقة معادية ، وقد أحصينا حتى الآن ٣٦٠ ... ليست على نفس مستوانا من التسليح والتجهيز ، وقيادتهم التكتيكية ضعيفة غالباً ، ولكن ... إذا ما قمنا بسحق دستة منهم يرسل الروس دستة أخرى ... إن الوقت ... في صالحهم لقربهم من مصادرهم في حين أننا نبتعد أكثر وأكثر عن مصادرنا »(٧) .

في هذا النوع من القتال الطائش الوحشى ، كانت أرقام الخسائر هائلة إذا ما قورنت بالحرب العالمية الأولى ، ففي الأشهر الخمسة الأولى من القتال ادعى الألمان أنهم قتلوا وجرحوا وأسروا ما يزيد على ثلاثة ملايين روسي(٨) ، ولكن في ذلك الوقت عندما كان **ستالين وستافكا** يخططان لأول هجوم مضاد حول موسكو كان الجيش الأحمر لا يزال لديه ٤,٢ مليون جندى في جيوشه الميدانية ، وكان متفوقاً عددياً في دباباته وطائراته(٩) ، ومما لا شك فيه أنه لم تكن لديه خبرة الألمان وقدراتهم لا في البر ولا في الجو ، فحتى في أواخر ١٩٤٤ كان الروس يفقدون خمسة أو ستة رجال في مقابل كل جندى ألمانى واحد(١٠) ، وعندما انقضى شتاء ١٩٤٢ - ١ المخيف تمكنت آلة الحرب الهتلرية مرة أخرى من شن هجوم نحو ستالنجراد ثم كانت الكارثة ، فبعد ستالنجراد وفي صيف ١٩٤٣ حاولت القوات الألمانية من جديد أن تسحب معها قواتها المدرعة لحصار كورسك ، ولكن فيما عد أكبر معركة دبابات في الحرب العالمية الثانية واجه الجيش الأحمر ٣٤ فرقة مدرعة

وحوالى ٤٠٠٠ مركبة في مقابل ٢٧٠٠ على الجانب الألماني ، وبينما كانت أعداد الدبابات السوفيتية قد انخفضت إلى النصف في خلال أسبوع واحد فقد سحقت الجزء الأعظم من جيش **هتلر** المدرع ، وكانت مستعدة لشن هجومها المضاد على برلين ، وعند هذه النقطة أمدت أنباء إنزال القوات المتحالفة في إيطاليا **هتلر** بمبررات للانسحاب من كارثة محققة ، وأكدت المدى الذى بلغه أعداء الرايخ في إحكام حلقات الحصار[١١] .

هل كان كل هذا مجرد « الممارسة المناسبة للقوة الضاربة » ؟

من الواضح أن القوة الاقتصادية لم تكن أبداً هى المؤثر الوحيد على الفعالية الحربية حتى في الحرب الميكانيكية الشاملة لأعوام ٣٩ – ١٩٤٥ ، وحسب قول **كلوزويتز** فالعلاقة بين الاقتصاد والحرب كالعلاقة بين فن صناعة السيوف وفن المبارزة ، وهناك العديد من الأمثلة على ارتكاب القيادة الألمانية واليابانية لأخطاء فادحة بعد ١٩٤١ كلفتهم غالياً ، ففي حالة ألمانيا تراوحت هذه بين قرارات صغيرة كصب التعزيزات في شمال أفريقيا في أوائل ١٩٤٣ في الوقت المناسب للوقوع في الأسر وبين المعاملة الحمقاء الإجرامية للأقليات الأوكرانية وغير الروسية عامة في الاتحاد السوفيتى والتى كانت هاربة من أحضان **ستالين** إلى أن ردتهم الوحشية النازية ، وزاد الأمر تعقيدا وجود التنافس في الصفوف العليا من الجيش نفسه مما جعل من غير المجدى مقاومة دفع **هتلر** الجنونى بالقوات في هجمات طموحة مثل ستالنجراد وكورسك ، وفوق كل ذلك كان هناك ما يشير إليه الباحثون باسم « فوضى التعديدية القيادية » في الوزارات المتنافسة مما حال دون تقديرات ومخصصات معقولة من الموارد فضلاً عن صياغة ما يمكن تسميته « بالاستراتيجية الكبرى » ، ولم تكن هذه طريقة جادة لإدارة حرب[١٢] .

كانت الأخطاء الاستراتيجية اليابانية أقل فداحة ، إلا أنها كانت عجيبة ، فلما كانت اليابان تنفذ استراتيجية « قارية » حاز الجيش فيها المكانة الأولى فقد كانت عملياتها فى الباسيفيكى وجنوب شرق آسيا يتم تطبيقها بحد أدنى من القوات لا يزيد

على ١١ فرقة بالمقارنة بـ ١٣ فرقة فى منشوريا و ٢٢ فرقة في الصين ، ولكن حتى عندما أوشك الهجوم الأميريكي المضاد فى وسط الباسيفيكى على البدء كانت القوات اليابانية والتعزيزات الجوية فى تلك المنطقة متخلفة وصغيرة للغاية خاصة إذا ما قيست بالموارد المخصصة للهجمات المكثفة على الصين فى ٣ - ١٩٤٤ ، وعندما اقتربت قوات **نيميتز** من اليابان فى أوائل ١٩٤٥ وتم تدمير مدنها من الجو ، كان هناك لا يزال مليون جندى فى الصين و ٧٨٠ ألفاً آخرون فى منشوريا لا يستطيعون الانسحاب بسبب فعالية الهجمات الأميريكية بالغواصات .

إلا أن البحرية الاستعمارية اليابانية أيضا كان لها نصيبها من المسئولية ، فكانت معالجتها لبعض المعارك الكبرى مثل ميدواى مفعمة بالأخطاء ، وعندما أثبتت حاملة الطائرات تفوقها فى حرب الباسيفيكي كان العديد من قادة البحرية اليابانية بعد موت **ياماموتو** مشدودين إلى البوارج الحربية ولا يزالون يبحثون عن فرصة لخوض معركة تشو شيمى أخرى كما أوضحت معركة خليج ليته فى عام ١٩٤٤ وعملية ياماتو الانتحارية ، وكانت الغواصات اليابانية بطوربيداتها الرهيبة يساء استخدامها فى عمليات الاستطلاع للأسطول الحربى أو فى توصيل الإمدادات للقوات المرابطة فى الجزر ولم يكن يتم نشرها فى مواجهة خطوط الاتصال المعادية ، وفى النقيض من ذلك فشلت البحرية فى حماية أسطولها التجارى وكانت متخلفة فى تطويرها لنظام القوافل والتقنيات المضادة للغواصات والحاملات المرافقة وجماعات القناصة ولو أن اليابان كانت أكثر اعتماداً من بريطانيا على استيراد المواد الخام(١٣) ، وبينما كانت البحرية تخصص الموارد لبناء سفن من نوعية ياماتو فإنها لم تبن أية سفن حماية مدمرة بين ١٩٤١ و ١٩٤٣ فى مقابل بناء ٣٣١ على الجانب الأميريكى(١٤) ، كما خسرت اليابان أيضاً معركة المخابرات والشفرة وفك الشفرة(١٥) .

ليس هناك طريقة واضحة لتحليل هذه الأخطاء ، ومعرفة كيف كان سيصبح حال قوات المحور لو كان قد تم تفاديها ، ولكن لولا أن ارتكب الحلفاء نفس القدر

من الأخطاء الاستراتيجية والسياسية لما كان تفوقهم الإنتاجى قد ساد على المدى البعيد ، ومن الواضح أن احتلال الألمان لموسكو لو تم بنجاح لأضير المجهود الحربى الروسى ونظام **ستالين** ، ولكن هل كان الشعب السوفيتى سيستسلم لو تعرض للإبادة وفي حين كانت لديه احتياطيات إنتاجية وحربية ضخمة على بعد آلاف الأميال شرقا ؟ رغم الخسائر الاقتصادية التى أحدثتها عملية باربروسا[16] يجدر ذكر أن روسيا كانت تنتج ٤ آلاف طائرة زيادة عن ألمانيا عام ١٩٤١ و ١٠ آلاف عام ١٩٤٢ وهذا على جبهة واحدة في مقابل ثلاث جبهات لألمانيا[17] ، ونظراً لتفوق روسيا في العدد والدبابات والمدفعية والطائرات كان الجيش الأحمر في السنة الثانية من الحرب يستطيع أن يتحمل خسارة خمس أو ست أرواح في مقابل روح واحدة مع استمراره في التقدم على الألمان ، وفي بداية ١٩٤٥ كان التفوق السوفيتى مطلقاً ورهيباً على الجبهتين الروسية البيضاء والأوكرانية وحدهما ، فكان خمسة أضعاف القوة البشرية الألمانية وخمسة أضعاف دباباتهم وسبعة أضعاف مدفعيتهم و ١٧ مثل قوتهم الجوية[18] .

كانت القوات الأنجلو أميريكية في فرنسا قبل أشهر قلائل تتمتع بتفوق فعال نسبته ٢٠ : ١ في الدبابات و ٢٥ : ١ في الطائرات[19] ، والحقيقة أن الألمان قد أبلوا بلاءً حسناً لمدة طويلة ، وحتى في نهاية ١٩٤٤ كانوا بنفس الصورة التى كانوا عليها في سبتمبر ١٩١٨ كانوا لا يزالون يحتلون أراضى تفوق مساحة الرايخ نفسه في بداية الحرب ، ويجمع المؤرخون على أن النهج الحربى الألمانى المرن ولا مركزية القرار على المستوى الميدانى كان يتفوق على نظيره البريطانى الحذر والهجمات الدموية المكثفة على الجانب الروسى والاندفاع الحماسى الغاشم على الجانب الأميريكي ، وعلى أن الخبرة الألمانية في تكامل الأسلحة كانت تفضل الجميع ، وأن تدريب الضباط وضباط الصف كان فذاً حتى في آخر سنوات الحرب .

إلا أن إعجابنا المعاصر بالأداء الحربى الألمانى[20] لا ينبغى أن يطغى على حقيقة أن برلين كانت قد توسعت أكثر من اللازم وكذلك طوكيو ، ففى نوفمبر ١٩٤٣

قَدَّرَ الجنرال **جودل** أن ٣,٩ مليون ألماني (و ٢٨٣ ألف جندي من قوات المحور) كانوا يحاولون السيطرة على ٥,٥ مليون روسى على الجبهة الشرقية ، وكان هناك ١٧٧ ألف جندى ألمانى آخرون فى فنلندةٍ فى حين كانت النرويج والدنمارك بها حاميات عددها ٤٨٦ ألف رجل ، كما كان هناك ١,٣٧٠,٠٠٠ جندى من قوات الاحتلال فى فرنسا وبلجيكا ، ٦١٢ ألفاً بالبلقان و ٤١٢ ألفاً فى إيطاليا ... كانت قوات **هتلر** مشتتة فى طول أوروبا وعرضها وكانت تقل عددا وأعدادا على كل الجبهات[٢١] ، ونفس الشيء ينطبق على الفضائل اليابانية التى انتشرت عبر الشرق الأقصى من بورما إلى جزر ألويت .

فى هذه المعارك التى غيرت ، على ما يبدو ، مسار الحرب يتساءل المرء هل كان انتصار قوات المحور بدلاً من انتصار الحلفاء يؤجل المحصلة النهائية ، فلو كان **نيميتز** قد فقد أكثر من حاملة واحدة فى ميدواى لكان قد تم إحلال ثلاث حاملات جديدة بدلاً منها فى نفس ذلك العام ومعها ثلاث حاملات خفيفة و ١٥ حاملة مرافقة ، وفى ١٩٤٣ خمس حاملات وست حاملات خفيفة و ٢٥ حاملة مرافقة ، وفى ١٩٤٤ تسع حاملات و٣٥ حاملة مرافقة[٢٢] ، وفى السنوات الحرجة لمعارك الأطلنطى فقد الحلفاء ٨,٣ مليون طن شحن عام ١٩٤٢ و ٤ ملايين طن عام ١٩٤٣ إلا أن هذه الخسائر المخيفة تم تعويضها بتدشين الحلفاء بسبعة ملايين ثم تسعة ملايين طن من السفن التجارية الجديدة على التوالى ، وكان هذا يرجع فى المقام الأول إلى الطفرة الكبرى التى حققها الناتج الأميريكى من بناء السفن ، وفى منتصف ١٩٤٢ تم إطلاق سفن تتحرك بسرعة تفوق السرعة التى يمكن للغواصات أن تصيبها بها مما أدى بإحدى الجهات المسئولة إلى القول : « حرب الغواصات الألمانية فى الحرب العالمية الثانية قد تكون قد أجلت المحصلة النهائية لكنها لم تؤثر فيها »[٢٣] ، وفى البر أيضاً كان إنتاج ألمانيا من قطع المدفعية والدبابات يقل كثيراً عن الإنتاج الروسى فضلاً عن الإنتاج الإجمالى للحلفاء جميعاً (جدول ٣٣) .

جدول ٣٣ = إنتاج الدبابات فى عام ١٩٤٤[٢٤]

ألمانيا	١٧,٨٠٠
روسيا	٢٩,٠٠٠
بريطانيا	٥,٠٠٠
الولايات المتحدة	١٧,٥٠٠ (فى ١٩٤٣ كان ٢٩,٥٠٠)

وكانت أكثر الإحصاءات دلالة ما يتصل بإنتاج الطائرات (جدول ٣٤) التي بدونها ما أفلحت العمليات

جدول ٣٤ = إنتاج القوى الكبرى من الطائرات = ٣٩ – ١٩٤٥[٢٥]

	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الولايات المتحدة	٥,٨٥٦	١٢,٨٠٤	٢٦,٢٧٧	٤٧,٨٣٦	٨٥,٨٩٨	٩٦,٣١٨	٤٩,٧٦١
الاتحاد السوفيتى	١٠,٣٨٢	١٠,٥٦٥	١٥,٧٣٥	٢٥,٤٣٦	٣٤,٩٠٠	٤٠,٣٠٠	٢٠,٩٠٠
بريطانيا	٧,٩٤٠	١٥,٠٤٩	٢٠,٠٩٤	٢٣,٦٧٢	٢٦,٢٦٣	٢٦,٤٦١	١٢,٠٧٠
الكومولث البريطانى	٢٥٠	١,١٠٠	٢,٦٠٠	٤,٥٧٥	٤,٧٠٠	٤,٥٧٥	٢,٠٧٥
إجمالى إنتاج الحلفاء	**٢٤,١٧٨**	**٣٩,٥١٨**	**٦٤,٧٠٦**	**١٠١,٥١٩**	**١٥١,٧٦١**	**١٦٧,٦٥٤**	**٨٥,٨٠٦**
ألمانيا	٨,٢٩٥	١٠,٢٤٧	١١,٧٧٦	١٥,٤٠٩	٢٤,٨٠٧	٣٩,٨٠٧	٧,٥٤٠
اليابان	٤,٤٦٧	٤,٧٦٨	٥,٠٨٨	٨,٨٦١	١٦,٦٩٣	٢٨,١٨٠	١١,٠٦٦
إيطاليا	١,٨٠٠	١,٨٠٠	٢,٤٠٠	٢,٤٠٠	١,٦٠٠	—	—
إجمالى إنتاج المحور	**١٤,٥٦٢**	**١٦,٨١٥**	**١٩,٢٦٤**	**٢٦,٦٧٠**	**٤٣,١٠٠**	**٦٧,٩٨٧**	**١٨,٦٠٦**

البرية والبحرية ، فبالسيادة الجوية كان يمكن تحقيق انتصارات باهرة وتوجيه ضربات قاسية لاقتصاديات الحرب .

وهذه الأرقام لا تعرض ما تملكه بريطانيا والولايات المتحدة من قاذفات قنابل

ذات أربعة محركات ويزيد وضوح تفوق الحلفاء عندما يقارن عدد المحركات والثقل بنظيره لدى المحور[٢٦] ، وفى هذا كان يكمن السبب النهائى لتعرض المدن الألمانية والمصانع والخطوط الحديدية للدمار وكذلك المدن اليابانية التى كانت مكشوفة تماماً رغم الجهود الفذة من جانب الألمان لتحقيق السيادة الجوية[٢٧] ، ولهذا أيضاً كان على غواصات **دوينتيز** أن تبقى تحت الماء ولهذا تمكنت الحاملات الأميريكية من شن هجمات متكررة على القواعد اليابانية فى غرب الباسيفيكى ، ولهذا كان جنود الحلفاء كلما واجهوا مقاومة ألمانية عنيدة استدعوا الطائرات لسحقها ومواصلة الهجوم ، وفى السادس من يونيو ١٩٤٤ نفسه تمكن الألمان من حشد ٣١٩ طائرة ضد ١٢,٨٣٧ طائرة من طائرات الحلفاء فى الغرب ، فإذا عكسنا مقولة **كلوزفيتز** وقلنا إن فن المبارزة (كفن الحرب) يتطلب مهارة وخبرة ، إلا أن هذا ما كان ليفيد المقاتل فائدة كبيرة إذا ما نفد مخزونه من السيوف ، ففى معركة صناع السيوف كان الحلفاء هم الفائزون .

الحقيقة أنه حتى بعد توسع الإمبراطوريتين الألمانية واليابانية كانت القوى الاقتصادية والإنتاجية على كل من الجانبين أقل تناسباً مما كانت عليه في الحرب العالمية الأولى ، فطبقاً للتقديرات التقريبية التى شاهدناها[٢٨] كان لألمانيا الكبرى عام ١٩٣٨ نصيب من الناتج الصناعى العالمى وإمكانات حربية يوازى نظيره البريطانى والفرنسى معاً ، قد يكون نصيبها أقل من إجمالى الموارد والإمكانات الحربية للإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية معا إلا أن هذه المستعمرات لم تكن معبأة بنفس درجة ألمانيا عند نشوب الحرب ، وكان الحلفاء أقل قدرة من حيث الخبرة الحربية ، وكان استيلاء ألمانيا على الأراضى عام ١٩٣٩ و ١٩٤٠ قد جعلها تتفوق على النفوذ المنعزل والقوة المترهلة التى كان يسيطر عليها **تشرشل** ، وكان انهيار فرنسا ودخول إيطاليا الحرب قد ترك الإمبراطورية البريطانية فى مواجهة تكتل من القوة العسكرية ضعف قوتها ، ومن الناحية العسكرية كان محور برلين ـــ روما حصيناً على البر وضعيفاً فى البحر ونداً فى الجو ، ولهذا كانت بريطانيا تحبذ القتال فى شمال أفريقيا

على القتال في أوروبا ، ولم يؤد الهجوم الألماني على الاتحاد السوفيتي إلى تغيير هذا التوازن نظراً للخسائر الفادحة التي تعرض لها الجيش الأحمر وضياع الأراضي السوفيتية .

ومن ناحية أخرى أدت أحداث ديسمبر ١٩٤١ الحاسمة إلى التغيير التام لهذه التوازنات ، فقد أوضح الهجوم الروسي المضاد في موسكو أن هذه المدينة لم تكن لتسقط بحرب خاطفة ، وكان دخول اليابان والولايات المتحدة ــ فيما تحول إلى حرب عالمية ــ قد جاء « بتحالف ضخم » من القوى الصناعية الضخمة ؛ ولم يكن هذا التحالف ليؤثر على مسار العمليات العسكرية في التو إذ كانت ألمانيا لا تزال قوية بما يكفي لتجديد هجماتها على روسيا في صيف ١٩٤٢ ، وكانت اليابان تتمتع بالانتصارات السهلة التي أحرزتها في الأشهر الستة الأولى ضد قوات الولايات المتحدة التي لم تكن قد استعدت بعد والقوات الهولندية والبريطانية ، إلا أن هذا لم يكن يغير حقيقة امتلاك الحلفاء لضعف القوة الصناعية وثلاثة أمثال الإمكانات الحربية وثلاثة أمثال الدخل القومي لقوى المحور[٢٩] ، وفي عامي ٤٢ - ١٩٤٣ تبدلت أرقام القوة إلى طائرات ومدافع ودبابات وسفن ، وفي عامي ٤٣ - ١٩٤٤ كانت الولايات المتحدة وحدها تنتج سفينة كل يوم وطائرة كل خمس دقائق ، وكان الحلفاء ينتجون عدة أنواع أحدث من الأسلحة في حين كانت قوى المحور لا تنتج إلا أسلحة متطورة (مقاتلات وغواصات) بأعداد صغيرة نسبياً .

إن أفضل مقياس لهذا التحول الحاسم فى التوازنات نجده في الأرقام التي يوردها **فاجنفور** عن إجمالي إنتاج الأسلحة لدى الأطراف المحاربة الكبرى (جدول ٣٥) .

جدول ٣٥ = إنتاج القوى الكبرى من الأسلحة = ٤٠ - ١٩٤٣[٣٠]
(مليارات الدولارات لعام ١٩٤٤)

	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٣
بريطانيا	٣,٥	٦,٥	١١,١
الاتحاد السوفيتي	(٥,٥)	٨,٥	١٣,٩
الولايات المتحدة	(١,٥)	٤,٥	٣٧,٥
إجمالى الحلفاء المحاربين	**٣,٥**	**١٩,٥**	**٦٢,٥**
ألمانيا	٦,٠	٦,٠	١٣,٨
اليابان	(١,٠)	٢,٠	٤,٥
إيطاليا	٠,٧٥	١,٠	—
إجمالى المحور من المحاربين	**٦,٧٥**	**٩,٠**	**١٨,٣**

وهكذا كان إنتاج بريطانيا من الأسلحة عام ١٩٤٠ متخلفاً عن نظيره فى ألمانيا ولكنه كان يحقق نمواً سريعاً حتى حقق تفوقاً طفيفاً فى العام التالى ، وقد أدت الصدمة العسكرية المزدوجة فى ستالنجراد وشمال أفريقيا وتولى سبير لوزارة الاقتصاد إلى انتعاش هائل فى إنتاج ألمانيا من الأسلحة عام ١٩٤٣[٣١] ، كما زادت اليابان أيضا إنتاجها إلى الضعف ، ومع هذا كانت الزيادات فى إجمالى الإنتاج البريطانى والروسى معاً فى هذين العامين يوازى الزيادات فى إنتاج المحور (١٠ مليارات دولار إلى ٩,٨ مليار دولار على التوالى) وأبقت على تفوقهما فى الناتج الإجمالى من الأسلحة ، إلا أن أخطر التغييرات كان زيادة الإنتاج الأميريكى من الأسلحة ثمانية أضعاف بين ٤١ و ١٩٤٣ مما كان يعنى أن إجمالى الحلفاء فى العام الأخير كان

ثلاثة أمثال نظيره لدى خصومهم مما يفسر عدم التوازن فى الإمكانات الحربية والدخل القومى والذى كان قائماً فى بداية الحرب ، وبصرف النظر عن مدى مهارة تصعيد القوات الألمانية لهجماتها التكتيكية المضادة على الجبهتين الشرقية والغربية حتى آخر شهور الحرب ، فقد كان من المقدر لها أن تتغلب عليها الكثافة الهائلة لقوة نيران الحلفاء ، وفى ١٩٤٥ كانت آلاف القاذفات الأميريكية والبريطانية التى دكت الرايخ يومياً ومئات الفرق من الجيش الأحمر التى أوشكت على الزحف نحو برلين وفيينا جميعاً أشكالاً مختلفة للحقيقة نفسها ، ومرة أخرى كانت الغلبة النهائية فى حرب تحالفات واسعة النطاق للدول التى كانت تحظى بخزنات مالية أكبر .

ويصدق هذا أيضاً على انهيار اليابان فى حرب الباسيفيكى ، وقد أصبح واضحاً أن إسقاط القنابل الذرية عام ١٩٤٥ بمثابة نقطة تحول فى التاريخ العسكرى للعالم ، نقطة تحول تضع بقاء البشرية فى معرض الشك إذا ما نشبت حرب بين القوى الكبرى بالسلاح النووى ، ولكن السلاح النووى فى سياق القتال عام ١٩٤٥ كان واحداً من سلسلة من الأدوات الحربية التى كان يمكن للولايات المتحدة أن تستخدمها لإجبار اليابان على الاستسلام ، فكانت حرب الغواصات الأميريكية الناجحة تهدد بتجويع اليابان ، وكانت أسراب القاذفات ب ٢٩ تدك مدنها وقراها دكاً وتحيلها إلى دمار (أدلت غارة طوكيو يوم ٩ مارس ١٩٤٥ إلى خسائر فى الأرواح قدرت بـــ ١٨٥ ألفاً وفى تدمير ٢٦٧ ألف مبنى) وكان واضعو الخطط الأميريكيون وحلفاؤهم يمهدون لشن غزو مكثف للجزر اليابانية ، ولا يزال الجدل دائراً حتى اليوم حول مزيج الدوافع التى أدت إلى اتخاذ قرار إسقاط القنبلة كالرغبة فى الحد من خسائر الحلفاء فى الأرواح والرغبة فى توجيه إنذار لستالين والحاجة إلى تبرير النفقات الباهظة للمشروع النووى[٣٢] ، إلا أن النقطة الهامة هاهنا هى أن الولايات المتحدة وحدها فى ذلك الوقت هى التى كانت لديها الموارد الإنتاجية والتقنية لشن حربين تقليديتين واسعتى النطاق بل وحشد العلماء والمواد الخام والأموال (حوالى مليارين) لتطوير سلاح جديد يمكن أن ينجح ويمكن أن يفشل ،

وكان الدمار الذى لحق بهيروشيما وسقوط برلين فى أيدى الجيش الأحمر رمزاً لنهاية حرب أخرى وبداية لنظام جديد فى الشئون العالمية .

الصورة الاستراتيجية الجديدة :

كانت الخطوط العريضة لهذا النظام الجديد قد وصفها بالفعل المخططون العسكريون الأميريكيون حين كان القتال فى أوج اشتعاله ، فعبرت عنه أحد الابحاث السياسية بما يلى :

« إن النهاية الناجحة للحرب ضد أعدائنا الحاليين ستشهد عالماً متغيراً تماماً فيما يتصل بالقوى العسكرية القومية ، تغير يقارن بالتغير الذى حدث على أثر سقوط روما أكثر من أى تغير آخر على مدى السنوات الألف وخمسمائة التالية ... فبعد هزيمة اليابان ستكون الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى هما القوتان العسكريتان من الدرجة الأولى ، ومرجع ذلك فى كل من الحالتين مزيج من الوضع الجغرافى والمساحة والإمكانات الهائلة فى المؤن »[٣٣] .

قد يعترض المؤرخون على الزعم بأن شيئاً ذا طبيعة مماثلة لم يحدث عبر الخمسة عشر قرناً الماضية ، فى حين أنه كان من الواضح أن توازن القوى العالمى بعد الحرب يختلف تمام الاختلاف عنه قبلها ، وقد أفل نجم قوتين كبيرتين سابقتين هما فرنسا وإيطاليا ، وأخذت محاولات ألمانيا لفرض سيادتها على أوروبا فى الأفول وكذلك محاولات اليابان فى الشرق الأقصى والمحيط الهادى ، وكانت بريطانيا تتراجع رغم وجود **تشرشل** ، وبزغ نجم العالم ذى القطبين ، وانتقل النظام الدولى من نظام إلى آخر[٣٤] ، ولم يعد هناك سوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وكانت الأولى أشد تفوقاً .

كانت بقية دول العالم إما منهكة من جراء الحرب أو لا تزال فى مرحلة « تخلف » استعماري ، لهذا كان النفوذ الأميريكي فى عام ١٩٤٥ طاغياً بصورة مصطنعة مثل بريطانيا مثلاً عام ١٨١٥ ، إلا أن الأبعاد الحقيقية لقوتها لم تكن لها سابقة بصورة

عامة ، وقد انتعش إجمالي الناتج القومي للبلاد بسبب الحرب ونفقاتها فارتفع من ٨٨,٦ مليار دولار (١٩٣٩) إلى ١٣٥ ملياراً (١٩٤٥) ، وأخيراً تم استغلال الموارد التى لم تكن تستخدم من قبل ، ففى أثناء الحرب نما حجم المنشآت الإنتاجية فى البلاد بنسبة ٥٠٪ وناتج السلع العينية بنسبة ٥٠٪[٣٥] ، وفى الأعوام من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٤ زاد التوسع الصناعى بصورة سريعة نسبتها ١٥٪ عن أية فترة سابقة ، ورغم أن الجزء الأعظم من هذا النمو قد قام على الإنتاج (الذى ارتفع إجماليه من ٢٪ عام ١٩٣٩ إلى ٤٠٪ عام ١٩٤٣) ، كما زادت السلع غير الحربية أيضا بحيث لم ينتهك القطاع المدنى من الاقتصاد كما حدث فى الدول المتحاربة الأخرى ، وكان مستوى المعيشة فيها أعلى منه فى أية دولة أخرى وكذلك معدل الإنتاج للفرد ، وكانت الولايات المتحدة من بين القوى الكبرى هى الدولة الوحيدة التى زادت ثراءً لا فقراً بسبب الحرب ، ففى نهايتها كانت لدى واشنطن احتياطيات من الذهب تعادل عشرين مليار دولار وهو ما يوازى حوالى ثلثى الإجمالى العالمى البالغ ٣٣ ملياراً[٣٦] ، وكان لديها أكثر من نصف الإنتاج الصناعي العالمي فى داخلها[٣٧] ، وقد جعلها هذا أكبر مُصَدِّرٍ للبضائع عند نهاية الحرب ، وبعد سنوات قلائل كانت تقدم ثلث الصادرات فى العالم ، ونظراً للتوسع المكثف فى منشآت بناء السفن كانت تملك نصف إمدادات العالم من السفن ، فكان العالم بالنسبة لها بمثابة محارة من الناحية الاقتصادية .

انعكست هذه القوة الاقتصادية على القوة العسكرية للولايات المتحدة التى كانت تسيطر فى نهاية الحرب على ١٢,٥ مليون عامل بالخدمة منهم ٧,٥ مليون فى الخارج ، ورغم أن هذا العدد الكلى كان بالطبع يتقلص فى أوقات السلم (فى عام ١٩٤٨ كان العاملون بالجيش يمثلون ١ : ٩ من عددهم قبله بأربعة أعوام) إلا أنه كان يعكس الخيارات السياسية لا الإمكانات العسكرية الحقيقية ، ونظراً للافتراضات التى ظهرت بعد الحرب عن الأدوار المحدودة للولايات المتحدة فى الخارج فهناك مؤشر جيد إلى قوتها يكمن فى حسابات أسلحتها الحديثة ، ففى هذه

المرحلة كانت البحرية الأميريكية هى الأولى بلا منازع ، إذ كان أسطولها الذى يضم ١٢٠٠ سفينة حربية كبرى يفوق الأسطول البريطانى ، ولا أساطيل كبرى غيره على الساحة الدولية ، ففى كل من قواتها على ظهور الحاملات والفرق البحرية (مارين) أظهرت الولايات المتحدة قدرتها على فرض قوتها عبر العالم فى كل منطقة يمكن النفاذ إليها بحراً ، وكانت لها السيادة على الجو ، فإلى ما يزيد على ٢٠٠٠ قاذفة ثقيلة دكت أوروبا الهتلرية و ١٠٠٠ مقاتلة ب ٢٩ فائقة المدى حولت مدن اليابان إلى رماد أضيفت قاذفات نفاثة أقوى ب ٣٦ ، كما كانت الولايات تحظى باحتكار القنبلة الذرية تتوعد بها بتدمير أى عدو مستقبلي تثير فزعها كما حدث فى هيروشيما ونجازاكى[٣٨] ، وكما أشارت التحليلات اللاحقة قد تكون القوة العسكرية الأميريكية الحقيقية أقل مما كانت تبدو عليه ولم يكن من السهل استخدامها للتأثير على تصرفات دولة لها غموض الاتحاد السوفيتى وشكوكه ، إلا أن صورتها كقوة فائقة ظلت سائدة حتى الحرب الكورية وعززتها توسلات العديد من الدول من أجل القروض الأميريكية والأسلحة ووعود بالتأييد العسكرى. للوضع الاقتصادى والاستراتيجى غير العادى التى احتلته الولايات المتحدة بهذه الصورة فإن الاندفاع إلى الخارج لم يكن مفاجأة لمن هم على دراية بتاريخ السياسية الدولية ، فمع أفول نجم القوى الكبرى التقليدية تحركت لتملأ الفراغ الذى تركه أفولها ، وباحتلالها المركز الأول فلم تعد قادرة على احتواء نفسها داخل سواحلها أو حتى نطاقها ، ومما لا شك فيه أن الحرب نفسها كانت السبب الرئيسى لخروج الولايات المتحدة وقوتها ونفوذها إلى العالم ، فبسبب تلك الحرب مثلاً كانت تملك عام ١٩٤٥ / ٦٩ فرقة فى أوروبا و ٢٦ فى آسيا والهادى ولم يكن لديها أية فرقة فى داخل الولايات المتحدة نفسها[٣٩] ، ولما كانت ملتزمة سياسياً بإعادة بناء اليابان وألمانيا (والنمسا) فقد تواجدت هناك ، وكانت قوات لها أيضاً فى المحيط الهادى وشمال أفريقيا وإيطاليا وأوروبا الغربية ، وكان هناك أميريكيون من بين

القوات يتوقعون العودة إلى أرض الوطن خلال فترة قصيرة بعد إعادة نشر القوات المسلحة الأميريكية فى مواقعها قبل ١٩٤١ ، إلا أن هذه الفكرة أثبتت استحالة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء ، فكما فعل الإنجليز بعد ١٨١٥ وجد الأميريكيون بدورهم تأثيرهم غير الرسمى فى بقاع مختلفة يتحول إلى شىء رسمى وأشد تشابكاً ، وكما حدث للإنجليز أيضاً وجدوا أنفسهم فى « حدود جديدة للأمن » كلما أرادوا أن يرسموا لأنفسهم حداً ، فقد بلغ الطفل الأميريكي سن الرشد[٤٠] .

كانت جوانب هذا النظام الجديد الاقتصادية معروفة سلفاً ، ففى أثناء الحرب رأى أصحاب النزعة الدولية من أمثال **كوردل هل** أن أزمة الثلاثينيات العالمية كانت ترجع إلى سوء إدارة الاقتصاد الدولي كفرض تعريفات الحماية الجمركية والتنافس الاقتصادي الظالم وقيود الحصول على المواد الخام والسياسات الحكومية المستبدة ، وقد أضيفت إلى عقيدة القرن ١٨ القائلة بأن « التجارة غير المقيدة تعشق السلام »[٤١] ضغوط من جانب الصناعات التصديرية التى خشيت أن يحل الكساد بعد الحرب بعد خفض النفقات الحكومية الأميريكية مالم يتم فتح أسواق خارجية جديدة تستوعب الصناعات الأميريكية ، وأضيف إلى هذه الضغوط دفاع مستميت عن الجيش لضمان الحفاظ على السيطرة الأميريكية استراتيجياً على المواد الخام الخطيرة مثل النفط والمطاط والخامات المعدنية[٤٢] ، امتزجت كل هذه الأشياء لتجعل الولايات المتحدة ملتزمة بإيجاد نظام عالمى جديد يفيد الرأسمالية الغربية لإنعاش الدول الرأسمالية الغربية لأقصى درجة ممكنة بالطبع ولو أن **آدم سميث** يرى أن « التوزيع الأنفع للموارد عن طريق التجارة الحرة يؤدى على المدى البعيد إلى رفع الإنتاجية فى كل مكان مما يزيد من القوة الشرائية للجميع »[٤٣] ، وهكذا تمت صياغة مجموعة من الترتيبات الدولية بين ١٩٤٢ و ١٩٤٦ كإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية ثم « الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات) ، فوجدت الدول التى ترغب فى الحصول على المال الذى توفره هذه النظم الاقتصادية الجديدة نفسها مضطرة للتوافق مع المتطلبات الأميريكية

كحرية تحويل العملات والتنافس المفتوح (وهو ما فعله الإنجليز رغم جهودهم للحفاظ على الأولويات الاستعمارية[٤٤] وإلا كان عليها أن تقف بعيداً عن النظام بأسره (وهو ما فعلته روسيا عندما أدركت مدى اختلافه عن السيطرة الاشتراكية) .

كانت التصدعات العملية التطبيقية فى مثل هذه الترتيبات أولاً أن كمية الأموال المتوفرة كانت غير كافية لمعالجة الدمار الذى أدت إليه السنوات الست من الحرب ، ثانياً أن إقامة نظام حر من المحتم أن يعمل لصالح الدول التى تحظى بأعلى قدرة على المنافسة – وهى الولايات المتحدة بإنتاجيتها الفذة فى هذه الحالة – وعلى حساب الدول الأقل استعداداً للتنافس وهى فى هذه الحالة الدول التى دمرتها الحرب وتغيرت حدودها وخرج اللاجئون فيها بأعداد مكثفة وتهدمت ديارها وتحطمت آلاتها وأثقلتها الديون المخربة وضاعت أسواقها ، وكان إدراك أميريكا المتأخر للخطورة المزدوجة للسخط الاجتماعى السائد فى أوروبا وتنامى النفوذ السوفيتي هو الذى حثها على إيجاد مشروع **مارشال** وسمح بتقديم الأموال لإعادة بناء الصناعات الأساسية للعالم « الحر » ، وفى ذلك الوقت كان اتساع نفوذ الاقتصاد الأميريكي مرتبطاً بإنشاء طابور من القواعد العسكرية والمعاهدات الأمنية حول العالم ، وهنا أيضاً هناك أوجه تشابه عديدة بتوسيع القواعد البريطانية والمعاهدات بعد ١٨١٥ ، إلا أن أوضح الاختلافات هو أن بريطانيا كانت قادرة على تلافى الإفراط فى التحالفات المعقدة والمحددة مع الدول الأخرى ذات السيادة وهو ما كانت الولايات المتحدة تفعله حينذاك ، وكل هذه الالتزامات الأميريكية في الحقيقة كانت « رد فعل للأحداث »[٤٥] عندما نشبت الحرب الباردة ، ولكن بصرف النظر عن المبررات فإن هذه الالتزامات قد ورطت الولايات المتحدة في درجة من الترهل العالمى مما يتناقض كلية مع تاريخها الأسبق .

ويبدو أن هذا لم يقلق صناع القرار عام ١٩٤٥ إلا قليلاً ، ويبدو أن العديد منهم شعر بأن هذا هو « القدر المحتوم » وأن لديهم الآن فرصة ذهبية لتصحيح

ما حاولت القوى الكبرى السابقة أن تفسده ، فالتجربة الأميريكية كما يرى **هنري لوس** فى مجلة لايف « هى مفتاح المستقبل ... على أميريكا أن تقوم بدور الأخ الأكبر بالنسبة للدول »[٤٦] ، ولم تكن الصين وحدها هى معقد الآمال بل كل الدول الأخرى التى سرعان ما سميت بدول « العالم الثالث » وجدت التشجيع على أن تحذو حذو أميريكا وتتخذ مبادئها من مساعدة الذات وبدء المشروعات والتجارة الحرة والديمقراطية ، يبشر « **هل** » قائلاً : « إن كل هذه المبادىء والسياسات مفيدة وجذابة للشعور بالعدل والحق ورفاهية الشعوب الحرة فى كل مكان بحيث يجب أن تعمل الآلة الدولية بأكملها بصورة مرضية تماماً فى غضون سنوات قلائل »[٤٧] ، وكل من يتعامى عن تقديم هذه الحقيقة – سواء الاستعماريين الإنجليز والهولنديين الذين عفى عليهم الزمن أو الأحزاب السياسية الأوروبية ذات الميول اليسارية أو **مولوتوف** بوجهه المكفهر – يتم إغراؤه بمزيج من العصى والجزر ليعود إلى « الاتجاه الصحيح » ، وكما يعبر عن ذلك أحد المسئولين الأميريكيين : « إنه دورنا الآن لكى نمسك بالكرة فى آسيا »[٤٨] وربما كان سيضيف قائلاً : وفى كل مكان أيضاً .

كانت المنطقة الوحيدة التى كان من المستبعد أن يطأها النفوذ الأميريكي هى المنطقة التى يسيطر عليها الاتحاد السوفيتي الذي ادعى منذ عام ١٩٤٥ (وما بعدها) أنه المنتصر الوحيد الحقيقى فى القتال ضد الفاشية ، فحسب إحصاءات الجيش الأحمر فقد قام بسحق ٥٠٦ فرق ألمانية ، ومن بين عدد ١٣,٦ مليون من قتلى الألمان وأسراهم والذين فقدوا فى الحرب العالمية الثانية لقى ١٠ ملايين مصيرهم على الجبهة الشرقية[٤٩] ، ولكن حتى قبل سقوط الرايخ الثالث قام **ستالين** بتحويل عشرات الفرق إلى الشرق الأقصى واستعد لإطلاقهم ضد جيش كوانتونج اليابانى فى منشوريا عندما يحين الوقت ، وهو ما حدث بعد ثلاثة أيام من حادث هيروشيما ، وأدى الغزو الشامل على الجبهة الغربية إلى قلب الانهيار الخطير فى موقف روسيا فى أوروبا بعد ١٩١٧ إلى العكس ، فقد استعادت موقعها أو مايقرب

منه فى الفترة من ١٨١٤ إلى ١٨٤٨ عندما كان جيشها الضخم يقوم بدور الشرطى فى أوروبا الشرقية ، فقد اتسعت الحدود الإقليمية الروسية فى الشمال على حساب فنلنده وفى الوسط على حساب بولنده وفى الجنوب على حساب رومانيا ، وتم ضم دول البلطيق استونيا ولاتفيا ولتوانيا إلى روسيا ، وتم اقتطاع جزء من بروسيا وشريحة من شرق تشيكوسلوفاكيا بحيث فتح الطريق المباشر نحو المجر ، ووراء غرب وجنوب غرب روسيا الكبرى كان يقع ستار وقائى من الدول التابعة بولنده وشرق ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وألبانيا ، وبينها وبين الغرب كان « الستار الحديدي » الشهير يتهاوى ، ووراء هذا الستار كانت كوادر الحزب الشيوعي والبوليس السرى مصرين على ضرورة أن تعمل المنطقة بأسرها تحت مبادىء تختلف تماماً مع آمال **كوردل هل** ، وينطبق نفس الشىء على الشرق الأدنى حيث كان الاحتلال السريع لمنشوريا وشمال كوريا وسخالين بمثابة انتقام لحرب ١٩٠٥ إلا أنه كان يسمح بإقامة علاقات مع أنصار **ماو** الشيوعيين فى الصين والذين كانوا أيضاً من المستبعد أن يتقبلوا بشارة الرأسمالية الحرة .

ولكن إذا كان نمو النفوذ السوفيتي يبدو قوياً فقد أضير الاقتصاد السوفيتي أيّما ضرر بسبب الحرب ، على عكس الولايات المتحدة التى تمتعت بانتعاش كبير ، وكانت الخسائر السوفيتية فى الأرواح فادحة وبلغت ٧,٥ مليون فى الجيش وبين ٦ و ٨ ملايين من المدنيين قتلهم الألمان ، هذا بالإضافة إلى الخسائر التى أدى إليها انخفاض الجرايات الغذائية والسخرة وساعات العمل الممتدة بحيث بلغت وفيات المدنيين السوفيت دون السن الطبيعى حوالى ٢٠ أو ٢٥ مليون نسمة بين ١٩٤١ و ١٩٤٥[٥٠] ، ونظراً لأن غالبية الوفيات كانت بين الرجال فقد كان لانعدام التوازن الناتج بين الجنسين آثاره على التركيبة السكانية للبلاد وإلى تدهور شديد فى معدل المواليد ، وكانت الخسائر المادية فى الأجزاء الأوروبية من روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء الخاضعة للاحتلال الألمانى أفدح مما يتصوره الخيال :

« من بين الجياد التى بلغ تعدادها ١١,٦ مليوناً فى الأراضى المحتلة

قتل ٧ ملايين أو تم الاستيلاء عليها وكذلك ٢٠ مليوناً من ٢٣ مليون خنزير ، و ١٣٧ ألف جرار ، كما تم تدمير ٤٩ ألف صومعة حبوب وأعداد هائلة من الحظائر والمنشآت الزراعية ، وتم تدمير النقل بتدمير ٦٥ ألف كيلو متراً من الطرق الحديدية وضياع أو تدمير ١٥,٨٠٠ قاطرة و ٤٢٨ ألف عربة بضائع و ٤٢٨٠ مركبة نهرية ونصف العدد الكلى من جسور السكك الحديدية فى الأراضى المحتلة ، كما تم تدمير ٥٠٪ من المساحات الحضرية المأهولة فى هذه المناطق ومنها ١,٢ مليون منزل و ٣,٥ مليون منزل آخر فى المناطق الريفية ، وتم تخريب العديد من المدن وسحق آلاف القرى فكان الناس يعيشون فى ثقوب محفورة فى الأرض »[٥١] .

مِن ثَمَّ لم يكن غريباً أن الروس عندما تحركوا إلى داخل « أراضيهم المحتلة » ـ ألمانيا حاولوا أن يجردوها من كل شيء يتحرك ومن مصانعها وخطوطها الحديدية وما إليها وطالبوا بتعويضات من أراضى أوروبا الشرقية الأخرى (النفط الرومانى والخشب الفنلندى والفحم البولندى) .

صحيح أن الاتحاد السوفيتي كان قد تفوق على ألمانيا الكبري فى إنتاجه فى معركة التسلح وفى مواجهتها على الجبهة ، إلا أنه فعل ذلك بتركيز قاس على الإنتاج الصناعى العسكرى وبخفض فادح فى كل قطاع آخر[٥٢] ، وهكذا كانت روسيا فى عام ١٩٤٥ بمثابة عملاق عسكري وفى الوقف نفسه فقير ومحروم وغير متوازن ، وبرفض الاتحاد السوفيتى للأموال الأميريكية المقدمة فيما بعد بسبب ما وراءها من شروط سياسية عاد إلى خطته لما بعد ١٩٢٨ لدعم النمو الاقتصادى من موارده الخاصة بنفس التركيز الشديد على السلع الإنتاجية والنقل على حساب السلع الاستهلاكية والزراعة وبخفض طبيعى فى النفقات العسكرية عن مستويات فترة الحرب ، وكانت النتيجة بعد مصاعب طفيفة « معجزة اقتصادية مصغرة »[٥٣] فيما يتعلق بالصناعة الثقيلة التى تضاعفت بين ١٩٤٥ و ١٩٥٠ ، وكان النظام

الستالينى مشغولاً بالحاجة إلى إعادة بناء القوة القومية ومن ثم فلم تكن لديه مشكلات فى تحقيق هذا الهدف أو فى الإبقاء على مستوى المعيشة عند مستويات ما قبل الثورة ، ولكن يجدر بنا أيضا أن نذكر أن « استعادة » الإنتاج الصناعى كان يشمل العودة إلى إنتاجية ما قبل الحرب ، ففى أوكرانيا مثلاً عادت إنتاجية المعادن والكهرباء حوالى عام ١٩٥٠ إلى أرقام عام ١٩٤٠ أو زادت عنها ، وبسبب الحرب أيضاً اختنق النمو الاقتصادى الروسى وعاد إلى الوراء قرابة عقد من السنين ، وكان الفشل المتواصل فى القطاع الزراعى الحيوى لا تزال له أهميته على المدى البعيد ، وإلى أن توفى ستالين ظل يحتفظ بثأره المرير ضد تفضيل الفلاحين للعمل الخاص مما كان يعنى استمرار الإنتاجية التقليدية المنخفضة والتدنى الشديد للزراعة الروسية(٥٤) .

على النقيض من ذلك كان ستالين مصراً على الاحتفاظ بمستوى عال من الأمن العسكرى فى عالم ما بعد الحرب ، ونظراً للحاجة إلى إعادة بناء الاقتصاد لم يكن غريباً أن تم خفض الجيش الأحمر الضخم بمقدار الثلثين بعد ١٩٤٥ ليصبح ١٧٥ فرقة تدعمها ٢٥ ألف دبابة و ١٩ ألف طائرة ، ولا يزال رغم هذا أكبر مؤسسة دفاعية فى العالم ، وهى حقيقة يبررها الاحتياج إلى ردع أى عدو مستقبلى وللسيطرة على الدول التابعة له فى أوروبا ولشن غزواته فى الشرق الأقصى ، ورغم ضخامة هذه القوة كان العديد من فرقها قائما فى صورته الهيكلية وحسب أو عبارة عن قوات موقع(٥٥) ، وقد وقع الجيش فى نفس ما وقع فيه الجيش الروسى العملاق فى العقود التى تلت ١٨١٥ وهو التقادم فى مواجهة تقدم عسكرى جديد متواصل ، وكان علاج هذا لا يكمن فى إعادة تنظيم فرق الجيش وتحديثها وحسب(٥٦) بل وتوجيه الموارد الاقتصادية والعلمية للدولة السوفيتية لتطوير نظم جديدة للتسلح ، وفى ٧ — ١٩٤٨ دخلت المقاتلة ميج ١٥ الرهيبة الخدمة وتم إنشاء قوات جوية استراتيجية بعيدة المدى تقليداً للأمريكيين والإنجليز ، وتم استخدام العلماء والفنيين الألمان الأسرى فى تطوير أنواع من الصواريخ التوجيهية ،

وحتى في أثناء الحرب تم تخصيص بعض الموارد لتطوير قنبلة ذرية سوفيتية ، كما تم أيضا إدخال تغييرات على البحرية السوفيتية التي كانت مجرد أداة في الصراع ضد ألمانيا بإضافة بوارج حربية ضخمة وغواصات لأعماق المحيطات ، وكان معظم هذه الأسلحة مشتقاً ولا يتميز بالتعقيد طبقاً للمعايير الغربية ، ومما لا شك فيه أن السوفييت كان لديهم إصرار على عدم التخلف عن الركب(٥٧) .

كان العنصر الرئيسى الثالث في دعم القوة الروسية تأكيد **ستالين** المتواصل على إقرار النظام الداخلى والالتزام المطلق لأواخر الثلاثينيات ، سواء كان هذا يرجع إلى هوسه المتزايد أو حرصه على اتخاذ مجموعة محسوبة من التحركات لدعم وضعه الديكتاتورى أو مزيج منهما معاً فهذا مالا يمكن الجزم به ، لكن الأحداث تنطق بنفسها(٥٨) ، فكان كل شخص له علاقات بالخارج كان يشتبه فيه ، وكان أسرى الحرب العائدون يتم إعدامهم ، وأدى قيام دولة إسرائيل وبالتالى تحول ولاء اليهود إلى مصدر بديل إلى تجدد الإجراءات المعادية للسامية داخل روسيا ، وتم تقليص قيادة الجيش وإقالة المارشال **جوكوف** من قيادة القوات البرية السوفيتية عام ١٩٤٦ ، وتم تشديد النظام داخل الحزب الشيوعى ذاته وتقييد الانضمام إليه ، وفي ١٩٤٨ تم تطهير قيادة ليننجراد الحربية بكامل هيئتها (إذ كان **ستالين** يكرههم دوماً) ، وتم تشديد الرقابة على الأدب والفنون الإبداعية والعلوم الطبيعية والأحياء وعلم اللغة ، كان كل هذا « التشديد » يتناسب مع جماعية الزراعة التي ذكرناها سابقاً ومع قيام توترات الحرب الباردة ، كما كان من الطبيعى أن تبرز الحاجة إلى إجراء عملية مماثلة من التشديد الأيديولوجى والسيطرة الشمولية في دول أوروبا الشرقية الخاضعة للسيطرة السوفيتية حيث أصبح إقصاء الأحزاب المنافسة وإقامة محاكات صورية وقمع الحقوق الفردية والممتلكات هو النظام السائد ، كل هذا بالإضافة إلى إسقاط الديمقراطية في بولنده (عام ١٩٤٨) وفي تشيكوسلوفاكيا أدى إلى خفوت كبير في الحماس الغربى للنظام السوفيتى ، ومرة أخرى ليس من الواضح ما إذا كانت هذه الإجراءات محسوبة بدقة حيث كانت ولا تزال هناك رغبة لدى

الصفوة السوفيتية الحاكمة لعزل الدول التابعة بل وشعبها نفسه عن أفكار الغرب وثرائه أم كانت مجرد انعكاس لهوس **ستالين** الذي ازداد حدة مع قرب نهايته ، أياً يكون السبب كان ثمة توسيع مكثف للأراضي التابعة الحصينة كل الحصانة عن تأثيرات أميريكا وتقديم بديل عنها .

كان نمو الإمبراطورية السوفيتية يعد تأكيداً للتنبؤات الجيوبولتيكية **لماكيندر** وغيره بأن ثمة قوة عسكرية عملاقة ستسيطر على موارد « قلب » أوروبا وآسيا وأن توسع تلك القوة إلى مشارف ويملاند لابد أن تصده الدول البحرية الكبرى إذا شاءت أن تحتفظ بتوازن عالمى للقوى[٥٩] ، وكان لابد من الانتظار لعدة سنوات حتى تتخلى الإدارات الأميريكية التي هزتها الحرب الكورية تماماً عن أفكارها القديمة عن « العالم الواحد » وتستبدل بها صورة من الصراع الرهيب للقوى عبر الساحة الدولية ، لكن هذا كان خافياً فى أحداث ١٩٤٥ ، أما الآن فكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هما الدولتان القادرتان على تحديد أقدار نصف الكرة الأرضية على حد تعبير **دي توكفيل** ، وقد وقعت كل منهما فريسة للفكر ذي الاتجاه العالمى ، وقد أصبح الاتحاد السوفيتي من أقوى الدول فى العالم ، ولا يسع أحد الآن أن يحسم أية مشكلات جادة فى العلاقات الدولية بدون الاتحاد السوفيتي ... فعندما بدا أن **تشرشل وستالين** قد يتوصلان إلى اتفاق خاص حول أوروبا الشرقية قال **مولوتوف**[٦٠] عام ١٩٤٦ فى رد فعل تجاه التلميح الأميريكي عن ذلك : « فى هذه الحرب العالمية لا شك أنه ليست هناك مسألة سياسية كانت أو عسكرية لا تحظى باهتمام الولايات المتحدة »[٦١] ، كان نشوب صدام خطير حول المصالح أمراً محتوماً .

ولكن أياً من هذه القوى الكبرى السابقة التي تحولت الآن إلى قوي ذات وزن متوسط كان انهيارها هو الجانب الآخر لقيام هاتين القوتين العظميين ؟ يبدر إلى الذهن على الفور أن الدول الفاشية المهزومة ألمانيا واليابان وإيطاليا كانت تختلف فى تصنيعها عن بريطانيا وربما عن فرنسا أيضاً فى فترة ما بعد ١٩٤٥ مباشرة ،

فعندما توقف القتال واصل الحلفاء خطتهم لضمان ألا تتحول اليابان أو ألمانيا مرة أخرى إلى مصدر خطر على النظام الدولي ، ولم يشمل هذا احتلال طويل الأجل للدولتين وحسب ، بل وفى حالة ألمانيا تم تقسيمها إلى أربع مناطق احتلال ثم إلى دولتين منفصلتين فيما بعد ، وتم تجريد اليابان من مستعمراتها وراء البحار (كما حدث لإيطاليا عام ١٩٤٣) وألمانيا من مكاسبها الأوروبية ومن أراضيها القديمة في الشرق (سيلسيا وشرق بروسيا ، إلخ) ، وقد صحب سيطرة الحلفاء على الصناعة تدمير بالقصف الاستراتيجي وتقييد نظام النقل وتدهور الإسكان ونقص الكثير من المواد الخام وأسواق التصدير ، وفي ألمانيا حدث الدمار بتفكيك المنشآت الصناعية ، فكان الدخل القومى والناتج الألمانى فى عام ١٩٤٦ أقل من ثلث ما كان عليه عام ١٩٣٨ وهو خفض مخيف[٦٢] ، وفي اليابان حدث تراجع مماثل ، فكان الدخل القومي الحقيقي عام ١٩٤٦ يمثل ٥٧٪ من نظيره أعوام ٤ ــ ١٩٣٦ وكانت أجور الصناعة الحقيقية تمثل مالا يزيد على ٣٠٪ ، وتدنت مستويات التجارة الخارجية لدرجة أنها بعد عامين لم تزد عن ٨٪ والواردات ١٨٪ من أرقام أعوام ٤ ــ ١٩٣٦ ، وقد تم القضاء على سفن النقل اليابانية فى الحرب وهبطت أرقام مغازل القطن من ١٢,٢ مليون إلى مليونين وناتج الفحم إلى النصف وهكذا[٦٣] ، كان يبدو أن أياً منهما كدولتين كبريين قد انقضت اقتصادياً وعسكرياً .

رغم تحول إيطاليا فى عام ١٩٤٣ إلا أن مصيرها الاقتصادي كان لا يقل كآبة ، فقد ظل الحلفاء يقاتلون مدة عامين ويقصفون متجهين شمالاً داخل شبه الجزيرة مما أضاف إلى الدمار الذى خلفته طموحات **موسوليني** الاستراتيجية ، وفى ١٩٤٥ ... « عاد إجمالي الناتج القومي الإيطالي إلى مستوياته عام ١٩١١ وهبط بنسبة تقرب من ٤٠٪ مقارنة بعام ١٩٣٨ ، ورغم الخسائر فى الأرواح فى الحرب زاد سكانها نتيجة لعودة الإيطاليين من المستعمرات وتوقف الهجرات ، وانخفضت مستويات المعيشة بصورة مفزعة وأوشك العديد من السكان أن يموت جوعاً لولا المساعدات الدولية وخاصة الأميركية »[٦٤] ، وانخفضت الأجور إلى ٢٦,٧٪ من

قيمتها عام ١٩١٣ فى عام ١٩٤٥[٦٥] ، الحقيقة أن هذه الدول الثلاث اعتمدت اعتماداً مخيفاً على المساعدات الأميريكية خلال تلك الحقبة وبهذا كانوا يزيدون قليلاً عن دول تابعة من الناحية الاقتصادية .

كان من الصعب التفرقة من الناحية الاقتصادية بين فرنسا وألمانيا ، فأربع سنوات من النهب على يد الألمان تلتها شهور من القتال عام ١٩٤٤ ، « فتم إغلاق المسالك االالمانية والموانىء وتدمير معظم الجسور وتعطيل معظم الخطوط الحديدية مؤقتاً »[٦٦] ، وكان الدخل القومي لفرنسا في ذلك الوقت نصف نظيره عام ١٩٣٨ الذى كان نفسه عاماً كئيباً[٦٧] ، ولم يكن لديها عملات أجنبية ولم يكن الفرنك نفسه مقبولاً في تبادل العملات ، إذ كانت قيمته غير حقيقية[٦٨] وانهارت في خلال عام واحد ١ : ١١٩ من الدولار ، وفى١٩٤٩ عندما استقرت الأمور إلى حد ما بلغ الدولار ٤٢٠ فرنكاً ، وقد تفاعلت السياسات الحزبية في فرنسا وبخاصة دور الحزب الشيوعي مع المشكلات الاقتصادية مثل إعادة التعمير والتأميم والتضخم .

ومن ناحية أخرى كان « الفرنسيون الأحرار » أعضاء في « التحالف الأكبر » ضد الفاشية وكانوا أيضاً منتصرين في حربهم « الأهلية » ضد القوات الموالية **لفيشي** في غرب أفريقيا والشام والجزائر ، ونظراً للاحتلال الألماني لفرنسا وانقسام الولاء الفرنسي إبان الحرب كان التنظيم الديجولي يعتمد بصورة شديدة على العون الأميريكي البريطاني وهو ما كان **ديجول** يمقته حتى عندما كان يطالب بالمزيد ، وكان الإنجليز يتوقون إلى إعادة الاستقرار إلى فرنسا كقوة عسكرية لها بأسها فى أوروبا كرادع لروسيا لا ألمانيا المنهارة ، ومن ثم فقد حصلت على كثير من لوازم وضعها كقوة كبرى من قبيل منطقة احتلال فى ألمانيا وعضوية دائمة فى مجلس الأمن القومي بالأمم المتحدة وما إلى ذلك ، ورغم أنها لم تتمكن من استرداد انتدابها فى سوريا ولبنان فقد سعت لتأكيد وضعها فى الهند الصينية وفى محمياتها فى تونس ومراكش وظلت تمتلك ثانى أكبر إمبراطورية استعمارية في العالم وصممت على الاحتفاظ بها[٦٩] ، وما كان مسعاها للتشبث بمظاهر القوة الكبرى من الدرجة

الأولى رغم ضعفها الاقتصادي الشديد واعتمادها على الدعم المالي الأمريكي سوى « خرف العجائز » في نظر المراقبين الأجانب وخاصة الأميريكيين ، وكان هذا صحيحاً لدرجة بعيدة ، وكانت النتيجة الرئيسية لذلك إخفاء مدى تحول وضعها الاستراتيجي في العالم بسبب الحرب ولو لبضع سنوات أخرى .

كان معظم الإنجليز يشعرون في عام ١٩٤٥ بالسخط عند المقارنة ، ورغم ذلك فإن مظهر دولتهم المستمر كإحدى القوى الكبرى في العالم كان أيضاً يخفي التوازن الاستراتيجي الجديد كما كان يجعل من الصعب على صناع القرار في لندن أن يتكيفوا مع سياسات الاضمحلال ، فكانت الإمبراطورية البريطانية هى الدول الكبرى الوحيدة التي خاضت الحرب العالمية الثانية من البداية إلى النهاية ، وكانت تحت قيادة **تشرشل** واحدة من « الثلاث الكبار » بدون شك ، وكان أداؤها العسكري في الجو والبحر والبر أفضل كثيراً منه في الحرب العالمية الأولى ، وفي أغسطس ١٩٤٥ عادت كل ممتلكات الملك الإمبراطور إلى أيدي بريطانيا بما فيها هونج كونج ، وكانت القوات والقواعد الجوية البريطانية منتشرة عبر شمال أفريقيا وإيطاليا وألمانيا وجنوب شرق آسيا ، ورغم الخسائر الفادحة كانت البحرية البريطانية تمتلك ما يزيد على ألف سفينة حربية و ٣٠٠٠ سفينة صغيرة وحوالى ٥٥٠٠ طائرة ، وكانت القوات الجوية الملكية ثاني أكبر قوات جوية استراتيجية في العالم ، ومع ذلك فكما يشير **توريللي بارينت** فإن « النصر » لم يكن :

> **« مرادفاً للاحتفاظ بالنفوذ البريطاني ، فكانت هزيمة ألمانيا (وحلفائها) مجرد عنصر واحد فقط في الاحتفاظ بذلك ، إذ قد تنهزم ألمانيا ومع ذلك تتقوض أركان النفوذ البريطاني ، لم يكن « النصر » في حد ذاته هو المهم بل ظروف إحرازه وخاصة الظروف التي وجدت إنجلترا نفسها فيها »** ...

فالحقيقة التي لامراء فيها هى أن بريطانيا في سبيل ضمان الخروج في صورة المنتصر في الحرب قد كلفت نفسها مالا تطيق فانخفض احتياطيها من الذهب والدولار ،

وأجهدت آلتها الداخلية وزاد اعتمادها على المؤن الأميريكية والشحن والأغذية وما إلى ذلك من مساعدات لتبقى فى الحرب ، وفى حين زادت حاجتها إلى هذه المساعدات عاماً بعد عام تقلصت تجارة الصادرات فيها ، وفي عام ١٩٤٤ بلغت مالا يزيد على ٣١٪ من نظيرتها فى عام ١٩٣٨ ، وعندما تولت حكومة العمال منصبها فى يوليو ١٩٤٥ كان من الوثائق التي كان عليها أن تراجعها مذكرة **كينيز** الرهيبة عن « الهاوية الاقتصادية » التى تواجهها البلاد وهو ما كان يعنى الحاجة اليائسة إلى المساعدات الأميريكية ، وبدون تلك المساعدات « كان لابد من فرض سياسة تقشف أشد صراحة من أى وقت إبان الحرب ... »[٧١] ، ومرة أخرى كما حدث فى الحرب العالمية الأولى كان لابد من تعديل هدف « بناء بيت يصلح للأبطال » ، ولكن فى هذه المرة كان من المستحيل تصديق بقاء إنجلترا كبؤرة للعالم من الناحية السياسية .

رغم ذلك ظلت أوهام القوة الكبرى عالقة فى الأذهان حتى بين وزراء حكومة العمال الذين كانوا مصرين على إيجاد « حالة رخاء » ، وهكذا كان تاريخ السنوات القليلة التالية يشمل سعياً بريطانياً دؤوباً مع هذه الأوهام المستحيلة ، فتحسنت مستويات المعيشة الداخلية ودخلت فى الاقتصاد « المختلط » وسدت الفجوة التجارية وفى الوقت نفسه ظلت تدعم طابوراً طويلاً من القواعد فى الخارج فى ألمانيا والشرق الأدنى والهند وتحتفظ بقوات مسلحة ضخمة فى مواجهة علاقاتها المتدهورة مع روسيا ، وكما تشير الدراسات المفصلة لحكومة **أتلى**[٧٢] كانت ناجحة فى عدة نواح ، فقد ارتفعت الإنتاجية الصناعية وضاقت الفجوة التجارية وقننت الإصلاحات الاجتماعية واستقر المسرح الأوروبى ، ووجدت حكومة العمال أنه من الحكمة أن تنسحب من الهند وأن تخرج من اضطرابات فلسطين وأن تسحب يدها من ضماناتها تجاه اليونان وتركيا بحيث تستريح من بعض أعبائها الخارجية ، ومن ناحية أخرى كان هذا التحسن الاقتصادي نفسه يعتمد على القرض الكبير الذى تفاوض حوله **كينيز** فى واشنطن عام ١٩٤٥ وعلى الدعم المكثف الذى جاء من مشروع **مارشال** ومساعداته وعلى حالة الدمار التي كان منافسو بريطانيا التجاريون

يعانونها ، كانت إذن صحوة اقتصادية رقيقة الحال ومشروطة ، وكان نجاح عمليات الانسحاب البريطانية فى عام ١٩٤٧ أمراً آخر تحيطه الشكوك على المدى البعيد ، فقد فرض أعباء لا تحتمل ، لكن هذه « الحركة الاستراتيجية الرشيقة » قد اتخذت بناء على فرض بأن التخلى عن مناطق بعينها يُمكّن بريطانيا من إعادة توزيع قواعدها لتتوافق مع مصالحها الاستعمارية الحقيقية كقناة السويس بدلاً من فلسطين والنفط العربى بدلاً من الهند ، وفى هذه المرحلة لم تكن هناك نية لدى الحكومة البريطانية للتخلى عن بقية الإمبراطورية والتى كانت أهم لبريطانيا من الناحية الاقتصادية أكثر من ذي قبل[٧٣] ، وكانت بريطانيا فى حاجة إلى مزيد من الصدمات ، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التشبث بهذه البقية الباقية لكى تراجع مكانتها في العالم من جديد ، وفي الوقت نفسه كانت ستبقى كياناً استراتيجياً مترهلاً ولكنه قوي يعتمد على الولايات المتحدة فى أمنه ويظل حليفاً لها ومساعداً استراتيجياً هاماً في عالم ينقسم إلى معسكرين كبيرين للقوى[٧٤] .

رغم كل جهود الحكومتين البريطانية والفرنسية للعودة إلى الوراء لم يكن ثمة شك فى أن « العصر الأوروبي قد مضى » ، ففي حين طفر إجمالي الناتج القومي الأميريكي بنسبة ٥٠٪ عنه فى فترة الحرب انخفض نظيره بأوروبا كلها (فيما عدا الاتحاد السوفيتي) بنسبة ٢٥٪[٧٥] ، وكان نصيب أوروبا من الناتج الصناعي العالمي أقل منه في أي وقت منذ أوائل القرن ١٩ ، وحتى فى عام ١٩٥٣ عندما كانت آثار الحرب قد تم إصلاحها كان لا يزيد على ٢٦٪ (بالمقارنة بالولايات المتحدة التي كان نصيبها منه ٤٤,٧٪)[٧٦] ، وكان تعدادها السكاني حينئذ لا يزيد على ١٦٪ من سكان العالم ، وفى عام ١٩٥٠ كان إجمالي ناتجها القومي للفرد لا يزيد على نصفه فى الولايات المتحدة ، كما كان الاتحاد السوفيتي قد سد الفجوة بحيث أصبح إجمالي الناتج القومي للقوى كما يتضح من جدول ٣٦ .

انعكس هذا الأفول لأنجم القوى الأوروبية بصورة أوضح فى عدد القوات ونفقاتها ، ففى عام ١٩٥٠ مثلاً أنفقت الولايات المتحدة ١٤,٥ مليار دولار على

جدول ٣٦ : إجمالى الناتج القومي والناتج القومي للفرد لدى القوى عام ١٩٥٠[٧٧]
(بالدولار لعام ١٩٦٤)

	إجمالى الناتج القومي	الناتج القومي للفرد
الولايات المتحدة	٣٨١ مليار	٢,٥٣٦
الاتحاد السوفيتي	١٢٦	٦٩٩
بريطانيا	٧١	١٣٩٣ (١٩٥١)
فرنسا	٥٠	١١٧٢
ألمانيا الغربية	٤٨	١٠٠١
اليابان	٣٢	٣٨٢
إيطاليا	٢٩	٦٢٦ (١٩٥١)

الدفاع وكانت تضم ١,٣٨ مليون بالخدمة العسكرية في حين أنفق الاتحاد السوفيتي ما يزيد قليلا (١٥,٥ مليار دولار) على قواته الأكبر كثيراً والتي يبلغ عددها ٤,٣ مليون رجل ، وفي كلا الناحيتين كانت القوتان العظميان تسبقان بريطانيا (٢,٣ مليار دولار ، ٦٨٠ ألف عسكري) وفرنسا (١,٤ مليار دولار ، ٥٩٠ ألف عسكري) وإيطاليا (نصف مليار دولار ، ٢٣٠ ألف عسكري) وبالطبع ألمانيا واليابان اللتان كانتا لا تزالان منزوعتى السلاح ، وشهدت توترات الحرب الكورية زيادات هامة في الإنفاق الدفاعي لدى القوى الأوروبية ذات الوزن المتوسط عام ١٩٥١ إلا أنه كان يبدو هزيلاً إذا ما قورن بنظيره الأميريكي الذى بلغ ٣٣,٣ مليار دولار والاتحاد السوفيتي ٢٠,١ مليار دولار ، فى تلك السنة وحدها بلغت النفقات الدفاعية لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا جميعاً خمس النفقات الأميريكية وأقل من ثلث النفقات السوفيتية ، وكان عدد قواتهم جميعاً يبلغ نصف عدد قوات الولايات

المتحدة وثلث عدد قوات روسيا[٧٨] ، كانت دول أوروبا تبدو وقد أفل نجمها من ناحيتي القوة الاقتصادية والعسكرية .

زاد هذا الانطباع بحلول الأسلحة النووية ، ويتضح من السجلات أن العديد من العلماء العاملين في القنابل النووية كانوا على وعي حاد أنهم يصنعون نقطة تحول في تاريخ الحرب كله ونظم التسلح والقدرة البشرية على التدمير ، وقد أكدت التجربة الناجحة فى الاموجوردو فى ١٦ يوليو ١٩٤٥ للمراقبين ظهور شيء هائل وجديد له أهمية تفوق اكتشاف الكهرباء وما إليها من الاكتشافات الكبرى التي أثرت على وجودنا ، وعندما تكرر « الفزع الأكبر القوي الرهيب الذى أنذر بقيام القيامة »[٧٩] في مذبحة هيروشيما ونجازاكي لم يعد ثمة شك في قوتها كسلاح ، كان صنعها سبباً في تخبط صناع القرار الأميريكيين مع نتائجها العملية المستقبلية العديدة ، فكيف أثرت على الحرب التقليدية ؟ هل يجب استخدامها على الفور عند نشوب الحرب أم باعتبارها سلاح الملاذ الأخير ؟ وما هى مضاعفات وإمكانات تطوير أشكال أكبر (هيدروجينية) وأصغر (تكتيكية) منها ؟ هل من المفروض إشراك الآخرين فى علومها[٨٠] ؟ وقد أعطت بالطبع دفعة لعملية تطوير السوفيت للأسلحة النووية حيث وضع **ستالين** مدير أمنه الرهيب **بيريا** كمسئول عن البرنامج الذري فى اليوم التالي لضرب هيروشيما[٨١] ، ورغم تخلف الروس فى ذلك الوقت في مجال صنع القنبلة وتجربتها فقد خطوا خطى أوسع وأسرع مما قدر لهم الأميريكيون ، ويمكن القول إن الميزة النووية الأميريكية ظلت لبضع سنوات بعد ١٩٤٥ تساعد على التوازن فى مواجهة التفوق الروسى فى القوات التقليدية ، ولكن لم يمض وقت طويل بالنسبة لتاريخ العلاقات الدولية حتى بدأت موسكو فى اللحاق بالولايات المتحدة وأثبتت أن احتكار الولايات المتحدة لهذا السلاح أصبح أمراً منسياً[٨٢] .

أدى ظهور الأسلحة الذرية إلى تحول « الصورة الاستراتيجية » إذ إنها منحت لأية دولة تمتلكها القدرة على التدمير الجماعي الذى لا يميز للبشرية كلها ووضعت

ضغوطاً مكثفة على الدول الأوروبية التقليدية للحاق بالركب ، وإلا عليها أن تعترف بتراجعها إلى مصاف القوى من الدرجة الثانية ، وفي حالة ألمانيا واليابان وإيطاليا لم يكن بالطبع ثمة أمل فى الانضمام إلى النادى النووي ، ولكن بالنسبة للحكومة في لندن وحتى بعد حلول **أتلي** محل **تشرشل** لم يكن من المتصور أن البلاد لا ينبغي أن تمتلك هذه الأسلحة كرادع ولأنها كانت « دليلاً على التفوق العلمي والتقني الذى تعتمد عليه قوة بريطانيا التي كانت عاجزة إذا ما قيست بالتعداد البشري »[٨٣] ، فكانت تعد أسلوباً « رخيصاً » نسبياً لاستعادة نفوذ القوة الكبرى المستقلة وهى الحسابات التي سرعان ما اجتذبت الفرنسيين[٨٤] ، ولكن رغم جاذبية هذا المنطقة إلا أنه ضعف بسبب العوامل التطبيقية ، فما كان لهاتين الدولتين أن تمتلك هذه الأسلحة إلا بعد سنوات ، وكان لابد لترسانتهما النووية أن تقل بالمقارنة بنظيراتها لدى القوتين العظميين وقد تكون قد عفا عليها الزمن إذا ما حدثت طفرة تقنية أخرى ، ورغم طموحات لندن وباريس (ثم بكين) للانضمام إلى النادي النووي ، كان هذا الكفاح في العقود الأولى بعد ١٩٤٥ يشبه إلى حد ما المساعى النمساوية / المجرية والإيطالية للحصول على السفن الحربية المدرعة قبل عام ١٩١٤ ، كان بعبارة أخرى انعكاساً للضعف لا للقوة .

والعامل الأخير الذي يؤكد على صورة العالم الجديدة استراتيجياً وسياسياً كعالم ثنائى الأقطاب لا العالم التقليدي متعدد الأقطاب كان الدور المتصاعد للأيديولوجيا ، وحتى في عصر الدبلوماسية الكلاسيكية في القرن ١٩ كانت العوامل الأيديولوجية تلعب دوراً في السياسة كما يتضح من تحركات **ميترنيخ ونيكولاس الأول وبسمارك وجلادستون** ، وكان هذا ينطبق بصورة خاصة على سنوات ما بين الحربين عندما ظهر « يمين راديكالى » و « يسار راديكالى » كتحد للافتراضات السائدة عن « الوسط الليبرالي البرجوازي » ، ومع ذلك فإن الديناميات المعقدة للتنافس متعدد الأقطاب فى أواخر الثلاثينيات (كرغبة **تشرشل** فى عقد تحالف مع روسيا الشيوعية ضد ألمانيا النازية ورغبة الليبراليين الأميريكيين فى دعم

الدبلوماسية الأنجلو فرنسية فى أوروبا وفى نفس الوقت تفكيك إمبراطوريتهما خارج أوروبا) قد أعاقت كل المحاولات لتفسير الشئون العالمية بمفاهيم أيديولوجية ، وفى أثناء الحرب نفسها كان يمكن تصنيف الخلافات حول المبادىء السياسية والاجتماعية تحت بند الحاجة الماسة لمكافحة الفاشية ، وكان قمع **ستالين** للشيوعية الدولية عام ١٩٤٣ وإعجاب الغرب بالمقاومة الروسية لعملية **باربروسا** يبدو وكأنه قد أزال الشكوك الأولى وخاصة فى الولايات المتحدة حيث قالت مجلة لايف فى عام ١٩٤٣ إن الروس « صورتهم كصورة الأميريكيين وملابسهم تشبه ملابس الأميريكيين ويفكرون كالأميريكيين » وأعلنت صحيفة نيويورك تايمز بعد ذلك بعام أن « الفكر الماركسي فى روسيا السوفيتية قد انقضى »[٨٥] هذه المشاعر على سذاجتها تساعد على تفسير الإحجام الأميريكي عن قبول أن عالم ما بعد الحرب لا يتفق مع نظرتهم عن الوفاق الدولي ، ومن أمثله ذلك رد الفعل المتألم والغاضب من جانب الكثيرين تجاه خطاب **تشرشل** الشهير عن « الستار الحديدي » في مارس ١٩٤٦[٨٦] .

وفى غضون عام أو عامين وضحت الطبيعة الأيديولوجية لما تم قبوله حينذاك على أنه حرب باردة بين روسيا والغرب ، كما أدت الدلائل المتزايدة إلى عدم سماح روسيا بقيام ديمقراطيات من النوع البرلماني في دول أوروبا الشرقية والحجم الهائل للقوات المسلحة الروسية والحرب الأهلية بين الشيوعيين وخصومهم فى اليونان والصين وغيرهما والمخاوف المتزايدة من « الخطر الاحمر » وشبكات التجسس والدمار الداخلي فى البلاد إلى تحول هائل فى المشاعر الأميريكية والذى أبدى **ترومان** ابتهاجه به فى خطاب مارس ١٩٤٧ حيث أعرب عن مخاوفه من أن تملأ روسيا فراغ القوة الذى خلفه سحب بريطانيا لضماناتها لليونان وتركيا ، ورسم الرئيس صورة لعالم أمامه خياران بين مجموعتين مختلفتين من المبادىء الأيديولوجية :

« إن أحد سبل الحياة يقوم على إرادة الأغلبية ويتميز بوجود المؤسسات الحرة والحكومة النيابية والانتخابات الحرة وضمانات الحرية الفردية وحرية الرأى والدين والتحرر من الكبت السياسى ،

ويقوم السبيل الآخر للحياة على إرادة الأقلية التي تفرض على الأغلبية بالقوة ، ويقوم على الرعب والكبت والرقابة على الصحف والانتخابات الشكلية وقمع الحرية الشخصية »[٨٧] .

وقال ترومان أيضاً إنه « سيكون من سياسات الولايات المتحدة أن تساعد الأحرار على الاحتفاظ بمؤسساتهم ووحدتهم فى مواجهة العدوانية التي تسعى إلى فرض النظم الشمولية عليهم » ، بل وبدأ تصوير الشئون الدولية فى صورة عاطفية باعتبارها كفاحاً مانوياً ، فيقول **أيزنهاور** : « إن قوى الخير والشر قد تكتلت وتسلحت ووقفت فى مواجهة قلما حدثت فى التاريخ ، إن الحرية قد ثارت على العبودية والنور على الظلام »[٨٨] .

لا شك أن هذا الأسلوب الخطابي له غرض داخلي لا فى الولايات المتحدة وحدها بل وفي بريطانيا وإيطاليا وفرنسا ، وأينما كانت مصلحة القوى المحافظة أن تثير مثل هذا الأسلوب من الخطاب بهدف زعزعة الثقة فى خصومها أو مهاجمة حكوماتها بتهمة « مهادنة الشيوعية » ، كما أنه قد عمق أيضاً شكوك **ستالين** تجاه الغرب وهو ما اتضح فى الصحافة السوفيتية على الفور باعتبار أن الغرب يكافح « منطقة النفوذ » الروسى فى أوروبا الشرقية ويحيط الاتحاد السوفيتي بخصوم جدد من كل الجوانب ويقيم قواعد أمامية ويدعم النظم الرجعية ضد أى تأثيرات شيوعية ويحجم دور الأمم المتحدة ، ورددت موسكو أن « التوجه الجديد للسياسة الخارجية الأميريكية يعنى عودة إلى المسار القديم المناوىء للسوفيت ويهدف إلى فرض سيادة الولايات المتحدة وبريطانيا على العالم »[٨٩] ، وأمكن لهذا التفسير أن يساعد النظام السوفيتي على تبرير بطشه بحركات الانشقاق الداخلية وإحكام قبضته على أوروبا الشرقية وفرضه للتصنيع بالقوة ونفقاته الباهظة على التسلح ، وهكذا ظلت المتطلبات الخارجية والداخلية للحرب الباردة تغذي كل منهما الأخرى بدعوى المبادىء الأيديولوجية ، فكانت كل من « الليبرالية والشيوعية نظاماً مغلقاً »[٩٠] مما سمح لكل طرف أن يفهم العالم ويصوره كساحة لا يمكن فصل النزاع الأيديولوجي

فيها عن ميزة سياسة القوة ، فكان على المرء إما أن يقف فى المعسكر الذى تقوده أميريكا أو المعسكر الذى يقوده الاتحاد السوفيتي ، ولا سبيل وسطا ، ففي عصر **ستالين وجو مكارثي** لم يكن من الحكمة أن يتخذ المرء سبيلاً وسطاً ، كان هذا هو الواقع الاستراتيجي الجديد الذى كان لابد من التوافق معه لا من جانب شعوب أوروبا المقسمة وحسب بل وفى آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأميريكا اللاتينية وغيرها .

الحرب الباردة والعالم الثالث

كان معظم اهتمام السياسة الدولية فى العقدين التاليين ينصب على التوافق مع الصراع السوفيتي الأميريكي ثم على الرفض الجزئي ، فى البداية ارتكزت الحرب الباردة علي إعادة ترسيم حدود أوروبا ، وتحت السطح كانت لها علاقة « بالمسألة الألمانية » إذ كان حل تلك القضية يقرر بدوره مدى التأثير الذي يمكن للقوى المنتصرة بعد ١٩٤٥ أن تمارسه على أوروبا ، ولا شك أن الروس قد عانوا أكثر من أية دولة من اعتداءات ألمانيا فى النصف الأول من القرن العشرين وكانوا يصرون ألا يسمحوا بتكرارها فى النصف الثاني منه ، كان دفع الثورة العالمية الشيوعية مسألة ثانوية إذ كان وضع روسيا الاستراتيجي والسياسي يعززه قيام دولة أخرى لها قيادة ماركسية وتتطلع إلى موسكو للإرشاد ، كانت مثل هذه الاعتبارات توجه السياسة السوفيتية فى عالم ما بعد ١٩٤٥ بصورة تفوق رغبتها القديمة فى الوصول إلى المياه الدافئة ، كان هناك في المقام الأول إصرار على نقص الثوابت الإقليمية لفترة ١٨ ــ ١٩٢٢ مع إحداث تغييرات ذات أهداف استراتيجية ، وكان هذا يعني تأكيد السيطرة الروسية على دول البلطيق ودفع الحدود الروسية البولندية تجاه الغرب واستبعاد بروسيا الشرقية واقتطاع أجزاء من فنلنده والمجر ورومانيا ، وما كان هذا ليثير قلق الغرب كثراً ، فقد تمت الموافقة على معظمه أثناء الحرب ، بل كان مايثير القلق هو الإشارات الروسية إلى مدى إصرارها على ضمان أن تكون الدول المستقلة سابقاً فى شرق وسط أوروبا ذات

نظم « صديقة لموسكو » .

فى هذا الصدد كان مصير بولنده نذيراً بما كان سيحدث في غيرها ولو أنها كانت أشد حدة من غيرها بسبب قرار بريطانيا عام ١٩٣٩ بالقتال من أجل الحفاظ على وحدة بولنده وبسبب الأنشطة البولندية (وحكومة المنفى) التي عملت فى الغرب ، وكان العثور على مقبرة جماعية لضباط بولنديين فى كاتين ورفض موسكو لانتفاضة **وارسو** وإصرار **ستالين** على تغيير حدود بولنده وظهور طائفة من البولنديين موالية لموسكو في لوبلين قد جعل **تشرشل** على وجه الخصوص يتشكك في نوايا روسيا ، وفي غضون سنوات قلائل أخرى وبعد إقامة نظام موال وإقصاء أي بولندي ذي ميول غربية من مراكز النفوذ اتضحت هذه المخاوف[٩١] .

كان تناول موسكو للقضية البولندية يتصل بالمسألة الألمانية بكل السبل ، فمن الناحية الأقليمية كان التعديل الغربي للحدود قد خفض حجم الأراضي الألمانية (كما فعل ابتلاع بروسيا الشرقية) بل وأعطى البولنديين الحافز لمعارضة أي مراجعات ألمانية مستقبلية لخط أودر / نايسة ، ومن الناحية الاستراتيجية كان إصرار روسيا على جعل بولنده « منطقة عازلة » يهدف إلى ضمان عدم تكرار الهجوم الألماني لعام ١٩٤١ ، كان من المنطقي إذن ، بالنسبة لموسكو ، أن تصر على تقرير مصير الشعب الألماني أيضاً ، ومن الناحية السياسية كان دعم البولنديين فى لوبلين يوازيه تدريب الشيوعيين الألمان فى المنفي لكى يلعبوا دوراً مماثلاً بعد عودتهم إلى وطنهم ، ومن الناحية الاقتصادية كان استغلال روسيا لبولنده وجيرانها فى أوروبا الشرقية بمثابة دلالة مقدرة باستغلال موارد ألمانيا ، وعندما اتضح لموسكو استحالة كسب رضا الشعب الألماني بينما تغرقه فى الفاقه والحرمان توقفت عملية استغلال الموارد وزادت لهجة التشجيع فى حديث **مولوتوف** ، لكن هذه التحولات التكتيكية كانت لها أهمية تقل عن الرسالة الواضحة بأن روسيا كانت تنوي أن تكون لها الكلمة العليا في تحديد مستقبل ألمانيا[٩٢] .

فى كل من الحالتين البولندية والألمانية كان لابد للسياسة الروسية من أن تصطدم

بسياسة الغرب ، فعلى الصعيدين السياسي والاقتصادي كان الأميريكيون والبريطانيون والفرنسيون يودون لمثل السوق الحرة والانتخابات الديمقراطية أن تكون هى المعيار في أوروبا كلها (رغم أن لندن وباريس كانتا تريدان للدولة دوراً أكبر مما يريده الأميريكيون) ، وعلى المستوى الاستراتيجي كان الغرب لا يقل إصراراً عن موسكو على منع أية صحوة للعسكرية الألمانية وكان على فرنسا بوجه خاص أن تنزعج من ذلك حتى منتصف الخمسينيات ، لكن أياً منهم لم يود أن يشهد سيطرة القوات الألمانية على أوروبا وقد استبدلت بها سيطرة الجيش الأحمر ، ورغم أن الحكومتين الفرنسية والإيطالية بعد ١٩٤٥ كانتا تضمان عناصر شيوعية ، كان هناك شيء من افتقاد الثقة العميق تجاه الأحزاب الماركسية وبلوغها السلطة الحقيقية فى أى مكان وهو شعور تأكد بالاستبعاد المستمر للأحزاب غير الشيوعية فى أوروبا الشرقية ، ومع وجود أصوات تنادى بالوفاق بين روسيا والغرب فالحقيقة أن أهدافهم قد تصادمت بصور شتى ، فإذا ما نجحت خطة أحد الطرفين يشعر الآخر بالخطر ، وبهذا كانت الحرب الباردة تبدو أمراً محتوماً إلى أن اتفق الجانبان على التفاهم حول أفكارهما العالمية .

لهذا السبب فليس من الضروري أن تقوم قائمة مفصلة بتصاعد التوترات[٩٣] ، والسمات الرئيسية للحرب الباردة بعد ١٩٤٥ تعد جديرة بالدراسة لأنها استمرت فى التأثير على مسار العلاقات الدولية إلى يومنا هذا .

أولى هذه السمات هى تصاعد « الانقسام » بين المعسكرين فى أوروبا ، وكان عدم ظهور هذا الانقسام على الفور عام ١٩٤٥ أمراً مفهوماً ، إذ كانت المهام الأولى للحلفاء وقواتهم وللأحزاب التابعة التي ظهرت من مخابئها ومنفاها بمجرد رحيل الألمان تعد مهاماً إدارية ملحة من قبيل إعادة الاتصالات والمرافق وتوصيل المواد الغذائية إلى المدن وتسكين اللاجئين وتقصى مجرمي الحرب ، وقد أدى هذا إلى غموض المواقف الأيديولوجية ، ففي المناطق المحتلة من ألمانيا وجد الأميريكيون أنفسهم يتنازعون مع الفرنسيين ومع الروس معاً ، وفى المجالس القومية التي تأسست

عبر أوروبا وفي الوزارات أيضاً جلس الاشتراكيون إلى جوار الشيوعيين فى الشرق وجلس الشيوعيون إلى جوار الديمقراطيين المسيحيين فى الغرب ، ولكن فى أواخر ١٩٤٦ وأوائل ١٩٤٧ كانت الهوة تزداد اتساعاً وعلانية ، فكانت الاستفتاءات والانتخابات الإقليمية في المناطق الألمانية تكشف عن المزاج السياسي لألمانيا الغربية ... وبداية اختلافه بصورة ظاهرة عنه في ألمانيا الشرقية(٩٤) ، فانعكس الإقصاء المطرد لأي عناصر غير شيوعية في بولنده وبلغاريا ورومانيا في الأزمة السياسية الداخلية في فرنسا في أبريل ١٩٤٧ عندما اضطر الشيوعيون إلى الاستقالة من الحكومة ، وبعد شهر حدث نفس الشيء في إيطاليا ، وفي يوغوسلافيا كان وصول **تيتو** إلى السلطة السياسية قد فسره الغرب كخطوة أخرى فى تقدم موسكو المخطط له ، وأدت هذه الخلافات بالإضافة إلى رفض الاتحاد السوفيتي الانضمام إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى قلق الأميريكيين الذين كانوا يتمنون الحفاظ على علاقات طيبة مع موسكو بعد الحرب .

كانت مجرد طفرة متواضعة في الافتراضات إذن بالنسبة للغرب أن تساوره الشكوك في تخطيط **ستالين** لفرض سيطرته على أوروبا الغربية والجنوبية عندما تسمح الظروف واستعجاله لهذه الظروف وكان من المستبعد أن يحدث هذا بالقوة العسكرية وحدها رغم أن الضغوط الروسية المتزايدة على تركيا كانت تثير القلق ودفعت واشنطن إلى إنشاء قوة للمهام البحرية فى شرق المتوسط عام ١٩٤٦ ، واستغل أتباع موسكو فرصة الفوضى الاقتصادية والصراعات السياسية الناجمة عن الحرب ، وكانت الثورة الشيوعية اليونانية دليلاً على ذلك ، وكانت الإضرابات التي يدعمها الشيوعيون في فرنسا دليلاً آخر ، وكانت المساعي الروسية للتودد للرأى العام الألماني تثير الشكوك وكذلك تزايد قوة الشيوعيين في شمال إيطاليا ، ويساور مؤرخي كل من هذه الحركات مزيد من الشكوك اليوم حول مدى إمكانية وقوعهم تحت سيطرة « مخطط » بإيحاء من موسكو ، وكان الشيوعيون اليونانيون **وتيتو وماوتسى تونج** يولون اهتمامهم لخصومهم المحليين لا إلى النظام الماركسي العالمي ،

وكان لابد لقادة الأحزاب الشيوعية والاتحادات التجارية في الغرب أن ترد بالاستجابة لمزاج أتباعهم ، ومن ناحية أخرى كان كل كسب يتحقق في أي من هذه الدول يعد موضع ترحيب لدى روسيا شريطة ألا يؤدي إلى حرب كبرى ، ومن السهل فهم أسباب الإصغاء المتعاطف الذى وجده الخبراء في الاتحاد السوفيتي من أمثال **جورج كينان** عندما تحدثوا عن قضية « احتواء » الاتحاد السوفيتي .

من بين مختلف عناصر « استراتيجية الاحتواء »[٩٥] برز عنصران ، أولهما التلميح لموسكو بالمناطق التي لا تسمح الولايات المتحدة ... « بسقوطها في أيدٍ معادية »[٩٧] من العالم ، كانت مثل هذه الدول ستحصل إذن على دعم عسكري لبناء قوى المقاومة فيها ، وكان الهجوم السوفيتي عليها سيعد سبباً فى الحرب ، وكان اعتراف أميريكا بضعف مقاومة التخريب الروسي الناجم عن الإنهاك الشديد مادياً ومعنوياً بسبب الحرب العالمية الثانية يعد أمراً إيجابيا[٩٧] ، ومن ثم فإن أخطر مكونات أي سياسة احتواء طويلة المدى ستكون برنامجاً مكثفاً للمساعدات الاقتصادية الأميريكية يسمح بإعادة بناء الصناعات والمزارع ومدن أوروبا ، اليابان المدمرة ، إذ إن هذه المساعدات كانت ستقلل من احتمالات إغراء اليابان بالمبادىء الشيوعية من قبيل الصراع الطبقي والثورة ، بل وتعيد تعديل توازنات القوى لصالح أميريكا ، لو كانت هناك خمسة مراكز للقوة الصناعية والعسكرية فى العالم مهمة لأميريكا من وجهة النظر الأمنية القومية[٩٨] — وهى الولايات المتحدة نفسها وعدوها الاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى وألمانيا وأوروبا الوسطى واليابان — فقد اتبعت تلك السياسة عن طريق الإبقاء على المناطق الثلاث الأخيرة في المعسكر الغربي وإعادة بناء قوتها مما كان يؤدي إلى « تعاون بين القوى » يضمن الإبقاء على الاتحاد السوفيتي في حالة ضعف مستمر ، وكانت هذه الاستراتيجية موضع شك عميق لدى روسيا **ستالين** خاصة وأنها تتضمن استعادة عدويها الحديثين ألمانيا واليابان .

وكذلك فإن تقديم قائمة من الخطوات التي اتخذها كل طرف فى أثناء « عام التحول » وبعده (١٩٤٧) يعد أقل أهمية من النتائج العامة ، وقد حلت الولايات

المتحدة محل بريطانيا في الضمانات المقدمة لكل من تركيا واليونان مما يعد رمزا لتحول المسئوليات من شرطى العالم السابق إلى الشرطى الجديد[٩٩] ، ويمكن ربط الاستعداد الأميريكي المفتوح « لمساعدة الأحرار على الحفاظ على مؤسساتهم » بالمناقشات الحادة التي دارت حول كيفية التعامل مع الضغوط الاقتصادية الملحة ونقص المواد الغذائية وندرة الفحم التى أصابت القارة الأوروبية ، وقد تم تقديم الإدارة الأميريكية للحل فيما يسمى « مشروع **مارشال** » لإعانة أوروبا اقتصادياً باعتباره فرصة مقدمة لكل الدول الأوروبية سواء كانت شيوعية أم غير شيوعية ، ولكن مهما كانت جاذبية هذه المساعدات بالنسبة لموسكو فقد شملت تعاوناً مشتركاً مع أوروبا الغربية في وقت كان الاقتصاد السوفيتي قد عاد فيه إلى أعتى أشكال التحولات الاشتراكية والشيوعية ، ولا يحتاج الأمر إلى ذكاء لكي يدرك المرء أن الحكمة وراء المشروع هي محاولة إقناع الأوروبيين في كل مكان بأن المشروعات الخاصة أقدر على تحقيق الرخاء لهم من الشيوعية ، وكانت نتيجة انسحاب **مولوتوف** من محادثات باريس حول المشروع والضغوط الروسية على بولنده وتشيكوسلوفاكيا لكي لا تقدما طلبات للمساعدات هي زيادة حدة انقسام أوروبا عن ذي قبل ، وفي أوروبا الغربية انطلق النمو الاقتصادي بمليارات الدولارات التي صبتها المساعدات الأميريكية وأقيمت شبكة تجارية في شمال الأطلنطى ، وفي أوروبا الشرقية زاد تشديد قبضة السيطرة الشيوعية ، فانتهي النظام التعددى في براج بانقلاب شيوعي عام ١٩٤٨ ، وفي حين تمكنت يوغوسلافيا **تيتو** من الهروب من أحضان **ستالين** وجدت بعض الدول التابعة الأخرى نفسها خاضعة لعمليات تطهير واضطرت في عام ١٩٤٩ للانضمام إلى الكوميكون (مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل) الذي كان يختلف تماماً عن كونه « مشروع **مارشال** » سوفيتي بل مجرد صورة جديدة من الآلية لتغذية الدول التابعة[١٠٠] .

واكتملت عملية تصاعد الصراع الاقتصادي بين الشرق والغرب على المستوى العسكري ، وكانت ألمانيا مرة أخرى هي محور الصراع ، وفي مارس ١٩٤٧ كانت

بريطانيا وفرنسا قد وقعت على معاهدة ودنكرك التي قضت بدعم عسكري شامل بين الطرفين في حالة شن هجوم ألماني ، وفي مارس ١٩٤٨ اتسع نطاق هذه المعاهدة بعقد معاهدة بروكسل التي لم تنص على ذكر ألمانيا صراحة ولكن يمكن القول إن العديد من ساسة أوروبا الغربية (وخاصة فرنسا) كانوا لا يزالون تنتابهم هواجس « المسألة الألمانية »[١٠١] ، وقدر للطبيعة البدائية لاهتماماتهم أن تهتز مع نهاية ١٩٤٨ ، ففي نفس الشهر الذى تم فيه توقيع معاهدة بروكسل انسحب الروس من « مجلس الدول الأربع للسيطرة على ألمانيا » بدعوى الخلاف مع الغرب حول المستقبل الاقتصادي والسياسي لتلك الدولة ، وبعد ثلاثة أشهر وفي محاولة للقضاء على السوق السوداء وفوضى العملات في ألمانيا أعلنت قوى السيطرة الغربية الثلاث عن قيام مارك ألماني جديد ، وكان رد الفعل الروسي تجاه هذا الإجراء الذى تم اتخاذه من جانب واحد يتمثل في حظر أوراق النقد الألمانية الغربية من نطاقهم وزيادة التشديد على التحركات من برلين وإليها ، تلك الجزيرة من النفوذ الغربي التي تمتد مائة ميل داخل عالمهم .

كانت أزمة برلين في ٨ ــ ١٩٤٩ سبباً في جذب العداء بالقرب من أرض الوطن[١٠٢] ، وكان المسئولون في واشنطن ولندن يناقشون الوسائل التي يمكن بها لتكتل الدول الأوروبية والولايات المتحدة أن تتضامن في حالة نشوب خصومات مع روسيا ، وبينما كانت الولايات المتحدة ترغب أن تتقدم أوروبا بمبادرات عن الأمن العسكري لم يكن ثمة شك في تلك المرحلة في مدى جدية نظرة الولايات المتحدة تجاه الخطر الشيوعي ، فكان « الخوف الأحمر » ، في الداخل تقابله إجراءات صارمة في الخارج ، وفي مارس ١٩٤٨ كان **ترومان** يطالب الكونجرس بإعادة إقرار التجنيد الإلزامي وهو المطلب الذى تمت الموافقة عليه في قانون « الخدمة الانتقائية » في نفس ذلك العام ، وازدادت هذه الإجراءات مع فرض الحصار السوفيتي على الطرق البرية إلى برلين ، وبينما أدى عصر القوة الجوية إلى تمكين الأميريكيين والإنجليز من دعوة **ستالين** إلى تنفيذ وعيده بإرسال إمدادات إلى برلين جواً خلال الأشهر

الأحد عشر التالية حتى تتم استعادة الطريق البري كان ثمة من يري إرسال فرقة عسكرية تفتح الطريق بالقوة إلى تلك المدنية ، وكان مثل هذه الإجراء كفيلاً بإثارة الحرب ، وفي ظل معاهدة جديدة حركت الولايات المتحدة أسطولاً من القاذفات ب ٢٩ إلى المطارات الإنجليزية مما عُدَّ إشارة إلى جدية الأمر .

في ظِل هذه الظروف حتى أشد نواب الكونجرس دعوة للعزلة أبدوا تأييدهم لمقترحات إنشاء « منظمة حلف شمال الأطلنطى » بعضوية أميريكية كاملة هدفها الاستراتيجي الرئيسي تقديم مساعدات أميريكية شمالية إلى الدول الأوروبية في حالة حدوث اعتداء روسي ، وفي السنوات الأولى كان **ناتو** يعكس اهتمامات سياسية تفوق أية حسابات عسكرية دقيقة ويرمز إلى التحول التاريخي في التقاليد الدبلوماسية الأميريكية بعد أن حلت محل بريطانيا باعتبارها القوة الأولى فى الغرب ويهدف إلى الحفاظ على التوازن الأوروبى ، وفى نظر الحكومتين الأميريكية والبريطانية كانت المهمة الأولى هى ربط الولايات المتحدة وكندا بأطراف معاهدة بروكسل ومد نطاق الوعد بالتأييد المتبادل لدول مثل النرويج وإيطاليا والتي أحست بافتقاد الأمن ، وفي اليوم الذى تم التوقيع فيه على معاهدة ناتو كان الجيش الأميريكي يضم مائة ألف جندي في أوروبا (مقارنة بثلاثة ملايين جندي عام ١٩٤٥) وكان هناك مالا يزيد على ١٢ فرقة منها ٧ فرق فرنسية وفرقتان بريطانيتان وفرقتان أميريكيتان وفرقة بلجيكية في مواقعها لمقاومة التقدم السوفيتي نحو الغرب ، ورغم أن القوات الروسية في تلك الفترة لم تكن بالقوة والقدرة الفائقة التي صورتها بعض الأصوات القلقة في الغرب كان إجمالى القوات في كل معسكر يثير الإزعاج ، وبعد ذلك بقليل زادت هذه المخاوف بفكرة قدرة الشيوعيين على اجتياح سهول ألمانيا الشمالية بنفس السرعة التى عبروا بها يالو. إبان الحرب الكورية ، وكان معنى هذا ازدياد اعتماد استراتيجية ناتو على « الرد المكثف » من جانب القاذفات الأميريكية طويلة المدى على أي غزو سوفيتي والالتزام بإنشاء قوات مسلحة تقليدية ضخمة ، وأدى هذا بدوره إلى ربط القوى الغربية الثلاث الرئيسية الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا

بالتزامات عسكرية ثابتة في القارة الأوروبية إلى درجة أثارت دهشة المخططين الاستراتيجيين فيها في الثلاثينيات[١٠٣] .

قام حلف ناتو على الصعيد العسكري بما قام به مشروع مارشال على الصعيد الاقتصادى ، فقد عمق تقسيم ١٩٤٥ لأوروبا إلى معسكرين مع وجود دول محايدة تقليدية (سويسرا والسويد) وأسبانيا **فرانكو** وبعض الحالات الخاصة (فنلنده والنمسا ويوغوسلافيا) التي لم تشارك في أي من المعسكرين ، وكان لابد من الرد بإنشاء حلف وارسو بزعامة الاتحاد السوفيتي ، وأدى هذا الانقسام المتعمق بدوره إلى استبعاد احتمالات إعادة توحيد ألمانيا ، وعلى الرغم من القلق الفرنسي بدأت القوات الألمانية الغربية في دعم قوتها داخل بنية حلف ناتو في أواخر الخمسينيات مما كان يعد منطقياً إذا ما شاء الغرب أن يضيق الفجوة في أعداد القوات[١٠٤] ، إلا أن هذا قد دفع بالاتحاد السوفيتي إلى تطوير جيش ألماني شرقي ولكن تحت قيود خاصة ، وبانضواء كل دولة ألمانية تحت لواء تحالف عسكري من التحالفين كان لابد أن ينظر كل معسكر إلى أية محاولة ألمانية مستقبلية للتحول إلى الحياد نظرة قلق وشك باعتبارها ضربة لأمنه الخاص ، وفي حالة روسيا زادت هذه الفكرة حتى بعد موت **ستالين** عام ١٩٥٣ ، وفي أكتوبر ١٩٥٣ قبل مجلس الأمن القومي الأميريكي سراً بأن الدول الأوربية الشرقية التابعة « لا يمكن تحريرها إلا على أثر حرب عامة أو على يد الروس أنفسهم » وهو ما اعتبره **بارتلت** مستحيلاً في الحالتين[١٠٥] .

وفي ١٩٥٣ أيضاً تم إخماد انتفاضة في ألمانيا الشرقية بصورة سريعة ، وفي ١٩٥٦ أعادت روسيا قواتها إلى المجر وقمعت حركتها الاستقلالية على أثر انزعاجها من القرار المجري بالانسحاب من حلف وارسو ، وفى ١٩٦١ أصدر **خروشوف** أوامره بإقامة حائط برلين لوقف تسلل المواهب إلى الغرب ، وفي ١٩٦٨ عانى التشيك من نفس المصير الذى عاناه المجريون قبل ١٢ سنة ولو بثمن أقل فداحة من الدماء ، كانت كل من هذه الإجراءات التي اتخذت من جانب قيادة سوفيتية عاجزة (رغم

دعايتها) عن مواجهة الجاذبية العقائدية والاقتصادية للغرب تضيف إلى تعميق الانقسام بين المعسكرين[١٠٦] .

ثاني السمات الرئيسية للحرب الباردة هي التصعيد « الجانبي » من أوروبا نفسها إلى بقية العالم وهو مالم يكن مستغرباً ، ففي أثناء الحرب نفسها ، كان ثمة تركيز صارم للطاقة الروسية على التعامل مع الخطر الألماني إلا أن هذا لم يكن معناه تخلي موسكو عن اهتمامها السياسي بمستقبل تركيا وإيران والشرق الأقصى كما اتضح عام ١٩٤٥ ، فكان من المستبعد أن تقتصر النزاعات الروسية مع الغرب حول القضايا الأوروبية جغرافياً على هذه القارة خاصة وأن مبادىء النزاع كانت ذات تطبيق عالمي : الحكم الذاتي في مواجهة الأمن القومي ، الليبرالية الاقتصادية في مقابل التخطيط الاشتراكي وهكذا ، كما أدت الحرب نفسها إلى نشوب اضطرابات اجتماعية وسياسية جمة من البلقان إلى الهند الشرقية ، وحتى في البلاد التي لم تتم السيطرة عليها بجيوش غازية (مثل الهند ومصر) أدى حشد القوى البشرية والموارد والمثل إلى تغيرات عميقة ، إذ تحطمت النظم الاجتماعية التقليدية وفقدت النظم الاستعمارية الحاكمة مصداقيتها وانتعشت الأحزاب القومية السرية وتعاظمت حركات المقاومة وكانت ملتزمة لا بالانتصار العسكري وحسب بل وبالتحول السياسي[١٠٧] ، وبعبارة أخرى كانت هناك درجة كبيرة من الاضطراب السياسي في الموقف العالمي في عام ١٩٤٥ مما كان يمكن أن يشكل خطراً على القوى الكبرى التي تتطلع إلى الاستقرار في وقت السلم بأسرع ما يمكن ، وكان يمكن أن تكون هذه فرصة للقوتين العظميين للحصول على التأييد بين الكم الكبير من الشعوب التي كانت قد خرجت لتوها من حبائل النظام القديم المنهار ، وفي أثناء الحرب نفسها كان الحلفاء قد قدموا العون لكل أشكال المقاومة ضد المستعمرين الألمان واليابانيين ، وكان من الطبيعي لهذه الجماعات الوطنية أن تتطلع إلى استمرار هذا العون بعد ١٩٤٥ حتى إذا دخلت في صدام مع أطراف منافسة حول النفوذ ، كان بعض من هذه الجماعات شيوعيين وبعضها مناهض للشيوعية بشدة مما جعل من العسير

على صناع القرار في كل من موسكو وواشنطن الفصل بين هذه المنازعات الإقليمية وبين مشاغلهم العالمية ، وقد أوضحت اليونان ويوغوسلافيا كيف يمكن لنزاع محلي داخلي أن يحتل أهمية دولية وعلى وجه السرعة .

كان أول النزاعات خارج أوروبا بين روسيا والغرب تراثاً من مثل هذه الترتيبات التي تمت في أثناء الحرب ، ففي الأعوام ١ - ١٩٤٣ تم وضع إيران تحت حماية عسكرية ثلاثية لضمان بقائها في معسكر الحلفاء وعدم حصول أي من الحلفاء على نفوذ اقتصادي ليس له مع نظام تهران[١٠٨] ، وعندما أحجمت موسكو عن سحب حاميتها فى أوائل ١٩٤٦ بل وأخذت تشجع الحركات الانفصالية الموالية للشيوعيين في الشمال بدأت اعتراضات بريطانيا التقليدية على النفوذ السوفيتي في تلك المنطقة من العالم ثم خفتت هذه الاعتراضات إلى جوار احتجاجات **ترومان** الشديدة ، وقد أدى انسحاب القوات الروسية وماتلاه من إخماد الجيش الإيراني لهذه الأقاليم الشمالية وقمع حزب توده الشيوعي نفسه إلى الشعور بالارتياح في واشنطن حيث أكدت على إيمان **ترومان** بفعالية « اللهجة الصارمة » مع السوفيت ، وقد أوضحت هذه الحالة « معنى الاحتواء قبل إعلانه كعقيدة »[١٠٩] وأعدت واشنطن نفسياً للرد على أي نشاط سوفيتي في أي مكان آخر ، وهكذا فإن الحرب الأهلية المستمرة في اليونان وضغوط موسكو علي الأتراك لمنح تنازلات في المضائق وفي المنطقة الحدودية عند كارس وإعلان الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ بأنها لا تستطيع أن تستمر في ضماناتها لهاتين الدولتين أدت جميعاً إلى نشوب رد فعل شعبي أميريكي في إطار مبدأ **ترومان** الذى كان لا يزال يحبو فى تلك الفترة ، وفي أبريل ١٩٤٦ كانت وزارة الخارجية الأميريكية تحض على ضرورة دعم « المملكة المتحدة والاتصالات مع الكومنولث البريطاني »[١١٠] ، ويشير القبول المتزايد لهذه الآراء والطريقة التي بدأت بها واشنطن في الربط بين مختلف الأزمات في « الصف الشمالي » لهذه الدول التي حالت دون التوسع الروسي في الشرق الأوسط إلى مدى قبول المواقف المبدئية للسياسة الخارجية الأميريكية .

بهذا المفهوم التقدم العالمي للشيوعية كانت القوى الغربية أيضاً ترى التغيرات التي حدثت في الشرق الأقصى ، ففي حالة هولنده التي سرعان ما تم إجلاؤها من « الهند الشرقية » على يد حركة **سوكارنو** القومية أو في حالة فرنسا التي دخلت في صراع مسلح مع فيتنام **هوشي** منه أو بريطانيا التي انغمست في حرب في الملايو ربما كانت ردود أفعالها باعتبارها قوى استعمارية قديمة ستصبح هي نفسها حتى لو لم يكن هناك شيوعية شرق السويس[١١١] ، (من ناحية أخرى كان من المفيد في أواخر الأربعينيات في سبيل كسب تعاطف الولايات المتحدة ودعمها العسكري في حالة فرنسا الزعم بأن الثوار كانوا خاضعين لسيطرة موسكو) ، إلا أن « ضياع » الصين كان بالنسبة للولايات المتحدة صدمة قاسية وتفوق في قسوتها هذه التحديات إلى جنوبيها ، ومنذ فترة المساعي التبشيرية الأميريكية في القرن ١٩ فصاعدا استثمرت واشنطن جهوداً ثقافية ونفسية (مع قليل من الاستثمارات المالية) في تلك المنطقة المزدحمة بالسكان ، وقد ضاعت كل هذه المجهودات على أثر التغطية الصحفية لحكومة **شيانج كايشيك** في أثناء الحرب نفسها ، وبالإضافة إلى الشعور الديني كانت الولايات المتحدة تشعر بأن لها « رسالة » في الصين[١١٢] ، وكان الخبراء في الخارجية والجيش على وعي بفساد **كوومنتانج** إلا أن مفاهيمهم لم تحظ بمشاركة الرأى العام خاصة لدى اليمين الجمهوري الذى بدأ في أواخر الأربعينيات في رؤية السياسة العالمية كطرفي نقيض ولا شيء في الوسط .

وضعت القلاقل والشكوك التي اجتاحت الشرق في هذه السنوات واشنطن في مآزق متكررة ، فمن ناحية لم يكن ممكناً رؤية الجمهورية الأميريكية كمن يدعم الفساد في العالم الثالث ونظمه الحاكمة أو الإمبراطوريات الاستعمارية المضمحلة ، ومن ناحية أخرى لم تكن تريد « للقوى الثورية » أن تزداد انتشاراً إذ كان هذا حسب الزعم يعزز نفوذ موسكو ، وكان من السهل حث الإنجليز على الانسحاب من الهند عام ١٩٤٧ لأنه كان يعني التحول إلى نظام برلماني ديمقراطي بقيادة **نهرو** ، وحدث نفس الشيء في الضغط على هولنده للجلاء عن أندونيسيا عام ١٩٤٩ رغم

استمرار قلق واشنطن على نمو الحركات الشيوعية هناك كما حدث في الفلبين التي حصلت على استقلالها عام ١٩٤٦ ، ولكن كان التذبذب سائداً في بقاع أخرى ، فبدلاً من دفع الأفكار الأولى عن التحولات الاجتماعية ونزع السلاح في المجتمع الياباني مثلاً واضعو الخطط في واشنطن إلى تبني أفكار عن إعادة بناء اليابان واقتصادها من خلال الشركات العملاقة (زايباتسو) وإلى التشجيع على بناء اليابان لقواتها المسلحة الخاصة لتخفيف الأعباء الاقتصادية والعسكرية من ناحية ، وضمان بقاء اليابان حصناً مناهضاً للشيوعية في آسيا من ناحية أخرى(١١٣) .

كان تزايد صعوبة موقف واشنطن في عام ١٩٥٠ نتيجة لعاملين ، أولهما الهجمات المطردة على سياسة « الاحتواء » الأكثر مرونة **لترومان وآتشيسون** والتي شنها النقاد الجمهوريون **وجو مكارثى** والمتشددون الجدد داخل الإدارة نفسها من أمثال **لويس جونسون وفو ستر دولز ودين راسك** والتي أجبرت **ترومان** على اتخاذ إجراءات أشد صرامة لحماية جناحه السياسي الداخلي ، والثاني هو الهجوم الكوري الشمالي في يونيو ١٩٥٠ والذى فسرته واشنطن على أنه مجرد جزء من خطة عدوانية كبرى رسمتها موسكو ، أدى هذان العاملان معاً إلى إعطاء اليد العليا لتلك القوى في واشنطن التي رغبت في اتخاذ سياسة أكثر نشاطاً لوقف هذا السخف ، فكتب الصحفى الشهير **استيوارت ألسوب** قائلاً : « إننا نفقد آسيا بصورة سريعة » ، وكان الكرملين طموحاً وضرباته موجعة .

> **« كان رأس الدبوس في الصين ، وقد انغرس بالفعل ، والدبوسان التاليان هما بورما والهند الصينية ، فإذا انغرسا ستكون الدبابيس الثلاثة التالية هى سيام والملايو وأندونيسيا ، وإذا ضاعت بقية آسيا فإن الجاذبية النفسية والسياسية والاقتصادية الناجمة ستؤدى حتماً إلى استدراج الدبابيس الأربعة إلى الهند وباكستان واليابان والفيلبين »(١١٤) .**

أثرت نتائج هذا التغير الفكري على السياسة الأميريكية عبر شرق آسيا ، وكان

أكبر مظاهره التصعيد السريع للدعم العسكري لكوريا الجنوبية حيث كان بها نظام قهري يتحمل جزءاً من مسئولية احتدام الصراع إلا أنه كان في ذلك الوقت ينظر إليه كضحية بريئة ، فسرعان ما تم تعزيز الدعم الجوي والبحري بجيش وفرق من « المارين » مما سمح **لما كارثر** بشن هجوم مضاد باهر (اينشون) إلى أن أدى تقدم قوات الأمم المتحدة شمالاً إلى استفزاز التدخل الصينى في أكتوبر / نوفمبر ١٩٥٠ ، ونظراً لتحريم استخدام القنابل الذرية فقد اضطرت القوات الأميريكية إلى شن حملة تشبه حرب الخنادق في حرب ١٤ – ١٩١٨[١١٥] ، وفي الوقت الذى تم فيه وقف إطلاق النار في يونيو ١٩٥٣ كانت الولايات المتحدة قد أنفقت ٥٠ مليار دولار في الحرب وأرسلت ما يزيد على مليوني عسكري إلى منطقة القتال وفقدت ما يربو على ٥٤ ألف رجل منهم ، واحتوت الولايات المتحدة الشمال وخلقت لنفسها التزاماً عسكرياً طويلاً وضخماً تجاه الجنوب يصعب بل يستحيل عليها أن تنسحب منه .

كما أدى القتال كذلك إلى إحداث تغييرات هامة في السياسة الأميريكية في بقاع أخرى في آسيا ، ففي ١٩٤٩ تخلى العديدون في إدارة **ترومان** عن تأييد **شيانج كايشيك** فى اشمئزاز ونظروا إلى الحكومة « الذيل » في تايوان باحتقار وكانوا يفكرون في إقتفاء سبيل الإنجليز في الاعتراف بنظام **ماو** الشيوعي ، وفي غضون عام آخر تلقت تايوان الدعم والحماية من الأسطول الأميريكي وكانت الصين نفسها تعد عدواً لدوداً لابد من استخدام الأسلحة الذرية ضده للحد من اعتداءاته (على الأقل في نظر **ماكارثر**) ، وفي اندونيسيا التي كانت لها أهمية خاصة لتوافر المواد الخام والغذائية بها كان لابد من إمداد الحكومة الجديدة بالمساعدات لصد الثوار الشيوعيين . وفي الملايو تم حث الإنجليز على فعل نفس الشيء ، وفي الهند الصينية كانت الولايات المتحدة لا تزال تمارس ضغوطها على فرنسا لإنشاء شكل من الحكومة النيابية هناك وكانت تتهيأ لصب الأسلحة والأموال فيها لمكافحة الفيتناميين[١١٦] ، وبتوقف الولايات المتحدة عن الاقتناع بأن الجاذبية الأخلاقية والثقافية للحضارة الأميريكية لصد انتشار الشيوعية تحولت شيئاً فشيئاً إلى منح

ضمانات عسكرية / إقليمية خاصة بعد تولي **دولز** للخارجية[١١٧] ، وحتى في أغسطس ١٩٥١ عقدت معاهدة تؤكد على حقوق الولايات المتحدة في إقامة قواعد جوية وبحرية في الفيلبين والتزام الولايات المتحدة بالدفاع عن هذه الجزر ، وبعد عدة أيام وقعت واشنطن على معاهدتها الأمنية الثلاثية مع استراليا ونيوزيلاند ، وبعد أسبوع تم عقد معاهدة السلام مع اليابان والتي بمقتضاها توقفت حرب المحيط الهادى واسترداد السيادة الكاملة للدولة اليابانية ، ولكن في اليوم نفسه تم توقيع معاهدة أمنية تقضي بإبقاء القوات الأميريكية في الجزر اليابانية وفي أوكيناوا ، وظلت السياسة الأميريكية تجاه الصين الشيوعية تتسم بالعداء العنيد وتجاه تايوان بالتأييد الكامل .

جدول ٣٧ : النفقات الدفاعية للقوى الكبرى : ٤٨ ــ ١٩٧٠[١١٨] (بمليارات الدولارات)

السنة	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	ألمانيا الغربية	فرنسا	بريطانيا	إيطاليا	اليابان	الصين
١٩٤٨	١٠,٩	١٣,١		٠,٩	٣,٤	٠,٤		
١٩٤٩	١٣,٥	١٣,٤		١,٢	٣,١	٠,٥		٢,٠
١٩٥٠	١٤,٥	١٥,٥		١,٤	٢,٣	٠,٥		٢,٥
١٩٥١	٣٣,٣	٢٠,١		٢,١	٣,٢	٠,٧		٣,٠
١٩٥٢	٤٧,٤	٢١,٩		٣,٠	٤,٣	٠,٨		٢,٧
١٩٥٣	٤٩,٦	٢٥,٥		٣,٤	٤,٥	٠,٧	٠,٣	٢,٥
١٩٥٤	٤٢,٧	٢٨,٠		٣,٦	٤,٤	٠,٨	٠,٤	٢,٥
١٩٥٥	٤٠,٥	٢٩,٥	١,٧	٢,٩	٤,٣	٠,٨	٠,٤	٢,٥
١٩٥٦	٤١,٧	٢٦,٧	١,٧	٣,٦	٤,٥	٠,٩	٠,٤	٥,٥
١٩٥٧	٤٤,٥	٢٧,٦	٢,١	٣,٦	٤,٣	٠,٩	٠,٤	٦,٢
١٩٥٨	٤٥,٥	٣٠,٢	١,٢	٣,٦	٤,٤	١,٠	٠,٤	٥,٨
١٩٥٩	٤٦,٦	٣٤,٤	٢,٦	٣,٦	٤,٤	٦,٠	٠,٤	٦,٦
١٩٦٠	٤٥,٣	٣٦,٩	٢,٩	٣,٨	٤,٦	١,١	٠,٤	٦,٧
١٩٦١	٤٧,٨	٤٣,٦	٣,١	٤,١	٤,٧	١,٢	٠,٤	٧,٩
١٩٦٢	٥٢,٣	٤٩,٩	٤,٣	٤,٥	٥,٠	١,٣	٠,٥	٩,٣
١٩٦٣	٥٢,٢	٥٤,٧	٤,٩	٤,٦	٥,٢	١,٦	٠,٤	١٠,٦
١٩٦٤	٥١,٢	٤٨,٧	٤,٩	٤,٩	٥,٥	١,٧	٠,٦	١٢,٨
١٩٦٥	٥١,٨	٦٢,٣	٥,٠	٥,١	٥,٨	١,٩	٠,٨	١٣,٧
١٩٦٦	٦٧,٥	٦٩,٧	٥,٠	٥,٤	٦,٠	٢,١	٠,٩	١٥,٩
١٩٦٧	٧٥,٤	٨٠,٩	٥,٣	٥,٨	٦,٣	٢,٢	١,٠	١٦,٣
١٩٦٨	٨٠,٧	٨٥,٤	٤,٨	٥,٨	٥,٦	٢,٢	١,١	١٧,٨
١٩٦٩	٨١,٤	٨٩,٨	٥,٣	٥,٧	٥,٤	٢,٢	١,٣	٢٠,٢
١٩٧٠	٧٧,٨	٧٢,٠	٦,١	٥,٩	٥,٨	٢,٤	١,٣	٢٣,٧

وكان العنصر الرئيسي الثالث في الحرب الباردة هو سباق التسلح المتزايد بين المعسكرين مع إقامة تحالفات عسكرية مؤيدة ، ومن حيث الأموال التي أنفقت فتتضح من الجدول (٣٧) السابق .

كانت الطفرات الهائلة في النفقات الدفاعية الأميريكية لعدة سنوات تلت ١٩٥٠ تعكس بوضوح تكاليف الحرب الكورية وإيمان واشنطن بضرورة إعادة التسلح في عالم تزداد أخطاره ، وكان الخفض بعد ١٩٥٣ محاولة من جانب **ايزنهاور** للسيطرة على « التركيبة العسكرية / الصناعية » قبل أن تنزل أضراراً بكل من المجتمع والاقتصاد ، وكانت زيارات ١٩٦١ تعكس أزمتي حائط برلين والصواريخ الكوبية ، وتكشف قفزة ١٩٦٥ في النفقات عن الالتزام الأميريكي المتزايد في جنوب شرق آسيا[١١٩] ، ورغم أن الأرقام السوفيتية هى مجرد تقديرات إذ كانت سياسة موسكو يلفها الغموض يمكن استنتاج أن إعادة البناء في الأعوام ٥٠ – ١٩٥٥ كان مبعثه القلق من أن تؤدي الحرب مع الغرب إلى هجمات جوية مدمرة على الأراضى الروسية مالم تتضاعف أعداد طائراتها وصواريخها مرات ومرات ، وتعكس تخفيضات ٥ – ١٩٥٧ دبلوماسية **خروشوف** للانفراج وجهوده لجمع أموال للسلع الاستهلاكية كما يكشف التصاعد الشديد بعد ١٩٦٠ عن تدهور العلاقات مع الغرب والإهانة التي لحقت بروسيا على أثر أزمة ، كوبا والإصرار على دعم قوتها الذاتية في كل الأفرع[١٢٠] ، وكان تواضع النفقات العسكرية للصين الشيوعية يعكس نموها الاقتصادي ، إلا أن ازدياد النفقات العسكرية في الستينيات يوحى أن بكين كانت مستعدة أن تدفع الثمن لانفصالها عن موسكو ، أما بالنسبة لدول أوروبا الغربية فإن الأرقام في جدول ٣٧ تبين زيادة نفقات كل من بريطانيا وفرنسا إبان الحرب الكورية ، وتفاقم النفقات الفرنسية حتى ١٩٥٤ بسبب تورطها في الهند الصينية ، إلا أن هاتين القوتين وألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان بدورهم قد سمحوا بزيادات متواضعة في الإنفاق العسكري بعد ذلك ، وبغض النظر عن نمو الصين فإن نمط الإنفاق على التسلح في الخمسينيات والستينيات لايزال يعطي

الانطباع بوجود عالم ثنائي الأقطاب .

ربما كانت السمة المتعددة المستويات والجوانب لسباق التسلح أهم من الأرقام وحدها ، فعلى الرغم من صدمة الولايات المتحدة إزاء تصنيع روسيا قنبلتها الذرية عام ١٩٤٩ إلا أنها كانت تؤمن بأنها قادرة على إلحاق أضرار أفدح بالاتحاد السوفيتي في تبادل نووي مما كان الاتحاد السوفيتي قادراً عليه ، من ناحية أخرى كان من الضروري طبقاً لما ذكره التقرير ٦٨ لمجلس الأمن القومي الأميريكي في يناير ١٩٥٠ « أن تزيد قواتنا بأسرع ما يمكن بأفرعها الجوية والبحرية والبرية وقوة حلفائنا إلى درجة لا تجعلنا نركن تماماً إلى القنابل الذرية »[١٢١] ، وبين ١٩٥٠ و ١٩٥٣ تضاعفت القوات البرية الأميريكية ثلاث مرات فى حجمها ، وكان ذلك يرجع إلى استدعاء الاحتياط للقتال في كوريا كما كان هناك إصرار على تحويل ناتو من مجموعة التزامات عسكرية عامة إلى تحالف ميداني لإحباط سيطرة السوفيت على أوروبا الغربية وهو ما خشيه واضعو الخطط الأميريكيون والإنجليز فى ذلك الوقت[١٢٢] ، ورغم عدم وجود احتمال جاد بإمكانية حشد ٩٠ فرقة كما نصت اتفاقية لشبونة لعام ١٩٥٢ كان ثمة تصاعد هام في الالتزامات العسكرية تجاه أوروبا ، فأصبحت هناك من فرقة إلى خمس فرق أميريكية عام ١٩٥٣ مع موافقة بريطانيا على تركيز أربع فرق في ألمانيا بحيث تم تحقيق توازن معقول في منتصف الخمسينيات عندما تم توسيع نطاق الجيش الألماني الغربي للتعويض عن التخفيضات التي أجرتها حينذاك كل من لندن وباريس ، إضافة إلى ذلك كانت ثمة زيادات هائلة فى نفقات الحلفاء على قواتهم الجوية بحيث توفرت لناتو ٥٢٠٠ طائرة فى عام ١٩٥٣ ، وهناك معلومات أقل عن تطور الجيش السوفيتي وقواته الجوية في تلك السنوات ، إلا أنه من الواضح أن **جوكوف** كان قد بدأ عملية إعادة تنظيم كبرى على أثر وفاة **ستالين** ، فتخلص من أعداد هائلة من القوات غير المدربة وزاد من قوة وحداته وقدرتها على الحركة واستبدل الصواريخ بالمدفعية ، بإيجاز أضفى على قواته قدرة أفضل على الهجوم مما كانت عليه عام ١٩٥٠ و ١٩٥١ عندما بلغت مخاوف الغرب من هجومها ذروتها ، وفي الوقت نفسه كان

من الواضح أن روسيا أيضاً كانت تضع النسبة الأكبر من هذه الزيادات في الميزانية على القوة الدفاعية والهجومية[١٢٣] .

وانفتح مجال آخر جديد تماماً في سباق التسلح بين الشرق والغرب في البحر ولو أن ذلك كان في نمط غير منتظم ، وكانت البحرية الأميريكية قد أنهت حرب المحيط الهادي بعد تحقيق أمجاد بسبب الأداء الباهر لقواتها المحمولة السريعة وأسطول غواصاتها ، وكان الأسطول البريطاني أيضاً يشعر أنه قد أبلى بلاءً حسناً وبصورة أفضل مما كان عليه في صراع ١٤ - ١٩١٨ في البحر[١٢٤] ، إلا أن ظهور القنبلة الذرية وإمكانية حملها في قاذفات استراتيجية بعيدة المدى أو في صواريخ قد نشر سحابة فوق مستقبل المعدات التقليدية للحرب البحرية بل وعلى حاملات الطائرات نفسها ، وعلى أثر التخفيضات التي أجريت على النفقات الدفاعية وجميع الأفرع المنفصلة تحت لواء وزارة دفاع موحدة بعد ١٩٤٥ وقعت البحريتان تحت ضغوط ثقيلة ، وانقذتهما إلى حد ما الحرب الكورية التي شهدت عملَيات إنزال طموحة وضربات جوية تنطلق من الحاملات والاستغلال الباهر للقوة البحرية الغربية ، كما كانت البحرية الأميريكية قادرة كذلك على الانضمام إلى النادي النووي بإنشاء جيل جديد من الحاملات الضخمة وحيازة قاذفات ضاربة مجهزة بأسلحة ذرية ، وفي أواخر الخمسينيات زادت قدرتها بإنشاء غواصات بالطاقة النووية قادرة على إطلاق صواريخ بالستية بعيدة المدى ، وكان الإنجليز أقل قدرة على تكاليف الحاملات الحديثة إلا أنهم احتفظوا بحاملات « غارات » وسعوا كالفرنسيين إلى بناء قوة ردع من الغواصات ، وإذا كانت كل القوى البحرية الغربية تمتلك سفناً أقل وأطقما أصغر عام ١٩٦٥ فقد كانت تمتلك قوة أشد بطشاً[١٢٥] .

كان الحافز الأكبر لاستمرار نفقات هذه القوى البحرية يتمثل في زيادة دعم الأسطول السوفيتي ، ففي أثناء الحرب العالمية الثانية نفسها كانت إنجازات البحرية الروسية ضعيفة للغاية رغم قوة غواصاتها الكبيرة وقاتلت معظم أطقمها على البر أو ساعدت على عبور الجيش للأنهار ، وبعد ١٩٤٥ سمح **ستالين** ببناء مزيد من

الغواصات تقوم على تصميمات ألمانية فائقة وقد تستخدم في دور دفاعي ساحلي طويل ، إلا أنه كان أيضاً يفضل بناء بحرية سطحية كبيرة تضم سفناً حربية وحاملات طائرات ، وسرعان ما توقفت هذه الخطة الطموح على يد **خروشوف** الذي لم ير أي فائدة في بناء سفن حربية مكلفة في عصر الصواريخ النووية ، وكانت آراؤه في هذا الصدد تتطابق مع آراء العديد من الساسة والقادة الجويين في الغرب ، وماهز هذا الفرض هو الأمثلة المتكررة لاستخدام القوة البحرية السطحية من جانب خصمي روسيا المحتملين والهجوم الذى شنه الإنجليز والفرنسيون من البحر على السويس عام ١٩٥٦ وإنزال القوات الأميريكية في لبنان عام ١٩٥٨ (لصد السوريين الذين تناصرهم روسيا) وخاصة الستار الصحي الذى فرضته السفن الحربية الأميريكية حول كوبا في المواجهة الحادة لأزمة الصواريخ عام ١٩٦٢ ، وكان الدرس الذى استخلصه الكرملين من هذه الأحداث هو أن روسيا ستظل محرومة من ميزة خطيرة مالم تمتلك بحرية قوية ، وهي النتيجة التي عززها تحرك البحرية الأميريكية السريع نحو بناء غواصات بولاريس الحاملة للصواريخ في أوائل الستينيات ، وكانت النتيجة حدوث تطور مكثف في مختلف أنواع مركبات الأسطول الأحمر وتطور هائل في انتشاره عبر البحار متحدياً السيادة البحرية الغربية في المتوسط والمحيط الهندي بصورة لم تجل بخاطر **ستالين**(١٢٦) .

كان هذا التحدي يمكن أن ينظر إليه من منظور تقليدي كما يتضح من مقارنات عديدة عقدها المراقبون بين التطوير الذى أجراه الأدميرال **جورتشكوف** ونظيره الذى أحدثه **تيربيتز** قبله بأربعة عقود ، وحتى إذا كان الاتحاد السوفيتي يبدو ملتزماً بخوض « سباق بحري » جديد فكان عليه أن ينتظر عشرات السنوات قبل أن يتمكن من محاذاة قوات البحرية الأميريكية الباهظة التكاليف ، وكان الجانب الثوري الحقيقي لسباق التسلح بعد ١٩٤٥ يحدث في مجال آخر ، في مجال الأسلحة الذرية والصواريخ بعيدة المدى لإطلاقها ، ورغم الخسائر الرهيبة في الأرواح في هيروشيما ونجازاكي كان لا يزال العديدون يرون في الأسلحة الذرية مجرد قنابل وليس كنقطة

تحول في تاريخ قدرة الإنسان على التدمير ، كما أنه بعد فشل خطة باروخ لعام ١٩٤٦ لتدويل تطوير السلاح الذري سادت الفكرة المريحة بأن الولايات المتحدة تحتكر القوة النووية وأن قاذفات « القيادة الجوية الاستراتيجية » كانت تعوض عن (وتردع) التفوق السوفيتي في القوات البرية[١٢٧] ، وكانت الدول الأوروبية الغربية بصورة خاصة تقبل فكرة أن أي غزو عسكري سوفيتي سيواجه عمليات قصف أميريكي (ثم بريطاني) جوي بالقنابل الذرية .

وأدت الابتكارات التقنية والتقدم السوفيتي بصورة خاصة إلى تغيير كل تلك المفاهيم ، فقد كسر التفجير الروسي الناجح لأول تجربة نووية عام ١٩٤٩ (قبل أي تقديرات غربية) الاحتكار الأميريكي ، وزادت المخاوف في أعقاب بناء روسيا لقاذفات روسية بعيدة المدى وخاصة من طراز بيسون التي كانت في منتصف الخمسينيات قادرة على الوصول إلى الولايات المتحدة بل وبأعداد ضخمة أدت إلى قيام فجوة فى أعداد القاذفات ، وكان الجدل الناتج عن ذلك يرمز إلى صعوبة الحصول على أدلة قاطعة عن القدرات الروسية وإلى ميل القوات الجوية الأميريكية إلى المبالغة[١٢٨] ، وكانت مسألة عدة سنوات حتى تنتهي فترة الحصانة الأميريكية ضد أي اعتداء ، وفي ١٩٤٩ وافقت واشنطن على إنتاج قنبلة فائقة جديدة (القنبلة الهيدروجينية) ذات قدرة أشد تدميراً ، وكان هذا يعد بحصول الولايات على ميزة حاسمة وشهدت أوائل الخمسينيات ومنتصفها في كل خطب **فوستر دولز** وفي خطط القوات الجوية التزاماً « برد عنيف » ضد روسيا أو الصين في حالة نشوب حرب تالية[١٢٩] ، وأفرزت هذه الفكرة نفسها قلقاً خاصًا كبيراً داخل إدارتي **ترومان وإيزنهاور** مما أدى إلى اندفاع في بناء القوات التقليدية والأسلحة النووية التكتيكية كبدائل لخوض المعركة الفاصلة الكبرى ، إلا أن الضربة الرئيسية لهذه الاستراتيجية جاءت من الجانب الروسي ، وفي ١٩٥٣ أجرت روسيا اختباراً على القنبلة الهيدروجينية ، بعد تسعة أشهر فقط من التجربة الأميريكية ، كما كرست الحكومة السوفيتية موارد هائلة لاستغلال التقنية الألمانية في علم الصواريخ ، وفى ١٩٥٥

كانت روسيا تنتج صواريخ بالستية متوسطة المدى (س س ٣) ، وفي ١٩٥٧ أطلقت صاروخاً عابراً للقارات على مدى خمسة آلاف ميل باستخدام نفس محرك الصاروخ الذي أطلق « سبوتنيك » أول قمر صناعي أرضي يطلق إلى المدار في أكتوبر من نفس العام .

وأحست واشنطن بالصدمة إزاء هذه الإنجازات السوفيتية وزيادة ضعف المدن الأميريكية والقوات الجوية الأميريكية في مواجهة أية ضربة سوفيتية مفاجئة ، فخصصت موارد هائلة للصواريخ البالستية عابرة القارات لسد ما سمى « بفجوة الصواريخ »[١٣٠] ، إلا أن سباق التسلح النووي لم يكن مقصورا على مثل هذه النظم ، فمنذ عام ١٩٦٠ وما بعدها أخذ كل طرف فى تطوير قدرته على إطلاق الصواريخ البالستية من الغواصات ، وفي ذلك الوقت تم إنتاج تنويعات كبيرة من الأسلحة النووية الميدانية والصواريخ القصيرة المدى ، وصاحبت هذا سباقات فكرية بين المخططين الاستراتيجيين والمحللين المدنيين لرسم مختلف مراحل التصعيد فيما أصبح حينئذ استراتيجية « الرد المرن » ، إلا أن أياً منهم لم يستطع الفكاك من المشكلة الكبرى التي تمثلت في استحالة دمج الأسلحة النووية في الأساليب التقليدية للحروب التقليدية (إذ اتضح مثلاً أن « النوويات » الميدانية يمكن أن تقضي على ألمانيا كلها) ، ولما تورطت واشنطن وموسكو فيما أسماه **تشرشل** « التوازن المتبادل في الرعب » وعجزتا عن وقف اختراع أسلحتهما ذات الدمار الشامل خصصتا مزيداً من مواردهما لتقنيات الحرب النووية[١٣١] ، وبينما اتجهت كل من بريطانيا وفرنسا قدما فى قنابلهما الذرية ونظم الإطلاق في الخمسينيات كان يبدو أن القوتين العظميين فقط هما اللذان لهما الأهمية في هذا المجال أيضاً .

كان العنصر الرئيسي الأخير في هذا الصراع هو إقامة الغرب وروسيا لتحالفات عبر العالم والتنافس على جذب شركاء جدد أو على الأقل منع دول العالم الثالث من الانضمام إلى الطرف الآخر ، وفي هذه السنوات الأولى كان ثمة نشاط أميريكي محموم يتدفق من وضعها المتميز في عام ١٩٤٥ ومن حقيقة أن واشنطن كانت

لها قوات وقواعد جوية خارج العالم الغربي ، وأن العديد من الدول كانت تتطلع إلى تأييد واشنطن العسكري ودعمها الاقتصادي ، وعلى عكس ذلك كان الاتحاد السوفيتي يحتاج إلى إعادة بناء ذاته وكان اهتمامه الخارجي الأول هو استقرار حدوده بشروط مرضية لموسكو ولم يكن لديه لا الأدوات الاقتصادية ولا العسكرية للقوة للخروج عن نطاقه ، ورغم حصوله على مكاسب إقليمية على البلطيق وشمال فنلنده والشرق الأقصى إلا أنه كان لا يزال قوة عظمى برية ، كما كان يبدو جلياً أن نظرة **ستالين** للعالم الخارجي كانت مفعمة بالحذر والشك تجاه الغرب الذى كان يخشى عدم تسامحه بحصول الشيوعية على مكاسب صريحة (كما حدث في اليونان عام ١٩٤٧ مثلاً) وتجاه الزعماء الشيوعيين من أمثال **تيتو وماو** اللذين لم يكونا دُمًى في يد السوفيت[١٣٢] ، وكان يبدو في الحقيقة أن موسكو كانت تتحاشى أي تورطات خارجية في تلك الحقبة .

أما من وجهة نظر واشنطن فكان ثمة مخطط للسيطرة الشيوعية العالمية قد بدأ وأخذ في النمو تدريجياً وكان لابد من « احتوائه » ، وكانت الضمانات المقدمة لتركيا واليونان عام ١٩٤٧ أول إشارة إلى هذا التغير في المسار ، وكانت معاهدة ناتو لعام ١٩٤٩ أشد أمثلته تميزاً ، وبزيادة عدد أعضاء ناتو في الخمسينيات كان هذا يعني أن الولايات المتحدة قد أصبح من المقدر لها أن « تدافع عن معظم أوروبا وأجزاء من الشرق الأدنى »[١٣٢] ، إلا أن هذا كان بداية التوسع الأميريكي ، فكانت معاهدة ريو والترتيبات الخاصة مع كندا تعني أنها كانت مسئولة عن الدفاع عن النطاق الغربي بأسره ، وأدت معاهدة أتروس ، إلى التزامات في جنوب غرب الهادى ، وكانت المواجهات التي حدثت في شرق آسيا قد أدت إلى توقيع معاهدات ثنائية عديدة في أوائل الخمسينيات التزمت الولايات المتحدة بمقتضاها بمساعدة دول « الحافة » وهى اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والفيلبين ، وفي ١٩٥٤ زادت هذه الالتزامات بقيام « سياتو » (منظمة حلف جنوب شرق آسيا) الذى ضمت الولايات المتحدة به بريطانيا وفرنسا وأستراليا ونيوزيلند والفيلبين وباكستان وتايلاند

إلى تأييد متبادل بمواجهة العدوان في تلك المنطقة الشاسعة ، وفي الشرق الأوسط كانت هى الضامن الأول لمجموعة إقليمية أخرى وهى حلف بغداد لعام ١٩٥٥ (« سنتو » أو « منظمة الحلف المركزي ») الذي وقفت فيه بريطانيا وتركيا والعراق وباكستان ضد العدوان ، كما عقدت الولايات المتحدة اتفاقات خاصة مع إسرائيل والسعودية والأردن ، اما بسبب الروابط اليهودية الأميريكية الوثيقة أو نتيجة « لمبدأ إيزنهاور » لعام ١٩٥٧ الذى قدم مساعدات للدول العربية ، وقد قال أحد المراقبين في أوائل ١٩٧٠ :

« كان للولايات المتحدة ما يزيد على مليون جندي في ٣٠ دولة وكانت عضواً في أربعة أحلاف دفاعية إقليمية ومشاركاً نشطاً في حلف خامس وعقدت معاهدات دفاعية مشتركة مع ٤٢ دولة وكانت عضواً في ٥٣ منظمة دولية وكانت تقدم الدعم العسكري والاقتصادي لما يقرب من مائة دولة على وجه الأرض »[١٣٤] .

كانت لديها التزامات عديدة ، ولكن في عالم يبدو منكمشاً أكثر وأكثر في حجمه واتصلت فيه الأطراف ببعضها كان لهذه الوعود التدريجية منطقها ، ففي عالم ثنائي الأقطاب أين كان يمكن لها أن ترسم لنفسها حداً خاصة وقد قيل بأن قولها بأن كوريا لم تكن حيوية بالنسبة لها قد أدى إلى هجوم شيوعي في العام التالي ؟[١٣٥] قال **دين راسك** في مايو ١٩٦٥ : « إن العالم صغير وعلينا أن نهتم به كله بأرضه ومياهه وسمائه ومحيطه الفضائي » .[١٣٦] .

وبعد وفاة **ستالين** شهد العالم تقدماً سوفيتياً في العالم الخارجي ، فكان **خروشوف** يريد أن يحظى الاتحاد السوفيتي بالإعجاب والحب لا الخوف ، وكان يود أن يعيد توجيه الموارد من الاستثمارات العسكرية إلى الاستثمارات الزراعية والسلع الاستهلاكية ، وكانت مبادىء سياسته الخارجية العامة تعكس أمانيه في إشاعة « الدفء » في الحرب الباردة فأمر **مولوتوف** بإزالة القوات السوفيتية من النمسا وأخلى قاعدة بوركالا البحرية وأعادها إلى فنلنده وقاعدة ميناء أرثر إلى الصين ،

وحَسَّنَ علاقاته بيوغسلافيا على أساس « أن هناك سبلاً شتى للاشتراكية » (وهو موقف أثار قلق رفاقه من أمثال **ماوتسي تونج**) ، ورغم أن ١٩٥٥ شهد إقامة حلف وارسو رسمياً كرد على انضمام ألمانيا الغربية إلى ناتو كان **خروشوف** مستعداً لبدء علاقات دبلوماسية مع بون ، كما تطلع إلى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ولو أن تذبذبه وفقدان الولايات المتحدة للثقة في كل التحركات الروسية في ذلك الوقت قد جعل الانفراج أمراً مستحيلاً ، وفي العام نفسه سافر **خروشوف** إلى الهند وبورما وأفغانستان ، فكان العالم الثالث منذ ذلك الوقت فصاعداً محط اهتمام الاتحاد السوفيتي في تزامن مع بدء حصول المزيد من الدول الأفرو أسيوية على استقلالها[١٣٧] .

سارت هذه التحولات بقدر من اليسر والكمال تقل عما تمناه **خروشوف** ، وفي ابريل ١٩٥٦ انحلت أداة السيطرة الستالينية أو الكومنيفورم ، وبعد شهرين كان لابد من إخماد الانتفاضة المجرية التي كانت بمثابة « سبيل آخر للاشتراكية » بقسوة ستالينية ، وتصاعدت النزاعات مع الصين مما أدى إلى إحداث صدع عميق في العالم الشيوعي ، وتحطم الانفراج على صخور حادثة الطائرة يو ٢ عام ١٩٦٠ وحائط برلين عام ١٩٦١ والصواريخ السوفيتية في كوبا عام ١٩٦٢ ، إلا أن أياً من تلك المستجدات لم تثن عن تحرك السوفييت تجاه السياسة الخارجية ، فكان مجرد إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الحديثة الظهور والاتصال بممثليها في الأمم المتحدة قد جعل نمو الروابط السوفيتية بالعالم الخارجي أمراً محتوماً ، كما كان **خروشوف** بشغفه باستعراض التفوق الفطري للنظام السوفيتي على الرأسمالية مضطراً للبحث عن أصدقاء جدد في الخارج ، وكان حلفاؤه الأكثر براجماتية بعد ١٩٦٤ يولون اهتمامهم إلى تحطيم الستار الأميريكي الذى فرض على الاتحاد السوفيتي وصد النفوذ الصيني ، كما كانت ثمة دول في العالم الثالث تتطلع إلى الهروب مما أسمته « الاستعمار الجديد » وإقامة اقتصاد موجه لا اقتصاد حر ، وهو الاختيار الذى كان يؤدي في العادة إلى وقف المعونة الغربية ويضفى على السياسة الخارجية السوفيتية زخماً خارجياً مميزاً .

بدأ هذا الزخم في أشد صورة حسماً عام ١٩٥٣ بتوقيع معاهدة تجارية مع الهند (تزامنت مع زيارة **نيكسون** لنيودلهي حين كان نائباً للرئيس) وما تلاه من منحة عام ١٩٥٥ لبناء مصنع بهيلاي للصلب وما تلاه من تدفق المساعدات العسكرية ، كان هذا ارتباطا بأكبر قوي العالم الثالث وفي الوقت نفسه أثار قلق أميريكا والصين ودفع باكستان إلى عضوية حلف بغداد ، وفي الوقت نفسه تقريباً بدأ الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا في تقديم المساعدات لمصر والحلول محل واشنطن في بناء سد أسوان وتمويله ، وذهبت القروض الروسية إلى العراق وأفغانستان واليمن الشمالية ، وتم تشجيع موسكو أيضاً لدول مناهضة للإمبريالية في أفريقيا مثل غانا ومالي وغينيا ، وفي ١٩٦٠ حدث الاختراق الأكبر في أميريكا اللاتينية عندما قام الاتحاد السوفيتي بتوقيع أول اتفاقية تجارية مع كوبا كاسترو مما أثار ضيق الولايات المتحدة ، كانت كل هذه الأمور قد رسمت نمطاً لم يؤد سقوط خروشوف إلى عكسه ، وبعد أن شن الاتحاد السوفيتي حملة دعائية حامية على الإمبريالية بدأ في منح « معاهدات صداقة » وائتمانات تجارية وخبراء عسكريين وما إليهم لأي دولة تتحرر من الاستعمار حديثاً ، كما استطاعت روسيا أن تستفيد في الشرق الأوسط من الدعم الأميريكي لإسرائيل (فزادت المساعدات السوفيتية لسوريا والعراق ومصر في الستينيات) ، وجنت شهرة بتقديم العون العسكري والاقتصادي لفيتنام الشمالية ، وحتى في أميريكا اللاتينية البعيدة تمكنت من تقديم التزامات تجاه الحركات التحررية القومية ، وفي خضم هذا الصراع حول النفوذ العالمي كان الاتحاد السوفيتي حينئذ قد قطع شوطاً طويلاً بعيداً عن سياسة **ستالين** الحذرة[١٣٨] .

ولكن هل كان هذا التنافس بين واشنطن وموسكو على جذب بقية دول العالم وهذا السباق حول النفوذ عن طريق المساعدات أو المعاهدات أو الصادرات العسكرية يعنى أن عالماً ثنائي الأقطاب قد ظهر إلى الوجود بالفعل وبدأ كل شيء هام في الدوران في فلك القوتين المتعارضتين ؟ من وجهة نظر **دولز** أو **مولوتوف** كان هذا هو النظام الذى كان عليه العالم ، ولكن بتنافس هذين المعسكرين عبر

العالم وفي مناطق كانا يجهلانها حتى ١٩٤١ كانا يقفان كل في مواجهة الآخر باتجاه مختلف تماماً ، فكان العالم الثالث في ذلك الوقت قد بلغ رشده ، وكان معظم أعضائه يحجمون عن التحول إلى مجرد توابع لقوى عظمى بعيدة بعد أن تخلصوا لتوهم من سيطرة الإمبراطوريات الأوروبية التقليدية حتى إذا كانت هذه القوى العظمى يمكن أن تقدم معونات اقتصادية وعسكرية مفيدة .

إن ما كان يحدث في حقيقة الأمر هو أن اتجاهاً رئيسياً في القرن العشرين وهو قيام القوى العظمى وسياستها قد بدأ يتفاعل مع اتجاه آخر أحدث وهو الانقسام السياسي للعالم ، وفي المناخ الدارويني الاجتماعي التطوري والاستعماري الذى ساد حوالي عام ١٩٠٠ كان من السهل التفكير بأن كل القوى كانت مركزة في عواصم عالمية تقل عدداً بالتدريج ، إلا أن غطرسة الاستعمارية الغربية وأطماعها قد جلبت معها بذور دمارها ، فالقومية المفرطة لدي **سيسل رودس** أو الوحدة السلافية أو العسكرية النمساوية / المجرية قد أثارت ردود أفعال لدى البوير والبولنديين والصرب والفلنديين ، ومثل حق تقرير المصير القومي الذى شاع لتبرير توحيد ألمانيا وإيطاليا أو قرار الحلفاء لعام ١٩١٤ بمساعدة بلجيكا قد انسابت متدفقة شرقاً وجنوباً إلى مصر والهند والهند الصينية ، ولما كانت إمبراطوريات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان قد حققت النصر على قوى المحور عام ١٩١٨ وردت أفكار **ويلسون** عن قيام نظام عالمي جديد عام ١٩١٩ فلم تكن ثورة القومية هذه تلقي سوى تشجيع انتقائي فكان من المقبول منح حق تقرير المصير لشعوب أوروبا الشرقية لأنها أوروبية وتعد « متحضرة » ، ولكن لم يكن من المقبول تطبيق هذه المبادىء ذاتها على الشرق الأوسط أو أفريقيا أو آسيا حيث ظلت القوى الاستعمارية تمد نظامها الإقليمي وتقمع الحركات الاستقلالية ، فاتحد تداعي هذه الإمبراطوريات في الشرق الأقصى بعد ١٩٤١ وحشد الموارد الاقتصادية وتعبئة القوى البشرية في الأقاليم المحتلة الأخرى مع تطور الحرب والمؤثرات الأيديولوجية لميثاق الأطلنطى واضمحلال أوروبا معاً لإطلاق قوى التغيير فيما أطلق عليه في الخمسينيات « العالم الثالث »[١٣٩] .

وقد وصف « بالثالث » لأنه أصر على تمييز ذاته عن كل من المعسكرين الأميريكي والروسي ، و لم يكن هذا معناه أن الدول التي اجتمعت في مؤتمر باندونج الأصلي في ابريل ١٩٥٥ كانت قد تحررت من كل ارتباطاتها بالقوتين العظميين والتزاماتها تجاههما ، فكانت كل من تركيا والصين والفيلبين مثلا حاضرة في المؤتمر ولا ينطبق عليها مصطلح « غير منحازة »(١٤٠) ، ومن ناحية أخرى مارست هذه الدول جميعاً ضغوطها للخلاص من الاستعمار ولدفع الأمم المتحدة إلى التركيز على قضايا غير توترات الحرب الباردة ولاتخاذ إجراءات لتغيير عالم لا يزال خاضعاً من الناحية الاقتصادية للرجل الأبيض ، وعندما سادت المرحلة الثانية من التحرر فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات انضم إلى الأعضاء الأصليين في حركة العالم الثالث عدد كبير من الأعضاء الجدد عانوا الحكم الأجنبي مدة عقود (أو قرون) وأخذوا في مواجهة تلال من المشكلات الاقتصادية في أعقاب الاستقلال ، ونظراً لتزايد أعدادهم تمكنوا من التغلب على الأمم المتحدة ، فمن منظمة قوامها دولة أغلبها من الدول الأوروبية والأميريكية الجنوبية تغيرت الأمم المتحدة لتصبح منظمة تضم ما يزيد على مائة دولة بأعضاء جدد عديدين من أفريقيا وآسيا ، و لم يؤد هذا إلى تقييد حركة القوى الكبرى التي كانت ذات عضوية دائمة في مجلس الأمن ولها حق الفيتو وهى الشروط التي أصر عليها **ستالين** بسياسته الحذرة ، ولكنه كان يعنى أنه إذا ما شاءت إحدى القوتين العظميين أن تلجأ إلى « الرأى العالمي » (كما فعلت الولايات المتحدة في جعل الأمم المتحدة تقدم المساعدة لكوريا الجنوبية عام ١٩٥٠).

كان لابد من الحصول على موافقة هيئة لا يشارك أعضاؤها واشنطن وموسكو اهتماماتهما ، ونظراً لانشغال الخمسينيات والستينيات بقضايا التحرر من الاستعمار وبالدعوات المتزايدة لوضع نهاية « للتخلف » وهى القضايا التى تبناها الاتحاد السوفيتي فقد كان لرأي العالم الثالث طعم مناهضة الغرب بصورة واضحة منذ أزمة السويس عام ١٩٥٦ إلى قضايا فيتنام وحروب الشرق الأوسط وأميريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا وحتى في اجتماعات القمة الرسمية لدول عدم الانحياز كان

التركيز عادة على معاداة الاستعمارية ، وكانت المواقع الجغرافية لهذه الاجتماعات (بلغراد ١٩٦١ ، القاهرة ١٩٦٤ ولوزاكا ١٩٧٠) ترمز إلى التحول بعيداً عن القضايا التي تتخذ أوروبا محوراً لها ، فلم يعد جدول أعمال السياسة العالمية في أيدي القوى ذات أكبر عضلات عسكرية واقتصادية(١٤١) .

كان أبرز قادة عدم الانحياز **تيتو وعبد الناصر ونهرو** يعدون رموزاً لهذا التحول ، وكانت يوغوسلافيا منبتة الصلة عن **ستالين** واحتفظت باستقلالها دون غزو روسي لها ، وقد استمرت هذه السياسة على قوتها بعد موت **ستالين** ، ولم يخل عقد أول قمة لعدم الانحياز في بلغراد من مغزى(١٤٢) ، وقد ذاعت شهرة **عبد الناصر** في العالم العربي بعد صدامه مع بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عام ١٩٥٦ لانتقاده اللاذع للاستعمارية الغربية وكان يقبل العون السوفيتي عن رضا ، ولكنه لم يكن دمية في يد موسكو ، فقد بطش بالحركة الشيوعية النامية في بلاده وأطلق بين ١٩٥٩ و ١٩٦١ حملة إذاعية وصحفية شرسة ضد السوفيت(١٤٣) ، ولم تكن الوحدة العربية والأصولية الإسلامية شركاء طبيعيين للمادية الملحدة ولو أن المثقفين الماركسيين المحليين جاهدوا للمزج بينهما ، أما فى الهند التي كانت الزعيم الروسي للدول غير المنحازة « المعتدلة » لمدة طويلة فإن التدفق المتكرر للمساعدات الاقتصادية والعسكرية السوفيتية والذى بلغ ذرى جديدة في أعقاب الصدامات الصينية الهندية والباكستانية الهندية لم يمنع **نهرو** من انتقاد التصرفات الروسية في بقاع أخرى والشك في الحزب الشيوعي الهندي ، وكانت إدانته للسياسة البريطانية في السويس ترجع إلى مقته لكل التدخلات الخارجية للقوى الكبرى .

كان انضمام العديد من الدول الجديدة إلى المجتمع الدولي في تلك السنوات وشغف روسيا بالفصل بينها وبين الغرب دون دراية كاملة بالظروف المحلية يعني أيضا أن « مكاسبها » الدبلوماسية كانت دائماً مصحوبة « بخسائر » ، وكان أبرز مثال على ذلك الصين ذاتها وكان غيرها كثير ، وقد سمح تغير النظام في العراق عام ١٩٥٨ لروسيا بالظهور بمظهر الصديق لهذه الدولة العربية وبتقديم القروض

لها ، وبعد أربع سنوات أدى الانقلاب البعثي إلى البطش الدامي بالحزب الشيوعي هناك ، وواصلت موسكو مساعداتها للهند مما أدى إلى إغضاب باكستان ، فلم يكن ثمة سبيل لإرضاء طرف دون خسارة الآخر ، وفي بورما أخفقت البداية الواعدة المبكرة عندما حظرت تلك الدولة دخول كل الأجانب ، وفي أندونيسيا كانت الأمور أسوأ ، فبعد تلقي كميات من المساعدات الروسية والأوروبية الشرقية تحولت حكومة **سوكارنو** عن موسكو إلى بكين عام ١٩٦٣ ، وبعد عامين قام الجيش الاندونيسي بالقضاء على الحزب الشيوعي بقسوة شديدة ، وفي غينيا قام سيكوتوري بطرد السفير الروسي عام ١٩٦١ لتورطه في إضراب محلي ، وفي أثناء أزمة الصواريخ الكوبية رفض تموين الطائرات السوفيتية في المطار الذى بنته روسيا في كوناكري[١٤٤] ، وقضي تأييد روسيا للومومبا في الكونغو عام ١٩٦٠ على مستقبله وأغلق خليفته موبوتو السفارة السوفيتية ، وكان أبرز أمثلة هذه النكسة والذى وجه ضربة عنيفة للنفوذ السوفيتي فى عام ١٩٧٢ عندما قام **السادات** بطرد ٢١ ألف مستشار روسي من مصر .

تميزت العلاقة بين العالم الثالث و « العالمين الأولين » بالتعقيد والتحولات دائماً ، كانت ثمة دول موالية لروسيا بصورة ثابتة (كوبا وأنجولا) وأخري موالية بقوة لأميريكا (تايوان وإسرائيل) بسبب شعور هذه الدول بالخطر يتهددها من جيرانها ، وكانت بعض الدول تسعى بعد موت **تيتو** إلى عدم الانحياز ، وبعضها رفض الانحياز مع قبول المساعدات من أحد الطرفين ، وفي النهاية كانت الثورات المتوالية والحروب الأهلية وتغير الأنظمة الحاكمة وصراعات الحدود في العالم الثالث والتي فاجأت كلاً من موسكو وواشنطن ، وكانت النزاعات المحلية في قبرص وفي أوجادين وعلى طول الحدود الهندية الباكستانية وفي كمبوتشيا (كمبوديا) تمثل إحراجاً للقوتين العظميين نظراً لاعتماد كل طرف من طرفي النزاع فيها على المساعدات منهما ، فكان لابد لكل من الولايات المتحدة وروسيا ـــ كمن سبقهما من القوى الكبرى ـ من أن تواجه حقيقة أن رسالتها « العالمية » لن تجد قبولاً تلقائياً من جانب المجتمعات والثقافات الأخرى .

تصدع العالم الثنائي الأقطاب :

في السبعينيات كانت لا تزال ثمة أسباب لاستمرار أهمية العلاقة بين موسكو وواشنطن بالنسبة للشئون العالمية ، فعلى المستوى العسكري اقتربت روسيا من الولايات المتحدة إلا أن كلاً منهما كان في عصبة مختلفة عن غيره ، وفي ١٩٧٤ مثلا أنفقت الولايات المتحدة ٨٥ مليار دولار والاتحاد السوفيتي ١٠٩ مليارات دولار والصين ٢٦ مليار دولار وبريطانيا ٩,٧ مليار وفرنسا ٩,٩ مليار وألمانيا الغربية ١٣,٧ مليار دولار على الدفاع[١٤٥] ، وكانت القوات المسلحة الأميريكية والروسية (مليوناً و ٣ ملايين رجل على التوالى) أكبر حجماً من قوات الدول الأوروبية وأفضل إعداداً وتجهيزاً من الملايين الثلاثة في القوات المسلحة الصينية ، فكانت القوتان العظميان تمتلكان ما يزيد على ٥ آلاف طائرة مقاتلة[١٤٦] ، وبلغ الوزن الإجمالي للسفن الحربية الأميريكية ٢,٨ مليون طن والروسية ٢,١ مليون طن في عام ١٩٧٤ وكان يسبق بريطانيا (٣٧٠ ألف طن) وفرنسا (١٦٠ ألف طن) واليابان (١٨٠ ألف طن) والصين (١٥٠ ألف طن)[١٤٧] ، وكان الاختلاف الضخم يكمن في أعداد الأسلحة النووية (جدول ٣٨) .

جدول ٣٨ : المركبات النووية لدى القوى الكبرى : ١٩٧٤[١٤٨]

	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	بريطانيا	فرنسا	الصين
الصواريخ البالستية عابرة القارات	١٠٥٤	١٥٧٥	—	—	—
الصواريخ البالستية متوسطة المدى	—	٦٠٠	—	١٨	٨٠
الصواريخ البالستية على غواصات	٦٥٦	٧٢٠	٦٤	٤٨	—
المقاتلات بعيدة المدى	٤٣٧	١٤٠	—	—	—
المقاتلات متوسطة المدى	٦٦	٨٠٠	٥٠	٥٢	١٠٠

كانت كل من القوتين العظمين قد أصبحت قادرة على تدمير الأخرى وغيرها معها لدرجة أنهما بدأتا في إيجاد ترتيبات للسيطرة على سباق التسلح النووي بشتى السبل ، ففي أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية أقيم « خط ساخن » يسمح بالاتصال

بين الطرفين في حالة حدوث أزمة لها خطورتها ، وعقدت معاهدة حظر التجارب النووية عام ١٩٦٣ والتي وقعت عليها أيضاً المملكة المتحدة وفرضت حظراً على التجارب في الجو وتحت الماء وفي الفضاء الخارجي ، وعقدت معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ١) عام ١٩٧٢ والتي وضعت حداً لأعداد الصواريخ البالستية عابرة القارات لدى كل طرف ، وأوقفت بناء روسيا لنظام مضاد للصواريخ البالستية ، وتمت مد الاتفاقية التي عقدت في فلاديفو ستوك عام ١٩٧٥ ، وفي أواخر السبعينيات تمت مفاوضات حول عقد معاهدة سولت ٢ (والتي وقعت في يونيو ١٩٧٩ إلا أنها لم يصدق عليها مجلس الشيوخ الأميريكي) ، إلا أن هذه الإجراءات المختلفة للاتفاق والدوافع الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية التي دفعت كل طرف إلى اتخاذها لم توقف سباق التسلح ، فلم يؤد الحد من نظام ما أو حظره إلا إلى تحويل الموارد إلى مجال آخر ، ومنذ أواخر الخمسينيات فصاعداً زاد الاتحاد السوفيتي مخصصاته للقوات المسلحة ، وفي حين تشوه نمط الإنفاق الدفاعي الأميريكي بحربها المكلفة في فيتنام ثم رد الفعل الشعبي ضد هذه المغامرة ، فإن الاتجاه البعيد المدى كان لا يزال نحو زيادة الإنفاق ، فكان لابد من إضافة نظم أحدث من الأسلحة كل عدة سنوات ، وقد أدي المأزق النووي في الصواريخ الاستراتيجية (والذى أثار خوف الأوروبيين من أن الولايات المتحدة لن ترد علي أي هجوم سوفيتي غربي بإطلاق صواريخ أميريكية طويلة المدى لأن هذا سيؤدي إلى توجيه ضربات ذرية إلى المدن الأميريكية) إلى إنتاج طرز جديدة من الأسلحة النووية متوسطة المدى مثل بيرشنج ٢ وكروز رداً على صواريخ س س ٢٠ الروسية ، كان سباق التسلح والحد من التسلح ومفاوضاته بمختلف ضروبها وجهين لعملة واحدة ، إلا أن كلاً منهما كان يبقى كلا من واشنطن وموسكو في بؤرة المسرح .

وكان الصراع بينهما يبدو محورياً كذلك في مجالات أخرى ، فكانت من أبرز سمات البناء العسكري السوفيتي منذ عام ١٩٦٠ التوسع الهائل في الأسطول السطحي وإنتاج مدمرات وبوارج مدمرة حاملة للصواريخ لها قوة ضاربة أكبر

وحاملات هليكوبتر ثم حاملات طائرات[١٤٩] ، ومن الناحية الجغرافية أرسل الاتحاد السوفيتي مزيداً من المركبات إلى المتوسط وما هو أبعد في المحيط الهندي وغرب أفريقيا والهند الصينية وكوبا حيث تمكنت البحرية السوفيتية من استخدام عدد أكبر من القواعد ، وكان هذا التطور الأخير يعكس تصاعداً هاماً جداً في الصراعات الأميريكية الروسية في العالم الثالث بسبب نجاح موسكو في اختراق مناطق كان النفوذ الخارجي فيها مقصوراً على الغرب ، وكان التوتر الدائم في الشرق الأوسط وخاصة الحروب العربية الإسرائيلية في ١٩٦٧ و ١٩٧٣ (التي كانت الإمدادات العسكرية الأميريكية تلعب فيها دوراً حاسماً) يعني أن دولاً عربية مختلفة كسوريا وليبيا والعراق كانت ستظل ترنو إلى موسكو للعون ، وقد قدمت النظم الماركسية في اليمن الجنوبية والصومال تسهيلات بحرية للقوات البحرية السوفيتية وفتحت لها طريقاً للتواجد في البحر الأحمر ، ولكن كانت الاختراقات كالعادة تصحبها انتكاسات ، فقد أدى التقارب الواضح بين موسكو وأثيوبيا إلى طرد الأطقم والسفن السوفيتية من الصومال عام ١٩٧٧ بعد عدة سنوات من حدوث نفس الشيء في مصر ، وكان التغلغل الروسي في هذه المنطقة يواجهه نمو في الوجود الأميريكي في عمان ودييجو جارسيا وحقوق في إقامة قواعد بحرية في كينيا والصومال وشحنات أسلحة متزايدة إلى مصر والسعودية وباكستان ، وفي الجنوب كانت المساعدات العسكرية السوفيتية الكوبية لقوات المعارضة في أنجولا ومحاولات نظام **القذافي** الذى تدعمه روسيا في ليبيا لتصدير الثورة إلى مناطق أخرى ووجود حكومات شيوعية في أثيوبيا وموزمبيق وغينيا والكونغو ودول أخرى في غرب أفريقيا توحي بإحراز روسيا لانتصارات في الصراع حول النفوذ العالمي ، وأدى زحفها العسكري إلى داخل أفغانستان عام ١٩٧٩ فيما عُدَّ أول توسع من نوعه خارج أوروبا الشرقية منذ الحرب العالمية الثانية وتشجيع كوبا للنظم اليسارية في نيكاراجوا وجرينادا إلى زيادة الإحساس بأن الصراع الأميريكي الروسي لم يكن له حدود وإلى إثارة مزيد من التحركات المضادة وزيادات في النفقات العسكرية

من جانب واشنطن ، وفي ١٩٨٠ وصول إدارة جمهورية جديدة ترى الاتحاد السوفيتي « كإمبراطورية للشر » إلى البيت الأبيض وبدء اتخاذ سياسات عسكرية صارمة لم يتغير الكثير من أيام جون فوستر دولز[١٥٠] .

ولكن رغم كل هذا التركيز على العلاقات الأميريكية الروسية وتذبذبها بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ كانت ثمة اتجاهات تتدخل وتجعل نظام القوى الدولي يبدو أقل ثنائية في قطبيته مما كان عليه في فترة سابقة ، وقد ظهر العالم الثالث وزاد الأمور تعقيداً إلا أن تصدعات هامة حدثت لما كان يبدو سابقاً كمعسكرين محددين تسيطر عليهما موسكو وواشنطن ، وكان أشد هذه التصدعات حسماً وأصداء الشقاق بين الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية ، وقد يبدو واضحاً أن دعاوى « العلمية » و « العالمية » الماركسية كانت ستتحطم على صخور الظروف المحلية والضغوط الثقافية الداخلية ومختلف مراحل التطور الاقتصادي ، فكان على لينين نفسه أن يقوم بتحولات هائلة عن مسار العقيدة الأصلية للمادية الجدلية في سبيل تأمين ثورة ١٩١٧ ، وكان بعض المراقبين الأجانب لحركة ماو الشيرعية في الثلاثينيات والأربعينيات مدركين أنه لم يكن يميل إلى تبعية الموقف الستاليني الصارم تجاه أهمية العمال والفلاحين ، كما كانوا على وعي بأن موسكو بدورها لم تكن متحمسة في تأييدها للحزب الشيوعي الصيني وكانت قد حاولت في عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٨ أن توازن بنيه وبين قوميي شيانج كايشيك مما كان يعد في نظر الاتحاد السوفيتي تفادياً لقيام نظام شيوعي جديد صارم دون عون من الجيش الأحمر في دولة تضم ثلاثة أمثال حجم سكان روسيا ويحتمل أن تتحول إلى قطب جذب منافس داخل الحركة الشيوعية العالمية[١٥١] .

أدي حجم الشقاق الهائل إلى إصابة معظم المراقبين بالمفاجأة ولم تلتفت إليه الولايات المتحدة لعدة سنوات في خضم خوفها من مؤامرة شيوعية عالمية ، فقد شدت الحرب الكورية والسباق الأميريكي الصيني حول تايوان الانتباه عن الحالة المتردية لمحور موسكو بكين الذى كانت فيه المساعدات الضئيلة التي يقدمها ستالين للصين دائما بمثابة ثمن يؤكد على تميز وضع روسيا في منغوليا ومنشوريا ، ورغم أن

ماو قد استطاع أن يعيد التوازن في مفاوضاته مع الروس عام ١٩٥٤ إلا أن عداوته للولايات المتحدة على جزيرتي كيموي وماتسو وإيمانه المفرط في ذلك الوقت بحتمية وقوع صدام مع الرأسمالية قد جعلاه يتشكك في سياسات **خروشوف** المبكرة الداعية إلى تحقيق الانفراج ، أما من وجهة نظر موسكو فقد كان من الغباء استفزاز الأميريكيين دون داع في أواخر الخمسينيات خاصة وأن الأخيرة كانت تحظى بميزة نووية ، وكان دعم الصين دبلوماسياً في نزاعها مع الهند على الحدود عام ١٩٥٩ يعد انتكاسة ، إذ كانت للهند أهمية قصوى في سياسة روسيا في العالم الثالث ، وكان من الحمق تقديم العون للصين في برنامجها النووي دون ممارسة شيء من السيطرة عليه خاصة في ضوء ميل الصين إلى التصرف المستقل ، كانت كل هذه الأشياء تعد سلسلة من الخيانة من جانب **ماو** ، وفي ١٩٥٩ كان **خروشوف** قد ألغى الاتفاقية الذرية مع الصين وأخذ يقدم قروضاً كبيرة للهند تفوق ما قدمه للصين ، وفي العام التالي أصبح الشقاق صريحاً ومعلناً أمام الجميع في اجتماع الأحزاب الشيوعية في موسكو ، وفي ٢ - ١٩٦٣ كانت الأمور تزداد سوءاً ولا تزال ، وكان **ماو** قد أدان الروس لاستسلامهم في المسألة الكوبية ثم لتوقيعهم على معاهدة « حظر التجارب النووية » الجزئية مع الولايات المتحدة وبريطانيا ، وكانت روسيا في ذلك الوقت قد قطعت كل معوناتها للصين وحليفتها ألبانيا وزادت من إمداداتها للهند ، وحدث أول صدام صيني روسي على الحدود ، وكانت الأنباء الأهم أن الصين قد أجرت أول تفجيراتها الذرية عام ١٩٦٤ وكانت تسعى بصورة نشطة نحو تطوير الإطلاق[١٥٢] .

كان هذا الصدع هو أهم حدث من الناحية الاستراتيجية منذ ١٩٤٥ ، وفي سبتمبر ١٩٦٤ صدم قراء صحيفة برافدا لدي رؤية تقرير مفاده أن **ماو** يطالب باستعادة الأراضي الأسيوية التي ضاعت من الإمبراطورية الصينية واستولت عليها روسيا في القرن ١٩ ، بل ويدين الاتحاد السوفيتي لاستيلائه على جزر كوريل وأجزاء من بولنده وشرق بروسيا وجزءا من رومانيا ، ففي نظر **ماو** كان لابد من

تقليص مساحة روسيا بمقدار ١,٥ مليون كيلو متر مربع[١٥٣] ، ولكن يصعب تحديد مدى إصرار الزعيم الصيني العنيد على رأيه ، أما مالا شك فيه فهو أن كل هذا بالإضافة إلى نزاعات الحدود وتطوير الأسلحة الذرية الصينية قد أثار الازعاج في الكرملين ، وقد يكون بعض عملية تطوير القوات المسلحة الروسية في الستينيات راجعاً إلى هذا الخطر الجديد في الشرق والحاجة إلى اتخاذ رد فعل تجاه الزيادات الدفاعية من جانب إدارة **كنيدي** ، فزاد عدد الفرق العسكرية المنتشرة على طول الحدود مع الصين من ١٥ عام ١٩٦٧ إلى ٢١ عام ١٩٦٩ و ٣٠ عام ١٩٧٠ وكانت الطفرة الأخيرة مرجعها الصدام الخطير في دامانسكي في مارس ١٩٦٩ ، وفي ١٩٧٢ تأهبت ٤٤ فرقة سوفيتية على الحدود مع الصين والتي تبلغ ٤٥٠٠ ميل (بالمقارنة بإحدى وثلاثين فرقة في أوروبا الشرقية) في حين تم نشر ربع القوات الجوية السوفيتية من الغرب إلى الشرق[١٥٤] ، وبامتلاك الصين للقنبلة الهيدروجينية كانت ثمة تلميحات إلى توجيه موسكو لضربة وقائية ضد المنشآت النووية في لوب تور مما أدى بالولايات المتحدة إلى اتخاذ خطة طوارىء لأنها شعرت بعدم قدرتها على السماح لروسيا بالقضاء على الصين[١٥٥] ، فكان قد انقضى عهد طويل منذ أن فكرت واشنطن في ١٩٦٤ في الانضمام إلى الاتحاد السوفيتي في اتخاذ « تدابير وقائية عسكرية » لوقف تطوير الصين لقوتها النووية[١٥٦] .

ولا يمكن القول بأن الصين في عهد **ماو** قد ظهرت كقوة عظمى ثالثة كاملة النمو ، فمن الناحية الاقتصادية كانت لديها مشكلات هائلة زادت من حدتها قرارات زعيمها بالبدء في « ثورة ثقافية » بكل ما حوته من شكوك ، وفي حين كانت تتباهى بحيازة أضخم جيش في العالم فإن ميليشياتها الشعبية لم تكن توازي الفرق السوفيتية المجهزة ببنادق آلية ، وكانت البحرية الصينية مهملة مقارنة بالأسطول الروسي النامي ، وكانت قواتها الجوية على ضخامتها تتكون من طائرات قديمة وكان نظام إطلاقها النووي لا يزال يحبو في طور البداية ، ومع ذلك فلولا استعداد الاتحاد السوفيتي للمجازفة باستفزاز الولايات المتحدة والرأي العام العالمي . بشن هجوم

نووي مكثف على الصين لكان نشوب أي قتال على أقل مستوى حقيقاً بإنزال خسائر بشرية فادحة كان يبدو أن الصين على استعداد لتحملها ، لكن الساسة الروس في حقبة **بريجنيف** لم يكونوا يميلون إلى ذلك ، ولم يكن غريباً من ثم أن موسكو نظراً لتدهور علاقاتها مع بكين كان يجب أن تبدي اهتمامها بمحادثات الحد من الأسلحة النووية مع الغرب بل وأن تسرع الخطى نحو تحسين علاقاتها مع دول كالمانيا الفيدرالية التي كانت تبدو في عهد **فيلي برانت** أكثر استعداداً لقبول الانفراج في العلاقات عما كانت عليه أيام **أديناور** .

وعلى الساحة السياسية والدبلوماسية كان الشقاق الصيني السوفيتي يسبب إحراجاً متزايداً للكرملين ، فرغم استعداد **خروشوف** نفسه لتقبل « سبل متباينة نحو الاشتراكية » (بشرط عدم انحراف هذه السبل انحرافاً شديداً) إلا أن اتهام الاتحاد السوفيتي علانية بالتخلي عن المبادىء الماركسية الحقيقية كان شيئاً آخر تماماً ، وكان الاتحاد السوفيتي لا يسمح بتشجيع الدول التابعة له وعملائه على الخلاص من « القيد » الروسي ولا بتعقيد مساعيه الدبلوماسية في العالم الثالث عن طريق المساعدات والدعاية من بكين ، خاصة وأن نهج **ماو** بالتركيز على الشيوعية التي تتخذ من الفلاحين قاعدة لها كان يبدو أكثر جاذبية من تركيز السوفيت على البروليتاريا الصناعية ، إلا أن هذا لم يكن يعني أن الإمبراطورية السوفيتية في أوروبا الشرقية كانت معرضة لأي خطر حقيقي من أتباع الزعامة الصينية ، إذ كان النظام في ألبانيا هو النشاز الوحيد في ذلك[١٥٧] ، ولكن ظل الأمر محرجاً لموسكو أن تدينها بكين لقمع الإصلاحات الليبرالية التشيكية في عام ١٩٦٨ ولتصرفاتها في أفغانستان عام ١٩٧٩ ، وفي العالم الثالث كانت الصين في وضع يسمح لها بحصار النفوذ الروسي ، فكانت تنافسها في اليمن الشمالية ونفذت خطتها في بناء الخطوط الحديدية في تنزانيا وانتقدت موسكو بالفشل في تقديم المساعدات الكافية لفيتنام والفايتكونج ضد الولايات المتحدة . وبإعادتها للعلاقات مع اليابان وجهت تحذيرات لطوكيو بعدم التعاون الاقتصادي إلى درجة بعيدة مع الروس في سيبيريا ، ولم يكن

هذا الصراع متكافئاً ، إذ كانت روسيا عادة أقدر على تقديم الكثير للعالم الثالث من ناحية الاعتمادات والأسلحة المتقدمة وعلى استعراض نفوذها من خلال استخدام وكيليها الكوبي والليبي ، لكن الاضطرار للتنافس مع دولة ماركسية رفيقة ومع الولايات المتحدة فى آن معاً كان أمراً مزعجاً وأشد قلقاً من الصراعات الثنائية الأقطاب قبل عقدين .

إذن كان الخط الصيني المتشدد والمستقل سبباً في تعقيد العلاقات الدبلوماسية وخاصة في آسيا ، فقد ثارت ثائرة الصيني بتقارب موسكو والهند وتقديم إمدادات عسكرية لنيودلهي في أعقاب الصدامات الصينية الهندية على الحدود ، ولم تكن مفاجأة أن تقدم الصين دعمها لباكستان في صراعاتها الحدودية مع الهند وأن تعلن استنكارها للغزو الروسي لأفغانستان ، وزادت عزلة الصين بدعم موسكو للتوسع الفيتنامي الشمالي في أواخر السبعينيات في الكوميكون وبالوجود البحري الروسي المتزايد في الموانىء الفيتنامية ، وعندما قامت فيتنام بغزو كمبوديا عام ١٩٧٨ ورطت الصين نفسها في نزاعات دامية فاشلة مع جارتها الجنوبية التي تلقت دعماً روسياً ضخماً من الأسلحة ، وببلوغ هذه المرحلة بدأت موسكو في النظر إلى النظام في تايوان نظرة تفضيل ، وكانت الصين تحث الولايات المتحدة على زيادة قواتها البحرية في المحيط الهندي وغرب المحيط الهادي لمواجهة الأسراب الروسية ، فبعد عشرين عاماً فقط من انتقاد الاتحاد السوفيتي لمهادنته للغرب كانت الصين تضغط على حلف ناتو لزيادة دفاعاته وتنذر اليابان والسوق المشتركة من دعم الروابط الاقتصادية مع روسيا(١٥٨) !

وكانت الاضطرابات التي حدثت في المعسكر الغربي منذ أوائل الستينيات فصاعداً بسبب حملة **ديجول** ضد السيطرة الأميريكية لا تبلغ هذه الدرجة من الخطورة على المدى البعيد إذا ما قورنت بموقف الصين من روسيا ولو أنها ضاعفت من الانطباع بزيادة الفرقة بين المعسكرين ، كان **ديجول** يرغي ويزبد من حقيقة أن الولايات المتحدة كانت تعامله بغير ندية وكانت ذكريات الحرب العالمية الثانية لا تزال ماثلة

في ذهنه ، فكان يكره السياسة الأميريكية إبان أزمة السويس عام ١٩٥٦ فضلاً عن تهديدات **دولز** الدائمة بإشعال حرب نووية حول قضايا مثل كيموي ، ورغم انشغاله بعد ١٩٥٨ على أثر سعيه لتخليص الجزائر من فرنسا إلا أنه ظل يوجه انتقاداته لخنوع أوروبا الغربية أمام المصالح الأميريكية ، وكان يرى في الأسلحة النووية فرصة للحفاظ على وضع القوة الكبرى وهو ما ظنه الإنجليز قبله بعقد ، وعندما بلغته أنباء أول تفجير ذري فرنسي عام ١٩٦٠ صاح الجنرال قائلاً : « تحيا فرنسا ، إنها منذ هذا الصباح قد أصبحت أقوى وأشد فخراً »(١٥٩) ، وأصر على استقلالية الرادع النووي الفرنسي كاملاً عندما عرضت عليه واشنطن نظام صواريخ بولاريس الشبيه بعرض بريطانيا بسبب الشروط التي أرفقت إدارة **كيندي** عرضها بها ، وفي حين كان هذا يعني أن برنامج أسلحة فرنسا النووية لابد أن يستهلك جزءاً كبيراً جداً من الموازنة الدفاعية الإجمالية (حوالي ٣٠٪) كان **ديجول** وخلفاؤه يحسون أن الأمر يستحق ، وفي الوقت نفسه بدأ في جذب فرنسا بعيداً عن البنية العسكرية لحلف ناتو واستبعد قيادة المنظمة من باريس عام ١٩٦٦ وأغلق كل القواعد الأميريكية على التراب الفرنسي ، وبموازاة ذلك سعى إلى تحسين علاقات فرنسا بموسكو التي كانت ترحب بتحركاته ترحيباً حاراً وأخذ يدعو لحاجة أوروبا إلى الوقوف على أقدامها بنفسها(١٦٠) .

إن تصرفات **ديجول** المشهودة لم تكن تركن إلى الحس القومي والفخار الوطني وحسب ، فعلى أثر خطة **مارشال** والمساعدات الأميريكية لفرنسا واستفادتها من الانتعاش الاقتصادي الأوروبي العام بعد أواخر الأربعينيات أخذ الاقتصاد الفرنسي في النمو السريع قرابة عقدين من السنوات(١٦١) ، وقد شتتت الحروب الاستعمارية في الهند الصينية (٥٠ – ١٩٥٤) والجزائر (٥٦ – ١٩٦٢) موارد فرنسا إلى حين ، وبعد أن تفاوضت فرنسا بشروط إيجابية للغاية لصالحها القومي في فترة تكوين المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٥٧ تمكنت من الإفادة من هذه السوق الكبيرة في حين أخذت في إعادة تركيب بنيتها الزراعية وتحديث صناعاتها ، ورغم

انتقاد **ديجول** لواشنطن وحيلولته دون انضمام إنجلترا للمجموعة الأوروبية قام **ديجول** بعقد مصالحة مع ألمانيا في عهد **أديناور** عام ١٩٦٣ ، وكان دائم الحديث عن حاجة أوروبا للوقوف على قدميها في سبيل الخلاص من سيطرة القوى العظمى ولتذكر مجدها الماضي وللتعاون ــ بزعامة فرنسا بالطبع ــ للوصول إلى مستقبل لا يقل مجداً[١٦٢] ، وكان يطلق كلمات حادة تثير ردود أفعال على جانبي الستار الحديدي وتبدو جذابة لعديد ممن كانوا يبغضون كلا من الحضارتين الروسية والأميريكية فضلاً عن سياستهما الخارجية .

وفي ١٩٦٨ تهدم مستقبل **ديجول** السياسي على صخور ثورة الطلاب والعمال ، فكانت الضغوط التي أدى إليها التحديث والحجم المتواضع للاقتصاد الفرنسي (٣,٥٪ من ناتج الصناعات العالمية عام ١٩٦٣)[١٦٣] تعني أن البلاد لم تكن قوية بما فيه الكفاية لأداء الدور المؤثر الذى رسمه الجنرال ، ومهما كانت الاتفاقيات الخاصة التي عقدها مع ألمانيا الغربية فإن الأخيرة لم تجرؤ على التخلي عن روابطها الوثيقة بالولايات المتحدة التي كان ساسة بون يعتمدون عليها ، كما كشف السحق الروسى العنيف للإصلاحات التشيكية عام ١٩٦٨ عن عدم نية القوة العظمى الشرقية في السماح للدول التي تدخل في نطاقها بتطوير سياساتها فضلاً عن الاندماج في اتحاد أوروبي بزعامة فرنسا .

مع كل هذا كان **ديجول** يرمز إلى توجهات لا يمكن وقفها ، كانت القوات المسلحة لدول أوروبا الغربية رغم ضعفها العسكري مقارنة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أكبر وأقوى نسبياً عما كانت في السنوات التي تلت ١٩٤٥ ، وكانت دولتان منها تمتلك أسلحة نووية وتقومان بتطوير نظم إطلاق ، ومن الناحية الاقتصادية كانت « استعادة أوروبا لقوتها » قد نجحت بصورة هائلة ، ورغم غزو روسيا لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ أخذ انقسام أوروبا إلى معسكرين محددين في الضعف ، فكانت السياسة التصالحية التي انتهجها **فيلي برانت** تجاه روسيا وبولنده وتشيكوسلوفاكيا وخاصة تجاه ألمانيا الشرقية بين ١٩٦٩ و ١٩٧٣ على أساس قبول

حدود ١٩٤٥ بصورة ثابتة قد افتتحت حقبة من ازدهار الصلات بين الشرق والغرب ، فتدفقت الاستثمارات والتقنية الغربية عبر الستار الحديدي وامتد هذا الانفراج الاقتصادي ليشمل التبادل الثقافي ومعاهدات هلسنكي (١٩٧٥) عن حقوق الإنسان ومساعي تفادي أي سوء تفهم مستقبلي وخفض القوات المتبادل ، ولكن الحقيقة الأهم تتمثل في الضغوط الدائمة من جانب الأوروبيين أنفسهم لتحقيق التقارب ، وحتى عندما فترت العلاقات بين موسكو وواشنطن كان من الصعب على الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة أن تتوقف عن هذه المسيرة[١٦٤] .

وكانت الولايات المتحدة في وضع أفضل من الاتحاد السوفيتي للتكيف مع المناخ الدولي التعددي الجديد ، ومهما بلغت تلميحات **ديجول** المناهضة للولايات المتحدة لم تكن في خطورة النزاعات الحدودية بين الصين وروسيا وتوقف التبادل التجاري بينهما والشقاق الأيديولوجي والتنافس الدبلوماسي عبر العالم مما أدى في عام ١٩٦٩ ببعض المراقبين إلى القول بأن الحرب الروسية الصينية تعد أمراً حتمياً[١٦٥] ، ومهما بلغ بُغض الإدارات الأميركية لتصرفات فرنسا فإنها لم تكن في حاجة إلى إعادة نشر قواتها المسلحة على أثر هذه النزاعات ، وعلى أية حال كان لا يزال مسموحاً لناتو بالاحتفاظ بحقوق الطيران والتموين عبر فرنسا وحافظت باريس على ترتيباتها الدفاعية الخاصة مع ألمانيا الغربية بحيث تكون قواتها جاهزة أيضاً إذا ما وجه حلف وارسو ضربة إلى الغرب ، وفي النهاية كان من بدهيات السياسة الأميركية بعد ١٩٤٥ أن الحفاظ على قوة أوروبا واستقلالها (من السيطرة الروسية) كان في صالح الولايات المتحدة على المدى البعيد ويساعد على خفض الأعباء الدفاعية عنها ولو مع شيء من السماح لأوروبا بالتنافس الاقتصادي والدبلوماسي معها ، ولهذا السبب كانت واشنطن تشجع كل تحرك صوب التكامل الأوروبي وتحث بريطانيا على الانضمام للمجموعة الاقتصادية ، أما روسيا فربما بدأت تشعر بفقدان الأمان عسكرياً إذا ما ظهر إلى الوجود اتحاد أوروبي له قوته في الغرب بل وبدأت تقلق على الجاذبية المغناطيسية التي كان مثل هذا الكيان يمارسها على الرومانيين

والبولنديين وسائر الشعوب التابعة ، فكان اتباع موسكو لسياسة انفراج انتقائي وتعاون اقتصادي مع أوروبا الغربية فكان شيئاً آخر لأنه كان يعود عليها بالفائدة التقنية والتجارية ويجذب الأوروبيين بعيداً عن الأميريكيين وبسبب التحدي الصيني على حدود روسيا الآسيوية ، ولكن على المدى البعيد كان رخاء أوروبا الذى فاق الاتحاد السوفيتي في كل الجوانب ماعدا الجانب العسكري لم يكن من الممكن أن يكون في صالح روسيا(١٦٦) .

ومع ذلك فإذا كانت الولايات المتحدة في وضع أفضل للتكيف مع الأنماط المتغيرة للقوة العالمية فإن هذا لم يكن ظاهراً لعدة سنوات بعد ١٩٦٠ ، ففي المقام الأول كان هناك بغض شديد « للشيوعية الأسيوية » بحلول الصين في ظل **ماو** محل روسيا **خروشوف** باعتبارها راعية الثورة العالمية في عيون العديد من الأميريكيين ، وكانت الحرب الحدودية للصين مع الهند عام ١٩٦٢ وهى الدولة التي كانت الولايات المتحدة ترغب في التقارب معها تأكيداً على الصورة العدوانية المبكرة التي برزت من الصراعات حول كيموي وماتسو ، وكان الانفراج بين الولايات المتحدة والصين أمراً لا يمكن تصوره في أوائل الستينيات عندما كانت آلة **ماو** الدعائية تدين الروس لخنوعهم حول قضية كوبا وتوقيعهم لمعاهدة حظر التجارب النووية مع الغرب ، وفي النهاية كانت الصين بين ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ في معمعة ثورة **ماو** الثقافية التي جعلت البلاد في حالة عدم استقرار وكانت تبدو بغيضة أيديولوجياً في نظر الإدارات الأميريكية ، ولم يكن في أي من هذا أية إشارة إلى موقف يحتمل فيه إقامة علاقات أفضل في الولايات المتحدة(١٦٧) .

وكانت الولايات المتحدة في تلك السنوات تضطرم بها مشكلات ناجمة عن حرب فيتنام ، كانت فيتنام الشمالية والفايتكونج تبدو في عيون معظم الأميريكيين مظهراً للشيوعية الآسيوية الزاحفة التي كان لابد من احتوائها قبل أن تؤدي إلى خسائر أكبر ، ولما كانت هذه القوى الثورية تلقى التشجيع والمدد من الصين وروسيا فما كان لها أن تعد إلا جزءاً من تحالف ماركسي مناوىء « للعالم الحر » ،

وبتصعيد إدارة **جونسون** لقوتها في فيتنام كان صناع القرار في واشنطن قلقين على مدى قدرتهم على التمادي بحيث لا يثيرون نوعاً من التدخل الصيني الذي حدث مثله في الحرب الكورية(١٦٨) ، ومن وجهة نظر الحكومة الصينية لابد أنها كانت مسألة جدل حاد في الستينيات حول ما إذا كان تصاعد النزاع مع السوفيت إلى الشمال ينذر بنفس القدر من السوء الذى تنذر به العمليات الأميريكية العسكرية والجوية المتصاعدة إلى الجنوب ، وفي حين أن علاقاتها بالفيتناميين الذين يختلفون عنها عرقياً كانت علاقات صراع عادة وكانت تساورها الشكوك في كم المعدات العسكرية التي كانت تقدمها لهانوي فإن هذه التوترات كانت خافية عن عيون الغرب خلال فترتي إدارتي **كيندي وجونسون** .

كان من الصعب تصور آثار الغزو الأميريكي الطويل لفيتنام وأجزاء أخرى من جنوب شرق آسيا على نظام القوى الدولية أو على النفسية القومية للشعب الأميريكي نفسه والذى ظلت تصوراته عن دور بلاده في العالم متأثرة بشدة بهذا الصراع ولكن بطرق متباينة ، فالحقيقة أن هذه الحرب قد خاضها « مجتمع مفتوح » وزاد انفتاحاً بسبب ما كشفت عنه وثائق البنتاجون والتقارير التليفزيونية والصحفية اليومية من عقم الحرب بأسرها وكانت هذه أول حرب تخسرها الولايات المتحدة ودمرت انتصارات الحرب العالمية الثانية وقوضت أسماء جنرالات كبار ومجموعة من أفضل المثقفين وألمعهم ، وقد تزامنت وأدت إلى تصدع الإجماع في المجتمع الأميريكي حول أهداف الأمة وأولوياتها ، وصحبها التضخم ومظاهرات طلابية واضطرابات غير مسبوقة في المدن وتلتها أزمة ووترجيت التي ضيعت مصداقية الرئاسة نفسها إلى حين ، وكانت حرب فيتنام تتناقض تناقضاً مريراً ساخراً مع كل ما بشر به الآباء المؤسسون وأفقدت الولايات المتحدة شعبيتها عبر معظم العالم ، وكانت المعاملة الفاترة والإحساس بالخزي لدى الجنود العائدين من فيتنام قد أفرزت نتائجها بعد عقد من السنين مما أكد على استمرار ذكريات هذا الصراع في افتراس الوعي الشعبي من خلال مذكرات الحرب والكتب والأفلام الوثائقية التليفزيونية

والمآسي الشخصية ، كانت كل هذه الأشياء تعني أن حرب فيتنام رغم قلة خسائرها في الأرواح كان لها تأثيرها على الشعب الأميريكي بنفس درجة تأثير الحرب العالمية الأولى على الأوروبيين ، وكانت آثارها مشهودة على المستويين الشخصي والنفسي ، وقد أعتبرت أزمة في الحضارة الأميريكية وترتيباتها الدستورية ، وبهذا استمرت هذه الآثار على أهميتها بعيدة عن الأبعاد الاستراتيجية لهذا الصراع .

إلا أن الجوانب الأخيرة هى التي تهمنا في دراستنا هذه وتحتاج إلى قدر من التفحص ، كبداية دلت هذه الحرب على أن التفوق العسكري والإنتاجي الاقتصادي لا يترجم دائماً وبصورة تلقائية إلى فعالية حربية ، ولا يؤدي هذا إلى تقويض أسس هذه الدراسة التي أكدت على أهمية الاقتصاد والتقنية بصورة واسعة النطاق ، فمن الناحية الاقتصادية كانت الولايات المتحدة تمثل من ٥٠ إلى مائة مثل إنتاجية فيتنام الشمالية ومن الناحية العسكرية كانت تملك من القوة النيرانية ما يعيد العدو إلى العصر الحجري ، وبقوتها النووية كانت لديها القدرة على مسح جنوب شرق آسيا بأسرها ، لكن هذه لم تكن حرباً يكون التفوق فيها لهذه الأشياء ، فقد حال الخوف من الرأي العام الداخلي وردود الأفعال العالمية دون استخدام الأسلحة النووية ضد خصم لا يمكن أن يشكل خطراً داهماً على الولايات المتحدة نفسها ، كان الخوف من المعارضة الشعبية الداخلية للخسائر الفادحة في الأرواح في مرات تحيط الشكوك بشرعيته وجدواه قد فرض قيوداً على استخدام الإدارة للأساليب التقليدية من الحروب ، فوضعت القيود على عملية القصف ولم يكن من الممكن احتلال ممر هوشي منه المؤدى إلى لاوس المحايدة ولا اعتراض السفن الروسية التي تحمل الأسلحة إلى ميناء هايفونج ، وكان من المهم ألا تُستفز الدولتان الشيوعيتان الكبريان ويدفع بهما للدخول في هذه الحرب مما نزل بالحرب إلى مستوى مواجهات على نطاق ضيق في الغابات وحقول الأرز والأرض الوعرة التي عوقت مميزات القوة النيرانية الأميريكية والقوات المحمولة على هليكوبتر ، بل أدت إلى التركيز على تقنيات حرب الغابات وتماسك الوحدات ، وكان **جونسون** يتبع نهج **كيندي** في إرسال

المزيد من القوات إلى فيتنام (والتي وصلت إلى ٥٤٢ ألفاً عام ١٩٦٩) ورغم ذلك لم تكن هذه القوات كافية لمطالب جنرال ويستمورلاند ، وبتمسك الحكومة بوجهة نظرها عن محدودية الصراع رفضت استدعاء الاحتياط أو رفع الاقتصاد إلى درجة الحرب[١٦٩] .

كانت مصاعب خوض الحرب في ظروف تعاند القوة العسكرية الأميريكية الحقيقية تعكس مشكلة سياسية أكبر ، وهى التناقض بين الوسائل والأهداف ، كان الفيتناميون الشماليون والفايتكونج يقاتلون في سبيل ما كانوا يؤمنون به بقوة ، و لم يكونوا خاضعين لنظام حكم قومي شمولي ، أما نظام الحكم الفيتنامي الجنوبي فكان فاسداً وغير شعبي ومنحصراً في أقلية مميزة يعارضها الكهنة البوذيون ولا يؤيدها الفلاحون الخائفون المنهكون من الحروب والذين كانوا يتعرضون لأسوأ استغلال ، و لم تكن هذه الوحدات الموالية للنظام والتي قاتلت قتالاً شديداً كافية للتعويض عن هذا التآكل الداخلي ، وبتصاعد الحرب زادت شكوك الأميريكيين حول جدوى هذه الحرب للنظام في سايجون وزاد قلقهم على الطريقة التي كانت كل هذه الأمور تفسد بها القوات المسلحة الأميريكية نفسها بتدهور الروح المعنوية وانتشار العبثية والفوضى وإدمان الكحوليات والدعارة والاستهزاءات العنصرية والوحشية بين الجنود فضلاً عن تآكل عملة الولايات المتحدة وصورتها الاستراتيجية ، وكان **هوشي منه** قد أعلن أن قواته كانت مستعدة للتضحية بعشرة في مقابل واحد ، وقد حدث في هجوم تيت عام ١٩٦٨ عندما خرجت هذه القوات من الغابات لمهاجمة المدن ، و لم تكن قوة الإرادة هذه واضحة في فيتنام الجنوبية ، و لم يكن الشعب الأميريكي نفسه مستعداً للتضحية بكل شيء في سبيل النصر ، واتضح أنه من المستحيل أن تشن دولة ديمقراطية مفتوحة حرباً كاملة بنجاح ، وكان هذا هو التناقض الجوهري الذى لم يستطع تحليل نظم **مكنمارة** ولا القاذفات ب ٥٢ في جوام أن يغيره[١٧٠] .

بعد سقوط سايجون بعشر سنوات (ابريل ١٩٧٥) وبصدور كتب تتناول كافة جوانب هذا الصراع كان لا يزال من الصعب تقدير مدى تأثيره على الوضع

الأميريكي في العالم ، فإذا ما نظر إليه في سنة ٢٠٠٠ أو ٢٠٢٠ قد تعد سبباً في إحداث صدمة مفيدة لغطرسة القوة الأميريكية العالمية وبالتالي أجبرت البلاد على التفكير العميق في أولوياتها السياسية والاستراتيجية وإعادة التكيف المتعقل مع عالم تغير كثيرا عنه في عام ١٩٤٥ ، بعبارة أخرى كانت هذه الصدمة شبيهة بالصدمة التي لحقت بالروس في أعقاب حرب كريميا وبالإنجليز في حرب البوير وقد أفرزت جميعها إصلاحات وعمليات إعادة تقييم مفيدة .

كانت الآثار القصيرة المدى لهذا الصراع رغم ذلك ضارة في حينها ، فكانت النفقات الهائلة للحرب في وقت كانت فيه النفقات الداخلية على « المجتمع العظيم » الذى بشر به **جونسون** قد وصلت ذروتها لها آثارها السيئة على الاقتصاد الأميريكي بصورة سنناقشها فيما بعد ، وفي حين كانت الولايات المتحدة تصب الأموال صباً في فيتنام كان الاتحاد السوفيتي يكرس مبالغ هائلة لقوته النووية لدرجة حقق معها هوة استراتيجية ولقواته البحرية التي ظهرت في تلك السنوات كقوة هائلة في الدبلوماسية البحرية العالمية ، وزاد تدهور هذه الخلخلة المتزايدة في التوازن بتحول الناخبين الأميريكيين ضد النفقات العسكرية في معظم سنوات السبعينيات ، وفي عام ١٩٧٨ كانت نفقات الأمن القومي لا تزيد على ٥٪ من إجمالي الدخل القومي ، أي أقل مما كانت عليه مدة ثلاثين عاماً[١٧١] ، وانهارت الروح المعنوية في مختلف الأفرع العسكرية بسبب كل من الحرب نفسها واستقطاعات ما بعد الحرب ، وقد أدت إعادة تنظيم المخابرات الأميريكية والهيئات الأخرى إلى تقليص فعاليتها رغم ضرورتها لمراجعة أية انتهاكات ، وكان تركيز الولايات المتحدة على فيتنام سبباً في إثارة قلق الحلفاء المتعاطفين ، وكان قتالها إلى جانب نظام فاسد يعادي الرأي العام في أوروبا وفي معظم العالم الثالث عاملاً رئيسياً فيما أسماه بعض الكتاب « اغتراب » أميريكا عن معظم بقية الكوكب[١٧٢] ، وأدي إلى إهمال اهتمام أميريكا بأميريكا اللاتينية وإلى اتجاه يستبعد « التحالف من أجل التقدم » والذى تمناه كينيدي واستبدال تأييد النظم العسكرية غير الديمقراطية والإجراءات المناهضة للثورات

(كتدخل الولايات المتحدة في جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥) به ، وأدى الجدل المفتوح بعد حرب فيتنام حول بقاع العالم التي كانت يحتمل أو لا يحتمل أن تقاتل فيها الولايات المتحدة مستقبلياً إلى إثارة قلق الحلفاء في ذلك الوقت وشجعت الخصوم إلى إعادة تفكير المحايدين في تأمين أنفسهم بالانضمام إلى الطرف الآخر ، وفي الجدل الدائر في الأمم المتحدة كان الوفد الأميريكي يبدو معزولاً بصورة مطردة ، فقد قطعت الولايات المتحدة شوطاً بعيداً وتغيرت الأشياء منذ أن أكد **هنري لوس** على أن الولايات المتحدة ستكون الأخ الأكبر للدول في أخوة بني الإنسان[١٧٣] .

وكانت النتيجة الأخري لحرب فيتنام أنها ألقت غموضاً على مدى إدراك الولايات المتحدة للصدع الصينى السوفيتي وعلى فرصتها لرسم سياسة ما لمعالجته بالتالي ، وسرعان ما تم تدارك هذا الإهمال بوصول خصم الشيوعية اللدود **ريتشارد نيكسون** إلى الرئاسة في يناير ١٩٦٩ ، إلا أن **نيكسون** كان يتمتع بمزيج من الصرامة الأيديولوجية والبراجماتية السياسية[١٧٤] وانضمت الأخيرة في تعاملاته مع القوى الكبرى الأجنبية ، ورغم بغض **نيكسون** للتطرف الداخلي والعداء تجاه ــ مثلاً ــ شيلي في عهد لليندي لتوجهاتها الاشتراكية ادعى الرئيس استبعاده للمسائل الأيديولوجية حين يصل الأمر إلى الدبلوماسية العالمية ، فلم يكن يرى أي تناقض بين إصداره للأوامر بزيادة قصف فيتنام الشمالية عام ١٩٧٢ لإجبار **هانوي** على الاقتراب من موقف المساومة الأميريكي على الانسحاب من فيتنام الجنوبية وبين رحلته للصين لعقد مصالحة مع **ماو تسي تونج** في العام نفسه ، والأهم كان اختياره **لهنري كيسنجر** كمستشاره لشئون الأمن القومي (ثم وزيراً لخارجيته) وكان تناول **كيسنجر** للشئون العالمية يعد تاريخياً ونسبياً ، فالأحداث بالنسبة له لابد أن ترى في سياقها الأكبر وأن ترتبط ببعضها البعض ، والقوى الكبرى يجب أن تقوَّم بما تفعل لا بأيديولوجيتها الداخلية ، وكان البحث المطلق عن الأمن أمراً خيالياً لأنه يفقد الجميع أمنهم ، وكل ما يرنو إليه المرء هو تحقيق أمن نسبي على توازن معقول بين القوى في الشئون العالمية وإدراك ناضج لحقيقة أن المسرح العالمي لن يكون

متوافقاً أبداً والاستعداد للمساومة ، وكان **كيسنجر** كرجال الدولة الذين كتب عنهم (**مترينخ وكاسلريج وبسمارك**) يحس أن « بداية الحكمة لدى الإنسان والعلاقات الدولية هى إدراك متي يجب التوقف »(١٧٥) ، وكانت مثله تشبه مثل **بالمرستون** (ليس لنا أعداء دائمون) وبسمارك (إن الخصومة بين الاتحاد السوفيتي والصين تخدم أهدافنا إذا ما احتفظنا بعلاقات أوثق بكل منهما مما هى عليه بينهما)(١٧٦) وكانت تختلف عن أي نظير له منذ عهد **كينان** ، لكن **كيسنجر** كانت لديه فرصة أكبر كثيراً لتوجيه السياسات مما كان لدى نظرائه من رجال الدولة الأوروبيين في القرن ١٩(١٧٧) .

وفي النهاية كان **كيسنجر** يدرك حدود القوة الأميريكية بمعنى أن الولايات المتحدة لا قبل لها بخوض حرب مطولة في غابات جنوب شرق آسيا وفي نفس الوقت تحافظ على مصالحها الأخرى الأهم ، وأنه هو **ونيكسون** كانا يدركان أن التوازنات العالمية قد تغيرت وأن هناك قوى جديدة قوضت أركان السيطرة المطلقة للقوتين الأكبر ، وكانت هاتان القوتان تتفوقان كثيراً من الناحية العسكرية البحتة ، ولكن العالم في جوانب أخرى كان قد أصبح مكاناً متعدد الأقطاب ، فمن الناحية الاقتصادية ــ حسب قوله عام ١٩٧٣ ــ « كانت هناك على الأقل خمس مجموعات رئيسية ، ومن الناحية السياسية ظهرت عدة محاور تأثير أخرى ... » ، وقد حدد خمس مناطق ذات أهمية هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين واليابان وغرب أوروبا ، وقد رحب بهذا التغيير على عكس رأي العديدين في واشنطن وكل من في موسكو ، فكان يرى أن مجموعة من القوى العالمية توازن بين بعضها البعض دون سيطرة واحدة على الأخرى يجعل العالم « مكاناً أكثر أمناً وأفضل حالاً من كونه ثنائي الأقطاب ، كسب أحدهما يعد خسارة فادحة للآخر »(١٧٨) ، ولثقته في قدراته على الدفاع عن المصالح الأميريكية في مثل هذا العالم التعددي كان يحث على إعادة هيكلة الدبلوماسية الأميريكية بالمعني الأكبر لهذه الكلمة .

كان للثورة الدبلوماسية الناتجة عن التقارب الصينى الأميريكي بعد ١٩٧١ أثر

عميق على « علاقات القوى العالمية » ، ورغم وقع المفاجأة على اليابان من جراء التحرك الأميريكي فقد أحست اليابان بقدرتها أخيراً على إقامة علاقات مع جمهورية الصين الشعبية مما أدى إلى انتعاش تجارتها الأسيوية ، كان يبدو أن الحرب الباردة قد انتهت في آسيا أو بالأحرى ازدادت تعقيداً ، فباكستان التي كانت حلقة الوصل بين واشنطن وبكين والرسائل السرية فيما بينهما تلقت الدعم من كل منهما في صراعها مع الهند عام ١٩٧١ ، أما موسكو فقد قدمت دعمها القوي كما هو متوقع لنيودلهي ، وفي أوروبا تغيرت الموازين ، فعلى أثر انزعاج الكرملين من عداء الصين ، وصدمته من دبلوماسية **كيسنجر** رأى أن الحكمة تقتضي المضي قدماً في معاهدة سولت ١ ، وتشجيع المساعي العديدة الأخرى لتحسين العلاقات عبر الستار الحديدي ، وفي أعقاب مواجهته الحادة مع الولايات المتحدة في وقت حرب ١٩٧٣ العربية الإسرائيلية بدأ **كيسنجر** « دبلوماسية المكوك » لإجراء مصالحة بين مصر وإسرائيل مع تجميد أي دور روسي فعال في هذه العملية .

كان من العسير معرفة إلى أي مدى كان يمكن **لكيسنجر** أن يحتفظ بهذا الأسلوب البسماركي من المساومة لو لم تكن فضيحة واترجيت قد اقتلعت **نيكسون** من البيت الأبيض في أغسطس ١٩٧٤ وأدخلت الشك في قلوب العديد من أفراد الشعب الأميريكي تجاه حكومتهم ، وبقي وزير الخارجية في منصبه في إدارة فورد ولكن بشيء من القيود على قدرته على المناورة ، ووجهت طلبات الموازنة الدفاعية بضربات من الكونجرس ، وقطعت المساعدات عن فيتنام الجنوبية وكمبوديا ولاوس في فبراير ١٩٧٥ قبل عدة شهور من اجتياح هذه الدول ، وقام « قانون قوى الحرب » بتقليم قدرات الرئيس على إرسال القوات الأميريكية إلى الخارج ، وأجمع الكونجرس على أن التدخلات السوفيتية الكوبية في أنجولا لا يمكن مواجهتها عن طريق إرسال أموال المخابرات الأميريكية وأسلحتها إلى الطوائف الموالية للغرب بها ، وبتزايد ضيق اليمين الجمهوري بهذا التدهور في النفوذ الأميريكي في الخارج وإلقاء اللوم على **كيسنجر** في ضياع المصالح القومية (قناة بنما) وفقدان الأصدقاء القدامى

(تايوان) بدأ موقف وزير الخارجية في التدهور قبل أن يتم إخراج **فورد** من منصبه في انتخابات ١٩٧٦ .

وبانشغال الولايات المتحدة بمشكلاتها الاجتماعية الاقتصادية الحادة خلال السبعينيات وبسعي جماعات سياسية عديدة للتكيف مع تدني الوضع الدولي كان من المحتوم لسياساتها الخارجية أن تكون أشد خروجاً على المألوف عما هى عليه في أوقات الهدوء ، فكانت هناك « تأرجحات » في السياسة في خلال السنوات القليلة التالية التي كانت أشد تميزاً بكل المعايير ، كان **كارتر** مفعماً بالإيمان بمبادىء **جلادستون وويلسون** عن الحاجة إلى إيجاد نظام عالمي « أكثر عدلاً » ، فدخل في نظام دولي كانت معظم عناصره النشطة الأخرى (وخاصة في المناطق الساخنة) لا تنوي أن تدير سياساتها طبقاً للمبادىء اليهودية / المسيحية ، ونظراً لسخط العالم الثالث على الهوة الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة والتي ازدادت اتساعاً على أثر أزمة النفط عام ١٩٧٣ كانت حكمته وشهامته هى التي أدت إلى دفعه للتعاون بين الشمال والجنوب وفي شروطه لإعادة التفاوض حول معاهدة قناة بنما ورفضه للربط بين كل حركة إصلاحية في أميريكا اللاتينية وبين الماركسية ، كما كانت تحسب له « وساطته » لعقد اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل رغم ردود الأفعال الانتقادية من جانب الدول العربية الأخرى والتي أعطت الفرصة للاتحاد السوفيتي لتقوية روابطه مع الدول الراديكالية في الشرق الأوسط ، ورغم حسن نوايا حكومة **كارتر** إلا أنها تحطمت على صخور عالم معقد لا يرضى بالنصح الأميريكي ، وعلى عدم استمرارية سياساتها بسبب نزاعات داخل الإدارة نفسها[١٧٩] ، فتعرضت النظم اليمينية الشمولية للضغوط في كل أنحاء العالم بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان ، ورغم ذلك واصلت واشنطن دعمها للرئيس **موبوتو** في زائير **والملك الحسن** في المغرب وشاه إيران إلى أن سقط هذا الشاه في عام ١٩٧٩ مما أدي إلى أزمة الرهائن وإلى المحاولة الفاشلة لإنقاذهم[١٨٠] ، وفي بقاع أخرى من العالم من نيكاراجوا إلى أنجولا وجدت الإدارة صعوبة في العثور على قوى

ديمقراطية ليبرالية تستحق تأييدها ، ورغم ذلك ترددت في الالتزام بمناهضة الثوريين الماركسيين ، وكان **كارتر** يتمنى الإبقاء على النفقات الدفاعية مخفضة وكان حائراً إزاء الاتحاد السوفيتي الذى لم يوقف الانفراج ازدياد نفقاته على التسلح ولا أنشطته في العالم الثالث ، وعندما قامت القوات الروسية بغزو أفغانستان في أواخر ١٩٧٩ قامت واشنطن مع انشغالها بدعم قوتها بسحب معاهدة سولت ٢ وبإلغاء صفقة الحبوب المرسلة إلى موسكو وبدأت في اتباع سياسة توازن القوى خاصة زيارة **بريجينسكي** الشهيرة للصين وأفغانستان ـ والتي كان الرئيس قد أدانها قبل أربع سنوات فقط[١٨١].

إذا كانت إدارة **كارتر** قد جاءت إلى الحكم بقائمة من « الوصفات » الساذجة لعلاج عالم معقد فقد جاءت وصفات خلفه على نفس الدرجة من السذاجة ولكن بصورة مختلفة تماماً ، جاءت حكومة **ريجان** مفعمة برد فعل عاطفي ضد كل « الأشياء الخطأ » التي أصابت الولايات المتحدة في العقدين السابقين وقد فازت بنصر انتخابي ساحق من جانب جمهور تأثر بالإهانة التي أصابته في إيران ، جاءت هذه الإدارة مشحونة برؤية عقائدية للعالم أشبه بالعقيدة المانوية التي تقسم العالم إلى خير مطلق وشر مطلق وحسب ، جاءت بنية متحمسة لتحويل دفة البلاد إلى وجهة جديدة تماماً ، وانتهى الانفراج الذى كان لا يمثل سوى قناع تختبيء وراءه التوسعية الروسية ، وبدأت زيادة الدعم العسكري في كل الاتجاهات ، وانمحت حقوق الإنسان من جدول أعمالها وزاد تدليل « الحكومات الشمولية » ، وازدادت الشكوك حتى في « الورقة الصينية » بسبب تأييد اليمين الجمهوري لتايوان ، وكما كان متوقعاً تحطمت هذه البلاهة على صخور واقع العالم الخارجي فضلاً عن المقاومة من جانب كونجرس وشعب يحب وطنية رئيسه وفي الوقت نفسه تساوره الشكوك في سياسات الحرب الباردة التي اتبعها ، فانسدت السبل أمام أي تدخل في أميريكا اللاتينية أو في أي مكانٍ بالقرب من أحراش تذكر بفيتنام ، وأدي تصعيد سباق التسلح النووي إلى إثارة عدم الارتياح وإلى ضغوط لتجديد محادثات التسلح خاصة حين تحدث أنصار الإدارة عن القدرة على « الانتصار » في أي مواجهة نووية مع

الاتحاد السوفيتي ، وغالباً ما فقدت النظم الشمولية في المناطق الاستوائية شعبيتها وانهارت بسبب ارتباطها بالحكومة الأميريكية ، واندهش الأوروبيون للمنطق الذي يمنعهم من شراء الغاز الطبيعي من الاتحاد السوفيتي وفي نفس الوقت سمح للمزارعين الأميريكيين ببيع الحبوب لتلك الدولة ، وفي الشرق الأوسط كان عجز إدارة **ريجان** عن الضغط على حكومة **بيجن** في إسرائيل يناقض استراتيجيتها في توحيد صفوف العالم العربي في جبهة مناهضة للاتحاد السوفيتي ، وفي الأمم المتحدة كانت الولايات المتحدة تبدو أشد عزلة من أي وقت مضى ، وفي ١٩٨٤ كانت قد انسحبت من اليونسكو ، وبمضاعفة الموازنة الدفاعية في خمس سنوات كانت الولايات المتحدة في طريقها إلى امتلاك أضخم آلة عسكرية منذ عام ١٩٨٠ ، إلا أن الشكوك ظلت قائمة فيما إذا كان البنتاجون يتلقي مقابلاً جيداً لهذا التدفق وكذلك في قدرته على السيطرة على النزاعات بين الأفرع العسكرية[١٨٢] ، وكان غزو جرينادا الذى تم تصويره على أنه نجاح كبير لم يكن سوى مهزلة مضحكة في العديد من جوانبها ، وتساءل المراقبون حتي المتعاطفين منهم عما إذا كانت الإدارة تستطيع أن ترسم استراتيجية متماسكة كبرى لنفسها في حين كان أعضاؤها في مشاحنات فيما بينهم (حتى بعد اعتزال **هيج** كوزير للخارجية) وفي حين كان رئيسها يبدو غير مبالٍ بالقضايا ذات الخطورة وفي حين كانت تنظر إلى العالم الخارجي بمنظار عنصري محوري[١٨٣].

وسنعود إلى العديد من هذه القضايا في الباب الأخير، أما المسألة الهامة في تعديد مشكلات إدارتي **كارتر وريجان** معاً ومتاعبهما العديدة فهي أنهما بصورة عامة قد صرفتا الانتباه عن القوى الكبرى التي كانت تسهم في صياغة سياسات القوة العالمية وخاصة التحول من عالم ثنائي الأقطاب إلى عالم متعدد الأقطاب وهو التحول الذى رصده **كيسنجر** وبدأ في التكيف معه، وكان تركيز الولايات المتحدة على مشكلات نيكاراجوا وإيران وأنجولا وليبيا وماإليها لا يزال يضرب ظلالاً من الغموض على حقيقة أن الدولة الأشد تأثراً بالتحولات الطارئة على السياسة العالمية في السبعينيات كانت الاتحاد السوفيتي نفسه ، وهى نقطة تحتاج إلى مزيد من النظر قبل إنهاء هذا الفصل.

كان الاتحاد السوفيتي قد عزز قوته في هذه السنوات بلا شك ، وكان معنى هذا حسب قول بروفسر **أولام** :

إن حكام الاتحاد السوفيتي كانوا في وضع يسمح لهم بتقدير الاكتشاف المزعج الذى اكتشفه الأميريكيون في الأربعينيات والخمسينيات ومفاده أن القوة الضخمة لا تعطي الدولة ميزة أمنية كبرى تلقائياً وخاصة في عصر نووي ، وكان الاتحاد السوفيتي من مختلف وجهات النظر وعلى الصعيدين الاقتصادي والعسكري وسواء بصورة مطلقة أو نسبية أكثر قوة وبأساً في عهد بريجنيف مما كان عليه في عهد ستالين ، ومع هذه القوة جاءت تطورات دولية جديدة والتزامات أجنبية عرضت الدولة السوفيتية للخطر الخارجي وللاضطرابات العالمية السياسية أكثر مما كانت فى عام ١٩٥٢ مثلاً(١٨٤) .

وحتى في السنوات الأخيرة من إدارة **كارتر** كانت الولايات المتحدة قد استأنفت بناءها العسكري وبصورة مكثفة في إدارة **ريجان** مما هدد باستعادة التفوق العسكري الأميريكي في الأسلحة النووية الاستراتيجية وتعزيز التفوق البحري الأميريكي والتركيز علي التكنولوجيا المتقدمة أكثر من ذي قبل ، ولم يكن من الممكن للرد السوفيتي المنزعج بأن الاتحاد السوفيتي لن يسمح بأن يتخلف في النفقات وفي التسلح أن يخفي ما يؤدي إليه ذلك من ضغوط مكثفة على اقتصاد تباطأ بصورة ملحوظة وفي وضع لا يسمح بالانغماس في سباق في التقنية المتقدمة(١٨٥) ، وفي أواخر السبعينيات كان الاتحاد السوفيتي في وضع حرج يحتاج فيه إلى استيراد كميات ضخمة من الحبوب والتكنولوجيا ، وكانت إمبراطوريته التابعة في أوروبا الشرقية في حالة استياء متزايد باستثناء الكوادر المختارة من الحزب الشيوعي ، وكان السخط البولندي بصورة خاصة يشكل مشكلة لها خطرها وكان تكرار الغزو التشيكي لعام ١٩٦٨ لا يؤدي إلى شيء كثير ، وإلى الجنوب كان خطر فقدان الدولة الأفغانية العازلة للنفوذ الأجنبي (ربما الصيني) سبباً في وقوع انقلاب

١٩٧٩ الذى تحول إلى مستنقع عسكري وذي تأثير رهيب على موقف الاتحاد السوفيتي في الخارج[١٨٦] ، وكانت التصرفات الروسية في تشيكوسلوفاكيا وبولنده وأفغانستان قد أثرت على صورة الاتحاد السوفيتي باعتباره « مثالاً » يحتذيه الآخرون سواء في أوروبا الغربية أو في أفريقيا ، وكانت الحركة الأصولية الإسلامية في الشرق الأوسط تمثل ظاهرة مزعجة تهدد (كما في إيران) بالتنفيس عن نفسها ضد الشيوعيين والجماعات الموالية لأميريكا سواء بسواء ، وفوق هذا وذاك كان هناك العداء الصينى السافر الذى أصبح أشد وضوحاً في نهاية السبعينيات عما كان عليه في البداية بسبب تعقيدات أفغانستان وفيتنام[١٨٧] ، فإذا كانت إحدى القوتين العظميين قد « فقدت الصين » فهي الاتحاد السوفيتي ، كانت عنصرية حكامه المسنين وشكوكهم الضيقة الأفق تجاه أية إصلاحات جذرية جعلت التكيف مع التوازنات العالمية الجديدة أمراً عسيراً منه في الولايات المتحدة .

كان هذا يمثل عزاء لواشنطن ودليلاً مرشداً لاكتساب نظرة أكثر حكمة إلى المشكلات السياسية الخارجية ، وفي بعض القضايا كتخفيض الدعم لتايوان أصبحت إدارة **ريجان** أكثر براجماتية وميلاً إلى التفاهم ، ورغم ذلك كانت لغة الحملة الانتخابية في ٧٩ - ١٩٨٠ من الصعب التخلص منها ربما لأنها لم تكن مجرد كلام بل كانت وجهة نظر جوهرية عن النظام العالمي وعن مكانة الولايات المتحدة فيه ، وكما حدث مراراً وتكراراً فيما مضى كان التشبث بهذه المفاهيم والأحاسيس يجعل من الصعب على البلاد أن تتعامل مع الشئون الخارجية بصورتها الواقعية لا كما يجب أن تكون .

التوازنات الاقتصادية المتغيرة : ٥٠ - ١٩٨٠ :

في يوليو ١٩٧١ كرر **ريتشارد نيكسون** وجهة نظره أمام مجموعة من كبار الإعلاميين في مدينة كانساس عن وجود خمس مجموعات من القوى الاقتصادية : أوروبا الغربية واليابان والصين بالإضافة للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، « هؤلاء هم الخمسة الذين سيحددون المستقبل الاقتصادي والقوة الاقتصادية هى التي ستصبح المفتاح إلى سائر أنواع القوة في الثلث الأخير من هذا القرن »[١٨٨] ،

وإذا افترضنا صحة ما أشار إليه الرئيس عن أهمية القوة الاقتصادية فمن الضروري أن ننظر نظرة أعمق إلى التحولات التي كانت تحدث في الاقتصاد العالمي منذ السنوات الأولى من الحرب الباردة ، إذ على الرغم من تعرض التجارة الدولية والرخاء العالمي (وخاصة في السبعينيات) لبعض الاضطرابات غير العادية فإن هناك بعض الاتجاهات الأساسية بعيدة المدى يمكن رصدها وكان يبدو أنها ستسهم في صياغة حالة السياسة العالمية في المستقبل المنظور .

ليس هناك إحصاءات اقتصادية مقارنة دقيقة هنا كما هو الحال في الفترات المبكرة التي تم الحديث عنها في هذا الكتاب ، وكان نمو عدد الإحصائيين الذين استخدمتهم الحكومات والمنظمات الدولية وتطورات التقنيات المعقدة دليلاً على صعوبة عمل مقارنات صحيحة ، وكان إحجام المجتمعات « المغلقة » من نشر أرقامها والطرق القومية المتباينة لقياس الدخل والناتج ومعدلات التبادل المتأرجحة (خاصة بعد قرارات ١٩٧١ بالتخلي عن قاعدة تبادل الذهب واتخاذ معدلات تبادل عائمة بدلاً منها) قد تجمعت جميعاً لتلقي سترا من الشك على صحة أي سلسلة واحدة من البيانات الاقتصادية[١٨٩] ، ومن ناحية أخري يمكن الاعتماد على عدد من الإشارات الإحصائية إلى حد معقول من الثقة للربط بينها لعرض الاتجاهات العريضة التي اتخذت مكانها بمرور الوقت .

إن أول وأهم سمة هى ما وصفها **بيروك** بأنها « معدل لا سابقة له من النمو في الناتج الصناعي العالمي »[١٩٠] في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية ، وفيما بين ١٩٥٣ و ١٩٧٥ كان هذا النمو عند معدل ٦٪ سنوياً (و ٤٪ للفرد) ، وحتي في فترة ٧٣ – ١٩٨٠ كان متوسط الزيادة ٢,٤٪ سنوياً وهو معدل هائل بالمعايير التاريخية ، كما أن حسابات **بيروك** عن ناتج الصناعات العالمية والتي أكدت عليها أرقام **روستو** عن « الناتج الصناعي العالمي »[١٩١] تجعل من هذا الارتفاع الكبير أمراً معقولاً (جدول ٣٩) .

وكما يشير **بيروك** أيضاً كان الناتج الصناعي العالمي الإجمالي بين ١٩٥٣ و ١٩٧٣

يوازي نظيره في القرن كله[١٩٣]، وساعد نهوض الاقتصاديات التي أضرت بها الحرب وتطور التقنيات الجديدة والتحول المطرد من الزراعة إلى الصناعة وتسخير الموارد .

جدول ٣٩ : ناتج الصناعات العالمية : ١٨٣٠ - ١٩٨٠[١٩٢] (١٩٠٠ = ١٠٠)

	الناتج الإجمالي	معدل النمو السنوي
١٨٣٠	٣٤,١	(٠,٨)
١٨٦٠	٤١,٨	٠,٧
١٨٨٠	٥٩,٤	١,٨
١٩٠٠	١٠٠,٠	٢,٦
١٩١٣	١٧٢,٤	٤,٣
١٩٢٨	٢٥٠,٨	٢,٥
١٩٣٨	٣١١,٤	٢,٢
١٩٥٣	٥٦٧,٧	٤,١
١٩٦٣	٩٥٠,١	٥,٣
١٩٧٣	١٧٣٠,٦	٦,٢
١٩٨٠	٣٠٤١,٦	٢,٤

القومية في « الاقتصاديات الموجهة » وانتشار التصنيع في العالم الثالث على التأثير في هذا التحول الجذري .

لنفس الأسباب حقق إجمالي التجارة العالمية نمواً مشهوداً بعد ١٩٤٥ على عكس تشوهات حقبة الحربين العالميتين .

وفي عام ١٩٥٧ حسب قول **آشورث** ولأول مرة حققت التجارة العالمية في السلع المصنعة تفوقاً على نظيرتها في الإنتاج الخام وهو ما كان نتيجة لزيادة في الناتج الإجمالي للسلع المصنعة في هذه العقود عن الزيادات التي طرأت على السلع الزراعية والمعادن (جدول ٤١) .

جدول ٤٠ : حجم التجارة العالمية : ١٨٥٠ – ١٩٧١[١٩٤] (١٩١٣ = ١٠٠)

١٨٥٠	١٠,١	١٩٣٨	١٠٣
١٨٩٦ – ١٩٠٠	٥٧,٠	١٩٤٨	١٠٣
١٩١٣	١٠٠,٠	١٩٥٣	١٤٢
١ – ١٩٢٥	٨٢	١٩٦٣	٢٦٩
١٩٣٠	١١٣	١٩٦٨	٤٠٧
١ – ١٩٣٥	٩٣	١٩٧١	٥٢٠

ويمكن تفسير هذا التفاوت بالزيادات الكبيرة التي طرأت على التصنيع والتجارة بين الدول الصناعية المتقدمة (وخاصة دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية) ، إلا أن تزايد الطلب على المنتجات الأولية وبدائيات التصنيع بين عدد متزايد من دول العالم الثالث كان يعني أن اقتصاديات الدول الأخيرة قد حقق معدلات نمو أسرع في هذه العقود أكثر منه في أي وقت في القرن العشرين[١٩٦] .

جدول ٤١ : النسبة المئوية للزيادات في الإنتاج العالمي : ٤٨ – ١٩٦٨[١٩٥]

	٤٨ / ١٩٥٨	٥٨ / ١٩٦٨
السلع الزراعية	٣٢٪	٣٠٪
المعادن	٤٠٪	٥٨٪
السلع المصنعة	١٠٠٪	٦٠٪

ورغم الأضرار التي ألحقتها الإمبريالية الغربية بالعديد من المجتمعات في بقاع أخرى من العالم ، فإن صادرات هذه المجتمعات ونموها الاقتصادي العام قد أفادت إلى أقصى درجة عندما كانت الدول الصناعية المتقدمة تمر بفترة توسع ، ويرى **فورمان**

- **بيك** أن الدول النامية نمت بصورة سريعة في القرن ١٩ « عندما كانت الاقتصاديات المفتوحة كاقتصاد بريطانيا يتسع بصورة سريعة وتدهورت بصورة سريعة عندما سقط العالم الصناعي في هوة الكساد في الثلاثينيات ، وفي الخمسينيات والستينيات مرت مرة أخرى بمعدلات نمو أسرع لأن الدول المتقدمة كانت مزدهرة والمواد الخام كان الطلب عليها في ازدياد والتصنيع يزداد انتشاراً[١٩٧] ، وبعد وصولها إلى أدنى درجة عام ١٩٥٣ (٦,٥٪) يبين **بيروك** أن نصيب العالم الثالث من الإنتاج الصناعي العالمي كان في ارتفاع مطرد وبلغ ٨,٥٪ عام ١٩٦٣ ثم ٩,٩٪ عام ١٩٧٣ثم ١٢,٠٪ عام ١٩٨٠[١٩٨] ، وحسب تقديرات وكالة المخابرات المركزية كان نصيب الدول النامية من إجمالي الناتج العالمي قد ارتفع من ١١,١٪ (١٩٦٠) إلى ١٢,٣٪ (١٩٧٠) وإلى ١٤,٨٪ (١٩٨٠)[١٩٩] .

وبالمقارنة بعدد السكان الضخم في العالم الثالث فإن نصيبه من الإنتاج العالمي كان لا يزال غير متناسب ونسبة الفقر فيه عالية بدرجة مفزعة ، وفي حين بلغ متوسط إجمالي الناتج القومي للفرد في الدول الصناعية ١٠,٦٦٠ دولار عام ١٩٨٠ فقد بلغ ١٥٨٠ دولارا في الدول المتوسطة كالبرازيل و ٢٥٠ دولار فقط في أشد الدول النامية فقراً كزائير[٢٠٠] ، فالحقيقة أن نسبة الإنتاج العالمي والناتج الصناعي في العالم الثالث كانت ترتفع بصورة عامة في حين أن المكاسب لم تكن توزع بصورة متساوية بين مختلف الدول النامية ، فاختلاف توزيع الثروات بين بعض الدول الاستوائية كبير حتى عندما انسحب المستعمرون وعادت كما كانت قبل الحقبة الاستعمارية ، وقد زاد من هذه الفوارق نمط الطلب غير المتساوي على منتجات الدول وتفاوت مستويات المساعدات التي دبرتها كل دولة وتقلب المناخ والسياسات والتلاعب بالبيئة وخروج القوى الاقتصادية تماماً من سيطرتها ، فالجفاف يمكن أن يصيب دولة ما بالدمار لسنوات ، ويمكن للحروب الأهلية وأنشطة الميليشيات أو إعادة توطين الفلاحين بالقوة أن تؤدي إلى خفض الناتج الزراعي والتجارة ، ويمكن لانخفاض الأسعار العالمية لسلع كالفول السوداني

أو القصدير أن يوقف عجلة اقتصاد يعتمد على منتج واحد ، ويمكن أن يؤدي ارتفاع نسبة الفائدة أو الدولار الأميركي إلى توجيه ضربات مصيرية ، وأدى النمو السكاني الهائل والناتج عن نجاح العلوم الطبية الغربية في السيطرة على الأمراض إلى زيادة الضغط على احتياطي الغذاء وهدد بالقضاء على أية مكاسب تتحقق في الناتج القومي العام ، ومن ناحية أخرى كانت ثمة دول دخلت تجربة « الثورة الخضراء » وحققت انتعاشا في الناتج الزراعي نتيجة لتحسن تقنيات الزراعة والسلالات النباتية ، كما أن المكاسب الهائلة التي سجلتها الدول التي حظيت بالنفط في السبعينيات قد حولتها إلى نوعية أخرى من الدول ولو أن دول ما يسمى بالأوبك قد عانت من تدهور أسعار النفط في أوائل الثمانينيات ، وفي تطور هام للغاية ظهر بين دول العالم الثالث عدد من الدول التي أطلق عليها **روزكرين** اسم « الدول التجارية » ككوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وماليزيا تبعاً للنموذج الياباني والألماني الغربي والسويسري في الالتزام بإنتاج سلع صناعية للسوق العالمية[٢٠١] .

ويشير التفاوت بين الدول النامية إلى السمة الرئيسية الثانية للتحولات الاقتصادية خلال العقود القليلة الماضية وهى النمو المتفاوت بين مختلف دول العالم سواء في الدول الصناعية النامية ، وكان هذا الاتجاه هو الذى كان له أكبر أثر على توازنات القوي الدولية ، ولهذا فهو يستحق مزيداً من الدرس لمعرفة مدى تأثيره على الدول الكبرى في هذه العقود .

ما من شك في أن التحولات الاقتصادية في اليابان بعد ١٩٤٥ تقدم أبرز مثال على التحديث في هذه الحقبة وفاقت كل ماعداها من دول « متقدمة » كمنافس تجاري وتكنولوجي وتمثل نموذجاً لسائر « الدول التجارية » الأسيوية ، لا شك أن اليابان قد ميزت نفسها قبل قرن من الزمان لتصبح أول دولة أسيوية تستنسخ النموذج الغربي في الناحتيين الاقتصادية والعسكرية ، ورغم الأضرار الفادحة التي أصابتها في حرب ٣٧ — ١٩٤٥ وقطعها عن أسواقها التقليدية كانت لديها بنية تحتية صناعية أمكن إصلاحها وشعب موهوب متعلم ومتماسك اجتماعياً أمكن توجيه

إصراره على تحسين ظروفه إلى سبل تجارية سلمية ، وظلت اليابان لعدة سنوات بعد ١٩٤٥ دولة محتلة تعتمد على المساعدات الأميريكية ، وفي ١٩٥٠ تحول المد بصورة ساخرة بسبب النفقات الدفاعية الأميريكية الباهظة في الحرب الكورية مما أثار تشجيع الشركات التصديرية اليابانية ، فكانت تويوتا مثلاً على وشك الانهيار عندما جاءتها النجدة متمثلة في أول طلبات وزارة الدفاع الأميريكية لتصنيع شاحنات لها ، وحدث نفس الشيء بالنسبة لعدد آخر من الشركات[٢٠٢].

كانت هناك بالطبع عوامل أخرى غير النفقات الأميريكية في الحرب الكورية شجعت « المعجزة اليابانية » ، وقد تحولت مجهودات تفسير تحولها نفسه وكيف يمكن لغيرها أن يتبع سبيلها إلى النجاح إلى نمو صناعي مصغر[٢٠٣] ، من الأسباب الرئيسية إيمانها التعصبي الشديد بتحقيق أعلى مستويات السيطرة على الجودة والاقتراض وتطوير التقنيات المعقدة وأساليب الإنتاج الغربي ، وأفادت من الالتزام القومي بتحقيق أعلى مستويات التعليم في العالم وامتلاك عدد كبير من المهندسين والالكترونيات وأجزاء السيارات والورش الصغيرة والشركات العملاقة على السواء ، وكانت الروح الاجتماعية تحث على العمل الجاد والولاء للشركات والحاجة إلى التصالح بين الإدارة والعمال ، وكان الاقتصاد يتطلب كميات هائلة من رأس المال لتحقيق نمو كبير وقد كان ، كانت نفقاتها الدفاعية ضئيلة بكونها دولة منزوعة السلاح تحيا تحت المظلة الدفاعية الأميريكية الاستراتيجية وربما لسياساتها المالية والضرائبية التي شجعت على تحقيق درجة عالية من الادخار الفردي الذى أمكن استخدامه في أغراض استثمارية ، كما أفادت اليابان أيضاً من الدور الذى لعبته وزارة التجارة والصناعة الدولية في « رعاية الصناعات الجديدة والتطورات التقنية وفي الوقت نفسه تسوية الصناعات التي أصابها الهرم والتدهور[٢٠٤] ، كل ذلك بصورة تختلف تماماً عن الاتجاه الأميريكي الحر .

ويشير الخبراء بالشئون اليابانية أيضاً إلى الأسباب الثقافية والاجتماعية إضافة إلى عامل الثقة القومية بالنفس وقوة الإرادة لشعب جاء دوره ، ومهما كانت التفسيرات

فما من أحد يمكن أن ينكر نجاحها الاقتصادي ، وبين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٣ حقق إنتاجها الداخلي الإجمالي نمواً بمتوسط ١٠,٥٪ سنوياً وهو ما يفوق نظيره في أية دولة صناعية أخرى ، وحتى أزمة النفط في عامي ٣ - ١٩٧٤ والتي وجهت ضربة قاسية للنمو العالمي لم تحل دون استمرار معدلات نمو اليابان في السنوات التالية في أن تكون ضعف نظيراتها لدي كبار منافسيها ، وكان مجال التصنيع الذى أصبحت اليابان أكبر منتج عالمي فيه مذهلاً ويشمل كاميرات التصوير والأدوات المنزلية الكهربائية والآلات الموسيقية والدراجات البخارية وغيرها كثير ، ونافست المنتجات اليابانية صناعة الساعات السويسرية وغطت على الصناعات البصرية الألمانية ودمرت صناعة الدراجات البخارية الأميريكية والبريطانية . وفي غضون عشر سنوات كانت ساحات صناعة السفن اليابانية تنتج نصف إنتاج العالم من السفن ، وفي السبعينيات أصبحت صناعات الصلب الحديثة بها تضارع مثيلاتها في الولايات المتحدة ، وكان تحول صناعة السيارات بها أكثر إبهاراً ، وفيما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٤ ارتفع إنتاجها من السيارات في العالم من ١٪ إلى ٢٣٪ ونتيجة لذلك أغرقت السيارات والشاحنات اليابانية المصدرة الأسواق في كل أنحاء العالم بالملايين ، وبصورة تدريجية ثابتة تحولت البلاد إلى المنتجات ذات التقنية العالية من حاسبات آلية إلى اتصالات آلية وفضائية وغيرها ، وبصورة تدريجية ثابتة ازداد فائضها التجاري وتحولت إلى عملاق مالي وصناعي وزاد سهمها في الإنتاج والأسواق العالمية ، عندما انتهى احتلال الحلفاء لها عام ١٩٥٢ كان إجمالي الناتج القومي الياباني يزيد قليلاً على ثلث نظيره الفرنسي أو البريطاني ، وفي أواخر السبعينيات وصل إلى ما يوازي نظيره الفرنسي أو البريطاني معاً ونصف نظيره الأميريكي أو يزيد[٢٠٥] ، وفي خلال جيل واحد كان سهمها من الناتج الصناعي العالمي والناتج القومي الإجمالي قدر ارتفع من ٢ - ٣٪ إلى حوالي ١٠٪ دون توقف ، ولم يحقق مثل هذا المعدل من النمو سوى الاتحاد السوفيتي في السنوات التي تلت ١٩٢٨ ، إلا أن اليابان قد حققت ذلك بدرجة أقل في المعاناة وأعلى في الإبهار .

قياساً على اليابان فإن كل قوة كبرى أخرى تبدو في حالة تراخ اقتصادي ، ومع ذلك فعندما بدأت الصين الشعبية في الظهور في السنوات التالية لقيامها عام ١٩٤٩ كان معظم المراقبين ينظرون إليها نظرة جادة ، ولعل هذا كان يعكس قلقاً تقليدياً عن « الخطر الأصفر » إذ كان العملاق النائم في الشرق سيتحول إلى قوة كبرى في الشئون العالمية بمجرد أن ينظم شعبه البالغ عدده ٨٠٠ مليون نسمة للوصول إلى أهداف قومية ، وكان الأهم ذلك الدور البارز ــ ولا نقول العدواني ــ الذى لعبته الصين تجاه القوى الكبرى منذ بدايتها ولو أن هذا يبدو كرد فعل عصبي للحصار الذى ضُرِب حولها ، فكانت المصادمات مع الولايات المتحدة حول كوريا وكيموي وماتسو والتغلغل في التبت والصراعات الحدودية مع الهند والانفصال الغاضب عن الاتحاد السوفيتي والمواجهات العسكرية في مناطق النزاعات والمواجهة الدامية مع فيتنام الشمالية والنغمة القتالية لآلة الدعاية الصينية (خاصة في عهد **ماو**) عندما أخذت توجه النقد للإمبريالية الغربية ونزعة السيطرة الروسية وتدعم حركات التحرر الشعبية في العالم قد أضفت عليها أهمية متزايدة وجعلت منها عنصراً يحسب حسابه في الشئون العالمية بصورة تفوق اليابان الرقيقة الحذرة(٢٠٦) ، ونظراً لأن الصين تضم ربع سكان الأرض كان لابد من أخذ كل تحركاتها السياسية في اتجاه أو آخر مأخذ الجد .

ومع ذلك فإن الصين الشعبية إذا ما قيست بالمقاييس الاقتصادية البحتة لبدت كحالة كلاسيكية من التخلف الاقتصادي ، ففي ١٩٥٣ مثلاً كانت مسئولة عما لا يزيد على ٢,٣٪ من الإنتاج الصناعي العالمي وكانت إمكاناتها الصناعية الإجمالية توازي مالا يزيد على ٧١٪ من نظيراتها في بريطانيا عام ١٩٠٠(٢٠٧) ، ويزيد عدد سكانها بعشرات الملايين كل عام ، وقوامهم من الفلاحين الفقراء ذوي الإنتاج الفردي المنخفض ولا يمثلون « قيمة مضافة » بالنسبة للدولة ، ولم يتوقف التمزق الذى تسبب فيه القادة العسكريون والغزو الياباني ثم الحرب الأهلية في أواخر الأربعينيات عندما حلت جماعات الفلاحين محل أصحاب الأرض بعد عام ١٩٤٩ ،

ورغم ذلك لم يكن المستقبل الاقتصادي يدعو إلى اليأس ، فكانت لدي الصين بنية تحتية من الطرق والخطوط الحديدية وكانت لديها صناعة نسيج كبيرة ، وكانت مدنها وموانيها مراكز للنشاط التجاري وقد تم تطوير منطقة منشوريا على وجه الخصوص على يد اليابانيين في خلال الثلاثينيات[٢٠٨] ، وما كانت البلاد في حاجة إليه لكي تدخل مرحلة الانطلاق الصناعي هو فترة طويلة من الاستقرار وكم هائل من رؤوس الأموال ، وقد تحقق كلا الشرطين إلى حد ما بسبب سيادة الحزب الشيوعي وتدفق المساعدات الروسية في الخمسينيات ، وكانت الخطة الخمسية لعام ١٩٥٣ بمثابة تقليد واع للأولويات الستالينية لتطوير الصناعات الثقيلة وزيادة إنتاج الصلب والحديد والفحم ، وفي ١٩٥٧ تضاعف الناتج الصناعي[٢٠٩] ، ومن ناحية أخرى فإن كمية رأس المال الجاهز للاستثمار الصناعي سواء تم جمعه من الداخل أو اقتراضه من روسيا لم تكن كافية أبداً لدولة لها الاحتياجات الاقتصادية التي للصين ، وقد أدى الشقاق الصيني السوفيتي إلى وقف تام للمساعدات المالية والفنية الروسية كما أن قرار **ماو** المصيري بتحقيق « الطفرة الكبرى إلى الأمام » بتشجيع الآلاف على بدء صناعات صلب في أحجام صغيرة وحملته من أجل « الثورة الثقافية » (التي أدت إلى خزي الخبراء الفنيين والمديرين والاقتصاديين المدربين) أدت جميعاً إلى إبطاء التنمية بدرجة كبيرة ، وفي الخمسينيات والستينيات كانت دبلوماسية الصين التي اعتمدت على المواجهة والصدام العسكري مع كل جاراتها تقريباً تعني أن نسبة هائلة من الموارد الضعيفة للبلاد كان لابد من أن تخصص للقوات المسلحة .

لم تكن حقبة « الثورة الثقافية » سيئة تماماً من الناحية الاقتصادية ، فقد أكدت على الأقل على أهمية المناطق الريفية وحثت على الصناعات الصغيرة وتحسين الميكنة الزراعية وزادت من الرعاية الطبية والاجتماعية للقرى[٢١٠] ، ومع ذلك كانت الزيادات الهامة في الناتج القومي لاتتأتى إلا من زيادة التصنيع وتطوير البنية التحتية والاستثمارات طويلة المدى وهو ما ساعد عليه هدوء الثورة الثقافية ونمو التجارة مع الاتحاد السوفيتي واليابان وسائر الاقتصاديات المتقدمة ، كانت موارد الصين من

الفحم والنفط تتعرض لاستغلال سريع وكذلك احتياطيها من المعادن الثمينة ، وفي سنة ١٩٨٠ كان ناتجها من الصلب يزيَد على نظيره في بريطانيا أو فرنسا وكان استهلاكها من الطاقة من مصادر حديثة ضعف نظيره في أي من الدول الأوروبية الكبرى[٢١١] ، وفي تلك الفترة أيضاً كان سهمها في الناتج الصناعي العالمي قد زاد إلى ٥٪ (من ٣,٩٪ عام ١٩٧٣) وكاد يقترب من نظيره في ألمانيا الغربية[٢١٢] ، ولم يكن هذا النمو يخلو من المشكلات وكان على قيادة الحزب أن تعدل أهداف البلاد من « مجالات التحديث الأربعة » ، ويجدر بنا أن نكرر أن أياً من إحصائيات الثروة أو الناتج في الصين إذا ما تم عرضها من ناحية الفرد يتكشف التخلف الاقتصادي النسبي من جديد ، ولكن رغم أوجه القصور هذه أضحى واضحاً بمرور الوقت أن العملاق الأسيوي بدأ يتحرك أخيراً وعزم على بناء أساس اقتصادي كاف للقيام بدوره المقرر كقوة كبرى[٢١٣] .

كانت المنطقة الخامسة للقوة الاقتصادية حسب تحديد **نيكسون** في خطاب يوليو ١٩٧١ هي « أوروبا الغربية » التي كانت اصطلاحاً جغرافياً لا قوة موحدة كالصين أو الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة ، وكان هذا الاصطلاح نفسه يشير إلى أشياء مختلفة لدى مختلف الناس ، فيمكن أن يشمل كل الدول الخارجية عن النطاق الواقع تحت السيطرة الروسية (فيشمل بالتالي اليونان وتركيا واسكندنافيا) ، أو يمكن أن يضم المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وقد يكون اختصاراً لتلك المجموعة من الدول الكبرى سابقاً (بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا) التي كان لابد من أخذ رأيها من جانب وزارة الخارجية الأميريكية مثلاً قبل أن تبدأ الأخيرة في اتباع سياسة جديدة تجاه روسيا أو في الشرق الأوسط ، إلا أن هذا لم يستنفد احتمالات الحيرة الدلالية إذ كان الإنجليز في ذلك الوقت يعتبرون أن « أوروبا » تبدأ على الجانب الآخر من القنال الإنجليزى ، وكان هناك العديد من دعاة التكامل الأوروبي يعتبرون تقسيم ما بعد ١٩٤٥ للقارة كمجرد ظرف عابر يعقبه مستقبلاً توحيد بلاد كلا الجانبين في اتحاد أكبر ، من ثم كان من الصعب سياسياً ودستورياً استخدام اصطلاح

أوروبا أو حتى « أوروبا الغربية » كأكثر من مجرد عبارة في خطاب أو مفهوم جغرافي ثقافي مبهم[٢١٤] .

وعلى المستوى الاقتصادي كان هناك بعض التشابه في الأحداث التي مرت بأوروبا في تلك السنوات ، فكانت أبرز السمات هى النمو الاقتصادي الثابت والعالي[٢١٥] ، ففي عامي ٤٩ – ١٩٥٠ كانت معظم الدول قد عادت مستويات الإنتاج لما قبل الحرب وكان بعضها (وخاصة التى اتبعت الحياد في الحرب) قد حقق سبقاً هاماً ، وتلى ذلك نمو مطرد فى الناتج الصناعي عاماً بعد عام وتحققت مستويات غير مسبوقة من نمو الصادرات ودرجة كبيرة من العمالة الكاملة ومستويات تاريخية من الدخل الاستهلاكى ورؤوس الأموال الاستثمارية ، وكانت النتيجة أن أصبحت أوروبا أشد مناطق العالم سرعة في النمو باستثناء اليابان ، وفيما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ حقق الناتج الإجمالي الأوروبي نمواً بمتوسط ٥,٥٪ سنوياً و ٤,٤٪ على مستوى الفرد في مقابل متوسط عالمي قدره ٥٪ و ٣٪ على التوالي ، وحقق الإنتاج الصناعي نمواً أسرع بلغ ٧,١٪ في مقابل متوسط عالمي قدره ٥,٩٪ ، وهكذا في عام ١٩٧٠ كان الناتج الفردي على مستوي أوروبا حوالى ٢٥٠٪ زيادة عن مثيله في عام ١٩٥٠[٢١٦] ، ومن الغريب أن هذه النسبة من النمو كانت مشتركة في كل أرجاء القارة ، وحتى الاقتصاد البريطاني المترهل حقق نمواً سريعاً في هذه الحقبة يفوق ما حققه في عشرات السنين ، وليس من الغريب أن بدأت مكانة أوروبا في الاقتصاد العالمي في الصعود بعد أن كانت في تنازل منذ بداية القرن ، وفي الحقبة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠ ارتفع نصيبها من إنتاج السلع والخدمات من ٣٧ إلى ٤١٪ بينما كانت الزيادة في الإنتاج الصناعي أكبر من ذلك حيث ارتفع من ٣٩ إلى ٤٨٪[٢١٧] ، كانت الأرقام التى أوردتها وكالة المخابرات المركزية في كل من عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ تشير إلى أن المجموعة الأوروبية كان لها نصيب من الناتج الإجمالى العالمي أكبر من نظيره في الولايات المتحدة وضعف نظيره في الاتحاد السوفيتي وذلك بدليل إحصائي يمكن تفنيده[٢١٨] .

ولم تكن أسباب استعادة أوروبا لقوتها الاقتصادية مفاجئة ، فقد عانت معظم القارة لمدة طويلة غزوات وحروباً طويلة واحتلالاً أجنبياً وقصفاً للمدن والمصانع والطرقات والخطوط الحديدية ونقصاً في الغذاء والمواد الخام نتيجة للحصار وتعبئة ملايين الرجال وقتل ملايين الحيوانات ، وحتى قبل الحرب كان النمو الاقتصادى الطبيعى لأوروبا – أى النمو الذى تحقق في كل منطقة على حدة باكتشاف مصادر جديدة للطاقة والإنتاج وبانطلاق الأسواق وانتشار التكنولوجيا – قد تعرض للتشوه نتيجة للقوى ذات الميول القومية[٢١٩] ، ففصلت الحواجز الجمركية الإمدادات عن الأسواق ، وأبقي الدعم الحكومي على شركات خاسرة وحمى المزارعين من المنافسة الأجنبية ، وتم تكريس مبالغ مالية ضخمة من الدخل القومي للنفقات العسكرية لا للمشروعات الاقتصادية ، وهكذا كان من المستحيل الوصول بالنمو الاقتصادي الأوروبي إلى درجته القصوى في هذا المناخ السلبي من القومية الاقتصادية ومن كسب مزايا على حساب الآخرين[٢٢٠] ، أما بعد ١٩٤٥ فكان هناك « أوربيون جدد » من أمثال **مونيه وسباك وهالشتاين** الذين عزموا على إيجاد تركيبات اقتصادية تتحاشى أخطاء الماضى ، بل وكانت هناك الولايات المتحدة بعونها وفوائدها واستعدادها لتمويل الصحوة الأوروبية شريطة أن تتم في صورة تعاونية مشتركة .

وهكذا فإن أوروبا التي دمرت الحرب والسياسة إمكاناتها الاقتصادية سنحت لها الفرصة الآن للبناء من جديد في كل من جزئيْ القارة الشرقي والغربي ، والاستعداد للتعلم من حماقات الثلاثينيات ، وقد أعطى تخطيط الدولة دفعة مركزه لهذه الرغبة في التطوير الاجتماعي والاقتصادي ، وقد سهل انهيار التركيبات القديمة عملية التجديد ، وقدمت الولايات المتحدة مليارات الدولارات من خلال مشروع **مارشال** الذى كان « بمثابة حقنة في الذراع في وقت حرج » كما وصفه البعض[٢٢١] ، بل وقدمت مظلة دفاعية تحتمي بحماها الدول الأوروبية ، (صحيح أن كلا من بريطانيا وفرنسا قد أنفقتا الكثير على الدفاع إبان الحرب الكورية والفترة التي سبقت خروجهما من المستعمرات إلا أنهما وكل الدول المجاورة لهما كان عليها

أن توجه المزيد من الموارد القومية القليلة للتسلح لولا أن حظيت بحماية الولايات المتحدة) ، ونظراً لقلة الحواجز التجارية كانت الشركات والأفراد قادرين على الازدهار في سوق حجمها أكبر ، وصح هذا بصورة خاصة لأن التجارة فيما بين الدول المتقدمة (الدول الأوروبية في هذه الحالة) كانت دائما أكبر ربحاً منها في أي مكان آخر لا لسبب سوى ضخامة الطلب المتبادل ، فإذا كانت التجارة « الخارجية » لأوروبا قد نمت بصورة أسرع في تلك الفترة فإن هذا يرجع إلى زيادة البيع والشراء بين الدول المتجاورة ، وفي غضون جيل بعد ١٩٥٠ زاد دخل الفرد بمعدل يوازي مازاده خلال القرن ونصف القرن السابقة عليه[٢٢٢] ، وكان المعدل الاجتماعي الاقتصادي لهذا التغيير متميزاً بحق ، إذ انهار نصيب العمال في ألمانيا الغربية في مجال الزراعة والغابات وصيد الأسماك من ٢٤,٦٪ عام ١٩٥٠ إلى ٧,٥٪ عام ١٩٧٣ ، وفي فرنسا من ٢٨,٢٪ إلى ١٢,٢٪ في نفس الفترة (وإلى ٨,٨٪ عام ١٩٨٠) ، وزادت الدخول الاستهلاكية زيادة مميزة مع انتشار التصنيع ، فارتفع دخل الفرد في ألمانيا الغربية من ٣٢٠ دولاراً عام ١٩٤٩ إلى ٩١٣١ دولاراً عام ١٩٧٨ وفي ايطاليا من ٦٣٨ عام ١٩٦٠ إلى ٥١٤٢ عام ١٩٧٩ ، وارتفع عدد السيارات لكل ألف نسمة من ٦,٣ في ألمانيا الغربية عام ١٩٤٨ إلى ٢٢٧ ١٩٧٠ ، وفي فرنسا من ٣٧ إلى ٢٥٢[٢٢٣] ، كانت المكاسب واضحة على أي مقياس رغم استمرار التفاوت من منظمة لأخرى .

هذا المزيج من النمو الاقتصادي العام والتباين الشديد في كل معدل التغيير وآثاره يري بوضوح إذا ما أمعن المرء النظر فيما كان يحدث في كل من القوى الكبرى السابقة ، ففي جنوب الألب حدث ما أسماه الصحفيون « المعجزة الإيطالية » من باب المبالغة حيث ارتفع الناتج القومي الإجمالي إلى ثلاثة أمثاله بعد ١٩٤٨ بسرعة فاقت ارتفاعه في فترة ما بين الحربين ، وحتى عام ١٩٦٣ عندما تباطأ النمو ارتفع الاقتصاد الإيطالي في هذه السنوات بصورة فاقت أي دولة أخرى باستثناء اليابان وألمانيا الغربية ، ولعل هذا ليس مفاجئاً أيضاً ، فقد كانت على الدوام أقل « الأربعة

الكبار » في أوروبا تطوراً مما يعد من قبيل القول بأن إمكاناتها للنمو لم تكن تستغل تماماً ، وبتحرر الصناعات الإيطالية من سخافات السياسات الاقتصادية الفاشية واستفادتها القوية من المساعدات الأميريكية استطاعت أن تستفيد من تكاليف الأجور المنخفضة في البلاد والسمعة الذائعة في التصميمات في ازدهار صادراتها بمعدلات سريعة مدهشة وخاصة داخل السوق المشتركة ، وكانت الكهرباء الهيدروليكية والنفط المستورد بسعر رخيص بمثابة تعويض لها عن نقص إمدادات الفحم المحلية ، وكانت صناعة السيارات عاملاً مشجعاً بشدة ، وبازدهار مستويات الاستهلاك المحلي احتلت **فيات** منتجة السيارات المحلية مكانة فريدة لعدة سنوات في هذه السوق الوطنية مما أعطى لها قاعدة قوية لتصدير السيارات إلى شمال الألب ، أما الصناعات التقليدية من أحذية وملابس راقية فقد أضيفت إليها منتجات أحدث ، ففاقت الثلاجات الإيطالية مبيعات أي نوع آخر في أوروبا في الستينيات ، إلا أن قصة إيطاليا لم تكن قصة نجاح كاملة ، فقد ظلت الهوة بين شمال إيطاليا وجنوبها واسعة ، وكانت الظروف الاجتماعية سواء في داخل المدن أو في المناطق الريفية الفقيرة أسوأ كثيراً منها في أوروبا الشمالية ، وكان لعدم الاستقرار الحكومي والاقتصاد الموازي (الأسود) الكبير والعجز التجاري الضخم والتضخم فوق المتوسط آثاره على قيمة الليرة وجعل هذا النهضة الاقتصادية تبدو هشة ، وإذا ما قورن الدخل والتصنيع على مستوى أوروبا كلها كانت إيطاليا تخسر أمام جاراتها المتقدمة ، وإذا ما قورنت معدلات النمو فإن الأمور تبدو أفضل كثيراً ، وهذا يعني ببساطة أن إيطاليا كانت قد بدأت من نقطة متأخرة جداً .

أما بريطانيا فكانت في ١٩٤٥ في مرحلة متقدمة جداً على الأقل بين الدول الأوروبية الكبيرة مما قد يعد جزءاً من تفسير تدهورها الاقتصادي النسبي خلال العقود الأربعة التالية ، بمعنى أنها لم تكن قد تضررت كثيراً بالحرب وكان من المستبعد أن يبلغ معدل النمو فيها إلى درجة ارتفاعه في الدول التي كانت ناهضة من سنوات الاحتلال العسكري وما تبعه من أضرار ، وكما سبق الذكر[٢٢٥] فإن

بريطانيا قد انهزمت نفسياً و لم تسترد كامل إمبراطوريتها في العالم ، والقول بغير ذلك يجعل من الصعب رؤية الحاجة إلى إجراء إصلاحات جذرية في نظامها الاقتصادي ، أبقت الحرب على المؤسسات التقليدية مثل الاتحادات التجارية والخدمات المدنية والجامعات القديمة ولكنها بالطبع لم تؤد إلى إفراز تركيبات أحدث ، ورغم الدفعة التي حققتها حكومة العمال بين ١٩٤٥ و ١٩٥١ بخططها في التأميم وإيجاد حالة رخاء إلا أنها لم تعمل على إعادة هيكلة الممارسات الاقتصادية واتجاهات العمل ، وكانت بريطانيا لا تزال على ثقة من مكانتها في العالم ، فاستمرت في الاعتماد على أسواق المستعمرات وجاهدت دون طائل في سبيل الإبقاء على القيمة القديمة للجنيه الاسترليني وأبقت على حاميات مسلحة في الخارج (مما كان يشكل استنزافاً للعملة) ومالت إلى المشاركة في التحركات الأولى نحو الوحدة الأوروبية وانفقت على الدفاع أكثر من أية قوة أخرى في حلف ناتو عدا الولايات المتحدة .

كان ضعف الدول الأخري وانسحاب بريطانيا الحكيم من الهند وفلسطين ، والقفزة التي حققتها في مجال التصدير لفترة وجيزة واحتفاظها بإمبراطوريتها في الشرق الأوسط وأفريقيا قد غطى على هشاشة وضعها الدولي الاقتصادي في فترة ما بعد ١٩٤٥[٢٢٦] ، ولهذا كانت الإهانة التي لحقت بها في السويس عام ١٩٥٦ بمثابة صدمة كبرى لها إذ كشفت عن ضعف الاسترليني بل وعن حقيقة أخرى مفادها أن بريطانيا لم تستطع إدارة عمليات عسكرية في العالم الثالث في مواجهة الرفض الأميريكي ، ومع ذلك يمكن القول إن حقائق التدهور كانت لا تزال خافية ، ففي الشئون العسكرية اتبعت سياسة الاعتماد على الرادع النووي الأقل تكلفة من القوات المسلحة التقليدية بعد عام ١٩٥٧ إلا أنها حافظت على وضعها كقوة كبرى ، وفي الشئون الاقتصادية شاركت في الازدهار العام في الخسمينيات والستينيات ، وإذا كانت معدلات نموها هى الأدنى في أوروبا فقد كانت على أية حال أفضل من التوسع في العقود السابقة مما سمح **لماكميلان** أن يزعم لناخبيه من الإنجليز قائلاً : « إنكم لم تمروا أبداً بما هو أفضل من ذلك » ، فإذا ما قيس هذا الزعم من ناحية مستوى

الدخل الاستهلاكي وعدد الغسالات والسيارات فقد كان صحيحاً من الناحية التاريخية . إذا ما قورن هذا بمعدلات التقدم السريعة التي تحققت في غير بريطانيا فقد كانت الأخيرة تعاني ما أطلق عليه الألمان « المرض الإنجليزي » ، فكانت تعاني اقتتالاً بين الاتحادات التجارية وسوء الإدارة والتردد الحكومي والتضارب بين سياساتها والاتجاهات المعنوية السلبية نحو العمل الشاق والمشروعات ، وجاء الرخاء الجديد بقفزة في واردات المنتجات الأوروبية الأفضل في تصميماتها والسلع الآسيوية الأرخص مما أدى إلى مصاعب في الميزان التجاري وأزمات في الجنيه الاسترليني وخفض قيمته مراراً مما أدى بدوره إلى زيادة معدلات التضخم وزيادة في معدلات الأجور ، وقامت الحكومات البريطانية مرات عديدة بتحديد الأسعار وأصدرت تشريعات لزيادة الأجور وتعويم العملة بهدف مقاومة التضخم وخلق الظروف المناسبة لتحقيق النمو الثابت ، ولم تنجح هذه السياسات لآماد طويلة ، فظلت صناعة السيارات البريطانية في حالة تدهور مستمر بسبب منافسيها الأجانب واضمحلت صناعة السفن وخرج صناع الأدوات الكهربية والدراجات البخارية من المنافسة عجزاً عنها ، وكانت بعض الشركات (مثل آي سي آي) استثناء من هذا الاتجاه ، وصمدت الخدمات المالية لمدينة لندن إلاَّ أنَّ تآكل القاعدة الصناعية البريطانية كان شديداً ، ولم يقدم الانضمام للسوق المشتركة عام ١٩٧١ عوناً كبيراً أو علاجاً لأدوائها ، بل تعرضت السوق البريطانية لمنافسة أكبر في الصناعات وربطت بريطانيا بسياسات أسعار المنتجات الزراعية العالية للمجموعة الأوروبية ، ولم يكن نفط بحر الشمال عوناً كبيراً ، فقد دَرَّ على بريطانيا مكاسب ضخمة من العملات الحرة إلا أن هذا قد أدى إلى رفع سعر الاسترليني لدرجة أضرت بالصادرات الصناعية[٢٢٧] .

تقدم الإحصاءات الاقتصادية قياساً لما يطلق عليه **بيروك** « الإسراع بالتدهور الصناعي في بريطانيا العظمى »[٢٢٨] ، فقد انخفض نصيبها من الإنتاج الصناعي العالمي من ٨,٦٪ عام ١٩٥٣ إلى ٤٪ عام ١٩٨٠ كما تدهور نصيبها من التجارة

العالمية بصورة سريعة من ١٩,٨٪ عام ١٩٥٥ إلى ٨,٧٪ عام ١٩٧٦ ، وتخلف ناتجها الإجمالي القومي الذى كان ثالث أكبر ناتج في العالم عام ١٩٤٥ ليتجاوزه ناتج ألمانيا الغربية ثم اليابان ثم فرنسا ، ونفس الشيء حدث لدخل الفرد ، وفي أواخر السبعينيات كان أقرب إلى نظيره في دول البحر المتوسط منه إلى نظيره في ألمانيا الغربية أو فرنسا(٢٢٩) ، ولا شك أن هذا التدهور الذى أصاب بريطانيا كان يرجع إلى حقيقة فحواها أن الظروف الفنية والتاريخية كانت قد منحت البلاد جزءاً ضخماً من الثروة والتجارة العالمية في عقود مبكرة ، أما وقد انقضى عهد تلك الظروف كان من الطبيعي أن ينحدر وضع بريطانيا ، أما درجة وسرعة هذا التدهور فهي شيء آخر ، ومن الصعب القول ما إذا كانت ستزداد تدهوراً بالنسبة لجاراتها الأوروبيات ، وفي أوائل الثمانينيات كان هذا التدهور يبدو قد أبطأ ، ظلت بريطانيا سادس أكبر اقتصاد في العالم وتمتلك قوات مسلحة قوية جداً ، وإذا ما قورنت بعهد **لويد جورج** أو حتى بفترة **كليمنت أتلي** عام ١٩٤٥ فقد تحولت الآن إلى قوة كبيرة متواضعة وعادية لا « قوة كبرى » .

وبينما كان الاقتصاد البريطاني سادراً في تدهوره كانت ألمانيا الغربية تتمتع « بمعجزتها الاقتصادية » ، وكان لابد من التأكيد على مدى « طبيعية » هذا التطور ، كانت الجمهورية الفيدرالية حتى في أشد حالاتها تقلصاً تمتلك أشد البنيات التحتية تطوراً في أوروبا وتحتوي على موارد داخلية هائلة (من الفحم إلى مصانع الآلات الصناعية) وتضم شعباً على درجة عالية من التعليم وخاصة من المديرين والمهندسين والعلماء وهى الكوادر التي ازدادت حجماً نتيجة للهجرات من شرق أوروبا ، وكانت قواها الاقتصادية خلال النصف قرن السابق قد تهدمت نتيجة لمتطلبات آلة الحرب الألمانية ، أما وقد تركزت الطاقات القومية (كما في اليابان) في النجاح التجاري فقد أصبح السؤال الوحيد هو مدى استردادها لقوتها ، وكان على سوق الأعمال الألماني الضخم التي كانت قد واءمت نفسها بسهولة مع الرايخ الثاني ومع **فايمر** ثم مع الحقبة النازية أن تعيد تكييف ذاتها من جديد مع الظروف

المستجدة وأن تطوع نفسها لمبادىء الإدارة الأميركية[٢٣٠] ، فاستعادت البنوك الكبرى قدرتها على لعب دور كبير في توجيه الصناعة ، وسرعان ما ظهرت الصناعات الكيماوية والكهربية لتحتل مكانة عمالقة الصناعات الأوروبية ، وكان لشركات السيارات الفائقة النجاح مثل فولكس فاجن ومرسيدس آثار مضاعفة على مئات الشركات التكميلية الصغيرة ، ومع ازدهار الصادرات أصبحت ألمانيا الثانية بعد الولايات المتحدة في تجارة الصادرات العالمية ، وأدى ازدياد عدد الشركات المحلية إلى الحاجة إلى جلب عمالة للوفاء بالطلب الماس إلى العمالة غير المدربة ، ومرة ثالثة في خلال مائة سنة أصبح الاقتصاد الألماني هو القوة المحركة لنمو أوروبا الاقتصادي[٢٣١] .

إن هذه القصة تبدو من الناحية الإحصائية قصة نجاح لا تشوبه شائبة ، فحتى بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢ ارتفع الإنتاج الصناعي الألماني بنسبة ١٠٪ وإجمالي الناتج القومي بنسبة ٦٧٪[٢٣٢] ، وبامتلاك البلاد لأعلى مستويات الاستثمار في أوروبا أفادت الشركات الألمانية فائدة جمة من توفر رأس المال الجاهز ، وسرعان ما تحول ناتج الصلب الذي لم يكن له وجود عام ١٩٤٦ إلى أكبر ناتج في أوروبا (حوالي ٣٤ مليون طن عام ١٩٦٠) ، وينطبق نفس الشيء على العديد من الصناعات الأخرى ، وسنة بعد أخرى حققت البلاد أعلى معدل نمو في الناتج الإجمالي الداخلي ، فكان إجمالي ناتجها القومي عام ١٩٦٢ أكبر إجمالي في أوروبا (٨٩ مليار دولار) بعد أن كان مجرد ٣٢ ملياراً عام ١٩٥٢ وتجاوز رقم ٦٠٠ مليار دولار في أواخر السبعينيات ، وارتفع دخل الفرد فيها من ١١٨٦ دولاراً عام ١٩٦٠ (عندما كان نظيره الأميركي ٢٤٩١) إلى ١٠,٨٣٧ دولار عام ١٩٧٩ (عندما كان نظيره الأميركي ٩٥٩٥ دولاراً)[٢٣٣] ، وسنة بعد أخرى تراكمت فوائض التصدير واحتاج المارك الألماني إلى تعديلات ترفع من قيمته وتحول حقا إلى نوع من العملات الاحتياطية ، ورغم قلق الألمان الغربيين من المنافسة التي جاءت من اليابانيين الأكثر كفاءة إلا أنهم كانوا ثاني أنجح « دولة تجارية » ، وقد ازداد هذا

الأمر وضوحاً منذ أن تم فصل البلاد عن ٤٠٪ من أراضيها و ٣٥٪ من سكانها ، ومما يدعو للدهشة أن الجمهورية الديمقراطية الألمانية سرعان ما أثبتت أنها أكثر إنتاجية نسبة تصنيع فردية من كل دول أوروبا الشرقية بما فيها الاتحاد السوفيتي رغم ضياع ملايين من عمالتها الموهوبة في الغرب ، وإذا أمكن العودة إلى حدود ١٩٣٧ لحققت ألمانيا الموحدة مرة أخرى سبقاً كبيراً على أي منافس اقتصادي في أوروبا ، ولكانت تلي الاتحاد السوفيتي الأضخم حجماً نفسه .

وبسبب هزيمة ألمانيا وتقسيمها ونظراً لاستمرار تحديد وضعها الدولي (ووضع برلين) على يد « قوى المعاهدة » فإن هذا الوزن الاقتصادي لم يترجم إلى قوة سياسية ، وكانت ألمانيا الاتحادية تشعر بقدر من المسئولية الطبيعية عن الألمان في الشرق ، وبالتالي كانت على درجة عالية من الحساسية تجاه أى دفء أو فتور في العلاقات بين حلفي ناتو ووارسو ، فكانت لها أكبر تجارة مع شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي إلا أنها كانت على خط الجبهة إذا ما نشبت حرب أخرى ، وكان انزعاج السوفيت والفرنسيين من أية صحوة عسكرية ألمانية يعني أنها ما كانت لتصبح أبداً قوة نووية ، وكانت تشعر بالذنب تجاه جاراتها البولنديين والتشيك وتحس بالضعف تجاه روسيا وبالاعتماد الشديد على الولايات المتحدة ، ورحبت بعرفان شديد بالعلاقات الفرنسية الألمانية التي قدمها **ديجول** إلا أنها نادراً ما كانت تشعر بقدرتها على استخدام قوتها الاقتصادية في السيطرة على السياسة الفرنسية الأشد استقلالية وحزماً ، وعندما دخل الألمان الغربيون في مواجهة فكرية مع ماضيهم كانوا يشعرون بسعادة غامرة بتقدير الآخرين لهم ولتعاونهم ولكن لا كقادة حازمين في الشئون الدولية[٢٣٤] .

وكان هذا يتناقض بصورة واضحة مع دور فرنسا في عالم ما بعد الحرب أو بدرجة أدق في عالم ما بعد ١٩٥٨ عندما تولى **ديجول** دفة قيادة البلاد ، وكما سبق أن ذكرنا كان التقدم الاقتصادي الذى تمناه مساعدو **مونيه** بعد ١٩٤٥ قد تأثر بالحروب في المستعمرات وعدم استقرار السياسات الحزبية وضعف الفرنك ، ولكن حتى في وقت الحملات الجزائرية وحملات الهند الصينية كان الاقتصاد

الفرنسي ينمو بسرعة ، ولأول مرة منذ عشرات السنين ازداد تعداد السكان وبالتالي لبت هذه الزيادة الطلب الداخلي المتزايد ، كانت فرنسا بلاداً غنية متنوعة نصف متقدمة واقتصادها في حالة ركود منذ أوائل الثلاثينيات ، وبحلول السلام وتوالي المساعدات الأميريكية وتأميم المرافق أصبح النمو أمراً محتملاً تحقيقه ، كما أن فرنسا (كإيطاليا) كانت مستويات الدخل الفردي من التصنيع فيها منخفضة بسبب صغر حجم مدنها واقتصادها الزراعي الثقيل مما كان يعني أن الزيادات في هذا الصدد كانت شديدة التميز ، فارتفعت من ٩٥ عام ١٩٥٣ إلى ١٦٧ عام ١٩٦٣ وإلى ٢٥٩ عام ١٩٧٣ (بالنسبة إلى المملكة المتحدة عام ١٩٠٠ = ١٠٠)[٢٣٥] ، وبلغ معدل النمو السنوي نسبة ٤,٦٪ في الخمسينيات وقفز إلى ٥,٨٪ في الستينيات على أثر عضويتها في السوق المشتركة ، فقدمت الترتيبات الخاصة التى منحتها السوق الحماية للزراعة الفرنسية من أسعار السوق العالمية ولكنها أتاحت لها سوقاً كبيرة داخل أوروبا ، وساعدت الطفرة العامة في الغرب على تصدير فرنسا لسلعها التقليدية (الملابس والأحذية والنبيذ والمجوهرات) والتي زادت عليها حينئذ الطائرات والسيارات ، وفيما بين ١٩٤٩ و ١٩٦٩ ارتفع إنتاج السيارات عشرة أمثاله والألومنيوم ستة أمثاله والجرارات والأسمنت أربعة أمثاله والحديد والصلب مرتين ونصف المرة[٢٣٦] ، كانت البلاد دائماً غنية نسبياً ولو أنها غير صناعية ، وفي السبعينيات كانت أغنى كثيراً وأحدث .

ولكن نمو فرنسا لم يكن له قاعدة صناعية عريضة كما في ألمانيا الغربية و لم تكن أماني الرئيس **بومبيدو** بأن بلاده سرعان ما تتخطى ألمانيا الغربية قائمة علي وعى تام ، وباستثناء بعض الصناعات الكهربائية والسيارات والطيران كانت معظم الشركات الفرنسية صغيرة وتفتقر إلى رأس المال وكانت أسعار منتجاتها عالية جداً مقارنة بنظيراتها في ألمانيا ، وعلى الرغم من ترشيد الزراعة فقد ظلت الملكيات الصغيرة قائمة ولقيت العون من السوق المشتركة وسياستها في الدعم ، إلا أن الضغوط على فرنسا الريفية والقيود الاجتماعية التي فرضها التحديث الصناعي (إغلاق مصانع

الصلب القديمة وما إليها) قد أثار السخط لدى الطبقة العاملة وكان أشهر انفجاراتها اضطرابات ١٩٦٨ ، ونظرا لفقر فرنسا في إمدادات الطاقة المحلية فقد اعتمدت بصورة شديدة على استيراد النفط و(رغم برنامجها الطموح للطاقة النووية) تذبذب ميزان مدفوعاتها تبعاً لأسعار النفط العالمية ، فزاد عجزها التجاري مع ألمانيا الغربية بصورة مطردة مما حتم إجراء تخفيضات منتظمة (ومحرجة) أمام المارك الألماني ، وحتى في الأوقات التي تحقق فيها نمو اقتصادي ثابت شابت الاقتصاد الفرنسي بعض الشكوك مما دفع بالعديد من أعضاء البرجوازية المتعلمة بمدخراتهم العائلية نحو الحدود السويسرية .

إلا أن فرنسا كان لها أثر دائم على الأمور يفوق ما هو متوقع من دولة نصيبها من إجمالي الدخل القومي العالمي لا يتجاوز ٤٪ ، وكان هذا يصدق لا على فترة رئاسة **ديجول** وحدها ، وربما يعود هذا إلى التميز الثقافي القومي الشديد[٢٣٧] في تزامن مع خفوت التأثير الأميريكي البريطاني وفقدان روسيا المطرد لجاذبيتها وحذر ألمانيا ، فإذا كان لأوروبا أن تكون لها زعامة ومتحدث رسمي كانت فرنسا المرشحة الأولى بين غيرها ، كما أن الحكومات الفرنسية المتوالية كانت تدرك أن القوة الحقيقية المتواضعة لبلادها كان يمكن تدعيمها عن طريقة إغراء السوق المشتركة باتخاذ خط متميز في التعريفات الزراعية والتقنيات المتقدمة والمساعدات الخارجية والتنسيق في الأمم المتحدة والسياسة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بهدف الربط بين أطراف الكيان الذى أصبح أكبر معسكر تجاري في العالم وبين المواقف التي تحبذها فرنسا ، و لم يؤد أي من هذا إلى منع فرنسا من اتخاذ تدابير فردية تماماً عندما كانت المواقف تستدعي ذلك .

لم يكن نمو هذه الدول الأوروبية الكبرى في الثراء والإنتاج خلال هذه العقود ضماناً للسعادة الدائمة ، فقد تحطمت آمال تحقيق تكامل سياسي ودستوري أكبر على صخرة القومية التي كانت لا تزال قوية لدى أفرادها والتي كانت فرنسا **ديجول** أول من أظهرها ثم تلتها بريطانيا والدنمارك واليونان وهى الدول التي لم تنضم إلى

السوق المشتركة إلا متأخراً وعلى مضض ، وكانت النزاعات الاقتصادية وخاصة حول التكاليف العالية لسياسة دعم الزراعات غالباً ما تصيب الأمور في بروكسل وستراسبورج بالشلل ، وبانضمام أيرلنده المحايدة عضواً لم يكن من الممكن تنفيذ سياسة دفاعية مشتركة وكان لابد من تركها لحلف ناتو (الذى تغيبت فرنسا عن تركيبته القيادية) ، ويبدو أن صدمة ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات قد أضرت بأوروبا بصورة شديدة وبددت التفاؤل الأول فيها ، ورغم انتشار القلق وبدء تخطيط محموم في بروكسل كان يبدو من الصعب اتخاذ سياسات عالية التقنية لمواجهة التحديات اليابانية والأميريكية ، ورغم هذه المصاعب كان الحجم الاقتصادي الهائل للمجموعة الاقتصادية الأوروبية يعني أن المناخ الدولي لم يكن يختلف كثيراً عنه في عام ١٩٤٥ أو ١٩٤٨ ، كانت المجموعة الاقتصادية تعد أكبر مستورد ومصدر للسلع في العالم (ولو أن معظم هذه السلع كان في تجارة داخل أوروبا) وفي عام ١٩٨٣ كانت تضم أكبر احتياطيات العملات الدولية والذهب ، وكانت تصنع من السيارات (٣٤٪) ما يزيد عما يتم تصنيعه في اليابان (٢٤٪) أو الولايات المتحدة (٢٣٪) وكانت الثانية بعد الاتحاد السوفيتي فى إنتاج الصلب الخام[٢٣٨] ، وبتعداد سكانها الذى يوازي تعداد السكان في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي -٢٧٢ مليوناً . في كل منهما كانت المجموعة الاقتصادية ذات العشرة أعضاء تمتلك إجماليا للدخل القومي ونصيبا من الإنتاج الصناعي العالمي يفوق الاتحاد السوفيتي أو المعسكر الشرقي بأسره ، وإذا كانت المجموعة الأوروبية غير ناضجة سياسياً وعسكرياً فقد كان لها حضور أقوى في التوازنات الاقتصادية العالمية عنها في ١٩٥٦ .

كان العكس تماماً يصدق على الاتحاد السوفيتي من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠ ، فكما سبق أن وصفنا كانت هذه عقود حافظ عليها الاتحاد السوفيتي على جيش قوي بل وحقق تفوقاً استراتيجياً نووياً على الولايات المتحدة وقام بتطوير أسطول في المحيطات ومد نفوذه في بقاع مختلفة من العالم ، إلا أن هذا الاندفاع المطرد نحو

تحقيق توازن مع الولايات المتحدة على الساحة العالمية لم يكن له ما يوازيه من إنجازات على المستوى الاقتصادي ، ومن دواعي السخرية أن الدولة التي كانت تدعي أنها الدولة الشيوعية الأصيلة في العالم كانت تعاني من مصاعب اقتصادية متزايدة بمرور الوقت .

وهذا لا يقلل من شأن التقدم الاقتصادي الباهر الذي تحقق في الاتحاد السوفيتي وفي المعسكر الخاضع لسيطرته منذ أواخر سني **ستالين** ، فقد تعرضت المنطقة لتحولات متصاعدة تفوق ما شهدته أوروبا الغربية خلال هذه العقود القلائل ولو أن هذا يرجع إلى أنها كانت أشد فقراً وتخلفاً في بدايتها ، على أية حال كانت المكاسب باهرة إذا قيست من الجانب الإحصائي البحت ، فقد ارتفع إنتاج روسيا من الصلب من ١٢,٣ مليون طن عام ١٩٤٥ إلى ٦٥,٣ طن عام ١٩٦٠ وإلى ١٤٨ مليون طن عام ١٩٨٠ (حيث أصبح الاتحاد السوفيتي أكبر منتجيه في العالم) ، وارتفع إنتاج الكهرباء من ٤٣,٢ مليون كيلووات / ساعة إلى ٢٩٢ مليوناً ثم إلى ١٢٩٤ مليوناً خلال نفس الحقبة ، وقفز إنتاج السيارات من ٧٤ ألفاً إلى ٥٢٤ ألف وحدة ثم إلى ٢,٢ مليون وحدة ، ويمكن إضافة هذه القائمة من الزيادات الإنتاجية إلى قوائم أخرى عديدة من الزيادات[٢٣٩] ، وزاد الناتج الصناعي الإجمالي الذي كان متوسطه ١٠٪ من النمو السنوي في الخمسينيات من مائة درجة وهمية في عام ١٩٥٣ إلى ٤٢١ في عام ١٩٦٤[٢٤٠] وهو إنجاز ضخم في الحقيقة ولا يقل عن مظاهر البراعة الروسية في الاستكشافات الفضائية والصناعات العسكرية ، وفي عهد الانهيار السياسي تحت حكم **خروشوف** كانت البلاد تحظى بقاعدة اقتصادية أكثر رخاء مما كانت تحت حكم **ستالين** ، وكانت هذه المكاسب العامة في ازدياد مستمر .

رغم ذلك كانت ثمة نقيصتان خطيرتان بدأتا تطغيان على هذه الإنجازات ، أولهما التدهور البعيد المدى لمعدل النمو حيث انخفض الإنتاج الصناعي سنوياً منذ ١٩٥٩ من أرقام خانة العشرات إلى خانة الآحاد بحيث بلغ في أواخر السبعينيات ٣ - ٤٪

سنويا واستمر في انخفاضه ، وكانت هذه تطورات طبيعية حيث أضحى واضحاً الآن أن الزيادات السنوية الباهرة الأولى كانت ترجع إلى تدفق العمالة ورأس المال ، وعندما بدأت إمدادات العمالة في التشغيل بكامل طاقتها (وفي منافسة احتياجات القوات المسلحة والزراعة) كان من الطبيعي أن تتدهور معدلات النمو ، أما استثمارات رأس المال فقد تم توجيهها إلى الصناعات الضخمة والإنتاج العسكري ، مما أكد من جديد على النمو الكمي لا الكيفي وترك قطاعات عديدة أخرى من الاقتصاد دون رأس مال ، وعلى الرغم من تحسن مستوي المعيشة في روسيا في عهد **خروشوف** وخلفائه إلا أن الطلب الاستهلاكي لم يتمكن (كما هو الحال في الغرب) من دفع النمو في اقتصاد تم فيه الإبقاء على الاستهلاك الشخصي منخفضاً عمداً في سبيل الحفاظ على الموارد القومية من أجل الصناعات الثقيلة والجيش ، وفوق هذا وذاك كانت نقاط الضعف البنيوية والمناخية الطاغية التي أثرت على الزراعة السوفيتية التي حقق ناتجها الصافي نمواً قدره ٤,٨٪ سنوياً في الخمسينيات ثم ٣٪ في الستينيات و ١,٨٪ فقط في السبعينيات هذا رغم كل الاهتمام ورؤوس الأموال التى انهمرت عليها من جانب المخططين والوزراء السوفيت الذين تملكهم الحزن[٢٤١] ، ونظراً لضخامة حجم القطاع الزراعي في الاتحاد السوفيتي وارتفاع تعداد سكانها ٨٤ مليوناً في العقود الثلاثة التي تلت ١٩٥٠ فقد كانت الزيادات الكلية في الناتج القومي للفرد أقل بكثير من معدلات الناتج الصناعي التي كانت في حد ذاتها انجازاً « بالقوة » .

وكانت النقيصة الخطيرة الأخرى تكمن في الموقف الاقتصادي السوفيتي كما هو متوقع ، ففي الخمسينيات وأوائل الستينيات ومع زيادة نصيبه في الناتج الصناعي العالمي والتجارة العالمية كان يبدو أن زعم **خروشوف** بأن أسلوب الإنتاج الماركسي كان متفوقاً وذات يوم « سيدفن الرأسمالية » كان صادقاً إلى درجة ما ، ومنذ ذلك الوقت أخذت الاتجاهات السائدة في إزعاج الكرملين ، فزاد ثراء المجموعة الأوروبية بزعامة نصف عملاقها الصناعي ألمانيا الغربية وكانت أعلى إنتاجية من الاتحاد

السوفيتي ، وحققت الدولة الجزيرة الصغيرة اليابان نمواً سريعاً بحيث أصبح تجاوز إجمالي الناتج القومي الروسي مسألة وقت لا أكثر ، أما الولايات المتحدة فرغم تدهورها الصناعي النسبي فقد ظلت متقدمة في ناتجها الإجمالي وثرائها ، ولم يكن مستوي معيشة الروسي المتوسط ورفاقه في أوروبا الشرقية يسد الفجوة مع نظيره في أوروبا الغربية ، وكشفت التقنيات الحديثة في مجال الحاسب الآلي والإنسان الآلي والاتصالات عن ضعف الاتحاد السوفيتي وتابعيه عن المنافسة ، كما ظلت الزراعة على ضعفها المعتاد من ناحية الإنتاجية ، ففي ١٩٨٠ كان العامل الزراعي الأميريكي ينتج ما يكفي من الغذاء لإمداد ٦٥ فرداً في حين كان نظيره الروسي ينتج ما يكفي لثمانية فقط(٢٤٢) ، وأدى هذا بدوره إلى احتياج روسيا المحرج لاستيراد كميات متزايدة من المواد الغذائية .

وانعكست مصاعب روسيا الاقتصادية على تابعيها الذين حققوا معدلات نمو عالية في الخمسينيات وأوائل الستينيات ولو أنها كانت من بدايات منخفضة بالمقارنة بالغرب وبأولويات تؤكد على التخطيط المركزي وجماعية الزراعة(٢٤٣) ، ورغم وجود فوارق هامة في الرخاء والنمو فيما بين دول أوروبا الشرقية فقد كان الاتجاه العام اتجاهاً من توسع في البداية تلاه تدهور ترك المخططين الماركسين بين خيارين في غاية الصعوبة ، وفي حالة روسيا كان من الممكن استزراع مساحات إضافية من الأرض ولو أن القيود المناخية الشتوية في الشمال والصحراوية في الجنوب قد حددت الإمكانات في هذا الاتجاه(٢٤٤) ، وكان الاستغلال المكثف للمواد الخام يهدد بزيادة العجز عن التعامل مع احتياطيات النفط مثلاً(٢٤٥) في حين زادت تكاليف الاستخراج بسرعة شديدة مع امتداد التعدين إلى المنطقة المتجمدة على الدوام ، كان من الممكن صب مزيد من رؤوس الأموال في الصناعة والتكنولوجيا ولكن ما كان هذا ليتم إلا على حساب تمويل الموارد ما عن الدفاع الذى ظلت له الأولوية الأولى في الاتحاد السوفيتي رغم كل التغييرات التي طرأت على القيادة أو عن السلع الاستهلاكية في وقت كانت الاتصالات المتطورة تضفي مزيداً من الرفاهية على

الغرب ، وفي النهاية تمكنت روسيا والنظم التابعة لها في الشيوعية من تدبر سلسلة من الإصلاحات عن طريق استئصال الفساد وهز البيروقراطية بل وهز النظام نفسه بإدخال الحوافز الفردية وآلية أسعار أكثر واقعية والسماح بزيادة نسب الزراعة الخاصة وتشجيع النقاش المفتوح والمشاريع التجارية الخاصة في التعامل مع التقنيات الحديثة وما إلى ذلك ، بعبارة أخرى كانت هذه النظم في طريقها إلى « الرأسمالية المنحلة » كما فعلت المجر في السبعينيات ، كانت صعوبة هذه الاستراتيجية كما بينت التجربة التشيكية عام ١٩٦٨ أن اتخاذ معايير الليبرالية أثارت مسألة كيان النظام الشيوعي نفسه مما أدى إلى تكشير متشددي الحزب عن أنيابهم خلال حقبة **بريجنيف**[٢٤٦] ، من ثم كان الحفاظ على درجة نسبية من التدهور يجب أن يتم بحذر مما أدى إلى استبعاد فرصة تحقيق نجاح باهر .

ربما كانت السلوى الوحيدة لصناع القرار في الكرملين أن المنافسة الكبرى وهى الولايات المتحدة كانت أيضاً تواجه مصاعب اقتصادية منذ الستينيات فصاعداً وكانت تفقد بصورة سريعة نصيبها من الثروة العالمية والإنتاج العالمي والتجارة العالمية الذى كان لها عام ١٩٤٥ ، وذكر هذه السنة هو أهم حقيقة في فهم التدهور النسبي للولايات المتحدة ، فكما سبق القول كان الموقف الاقتصادي الجيد للولايات المتحدة في تلك المرحلة بلا سابقة وزائفاً ، كانت على قمة العالم بسبب طفرتها الإنتاجية وكذلك بسبب الضعف العابر للدول الأخرى ، وكان لابد لهذا الوضع أن يتغير ضد صالح الولايات المتحدة مع استعادة اليابان وأوروبا لقوتهما التي كانا عليها قبل الحرب ، وكان لابد له أن يتغير أكثر مع تمدد الإنتاج الصناعي العالمي (الذى ارتفع إلى ثلاثة أمثاله بين ١٩٥٣ و ١٩٧٣) إذ كان من غير المتصور أن تظل الولايات المتحدة تحتفظ بنصيبها البالغ نصف في عام ١٩٤٥ في حين يتم بناء مصانع جديدة في كل أرجاء المعمورة ، وفي ١٩٥٣ حسب تقديرات **بيروك** انخفضت النسبة المئوية الأميريكية إلى ٤٤,٧٪ وفي ١٩٨٠ إلى ٣١,٥٪ واستمرت في التدهور[٢٤٧] ، ولنفس السبب كانت المؤشرات الاقتصادية لوكالة المخابرات المركزية توضح نصيب

الولايات المتحدة من إجمالي الناتج القومي العالمي وقد انخفض من ٢٥,٩٪ عام ١٩٦٠ إلى ٢١,٥٪ عام ١٩٨٠ (ولو أن الارتفاع القصير العمر للدولار في أسواق العملات قد أدى إلى زيادة نصيبها في السنوات القليلة التالية)[٢٤٨] ، ولم تكن المسألة أن الأميركيين كانوا ينتجون أقل بل المسألة أن الآخرين كانوا ينتجون أكثر ، ولعل إنتاج السيارات يعد أسهل الطرق لتصدير الاتجاهين اللذين أديا إلى هذه القصة ، في عام ١٩٦٠ كانت الولايات تنتج ٦,٦٥ مليون سيارة أي ٥٢٪ من الإنتاج العالمي البالغ ١٢,٨ مليون سيارة ، وفي عام ١٩٨٠ كانت تنتج ٢٣٪ فقط من الإنتاج العالمي ، ولكن لما كان الأخير يبلغ ٣٠ مليون وحدة فقد زاد الإنتاج الأميريكي إلى ٦,٩ مليون وحدة .

ولكن رغم هذه الفكرة المريحة التى تشبه الفكرة التي عزى الإنجليز أنفسهم بها قبل سبعين عاماً عندما بدأ نصيبهم من الإنتاج العالمي في التآكل كان ثمة جانب مزعج في هذه المسألة ، فلم يكن السؤال الحقيقي « هل كان لابد من تدهور الولايات المتحدة ؟ » بل « هل كان لابد لها أن تتدهور بمثل هذه السرعة ؟ » ، فالحقيقة أن الولايات المتحدة في أوج عظمتها كانت تتعرض للتآكل بمعدل نمو سنوي متوسط منخفض بصورة مزعجة في إنتاج الفرد خاصة إذا قورن بالعقود السالفة (جدول ٤٢) .

جدول ٤٢ : معدل النمو السنوي المتوسط لإنتاج الفرد : ٤٨ ــ ١٩٦٢[٢٤٩]

	(١٣ - ١٩٥٠)	(٤٨ - ١٩٦٢)
الولايات المتحدة	١,٧	١,٦
بريطانيا	١,٣	٢,٤
بلجيكا	٠,٧	٢,٢
فرنسا	٠,٧	٣,٤
ألمانيا الاتحادية	٠,٤	٦,٨
إيطاليا	٠,٦	٥,٦

مرة أخرى يمكن القول بأن هذا يعد تطوراً تاريخياً « طبيعياً » ، فكما يشير **مايكل بالفور** « كانت الولايات المتحدة قد زادت من إنتاجيتها بصورة أسرع من الجميع لمدة عقود قبل ١٩٥٠ لأنها كانت المبتكر الرئيسي لمناهج الإنتاج الكمي ، ونتيجة لذلك قطعت شوطاً أبعد من الجميع في سبيل تلبية الاحتياجات البشرية وكانت تعمل بمستوى عال من الكفاءة (قياساً على إنتاج الفرد في الساعة) بحيث كانت الإمكانات المعروفة لزيادة الإنتاجية بوسائل أفضل أو آلات أكفأ أصغر إذا قيست ببقية العالم[٢٥٠] ، ولكن في حين كان هذا صحيحاً بالتأكيد فقد زاد التدهور الأميريكي أيضاً بسبب بعض الاتجاهات الأخرى التي كانت تحدث في اقتصادها ، فقد شجعت سياسات الضرائب والأموال على زيادة الاستهلاك مع معدل مدخرات شخص منخفض ، وكانت نفقاتها الدفاعية نفسها كجزء من الناتج القومي أكبر منها في أي مكان آخر في معسكر الدول الغربية ، بالإضافة إلى هذا كانت النسبة الكبرى من السكان الأميريكيين يتحركون من الصناعة إلى الخدمات أي إلى مجالات اقل إنتاجية[٢٥١] .

كان معظم هذه الأشياء مستتراً في الخمسينيات والستينيات وراء التطورات الباهرة في التقنيات الأميريكية الراقية (خاصة في الجو) ودرجة الرخاء العالية التي دفعت بالطلب الاستهلاكي على السيارات البراقة والتليفزيونات الملونة وتدفق الدولارات من الولايات المتحدة إلى بقاع فقيرة من العالم كمساعدات خارجية أو كنفقات عسكرية أو استثمار من خلال البنوك والشركات ، من المفيد في هذا الصدد أن نذكِّر بالقلق الذى ساد في منتصف الستينيات تجاه ما أسماه **سيرفان شرايبر** « التحدي الأميريكي » أى الطفرة الخارجية الكبيرة للاستثمارات الأميريكية في أوروبا التي حولت هذه الدول إلى دول اقتصادية تابعة ، وبالخوف أو الكراهية التي كانت تشوب النظرة إلى الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات مثل **إكسون** وجنرال **موتورز** والاحترام الذى كان يوجه إلى تقنيات الإدارة المعقدة في مدارس وكليات التجارة والأعمال الأميريكية[٢٥٢] ، من وجهة نظر اقتصادية معينة كان

هذا التمويل في الاستثمارات والإنتاج الأميريكي يعد مؤشراً للقوة الاقتصادية والحداثة ، فقد استغل فرصة تكاليف العمالة المنخفضة وضمن طريقاً أكبر للوصول إلى الأسواق الخارجية ، وبمرور الوقت أصبح تدفق رؤوس الأموال في النهاية قوياً لدرجة أنه بدأ في الرجحان على الفوائض التي كان الأميريكيون يحققونها من صادرات الصناعة والمواد الغذائية والخدمات العينية ، ورغم أن عجز المدفوعات قد شهد نزيفاً لبعض الذهب إلى خارج الولايات المتحدة في أواخر الخمسينيات كانت معظم الحكومات الأجنبية تسعد بالحصول على مزيد من الدولارات (العملة الاحتياطية الرئيسية) ولا تطلب الدفع بالدولار .

ومع بداية الستينيات تبخر هذا الموقف الحذر ، وكان كل من **كنيدي وجونسون** مستعدين لزيادة النفقات الدفاعية الخارجية وليس فقط في فيتنام ولو أن الصراع فيها حول تدفق الدولارات المصدرة إلى فيضان ، كان كل من **كنيدي وجونسون** ملتزمين بزيادة النفقات الداخلية وهو اتجاه يمكن رصده قبل ١٩٦٠ ، ولم تكن أي من الإدارتين تفضل التكاليف السياسية لرفع الضرائب لتمويل التضخم المحتوم ، وكانت النتيجة عجزا وراء عجز سنة بعد أخرى للحكومة الفيدرالية وغلاءً فاحشاً في الأسعار وعجزاً متزايداً عن المنافسة في الصناعة مما أدى بدوره إلى عجز أكبر في ميزان المدفوعات وقيام إدارة **جونسون** بكبح جماح استثمارات الشركات الأجنبية في الخارج ثم لجوء الأخيرة إلى أداة الدولار الأوربي الجديدة ، وفي نفس الفترة تقلص نصيب الولايات المتحدة من احتياطيات الذهب في العالم (غير الشيوعي) بصورة رهيبة من ٦٨ ٪ عام ١٩٥٠ إلى ٢٧ ٪ فقط عام ١٩٧٣ ، وبرزوح نظام المدفوعات الدولي بأسره تحت وطأة هذه المشكلات المتداخلة وتفاقم ضعفه على أثر هجمات **ديجول** المضادة الغاضبة على ما كان يعتبره « تصدير أمريكي للتضخم » وجدت إدارة **نيكسون** ألا مفر من ارتباط الدولار بالذهب في الأسواق الخاصة ثم تعويم الدولار أمام سائر العملات ، فانهار نظام **بريتون وودز** الذي كان نتاج الأيام التي كانت للولايات المتحدة السيادة المالية فيها ، عندما لم تعد دعامته

الأساسية تحتمل مزيداً من الضغوط[٢٥٣] .

لا مجال هاهنا لسرد قصة تذبذب الدولار في السبعينيات عندما كان يتحرك في حرية تامة ولا لقص حكاية المسار الشديد التعرج الذى اتخذته جهود الإدارات المتعاقبة لصد التضخم ودفع النمو دون إحداث آلام سياسية كبرى ، وقد أدى التضخم فوق المتوسط في الولايات المتحدة بصورة عامة إلى ضعف الدولار في مواجهة العملات اليابانية والألمانية في السبعينيات ، وكانت احتياطيات النفط التي أضرت بالدول التي يزيد اعتمادها على الأوبك (كاليابان وفرنسا) والاضطرابات السياسية التي اجتاحت بقاعاً عديدة من العالم ومعدلات الفائدة الأميريكية العالية كلها تميل إلى دفع الدولار إلى أعلى كما هو الحال في أوائل الثمانينيات ، ولكن رغم أهمية هذه التقلبات ودعمها للمخاطر الاقتصادية العالمية فلعلها تعد على درجة أقل في الأهمية بالنسبة لأهداف دراستنا هذه من الاتجاهات الأطول مدى وهى النمو الإنتاجي المنكمش والذى انهار في القطاع الخاص من ٢,٤٪ أعوام ٦٥ – ١٩٧٢ إلى ١,٦٪ أعوام ٢ – ١٩٧٧ وإلى ٠,٢٪ أعوام ٧٧ – ١٩٨٢[٢٥٤] ، وقد أدى تزايد العجز الفيدرالي الذى كان يمكن أن يعد « دفعة انتعاش » للاقتصاد ولكن على حساب امتصاص كثير من النقد من الخارج (بجذب من معدلات الفائدة الأميريكية المرتفعة) إلى رفع سعر الدولار بصورة زائفة وَحَوَّلَ البلاد من دولة دائنة إلى دولة مدينة ، وهناك كذلك المصاعب المتزايدة التي واجهت الصناعات الأميريكية في منافسة السيارات المستوردة والأدوات الكهربية وسائر السلع ، وليس من الغريب أن بدأ إجمالي الناتج القومي للفرد في التدهور الشديد بعد أن كان في المرتبة الأولى ذات يوم[٢٥٥] .

كان لا يزال ثمة عزاء لمن استطاعوا أن يروا الاقتصاد الأميريكي واحتياجاته من جوانب أوسع من مجرد عقد مقارنات مع الدخول السويسرية أو الإنتاجية اليابانية ، وكما يشير **كاليو** حققت السياسة الأميريكية لما بعد ١٩٤٥ بعضاً من الأهداف الجوهرية الهامة كالرخاء الداخلي في مقابل كساد شبيه بالثلاثينيات واحتواء التوسعية

السوفيتية بدون حرب ونهضة اقتصاديات أوروبا الغربية وتقاليدها الديمقراطية وانضمام اليابان إليها لتكوين « معسكر اقتصادي يتجه نحو التكاملية » وجهاز هائل من المؤسسات المشتركة يهدف إلى تنسيق الشئون الاقتصادية والعسكرية المشتركة وتحويل الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة إلى دول مستقلة تندمج في الاقتصاد العالمي[٢٥٦] ، باختصار حافظت على النظام الليبرالي الدولي الذى اعتمدت عليه هى ذاتها ، وفي حين انكمش نصيبها من الإنتاج العالمي والثروة بصورة سريعة فقد خلفت إعادة توزيع التوازنات الاقتصادية العالمية بيئة لا تعادي تقاليدها الرأسمالية وأسواقها المفتوحة ، وفي النهاية فإذا كانت زيادتها الإنتاجية قد تآكلت بسبب النمو السريع لبعض الاقتصاديات الأخرى فقد حافظت على تفوق هائل على الاتحاد السوفيتي في كل مجالات النفوذ القومي الحقيقي وظلت مفتوحة أمام حافز المبادرة الإدارية والتغيير التقني الذى ما كانت منافستها الماركسية لتتقبله بسهولة .

يجب أن نؤجل المناقشة التفصيلية لمضاعفات هذه التحركات الاقتصادية إلى الباب الآخر ، ولكن قد يكون من المفيد أن نقدم صورة إحصائية (جدول ٤٣) لخلاصة الاتجاهات السابقة الذكر لأهميتها بالنسبة للتوازنات الاقتصادية العالمية أي النهوض الجزئي لمعدلات الإنتاج العالمي على يد الدول الأقل تقدماً والنمو الملحوظ لليابان وإلى حد ما للصين وتراجع نصيب المجموعة الاقتصادية الأوروبية رغم بقائها كأكبر معسكر اقتصادي في العالم واستقرار نصيب الاتحاد السوفيتي ثم تدهوره والتدني الأسرع كثيراً لاقتصاد الولايات المتحدة رغم احتفاظها بقوة اقتصادية أكبر .

وفي عام ١٩٨٠ وهى آخر سنه في جدول (٤٣) كانت أرقام البنك الدولي الخاصة بالسكان وإجمالي الناتج القومي للفرد وإجمالي الناتج القومي نفسه تشير إلى توزيع متعدد الأقطاب للتوازنات الاقتصادية العالمية كما يتضح في جدول (٤٤)

أخيرا قد يكون من المفيد أن نتذكر أن هذه التحولات الطويلة الأجل في التوازنات الإنتاجية لا أهمية لها في حد ذاتها بل تكمن أهميتها في نتائجها السياسية ، فكما قال لينين نفسه عام ١٩١٨ كانت المعدلات المتفاوتة في نمو الدول هى التى

جدول ٤٣ : معدلات الإنتاج الإجمالي العالمي : ٦٠ ــ ١٩٨٠[٢٥٧] (٪)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠
الدول الأقل تقدما	١١,١	١٢,٣	١٤,٨
اليابان	٤,٥	٧,٧	٩,٠
الصين	٣,١	٣,٤	٤,٥
المجموعة الاقتصادية الأوروبية	٢٦,٠	٢٤,٧	٢٢,٥
الولايات المتحدة	٢٥,٩	٢٣,٠	٢١,٥
الدول المتقدمة الأخرى	١٠,١	١٠,٣	٩,٧
الاتحاد السوفيتي	١٢,٥	١٢,٤	١١,٤
الدول الشيوعية الأخرى	٦,٨	٦,٢	٦,١

جدول ٤٤ : السكان وإجمالي الناتج القومي للفرد وإجمالي الناتج القومي عام ١٩٨٠[٢٥٨]

	السكان (بالمليون)	إجمالي الناتج الفردي بالدولار	إجمالي الناتج القومي بمليارات الدولارات
الولايات المتحدة	٢٢٨	١١,٣٦٠	٢,٥٩٠
الاتحاد السوفيتي	٢٦٥	٤,٥٥٠	١,٢٠٥
اليابان	١١٧	٩,٨٩٠	١,١٥٧
المجموعة الأوروبية (١٢ دولة) منها	٣١٧	—	٢,٩٠٧
ألمانيا الغربية	٦١	١٣,٥٩٠	٨٣٨
فرنسا	٥٤	١١,٧٣٠	٦٣٣
بريطانيا	٥٦	٧,٩٢٠	٤٤٣
إيطاليا	٥٧	٦,٤٨٠	٣٦٩
الألمانيتان معاً	٧٨	—	٩٥٠
الصين[٢٥٩]	٩٨٠	٢٩٠ أو ٤٥٠	٢٨٤ أو ٤٤١

أدت إلى بزوغ نجم بعض القوى وأفول نجم قوى أخرى :

« منذ نصف قرن كانت ألمانيا دولة بائسة تافهة في قوتها الرأسمالية بالمقارنة بقوة إنجلترا في ذلك الوقت ، وكانت اليابان لا تقل تفاهة عن روسيا ، فهل من المتصور أن تبقى القوة النسبية للقوى الإمبريالية دون تغيير في مدة عشر أو عشرين سنة ؟ إنه أمر لا يمكن تصوره »(٢٦٠) .

ورغم تركيز لينين على الدولة الرأسمالية / الإمبريالية فإن القاعدة تسري على كل الوحدات القومية مهما كانت اتجاهاتها الاقتصادية السياسية حيث ستؤدي معدلات النمو المتفاوتة للاقتصاد عاجلاً أو آجلاً إلى تحولات في التوازنات السياسية والعسكرية العالمية ، فهذا هو بلا شك النمط السائد في القرون الأربعة من تطور القوى الكبرى السابقة على القوتين الراهنتين ، من ثم فإن التحولات السريعة التى طرأت على بؤر الإنتاج العالمي في خلال العقدين أو الثلاثة الماضية لا يمكن أن تتفادى رجع أصدائها في المستقبل الاستراتيجي الأكبر للقوى الرائدة اليوم وتستحق نظرة فاحصة في الباب الأخير .

□ □ □

حـواشـي (٧)

الاستقرار والتغيير في عالم ثنائي الأقطاب : ٤٣ - ١٩٨٠

(1) Spector, Eagle against the Sun, p. 123.

(2) راجع Liddell Hart, History of the Second World War pp. 230-3

(3) Spector, Eagle against the Sun, chs. 8-9.

(4) Liddell Hart, History of the Second World War, chs 20-2.

(٥) المرجع نفسه ، الباب ٢٤

(6) راجع Murray, Luftwaffe, chs. 5-7

(7) Ropp, War in the Modern World, p. 336.

(٨) المرجع نفسه ، حى ٣٣٤

(9) Erickson, Road to Stalingrad, p. 272.

(10) Dupuy, Genius for war, p. 343

(11) Clark, Barbarossa, chs. 17-18.

(١٢) راجع المرجع السابق .

(13) Kennedy, 'Japanese Strategic Decisions' in: Strategy and Diplomacy, pp. 181-95.

(14) Willmott, Empires in the Balance, p. 89.

(15) R.Lewin, The American Magic (N.Y.1982).

(16) Clark, Barbarossa, p. 228.

(١٧) راجع جدول ٣٤ السابق .

(18) Erickson, Road to Berlin, P.447.

(19) Liddell Hart, History of the Second World War, pp. 559 ff.

(20) راجع Dupuy, Genuis for War.

(21) Ropp, War in the Modern World, p. 342.

(22) Willmott, Empires in the Balance, p. 98.

(23) Ropp, War in the Modern World. p. 328.

(24) راجع Kennedy, Rise and Fall., pp. 309-10.
(25) Overy, Air war, p. 150.
(٢٦) المرجع نفسه .
(27) Murray, haftwaffe, chs. 6-7
(٢٨) راجع الجدولين ٣٠ و ٣٢ السابقين .
(29) Hillman, 'Comparative Strength.' pp. 439-446.
(30) R.Wagenführ, Die deutsche Industrie in Kriege, (Berlins 1963), pp. 34-87.
(31) Milward, German Economy at war, pp. 72 ff.
(32) Spector, Eagle against The Sun, ch.23.
(33) M.Matloff, Strategic Planning for Coalition Warfare, (Wash., D.C. 1959), pp. 523-4.
(34) Deporte, Europe Between the Superpowers, ch.4.
(35) W. Ashworth, A Short History of the International Economy Since 1850 (London, 1975), p. 268.
(36) Rowland (ed.), Balance of Power or Hegemony, p. 268.
(37) Ashworth, Short History., p. 268.
(38) راجع L.Freedman, The Evolution of Naclear Strategy (London,1981).
(39) W.P.Mako, US Ground Forces., (Wash., D.C. 1983), p. 8.
(40) R.Steel, Pax Americana (N.Y. 1977), ch-2.
(41) M.Balfour, The Adversaries (London, 1981).
(42) G.Kolko, The politics of War, (N.Y.1968).
(43) Balfour Adversaries, p. 15.
(44) راجع R.N. Gardner, Sterling-dollar Diplomacy (N.Y. 1969).
(45) Steel, Pax Americana, p. 10.
(46) R. Dallek, 'The postwar World' in The USA', in S. J. Ungar, (ed.), Estrangement (N.Y.1985), p. 32.
(47) J.W.Spanier, American Foreign Policy (London, 1972) p. 26.
(48) Thorne, Issue of war, p. 206.

(49) Erickson, Road to Berlin, p. ix.

(50) G.Hosking, A History of the Soviet Union (London, 1985), p. 296.

(51) Nove, Economic History of USSR, p. 285.

(52) راجع Munting, Economic Development., p. 118.

(53) Mc. Cauley, Soviet Union since 1917, p. 138.

(٥٤) المرجع نفسه ، ص ١٤٠ - ١٤٢

(55) راجع M.A.Evangelista, 'Stalin's Postwar Army Reappraised, Int'l Security, vol 7,no.3 (1982-3), pp. 110-38.

(56) Mackintosh, Juggernaut, pp. 272-3.

(٥٧) المرجع نفسه .

(58) Hosking, History of the Soviet Union, ch.ll.

(59) Spanier, American Foreign Policy., p. 3.

(60) Ulam, Expansion and Coexistence, p. 405.

(61) H.Feis, Churchill-Roosevelt-Stalin. (Princeton, NJ, 1967), p. 462.

(62) Londes, Unbound Prometheus, p. 488.

(63) Alln, Short Economic History of Modern Japan, pp. 187 ff.

(64) Ricossa, 'Italy, 1920-70' in Cipolla (ed.), Fontana Economic History of Europe, vol.6, pt 1, p. 240.

(٦٥) المرجع نفسه ، ص ٣١٦ .

(66) Wright, Ordeal of Total War, p. 264.

(67) Fohlen, 'France 1920-70' in Cipolla (ed.), Fontana, vol.6, pt 1, p. 92.

(٦٨) المرجع نفسه ، ص ١٠٠ .

(69) F.Kersaudy, Charchill and De Gaulle (London, 1981).

(70) Barnett, Collapse of British Power, pp. 587-8.

(71) Kennedy, Realities Behind Diplomacy, p. 318.

(٧٢) ومن أفضلها : K.O.Morgan, Labour in Power (Oxford, 1984).

(73) H.M.Sachar, Europe Leaves The Middle East (London, 1972).

(74) راجع T.H.Anderson, The United States, Britain and the Cold war (Columbia, Mo., 1981).

(75) راجع Bairoch 'Europe's Gross National Product' pp. 291-2.

(76) راجع Bairoch 'Intl Industrialization p. 304.

(77) S.H. Cohn, Economic Development in the Soviet Union (Loxington, Mass., 1970.

(٧٨) البيانات المطبوعة لجامعة ميشيجان .

(79) Sherwin, World Destroyed, p. 314.

(80) راجع Freeman, Evolution of Nuclear Strategy.

(81) Holloway, Soviet Union and the Arms Race, ch. 2.

(82) Prados, Soviet Estimate, pp. 17-18.

(83) M.Growing, Independence and Deterrence, vol. 1, p. 184.

(84) راجع Freeman, Evolution of Nuclear Strategy.

(85) Dallek, American Style of Foreign Policy, p. 130.

(٨٦) المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(87) Balfour, Adversaries, p. 71.

(88) Dallek, American Style of Foreign Policy, p. 170.

(89) Ulam, Expansion and Coexistence, p. 437.

(90) G.Lichtheim, Europe in the Twentieth Century, p. 351.

(91) Balfour, Adrersaries, pp. 8 ff.

(92) Ulam, Expansion and Coexistence, chs. 7-9.

(93) Balfour, Adversories; Larson, Soviet-American Rivalry.

(٩٤) المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٩٥) إشارة إلى الدراسة التي قام بها Gaddis : Strategies of Containnment.

(٩٦) المرجع نفسه ، ص ٣٠ .

(٩٧) المرجع نفسه ، ص ٣١ .

(٩٨) المرجع نفسه ، ص ٣٠ .

(99) Anderson, United States, Britaion and the Cold War.

(100) M.D. Shalman, Stalin's Foreign Policy Reappraised (N.Y. 1969).

(101) راجع R.Poidevin, Die Neuorientierung der Französichen Deutchlandpolitik', in Foschepoth (ed.) Katter Krieg und deutche frage, ch.s.

(102) Bullock, Bevin, pp. 571 ff.
(103) Evangelista, 'Stalin's Post War Army Reconsidered'.
(104) راجع A.Grosser, West Germany from Defeat to Rearmament (London,1955).
(105) Bartlett, Global Conflict, p. 312.
(106) Ulam, Expansion and coexistence, pp. 544 ff.
(107) راجع Kolko, Politics of war.
(١٠٨) المرجع نفسه . ص ٢٩٨ وما بعدها .
(109) Ulam, Expansion and Coexistence, p. 428.
(110) Bartlett, Global Canflict, p. 261.
(111) Grimal, Decolonization, pp.183 ff.
(112) M.Heald and L.S. Kaplan, Culture and Diplomacy.
(113) M.Schaller, The American Occupation of Japan.
(١١٤) المرجع نفسه ، ص ٢٣٢ .
(115) راجع Millett and Maslowski, For The Common Defence,pp.484.ff
(116) N.A.Graebner, America as a Warld Power, ch. 7.
(117) راجع Gaddis, Strategies of Containment, chs. 5-6.
(١١٨) البيانات المطبوعة لجامعة ميشيجان .
(119) R.W.De Grasse, Military Expansion, p. 119.
(120) Holloway, Soviet Union and the Arms Race, p. 43.
(121) Gaddis, Strategies of Containment, p. 100.
(122) Bartlett, Global Conflict, pp. 30 ff.
(123) Mackintosh, Juggernaut, pp. 292 ff.
(124) Reynolds, Command of the Sea, pp. 543 ff.
(١٢٥) المرجع نفسه ، ص ٥٤٥ .
(126) Mitchell, History of Russian and Soviet Sea Power, chs 21-2.
(127) راجع Harkin, The Winning Weapon (N.Y.1980).
(128) Prados, Soviet Estimate, chs. 4.
(129) Gaddis, Strategies of Containment, chs. 4-5.
(130) Prados, Soviet Estimate, chs. 5-8.

(131) Freedman, Evolution of Nuclear Strategy, pp. 175 ff.
(132) R.V.Daniels. Russia, pp. 155 ff.
(133) Steel, Pax Americana, p. 9.

(١٣٤) المرجع نفسه ، ص ١٣٤ .

(135) Keylor, Twentieth Century World, p. 65.
(136) Woodruff, America's Impact on the World, p. 65.
(137) Ulam, Expansion and Coexistence, pp. 539 ff.
(138) راجع G.Jukes, The Soviet Union in Asia, H.D. Cohn, Soviet Policy toward Black Africa.
(139) P.Lyon, The Emergence of the Third World', in H.Bull and A. Watson (eds.), The Expansion of International Society, pp. 229 ff.

(١٤٠) المرجع نفسه ، ص ٢٢٩ .

(141) راجع L.S. Stavrianos, Glabal Rift, R.A. Mortimer, The Third World Coalition.
(142) Balfour, Adversaries, pp. 157 ff.
(143) McCauley, Soviet Union Since 1917, p. 204.

(١٤٤) المرجع نفسه ، ص ٢١٠

(١٤٥) البيانات المطبوعة لجامعة ميشيجان .

(146) The Military Balance, p. 7.
(147) H. Pemsel, Atlas of Naval Warfare, p. 159.
(148) The Military Balance, pp. 75.7.
(149) Gaddis, Strategies of Containment.
(150) راجع Keylor, Twentieth Century World, pp. 364 ff.

(١٥١) المرجع نفسه ، ص ٣٧١

(152) راجع R.C. Thornton, The Bear and the Dragon.
(153) Ulam, Expansion and Coexistence, p. 693.
(154) Keylor, Twentieth Century World, p. 398.
(155) H. Kissinger, The White House Years, pp. 172 ff.
(156) Gaddis, Strategies of Containment, p. 210.

(157) W.E. Griffith, (ed.) Communism in Europe, 2 vols.

(158) راجع C. Bell, 'China and the Intenational Order' in Bull and Watson (eds.), Expansion of Intersational Society, ch. 17.

(159) راجع W.L. Kohl, French Nuclear Diplomacy. p. 103.

(160) Kolodziej, French International Policy.

(١٦١) سيرد الحديث عن هذا فيما بعد .

(162) راجع Deporte, Europe Between the Superpowers, pp. 229 ff

(163) Bairoch, 'Int'l Jndustrialization Levels', p. 304.

(164) Keylor, Twentieth Century World, pp. 354 ff.

(165) H. Salisbury, The Coming War Between Russia and China.

(166) راجع E,Moreton, and G. Segal (eds.), Soviet Strategy Toward Western Europe, (London,1984).

(167) Bartlett, Global Conflict, p. 355.

(168) Gaddis, Strategies of Containment, p. 249.

(169) A. Kendrick, The Wound Within., (Boston,1974).

(170) راجع Millett and Maslowski, For The Common Defence.

(171) Gaddis, Strategies of Containment, p. 359.

(172) راجع Ungar (ed.), Estrangement.,

(١٧٣) قد يلاحظ هذا في عناوين العديد من الدراسات الأميريكية عن النظام الدولى ومكانة الولايات المتحدة فيه .

(174) Gaddis, Strategies of Containment, p. 275.

(١٧٥) المرجع نفسه ، ص ١٧٩ .

(١٧٦) المرجع نفسه ، ص ٢٨٩ ، ٢٩٧ .

(177) راجع Kennan, Decline of Bismarck's European Order.

(178) Gaddis, Strategies., pp. 280-2.

(١٧٩) راجع مذكرات كارتر ووزير خارجيته فانس ومستشاره لشئون الأمن القومى بريجينسكي و : Garthoff, Dètente and Confrontation, pp. 563 ff.

(180) B. Rubin, Paved with Good Intentions.

(181) Garthoff, Dètente and Cofrontation, chs.26-7.

(182) J.S. Gansler, The Defense Industry.

(183) راجع Schulzinger, American Diplomacy, pp. 339 ff.

(184) Ulam, Dangerous Relations, p. 39.

(185) D. Holloway, The Soviet Union and the Arms Race, pp. 134 ff.

(186) Garthoff, Dètente and Confrontation, pp. 887 ff.

(١٨٧) المرجع نفسه ، ص ٩٨٢ وما بعدها .

(188) Gaddis, Strategies of Containment, p. 280.

(189) راجع F.D. Holzman, 'Soviet Military Spending' International Security, vol. 6, no. 4.

(190) Bairoch, 'Int'l Industrialization Levels', p. 276.

(191) Rostow, World Economy, p. 662.

(192) Bairoch, 'Int'l., p. 273.

(١٩٣) المرجع نفسه ، ص ٢٧٦ .

(194) Rostow, World Economy, p.669.

(195) Ashworth, Short History of the International Economy. pp.287-8.

(١٩٦) المرجع نفسه ، ص ٢٨٩ .

(197) Foreman-Peck, History of the World Economy, p. 376.

(198) Bairoch, 'Int'l Industrialization Fevels', p. 304.

(199) Oye et al., (eds.) Eagle Defiant, p. 8.

(200) G. Blackburn, The West and the World., p. 96.

(201) R. Rosecrance, The Rise of the Trading State.

(202) راجع Schaller, Americon Occupation of Japan, p. 289.

(203) E.F. Vogel, Japan as Number One.

(204) Smith et al., p. 18.

(205) Vogel, Japan as Namber One, pp. 9-10.

(٢٠٦) تركز معظم الكتابات التى تتناول الصين على ماوتسى تونغ أو القضايا الثقافية والأيديولوجية وليس على سياستها الخارجية ، ولكن يمكن مراجعة :

Bell, 'China and the International Order', in Bull and Watson (eds.), The Expansion of Internationl Society, pp. 255-67.

(207) Bairoch, 'Int'l Industrialization Levels', pp. 299 ff.

(208) Rostow, World Economy, pp. 525 ff.

(209) Blackburn, The West and the World, p. 77.

(٢١٠) المرجع نفسه ،

(٢١١) البيانات المطبوعة لجامعة ميشيجان .

(212) Bairoch, 'Int'l'., p. 304.

(213) D.H. Perkins, 'The International Cansequences of China's Development', in Solomon (ed.) China Factor, pp. 114-36.

(214) Deporte, Europe Between the Superpowers.

(215) Aldcroft, European Economy. p. 161.

(٢١٦) المرجعه نفسه .

(٢١٧) المرجع نفسه .

(218) Oye et al., (eds.), Eagle Defiant, p. 8.

(219) Pollard, Peaceful Conquest,

(٢٢٠) المرجع نفسه ، ص ٣٠٥ .

(٢٢١) المرجع نفسه ، ص ١٧١ .

(222) Aldcroft, European Economy, p. 161.

(223) راجع Wegs, Europe Since 1945, ch. 9.

(224) Ricossa, 'Italy.,' in Cipolla (ed.), Fontana Economic, vol. 6, pt 1.

(225) G.H. Hidlebrand, Growth and Structure in the Economy of Modern Italy, pp. 472-4.

(226) Porter, Britain, Europe and the World, ch. 5.

(227) راجع Gamble, Britain in Decline.

(228) Bairoch, 'Int'l Industrialization Levels', p. 303.

(229) Wegs, Europe Since 1945, p. 161.

(230) V. Berghahn, Unternehmer und Politik in der Bundsrepublic.

(231) راجع Hardach, Political Economy of Germany, pp. 178 ff.

(232) Hardach, 'Germany 1914-1970', in Cipolla (ed.), Fontana Economic, vol. 6,pt 1,p.221

(233) Wegs, Europe Since 1945, p. 161.
(234) راجع Deporte, Europe Between the Superpowers, pp. 1180 ff.
(235) Bairoch, 'Int'l Industrialization Levels', p. 302.
(236) Fohlen, 'France 1920-1970', in Cipolla (ed.), p. 100 ff.
(237) راجع Kolodziej, French International Policy.
(٢٣٨) راجع الإحصائيات في نشرة وكالة المخابرات المركزية (CIA) بعنوان الإحصائيات الاقتصادية، ١٩٨٤، ص ١٦ وما بعدها.
(239) راجع Hosking, History of the Soviet Union, p. 483.
(240) Munting, Economic Development of the USSR, p. 133.
(241) راجع Bergson and Levine (eds.), Soviet Economy Toward the year 2000: Essays 4,5.
(٢٤٢) نشرة وكالة المخابرات المركزية، ١٩٨٤، ص ٢٧.
(243) Cipolla (ed.), Fontana Economic History of Europe, vol. 5, pt 2, pp. 467 ff.
(244) Nove, Economic History, pp. 330 ff.
(245) M.I. Goldman, The Enigma of Soviet Petroleum.
(246) Bergson and Levine (eds.), Soviet Economy, pp. 402 ff.
(247) Bairoch, 'Int'l Industrialization Fevels', p. 304.
(٢٤٨) راجع جدول ٤٣.
(249) Balfour, Adversaries, p. 204.
(٢٥٠) المرجع نفسه، ص ١٩٣.
(251) L. Thurow, 'America Among Equals' in Ungar (ed.), Estrangement, pp. 159-78.
(252) Grosser, Western Alliànce, pp. 217 ff.
(253) Becker and Wells (eds), Economics and World Power, chs. 7-8.
(254) Thurow, 'America Among Equals', p. 163.
(255) Thurow, Zero-Sum Society, pp. 3-4.
(256) Calleo, 'Since 1961: American Power in a new World', in Becker and Wells (eds), Economics and World Power, pp. 391-3.

(257) Oye et al., (eds) Eagle Defiant, p. 8.

(258) Chaliand and Rageau, Strategic Atlas, pp. 214-20.

(٢٥٩) نظرا لتأكيد **بركنز** على أن الدخل الفردى وإجمالى الإنتاج القومى الصيني عام ١٩٧٩ كان يزيد قليلا على ٤٠٠ دولار فقد أدرجت نسبة لعام ١٩٨٠ تقوم على تقديره بـ ٤٥٠ دولاراً .

(260) Gilpin, War and Change in World Politics, pp. 76-7.

□ □ □

□ ٨ □

نحو القرن الحادي والعشرين

التاريخ وتأمله

□□ يوحى العنوان الذى اتخذناه لهذا الباب بتغير زمنى بل ومنهجي ، وحتى الماضى القريب يعد فى طى التاريخ ، ورغم أن مشكلات التحيز والمصادر تضع المؤرخ في موقف صعب يفصل فيه بين ما هو هامشى وما هو جوهري[1] إلا أنه لا يزال يعمل بنفس النظام الأكاديمي ، أما الكتابات التي تتناول كيفية تطور الحاضر إلى مستقبل حتى وإن كانت تناقش اتجاهات ظاهرة لا يمكن أن تدعى الحقيقة التاريخية ، فلا شيء عن المستقبل يمكن أن يكون يقيناً[2] .

حديثنا التالي إذن يعد نوعاً من الرؤى يقوم على النظر في اتجاهات الحاضر الاقتصادية والاستراتيجية العالمية وديناميتها دون ضمان لحدوثها بالفعل ، إذ يقدم تأرجح القيمة الدولية للدولار في السنوات القليلة الماضية وانهيار ما بعد ١٩٨٤ في أسعار النفط تحذيراً من استخلاص النتائج من اتجاهات لها جذور اقتصادية ، كما أن عالم السياسة والدبلوماسية لا يتبع خطوطاً مستقيمة ، وستكون مفاجأة لو نجا الباب الأخير من عملي هذا من المصير الذى آلت إليه الأبواب الأخيرة من أعمال مماثلة .

ربما كانت أفضل سبل استشراف المستقبل هى التمعن فيما مضى بإيجاز وتأمل شروق نجم القوى الكبرى وغروبها في القرون الخمسة الماضية ، يقوم الجدل في هذا الكتاب على فكرة وجود دينامية في التغيير تقودها التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التى تؤثر بالتالي على البنية الاجتماعية والنظام السياسى والقوة العسكرية وأوضاع الدول والإمبراطوريات ، ولم تكن سرعة هذا التغير الاقتصادي العالمي واحدة لأن سرعة التجديد التكنولوجي والنمو الاقتصادي في حد ذاتها متغيرة تبعاً

لظروف المجدد الفرد وصاحب المشروعات والمناخ والمرض والحروب والجغرافيا والإطار الاجتماعي وما إلى ذلك ، وهكذا فقد شهدت بقاع عديدة من المعمورة ومجتمعاتها معدلات نمو تتباين في السرعة تبعاً لتغير الأنماط التقنية والإنتاجية والتجارية وتبعاً لقدرتها على استيعاب الطرز الجديدة لزيادة الإنتاج والثروة ، وبارتفاع نجم بعض المناطق انخفض نجم مناطق أخرى بصورة نسبية أو مطلقة (أحياناً) ، ولا غرابة في ذلك ، فالعالم لا يتوقف عن الحركة وذلك لما في فطرة الإنسان من حافز لتحسين ظروفه ، فكانت الشطحات الفكرية منذ عصر النهضة وما تلاه ثم بلوغه ذروته بظهور العلوم الدقيقة في عصر التنوير والثورة الصناعية تعني ببساطة أن ديناميات التغيير ستزداد قوة ورسوخاً عن ذي قبل .

والفكرة الرئيسية الثانية التي يقوم عليها هذا الكتاب هي أن هذه السرعة المتفاوتة في النمو الاقتصادي كانت لها آثار خطيرة على القوة العسكرية والوضع الاستراتيجي لأعضاء النظام الدولي ، ولا غرابة في هذا أيضاً[٣] ، فلم يكن العالم في حاجة لانتظار زمن انجلز حتى يعرف أنه « مامن شيء يعتمد على الظروف الاقتصادية من الجيش والبحرية »[٤] ، فقد كان أي أمير من عصر النهضة وأي مسئول في البنتاجون اليوم يرى بوضوح أن القوة العسكرية تقوم على الإمدادات الكافية القائمة بدورها على ازدهار القاعدة الإنتاجية والماليات السليمة والتفوق التكنولوجي ، وكما سبق القول فإن الرخاء الاقتصادي لا يعني الفعالية العسكرية فهذه تقوم على عناصر عديدة أخرى من الجغرافيا والروح القومية ، ورغم ذلك تبقي هناك حقيقة وهى أن كل التحولات الكبري في التوازنات العالمية للقوة العسكرية قد جاءت على أثر تغيرات في التوازنات الإنتاجية ، وأن قيام مختلف الإمبراطوريات والدول وسقوطها في النظام الدولي قد تأكد من خلال محصلات الحروب الكبري التي كان النصر فيها دوماً من نصيب الجانب الذي يحظى بموارد مادية أكبر .

وإذا كان حديثنا التالي عبارة عن تأملات لا تأريخ فإنه من ثم يقوم على فرضية أن هذه الاتجاهات العريضة للقرون الخمسة الماضية ستستمر ، ويبقى النظام الدولي

فوضويا سواء سادته ست قوى كبرى أو قوتان عظميان ، فلا شيء أكبر من الدولة الأمة ذات السيادة(٥) ، وفي كل حقبة زمنية تنمو بعض من هذه الدول أو تتقلص في نصيبها النسبي من القوة ، ولن يقف العالم عند عام ١٩٨٧ أو ٢٠٠٠ كما لم يتوقف عند ١٨٧٠ أو ١٦٦٠ ، بل على العكس ، يقول بعض الاقتصاديين إن تركيبات الإنتاج والتجارة الدولية ذاتها تتغير بصورة أسرع من أي وقت مضى ، فتفقد المنتجات الزراعية والمواد الخام قيمتها النسبية وينفصل الرباط بين « الإنتاج الصناعي و « العمالة » الصناعية وتنفصم عري العلاقة بين تدفق رأس المال وأنماط التجارة(٦) ، وقد قدر لكل هذه الأشياء ومعها ما أحرزه العلم من تطور أن تؤثر على الشئون الدولية ، خلاصة القول إنه لو لم يرد الله أو إذا وقعت كارثة نووية ستظل هناك دينامية ما في القوة العالمية يقودها التغير التقني والاقتصادي ، وإن صحت النبوءات الوردية عن تأثيرات الكمبيوتر والإنسان الآلي والتكنولوجيا الحيوية وما إليها وإن صحت نبوءات نجاح قيام « ثورة خضراء » في أجزاء من العالم الثالث (حيث تحولت الهند بل والصين إلى مصدرين للحبوب)(٧) فإن العالم بأسره سيصبح أشد ثراءً في أوائل القرن الحادي والعشرين ، وإذا كان التقدم التقني أبطأ في حدوثه فإن النمو الاقتصادي أكثر احتمالا ، والتغيرات في الأنماط السكانية بما تؤدي إليه من آثار على قانون الطلب تضمن ذلك بالإضافة إلى زيادة تعقيد استغلال المواد الخام .

من الواضح أيضاً أن هذا النمو لن يكون متساوياً ، بل سيكون أسرع هنا وأبطأ هناك ، مما يعتمد على ظروف التغيير ، ولا شيء يضمن مثلا أن يستمر التوسع الاقتصادي الكبير لليابان في العقدين القادمين أو أن تزداد معدلات النمو الروسية التي ظلت في تدهور منذ عقد ١٩٦٠ فتزدهر في التسعينيات نظراً للتغيرات التي طرأت على السياسة الاقتصادية بها ، ويتضح من الاتجاهات الراهنة أن كلا من هاتين المحصلتين مستحيلتان ، بعبارة أخرى فإذا أصيبت اليابان بالركود ونعمت روسيا بالازدهار اقتصادياً من الآن وحتى أوائل القرن ٢١ فإن هذا لن يحدث إلا لتغير

في الظروف والسياسات ، وإذا أخفقت التقديرات عما سيؤول إليه مصير العالم في خلال السنوات الخمس عشرة أو العشرين القادمة فإن هذا لا يعني أن يفضل المرء المحصلات العشوائية على التوقعات العقلانية المستمدة من التطورات الراهنة .

فمن المعقول أن نتوقع مثلاً استمرار نهضة منطقة المحيط الهادي لأن هذا التطور له قواعد عريضة يقوم عليها ، ولا يقتصر الأمر على اليابان بل يشمل جمهورية الصين الشعبية وإستراليا ونيوزيلند وتايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة بل وأعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا من ماليزيا واندونيسيا وتايلاند والفيلبين ، وتشمل كذلك الولايات المتحدة ومقاطعات من كندا[٨] ، وكان حافز النمو الاقتصادي في تلك المنطقة الشاسعة مزيجا من العوامل الإيجابية من نهضة مشهودة في الإنتاجية الصناعية في المجتمعات ذات التوجه التصديري مما أدى بدوره إلى زيادات هائلة في التجارة الخارجية والشحن والخدمات المالية وتحرك ملحوظ نحو التقنيات الأحدث وصناعات أرخص ذات عمالة مكثفة وبذل جهود هائلة لزيادة الناتج الزراعي بصورة أسرع من معدل الزيادة السكانية ، وتفاعلت هذه العوامل بصورة ناجحة لتؤدي إلى معدل من النمو الاقتصادي الذى فاق نظيره في القوى الغربية والشيوعية في السنوات الأخيرة .

ففي عام ١٩٦٠ مثلاً كان إجمالي الناتج الداخلي لدول آسيا على المحيط الهادي (فيما عدا الولايات المتحدة) لا يتجاوز ٧,٨٪ من إجمالي الناتج الداخلي العالمي ، وفي ١٩٨٢ بلغ ١٦,٤٪ ومنذ ذلك الحين أخذ يتفوق على نظيره في أوروبا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بصورة تصاعدية ، ومن المحتمل جداً أن تضم هذه الدول ٢٠٪ من إجمالي الناتج الداخلي العالمي في عام ٢٠٠٠ ، وسيتم هذا الإنجاز حتى على أساس معدل نمو تفاضلي أصغر كثيراً من المعدلات التى وجدت بها قبل ربع قرن[٩] ، وكانت دينامية حوض المحيط الهادي محسوسة أيضا في تحولات التوازنات الاقتصادية داخل الولايات المتحدة ذاتها في نفس تلك الحقبة ، فكانِ حجم التجارة الأميركية مع آسيا والهادي لا تزيد على ٤٨٪ من نظيره مع

أوروبا في عام ١٩٦٠ إلا أنه ارتفع إلى ١٢٢٪ من حجم التجارة الأميركية الأوروبية في عام ١٩٨٣ وهو التغير الذى صحبته إعادة توزيع كل من السكان والدخل داخل الولايات المتحدة في اتجاه الهادي[١٠] ، ورغم التباطؤ في معدلات نمو أية دولة أو المشكلات التي تؤثر على صناعة بعينها ، كان من الواضح أن هذه الاتجاهات مستمرة ككل ، فلا عجب إذن أن يتنبأ أحد خبراء الاقتصاد أن تحظى منطقة الهادي بأسرها بنسبة تبلغ ٥٠٪ من إجمالي الناتج الداخلي العالمي في عام ٢٠٠٠ بعد أن بلغت الآن ٤٣٪ منه وأن تتحول المنطقة إلى مركز جذب للقوة الاقتصادية العالمية[١١] .

من الممكن أيضا أن نفترض أن العقود القليلة القادمة ستشهد استمراراً لاتجاه أعرض وهو التكاليف الخرافية لسباق التسلح ، فمن الثوابت القليلة في التاريخ الارتفاع المطرد في معدلات الالتزام بالإنفاق العسكري[١٢] ، وإذا صح هذا بالنسبة لحروب القرن ١٨ وسباقات التسلح فيه فإنه يصدق بصورة أكبر على القرن الحالى حيث تتضاعف تكاليف السلاح الأحدث ، ففي حين كان رجال الدولة في عصر **إدوارد** قد فزعوا من تكاليف السفينة الحربية قبل ١٩١٤ والتي بلغت ٢,٥ مليون جنيه فإنهم قد يجن جنونهم إذا علموا أنها تكلف اليوم ١٢٠ مليوناً وأكثر لمجرد إحلال فرقاطة واحدة ، والمشرعون الأميريكيون الذين وافقوا بسهولة على تخصيص أموال لصنع آلات القاذفات من طراز (ب ١٧) في أواخر الثلاثينيات يجفلون اليوم من تقديرات وزارة الدفاع الأميريكية بأن القاذفة الجديدة (ب ١) ستكلف ما يزيد على ٢٠٠ مليار دولار لإنتاج مائة طائرة فقط[١٣] ، وتعد هذه المشكلات دليلا على تحول صناعة السلاح اليوم عن التصنيع التجاري الخاضع لقوانين السوق الحرة ، فصناعة السلاح مركزة عادة في عدة شركات عملاقة قليلة العدد التي لها علاقات خاصة بأقسامها في داخل وزارة الدفاع ، وغالبا ما تجد حماية من عمليات السوق عن طريق منح الدولة لعقود احتكارية وضمانات لمنتجات لن يستهلكها إلا هى (وبعض الدول الصديقة) وحتى في حالة الشركات

العملاقة مثل (آ ى بى إم) و(جنرال موتورز) كان عليها أن تكافح في مواجهة منافسة مصيرية للفوز بمجرد سهم من الأسواق الداخلية والخارجية التى تعد الجودة وذوق المستهلك والسعر فيها متغيرات حيوية[١٤] ، وإذا كان صحيحاً أن انفلات التطورات التقنية والعلمية منذ أواخر القرن ١٩ قد أدى بأصحاب الصناعات العسكرية إلى الدخول في علاقات مع الحكومات التى حادت عن معايير حرية السوق[١٥] فإن السرعة الحالية لهذه الزيادة تثير الفزع ، فقد تبتلع طائرة واحدة كل ميزانية البنتاجون عام ٢٠٢٠ ، بل إن هذه الجهود من المستبعد أن تعكس الاتجاه إلى أسلحة أقل عددا وأعلى كلفة .

ويرجع هذا الأمر إلى ازدياد تعقيد الأسلحة كالطائرة المقاتلة الحديثة التى قد تشتمل على مائة ألف قطعة منفصلة ، كما يرجع كذلك إلى استمرار سباق التسلح في البر وفي أعماق المحيطات وفي الجو بل وفي الفضاء ، وإذا كان أكبر سباق من هذا النوع هو الذى يجرى بين حلفى (شمال الأطلنطي) و(وارسو) فهناك سباقات أخرى على نطاق أضيق في الشرق الأوسط وأفريقيا وأميريكا اللاتينية وعبر آسيا من إيران إلى كوريا ، والنتيجة انفجار في النفقات العسكرية في العالم الثالث ومبيعات أسلحة على نطاق واسع ، ففي عام ١٩٨٤ فاقت واردات السلاح العالمية التي بلغت ٣٥ مليار دولار التجارة العالمية في الحبوب (٣٣ مليارا) ، وفي العام التالي بلغت النفقات العسكرية العالمية ما يزيد على ٩٤٠ مليار دولار ، وعلى رأس دول العالم في هذا الميدان كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حيث خصص كل منهما ٢٥٠ مليار دولار سنوياً للدفاع وسرعان ما يزداد هذا الرقم ليصبح ٣٠٠ مليار في المستقبل القريب ، وكأن النفقات العسكرية في معظم الدول تستولى على جزء متزايد من الموازنات الحكومية وإجمالي الناتج القومي ولم يَحُل دون تصاعدها سوى الضعف الاقتصادي ونقص العملات الحرة وما إليها لا عن التزام أصيل بخفض النفقات العسكرية[١٦] ، إن « عسكرة الاقتصاد العالمى » تتقدم اليوم بسرعة فاقت تقدمها في خلال جيل بأكمله[١٧] .

هذان الاتجاهان – أى نمط النمو غير المتساوى والتوازنات الإنتاجية العالمية التى آلت إلى حوض المحيط الهادى – والتكاليف العالية للأسلحة والجيوش تعد تطورات منفصلة بالطبع ، ولكن من الواضح في الوقت نفسه أنها تتفاعل فيما بينها ، وتقود هذين الاتجاهين دينامية التغيير التقنى والصناعي ، ويرتكزان على الاقتصاد القومي ، الأول بانعاش الثروة والإنتاجية بمعدلات أسرع أو أبطأ وبنشر الرخاء في بعض المجتمعات دون غيرها ، والآخر باستهلاك الموارد القومية التى لا تقاس بكم رأس المال المستثمر والمواد الخام وحَسْب بل ونصيب الدولة من العلماء والمهندسين المشاركين في الإنتاج العسكرى ، ورغم الزعم بأن النفقات الدفاعية يمكن أن تكون لها آثار تجارية اقتصادية معينة فإنه من الصعب القول بأن الإنفاق الزائد على التسلح لا يضر بالنمو الاقتصادي[١٨] ، وقد تبهرك مؤسسة عسكرية ضخمة إذا نظرت إليها ، ولكن إذا لم تكن تلك المؤسسة قائمة على أساس متين فإنها تتعرض للانهيار في المستقبل .

ولهذين الاتجاهين آثار اجتماعية اقتصادية وسياسة عميقة ، فتباطؤ النمو فى دولة ما يصيب الروح المعنوية العامة بالإحباط ويؤدي إلى السخط والجدل حول أولويات الإنفاق القومي ، ومن ناحية أخرى فإن سرعة النمو التقني والصناعي له أيضا عواقبه وخاصة على المجتمع غير الصناعي ، وقد تفيد النفقات الكبيرة على التسلح بعض صناعات محددة فى الاقتصاد القومي ولكنها يمكن كذلك أن تؤدى إلى تحويل الموارد عن شرائح محددة في المجتمع وقد تجعل الاقتصاد القومى أقل قدرة على مواجهة التحديات التجارية من جانب الدول الأخرى ، فما لم يكن ثمة عدو على الأبواب كان ارتفاع النفقات الدفاعية في هذا القرن دائما ما يثير جدلا حول المواجهة بين « المدفع والزبد » وحول العلاقة بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية[١٩] .

وهناك توتر مشهود اليوم بين كيان الأمة في عالم سياسي عسكري فوضوي وكيانها في عالم اقتصادي حر ، بين بحثها عن الأمن الاستراتيجي من ناحية وعن الأمن الاقتصادي من ناحية أخرى وكلها أشياء تتضرر من النفقات الزائدة على

التسلح .

ويحتدم التوتر بين هذه الأهداف المتضاربة في أواخر القرن العشرين بسبب وجود عدة « نماذج » بديلة يمكن تقليدها ، فمن ناحية ، هناك دول ناجحة تماما على الصعيد التجاري وخاصةً في آسيا كاليابان وهونج كونج وغيرهما ، ونتيجة لذلك فقد حافظت هذه الدول على مستوى من الإنفاق العسكري يكفي للحفاظ على سيادتها الوطنية ، ومن ناحية أخرى هناك اقتصاديات عسكرية عديدة كفيتنام في جنوب شرق آسيا وإيران والعراق في حربهما الطويلة وإسرائيل وجيرانها الغيورين في الشرق الأدني بل والاتحاد السوفيتي نفسه ، وجميعها تخصص ما يزيد على ١٠٪ من إجمالي ناتجها القومي للنفقات العسكرية سنويا ، وبينما تؤمن هذه الدول بضرورة الإبقاء على هذه المعدلات لضمان أمنها القومى ، فإنها تظل تعاني تحويل الموارد عن الأهداف الإنتاجية السلمية ، وبين قطبى الدول التجارية والحربية ــ إن صح التعبير ــ نجد بقية الأمم على ظهر هذا الكوكب غير مقتنعة بأن هذا العالم مكان آمن بدرجة تسمح لها بخفض نفقاتها العسكرية إلى مستوى اليابان ، وتدرك أن هناك تبادلا بين الأمن العسكري القصير المدي والأمن الاقتصادي طويل المدي ، وفي العديد من القوى الكبرى يدرك واضعو الخطط أن عليهم أن يوازنوا بين تصاعد تكاليف الأسلحة وبين الاستثمار الإنتاجى والمتطلبات الاجتماعية المتصاعدة مما يجعل مسألة تخصيص الأولويات الإنفاقية مهمة في غاية الصعوبة .

والعمل المطلوب من كل الهيئات الحاكمة ــ والعالم يتجه صوب القرن الحادي والعشرين ــ ذو ثلاثة أوجه : أن تقدم الأمن العسكري لمصالحها القومية وأن تفيَ بالاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية لمواطنيها وأن تعمل على تأمين نسبة ثابتة من النمو ، وتعد مسألة تحقيق هذه الأمور الثلاثة في مدة زمنية معقولة أمراً في غاية الصعوبة نظرا لتفاوت خطى التغيير التكنولوجي والتجاري وتأرجح السياسة الدولية ، وتحقيق المطلبين الأولين دون الثالث يؤدي حتماً إلى إخفاق على المدى البعيد وهو المصير الذي آلت إليه كل المجتمعات البطيئة النمو والتي فشلت في التكيف

مع ديناميات القوة العالمية ، وكما يشير أحد خبراء الاقتصاد فإنه « من الصعب تصور ذلك ولكن الحقيقة أن أية دولة يتخلف فيها معدل النمو الإنتاجى بنسبة ١٪ عن سائر الدول على مدى قرن يمكن – كما حدث لإنجلترا – أن تتحول عن مكانتها كرائدة صناعية إلى اقتصاد هش وهو حال إنجلترا اليوم »(٢٠) .

يركز باقى هذا الباب على هذه المسألة وهى مدى قدرة الدول الكبرى أو مدى عجزها عن تنفيذ هذه المهمة ، ولا حاجة للتأكيد على أن متطلبات الدفاع ونفقات الأمن العسكرى والاحتياجات الاجتماعية الاستهلاكية والاستثمارات بهدف النمو .تحوى تنافسا ثلاثيا على الموارد وليس ثمة حل حاسم لهذا التوتر سوى تحقيق درجة معقولة من الانسجام ولو أن ذلك يعتمد على التأثر بالظروف القومية لاعلى التعريف النظري للتوازن ، فالدولة التي يحيط بها جيران معادون تتجه إلى تخصيص جزء للأمن العسكري من مواردها يفوق ما تخصصه دولة لا يحس مواطنوها بنفس الدرجة من الخطر ، والدولة الغنية بمواردها الطبيعية يسهل عليها أن تفي بمتطلبات المدفع والزبد معا ، والدولة العازمة على تحقيق درجة من التنمية الاقتصادية للحاق بركب الدول الأخرى تكون لها أولويات مختلفة عن أولويات دول على شفا الحرب ، وتمثل الجغرافيا والسياسة والثقافة ضماناً أكيداً لحقيقة أن الحل بالنسبة لدولة ما لا يمكن أن يصلح بحذافيره لدولة أخرى ، ولكن تبقى المقولة التالية سارية في كل الأحوال وهى أن أية دولة كبرى لا يمكن أن تحتفظ بمكانتها الرائدة لمدة طويلة بدون تحقيق توازن دقيق بين المتطلبات المتنافسة للدفاع والاستهلاك والاستثمار .

التوازن الصينى

ليس ثمة مكان ينطبق عليه ما سبق بهذه الدرجة من الإلحاح كما هو في الصين التي تعد أفقر قوة كبرى وأضعفها من حيث الموقع الاستراتيجي ، ولكن إذا كانت الصين تعاني بعض المصاعب الحادة فإن قيادتها الراهنة تبدو في حالة تطوير لاستراتيجية كبرى أشد تماسكاً وتوجهاً من موسكو وواشنطن وطوكيو فضلاً

عن أوروبا الغربية ، وبينما تشتد القيود المفروضة على الصين من الناحية المادية فإن هناك درجة من النمو الاقتصادى لو استمرت لكانت واعدة بتحويل مصير البلاد في غضون عقود قلائل .

ونقاط ضعف الصين معروفة ولا تحتاج سوى بعض التذكير بها هاهنا ، فعلى المستويين الدبلوماسي والاستراتيجي تعتبر بكين نفسها معزولة ومحاصرة ، وإذا كان هذا يرجع إلى السياسات التي رسمها **ماو** تجاه جيران الصين فقد نجم كذلك عن تنافس القوى الكبرى الأخرى في آسيا وأطماعها فيها في العقود السابقة ، فلم تنمح بعد ذكريات العدوان الياباني من أذهان الصينيين ، مما يفسر الحذر الذى تتبعه قيادة بكين إزاء النمو الهائل الذى حققته اليابان في السنوات الأخيرة ، ورغم دفء العلاقات مع واشنطن في السبعينيات فإن الصين لا تزال تنظر إلى الولايات المتحدة بشيء من الشك وخاصة في ظل نظام جمهوري شديد الحماس لبناء معسكر مناهض لروسيا تبدو مظاهره واضحة في التقارب مع تايوان والتدخل ضد دول العالم الثالث والحركات الثورية التى تدعمها بكين ، وتبقي مشكلة تايوان مشكلة شائكة ، وظلت علاقات الصين بالهند فاترة تعقدها الروابط بكل من باكستان وروسيا ، ورغم جهود التودد من جانب موسكو فإن الصين لا تزال ترى في الاتحاد السوفيتي الخطر الخارجى الأكبر لا بسبب الفرق الروسية والطائرات المنشورة على طول الحدود وحسب بل ونتيجة لغزو أفغانستان عسكرياً والتوسع الفيتنامي بتأييد روسيا إلى الجنوب ، وهكذا فإن الصين تفكر في « طوق الحصار » حولها – كما فعل الألمان في بواكير هذا القرن – في محاولتها لتعزيز مكانتها في النظام العالمي[٢١] .

كما أن البلاد يجب أن تتدبر هذه المجموعة الغريبة من المهام الدبلوماسية وهى في حالتها هذه من الضعف النسبي من الناحيتين العسكرية والاقتصادية إذا قيست بمنافسيها الكبار ، فرغم ضخامة الجيش الصينى من الناحية العددية فإنه يظل متخلفاً في تجهيزاته الحديثة ، فمعظم دباباته وطائراته وسفنه الحربية لا تزيد عن نسخ محلية للنماذج الروسية والغربية التي حصلت عليها الصين من قبل ، كما أن الافتقار إلى

العملات الصعبة ورفض البلاد للاعتماد على دول أخرى قد أبقى على صفقات السلاح الأجنبية عند حدها الأدنى ، أضف إلى ذلك ضعف الدفاعية الحربية بسبب الهجوم الماوى على الاحتراف في الجيش وتفضيل ميليشيات الفلاحين وهو الحل الخيالي اليوتوبي الذى كانت له فعالية طفيفة في حروب الحدود مع فيتنام التي قامت قواتها المحنكة المدربة بقتل ٢٦ ألف صيني وإصابة ٣٧ ألفا آخرين[٢٢] ، ومن الناحية الاقتصادية فإن الصين لا تزال متخلفة ، فرغم محاولات اصلاح أرقام إجمالي الناتج القومي الفردي حسب المعايير الغربية[٢٣] فإن الرقم لا يزال لا يزيد على ٥٠٠ دولار مقارنة برقم ١٣ ألف دولار لدى العديد من الدول الرأسمالية و ٥ آلاف دولار لدى الاتحاد السوفيتي ، ونظراً لزيادة سكانها من مليار نسمة في الوقت الراهن إلى ١,٢ أو ١,٣ مليار نسمة في عام ٢٠٠٠ فإن احتمالات تحقيق زيادات ملحوظة في الدخل الفردي ليست أكيدة ، ولا حاجة للقول بأن مصاعب حكم دولة تضم هذا العدد من البشر وتحقيق توازن بين مختلف الطوائف والتوجهات وتحقيق التنمية بدون اضطرابات اجتماعية وعقائدية تمثل محكا لاختبار أشد القيادات مرونة في بكين ، ولا يقدم تاريخ الصين الداخلي في القرن الماضي أية سوابق مشجعة لاستراتيجيات تنموية طويلة المدى .

إلا أن مؤشرات الاصلاح التي في الصين في السنوات القليلة الماضية تبشر بالكثير ، وتدل على أن حقبة دنج زياوبنج الراهنة سينظر إليها ذات يوم على أنها تضارع حقبة **كولبير** في فرنسا أو المراحل المبكرة من حكم **فردريك العظيم** أو اليابان في عهد إصلاحات ما بعد **ميبجي** ، **فهذه دولة تجاهد لتحسين قوتها بكل الوسائل العملية ، وتشمل مثل هذه الاستراتيجية القدرة على رؤية كيفية الترابط بين الجوانب المستقلة لسياسة الحكومة ، ومن ثم فهي تشمل محاولة إيجاد عملية توازن معقدة بين سرعة التحول وكم الموارد التي يجب توجيهها للاحتياجات الآنية والمتطلبات الآجله والتنسيق بين متطلبات البلاد داخلياً وخارجياً والسبل التي يتم بها التوفيق بين العقيدة والتطبيق في دولة لا يزال بها نظام ماركسي**

« معدل » ، والسجل حتى الآن يعد حافلا بالإنجازات .

ويمكن ملاحظة هذه الإنجازات مثلا في الأساليب التي تحولت بها القوات المسلحة الصينية في أعقاب اضطرابات الستينيات ، فبعد خفض « جيش التحرير الشعبي » من ٤,٢ إلى ٣ ملايين فرد فإنه في الحقيقة دعم للقوة الحقيقية لأن جزءاً كبيراً منهم كان في الحقيقة قوات تعزيزات تستخدم في الإنشاءات الحديدية والمهام المدنية ، وتعد إعادة الزى العسكرى والرتب (التى كان **ماو** قد ألغاها بدعوى أنها « برجوازية ») مظهرين خارجيين لهذا التطور[٢٤] ، وإلى جانب ذلك ستسير عملية تحديث السلاح الصينى على نطاق واسع ، فستحصل البحرية على أعداد جديدة من السفن كما قامت البحرية بإنشاء أسطول كبير من الغواصات التقليدية (١٠٧ عام ١٩٨٥) مما جعل منها ثالث أكبر قوة في العالم في هذا المجال ، وتستخدم دباباتها اليوم آلات تحديد أهداف تعمل بالليزر ، كما تحولت طائراتها إلى القدرة على العمل في جميع الأجواء ومزودة برادارات حديثة ، وقد صحبت هذا كله مناورات واسعة النطاق تحت ظروف حربية حديثة[٢٥] وإعادة النظر في استراتيجية « الدفاع الأمامى » على الحدود مع روسيا والتحول إلى « الهجوم المضاد » وراء الحدود المكشوفة ، كما تجرى البحرية تجارب على نطاق أكبر كثيراً ، ففي ١٩٨٠ قامت قوة مؤلفة من ١٨ سفينة بمهمة طولها ثمانية آلاف ميل بحري في جنوب الهادي فيما يتعلق بتجارب الصين الأخيرة على الصواريخ البالستية عابرة القارات .

ومن المظاهر الباهرة لظهور الصين كقوة كبرى من الناحية العسكرية النمو السريع جدا للتكنولوجيا النووية بها ، فرغم أن أولى تجاربها أجريت في عهد **ماو** إلا أنه أعلن احتقاره لهذا النوع من الأسلحة بتفضيله لمميزات « الحرب الشعبية » ، أما قيادة **دنج** فقد عزمت على أخذ الصين إلى مصاف الدول العسكرية الحديثة بأسرع ما يمكن ، ففي ١٩٨٠ قامت الصين بإجراء تجارب على صواريخ بالستية عابرة للقارات طول مداها سبعة آلاف ميل بحرى[٢٦] ، وبعد عام قام أحد صواريخها

بإطلاق ثلاثة أقمار صناعية فضائية مما يعد مؤشرا على حيازة تكنولوجيا الصواريخ متعددة الرؤوس الحربية ، ومعظم قوة الصين النووية برية ومتوسطة المدى ولكن ضمت إليها صواريخ بالستية عابرة للقارات وأسطولا من الغواصات حاملة الصواريخ ، ومنذ ١٩٨٢ بدأت الصين في إجراء تجارب على إطلاق صواريخ بالستية من غواصات والعمل على تطوير مداها ودقة تصويبها ، كما أن هناك تقارير عن تجارب الصين على الأسلحة النووية التكتيكية ، ويدعم كل هذا عمل بحثي ذري واسع النطاق ورفض تجميد تطوير الأسلحة النووية والذى تنادي به اتفاقيات الحد من التسلح الدولية لأن هذا لن يساعد سوى القوى الكبرى القائمة بالفعل .

وفي مقابل هذه الأدلة على التقدم التقني العسكرى هناك نقاط ضعف ظاهرة ، فهناك دائما فترة زمنية تفصل بين إنتاج نوع جديد من الأسلحة وبين حيازة أعداد كبيرة منه ، ويتضح هذا في دولة ليست ثرية في مواردها المالية والعلمية ، وهناك انتكاسات تفوق مسيرة الصين نحو تحقيق مساواة عسكرية حقيقية مع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، فأسطولها رغم ما يجريه من تجارب في المحيط الهادي لا يزال بعيدا عن كونه أسطول « مياه زرقاء » وستظل قوة غواصاتها حاملة الصواريخ متخلفة عن نظيرتها لدي القوتين الكبريين اللتين تصبان الأموال صباً في تطوير أنواع عملاقة (أوهايو وألفا) لها قدرة أكبر على الغوص إلى أعماق أبعد وبسرعة أعلى من أية غواصة سابقة[٢٧] ، وطالما أن الصين لا تنفق سوى ١ : ٨ مما تنفقه القوتان العظميان على الدفاع فليس ثمة سبيل لكى تحقق تكافؤاً تاماً .

ولكن القدرات العسكرية الراهنة للصين تعطيها نفوذاً وقوة تفوق ما كان لها منذ عدة سنوات ، فتحسن التدريب والتنظيم والإعداد يضع جيش التحرير الشعبي في مكان أفضل في مواجهة منافسين إقليميين كفيتنام والهند وتايوان مما كان عليه منذ عقود قلائل ، بل ولم يعد التوازن العسكري أمام الاتحاد السوفيتي راجحاً لصالح موسكو بنفس الدرجة ، وإذا ما أدت نزاعات مستقبلية في آسيا إلى نشوب حرب صينية سوفيتية فقد تجد موسكو صعوبة سياسية في توجيه ضربات نووية

ثقيلة إلى الصين بسبب رد الفعل العالمي وغموض رد الفعل الأميريكي ، ولكن إذا استخدمت « الخيار النووي » فلا ضمان للقوات المسلحة السوفيتية بالقدرة على تدمير نظم الصواريخ الصينية البرية والبحرية قبل أن تقوم الأخيرة بالرد الانتقامي ، ومن ناحية أخرى إذا نشب قتال تقليدي فإن المأزق السوفيتي يظل حادا ، فيمكن إدراك مدى جدية موسكو في احتمال نشوب حرب من قيامها بنشر ٥٠ فرقة من القوات الروسية في منطقتيها العسكريتين شرقي الأورال ، وفي حين يمكن افتراض أن هذه القوات يمكن أن تواجه الفرق الصينية السبعين في المواجهة فإن تفوقها لا يكفي لضمان إحراز انتصار حاسم[٢٨] ، وإذا حدث فإن الأصداء الاستراتيجية لذلك ستمتد إلى ما هو أبعد من منطقة منغوليا .

إلا أن أهم جوانب القوة القتالية الصينية تكمن في النمو السريع لاقتصادها خلال العقود القليلة الماضية والذى يحتمل أن يستمر في المستقبل ، وحتى قبل إحكام قبضة الشيوعية كانت الصين قوة صناعية كبيرة ولو أن هذا كان مختفياً وراء حجم البلاد الهائل وطغيان الزراعة على غالبية سكان البلاد وعواقب الحروب الأهلية ، وأدى قيام نظام ماركسي في البلاد وحلول السلام الداخلي إلى انطلاق عجلة الإنتاج ، وشجعت الدولة كلا من النمو الزراعي والنمو الصناعي ، ويقول أحد المراقبين إن « الصين حققت معدلات نمو في الزراعة والصناعة منذ ١٩٥٢ بنسبة ١٠٪ و ٣٪ على التوالى سنويا ومعدلات نمو في إجمالي الناتج القومي بنسبة ٥ — ٦٪ سنويا[٢٩] ، وهذه معدلات هائلة لدولة في ضخامة الصين سكانياً ، وفي أواخر السبعينيات كان الاقتصاد الصناعى الصيني في حجم اقتصاد الاتحاد السوفيتي واليابان في عام ١٩٦١[٣٠] ، وجدير بالذكر أن هذه المعدلات التنموية تشمل حقبة ما يسمى « بالطفرة الكبرى إلى الأمام » في عامي ٨ — ١٩٥٩ ، وقد أدى الانشقاق على روسيا وسحب الأموال والعلماء السوفيت في أوائل الستينيات واضطرابات « الثورة الثقافية » إلى تدمير البرنامج الصناعي وتقويض أركان النظام التعليمي والعلمي قرابة جيل بأكمله ، ولولا هذه الأحداث لكانت الصين قد

حققت معدلات تنمية أسرع ، وهو ما يتضح من تحقيق الإصلاحات التي قادها دنج لمعدل نمو زراعى قدره ٨٪ ونمو صناعى قدره ١٢٪[٣١] .

ويبقى القطاع الزراعى بمثابة فرصة للصين ونقطة ضعفها في آن معا ، فأساليب زراعة الأرز المغمور في شرق آسيا تعد مثمرة في محصولها لكل هكتار إلا أنها تستخدم كثافة هائلة من الأيدي العاملة مما يجعل من الصعب تطبيق الأساليب الآلية للزراعة المستخدمة مثلا في السهول الأميريكية ، ولكن لما كانت الزراعة تشكل ٣٠٪ من إجمالي الناتج الداخلي للصين وتستوعب ٧٠٪ من سكانها فإن أى تدهور لهذا القطاع سيجلب الدمار لاقتصادها بأسره كما حدث في الاتحاد السوفيتي ، ويضاف إلى هذا عنصر القنبلة السكانية الموقوتة ، فتحاول الصين أن تقدم الغذاء لمليار نسمة من مساحة ٢٥٠ مليون فدان من الأرض الصالحة للزراعة (مقارنة بمساحة ٤٠٠ مليون فدان لإطعام ٢٣٠ مليون نسمة في الولايات المتحدة)[٣٢] ، فهل يمكن لها أن تطعم ٢٠٠ مليون آخرين في عام ٢٠٠٠ دون اعتماد متزايد على استيراد الغذاء بما له من عواقب استراتيجية على ميزان المدفوعات ؟ من الصعب إيجاد رد على هذا السؤال الجوهري ويعود ذلك إلى عدة أدلة متباينة يشير إليها الخبراء ، تدهورت صادرات الصين من المواد الغذائية بالتدريج خلال العقود الثلاثة الماضية ، وفي عام ١٩٨٠ تحولت إلى مستورد[٣٣] ، ومن ناحية أخرى تكرس الحكومة الصينية موارد علمية مكثفة لتحقيق « ثورة خضراء » على النمط الهندي ، وأدى تشجيع دنج للإصلاحات الاقتصادية الملائمة للسوق إلى زيادات هائلة في إنتاج الأغذية خلال السنوات الخمس الماضية ، وبين ٧٩ و ١٩٨٣ حين كان معظم العالم يعاني كساداً اقتصادياً زاد الصينيون العاملون بالزراعة وتعدادهم ٨٠٠ مليون نسمة من دخولهم بنسبة تصل إلى ٧٠٪ ، وفي عام ١٩٨٥ أنتج الصينيون مائة مليون طن زيادة في الحبوب على ما أنتجوه قبل ذلك بعشر سنوات وهى أعلى طفرة يتم تسجيلها[٣٤] ، ومع الزيادة السكانية والتحول إلى الوفاء بالاحتياجات الاستهلاكية ستزداد الضغوط للإبقاء على هذا المعـدل في الاستهلاك

الزراعي ، ولكن مساحة الأرض المزروعة تظل محددة ، ومن المحتوم أن تتباطأ زيادة المحاصيل الناتجة عن مضاعفات الأسمدة ، ولكن تشير الدلائل إلى أن الصين عازمة على الحفاظ على هذا التوازن بدرجة كبيرة من النجاح .

إن مستقبل الاتجاه الصيني نحو التصنيع له أهمية كبيرة ، وقد حال دونه الافتقار إلى القوة الشرائية الاستهلاكية وسنوات طويلة من سيطرة الدولة على النمط الروسي والأوروبي الشرقي ، وقد أدى « تحرير » الاقتصاد في السنوات القليلة الماضية(٣٥) إلى زيادات هائلة في الناتج الصناعي وإلى زيادة في المشكلات أيضا ، فقد أزعج إيجاد عشرات الآلاف من الأعمال الخاصة مشرعي الحزب العقائديين وأدى ارتفاع الأسعار إلى تذمر العمال في الحضر ممن لم تزد أجورهم بنسبة موازية للفلاحين أو أصحاب الأعمال الخاصة ، كما أن انتعاش التجارة الخارجية قد أدى إلى امتصاص المنتجات الصناعية المستوردة وبالتالى إلى عجز في الميزان التجاري ، وكانت التصريحات التى أدلى بها **زياو زيانج** رئيس الوزراء الصيني عام ١٩٨٦ بأن « الأمور قد خرجت من طورها قليلاً » وأن « التماسك » مطلوب لبعض الوقت بمثابة مؤشرات إلى بقاء المشكلات الداخلية والعقائدية(٣٦) .

ورغم ذلك فإنه لمن المثير للدهشة أن حتى معدل النمو المنخفض قد تم التخطيط له ليبقى عند نسبة ٧,٥٪ سنويا في السنوات القادمة (في مقابل معدل ١٠٪ في المدة من ١٩٨١) ، وهذا في حد ذاته سيضاعف إجمالى الناتج القومى الصينى في أقل من عشر سنوات ، ولكن يبدو أن خبراء الاقتصاد ــ ولأسباب عدة ــ يشعرون بأن مثل هذا الهدف يمكن تحقيقه ، ففي المقام الأول نجد أن معدل الإدخارات والاستثمارات الصينية يتجاوز نسبة ٣٠٪ من إجمالى الناتج القومى منذ ١٩٧٠ ، وفي حين يؤدى ذلك إلى مشكلات في نسبة الاستهلاك فإنه يعنى أيضاً وجود أموال متوفرة للاستثمار الإنتاجي ، ثانياً هناك فرص ضخمة في توفير التكاليف ، فقد كانت الصين من بين أشد الدول تبذيراً في استهلاك الطاقة ، إلا أن إصلاحات الطاقة لما بعد ١٩٧٨ قد أدت إلى خفض تكاليف الصناعة مما وفر

المال للاستثمار في مجالات أخرى أو للاستهلاك[٣٧]، كما بدأت الصين الآن في الخلاص من آثار « الثورة الثقافية »، فبعد ما يزيد على عشر سنوات ظلت خلالها الجامعات ومعاهد الأبحاث مغلقة كان لابد من أن يستغرق الأمر بعض الوقت لكي تلحق بالتطورات العلمية والتقنية التى حدثت في أماكن أخرى، « فتم إيفاد آلاف العلماء إلى الولايات المتحدة والدول الغربية في أواخر السبعينيات لمدة عام أو عامين، وفي عام ١٩٩٠ من المؤكد أن الصين ستكون لديها كوادر من آلاف العلماء والفنيين بالإضافة إلى عشرات الآلاف ممن تم تدريبهم في الداخل سيكونون على أهبة الاستعداد لتنفيذ البرامج المطلوبة للأخذ بيد الصين إلى المستويات الدولية في التكنولوجيا الصناعية »[٣٨]، ونظراً لرغبة حكومة بكين في السيطرة على مستوى التجارة الخارجية ومحتواها فإنه من المتوقع أن يتم اختيارها للواردات التي تعين على تحقيق النمو الاقتصادي.

إن أشد جوانب الاندفاع الصيني نحو التنمية تميزاً هى إحكام قبضتها على النفقات العسكرية بحيث لا تستهلك القوات المسلحة موارد مطلوبة في مجالات أخرى، فمن وجهة نظر **دنج** لابد من الإبقاء على الدفاع في المرتبة الرابعة من بين « مجالات التحديث الأربعة » بعد الزراعة والصناعة والعلوم، ورغم صعوبة الحصول على أرقام دقيقة للنفقات الدفاعية الصينية[٣٩] بسبب اختلاف طرق الحساب فإنه من الواضح أن الجزء المخصص من إجمالي الناتج القومي للقوات المسلحة آخذ في الانخفاض منذ ١٥ سنة، فانخفض من ١٧,٤٪ عام ١٩٧١ إلى ٧,٥٪ عام ١٩٨٥[٤٠] مما قد يؤدي إلى حدوث تذمر في الجيش وزيادة في الجدل الداخلي حول الأولويات والسياسات الاقتصادية، ولابد أنها سترتفع إذا ما وقعت صدامات على الحدود في الشمال أو الجنوب، إلا أن ضرورة الإبقاء على النفقات الدفاعية في الخلف تعد أهم مؤشر على التزام الصين الشديد بتحقيق التنمية الاقتصادية وتقف على النقيض من انشغال السوفيت بالأمن العسكري والتزام إدارة **ريجان** بصب الأموال في جعبة الأفرع العسكرية، وفي ضوء إجمالي الناتج القومي الصيني

الراهن[٤١] لن تكون هناك مشكلة إذا تمت زيادة حجم نفقاتها البالغ حالياً ٣٠ مليار دولار على الدفاع ، وإذا كانت بكين قد أحجمت عن زيادتها اختيارياً فهذا إنما يدل على إيمانها بأن الأمن على المدى البعيد لن يتحقق إلا بمضاعفة إنتاجها وثروتها الحاضرة عدة مرات .

والأحداث الوحيدة التي قد تكسر هذا النمو هي نشوب حرب مع الاتحاد السوفيتي أو الدخول في غمار اضطرابات طويلة سياسية على شاكلة « الثورة الثقافية » ، إن مشكلات الإدارة والطاقة والزراعة في الصين خطيرة إلا أنها مشكلات واجهتها كل الدول النامية وتغلبت عليها في مسيرتها نحو التنمية[٤٢] ، وإذا كانت هذه العبارة وردية فإنها تشحب إذا ما قورنت بالحسابات الأخيرة التي قامت بها الايكونوميست من أنه إذا أبقت الصين على متوسط ٨٪ من النمو السنوى فإنها ستتجاوز إجمالي الدخل القومي البريطاني والإيطالي قبل عام ٢٠٠٠ وتفوق أية قوة أوروبية في عام ٢٠٢٠[٤٣] .

إن أكبر خطأ هو افتراض أن هذا التصور بكل ما يرتكز إليه من عوامل سينجح بهذه الدرجة من الدقة ، إلا أن النقطة الرئيسية هى أن الصين سيكون لديها إجمالي دخل قومي ضخم خلال مدة زمنية وجيزة نسبياً وتصد وقوع كارثة مروعة ، وبينما ستظل فقيرة نسبياً من حيث الدخل الفردي فإنها حتما ستكون أغنى مما هى اليوم .

هناك ثلاث نقاط أخرى عن تأثير الصين المستقبلي على المسرح الدولى ، أولها وأقلها أهمية هاهنا أنه في حين أن النمو الاقتصادي للبلاد سينعش تجارتها الخارجية فإنه من المستحيل أن يحولها إلى ألمانيا غربية أو يابان أخرى ، فالحجم الضخم للسوق الداخلية لدولة في حجم الصين وتعدادها السكاني وقاعدتها من المواد الخام يجعل من المستبعد تماماً أن تتحول يوماً إلى دولة تعتمد على التجارة الخارجية[٤٤] ، ولكن من المحتمل أن تصبح الصين منتجاً هاماً للسلع منخفضة التكاليف كالنسيج والتي تساعد على الوفاء بأثمان التكنولوجيا الغربية أو حتى الروسية ، فسيبقى حصول الصين على التقنية الأجنبية والمعدات وأساليب الإنتاج على الدوام خاضعاً

للمتطلبات الكبرى لتحقيق التوازن الصينى ، ولا يتنافى هذا مع انضمام الصين مؤخراً لعضوية البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والذى لا يشير إلى انضمام الصين إلى « العالم الحر » بقدر ما يشير إلى اتجاهها إلى الأسواق الخارجية والحصول على القروض طويلة الأجل من خلال الهيئات الدولية لا من خلال « صفقات » من جانب واحد مع قوة كبرى أو بنوك خاصة ، أى أن هذه التحركات تحمى مكانة الصين واستقلالها ، والنقطة الثانية منفصلة عن الأولى ولكنها تتعلق بها ، ففي حين كان يبدو أن نظام ماو في الستينيات كان يستلذ بصدامات الحدود من آن لآخر فإن بكين الآن تفضل الحفاظ على علاقات سلمية مع جيرانها حتى من تنظر إليهم نظرة ارتياب منهم ، فكما سبقت الإشارة يعد السلام مسألة محورية بالنسبة لاستراتيجية دنج الاقتصادية ، وقد يكون صحيحا[٤٥] أن الصين تشعر بالاسترخاء في علاقاتها بموسكو لأن ما حققته من تطوير عسكري ذاتي قد خلق توازنا في آسيا الوسطى .

ولكن إذا كانت نوايا الصين السلمية تؤكد على عزمها على الحفاظ على استقلالها التام ومدى استنكارها للتدخلات العسكرية من جانب القوتين الكبريين في الخارج ، بل التزم الصينيون الحذر تجاه اليابان بتقييد حجم صادراتها ووارداتها معها وتحذير طوكيو من المشاركة في تنمية سيبريا[٤٦] ، أما بالنسبة لواشنطن وموسكو فإن الصين تمثل خطراً كبيراً ، فلم تؤد المقترحات السوفيتية لتحسين العلاقات وإعادة العلماء السوفيت إلى الصين في أوائل ١٩٨٦ إلى تغيير الموقف الصينى وهو عدم تحسين العلاقات مالم تقدم موسكو تنازلات في النقاط الثلاث الأساسية وهى غزو السوفيت لأفغانستان ودعمهم لفيتنام وحدود آسيا الوسطى وأمنها[٤٧] ، ومن ناحية أخرى تعرضت سياسات واشنطن في أميريكا اللاتينية والشرق الأوسط لانتقادات صينية ، ونظراً لكون الصين من الدول الأقل تقدماً والأكثر حيطة تجاه نزعة السيطرة لدى الرجل الأبيض على العالم فقد نشطت في انتقاد تدخلات القوتين العظميين ولو إلى درجة تقل عما كانت عليه في عهد ماو ،

ورغم عداوتها للنوايا الروسية في آسيا فإن الصين لا تزال تلزم الشك تجاه كيفية وتوقيت اللعب بالورقة الصينية[٤٨] ، فمن وجهة نظر الصين قد يكون من الضرورى الميل تجاه روسيا أو تجاه الولايات المتحدة إلا أن الموقف الأمثل يظل هو البقاء على بعد مناسب من كل منهما وإبقاؤها تتوددان إلى « المملكة الوسطى » .

هكذا يدعم من أهمية الصين كعنصر مستقل في الحاضر والمستقبل في النظام الدولي أسلوبها في التعامل مع القوى الأخرى ، يرى **جوناثان بولاك** أن « الأسلحة والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية وحدها لا تبرر أهمية الصين في التوازن العالمي للقوى ، فإذا كانت أهميتها الاستراتيجية تعد متواضعة فإن هذا لا وزن له بالنسبة للأهمية القصوى للصين في حسابات كل من واشنطن وموسكو ، والصين دائما تتصرف بصورة تختلف عن القوتين العظميين وما تفضلانه أو تطلبانه ، وفي أحيان أخرى نراها تسلك سبيلاً يبعد كثيراً عما توقعه الجميع ... لكل هذه الأسباب فقد أحتلت الصين مكانة دولية فريدة كشريك في العديد من الصراعات السياسية والعسكرية المحورية في فترة ما بعد الحرب ، وكدولة تقاوم أية محاولة للتصنيف السياسى والأيديولوجى السهل ، فالحقيقة أن الصين يجب أن تقيَّم كدولة مرشحة لتولى مكانة قوة عظمى نظراً لوضعها الفريد في السياسة العالمية »[٤٩] .

وكنقطة أخيرة يجدر بنا أن نؤكد من جديد أن الصين رغم سيطرتها على نفقاتها الدفاعية في الوقت الراهن فإنها لا تنوي أن تظل قوة من الحجم الاستراتيجي المتوسط في المستقبل ، بل كلما زاد انطلاق الصين في نموها الاقتصادي زادت نتائجه على قوتها السياسية ، خاصة وأن الصين قد أولت اهتمامها لتوسيع قاعدتها العلمية التكنولوجية بالإضافة إلى إنجازاتها في مجال الصواريخ والسلاح النووي عندما كانت هذه القاعدة أصغر كثيراً ، وهذا لن يرضى قادة الصين العسكريين[٥٠] ، ولكن المسألة مسألة وقت فقط .

المأزق الياباني :

ان اهتمام بكين بما قد يحدث في شرق آسيا يزيد من حجم الضغوط على

الدبلوماسية السلمية ذات الاتجاه الواحد لليابان[٥١] ، ويمكن تلخيص المأزق الياباني فيما يلي :

نظرا للنجاح الهائل الذى حققته البلاد منذ ١٩٤٥ فإنها تتمتع بوضع فريد ومميز في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي ، إلا أنه موقف شديد الدقة بالنسبة لليابانيين إذا ما تغيرت الظروف الدولية ، وأفضل ما يمكن عمله من وجهة نظر طوكيو هو مواصلة وجود العوامل التي أدت إلى حدوث « المعجزة اليابانية » في المقام الأول ، إلا أن الأمر المتوقع هو تغير هذه الظروف الإيجابية أو اختفاؤها كلية ، وفي ضوء إدراك اليابان لدقة موقفها تجد صعوبة في مقاومة الضغوط الرامية إلى التغيير ، فتحاول الحد من هذه الضغوط من خلال التنازلات الدبلوماسية ، وعلى هذا فإنها تميل دائماً إلى الحلول السلمية للمشكلات الدولية ويصيبها الحرج والقلق إذا ما وقعت بين موقفين دوليين متنافرين ، وأملها الوحيد هو الحفاظ على علاقات طيبة مع الجميع ومواصلة ثرائها بصورة ثابتة في الوقت نفسه .

سبق أن تحدثنا عن أسباب النجاح الفريد الذى أحرزته اليابان على الصعيد الاقتصادي ، فقد ظل الوطن الياباني تحت الحماية النووية الأميريكية لمدة تزيد عن ٤٠ سنة ، ومن ثم فقد استطاعت أن تعيد توجيه طاقاتها القومية ومواردها بعيداً عن الانفاق العسكري وكرست نفسها لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد وخاصة في أسواق التصدير ، وما كان لمثل هذا النجاح أن يتحقق دون التزام من جانب شعبها بالمشروعات الحرة والسيطرة على الجودة والعمل الشاق ، تعينه في ذلك عدة عوامل خاص ، منها الحفاظ على انخفاض قيمة الين عدة عقود بهدف إنعاش الصادرات والقيود الرسمية وغير الرسمية التي فرضت على مشتريات المصنوعات الأجنبية ووجود نظام تجاري دولي حر ، من ثم استطاعت اليابان خلال الربع قرن الأخير أن تحظى بكل فرص التطور إلى عملاق اقتصادي عالمي ولكن بعيدًا عن أية التزامات سياسية أو عيوب جغرافية يستتبعها هذا النمو ، ولا غرو إذن أن تمنت أن تبقى الأشياء على ما هى عليه .

لما كان نجاح اليابان تكمن أسسه في الجانب الاقتصادي ، فلا عجب أن يكون هذا هو المجال الذى يثير قلقها ، فمن ناحية تجد أن النمو التقني الاقتصادي يؤهل البلاد تماماً لدخول القرن الحادي والعشرين(٥٢) ، ومن ناحية أخرى فإن نجاحها نفسه يثير رد فعل قاطعاً تجاه نموها التصديري ، فاليابان تعد نموذجا تحتذيه الدول الآسيوية الصناعية الناهضة مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وتايلاند وغيرها فضلا عن الصين نفسها(٥٣) ، وكلها دول لديها عمالة رخيصة بل وأرخص منها في اليابان وتبدي تحدياً في مجالات لم تعد اليابان تحظى فيها بمزايا حاسمة كالمنسوجات ولعب الأطفال والسلع المنزلية وبناء السفن بل والصلب والسيارات ، وهذا بالطبع لا يعني إنتاج اليابان من السفن والسيارات والشاحنات والصلب قد أصابها الشؤم ، بل يعني أن على هذه الدول أن تتجه إلى السوق بإنتاج صلب أعلى جودة أو سيارات أكثر تعقيداً وأكبر حجماً ، ومن أشق مهام وزارة التجارة والصناعة الدولية اليابانية أن تخطط للصناعات التي لم تعد تنافسية لا بهدف الحد من شدة التدهور وحسب بل ولترتيب تحويل الموارد والعمالة إلى قطاعات أخرى أكثر تنافسية من الاقتصاد الدولي .

ورد الفعل الآخر هو رد الفعل العدائى من جانب الأميريكيين والأوروبيين تجاه تغلغل المنتجات اليابانية في أسواقهم الداخلية ، فالفائض التجاري الياباني مع المجموعة الأوروبية يزداد عاماً بعد عام ، وكان رد الفعل الأوروبي أشد صرامة ويتراوح من تحديد حصص للواردات وفرض قيود بيروقراطية(٥٤) ، ونظراً لإيمان الإدارات الأميريكية بالنظام التجاري الدولى الحر فقد أحجمت عن حظر أو تقييد الواردات اليابانية بمعزل عن الحدود « الاختيارية » ، ولكن حتى أشد أنصار حرية التجارة في الولايات المتحدة قد ضاقوا ذرعاً بموقف تقدم فيه الولايات المتحدة المواد الغذائية والمواد الخام لليابان وتتلقى في مقابلها منتجات صناعية يابانية وهو نوع من التبادل التجاري « الاستعماري » بين دولة « متخلفة » وأخرى متقدمة ، وهو الموقف الذى لم يألفوه لمدة قرن ونصف قرن ، فعلت الأصوات المنادية بفرض إجراءات لخفض العجز في الميزان التجاري من قبيل التشجيع على رفع قيمة تبادل الين وزيادة

الواردات الأميريكية إلى اليابان وما إلى ذلك ، وباتجاه العالم الغربي إلى فرض شبه حماية يعني أن اليابان عليها أن تقتسم هذه السوق المنكمشة مع منافساتها الآسيويات .

لا غرابة إذن في أن ينكر بعض المسئولين اليابانيين أن الأمور تسير على ما يرام ، ويشيرون إلى عوامل قلق وتهديد لنصيبهم من الأسواق القائمة ومن الرخاء وإلى التحديات التي تبديها الدول الآسيوية الناهضة في صناعات عديدة والقيود التي تفرضها حكومات الغرب على الواردات اليابانية والضغوط الرامية إلى تغيير القوانين الضريبية اليابانية وإلى تحويل الأموال من المدخرات إلى الاستهلاك وضمان زيادة الواردات ، وأخيراً الرفع التدريجي لقيمة الين ، وكلها أشياء يعتقد أنها تضع حداً للانتعاش التصديري الياباني وتخفض فوائض مدفوعاتها ومعدلات نموها ، وفي هذا الصدد فإن اليابان قلقة من أن اقتصادها ليس وحده الذى أصابته الشيخوخة ، فنظراً لبنية الأعمار في شعبها ستكون لديها أقل نسبة سكان في سن العمل بين الدول الصناعية الكبرى في عام ٢٠١٠ مما يتطلب تأمينات اجتماعية عالية وقد يؤدي إلى فقدان الدينامية[٥٥] كما أن كل الجهود الرامية لحث الشعب الياباني على شراء المنتجات المستوردة تؤدى إلى نشوب جدل سياسي داخلي[٥٦] مما قد يؤدي بدوره إلى خرق في الإجماع على السياسات وهو الذي كان يمثل جزءاً مكملاً للتوسع التصديري اليابانى في الماضي .

ولكن في حين أن النمو الاقتصادي الياباني قد بدأ حقيقة في التباطؤ مع دخوله طوراً أكثر نضجاً وأن الدول الأخرى لا تريد لليابان أن تحتفظ بمميزاتها الاقتصادية التي ساعدت على الطفرة السابقة في الصادرات تبقى هناك أسباب قوية لأن تزداد سرعة نموها لتتفوق على القوى الكبرى الأخرى في المستقبل ، أولاً كدولة تعتمد اعتماداً مهولاً على المواد الخام المستوردة (٩٩٪ من بترولها ، ٩٢٪ من حديدها ، ١٠٠٪ من نحاسها) فهي تستفيد استفادة هائلة من الشروط المتغيرة للتجارة ، والتي خفضت أسعار العديد من المعادن والوقود والأغذية ، وما كان تدهور أسعار النفط

بعد ١٩٨١ ـــ والذى وفر لليابان مليارات الدولارات سنوياً ـــ إلا أبرز مثال على ذلك(٥٧) ، كما أن أية زيادة سريعة في قيمة الين يحتمل أن تخفض صادرات البلاد إلى الخارج بينما تؤدي أيضاً إلى تخفيض تكاليف الواردات مما يساعد على بقاء قدرة صناعاتها على التنافس والتضخم على مستويات منخفضة ، كما كانت أزامة النفط عام ١٩٧٣ قد حفزت اليابان إلى البحث عن كل أنواع اقتصاديات الوقود مما ساهم في زيادة كفاءة صناعاتها ، ففي العقد الماضي وحده خفضت اليابان اعتمادها على النفط بنسبة ٢٥ ٪ كما أجبرت نفس هذه الأزمة اليابان على مواصلة البحث عن مصادر جديدة للمواد الخام واستثمار أموال ضخمة في هذه المجالات (بصورة تماثل استثمارات بريطانيا في الخارج في القرن ١٩) ، ولا شيء من هذا يؤكد على إمكانية اعتماد اليابان على تدفق المواد الخام زهيدة الثمن إلا أن هناك دلائل تشير إلى ذلك .

ولا تزال هناك أهمية لاتجاه الصناعة اليابانية المستمر نحو أشد قطاعات الاقتصاد ربحية وأزهرها مستقبلاً في أوائل القرن الحادي والعشرين ألا وهى التكنولوجيا الراقية ، بعبارة أخرى فإن اليابان بخروجها من ميدان إنتاج المنسوجات وبناء السفن وأساسيات الصلب تترك الساحة للدول ذات تكاليف العمالة الأرخص مما يكشف عن عزمها الصعود إلى المرتبة الأولى في مجال الصناعات المتقدمة ذات القيمة المضافة الأعلى ، ومنجزاتها في مجال الحاسبات الآلية أسطورية ، ومن خلال اقتباسها للتكنولوجيا الأميريكية استطاعت الشركات اليابانية أن تستغل كل مميزاتها المحلية من أسواق محمية ووزارة تجارة تساندها ، وجودة أفضل وعلاقة مواتية بين الين والدولار وأسعار تنافسية لتوقف معظم الشركات الأميريكية عن إنتاج الدوائر والاسطوانات(٥٨) .

ومما يزيد من قلق صناعة الكمبيوتر الأميريكية عزم اليابان النشط على دخول مجالين أعلى ربحية ، أولهما تصنيع الحاسبات المتقدمة بأنفسهم وخاصة الحاسبات العملاقة من « الجيل الخامس » عالية التكاليف والتي تعمل بسرعة تزيد مئات المرات عن أكبر الآلات الموجودة حالياً وتبشر بجلب أرباح خيالية لأصحابها في كل

المجالات بدءاً من حل الشفرات إلى تصميم أشكال الطائرات ، ولا يزال الخبراء الأميريكيون في ذهول من سرعة دخول اليابان في هذا الميدان وكم الأبحاث والأموال الموجهة إليه(٥٩) ، ونفس الشيء ينطبق على مستلزمات الحاسب الآلى والتي كانت حكراً على الشركات الأميريكية حتى أوائل الثمانينيات(٦٠) ، وتستعد الشركات الأميريكية والأوروبية لمواجهة التحدي التجاري في حين أن وزارة الدفاع الأميريكية ستقدم مساندتها المكثفة لضمان ريادة شركاتها القومية وتفوقها في تطوير الحاسبات العملاقة ، إلا أن إبقاء اليابان متأخرة في هذا المجال يعد أمراً غير مؤكد .

ولا حاجة هنا لتكرار الحديث عن طرْق اليابان لمجالات جديدة في التكنولوجيا الراقية حيث يمكن الاطلاع على تقارير عنها في الصحف اليومية الأميريكية ، وقد عد الارتباط بين **ميتسوبيشى ووستنجهاوس** دليلاً على تزايد اهتمام اليابان بالصناعة النووية(٦١) ، كما أن التكنولوجيا الحيوية تحوز اهتماماً يابانياً كبيراً خاصة لنتائجها في دعم إنتاجية المحاصيل ، وقد تكون التقارير المنشورة عن انضمام « شركة تطوير الطائرات اليابانية » ، إلى شركة بوينج لإنتاج طائرة أقل استهلاكا للوقود للتسعينيات(٦٢) ذات أهمية مستقبلية ، ولعل الأهم من هذا وذاك تفوق اليابان الباهر في مجال الإنسان الآلى مما يعد الحل الأمثل لتناقص القوة العاملة في البلاد ، وتوضح آخر الأرقام أن اليابان قد استمرت في إدخال أعداد من الإنسان الآلى الصناعى تضاهى ما يتم استيعابه في العالم بأسره ، وتشير إحصاءات أخرى إلى أن اليابانيين يستخدمون الإنسان الآلى بصورة أكثر كفاءة مما تستخدمه الولايات المتحدة(٦٣) .

ووراء كل هذه المشروعات العالية التقنية هناك عدة عوامل أخرى تعطى لليابان مميزات كبرى على منافسيها الكبار ، منها المساندة القيمة التي تقدمها وزارة التجارة والصناعة اليابانية للأبحاث والتمويل ، وهناك عامل آخر شديد الأهمية يوضح انتعاش بعض الشركات والصناعات وتدهورها وهو الكم الهائل من الأموال المخصص للأبحاث والتطوير في اليابان ، فمن المقرر أن ترتفع حصة الأبحاث والتطوير من

إجمالي الناتج القومي من ٢ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ٣,٥ ٪ عام ١٩٩٠ ، في حين استمرت النسبة الأميريكية عند ٢,٧٪ ، ولكن إذا ما استبعدنا الأبحاث العسكرية نجد أن اليابان تكرس ساعات عمل بشرية للأبحاث والتطوير تماثل الولايات المتحدة وسرعان ما تنفق ما يوازى نفقات الولايات المتحدة في هذا الميدان ، وإذا استمرت المعدلات الراهنة فإن اليابان ستتفوق في نفقات الأبحاث والتطوير غير العسكرى في أوائل التسعينيات[٦٥] ، ومما يدعو للدهشة أن النسبة من الأبحاث والتطوير اليابانية التي تتكفل بها الصناعات نفسها تفوق نظيرتها في أوروبا والولايات المتحدة (حيث تقوم الحكومة والجامعات بمعظمها) ، بعبارة أخرى فإنها تتجه مباشرة إلى السوق ومن المتوقع أن تؤتي ثمارها بصورة سريعة ، أما العلوم « البحتة » فقد تركوها للآخرين ولا يولى إليها الاهتمام إلا عندما تتضح جدواها التجارية .

والميزة الثالثة هى المستوى الشديد الرقى للمدخرات القومية في اليابان مقارنة بالولايات المتحدة خاصة ، ويفسر هذا الاختلاف في نظام الضرائب الذى يشجع في الولايات المتحدة على الاقتراض والإنفاق الاستهلاكى بينما يشجع في اليابان على المدخرات الخاصة ، وعلى الفرد في اليابان أن يدخر كثيراً لشيخوخته حيث تقل المعاشات كثيراً ، كل هذا يعنى أن البنوك اليابانية وشركات التأمين مكتظة بالأموال ويمكن أن تغذى الصناعة بكميات هائلة من الأموال بنسبة ربح ضئيلة ، ويعد نصيب إجمالى الناتج القومي الناجم في اليابان عن كل من ضرائب الدخل ومدفوعات الكفالة الاجتماعية أقل كثيراً منه في سائر الدول الرأسمالية الغنية ، وواضح أن اليابانيين عازمون على الإبقاء على ذلك الوضع بهدف تحرير الأموال وتوجيهها إلى الاستثمار[٦٦] ، وعلى الأوروبيين الذين يودون أن يحذوا حذو اليابان أن يخفضوا أولاً من نفقاتهم على الضمان الاجتماعى ، أما الأميريكيون المفتونون بالنظام اليابانى فعليهم أن يجروا تخفيضات هائلة على نفقاتهم الدفاعية والاجتماعية وأن يقوموا بتغيير قوانينهم الضريبية بصورة أفدح مما قاموا به إلى الآن .

والميزة الرابعة هى أن الشركات اليابانية تتمتع بسوق وطنية مضمونة وهو وضع

لم تعد معظم الشركات الأميريكية تتمتع به ولا الشركات الأوروبية ، وقد ساعد على ذلك الممارسات البيروقراطية والقوانين التي تم وضعها بهدف تفضيل المنتجين اليابانيين في سوقهم الوطنية ، ومن المستبعد إغراء اليابانيين بشراء السلع الأجنبية فيما عدا المواد الخام والغذائية الضرورية ، وضمان ذلك يكمن في جودة المنتجات اليابانية وأُلفتها والحس الوطني الرفيع والبناء المعقد لنظام التوزيع والمبيعات الداخلي .

كما أن هناك الجودة الفائقة لقوة العمل اليابانية التي تمت تربيتها في نظام تعليمي عام وتنافسي مكثف وتم تدريبهم على يد الشركات نفسها ، بل ويبدي الأفراد في سن الخامسة عشرة في اليابان تفوقاً ملحوظاً في الاختبارات على نظرائهم في الغرب ، وتتمتع اليابان بعدد كبير من المهندسين يفوق عددهم في أية دولة غربية (٥٠٪ أكثر من الولايات المتحدة) ولو أنها تفتقر إلى العلماء من نوعية الحاصلين على جائزة نوبل ، كما أن لديها حوالى ٧٠٠ ألف عامل في مجال الأبحاث والتطوير وهو عدد يفوق ما لدى بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية مجتمعة[٦٧] .

ليس هناك تقديرات إحصائية لتأثيرات هذه العوامل الخمسة السابقة الذكر مقارنة بالظروف القائمة في الدول الرائدة ، إلا أنها بصورة عامة تعطى الصناعة اليابانية أساساً قوياً جداً ، وكذلك التوافق والانسجام السائدان في نظام العلاقات الصناعية حيث هناك اتحادات للشركات وسعى نحو الإجماع ولا اضرابات ، ولكن تشوبُ ذلك أيضا سمات سلبية منها ساعات العمل الطويلة والالتزام الصارم بروح الجماعة وغياب الاستقلال الحقيقى للاتحادات التجارية وظروف الإسكان المكتظة والتأكيد على الهرم الوظيفى والإذعان ، وهناك أيضا خارج أبواب المصانع كيان طلابى راديكالي ، وقد علق العديد من المراقبين الغربيين على هذه الحقائق ، فنظر بعض منهم إلى اليابان بنفس نظرة الفزع التي نظر بها الأوروبيون إلى « نظام المصنع » في بريطانيا أوائل القرن ١٩ ، فتقليد المعجزة الصناعية اليابانية لا يشمل نسخ هذه التقنية أو تلك وحسب ، بل يشمل أيضاً استنساخ معظم النظام الاجتماعي الياباني ، وهذا هو ما يتحدث عنه أحد المراقبين بقوله : « هذا هو أحدث وأصعب

تحد يواجه أميريكا بقية القرن الحالى ... إنها منافسة أشد وطأة وكثافة من ... المنافسة السياسية والعسكرية من جانب الاتحاد السوفيتي »[٦٩] .

وكأن كل هذه المزايا الصناعية لم تكف اليابان فزاد عليها أن أصبحت أكبر دولة دائنة في العالم وتصدر عشرات المليارات من الدولارات كل عام ، ويقوم هذا التحول الذى بدأ منذ ١٩٦٩ على سببين أساسيين ، أولهما المستويات العالية للمدخرات الشخصية اليابانية إذ يدخر اليابانيون ٢٠٪ من أجورهم[٧٠] ، مما أدى إلى اكتظاظ المؤسسات المصرفية اليابانية بالأموال التي يتم استثمارها في الخارج لجلب عوائد أعلى ، والآخر هو الفائض التجاري غير المسبوق الذى حققته اليابان في السنوات الأخيرة من صادراتها إلى الخارج ، وخوفاً من أن تؤدي هذه الفوائض إلى تغذية التضخم إن عادت إلى الوطن أخذت وزارة المالية اليابانية في تشجيع البنوك العملاقة على استثمار مبالغ هائلة في الخارج[٧١] ، ففي ١٩٨٣ بلغ الفائض الصافي لرأس المال الياباني ١٧,٧ مليار دولار وفي ١٩٨٤ قفز إلى ٤٩,٧ مليار دولار ، وفي ١٩٨٥ قفز مرة أخرى إلى ٦٤,٥ مليار دولار مما أدى إلى تحول اليابان إلى أكبر دولة دائنة في العالم ، ويتنبأ مدير معهد الاقتصاد الدولى بأن يدين العالم لليابان بمبلغ ٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ ، ويتنبأ معهد نومورا للأبحاث بأن تصل الأرصدة الخارجية الإجمالية لليابان إلى ما يزيد على ١٠٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥[٧٢] ، ولا عجب أن أصبحت البنوك اليابانية أكبر بنوك العالم وأنجحها[٧٣] .

إن هذه الطفرة الهائلة في صادرات رؤوس الأموال اليابانية تحوى أخطاراً وفوائد للاقتصاد العالمي وربما لليابان نفسها ، ويتم استثمار قدر كبير من هذه الأموال في بنيات تحتية حول العالم (كنفق القنال الإنجليزى مثلاً) أو في افتتاح مناجم تعدين حديد جديدة (في البرازيل مثلاً) مما سيعود بالفائدة على اليابان بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ويتم توجيه أموال أخرى من جانب الشركات اليابانية إلى دعم الإنتاج الخارجي إما للبضائع اليابانية المصنعة في بلاد ذات عمالة أرخص بهدف

الحفاظ على القدرة التنافسية أو إيجاد هذه المصانع داخل دول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة بهدف تفادي تعريفات الحماية الجمركية ، وقد ذهب الجزء الأعظم من هذا التدفق الرأسمالي إلى السندات قصيرة الأجل (وخاصة سندات الخزانة الأميريكية) التي لو تم استرجاعها إلى اليابان بكميات كبيرة لأدت إلى زعزعة النظام المالي الدولى على غرار ما حدث عام ١٩٢٩ ووضع ضغوط هائلة على الدولار الأميريكي والاقتصاد الأميريكي لأن كثرة من هذه الأموال تمول عجز الموازنة الهائل الذى حدث في عهد **ريجان** ، من المحتمل مع ذلك أن تظل اليابان تدير رأسمالها الفائض في دورات متتالية في مشروعات خارجية جديدة ولا تعيدها إلى الوطن .

أن نهضة اليابان في السنوات القليلة الماضية لتصبح أكبر دولة دائنة في العالم في تزامن مع تحول الولايات المتحدة إلى أكبر دولة مقترضة قد حدثت بسرعة ، بحيث يصعب تحديد نتائجها ، وكانت الدولة الدائنة عبر التاريخ هى التي تقود النمو في كل حقبة من التوسع الاقتصادي العالمي والحقبة اليابانية قد بدأت لتوها[٧٤] ، ومن ثم فربما يؤدي ظهور طوكيو كأكبر كيان مصرفي في العالم إلى إعطاء دفعة متوسطة أو طويلة المدى للتجارة والمال العالميين على غرار النماذج الأسبق في هولنده وبريطانيا والولايات المتحدة ، والشيء المميز في هذه المرحلة هو أن القفزة التي تحققت في دور اليابان المالي تحدث قبل حدوث أي تآكل ملحوظ في ريادتها الصناعية الباهرة كما حدث مثلاً في حالة بريطانيا ، قد يحدث هذا إذا ما ارتفع الين وإذا عانت اليابان « شيخوخة » وتباطؤا في قاعدتها الصناعية وفي معدل نموها الإنتاجي ، ولكن حتى إذا حدث هذا فهناك حقيقة واضحة وهى أنها بما بين أيديها من أرصدة متوقعة في الخارج في عام ٢٠٠٠ فإن حساباتها الجارية حتما ستضاف إليها مكاسب ضخمة تتدفق عليها من الخارج ، ومن ثم فإن اليابان في كل الأحوال مقدر لها أن تزداد ثراء .

ولكن إلى أي مدى ستصل قوة اليابان الاقتصادية في أوائل القرن ٢١ ؟ والإجابة أنها ستصبح أقوي كثيراً من الآن مالم تدخل في غمار حرب طويلة أو تعاني كارثة

بيئية أو عاد كساد الثلاثينيات في العالم ، وستصبح اليابان أكبر أو ثاني أكبر دولة في التكنولوجيا الراقية ، أما من الناحية المالية فربما تكون فريدة في نوعها ، وقد وصلت بالفعل إلى إجمالي ناتج فردي يفوق نظيره في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، مما جعل بها أعلى مستوى معيشي على الأرض ، أما المتوقع في هذا المجال في المستقبل فأمر يصعب تحديده ، وجدير بالذكر أن إجمالي الناتج القومي الياباني عام ١٩٥١ كان ثلث نظيره البريطاني و ١ : ٢٠ من نظيره في الولايات المتحدة ، وفي خلال ثلاثة عقود أرتفع ليبلغ ضعف نظيره البريطاني ونصف نظيره في الولايات المتحدة ، وطبقا لبعض التقديرات[٥٧] فإن الاقتصاد الياباني يحتمل أن ينمو بمعدل ٢٪ سنوياً أسرع من سائر الاقتصاديات الكبرى (ماعدا الصين بالطبع) خلال العقود العديدة القادمة ، ولهذا يري البعض أن اليابان ستكون « الدولة رقم ١ » اقتصادياً في أوائل القرن ٢١ ولا عجب أن يتوقع اليابانيون ذلك ، وبالنسبة لدولة تضم ٣٪ من سكان العالم و ٠,٣٪ من الأرض المأهولة والقابلة للسكنى يبدو الأمر انجازاً مذهلاً ، ولولا إمكانيات التكنولوجيا الجديدة لكان من الممكن القول بأنها قد بلغت إلى أقصى ما يمكن من شعبها وأرضها وأنها ذات يوم سيأفل نجمها ليشرق في دول لها نفس وضعها ولكن لديها مزيد من المواد الخام والموارد ولا تحتاج إلا إلى استنساخ عاداتها الناجحة ، وعلى أية حال فإن نجم اليابان في صعود مستمر في المستقبل المنظور .

ثمة عاملان رئيسيان في قوة اليابان الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية ، أولها أنها غزيرة الإنتاج وشديدة الرخاء وتزداد إنتاجيتها ورخاؤها أكثر وأكثر ، والآخر أن نفقاتها العسكرية وقوتها الدفاعية لا علاقة لها بمكانتها في النظام الاقتصادي الدولي ، فلديها قوة بحرية معقولة في حجمها (تضم ٣١ مدمرة و ١٨ فرقاطة) وقوة جوية داخلية وجيش صغير إلا أنها ليست قوة عسكرية تقارن بالقوى الأخرى ، وبالنسبة للجدل الدائر حول « المشاركة في تحمل الأعباء »[٧٨] فالحقيقة أن اليابان تخصص القليل للأغراض الدفاعية ، فطبقاً للأرقام الواردة في « ميليتاري بالانس » أنفقت

اليابان عام ١٩٨٣ مبلغ ١١,٦ مليار دولار على الدفاع مقارنة بمبلغ ٢٤ ملياراً أنفقتها فرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا وحوالى ٢٣٩ ملياراً أنفقتها الولايات المتحدة ، وعلى المستوى الفردي يصبح نصيب الفرد الياباني في الدفاع ٩٨ دولاراً فقط في ذلك العام مقارنة بمبلغ ٤٣٩ دولارا نصيب الفرد في بريطانيا و ١٠٢٣ في الولايات المتحدة[٧٩] ، وفي ضوء رخائها الحالي يبدو أن اليابان تهمل النفقات الدفاعية لكونها تحت حماية الولايات المتحدة ولخفض الانفاق العام وبالتالي تقديم موارد أكبر للصناعة اليابانية مما يعود بالضرر على منافسيها في أوروبا والولايات المتحدة[٨٠] .

ولكن هل تستجيب اليابان لضغوط الحكومة الأميريكية والنقاد الغربيين لزيادة نفقاتها العسكرية لتوازي ما يخصصه أعضاء حلف الأطلنطي لهذا الفرض أي ما يوازى ٣ - ٤٪ من إجمالي الناتج القومي ؟ إن هذا التحول سيكون جذريا أن حدث وستصبح اليابان (مع الصين) ثالث أكبر قوة عسكرية في العالم بنفقات دفاعية تبلغ ٥٠ مليار دولار سنوياً ، كما أن لدى اليابان من القوة التكنولوجية ما يمكنها من بناء حاملات وصنع صواريخ بعيدة المدي بغرض الردع ، وسيعود هذا بالنفع على شركات محلية مثل ميتسوبيشى ويوجد توازناً أمام القوة السوفيتية في الشرق الأقصى ويخفف العبء عن الولايات المتحدة وانتشارها المترهل .

والاحتمال الأكبر هو أن تسعى طوكيو إلى الخلاص من هذه الضغوط الخارجية أو أقلة أن تبقى على هذه النسبة المنخفضة النفقات الدفاعية دون الدخول في مشكلات مع واشنطن ، والسبب الرئيسى ليس سبباً رمزياً يرمي إلى الحفاظ على انخفاض معدل الإنفاق العسكري عند مستوى ١٪ من إجمالي الناتج القومي ، ولا شأن له بشروط المعاهدة الأميريكية اليابانية لعام ١٩٥١ والتي تعد الأساس القانوني للتواجد الأميريكي في اليابان والتي ساعدت اليابان على تكريس جهودها في التجارة لا إلى القوة الاستراتيجية ، بل الأسباب الحقيقية من وجهة نظر الحكومة اليابانية هى الاعتراضات الداخلية والدينية لأية زيادة كبيرة في نفقاتها الدفاعية ولأية تعديلات دستورية حيث ينص الدستور على منع إرسال أية قوات

إلى الخارج ، وقد أدت ذكريات التطرف العسكرى في الثلاثينيات والخسائر الحربية والفزع الذى سببته القنبلة الذرية إلى غرس الشك والمقت في الوعي الياباني تجاه الحرب وآلاتها وهو الشعور السلمى الذى ساد كذلك في الغرب بعد الحرب العالمية الأولى ، وقد تتغير الأمور على يد جيل جديد ، أما الرأى السائد في المستقبل القريب فيحتمل أن يجبر حكومة طوكيو على الإبقاء على نفقاتها على « قوات الدفاع عن النفس » عند مستوى متواضع(٨١) .

يضاف إلى هذه الأسباب المعنوية والعقائدية أسباب اقتصادية ، فهناك معارضة بين رجال الأعمال والسياسة اليابانيين لأي زيادة في النفقات العامة ، فيرون أن مضاعفة النفقات الدفاعية لابد أن تمول عن طريق إضافة المزيد إلى العجز الكبير في القطاع العام أو عن طريق زيادة الضرائب وكلاهما مكروه لديهم ، كما يقال إن الجيش الكبير والبحرية القوية لم تعد على اليابان بأي نفع عسكري أو اقتصادي في الثلاثينيات ، ومن الصعب القول بأن زيادة الإنفاق العسكري يمكن أن يحول دون حدوث حظر بترولي عربي وهو ما يمثل خطراً ماحقاً على اليابان من الناحية الاستراتيجية أو دون وقوع شتاء نووي افتراضى وهذا ما يفسر جهود طوكيو المستميتة « للانحناء والصمت » كلما نشبت أزمة في الشرق الأوسط ، أليس من الأفضل إذن لليابان أن تتجنب استخدام القوة وأن تحل النزاعات العالمية سلمياً « كدولة تجارية دولية » ؟

وعزز من هذه المشاعر وعى طوكيو بأن جيرانها سيعتريهم القلق إزاء أي دعم عسكري واسع النطاق للقوة العسكرية اليابانية ، ومنهم الروس الذين لا يزالون في حالة نزاع مع طوكيو حول الجزر شمالي هوكايدو ، ومنهم أيضاً تلك البلاد التي خضعت للاحتلال الياباني في السابق ككوريا وتايوان والفيلبين وماليزيا واندونيسيا وكذلك استراليا ونيوزيلند ، وجميعهم يبدون انزعاجهم إزاء إي دلائل لصحوة القومية أو النزعة العسكرية اليابانية ويحثون اليابانيين على التركيز على المسائل الإنتاجية لدعم السلام في جنوب شرق آسيا(٨٢) ، كما يصعب على طوكيو أن تثير

شكوك بكين التي لا تزال تحمل ذكريات البشاعات اليابانية في الفترة من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٥ والتي حذرت اليابان من المشاركة في إعمار سيبريا أو دعم تايوان .

وحتى التوسع الاقتصادى اليابانى أدى إلى قيام شكوك لدى جيرانها رغم إفادته لهم ، فقد أحسوا أنهم يتم استيعابهم في صورة جديدة من « نطاق الرخاء الشرق آسيوي الأكبر » من جديد خاصة وأن اليابان لا تستورد منهم سوى المواد الخام بينما تبيعهم كماً هائلاً من منتجاتها الصناعية ، وتعد الصين أعلاهم صوتاً في هذا الصدد ، وقد رحبت في البداية بالطفرة التى حققتها اليابان في التجارة والاستثمارات في أواخر السبعينيات بها ثم اتجهت إلى الحد منها بسبب عجز ميزانها للمدفوعات ولتفادي الاعتماد الاقتصادية على أية دولة أجنبية واحدة تستغلها[٨٣] .

كل هذه الأشياء تعد تافهة في الوقت الحاضر إلا أنها تسبب القلق لحكام طوكيو حول كيفية اتخاذ استراتيجية خارجية متماسكة لليابان في تحركها نحو القرن الحادي والعشرين ، ولا يحتمل أن تتجه إلى زيادة قوتها الدفاعية إلى درجة كبيرة مما سيؤدي إلى زيادة قلق الدوائر الأميريكية الساعية إلى دفعها إلى « المشاركة في الأعباء » في غرب الهادي ، ومما يدعو للسخرية أن اليابان ستتلقى انتقادات إذا هى لم تزد من إنفاقها على الأسلحة وستتلقى الاستهجان إذا زادت منها[٨٤] .

وأعمق قلق يساور اليابانيين هو مالا تم مناقشته علانية ويتعلق بتوازن القوى المستقبلي في شرق آسيا نفسه ، فالسياسة السلمية أحادية الاتجاه تتناسب مع الموقف الحاضر ، ولكن ما مدى جدواها إذا ما انسحبت الولايات المتحدة من التزاماتها الآسيوية أو وجدت من المستحيل عليها أن تحمي تدفق النفط من الجزيرة العربية إلى يوكوهاما ؟ وما فائدتها إذا ما نشبت حرب كورية أخرى ؟ وما ميزتها إذا ما بدأت الصين في فرض سيطرتها على منطقتها ؟ أو إذا ما بادر الاتحاد السوفيتي إلى اتخاذ إجراءات عدوانية ؟ لا سبيل بالطبع إلى الإجابة عن هذه التساؤلات الافتراضية المزعجة ، ولكن حتى الدولة التجارية ذات القوة الدفاعية الصغيرة قد تجد من المحتوم يوماً أن تقدم إجابات عليها ، وكما اكتشفت دول أخرى في الماضي

فالخبرة التجارية والثروة المالية أحياناً لا تكفي في العالم الفوضوي لسياسة القوة الدولية .

المجموعة الاقتصادية الأوروبية : الإمكانات والمشكلات :

تعد أوروبا الوحيدة من بين القوى الاقتصادية والعسكرية الدولية الخمس الكبرى التي لا تمثل دولة ذات سيادة ، وهى المشكلة الرئيسية التى تواجه هذه المنطقة في تحركها نحو القرن الحادي والعشرين ، وحتى إذا ما استبعدنا من اعتبارنا لاحتمالات القارة في المستقبل الأنظمة الشيوعية في الشرق فلا تزال هناك بعض الدول لها عضوية في المنظمة الاقتصادية السياسية (المجموعة) ولكن ليست لها عضوية في حلف الأطلنطى ودول أخرى ليست لها عضوية في الأولى ولكن لها عضوية في الأخيرة ودول أخرى محايدة لا عضوية لها في أي منهما ، وبسبب هذه التفاوتات فإن هذا الجزء من الكتاب يركز على المجموعة الاقتصادية الأوروبية وسياسات بعض أعضائها البارزين لا على أوروبا غير الشيوعية بصورة كلية إذ المجموعة هى المنظمة والبنية الوحيدة القائمة كقوة عالمية خامسة مرتقبة .

إن الموقف هاهنا يشبه من بعض الأوجه الموقف الذى واجهه أعضاء الاتحاد الألماني في منتصف القرن ١٩ ولو على نطاق أصغر(٨٥) ، فقام اتحاد جمركي سرعان ما أجتذب أعضاءً جدداً بعد أن أثبت نجاحه في تنمية القارة والصناعة ، وكان من الواضح أنه إذا ما تمكنت تلك المجموعة الاقتصادية الموسعة من التحول إلى دولة ذات قوة ستكون عاملاً رئيسياً جديداً في النظام الدولي ، ولابد للقوى الكبرى القائمة من التكيف طبقاً لها ، ولكن طالما لم يحدث هذا التحول وطالما ظل النزاع قائماً حول الدولة الأحق بالزعامة وبين مختلف الأحزاب حول الفوائد أو الخسائر المحتملة فإنها ستبقى مقسمة وعاجزة عن إدراك إمكاناتها وعن التعامل على قدم المساواة مع سائر القوى ، ورغم اختلاف العصر والظروف فإن « المسألة الألمانية » في القرن الماضي تبدو كصورة مصغرة من « المشكلة

الأوروبية » في العصر الحالي .

إن المجموعة الاقتصادية الأوروبية لديها من الحجم والثروة والقدرة الإنتاجية ما يؤهلها لشغل مكانة قوة كبرى ، فبانضمام أسبانيا والبرتغال فإن سكان أعضائها الاثني عشر يبلغ ٣٢٠ مليون نسمة ، كما أن سكانها متعلمون ولديهم مئات الجامعات والكليات عبر أوروبا وملايين العلماء والمهندسين ، ورغم تفاوت الدخل الفردي بين ألمانيا الغربية مثلاً والبرتغال فإنها أغنى بصورة عامة من روسيا ولبعض أعضائها دخل فردي يفوق مثيله بالولايات المتحدة ، وتعد أكبر معسكر تجاري في العالم ولو على المستوى الداخلي ، وربما كان أفضل قياس لقوتها الاقتصادية يكمن في ناتجها الإنتاجي في السيارات والصلب والأسمنت وغيره مما يجعلها تتقدم على الولايات المتحدة واليابان والاتحاد السوفيتي (فيما عدا الصلب) ، وحسب الإحصاءات السنوية فإن الناتج الإجمالي القومي للمجموعة يوازي (١٩٨٠ ، ١٩٨٦) مثيله في الولايات المتحدة ، وتعد بلا شك أكبر من روسيا واليابان والصين في نصيبها من إجمالي الناتج القومي العالمي من الناتج الصناعي .

أما من الناحية العسكرية فللدول الأعضاء قوة لا يستهان بها ، فإذا أخذنا الدول الأربع الكبار (ألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا) في الاعتبار سنجد أن حجم جيشهم النظامي حوالى مليون رجل و ١,٧ مليون احتياطي[٨٦] ، وهو عدد ضئيل بالنسبة للجيش الروسي أو الصيني إلا أنه أكبر من الجيش الأميريكي ، كما تمتلك هذه الدول الأربع مئات السفن الحربية والغواصات وآلاف الدبابات والمدافع والطائرات ، وتمتلك كل من فرنسا وبريطانيا قوة نووية ونظم إطلاق بحرية وبرية ، المهم هنا أن إجمالي القوة إذا ما ائتلف معاً يمثل قوة كبيرة ، كما يمثل الإنفاق على هذه القوة ٤٪ من إجمالي الناتج القومي في المتوسط ، وإذا ما انفقت المجموعة ٧٪ من إجمالي ناتجها القومي العام وهى النسبة التي تنفقها الولايات المتحدة اليوم لكانت المبالغ تصل إلى مئات المليارات من الدولارات أي ما يوازي ما تنفقه القوتان العظميان عسكرياً معاً .

إلا أن قوة أوروبا وفعاليتها الحقيقية في العالم تبدو أقل مما تشير إليه قواها الاقتصادية والعسكرية ببساطة بسبب الفرقة ، فتعاني القوات المسلحة مثلاً من تعدد اللغات (وهى مشكلة لم يواجهها الاتحاد الألماني) بل ومن تعدد نظم الأسلحة وتفاوت مستوى التدريب والجودة ، ورغم المحاولات التي يبذلها حلف الأطلنطى لتوحيد المستوى فما زلنا نتحدث هنا عن دستة من الجيوش والأساطيل والقوات الجوية ذات القيمة المتفاوتة ، وبل وتشحب هذه المشكلات أمام العراقيل السياسية المتعلقة بأولويات السياسة الخارجية والدفاعية لأوروبا ، فالموقف الإيرلندي المحايد يحول دون مناقشة المجموعة للقضايا العسكرية ، وحتى إن بدأت فإنها سرعان ما تتحطم على صخور الاعتراض اليوناني ، وتركيا رغم قوة جيشها ليست عضوا في المجموعة ، كما أن القوات المسلحة التركية واليونانية تخشى كل منهما الأخرى أكثر من خشيتهما من خلف وارسو ، ولموقف فرنسا المستقل مزاياه وعيوبه ، إلا أنه يزيد من تعقيدات تبادل المشورة حول الدفاع وشئون السياسة الخارجية ، ولا تزال كل من فرنسا وإنجلترا متورطة في عمليات خارجية وتحتفظ بقواعد وقوات في الخارج ، أما ألمانيا الغربية فالقضية الدفاعية التي تشغلها هى أمن حدودها الشرقية ، وتعد صياغة سياسة أوروبية موحدة تجاه القضية الفلسطينية مثلاً أو تجاه الولايات المتحدة نفسها أمراً معقداً وغالباً ما يصيبه الفشل بسبب تفاوت المصالح والتوجهات من دولة عضو إلى أخرى .

ومن ناحية التكامل الاقتصادي والترتيبات الدستورية والإدارية القائمة بغرض تطبيق القرارات في المجال الاقتصادي فقد حققت المجموعة تقدماً كبيراً ، ودائماً ما تترك الايديولوجيا السياسية أثرها على السياسة والأولويات الاقتصادية ، والتنسيق أمر مستحيل عندما تتولى السلطة نظم اشتراكية في بعض الدول الأعضاء والأحزاب المحافظة في دول أخرى ، ورغم النجاح الذى تحقق في تنسيق العملات فإن إعادة التقييم التي تحدث من حين لآخر يذكرنا بالنظم المالية المتباينة بين الدول الأعضاء ، ولا تزال هناك خلافات حول عدة قضايا ولا تزال المنشآت الجمركية والتفتيش

قائماً على الحدود المشتركة ، وحتى الزراعة لا تزال تمثل حجر عثرة .

كما أن أوروبا قد دخلت مرحلة كساد بعد حقبة من الازدهار الاقتصادي بعد الحرب ، وبل وربما بدأت في التدهور ، ويبدو أن المشكلات الناجمة عن أزمة النفط في عام ١٩٧٩ وارتفاع أسعار الوقود والضغوط على ميزان المدفوعات والكساد العالمي العام في الطلب والناتج والتجارة قد أصابت أوروبا بصورة فاقت ما أصيبت به الاقتصاديات الكبرى الأخرى على الأرض (جدول ٤٥) .

جدول ٤٥ = نمو إجمالي الناتج القومي الحقيقي = ٧٩ ـــ ١٩٨٣[٨٧] (٪)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الولايات المتحدة	٢,٨	−٠,٣	٢,٦	−٠,٥	٢,٤
كندا	٣,٤	١,٠	٤,٠	−٤,٢	٣,٠
اليابان	٥,١	٤,٩	٤,٠	٣,٢	٣,٠
الصين	٧,٠	٥,٢	٣,٠	٧,٤	٩,٠
المجموعة (١٠)	٣,٥	١,١	−٠,٣	٠,٥	٠,٨

ومن الاهتمامات الرئيسية للدول الأوروبية تأثير ذلك الهبوط على مستويات العمالة ، فقد زاد معدل فقدان الوظيفة درجة غير مسبوقة منذ ١٩٤٥ وليس هناك دليل على احتمال انخفاضها مما يزيد من أعباء الإنفاق الاجتماعي على حساب الاستثمار[٨٨] ، ولاتبدو نذر خلق وظائف جديدة مما يعزي إلى نقص ما يشجع على قيام الأعمال الحرة وارتفاع تكاليف كساد سوق العمل والقيود الإدارية التي يشدد منها اليمينيون أو لفشل الدولة في التخطيط والاستثمار المناسب ، ومما يثير القلق أيضاً دلائل فشل أوروبا في اللحاق بمنافسيها الأميريكيين واليابانيين في مجال التكنولوجيا الراقية[٨٩] .

وقد تكون هذه الصورة فعالة في تصوير السلبيات الأوروبية ، إذ لا تزال ثمة دلائل على قدرة أوروبا على المنافسة في السيارات الجيدة والطائرات التجارية والحربية

والأقمار الصناعية والكيماويات ونظم الاتصال وما إلى ذلك ، ولكن هل للمجموعة الأوروربية مع اختلاف توجهات دولها اجتماعياً وسياسياً القدرة على الاستجابة للتحولات السريعة في أنماط العمالة كقدرة منافسيها ؟ أم أنها قد صممت على أساس الحد من تأثير التغيرات الاقتصادية على القطاعات غير التنافسية (كالزراعة والمنسوجات وبناء السفن والفحم والصلب) ؟ وهل للمجموعة القدرة على تعبئة مواردها العلمية والاستثمارية للحفاظ على ريادتها في مجال التقنية الراقية في الوقت الذى تخلفت فيه شركاتها عن عمالقة الشركات الأميريكية واليابانية وفي الوقت الذي تدار فيه استراتيجيتها الصناعية من جانب اثنتي عشرة حكومة (بالإضافة إلى اللجنة الأوروبية) لكل منها اهتماماتها الخاصة ؟

رغم قلق العديد من الألمان على مستقبل بلادهم الاقتصادي في بدايات القرن ٢١ فإن هذا القلق لا يعد المشكلة الرئيسية ، وففي حين تزداد قليلا قوتها العاملة عن مثيلتها في بريطانيا أو فرنسا نجد أن إجمالي ناتجها القومي أكبر كثيراً مما يعكس نموا اقتصادياً عالياً ، وتعد أكبر منتجة للصلب والكيماويات والسلع الكهربائية والسيارات والجرارات والسفن التجارية والفحم في المجموعة ، وبسبب انخفاض مستوى التضخم والنزاعات العمالية أبقت على أسعارها التصديرية عند مستوى تنافسي رغم إعادة تقييم المارك من آن لآخر ، كما أن تركيزها الشديد على الهندسة والتصميمات في التقاليد الإدارية الألمانية (في مقابل التركيز الأميريكي على التمويل) قد جعل لها سمعة دولية طيبة في السلع ذات الجودة ؛ وقد حقق الاقتصاد الألماني عاماً بعد عام فائضاً في الميزان التجاري ويعد الثاني بعد الاقتصاد الياباني في هذا الصدد ، وتعد احتياطياتها الدولية الثانية بعد اليابان ، ويستخدم المارك الألماني كعملة احتياطية من جانب دول أخرى .

وفي مقابل كل هذه الأشياء يمكن للمرء أن يشير إلى العوامل التي تعطي الألمان سبباً للقلق(٩٠) ، فنظام دعم المجموعة للأسعار الزراعية والذى طالما كان يشكل نزيفاً لدافع الضرائب الألماني يعيد توزيع الموارد من أشد القطاعات قدرة على التنافس

إلى أقلها قدرة عليه في الاقتصاد ولا يقتصر ذلك على الجمهورية الاتحادية وحدها بل ويشمل مزارعي أوروبا الجنوبية ، ولهذا قيمته الاجتماعية الواضحة ، إلا أنه يشكل عبئاً أكبر من الحماية التي تقدم للزراعة الأميريكية بل واليابانية ، ويشكل المعدل المرتفع باطراد للبطالة نزيفاً رئيسياً آخر للاقتصاد حيث يرفع مدفوعات الضمان الاجتماعى إلى مستويات عالية من إجمالي الناتج المحلى ، وفي حين يمكن تخفيف حدة البطالة بين الشباب عن طريق مستوى التدريب والحرفية وستخف نسبتها بسبب الشيخوخة الديمغرافية السريعة لسكان ألمانيا ، فإن هذا الاتجاه الأخير ينظر إليه كأكبر مصدر للإزعاج ، وإلى جانب هذه المخاوف الديمقراطية هناك القلق من عدم رغبة « الجيل التالي » في العمل الشاق الجاد الذى بذله أولئك الذين عمروا ألمانيا بعد أن كانت رماداً بعد الحرب ، الجيل التالي بأجوره العالية وأسبوع عمله الأقصر من اليابانيين ، وحتى النمو الإنتاجي الألماني لن يلحق بالتحديات في حوض الهادي .

وكلها مشكلات لا يستحيل التغلب عليها بشرط أن يتمكن الألمان من الحفاظ على المعدل المنخفض للتضخم وجودة السلع وتركيز الاستثمارات في التكنولوجيا الراقية والتصميمات الفائقة والمبيعات والسلام العمالي ، أما ما يصعب التنبؤ به فهو ما إذا كانت التعاريج المعقدة والفريدة « للمسألة الألمانية » التي قامت في أواخر الأربعينيات ستستمر دون تغير في القرن ٢١ ، أي هل ستبقى هناك ألمانيتان تفصل بينهما تحالفات معادية رغم التقارب المطرد بينهما ؟ وهل يمكن لحلف الأطلنطي أن يدافع عن الأراضي الألمانية دون تدميرها إذا ما ساءت العلاقات بين الشرق والغرب إلى حد العداء ؟ وفي حالة تقلص القوة والنفوذ الأميريكي وخفض قواتها في أوروبا فهل يمكن لألمانيا وكبار شركائها من أعضاء المجموعة الاقتصادية وحلف الأطلنطى أن يقدموا بديلاً كافياً للمظلة الاستراتيجية الأميريكية التي عملت بنجاح خلال الأربعين عاماً الماضية ؟ ولا تعد هذه المشكلات ملحة في ضرورة حلها الفوري إلا أنها تقدم أسباباً لاهتمام المراقبين .

ويبدو أن المشكلة « الألمانية – الألمانية » ستكون في هذه المرحلة هى أشد

العلاقات افتراضية في هذه المجموعة من المشكلات ، فالمكان المناسب للشعب الألماني داخل نظام الدول الأوروبية قد سبب قلقاً لرجال الدولة لمدة القرن ونصف القرن الماضى على الأقل[٩١] ، فإذا ما عادت الوحدة إلى هذا الشعب المتحدث بالألمانية ليصبح دولة / أمة واحدة من جديد فإن تركيز السكان والقوة الصناعية ستجعل من ألمانيا بؤرة الثقل الاقتصادي لأوروبا الغربية الوسطى ، ولا يؤدي هذا بالضرورة إلى تحولها إلى القوة العسكرية المهيمنة في أوروبا بالصورة الإمبريالية لعصر **فيلهلم** أو النازى ، ففي عالم ثنائي الأقطاب وفي عصر تؤدي فيه اعتداءات القوتين العظميين إلى خطر نشوب حرب نووية فإن فكرة ظهور نزعة جرمانية مستقبلية للسيادة والهيمنة على أوروبا تبدو كمفارقة تاريخية ، وحتى إذا حاولت فإن التوازن الأوروبي (فضلاً عن العالمي) سينقلب ضدها .

رغم ما يبديه الشعب الألماني في الدولتين من تراث مشترك وثقافة واحدة فإن الواقع الراهن يقول غير ذلك[٩٢] ، فالحقيقة أن ألمانيا الشرقية تمثل حاجزاً استراتيجياً للهيمنة السوفيتية على دول الحافة في شرق أوروبا ، ولما كان رجال الكرملين لا يزالون يفكرون من منطلق الواقعية السياسية الاستعمارية فإن ترك ألمانيا الشرقية تنجذب تجاه الجمهورية الاتحادية سيعد ضربة كبرى ، وكما أشار أحد المصادر مؤخراً فان ألمانيا الموحدة بقواتها الراهنة وحدها يمكن أن تقدم ٦٦٠ ألف جندي نظامي بالإضافة إلى ١,٥ مليون مظلي واحتياط ، وما كان الاتحاد السوفيتي ليحتفظ برباطة جأشه أمام اتحاد الألمانيتين بجيش قوامه مليونا رجل على جناحه الغربي[٩٣] ، ومن ناحية أخرى يصعب تصديق أن تتقبل القيادة السوفيتية دعايتها عن الثأر الألماني والنازية الجديدة رغم دروس الحرب العالمية الثانية ، ومن الواضح أيضاً أن موسكو تبغض فكرة الانسحاب من أي مكان ويساورها القلق العميق من العواقب السياسية لقيام ألمانيا الموحدة ، فهى لن تتحول إلى قوة اقتصادية وبإجمالي ناتج قومي يضارع مثيله السوفيتي وحسب ، بل وستلعب دور مركز جذب تجاري لكل جيرانها في أوروبا الشرقية ، ولكن النقطة الجوهرية هى كيف

يمكن أن تنسحب روسيا من ألمانيا الشرقية دون إثارة مشكلة إجراء انسحاب مماثل من تشيكوسلوفاكيا والمجر بولنده مما يترك الحدود الغربية للاتحاد السوفيتي عند خط حدود بولنده وأوكرانيا والذى يعد قريباً بصورة مغرية بالنسبة للخمسين مليون أوكراني ؟

من المحتمل أن تنمو العلاقات التجارية بين الألمانيتين ، ومن المحتمل أن تحقق كل منهما زيادة في الإنتاجية والثروة على جيرانها ، وستدين كل منهما بالولاء لمنظماتها العسكرية (الأطلنط / وارسو) والاقتصادية (المجموعة الاقتصادية / الكوميكون) مع إقامة ترتيبات خاصة مع الدولة الجرمانية الشقيقة ، ومن المستحيل التنبؤ برد فعل بون إذا ما اهتز الاتحاد السوفيتي واضطرب من الداخل وإذا ما تزامن مع ذلك حدوث قلاقل داخل ألمانيا الشرقية ، ومن المستحيل كذلك التنبؤ برد فعل الألمان الشرقيين إذا ما كان ثمة اعتداء من جانب حلف وارسو على الجانب الغربي .

أن المشكلة الأهم والأشد إلحاحا التي تواجه ألمانيا الاتحادية هى اكتشاف سياسة دفاعية ملائمة في حالة نشوب حرب في أوروبا ، ومنذ البداية أدى الخوف من إمكانية توجيه الجيش الأحمر الضخم لضربة باتجاه الغرب دون عوائق إلى اعتماد الألمان ورفاقهم من الأوروبيين على الرادع النووى الأميريكي باعتباره غطاؤهم الأمني الرئيسي ، ومنذ أن حاز الاتحاد السوفيتي القدرة على ضرب الوطن الأميريكي بصواريخه البالستية عابرة القارات أصبحت مثل هذه الاستراتيجية أمراً مشكوكاً فيه ، وهى هل تبدأ واشنطن تبادلاً نووياً كرد فعل لأي هجوم روسى تقليدي على السهول-الألمانية الشمالية ؟ وهذه الأمور تمثل مشكلة ملحة[٩٤] ، وبصرف النظر عن ردود الأفعال السياسية التي تثيرها فإن كلا منها يشير إلى الطبيعة المتناقضة لأنظمة التسلح النووي ، وقد يؤدي اللجوء إليها إلى تدمير مايود المرء الدفاع عنه .

لاعجب إذن أن تتحدث الإدارات الألمانية الغربية المتوالية شفاهة عن قيمة استراتيجية الردع النووي لحلف الأطلنطي وأن يحتلوا مكان الريادة في إيجاد نظام دفاعي تقليدي قوي ، فالجيش الألماني يعد أكبر جيوش حلف الأطلنطي في أوروبا

(٣٣٥ ألف جندي و ٦٤٥ ألف احتياطي مدرب)[٩٥] وعلى درجة عالية من الجودة في التدريب والتجهيز ، ومن ناحية أخرى فإن نقص معدل المواليد المستمر يجعل من الصعب الحفاظ على القوة الألمانية بنفس كفاءتها في حين أن رغبة الحكومة في حفظ النفقات الدفاعية عند مستوى ٣,٥٪ من إجمالي الناتج القومي تعني أنه سيكون من الصعب على الأفرع العسكرية الحصول على ما تحتاجه من معدات جديدة[٩٦] ، وهذه نقطة ضعف يمكن التغلب عليها ، إلا أن هذا لا يزال يترك الألمان يواجهون مأزقاً مزعجاً من اندلاع أى أعمال عدائية واسعة النطاق في وسط أوروبا يؤدي إلى مذابح هائلة وخسائر مادية على أراضيهم .

ليس من المستغرب إذن أن حكومة بون منذ عهد **فيلي برانت** تتبع سياسة الانفراج في أوروبا لا مع الشقيقة الألمانية وحسب ، بل ومع دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي نفسه في محاولة لتهدئة مخاوفهم التقليدية من القوة الألمانية ، ولا يوحي ذلك بتحرك من جانبها تجاه الحياد كما يقترح الحزب الديمقراطى الاجتماعى اليسارى وحزب الخضر ، إذ يتوقف هذا على موافقة موسكو على حياد ألمانيا الشرقية أيضاً وهو أمر غير محتمل ، وما يعنيه هذا هو أن ألمانيا الغربية ترى مشكلتها الأمنية مركزه في أوروبا وحدها وتعرض عن أية قدرات خارجها فضلاً عن الانغماس فيما انغمس فيه الأنجليز والفرنسيون خارج أوروبا ، رغم اختلاف وجهة النطر الأميريكية عن رأى الألمان في ذلك ، وفي علاقتها بموسكو وبرلين الشرقية من ناحية وبالقضايا غير الأوروبية من ناحية أخرى تجد ألمانيا الغربية صعوبة في إدارة دبلوماسية ثنائية فقط ، إذ إن عليها أن تضع في اعتبارها ردود أفعال واشنطن (وباريس) ، وهذا أيضا يعد ثمناً عليها أن تدفعه لوضعها الغريب والفريد في نظام القوة الدولية[٩٧] .

وإذا كانت ألمانيا الاتحادية ترى في التحديات الاقتصادية تعقيداً أقل مما في مشكلات السياسة الخارجية والدفاعية فإن هذا لا يصدق على المملكة المتحدة ، فقد ورثت الأخيرة ماضياً تاريخياً ووضعاً جغرافياً يؤثر على سياستها تجاه العالم

الخارجي ، ولكنها كانت أيضاً من بين القوى الكبرى السابقة التي وجد اقتصادها ومجتمعها صعوبة بالغة في التكيف مع الأنماط المتمولة من التكنولوجيا والتصنيع في سنوات ما بعد ١٩٤٥ (بل وما قبلها) ، وكان أشد التأثيرات دماراً ما أصاب التصنيع ، وهو القطاع الذى أكسب بريطانيا ذات يوم لقب « ورشة العالم » ، وكان تدهوره في بريطانيا أشد وأسرع منه في أى مكان آخر ، وحسب ما ورد في الايكونوميست « فإن الميزان التجارى البريطانى في التصنيع منذ ١٩٨٣ يعاني عجزاً لأول مرة منذ أن غزا الرومان بريطانيا إلا أن الحقيقة أن الصادرات البريطانية في الخمسينيات من المنتجات المصنعة كانت ثلاثة أمثال الواردات[٩٨] ، أما الآن فقد انمحى الفائض ، والأهم من ذلك أن تفاقم البطالة لا يقتصر على الصناعات القديمة بل ويشمل شركات التقنيات الراقية الناهضة[٩٩] .

وزاد من تدهور الصناعات البريطانية اكتشاف النفط في بحر الشمال[١٠٠] مما ساعد على تغطية الفجوة التجارية ولكن أدى إلى تحويل الاسترليني إلى « عملة نفطية » وإلى رفع سعره إلى درجة غير واقعية لبعض الوقت ، ولم يؤد استخراج النفط إلى نهضة التصنيع بل أغلقت المصانع وضاعت الأسواق الخارجية وتآكلت القدرة على المنافسة الدولية ، ويعد تحول بريطانيا إلى قطاع الخدمات واعدا بعض الشيء ولكن العديد من الخدمات بدءا من تنظيف النوافذ والأغذية السريعة لا تأتى بعائد من العملات الحرة ولا يعد إنتاجياً وهو ما يصدق على الولايات المتحدة أيضاً ، وحتى في قطاعات المصارف الدولية والاستثمارية والتبادل السلعى يبدو واضحاً أن المنافسة أشد حدة ، وقد تدهور نصيب بريطانيا خلال السنوات الثلاثين الماضية من ١٨٪ إلى ٧٪[١٠١] ، وبتحول الخدمات المصرفية والمالية إلى أعمال عالمية تسيطر عليها الشركات (الأميريكية واليابانية) ذات الموارد المالية المكثفة ، في نيويورك وطوكيو ولندن تدهور نصيب بريطانيا بصورة أكبر ، وأخيراً فإن التطورات المستقبلية في الاتصالات والتجهيزات المكتبية تبشر بأن الوظائف الإدارية قد تتبع طريقاً طرقه بالفعل عمال الياقات الزرقاء في الغرب .

إن المرء ليتمنى ألا يكون أى من هذا بشيراً بكارثة ، فأي نمو عام في الناتج العالمي والتجارة سيساعد على الإبقاء على الاقتصاد البريطاني قائماً حتى وإن كان نصيبه منه متدنياً ، ويمكن أن يشتد التدهور إذا ما أدى تغير الحكومة إلى زيادات كبيرة في الإنفاق الاجتماعى وزيادة في الضرائب وفقدان الثقة في الأعمال التجارية الحرة ، وقد يعتريه البطء في ظل حكومة تتبع سياسة مالية أقل صرامة وتتخذ « استراتيجية صناعية » متماسكة وتتعاون مع الرفاق الأوروبيين في إقامة مشروعات تسويقية ، وقد يصدق قول أحد الاقتصاديين[١٠٢] يؤمن بأن الصناعة البريطانية اليوم قد أصبحت أكثر قدرة على المنافسة بعد أن مرت « بنهضة صناعية » ، إلا أن نذر ظهور تحول مشهود ليست ظاهرة ، فنقص التدريب في سوق العمل والتكاليف العالية لإنشاء الوحدات وصغر حجم الشركات الصناعية تعد عقبات لها وزنها ، وفوق هذا وذاك هناك مستوى منخفض جداً من الاستثمار الموجه للأبحاث والتنمية ، ففي مقابل كل دولار ينفق عليها في بريطانيا ينفق ثلاثة دولارات في اليابان وثمانية في الولايات المتحدة ، كما يتم توجيه نصف هذا الدولار البريطاني إلى أنشطة عسكرية غير إنتاجية[١٠٣] .

هذه النقطة الأخيرة تأتى بنا إلى الجانب الآخر من المأزق البريطاني ، فرغم انكماش قوة بريطانيا عما كانت عليه في ذروة العصر الفيكتوري فإن بريطانيا لا تزال (أو تدعى أنها) إحدى القوى « المتوسطة » الرئيسية في العالم ، فموازنتها الدفاعية تعد الثالثة أو الرابعة وأسطولها رابع أكبر أسطول وكذلك قواتها الجوية[١٠٤] وهى جميعاً لا تتناسب مع مساحتها الجغرافية (٢٤٥ ألف كم^{2}) وسكانها (٥٦ مليونا) وإجمالي ناتجها القومى المتواضع (٣,٣٨٪ من الإجمالى العالمى عام ١٩٨٣) ، ورغم أفول نجمها الاستعمارى فلا تزال لديها التزامات استراتيجية عديدة في الخارج : ٦٥ ألف جندى في ألمانيا ومشاركتها في الجبهة المركزية لحلف الأطلنطي وقوات وقواعد بحرية حول العالم ، ولكن رغم كل ما تدعيه من قوة فلم تعد قوة كبرى[١٠٥] .

يعد هذا التفاوت بين اقتصاد بريطانيا المنكمش ومظهرها الاستراتيجي المنتفخ

أشد تناقضاً منه لدى أى قوة أخرى من القوى الكبرى عدا روسيا ، وقد زاد من ضعفها تلك القيود السياسية الداخلية التي فرضت على الإنفاق الدفاعي ، فالحكومات المحافظة تشعر بضرورة احتواء النفقات على التسلح بهدف خفض العجز في حين أن أي نظام بديل كان سيشعر بالميل إلى إجراء تخفيضات على النفقات الدفاعية بصورة شاملة ، وناهيك عن هذا المأزق السياسى فإن ثمة خيارا جوهريا وحتميا يلوح أمام بريطانيا ، فإما أن تجرى تخفيضات على مخصصات القوات المسلحة كلها وبالتالى تنخفض فعاليتها في جميع الأفرع أو أن تخفض بعضاً من الالتزامات الدفاعية الملقاة على كاهلها .

ولكن بمجرد النطق بهذا الاقتراح تظهر العقبات ، فالسيطرة على الجو ينظر إليها كأمر بدهى رغم تصاعد تكاليف المقاتلات الأوروبية إلى أسعار فلكية ، وأكبر التزام بريطانى في الخارج موجه لألمانيا وبرلين (حوالي ٤ مليارات دولار) ، ومع ذلك فإن إجراء أية تخفيضات على « الجيش البريطاني على الراين » يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية ، والبديل الآخر هو إجراء خفض على حجم الأسطول السطحي إلى أن قلبت أزمة فوكلاندز هذا المخطط[١٠٦] رأساً على عقب ، وقد حظى هذا البديل بأنصار عديدين في الحكومة البريطانية في حين أنه سيىء التوقيت في مواجهة التحدي البحري الروسي الناهض والتركيز الأميريكي المتصاعد على حلف الأطلنطي وبرامجه الخارجية ، والمرشح الممكن لإجراء الخفض هو الالتزام المترهل من جانب بريطانيا تجاه جزر فوكلاندز ، ولكن حتى هذا الخفض قد يؤدي إلى تأجيل القرار لسنوات عديدة ، بالإضافة إلى ذلك هناك الاستثمارات المخصصة لنظام الصواريخ البالستية المركبة على غواصات ترايدنت الذي تزداد تكاليفه شهراً بعد آخر[١٠٧] ، ونظراً لحماس الحكومة المحافظة للحفاظ على نظام ردع « مستقل » متقدم فإن ذلك القرار لن يتخذ إلا بإجراء تغيير جذري في الإدارة في بريطانيا مما قد يؤدى بدوره إلى إلقاء ما هو أكثر من السياسة الدفاعية المستقبلية في معرض الشك .

وأخيراً هناك البديل الغريب ، فكما تقول الصنداى تايمز : « مالم يتم تدارك

الأمر على الفور فإن السياسة الدفاعية لهذه البلاد ستتجه إلى محاولة أداء الغرض بتكاليف أقل مما يعود بالضرر على بريطانيا وحلف الاطلنطي(١٠٨) ، مما يترك أمام الساسة بديل خفض بعض الالتزامات وتحمل عواقب هذا الخفض أو زيادة النفقات الدفاعية ، فكما هو الحال مع كل القوى المضمحلة ليس ثمة خيار سوى البدائل الصعبة .

نفس المأزق يواجه فرنسا ، ولو أنه قد ظل كامنا فيها بسبب عدم وجود تساؤلات داخلية عن سياسة فرنسا الدفاعية وبسبب أداء البلاد الاقتصادي الأفضل منذ الخمسينيات ، وعلى باريس أيضاً أن تكافح أمام مشكلات ناجمة عن كونها مجرد قوة « متوسطة » ذات مصالح قومية عريضة والتزمات خارجية كبيرة يدخل الدفاع عنها تحت ضغوط مطردة بسبب تصاعد تكاليف الأسلحة(١٠٩) ، وفي حين أن سكانها في نفس تعداد سكان بريطانيا فإن إجمالي ناتجها القومي والفردي أكبر ، فينتج الف رنسيون من السيارات والصلب ما يزيد عن إنتاج بريطانيا ، ولديها صناعة فضائية ضخمة جداً ، وعلى عكس بريطانيا تعتمد فرنسا بشدة على النفط المستورد ، ومن ناحية أخرى لا تزال لديها فوائض كبيرة في المنتجات الزراعية تلقى الدعم من المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وقد أبدى الفرنسيون التزاماً قوياً بالحفاظ على القدرة على المنافسة العالمية في عدد من مجالات التقنية الراقية . وإذا كان اقتصاد فرنسا قد تضرر بشدة من اندفاع الإدارة الاشتراكية نحو النمو منذ بداية الثمانينيات فإن السياسات الأشد قسوة التي تلت ذلك قد خفضت التضخم والفجوة التجارية وأدت إلى استقرار الفرنك ، وكلها أمور تسمح بمواصلة نمو الاقتصاد الفرنسى .

ولكن إذا قورنت التركيبة الاقتصادية الفرنسية بمثيلتها القوية في ألمانيا أو اليابان يبدو عليها الاضطراب واضحاً ، ففي حين لا تزال فرنسا متقدمة في تصدير المقاتلات والنبيذ والحبوب فإنها لا تزال ضعيفة نسبيا في تصدير السلع المصنعة إلى الخارج(١١٠) ، ومعظم عملائها من دول العالم الثالث غير المستقرة التي تطلب مشروعات عالية التكاليف كالسدود وطائرات الميراج ثم تجد صعوبة في السداد ، بل أن تغلغل السلع الصناعية من سيارات وأدوات كهربائية إلى داخل فرنسا يعد

مؤشراً على وجود مجالات لا قدرة لها على المنافسة فيها ، فيتسع عجز ميزانها التجاري مع ألمانيا عاماً بعد آخر لأن الأسعار الفرنسية ترتفع بصورة أسرع من الأسعار في ألمانيا ، مما قد يؤدي إلى خفض أكبر لقيمة الفرنك ، وفي حين تبشر التقنيات الجديدة بمستقبل واعد فإنها لا قِبل لها باستيعاب البطالة الفرنسية ولا تلقى ما تحتاجه من استثمارات كبيرة للحاق بالألمانيا واليابانيين والأميريكيين ، والأمر الذى يسبب قلقاً أكبر لدولة لا تزال مرتبطة اقتصادياً (وربما نفسياً) بالزراعة هو الأزمة التي تلوح في الأفق من جراء زيادة إنتاج الحبوب والألبان والفاكهة والنبيذ وما إلى ذلك ، بما يحمل ذلك من ضغوط متزايدة على موازنات فرنسا والمجموعة الأوروبية إذا ما تم الحفاظ على دعم الزراعات وعلى الاستقرار الاجتماعي إذا ما تم خفض الأسعار ، فحتى وقت قريب كانت باريس تستطيع أن تعتمد على رؤوس أموال المجموعة للمساعدة على إعادة بناء الهيكل الزراعى ، أما الآن فإن هذه الأموال تتجه إلى الفلاحين في أسبانيا والبرتغال واليونان ، وكل هذه الأشياء تحرم فرنسا من الموارد المالية اللازمة لبذل جهود أكبر في مجال الأبحاث والتطوير والتقنيات الراقية في العقود القليلة القادمة .

في هذا السياق وفي ظل تحديد أولويات فرنسا المستقبلية لابد للمرء أن ينظر في الجدل الدائر حول سياسة الدفاع القومي ، هناك جوانب عديدة باهرة في الاستراتيجية والإجراءات العسكرية الفرنسية في السنوات الأخيرة ، فعندما أدركت فرنسا الشكوك الحائمة حول مصداقية الرادع النووي الاستراتيجي الأميريكي ، أعدت فرنسا نفسها بنظام خاص بها للإطلاق في حالة حدوث اعتداء سوفيتي ، فبسيطرتها المطلقة على كل جوانب سلاحها النووي وبإصرارها على إطلاق كل قوتها من الصواريخ على روسيا إذا فشل الردع تشعر باريس بحيازتها لطريقة مؤكدة فى واجهة الكرملين ، وفي الوقت نفسه احتفظت بجيش بري ضخم وبقوات كبيرة في جنوب غرب ألمانيا وبالتزام بمساندة ألمانيا ، وفي حين إنها خارج تركيبة قيادة حلف الأطلنطي ، فإنها لم تتخل عن ضرورة دعم الجبهة المركزية في حالة هجوم

روسي ، كما احتفظت فرنسا بدور خارج أوروبا وقدمت بديلاً للتأثير عن كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، وإذا كان ذلك قد آثار غضب واشنطن أحياناً فقد اتضح ضيق موسكو كذلك بالاستقلالية الفرنسية ، ونظر لإجماع اليسار واليمين الفرنسي على فكرة وجود دور للبلاد في الخارج فإن تصرفات فرنسا في هذا الصدد لا تثير انتقادات داخلية تضاهي ما يثار في سائر الدول الغربية مما دعا المراقبين الأجانب إلى وصف سياستهم بانها منطقية ومتشددة وواقعية وما إلى ذلك .

إلا أن السياسات نفسها لا تخلو من مشكلات(١١١) ، ففي المقام الأول فإن كل دعاوى الاستقلالية الفرنسية في الحقيقة قد قامت وراء الغطاء الأميريكي والضمان المقدم من الولايات المتحدة لأوروبا الغربية على المستويين التقليدي والنووي ، وأمكن اتباع سياسة ديجولية لأن فرنسا لم تعد لأول مرة في خط المقدمة(١١٢) ، ولكن ماذا يحدث لو زال هذا الغطاء الأمنى أى سحبت الولايات المتحدة قواتها من أوروبا قد تجد مثل هذه الخطوة ترحيبا ، ولكن كما يعترف الفرنسيون أنفسهم فإنهم لا يستطيعون إبداء الترحيب بهذا في ضوء سياسات موسكو الأخيرة من تصعيد قوتها النووية التقليدية إلى مستويات قصوى مع إحكام قبضتها على دول أوروبا الشرقية التابعة لها وشن « هجمة سلام » مصممة بهدف فصل جماهير ألمانيا الغربية عن حلف الأطلنطى وجذبه إلى الحياد ، وهناك عدة دلائل لما يطلق عليه اتجاه فرنسا الجديد نحو الأطلنطي(١١٣) منها تشديد اللهجة تجاه الاتحاد السوفيتي ونقد التوجهات الحيادية بين صنوف الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني والاتفاق الفرنسي الألماني على تصعيد نشر قوات الانتشار السريع في ألمانيا وتوثيق الصلات بحلف الأطلنطي(١١٤) وتعد نتائج واضحة للاهتمام الفرنسى بالمستقبل ، وإلى أن تتغير موسكو فإن على باريس أن تظل قلقة من دخول الاتحاد السوفيتي إلى أوروبا الغربية عندما تخرج منها الولايات المتحدة أو حتى قبل ذلك .

ولكن إذا ما زادت احتمالات هذا الخطر ماذا تفعل فرنسا إزاءه عملياً ؟ يمكن لها بالطبع أن تزيد من قواتها التقليدية نحو إقامة جيش فرنسى ألمانى قوى بما فيه

الكفاية بصد أي هجوم روسي حتى إذا ما تقلصت القوات الأميركية أو غابت ، فيرى رجال من أمثال **هلموت شميت**(١١٥) أن هذا يعد امتداداً منطقيا للانفراج بين باريس وبون بل وللتوجهات الدولية (من قبيل إضعاف الولايات المتحدة) ، وهناك مصاعب سياسية وتنظيمية جمة في طريق هذا المخطط(١١٦) ، إلا أنه في كل الأحوال فإن هذه الاستراتيجية يحتمل أن تتحطم على صخور لا يمكن التغلب عليها وهى نقص الأموال ، فتنفق فرنسا حالياً ٤,٢٪ من إجمالي ناتجها القومي على الدفاع (الولايات المتحدة ٧,٤٪) ، ولكن نظر لهشاشة حالة الاقتصاد الفرنسى فإنه من غير الممكن زيادة هذه النسبة كثيراً ، كما أن استقلالية فرنسا في تنمية أسلحتها النووية يعني أن قوتها الاستراتيجية النووية تستوعب ما يصل إلى ٣٠٪ من الموازنة الدفاعية ، وما يتبقي لا يكفي للدبابات الميدانية **AMX** ، والطائرات المتطورة وحاملة الطائرات النووية ، والأسلحة القتالية الذكية وما إلى ذلك ، وفي حين يمكن زيادة القوات المسلحة الفرنسية فإن هذا لا يكفي للوفاء بكل المطلوب(١١٧) ، وهكذا فإن فرنسا تواجه ما تواجهه بريطانيا من خيار غريب بين الاستغناء عن بعض نظم الأسلحة تماماً أو إجراء تقشف عليها جميعاً .

وهناك شكوك مزعجة أيضاً الرادع النووي الفرنسي على المستويين الفني والاستراتيجي ، فتعاني أجزاء من ثالوث السلاح النووي الفرنسي تدهوراً مستمراً مع الوقت والتخلف عن التقنيات الحديثة في الأسلحة(١١٨) ، وقد تصبح هذه المشكلة حادة إذا ما حدث تقدم مفاجىء في تقنيات مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأميريكي (SDI) وإذا ما قام الروس بدورهم بتطوير نظام أكبر للدفاع الصاروخى البالستي ، ولا شيء أكثر ازعاجا من وجهة نظر فرنسا من تدعيم القوتين العظميين لقوتهما بينما تظل أوروبا مكشوفة ، وفي مقابل هذا ، هناك التطوير الهام لنظام الصواريخ البالستية المنطلقة من غواصات ، ورغم ذلك يبقى المبدأ العام هو أن التقدم التقني يمكن أن يفقد الأنواع الحالية من الأسلحة قيمتها ويجعل عملية الإحلال باهظة التكاليف ، وفي كل الأحوال فإن الفرنسيين واقعون في نفس ورطة المصداقية

كغيرها من القوى النووية ، فإذا ظنت باريس أنه من المستبعد أن تجازف الولايات المتحدة بتبادل قصف نووي استراتيجي مع الاتحاد السوفيتي بسبب غزو الحدود الألمانية فما مدى وعدها باستخدام السلاح النووي نيابة عن ألمانيا الاتحادية . إن المبدأ الديجولي بالدفاع عن (حمى) فرنسا بإطلاق كل صواريخها على الاتحاد السوفيتي يتوقف على الافتراضات غير الثابتة بأن الشعب الفرنسي يفضل أن يتعرض للإبادة عن أن يتعرض لهزيمة بالوسائل التقليدية ، من الواضح أن الصورة الرسمية للاستراتيجية النووية الفرنسية لن تتغير بسرعة ، ولكن يجدر بنا أن نتساءل عن مدى واقعيتها إذا ساء التوازن الشرقي الغربي وضعفت الولايات المتحدة(١١٩) .

إن مشكلة فرنسا هى أن العديد من المتطلبات تضغط على مواردها القومية المتواضعة ، وفى ضوء الاتجاهات السكانية والاقتصادية الهيكلية يحتمل أن يستمر نصيبها المرتفع من الدخل القومي المستهلك في الضمان الاجتماعي وقد يزداد ، وقد تبرز الحاجة إلى مزيد من الأموال الضخمة للقطاع الزراعي ، وفي الوقت نفسه إن تحديث قواتها المسلحة يتطلب قدراً هائلاً من الأموال ، إلا أن كل هذه الأمور يجب أن تتوازن في مقابل الحاجة الملحة إلى استثمارات ضخمة في الأبحاث والتطوير وفي العمليات الصناعية المتقدمة ، فإن لم تستطع أن تخصص الأموال اللازمة لهذا الغرض الأخير فإن تعرض مستقبل تمويل الدفاع والضمان الاجتماعي وما إليه يتعرض للخطر بمرور الوقت وارد ، من الواضح أن هذه ليست ورطة فرنسا وحدها ولو أن فرنسا هى التي نادت بحيازة وضع متميز في أوروبا في المسائل الاقتصادية والدفاعية الدولية وعبرت أوضح تعبير عن الهموم الأوروبية ، ولهذا السبب كانت باريس هي التي احتلت مكان الريادة في اتخاذ السياسات الجديدة من تعميق الروابط الفرنسية الألمانية العسكرية وإنتاج الطائرات والأقمار الصناعية الأوروبية وما إليها ، وقوبلت هذه المخططات بالشك من جانب جيران فرنسا تجاه الغرام الفرنسي بالتخطيط الإداري والسعي إلى تحقيق المكانة أو تجاه احتمال مكافأة الشركات الفرنسية بنصيب الأسد من المشروعات ذات التمويل الأوروبي .

ان مشكلات أوروبا بالطبع تزيد كثيراً عما ذكرناه هنا ، فتشمل زيادة شيخوخة سكانها وصناعاتها ونشوب السخط العرقي داخل المدن وتصاعد الهوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير والتوتر السياسي ، اللغوي في بلجيكا والاولستر وشمال أسبانيا ، وتشمل كيفية صياغة سياسة دفاعية مشتركة للقرن القادم والحفاظ على القدرة على المنافسة في مواجهة التحديات الاقتصادية الرهيبة التي تفرضها التكنولوجيا الجديدة والمنافسون التجاريون الجدد ، ففي حالة المناطق الأربع الأخرى التي درسناها في هذا الباب يمكن رؤية التغيرات آلتي قد تطرأ بمرور الوقت على وضعها الراهن ، حيث قد ترى اليابان والصين أن مكانتهما قد تعززت في العالم ، وقد يرى الاتحاد السوفيتي بل والولايات المتحدة أن مكانتهما قد أصابها التآكل ، أما أوروبا فتبقى لغزاً ، فالمجموعة الأوروبية إن استطاعت أن تتحد في سياستها فقد تحسن وضعها في العالم عسكرياً واقتصادياً ، وإن لم تستطع - وهو الاحتمال الأكبر نظراً للطبيعة الإنسانية - فإنه يبدو أن تدهورها من المقدر له أن يستمر .

الاتحاد السوفيتي وتناقضاته :

إن لفظ « تناقض » في الاصطلاح الماركسي له مدلول محدد تماما ، فيشير إلى التوترات التي يجرى الزعم بوجودها الفطري داخل النظام الرأسمالي في الإنتاج والتي تؤدي في النهاية إلى زواله[١٢٠] ، من ثم فإنه لمن دواعي السخرية أن تستخدم نفس اللفظ لوصف الوضع الذي يجد الاتحاد السوفيتي نفسه فيه ، ومع ذلك فهناك هوة تزداد اتساعاً في عدد من المجالات الخطيرة بين أهداف الدولة السوفيتية والسبل المتبعة لبلوغها ، فهى تدعي الحاجة إلى دعم الناتج الزراعي والصناعي إلا أنها تعوق ذلك بجماعية الزراعة والتخطيط المركزي الصارم ، وتؤكد على أهمية السلام العالمي ، وفي الوقت نفسه يؤدي بناؤها العسكري المتواصل وروابطها بالنظم « الثورية » إلى زيادة التوترات الدولية ، وفي حين تصر قيادة الحزب على أن الاتحاد السوفيتي لن يقبل مرة أخرى وضع التخلف العسكري ، وتحث الأمة على زيادة الإنتاج فقد وجدت من الصعب عليها

أن توائم بين هذين الهدفين ، قد تكون ثمة سبل أخرى لتصوير هذه المشكلات ولكن يبدو مناسباً أن يطلق عليها لفظ « تناقضات » .

نظراً لتأكيد الفلسفة الماركسية على الأساس المادي للوجود فإنه يبدو من دواعي السخرية أن المصاعب الرئيسية التي تواجه الاتحاد السوفيتي اليوم تكمن في البنية الاقتصادية للدولة . وكيف كان **خروشوف** الذي تنبأ في الخمسينيات بالتفوق على الولايات المتحدة اقتصادياً و« دفن » الرأسمالية سيشعر إذا ما سمع ما قاله **جورباتشوف** عام ١٩٨٦ أمام مؤتمر الحزب الشيوعي السابع والعشرين .

> **« رغم المساعي المبذولة لم ننجح في علاج الموقف ، وما زالت هناك عقبات وأوجه تخلف في الهندسة ونقص في النفط وصناعات الفحم والكهرباء والتعدين والكيماويات ، ولم يتم تحقيق أى هدف ولم تتحسن الظروف المعيشية للشعب »**[١٢١] .

ان أخطر نقاط الضعف في الاقتصاد السوفيتي على طول تاريخه هى الزراعة والتي تتضح خطورتها حين ندرك أن روسيا منذ قرن واحد كانت أحد أكبر دولتين مصدرتين للحبوب في العالم ، ولكن منذ أوائل السبعينيات كان عليها أن تستورد عشرات الملايين من الأطنان من القمح والذرة كل عام ، وإذا استمرت اتجاهات إنتاج الأغذية في العالم على ما هى عليه فستنضم روسيا إلى طابور دول أفريقيا والشرق الأدنى التي تحولت من دول مصدرة للمواد الغذائية إلى مستوردة لها[١٢٢] في غضون سنوات ، ومنذ وفاة **ستالين** كان كل زعيم سوفيتي يحث على زيادة إنتاج الأغذية للوفاء باحتياجات الاستهلاك ورفع مستوى المعيشة ، ومن الخطأ إنكار أن تحسناً قد طرأ ، فروسيا أفضل كثيراً مما كانت عليه عام ١٩٥٣ ، ولكن من دواعي الاحباط أنها بعد عدة عقود من الاقتراب من الغرب تراجعت مستوياتها المعيشية من جديد رغم تخصيص ٣٠٪ من جملة الاستثمارات للزراعة واستيعاب ٢٠٪ من القوى العاملة فيها ، ففي سبيل الحفاظ على المستويات المعيشية يضطر الاتحاد السوفيتي إلى استثمار حوالى ٧٨ مليار دولار سنويا في الزراعة وإلى دعم أسعار

الغذاء بخمسين مليار أخرى[١٢٣] ، بل وتحتاج إلى « صب » مليارات الدولارات من العملات الصعبة لاستيراد الحبوب واللحوم لتعويض نقص إنتاجها الزراعي .

حقيقة هناك بعض الأسباب الطبيعية لتدهور الزراعة السوفيتية وتحولها إلى سبع حجم الزراعة الأميريكية ، فرغم التشابه بينهما جغرافيا فإن الاتحاد السوفيتي يقع في الشمال الأقصى ، وتقع أوكرانيا على نفس خط عرض جنوب كندا ، وهو ما يجعل من الصعب زراعة الذرة بل إن زراعة القمح السوفيتية تتحمل أجواء أشد برودة وظروفاً أشد جفافاً مما تتحمله في ولايتي كانساس وأوكلاهوما ، وكانت الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢ شديدة السوء في هذا الصدد ، وحتى السنة الطيبة ١٩٨٣ لم تؤد إلى الاكتفاء الذاتي الروسي ، وتلتها سنة باردة أخرى وجفاف[١٢٤] ، كما أن أى محاولة لزيادة الإنتاج بزيادة محصولية فدان القمح في الأراضى البكر يعرقلها الصقيع في الشمال والجفاف في الجنوب .

ولا يقتنع المراقبون الأجانب بإلقاء المسئولية على عاتق المناخ وحده في تدهور الناتج الزراعي السوفيتي[١٢٥] ، فسبب معظم المشكلات اشتراكية الزراعة ، ودعم أسعار المواد الغذائية بدرجة كبيرة[١٢٦] تجعل الفلاحين يشترونها لإطعام ماشيتهم بدلاً من الحبوب الخام ، كما يتم استخدام استثمارات الدولة الزراعية في مشروعات ضخمة كالسدود والصرف بدلاً من إنشاء مزارع فردية وتصنيع جرارات ، ولا يتخذ القرار في تلك الأمور المتخصصون بل الإداريون والموظفون ، وحرمان الفلاح الفرد من نصيبه من المسئولية والمبادرة يعد سبباً رئيسياً في تدهور المحاصيل والتبديد الشديد ، ولو أن التبديد يرجع أيضاً إلى سوء ظروف التخزين[١٢٧] والتوزيع ، وما يمكن عمله إذا تم تغيير النظام من جذوره – أى بتحويله من النظام الجماعي إلى النظام الفردي الخاص – تشير إليه الحقيقة القائلة بأن المشروعات الخاصة القائمة الآن تنتج حوالى ٢٥٪ من إجمالي ناتج المحاصيل الروسية في حين تحتل ٤٪ فقط من الأراضى المزروعة[١٢٨] .

ورغم الضجة الشديدة عن ضرورة الإصلاح على أعلى المستويات تشير الدلائل

إلى أن الاتحاد السوفيتي لا يفكر في اتباع سياسة الصين في تحرير الزراعة رغم وضوح تخلف الزراعة السوفيتية عن مثيلتها لدى جارته المغامرة [١٢٩] .

هناك سببان لهذا الموقف السوفيتي المتصلب في الزراعة ، أولهما أن زيادة المشروعات الخاصة وإيجاد أسواق خاصة ورفع أسعار المنتجات الزراعية يؤدي إلى زيادة هامة في نصيب الزراعة من الدخل القومي على حساب سكان الحضر الساخطين والاستثمارات الصناعية ، ويعني بعبارة أخرى الانتصار النهائيَ لسياسة **بوخارين** التي شجع على الحوافز الزراعية والقضاء على أفكار **ستالين**[١٣٠] ثانيهما أن هذا يعني تدهوراً في نفوذ البيروقراطية التي تدير الزراعة السوفيتية بما يجره من نتائج على سائر ميادين صنع القرار ، فماذا يعني هذا بالنسبة لمستقبل البيروقراطية المركزية ؟[١٣١]إذا كانت ثمة علاقة مستمرة محرجة بين الاشتراكية وعجز الغذاء القومي[١٣٢] فما كان هذا ليفلت من خاطر المكتب السياسي ، فإنه يرى من جانبه أنه من الأفضل والآمن الحفاظ على الزراعة الاشتراكية حتى وإن أدى هذا إلى رفع معدل الواردات الغذائية من الاعتراف بفشل النظام الشيوعي وإزالة القيود القائمة للسيطرة على مثل هذا القطاع الضخم من المجتمع .

بنفس هذا المنطق يجد الاتحاد السوفيتي صعوبة في إصلاح قطاعه الصناعي ، فيري بعض المراقبين عدم ضرورة ذلك نظراً للإنجازات المميزة التي حققها الاتحاد السوفيتي منذ ١٩٤٥ وتفوقه على الولايات المتحدة في الآلات الصناعية والأسمنت والصلب والأسمدة وما إلى ذلك [١٣٣] ، ومع ذلك فهناك دلائل عديدة على ركود الصناعة السوفيتية وعلى انتهاء حقبة الإنجازات السهلة ، ويرجع هذا في جزء منه إلى زيادة العمالة ونقص الطاقة ، وهناك دلائل أخرى على عجز الصناعة عن الاستجابة لمتطلبات الاستهلاك وطلب السوق ، فإنتاج كميات ضخمة من الأسمنت لا تعد ميزة إذا ما كانت الاستثمارات المستخدمة فيه تضر بقطاعات أكثر احتياجاً ، فنظراً لتبدبد الطاقة في تصنيعه وتكاليف نقله إلى بقاع بعيدة تنشأ قيود أشد وطأة على نظام السكك الحديدية المتدهورة بالفعل[١٤٣] ، ويصدق نفس الشيء على

صناعة الصلب السوفيتية [١٣٥] ، وهناك قطاعات على درجة من الكفاءة في الاتحاد السوفيتي كالصناعات العسكرية إلا أن النظام العام يعاني تركيزاً على الإنتاج دون اهتمام بأسعار السوق وطلب المستهلك ، ونظراً لاستحالة إغلاق المصانع السوفيتية كما يحدث في الغرب فإنها تفتقر إلى الحافز لكفاءة الإنتاج .

ولكن إذا كانت المستويات الراهنة للكفاءة الصناعية السوفيتية غير محتملة فإن النظام قد يصاب بأضرار من جراء ثلاثة ضغوط أخرى تمارس عليه ، أولها إمدادات الطاقة ، فمن الواضح أن التوسع الكبير في الناتج الصناعي السوفيتي منذ الأربعينيات قد اعتمد بصورة مكثفة على وفرة إنتاج الفحم والنفط والغاز الطبيعي دون اهتمام بالتكاليف ، والنتيجة تبديد الطاقة وتبديد الصلب في كل من الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له مقارنة بغرب أوروبا كما يتضح من جدول (٤٦) .

في حالة الاتحاد السوفيتي كان سوء استخدام الموارد ممكناً عندما كانت إمدادات الطاقة وفيرة ويسهل الوصول إليها ، إلا أن الحقيقة هى أن هذا لم يعد ممكناً ، وربما كانت نبوءة وكالة المخابرات المركزية في عام ١٩٧٧ بأن إنتاج النفط السوفيتي

جدول ٤٦ : مقدار الفحم (بالكيلو) والصلب المستخدم لإنتاج ١٠٠٠ دولار من إجمالي الناتج المحلى : ٧٩ - ١٩٨٠[١٣٦]

	الفحم	الصلب		الفحم	الصلب
الاتحاد السوفيتي	١٤٩٠	١٣٥	بريطانيـــا	٨٢٠	٣٨
ألمانيا الشرقية	١٣٥٦	٨٨	ألمانيا الغربية	٥٦٥	٥٢
تشيكوسلوفاكيا	١٢٩٠	١٣٢	فرنســا	٥٠٢	٤٢
المجـــر	١٠٥٨	٨٨	سويســرا	٣٧١	٢٦

سرعان ما يصل إلى ذروته ثم يتجه إلى التدهور خاطئة ، إلا أن ناتج النفط الروسي تدهور بالفعل قليلاً في عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ .

لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية [١٣٧] ، ومن الأمور المقلقة أن احتياطيات النفط الضخمة والغاز الطبيعي موجودة على مستوى عمق بعيد أو في مناطق صقيع مثل غرب سيبريا ، وكان استخراج طن إضافي من النفط السوفيتي في العقد الماضي حسب تقرير **جورباتشوف** عام ١٩٨٥ قد ارتفعت تكاليفه بنسبة ٧٠ ٪ [١٣٨] ، من ثم فإن التزام روسيا بدعم ناتج طاقتها النووية بأسرع وجه قد أدى إلى مضاعفة نصيبها من إنتاج الكهرباء من ١٠ إلى ٢٠٪ في عام ١٩٩٠ ، ومن السابق لأوانه أن نعرف مدى تأثير حادث تشرنوبيل على هذه الخطط ، إلا أن الواضح أنها ستزيد التكاليف بسبب إجراءات الأمن وتخفض سرعة التطوير المرسومة للصناعة[١٣٩] ، كما أن قطاع الطاقة يستوعب بالفعل أموالاً ضخمة (حوالى ٣٠٪ من الاستثمارات الصناعية) وفي ازدياد مستمر ، فمن العجيب مثلا أن مجرد استمرار اتجاهات استثمارات النفط والفحم والطاقة الكهربية الراهنة ستستوعب الزيادة المتوفرة في الموارد المالية للصناعة السوفيتية كلها في الفترة من ٨١ إلى ١٩٨٥[١٤٠] لأن النتائج في مجالات أخرى تعد قاسية ، ومع ذلك فإن النمط العام واضح وهو الابقاء على خطى النمو الاقتصادي عند مستوي متواضع في حين يتطلب قطاع الطاقة نصيبا أوفر من إجمالي الناتج القومي[١٤١] .

وترى القيادة الروسية مشكلة أخرى في التحدي الذى يبرز في مجال التكنولوجيا الراقية كالإنسان الآلى والحاسبات العملاقة والليزر والاتصالات وما إليها حيث يتعرض الاتحاد السوفيتي لخطر التخلف عن الغرب ، ومن الناحية العسكرية هناك خطر أن تؤدي الأسلحة الذكية ونظم الرصد المتقدمة إلى تحييد مزايا روسيا الكمية في المعدات العسكرية ، فيمكن للحاسبات العملاقة أن تحل الشفرات الروسية مثلاً وتحديد مواقع الغواصات تحت سطح المحيطات والسيطرة على الميدان القتالي المتحرك وحماية القواعد النووية الأميريكية ، ومجرد اللحاق بهذه التقنيات المعقدة يحتاج إلى

مخصصات مالية متزايدة وموارد علمية وهندسية من قطاع الدفاع السوفيتي [١٤٢].

وفي القطاع المدني تزداد المشكلة تفاقماً ، فنظراً للحدود التي يتم التوصل إليها في مجالات تقليدية كالعمالة والاستثمارات المالية تعد التكنولوجيا الراقية أمراً حيوياً لزيادة الناتج الروسي ، فالاستخدام الواسع النطاق للحاسبات الآلية مثلا يمكن أن يؤدي إلى خفض الفاقد في استكشاف وإنتاج وتوزيع إمدادات الطاقة ، لكن استيعاب هذه التقنيات العالية يستوجب استثمارات كبيرة (من أين ؟) وتمثل تحدياً للنظام السوفيتي البيروقراطي المركزي الميال للسرية ، فيمكن للحاسبات الآلية والاتصالات المتقدمة أن تستغل استغلالاً أمثل في مجتمع به سكان مدربون على استخدام التكنولوجيا ويجد التشجيع على التجريب الحر وتبادل المعلومات والفرضيات الجديدة في أوسع صورة ممكنة ، وهذه أمور تجري بصورة ناجحة في كاليفورنيا واليابان لكنها تهدد بتفكيك احتكار الدولة السوفيتية للمعلومات ، فإذا كان العلماء والباحثون في الاتحاد السوفيتي إلى اليوم محظور عليهم استخدام آلاف النسخ بصورة شخصية (حيث تكتظ إدارة النسخ بعملاء المخابرات السوفيتية) فمن الصعب إدراك كيفية تحرك البلاد تجاه الاستخدام الواسع النطاق لأجهزة الكتابة والحاسبات المتشابكة والبريد الالكتروني وما إليه دون تخفيف السيطرة البوليسية والرقابة[١٤٣] ، وكما هو الحال في الزراعة فإن التزام النظام بالتحديث واستعداده لتخصيص موارد مالية إضافية وبشرية تبطله البنية الاقتصادية والأيديولوجيا السياسية التي تعد عوائق أساسية في طريق التغيير .

وبالمقارنة فإن الاعتماد المتزايد من جانب الاتحاد السوفيتي على التقنيات والآلات المستوردة سواء عن طريق التجارة الشرعية أو السرقة من الغرب يعد مشكلة أقل جوهرية ، كما أن التجسس الصناعي والعلمي يعد دليلاً على قلق روسيا من التخلف عن الركب[١٤٤] ، وتعتبر التجارة العادية واستيراد تكنولوجيا الغرب أسلوباً تقليدياً لتضييق الفجوة ، وقد حدثت في الفترة من ١٨٩٠ إلى ١٩١٤ ومرة أخرى

في العشرينيات ، وبهذا فإن ما تغير هو الطبيعة الأحدث للمنتج نفسه : من آلات حفر البترول والصلب المطروق والأنابيب والحاسبات ومعدات صناعة البلاستيك والكيماويات وما إليها ، وما يجب أن يزعج راسمي الخطط السوفيت هو أن تكنولوجيا الغرب تستخدم بصورة أقل كفاءة منها في الغرب نفسه [١٤٥] ، والمشكلة الثانية هى توافر العملة الصعبة لشراء مثل هذه التكنولوجيا ، وقد أمكن غالباً التغلب على هذه المشكلة عن طريق شراء السلع المصنعة من دول الكوميكون إلا أن منتجات هذه الدول قد فشلت في اللحاق بمنتجات الغرب ولو أنها يجب أن تقبل في سبيل الحيلولة دون حدوث إنهيار في اقتصاديات أوروبا الغربية[١٤٦] ، وفي حين كانت روسيا تدفع ثمن جزء كبير من السلع المستوردة من الغرب من خلال الصفقات المتكافئة أو البيع المباشر لفائض النفط فإن المؤشرات المستقبلية قد تتقلص نتيجة لتذبذب أسعار النفط وزياد احتياجاتها من الطاقة وتغير شروط تجارة المواد الخام مع زيادة تعقيد عمليات التصنيع[١٤٧] ، وفي الوقت نفسه فمع تقلص المكاسب الروسية من النفط وغيره من المواد الخام تظل المدفوعات لعدد من المواد المستوردة عالية مما يخفض من المبالغ المخصصة للاستثمار .

والسبب الرئيسي الثالث للقلق على نمو روسيا الاقتصادي في المستقبل يكمن في الإحصائيات السكانية ، وهنا نجد الموقف يبدو قاتما لدرجة دفعت أحد الباحثين إلى استهلال بحثه الحديث عن « السكان والقوة العاملة » بقوله :

> **« إن منظور تنمية الشعب السوفيتي والموارد البشرية يعد كئيباً حتى نهاية القرن وعلى أى مقياس يقاس به ، فمن انخفاض معدل المواليد إلى زيادة معدل الوفيات ومن انخفاض في إمدادات القوى العاملة الجديدة وعدم التساوي في توزيعها إلى تزايد شيخوخة السكان تقل آمال الحكومة السوفيتية في أى من هذه الاتجاهات »[١٤٨] .**

وأخطر هذه العوامل التدهور المطرد في متوسط الأعمار ومعدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة منذ السبعينيات ، وقد ارتفعت معدلات الوفيات نتيجة لنقص الرعاية

الصحية وإدمان الكحول وخاصة بين الذكور في سن العمل [١٤٩]، وإذا كان الشعب السوفيتي يموت بصورة أسرع عن ذي قبل فإن معدلات مواليده تتدهور بصورة حادة وخاصة في الريف ، ونتيجة لكل هذه الاتجاهات فإن الذكور في الريف لا يتزايدون .

وتسبب كل هذه العوامل قلقا للقادة الروس وربما كانت وراء الدعوة المحمومة لزيادة حجم الأسرة ومكافحة إدمان الكحول ومحاولات إغراء العمال المسنين بالبقاء في مصانعهم ، أولاً تحتاج البلاد إلى زيادة الموارد الموجهة للرعاية الصحية والضمان الاجتماعي ، ثانياً هناك تأثيرات على كل من الصناعة والأفرع العسكرية السوفيتية نظراً لتدهور معدل نمو القوى العاملة ، ففي الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ تقدر الزيادات الصافية في القوة العاملة بما لا يتجاوز ٥,٩٩٠,٠٠٠ فرد في حين أن الزيادة في السنوات العشر السابقة عليها كانت تقدر بـ ٢٤,٢١٧,٠٠٠ فرد[١٥٠] ، مما يذكرنا بأن نمو الناتج الصناعي الروسي من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠ كان يرجع في معظمه إلى زيادة القوة العاملة وليس إلى زيادة في الكفاءة ، أما بعدها فلا يمكن الركون إلى تزايد القوة العاملة لتحقيق النمو الاقتصادي ، ويمكن بالطبع التغلب على جزء من المشكلة عن طريق سحب عدد من الذكور القادرين من قطاع الزراعة ، إلا أن المشكلة هناك هى أن عدداً كبيراً من الشباب في المناطق السلافية قد هجروا المزارع الجماعية بالفعل إلى المدينة في حين أن الفائض الموجود في الجمهوريات غير السلافية يعدون أقل تعليماً وقلما يتقنون الروسية ويحتاجون إلى استثمارات هائلة لتدريبهم على الصناعة ، ويأتي بنا هذا إلى اتجاه أخير يقلق واضعي الخطط في موسكو ، فنظراً لارتفاع نسبة الخصوبة في جمهوريات آسيا الوسطى مثل اوزيكستان إلى ثلاثة أمثالها بين السلاف وشعوب البلطيق فإن هناك تحولاً رئيسياً في التوازن السكاني على المدى البعيد في الطريق ، والنتيجة أن نصيب الشعب الروسي من المتوقع أن يتدهور من ٥٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ٤٨٪ فقط في عام ٢٠٠٠[١٥١] ، فلأول مرة في تاريخ الاتحاد السوفيتي لن يكون الروس هم الأغلبية .

قد تبدو هذه القائمة من المصاعب قائمة بالنسبة لبعض المعلقين ، فالإنتاج الحربي الروسي غالباً ما يتسم بالقوة وفي تحسن دائم بسبب سباق التسلح نفسه[١٥٢] ،

ويشير أحد المؤرخين (١٥٣) إلى أن الصورة لا يمكن أن ينظر إليها بهذه الدرجة من السلبية خاصة إذا ما أخذ المرء في اعتباره حجم الإنجازات السوفيتية خلال نصف القرن الماضي ، وقد أصبحت عادة لدى المراقبين الغربيين أن يبالغوا في نقاط القوة لدى روسيا في فترة ما وفي نقاط ضعفها في فترة تالية ، ومع ذلك فمهما بلغت درجة تطوير الاتحاد السوفيتي لنفسه منذ عهد **لينين** فالحقيقة أنه لم يلحق بالغرب وأن الفجوة في مستويات المعيشة الحقيقية تزداد اتساعاً منذ أواخر سني نظام **بريجنيف** ، فتخلفه بكل المعايير عن اليابان وبعض دول آسيا الأخرى في الناتج والكفاءة الصناعية وتباطؤ معدلات نموه وشيخوخة سكانه ومشكلاته المناخية واحتياطيات الطاقة والزراعة تلقي جميعها ظلالاً قاتمة على ادعاءات القيادة السوفيتية .

وفي هذا السباق يمكن فهم إيمان **جورباتشوف** بأن « زيادة التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلاد هى مفتاح كل المشكلات في روسيا » ، وبصرف النظر عن المصاعب الطبيعية (كالتجمد وما إليه) هناك مشكلتان سياسيتان تقفان حجر عثرة في طريق إفراز « طفرة إلى الأمام » على الطريقة الصينية ، أولهما وضع مسئولى الحزب والبيروقراطيين وغيرهم من أعضاء النخبة الذين يتمتعون بمزايا عديدة ويحتكرون النفوذ والقوة ، فأى تغيير في الوضع المركزي الصارم القائم يعد تهديدا مباشرا لوضعهم ، ويري هؤلاء أن أى علاج للمشكلات القائمة لابد أن يتم في إطار « الاشتراكية العلمية » ودون أدنى تحول إلى اقتصاد السوق(١٥٤) ، فيرى أحد المراقبين أن « الاتحاد السوفيتي يحتاج إلى بقاء أوجه العجز فيه حتى سوفيتياً »(١٥٥) ، فإن صح هذا كله فإن مساعي جوباتشوف لإيجاد « تحول عميق » في النظام لن يكتب لها أن تؤثر على معدلات النمو على المدى البعيد .

وتكمن العقبة السياسية الثانية في النصيب الهام من إجمالي الناتج القومي المخصص للدفاع السوفيتي ، فقد أدى إعلان وكالة المخابرات المركزية عام ١٩٧٥ عن أن أسعار الروبل للأسلحة السوفيتية كانت ضعف التقديرات السابقة وكذلك النفقات الدفاعية الروسية إلى كل أنواع سوء تفسير معنى ذلك(١٥٦) ، ورغم تباطؤ نمو

نفقات التسلح بعد ١٩٧٦ إلا أنه يبدو أن الكرملين قد خصص حوالي ضعف إنتاج البلاد لهذا المجال كالولايات المتحدة في عهد **ريجان** ، وكان هذا بدوره يعني أن القوات المسلحة السوفيتية قد أهدرت احتياطيات كبرى من القوى البشرية والعلمية والآلية والاستثمارية كان يمكن توجيهها للاقتصاد المدني ، ولا يعني هذا أن خفض النفقات الدفاعية كان سيؤدي بسرعة إلى قفزة في معدلات النمو السوفيتي[١٥٧] ، ومن ناحية أخرى لو أن سباق التسلح مع حلف الأطلنطي في بقية القرن قد رفع نصيب النفقات الدفاعية الروسية من ١٤ إلى ١٧٪ من إجمالي الناتج القومي في عام ٢٠٠٠ لاستهلك الجيش كميات أضخم من المعدات كأدوات البناء الآلي والأعمال المعدنية ولزاحم القطاعات الأخرى من الصناعة في نصيبها ، ولكن مع إيمان الاقتصاديين بأن هذا سيشكل مشكلة هائلة لصناع القرار السوفيت[١٥٨] تشير كل الدلائل إلى أن النفقات الدفاعية سترتفع بصورة أسرع نحو إجمالي الناتج القومي وما يلي ذلك من تأثيرات على الرخاء والاستهلاك .

من ثم فالاتحاد السوفيتي كسائر القوى الكبرى عليه أن يختار في تخصيصات موارده القومية بين :

[١] متطلبات الجيش ، [٢] رغبة الجماهير الروسية في السلع الاستهلاكية وتحسين ظروف المعيشة والعمل [٣] احتياج الزراعة والصناعة لاستثمارات مالية جديدة لتحديث الاقتصاد وزيادة الناتج[١٥٩] ، وان لم يستطع نظام **جورباتشوف** أن يصنع تحولاً فإن المدفع سيأتي دائماً قبل الزبد بل وربما قبل النمو الاقتصادي ــ ان دعت الحاجة ــ مما يجعل روسيا تختلف تماماً عن اليابان وأوروبا الغربية بل وعن الصين والولايات المتحدة .

إذن فالكرملين يتبع اليوم تاريخياً سبيل قياصرة رومانوف وطريق **ستالين** نفسه في رغبته في المساواة بين القوات المسلحة الروسية وقوات أية قوة أخرى ، وما من شك أن القوة العسكرية السوفيتية الحالية على درجة عالية من القدرة ، وفي هذا الصدد نجد الأرقام التي تعلنها موسكو تقل بصورة سخيفة عن الأرقام الحقيقية

بإخفائها لبعض النفقات العسكرية تحت عناوين أخرى ، ومن ناحية أخرى فإن التقديرات الغربية للإجمالي الحقيقي نجدها معقدة بتشابكات معدلات تبادل الدولار الوهمي بالروبل وسوء فهم جوانب الموازنة السوفيتية ، والنتيجة قائمة طويلة من التقديرات الحدسية يختار المرء منها ما يرضي خياله[١٦٠] ، أما مالا شك فيه فهو عملية التحديث المكثفة لكل أفرع القوات المسلحة السوفيتية التقليدية والنووية في البر والبحر والجو ، والنتيجة في ذلك باهرة ، ولا يضاهيها سوى قدرات الولايات المتحدة ، فهذه ليست قرية عسكرية مهيأه للانهيار عند أول اختبار جدي للقوة[١٦١] .

ومن ناحية أخرى فإن آلة الحرب السوفيتية لا تخلو من نقاط ضعف ومشكلات ، فيكفي أن نشير إلى المصاعب التي تواجه القيادة العسكرية / السياسية الروسية دون القفز إلى استنتاجات عكسية مفادها أن الاتحاد السوفيتي من المستبعد أن ينجو ويبقى على قيد الحياة لفترة طويلة[١٦٢] ، وبعض هذه المصاعب مشتق من المشكلات الاقتصادية والديمغرافية التي سبقت الإشارة إليها ، وأولها في التكنولوجيا ، فمنذ عهد **بيتر العظيم** تمتعت روسيا دوماً بتفوق عسكري كبير في مواجهة الغرب ، وكلما كان تعاظم تكنولوجيا الأسلحة يركز على النوع لاعلى الكم كان التفوق الروسي يخسر ، صحيح أن روسيا قد سدت الفجوة التقنية مع الغرب والتي وجدت في العهود القيصرية وتمتعت بميزة الاقتصاد الموجه ، إلا أنه هناك لا تزال أوقات تظهر فيها هذه الفجوة[١٦٣] في العديد من العمليات التكنولوجية ، ومن دلائل ذلك قلق الاتحاد السوفيتي من تخلف أسلحته في مواجهة المعدات الأميريكية في عدة مواجهات في الشرق الأوسط وغيره خلال العقود القليلة الماضية ، صحيح أن نوعية الطيارين الكوريين الشماليين والمصريين والسوريين والليبيين وأطقم دباباتهم لم تكن على أعلى مستوى ، ولكن حتى لو كانوا كذلك كان هناك شك في قدرتهم على التفوق على الأسلحة الأميريكية بمعداتها العالية التقنية ، ولهذا فهناك مساع سوفيتية للتركيز على الكيف[١٦٤] وإنتاج أسلحة تطابق

نظم الأسلحة الأميريكية تماماً مما يجر المخططين السوفيت نحو المشكلة التي واجهت الغرب ، إذ ان زيادة تعقيد المعدات تؤدي إلى استغراق وقت طويل في إنتاجها وجداول صيانة أكبر ونفقات أعلى وتدهور في كم الإنتاج ، وهذا اتجاه لا تستريح له قوة طالما كان اعتمادها على الإنتاج المكثف كماً لتنفيذ مهامها الاستراتيجية .

والدليل الآخر على القلق السوفيتي على التقادم التقني يتعلق « بمبادرة الدفاع الاستراتيجي » لإدارة **ريجان** ، ومن الصعب في هذه المرحلة الإيمان بأن هذه المبادرة ستجعل الولايات المتحدة محصنة ضد الهجوم النووى إلا أن الحماية التي قد تضفيها على مواقع الصواريخ والقواعد الجوية الأميريكية والضغوط المضافة إلى موازنة الدفاع السوفيتية لإنتاج المزيد من الصواريخ والرؤوس الحربية لاكتساح نظام مبادرة الدفاع بالأعداد الضخمة لا يمكن أن تجد ترحيباً من جانب الكرملين ، كما تسبب نتائج التقدم التكنولوجي في الحرب التقليدية قلقاً ولا تزال[١٦٥] فكما قال أحد المتحدثين الروس سيكون هناك « سباق تسلح جديد كامل على مستوى تقني أعلى كثيراً »[١٦٦] ، ولم يكن الجيش الأحمر واثقاً من الفوز في مثل هذا السباق .

وعلى الجانب الآخر يكمن ثمة خطر سكاني مرتقب للتفوق الروسي التقليدي العددي ، أى في القوة البشرية ، وقد نجم هذا الخطر — كما سبق الذكر — عن التدهور العام في معدلات المواليد في الاتحاد السوفيتي وتزايد المواليد في المناطق غير الروسية ، وإذا أدى ذلك إلى مصاعب في توزيع القوة البشرية بين الزراعة والصناعة فستكون مشكلة بعيدة المدى بالنسبة للتجنيد العسكري ، بعبارة أخرى لا ينبغى أن تكون ثمة مشكلة في تجنيد ١,٥ مليون مجند كل عام من إجمالى ٢,١ مليون من الذكور المتوفرين ، إلا أن جزءاً متزايداً منهم يرد من شباب تركستان الآسيويين ممن لا يتقن أغلبهم اللغة الروسية والمتأثرين بمبادىء الإسلام تأثراً شديداً ، وتكشف كل الدراسات التي تجرى عن التركيبة العرقية للقوات المسلحة السوفيتية عن أن فرق الضباط وضباط الصف من السلاف وكذلك قوات الصواريخ والقوات الجوية والبحرية والفنية[١٦٧] ، وفرق « الدرجة الأولى » أيضا من السلاف ، أما فرق

الدرجة الثانية والثالثة ووحدات الخدمات والنقل فمن غير السلاف مما يثير الشكوك في مدى كفاءة هذه الفرق في حرب تقليدية ضد حلف الأطلنطي إذا احتاجت فرق الدرجة الأولى إلى تعزيزات جوهرية ، وتعد الإشارة إلى هذه الأغراض بتهمة « العنصرية » و « القومية الروسية العظمى » أقل أهمية من الناحية العسكرية من اعتبار جزء كبير من القوة البشرية السوفيتية المتوفرة لا يعتمد عليها وواهنة وهو ما يعد حكماً صحيحاً نظراً للتقارير الواردة عن انتشار الأصولية الإسلامية عبر جنوب روسيا وارتباك هذه القوات عند صدور الأوامر بغزو أفغانستان مثلاً .

بعبارة أخرى فإن القيادة الروسية تواجه « مشكلة قوميات »(١٦٨) تشبه ما واجهته روسيا القيصرية قبلها بثمانين عاماً ، ولكن لا شك أن الجهاز القائم اليوم أشد بطشاً من الجهاز الذى كان قائماً قبل ١٩١٤(١٦٩) ، وتشير ذكريات ترحيب الأوكرانيين بالغزو الألماني عام ١٩٤١ إلى مدى انتشار السخط في أقاليم البلطيق ، والاعتراض القوى الناجح في جورجيا عام ١٩٧٨ على محاولة فرض اللغة الروسية على ذلك الأقاليم ، ولعل انتشار ملايين من الكازاخ والأويغور على الحدود الصينية السوفيتية ووجود ٤٨ مليون مسلم شمال الحدود التركية والإيرانية والأفغانية غير المستقرة ترهق فكر القيادة الروسية وتزيد من إحساسهم باللا أمان ، فهل يجب وضع الشباب السلافي في الفرق الرئيسية من القوات المسلحة رغم احتياج الزراعة والصناعة إليهم أم يجب أن تشكل العناصر غير السلافية أغلبية في الجيش الأحمر بهدف اطلاق « الأخوة » السلاف على الزراعة والصناعة ؟(١٧٠) ولكن نظراً لأولوية الأمن بالنسبة للعقلية الروسية فإن الخيار الأول هو الذى يحتمل أن يسود ، إلا أنه اختيار بين شرين على أية حال .

وإذا كانت المكونات الاقتصادية لما يطلق عليه الاستراتيجيون السوفيت « العلاقة التبادلية بين القوى »(١٧١) سبباً في إشاعة القلق في المكتب السياسى فإن نفس هؤلاء القادة لا يستطيعون أن يجدوا تشجيعاً كبيراً من الجوانب العسكرية الصارمة لتوازن القوى العالمية المتغير ، ومهما كانت الآلة الحربية السوفيتية تبدو رهيبة في

نظر المراقبين الخارجين فإن هذه القوى جديرة بالقياس في مقابل قائمة من المهام الاستراتيجية التي قد يطلب من الجيش السوفيتي تنفيذها .

ولعدة أسباب كان الشيء الذي جذب معظم الانتباه وأثار معظم القلق في التوازنات العسكرية هو ترسانة الأسلحة النووية في أيدي القوى العظمى وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وقد يكون من المفيد إيراد إحصائية ١٩٨٦ عن عدد الرؤوس النووية لديهما والتي قام بها المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية (جدول ٤٧) .

جدول ٤٧ : الرؤوس النووية الاستراتيجية[١٧٢]

	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي
رؤوس محمولة على صواريخ بالستية عابرة للقارات	٢١١٨	٦٤٢٠
رؤوس محمولة على صواريخ بالستية متوسطة	٥٥٣٦	٢٧٨٧ +
رؤوس محمولة على طائرات	٢٥٢٠	٦٨٠
المجموع	١٠,١٧٤	٩,٩٨٧ +

كما أن لدى كل من القوتين مخزوناً كبيراً من الأسلحة النووية التكتيكية[١٧٣] ، وهو دمار يحيق بالبشرية في كل لحظة[١٧٤] ، ومن ناحية أخرى هناك نوع آخر من الباحثين يوجه اهتمامه إلى قبول فكرة إمكانية استخدام السلاح النووي ويكرسون جهدهم لدراسة « سياسات التصعيد » و « لعبة الحرب » ومدى الدمار المحتمل ومخططات « الضربة الثانية »[١٧٥] .

إن كيفية التعامل مع « المشكلة النووية »[١٧٦] في إحصائية مدتها خمسة عقود كهذه تمثل صعوبة كبرى ، أليس صحيحاً أن وجود الأسلحة النووية أو بالأحرى إمكانية نشرها بكثافة قد جعل من أى تفكير في الحرب وفي الاستراتيجية وفي الاقتصاد من وجهة نظر تقليدية أمراً مطولاً ؟ وفي حالة حدوث تبادل قصف نووي استراتيجي ألن تكون تقديرات تأثيرها على « تحولات توازن القوى » في الشئون العالمية أمرا غير ذى موضوع لأى فرد في نصف الكرة الشمالى ؟ ألم

يوشك النمط التقليدي لصراعات القوى الكبرى والذي تحول من حين إلى آخر إلى حرب على الانتهاء عام ١٩٤٥ ؟

من الواضح أنه ليست ثمة أجوبة على هذه الأسئلة بيقين ، إلا أن هناك دلائل على احتمال عودة القوى الكبرى اليوم إلى افتراضات تقليدية عن استخدام القوة رغم وجود الأسلحة النووية ، ففى المقام الأول يبدو أن هناك توازناً جوهرياً في التسلح النووى بين القوتين ، ومن الواضح أنه لا واشنطن ولا موسكو لديها الضمان على محو غريمتها دون احتمال دمارها ، ولن تؤدي « حرب النجوم » إلى تغيير هام لهذه الفرضية ، فامتلاك كل منهما لعدد كبير من الصواريخ البالستية المحمولة على غواصات تقف في أعماق يصعب رصدها(١٧٧) يجعل من غير المتصور أن تفترض أى منهما أنها تستطيع أن تهزم الأخرى بكل ما تملكه من قدرات نووية في ضربة واحدة ، وهكذا فإن كل جانب قد وقع في مأزق نووي لا تراجع عنه ولا ميزة فيه .

بعبارة أخرى فإن الترسانة النووية لكل من القوتين العظميين ستستمر في البقاء ولكن دون استخدام لأنها تتنافى مع الفرضية القديمة بأنه يجب أن يكون ثمة توازن في الحرب كما في سائر الأشياء بين الوسائل والغايات ، ففي حرب نووية هناك مجازفة بإنزال أضرار بالنوع البشري لا تخدم أى غرض سياسي أو عقائدي أو اقتصادي(١٧٨) ، فما أن ينطلق أول صاروخ نووي ينتهي موقف « الرهينة المتبادلة » والذى انحشر فيه كل جانب منذ ان فقدت الولايات المتحدة احتكارها وتكون النتائج ماحقة لدرجة تجعل من المستبعد على أية قيادة سياسية حكيمة أن تتخذ خطوة نحوها ما لم يقع خطأ بشري أو إخفاق آلى وهو أمر ممكن(١٧٩) ، فإذا نشب صدام ستسعى القيادات السياسية والعسكرية إلى احتوائه على مستوى الحرب التقليدية .

ولا ينسحب هذا على المشكلة الأكبر والتي تتمثل في التكاثر النووي في دول تقع في أجزاء أكثر تفجراً من العالم كالشرق الأدنى وشبه القارة الهندية وجنوب أفريقيا وأميريكا اللاتينية(١٨٠) ، ولن نتطرق إلى هذه الدول لأنها لا تدخل في

نطاق نظام القوى الكبرى ، ولكن بصورة عامة يبدو من الحكمة أن تشارك القوى العظمى في إيقاف التكاثر النووي لأنها تزيد من تعقيدات السياسة العالمية عن ذي قبل ، وقد يؤدي الاتجاه نحو التكاثر إلى تقدير القوتين الأعظم لمواطن المصالح المشتركة بينهما .

كما أن هناك الترسانات النووية المتنامية في الصين وبريطانيا وفرنسا ، فحتى سنوات قليلة مضت كان يفترض أن هذه الدول الثلاث جميعاً كانت مجرد عوامل هامشية في التوازن النووى لضعف تأثيرها في هذا المجال ، إلا أن هذا الاتجاه قد يحتاج إلى تعديل(١٨١) ، فإذا كانت الصين تستطيع تطوير نظام صواريخ بالستية عابرة للقارات ذات إطلاق أرضي وعلى غواصات ، وإذا لم تتم تسوية النزاعات الصينية السوفيتية بصورة ترضى الطرفين فإن الاتحاد السوفيتي يواجه احتمال صراع مستقبلي مسلح على الحدود وقد يتصاعد إلى تبادل نووي ، وسيكون الدمار على الجانب الصيني هائلاً .

ومن دواعي القلق كذلك بناء نظم الإطلاق النووي البريطانية والفرنسية وقدراتهما من الرؤوس النووية ، فحتى وقت قريب كان هناك شك في الأثر الرادع لنظمهما الاستراتيجية ، وفي السنوات القليلة القادمة سيتضاعف أثرهما بسبب دعمهما لنظم الصواريخ البالستية المحمولة على غواصات ، فحصول بريطانيا على غواصات تحمل صاروخ ترايدنت ٢(١٨٢) سيعطى البلاد قدرة على ضرب ٣٥٠ هدفاً سوفيتياً ، وقد تستطيع الغواصة الفرنسية الجديدة لانفليكسيبل بصاروخها أم ٤ متعدد الرؤوس أن يضرب ٩٦ هدفاً سوفيتياً(١٨٣) .

وهذا يعني بالطبع ما لا يمكن التنبؤ به ، وفي بريطانيا نفسها ، وجد العديد من الشخصيات البارزة أن فكرة استخدام البلاد للسلاح النووي ضد الاتحاد السوفيتي أمراً « لا يصدقه أحد »(١٨٤) ، وفي فرنسا حدث نفس الشيء(١٨٥) ، ومن ناحية أخرى فقد بدأ المخططون الروس في أخذ هذه الاحتمالات مأخذ الجد ، فعليهم أن يواجهوا أربع دول ، بل وعليهم أن يأخذوا في اعتبارهم أن التوازنات العسكرية العالمية التالية قد تبدو وكأن روسيا متورطة في تبادل نووي مع إحدى هذه القوى

(الصين مثلاً) في حين تقف الأخريات على الحياد من هذا الدمار المتبادل ، لهذا فقد أصر السوفيت على ضرورة أخذ النظم البريطانية والفرنسية في الاعتبار في أية معاهدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية وعلى ضرورة أن يمتلك الاتحاد السوفيتي هامشاً من قوته النووية يخصص للصين ، وكل هذه الأشياء تجعل من الأسلحة النووية أداة مريبة للسياسة العسكرية المتعلقة من وجهة نظر الكرملين .

* * *

إذا كان هذا يجعل من الأسلحة التقليدية المعيار الرئيسي للقوة العسكرية السوفيتية فإنه يصعب تصديق أن واضعي الخطط الروس يشعرون بالأمان تجاه الحالة الراهنة للتوازن العسكري الدولي ، إلا أن عدداً من أحدث الدراسات الأكاديمية عن « التوازن » يؤكد أن الموقف الراهن « هو موقف لا يبدو فيه أن أياً من الجانبين يمتلك قوة إجمالية تضمن له الانتصار »[١٨٦] ، وأهم نقطة هنا هى أن أي تحليل للتوازن التقليدي للقوى يحتاج إلى قياس التحالفات المتنافسة ككل وخاصة في سياقها الأوروبي ، ويبدو فيه أن الأجزاء غير الأميركية في حلف الأطلنطي أهم بكثير من الأجزاء غير الروسية في حلف وارسو ، فالدول الأوروبية تقدم لحلف ناتو ٩٠٪ من القوة البشرية و ٨٥٪ من الدبابات و ٩٥٪ من المدفعية و ٨٠٪ من المقاتلات و ٧٠٪ من السفن الحربية في الأطلنطي والمياه الأوروبية ... وقد بلغت القوة المحتشدة الكاملة للقوى الأوروبية ٧ ملايين رجل في مقابل ٣,٥ مليون على الجانب الأميريكي[١٨٧] ، إلا أن الحلف يعتمد على الرادع النووي الأميريكي وعلى القوة البحرية الأميريكية ، والنقطة الهامة هى أن تحالف شمال الأطلنطي يعد أشد توازناً من حلف وارسو ، وأن حلفاء ناتو ينفقون ستة أمثال ما ينفقه حلفاء وارسو على الدفاع[١٨٨] .

وإذا ما قيست قوة التحالفين ككل نرى في الصورة تفاوتاً استراتيجياً في معظم الجوانب ، فعلى سبيل المثال يبدو أن كلاً منهما يمتلك قوات برية متساوية في أوروبا وكذلك قوات برية إجمالية متساوية واحتياطاً متساوياً من القوات البرية[١٨٩] ،

ولا يعد رقم ١٣,٩ مليون رجل تحت إمرة حلف الأطلنطي (٥ ملايين رجل قوات أساسية و٦,٨ مليون احتياطي) خاصة وأن جزءاً كبيراً من إجمالي قوات حلف وارسو يتكون من الدرجة الثالثة وقوات احتياطي من الجيش الأحمر ، وحتى على الجبهة المركزية الشديدة الأهمية حيث تتفوق الحشود الروسية الرهيبة على قوات حلف الأطلنطي فإن ميزة حلف وارسو ليست كبيرة خاصة حين نتذكر مدى صعوبة القيام بحرب هجومية خاطفة في الأراضي الوعرة بشمال ألمانيا وعدد ٥٢ ألف دبابة من طراز ت ٥٤ العتيق والتي ستسد الطريق ، وإذا كانت لدى حلف الأطلنطي احتياطيات كافية من الذخيرة والوقود والأسلحة البديلة وما إليها يبدو بكل تأكيد أنه سيكون في وضع أفضل كثيراً لصد أي هجوم سوفيتي عما كان عليه في الخمسينيات[١٩٠] .

وهناك أيضاً عنصر لا يمكن تقديره حسابياً وهو تكامل التحالف وتماسكه ، ولا يملك إنكار مسألة أن هناك نقاط ضعف في حلف الأطلنطي بدءاً من النزاعات عبر الأطلنطي حول « المشاركة في تحمل الأعباء » إلى القضية الشائكة للتشاور بين الحكومات في حالة وجود ضغط لإطلاق الصواريخ النووية ، كما أن الشعور الحيادي والمعادي لحلف الأطلنطي والذي يمكن رصده لدى أحزاب يسار الوسط من ألمانيا الغربية إلى بريطانيا إلى أسبانيا إلى اليونان يعد سبباً في القلق من حين لآخر[١٩١] ، وإذا ما تم تحييد أى من الدول الواقعة على حدود حلف وارسو الغربية (خاصة ألمانيا الغربية) فإن هذا سيعد ميزة وكسباً كبيراً لحلف وارسو وراحة اقتصادية كبيرة ، ولكن حتى إذا كان حدوث مثل هذا السيناريو ممكناً من الناحية النظرية فإن هذا لا يقارن بهموم موسكو الخاصة بمدى إمكانية الاعتماد على إمبرطوريتها في أوروبا الشرقية ، فالشعبية العريضة لحركة « تضامن » في بولنده والآمال الألمانية الشرقية في تحسين العلاقات مع بون واتجاه المجر الهادىء نحو الرأسمالية والضغوط الاقتصادية التي تواجههم جميعاً تشكل مشكلة غير عادية للقيادة السوفيتية ، وهى مشكلة لا يمكن حلها بتجريد الجيش الأحمر أو بمزيد من جرعات « الاشتراكية

العلمية » ، ورغم ما يدور اليوم من حديث من جانب الكرملين عن تحديث السياسات الاقتصادية والاجتماعية الماركسية وإعادة النظر فيها فإنه من الصعب أن نرى روسيا تتخلى عن سيطرتها على أوروبا الشرقية ، إلا أن كل هذه المؤشرات تضفي مزيداً من الشك في مصداقية الجيوش غير الروسية في حلف وارسو[١٩٢] ، فالجيش البولندي مثلاً لا يمكن اعتباره إضافة إلى قوة الحلف بل العكس هو الصحيح[١٩٣] ، كما يصعب أن نرى اندفاع الجيوش التشيكية والمجرية لمهاجمة مواقع حلف الأطلنطي بناء على أوامر موسكو ، بل ولا يتصور المرء أن تهاجم جيوش ألمانيا الشرقية – وهي أحدث وأهم قوات حليفة لموسكو – الجزء الغربي ، صحيح أن أربعة أخماس قوات حلف وارسو روسية وأن الوحدات السوفيتية ستكون رأس الحربة في أية حرب تقليدية مع الغرب ، ولكن ستكون مهمة كبرى بالنسبة لقادة الجيش الأحمر أن يديروا حرباً كهذه وأن يبقوا عيونهم مفتوحة على جنود أوروبا الشرقية[١٩٤] ، أما احتمال أن يسعى حلف الأطلنطي للرد على هجوم من جانب حلف وارسو بتصعيد هجومه المضاد على تشيكوسلوفاكيا مثلاً[١٩٥] فلا يمكن إلا أن يزيد من حدة الشعور بالتوتر وهو ما يعد مشكلة سياسية بقدر ما هو مشكلة عسكرية .

كان على المخططين السوفيت منذ أوائل الستينيات أن يكافحوا في مواجهة مشكلة أكثر رعباً وهي احتمال تورطهم في حرب واسعة النطاق مع حلف الأطلنطي والصين في آن معاً ، وإذا حدث هذا فإن إمكانية تحويل تعزيزات من جبهة إلى أخرى ستكون محدودة للغاية ، ولكن حتى إذا نشبت الحرب على جبهة واحدة فقد يخشى الكرملين من إعادة نشر وحداته من منطقة تضم قوات مسلحة ضخمة لعدو مرتقب وحد صفوفه على الحدود ، وعلى أي الأحوال فإن الاتحاد السوفيتي مضطر إلى الإبقاء على ٥٠ وحدة و١٣ ألف دبابة مستعدة للدخول في صدام مع الصين ، ورغم حداثة القوات السوفيتية وقدرتها على التحرك بصورة أكبر من القوات الصينية فإنه من الصعب تصور إحرازها للانتصار الشامل على جيش تعداده أربعة أمثاله[١٩٦] ، وكل هذا على فرض أن الحرب ستظل تقليدية ، ولكن إذا حدث

تبادل نووي روسي صيني فإن واضعي الخطط سيتساءلون ما إذا كانت بلادهم ستترك في وضع أضعف في مواجهة الغرب المحايد ، وبنفس هذا المنطق فإن الاتحاد السوفيتي إذا أضير بشدة من حرب نووية أو تقليدية واسعة النطاق ضد حلف الأطلنطي يجب أن يساوره القلق عن كيفية معالجة الضغوط الصينية وهو في حالة يكون فيها « مكسور الظهر »(١٩٧) .

ورغم أن الصين تمثل الاهتمام الرئيسي للمخططين السوفيت نظراً لضخامة حجمها فإن السوفيت تساورهم الهموم كذلك من القوة الآسيوية الجانبية ، إذ يبدو أن الاتجاه التوسعي السوفيتي قد توقف ، فكانت عودة ظهور الصين واستقلال الهند والنهضة الاقتصادية لليابان فضلاً عن نهوض عدة دول صغيرة في آسيا مؤشرات على خمود مخاوف القرن ١٩ من سيطرة روسيا على بقية آسيا ، إلا أن هذا لا يمنع من حصول روسيا على بعض المكاسب الهامشية كما حدث في أفغانستان ولكن بثمن باهظ ، وعلى النقيض من الدعاوى الروسية الواثقة عن « المهمة الآسيوية » في القرن الماضي فإن على حكام الكرملين في الوقت الراهن أن ينزعجوا من النزعة الأصولية الإسلامية الناهضة على طول حدودها الجنوبي بدءاً من الشرق الأوسط ومن الخطر الصيني ومن المضاعفات في أفغانستان وكوريا وفيتنام ، ومهما بلغت أعداد الوحدات المتمركزة في آسيا فإنها لن تكون كافية أبداً النشر الأمن على هذه المناطق الحدودية الشاسعة(١٩٨) .

ونظراً لقلق النظام الروسى على أمن الوطن فلا عجب أن تكون القدرات السوفيتية في البحر وفي العالم الخارجي أقل أهمية ، ولا يعني هذا إنكار التوسع الهائل للأسطول الأحمر خلال الربع قرن الأخير ولا انكار تطور الأسطول البحري التجاري السوفيتي ودورة الاستراتيجي الهام(١٩٩) ، إلا أنهما لا يقارنان بالأسطول الأميريكي بحاملاته الخمس عشرة ، وتزداد الفجوة إذا أضيفت قوى دول حلف الأطلنطي .

وحتى إذا ما استبعدنا الصين فإن الحلفاء الغربيين لديهم ضعف السفن السطحية وثلاثة أمثال القوة البحرية التي يمتلكها حلف وارسو ، وإذا أضفنا حقيقة أن كثرة

جدول ٤٨ : القوى البحرية لحلفي الأطلنط ووارسو[٢٠٠]

	حلف وارسو			حلف الأطلنطي		
	غير السوفيتية	السوفيتية	إجمالي	إجمالي	أميريكي	غير أمريكي
غواصات نووية	–	١٠٥	١٠٥	٩٧	٨٥	١٢
غواصات ديزل	٦	١٦٨	١٧٤	١٣٧	٥	١٣٢
سفن سطحية كبيرة	٣	١٨٤	١٨٧	٣٧٦	١٤٩	٢٢٧
طائرات بحرية	٥٢	٧٥٥	٨٠٧	٢٥٣٣	٢٢٥٠	٢٨٣

من السفن الحربية لدى حلف وارسو وغواصاته عمرها يزيد على عشرين عاماً وأن قدرتها على رصد غواصات العدو أكثر ضعفاً وأن ٧٥٪ من أطقم البحرية السوفيتية من المجندين يصعب تصور موقف الاتحاد السوفيتي في البحر في المستقبل القريب[٢٠١] .

وإذا كان الهدف الحقيقي للسفن السطحية الأحدث والأكبر حجماً في البحرية السوفيتية هو تشكيل درع بحري محيطي لحماية غواصاتها الصاروخية النووية من هجوم الحلفاء أي حماية رادعها النووي الاستراتيجي[٢٠٢] فإن هذا يضفي عليها قوة إضافية لحرمان خطوط اتصالات حلف الأطلنطي البحرية ، من ثم فإن قدرة الاتحاد السوفيتي على تحويل المدد لقواعده الخارجية المتفرقة ونشر قواته في حالة نشوب صراع مع الغرب تصبح محدودة ، ورغم الضجة حول تغلغل الاتحاد السوفيتي في العالم الثالث فإن له قواتٍ قليلة للغاية في الخارج (أى خارج أوروبا الشرقية وأفغانستان) وقواعده الخارجية الكبرى الوحيدة في فيتنام وأثيوبيا واليمن الجنوبية وكوبا وجميعها تتطلب مبالغ هائلة من المساعدات المالية فيما يعد أمراً مكروهاً في روسيا نفسها ، وتعد مناطق النفوذ السوفيتي قليلة جداً بالمقارنة بالقواعد والقوات والأساطيل الأميريكية المتمركزة حول العالم . وإذا أضيفت الصين واليابان وبعض الدول التابعة للغرب إلى المعادلة فإن الصورة تبدو أقل توازنا ، ولا يعد

استبعاد الاتحاد السوفيتي من العالم الثالث ضربة كبرى له من الناحية الاقتصادية لأن استثماراته فيه لا تعد ذات قيمة مقارنة باستثمارات الغرب[٢٠٣] ، إلا أن هذا يعتبر انعكاساً آخر لكونه أقل من قوة عالمية .

ويقاوم واضعو الخطط السوفيت أية فكرة عن مجرد تساو في القوى مع الولايات المتحدة بدعوى أن روسيا تحتاج إلى « هامش » لضمان أمنها ضد الصين وعلى ثمانية آلاف ميل من الحدود ، إلا أن دفع العديد من الفرق الروسية وأسراب الطائرات نحو هذه الحدود بهدف إقرار أمنها لم يؤد إلى خلق الأمن المنشود ، ويخشى أيضاً من الانسحاب من أوروبا الشرقية أو تقديم تنازلات حدودية للصين لا بسبب العواقب المحلية وحسب بل واحتمال اعتبارها دليلاً على فقدان روسيا لقوة إرادتها ، بالإضافة إلى هذا فعلى موسكو أن تلحق بالولايات المتحدة في مجال الصواريخ والأسلحة المتمركزة في الأراضي الموالية والاستكشافات الفضائية وما إلى ذلك ، وهكذا فإن النظام الماركسي السوفيتي يتعرض لاختبار كمي وكيفي في موازين القوة العالمية .

إلا أن العلاقات المتبادلة بين القوى كانت ستصبح أفضل لو كان الاقتصاد في حالة أفضل ، والشئون الاقتصادية تهم العسكرية السوفيتية لا لكونهم ماركسيين بل لإدراكهم لأهميتها بالنسبة لمحصلة أى حرب تحالفات طويلة بين القوى الكبرى[٢٠٤] ، ولكن إذا تأجلت هذه الحرب فإن التركيز سيكون مرة أخرى على القوة الاقتصادية كما حدث في حروب التحالفات الكبرى فيما مضى ، وأمام هذا الافتراض فإنه لا يريح القيادة السوفيتية أن تتأمل فكرة اقتصار نصيب الاتحاد السوفيتي من إجمالي الناتج القومي العالمي على نسبة لا تتجاوز ١٣٪ وفكرة تخلفه عن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من حيث حجم ناتجهما القومي ، بل وعن اليابان ، وقد تتخلف عن الصين في السنوات الثلاثين القادمة[٢٠٥] .

وهذا لا يعني أن الاتحاد السوفيتي قد أوشك على الانهيار ، وكما يقول أحد الخبراء الروس « إن سياسة المدفع والزبد والنمو التي كانت شغل حقبة بريجنيف

الشاغل لم تعد ممكنة ... فطبقاً لأشد السيناريوهات تفاؤلاً ... فإن الاتحاد السوفيتي سيواجه أزمة اقتصادية أعتى مما شهدته في الستينيات والسبعينيات[٢٠٦] ، ولكن لما كان من المستبعد تماماً بالنسبة لأي نظام نشط في موسكو أن يتخلى عن « الاشتراكية العلمية » في سبيل انعاش الاقتصاد أو تخفيف الأعباء الدفاعية فإن احتمالات الهروب من التناقضات التي يواجهها الاتحاد السوفيتي ليست كبيرة ، وبدون قوته العسكرية الرهيبة فإن وزنه في العالم غير كبير ، أما بقوته العسكرية الرهيبة فإن الآخرين يتضررون ، وقوته الاقتصادية هو نفسه يلحقها الضرر ، إنها أزمة تصل إلى حد المأزق[٢٠٧] المظلم .

ولا يمكن أن يكون هذا سبباً في بهجة الغرب لأنه ليس هناك في شخصية الدولة الروسية أو تراثها ما يوحي بأنها يمكن أن تتقبل تدهور إمبراطوريتها عن رضا ، فمن الناحية التاريخية فإن كل الإمبراطوريات الواسعة ذات القوميات المتعددة التي تناولتها هذه الدراسة من عثمانية وأسبانية ونابليونية وبريطانية لم تتراجع قاعدتها العرقية إلا حين تنهزم في حرب كبرى أو تنهكها الحرب انهاكاً تاماً (كبريطانيا بعد ١٩٤٥) بحيث يصبح الانسحاب سياسياً أمراً محتوماً ، أما من ينظرون نظرة شماتة في الوقت الحاضر تجاه المصاعب التي يواجهها الاتحاد السوفيتي ومن يتطلعون إلى انهيار تلك الإمبراطورية فقد يحتاجون أن يتذكروا أن مثل هذه التحولات تتم عادة بثمن باهظ ، وليس دائماً بصورة متوقعة .

* * *

الولايات المتحدة : مشكلة تدهور القوة الأولى :

من المهم أن نأخذ في الاعتبار المصاعب التي تواجه الاتحاد السوفيتي حين نتجه إلى تحليل الظروف الحالية والمستقبلية للولايات المتحدة وذلك لفارقين هامين ، أولهما أنه يمكن القول إن النصيب الأميريكي من القوة العالمية يتعرض للتناقص بصورة أسرع من النصيب الروسى خلال العقود القليلة الماضية ، ولذلك فإن مشكلاتها لا تقل حجماً عن مشكلات منافستها روسيا ، كما أن حجم قوتها

المطلق لا يزال كبيراً ويفوق نظيره السوفيتي ، والآخر أن الطبيعة الحرة للمجتمع الأميريكي تضفي إليه فرصة أفضل لتعديل ظروفه المتغيرة من قوة صارمة موجهة ، لكن هذا بدوره يتوقف على وجود قيادة قومية تدرك مجريات الأمور في عالم اليوم وتعي نقاط القوة والضعف في موقف الولايات المتحدة في سعيها نحو التوافق مع الظروف العالمية المتغيرة .

رغم أن الولايات المتحدة في الوقت الحاضر لا تزال تمثل نوعية فريدة في اقتصادها وربما في قوتها العسكرية فإنها لا قبل لها بتفادي مواجهة الاختبارين الكبيرين اللذين يتحديان بقاء كل قوة كبرى تحتل المكانة الأولى في الشئون العالمية وهما قدرتها في المجال العسكرى الاستراتيجي على الحفاظ على توازن معقول بين متطلبات الدولة دفاعياً والوسائل المتوفرة لديها للحفاظ على هذه الالتزامات ، وقدرتها على الحفاظ على قواعد التقنية والاقتصادية التي تقوم عليها قوتها من التآكل في مواجهة أنماط الإنتاج العالمية المتغيرة دوماً ، وسيكون اختبار القدرات الأميريكية هو الأكبر لأنها تعد وريثة سلسلة طويلة من الالتزامات الاستراتيجية التي قطعت قبل عدة عقود عندما كانت قدرات الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية على التأثير في الشئون العالمية مؤكدة ، وحالها في ذلك كحال أسبانيا الإمبراطورية حوالى عام ١٦٠٠ والإمبراطورية البريطانية حوالي ١٩٠٠ ، وتبعاً لذلك فإن الولايات المتحدة اليوم تواجه خطورة يألفها مؤرخو صعود نجم القوى الكبرى السابق وأفوله هى ما يمكن تسميته « الترهل الإمبراطورى » ، بمعنى أن صناع القرار في واشنطن يجب أن يواجهوا حقيقة غريبة ومستمرة مفادها أن إجمالي المصالح العالمية الأميريكية والالتزامات يعد اليوم أكبر كثيراً من قدرة الدولة على الدفاع عنها جميعاً في وقت واحد .

على عكس القوى السابقة التي كافحت في مواجهة مشكلة الترهل الاستراتيجي تواجه الولايات المتحدة أيضاً احتمال المحو النووى ، وهى حقيقة غيرت من طبيعة سياسات القوة الدولية ، ومن ناحية أخرى فإن تاريخ سباق التسلح بعد ١٩٤٥ يوحي بأن الأسلحة النووية تعد غير قابلة للاستخدام على الجانبين رغم تهديدها

لهما معا مما يبرر زيادة القوتين لنفقاتهما على الأسلحة التقليدية ، وإذا كان هناك احتمال لتورط الدول الكبرى في حرب غير نووية ذات يوم ، فإن تشابه الظروف الاستراتيجية بين الولايات المتحدة اليوم وأسبانيا الإمبراطورية أو بريطانيا في عهد ادوارد من قبل يعد ملحوظا ، ففي كل من هذه الحالات واجهت القوة الأولى في تدهورها تهديدات لا لأمنها الوطني الداخلي بل لمصالحها في الخارج ، وهى مصالح شديدة الانتشار لدرجة تحول دون إمكانية الدفاع عنها جميعاً في وقت واحد في الوقت نفسه يصعب التخلي عن أي منها دون التعرض لمخاطر أخرى .

اتخذت الولايات المتحدة كلاً من هذه المصالح لأسباب قوية في وقتها ، وفي معظم الحالات لم ينمح سبب الوجود الأميريكي ، وفي بعض أجزاء العالم قد تبدو المصالح الأميريكية الآن أكبر بالنسبة لصناع القرار في واشنطن مما كانت قبل عدة عقود .

وهذا ينطبق تماماً على الالتزامات الأميريكية في الشرق الأوسط ، فهذه منطقة تمتد من مراكش في الغرب وحتى أفغانستان في الشرق واجهت الولايات المتحدة فيها صراعات ومشكلات حصرها فقط يجعل المرء لاهث الأنفاس(٢٠٨) ، فهى منطقة تضم إمدادات العالم من فائض البترول وتعتبر عرضة للنفوذ السوفيتي ، وهناك لوبي داخلي منظم وقوي يمارس ضغوطه من أجل تقديم الدعم بلا حدود لدولة إسرائيل المعزولة وفي نفس الوقت القوية عسكرياً ، وتتعرض الدول العربية فيها بميولها نحو الغرب لضغوط من جانب الحركات الأصولية الإسلامية الداخلية ومن جانب تهديدات خارجية مثل ليبيا ، وفيها تعارض كل الدول العربية على تناحرها سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين ، كل هذا يجعل المنطقة هامة بالنسبة للولايات المتحدة ، وهى من بقاع العالم التي تنشب فيها الحروب بصورة متكررة ، كما أنها تضم الأرض الوحيدة – أفغانستان – التي يحاول الاتحاد السوفيتي أن يغزوها بوسائل عسكرية ، لاعجب إذن أن الشرق الأوسط يحتاج إلى اهتمام أميريكي دائم من النوع العسكري أو الدبلوماسي ، إلا أن ذكريات كارثة ١٩٧٩ في إيران

والمغامرة التعسة في لبنان عام ١٩٨٣ والتعقيدات والعداوات السياسية (إذ كيف تدعم السعودية بدون إزعاج إسرائيل) وعدم شعبية الولايات المتحدة لدى الجماهير العربية كلها تجعل من الصعب على الحكومة الأميريكية أن تدير سياسة متماسكة طويلة المدى في الشرق الأوسط .

وفي أميريكا اللاتينية أيضاً هناك تحديات متنامية تواجه الولايات المتحدة وأمنها القومي ، فإذا كان من المقدر أن تنشب أزمة ديون دولية كبرى في أي مكان في العالم فيحتمل أن تنشب في هذه المنطقة ، فقد أدت المشكلات الاقتصادية في أميريكا اللاتينية إلى خفض المعدلات الائتمانية للعديد من البيوت المصرفية الأميريكية البارزة ، بل وأسهمت بدور في انهيار الصادرات الصناعية الأميريكية إلى تلك المنطقة ، وهنا — كما في شرق آسيا — فإن خطر زيادة الدول الغنية لتعريفاتها الجمركية على المنتجات المستوردة منخفضة تكاليف العمالة وتقليص برنامج مساعداتها الخارجية يمثل سبباً للقلق العميق ، وزاد من تعقيد المشكلة التغير الاقتصادي والاجتماعي السريع جداً في أميريكا اللاتينية خلال العقود القليلة الماضية[٢٠٩] ، كما أن انفجارها السكاني يمارس ضغوطاً شديدة على مواردها المتاحة وعلى تركيبات الحكم المحافظ في العديد من دولها ، مما أدى إلى قيام حركات تهدف إلى الإصلاح الدستورى أو إلى الثورة بإيعاز من كوبا ونيكاراجوا ، وكان هذا بدوره سبباً في إفراز هذه الحركات لردات محافظة بحكومات رجعية تدعو إلى الحاجة إلى استئصال شأفة الشيوعية في الداخل وإلى دعم الولايات المتحدة لهذا الهدف ، وهذه التصدعات السياسية والاجتماعية تجبر الولايات المتحدة على الاختيار بين رغبتها في تعزيز اليمين الديمقراطى في أميريكا اللاتينية وأملها في هزيمة الماركسية ، وما إذا كانت تستطيع أن تحقق أهدافها بالوسائل السياسية والاقتصادية أو بالخيار العسكرى (كما في جرانادا) .

ويكمن أكبر دواعي القلق إلى الجنوب مباشرة من الولايات المتحدة ، فليس هناك نظير في عالم اليوم للعلاقات المكسيكية الأميريكية ، فالمكسيك على وشك

الإفلاس الاقتصادي وتضطر الأزمة الاقتصادية مئات الآلاف إلى التسلسل غير القانوني إلى الشمال في كل عام ، والمخدرات هى أربح تجارة لها مع الولايات المتحدة ، ولا تزال الحدود بسبب هذا النوع من المرور مخترقة بصورة غير عادية(٢١٠) .

وإذا كانت التحديات أمام المصالح الأميريكية في شرق آسيا بعيدة جداً فإن هذا لا يقلل من أهمية هذه المنطقة الواسعة اليوم ، فأكبر نصيب من سكان العالم يعيشون هاهنا ، وجزء كبير ومتزايد من التجارة الأميريكية مع دول على « حافة الهادي » ، وتقع بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وكذلك الدول الصناعية الآسيوية الجديدة وأشباه الديمقراطيات الهشة التي تبنت مباديء حرية الاقتصاد الرأسمالي من ناحية وتنافس الصناعات الأميريكية في كل شيء من منسوجات إلى الكترونيات ، وفي شرق آسيا أيضاً هناك عدد كبير من الالتزامات العسكرية الأميريكية من بقايا الحرب الباردة في مراحلها المبكرة .

منذ عدة سنوات قامت وزارة الدفاع الأميريكية بمحاولة حصر موجز للمصالح الأميريكية في شرق آسيا إلا أن إيجازه الشديد جداً كان يشير إلى الحد غير المتناهي لهذه الالتزامات الاستراتيجية :

« إن أهمية أمن شرق آسيا والمحيط الهادى بالنسبة للولايات المتحدة تتضح من المعاهدات الثنائية مع اليابان وكوريا والفيلبين وحلف مانيلا الذى يضيف تايلاند إلى أطراف معاهداتنا ، ومعاهدتنا مع استراليا ونيوزيلند (أنزوس) ، ثم تم دعمها بنشر قوات برية وجوية في كوريا واليابان ونشر الأسطول السابع في غرب الهادي ، وأهدافنا الاقليمية فيما يتصل بأصدقائنا الاقليميين وحلفائنا هى :

الحفاظ على أمن طرقنا البحرية الهامة والمصالح الأميريكية في المنطقة ، والحفاظ على القدرة على الوفاء بالتزاماتنا المتعاهد عليها في الهادي وشرق آسيا ، ومنع الاتحاد السوفيتي وكوريا الشمالية وفيتنام من التدخل في شئون الآخرين وبناء

علاقة استراتيجية ثابتة مع جمهورية الصين الشعبية ، ودعم استقرار الدول الصديقة واستقلالها(٢١١) .

كما أن هذه القائمة المختارة من الأهداف تخفي عدداً من القضايا الاستراتيجية والسياسية الدقيقة للغاية ومنها كيفية بناء علاقات طيبة مع الصين ، دون التخلي عن تايوان ، وكيفية دعم استقرار واستقلال الدول الصديقة بينما تبذل المحاولات للسيطرة على طوفان صادراتهم إلى السوق الأميريكية ، وكيفية جعل اليابان تتحمل جزءاً أكبر من أعباء الدفاع عن غرب الهادي بدون إثارة قلق جيرانها العديدين ، وكيفية الإبقاء على القواعد الأميريكية في الفيليبين مثلاً بدون إثارة سخط داخلي ، ولا يزال الوتر الأميريكي في أوروبا الغربية كبيراً إذا قيس من ناحية الانتشار العسكري ، فطبقاً لبعض الإحصاءات فإن ٥٠ أو ٦٠٪ من قوات الأهداف العامة الأميريكية مخصصة لحلف الأطلنطي ، وهو منظمة يسهم أعضاؤها الآخرون بنصيب ضئيل من إجمالي ناتجهم القومي للنفقات الدفاعية رغم أن سكان أوروبا ودخلها اليوم أكبر من سكان أميريكا ودخلها(٢١٢) ، ولا مجال هنا للاحتجاج بأن أوروبا الغربية لو تم تحييدها لأنفقت الولايات المتحدة على الدفاع أكثر مما تنفقه الآن(٢١٣) ، فمن منظور استراتيجي أميريكي فالحقيقة أن هذه المنطقة تتعرض لضغوط روسية أكثر مما تتعرض له اليابان مثلاً ، لأنها ليست جزيرة ، ولأن الاتحاد السوفيتي قد حشد على الجانب الآخر من حدودها أكبر نسبة من قواته البرية والجوية ، وهذا لا يزال لا يعطي لروسيا القدرة العسكرية على اجتياح أوروبا الغربية ، لكنه ليس موقفاً يكون من الحكمة فيه سحب قوات برية وجوية أميريكية من طرف واحد ، وحتى الاحتمال الخارجي بأن أكبر تركيز للإنتاج الصناعى العالمي قد يسقط في الفلك السوفيتي يعد كافياً لإقناع البنتاجون بأن أمن أوروبا الغربية حيوي للغاية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة(٢١٤) .

ولكن مهما كان الالتزام الأميريكي تجاه أوروبا منطقياً من الناحية الاستراتيجية فإن هذه الحقيقة في حد ذاتها لا تعد ضماناً من بعض التعقيدات العسكرية

والسياسية التي أدت إلى الخلافات على شاطيء الأطلنطي ، فرغم أن حلف الأطلنطي يقرب ما بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية على مستوى ما من المستويات ، فالمجموعة الاقتصادية الأوروبية نفسها تعد كاليابان منافساً من الناحية الاقتصادية ، وخاصة في الأسواق الكاسدة للمنتجات الزراعية ، ولأهم من ذلك أنه بينما تؤكد السياسة الأوروبية الرسمية على أهمية المظلة النووية الأميريكية فإن هناك حالة عامة من عدم الارتياح بين الجماهير العامة تجاه النتائج المترتبة على وضع أسلحة أميريكية على التراب الأوروبي ، ولكن لو حاولت القوتان العظميان أن تتفاديا الدخول في صراع نووي في حالة نشوب صدام كبير ، فإن هذا لا يزال يترك مشكلات كبرى في ضمان الدفاع عن أوروبا الغربية بالوسائل التقليدية ، فهذا اقتراح باهظ التكاليف في المقام الأول ، ثانياً فحتى لو تقبل المرء الدليل الذى يوحي بإمكانية مراقبة أراضي حلف وارسو وقواته الجوية فإن هذا الجدل يقوم على دعم قوة حلف الأطلنطي الحالية ، ومن هذا المنظور فلا شيء يمكن أن يثير القلق أكثر من الاقتراحات الداعية إلى خفض أو سحب القوات الأميريكية من أوروبا ، إلا أن تنفيذ استراتيجية كبرى عالمية ومرنة يعد أمراً بالغ الصعوبة عندما تكون مثل هذه النسبة من القوات المسلحة الأميريكية مخصصة لمنطقة واحدة بعينها .

نظراً لما سبق فلا غرابة في أن الدوائر الأشد انزعاجاً من التضارب بين الالتزامات الأميريكية والقوة الأميريكية هى القوات المسلحة نفسها لأنها ستكون أول من يعاني إذا ما تكشفت نقاط الضعف الاستراتيجية على مجلس الحرب العصيب ، وقد زادت حدة القلق في أواخر ١٩٨٣ عندما أدت زيادة الانتشار الأميريكي الإضافي في أميريكا الوسطى وجرينادا وتشاد ولبنان برئيس الأركان المشتركة إلى القول بأن « عدم التناسب بين القوات الأميريكية واستراتيجيتها يعد اليوم أكبر كثيراً منه في أى وقت مضى »[٢١٥] ، وقد اتضحت المشكلة قبل ذلك السنوات ، ومن المدهش أن مثل هذه التحذيرات عن القوات المسلحة الأميريكية وانتشارها الكامل مرفقة بخرائط « للانتشار العسكري الأميريكي الرئيسي حول

العالم »[٢١٦] مما يعد شبيهاً في نظر المؤرخين بسلسلة القواعد البحرية والحاميات التي كانت للقوة العالمية العظمي السابقة - بريطانيا - في ذروة توسعها الاستراتيجي[٢١٧] .

من ناحية أخرى فمن المستبعد أن يتم استدعاء الولايات المتحدة للدفاع عن كل مصالحها الخارجية في وقت واحد ودون عون عدد كبير من حلفائها من أعضاء ناتو في أوروبا الغربية وإسرائيل في الشرق الأوسط واليابان واستراليا وربما الصين في المحيط الهادي ، كما أن التوجهات الإقليمية لم تتحول جميعها إلى وضع غير مريح بالنسبة للولايات المتحدة من الناحية الدفاعية ، ويعد الاعتراف الواعي من جانب وزير الدفاع الأمريكي في قوله « إننا لا نستطيع أن نشتري القدرات الكافية للوفاء بكل التزاماتنا بثقة تامة »[٢١٨] صحيحاً تماماً ، ولكن تقل حدة القلق إذا ما تذكرنا أن إجمالي الموارد المناهضة للسوفيت في العالم يعتبر أكبر كثيراً من إجمالي الموارد الموالية لهم .

ورغم كل هذه التعديات يبقى المأزق الاستراتيجي الأكبر وهو أن الولايات المتحدة لديها تقريبا نفس الالتزامات العسكرية حول العالم التي كانت لديها قبل ربع قرن من الزمان عندما كان إجمالي ناتجها القومي وإنتاجها الصناعي ونفقاتها العسكرية وقواتها المسلحة أكبر مما هي اليوم[٢١٩] ، وحتى في عام ١٩٨٥ وبعد أربعين عاماً من انتصارها في الحرب العالمية الثانية وبعد عقد من انسحابها من فيتنام كان للولايات المتحدة ٥٢٠ ألف فرد من أفراد قواتها المسلحة في الخارج[٢٢٠] ، وهو عدد يزيد كثيراً عن انتشار القوات البريطانية في وقف السلم في ذروة مجدها ، إلا أنه حسب رؤية الخبراء المدنيين[٢٢١] غير كاف ، ورغم تضاعف الموازنة الدفاعية الأميريكية إلى ثلاثة أمثالها منذ أواخر السبعينيات فإن القوات العددية زادت بنسبة ٥٪ فقط[٢٢٢] ، وكما أكتشفت العسكرية الفرنسية والبريطانية في وقت مجدها فإن الدولة ذات الالتزامات الخارجية العديدة دائماً ما تعاني مشكلة في القوة البشرية أكثر مما تعانيها دولة تحتفظ بقواتها للدفاع الوطني وحسب ، وتزيد المشكلة

إذا كان المجتمع ليبرالياً من الناحية السياسية وحراً من الناحية الاقتصادية[٢٢٣] .

وربما كان القلق على الفجوة بين المصالح والقدرات الأميريكية في العالم سيصبح أقل حدة لو لم يكن هناك هذا القدر من الشك في كفاءة النظام نفسه ، ولا مجال للحديث عن هذا الشك هاهنا[٢٢٤] ، ومن المجالات الكبرى للنزاع درجة التنافس بين الأفرع العسكرية وهو أمر شائع بالطبع في كل الجيوش إلا أنه يبدو أعمق جذوراً في النظام الأميريكي مما قد يعزى لتواضع نفوذ رئيس هيئة الأركان المشتركة وقد يكون الافتقار إلى التنسيق بين الأفرع أمراً مصيرياً في وقت الحرب .

وفي مجال التدابير العسكرية ذاتها تشيع دعاوي التبديد والنصب وسوء الاستخدام[٢٢٥] ، وكانت للفضائح العديدة التي أثيرت حول الأسلحة العالية التكاليف والضعيفة الآداء والتي استحوذت على اهتمام الجماهير في السنوات الأخيرة تبريرات معقولة من افتقار إلى المزايدة التنافسية المناسبة وإلى قوى السوق في البنية الصناعية العسكرية والاتجاه إلى نظم التسلح الباهظة التكاليف ، فضلاً عن الكفاح في سبيل تحقيق مكاسب ضخمة ، ومن الصعب فصل هذه المساويء في عملية تدبير الموارد عن كثافة التأثيرات التي تمارسها التكنولوجيا الحديثة المتقدمة على فن الحرب ، وفي المجال الأخير يمكن للولايات المتحدة أن تتغلب على تفوق السوفيت العددي في الدبابات والطائرات مثلاً وهو ما يطلق عليه **كاسبر واينبرجر** اصطلاح « الاستراتيجيات التنافسية »[٢٢٦] ، ولكن هل تمتلك البحرية الأميريكية غواصات هجومية كافية أو فرقاطات إذا ما لحقت بها خسائر جسيمة في المراحل الأولى من « معركة ثالثة » في الأطلنطي ؟ لو كانت الإجابة بالسلب لكانت النتائج كئيبة ، إذ ان الأسلحة الحديثة المعقدة لا يمكن إحلالها في فترة زمنية قصيرة كما تحقق في الحرب العالمية الثانية .

وقد ساعد على تأكيد هذا المأزق عنصران آخران في الحسابات المعقدة لصياغة سياسة دفاعية أميريكية فعالة ، أولهما قضية القيود على الموازنة ، فلو لم تبرز تهديدات خارجية سيتحول الأمر إلى عملية إغراء سياسي لتحقيق زيادة في النفقات

الدفاعية القومية إلى ما فوق ٧,٥٪ مثلاً من إجمالي الناتج القومي خاصة في ضوء العجز الفيدرالي والحاجة إلى الموازنة بين متطلبات الحكومة .

والعنصر الآخر هو التنوع الكبير للاحتمالات العسكرية التي ينبغي لقوة عظمى كالولايات المتحدة أن تخطط لها ، مما يشكل متطلبات متباينة للقوات المسلحة والأسلحة التي يحتمل أن تستخدمها ، وهذه مسألة ليست جديدة في تاريخ القوى الكبرى ، فكان الجيش البريطاني يعاني ضغوطا تتمثل في حاجته إلى التخطيط للقتال على جبهة شمال غرب الهند أو في بلجيكا ، ولكن شتان بين هذا وبين احتياجات القوة العظمى في عصرنا هذا ، فإذا كانت القضية الخطيرة أمام الاتحاد السوفيتي هي حيازة الرادع النووي ، إذن فمن المحتوم أن تصب الاستثمارات في صناعة أسلحة كصواريخ إم إكس ومقاتلات الشبح ، وصواريخ كروز وغواصات حاملة لصواريخ ترايدنت ، أما في حالة الحرب التقليدية فإن الأموال تذهب إلى الطائرات التكتيكية والدبابات والحاملات العملاقة والغواصات الهجومية وما إليها ، وإذا تقلصت احتمالات الصدام المباشر ونشطت القوتان في العالم الثالث فإن مزيج الأسلحة يختلف مرة أخرى إلى أسلحة صغيرة وطائرات هليكوبتر وهكذا ، ولكن ماذا يحدث لو أخطأ المسئولون في تحديد الافتراض ؟

وهناك قلق آخر يساور المسئولين عن كفاءة النظام بل وأقوى مؤيديه[٢٢٧] وهو إذا ما كانت بنية صنع القرار الحالية تسمح بتنفيذ استراتيجية كبرى ، ولا يقتصر ذلك على تحقيق تماسك في السياسات العسكرية بحيث يقل الجدل حول « الاستراتيجية البحرية » في مقابل « حرب التحالفات »[٢٢٨] بل يشمل التوفيق بين المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الأميركية بعيدة المدى ، إلا أن وزارة الدفاع ترفض التورط في الخارج (بعد مأساة لبنان) الا تحت شروط خاصة[٢٢٩] ، وهناك أمثلة على تفضيل البنتاجون لاتخاذ قرارات من طرف واحد في سباق التسلح مع روسيا (مثل مبادرة الدفاع الاستراتيجي والتخلي عن سولت ٢) دون استشارة كبار الحلفاء مما يسبب مشكلات لوزارة الدفاع ، وهناك

شكوك تتعلق بالدور الذي يلعبه مجلس الأمن القومي وخاصة مستشاروه ، فيبدو فقدان التماسك واضحاً في السياسة الأميريكية في الشرق الأوسط بسبب تعقيد القضية الفلسطينية مثلاً ، بل وبسبب المصلحة الاستراتيجية الأميريكية في دعم الدول العربية المحافظة الموالية للغرب ضد التغلغل الروسى في المنطقة ، وهو ما تحطم على صخرة المعارضة المنظمة للوبى الموالي لإسرائيل فى الداخل ، ودار جدل واسع بين الوزارات حول استخدام الأدوات الاقتصادية من مقاطعة وخطر تأييد للمصالح الدبلوماسية الأميريكية مما يؤثر على السياسات تجاه العالم الثالث وجنوب أفريقيا وروسيا وبولنده والمجموعة الأوروبية والتي تضاربت أحياناً .

كل هذا أدى إلى تساؤلات من جانب نقاد أكثر تشاؤما عن الثقافة السياسية العامة التي يجب على صناع القرار في واشنطن أن يعملوا في ظلها ، وهى مسألة لا مجال لمناقشتها هاهنا ، إلا أن دولة تحتاج إلى إعادة صياغة استراتيجيتها الكبرى في الشئون العالمية المتغيرة قد لا تكون مصلحتها في نظام انتخابي يصيب صناعة القرار الخارجي بالشلل كل عامين لا بالضغوط التي تمارسها جماعات الضغط ولجان العمل السياسي ولا تبسيط القضايا الاستراتيجية من خلال إعلام سطحي يهدف إلى الربح أولاً وبث المعلومات ثانياً .

والنقطة الأخيرة عن العلاقة بين « الوسائل والغايات » في الدفاع عن المصالح الأميريكية العالمية تتصل بالتحديات الاقتصادية التي تهدد بوضع قيود ضاغطة على صناعة القرار في السياسة القومية[٢٣٠] ، وأول هذه التحديات هو التدهور الصناعي النسبي للبلاد مقارنة بالناتج العالمي في الصناعات القديمة والحديثة على السواء ، ففي أواخر ١٩٨٦ مثلاً ورد في دراسة قام بها الكونجرس أن فائض التجارة الأميريكية في السلع التقنية الراقية قد هبط من ٢٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٤ مليارات فقط عام ١٩٨٥ وأنه متجه بسرعة نحو العجز[٢٣١] .

وثانى قطاعات التدهور هو الزراعة ، منذ عشر سنوات فقط كان خبراء هذا المجال يتنبأون بحدوث عدم توازن عالمي مخيف بين متطلبات التغذية وناتج

الزراعة[٢٣٢] ، إلا أن مثل هذه الصورة عن المجاعة والكارثة قد أثارت رد فعلين قويين أولهما استثمارات ضخمة في الزراعة الأميريكية من السبعينيات إلى ما بعدها ، والآخر إجراء أبحاث ضخمة في الوسائل العلمية لزيادة محاصيل العالم الثالث والتي حولت عددا من الدول إلى مصدره للغذاء ومنافسة للولايات المتحدة ، وقد تزامن كلا ردى الفعل مع تحول المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى منتج رئيسي للفوائض الزراعية بسبب نظام دعم الأسعار ، ونتيجة لذلك يشير الخبراء اليوم إلى « وفرة عالمية في الغذاء »[٢٣٣] مما يؤدي بدوره إلى تدهور حاد في الأسعار الزراعية وفي الصادرات الغذائية الأميريكية وإلى خروج عديد من المزارعين من مجال الزراعة .

لا عجب إذن أن هذه المشكلات الاقتصادية قد أدت إلى قفزة في الدعوة إلى فرض إجراءات حماية على العديد من قطاعات الاقتصاد الأميريكي وبين اتحادات رجال الأعمال والمزارعين ونوابهم في الكونجرس ، وكما حدث في حركة « إصلاح التعريفات الجمركية » في بريطانيا عهد إدوارد[٢٣٤] فإن المدافعين عن زيادة إجراءات الحماية يضجون بالشكوى من الممارسات الخارجية الظالمة ومن الدعم الهائل للمزارعين في الخارج وهو ما يرون أنه من الممكن التغلب عليه بتخلي الإدارة الأميريكية عن سياسة حرية التجارة واتخاذ إجراءات مضادة صارمة ، وكما كان حال الإنجليز في أواسط العصر الفيكتوري كان الأميريكيون بعد ١٩٤٥ يفضلون التجارة الحرة والمنافسة المفتوحة لأنهم كانوا هم المستفيدون من رفع الحماية ، وبعد أربعين عاماً حدث تحول متوقع في الرأى في صالح حماية السوق الداخلية والمنتجين المحليين ، وكما في تلك الحالة البريطانية المبكرة يشير المدافعون عن النظام القائم إلى أن زيادة التعريفات الجمركية قد يجعل المنتجين المحليين أقل قدرة على المنافسة دولياً وأنه قد يكون لها أصداء خارجية عديدة من حرب جمركية عالمية وضربات توجه إلى المصدرين الأميريكيين وما إلى ذلك .

يضاف إلى هذا وجود اضطرابات غير مسبوقة في ماليات الدولة ، فقد أدى عجز المنتجات الصناعية الأميريكية عن المنافسة في الخارج وتدهور مبيعات

الصادرات الزراعية إلى حدوث عجز هائل في الميزان التجاري بلغ ١٦٠ مليار دولار في ١٢ شهراً حتى مايو ١٩٨٦ ، والوسيلة الوحيدة لكى تقوم الولايات المتحدة بتحسين أوضاعها في العالم هى استيراد رؤوس أموال أكبر حجماً مما حولها من وضع أكبر دولة دائنة في العالم إلى أكبر دولة مدينة في العالم في غضون سنوات قلائل .

وسبب هذه المشكلة في نظر النقاد[٢٣٥] هو السياسة التي تتبعها الحكومة نفسها في موازنتها ، فحتى في الستينيات كان هناك اتجاه لاعتماد واشنطن على تمويل العجز لا على الضرائب الإضافية لمواجهة زيادة تكاليف البرامج الدفاعية والاجتماعية ، إلا أن قرار إدارة **ريجان** في أوائل الثمانينات من قبيل زيادة النفقات الدفاعية وخفض كبير في الضرائب ولكن بدون إجراء خفض في النفقات الفيدرالية على مجالات أخرى قد تسببت في زيادات غير عادية في العجز والدين القومي (جدول ٤٩) .

جدول ٤٩ : العجز والديون والفوائد الأميريكية : ٨٠ – ١٩٨٥[٢٣٦]
(بمليارات الدولارات)

	العجز	الديون	الفوائد على الديون
١٩٨٠	٥٩,٦	٩١٤,٣	٥٢,٥
١٩٨٣	١٩٥,٤	١٣٨٧,٩	٨٧,٨
١٩٨٥	٢٠٢,٨	١٨٢٣,١	١٢٩,٠

ان استمرار هذه الاتجاهات سيدفع بالدين القومي الأميريكي إلى حوالى ١٣ ألف مليار دولار عام ٢٠٠٠ (١٤ مثله في عام ١٩٨٠) وبفوائد هذا الدين إلى ١٥٠٠ مليار دولار (٢٩ مثله عام ١٩٨٠)[٢٣٧] ، والحقيقة أن خفض معدلات الفائدة قد يخفض هذه التقديرات[٢٣٨] إلا أن الاتجاه العام لا يزال غير سليم بالمرة ،

وحتى إن أمكن خفض العجز الفيدرالى إلى ٢٠٠ مليار دولار فقط في السنة فإن مركبات الديون وأقساط الفوائد القومية في أوائل القرن ٢١ ستؤدي كذلك إلى تحويل مبالغ مالية لا سابقة لها في هذا الاتجاه ، والمثال الآخر الوحيد تاريخياً لهذه الحالة من الديون في أوقات السلم بين القوى الكبرى هو فرنسا في ثمانينيات القرن ١٨ حيث أسهمت الأزمة المالية في الأزمة السياسية الداخلية .

وهذا العجز التجاري الأميريكي والفيدرالي يتفاعل اليوم في ظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي توصف بأنها « خلل في توزيع » التحركات المالية الدولية من تبادل السلع والخدمات ، فنظرا لزيادة تفاعل الاقتصاد العالمي فقد بلغ إجمالي التبادل التجاري في المنتجات الصناعية والخدمات المالية مستوي أعلى من أى وقت مضى وقد يصل إلى ٣ آلاف مليار دولار في السنة[٢٣٩] ، وقد زادت حدة هذا الاتجاه بأحداث السبعينيات (التحول من معدلات التبادل الثابتة إلى العائمة وتدفق فوائض رؤوس الأموال من دول الأوبك) والعجز الأميريكي حيث كان السبيل الوحيد أمام الحكومة الفيدرالية لتغطية الفجوة بين نفقاتها ومواردها هو استيعاب كميات هائلة من الأموال السائلة في داخل البلاد من أوروبا واليابان مما حول الولايات المتحدة إلى أكبر دولة مدينة في العالم[٢٤٠] ، ففي الحقيقة من الصعب تخيل كيف كان الاقتصاد الأميريكي سيبقي قائماً بدون تدفق الأموال الأجنبية في أوائل الثمانينيات حتى وإن كان هذا يؤدي إلى رفع قيمة تبادل الدولار والإضرار بالصادرات الزراعية والصناعية الأميريكية ، إلا أن هذا بدوره يثير السؤال المشكل عما قد يحدث إذا ما تم سحب هذه الأموال الضخمة المتذبذبة من الدولار مما يؤدي إلى تدهور قيمته بشدة .

وأفرزت هذه الاتجاهات بدورها تفسيرات توحي بأن الأصوات المحذرة تبالغ في وصف ما يحدث للاقتصاد الأميريكي وتفشل في تفهم « طبيعية » معظم هذه التطورات ، فالتحرك من الصناعة والاتجاه نحو الخدمات يعد توجهاً مفهوماً ويحدث في كل الدول المتقدمة ، وجدير بالذكر أن الناتج الصناعي الأميريكي في إزدياد

من الناحية العامة ولو أن العمالة ذات الياقة الزرقاء في تدهور إلا أن هذا أيضا يعد اتجاها « طبيعيا » مع تحول العالم من الأساس المادي إلى الأسس المعرفية ، كما أنه ليس هناك من عيب في تحول المؤسسات المالية الأميريكية إلى مؤسسات مالية عالمية ذات قاعدة ثلاثية في طوكيو ونيويورك ولندن للتعامل مع تدفق رؤوس الأموال والربح منها ، ويؤدي هذا إلى انعاش مكاسب الدولة من الخدمات ، ويسود الاعتقاد في بعض الأوساط أن الاقتصاد الأميريكي سيحقق نموه بنفسه وسيخرج بنفسه من العجز الفيدرالي السنوي الضخم وأن الإجراءات ستتخذ من جانب الساسة لتضييق الفجوة سواء بزيادة الضرائب أو خفض النفقات أو كليهما معا ، وأى محاولة متعجلة لخفض العجز قد تؤدي إلى انتكاسه كبرى .

بل ويقال إن الدلائل الإيجابية على النمو في الاقتصاد الأميريكي هي الظاهرة ، فنظرا لانتعاش قطاع الخدمات قامت الولايات المتحدة بخلق وظائف في العقد الماضى بصورة أسرع من أى وقت مضى في تاريخ أوقات السلم بها ومن غرب أوروبا ، كما أن الالتزام الأميريكي بالتكنولوجيا الراقية يبشر بمعدلات أعلى من الإنتاج والثروة القومية ، والحقيقة أن الفرص المتوفرة في الاقتصاد الأميريكي هى التي تؤدي إلى استمراره في جذب ملايين المهاجرين ، في حين يمكن توجيه الأموال المتدفقة على البلاد إلى الاستثمار وخاصة إلى الأبحاث والتنمية .

قد يصدق العديد من هذه النقاط كل على حدة ، حيث أن الاقتصاد الأميريكي شديد الضخامة والتنوع ، ولهذا فإن بعض القطاعات والمناطق قد تحقق النمو في وقت واحد في حين تتدهور قطاعات ومناطق أخرى ، ومن ثم فالحكم عليها جميعا بأحكام تعميمية كاسحة من « أزمة » أو « طفرة » يعد من قبيل الخطأ ، فعلى ضوء تدهور أسعار المواد الخام وانخفاض قيمة الدولار والخفض العام لمعدلات الفائدة ليس من الغريب أن يشعر بعض خبراء الاقتصاد بالتفاؤل تجاه المستقبل(٢٤١) .

إلا أن الصورة ليست وردية تماما من حيث الاستراتيجية الأميريكية العامة ، ففي المقام الأول تناقصت قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها العسكرية التي

اتخذتها منذ ١٩٤٥ حول العالم ، حيث كانت زراعتها لا تعاني أزمة وكان ميزان مدفوعاتها أسلم كثيرا وكانت موازنتها الحكومية أكثر توازنا ، وفي هذا الصدد هناك بعض الصدق في تشبيه وضع الولايات المتحدة اليوم بوضع « القوى المهيمنة السابقة التي اعتراها التدهور »[٢٤٢] .

ومن المفيد هاهنا أن نلاحظ أوجه التشابه بين القلق الذى يسيطر على الدوائر الفكرية في الولايات المتحدة اليوم ونظيره الذى ساد كل الأحزاب السياسية البريطانية في عصر **إدوارد** وأدى إلى ما سمى حركة « الكفاءة القومية » ، أى قيام جدل واسع في دوائر نخبة صنع القرار والتجارة والصفوة التعليمية حول مختلف الإجراءات التي يمكن أن تعكس التدهور مقارنة بالمجتمعات المتقدمة ، وكانت الدعوة إلى « التجديد » و « إعادة التنظيم » تأتى من التيار اليميني واليساري على السواء[٢٤٤] مما ينطبق على الأمم والدول كذلك .

إن المرء ليتساءل عما ستؤول إليه القدرة الإنتاجية الأميريكية إذا استمرت بعض الصناعات الرئيسية في التدهور وعمالة الياقة الزرقاء في التآكل وما إلى ذلك ، وهنا تمر بالخاطر صرخة **هيوين** عام ١٩٠٤ محذرا من تأثير التدهور الصناعى البريطاني على قوة البلاد حيث يقول[٢٤٥] .

> **« فلنفرض أن الصناعة المهددة بالخطر هى تلك التي تكمن عند جذور نظام دفاعك القومي ، أين أنت إذن ؟ انك لا تستطيع أن تواصل السير بدون صناعة حديد وتجارة هندسية ضخمة لأنك في الحروب الحديثة لن تكون لديك وسائل إنتاج أساطيلك وجيوشك وصيانتها في حالة من الكفاءة » .**

أنه لمن الصعب تصور أن تدهور القدرة الصناعية الأميريكية يمكن أن تبلغ هذه الدرجة من القسوة ، فقاعدتها الصناعية أكبر كثيرا من نظيرتها في بريطانيا في عصر **إدوارد**[٢٤٦] ، وإن صحت السوابق التاريخية فإن أخطر قيد على تحقيق « قفزة » في الإنتاج إبان الحرب كان عادة في مجال الصناع المهرة[٢٤٧] مما يجعل المرء يتساءل

مرة أخرى عن التدهور الشديد في عمالة الياقات الزرقاء أو العمال المهرة في الولايات المتحدة .

والمشكلة الأخرى تتعلق بتأثير تباطؤ النمو الاقتصادى على الاجماع الاجتماعى السياسى الأميركي فقد تمكنت الولايات المتحدة في القرن العشرين من تفادى قيام سياسة « طبقية » ظاهرة مما يعزى إلى أن كثرة من المهاجرين إليها كانوا فارين من ظروف اجتماعية قاسية في أوطانهم ، وأن ضخامة مساحة الدولة قد سمحت لمن تحرروا من أوهام أوضاعهم الاقتصادية « بالفرار » إلى الغرب وشجعت على تطوير نظام جديد من الرأسمالية الحرة التي سيطرت على الثقافة السياسية للأمة ، ونتيجة لذلك فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء فيها أكبر كثيرا منها في أية دولة صناعية متقدمة أخرى ، وقد ساعد على الافتقار إلى السياسة « الطبقية » — رغم وجود الفوارق الاجتماعية الاقتصادية — حقيقة مفادها أن النمو الاجمالي للبلاد منذ الثلاثينيات كان يسمح بتحسين الأوضاع الفردية لأغلبية من السكان وأن الثلث الفقير من المجتمع الأميركي لم تتم تعبئته لكي يصبح صاحب أصوات انتخابية عادية ، ولكن نظراً لتفاوت معدل المواليد بين الجماعات العرقية البيضاء من ناحية والطوائف الزنجية واللاتينية من ناحية أخرى ، ونظراً للتحول الاقتصادي المؤدي إلى ضياع ملايين الوظائف ذات الدخول العالية وظهور ملايين الوظائف ذات الدخول المحدودة في قطاع الخدمات فإنه من غير الحكمة افتراض بقاء المعايير الاقتصادية السياسية الأميركية إذا ما دخلت البلاد فترة من المصاعب الاقتصادية سببها تدهور قيمة الدولار وتباطؤ النمو ، وكما هو الحال مع القوى الأخرى التي نوقشت في هذا الباب ليست هناك إجابات سهلة في التعامل مع التوتر الثلاثي بين الدفاع والاستهلاك والاستثمار في إقرار الأولويات القومية .

ويأتى بنا هذا إلى العلاقة الدقيقة بين تباطؤ النمو الاقتصادي وتصاعد النفقات الدفاعية ، إن الجدل حول اقتصاديات الإنفاق الدفاعي يعد جدلا معقدا ولا تشير الدلائل إلى اتجاه واحد[٢٤٨] ، إلا أن ما يهمنا هنا هو البعد المقارن ، فحتى لو

كانت النفقات الدفاعية تشكل نسبة ١٠٪ من إجمالى الناتج القومى في عهد **إيزنهاور** و ٩٪ في عهد **كيندي** فإن نصيب الولايات المتحدة من الناتج العالمي والثروة كان في ذلك الوقت ضعف حجمه اليوم ، وإذا استمرت في الحاضر في تخصيص ٧٪ من إجمالى ناتجها القومي للإنفاق الدفاعي في مقابل نسب أضعف كثيرا من جانب منافسيها كاليابان فإن منافسيها ستكون لديهم أموال وفيرة « حرة » للاستثمارات المدنية ، وإذا استمرت في استثمار كم هائل من أنشطة الأبحاث والتنمية بها في إنتاج عسكري بينما تركز منافستاها اليابان وألمانيا الغربية على أبحاث وتنمية تجارية فلا مفر من تدهور النصيب الأميريكي من الصناعة العالمية ومن تباطؤ نموها الاقتصادي[٢٤٩] .

إن هذه الاتجاهات تضع الولايات المتحدة في مأزق حاد على المدى البعيد ، ويرجع ذلك ببساطة إلى أنها القوة العظمى العالمية ذات الالتزامات العسكرية الواسعة النطاق على خلاف القوى الاقليمية كاليابان وألمانيا الغربية ، لهذا فهى تحتاج إلى قوات دفاعية أكبر كثيرا بنفس الصورة التي أحست أسبانيا الاستعمارية بها حين احتاجت إلى جيش أكبر من جيوش معاصريها وحين احتاجت بريطانيا في العصر الفيكتوري إلى بحرية تفوق ما عداها من دول ، ولما كان الاتحاد السوفيتي يعتبر التهديد العسكري الأكبر للمصالح الأميريكية حول العالم فلابد من قلق صناع القرار الأميريكيين على « الهزيمة » في سباق التسلح معه ، وفي هذا السباق سيكون السؤال دائما عمن سينحدر اقتصاده أسرع من الآخر في مقابل دول واعدة كاليابان والصين وغيرهما[٢٥٠] .

والسوابق التاريخية هنا أيضا غير مشجعة ، فهذا مأزق مشترك واجهته كل الدول العظمى السابقة ، فحتى مع تدهور قوتهم الاقتصادية أدت التحديات الخارجية النامية إلى إجبارهم على توجيه موارد أكثر إلى القطاع العسكرى مما يؤدي بالتالي إلى ضغط الاستثمار الإنتاجي وبمرور الوقت إلى تباطؤ النمو وتصاعد الضرائب والشقاق الداخلي حول أولويات الإنفاق وضعف القدرة على تحمل أعباء

الدفاع[٢٥١] فإذا كان هذا حقاً هو نسق التاريخ فإن المرء يمكن أن يقول ما قاله **برنارد شو** بعبارة أخرى : « روما سقطت وبابل سقطت وسيأتي الدور على غيرهما »[٢٥٢] .

وهكذا فإن الإجابة على السؤال المطروح عن إمكانية احتفاظ الولايات المتحدة بوضعها الحالي هى « لا » ، لأن هذه القدرة لم تمنح لأية دولة ولا يمكن أن تظل دولة من الدول على تفوقها على سائر الدول إلى الأبد فهذا يعنى نمط تفاوت معدلات النمو والتقدم التقني والتطورات العسكرية والذى وجد منذ الأزل ، ومن ناحية أخرى فإن الإشارة إلى السوابق التاريخية لا تعني أن الولايات المتحدة لا مفر من أن تنكمش وتتحول إلى نفس الخمول الذى أصاب ما قبلها من قوى كبرى ، كأسبانيا وهولنده ، أو إلى التفكك الذي أصاب الإمبراطوريتين الرومانية والنمساوية / المجرية ، فهى أضخم من أن تنكمش وأشد تجانسا من أن تتفكك ، وحتى تشبيهها ببريطانيا والذى يشيع في كتابات العلوم السياسية غير صائب إذا ما تجاهل الاختلافات في القياس ، بعبارة أخرى فإن المساحة الجغرافية وتعداد السكان والموارد الطبيعية للجزر البريطانية توحى بأنها ينبغى أن تمتلك حوالى ٣ أو ٤٪ من الثروة والقوة العالمية إذا ما تساوت كل الجوانب الأخرى ، ولكن نظرا لأن الجوانب كلها لا يمكن أن تتساوى فقد سمحت مجموعة من الظروف التاريخية والتقنية للجزر البريطانية بالتوسع وامتلاك ٢٥٪ من الثروة والقوة العالمية في قمة مجدها ، ولما اختفت هذه الظروف المواتية بدأت في العودة إلى حجمها « الطبيعي » ، وبنفس هذا المنطق يمكن القول إن المساحة الجغرافية وتعداد السكان والموارد الطبيعية للولايات المتحدة توحى بأنها ينبغى لها أن تمتلك حوالى ١٦ أو ١٨٪ من الثروة والقوة العالمية ولكن نظراً لتوافر ظروف تاريخية وتقنية مواتية لها ارتفع نصيبها إلى ٤٠٪ وأكثر في عام ١٩٤٥ ، وما نشهده حالياً هو العقود الأولى من انخفاض هذا الرقم الراهن ونجاحها في تدويل الرأسمالية والحضارة الأميريكية[٢٥٣] ، ولكن حتى عندما تتدهور لتحتل نصيبها « الطبيعي » من الثروة

والقوة العالمية على مدى بعيد في المستقبل فإن الولايات المتحدة ستظل قوة هامة جداً في عالم متعدد الأقطاب نظرا لمساحتها .

والمهمة التي تواجه رجال الدولة الأميريكيين خلال العقود القادمة هى الوعي بأن ثمة اتجاهات رئيسية في طريقها وبأن هناك حاجة إلى تدبر الأمر حتى يكون تآكل مكانة الولايات المتحدة والوضع فيها بطيئاً وغير عنيف ، ويشمل هذا إدراك أن تغيراً تقنياً وبالتالي اجتماعياً اقتصادياً قد طرأ على العالم بصورة أسرع من ذي قبل وأن المجتمع الدولي يختلف سياسياً وثقافياً ويزداد تنوعا عما كان يفترض له ويتحدى العلاج الساذج السطحي لمشكلاته والذي تقدمه إما واشنطن أو موسكو ، وأن موازين القوى الإنتاجية والاقتصادية لم تعد في صالح الولايات المتحدة كما كانت في ١٩٤٥ ، وأنه حتى في المجال العسكري هناك دلائل تشير إلى إعادة توزيع التوازنات بعيداً عن عالم ثنائي القطبية نحو عالم متعدد الأقطاب يحتمل فيه أن تبقى كتلة القوة الاقتصادية والعسكرية الأميريكية أكبر من نظيرتها لدى أى من القوى الأخرى على حدة ، ولكن ليس إلى الدرجة التى كانت عليها في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ولا يعد هذا شيئاً سيئاً إذا ما تذكرنا ملحوظة أدلى بها **كيسنجر** عن مساوىء تطبيق سياسات فيما يسمى دائما بعالم ثنائي الأقطاب ، خاصة إذا ما تبين مدى تأثر روسيا بتغير ديناميات القوة العالمية ، وفي كل المناقشات الدائرة عن تآكل الزعامة الأميريكية يجب أن نكرر مراراً وتكراراً أن التدهور المشار إليه يعتبر نسبياً لا مطلقاً وبالتالي طبيعياً تماماً ، وأن الخطر الحقيقي الوحيد للمصالح الأميريكية يمكن أن يأتى من فشلها في التواؤم المتعقل مع النظام العالمي الجديد .

ونظراً لمواطن القوة العديدة التي لا تزال بين يدى الولايات المتحدة ، فإنه ينبغي على الإدارات المتعاقبة أن تتدبر دبلوماسية هذا التكيف واستراتيجيته بحيث يمكن أن تحدث توازناً بين التزامات الدولة وقوتها[٢٥٤] ، وليست هناك دولة واحدة يمكن أن تتولى أعباء أميريكا العالمية بنفس الصورة التي تولت بها الولايات المتحدة دور

بريطانيا في الأربعينيات ورغم ذلك فإن البلاد تعاني كماً من المشكلات يقل عما عانته أسبانيا الامبراطورية التي أحاط بها الأعداء من كل الجبهات أو هولنده التي انحشرت بين فرنسا وبريطانيا أو بريطانيا العظمى التي واجهت خضما من التحديات ، والاختبارات التي ينبغى على الولايات المتحدة أن تجتازها في مسيرتها نحو القرن الحادى والعشرين تعتبر مخيفة وخاصة في المجال الاقتصادى ، ولكن موارد الدولة تظل ضخمة إذا ما أمكن تنظيمها بحكمة وإذا كان ثمة إدراك متعقل للحدود والفرص أمام القوة الأميريكية .

ومن منظور ما لا يمكن القول بأن المآزق التي تواجهها الولايات المتحدة فريدة في نوعها ، إذ يبرز التساؤل : أية دولة في العالم تلك التي لا تواجه مشكلات في صياغة سياسة عسكرية قابلة للتنفيذ أو في الاختيار بين المدفع والزبد والاستثمار ؟ ومن منظور آخر فإن الوضع الأميريكي شديد الخصوصية ، فرغم تدهورها الاقتصادي وربما العسكري فإنها تبقى « العنصر الحاسم في كل نوع من التوازن والقضايا »(٢٥٥) ، وبسبب حيازتها لذلك الكم من القوة الخيرة أو الشريرة وبسبب أنها محور تماسك نظام التحالف الغربي ومركز الاقتصاد العالمي القائم فإن ما تفعله أو لا تفعله يعتبر أهم مما تفعله أية قوة أخرى .

□□□

حـواشـي (٨)
نحو القرن الحادي والعشرين

(1) Keylor, Twentieth Century World, p. 405.

(2) Carr, What is History?, ch. 1.

(3) راجع Gilpin, War and Change in Politics.

(4) كما في Eugen Dühring's Revolution in Science, p. 188.

(5) راجع M.Wight, Power Politics.

(6) P.F. Drucker, 'The Changed World Economy', Foreign Affairs, vol.64, no.4, pp. 768-91.

(٧) المرجع نفسه ، ص ٧٧١ – ٧٧٢ .

(8) راجع S.B. Linder, The Pacific Century.

(٩) المرجع نفسه ، ص ١٣ ـــ ١٤ .

(١٠) المرجع نفسه ، ص ٦ ، ١٥ .

(11) p.Drysdale, 'The Pacific Basin.', in Morley (ed.) Pacific Basin, p.n.

(12) Mathias, First Industrial Nation, p. 44.

(13) M. Kaldor, The Baroque Arsenal, p. 18.

(14) راجع J.S. Gansler, The Defense Industry.

(15) راجع McNeill, Pursuit of Power.

(16) The Military Balance, pp. 170-3.

(17) L.Brown et al., State of the World, p. 196.

(١٨) لفظ « مفرط » يُعد اصطلاحاً عشوائياً بالطبع ، فإذا ما شعرت دولة ما بضغوط حادة من جانب خصومها الخارجيين (كإسرائيل) فليس من المناسب استخدام هذا الاصطلاح ، ومن ناحية أخرى فإن السجل التاريخي يوحي بأنه إذا ما قامت دولة ما بتخصيص ما يزيد على ١٠٪ من إجمالى إنتاجها القومي على المدى الطويل للتسلح فقد يهبط معدل نموها .

(19) راجع Cipolla (ed.), Economic Decline of Empires.

(20) 'The Illusive Boom in Productivity', New York Times, April

8,1984, Business Sec., pp. 1,26.
(21) راجع T. Fingar (ed.), China Quest for Independence.
(22) G. Segal, Defending China.
(23) D.H.Perkins, 'The International Consequences of China's Economic Development', in: Solomon (ed.), China Factor, p. 118.
(24) 'A new Long March in China's, Economist, Jon. 25,1986, pp. 29-31.
(25) Dreyer, 'China's Military Modernization', p. 1017.
(٢٦) المرجع نفسه ، ص ١٠١٦ .
(٢٧) المرجع نفسه ، ص ١٠١٧ .
(28) 'As China Grows Strong', Economist, Jan 25, 1986, p. 11.
(29) B.Reynolds, 'China in the International Economy', in H.Harding (ed.), China's Foreign Relations, p. 75.
(30) D.H.Perkins, 'The International Consequences.',
(31) New York Times, March, 27, 1986, p. A14.
(32) D.H.Perkins, 'The International Consequences',
(33) Reynolds, 'China in the International Economy',p .87.
(34) Browne et al., State of the World, 1986,p. 19.
(35) 'China and India', Economist, Des. 21,1985, pp. 66. 7.
(36) New york Times, March 27, 1986, p. A14.
(37) راجع 'China and India', Dec. 21,1985, pp .65-70.
(38) Perkins, 'International Consequences', pp. 130-1.
(39) Military Balance, p. 112.
(40) راجع Browne et al., State of the World, 1986, p. 207.
(41) Perkins, 'International Consequences.', p. 132-3.
(٤٢) المرجع نفسه ، ص ١٢٠ .
(43) 'China and India', p. 69.
(44) Ramses, 1982, p. 285.
(45) راجع Segal, 'Defense Culture and Sino-Soviet Relations'

(46) راجع R.Taylor, The Sino-Japanese Axis.

(47)'Russia and China', Economist, March 29, 1986, pp. 34-5.

(48) راجع J.G.Stoessinger, Nations in Darkness.

(49) Pollack, 'China and the Global Strategic Balance' in Harding (ed.), China's Foreign Relations, pp. 173-4.

(50) 'A new Long March in China', Economist, Jan. 25, 1986, p. 31.

(51) راجع E.A.Olsen, US-Japan Strategic Recipricity.

(52) راجع Vogel, Japan as Number One, Foreign Affairs, vol. 64, no. 4, pp. 752-67.

(53) راجع Smith et al., Asia's New Industrial World.

(54) راجع Linder, Pacific Century, pp. 107 ff.

(55) 'Japan Frets About Tomorrow', New York Times, April 29, 1986, pp. D1, D2.

(56) 'Obstacles to Change in Japan', New york Times, April 29, 1986, p. D1.

(٥٧) نشرة وكالة المخابرات المركزية ، ١٩٨٤ ، ص ٥٠ — ٥٤ .

(58) R.B.Reich, 'Japan in the Chips', New york Review of Books, July 5, 1985.

(59) 'Big Japanese Gain in Computers Seen', New york Times, Feb. 13, 1984, A1, A19.

(60) 'Japan Sets Next Target', Sunday Times, Nov. 29, 1981.

(61) 'Westinghouse/Mitsubishi', Economist, Feb. 6, 1982, p. 65.

(62) R.B.Reich, 'A Faustion Bargain with the Japanese', New york Times, April 6, 1986, p. 2.

(63) Vogel, 'Pax Nipponica', p. 753.

(64) 'Reconsider Japan', Economist, April 26, 1986, pp. 19-22.

(65) Vogel, 'Pax Nipponica', p. 22.

(66) Economist, July 9,1983, 'Japan Survey'. p. 7.

(67) Economist, April 26, 1986, p. 22.

(68) S. Kamata, Japan in The Passing Land.
(69) D. Halberstam, 'Can We Rise to the Japanese Challenge ?', Parade, Oct. 9, 1983, pp. 4,5.
(70) 'The New Global Top Banker', New York Times, April 27, 1986, pp. 1,16.
(71) F. March, Japanese Overseas Investment.
(72) 'Japan Investing Enormous Sums of Cash Abroad', New york Times, March 11, 1986, pp. A1, DI2.
(73) 'Japan's Investment Bankers.,' Economist, April 10, 1986, pp 91-4.
(74) 'New Global Top Banker, p. 1.
(75) Linder, Pacific century, p. 12.
(٧٦) نشرة وكالة المخابرات المركزية ، ١٩٨٤ ، ص ٣٣ .
(77) 'The yen Also Rises', New york Times, March 5, 1986, p. D2.
(78) Olsen, US- Japan Strategic Reciprocity.
(79) Military Balance 1985-86, pp. 170-2.
(80) Olsen, US-Japan., p. 149.
(81) Storry, History of Modern Japan, ch. 11.
(82) Olsen, US-Japan., p. 149.
(83) راجع Reynolds, 'China in the International Economy' in Harding (ed.), China's Foreign Relations in the 1980s, ch. 3.
(84) Scalapino, 'China and Northeast Asia', p. 200.
(85) Gruner, Die deutche Frage, ch. 4.
(86) The Military Balance 1985-86. pp. 40-3.
(٨٧) نشرة وكالة المخابرات المركزية ، ١٩٨٤ ، ص ٣٧ .
(88) The Economist Diary, 1984, p. 44.
(89) Linder, Pacific Century, p. 108.
(90) 'Down to Earth', Economist. Feb. 4, 1984.
(91) Calleo, German Problem Reconsidered.
(92) W. Gruner,'Der Deutche Bund', Politik and Kuttur, vol. 9.

(1982), no. 5.
(93) P.Dibb, The Soviet Union, pp. 43-4.
(94) A.J.Pierre (ed), Nuclear Weapons in Europe.
(95) Military Balance, p. 49.
(96) 'West German Defense', Economist, June 29,1985, p. 46.
(97) Calleo, German Problem., chs. 8-9.
(98) 'When The Oil Runs Out', Economist, Oct. 19,1985, p. 65.
(99) 'Manufacturing', Economist, March 6, 1986, p. 57.
(100) Gamble, Britain in Decline.
(101) 'After the Oil years', Economist, March 6, 1986, p. 57.
(102) A.Walters, Britain's Industrial Renaissance.
(103) 'Scientists' Lament', Economist, Jan. 18, 1986, p. 16.
(104) The Statisticsm Military Balance, 1985-86.
(١٠٥) نشرة وكالة المخابرات المركزية ، ١٩٨٤ ، ص ٣٢ .
(106) Navy Wins War of the Frigates: Sunday Times, Oct. 17, 1982.
(107) راجع 'Trident, Bad Money After Bad', Nov. 3, 1984, p. 34.
(108) 'Message to the new Defense Secretary', Sunday Times, Jan. 12, 1986, p. 16.
(109) راجع M.M.Harrison, the Reluctant Ally.
(110) 'France', Economist, Feb. 9, 1985, p. 8.
(111) P. Lellouche, L'avenir de la guerre.
(112) R.S.Rudney, 'Mitterrand's New Atlanticism', Orbis, vol. 28. no. l, p. 99.
(١١٣) المرجع نفسه .
(114) 'Chirac is Pledged to Stick with Nato and Bonn' New york Times, April 6, 1986.
(115) H. Schmidt, A Grand Strategy for the West, pp. 41-3.
(116) Yost, 'Radical Change in French Defence Policy'.
(117) 'The French are Ready to Cross the Rhine', Economist, July

13,1985, pp. 43-4.
(118) P.Stares, 'The Modernization of The French Strategic Nuclear Force', Journal of The Royal United Services Institute For Defense Studies, vol. 125, no. 4 (Dec.1980), p. 37.
(119) Laird, 'French Strategic Dilemma'.
(120) Kolakowski, Main currents of Marxism, vol. 1, The Founders (Oxford, 1981 edn), ch. 13.
(١٢١) عبارات من خطاب جورباتشوف إلى الحزب :
New york Times, Feb. 26, 1986.
(122) Brown et al., State of the World, 1986, pp. 14-19.
(123) M.I.Goldman, USSR in Crisis, p. 86.
(124) 'Soviet is Facing Sixth Poor Harvest in a Row', New york Times, Aug. 28, 1985, pp. A1, D17.
(125) راجع Hosking, History of the Soviet Union, pp. 392 ff.
(126) 'The Soviet Economy', New York Times, March 15, 1985, pp. A1, A6.
(127) Goldman, USSR in Crisis, p. 81.
(١٢٨) المرجع نفسه ، ص ٨٣ .
(129) Brown et al., State of the World 1986, p. 18.
(130) Goldman USSR in Crisis, pp. 70-1.
(131) Brown et al., p. 18.
(١٣٢) المرجع نفسه ، ص ١١ .
(١٣٣) نشرة وكالة المخابرات المركزية ١٩٨٤ ، ص ٢٨ – ٣٠ .
(134) Goldman, p. 40,
(135) Daniels, Russia, p. 239.
(136) 'Inputs Misused', Economist, July 6, 1985, p. 12.
(137) Goldman, The Enigma of Soviet Petroleum.
(138) 'Russia Drills Less Oil', Economist, June 8, 1985, p. 65.
(139) Economist, May 3, 1986, pp. 55-7.

(140) Dibb, Soviet Union, p. 93.

(141) Campbell, 'Energy' in Bergson and Levine (eds.), Soviet Economy.

(١٤٢) سيرد الحديث عن ذلك بعد قليل .

(143) Goldman, 'A Low Tech Economy at Home', New York Times, Feb. 19, 1984, Business Sec., p, 2.

(144) 'Losing Battle', Wall Street Journal, July 25, 1984.

(145) راجع R. Amann et al. (eds), The Technological Level of Soviet Industry.

(146) Goldman, USSR in Crisis, ch. 6.

(147) Druker, 'Changed World Economy'.

(148) M. Feshbach, 'Population and Labor Force', in Bergson and Levine (eds), Soviet Economy, p. 79.

(149) 'Sick Men of Europe', Economist, March 22,1986, p. 53.

(150) Dibb, Soviet Union, pp. 92-3.

(151) Feshbacb, 'Population.,'.

(152) راجع J.W. Kiser, 'How the Arms Race Really Helps Moscow', Foreign Policy, no. 60 (Fall 1985). pp. 40.51.

(153) Munting Economic Development of the USSR, p. 208.

(154) 'Gorbachev's Plans'., New York Times, Feb. 23,1986, p. 21.

(155) 'The Soviet Economy', New York Times, March 15, 1985.

(156) F.D. Holzman, 'Are the Soviets Really Outspending the US on Defense?', International Security, vol.6, no.4 (Spring 1980), pp. 86-104.

(157) Colton, Dilemma of Reform in the Soviet Union, p. 91.

(١٥٨) المرجع نفسه ، ص ٢٠ .

(159) L.H.Gelb, 'A Common Desire for Guns and Butter' New York Times, Nov. 10, 1985.

(160) Holloway, Soviet Union and the Arms Race, p. 114.

(١٦١) راجع منشورات وزارة الدفاع الأميريكية السنوية بعنوان

Sovit Military Power.
(162) A.Amalrik, Will the Sovit Union Survive Until 1984 ?.
(163) Bergson, 'Technological Progress', in Bergson and Lenine (eds), Soviet Economy, p. 434.
(164) 'Soviet Arms', New York Times, Fep. 12, 1984.
(165) Alex Gliksan, 'Behind Moscow's Fear of «Star Wars»', New York Times, Feb. 14, 1986.
(166) Flora, Lewis, 'Soviet SDI Fears', New York Times, March 6, 1986, p. A27.
(167) Dibb, Soviet Union, pp. 51 ff.
(١٦٨) المرجع نفسه ، ص ٤٤ وما بعدها .
(169) J.Anderson, 'Ukraine, a Hotbed of Dissent, Nationalism' New Haven Register, June 13, 1985.
(170) Cockburn, Threat, pp. 74 ff.
(171) راجع D.Leebaert (ed.), Soviet Military Thinking, pt. 1.
(172) Military Balance, p. 180.
(173) Gervasi, Myth of Soviet Supremacy.
(174) J.Schell, The Fate of the Eaeth.
(175) E.Bottome, The Ballance of Terror, chs. 4-7.
(176) M.Mandelbaum, The Nuclear Future.
(177) راجع 'Battle of Wits', New york Times, April 1,1986, p. C1.
(178) Jervis, Illogic of American Nuclear Strategy.
(179) P. Bracken, The Command and Control of Nuclear Weapons.
(180) J.C. Snyder and S.F. Wells (eds.), Limiting Nuclear Proliferation.
(181) D.L.Strode, 'Arms Control and Sino-Soviet Relations', Orbis vol. 28, no.1 (Spring 1984), pp. 168 ff.
(182) Economist, Feb. 9, 1985, 'Not Trident', p. 16.
(183) 'France Tests Long Range Sub Missile', New york Times, March 6, 1986, p. A3.

(184) 'Last Resort', The Times. June 1,1983, p. 4.
(185) Yost, 'Radical Change in French Defense Policy'.
(186) Dibb, Soviet Union, p. 161.
(187) Statement of the Defense Estimates, 1985, vol. 1.
(188) F.D. Holzman, 'What Defense-Spending Gap'?, New York Times, Masch 4, 1986.
(189) راجع Dibb, Soviet Union, p. 162.
(190) راجع J.Mearsheimer, 'Why the Soviets Con't Win Quickly in Central Europe', pp. 121-57.
(191) Treverton, Making the Alliance Work.
(192) V.Bunce 'The Empire Strikes Back', International Organization, vol. 39, no. 1, pp. 13-28.
(193) D.A.Andelman, 'Contempt and Crisis in Poland', International Security, vol. 6, no. 3.
(194) Herspring and Volgyes, 'Political Reliability'.
(195) S.P.Huntington, 'Conventional Deterrence.', in Miller (ed.), Conventional Forces and American Defense Policy, pp. 251-75.
(196) Dibb, Soviet Union, pp. 165-6.
(١٩٧) المرجع نفسه ، ص ١٤٧ وما بعدها .
(198) Steele, Soviet Power, ch. 8.
(199) Mccgwire, 'Rationale for development of Soviet Seapower', in Baylis and Segal (eds.), Soviet Strategy, pp. 210-54.
(200) Dibb, Soviet Union, p. 172.
(٢٠١) المرجع نفسه ، ص ١٧١ .
(202) MccGwire, 'Rationale'. p. 226.
(203) راجع Smith, pattern of Imperialism, p. 215.
(204) Dibb, Soviet Union, p.160.
(205) 'If Gorbachev Dares', Economist, July 6,1985.
(206) Bialer, 'Politics and Priorities', in Bergson and Levine (eds),

Soviet Economy, p. 403.
(207 راجع H.S. Rowen, 'Living With a Sick Bear', National Interest, no. 2, pp. 14-26.
(208) B.Rubin, 'The Reagan Administration and the Middle East' in Oye et al. (eds.), Eagle Defiant, p. 367.
(209) A.F.Lowenthal, 'Ronald Reagan and Latin America', in Oye et al., p. 311.
(210) 'An Economy Struggles to Break its Fall', New york Times, June 8,1986, p. E3.
(٢١١) تقرير وزير الدفاع كاسبر واينبرجر إلى الكونجرس في موازنة السنة المالية ١٩٨٤ (واشنطن العاصمة ١٩٨٣) ، ص ١٧ .
(212) 'Nato:Burdens Shared', Economist, Aug. 4, 1984, p. 3.
(213) Mako, US Ground Forces.
(٢١٤) تقرير وزير الدفاع إلى الكونجرس لعام ١٩٨٤ ، ص ١٧ .
(215) 'Military Forces Stretched Thin.', New York Times, Aug-10, 1983, pp. A1, A3.
(216) 'US Forces', New York Times, Oct .26, 1983, p. A16.
(217) Barnett, Collapse of British Power.
(218) C.W.Weinberger, 'US Defense Strategy', Foreign Affairs, vol. 64, no. 4, p. 678.
(219) راجع Oye et al., Eagle Defiant, ch. 1.
(220) Military Balance, p. 13.
(221) E.A.Cohen,'When Policy Outstrips Power', Public Interest, no. 75, pp. 3-19.
(222) Luttwak, Pentagon and the Art of War, p. 256.
(223) E.A.Cohen, Citizens and Soldiers, chs. 7-9.
(224) G.Hart, America Can Win.
(225) Kanfman, Reasonable Defense, p. 35.
(226) Weinberger, 'US Defense Strategy', p. 694.

(227) Luttwak, Pentagon and the Art of War,

(228) راجع R.W.Komer, Maritime Strategy or Coalition Defense?

(229) Weinberger, 'US Defense Strategy', pp. 684 ff.

(230) L.C.Thurow, 'Losing the Economic Race', New York Review of Books, Sept. 27, 1984, pp. 29-31.

(231) S.M.Bodner, 'Our Trade Gap is Really a Standard of Living Gap'. New York Times, May 6, 1986.

(٢٣٢) وعلى سبيل المثال في حين أن « تقرير ٢٠٠٠ العالمي » المقدم للرئيس (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٠) مجلداً ، ص ١٨ ، ١٩ يشير إلى زيادة مطلقة في إنتاج العالم من الحبوب فإنه يتنبأ بعجز متزايد في الصين وجنوب آسيا وأوروبا الغربية .

(233) 'Farmers' Slipping Share of the Market, New York Times, May 26, 1986.

(234) راجع P.Cain, 'Political Economy in Edwardian England', in A.O' Day (ed.), The Edwardian Age, pp. 34-59.

(235) Petersen, 'When The Economic Valium Wears off'.

(236) 'Of Debt, Deficits and the Death of a Republic', New York Times, April 20. 1986, p. F9.

(٢٣٧) المرجع نفسه .

(238) 'Cost of Paying Interast Eases Dramatically for US', New York Times, Dec. 28, 1986, pp. 1, 24.

(239) Drucker, 'Changed World Economy', p.782.

(٢٤٠) المرجع نفسه .

(241) Nordhaus, 'On the Eve of a Historic Economic Boom', Economist, April 19,1986, p. 81.

(242) Rasler and Thomson, 'Global Wars'.

(243) راجع G.R.Searle, The Quest for National Efficiency.

(٢٤٤) المرجع نفسه ، ص ١٠١ .

(٢٤٥) سبق الحديث عن ذلك في الباب الخامس .

(246) J.Grunwald and K.Flamm, The Globol Factory.

(٢٤٧) راجع مثلا التجربة البريطانية في أواخر الثلاثينيات بتفاصيلها في :

Gibbs, Grand Strategy, vol, p. 12 ff.

(248) Gansler, Defense Industry, pp. 12 ff.

(249) Kaldor, Baroque Arsenal.

(250) E.Rothschild,'The Costs of Reaganism', New York Review of Books, March 15,1984, pp. 14-17.

(251) راجع Cipolla (ed.), Economic Decline of Impires.

(252) Misalliance (1909); Hobsbawm, Industry and Impire, p. 193.

(٢٥٣) راجع الباب السابع .

(254) W.Lippmann, US Foreign Policy, pp. 7,8.

(255) P.Hassner, 'Europe and the Contradictions in American Policy', in R. Rosecrane (ed.), America as an Ordinary Power, pp. 60. 86.

□□□

خاتمة

بعد دراسة لمدة خمسمائة عام من بزوغ نجم القوى الكبرى ثم أفولها داخل النظام الدولي ، كان لابد من الختام بجزء ختامي جوهرى عن النظرية والمنهجية التي يربط فيها المؤلف بين النظريات الناشئة والتي تتناول « الحرب ودائرة القوة »(١) و « الحروب العالمية والديون العامة »(٢) و « حجم الإمبراطوريات وعمرها »(٣) ومحاولات عديدة أخرى(٤) قام بها علماء السياسة لاستخراج المعنى منها جميعاً وما تحمله من نتائج مستقبلية ، لكن هذا العمل لا ينتمي لعلم السياسة ، ولو أنه من المأمول أن يكون قد قدم قدراً كبيراً من الحقائق المفصلة والتعليقات للباحثين في هذا النظام ممن يدرسون أنماط الحروب وتغيرات النظام الدولي .

كما أننا لن نقدم ملخصاً للنتائج لأن النظام الدولى دائم التغير بسبب تقلبات الساسة وتغيرات الأحداث السياسية والعسكرية والتحولات العميقة في أسس القوة العالمية التي ستطفو على السطح في حينها ، ومع ذلك فإننا نقدم بعض الملحوظات العامة قبل ختام هذه الدراسة .

ناقش الكتاب أن الثروة والقوة أو القوتين الاقتصادية والعسكرية تعد أمورا نسبية فيما يتعلق بالنظام الدولي ، ونظراً لنسبيتهما وخضوع كل الأمم للاتجاه نحو التغيير ، فإن التوازنات الدولية لا يمكن أن تثبت على حال وأنه لمن الحمق أن يدعي الساسة الخلود ، وفي ضوء الطبيعة الفوضوية والتنافسية للصراعات بين الدول ، فإن تاريخ الشئون الدولية خلال القرون الخمسة الماضية كان دائماً تاريخاً للحروب أو الإعداد لها على الأقل ، وكلاهما أمر يستنفد الموارد التي كان يمكن استخدامها في أغراض خيرة عامة أو خاصة ، ومهما بلغت التطورات الاقتصادية والعلمية من شأن فإن كل قرن يشهد جدالاً حول مدى ضرورة استغلال الثروة القومية في الأغراض العسكرية ، وجدالاً حول أفضل وسيلة لتعزيز الرخاء القومي مما يكون له أثر على إمكانيات أية قوة كبرى إذا ما نشب صراع دولى آخر ، فالحقيقة أن محصلة كل الحروب الطويلة الكبرى بين القوى الكبرى تشير إلى تأثيرات جوهرية على القوى

الاقتصادية الإنتاجية في أثناء الحروب نفسها أو في الفترات التي تفصل بينها ، فمحصلة حروب التحالفات الكبرى فيما بين ١٥٠٠ و ١٩٤٥ تؤكد على التحولات التي طرأت على المستوى الاقتصادي على فترة طويلة ، وهكذا فإن النظام الاقليمي الجديد الذى ينشأ في نهاية كل حرب يعكس إعادة توزيع القوة والتي تحدث داخل النظام الدولي ، وحلول السلام لا يوقف هذه العملية من التغيير المستمر ، ويؤكد تفاوت سرعة النمو الاقتصادى بين القوى الكبرى على استمرار هذه العملية في الصعود والهبوط بين بعضها والبعض الآخر .

وليس من المؤكد أن وجود القوى الصاعدة والهابطة في نظام عالمي فوضوي يجب أن يؤدي دائماً إلى نشوب حرب ، وتفترض معظم الكتابات التاريخية أن « الحرب » و « نظام القوى الكبرى » يسيران جنباً إلى جنب ، فيرى ماكيندر أن « الحروب التاريخية الكبرى .. هى محصلة مباشرة أو غير مباشرة للنمو غير المتساوي بين الأمم »(٥) ، ولكن هل توقف هذا النمط عام ١٩٤٥ ؟

قد يكون صحيحاً أن ظهور السلاح النووي قد أوقف عادة اللجوء إلى الصراع المسلح عند أية محاولات عالمية في توازنات القوى الكبرى ، وصحيح أيضاً أن الخوف المتبادل من السلاح النووي يؤكد أن الصراعات المستقبلية إذا نشبت بين القوى الكبرى ستبقى تقليدية رغم دمويتها .

من الواضح ألا أحد يعرف الإجابة على مثل هذه الأسئلة الحرجة ، فهؤلاء الذين يزعمون أن الجنس البشري لن يكون من الغباء إلى حد التورط في حرب كبرى مدمرة ، قد يحتاجون إلى تذكر أن ذلك الظن كان شائعاً كذلك خلال القرن ١٩ ، وأن نورمان أغفل تحت عنوان « الوهم الكبير » الذى ذاع صيته عالميا لقوله بأن الحرب ستؤدي إلى الدمار الاقتصادي لكل من المنتصرين والمهزومين قد ظهر في أواخر عام ١٩١٠ حين كان قادة العسكرية الأوروبية يضعون اللمسات الأخيرة لخططهم الحربية .

ومهما كانت احتمالات نشوب نزاعات نووية أو تقليدية بين الدول الكبرى فمن

الواضح أن ثمة تحولات هامة في التوازنات ستحدث وتستمر على الصعيدين الإنتاجي الاقتصادي والاستراتيجي ، ومالم تتحول اتجاهات العقدين الماضيين فإن نمط السياسة العالمية سيبدو كما يلي :

أولاً : سيكون هناك ثمة تحول في كل من أنصبة الإنتاج العالمي الكلي والإنفاق العسكري العالمي الكلي من المراكز الكبرى الخمسة للقوة إلى دول أكثر ، ولكن هذه العملية ستكون تدريجية وليس من المحتمل أن تنضم أية دولة أخرى إلى الخمس دول الراهنة : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين واليابان والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في المستقبل المنظور .

ثانياً : إن التوازنات الإنتاجية العالمية بين هذه الكيانات الخمسة قد بدأت فعلا في الميل في اتجاهات معينة بعيدة عن روسيا وأميريكا وبعيدة أيضا عن المجموعة الأوروبية باتجاه اليابان والصين .

ثالثاً : أن ثمة عالما ثنائي الأقطاب من الناحية العسكرية لا يزال قائما ، ولكن قد تكون هذه الثنائية القطبية في حالة تآكل على المستويين النووي - لأنه سلاح لا يستخدم - والتقليدي نظرا لمواصلة الصين لبنائها العسكري وإدراك أن تكتلا فرنسيا ألمانيا غربيا في القوات البرية والجوية والبحرية قد يشكل مزيجا ضخما من القوة ، وليس من المحتمل أن يحدث ذلك في المستقبل القريب ، بل ليس ثمة من يرى أن اليابان قد تتحول إلى قوة عسكرية كبرى ، ولكن كل من يعي نمط الحرب وتغيير السياسة العالمية « لن يجد غرابة إذا ما قررت زعامة مختلفة في طوكيو ذات يوم أن تتحول قوتها الاقتصادية إلى درجة أعلى من القوة العسكرية .

وإذا قررت اليابان ذلك فسيكون لإحساسها بعدم استطاعتها الحفاظ على مصالحها ببقائها كدولة « تجارية »[٦] ،وبهذا التوجه ستأمل في دعم قوتها ونفوذها عالمياً مما لا يمكن تحقيقه بالإجراءات غير العسكرية ، إلا أن تاريخ السنوات الخمسمائة الماضية من النزاعات الدولية يبين أن الأمن العسكري وحده لا يكفي ، وقد تتحول إلى ردع أو هزيمة الدول الأخرى المنافسة لها ، وإذا تضخمت جغرافياً

واستراتيجياً بهذه الانتصارات واختارت تكريس المزيد من دخلها للحماية والقليل منه للاستثمار الإنتاجي فلا يستبعد أن يبدأ ناتجها الاقتصادي في التباطؤ(٧) ، وهذا ما يحدث تماماً في الاتحاد السوفيتي حالياً وفي الولايات المتحدة وبريطانيا ، ومن المهم أن نلحظ أن كلاً من الصين وألمانيا الغربية تكافحان في سبيل تجنب استثمار مواردها في الإنفاق العسكري الذى يؤثر على إمكانات النمو على المدى الطويل .

من ثم نعود إلى اللغز الذي استغرق الاستراتيجيين والاقتصاديين والقادة السياسيين منذ عهود قديمة فصاعداً ، فلكي تتحول دولة إلى قوة كبرى أى قادرة على الصمود في مواجهة أية دولة أخرى(٨) فإنها تحتاج إلى إنعاش قاعدتها الاقتصادية(٩) ، ولكن بالدخول في حرب ونفقات عسكرية ضخمة تكون هناك مخاطرة بتآكل القاعدة الاقتصادية القومية خاصة في مواجهة دول تخصص أجزاء أكبر من دخلها للاستثمار الإنتاجي لتحقيق نمو بعيد المدى .

أدرك ذلك معظم الكتاب القدامى ممن كتبوا عن الاقتصاد السياسي ، فمن اتبعوا خطوات **آدم سميث** اتجهوا إلى إبقاء نفقاتهم الدفاعية عند مستوى منخفض ، ومن تعاطفوا مع ليست وفكرته عن « الاقتصاد القومي » أرادوا أن يروا ان الدولة تمتلك أدوات أكبر للقوة ، وكلا الفريقين يقر بصعوبة الاختيار(١٠) ، فيجب بالطبع أن يسير « الربح » و « القوة » جنباً إلى جنب ، وعادة ما يجد الساسة أنفسهم وجهاً لوجه مع المأزق المعتاد بين خيار شراء القوة العسكرية في وقف الخطر وهو ما يمثل عبئاً على الاقتصاد القومي وبين الحفاظ على انخفاض النفقات العسكرية ولكن على حساب التعرض لأخطار من جانب دول أخرى »(١١) .

وهكذا فإن القوى الكبرى الحالية في النظام الدولى الراهن مضطرة إلى الكفاح مع التحديين التوأم اللذين واجها كل من سبقها من دول ، وأولهما بالنمط غير المتكافيء للنمو الاقتصادي والذى يؤدي ببعض منها إلى الثراء ، والآخر بالصورة التنافسية والخطيرة في الخارج والتي تجبرها على الاختيار بين الأمن العسكري العاجل والأمن الاقتصادي الآجل ، فإذا أهمل صناع القرار جانب الدفاعات العسكرية

فقد يعجزون عن الاستجابة إذا ما تحرشت بهم قوة منافسة ، وإذا أنفقوا الكثير على الأسلحة أو على الالتزامات المقطوعة سابقاً فإنهم يضعون ضغوطاً على كاهلهم ككهل يحاول أن يعمل فوق طاقته ، ولم يؤد « قانون زيادة تكاليف الحرب » إلى تيسير أي من هذين الخيارين[١٢] .

إن كلا من القوى الكبرى في عالم اليوم – الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين واليابان والمجموعة الأوروبية ـــ لا تزال تقاتل المآزق الأزلية للصعود إلى القمة ثم الانهيار ، وتكافح تغير خطي النمو الإنتاجي والابتكار التقني والتكاليف الخرافية للأسلحة والتحولات في موازين القوة ، وهذه ليست تطورات يمكن السيطرة عليها من جانب دولة واحدة ، ونعيد صياغة ملحوظة **بسمارك** الشهيرة فنقول إن كل هذه القوى مسافرة على «تيار الزمن» الذى « لا قبل لها بخلقه أو توجيهه » بل يمكن لها أن « تميل به بشيء من المهارة والحنكة »[١٣] ، أما كيف تخرج من هذه الرحلة فيتوقف على حكمة حكومات واشنطن وموسكو وطوكيو وبكين ومختلف العواصم الأوروبية ، وقد حاول التحليل السابق أن يقدم منظوراً لما قد يحدث لكل من هذه الكيانات ونتيجة ذلك على نظام القوى الكبرى ككل ، إلا أن هذا لا يزال يترك الكثير متوقفا على « المهارة والحنكة » التي تبحر بها هذه القوى في « تيار الزمن » .

حواشي الخاتمة

(1) راجع Doran and Parsons, 'War and the Cycle of Relative Power'.

(2) Rasler and Thamson, 'Global Wars'.

(3) L.E.Davis and R.A.Huttenback, 'The Cost of Impire', in R.L. Ronsom et al. (eds), Exploration in the New Economic History, pp.41-69.

(٤) اتحدث الآن وفي خاطري الباحثون المختلفون ممن تأثروا بأفكار والرستاين عن « النظام العالمي » ، من أمثال .

A. Bergesen, 'Cycles of War in the Reproduction of the World Economy', in P.M.Johnson and W.R.Thomson (eds.), Rhythms in Politics and Economics.

(5) Gilpin, War and Change in World Politics, p.93.

(6) Rosecrane, Rise of the Trading State.

(7) Gilpin, War and Change in World Politica, ch. 3.

(8) راجع Wight, Power Politics, ch.3.

(9) McCormick, 'Strategic Consideration', in McCrmick and Bisset (eds), Strategic Dimensions of Economic Behavior, p.19.

(١٠) المرجع نفسه .

(11) Kennedy, 'Strategy Versus Finance'.

(١٢) الاصطلاح خاص بجلبين :, Gilpin, War and Change in World Politics p.162.

(13) Pflanze, Bismarck and the Development of Germany' p. 17.

المحتوى

الاستراتيجية والاقتصاد اليوم وغدا

■ **دار سعاد الصباح**

للنشر والتوزيع

هي مؤسسة ثقافية عربية مسجلة بدولة الكويت وجمهورية مصر العربية وتهدف إلى نشر ما هو جدير بالنشر من روائع التراث العربي والثقافة العربية المعاصرة والتجارب الابداعية للشباب العربي من المحيط إلى الخليج وكذا ترجمة ونشر روائع الثقافات الأخرى حتى تكون في متناول أبناء الأمة فهذه الدار هي حلقة وصل بين التراث والمعاصرة وبين كبار المبدعين وشبابهم وهي نافذة للعرب على العالم ونافذة للعالم على الأمة العربية وتلتزم الدار فيما تنشره بمعايير تضعها هيئة مستقلة من كبار المفكرين العرب في مجالات الإبداع المختلفة


مطابع
ت . ٩٣٢٧٠٦

القـــوى العظمى

احتل هذا الكتاب مرتبة أفضل الكتب مبيعاً فى الغرب لعدة سنوات نظراً لتناوله لأحد الموضوعات التى زادت أهميتها فى الفترة الأخيرة وهو آلية التاريخ فى قيام القوى الكبرى وسقوطها فى القرون الخمسة الأخيرة .

يرى الكاتب أن مكانة القوة العظمى لا يمكن أن تقف عند دولة بعينها دون غيرها ، بل تتداولها الأمم واحدة تلو الأخرى طبقاً لآلية توفر بعض العوامل أهما - حسب رأى الكاتب - العاملان الاقتصادى والعسكرى ، فالأمة التى تتوفر لها تلك العوامل تتبوأ مكانة القوة العظمى فى عصر من العصور إلى أن تضمحل بتدهور تلك العوامل ذاتها فتعود الأمة إلى حجمها « الطبيعى » الأول تاركة مكانها لأمة أخرى تتوفر لها نفس العوامل وهكذا ، أى أن الزيادة الدولية ليست شيئاً كامناً فى أمة من الأمم ، بل كجرد عوامل محددة تتوفر لها فيعلو نجمها ثم تفقدها فيأفل نجمها ليبزغ نجم قوة أخرى وهكذا .

يمثل هذا العمل الهام أهمية بالنسبة للمتخصصين وغير المتخصصين على السواء خاصة فى ظل المتغيرات التى تشهدها الساحة العالمية فى تلك الحقبة الراهنة من صعود نجم قوى كبرى وأفول نجم قوى غيرها .



